



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم التاريخ

العلاقات العثمانية النمساوية

1219 – 1284 هـ / 1804 – 1868 م

دراسة تاريخية حضارية

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في التاريخ الحديث

إعداد

الطالبة/ إيمان بنت علاء الدين إبراهيم صائغ

427 – 70081

إشراف

أ.د/ عبداللطيف بن عبدالله بن دهيش

1436 هـ / 2015 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، أما بعد ،،
فهذا موجز للتعريف برسالة الدكتوراة في التاريخ الحديث، المقدمة لقسم التاريخ بكلية الشريعة
والدراسات الإسلامية، وعنوانها (العلاقات العثمانية النمساوية 1219-1284هـ/1804-1868م) دراسة
تاريخية حضارية.

والرسالة تشمل على:-

مقدمة، تمهيد، وأربعة فصول، خاتمة، وملاحق، وقائمة بالمصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.
وبينت المقدمة: أهمية الموضوع وأسباب اختياره مع دراسة تحليلية لأبرز المصادر والمراجع.
أما التمهيد: فقد ألقى أضواء على تطور العلاقات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية،
وخاصة بعد أن وصلت جيوش الدولة العثمانية إلى (فيينا) عاصمة النمسا، مما دعا إلى تكتل الدول
الأوروبية على رأسها النمسا لدرء الخطر العثماني، حتى كانت معاهدة (كارلوفيتز: 1110هـ/1699م)،
وهي أول معاهدة تفرض على الدولة العثمانية باعتبارها دولة منهزمة، ثم تتابعت المعاهدات الجائرة
بحقها.

وتحدث الفصل الأول ، وعنوانه (مواقف الإمبراطورية النمساوية في دعم التحركات العثمانية)، عن
علاقة دول البلقان: (الصرب، واليونان، وبلغاريا، والجبل الأسود) بالدولة العثمانية، وموقف الدول
الأوروبية فيها، والتركيز وتسليط الأضواء على موقف الإمبراطورية النمساوية من تلك العلاقة من حيث
إسنادها، أو التعاون مع الدولة العثمانية لكبح جماحها.

أما الفصل الثاني، وعنوانه (العلاقات الدبلوماسية العثمانية النمساوية خلال الفترة 1219 - 1284هـ/
1804-1867م)، فقد ناقش نشأة الدبلوماسية في الدولة العثمانية، وبداية تبادل سفرائها مع الدول
الأوروبية، وبالتحديد الإمبراطورية النمساوية، كذلك نشأة الدبلوماسية في الإمبراطورية النمساوية، وبداية
تبادل سفرائها مع الدولة العثمانية. والأهداف التي تم إرسالها لها ، وما هي المخاطر التي يتعرضون لها
خلال مهمتهم الدبلوماسية، والمنهج الذي يتبعونه في مهمتهم، وإلى جانب ذلك، توضيح دورهم الذي كان له
أكبر الأثر في كل من الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية بتوثيق العلاقات بينهما.

وقد ركزت الدراسة في الفصل الثالث، وعنوانه (العلاقات الاقتصادية العثمانية النمساوية خلال فترة
الدراسة) على اهتمام كلا الدولتين العثمانية والنمساوية بالعلاقات الاقتصادية بينهما في ظل المعاهدات التي
نظمت تلك العلاقة، وأثر ذلك على حجم التجارة بين الدولتين، والوسائل التي تم تطويرها من أجل ذلك.

أما الفصل الرابع وعنوانه (التبادل الحضاري بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية خلال
فترة الدراسة، وأثرها في كلا البلدين من أوجه مختلفة)، فقد تناول بعض نماذج التبادل الحضاري بين
البلدين من ناحية (المعماري – الإداري – الطبي- العسكري - والثقافي)، رغم البنية المختلفة لهذين
البلدين، والتي أدت إلى توثيق العلاقات بينهما.

وأخيراً، تضمنت الرسالة خاتمة؛ اشتملت على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وحقائق تاريخية،
اتضح من خلالها قيمة هذه الدراسة. إضافة، إلى عدد من الملاحق، ختمت بفهرس للموضوعات التي
اشتملت عليها الرسالة، هذا وبالله التوفيق،،

“In The Name of Allah, The Most Beneficent, The Most Merciful”
Summary of the Dissertation:

All praise and thanks to Allah the exalted, the Lord of the universe, May the choicest blessings and peace of Allah be upon the last Messenger and Prophet, Muhammad, his family, Companions and all those who follow his footsteps till the end of this universe.

This is the summary of the dissertation entitled: *The Ottoman-Austrian Relations during the period 1804 – 1868 (1219– 1284 A.H): a historical and cultural study*, which has been submitted to Department of History at the Faculty of Sharia and Islamic Studies – (Umm Alqura University), in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Modern History.

The dissertation is organized as follows: Introduction, Preface, followed by the dissertation four main chapters, Conclusions, Appendices, List of Bibliography & References, and last comes the Index of Subjects.

The Introduction begins by explaining the purpose and significance of the current study, followed by an analysis of the main sources and references.

The Preface sheds lights on the development of the relations between the Ottoman and the Austrian Empires, specifically after the Ottoman armies reached and besieged “Vienna”, the capital of the Austrian Empire. This called for the coalition of the European countries (Holly League), led by The Austrian Empire to ward off the Ottoman dangers. The coalition resulted in signing the Treaty of Carlowitz in 1699 (1110 A.H). The treaty significantly diminished the Ottoman influence in east-central Europe and made Austria the dominant power in Central and southeast Europe. This treaty was the beginning of a series of other unequal treaties imposed on the Ottoman Empire.

Chapter One, “The Attitudes of the Austrian Empire in support of the Ottoman Moves” addresses the relations between the Balkan countries (Serbia, Greece, Bulgaria, and the Montenegro) and the Ottoman Empire. It also highlights the attitudes of the European countries specifically the Austrian Empire towards those relations either by supporting them or by trying to restrain them.

Chapter Two, “The Diplomatic Relations between the Ottoman and the Austrian Empires during the Period 1804 – 1867 (1219 – 1284 A.H)” discusses the establishment of diplomacy by the Ottoman Empire and the beginning to exchange ambassadors with the European countries, specifically with the Austrian Empire. It also highlights the establishment of diplomacy by the Austrian Empire and the beginning to exchange ambassadors with the Ottoman Empire. The Chapter addresses the goals of those diplomatic missions, the dangers they encountered, the tactics they followed and the roles they played in establishing close relations between the two empires.

Chapter Three, “The Economic Relations between the Ottoman and the Austrian Empires during the Period 1804 – 1867 (1219 – 1284 A.H)” focusses on the interests of the two empires in maintaining economic ties with each other and signing agreements that regulated those ties. In addition to the impact of those agreements on the volume of trade between the two empires as well as the instruments that had been developed to serve the economic interests of both Empires.

Chapter Four, “The Cultural Exchanges between the Ottoman and the Austrian Empires during the Period 1804 – 1867 (1219 – 1284 A.H) and their Impacts on both Empires” presents some aspects of the civilization exchanges (architectural, organizational, medical, military, or cultural) that took place between the two Empires despite the different schemes of the two Empires. Those exchanges eventually led to the establishment of closer relations between the two Empires.

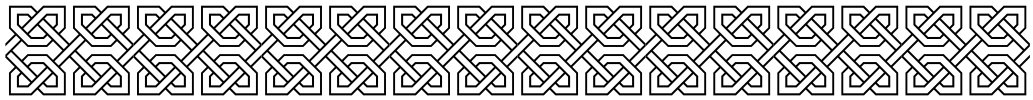
The last Chapter concludes with the main findings of this study. It also presents historical facts concluded by this study. The findings support the significance of this study.

The Appendices and the Index of Subjects are placed at the end of the dissertation.

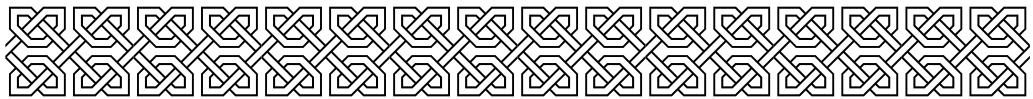
إِهْدَاءً

إلى من كان سبباً في نجاحي وتوفيقي بعد الله عز وجل
(والذي رحمهما الله رحمة واسعة)،
وجعل هذه الرسالة في ميزان حسناتهما.

يَا وَالِدَيَّ عَلَيَّكُمْ أَرْحَمَاتُ رَبِّي تَنْهَمِرُ
قَدْ كُنْتُمَا لِي مِنْهَلًا
وَعَلَى فِرَاقِكُمَا غَدَا
قَدْ كَانَ يَجْعَلُنِي حُضُو ...
رُكْمًا بِسَاعِدِي أَنْعَمِرُ
فَعَسَى إِلَهِي أَنْ يُجُو ...
دَ فَنَلْتَقِي فِي الْمُسْتَقَرِّ



المفاتيح



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونؤمن به، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى إخوانه من الأنبياء والمرسلين، وعلى صحابته الأولين من المهاجرين والأنصار الذين إتبعوه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،

هناك العديد من العلاقات التي تحكم مصائر الشعوب، وتؤسس لتواصل حضاري، ويمكن أن نلمس هذا من خلال العلاقات العثمانية النمساوية، حيث تنبع أهمية الدراسة من الفترة الزمنية التي تناولتها، والتي كانت تمثل مرحلة متميزة في العلاقة بين الدولة العثمانية، والإمبراطورية النمساوية، فيلاحظ أن الفترة بين عام: 1219هـ / 1284هـ الموافق: 1804م / 1867م من الفترات التي كان لها الدور الكبير في صنع العلاقات المتنوعة بينهما، بل بين الدولة العثمانية وأوروبا مجتمعة، ولهذا فإن دراسة هذه العلاقات تعتبر من الدراسات الجديرة بالبحث، خاصة على مستوى تاريخ العلاقات الإسلامية الأوروبية من جميع جوانبها.

ونادراً ما نجد تاريخاً مماثلاً يجري بالتوازي بين شعبين مختلفي البنية، مثلما نجده بين النمسا وتركيا، هذه الحقيقة تدعونا إلى إجراء دراسة أكثر تفصيلاً عن تاريخ هذين البلدين.

وظلت (قُبينا) لقرون عدة عاصمة الإمبراطورية، وأضحت من خلال حدودها جارة للدولة العثمانية، ولم يعرف البلدان في بادئ الأمر إلا القليل عن بعضهما البعض، ولم يكن من الواضح طبيعة العلاقات التي ستربطهما فيما بعد.

شكلت الدولة العثمانية في أول الأمر خطراً كبيراً على النمسا، وفي عام: 935هـ / 1529م تمّ حصار: (قُبينا) (وكان العثمانيون يطلقون عليها مسمى التفاحة الذهبية الأسطورية) لأول مرة تحت قيادة السلطان سليمان القانوني، ولم تكن (قُبينا) في مأمن من الهجمات العثمانية على مدار نصف قرن من الزمان، حتى تمكن العثمانيون من الوصول إلى أسوار المدينة، وحاصروها للمرة الثانية: 1094هـ / 1683م تحت لواء مصطفى باشا، فكان هذا العام بمثابة نقطة تحول في مواجهة النمسا للعثمانيين.

وعندما اكتسبت العلاقات العثمانية الأوروبية منذ أواخر القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي طابع التأزم نتيجة ضعف العثمانيين اقتصادياً، وعجزهم عسكرياً عن مواجهة

الدول الأوروبية، في الوقت الذي حققت فيه أوروبا تراكماً وفيراً في رأس المال، وفي تسيير الاقتصاد، سمح لها بإدماج الدولة العثمانية في الدورة الاقتصادية الأوروبية، كان العثمانيون يعانون من نشاط الإنكشارية، ومن اضطراب أمور الإدارة، وتحول الجماعات المتنفة من خدمة الدولة إلى تحقيق مصالحها الخاصة، في هذا الوقت الذي كانت فيه أقاليم الدولة العثمانية تعرف تراجعاً ديموغرافياً، وجموداً اقتصادياً، زاد من خطورته تحكّم الجماعات اليونانية والأرمنية والأقليات الأوروبية في مقاليد هذا الاقتصاد، ومساعدتهم على ربط الدولة العثمانية بنظام الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى القضاء على توازن الاقتصاد المحلي، وحول الامتيازات الأوروبية إلى مكاسب ثابتة، وجعل مقدرات الدولة العثمانية في يد الدوائر المالية الأوروبية.

ترتب عن هذا الواقع، تغير في موقف الأوروبيين وتحول في سياساتهم إزاء الباب العالي وبين بعضهم البعض، فهذا ما اصطلح على تسميته "المسألة الشرقية"، وأصبح هذا الاصطلاح متداولاً في اجتماعات الساسة الأوروبيين منذ مؤتمر (فيرونا) 1237هـ / 1822م، ويعبر هذا عن الواقع السياسي الذي نتج عن ضعف الدولة العثمانية.

وتكالبت الدول الأوروبية على اقتطاع أجزاء منها، وفرض نفوذها عليها، وبسط حمايتها على طوائف من رعاياها. على أن رغبة الأوروبيين في إبعاد الأتراك من قارتهم، وتصفية الدولة العثمانية، لم تحل دون تباين مواقفهم من تحديد الوقت الملائم والكيفية التي يتم فيها ذلك، وهذا ما جعل المسألة الشرقية قضية سياسية محورية تحدد سياسات الدول الأوروبية، وتقرر مصير الدولة العثمانية.

فكانت سياسة الإمبراطورية النمساوية في إطار المسألة الشرقية – وشاركتها في ذلك روسيا – بأن تدعو إلى التوسع العسكري على حساب ممتلكات الدولة العثمانية بالبلقان ومناطق البحر المتوسط والقوقاز، فتحول آل هابسبورج من القيام بدور الخط الدفاعي عن أوروبا ضد حركة الفتح العثماني الذي هدد عاصمتهم (فيينا) مرتين: 935هـ / 1529م و1094هـ / 1683م، إلى قوة ضاغطة لإبعاد التهديد العثماني عن المجر، وإضعافه في أقاليم البوسنة والهرسك والصرب، عن طريق شن الحروب، وعقد المعاهدات، وهذا ما مكن النمساويين من اقتطاع إقليم البوسنة والهرسك من الدولة العثمانية. بعدها غلب على موقف النمسا من الدولة العثمانية المصالح الاقتصادية، وأثرت فيه متطلبات المؤتمرات الدولية، فحاول حكام (فيينا) جاهدين إبعاد التحرشات الروسية بالبلقان عن منطقتين كانوا يعتبرونهما حيويتين بالنسبة لهم، وهما، مصب نهر الدانوب على البحر الأسود، حيث تنتهي خطوط الملاحة النهرية لوسط أوروبا. وميناء (سالونيك) المنفذ البحري الرئيس لمنتجات النمسا نحو الشرق.

وإلى جانب هذا، فإن العلاقات بين البلدين وإن كانت لها الصفة الحربية، فيجب ألا يعتمد على العلاقات المتعددة بين الجانبين، والصلات المثمرة في مجالات الثقافة والفن والتجارة ... الخ، التي تطورت عبر قرون من الزمن. فلم تعد حياة العثمانيين تشكل تهديداً للنمساويين، بل أصبحت شيئاً جمالياً، ومدعاة للاهتمام. وتحول صورة الترك من "العدو اللدود للمسيحية" في القرنين التاسع والعاشر الهجري / الخامس عشر والسادس عشر الميلادي، إلى أن أصبح بداية القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي التفضيل لكل ما هو شرقي منتشراً في كل مجالات الحياة.

"أعتقد بأننا جميعاً نعيش واحدة من أساطير ألف ليلة وليلة" بهذه الكلمات الحماسية وصف القيصر النمساوي جوزيف فرانس Josef Franz مشاعره التي تملكته عند رؤية القصر المخصص له من قبل السلطان العثماني بمناسبة زيارته لإسطنبول عام: 1285هـ / 1869م. وهو بالتأكيد لم يكن "النمساوي" الوحيد الذي سحر فتنة لدى التقائه ببلاد المشرق.

إلى جانب القلق والرعب كانت بلاد المشرق تمارس أيضاً وعلى الدوام فتنة وسحراً هائلاً على بلاد الغرب، فإن العنصر التركي – على النحو المبين – قد شكل وأثرى الحياة في (فيينا) خلال السنين في مختلف المجالات، لدرجة أنه لا يمكن إغفال هذا الجزء في التاريخ النمساوي. إن خلافت الماضي مع هذا الشعب قد تمّ نسيانها، وتحول الانقسام السابق إلى اتحاد بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية، فقد وجدنا من العداوة، الطريق إلى الصداقة.

وأختتم بهذه الكلمات التي تحمل هذا المعنى، وهي للمستشار السابق للنمسا (جوليوس راب Julius Raab): "ربما لا تعد بلدنا واحدة من القوى العظمى في العالم، ولكن عظمة تقاليدنا، من عظمة تلك النماذج التي أبرزتها للعالم على مر الأجيال، تعيش في وفاق واتحاد مع العديد من الشعوب، فتعلم المواطن النمساوي ألا يرى الشقاق بين شركائه في الوطن، بل يرى الاتحاد، ويُقدّر ويُعظم التسامح مع الآخرين" (1).

وبهذا، مثلت العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا، الكثير من الارتباطات بين البلدين، فكانت امتداداً لعلاقات أخرى دبلوماسية واقتصادية وثقافية وعمرانية وفنية ... الخ، وقد أبرزت هذه العلاقات دوراً مهماً في تحويل الصورة العدائية في أوروبا إلى صورة تصبغها الصداقة.

(1) Kerstin Tomenendal: Das Türkische Gesicht wiens, Böhlau Verlag wien köln weimar, Holzhausen/ wien, 2000, P.16.

فالقدره على الإحاطة الموضوعية بهذا التاريخ لا تتوفر إلا بالعودة إلى الأصول، وبخاصة إذا وقفنا على التنوع الكبير في الأفكار والمعلومات والمواقف والآراء لجميع الكتابات من العربية والتركية والأوروبية، ومن الأمور الملفتة للنظر، قصور الأبحاث والدراسات التاريخية العربية الخاصة بالموضوع، وبما أن المكتبة العربية بشكل خاص تفتقد إلى دراسة علمية شاملة لمعالجة الموضوع بشكل متكامل، فهذا الذي دعاني إلى الكتابة في هذا، لأعطي صورة أقرب ما تكون إلى الحقيقة والواقع. وأنا بذلك لا أنفي جهد من كتب في هذا الموضوع، ولو بجزء بسيط ممن سبق من الكتاب والباحثين سواء كانوا عرباً وهو قليل أو نادر، أو أجنب، حيث إن هذه الكتابات وهذه الأبحاث وغيرها كانت هي الضوء الذي أثار لي الطريق للدخول في هذا الموضوع، بل إنها كانت من جملة مصادره ومراجعته.

وقد أدركت منذ البداية في هذا العمل، بأن صعوبات عدة ستواجهني عند الشروع فيه، فقد اتضح لي من خلال البحث والدراسة أن المصادر باللغة العربية وحدها لم تكن كافية لاستيعاب الفترة التي تناولها البحث، بل تطلب الأمر الرجوع إلى عدد من المصادر الأجنبية، وقد كاد عدم إلمامي بلغاتها (التركية – والألمانية – والفرنسية – والإنكليزية)، وصعوبة ترجمتها، من الأمور التي كانت في غاية الصعوبة التي واجهتني، فقد أخذت وقتاً طويلاً، واقتضت مجهوداً شاقاً، لحاجتها إلى تصحيح الكثير، وإعادة الترجمة لمراجع كاملة، ومقاطع طويلة، كما اقتضت إعادة صياغة بصورة كاملة في أغلب الوثائق. ولكن فقد سهل لي المولى، عزَّ وجلَّ، طريق العمل والبحث والاستمرارية، وذلك بالاستعانة بعدد كبير من المترجمين المتخصصين في كل لغة، للقيام بنقل النصوص التي توفرت إلى العربية.

وقد استندت هذه الدراسة على المصادر الأصلية لدى طرفي العلاقات، وفي مقدمتها الوثائق المنشورة وغير المنشورة، وعلى مصادر ومراجع متنوعة وبلغات مختلفة، فقد سعيت وراء المادة الأصلية حيثما وجدت، وترددت على أرشيفها القومي وجامعة (قينا) العريقة، وجامعة (إسطنبول)، ومركز البحوث الإسلامية؛ (ISAM)، ومركز أبحاث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (IRCICA)، وجامعة القاهرة، والكثير من المكتبات العامة: (بقينا وإسطنبول والقاهرة)، وعد من هناك بكم هائل من الوثائق والمصادر والمراجع والتي استند البعض منها أيضاً على وثائق من الأرشيف العثماني والنمساوي، وكل هذا لمعرفة الرؤية الشاملة لكلا العلاقتين العثمانية والنمساوية، وعدم اقتصار الرؤية على واحدة منها، وقد أمدت هذه الوثائق والمصادر والمراجع المتنوعة الرسالة بمادة تاريخية وحضارية جيدة، وإن كانت تحتاج أغلب الدراسات الأجنبية للتحقيق سواء التي تناولت الموضوع أو التي دارت حوله بالنقد والتحليل، وذلك لأن

معظمها كتب بطريقة إما بها بعض القصور، أو فيها تحامل على الدولة العثمانية، يسهل من خلالها في بعض الأحيان مهاجمة الدين الإسلامي، وهذا ما جعلني أتصدى لذلك بقوة.

وقد أتاح لي عدم معاصرة بعض هذه المصادر حرية النقد لكثير من الحوادث التاريخية والحضارية. كما اعتمدت على كثير من المراجع الحديثة التي كشفت النقاب عن كثير من الجوانب المهمة، حيث استفدت من آراء كتابها في مناقشة الكثير من جوانب البحث، كما قمت بمناقشة بعض الآراء والرد عليها.

ومن الدراسات السابقة:

أولاً: حرب المور في الوثائق النمساوية، ترجمة: ا.د. عبدالله محمد أبو هشة، والمراجعة التاريخية: ا.د. علي بركات.

وهو يشمل مجموعة من الوثائق توجد أصولها في أرشيف الدولة النمساوي (1) (Haus Hof- Und Staat Archiv)، ضمن مجموعة الأرشيف السياسي والدبلوماسي، وقد قام بترجمة هذه الوثائق نخبة متميزة من المتخصصين في اللغة الألمانية، كما ألحق بهذه الوثائق عدد من الملاحق والخرائط تلقي بعض الضوء على أسماء الأعلام والسفن والأماكن التي وردت بتلك الوثائق.

وهذه الوثائق عبارة عن تقارير قنصل وبعثات دبلوماسية، ومن الملاحظات حول هذه التقارير، أن المعلومات الواردة بها قد تتكرر أو تتناقض، وفي بعض الأحيان يتم تصحيح المعلومات الواردة بها في تقارير تالية، وأحياناً كان التناقض يظل دائماً. ويبلغ عدد الوثائق لحرب المورة ثلاثمائة وثيقة فقط، وقد تم الاستفادة من بعضها بالملاحق.

ثانياً: محمد علي وأوروبا، تأليف: رينيه قطاوي بك/ وجورج قطاوي، نقله عن اللغة الفرنسية: د/الفريد ياوز.

وقد كانت عملية نشره في المرة الأولى قد تمت في إطار تمجيد محمد علي، الذي أصبحت مصر في عهده تحتل مكانة دولية خصوصاً في علاقتها مع أوروبا، إلا أن إعادة نشر الكتاب هذا

(1) يضم الأرشيف النمساوي خمس مجموعات وثائقية توجد في أماكن متباعدة، ويضم كل مجموعة مبنى مستقل. وهذه المجموعات هي:
- الأرشيف الإداري العام.
- أرشيف وزارة الحرب.
- أرشيف النقل والمواصلات.
- أرشيف الدولة: ويعتبر أرشيف الدولة أهمها جميعاً، حيث يضم الأرشيف السياسي والقنصلي، ويقع في ميدان مينورتين Muinorten، في مبنى يرجع تاريخه إلى أوائل القرن العشرين.

في المرة الثانية ينبع من عدة اعتبارات:

الأول: أن الكتاب تتوفر فيه كل شروط العمل العلمي من حيث التوثيق والتقسيم المنهجي، وأصالة المصادر.

ثانياً: أن الكتاب قد اعتمد على وثائق الخارجية الفرنسية، وعلى الوثائق البريطانية، فضلاً عن الوثائق الروسية والتي اعتمد عليها الكتاب بشكل رئيس، والتي يكاد الكتاب أن ينفرد بها دون غيره من كل الدراسات التي عملت عن عصر محمد علي.

ومن هنا، يكتسب الكتاب الذي بين أيدينا أهمية خاصة، والذي يتكون من تقديم بقلم: شارل رو سفير فرنسا في القاهرة في ذلك الوقت، ثم مقدمة لمؤلفي الكتاب، وثمانية فصول يسبقها تمهيد.

ومن أهم الفصول التي استنفدت منها، وهي فيما يخص موضوع الرسالة: الفصل الثالث، الذي يتحدث عن توطيد محمد علي سلطته في مصر، ثم حروبه في شبه جزيرة العرب والسودان ومطامع بريطانيا في البحر الأحمر، وأثر حملات محمد علي على علاقته مع أوروبا. **أما الفصل الرابع،** فهو يوضح استنجد السلطان: محمود، بمحمد علي، وهو يتحدث عن حرب المورة، وفيه أيضاً إشارة إلى أن استنجد السلطان العثماني بمحمد علي، كان بناء على نصيحة مستشار النمسا (مترنيخ) صاحب المواقف المعروفة من الثورات بشكل عام، والنابعة من قرارات مؤتمر (فيينا) عام: 1230هـ / 1815م، وكانت النمسا تحت قيادة: (مترنيخ) تتخذ موقفاً مختلفاً عن الموقف الذي اتخذته كل من: إنجلترا وفرنسا وروسيا من مسألة اليونان، وفي هذا الاتجاه أرسل: (مترنيخ) بعثة دبلوماسية لمحمد علي، برئاسة (بروكشن أوستن)، يطلب فيها من محمد علي، أن يضاعف جهده ضد ثورة اليونان. وهو موقف سوف يتغير من محمد علي، خلال أزمة حرب الشام الأولى التي يتناولها **الفصل الخامس،** الذي يتحدث عن الحملة على سوريا وموقف الدول منها، وسوف يتباين موقف الدول الأوروبية منها أيضاً، فبينما أيدت فرنسا محمد علي، تلاقى النمسا وإنجلترا، في موقفها من محمد علي، مع روسيا، التي وقعت مع السلطان العثماني معاهدة (هنكاراسكه سي). **أما الفصل السادس،** فيتناول الأوضاع والعلاقات الدولية فيما يخص صلح (كوتاهية) شوال 1248هـ / مارس 1833م، وحرب الشام الثانية: 1249-1254هـ / 1834-1839م، وموقف الدول من مشروع محمد علي في الاستقلال عن الدولة العثمانية، وهو المطلب الذي برز عام: 1249هـ / 1834م، وتكرر عام: 1253هـ / 1838م، وكان محمد علي يطمع في أن يعامل معاملة اليونان عندما اعترفت الدول الأوروبية باسم اليونان. **ويعالج الفصل الأخير،** التسوية التي وضعتها الدول الأوروبية للمسألة المصرية. والحقيقة أن الكتاب لا غنى عنه لدراسة العامل الخارجي وعلاقة مصر بأوروبا في النصف الأول من القرن الثالث عشر / التاسع عشر الميلادي.

ثالثاً: تحولات الفكر السياسي في التاريخ العثماني (رؤية أحمد جودت في تقريره إلى السلطان عبدالحميد الثاني)، تأليف ماجدة مخلوف.

يكتسب هذا الكتاب أهميته بان أحمد جودت باشا، فقيه ومؤرخ ورجل دولة مسلم، عاصر مرحلة مهمة من مراحل التاريخ وهي القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي الذي يمثل نقطة التحول في التاريخ والفكر الإسلامي، كما يمثل بداية الهجمة الفكرية الوافدة من الغرب والتي تبلورت في دخول العلمانية إلى العالم الإسلامي الممثل في الدولة العثمانية آنئذ.

ولقد عاصر جودت باشا، خمسة من السلاطين العثمانيين، وعاصر أيضاً التحول القانوني للدولة العثمانية نحو العلمانية، ومولد أول دستور وضعي في الدولة، وتكوين أول برلمان منتخب، وتقلص دور العلماء، وتمكن رجال الإدارة، وسيطرة الثقافة الأوروبية خاصة الفرنسية بفلسفتها المادية الوضعية، كلها مقدمات أدت إلى انهيار الدولة العثمانية.

وهذا التقرير معروف (معروضات) وفيه يعرض جودت باشا موجزاً للأحداث السياسية والتاريخية التي وقعت في الدولة العثمانية منذ إعلان التنظيمات: 1255هـ/1839م، وحتى جلوس السلطان عبدالحميد الثاني على عرش السلطنة: 1293هـ/1876م. وهذه الفترة مهمة، ليس للدولة العثمانية فحسب، بل بالنسبة للعالم الإسلامي بشكل عام. فالتقرير يصور حالة الدولة العثمانية، ومن ثمّ مثقفي رسالة العالم الإسلامي عند بدء مرحلة تغير الهوية التي فرضتها مرحلة التنظيمات العثمانية التي توصف بأنها بداية علمنة العالم الإسلامي، وتصور موقف الساسة العثمانيين على اختلاف اتجاهاتهم منها، وذلك الأزواج الفكري والثقافي الذي غش العالم الإسلامي وما زال يعاني منه إلى الآن.

في إطار هذه الفكرة المدنية، نستطيع أن نتفهم محاولات الإصلاح التي اجتازتها الدولة العثمانية منذ مطلع القرن: 13هـ/19م، لإقرار الأوضاع في البلقان، والتي كانت لها صلة سياسية ومذهبية بروسيا والنمسا، ولهما أطماعهما في هذه الدولة. كما يوضح التقرير سياسة الدول الكبرى آنذاك وهي روسيا، وإنجلترا، وفرنسا، تجاه الدولة العثمانية، والمداخل القانونية التي استغلتها هذه الدول لتفكيك الدولة العثمانية من الداخل بدعوى الاستمرار في حماية رعايا الدولة من غير المسلمين، الذين يتعرضون – على حد قولهم – للظلم، وعدم المساواة. ونتبين من هذا التقرير أن الدول الأوروبية كانت بتدخلها في شؤون الدولة العثمانية، تتسبب في زيادة الخلافات بين رعاياها من المسلمين وغير المسلمين، وتضفي على هذه الخلافات طابع النزاع الديني بين المسلمين والنصارى. في حين أن التقرير يؤكد اهتمام العثمانيين بشؤون الكنيسة وشؤون الأقليات الدينية، وأن تدخل الدول الأوروبية أفسد العلاقة بين الدولة العثمانية ورعاياها من غير المسلمين. كما

يوضح التقرير بشكل مفصل جهود الدولة العثمانية التي بذلتها من أجل استقرار الأوضاع الإدارية في شرق الأناضول، والجبل الأسود لقطع الطريق أمام التدخلات الروسية في تلك المناطق لإزعاج الدولة العثمانية.

فإن تقرير: (أحمد جودت) هو عبارة عن حقائق تفيد المؤرخين والمهتمين بدراسة تطور الفكر العثماني وتياراته الجديدة المصاحبة للتنظيمات، مما يقدم لنا مادة مهمة تصل درجة أهميتها إلى فهم التيارات السياسية والفكرية ليس في الدولة العثمانية، ومن ثم تركيا فحسب، بل في المنطقة العربية بأكملها منذ التنظيمات وحتى اليوم.

ولما كانت الموضوعات التي يتضمنها هذا التقرير متداخلة فيما بينها، فقد تمّ فصل الموضوعات إلى قسمين: **القسم الأول:** عن أحوال مركز الدولة العثمانية، و**القسم الثاني:** عن أحوال مناطق البلقان وشرق الأناضول، وذلك لفهم حقيقة التحولات التي شهدتها الدولة العثمانية في القرن: (13هـ/19م) سواء في مركز الدولة، أو في الولايات العثمانية.

إلى جانب هذا، فقد أفاد البحث من عدد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية وجميعها مثبتة في حواشي الرسالة.

وقد اشتملت الدراسة على مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة فصول :

أما **التمهيد:** فقد ألقى أضواءً على تطور العلاقات بين الدولتين ، العثمانية، والنمساوية. حيث اجتاحت جيوش الدولة العثمانية أقاليم شاسعة جنوب شرقي أوروبا الوسطى ووصلت إلى (فيينا) عاصمة النمسا ، مما دعا إلى تكتل الدول الأوروبية لدرء الخطر العثماني، وكان ذلك في موجات تفاوت إليها البابوية، وأسهمت فيها دول أوروبية على رأسها النمسا، ولم تترك هذه الدول فرصة للدولة العثمانية لتعيد توازنها وبدأ الضعف يدب في جسدها ، وبدأت تفقد أطرافها شيئاً فشيئاً حتى كانت معاهدة (كارلوفيتز : 1110هـ / 1699م) وهي أول معاهدة تفرض على الدولة العثمانية باعتبارها دولة منهزمة، ثم تتابعت المعاهدات الجائرة بحقها.

من أجل ذلك، تعرضت الدولة العثمانية إلى حملات عنيفة ظاهرها محاربة الظلم والفساد، وباطنها التشهير بها والنيل منها: (عهد التنظيمات)، وصولاً إلى سلخ الشعوب التابعة لها بهدف تقنين وحدتها ومن ثمّ القضاء عليها.

والفصل الأول : تناولت فيه موقف الإمبراطورية النمساوية في دعم التحركات العثمانية،

وجاء في أربعة مباحث:

تناول **المبحث الأول:** دعم وتأييد الإمبراطورية النمساوية للدولة العثمانية ضد روسيا، وتمردات البلقان، ومنطقة البحر الأسود، وأثر ذلك في ترسيخ العلاقات بين البلدين، فقد وقفت النمسا مع الدولة العثمانية ضد ثورة الصرب لأن قيام دولة صربية بحماية روسية يشتعل خطراً عليها، وكذلك وقفت ضد ثورة اليونان لأن في ذلك خطراً على القوميات في دولة النمسا، كما وقفت ضد استقلال محمد علي باشا في مصر واعتبرت ثورته خارجة عن طاعة السلطان خاصة وأن الدولة العثمانية لم تعد تشكل خطراً على الإمبراطورية النمساوية.

أما **المبحث الثاني:** ففيه دراسة عن موقف الإمبراطورية النمساوية من مسألة اللاجئين المجريين وأثر ذلك على ترسيخ العلاقة بين الدولتين، وكذلك حديث عن الثورات التي قامت في أوروبا نتيجة تأثيرها بالثورة الفرنسية، وظهر مبدأ القوميات بشكل سريع متزامناً مع المعارضة الدستورية، وظهر ذلك جلياً في ثورة الهولنديين والمجريين، وانتشرت التمردات القومية في الأراضي التركية.

وفي **المبحث الثالث :** تناولت موقف الإمبراطورية النمساوية في النمساوية في التحركات الأوروبية الحربية خلال الفترة 1270-1273هـ/1853-1856م وأثر ذلك على ترسيخ العلاقة بين البلدين. حيث ظهرت الحركة الدستورية في أوروبا بدأت من باريس وانتشرت في باقي الدول الأوروبية فظهرت اتجاهات الوحدة في ألمانيا وكذلك إيطاليا والمجر ولكن الأنظمة المحافظة وقفت في وجه هذا المد وأجهضت الثورات في أوروبا وتفجرت حرب القرم، وانعقد مؤتمر باريس لبحث مستقبل الدولة العثمانية، حيث بدأت تظهر نتائج مؤتمر برلين على الدولة العثمانية التي لحقها الضعف والهزال فتمكن الروس في إلحاق الهزيمة بها.

أما **المبحث الرابع والأخير:** فيتناول أثر الصراع الأوروبي على العلاقات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية، حيث بدأت الدول الأوروبية تتسابق من أجل التوسع وكسب مصالح لها في الدولة العثمانية باستخدام الدين كأداة لممارسة الضغوط السياسية على الدولة العثمانية لحماية الأقليات المسيحية، وقد استفادت النمسا من ذلك حيث كان لها العديد من المؤسسات داخل الدولة العثمانية فحصلت على امتيازات وكان لها حق الحماية لتلك المؤسسات، وكانت الدولة الأولى التي ضمنت اتفاقات السلام مع تركيا.

والفصل الثاني : هو مناقشة للعلاقات الدبلوماسية العثمانية النمساوية خلال الفترة :
1219-1284هـ / 1804-1867م وجاء هذا الفصل في مبحثين:

أما المبحث الأول : فيدرس بداية الدبلوماسية العثمانية في (قينا) ودور السفراء العثمانيين في توثيق العلاقات بين البلدين، حيث وجدت الدولة العثمانية أن الدبلوماسية قد بدأت تلعب دوراً متزايداً في السياسة الأوروبية بعد معاهدة /وستاليا: 1058هـ - 1648م وكانت هذه الدبلوماسية تقوم على مبدأ التوازن والإقرار بسيادة الدول، وكان القرن : (13هـ - 19هـ) حافلاً بالأحداث والتوازن الدبلوماسي بين القوى الأوروبية والدولة العثمانية التي آثرت الجانب الدبلوماسي على الحرب في علاقاتها مع أوروبا، وقد ركز السلطان سليم على إنشاء جهاز دبلوماسي لحماية الدولة ولتكون شريكاً مستقلاً في العلاقات الدولية، وكانت (قينا) عاصمة النمسا أهم دولة في أوروبا الوسطى وجارة للدولة العثمانية وبوابة التواصل مع النمسا والدول الأوروبية لذلك كان التركيز على دور هذه السفارة العثمانية في (قينا) دون غيرها لأهميتها ومركزها، ومكان السفير، وأماكن الدبلوماسيين، وقائمة بأسماء السفراء، والقائمين بالأعمال، والمبعوثين فوق العادة، مع قائمة بمواقع جميع السفارات العثمانية فيها.

وقد تناول **المبحث الثاني:** بداية الدبلوماسية النمساوية لدى العثمانيين، ودور سفرائهم في توثيق العلاقات بين البلدين، حيث بدأت الاتصالات بين النمسا والدولة العثمانية سنة: 902هـ - 1497م وتطورت بعد إبرام معاهدة السلام 952هـ - 1547م حيث حوّلت هذه المعاهدة الإمبراطور (فريناند الأول) إرسال مندوب مقيم لدى الباب العالي.. كما تناول هذا المبحث مهام الدبلوماسية، وواجبات وأسلوب وعمل الدبلوماسيين، ومهامهم الاستخباراتية حيث قاموا ببناء شبكة تجسس في الدولة العثمانية، وكذلك تناول البحث معاناة الدبلوماسيين النمساويين في إسطنبول، ثم تعريف بأهم سفراء النمسا لدى الباب العالي في القرن : (13هـ - 19م).

أما الفصل الثالث: فهو دراسة للعلاقات الاقتصادية العثمانية النمساوية خلال الفترة : 1219 - 1284هـ / 1804-1867م وفيه مبحثان:

أما المبحث الأول : ففيه حديث عن بداية العلاقات التجارية بين البلدين خلال تلك الفترة، وأهم المعاهدات التجارية ، وإحصاءات التجارة الخارجية التي تمّت بين البلدين... وقد شهدت التجارة العثمانية تغيرات هيكلية ودخلت الدولة العثمانية بعد معاهدة (بلفراد: 1152هـ/1739م) في فترة سلام مع دول الجوار وغيرها مما ترك آثاراً إيجابية على الحياة الاقتصادية والسياسية، كما تناولت الحديث عن قارة أوروبا التي أصبحت قارة السلام والازدهار، وعن معاهدة بين النمسا والدولة العثمانية حيث أصبحت النمسا الدولة الأولى بالرعاية، ودعمت النمسا إجراءات لتطوير تلك التجارة، كما تم الحديث عن المصطلح الذي ظهر في تلك الفترة وهو مصطلح: (دول المركز ودول

فالحمد لله... عز وجلّ - أولاً وآخرًا - وظاهرًا وباطنًا... على ما جاد به وأنعم من إكمال هذا البحث، وإذا كان الفضل يجب أن ينسب إلى أهله، وإذا كان الاعتراف بالجميل واجباً في الأعناق يجب أن يذكر لذويه، فإنني أتقدم بالشكر العميق بعد شكر الله ، عز وجلّ، والامتنان الدائم إلى كل من مدّ يد العون في البحث عن المراجع والمصادر التي تخص الموضوع سواء كان في النمسا، أو تركيا، أو القاهرة.

وأخص بالذكر أولاً وقبل أي أحد، أعلى اثنين في الوجود (والداي رحمهما الله رحمة واسعة) اللذين كانا سبباً في توفيقى بعد الله إلى ما وصلت إليه، فجزاهما الله عني كل خير، وجعل هذه الدراسة في ميزان حسناتهما.

والشكر موصول إلى كل من د/ محمد حامد مندورة، د/محمود عارف، وزوجته أمل ، د/إبراهيم أرطغرل، د/ محمد أبشرلي من جامعة الفاتح، د/ فاضل العراقي، د/أسامه ماهر، بمكتبة جامعة (فيينا)، والأخ الاستاذ: هيثم غريب، من مكتبة الدراسات الأفريقية والشرقية بجامعة (فيينا)، الذي لم يتوان بكل صدق وإخلاص بجمع المادة العلمية من بين ثنايا المصادر والمراجع الألمانية التي تخص الموضوع. أ/ سولفيق رومبف Solveigh Rumpf ، أ/ أحمد الزبيري في البحث عن المراجع العربية عن طريق النت، وإرسال الإيميلات، ومتابعة الترجمة والمترجمين، وطباعة هذه الدراسة، إلى أن تم إخراجها إلى النور وبهذه الصورة، والشكر موصول إلى كل من عاونه وساعده في هذا. وكل الشكر والتقدير للأخت الدكتورة / سلوى المجنوني، بقسم الإرشاد والتوجيه بجامعة أم القرى، بوقوفها معي، وبدعواتها لي دائماً بالتوفيق، وتسهيل أموري. وإلى كل من كان معي بقلبه وبدعواته بإكمال هذه الدراسة والدعاء لي بالتوفيق والسداد، فجزاهم الله عني كل خير، وجعل هذا في ميزان حسناتهم جميعاً.

كما أقدم شكري وعظيم تقديري وامتناني ... إلى عمادة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية متمثلة في عميدها الأستاذ الدكتور/ غازي العتيبي. والشكر موصول لمنسوبي قسم التاريخ لما قدموه من دعم ومساعدة خلال فترة الدراسة.

كما أقدم خالص الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ عبداللطيف بن عبدالله بن دهيش، على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وما قدمه لي من توجيهات علمية قيمة، وجهوده المتواصلة، ورحابة صدره، وآرائه السديدة، فله مني كل الشكر والتقدير، وجزاه الله تعالى خير الجزاء.

وكما أتقدم بالشكر للأستاذين الجليلين عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ عبداللطيف بن الحميد، والأستاذ الدكتور/ يوسف الثقفي، اللذين تكرما بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة، وتسجيل ملاحظتهما القيمة، والتي سوف تكون نبراساً يضاف إلى الجهود السابقة، والتي تؤدي بلا شك إلى إثراء هذه الرسالة، فجزاهما الله تعالى خير الجزاء.

وفي النهاية، ابتهاجاً إلى الله، ودعاءً من الأعماق، أن تكون هذه الدراسة قد استوفت الحد الأدنى من شروط البحث العلمي، وأن أكون قد وفقت بعد هذا الجهد المضني في إضافة شيء جديد في مجال العلاقات بين هذين البلدين.

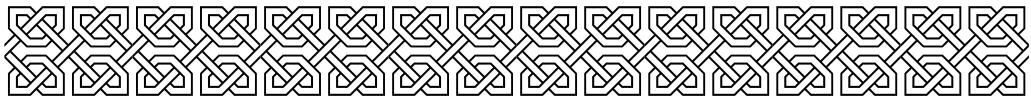
وعلى الله قصد السبيل،،،

الباحثة

إيمان صائغ
1436/8/7هـ



مَهْيَدٌ



أوضاع الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية قُبل فترة الدراسة:

لقد كانت الدولة العثمانية⁽¹⁾ مجرد إمارة حدودية صغيرة في غرب الأناضول⁽²⁾ في عام 699هـ / 1299م، ولم تلبث هذه الإمارة أن نمت واتسعت نتيجة فتوحات الأتراك العثمانيين في الفترة ما بين القرن 8هـ / 14م وبداية القرن 12هـ / 18م على أجزاء كبيرة من البلقان⁽³⁾، والشرق الأوسط⁽⁴⁾

(1) الدولة العثمانية: ينتسب العثمانيون إلى عشيرة قايي التركية، وهي من الأتراك الأوغور، هاجرت إلى آسيا الصغرى في أوائل القرن 7هـ / 13م، وسكنت مقاطعة تابعة للدولة السلجوقية. ويرجع تأسيس تاريخ العثمانيين ودولتهم إلى زعيمهم طغرل 628هـ / 1231م، الذي اكتسب لقب (غازي) نتيجة فتوحاته المستمرة ضد البيزنطيين. وبعد وفاته 680هـ / 1281م عن عمر ناهز 90 عاماً، تولى ابنه عثمان بك الزعامة، وإليه تنسب الدولة العثمانية.

المزيد: انظر عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، دار ابن حزم، بيروت/ لبنان، ط الأولى 1425هـ / 2004م، ص 10-17 أ.د. عبد اللطيف بن دهيش: قيام الدولة العثمانية، مكتبة النهضة الحديثة/ مكة المكرمة، ط الثانية 1416هـ / 1995م، ص 25 وما بعدها. زين العابدين شمس الدين: تاريخ الدولة العثمانية، دار المسيرة/ عمان، الطبعة الأولى 1430هـ / 2010م، ص 15 وما بعدها.

(2) الأناضول Anatole: شبه جزيرة جبلية في غرب آسيا على البحر المتوسط تشمل معظم الأراضي التركية وتعرف بآسيا الصغرى، 743.000 كم². تحيط بها بحار إيجه ومرمرة والبحر الأسود، ومضايق الدردنيل والسفور.

انظر المنجد: في اللغة والإعلام، دار المشرق/ بيروت – لبنان، ط الرابعة والثلاثون، ص 72.

(3) البلقان: يرجع إلى أصل لغوي تركي يعني كلمة (الجبل) وهي شبه جزيرة شرقي أوروبا الجنوبية بين بحر الأسود ومرمرة وإيجة في الشرق والأدرياتيك في الغرب. يحددها من الشمال الدانوب وسافا، وتضم سلوفانيا وكرواتيا، والبوسنة، والهرسك، ومونتة نيجرو، ومقدونيا، وألبانيا، وبلغاريا، واليونان والقسم الأوروبي من تركيا. يفصلها مضيق أوتونتو عن إيطاليا ومضايق الدردنيل والبوسفور عن آسيا الصغرى. خضعت للعثمانيين في نهاية القرن 8هـ / 14م، وظلت تحت حكمهم حتى نهاية القرن 12هـ / 18م، وقد قام العثمانيون في هذه البلاد بدور كبير في نشر الإسلام وانتشار الحضارة الإسلامية فوق الكثير من أراضي هذا الإقليم، وإن كانت هناك محاولات سابقة لنشر الإسلام في تلك المناطق بوقت قليل.

فاستطاعت دولاً أن تنال استقلالها خلال القرنين 13-14هـ / 19-20م بتحريض من الدول الأوروبية، فظهرت منذ ذلك الوقت، مشكلة سميت في التاريخ باسم (المسألة الشرقية).

المزيد: انظر عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية/ بيروت، ب.ط، ص 47. وعبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 176. ومحمد حمزة الحداد: الجمل في الآثار والحضارة الإسلامية، مكتبة زهراء الشرق/ القاهرة، ب. ط، ص 81. والمنجد: في اللغة والإعلام، ص 135. شامي الصفار: المسلمون في يوغسلافيا، دار المشواف/ الرياض، 1992م، ص 15-18. والسيد محمد يونس: الإسلام والمسلمون في ألبانيا، سلسلة دعوة الحق، مكة المكرمة/ رابطة العالم الإسلامي، سنة 12، العدد 143، ذي القعدة 1414هـ / 1994م، ص 26، 27. وعلي حسون: محنة المسلمين في البلقان، المكتب الإسلامي/ بيروت – دمشق، 1997م، ص 29. فائقة محمد حمزة بحري: أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا، رسالة ماجستير تحت إشراف أ.د. يوسف الثقفي، 1409هـ / 1989م، جامعة أم القرى، ص 43 وما بعدها. محمود جلال الدين الجمل: أوروبا في مجرى التاريخ، دراسة جغرافية، مكتبة النهضة المصرية، 1969م، ص 409 وما بعدها.

(4) الشرق الأوسط: إسمٌ يطلق على مصر، وبعض دول غرب آسيا: تركيا، إيران، وشبه الجزيرة العربية، والعراق، ودول الشرق الأدنى وهي دول المتوسط الشرقي: كسورية، ولبنان، وفلسطين، ويضم أحياناً ليبيا، والسودان والهند، وباكستان، وأفغانستان.

المنجد: المرجع السابق، ص 332.

والشمال الأفريقي⁽¹⁾، بذلك ضمنت الدولة العثمانية في بنيتها العديد من بلاد وشعوب متباينة في مراحل نموها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فضلاً عن تباين هذه البلاد من الناحية العرقية والمدنية. هكذا قدر لهذه الدولة المترامية الأطراف أن توجه وجهة التاريخ العالمي لمدة تربو عن خمسة قرون⁽²⁾.

وفي هذا الصدد، يذكر المؤرخ النمساوي البارون فون هامر Baron Von Hammer_ مؤلف أشهر كتب التاريخ العثماني_ مقدمة الأجزاء التسعة عشر لترجمة كتابه إلى اللغة الفرنسية بالكلمات التالية: [... الدولة العثمانية أشبه ما تكون بمارد يقبض بأذرع الجبارة على ثلاث قارات في وقت واحد، ولو أنها سقطت في وقت من الأوقات، فإن أنقاضها سوف تغطي قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا. حتى في الوقت الحاضر 1251هـ/1835م، فإن الدولة العثمانية تحكم أقطاراً تفوق سعتها ما كانت تحكمه الإمبراطورية البيزنطية⁽³⁾ في أوج عظمتها⁽⁴⁾. ومثل هذه الأفكار يسجلها المفكرون والمؤرخون المعاصرون الذين كتبوا بعد سقوط الدولة العثمانية، فمثلاً يقول Marghtan: آخر سفير للولايات المتحدة الأمريكية لدى الدولة العثمانية في كتاب SOLIMAN لدوني ص 240 ما يلي: [أسس العثمانيون في آسيا وأفريقيا وأوروبا واحدة من أوسع الدول التي عرفها العالم]⁽⁵⁾.

وهناك الكثير من النماذج ولكن نكتفي بذلك، ولكن مما يجدر ذكره في هذا المقام، أن هذا الفتح لم يكن صدفة عمياء، بل أدرك العثمانيون الأوائل بأنهم خلفاء الله في الأرض، فاقترفوا أثر الخلفاء

(1) الشمال الإفريقي: يعنى به، طرابلس الغرب، وتونس، والجزائر.

سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، دار الصحوة/ القاهرة، ط الأولى 1416هـ/ 1996م، ص 119.

(2) نينل ألكسندروفينا دوليا: الدولة العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، 1999م، ص 3. محمد حمزة إساعيل حداد: المجلد في الآثار والحضارة الإسلامية، ص 80.

(3) الإمبراطورية البيزنطية: دولة تأسست في القسم الشرقي من الإمبراطورية الرومانية من البسفور حتى الفرات في عهد أركاديوس 395م، عاصمتها القسطنطينية. أنشئت أولاً لمحاربة الفرس، وتوطدت بعد تجزئة الإمبراطورية الرومانية إلى دولتين شرقية وغربية، وأصبحت وريثة الإمبراطورية الرومانية بأسرها 476م. لعبت دوراً هاماً في الخلاقات الدينية المسيحية، وعجزت عن صد الفاتحين المسلمين بعد 11هـ/ 632م فانتزعوا منها سورية ومصر وشمال أفريقيا، وبلغوا حدود القسطنطينية مراراً. وبلغت أوجها في عهد السلالة المقدونية 86م – 1057م التي اشتهر من ملوكها فوكاس ويوحنا. ودخلت في صراع مستمر مع الدولة الحمدانية في حلب. عملت الحروب الصليبية على تجزئتها وإضعافها 415هـ/ 1024م. قضى عليها محمد الفاتح وفتح القسطنطينية 857هـ/ 1453م.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص 160.

(4) نقلاً أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح: محمود الأنصاري، منشورات فيصل للتمويل/ تركيا، 1998م، ج 1، ص 7.

(5) نقلاً أوزتونا: المرجع السابق، ج 1، ص 7.

وتحولت أسرة هابسبورج منذ عام 671هـ / 1273م الأقوى من أمراء ألمانيا، وحصلوا على مواقع أهم وأقوى منذ عهد شارل الرابع 748هـ - 780هـ / 1347م - 1378م الذي حكم ألمانيا ثلاثين عاماً مع بوهيميا، وتخلصوا من آل لوكسمبورج الذين كانوا يمثلون أقوى المنافسين لهم.

أما آل هابسبورج⁽¹⁾ كانت تكمن قوتهم في ممتلكاتهم الواسعة، فقد سيطرة فكرة التوسع على أفراد هذه العائلة، خاصة شارل الخامس⁽²⁾ الذي كان يحلم بإضافة إمبراطورية كاثوليكية عالمية تحت زعامته، مما أدى إلى إثارة الدول الأخرى ضد الإمبراطورية وإندلاع حرب الثلاثين عاماً⁽³⁾، والتي كرسست حالة التجزئة السياسية في الإمبراطورية، إذا خرجت من الحرب ضعيفة وفاقدة لممتلكاتها، وضعفت سلطاتها مع الامراء الألمان.

=

جلال يحيى: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب. ط.، ج 2، ص 126 وما بعدها. مفيد الزبيدي موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار أسامة/ الأردن - عمان، ط الأولى 2004م، ج 2، ص 521 - 522.
ولمعرفة بدايات تاريخ النمسا، انظر:

Steven Beller: Geschichte Österreichs, Fachbibliothek. Für, Geschichtew issenschaften, Universitat wien, Böhlau verlag wien köln weimar, pp.17 - 78.

(1) آل هابسبورج Habsbourg: سلالة ملكت النمسا من 676هـ - 1336هـ / 1278م - 1918م. أسسها الامبراطور الجرمانى رودلف الأول. من أشهر ملوكها مكسميليان الأول وشارل الخامس وفرديناند. وأصبح ملوك هذه الأسرة أباطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة منذ سنة 841هـ / 1438م. وقد بلغت هذه الإمبراطورية غايتها من الاتساع والعظمة وضمت معظم أجزاء أوروبا الغربية في عهد الإمبراطور شارل الخامس معاصر السلطان سليمان القانوني، وكان يحكمها من مقره الجديد في أسبانيا.
جون باتريك: القرون العثمانية، ص 189. المنجد: في اللغة والإعلام، ص 588. برنارد لويس: إسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، ص 55.

(2) شارل الخامس: كان حاكم للممالك الاسبانية 922هـ / 1516م والامبراطورية الرومانية المقدسة من 925هـ / 1519م حتى تنازله في 963هـ / 1556م. قام بتوحيد عدة ممالك من ضمنها الإمبراطورية الرومانية المقدسة إسبانيا نابولي وصقلية وهولندا البورغونية إضافة لمستعمرات إسبانيا في أمريكا.

http://en.wikipedia.org/wiki/Charles_V,_Holy_Roman_Emperor

(3) عاشت أوروبا أزمة خطيرة، ابتداء من سنة 1027هـ / 1618م، امتدت لمدة ثلاثين عاماً، وحرباً طاحنة شاركت فيها كل دول أوروبا الوسطى والغربية، وحتى دول شمال أوروبا، وبدأت هذه الحرب في ألمانيا، ولأسباب دينية وفي شكل ثورة قام بها البروتستانت في بوهيميا ضد الإمبراطور الكاثوليكي، وكانت في الواقع ضد أطاع الأسرة الحاكمة النمساوية، لتحويل الإمبراطورية الانتخابية والاتحادية، الألمانية إلى دولة مركزية وراثية على شكل مملكة فرنسا.
فهي تعتبر مرحلة جديدة من مراحل التنافس بين فرنسا وأسرة الهابسبورج، وصراعها مع فرعها في كل من النمسا وإسبانيا، وقد استمرت هذه الحرب لمدى إحدى عشرة سنة جديدة، بين فرنسا وهابسبورج وأسبانيا، وانتهت في سنة 1069هـ / 1659م بانتصار جديد لفرنسا مع صلح البرانس.

المنجد: في اللغة والأعلام، ص 215. جون باتريك كيتروس: القرون العثمانية، ص 347، هامش 2. جلال يحيى: التاريخ الأوروبي الحديث، ج 2، ص 17. عبد العظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، الهيئة المصرية للكتاب، 1997م، ج 1، ص 282.

إلا أن آل هابسبورج إستطاعوا أن يحافظوا على الأراضي التي تعرف بالممتلكات الوراثية لآل هابسبورج، وأصبحت تعرف (النمسا) أكبر دولة إقطاعية ضمن الإمبراطورية الرومانية المقدسة⁽¹⁾، وأخذت ممتلكات آل هابسبورج، منذ القرن 11هـ/17م تتحول إلى دولة مركزية بعد أن ساعد الخطر العثماني على توحيد الأمراء لقوادهم، وتقديم العون للإمبراطور ضد ذلك الخطر. ثم أن السياسة التوسعية لملوك فرنسا ساعدت آل هابسبورج على تقوية سلطتهم الإمبراطورية، وظهرت دولة كبرى هي **الإمبراطورية النمساوية** استمر التوسع النمساوي في القرنين 11-12هـ-17-18م على حساب بولندا والمجر، واستمر الصراع النمساوي العثماني للهيمنة على المجر، وكانت فرنسا تدعم العثمانيين للوقوف بوجه هيمنة آل هابسبورج السياسية في أوروبا.

وكان للإمبراطورية النمساوية حدود مع الدولة العثمانية، وبولندا ودولة بروسيا، وساكس، وبافاريا، وسويسرا، وفرنسا وهولندا، ودوقية سافوا وجمهورية البندقية. وكان هذا يسهل الصدامات المتعددة مع الجيران، ويزيد من إطماع هؤلاء الجيران في أقاليم الإمبراطورية.

ولذلك فإن الهدف الأساسي لحكم النمسا كان يتلخص في ضرورة إنشاء جيش قوي من ناحية، وفي محاولة تجميع العناصر المتفرقة التي تتكون منها الإمبراطورية، من ناحية أخرى. ولقد بدأ جوزيف الأول بإنشاء جيش في سنة 1127هـ/1715م، كما وضع أسس حكومة مركزية في فيينا، مع إنشائه المجلس الأعلى للحرب، ومجلس الشؤون المالية ومستشاري الدولة للشؤون الدبلوماسية، ولكنها لم تكن سوى مجرد أسس، تحتاج لنمو ورعاية.

وكان شارل السادس، وهو أشهر ملوك النمسا في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري/ القرن الثامن عشر الميلادي، وحكم حتى سنة 1153هـ/1740م ولقد انشغل بحرب الوراثة الإسبانية، ودخل في حروب مع فرنسا وإسبانيا 1145هـ – 1151هـ/1733م – 1738م بشأن الوراثة البولندية، ثم دخل في حرب مع الدولة العثمانية 1150هـ – 1152هـ / 1737م – 1739م. وفقد في الحرب الأولى نابولي وصقلية، كما فقد في الحرب الثانية الأفلاق والصرب، أدى ذلك إلى اضطراب ماليته وجيشه. وكانت أهم أعماله تتمثل في نقل الوراثة إلى ابنته، ماريا تريزا، وحصل على موافقة بنات أخيه، ثم بقية دول أوروبا، على هذا التغيير.

(1) الإمبراطورية الرومانية المقدسة: قامت عام 351 هـ / 962م، غربي ووسط أوروبا واتخذت من ألمانيا قاعدة لها، واستمرت حتى عام 1221 هـ / 1806م. وكانت متصلة بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية، إلا أنها عانت كثيراً بسبب النزاعات بين أباطرتها والباباوات. وقد حكمت أسرة هابسبورج هذه الإمبراطورية حوالي أربعائة عام.

وبدأ عهد ماريا تريزا بأزمة خطيرة، هي حرب الوراثة النمساوية، وتكثرت كل من بروسيا وساكس، وفرنسا وإسبانيا ضدها، ومع ذلك فإنها لم تخسر سوى سيليزيا، خلال هذه السنوات الثمانية من الحرب 1153هـ - 1161هـ / 1740م - 1748م والتي أخذها منها فرديريك الثاني. وأنقذ نشاطاً ماريا تريزا إمبراطورية النمسا من الخراب. وبعد أن انتهت حرب الوراثة النمساوية، وفقدت سيليزيا، عملت ماريا تريزا لمدة عشر سنوات من أجل تصحيح الحالة المالية، وإعادة تنظيم الجيش، أظهروا كفاءة واضحة في حرب السنوات السبع (1169هـ - 1176هـ / 1756 - 1763)، ومع ذلك فإنها لم تتمكن من استعادة سيليزيا.

ولقد عملت ماريا تريزا على إدخال كثير من الإصلاحات، طبقاً للاحتياجات الجديدة، على نظم الحكم القديمة، وبشكل يزيد من السلطة الملكية في كل دولة من الدول، وعلى إيجاد مؤسسات جديدة لحكومية مركزية مشتركة، كخطوة في سبيل الوحدة فجعلت المجالس في الأقاليم الوراثةية يصوتون على الضرائب اللازمة للجيش لمدة عشر سنوات، بدلاً من التصويت عليها كل عام. وأعدت النظر في الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وبشكل أدى إلى إصلاح الأوضاع المالية للدولة.

وأنشأت ثلاثة أجهزة جديدة للحكومة المشتركة في فيينا: هي مجلس المحاسبات والمجلس القضائي، ومجلس الشؤون الداخلية. وأعطتها سلطة للإشراف على قطاعاتها في الدول المختلفة الخاضعة لها. وكانت كل هذه الخطوات تهدف زيادة الروابط بين الدول والإمارات الخاضعة لها وعلى مراحل، وبطريقة إصلاحية.⁽¹⁾

وتولى العرش بعدها، ابنها جوزيف، في سنة 1194هـ / 1780م، وكان قد تمرن مع والدته على قيادة الجيش، وعلى القيام بمسؤوليات دبلوماسية، وكان هو الذي نصح والدته في سنة 1187هـ / 1773م بالاشتراك مع فرديريك الثاني ملك بروسيا، وكاترين الثانية إمبراطورة روسيا، في تقسيم بولندا، وأخذ جزء من أراضيها.

وكان نشطاً، وبسيطاً، وشديد الإعجاب بفرديريك الثاني، ملك بروسيا، وسرعان ما تخلى عن مظاهر الترف في القصر والبلاط، وحول القصر الإمبراطوري إلى ما يشبه الثكنة العسكرية. وأمضى فترة حكمه في محاولة إصلاح الأوضاع في بلاده، وكانت هذه الإصلاحات اجتماعية، وسياسية، ودينية.

أما فيما يتعلق بالميدان الاجتماعي، فإن النظام السائد كان هو النظام الإقطاعي، الذي يجبر

(1) جلال يحيى: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، ج2، ص 127-129.

عبيد الأرض على العمل لفترة لا تقل عن ثلاثة أيام أسبوعياً على أرض السيد، الذي كان يحاكمهم، ويتحكم فيهم، فألغى جوزيف الثاني في سنة 1195هـ/ 1781م نظام عبيد الأرض (الذي يتنافى مع كرامة الإنسان وحرية)، وملك الفلاحين الأرض التي كانوا يعملون عليها منذ قرون، وذلك نظير دفعهم إيجاراً للملاك، ثم أعلن المساواة بين الجميع في دفع الضرائب وأمام القانون.

وأما في **الميدان السياسي** فإنه أدخل بعض الإصلاحات التي هدفت زيادة توحيد المملكة، وضمان السلطة المطلقة للملك. وكان يرغب في أن تكون له عاصمة واحدة هي فيينا، فحول قصره في براغ عاصمة بوهيميا، إلى قيادة للفرسان، واحضر التاج المجري من بودابست، لكي يحتفظ به مع بقية مجموعته من التيجان في فيينا، ولما كان هو إمبراطور الإمبراطورية الألمانية المقدسة، فإنه فرض اللغة الألمانية كلغة رسمية، على جميع العناصر التي تسكن الإمبراطورية، سواء أكانت مجرية أو إيطالية أو كرواتية وصربية.

كما قام **بإصلاحات دينية**، وأعلن أن الكاثوليكية هي المذهب الرسمي للدولة ولكنه أعلن حرية العقيدة بالنسبة لرعاياه، وضمن حرية العبادة لغير الكاثوليك وكذلك تعيينهم في وظائف الدولة. وكان تطبيق هذا الإتجاه صعباً، خاصة وأن جوزيف الثاني كان يرغب قبل كل شيء في فرض سيطرته على الكنيسة النمساوية، وعلى رجالها وأملاكها، في الوقت الذي كانوا يدينون فيه روحياً للبابا في روما. وأغلق ألفي دير، واستولى على أملاكها، ومنع نشر المرسومات البابوية في مملكته. وإذا كانت مجهودات جوزيف الثاني قد فشلت في المجر، وفي الأراضي المنخفضة، إلا إنها نجحت في الأقاليم الوراثة، وفي بوهيميا.

ونجح، بعد والدته ماريا تريزا، في أن يحول البلاد إلى دولة ألمانية، وفشل التشيك، رغم مجهوداتهم المتواصلة، في إثبات ذاتيتهم المتميزة، ولقد كان من نتائج الإصلاحات المالية أن زادت الإيرادات أربع مرات، وأدى الاهتمام بالجيش إلى زيادة قوته وكفاءته بشكل واضح، الأمر الذي سيظهر حين يدخل في الحروب التي أعلنتها أوروبا، بعد سنوات قليلة ضد فرنسا، وثورتها⁽¹⁾.

في حين أن **الدولة العثمانية**، نتيجة إخفاقها في إصلاح مؤسساتها، ووقف حالة الترددي فيها،

(1) انظر عبدالعزيز سليمان نوار: تاريخ أوروبا الحديث منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية 1789 - 1871م، ص 8، 9. وعبدالمحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة 1815م - 1960م، ص 131، 130. جلال يحيى: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، ج 2، ص 129-130 وما بعدها. مفيد الزبيدي موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ج 2، ص 521 - 522. ولمعرفة بدايات تاريخ النمسا، انظر:

Steven Beller: Geschichte Österreichs, Fachbibliothek. Für, Geschichtew issenschaften, Universitat wien, Böhlau verlag wien köln weimar, pp.17 - 78.

فضلاً عن تطوير نظامها القديم والذي كان سبباً في قوتها وازدهارها أن بدأت عوامل الخلل الداخلية في الدولة تتكشف آثارها في ساحات القتال وعلى موائد المفاوضات، ما كان له أعظم الأثر على فقدان فلسفة الفتح والجهاد لدى العثمانيين، واهتزاز فلسفة الدولة العالمية في الداخل والخارج، هذا من ناحية (1).

ومن ناحية أخرى، ففي حين أن دعوات صليبية لمواجهة الزحف العثماني في أوروبا بدأت تستيقظ مرة أخرى إثر هزيمة الأسطول العثماني في ليبانتو (اينة ياختي) عام 979هـ / 1571م، إلا أن هذه الدعوات لإبعاد العثمانيين من أوروبا المسيحية راحت تزداد كثافتها، وكانت الإمبراطورية النمساوية أكثر الدول اهتماماً بذلك، خاصة بعد أن وصل العثمانيون إلى أبواب فيينا عام 935هـ / 1529م⁽²⁾، حيث بدأت حصون شرق ووسط أوروبا⁽³⁾ تتساقط، وسيطرت الأساطيل العثمانية على حوض البحر المتوسط، فأخذت على عاتقها

(1) فإن المؤرخين قد أكدوا أن الملامح الأولى لهذه التغيرات قد بدأت خلال عصر السلطان سليمان القانوني إلا أنهم يعتقدون أن المفاصل التي هوت بالدولة إلى حافة الانهيار، ظهرت بوادرها في عهد السلطان سليم الثاني نظراً لأنه أول من دعى إلى عدم خروج السلاطين على رأس الجيوش في الحملات، وأول من انزوى في القصور غارقاً في نزواته مفتتناً بالنساء خاضعاً لرغباتهن، ولم ينقذ الدولة إلا ظهور الوزير الأعظم صقوللي محمد باشا فساس أموراً بحكمة، وحافظ على مكانتها الخارجية باقتدار طوال فترة حكمه. ولكن الأمر ازداد سوءاً في عهد السلطان مراد الثالث، الذي أضاف إلى ما استحدثه والده من عادات سيئة ضعف إرادته الشديدة، وعدم إحاطته بما يدور حوله، وخضوعه لمن كان حوله من النساء ورجال القصر، فجمع في يده جميع السلطات التي راحت تعبت بها أمه وزوجته. وبالرغم من ذلك، فقد تمكن بعض السلاطين كالسلطان مراد الرابع 1032هـ - 1050هـ / 1623م - 1640م من إجراء العديد من الإصلاحات في نظم الدولة ومنها الجيش، ثم تمكنت أسرة الصردور العظام (كوبريللي) من إعطاء دفعة جديدة للدولة من خلال بسط نفوذها على مقاليد الأمور مرة أخرى، إلا أن هذه الإصلاحات لم تتطرق إلى أسباب الخلل الحقيقية، وراحت تعالج مظاهر الداء فقط، وارتبطت بأشخاص منفذيين، فلم تتعد عصورهم، حيث كانت الأوضاع بعدهم تعود إلى أسوأ مما كانت عليه من قبل.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 253، 266، 280، وما بعدها. وعبدالمعنى الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 316، 326، 327، 328، وما بعدها. وسيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص 20، 35، 37، 45. عبد الوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن 12هـ / 18م، ص 30.

(2) فيينا: يطلق عليها الأتراك (ويانة) لأن الأتراك يلفظون حرف الواو أقرب إلى الفاء من إلى الواو. وهي عاصمة إمبراطورية النمسا والمجر. قائمة على نهر الدانوب، وكانت عاصمة الإمبراطورية الرومانية المقدسة إلى أن سقطت سنة 1224هـ / 1809م. حاول العثمانيون فتح المدينة أربع مرات، في كل مرة كانوا يردون على أعقابهم، ولكن استطاع السلطان سليمان القانوني محاصرتها 935هـ / 1529م وقد منعت الأمطار والفيضانات العثمانيين من تحقيق إنجازاتهم، بعد أن دامت الحملة سبعة أشهر. كما تمكن العثمانيون من محاصرتها مرة أخرى 1094هـ / 1683م.

دخلها نابليون الأول فاتحاً مرتين سنة 1220هـ / 1805م وسنة 1224هـ / 1809م، وفي المرة الأخيرة تزوج نابليون بابتنة الإمبراطور فرانسوا المساة (ماري لويز)، وفي سنة 1264هـ / 1848م حصلت فيها ثورة عظيمة أفضت إلى إطلاق المدافع عليها، مما أدى إلى تدمير جزء كبير منها، ثم أعيد بناؤها أحسن مما كانت عليه. وبعدها البعض أجمل مدينة في العالم بعد باريس الملقبة بجنة الفردوس الأرضية.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 216. المنجد: في اللغة والأعلام، ص 429.

(3) شرق ووسط أوروبا: منطقة شرق أوروبا.. وتتألف من الدول الإشتراكية السابقة التي كانت تتبع حلف وارسو وتطور في فلك الاتحاد

مواجهة الفتح العثماني في عمق القارة وفي البحر المتوسط، وتعمل ك رأس حربة للعالم المسيحي حتى مطلع القرن 12هـ / 18م⁽¹⁾.

حيث يظهر جلياً - عندما استطاعت الإمبراطورية النمساوية من توجيه ضربة شديدة للعثمانيين في ليبانتو (اينة ياختي) في عام 979هـ / 1571م، تحطم لأول مرة حاجز الرهبة من الجيش العثماني⁽²⁾. ثم من خلال الحرب العثمانية النمساوية والتي استمرت لمدة أربعة عشرة عاماً

=

السوفيتي السابق، وعددها سبع دول هي: روسيا البيضاء - بلغاريا - مولوفا - بولندا - رومانيا - روسيا - أوكرانيا. ووسط أوروبا، وهو الجزء الممتد بين فرنسا في الغرب وروسيا في الشرق، وتضم الدول الداخلية، وعددها ست دول هي: ليشتنشتين - النمسا - سويسرا - التشيك - المجر - السلوفاك.

السيد خالد المطري: جغرافية أوروبا المعاصرة، الدار السعودية للنشر / جدة، ط الأولى 1427هـ / 2006م، ط16، محمود جلال الدين الجمل: أوروبا في مجرى التاريخ دراسة جغرافية، ص309.

(1) سيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص 11 - 31 - 45.

للمزيد، انظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 208 وما بعدها. د. سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، ص 80، 112، 124 - 125. وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية من التأسيس إلى السقوط، ص 98 - 105.

(2) ليبانتو: تقع في الطرف الشمالي للبحر المتوسط في اليونان، وكانت هذه الموقعة نتيجة سيطرة الأتراك في عهد السلطان سليم الثاني على جزيرة قبرص والتي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للملاحة والطرق التجارية في شرقي البحر المتوسط، مما يمكنهم من منافسة البرتغال ومواجهة تفوقها في الهند وشرقي آسيا.

وبالرغم من ترحيب القبارصة الأرثوذكس بالحكم العثماني الذي أفضهم من الاضطهاد الكاثوليكي والذي مارسه البندقية لعدة قرون، إلا أن سيطرة الأتراك على الجزيرة أثار دول الكاثوليك ودفعمهم إلى إعداد حملة صليبية والتي لا تهدف من ورائها إلى استرجاع قبرص فقط، بل واستعادة كل الأراضي المسيحية التي سبق للعثمانيين أن سيطروا عليها. فقد أوجدت معركة ليبانتو في أوروبا المسيحية مناخاً جديداً باتجاه العثمانيين.

ففي الوقت الذي كانت أوروبا تهلج بهزيمة العثمانيين في موقعة ليبانتو (اينة ياختي)، عبرت الدولة العثمانية عن رأيها من خلال تصريح الوزير الأعظم محمد صقولي الذي أدلى به عندما التقى بسفير البندقية باربارو Barbaro الذي أراد أن يعرف مدى ميل الحكومة العثمانية للصالح بعد نجاح التحالف الصليبي من تحطيم الأسطول العثماني قائلاً: [.. إنك ترى أن خسائركا لم تحمد بعد معركة اينة ياختي، فهناك فرق بين خسائركا وخسائركم، فنحن استطعنا قطع ذراعاً لكم بفتحنا جزيرة قبرص، وأخذها منكم. أما أنتم بهزيمتكم أسطولنا تكونون كما لو كنتم حلقتم شعرة من لحيتنا، فالذراع المقتووعة لا يمكن إعادتها ثانية، أما اللحية التي حلقت فلسوف تنمو أقوى مما كانت].

فهذا يدل أن العثمانيين حصروا أنفسهم عن تحديد أسباب الخلل التي طرأت على الدولة في عوامل التغير التي ظهرت في بناء الدولة الداخلي، ولم يتجاوز ذلك إلى تلك التي نمت خارج نطاق الدولة وكان لها انعكاسات بعيدة المدى عليها. حيث انشغلوا بأوضاعهم الداخلية، غابت عنهم تلك التطورات الإيجابية التي كانت تمر بها أوروبا الغربية، أو أنهم لم يستطيعوا إدراك حجمها الطبيعي ومدى ما يمكن أن تمثله من تحديات خارجية للدولة في مرحلة التالية. على أن روح تفوق الدولة العثمانية التي رسمت على مدى القرون الماضية كانت لا تزال تتفعل فعلتها، حيث راح العلماء ورجال الدولة على حد سواء يتهاونون بما كان يحقته الغرب من إنجازات وبجدوى رصد التطورات التي أخذت تسير بخطى سريعة في أوروبا خلال القرنين 10 - 11هـ / 16 - 17م.

للمزيد عن العوامل الداخلية والخارجية التي أدت لانحيار الدولة العثمانية: محمد أنيس: الدولة العثمانية، ص 77-96-167. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، 1419هـ / 1998م، ص 87-88. زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص 272-283-290. سيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص 20-40-41-105. سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، ص 69-90-92. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 160-165-252-256-258. أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، ص 128-129-147. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة

=

1101هـ - 1015هـ / 1593م - 1606م.

كانت سبب هذه الحرب بين النمسا والدولة العثمانية فساد الإنكشارية وضعف الدولة العثمانية نفسها، فبعد توقيع الصلح سنة 998هـ/ 1590م مع الشاه عباس، تمرد الإنكشاريون يريدون متابعة الحرب - وكانت الدولة منتصرة - لمزيد من السلب والنهب، ولذا فقد افتعلوا الأسباب وتمردوا سنة 1101هـ/ 1593م فقتلوا الدفتردار ومحمد باشا والي الروملي في منزلهما، ولم يقدر السلطان مراد الثالث على حمايتهما، فأشار الصدر الأعظم سنان باشا بإشغالهم بالحرب، فوجههم إلى الدانوب والنمسا. وصدر الأمر لحسن باشا والي الهرسك بالتوجه للحرب، لكنه قتل وانهزم والي بودابست، وتحالف ملك النمسا رودلف مع المجر وأمراء الأفلاق والبغدان (مولدافيا) وترسلفانيا واحتلوا قلاعاً عثمانية كثيرة، وعندما استرد سنان باشا بخارست سنة 1103هـ/ 1595م، هاجمه ميخائيل أمير الأفلاق وهزمه وطارده حتى ما وراء الدانوب واحتل نيكوبوليس وقتل الحامية العثمانية مع قائدها حافظ باشا. وفي هذه الأثناء توفي السلطان مراد الثالث.

وأمام هذه الهزائم المتوالية، قاد السلطان الجديد محمد الثالث 1103هـ - 1111هـ/ 1595م - 1603م الحرب بنفسه وانطلق من بلغراد، ففتح قلعة أرلو الحصينة إثر معركة (كرزت) سنة 1104هـ/ 1596م التي انهزم فيها النمساويون وحلفاؤهم، وقد شابهت هذه الواقعة بواقعة (موهاكس) التي انتصر فيها السلطان سليمان سنة 932هـ/ 1526م، وحافظ العثمانيون على أراضيهم جنوب الدانوب. وحاصر النمساويون بودابست ولكن دون فائدة، وسارت الحرب جداً بطيئة ذلك بسبب ضعف الطرفين. خاصة فقد كانت الثورات الداخلية مشتتة على نطاق واسع في قلب الدولة العثمانية. ورغم ذلك فقد استردت الدولة العثمانية القلاع المهمة مثل قلعة (كانيشا) سنة 1107هـ/ 1598م على يد الصدر الأعظم ابراهيم باشا، وكذلك قلعة استروغون التي استعادها الصدر الأعظم لالا محمد باشا سنة 1111هـ/ 1602م، وقلعة إيوار⁽¹⁾.

وإزاء الحرب الطويلة والخسائر المدمرة في ولايات الدانوب، والأفلاق والبغدان والمجر وإقليم ترانسلفانيا، وبعد تولي بوسكاي سنة 1114هـ/ 1605م ملك المجر ترانسلفانيا الكاره للنمساويين

=

العثمانية، ص 175-179-320-321. عبدالوهاب بكر: الدولة العثمانية، ص 40-59. أكمل الدين أوغلي: الدولة العثمانية، ج 1، ص 23 - 25، 44 - 45. إبراهيم بك حلم: التحفة الحليمية، ص 144. جون باتريك: القرون العثمانية، ص 30. المنجد: في اللغة والأعلام، ص 502.

(1) علي السلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 208، 209، ويذكر أن هذه الحرب دامت 15 سنة من أجل إرضاء للإنكشارية. ويذكر الشناوي في كتابه الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها، ج 1، ص 321: أن الحرب دامت 13 سنة. روبرت ماتيران: تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، ص 234. وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 150 - 156.

والذي دعمه العثمانيون ضد النمسا، تمت الاتصالات بالدولة العثمانية من أجل وقف الحرب وإجراء الصلح. وكانت النمسا قد أساءت كثيراً معاملة أشرف المجر لقبولهم بحكم العثمانيين. وخوفاً من النتائج، اعترفت النمسا بملكية بوسكاي على المجر وترانسلفانيا، وقدمت له تنازلات كثيرة طيلة حياته، وحتى لا تقف وحدها تحارب الدولة العثمانية، وقد انتهت هذه الحرب بمعاهدة زستيواتوروك (Zitvatorok) سنة 1015هـ/ 1606م⁽¹⁾، فقد أقرت المادة الأولى من هذه المعاهدة التي تضمنت سبع عشر مادة، إلغاء الجزية التي كان قد فرضها السلطان سليمان القانوني على النمسا في معاهدة 940هـ/ 1533م اعترافاً من العثمانيين بتنازلهم عن المطالبة بأراضي المجر الموجودة تحت الإدارة النمساوية، وأنهت المادة الخامسة فعالية حقيقة التفوق العثماني، وذلك برعاية ندية التعامل الدبلوماسي والبروتوكولي للسلطان والإمبراطور، ووضعت المادة السابعة الأساس لتدخل عناصر خارجية في أي خلاف يقع بين الدولة العثمانية وأي من الدول الأوروبية. وبهذا تعتبر المعاهدة النهاية لفكرة السيادة العالمية التي انطلق على أساسها العثمانيون في فتوحاتهم وفي تعاملاتهم مع الأمم الأخرى، واهتزت من الداخل والخارج فكرة الدولة الأبدية⁽²⁾.

فقد كانت مثل هذه المعاهدات في السابق تصدر من القوة العظمى ذات السلطة الأقوى في العالم، وكانت منحة السلطان. ولفترات محدودة، وذلك عن طريق مبعوث الأعداء الذي يصل إلى إسطنبول للتفاوض بشأنها. وكانت هذه المعاهدات تبدأ عادة بالعبارة التالية: [المنح الكريمة من السلطان المنتصر دائماً، إلى ملك فيينا الملحد المهزوم دائماً]. والآن لأول مرة تم توقيع المعاهدة من الطرفين وهي على قدم المساواة، وتحدد أن كلاً من الإمبراطور والسلطان يجب أن يتعاملا بالتساوي، فالسلطان قد تواضع الآن واتباع الأسلوب الأوروبي الدبلوماسي المتعارف عليه، واستخدم لقب "قيصر"، أي أنه لم تعد هناك تبعية⁽³⁾.

وقد ظلت هذه المعاهدة سارية في الحقيقة لخمسين عاماً بخلاف غيرها من الهدن قصيرة الأجل⁽⁴⁾، فهذا الصلح لا يرمز إلى التراجع الإقليمي للعثمانيين، فإنه يرمز على الأقل إلى تراجع

(1) معاهدة زستيواتوروك أو ستفاتوروك: ستفاتوروك، هي مدينة على نهر الدانوب، وقد عرفت هذه المعاهدة بإسمها، وتمثل نهايةً رسميةً لحرب بين الدولة العثمانية والنمسا، فبرى بعض المؤرخين أنها تعتبر بداية توقف التوسع العثماني في أوروبا. ويرى البعض الآخر: أن العثمانيين بعد هذه المعاهدة لم يستطيعوا استئناف سياسة التوسع الإقليمي في اتجاه الشمال.
جون باتريك: القرون العثمانية، ص 347، هامش (3). محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 276.

(2) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 1، ص 321. سيد محمد محمود السيد: انهيار الدولة العثمانية، ص 35 - 53.

(3) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 1، ص 321. جون باتريك: القرون العثمانية، ص 347 - 348.

(4) يذكريلاز أورتونا في كتابه: تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، ص 506، أنها استمرت 56 سنة.

معين لموقفهم تجاه آل هابسبورج. فهي تشير إلى بداية علاقات دبلوماسية جديدة بين الشرق والغرب، وتمثل خضوعاً من الجانب التركي للمبادئ العامة للقانون الدولي مؤسساً على وضع حدود للفتح العثماني. والمعرفة الحقيقية لقوة الإمبراطورية النمساوية⁽¹⁾.

وقد استمرت الإمبراطورية النمساوية عقبه أمام الفتح العثماني في أوروبا بالرغم من المعاهدات التي كانت بين الطرفين، ففي عهد السلطان محمد الرابع⁽²⁾ تفجرت الأوضاع العسكرية بين الطرفين، وذلك عندما فتح علي باشا مدينة جروس وأردين⁽³⁾ التابعة للإمبراطورية النمساوية، وكان ذلك عام 1070هـ / 1660م، فاعتبرت الإمبراطورية النمساوية ذلك إعلاناً للحرب، وقامت بإنشاء قلعة سرنيتشار⁽⁴⁾ على الحدود مقابل قلعة عثمانية، ورفضت هدمها رغم أخطار الدولة العثمانية⁽⁵⁾.

وقد بدأت المناوشات من جانب الإمبراطورية النمساوية، فتصدى لها أحمد كوبريللي حيث توغل في الأراضي النمساوية، وفتح قلعة نوهزل⁽⁶⁾. ولذلك اضطرت أوروبا بأجمعها لهول هذا الخبر الذي دوى في آذان ملوك أوروبا ووزرائها كالرعد حتى وضعوا أصابعهم في آذانهم من

(1) جون باتريك: القرون العثمانية، ص 348. روبرمانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، ص 346.
(2) محمد الرابع بن إبراهيم الأول: ولد عام 1051هـ / 1641م. وتولى الحكم 1058هـ / 1648م، أي أنه تولى الحكم وعمره 7 سنين، وقد تولت والدته (ماهبيكر) وصايته حينما كان صغيراً إلى أن كبر. وأصبح قادراً على إدارة السلطنة.
ويذكر المؤرخون: أن حالة الدولة في عهده قد عادت إلى ما كانت عليه من الفوضى بل أشد وأقسى قبل تولية السلطان مراد الرابع، وعاش الجند فساداً في كل مكان يقتلون وينهبون، ولكن جاء الفرج مثلما يجيء الفجر بعد ليل هالك عاصف، عندما قررت أم السلطان أن رجلاً بعينه قادر على وقف الانهيار وهو محمد كوبريللي وقد بدأ هذا بالضرب بقسوة بالغة على أصحاب الفتن والفساد، وقتل أعداداً كبيرة من الإنكشاريين وفرض عليهم الطاعة العمياء والنظام الصارم، فاستطاع إعادة النظام للدولة.
وقد خلع السلطان في سنة 1095هـ / 1649م بدعوى أن السلطان لم ينظر لصالح الدولة ولا لصالح الأهالي، وأنه مغرم بالصيد، فجعلوا أخاه سليمان سلطاناً عليهم، حيث قضى في السلطنة 41 سنة، وقد نجح ولدينها السلطان مصطفى الثاني والسلطان أحمد الثالث.

عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 355 – 361 – 362. علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، ص 218 – 219 – 220.

(3) جروس وأردين: هي كروس وأردين، تسمى باللغة الألمانية Peterwardein، وتقع هذه المدينة في الشمال الغربي من يوغوسلافيا على خط مستقيم شمال بلغراد.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 292.

(4) قلعة سرنيتشار: لم أجد لها تعريف في المصادر التي بين يدي.

(5) يلماز أوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، ص 506. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 356.

(6) قلعة نوهزل: يذكرها أوتونا في كتابه تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، ص 506، بقلعة أوفيار، وتنطق بالألمانية Nevhäusel، بالسلوفاكية Novezamy، بالمجرية: Ujvar. انتقلت أوفيار إلى العثمانيين مرات عدة وحصنتها الإمبراطورية وجعلتها فائقة الاستحكام لكي تصبح أقوى قلاع أوروبا. تقع شمال غرب بودابست، وشرق فيينا بـ 110 كم، ومن براتسلافيا بـ 80 كم.

الصواعق حذر الموت، وكان هذا الفتح أشد تأثيراً على هوليوبولد⁽¹⁾ إمبراطور النمسا أكثر من غيره لدخول الجيوش العثمانية في بلاده وانتشارها في اقليمي مورفيا⁽²⁾ وسيليزيا⁽³⁾ فاتحين، كما فتح عدة مدن في هاتين المنطقتين⁽⁴⁾.

وقد استمر الصراع بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية لا يهدأ، وكانت الإمبراطورية هي الراجحة في الغالب، وخاصة بعد أن انضم الجيش الفرنسي الذي أرسله ملك فرنسا لويس الرابع عشر⁽⁵⁾ إلى صفوف الحلفاء ضد الدولة العثمانية، ولم تحول الامتيازات⁽⁶⁾ الممنوحة له من الانخراط للقوى التي تتأمر عليها وتقاتلها، فقد أدى

(1) هوليوبولد الأول: إمبراطور ألمانيا ولد سنة 1050هـ/ 1640م، تولى بعد موت ابيه فرديناند الثالث سنة 1068هـ/ 1658م، وحارب الترك وقاومهم مقاومة شديدة في واقعة سان جوتار حيث كانت جيوشه تحت قيادة الجنرال منت كوكلي في سنة 1074هـ/ 1664م. وفي عهده ضمت بلاد الألزاس إلى فرنسا. وفي سنة 1094هـ/ 1683م قصد العثمانيون مدينة فيينا عاصمة بلاده وحاصروها بالاتحاد مع المجر، ولولا مساعدة جميع الممالك المسيحية تقريباً لسقطت في قبضتهم. وفي أواخر حكمه ابتدأت بينه وبين فرنسا الحرب بسبب ملك أسبانيا الذي كان يريد لويس الرابع عشر إقامة حفيده فيليب الخامس ملكاً عليها، وتوفي عام 1116هـ/ 1705م قبل انتهاء هذه الحروب.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 292، هامش (2).

(2) مورفيا Moravie: منطقة من تشيكوسلوفاكيا تقع إلى الشرق من بوهيميا، وقد سميت بهذا الاسم تبعاً لمجموعة الأنهار المعروفة باسم مورافا. وعاصمتها برنو Brno. وكانت مورفيا مركزاً لإمبراطورية عظيمة قضي عليها سنة 295هـ/ 908م. وفي سنة 605هـ/ 1209 انضمت نهائياً إلى مملكة بوهيميا.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 295، هامش (3). المنجد في اللغة والأعلام، ص 553.

(3) سيليزيا silesie: منطقة في أوروبا الوسطى يجترقها نهر أودير Oder. في سنة 1347هـ/ 1929م استولت بولونيا على الجزء الجنوبي منها حيث مناخ الفحم. ثم استولى عليها الألمان. وفي سنة 1364هـ/ 1945م أعيدت إلى بولونيا ماعدا الجزء التشيكي فطردت بولونيا الألمان الذين استوطنوها، أصبحت جزءاً من بولونيا.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 295 – 296، هامش (4).

(4) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص 296. يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، ص 506. عبدالمعنى الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 356. وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 170.

(5) لويس الرابع عشر: ولد هذا الملك سنة 1048هـ/ 1638، وتولى الملك بعد موت والده لويس الثالث عشر وسنه يومئذ خمس سنوات. وكانت أيامه أيام حروب مع أسبانيا والنمسا وغيرها. تألفت عليه أغلب الدول أكثر من مرة. وتاريخه مشحون بالوقائع الشهيرة التي امتاز فيها كثير من القواد البرية والبحرية مما يطول شرحه. وفي عصره تقدمت جميع العلوم وتمت التجارة والزراعة، لكن تضعفت الأحوال في آخر حكمه بسبب استمرار الحروب، مما يجعل في تاريخه نقطة سوداء اضهاد البروتستانت والعاؤه ما منحه لهم هنري الرابع من الحرية الدينية، بمقتضى الأمر السامي الصادر في مدينة (نانت)، حيث هاجر كثير من الأشراف والمزارعين والصناع إلى البلاد الخارجية للتمتع بالحرية الدينية. وتوفي في أوائل رمضان 1127هـ/ سبتمبر 1715م عن 77 سنة، وكانت مدة حكمه 72 سنة، وخلفه في الملك لويس الخامس عشر ابن أحد أحفاده.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 296، هامش (1).

(6) الامتيازات: هي من التسهيلات التي يمكن أن تعد أخطاءً نظراً لنتائجها التي ظهرت بعد حين، وهي إعطاء الأوربيين إمتيازات إقتصادية وثقافية ودينية في الولايات العربية مما أدى إلى فتحها لتنفيذ الاستعماري الأوروبي الذي مارس نشاطه التجاري والتعليمي في ظل الامتيازات

3. تدفع الإمبراطورية النمساوية غرامة حربية.

4. مراعاة العهود السابقة⁽¹⁾.

ولم تفلح هذه المعاهدة في تحقيق هدوء طويل على الجبهة النمساوية، بل تجددت الحرب بين العثمانيين والإمبراطورية النمساوية عندما استغل السلطان محمد الرابع الخلاف بين فيينا وباريس، وكذلك حالة الاضطراب في المجر، وتصاعد الثورة الوطنية ضد آل هابسبورج والكاثوليك، مما حضَّ السلطان محمد الرابع على التدخل وتنصيب (توكلي) – أحد أعيان المجر – ملكاً عليها، ووافق على طلبه في مساعدة الدولة العثمانية لإخراج النمساويين من المجر مقابل دفع الجزية⁽²⁾.

من أجل ذلك جهز السلطان محمد الرابع جيشاً بقيادة الصدر الأعظم قره مصطفى باشا⁽³⁾، وانضم إليه جيش بقيادة توكلي، وتحركت هذه الجيوش باتجاه فيينا في 20 رمضان 1094هـ/ 12 سبتمبر 1683م على ثلاثة محاور على أن تلنقي عند أسوار المدينة، وعلم العثمانيون أثناء قدمهم بأن تحالفات أوروبية جديدة قد ظهرت على الساحة لمواجهة تهديدهم، فلقد تحالف سويسكي – ملك بولندا⁽⁴⁾ – مع ليوبلد – إمبراطور النمسا – بالرغم من سعي فرنسا من لضمان حياد بولندا، وسعى البابا من جهته إلى دعوة ملوك أوروبا وأمرائها لتشكيل حملة صليبية ضد العثمانيين⁽¹⁾.

=

وتشوسلوفاكيا، ودخلت القوات العثمانية بين دول أوروبا الوسطى.

المزيد، أنظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 141-244. المنجد: في اللغة والأعلام، ص 520. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 286 – 287. أوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، ص 107-108-270. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 14 – 15. يوسف الثقفى: مواقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 25-26. محمد أنيس: الدولة العثمانية، ص 39 – 40.

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 297. عبد المنعم الهاشمي: خلافة العثمانية، ص 357. جون باتريك: القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية، ص 368 – 369. وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 171.

(2) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص 300. عبد المنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص 358. جون باتريك: القرون العثمانية، ص 380.

(3) قره مصطفى باشا: زوج أخت أحمد محمد كوبريللي، تولى الصدارة العظمى بعد وفاة أحمد كوبريللي، ولم يكن كفؤاً للسير في الطريق الذي رسمه كوبريللي الكبير وولده، بل اتبع مصلحته الذاتية وباع المناصب العالية والمعاهدات والامتيازات المحجفة بالدولة بدهام معدودة. ولم يكن يعتبر نفسه تابعاً للسلطان بل حاكماً مطلقاً على دولة أوروبية عظمى، وهو بشكل عام ترك بصمة سيئة من خلال أخطائه قضت على المكاسب التي حققتها أسرة كوبريللي للدولة في المجال العسكري وفي مجال تنمية الموارد وتقويتها.

محمد فريد بك: المرجع السابق، ص 300. جون باتريك: القرون العثمانية، ص 377.

(4) بولندا (بولونيا): ينتمي البولنديون إلى الصقالبة السلاف، وهم يشبهون بذلك الروس واللثوانيين والتشيكيين واليوغسلافيين، وظهروا كقبيلة نقطة الأقاليم الواقعة بين نهري الأودر والفيستولا، وظل تاريخهم غامضاً حتى أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، عندما انتحل ملكهم المسيحية، وأصبحت بلاده دولة أوروبية وصلت إلى قوتها وعظمتها في ظل حكم أسرة جافيلو بين 788هـ – 980هـ / 1386م – 1572م.

=

فقد دارت بينهم معارك، انتهت بهزيمة الجيش التركي، وعندما علم السلطان محمد الرابع بأنباء الهزيمة المروعة، أمر بقتل قره مصطفى باشا الذي اعتبره مسؤولاً عن القتل والهزيمة، والخسائر التي ألحقت بالجيش العثماني أثناء الحصار فكان انهيار الجيش العثماني بعد فشله في السيطرة على المدينة عام 935هـ/ 1529م، والذي كان نتيجة لحلول فصل الشتاء مما جعل القانوني يفك الحصار على أمل أن يعاوده في الربيع القادم – آخر حلقات الهجوم العثماني في عهد القارة الأوروبية، ومؤذناً بفترة جديدة في علاقات الدولة مع أوروبا التي اتجهت إلى اتخاذ سياسة هجومية بعد أن أدركت مدى ضعف الدولة العثمانية⁽²⁾.

=

بعد وفاة آخر ملك من أسرة جافيلو، أدى ضعف بولندا إلى اتفاقية بروسيا والنمسا روسيا عام 1186هـ/ 1772م، على ضم بعض أجزائها إلى ممتلكاتهم، ثار البولنديون لهذا الاعتداء ونظموا ثورة بقيادة كرسيسوسكو الذي نجح في محاولته، واستولى على كراكو ووارسو، ولكن الجيوش الروسية والبروسية والنمساوية غزت بولندا من جميع الجبهات، واحتلتها واقتسمتها بحيث زالت بولندا الموحدة في عام 1209هـ / 1795م.

وعندما انتصر نابليون على بروسيا والنمسا وروسيا في مواقع استرلتز وبيننا وفريدلاندر، وتوصل إلى اتفاقية تلتست مع قيصر روسيا، ظهرت دوقية وارسو 1222هـ – 1229 / 1807م – 1814م ليتم بعد ذلك تلاشي بولندا باستيلاء روسيا على وارسو في 1230هـ/ 1815م، وهو التقسيم الرابع لبولندا.

مفيد الزبيدي: موسعة تاريخ أوروبا، ح 2 ص 519 – 520.

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 301. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 358. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 91.

(2) أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص 155. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 91. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ودع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 174. عبدالههاب بكر: الدولة العثمانية ومصر، ص 30.

يذكر أحد المؤرخين التركيين، بأنه استشهد في أرض المعركة، **هذه الرواية أقرب إلى الصحة**، فإن إعدامه من تأليف الغرب لإعطاء الهالة على انتصاراتهم، **والسؤال، فمن هو قره مصطفى باشا؟** إنه الذي أجبر إمبراطور النمسا «ليوبولد الأول» على الفرار من العاصمة وانحسر ملكه إلى الجبال وهو الذي جعل سكان فيينا ينزفون الدماء على مدى 60 يوماً وجعل البابا يضي الليالي بلا نوم ويقضي الليالي بلا راحة أو نعاس. وهو الذي جعل أوروبا بأكملها تعيش في خوف لأشهر عديدة وولى ابن أحد الحكام ملكاً على دولة المجر وهو الذي قام بسحق الروس في قلعة جهرين وهكذا فإنه فارق الحياة بعد 2-3 دقائق وبهذه الصورة المؤلمة التي لا تليق بقائد عظيم قدم روحه فداءً للوطن التركي ومكانته بين سائر دول أوروبا العظمى.

Altan Arasli: Avrupa'da Türk İzleri – I, P. 140 – 150.

ويمكن تلخيص أسباب فشل الحملة عند أبواب فيينا في نقاط، ومن أهمها:

أولاً: التخطيط غير المدروس للوزير مصطفى باشا بدخوله اشتباكاً مسلحاً دون حساب للموقف السياسي الذي كان يجري في أوروبا، ولذلك فإنه يتحمل مسؤولية الهزيمة.

ثانياً: رفض الوزير مصطفى باشا لإستسلام المدينة مما فوت على العثمانيين فرصة ذهبية لإنهاء الموقف لصالحهم.

ثالثاً: تشتت قوة الجيش العثماني حينما حارب على الجبهتين في وقت واحد، جبهة الحصار وجبهة قوة التحالف مما شنت قوته وأضعفها.

رابعاً: تصلب الوزير بآرائه وعدم أخذه بنصائح أركان حربه.

خامساً: المباغطة الأوروبية، وسرعة التقاف القوات الأوروبية حول القوات العثمانية المحاصرة لفيينا، أدى إلى تفهقها بعد اصطدام دموي عنيف.

سادساً: الإرهاق الذي أصاب الجنود العثمانيين بسبب طول المسافة، والمرض المتفشي⁽¹⁾.

وهكذا، بدأ انهيار الحكم العثماني في أوروبا، فتخلت الدولة عن بودابست في 1097هـ/ 1686م⁽²⁾، والمورة 1098هـ/ 1687م⁽³⁾، ثم تخلصت المجر من الحكم العثماني بعد كفاح دام قرناً ونصف القرن تقريباً. وحاولت جيوش الإمبراطورية النمساوية أن تتابع تقدمها إلا أن مصطفى فاضل كوبريللي صدها إلى ما وراء الساف⁽⁴⁾ والدانوب⁽¹⁾. وخلال هذه الحروب

(1) عبدالمعظم الهاشمي: خلافة العثمانية، ص 359. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، دار النفائس/ بيروت - لبنان، ط الثانية 1429هـ/ 2008م، ص 281.

(2) بودابست أو بودين Buapest: مدينة قديمة على نهر الدانوب، تبعد عن مدينة فيينا نحو 200 كم. قبل أن تكون بودابست بلدة واحدة، كانت بلدين، بود التي معناها البلد العالي، وتقع على الشاطئ الأيمن من نهر الدانوب، وبلدة بست الكائنة على الشاطئ الأيسر من النهر، ثم انضمت المدينتان فكانتا مدينة واحدة هي عاصمة المجر اليوم، وهي مدينة جميلة جداً، وأهلها أهل رقة وجمال ولطف وعراقة، لأن البلاد كانت جزءاً من الإمبراطورية النمساوية، لذلك يلقب إمبراطور النمسا ملك المجر. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 211-214. المنجد: في اللغة والأعلام، ص 143. جون باتريك: القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية، ص 206.

(3) المورة: هي شبة الجزيرة الكبيرة التي تشكل الجزء الجنوبي من بلاد اليونان. يفصلها عن اليونان خليج يسمى خليج فورتته.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 158.

(4) الساف: من أنهار يوغوسلافيا وينبع من جبال الألب الشرقية، وهو أحد روافد الدانوب.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 309.

راحت روسيا⁽²⁾ تمثل معول هدم ثنائي مع النمسا للكيان العثماني في أوروبا وذلك باحتلالها ميناء آزوف⁽³⁾ على البحر الأسود وأخيراً أعلنت هزيمة الجيش العثماني عند زانتا عام 1109هـ/ 1697م⁽⁴⁾ النهاية للطموحات العثمانية في حكم أوروبا، حين كشف التراجع الكبير للجيش العثماني على طول الجبهات الأوروبية شمالاً وغرباً وجنوباً عن إخفاق محاولات آل كوبريللي لبث الحيوية في مؤسسات الدولة، وروح الجهاد في جيشها مرة أخرى، ومن ثم إيداناً ببدء انهيار الجبهة الغربية،

=

(1) الدانوب أو دوناوب Danube: نهر في أوروبا الوسطى والشرقية، وهو الطونة قديماً، وهو ثاني أنهار أوروبا بعد نهر القفولفا، إذا يبلغ طوله 2,850 كم.

ينبع من الغابة السوداء، ويعبر ألمانيا والنمسا، والمجر، وصربيا، ورومانيا، وبلغاريا، وأوكرانيا، ويصب في البحر الأسود مكوناً دلتا واسعة مساحتها 4,340 كم²، وتتقدم باستمرار داخل البحر. يروي مدناً عديدة منها: أولم، فيينا، بودابست، بلغراد، روز، وغيرها. روافده كثيرة منها: مورافا، راب، درافا، سافا، تيسا... ويلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الأوروبي بعد الراين.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 116، المنجد: في اللغة والأعلام، ص 240.

(2) روسيا: دولة كبرى تقع في أوروبا وآسيا، أكبر دول العالم مساحة، عاصمتها موسكو، حدودها التروج، فنلندا، استونيا، لتونيا، ليتوانيا، بيلوروسيا، أوكرانيا، كازاخستان، منغوليا، الصين. وتطل على بحار: البلطيق، والأسود، وقزوين، والمحيط الهادئ، والمتجمد الشمالي. يفصل قسمها الأوروبي والآسيوي القوقاز، والأورال.

نمت روسيا من دوقية موسكو في أواخر القرن 9هـ/ 15م حتى أصبحت دولة فتيحة، وبدأ الاحتكاك بين الدولة العثمانية والدولة الروسية الحديثة، ولكنه انحصر في إمارات الحدود على يد التتر والقوقاز.

ومنذ عصر بطرس الأكبر، وحتى نهاية القرن 12هـ/ 18م يمكن تقسيم السياسة الروسية تجاه العثمانيين إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي عهد بطرس الأكبر، فكانت سياسة القيصر الجديد تنحصر في فتح آفاق جديدة في البلطيق وفي البحر الأسود، وفي عام 1107هـ/ 1696م استولى بطرس على قلعة آزوف التي أصبحت رسمياً في معاهدة 1113هـ/ 1702م. وفي أقل من ثلاثين عاماً اشتبكت روسيا مع تركيا في حرب نتيجة للحرب السويدية - الروسية، وغزا بطرس الأكبر الدولة العثمانية عن طريق سارابيا.

المرحلة الثانية: في عهد كاترين الثانية 1175هـ - 1210هـ/ 1762م - 1796م ثارت الحرب حول المسألة البولندية عام 1181هـ/ 1768م، وأحرزت روسيا انتصارات برية وبحرية في رومانيا والبحر الأبيض وأحدث ظهور الأسطول في البحر المتوسط دوماً كبيراً، فاتصل بالعناصر السلافية والأرثوذكسية النائرة على الدولة العثمانية، بل العربية النائرة في الولايات العربية مثل علي بك الكبير في مصر، الشيخ ظاهر العمر في فلسطين، وانتهت الحرب بمعاهدة كيتشك فينارجه عام 1188هـ/ 1774م.

وتعتبر هذه المعاهدة، علامة متميزة في تاريخ العلاقات العثمانية الروسية، فقد حققت أحلام كاترين الثانية ومن قبلها بطرس الأكبر لما اشتملت عليها من بنود أساءت للدولة العثمانية وأثرت على نفوذها في أقاليم المشرق الأوروبي.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 342 - 356. محمد أنيس: الدولة العثمانية، ص 168 - 169. يوسف الثقفى: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 52 - 53. المنجد: في اللغة والأعلام، ص 269. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 373.

(3) آزوف أو آزاك Azov: يقع في الشمال الشرقي من بحر آزوف. ويطلق بحر آزوف على الخليج الكبير الواقع شمال البحر الأسود. استولت عليه روسيا عام 1107هـ/ 1696م، ولكن الدولة العثمانية استرجعته في صلح بروث عام 1123هـ/ 1711م، بعد أن كانت قد تنازلت عنه في معاهدة كارلوفيتز عام 1110هـ/ 1699م.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 686. المنجد: المرجع السابق، ص 42. عبد الوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر، ص 32. هامش (3).

(4) زانتا أو أوزينتا senta: بلدة في الشمال الشرقي من يوغوسلافيا بالقرب من الحدود الرومانية.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 309.

وسقوط خط دفاعها الأول، فضلاً عن توقف الفتوحات العثمانية في أوروبا نهائياً، فكان لهذا العامل السلبي آثار عميقة على الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية، كان أهمها:

أولاً: الانهيار المعنوي للمؤسسة العسكرية العثمانية نتيجة هذا الإخفاق، الأمر الذي أدى من ناحية إلى الشعور بالعجز التام أمام الجيوش الأوروبية فيما بعد، ومن ناحية أخرى إلى التذمر وإحداث الإضطرابات في مركز الدولة لآتفه الأسباب.

ثانياً: بدء موجات الهجرة العكسية للمسلمين من الأراضي المفقودة إلى مختلف ولايات الدول الأوروبية، مما أدى إلى أزمات اجتماعية واقتصادية حادة.

ثالثاً: ازدياد الأعباء على خزينة الدولة لمواجهة النقص في مواردها من الأراضي المفقودة.

رابعاً: تشجيع الشعوب الأوروبية التابعة للدولة، وبخاصة غير المسلمين منهم على الخروج على الإدارة العثمانية، ورفع راية العصيان.

خامساً: تشجيع الجبهة الشرقية على الاستفادة من ضعف الحالة العسكرية للجيش العثماني، ومن ثم من حالة عدم التوازن التي كانت تمر بها الدولة خلال هذه الفترة⁽¹⁾.

وأخيراً لم تنته سلسلة هذه الحروب إلا بمعاهدة كارلوفيتز⁽²⁾ في 24 رجب سنة 1110هـ/ 26 يناير 1699م، فهي تعتبر نقطة تحول في السياسة العثمانية، حيث تحولت الدولة العثمانية أمام التكتلات الأوروبية إلى دولة منهزمة، وشعرت بالحاجة الماسة لتعويض ما فقدته في جبهات القتال على مائدة المفاوضات، ولكن هل نجحت في ذلك؟؟؟. فقد عقدت هذه المعاهدة بين الطرف العثماني من ناحية واللف الأوروبي [النمسا، بولندا، والبندقية⁽³⁾، وروسيا] من ناحية أخرى، حيث أخذت

(1) أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص 157. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 91 سيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص 51 - 52. جون باتريك: القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية، ص 391.

(2) كارلوفيتز: هي بلدة يوغوسلافية واقعة على نهر الدانوب إلى الجنوب الغربي من زغرب.

يذكرها محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 301. عبدالمعتم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 370. ودع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 182. باسم (كارلوفيتس). ويذكرها، أوغلي: الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة، ج 1، ص 59 - 61. وكذلك أحمد عبدالرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص 155. ومحمد حمزة الحداد: المجلد في الآثار والحضارة، ص 97 باسم (فارلوفجه)، ويذكرها سيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص 53، باسم (كارلوفيجه).

(3) البندقية أو فينيسيا Venezia: مدينة إيطالية على البحر الأدرياتيكي، مبنية فوق مئة جزيرة صغيرة تفصل بها القنات وتربطها بعضها ببعض مئات الجسور وهي أهم الثغور التجارية ولم تقو على مجازاة جنوة إلا لما استولى عليها الاحتلال وصارت هي سيدة البحار، إلى أن تم اكتشاف رأس الرجاء الصالح بطرف أفريقيا الجنوبي الموصل إلى الهند، واكتشفت قارة أمريكا فتحولت التجارة إلى هذا الطريق وضعفت البندقية.

الدول الأوروبية تتعامل مع الدولة العثمانية كدولة منهزمة. ولذلك، أخذت مواد هذه المعاهدة توطد أقدام الحلفاء فيما استولوا عليه من أراضي في أوروبا، فاعترفت الدولة العثمانية بموجبها بسيادة النمسا على المجر عدا ولاية طمشوار⁽¹⁾. وأصبحت بلغراد⁽²⁾ منطقة فاصلة بين الدولتين، وتنازلت عن المورة ودالماتيا⁽³⁾ للبنادقة، وعن قمينجة⁽⁴⁾ وبودوليا⁽¹⁾ وأوكرانيا⁽²⁾ للبولندا، وعن آروف لروسيا التي وطدت أقدامها

=

اشتهرت هذه الجمهورية بحاربة العثمانيين الذين جردوها من جميع أملاكها شيئاً فشيئاً، فأخذ منها السلطان محمد الفاتح جزائر اليونان وما كان لها في بلاد المورة، وفي سنة 978هـ/ 1571م سيطر السلطان سليم الثاني على جزيرة قبرص، وفي سنة 1079هـ/ 1669م فتح السلطان محمد الرابع جزيرة كريت، وكانتا تابعتين لها، وفي سنة 1211هـ/ 1797م أحلتها الفرنسيون، ثم ضمت إلى النمسا. وفي سنة 1220هـ/ 1805 ضمت إلى إيطاليا. وفي سنة 1230هـ/ 1815م عادت إلى النمسا. وفي سنة 1264هـ/ 1848م ثارت عليها وتشكلت هيئة جمهورية. وفي السنة التالية، أخضعتها النمسا ثانية لسلطانها. وفي سنة 1275هـ/ 1859م تنازلت عنها النمسا لنابليون الثالث إمبراطور فرنسا، والذي بدوره تنازل عنها لفكتور امانويل ملك بيموتي الذي صار فيما بعد ملك إيطاليا، ولم تنزل تابعة لإيطاليا حتى الآن.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 171. المنجد: في اللغة والأعلام، ص 138.

(1) طمشوار: يذكرها محمد فريد بك ب (تمسوار)، وهي مدينة ببلاد المجر شهيرة بمصانفها وقوتها، امتلكها العثمانيون من سنة 959هـ/ 1552م إلى سنة 1128هـ/ 1716م.

وهي بلدة رومانية تقع بالقرب من الحدود اليوغوسلافية شمال بلغراد. تاريخ الدولة العلية، ص 175.

(2) بلغراد: معناها المدينة البيضاء، مدينة حصينة على نهر الدانوب بالقرب من مصب نهر ساف. وهي عاصمة الصرب الآن بينها وبين الاستانة طريق حديدي طوله 800 كم.

أهميتها في التاريخ العثماني عظيمة، لتنازعها بين العثمانيين والنمساويين، حيث تعتبر بلغراد مفتاح أوروبا الوسطى، وأقدم قلعة للمجر في الحدود التركية، حيث حاصرها العثمانيون ثلاث مرات من قبل السلطان سليمان القانوني أن يفتحها، وبسقوطها في يده عام 927هـ/ 1521م أصبح الطريق مفتوحاً أمام العثمانيين إلى بودابست وفيينا، وأزيل الحاجز الذي حال دون تقدمهم إلى ما وراء الدانوب. ولم تكن ظروف الدولة العثمانية تمكنها من الاحتفاظ بها لفترات طويلة متصلة، ولعل استعراض تاريخ بلغراد يكفي لتأكيد ذلك:

ففيما بين عامي 1099هـ - 1101هـ/ 1688م - 1690م خضعت للحكم النمساوي، ثم عادت للعثمانيين فيما بين 1101هـ - 1129هـ/ 1690 - 1717م، ثم خضعت للحكم النمساوي مرة ثانية 1130هـ - 1152هـ/ 1718م - 1739م، ثم العثماني 1152هـ - 1202هـ/ 1739م - 1788م، ثم النمساوي 1203هـ - 1205هـ/ 1789م - 1791م، فالعثماني 1205هـ - 1221هـ/ 1791م - 1806م، ثم الحكم الصربي 1221هـ - 1228هـ/ 1806 - 1813م، فالعثماني 1228هـ - 1278هـ/ 1813م - 1862م، وهكذا حتى أصبحت عاصمة صربيا فيما بين عامي 1293هـ - 1336هـ/ 1876م - 1918م.

وأصبحت عاصمة بلاد الاتحاد اليوغوسلافي، تسمى بلغة القوم بيوغراد، وهناك مدينة جديدة نشأت على ضفة نهر سيف باسم نوفريوغراد أي بيوغراد الجديدة.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 155 - 156. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 275 - 278. محمد حمزة الحداد: المجلد في الآثار والحضارة، ص 97. المنجد: في اللغة والأعلام، ص 134.

(3) دالماتيا: يذكرها فريد بك في كتابه ب (دالماسيا). تعتبر الجزء الغربي من يوغوسلافيا أو كرواتيا، الواقع على الشاطئ الأدرياتيكي، وأمامه جزر كثيرة، وهو مركز سياحي جميل جداً. وقد خضعت دالماسيا لأهل جنوة من سنة 823هـ/ 1420م إلى سنة 1211هـ/ 1797م. ثم أصبحت جزء من ايليريا Illyrie، وهي المنطقة الجبلية القريبة من الأدرياتيكي وعاصمتها ليوبيانا Liubliana وهي اليوم مقسمة بين يوغوسلافيا والنمسا وإيطاليا. تاريخ الدولة العلية، ص 174.

(4) قباينجة: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

بذلك في البحر الأسود لأول مرة(3).

وهكذا كان صلح كارلوفيتز الذي أنهى حرب الحلف المقدس 1094 هـ - 1110 هـ / 1683 م - 1699 م(4)، أول سلسلة من الاتفاقيات بين العثمانيين والتحالفات الأوروبية المشكلة ضدهم، والوقوف أمام تقدم الدولة العثمانية أولاً ثم تقسيم بلادها بينهم شيئاً فشيئاً، وهو ما يسمونه في عرف السياسة بالمسألة الشرقية(5) المبنية على الخوف من انتشار الدين الإسلامي وحلوله

=

(1) بودوليا Podolie: هو إقليم يقع غرب أوكرانيا ويحده من الجنوب نهر دنيستر.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 299.

(2) أوكرانيا Ukraina: جمهورية في شرق أوروبا، عاصمتها كييف Kiev وتقع إلى الشمال بن البحر الأسود وبحر آزوف Azov. يحدها من الغرب مولدافيا ورومانيا والمجر وسلوفاكيا وبولونيا، ومن الشمال روسيا البيضاء، ومن الشرق روسيا. استولى عليها الألمان سنة 1361 هـ / 1941 م، فلما عاد الروس استولوا عليها عام 1362 هـ / 1942 م، هجرها أهلها المسلمون بالملابن إلى سيبيريا ومات أكثر من مليون في الطريق، أصبحت عضواً في الاتحاد السوفيتي حتى 1340 هـ / 1922 م وبانهيار الاتحاد، أعلن مجلس السوفيت الأعلى استقلال البلاد عام 1411 هـ / 1991 م.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 299. المنجد: في اللغة والأعلام، ص 88 - 89.

(3) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص 310. أوغلي: تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، ص 142. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 92. سيد محمد السيد محمد: انبهار الدولة العثمانية، ص 53. روبرمانتران، تاريخ الدولة العثمانية. ج 1، ص 375. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 142. وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 182.

(4) حرب الحلف المقدس: هو حلف قام به آل هابسبورج في النمسا بعقد عام 1095 هـ / 1684 م مع لستان والبندقية، أجبروا العثمانيين على الحرب في أوروبا فوق جبهات متعددة إذ همم البنادقة على حدود الدالماتيا والبوسنة، وهمم آل هابسبورج على بودابست، بينما همم البولنديين على قباينجة. ونجح العثمانيون في التصدي للبنادقة والبولنديين، بينما تعرضوا للهزيمة أمام آل هابسبورج، وتركوا ورائهم أويوار UyvaK ثم لم يلبثوا عام 1097 هـ / 1686 م أن تركوا لهم بودابست. وفي العام التالي احتلت البندقية شبة جزيرة المورة، بينما قام آل هابسبورج بالاستيلاء على كافة الأراضي المجرية حتى بلغراد. واستمر ذلك الانهيار فيما بعد أيضاً، حتى سقطت بلغراد التي كانت باباً إلى وسط أوروبا، ومع ذلك فقد استردها العثمانيون عام 1101 هـ / 1690 م، فلما وقعت هزيمتهم في سلانكامن Salankamen ضاع الأمل تماماً في استرجاع المجر. وكانت روسيا قد دخلت الحلف المقدس عام 1097 هـ / 1686 م فتحررت من الشمال وهجمت على آزوف. ومن ناحية أخرى فإن دخول آل هابسبورج الحرب من جديد ضد فرنسا أعطى العثمانيين شيئاً من الراحة، وكما عجز آل هابسبورج عن استرداد بلغراد عام 1104 هـ / 1693 م فإن تصدي العثمانيين لهم وقيامهم بمحاصرة وارادين لم يسفر عن نتيجة. وزحف آل هابسبورج حتى بلغوا أبواب البلقان. واستمرت في طمشوار عام 1106 هـ / 1695 م واستطاع العثمانيون أن يحققوا بعض النجاح وانتعشت عندهم سياسة الفتح إلا أن هزيمتهم في زنتا عام 1108 هـ / 1697 م كانت النهاية لكل شيء. وبدأ يتضح لهم أن لا حيلة إلا في طلب الصلح، وكان الوزير الأعظم عمجة زادة حسين باشا أحد أفراد آل كوبريللي فقد وضع الصلح في مقدمة الأمور حتى يستعيد الجيش المنهك قواه ويعمل على استقرار الوضع في الداخل. فكانت معاهدة كارلوفيتز 1110 هـ / 1699 م، حيث تخلى العثمانيون عن الأراضي التي دار حولها الصراع منذ عام 969 هـ / 1526 م، وانمحي شريط الأمن الذي أقيم حول الأفلاق والبغدان، ومن ثم لم يجد العثمانيون أمامهم إلا زيادة اتهامهم بهاتين الأمارتين عن ذي قبل.

أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ج 1، ص 59 - 60. الحداد: المجلد، ص 97.

(5) المسألة الشرقية: تعبير يقصد به تعريف الدولة العثمانية في ضوء علاقتها مع الشعوب التي خضعت لها وتألفت منها الدولة. ثم في ضوء علاقتها مع الدول الأوروبية خصوصاً وموقف هذه الدول منها ولذلك فإن تاريخ المسألة الشرقية مرّ بدورين هامين:

=

محل الدين المسيحي ليس إلا، وهذا مما سجل انتقال العثمانيين من الهجوم إلى الدفاع، وقد وصف هذا الصلح بحق أنه: [أول تفكيك لأوصال الدولة العثمانية]، بحكم أنه كان بمثابة الخطوة الأولى في تلك العملية التاريخية التي استمرت ببطء من ذلك الوقت. وكان اعتراف العثمانيين قانوناً بالتنازل عن أراضي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أملاكهم بداية الانسحاب العثماني من أوروبا، كما أنه يسجل الانتقال إلى عصر التفكك والاضمحلال السريع. ويسجل المؤرخ الألماني فون هامر: أن صلح كارلوفيتز يعتبر من المعاهدات التي تستحق الاهتمام، فهو صلح له أهمية بالنسبة للمؤرخ ليس فقط بسبب التغيرات الإقليمية التي ترتبت عليه، ولا لتسجيله للفترة التي لم يعد الناس فيها يخشون الدولة العثمانية باعتبارها قوة مرهوبة الجانب، بل لأن الباب العالي وروسيا قد اشتركا للمرة الأولى في مؤتمر أوروبي عام، ولأن إنجلترا⁽¹⁾

=

الدور الأول: وهو الفترة الزمنية الشاملة للقرنين التاسع والعاشر الهجري / الخامس عشر والسادس عشر الميلادي. أي الفترة التي بلغت فيها الدولة العثمانية أوج عظمتها وأكثر مساحاتها اتساعاً، حيث كانت معظم بلاد المشرق والمغرب العربي تحت سيطرتها. كذلك سيطرة أجزاء من أوروبا وأهلها دولة اليونان. وفيها هذه الفترة بالذات انشغلت الدول الأوروبية في تجنب هذا الخطر العثماني الزاحف ودفعه عن بلادهم قدر المستطاع.

الدور الثاني: في الفترة الزمنية الشاملة للقرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري / السابع عشر والثامن عشر الميلادي تلك الفترة التي بدأت فيها الدولة العثمانية تفقد أجزاء من مناطقها وبدأ من ثم يدب الضعف في أوصالها خاصة بعد هزيمة قواتها على أبواب مدينة فيينا في سنة 1094هـ / 1683م . ثم في موقعة موهاكس سنة 1098هـ / 1687م وأثناء ذلك انشغلت الدول الأوروبية بمحاولة شغل الفراغ الذي تركته الدول العثمانية على الساحة الأوروبية وغير الأوروبية بصورة تدريجية ومن ثم طغت المسألة الشرقية وتوزع التركيبة العثمانية على الأحداث في القارة الأوروبية والآسيوية على حد سواء.

للمزيد، انظر: الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية، ج2، ص 123 – 125. د/آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر فرنسا في مئة عام، مكتبة النهضة المصرية/ القاهرة، ب. ط.، ص 191 – 192. جميل المصري: حاضر العالم الإسلامي، ص 109 – 110.

(1) إنجلترا England: إحدى مقاطعات بريطانيا وأكبرها، ويطلق الاسم عادة على البلاد عامة. تشمل القسم الجنوبي والأوسط من المملكة بين مقاطعتي ويلز واستكلند. يفصلها عن أوروبا بحر الشمال، ومضيق دوفر أو يادوكاليه والقنال الإنجليزي أو المانش. وكانت هناك نقتنا ضعف لدى الإنجليز حينذاك، وهما: الحاجة إلى المواد الخام للصناعة وإلى المواد الغذائية من خارج الجزر البريطانية، وصغر حجم الجيش البريطاني البري؛ ولهذا كانت إنجلترا خلال حروب القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي تعتمد على أسطولها في تصفية المستعمرات الأوروبية فيما وراء البحار لصالحها، وكانت تعتمد على التحالف مع إحدى الدول الأوروبية ذات القوات البرية المتميزة لمواجهة أي اختلال في التوازن قد يهدد مصالحها، وكانت روسيا أكثر الدول صداقة وتحالفاً مع إنجلترا ضد فرنسا وغيرها. وكان الصراع بين الدول الأوروبية كبيرها وصغيرها من العوامل الرئيسة التي مكنت حكومة إنجلترا باستمرار من أن تجد حليفاً لها في القارة الأوروبية.

للمزيد انظر: محمد محمود السروجي: تاريخ أوروبا السياسي والاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري / الإسكندرية، ب. ط.، ص 4 – 7. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث من الثورة الفرنسية إلى الحرب الفرنسية البروسية، ص 7 – 8. المنجد في اللغة والإعلام، ص78.

وهولندا⁽¹⁾ – اللتان لم تشتركا في الحرب – قد مثلتا في المؤتمر، وهو إشارة إلى بدء التنسيق الدبلوماسي بين الدول الأوروبية لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة على مائدة المفاوضات، كما اعترف كل من السلطان والقيصر بمبدأ تدخل الدول الأوروبية بداية لقبولها للتدخلات الأوروبية في علاقاتها الدبلوماسية، الأمر الذي كانت له آثار بعيدة المدى خلال القرنين 12 – 13هـ/ 18 – 19م على توجيه الدولة السياسي في الداخل والخارج⁽²⁾.

وفي أوائل القرن 12هـ/ 18م تجدد التحالف بين النمسا والبنديقية عام 1128هـ/ 1716م⁽³⁾، وبدأت الحرب التي أذنت بنكبات عثمانية جديدة، وفي النهاية توسطت إنجلترا وهولندا وأمكن التوصل إلى صلح بساروفتز 22 شعبان 1130هـ/ 21 يوليو 1718⁽⁴⁾ حيث استردت الدولة

(1) هولندا: دولة في أوروبا الشمالية على بحر الشمال بين بلجيكا وألمانيا، عاصمتها التجارية أمستردام وتعرف قديماً ببلاد (الفلمنك) أو البلاد الواطئة، مكونة من عدة ولايات كانت في الأصل تابعة لمملكة النمسا، ثم استقلت سبع من الولايات الشمالية في أواخر القرن 10هـ/ 16م وشكلت هيئة جمهورية سميت بالولايات المتحدة، واستمرت الباقية تابعة لملك أسبانيا لانتقالها إليه بالإرث. وفي سنة 1126هـ/ 1714م أعطيت إلى النمسا وبقيت في حيازتها إلى سنة 1204هـ/ 1790م تقريباً حيث سيطرت عليها فرنسا. وفي سنة 1229هـ/ 1814م شكلت جميع البلاد الواطئة بما فيها الولايات التي كانت متحدة والأراضي المكونة لمملكة بلجيكا الآن هيئة حكومية ملكية مستقلة. وفي سنة 1245هـ/ 1830م انقسمت هذه المملكة إلى قسمين سُمي الجزء الشمالي منها بمملكة هولندا والجنوبي باسم مملكة بلجيكا وهي مكونة من الولايات التي كانت تابعة لاسبانيا والنمسا، أما هولندا فكانت من الولايات التي كانت مشكلة هيئة جمهورية مستقلة.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 274 – 275. المنجد: في اللغة والأعلام، ص 603.

(2) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 310، علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص 142. أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص 53 – 54. يوسف الشقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 50.

(3) سبب التحالف: أن العثمانيين اتجهت أنظارهم إلى البندقية حينما تولى علي باشا وكان غيروراً على صالح الدولة ميلاً لاسترجاع ما ضاع من أملاكها، ولذلك أعلن الحرب على جمهورية البندقية عام 1126هـ/ 1714م، وانتصر عليها، واسترد منها المروءة/ وجزر الأرخبيل اليونانية/ وما تبقى من ثغور في كريت. ولم يبق للبندقية من أملاك إلا جزيرة كورفو في اليونان.

ولم يكن اليونانيون في المورة راضين عن حكم البنادقة الكاثوليك، بل إن قسماً منهم هاجر مع الأهالي المسلمين عقب غزوها إلى جزر في بحر إيجه وسواحل الأناضول الغربية – وهذا يدل على مدى تطبيق الدولة للشريعة الإسلامية وذلك بإعطاء أهل الذمة حقوقهم، وتمتع هؤلاء بحرية تامة إزاء مزاولتهم ممارسة شعائرهم والاحتفاظ بقوانينهم الخاصة، هذا مما جعلهم يفضلون حكم المسلمين على حكم غيرهم وأخذت هذه الهجرات تستمر نتيجة لبعض العوامل الاقتصادية في القرنين 12 – 13هـ/ 18 – 19م لتكون سبباً في زيادة عدد السكان اليونانيين في غرب الأناضول.

ونتيجة انهزام البنادقة، استولى القلق على شارل الثالث إمبراطور النمسا فدخل الحرب إلى جانب حليفهم البنادقة 1128هـ/ 1716م، فأرسل إلى السلطان أحمد الثالث يطالبه بإرجاع كل أملاك البندقية حسب معاهدة كارلوفيتز 1110هـ/ 1699م، والا سوف يعلن الحرب عليه. وكانت الحرب النمساوية – الفرنسية قد انتهت، وتفرغت للدولة العثمانية.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 315. أوغلي: تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص 62 – 63. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 231. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 143.

(4) بساروفتز: يذكرها محمد فريد بك في كتابه، بساروفتس: وهي تقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة بلغراد، محمد فريد بك: المرجع السابق، ص 316. يذكرها أوغلي في كتابه الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، (بساروفيتجة)، ج1، ص 63. ويذكرها كل من علي سلطان في كتابه تاريخ الدولة

العثمانية بمقتضاها بلاد المورة، ولكنها في المقابل بقيت جمهورية البندقية محتلة لشغور شاطئ المارجيا، وكما تنازلت للنمسا من طمشوار وبلغراد مع جزء عظيم من صربيا وآخر من الأفلاق⁽¹⁾.

وإن كان العثمانيون عقب صلح كارلوفيتز 1110هـ/ 1699م قد عوضوا عن ضياع قسم من الأراضي التي تركوها للروس والبنادقة، إلا أنهم فقدوا المجر تماماً وهي التي تطلعوا إليها من الأساس منذ القرن 10هـ/ 16م. فإنه بسقوط بلغراد عقب معاهدة بساروفنتز 1130هـ/ 1718م عرض وجودهم في بلقان للخطر، التي تعتبر صمام أمان لهم في المنطقة، وخاصة لو علمنا أن الإمبراطورية النمساوية عدوة الإسلام قامت بتغيير المعالم الإسلامية فيها، فحولت أحد المساجد إلى مستشفى وآخر إلى مخزن للملح والثالث إلى موقف لسيارات الملح والرابع إلى مخزن للأعلاف والخامس إلى مخزن للمعدات العسكرية، وبعض المساجد حولتها الإدارة النمساوية إلى كنائس، وغير ذلك من الأعمال التي أرادت بها طمس المعالم الإسلامية ومحاربة الوجود الإسلامي في أوروبا⁽²⁾.

كما نص صلح بساروفنتز على أن يستعيد رجال الدين الكاثوليك مزاياهم القديمة في الأراضي العثمانية، مما أتاح للإمبراطورية التدخل في شؤون الدولة العثمانية باسم حمايتهم. وقد نص اتفاق منفصل على حرية التجارة لصالح تجار الدول الموقعة على المعاهدة. وهكذا حصلت الإمبراطورية على حق حماية التجار الأجانب داخل أراضي السلطان ووضع تفاصيلها أينما تريد، وبذلك حصلت

=

العثمانية، ص 231. وعلي حسون، في كتابه تاريخ الدولة العثمانية، ص 143، باسم (ساروفيتش). ويذكرها عبدالعزيز نوار: في كتابه، تاريخ الشعوب الإسلامية، باسم (باساروتيز)، ص 92.

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 315. أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج 1، ص 63. علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، ص 231. و علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 143. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 92. أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص 156 - 157. عبدالوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر، ص 32.

الأفلاق Valachie: اسم أطلقه الأتراك على إمارة فلافيا في حوض الدانوب، ظهرت للوجود في القرن 7هـ/ 13م، واصبحت منذ سنة 798هـ/ 1396م تابعة للدولة العثمانية، واستقلت سنة 1272هـ/ 1856م، واتحدت مع مولداقيا سنة 1274هـ/ 1858م وكونتا معاً الدولة الرومانية الحاضرة.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 131. المنجد: في اللغة والأعلام، ص 58.

(2) أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج 1، ص 63. يوسف التقي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 50. جون باتريك: القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية، ص 417، 418.

على وسيلة جديدة لإثارة السلطان⁽¹⁾.

على أن الإمبراطورية والت ضغطها على الدولة العثمانية في البلقان طوال القرن 12هـ/ 18م، ولكن دون الحصول على مكاسب، والسبب في ذلك هو مشاكلها الداخلية المرتبطة بشتى القوميات التي كانت تضمها إمبراطوريتها، بالإضافة إلى اشتراكها في حروب أوروبية أخرى، مما أدى إلى عرقلة توسعها على حساب الأراضي العثمانية⁽²⁾.

فقد قامت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا بسبب مملكة بولندا، وذلك أن كلاً من روسيا وبروسيا والنمسا اتفقت في سنة 1134هـ/ 1722م بمقتضى اتفاق سري على أنه لا يجوز تعيين ملك وطني على بولندا خوفاً من اتحاده مع الأهالي، الأمر الذي يكون من وراءه استقامة أحوال هذه المملكة الداخلية، حيث كانت روسيا تهدف من وراء ذلك إلى إيجاد اضطرابات فيها دائماً حتى تضعف كلية فتستولي عليها بأجمعها أو تقتسمها مع مجاوريتها، تبعاً لسياسة بطرس الأكبر القاضية بالسعي في تلاشي دولتي السويد وبولندا فالدولة العثمانية. فلما توفي أوغست الثاني ملك بولندا انتخب الأهالي في سنة 1146هـ/ 1733م ستانسلاس لكزيسكي ملكاً عليهم بسعي فرنسا حيث كان حمو لويس الخامس عشر (أبو زوجته ماريا).

فأعلنت روسيا والنمسا الحرب على بولندا ونادوا بأوغست الثالث ابن أوغست الثاني ملكاً عليها، فهددت فرنسا بالحرب ضد النمسا. كما اتصلت بالدولة العثمانية للدخول في الحرب، لأن حفظ بولندا قوية يحقق للدولة العثمانية حاجزاً أمام روسيا. لكن الدولة العثمانية لم تشأ الحرب في تلك القضية بسبب حروبها مع فارس، والخوف من التورط في الحروب الأوروبية، ولعدم استغلال الوزراء الفرص الثمينة.

وأحست النمسا بالخطر الفرنسي - العثماني، فتصالحت مع فرنسا، فأبرمت معاهدة فيينا 1148هـ/ 1735م، حتى تتفرغ لمساعدة روسيا ضد الدولة العثمانية، حسب الاتفاقات المعقودة بينهما. وأخذت بالتأهب والاستعداد للاشتراك مع روسيا في محاربة الدولة وأوعزت إلى روسيا بافتتاح القتال، فاتخذت هذه الأخيرة مرور بعض القوقاز القرم من أراضيها في ذو القعدة 1148هـ/ مارس 1736م متجهين إلى بلاد الكرج لمساعدة الدولة في حربها ضد فارس حجة

(1) أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص 157. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 375. علي السلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 232.

(2) أحمد عبدالرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص 157. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 92.

لإعلان الحرب، فأغارت بكل قواها على بلاد القرم واحتلت أزاق (أزوف). وغيرها من الثغور البحرية، وهو ما حمل الدولة العثمانية على أن تعجل في قبول الصلح مع نادرشاه لتتفرغ لصد هجمات الروس.

ولحسن حظ الدولة العثمانية كان قد تقلد منصب الصدارة رجل محنك اشتهر بحسن السياسة وسمو الإدراك وهو الصدر محمد باشا، حيث تمكن في وقت قصير من إيقاف تقدم الروس الذين كانوا قد احتلوا إقليم البغدان ودخلوا مدينة ياسي عاصمة هذا الإقليم. ومن جهة أخرى انتصرت الجيوش العثمانية على جيوش النمسا التي أغارت على بلاد البوسنة والصرب، فانتصر المسلمون في الصرب وألجأوا النمساويين على الجلاء عنها والتقهقر إلى ما وراء الدانوب، وفي سنة 1150هـ/ 1737م استمر هذا الوضع حتى طلبت النمسا الصلح بواسطة سفراء فرنسا وهولندا والسويد فتم الصلح في بلغراد في 14 جمادى الآخرة سنة 1152هـ/ 18 سبتمبر سنة 1739م.

وبموجب هذه المعاهدة، تنازلت النمسا للدولة العثمانية عن مدينة بلغراد وما أعطي لها من بلاد الصرب بمقتضى معاهدة بسارفتز 1130هـ/ 1718م، أما روسيا فتعهدت قيصرتها (حنة) – بنت أيوان أخو بطرس الأكبر، تولت ملك روسيا 1142هـ – 1152هـ/ 1730م – 1739م – بهدم قلاع ميناء أزاق (أزوف) وعدم تجديدها في المستقبل، وبعدم إنشاء سفن حربية أو تجارية بالبحر الأسود أو بحر أزوف، بل تكون تجارتها على مراكب أجنبية، وبأن ترد للدولة كل ما سيطرت عليه من الأقاليم والبلدان، وبذلك انتهت الحرب باسترداد جزء عظيم مما فقدته الدولة من ممالكها بمقتضى معاهدة كارلوفيتز 1110هـ/ 1699م.

واعترافاً بموقف فرنسا المؤيد للدولة العثمانية في هذه الحرب، جددت لها معاهدات الامتيازات الأجنبية سنة 1153هـ/ 1740م، منحها تسهيلات تجارية جديدة.

وفي تلك الأثناء توفي شارل السادس إمبراطور النمسا 29 رجب 1153هـ/ 20 أكتوبر 1740م، وتولت بعده ابنته (ماريا تيريزه) فاتحدت فرنسا مع بعض الدول على محاربة المملكة واقتسام أملاكها، فقامت الحرب بينهما والمعروفة في التاريخ بمحاربة إرث ملك النمسا عام 1153هـ/ 1740م.

ولم تشأ الدولة العثمانية الدخول في هذه الحرب بالرغم من إلحاح السفير الفرنسي فيلنوف في إسطنبول، فقد كانت هذه فرصة على رجال الدولة النظر إليها بعين الاعتبار، لكن قضى الله ألا تصغي إلى هذه النصائح حياً في السلم والاشتغال بالإصلاحات الداخلية، مما اعتبر من الغلطات المهمة التي عادت على الدولة بوخيم العواقب لأنها أضاعت فرصة لو انتهزتها لاسترجعت ما

فصل عنها من الأقاليم بدون كثير من العناء.

وقد تمتعت الدولة بفترة سلم بعد معاهدة بلغراد 1160هـ - 1182هـ / 1747م - 1768م، عرفت باسم الاسترخاء السلطاني، وذلك لأن أوروبا كانت مشغولة بحرب الوراثة النمساوية 1154هـ - 1161هـ / 1741م - 1748م، وحرب السنوات السبع 1169هـ - 1176هـ / 1756م - 1763م، وتقسيم بولندا ما بين روسيا وبروسيا والنمسا. لكن هذا السلام لم يدم طويلاً، وانتهى بتنظيم أوروبا بين المتحاربين، وبرزت في ذلك الوقت أهمية الدبلوماسية في مسألة توازن القوى في أوروبا، وظهر بوضوح أن الحروب ليست وحدها هي الحاسمة في كل وقت. (1)

وفي عام 1189هـ / 1775 قامت الإمبراطورية النمساوية باقتطاع قطعة أرض من إمارة البغدان (2)، ولم تفعل الدولة العثمانية شيئاً وإنما وقفت كالمترفة - وهو ما يدل على مدى الضعف الذي سيطر عليها آنذاك - (3).

ولم تمض سنوات قلائل حتى اندلعت الحرب العثمانية ضد النمسا 1202هـ - 1203هـ / 1787م - 1788م، وهي تمثل آخر حرب بينهما في القرن 12هـ / 18م. وكانت الإمبراطورية

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 321 وما بعدها. علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، ص 231 وما بعدها. محمد حمزة الحداد: المجلد في الآثار والحضارة، ص 98. علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص 144.

(2) البغدان: هي المنطقة الشرقية من رومانيا المتاخمة لحدود الاتحاد السوفيتي والكائنة بين نهري بروت Prot وسيرت sired وكانت هذه المنطقة تصغر أو تكبر حسب إرادة الفاتح.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 173. هامش (2). محمد حمزة الحداد: المجلد في الآثار والحضارة، ص 98. أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج1، ص72.

(3) محمد حمزة الحداد: المرجع السابق، ص 98. أوغلي: المرجع السابق، ج1، ص72.

فقد قامت قرب نهاية مرحلة السلام أو الاسترخاء السلطاني الحرب العثمانية - الروسية 1182هـ / 1768م، حيث توغلت الجيوش الروسية في الأراضي العثمانية في نهر الدانوب، واستولت على مناطق الحدود، ثم دخلت الأفلاق والبغدان (رومانيا)، كما امتدت الحرب إلى البحر المتوسط، واستطاعت بمساعدة الإنجليز أن تحرق الأسطول العثماني عند جشمة عام 1184هـ / 1770م فضلاً عن احتلال القرم عام 1185هـ / 1771م، وعقب فشل الهدنة الموقعة بين الطرفين عام 1186هـ / 1772م عبر الروس مرة ثانية الدانوب ودخلوا قسبة حاجي أوغلي يازاري، وألحقوا الهزيمة بالعثمانيين في موقعة قوزلوجة بالغرب من وارنا Varna آخر المواقع العثمانية، ومن ثم لم تجد الدولة مفرّاً من قبول شروط الصلح الجائرة التي عرضتها روسيا، وانعقدت معاهدة الصلح في قينارجه الصغرى عام 1188هـ / 1774م، والتي تعد من أفسى المعاهدات التي أجبرت الدولة العثمانية - بسبب حالة التردّي التي وصلت إليها - على توقيعها بعد معاهدة كاروفيتز 1110هـ / 1699م، فكان نهر أفصو (بوغ) هو الحد الفاصل الجديد بين أراضي الدولتين. وقد اشتملت على بنود أساءت للدولة العثمانية وأثرت على نفوذها في أقاليم المشرق الأوروبي.

أوغلي: المرجع السابق، ج1، ص 68 - 71. محمد حمزة الحداد: المرجع السابق، ص 98. يوسف التقي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 52. أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج1 ص 623 وما بعدها. محمد فريد بك: المرجع السابق، ص 336 وما بعدها.

النمساوية قد دخلت الحرب هذه كحليف لروسيا في حرب ضد العدو اللدود لهما الدولة العثمانية⁽¹⁾، فاتفتت كاترينا مع إمبراطور النمسا جوزيف وملك بولونيا سنة 1202هـ/ 1787م على محاربة الدولة العثمانية، وأرادت الدولة أن تسبق الأحداث، وتعلن الحرب على روسيا، فتذرت بقضايا كثيرة، كتفتيش السفن التجارية الروسية في المضائق وتسليم أمير الأفلاق الهارب إلى روسيا، والتنازل عن حماية الكرج، وعزل قناصل روسيا الذين أثاروا الفتن الداخلية، إلا أن كاترينا رفضت هذه الطلبات، فأعلنت الدولة العثمانية الحرب عليها⁽²⁾، فاحتلت روسيا الأفلاق والبغدان (رومانيا)، واستطاعت القوات النمساوية بحركاتها المتقدمة الجديدة أن تحقق نجاحاً عظيماً في صربيا والبوسنة⁽³⁾، ثم تستولي على بلغراد عام 1204هـ/ 1789م، غير أن بعض الأحداث السياسية المهمة والتي برزت على الساحة آنذاك مهدت السبيل لإنقاذ الدولة العثمانية من خطر عظيم في حالة استمرار اتحاد النمسا وروسيا، فمن حسن حظها توفي الإمبراطور جوزيف الثاني في 5 جمادى الثاني 1204هـ/ 20 فبراير سنة 1790م⁽⁴⁾، وخلفه ليوبولد الثاني⁽⁵⁾ فشغلته أحداث

(1) عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 92.

(2) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 361. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 243 - 244. عبدالمعظم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 402.

(3) البوسنة: عاصمة ساريفوا وأكثرية أهلها من المسلمين. سيطر عليها العثمانيون 867هـ - 1295هـ/ 1463م - 1878م، ثم النمسا حتى 1336هـ/ 1918م، ألقت مع الصرب مملكة الصرب وكرواتيا بعد الحرب العالمية الأولى، ثم جمهورية يوغوسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية حتى انحلال يوغوسلافيا الاتحادية، اعنت استقلالها وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة عام 1412هـ/ 1992م.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 130. المنجد: في اللغة والأعلام، ص 148.

(4) يذكره محمد فريد في كتابه، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 362، باسم: يوسف الثاني، وهو ابن الإمبراطور ماريا تريزه من زوجها الدوك دي لورين الذي تسمى فيما بعد بفرانسوا الأول، وهو أخو الملكة ماري أنطوانيت زوجة لويس السادس عشر ملك فرنسا التي قتلها الفرنسيين في ربيع الأول 1208هـ/ أكتوبر 1793م، كما قتلوا زوجها وأخته إيلزابيث وغيرها أثناء الثورة الفرنسية. ولد سنة 1154هـ/ 1741م، وتولى الحكم سنة 1178هـ/ 1765م، لكنه لم يتوج ملكاً حقيقياً إلا بعد موت أبيه سنة 1194هـ/ 1780م، ومن ثم أخذ في تنفيذ أفكاره، فألقى استعباد الفلاحين، وأبطل التعذيب، وأجاز الطلاق والزواج المدنيين، ومنح الحرية الدينية لجميع رعاياه رغماً عن معارضة الأشراف والقساوس، مما استدعى سفر البابا بيوس السادس إلى فيينا للحصول على إبطال التسهل في أمر الدين. توفي سنة 1204هـ/ 1790م.

محمد فريد بك: المرجع السابق، ص 362، هامش (1).

(5) ولد هذا الإمبراطور سنة 1160هـ/ 1747م وكان أميراً لتسكانا بإيطاليا ثم تولى الإمبراطورية بعد موت أخيه جوزيف الثاني سنة 1204هـ/ 1790م. من أهم أعماله إخضاع ولايتي المجر والبلاد الواطنة إلى سلطنته وكتنا قد اشتهرتا بالعصيان طلباً للاستقلال، ثم اتحد مع روسيا على محاربة فرنسا، توفي سنة 1206هـ/ 1792م قبل إشهار الحرب وخلفه ابنه فرانسوا الثاني.

محمد فريد بك: المرجع السابق، ص 363.

الثورة الفرنسية⁽¹⁾ التي قامت على لويس السادس عشر⁽²⁾، خوفاً من امتداد لهيبتها، عقدت معاهدة

(1) الثورة الفرنسية: 1203هـ - 1214هـ / 1789م - 1799م، كان العهد المتأخر من القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي عصرًا مليئًا بأزمات تتعلق بأنظمة أوروبا السياسية القديمة، ووسائلها الاقتصادية؛ ولذلك كانت السنوات الأخيرة منه مليئة بالاضطرابات السياسية التي وصلت في بعض الأحيان إلى الثورة، كما كانت حافلة بالحركات التحررية للتخلص من أغلال الاستعمار، وقد كللت في بعض الأحيان بالنجاح. ومن هذه الأمثلة: ثورة المستعمرات الإنجليزية في أمريكا الشمالية بين عامي 1201هـ - 1204هـ / 1787م - 1790م والثورة في هولندا بين عامي 1197هـ - 1201هـ / 1783م - 1787م، وفي جنيف، بل في إنجلترا كذلك عام 1193هـ / 1779م هذه الحركات الثورية المختلفة جعلت المؤرخين يطلقون على هذا العهد "عهد الثورات الديمقراطية" Age of Democratic Revolutions.

ولكن ثورة فرنسا - التي بدأت في عام 1203هـ / 1789م واعتبرت ضمن هذه الثورات - كانت أفتلها وزناً وأقواها عملاً وأبعدها أثراً. وهكذا فالثورة الفرنسية لم تكن حدثاً معزولاً أو وحيداً، وإنما كانت - عند مقارنتها بالثورات الأخرى - ثورة سياسية تفوق ما عداها من الثورات المعاصرة لها في نتائجها.

ومن أهم مميزات:

- 1- أنها وقعت في أقوى دول أوروبا وأكثرها سكاناً إذا استبعدنا روسيا.
- 2- كانت هذه الثورة على خلاف الثورات الأخرى التي سبقتها وتلتها ثورة اجتماعية قبل كل شيء.
- 3- تميزت هذه الثورة بأنها كانت مشحونة بالأفكار والآراء والأعمال المتطرفة جداً لدرجة أن ثوار أمريكا وبعاقة إنجلترا الذين هاجروا إلى فرنسا بسبب ميولهم السياسية المتطرفة، قد عُدوا في فرنسا من المعتدلين.
- 4- ثم لا ينبغي إغفال أهم مميزات الثورة الفرنسية؛ وهي أنها قد بدلت أحوال فرنسا السياسية ونظمها الاجتماعية والاقتصادية، على حين نجد أن ثورة غيرها مثل ثورة المستعمرات في العالم الجديد لم يترتب عليها إلا التحرر من السيطرة السياسية لكل من بريطانيا وإسبانيا والبرتغال.
- 5- كانت الثورة الفرنسية وحدها بين الثورات المعاصرة ثورة عامة، بمعنى أن جيوشها قد اجتاحت أوروبا لتنشر آراءها ومبادئها، مما كان له أوقع الأثر في سائر الدول. فكان لصداها - وليس لصدى الثورة الأمريكية - الأثر العظيم في أحداث الثورات التي أدت في النهاية إلى تحرير أمريكا اللاتينية بعد عام 1223هـ / 1808م، لقد امتد أمرها ومفعولها بعيداً إلى أن وصل إلى بلاد البنغال في الهند، فألهمت "رام موهان روي" Ram Mohan Roy فكرة تأسيس أول حركة إصلاحية هندوكية. وقد أصر عند زيارته لإنجلترا عام 1245هـ / 1830م أن يبحر على سفينة فرنسية معبراً بذلك عن تحمسه لمبادئ الثورة الفرنسية.

فلم تكن الثورة الفرنسية حدثاً هاماً في تاريخ فرنسا فقط، وإنما هي أحد أبرز أحداث القارة الأوروبية والعالم المتقدمين في القرنين الآخرين وذلك أنها كانت بالفعل نقطة تحول أساسية في تطور النظم السياسية والاجتماعية في أوروبا فقد وضعت حداً للنظام الملكي القديم القائم على الاستبداد والمستند للحق الإلهي في الحكم وفتحت الباب أمام نظم جديدة - ملكية كانت أو جمهورية تقوم على حرية الشعوب والمساواة بين أفرادها وتستمد سلطانها من إرادة المواطنين وتعمل تحت رقابتهم بشكل أو بآخر.

للمزيد، انظر: عبدالمجيد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، ص 7 وما بعدها. المنجد: في اللغة والأعلام، ص 192 - 567 - 568. عبدالمجيد النعني: تاريخ أوروبا المعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية/ بيروت، ب.ط.، ص 5، 6، 50. عبدالعزیز نوار: تاريخ أوروبا الحديث منذ الثورة الفرنسية إلى الحرب الفرنسية البروسية، ص 154 - 155.

(2) هو حفيد لويس الخامس عشر، تولى سنة 1188هـ / 1774م بعد موت جده وكان ميالاً للحرية، إلا أن ضعفه أضرّ به كثيراً. حارب إنجلترا وساعد الأمريكيين على الاستقلال إضعافاً لشوكهم، ثم ابتدأت الثورة الفرنسية سنة 1203هـ / 1789م. ولعدم ثباته صار يتبع رأي الأعيان تارة ويميل إلى رجال الثورة تارة أخرى حتى اغضب الجميع بترده وعدم ثباته. وبعد أن اعترف بالقانون الأساسي الذي سنته جمعية النواب للمملكة، أراد الهرب من فرنسا والالتجاء إلى الأجانب، فقبض في مدينة رافين في 18 شوال 1205هـ / 20 يونيو سنة 1791م. ومن ذلك الوقت توالى عليه المصائب وأهين مرات عدة ثم حصلت حادثة 10 ذي الحجة 1205هـ / 10 أغسطس سنة 1792 التي أفضت إلى إسقاط الملكية. ولما اجتمع مجلس الأمة المعروف بالكونفانسونين في 4 صفر / 21 سبتمبر التالي قرر ابطال الملكية وإقامة الجمهورية ومحكمة الملك على التجائه إلى الأجانب وحسبه مدة المحاكمة هو وزوجته وولده وابنته وأخته وكثير من الأعيان، وفي 26 جمادى الثاني

نمساوية في زستوي Zistovi عام 1206 هـ / 1791 م⁽¹⁾، وبمقتضاها عادت الدولة العثمانية إلى حدودها التي كانت عليها قبل الحرب، واستعادت جميع المناطق التي فقدتها بما في ذلك بلغراد مع استثناء بعض التعديلات البسيطة على الحدود وبعض الأراضي، وبهذا أدى الصلح إلى الحفاظ على الوضع القائم بين الدولة العثمانية، والإمبراطورية النمساوية اللتين لم تتحارب مرة أخرى حتى 1295 هـ / 1878 م، ثم لم تلبث أن عقدت معاهدة عثمانية روسية في ياسي سنة 1207 هـ / 1792 م⁽²⁾ بمقتضاها أعادت روسيا من جديد مناطق الأفلاق والبغدان وغيرها من الأماكن التي استولت عليها في أثناء الحرب مع الدولة العثمانية وان تمتلك روسيا بلاد القرم⁽³⁾ نهائياً وجزءاً من

=

1206 هـ / 21 يناير 1792، فقتل الملك مأسوفاً عليه لأنه لم يكن جانباً فعلاً بل أطاع زوجته من غير تروي.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 364.

(1) تعرف بمدينة ستووا في كتب الترك زشتوي، وهي تقع إلى الشرق من نيكبولي على نهر الدانوب، شمال بلغاريا على حدود رومانيا. محمد فريد بك: المرجع السابق، ص 364. ويذكر عبدالعزيز نوار، في كتابه تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 92 باسم ستوفا. ويذكر روبر مانتان: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير البياعي، ج 2، ص 11، باسم سيستوفا. وللتعرف على بنود المعاهدة، انظر: وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 208 – 211.

(2) ياسي: تسمى ياشي عند الترك، وهي مدينة رومانية قديمة وعاصمة ولاية البغدان. تقع في الشمال الشرقي من رومانيا بالغرب من الحدود الرومانية الروسية.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 292. المنجد: في اللغة والأعلام، ص 617.

(3) بلاد القرم: تقع شبة جزيرة القرم في البحر الأسود، شمال تركيا على بعد 300 ميل تقريباً من الشاطئ التركي الشمالي، وتسمى بالجزيرة الخضراء، ويحدها من الغرب والجنوب البحر الأسود، ومن الشرق يحدها مضيق كرتش وبحر آزاق الذي يُعد فاصلاً بينها وبين القوقاز، أما من ناحية الشمال فهي تتصل بالمناطق الأوكرانية، وتبلغ مساحتها سبعة وعشرين ألف كيلومتر مربع، وتمتاز بموقع استراتيجي مهم وبثروات ضخمة وخيرات عظيمة، تأسست حوالي 833 هـ / 1430 م على يد الحاج كراي، وكانت حدودها تصل إلى أسفل نهر الدون شرقاً وإلى أسفل نهر الدينير غرباً، وإلى الشمال امتدت إلى يلتس Yelets وتبوف Tambov. دخلها الإسلام عن طريق التتار في عهد القبيلة الذهبية الذين استقروا في المنطقة عام 740 هـ / 1339 م، وكانوا قسماً من دولة المغول، وبعد لخلال دولة المغول، كونت القرم دولة تحت حكم أسرة كراي منذ سنة 836 هـ / 1427 م، وفي عام 858 هـ / 1454 أسس الحاج كراي عاصمتها بهجة سراي الواقعة جنوبي شبه جزيرة القرم. وظلت أسرة كراي تحكم القرم إلى أن سقطت. حكمها العثمانيون من بين 880 هـ – 1188 هـ / 1475 م – 1774 م.

كان تتار شعب شبة جزيرة القرم يمثلون الخط الدفاعي الأول للدولة العثمانية على حدودها الشمالية أمام الروس والبولنديين. فكانوا على رأس القوى التي أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن الدولة في تلك المناطق نظراً لتزايد الخطر الروسي هناك. ولم تكن الدولة العثمانية تستعين بمسلمي القرم في المواجهة مع روسيا ولهستان فقط، وإنما كان لهم دوراً بارزاً أيضاً في صراع الدولة الطويل مع النمسا وإيران. إلا أنه كان لمعاملة رجال الدولة العثمانية لخانات القرم كاتباع، ومطالبتهم ضم القرم ضمّاً مباشراً للإدارة العثمانية، ومعاملتهم للقرم على أنها إحدى ولايات الدولة، كان لكل هذا أثراً سلباً بين أهالي القرم، الأمر الذي فتح الطريق لظهور عناصر مناوئة للدولة العثمانية ولسياستها في هذه المناطق.

للمزيد: أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص 11. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 217 – 218. المنجد: المرجع السابق، ص 436. سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، ص 112. جميل عبدالله المصري: حاضر العالم الإسلامي وقضاياه

=

بلاد القوبان⁽¹⁾ وبسارابيا⁽²⁾ والأقاليم الواقعة بين نهري بوج⁽³⁾ ودينستر⁽⁴⁾، بحيث يشكل هذا النهر الأخير فاصلاً بين المملكتين، وتتنازل لها الدولة عن مدينة أزوي (أوتشالكوف)⁽⁵⁾.

وبهذا نرى أن عوامل الخلل في الدولة العثمانية قد ظهرت لأول مرة في مؤسساتها الداخلية، حيث انعكست آثارها على إنجازاتها الداخلية، فإنه على إثر استسلام الجبهة الداخلية للدولة، تفسح الطريق للتحدي الأوروبي، وانتقلت إليه توجيه مقدرات الدولة العثمانية خلال القرن 12هـ/ 18م، وأصبح مستقبل الدولة رهينة لاطماع الدول الأوروبية المتصارعة، وروسيا والنمسا في القسم الأوروبي، وفرنسا⁽⁶⁾ وإنجلترا في الشرق الإسلامي. وقد عبّر المستشرق الفرنسي بيستيل G. Pistel عن هذا التحول الإستراتيجي الذي أنهى مراحل الصراع الطويلة مع الدولة العثمانية في

=

المعاصرة، ص 504 – ص 506. د/ نادية وليد الدوسري: حرب القرم (أسبابها ونتائجها)، مجلة الدرعية، السنة السادسة، العددان الحادي والعشرون/ والثاني والعشرون، عام 2003م، ص 242.

(1) القوبان: إقليم في القفقاس يحده من الغرب بحر أزوف، ومن الجنوب البحر الأسود.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 342.

(2) بسارابيا: تقع إلى الغرب من مدينة كوتستنز الرومانية على البحر الأسود.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 342

(3) بوج: يذكره محمد فريد بك أن معناه: أي الماء الأبيض يسمى بوك Bog، وهو في أوكرانيا ويصب في البحر الأسود.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 344.

(4) دينستر (طوره): ينبع من السفوح الشمالية لجبال الكريات، ويتجه شرقاً ويصب في البحر الأسود قرب أوديسا.

علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص 146. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 344.

(5) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 361 – 370. عبد المنعم الهاشمي: خلافة العثمانية، ص 401 – 404. علي حسون، المرجع السابق، ص 148 – 149. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 92. أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج 1، ص 75 – 78. أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، ص 639 – 642. محمد حمزة الحداد: المجلد في الآثار والحضارة، ص 99. روبر مانتان: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير البياحي، ج 2، ص 11. عبد الوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر، ص 28.

(6) فرنسا: دولة في أوروبا الغربية على المتوسط والأطلسي والمانش وبادوكاليه وبحر الشمال، بين بلجيكا والنمسا وألمانيا وسويسرا وإيطاليا وأسبانيا، عاصمتها باريس.

وتعتبر الدولة الأوروبية الثانية بعد إنجلترا، فكانت سياستها قائمة على أسس ثلاثة:

الأساس الأول: هو العمل على تقوية مركز فرنسا في القارة الأوروبية. إذ كانت تعمل على تفوق الملكية الفرنسية في القارة الأوروبية. وكانت الملكية ترمي من وراء ذلك إلى هدفين اثنين أولاً: تفوق الملكية الفرنسية، ثم تفوق فرنسا.

والأساس الثاني: هو محاولة الوصول بفرنسا إلى حدودها الطبيعية (الراين وبحر الشمال شمالاً وجبال البرينز جنوباً).

والأساس الثالث: عدم ظهور دولة قوية تهدد فرنسا في القارة الأوروبية، هذه هي البواعث الأساسية التي دعت فرنسا إلى خوض حروب كثيرة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجري/ الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي.

المنجد: في اللغة والأعلام، ص 411. محمد السروجي: تاريخ أوروبا السياسي والاقتصادي، ص 7 وما بعدها.

صالح الطرف الأوروبي – كما نرى ذلك من خلال الرسالة – بقوله: [إن محاولة فهم الأوروبيين للنظم العثمانية، برهن على المدى الطويل أنه خير ضمان لكفاءة أوروبا، وخير دافع لها للثورة على العثمانيين والتغلب عليهم، وأن مثل هذه الدراسات المتأنية برهنت على أنها أفضل لأوروبا من التعصب الأعمى، حتى إن العثمانيين لم يحاولوا فهم أوروبا الغربية بنفس القدر الذي حاول فيه الأوروبيون فهم النظم العثمانية].⁽¹⁾

لا شك أن الحالة التي وصلت إليها الدولة العثمانية في ذلك الوقت، والهزائم التي منيت بها وإجبارها على قبول الصلح بشروط جائرة وقاسية، قد كشف بجلاء أن الدولة العثمانية لن تتمكن من حماية وجودها ذاته في مواجهة الدول الأوروبية، وهو الأمر الذي ولد الشعور بضرورة التجديد والإصلاح حتى تستطيع الدولة أن تقف على قدميها من جديد، ومن هنا ظهرت حركة الإصلاحات في عهد السلطان سليم الثالث 1204هـ – 1222هـ / 1789 – 1807م والتي عرفت بحركة (النظام الجديد)، والتي كان هدفها الشامل هو إعادة النظر في جميع المؤسسات داخل كيان الدولة وتنظيمها وتجديدها تبعاً لحاجة العصر وظروفه، بما يتفق مع الأساليب الأوروبية الأكثر تقدماً وصلاحيه لكي تتسنى لها مقاومته، وكان يبدو أكثر عزمًا من سابقه على تحديث الدولة العثمانية في جعله السلطان الحقيقي لمصلحي القرن 13هـ / 19م.⁽²⁾

(1) نقلاً عن سيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص 56.

(2) أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج 1، ص 79. محمد حمزة الحداد: الجمل في الآثار والحضارة، ص 99.

قد سبق أن رأينا أن العثمانيين قد تنهوا إلى حاجتهم إلى الإصلاح قبل تراجعهم عن فيينا 1094هـ / 1683م وتوقيع معاهدة كاروفيتز 1110هـ / 1699م، وقد عزا المصلحون العثمانيون ضعف الدولة إلى اضطراب نظم العصر الذهبي، وبالتالي كان علاجهم – في رأيهم يستلزم إعادة هذه النظم إلى ما كانت عليه باستئصال الفساد والجوء إلى سيف الجلال، ومصادرة الأملاك التي تم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة.

لكن بعد هذا التاريخ، وبعد الهزائم التي منيت بها الدولة العثمانية وأنها لم تعد مرهوبة الجانب، فقد قل خوف أوروبا منها بالتدرج، ليعلن صراحة أنهم فقدوا وصفهم باعتبارهم دولة عظمى. أدرك هنا العثمانيون أن ضعف الدولة مرجعة عدم مسيرتهم لنواحي التقدم التي شهدتها أوروبا، فإنهم رأوا ألا مناص لهم من الاقتباس عن الحضارة الغربية ونجاحه في المجالات العسكرية والأسلحة الحديثة، الذي بدأ من أوائل القرن 12هـ / 18م أكثر مساساً مما كان عليه في أي وقت مضى.

وهكذا فإن التجديدات التي سيتم قبولها على نمط الأساليب الأوروبية نتيجة للحاجة الملحة والضرورة القصوى أكثر من كونها إجباراً عشوائياً شعر به المسؤولون تجاه أوروبا، دون أن يدروا أن فتح الباب لتسلل الحضارة الغربية إلى أجهزة الدولة سيفسح المجال بمرور الزمن لإصلاحات أخرى لا تقتصر على النواحي العسكرية وحدها، وبهذا يريدون تحسين نظام الحكم العثماني، وليس تغييره، والتحسين يعني استعادة سلطة الحكومة، وتطبيق احترام الحكام.

فكانت المحاولات التي قام بها السلاطين العثمانيون ومن حولهم من دعاة التجديد، إقناع الدول الأوروبية بأن ثمة إصلاح يجري في الدولة العثمانية لعل هذا يؤدي إلى إقناع هذه الدول بصلاحيه الدولة العثمانية للبقاء فترفع يدها عن التدخل في شؤون الدولة ولعله يؤدي إلى ارتفاع سمعتها المنهارة لدى الرأي العام الأوروبي، وإلى حرمان الدول الأوروبية من بدعة التدخل تحت شعار حماية العناصر المسيحية

فوجد إن السلطان سليم الثالث 1203هـ – 1224هـ / 1789م – 1807م، كان يرغب في تكوين دراية بنظم الحكم الأخرى في العالم وخاصة فرنسا – ذلك بسبب المكانة التي يحتلها الفنيون الفرنسيون في إسطنبول – فهو يعتبر من أكثر السلاطين حبا في الإصلاح الجذري على الطريقة الأوروبية.

ولهذا نجد السلطان سليم الثالث يطالع منذ شبابه على أحوال أوروبا وتقدمها مستفيداً من الحرية التي منحه إياها عمه السلطان عبدالحميد الأول، ومستفيداً من المترددين الأوروبيين على القصر وخاصة الطبيب الإيطالي لورنزو، كما أنه كان يجري مراسلات مع لويس السادس عشر فيرسل السفراء إلى العواصم الأوروبية، رغبة منه في معرفة كل شيء عن نظام الحكم والإدارة وبخاصة في فرنسا، التي كان يراها أفضل الدول الأوروبية تقدماً في مجال الإصلاح الإداري، – فالإسلام لا يمنع من الأخذ من الغرب ما يوافق الشريعة ومما يؤدي إلى قوة المسلمين – فقد كان السلطان يتطلع إلى تنفيذ برنامج واسع يشمل كل النواحي الهامة في الدولة وأتف حول مجموعة من الرجال المؤمنين بالإصلاح، وكتبوا له التقارير الخاصة والتي كانوا متفقين فيها على الإصلاحات العسكرية، لأن الجيش كان الركيزة الأساسية للدولة العثمانية، ومنه كان يأتي الخطر.

=

المضطهدة داخل الدولة الإسلامية الكبرى. ولاشك أن هذا الاعتبار كان يخالج دعاة الإصلاح العثماني، ولكنه لا يمثل بكل تأكيد العامل الرئيس في حركة الإصلاح.

ولقد كان من الطبيعي أن يتجه الإصلاح أول الأمر إلى الجيش، فالحكم العثماني في طبيعته حكم عسكري، والجيش هو الذي يحكم إلى جانب وظيفته الأصلية في الحرب، ثم يضاف إلى هذا أن الهزائم المتكررة التي نزلت بالدولة العثمانية طوال القرن 12هـ / 18م كانت تتطلب الإسراع بإصلاح الجيش أولاً.

وما لبثت هذه الإصلاحات أن اندثرت خلال فترة السلام الطويلة التي حظيت بها الدولة فيما بين عامي 1160هـ – 1182هـ / 1747م – 1768م، نتيجة انشغال أوروبا بحرب الوراثة النمساوية، وحرب السنين السبع وتقسيم بولندا بين روسيا وبروسيا والنمسا. ولكن استئنفت أنماط الإصلاح التي كانت قد بدأت في أوائل القرن 12هـ / 18م، عندما أثبتت الهزيمة المخزية أمام روسيا بصفة نهائية تفوق أسلحة الغرب.

للمزيد، انظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 319، 330، 370. أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص 159 – 181. محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص 213 وما بعدها. روبر مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير الياضي، ج 2، ص 6 – 10. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 254 – 260. أماني الغازي: دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، ص 32 وما بعدها. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 254 – 264. للمزيد، انظر:

Ahmet Akşit: Die Widerspiegelung Der Österreichischen Einflüsse Auf Die Osmanische Modernisierung Im 19. Jahrhundert In Werken Des Osmanischen Botschafters Sadik Rifat Paşa, Diplomarbeit Zur Erlangung Des Magistergrades Der Philosophie Aus Der Studienrichtung Geschichte Eingereicht An Der Universität Wien, Eingereicht Am: Institut Für Geschichte, Begutachter: Univ. Prof. Dr. Wolfdieter Bihl, Pp 8 – 13. Türk Kültürünü Araştırma Enstitüsü: Türk Dünyası Elkitabı, Coğrafya – Tarih, Üçüncü Baskı, Ankara – 2001, P. 652 – 655.

فبدأ السلطان سليم الثالث يرى مفاسد الأنظمة القديمة ويحاول إصلاحها، أو استبدالها كلياً بنظام جديد، وخاصة في الجيش والسلاح. واعتمد على بعض أصدقائه وولاهم المناصب العليا، ومن أشهر هؤلاء الشباب الأذكياء من المطلعين على أحوال أوروبا، ولثقة السلطان الكبيرة فيه زوجه إحدى أخواته. وعمل بجد ونشاط، وقضى على القرصان وأصلح الثغور وبنى القلاع وأنشأ الحربية على الأسلوب الإنجليزي والفرنسي، وجلب المهندسين من السويد وفرنسا لصنع المدافع، وأصلح المدرسة المدفعية البحرية اللتين بناها دي توت، وترجم لتلاميذها مؤلفات فوبان البحرية، وأسس مكتبة عسكرية كبيرة. ووضع نظاماً جديداً للمشاة، وأسس فرقة جديدة على الطراز الأوروبي مؤلفه من 1600 رجل تحت قيادة ضابط إنجليزي دخل الإسلام وسمي انكليز مصطفى. وكانت غايته استبدال الإنكشارية بهذه القوى الجديدة، وأدخل اللغة الفرنسية إلى المدارس العسكرية وحول مقذوفات السفن إلى الأسلوب الروسي الجديد، وعين قبطاناً لكل سفينة ومنع تسريح الضباط وزاد مرتباتهم وحدد ترقياتهم بالأقدمية.

وأعاد السلطان تنظيم السباهة الإقطاع، بحيث يشرف على زراعة التيمارات عشرهم، ويقوم الباقون بالخدمة العسكرية. وانقص عدد الجيش الإنكشاري إلى ثلاثين ألفاً، حتى يمكن تدريبهم جيداً على الأسلوب الأوروبي، إذ يستخدمون البنادق والذخائر، وأسس مصنعاً لإنتاج هذه الأسلحة، وراعى دفع رواتبهم دون تأخير عن وقتها.

ودعمت فرنسا جهود السلطان الجادة في تحديث جيشه، ف جلب السفير الفرنسي أوبيرت دوباييه Dubayet إلى إسطنبول معه عدداً من المهندسين والضباط المدربين في المدفعية والأسلحة الأخرى، كما جلب عدداً من المدافع الجاهزة مركبة على عجلاتها. وتم تأسيس فرقة جديدة من 800 مدفعي كما نظمت فرقة من الفرسان مسلحة بالأسلحة الحديثة، وشكلت فرقة من المشاة. وتم ذلك كله سنة 1210هـ/ 1796م، ولكن سريعاً ما مات دوباييه، ورجع كثير من الضباط إلى فرنسا.

أما الإنكشارية الذين بقوا على النظام القديم، لم تعجبهم هذه الإصلاحات والتغييرات ووقفوا ضدها. ولهذا أراد السلطان سليم إدخال (النظام الجديد) إلى جميع المشاة، وأخذ يعد لإنشاء قوة جديدة من المشاة أسوة بالمدفعية حتى يكبح جماح الإنكشارية الذين كانوا الركيزة الرئيسة لمقاومة الإصلاح، وأطلق عليهم النظام الجديد، وجرى تدريبها على النمط الأوروبي، وفرض عليها ارتداء الملابس الأوروبية، فلم يكن لمجرد التقليد، بل للإصلاح بتغيير القديم كما يفعل حكامنا اليوم، ويبحثون عن كل جديد في التكنولوجيا وغيرها مما يفيد البلاد والعباد، وكان يشرف على تدريبها خبراء جرى استقدامهم ليس فقط من فرنسا بل أيضاً من إنجلترا وبروسيا، وقد خصص لهم

السلطان خزانة خاصة للإنفاق عليهم، وتم تجنيدها من الأناضول أساساً، والواقع أن هذه الفرقة قد قامت بأعمال مهمة، وقد زادت من شعبيتها وأكسبتها تأييد الرأي العام لتصديها حملة نابليون بونابرت على مصر وعكا وتمكنها من صد زحف بونابرت على بلاد الشام، والقضاء على فساد العصابات في بلاد الروملي، حيث قامت بمهمتها الأخيرة على أكمل وجه، في الوقت الذي فشلت فيه الإنكشارية في هذا العمل، مما زاد من ثقة السلطان في النظام الجديد. وقد أدى انتشار الفرقة إلى ظهور فئة اجتماعية جديدة قوامها صغار ضباط الجيش والأسطول الذين تعرفوا على بعض الملامح الحضارية الغربية عن طريق القراءة والاحتكاك الشخصي، وطالبوا بالاقتراب من الغرب ولم يكتفوا بمعارضة المحافظين. (1)

أما الإصلاحات المدنية، فهي أقل عمقاً بكثير، فهي تتعلق بإعادة تنظيم خدمات الشؤون المالية وتزويد المدن بالمنتجات الأساسية، وإلزام الفلاحين الفارين بالعودة إلى قرأهم ومراعاة التقاليد فيما يتعلق بارتداء الملابس الشرعي بالنسبة لمختلف فئات السكان.

أما بالنسبة لمجال التعليم، فقد شجع على نشر العلم والمعرفة، ففتح المدارس واهتم بالطباعة. وخرجت إصلاحاته إلى مختلف الولايات، واهتم بتكوين الساسة الدبلوماسيين، وأرسل بعثات كثيرة إلى أوروبا - فهو أول سلطان عثماني يرسل سفراء دائمين إلى هناك - ففتح السفارات في لندن وباريس وفيينا وبرلين، وعين فيها رجالاً متتورين، كانت مهمتهم إضافة إلى عملهم الدبلوماسي دراسة الأنظمة الإدارية والسياسية والتعليمية وغيرها في الدول الأوروبية، وتقديم التقارير للاستفادة منها في الإصلاح. وباحتكاك هؤلاء الموظفين بالمجمعات الأوروبية، شكلوا مجموعة مفيدة للإصلاح الإداري تشبه الفئة التي عملت في مجال الإصلاح العسكري.

ولكن نجد أن إصلاحات السلطان سليم، على أنها إصلاحات نخبة بقيادته، وإن المفاصد التي ألغها كانت دائماً محط أنظار الباحثين والراغبين لإصلاحها أو تغييرها في عهود أسلافه السلاطين، ولكن هذه الإصلاحات لم تتعمق لمعرفة الأسباب الحقيقية، فكانت أهم القضايا الحقيقية الواجب تغييرها، إلى جانب العودة الصادقة إلى المنهج الرباني، هي:

1. اقتصاد الدولة الذي كانت الفوضى والاضطرابات تملؤه، ويقوم على الجهود الفردية في

الإقطاع والتجارة.

(1) علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 254 - 260. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 254 - ص 264.

2. وكذلك الإنفاق، فلم يكن للدولة ميزانية عامة ولا إشراف مالي، ومن هنا كان يحدث العجز وتنضب الخزينة، ويتأخر دفع المرتبات، مما كان يسبب ثورات الجنود.

3. كما كان المجتمع العثماني تقليدياً جاهلاً وخاضعاً لزعامات وقيادات إقطاعية مستغلة جاهلة. ولذا كان صعباً على سليم أن يكون طبقة شعبية واسعة تساند إصلاحاته، وكان ذلك يحتاج إلى وقت كبير لإدخال التعليم وتطوير المجتمع، أو كان يحتاج إلى ثورة حقيقية جذرية تعتمد نظام الإصلاح التدريجي.⁽¹⁾

ولهذا فقد كانت كلمة زعيم إقطاعي أو شيخ دين أو قائد إنكشاري كفيلاً أن تضع حداً لكثير من أحلام الإصلاح، وخاصة أن الأحقاد القديمة لا تزال قوية بحيث كان المسيحيون موضعاً للتجنب، بل الاحتقار. ويرفض العثمانيون كل تجديد يأتيهم من الغرب الذي كان مثاراً للشك، فذكريات انتصاراتهم الأولى كانت لا تزال ماثلة، بحيث كانوا لا يزالون يعتقدون أن باستطاعتهم معاقبة الكافر الذي قد تسول له نفسه الاعتداء على أراضي السلطان.

وبهذا يتضح لنا، أن لجهود الإصلاح في القرن 12هـ/ 18م، ثلاثة مقومات نجملها فيما يلي:

1. أن معظم إلهام حركة الاقتباس عن الغرب كان يستوحى من مصادر وانماط فرنسية، وذلك على اعتبار أن فرنسا كانت تجسد الحضارة الغربية، ولأنها كانت الحليف التقليدي للدولة العثمانية.

2. أن معظم جهود الإصلاح قد انصببت على تحسين التدريب العسكري والأساليب والتنظيمات والأسلحة الحربية.

3. يمكن للإصلاح أن يستثير ردود فعل عنيفة في بعض الأحيان من جانب أصحاب المصالح المكتسبة، وكان من الممكن تبرير ردود الفعل هذه لدى الرأي العام العثماني بأن هذه الإصلاحات مستوحاة من الكفار⁽²⁾.

(1) علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 254 - 260. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 254 - ص 264.
(2) للمزيد، انظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 319، 330، 370. أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص 159 - 181. محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص 213 وما بعدها. روبر ماثران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير اليانجي، ج 2، ص 6 - 10. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 254 - 260. أماني الغازي: دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، ص 32 وما بعدها. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 254 - ص 264. للمزيد، انظر:

Ahmet Akşit: Die Widerspiegelung Der Österreichischen Einflüsse Auf Die Osmanische

لكن هذه الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث كانت كفيلة بإثارة خصومه، مما أدى إلى قتله 1222هـ/ 1807م، وهي النهاية المأساوية التي رسخت في الأذهان الفكرة القائلة بأنه قد خلع وأعدم بسبب المفاهيم السياسية التي تمسك بها وطورها بعد ذلك خلفاؤه، وخاصة السلطان محمود الثاني⁽¹⁾، وهذا مما زاد من سمو مكانة شخصيته، كما إن من سوء حظه أن عهده قد تزامن مع عدد من الأحداث الكبرى في أواخر القرن 12هـ - 13هـ/ 18م - 19م، فتعرضت الدولة العثمانية لسلسلة من الأحداث، كانت تؤكد الواحد فيها بعد الأخرى أن الدولة لم تعد دولة قوية، وإنما يمكن أن تصبح هدفاً للتوسع والاستعمار، ومما جعل نتائجها أشد خطورة وتأثيراً على الدولة إنها كانت تجري متشابكة في وقت واحد. ولتسهيل البحث نفصل بينها - متجاوزين عامل الزمن في حدوثها أحياناً - :

1. الحملة الفرنسية على مصر 1213هـ - 1216هـ/ 1798م - 1801م:

حيث فتحت حقبة من الصراع الاستعماري بين فرنسا وإنجلترا على البلاد المصرية فعلى الرغم من أن الحملة كانت تجربة استعمارية كاملة في الشرق إلا أنها من ناحية أخرى كانت

=

Modernisierung Im 19. Jahrhundert In Werken Des Osmanischen Botschafters Sadik Rifat Paşa, Diplomarbeit Zur Erlangung Des Magistergrades Der Philosophie Aus Der Studienrichtung Geschichte Eingereicht An Der Universität Wien, Eingereicht Am: Institut Für Geschichte, Begutachter: Univ. Prof. Dr. Wolfdieter Bihl, Pp 8 - 13. Türk Kültürünü Araştırma Enstitüsü: Türk Dünyası Elkitabı, Coğrafya - Tarih, Üçüncü Baskı, Ankara - 2001, P. 652 - 655.

(1) محمود الثاني هو ابن السلطان عبد الحميد الأول، ولد سنة 1199هـ/ 1785م، وجلس على العرش سنة 1223هـ/ 1808م، وتوفي 1255هـ/ 1839م، وهي مدة ولايته.

امتاز السلطان بالشخصية القوية وتمتع بالشجاعة والصبر، تولى الحكم وعمره أربع وعشرون سنة، وقد استفاد من إقامته الجبرية مع السلطان سليم الثالث حيث أطلعته الأخير على خطط الإصلاح، حيث كان محباً للسلطان سليم الثالث وأفكارها متطابقة. أسس النظام الجديد المدعو (سكبان الحديد)، وهو يشمل تطوير وتحديث الجيش، وعدم الاعتماد على الإنكشارية والنظم العسكرية القديمة.

وقد واجهه السلطان محمود الثاني مستهل حياته السياسية، عدة أزمات خطيرة من أهمها:

1. قوة الإنكشارية والعلاء بالداخل.
 2. اشتداد العصبية في الولايات.
 3. عدوانية روسيا ونشاطها في إثارة بلاد البلقان وقومياتهم.
- ولكي يواجه ذلك كله اتجه إلى تقوية أجمرة الدولة العسكرية والمدنية، بأحدث الإصلاحات التي تعطي الدولة قدرة على الصمود والاندفاع لمواجهة مشاكلها.

علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص 178. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 424. حمزة الدين: الدولة العثمانية في الميزان، ص 111. إبراهيم بك الحلبي: التحفة الحليمية، ص 424.

مرتبطة بالموقف الأوروبي وبالبيدات الصراع بين فرنسا وإنجلترا. حيث استغلت فرنسا انشغال الدولة العثمانية في حروبها مع النمسا وروسيا، وحالة الوهن التي أصابتها نتيجة الحروب والمشكلات الداخلية بدافع من الحقد الصليبي الدفين، بالرغم من الصداقة العثمانية – الفرنسية التي بدأت منذ عهد السلطان سليمان القانوني وفرانسوا الأول، وعقد معاهدة الامتيازات الأجنبية بينهما سنة 942هـ/ 1535م، فقد تخلت فرنسا الاستعمارية عن تلك الصداقة مقابل الفوائد الكبيرة من احتلالها لمصر.

فقد أغراها الموقع ذو الأهمية الخاصة لبلاد مصر ووجود طريق الهند فعلى الرغم من أن قناة السويس كانت غير موجودة في ذلك الحين إلا أن البضائع والمسافرين كانت تنقل على ظهور الجمال من الإسكندرية إلى السويس عبر الصحراء، وفي تلك الطريق القصيرة التي كانت تتبعها بريطانيا للوصول إلى مستعمراتها ولذلك فقد أراد النفوذ الفرنسي اكتساب جبهة صلبة ضد بريطانيا في تلك المنطقة، خاصة وقد أزعجهم موقفها ضد الثورة الفرنسية آنذاك – كما أن الحروب التي نشبت بين الدولتين خرجت فرنسا وقد خسرت معظم مستعمراتها خاصة في الهند وكندا، فأرادت أن تعوض عن ذلك على حساب إنجلترا التي أجبرتها على ترك مواقعها، فظنت فرنسا أن احتلالها لمصر سيجعل إنجلترا تركز أمامها على ركبتيها – غير أن الضربة القاصمة التي أصيبت بها الحملة منذ البداية في موقعة أبي قير البحرية أفقدت الجيش الفرنسي في مصر كل أحلامه.

فكان للحملة الفرنسية رد فعل سريع من جانب نشاط إنجلترا في الشرق، فقد عقدت لأول مرة معاهدة تحالف مع الدولة العثمانية وروسيا في شعبان 1214هـ/ يناير 1799م، كان المقصود منها طرد الفرنسيين وتغيير موقف السياسة البريطانية من الدولة العثمانية تماماً.

أولاً: الحملة الفرنسية هي التي تسببت في سياسة إنجلترا التي ارتبطت بها حتى مؤتمر برلين 1295هـ/ 1878م وهي سياسة المحافظة على التكامل السياسي للدولة العثمانية.

ثانياً: غيرت الحملة من طبيعة العلاقات بين إنجلترا والدولة العثمانية فقد كانت هذه العلاقات تجارية بحتة، وكانت سياسة إنجلترا نحو الدولة العثمانية تتحدد بالمصالح التجارية في أنحاء الدولة العثمانية، أما بعد الحملة فأصبحت العلاقات السياسية هي الأساسية. وكان السفير البريطاني في إسطنبول تمّ تعيينه من قبل وزارة الخارجية البريطانية.

ثالثاً: اتخذت بريطانيا من الحملة الفرنسية ذريعة لبط نفوذها في أجزاء متفرقة من الشرق الأدنى. ورغم انسحاب الفرنسيين 1215هـ/ 1801م ظلت بريطانيا سنة أخرى في الإسكندرية، آملّة البقاء فيها دائماً، إلا أن مفاوضات عثمانية فرنسية – بريطانية أجبرتها على الجلاء سنة

وفي العام نفسه أرسل نابليون مصالحاً الدولة العثمانية، وطالباً عودة العلاقة الودية بين الطرفين، وتم ذلك في 1216 هـ / حزيران 1802 م، واستعادت فرنسا امتيازاتها الأجنبية، وحققها في الملاحة في البحر الأسود، وعودة مصر بكل حقوقها للدولة العثمانية، وردت الدولة إلى فرنسا ما كانت صادرة لها من أموال وأملاك. وقد عكر هذا الاتفاق علاقة إنجلترا بالدولة العثمانية – وهذا يبين مدى ضعف الدولة، وذلك في سعي كدولة من الدول الأوروبية في اكتساب رضى الدولة بما يحقق مصالحها، وإذا وجدت الفرصة في تحقيق ذلك بطرق أخرى فهي تتجه إليه دون تردد ضاربة عرض الحائط بما بين الدولة وبينها من عهود ومواثيق. (1)

2. حملة بريطانيا على الدردنيل والإسكندرية:

قام بونابرت بعد رجوعه إلى بلاده بإرسال الجنرال (سبستيانى) إلى إسطنبول لتجديد علاقات الود بين الدولة العثمانية وفرنسا. وقد سعى أثناء إقامته هناك في عزل أميرى الأقالق والبغدان المؤيدين لروسيا، وعين بدلها من أصدقاء الدولة المخلصين. فغضبت روسيا واحتلت الإماراتين دون إعلان الحرب، حتى لا تصحبا مكاناً لتدخل فرنسا ضدها، وعندها أعلنت الدولة العثمانية الحرب على روسيا. وكانت بريطانيا تحاول منع هذه الحروب، حتى تستطيع إبقاء الدولة العثمانية في صفها ضد فرنسا. وأبلغتها برغبتها بوجوب تحالفها معها ومع روسيا. ولما رفضت الدولة العثمانية، تقدم الأسطول البريطاني ودخل مضيق الدردنيل، ووصل إلى غاليبولي ودحر كافة السفن العثمانية الموجودة هناك، وانتظر في بحر مرمرة الأوامر الجديدة لدخول البوسفور فوق الرعب في سكان العاصمة وهاج الناس فأذعنت الدولة لطلب بريطانيا، وطلبت من السفير (سبستيانى) الخروج من إسطنبول، ولكنه تمكن من إقناعها بنية فرنسا دعمها عسكرياً للوقوف في وجه بريطانيا، وعندها بدأ تحصين القلاع، وتطوع الرجال للدفاع عن إسطنبول بأعداد كبيرة، وتم تجهيز سفن جديدة للحرب، وأطلقت مدافع القلاع الضخمة فذائفها على الأسطول البريطاني، ولما رأى القائد البريطاني (فريزر) جدية الاستعدادات والعزم على الصمود خاف من انحصار قواته بين المضيقين ورجع إلى البحر المتوسط في محرم 1222 هـ / مارس 1807 م بعد أن تكبد خسائر كبيرة. فأراد محو عار تلك الهزيمة وقصد الإسكندرية فاحتلها في 10 من محرم 1222 هـ / 20 مارس 1807 م، وسيّر فرقة أخرى إلى الرشيد لاحتلالها ولكنه هزم فأعاد الكرة عليها في الشهر

(1) علي الصلاحي: الدولة العثمانية، ص 368، وما بعدها.

التالي فلم يتمكن من احتلالها، فرجع يجر أذيال الخيبة والهزيمة.

وهكذا اكتشفت الأطماع البريطانية في محاولاتهم البقاء في مصر بعد رحيل الفرنسيين، باستغلالهم ظروف الدولة العثمانية، ولم تكن علامات الود التي أظهرها إلا لإبقاء النفور بين العثمانيين والفرنسيين، تحقيقاً لمصالحهم الخاصة من جهة ولضرب العثمانيين من جهة أخرى. (1)

3. العلاقات الفرنسية الروسية:

كانت علاقة الصداقة بين الدولة العثمانية وفرنسا قد أصابها الفتور عقب احتلال فرنسا لمصر مرة أخرى عام 1221هـ/ 1806م. إلا أن ظهور حادثة أدرنة وآثارها السيئة على الأوضاع الداخلية للدولة، وازدياد الشعور بعدم الرضا والقلق تجاه حركة النظام الجديد، كانا من أهم العوامل التي أحييت تلك العلاقة مرة أخرى بين الطرفين.

وكانت فرنسا قد لعبت دوراً بارزاً في وضع النواة لتأسيس النظام الجديد. فلما سمع سليم الثالث نبأ إحقاق فرنسا هزيمة قاسية بروسيا في [أوسترليتز] عام 1220هـ/ 1805م عظم في عينه هذا النصر، وقام بالاعتراف بالجمهورية الفرنسية التي أعلنها [نابليون] حديثاً، كيداً في روسيا وإنجلترا، وأرسل أحمد محب أفندي كسفير للدولة لدى فرنسا. أما روسيا، فقد رأت أن حادثة أدرنة هذه إنما هي مظهر من مظاهر الانهيار في الدولة العثمانية من الداخل، وبدأت تسعى لاستثمار هذا التطور لصالحها. ومن ناحية أخرى، قامت فرنسا بإرسال شخص يدعى [سبستيان] إلى إسطنبول كسفير لها في الدولة العثمانية. وعن طريق هذا السفير، بدأت فرنسا تبحث عن الطرق المناسبة لتحريض إسطنبول ودفعها لاتخاذ قرارات معادية لروسيا، وكانت فرنسا ترغب في وضع نهر الدانوب [طونة] التي تزايدت أهميته التجارية تحت الحراسة حتى تتمكن من كسر النفوذ الروسي بين أهالي الصرب، وفي مناطق الأفلاق والبغدان.

وكعادة السلطان سليم الثالث، استجاب بسرعة لهذا التحريض، وقام بعزل مؤيدي الروس من أمراء الأفلاق والبغدان وعين آخرين بدلاً منهم ناقضاً بذلك المعاهدات التي وقعها مع روسيا في عام 1217هـ/ 1802م. ونتيجة لهذا الإجراء من جانب السلطان، بدأت كل من روسيا وإنجلترا تهديد الحكومة العثمانية بإعلان الحرب عليها مستهدفة الضغط على الدولة لسحب قرارات التعيين الجديدة هذه، إلا أن الحكومة العثمانية لم تستجب لهذه التهديدات، ولم تعدل عن قرارها، فانتهزت روسيا هذه الفرصة وقامت باحتلال القلاع الموجودة على طول (دنيستر) فيما بين رمضان – شوال

(1) علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 261 وما بعدها..

/نوفمبر – ديسمبر 1806م. وبتحريض من فرنسا، أعلنت إسطنبول الحرب على روسيا.

وقبل إعلان الحرب، كان أعيان الروملي قد عقدوا اجتماعاً للاتفاق على إعداد الخطة المناسبة لمواجهة الروس. وقد قاد الجيش على الجبهة الروسية، علمدار مصطفى – الذي كان من أعيان رازجراد – ولما كان لا يثق في الفرنسيين، وبالتالي لا يعتمد عليهم في مواجهته مع الروس، فقد خرج على رأس جيشه للحيلولة دون توطيد الوحدات الفرنسية العسكرية، أقدامها على طول نهر الدانوب [طونة]، وإذا كان هدف الجيش الذي شكله الأعيان في الروميلي هو منع تقدم القوات الروسية في الأراضي العثمانية، إلا أنه تمكن من استعادة مركز (قالارشي) على نهر الدانوب، وبدأ يتأهب للتوجه صوب [يوكرش]، أما الأسطول الإنجليزي الذي رسي أمام إسطنبول، فلم يستطع القيام بأي عمل حربي، وتعرض لأضرار عظيمة في مضيق [جناق قلعة]، مما اضطره إلى بحر إيجة. (1)

وكانت نتيجة تطور الأحداث تسير في غير صالح الدولة العثمانية، فقد هزم الجيش العثماني الذي كان مسيطراً على الأفلاق أمام روسيا، وكان نابليون يعتبر حركة علمدار مصطفى حركة ضد التأثير الفرنسي على الدولة العثمانية، ولذلك فبعد أن تمكن نابليون من إلحاق هزيمة ثقيلة بالروس في [فريدلاندر]، في 27 ربيع أول 1221هـ / 14 يونيو 1807م، أعرض تماماً عن الدولة العثمانية، وبدأ يسلك سياسية أخرى تجاهها. وكان هدف نابليون من تقاربه للدولة العثمانية في الفترة الماضية هو محاولة استعمال الجيش العثماني لتعطيل الروس من ناحية المشرق، وذلك حتى يتمكن من استخدام قوته البحرية ضد إنجلترا والنمسا، ولما تمكن من تحقيق هذا النصر على الروس بدأ يغير سياسته تجاه الدولة العثمانية، وكما أن كسب روسيا إلى جانبه ضد إنجلترا يكفل له النجاح في أن يجعل فرنسا سيدة أوروبا على الأقل.

وهكذا، بدأ يظهر تقارب روسي – فرنسي جديد، حيث وقعا معاهدة سلام بينهما في 1222هـ / 1807م في تليست. وقد ركزت هذه المعاهدة على قيام فرنسا بالتوسط بين الدولة العثمانية وروسيا، وإذا لم تستطع فرنسا القيام بهذا الدور، فيقوم الروس بالتوسط بين فرنسا وإنجلترا. وقد حملت هذه المعاهدة في طياتها الإشارة الخفية لإمكانية تقسيم الأراضي العثمانية في أوروبا. ومن ناحية أخرى احتوت معاهدة تليست على بند يقضي بتوقيع هدنة بين الدولة العثمانية – وروسيا مدتها ستة شهور من 11 جمادى الثاني 1221هـ / 26 أغسطس 1806، الأمر الذي أوقف تقدم

(1) علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 149 وما بعدها.

الجيش الروسي صوب بلاد البلقان. وقد ازداد هذا التقارب الروسي الفرنسي، عقب قبول جار الروس الاشتراك في حملة فرنسية – روسية تستهدف الهند، واستعداد نابليون في الوقت نفسه العمل على تقسيم أراضي الدولة العثمانية وفقاً لرغبات روسيا بشرط تمكين فرنسا من المضائق. وبموجب معاهدة [أرفورت] في 21 شعبان 1223هـ/ 12 أكتوبر 1808م، التي أكدت على قرارات معاهدة تليست أرتضت فرنسا ترك الأفلاق والبغدان لروسيا معتقدة إمكانية قيامها بحملة ضد أسبانيا دون إثارة روسيا لأي مضايقات لها.

وهنا بدأت الدولة العثمانية في البحث عن طريق للتفاهم مع الإنجليز ضد الحلف الروسي – الفرنسي، وذلك بعد أن ضمنت انسحاب القوات الإنجليزية التي هاجمت مصر في 1222هـ/ 1807م. وبالفعل، تمكنت إسطنبول من توقيع معاهدة مع الإنجليز في 1224هـ/ 1809م. وفي هذه الأثناء أصدر السلطان محمود الثاني أوامر باستمرار الحرب مع روسيا التي استمرت حتى 1227هـ/ 1812م.

وكان كل من الإمبراطور والقيصرية يهيء نفسه لمواجهة مقبلة، فأصبح كل من هذين الطرفين يسعى إلى كسب الدولة العثمانية أو أن تقف إزاءه على الحياد على الأقل. وهذا يفسر لنا نجاح المباحثات العثمانية الروسية التي انتهت بعقد معاهدة بوخارست في 1227هـ/ 1812م – وهي السنة نفسها التي قرر فيها نابليون اجتياح روسيا. وبهذا يظهر لنا مظاهر العجز العسكري، بنجاح التنسيق الأوروبي والعسكري والسياسي لمواجهة الدولة العثمانية. أما مظاهر العجز السياسي فيأتي على رأسها، إعطاء الفرصة لدخول وسطاء أوروبيين في الوقت المناسب لتحويل أي نصر تحققه الجيوش العثمانية إلى هزيمة بعقد اتفاقيات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب. وكان لهؤلاء الوسطاء دور عظيم في بسط نفوذ دولهم الأوروبية بالتدرج على السياسة العثمانية، التي يريدونها. (1)

هذا بالنسبة لعلاقة الدولة العثمانية بالدول الأوروبية، أما علاقة الدول الأوروبية بعضها ببعض فقد كانت تطورات خطيرة تتوالى على مختلف الجبهات القاري الفرنسي – والحصار البحري البريطاني – والثورة الإسبانية على نابليون، وصول نابليون إلى موسكو لتحترق – تراجع المرير إلى قلب أوروبا في اتجاه فرنسا التي أطبقت عليها الجيوش الأوروبية من شمال وغرب وجنوب، استسلم نابليون ليعود ليحكم لمدة مائة يوم فقط، تنتهي بهزيمته الحاسمة النهائية في واترلو

(1) عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الحديثة، ص 93 – ص 95.

1230هـ/ 1815م ونفيه، واستمرار مؤتمر فيينا في رسم خريطة جديدة لأوروبا على يد الدول الأوروبية المنتصرة. (1)

4. الفتن الداخلية:

أ. أعيانك:

كان إلى جانب اشتداد سطوة أعيان الأناضول والعالم العربي، ظهور نظراء لهم أشد بأساً في الولايات الأوروبية (أعيانك)، كانوا من أمعن المشاكل الداخلية التي واجهت السلطان سليم الثالث وتسببت في عرقلة إصلاحاته، حيث كبدت الحكومة العثمانية كثيراً من النفقات وأرغم السلطان على إرسال قواته لمحاربتهم.

وبروز الأعيان في هذه الفترة مرتبط بالتطورات الاجتماعية التي شهدتها الدولة عبر تاريخها. فالأعيان والأشراف الذين وجدوا في المدن منذ القرن 8هـ/ 14م كانوا أكثر سكانها نفوذاً، وكانت الحكومة العثمانية تتصل بهم باستمرار بشأن المسائل التي تمس سكان المدن بصورة مباشرة.

أما الأعيان الذين برزوا في القرن 12هـ/ 18م، قد ازدادت أهمية هؤلاء بعد ازدياد قدراتهم وإمكانيتهم وسيطرتهم على أراضي واسعة، في الوقت الذي ضعفت فيه الدولة العثمانية عامة في المدن والولايات. وكان هؤلاء الأعيان يمارسون فعلاً سلطاتهم، ومع أن القانون العثماني لا يعترف بمثل هذه السلطة في الولايات، لكن الدولة العثمانية أمام الأمر الواقع، اعترفت بشكل غير مباشر بسلطة هؤلاء لموازرتها في الحرب بتقديم الجنود، وخاصة في حرب 1182هـ/ 1768م، و1188هـ/ 1774م. لكن هؤلاء الأعيان زادوا من سلطاتهم ومدوه على مساحات أكبر شملت الجبال والوديان والأنهار، وعرفوا باسم الدرّة بكوات أو (سادة الوديان)، وقد نجحوا في تحدي الحكومة المركزية مما اضطر السلطان سليم الثالث أن يلغي رسمياً صلاحياتهم في عام 1200هـ/ 1786م، إلا أنها عجزت عن جباية الضرائب وجمع الجنود بحيث اضطرت إلى إعادته في عام 1204هـ/ 1790م. حيث أرغمت حرب 1201هـ/ 1787م و1206هـ/ 1792م الحكومة على مزيد من الاعتماد على هؤلاء الأعيان طلباً للقوات المسلحة، مقابل منحهم وظائف رسمية مكنتهم من تشديد قبضتهم على مناطقهم، وما ان انتهت الحرب حتى استحال على السلطان أن يفرض عليهم سيطرته، وهكذا سيطر علي باشا والي ألبانيا على معظم ألبانيا الوسطى والجنوبية شمالي بلاد اليونان مستغلاً انشغال الدولة بحروب الثورة الفرنسية، ولم يستطع السلطان سليم الثالث

(1) عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الحديثة، ص 93 - ص 95.

القضاء على هؤلاء بسبب العراقيين التي أثارها خصوم الإصلاح في إسطنبول، وبدء حرباً جديدةً مع فرنسا 1212هـ/ 1798م بسبب حملة بونابرت على مصر، مما أرغم السلطان على عقد الصلح مع الأعيان ومنحهم صلاحيات غير محدودة، بهدف ضمان مساعدتهم له ضد أعداء الدولة والذي ساعد هؤلاء الأعيان على فرض سلطاتهم مؤازرة السكان لهم بصفتهم المدافعين عنهم أمام الدولة، ولأنهم ينتمون قومياً إلى جنس آخر غير الترك، وسوف يكون لهذا العامل أهمية عندما تنشأ الحركات القومية في الرد على العثمانيين في مطلع القرن 13هـ/ 19م

ب. الفتن والاضطرابات في بلاد الصرب:

جرت في عهد السلطان سليم الثالث بعض الاضطرابات والفتن في بلاد الصرب، فقد لاقى الرجال الذين انخرطوا في سلك الجندية وهم الذين تدربوا في بلاد النمسا أثناء رجوعهم إضطهاد الإنكشارية المحليين في الصرب، وعاملوا الأهالي بمنتهى القسوة، دون إذن الدولة، ولما ازدادت تعديت الإنكشارية أمرت الدولة والي بلغراد بطردهم – وكان السلطان يعد جيشه الجديد للقضاء على الإنكشارية – ففعل وقتل رئيسهم ولي أحمد. فالتجأوا إلى بازون أوغلي وتوسط هذا لهم عند السلطان، فعادوا إلى بلغراد على ألا يتعدوا على أحد. لكنهم تمردوا وحاصروا بلغراد وتمكنوا بمساعدة بازون أوغلي من احتلالها. لكن الصرب قاموا هذه المرة يدافعون عن أنفسهم ضد الإنكشاريين بقيادة قره جورج بتروفيتس سنة 1219هـ/ 1804م، لكن الحرب تطورت إلى قومية، وأصبحت ضد الدولة العثمانية نفسها لا ضد الإنكشارية فقط، مما جعل السلطان يقف ضدهم، في حين كان الإنكشاريون أيضاً ضده. ومدت روسيا لهم المساعدة سنة 1221هـ/ 1806م، ثم اتفق قيصر روسيا إسكندر الأول مع الصرب سنة 1222هـ/ 1807م على مد الثوار بالأسلحة وتدعيم القلاع لمحاربة العثمانيين، فقتل الثوار مئات من الأتراك في مذابح عامة سنة 1222هـ/ 1807م، لكن في هذه المرحلة تمكن بكير باشا والي البوسنة من طرد الإنكشاريين من الصرب، لتهدأ الأمور مؤقتاً، ثم تعود لتنفجر من جديد بحركة قومية – كما سنرى في الفصول التالية – (1)

ج. الفتن والاضطرابات في ألبانيا:

في ألبانيا، ثار والي يانية – في جنوبها – علي باشا، وهو ابن أحد البكوات الذين اعتنقت عائلاتهم الإسلام في أوائل الفتح الإسلامي، ثم قاد العصابات بإيعاز من روسيا وبدسائسها بدعوى الوطنية، والحقيقة أنها كانت لممارسة السلب والنهب، ثم اقتضت مصلحته موالاته الدولة، فطلب

(1). محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 306 – 311.

تعيينه حاكماً على بعض جهات أبيروس العليا من بلاد اليونان، وقبل السلطان بذلك لإطفاء الفتن ثم عين والياً على يانية عام 1202هـ/1788م. فحارب الفرنسيين وانتصر عليهم ودخل مدينة بروازة عنوة وأعاد النظام لألبانيا فكوفئ بولاية الروملي، ثم حارب أهالي مقدونيا الذين حرصهم الروس ضد الدولة وانتصر عليهم، ولكن الغرور دخله وأظهر الميل إلى الانفصال وتحصن في بلاد أبيروس، ولم تتمكن الإنكشارية من كبح جماح الثورات في بلاد الروملي فأراد السلطان تجربة الجيوش النظامية فأرسل عام 1219هـ/1804م بعض الفرق إلى تلك الجهات فأبليت بلاء حسناً، وطهرت الروملي وأعدت السكنينة فرغب السلطان على إثرها في إدخال الإنكشارية ضمن الفرق النظامية الجديدة ولكنهم رفضوا وتمردوا ولم يتمكن من إخضاعهم.

أما علي باشا عندما علم عن طريق طبيب يوناني الأصل، أن اليونانيين يعدون لتمرد سري في المورة وما حولها، وهي مناطق تدخل حيز نفوذه اتخذ الإجراءات اللازمة فوراً، وأبلغ الحكومة بذلك، ولكن حالة أفندي الذي عمل كاتباً لأمير أمراء الروملي، ويوناني فنارلي من قبل، والذي كان حامل ختم السلطان محمود الثاني، بدأ يدافع عن يوناني المورة، ولكن علي باشا كان ضد ذلك، ومن ثم فإن «حاله أفندي» بدأ بكيد المؤامرات والرسائل ضد علي باشا، ومن ناحية أخرى فإن السلطان محمود الثاني الذي أغضبه كثيراً حبس علي باشا لإبراهيم باشا حاكم ولاية افلونيا، والقائم بحكمها، وبناء عليه فقد طلب علي باشا العفو من السلطان وتوسط «حاله أفندي» في هذا الأمر، ولكنه في عام 1235هـ/1820م عزل من الولاية. وهذه الحادثة تسببت في تمرد علي باشا ضد الدولة، حيث أرسل إليه خورشيد باشا للقضاء عليه. (1)

5. محمد علي باشا وحكمه في مصر:

كان محمد علي ضمن الوحدة الألبانية التي أتت لمحاربة الفرنسيين في مصر، وقد شهد موقعة أبي قير، ثم عين ضابطاً برتبة قائد بعد أن قتل قائد الفرقة الألبانية طاهر باشا، وكان من قبل معاوناً له، وبعد خروج الفرنسيين وقع النفور بينه وبين الوالي خسرو باشا الذي قتله الإنكشارية، وعينوا بدلاً عنه أحمد باشا الذي كان قاصداً مصر في طريقه إلى الحجاز، ولكن محمد علي أراد تنفيذ مخططاته الاستثنائية فاستجلب بعض أمراء المماليك مثل البرديسي وغيره إلى القاهرة وبعدها حاصر أحمد باشا وطرده من مصر، ثم سلط الألبان على الإنكشارية فقتلوا معظمهم ففرغت له الساحة بعد أن سافر إلى دمياط مصطحباً معه البرديسي لمحاربة خصومه، فانتصر

(1).عبدالمعنى الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 356-404، وما بعدها

عليهم وعاد الألفي في حينها إلى اتصالاته مع الإنجليز لمساعدته على تولي السلطنة في مصر مقابل إعطائهم بعض المواقع - فخشي محمد علي من اتفاق الألفي والبرديسي ضده فعمد إلى التفريق بينهما وأهاج الناس ضد البرديسي ثم أطلق مدفعيته على قواته وأخرجه وكافة المماليك، ونصب الجند خورشيد باشا ومحمد علي باشا نائباً عنه، ثم انتخب محمد علي بعدها والياً في 10 من ربيع الآخر عام 1220هـ/ الثامن من يوليو 1805م، وقد دعم مركزه أكثر من السابق وتولى الدفاع عن القاهرة حينما حاصرها المماليك، وحينما أحست الدولة العثمانية بمطامعه استدعته وأمرته بالعودة إلى وطنه ولكنه رفض. وفي عام 1220هـ/ 1805م لاحق المماليك وازدادت شعبيته أمام الظلم الذي قام به جنود الإنكشارية، فاعترف به السلطان سليم الثالث والياً على مصر لكونه منهمكاً آنذاك في شؤون أخرى وحركات انفصالية في صربيا.

وقد ازدادت شعبيته بعد جلاء الإنجليز عن الإسكندرية مما صنع منه بطلاً حرر مصر من الأجانب، فأصبح منذ سنة 1220هـ/ 1806م رئيساً مستقلاً استقلالاً داخلياً في حدود الدولة العثمانية، وكانت همزة الوصل بينه وبين الباب العالي الجزية المؤداة إلى إسطنبول. ثم قام بتطبيق بعض المخططات الخاصة به، ووضع يده على أراضي المماليك وقسم الكثير من الأراضي ووزعها على أقاربه وكبار رجاله وموظفيه وضباطه، ثم أستملك أراضي الأوقاف الإسلامية فأثار عمله هذا التذمر والسخط بين العلماء، فنكل بهم وشردهم، ثم قام بحملاته الشهيرة على سوريا والسودان واليونان. (1)

6. تكتل القوى القومية على الإنكشارية التي أطاحت بالسلطان:

إن إصلاحات السلطان سليم الثالث شقت طريقها ولكن ببطء بالرغم من كل هذه العراقيل، حيث استطاعت قوات الجيش الجديدة أن تحتل مكانة أبرز من تلك التي كان يحتلها الإنكشارية، وقد برزت كفاءتهم حين كانوا السبب الرئيس في فشل نابليون في الاستيلاء على عكا، كما أبلوا بلاء حسناً في المعارك التي أدت إلى خروج الفرنسيين من مصر، هذا إلى أن القوات قد أثبتت كفاءتها حين قضت على بعض عصابات اللصوص التي خرجت من بلغاريا ورومانيا حيث هزمت الإنكشارية الذين حشدهم حكام هاتين الولايتين لمقاتلتهم، هنا اتخذ السلطان سليم الثالث عام 1220هـ/ 1805م الخطوة الجريئة الخاصة بإصدار مرسوم يقضي باختيار أقوى وألمع شباب الإنكشارية وسائر فرق الدولة في النظام الجديد، كما أصدر أمراً يقضي بإنشاء فرقة (نظام جديد)

(1). محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص 212 وما بعدها.

أخرى في أدرنة على أن يجري جمع رجالها بالتجنيد العام في البلقان.

أدى هذا إلى سخط الأعيان الذين خشوا أن يُجردوا من أكفأ رجالهم، وأن يشتد ساعد الجيش العثماني بحيث يستطيع القضاء على الاستقلال الذي تمتعوا به، لهذا فقد تحالف الأعيان مع القوى المحافظة في الأستانة التي كان يتزعمها حافظ إسماعيل أغا الذي دبر مؤامرة تقضي بزحف زعيم الأعيان – ترستكلي إسماعيل باشا – على إسطنبول بهدف القضاء على السلطان والنظام الجديد. وفي حين توجهت إحدى فصائل النظام الجديد إلى أدرنة في يوم 26 فبراير 1219هـ/ 6 يونيو 1806م لجمع المجندين وتدريبهم، قاطعها الأعيان ورفضوا تزويدها بالمؤن وهددوا بالزحف على العاصمة في حالة عدم سحبها، وحينئذ تراجع السلطان سليم الثالث وأمر قوة النظام الجديد بالعودة إلى العاصمة وفصل قادتها، مما شجع الأعيان بل أنه وضع قيادة النظام الجديد في أيدي معارضيه أملاً في إرضائهم، وإن يكن بذلك قد حرم نفسه من وسيلة الدفاع عن نفسه وأغرى خصومه بالعمل على خلعه، وخاصة أن الإنكشارية قد درجوا على مقاومة كل تغيير وإصلاح من شأنه أن يسمي امتيازاتهم ووجودهم، وهذا مما جعل الإنكشارية يستعينون برجال الدين الذين ذهبوا إلى أن التعليم العسكري من الأمور التي لم يعرفها الإسلام، وأن الفتوحات الإسلامية الكبرى قد تمت دون حاجة إلى مثله وأن النظام الجديد بدعة وأن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار، وخاصة وأنه من بدع الكفار، وأن الأخذ به لا يعدو أن يكون تشبهاً بالكفار، وأن من مبادئ الإسلام أن من تشبه بقوم فهو منهم.

ونشب التمرد الروميلي – وحين أرسلت إحدى الفرق النظام الجديد لقمعها لقيت الهزيمة، وحينئذ أمكن للرجعيين أن يوقفوا الإصلاح، بحيث اضطر السلطان أن يستغني عن مستشاريه المصلحين وأن يعهد بالصدارة العظمى إلى آغا الإنكشارية، وفي عام 1222هـ/ 1807م تمردت القوات المساعدة ضد ارتداء الملابس الأوروبية، فنشبت ثورة شعبية قضت على دعاة الإصلاح مما أرغم السلطان على إلغاء النظام الجديد، ثم انضم شيخ الإسلام إلى الإنكشارية في التحريض على خلع السلطان، وتنازل السلطان عن الحكم وانسحب إلى داخل القصر، حيث كرس ما تبقى من حياته لتلقين ابن عمه السلطان محمود الثاني طريقة حكم الدولة وضرورة علاج ضعف السلاطين إنقاذاً لنفسه وللدولة، وتولى الحكم السلطان مصطفى الرابع ابن السلطان عبدالحميد الأول، وحكم لمدة سنة واحدة حتى 1223هـ/ 1808م.

وكان السلطان الجديد العوبة بأيدي المتمردين، فأصدر مراسيم سلطانية بإلغاء النظام الجديد والمدارس والمؤسسات الإصلاحية، وأعاد التيمارات المصادرة إلى أصحابها، وأعاد النظام العسكري القديم، وقتل كثيراً من ضباط النظام الجديد، وسادت البلاد الفتن والاضطرابات والقتل.

ولكن ما إن استقرت الأوضاع حتى طلب السلطان مصطفى الرابع من بيرقدار مصطفى باشا العودة إلى الدانوب للدفاع عن الدولة، وحين تباطأ بيرقدار في تلبية الأوامر جرى تدبير مقتل السلطان سليم الثالث في جمادى الآخرة 1223هـ/ يوليو 1808م وما أن قتل السلطان سليم الثالث حتى جرى خلع السلطان مصطفى وقتله، وولى بيرقدار محمود الثاني في الوقت الذي سيطر فيه الرجعيون على الحكم، وبذلك أجلس على العرش رجلاً قوياً استطاع بمضي الوقت أن يقضي على المتمردين وأن يوطد الإصلاحات باذلاً كل جهده لإنقاذ الدولة.⁽¹⁾

7. الحركة الإصلاحية في نجد:

في عام 1217هـ/ 1802م بدأ ظهور حركة جديدة في نجد تعرف بالحركة الإصلاحية، وقد قامت على أساس الفكر السلفي، وهي حركة دينية خالصة لأن العقيدة حينئذ كانت من العوامل الرئيسية في توجيه الناس إلى الأهداف السياسية. وكانت هذه الحركة أول صوت عربي يحاول إعادة السلطان إلى العرب عن طريق تكوين وحدة دينية سياسية في شبه الجزيرة العربية يكون دستورها الإسلام الصحيح، مما أزعج السلطات العثمانية، لأنها كانت تؤذن بقيام دولة عربية إسلامية تناوئ الدولة العثمانية سيادتها الإسلامية على العالم العربي، أي أنها كانت دعوة لإضعاف الارتباط بين البلاد العربية والدولة العثمانية، مما أزعج السلطان العثماني. ونظراً لأن السلطان في ذلك الوقت كان يركز قواته لمراقبة التطورات الخطيرة المتتالية في أوروبا، فإذا لم يكن قادراً على إرسال قواته ضد آل سعود، حتى حانت الفرصة لذلك في عهد السلطان محمود الثاني.⁽²⁾

(1) سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، ص 241 وما بعدها.

(2) الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق حسن محمد جوهر/ عمر الدسوقي، لجنة البيان/ القاهرة، الطبعة الأولى، 1964م، ج3، ص36 وما بعدها، وج4، ص32 وما بعدها. زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص 354 - 355. محمد فريد بك: الدولة العلية ص 371 وما بعدها. علي الصلاحي: الدولة العثمانية، ص 368 وما بعدها. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 261 وما بعدها. أحمد عبدالرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص 181 وما بعدها. علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص 149 وما بعدها. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الحديثة، ص 93 - 95. يوسف التتقي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 54 - 57. محمد طقوش تاريخ العثمانيين، ص 306 - 311. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 356-404 وما بعدها. محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي، ص 212 وما بعدها. سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، ص 241 وما بعدها. اساعيل ياغي/ محمود شاکر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، مكتبة العبيكان/ الرياض، ط3 1422هـ/ 2001م، ج2، ص 18 وما بعدها.

Türk Dünyası Elkitabı, Cilt 1, P. 2805. Bertrand Michael Buchmann: Östewr Und Das Osmanische Reich, Fachbibliothek Für Geschichts Wissenschaften, Universität, Wien, P. 184 - 185. T.G. Djuvara, Emir Şekip: Türkiye'yi Parcalama Plânları 100 Plân, Haçlı Taassubu - Türkiye Düşmanlığı, Tercüme Yakup Üstün, Türkiye Diyanet Vakfı Yayinlari/ 107, Ankara/ 1993. P. 140 -

فهذه الأحداث قد استهلكت جزءاً كبيراً من قوته وطاقته، وكان يمكن له أن يمضي أبعد في إصلاحاته ويقضي بها على معارضي برنامجه، والتي كانت عاملاً مهماً في فشل هذه الإصلاحات المطلوبة. مع عدم كفاية الكوادر القادرة على تنفيذ تلك الإصلاحات، وهو الأمر الذي ترتب عليه اندلاع الثورات في البلغار من عام 1219هـ/ 1804م – وهو ما سوف نتطرق إليه في الفصول السابقة – ولهذا كله يمكننا القول أن مرحلة جديدة من تاريخ الدولة العثمانية تبدأ معه⁽¹⁾.

حيث بدأ التفاوض منذ ذلك الحين على تقسيم أملاكها بين الدول الأوروبية، إلا أن إدراك التحالف الأوروبي المسيحي لما يمكن أن يحدثه تقسيم الدولة العثمانية من أزمات قد تهدد الكيان الأوروبي نفسه لتضارب مصالحهم، جعله يتبنى سياسة هدم البناء العثماني من الداخل، مع بناء هيكله الخارجي، وقد اعتمدت أوروبا في تنفيذ هذه السياسة على عدة عناصر مرحلية بدأت:

1. بالضغوط العسكرية لتمزيق أوصال الدولة العثمانية، لتوسيع نفوذها وتقويتها مادياً ومعنوياً.
2. الضغوط الدبلوماسية لترسيخ المكاسب العسكرية، وفتح باب للتمثيل الدبلوماسي الدائم.
3. توسيع محيط الامتيازات الأجنبية في أنحاء الدولة، للسيطرة على الاقتصاد العثماني، وفرض تبعيته لأوروبا، وحماية رعايا الدولة من غير المسلمين.
4. تشجيع السلاطين ورجال الدولة على إحداث التغييرات على النمط الأوروبي، وبخاصة في النظم العسكرية وهي ما عرفت حينئذ باسم الإصلاحات⁽²⁾. فقد اتسعت حتى شملت

=

144.Ömer Faruk Yılmaz: Osmanlı Târîhi, Abdülkadir Dedeoğlu – Nuri Barut,Baski, Iii, Cilt Iv, Istanbul 1999, Pp. 274 – 275. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992,Cilt Iv, P. 189.

(1) علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 260. محمد حمزة الحداد: المجلد في الآثار والحضارة، ص 99. روبر مانتان: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير اليافي، ج2، ص12.

Nicolae Jorga: Osmanli İmparatorluğu Tarihi, Nilüfer Epçeli, Kemal Beydilli, Cilt5, P.147

(2) الإصلاحات: هي أن تجري الدولة إصلاحات بشرط ألا تسمى هذه الإصلاحات بالنظم الإسلامية، ولا تخرج الدولة عن طبيعتها الأولى، وهذا ما كان حتى نهاية عصر السلطان محمود الثاني.

فلما كان عصر ابنه السلطان عبدالمجيد، بدأ عصرًا جديدًا نسميه عصر التنظيمات في الدولة العثمانية، وتحول مصطلح الإصلاحات في العصور الإسلامية الذي يعني العودة إلى ينباع الإسلامية من القرآن والسنة والاجتهاد، إلى مصطلح وبرنامج سياسي تبنته فئة جديدة من الجيل الذي تلقى الثقافة من العواصم الأوروبية، تحت ضغط الدول الأوروبية، التي كان ههما أن تتخلى الدولة عن أسسها الأولى. فكانت القرارات التي يصدرها السلطان لا تستند إلى فتوى ولا تقرها الشريعة، لأنها ساوت بين المسلم وغير المسلم في الدولة، وأجازت للذميين أن

=

كافة نظم الدولة الإدارية والمالية والاقتصادية والقضائية وعاداتها وتقاليدها الاجتماعية، حيث لم يأت القرن 13هـ/ 19م حتى كانت الدولة العثمانية قد سلمت قيادتها تماماً للدول الأوروبية التي راحت تعرف منذ ذلك الوقت باسم (الدول الكبرى)، وذلك بإعلان فرمان (التنظيمات) عام 1255هـ/ 1839م، ثم (الإصلاحات) عام 1272هـ/ 1856، وأخيراً (المشروطة) أي الدستور والبرهان عام 1293هـ/ 1876م، ثم عام 1326هـ/ 1908، عن نهاية الدولة العلية العثمانية⁽¹⁾. – وهذا ما سوف نتطرق له في الفصول القادمة بالتفصيل – ط ڈ چ ژ و و و ی ی ی د د ئا ئه ئه ئو ئو ئو چ (2)، و ط ڈ چ ک ک ک گ گ گ گ چ (3).

=

بشاركوا في إدارة الدولة، وفي الدواوين... إلخ. وهذا ما أشار إليه المؤرخ العثماني جودت باشا: [وقد ظهر في ذلك العصر ميل الدولة إلى السير في طريق المدنية ورغبتها في ترتيب عسكر منظم، غير أنها تركت الرؤوس وتمسكت بالأذنان، بل شرعت في زحمة البنيان من غير أن تنظر إلى أساسه، وذلك أنها بدلاً من أن تبذل الهمة في رواج أسواق الصناعة والفنون المنتشرة في أوروبا، انخدعت بالسفهاء واسترسلت في طريق الإسراف تاركة أنوار المدنية بحقه].

أميرة المداح: نظرة متأنية في تاريخ الدولة العثمانية، ص 66.

(1) سيد محمد السيد محمود: انهيار الدولة العثمانية، ص 57.

(2) القرآن الكريم: سورة آل عمران، آية (140).

(3) القرآن الكريم: سورة البقرة، آية (217).

الفصل الأول

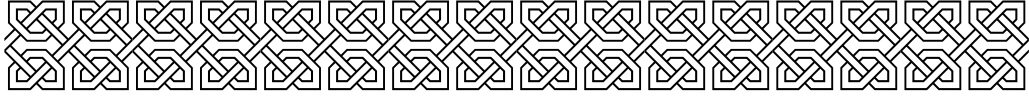
دعم الإمبراطورية النمساوية لمواقف الدولة العثمانية من التمردات

المبحث الأول: دعم وتأييد الإمبراطورية النمساوية للدولة العثمانية ضد روسيا، وتمردات البلقان، ومنطقة البحر الأسود، وأثر ذلك في ترسيخ العلاقات بين البلدين.

المبحث الثاني: موقف الإمبراطورية النمساوية من مسألة اللاجئين المجرين، وأثر ذلك في ترسيخ العلاقات بين البلدين.

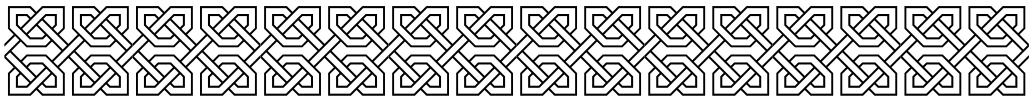
المبحث الثالث: موقف الإمبراطورية النمساوية من التحركات الأوروبية الحربية خلال الفترة 1270هـ - 1273هـ / 1853م - 1856م، وأثر ذلك في ترسيخ العلاقات بين البلدين.

المبحث الرابع: أثر الصراع الإسلامي الأوروبي على العلاقات بين البلدين.



المبحث الأول

دعم وتأيد الإمبراطورية النمساوية للدولة العثمانية ضد روسيا، وتمردات البلقان، ومنطقة البحر الأسود، وأثر ذلك في ترسيخ العلاقات بين البلدين.



إن معظم الأوضاع التي كانت مثار اعتراض مسيحيي البلقان كانت قائمة منذ سيطر العثمانيون على المنطقة، وخاصة بعد أن أخذت الدولة في التدهور. ورغم اندلاع عدة تمردات في الماضي بشكل غير منتظم ومتفرق هنا وهناك، إلا أن القرن 13هـ/ 19م كان قرن الثورات الوطنية، ففي خلال المدة من 1219هـ - 1295هـ / 1804م - 1878م نتج عنها قيام أربع دول مستقلة هي: الصرب⁽¹⁾، واليونان⁽²⁾، والجبل الأسود⁽³⁾، وحصنات بلغاريا⁽⁴⁾ على

(1) الصرب: بلاد الصرب في الأصل هي الإقليم الشمالي الشرقي من يوغوسلافيا سابقاً، ويدخل فيه بلغراد ثم إنه امتد حتى شمل على أكثر البلاد المعروفة باسم يوغوسلافيا، ثم أصبح إحدى الجمهوريات اليوغوسلافية وعاصمتها بلغراد. تنازعت الإمبراطورية البيزنطية ثم اليونان ثم البلغار، استقل سنة 576هـ/ 1180م وبعد حرب قوصوه سنة 791هـ/ 1389م، دخلت بلاد الصرب في الحكم العثماني وظلت حتى سنة 1230هـ/ 1815م، وفي سنة 1245هـ/ 1830م أصبحت إمارة مستقلة تابعة للدولة العثمانية، وفي سنة 1272هـ/ 1856م ضمنت أوروبا بموجب معاهدة باريس الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للصرب. وفي سنة 1292هـ/ 1875م ثار الصرب على الدولة وانتهى الأمر بأن أصبحت الصرب دولة مستقلة 1295هـ/ 1878م بموجب معاهدة برلين، وتوسعت حدودها سنة 1299هـ/ 1882م وأصبحت مملكة بالإرث.

وبعد حربها ضد تركيا سنة 1330هـ/ 1912م وحربها ضد بلغاريا سنة 1331هـ/ 1913م اتسعت رقعتها على حساب هاتين الدولتين اتساعاً كبيراً، وفي الحرب العالمية الأولى اكتسحتها كل من الألمان والبلغار، وعندما انتهت الحرب باندحار ألمانيا وحلفائها استرجعت الصرب استقلالها، وأصبحت مركزاً لمملكة تضم الصرب والكروات والسللاف وصارت سنة 1347هـ/ 1929م يوغوسلافيا.

للمزيد انظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 35.

(2) اليونان: دولة تقع في جنوب شرقي أوروبا، جنوبي شبه جزيرة البلقان على بحار المتوسط وإيجيه والايوني، بين مقدونيا وبلغاريا وألبانيا وتركيا، عاصمتها أثينا. من مدينتها تسالونيك، بيره، بانراي، هيراكليون، تؤلف الجزر 18% من مساحتها وأهمها كريت، رودس، جزر بحر إيجه، والبحر الأيوني. من مناطقها: تراقيا: مقدونيا، ابيروس، تساليا، شبه جزيرة بلوبونز. كانت مهداً لإحدى أغنى حضارات العالم. فتحها العثمانيون منذ القرن 8هـ/ 14م. استقلت عام 1244هـ/ 1829م، أعلنت جمهورية عام 1393هـ/ 1973م.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص 627.

(3) الجبل الأسود أو مونت نيجرو Monte Negro: جمهورية على الإداراتيك شمالي كرواتيا، عاصمتها تيتوغراد، وقد دخلت في حوزة الدولة العثمانية سنة 934هـ/ 1528م، وكانت موضع نزاع دائم بين الدولة العثمانية والنمسا، وخط الامتياز هو الذي يفصل الأجزاء التي تتبع حيازة النمسا من منطقة الجبل الأسود عن الأجزاء التي تتبع الدولة العثمانية. استقل منذ سنة 1295هـ/ 1878م بموجب معاهدة برلين، وأصبح مملكة منذ 1328هـ/ 1910م، وانضم إلى يوغوسلافيا سنة 1336هـ/ 1918م، وانضم مع صربيا منذ سنة 1413هـ/ 1992م، وأصبح عضواً في جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية مع صربيا منذ سنة 1413هـ/ 1992م.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 532. ماجدة مخلوف: تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني، دار الآفاق العربية/ القاهرة، ط الأولى 1430هـ/ 2009م، ص 79. المنجد: في اللغة والأعلام، ص 559.

(4) البلغار: نسبة لبلغار المحدودة بنهر الدانوب (طونة) شمالاً، والبحر الأسود شرقاً، وجبال البلقان جنوباً، وبلاد الصرب من الشمال الغربي. مساحتها 39.000 ميل مربع، وسكانها يتكونون من جنسيات مختلفة.

يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 16.

الحكم الذاتي (1).

وكانت الأحوال السائدة في البلقان في صالح تمرد المسيحيين، حيث تمكنت قيادات عسكرية قوية من السيطرة على مراكز السلطة المحلية مما ساعد على بلورة تقاليد التمرد. وإن كان أهل البلقان هم الذين بدؤوا الثورة، إلا أن القوى العظمى، هي التي صنعت في النهاية خريطة الدول القومية الجديدة بحدودها وشكل حكومتها، وفي هذا الخصوص كان الزعماء الأوروبيون في الإجراءات التي اتخذوها أبعد ما يكونون عن الإيثار ونكران الذات إذا وضعوا في اعتبارهم مصالحهم الخاصة والمحافظة على توازن القوى، وهي اعتبارات استخدموها في مختلف مغامراتهم الاستعمارية، ولم يكن أمام الدولة العثمانية بل ودول البلقان الجديدة إلا الخضوع لها. – وهذا ما سوف نلمسه من خلال الأحداث –.

كانت أولى هذه الثورات، ثورة الصرب:

فأثناء اجتهاد نابليون بونابرت والإمبراطور الروسي للاتفاق بشأن تقسيم الدولة العثمانية فيما بينهما، كان أهم وأعظم وأول إجراء لتمزيق الدولة بدأ في عهد السلطان سليم الثالث وتطور في عهد السلطان محمود الثاني، هي تمردات الصرب التي انتهت بتأسيس إمارة لهم (2).

فقد كانت بلاد الصرب خلال القرن 12هـ/ 18م مسرحاً لمعارك متكررة بين النمسا والدولة العثمانية بين أعوام 1128هـ – 1130هـ/ 1716م – 1718م، 1150هـ – 1152هـ/ 1737م – 1739م، 1202هـ – 1205هـ/ 1788م – 1791م، فارتبط خلالها مصير الصربيين بمصير أسرة الهابسبورج التي تحكم النمسا، ذلك أن تلك المعارك وما ارتبط بها من فوضى واضطراب دفعت مجموعات كبيرة من الصربيين إلى الهجرة إلى المناطق النمساوية في البلقان وخاصة جنوب المجر. وعلى هذا بقي الصربيون في مملكة النمسا في ظروف مواتية ساعدتهم أكثر على الاتصال الوثيق بالإحداث التي تقع في بلادهم (الصرب) عن بعد، وكان لا بد أن يكون لهم تأثير مهم على

(1) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ترجمة د. عاصم الدسوقي، دار العالم الثالث/ القاهرة، ط الأولى 2007م، ص 15-24. عبدالله محمد أبو هشه: حرب المورة في الوثائق النمساوية، مراجعة أ.د. عبدالله بركات، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ط الأولى 1430هـ/ 2009م، ص 5. فائقة بحري: أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا، ص 63 وما بعدها.

Peter F. Sugar: Southeastern Europe Under Ottoman Rule, 1354 – 1804, University Of Washington Press, Third Printing, 1996, Volume V, P.P. 271 – 282. Dr. Nuray Bozbor: Osmanli Yönetiminde Arnavutluk Ve Arnavut Ulusçuluğu'nun Gelişimi, P.169 Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976, 2. Busk, Cilt5, P.162.

(2) Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976, 2. Busk, Cilt5, P.162.

الحركة القومية وعلى التنمية الثقافية وعلى إدارة دولة الصرب القومية في القرن 13هـ/ 19م⁽¹⁾.

فكانت النتيجة الرئيسية لحالة الحرب على الحدود طوال تلك السنوات أن الصربيين اكتسبوا خبرة القتال، فقد اشتركوا في كثير من المعارك كعساكر نظامية في جيش النمسا أو في جماعات فدائية غير نظامية، أو في وحدات خاصة بهم وتحت قيادة ضباط منهم. وأكثر من هذا أنهم كانوا يتولون وظائف إدارية عليا في بلادهم أثناء الاحتلال النمساوي لها أكثر مما كانوا يحصلون عليه وهم تحت الحكم العثماني. وكانت الخبرة التي حصلوا عليها من حرب 1202هـ – 1205هـ/ 1788م – 1791م ذات قيمة إذ التحق كثير منهم في الفرق العسكرية النمساوية غير النظامية حيث تحملوا في الواقع العبء الرئيس في المعارك، ورغم أن الصربيين لم يجنوا فوائد فورية من اشتراكهم في الأعمال العسكرية وغيرها إلا أنها دربت قيادتهم جيداً أو جعلتهم يتفوقون في قدراتهم أكثر وأكثر⁽²⁾.

غير أن سنوات تعاون الصربيين مع النمسا كانت مخيبة لآمالهم، فقد شعروا أن النمسا لم تف بوعودها تجاههم، وأن شروط الصلح لم تجلب لبلادهم أية ميزات أو مكاسب، ورغم أن حدود النمسا ظلت أمراً يهم الصربيين بحكم القرب من بلادهم، إلا أن قادة الصرب اتجهوا إلى طلب المساعدة من روسيا التي سارعت بتقديمها عبر الدانوب عندما لم تساندهم النمسا، وفي الوقت نفسه ظلت هجرة الفارين من العثمانيين تندفق على النمسا والبلاد التابعة لها – كما سوف يتبين لنا من الحديث عن ثورة الصرب –.

وفي أوائل القرن 13هـ/ 19م، وبالتحديد عام 1219هـ/ 1804م ظهرت أولى الانتفاضات الوطنية في صربيا، وكانت موجهة في الأساس ضد الإنكشارية المحلية والأعيان، والتي عادت ترهب أهالي الريف وتثير الرعب في نفوسهم، وتكررت من ثم أحداث الماضي⁽³⁾، وفر عدد كبير من الصربيين إلى التلال وانضموا إلى العصابات غير

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 383. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 39، 40.

(2) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 383. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 40.

(3) إنه بعد فترة الخراب والتدمير التي أحدثتها الحروب، كان الصربيون لا يمانعون في قبول استمرار الحكم العثماني في مقابل حصولهم على حقوق الحكم الذاتي، وضمان تهدئة الأحوال في الريف، كما أبدى السلطان سليم الثالث بعد صلح سيستوفا عام 1205هـ/ 1791م رغبته في تحقيق أوضاع سلمية وقانونية توافق مع رغبة رعاياه من الصربيين. إلا أنه بتوقف الحروب وجدت الإنكشارية والفرق العسكرية غير النظامية نفسها دون عمل ومن ثم انقلبوا على أهل الريف، وأعملوا السلب والنهب في المسلمين من المسلمين والمسيحيين على حد سواء. وتحت تلك الظروف اتفقت مصالح الحكومة المركزية ومصالح الرعايا المسيحيين، حيث لم يكن أحدهما يقبل تحمل استمرار تلك الأوضاع.

النظامية أو كونوا لأنفسهم عصابات جديدة. وظهرت من جديد وحدات عسكرية صربية في أنحاء البلاد، واستطاع أحد النبلاء المحليين وهو كاراديوورديه بتروفيتش Karadjordje Petrovic، والذي كان معروفاً باسمه العسكري أكثر من اسمه الحقيقي. — وهو كادجورج Kadjordje أي جورج الأسود — في أن يجمع حوله عدداً من المسلحين بحلول رمضان 1218هـ/يناير 1804م، وتمكن قادة محليون آخرون من

=

ولقد حاول السلطان سليم الثالث الذي كان مهتماً بتلك المشكلات تحسين أوضاع الصربيين، وتخفيف سوء الأحوال القائمة، فبادر أولاً: بتعيين رجال للإدارة المحلية لهم صلاحيات التعامل مع الرعايا وفتح العناصر الخارجة على القانون، وثانياً: أصدر ثلاثة فرمانات في سنوات 1207هـ/1793م، 1208هـ/1794م، 1210هـ/1796م أعطت الصربيين ما كانوا يتطلعون إليه. ولقد حددت هذه الإجراءات علاقات الصربيين بالحكومة العثمانية، فقد حصلوا على حقوق واسعة وكثيرة فيما يتعلق بالحكم الذاتي المحلي، وأصبح باستطاعتهم جمع ضرائب بمعرفتهم وحمل السلاح، وتكوين ميليشيات، كما تقرر تصحيح عيوب نظام الجفلك.

فلقد أصبحت هذه فرمانات تشكل البرنامج السياسي لزعماء الصرب في السنوات التالية، ولو كان قدر لهذه فرمانات أن تطبق لكان من المحتمل تأجيل ثورة الصرب القومية.

غير أن السلطان سليم الثالث لم يتمكن هو وأعوانه من تنفيذ ما أصدره من قرارات وكان هذا من سوء الحظ. وفي السنوات التالية تعاضت مشكلات الدولة بشكل كبير، وظلت إسطنبول مركزاً للسائس التقليدية والمؤامرات.

ومن ناحية أخرى ظلت المشكلة الرئيسة في صربيا متمثلة في وجود فرق الإنكشارية التي قاومت فرمان 1205هـ/1791م الذي أصدره سليم الثالث بمنع عودتهم إلى هناك. وما سهل تحديدهم للحكومة المركزية نشاط مجموعات صغيرة أخرى ممتدة، وكذا نشاط بشفان أوغلي الذي أعدمت الحكومة العثمانية والده وفر هارباً وانضم إلى المجموعات الخارجة على القانون، ثم حارب إلى جانب الجيش العثماني فيما بعد في حرب 1206هـ/1792م. وقد أقام لنشاطه مركزاً في مدينة فيدين على الدانوب، جمع فيه قوة كبيرة من قطاع الطرق والمارقين المتمردين، وفي عام 1209هـ/1795م أعلن استقلاله عن الحكومة العثمانية فظل في ثورة مستمرة ضدها. ولمواجهة القوة العسكرية لتلك المعارضة اضطرت السلطات العثمانية لطلب المساعدة من الصرب. ولقد ارتبطت سياسة العثمانيين في الاعتماد على الصرب مقابل تقديم تنازلات لحاكم الصرب حاجي مصطفى باشا الذي عرف بـ (أب الصربيين).

وفي تلك الأثناء كانت أكبر مشكلة تواجه العثمانيين في البلقان هي كيفية السيطرة على شيفان أوغلي، فهو لم يقنع بحكم مقاطعة بلغارية واسعة النطاق، بل كان يرغب في أن يكون لأصدقائه الإنكشارية موضعاً راسخاً في بلغراد، ولأن التحالف بين القوات العثمانية الرسمية والمسيحيين كان قوياً وناجحاً تلقى بشفان أوغلي هزائم متكررة حتى اضطر للتقهقر داخل قلعته في فيدين التي ضرب عليها الحصار. لكن الظروف الدولية العامة عرقلت الجهود العثمانية، ففي 1212هـ/1798م دخل بونابرت مصر واضطر الباب العالي لتجريد البلقان من القوات العسكرية النظامية لمواجهة الغزو الفرنسي لمصر، وازدادت في الوقت نفسه الضغوط على الباب العالي إذ كان من شأن سياسة تسليح المسيحيين ضد المسلمين استمرار جرح كبرياء العناصر المحافظة في الحكم.

كانت مجموعة الظروف الجديدة المتكافئة تمثل خطراً حقيقياً على مصالح الصرب، ولما لم يكن باستطاعة السلطان سليم حشد قواته أو القيام بعمل عسكري فقد عمد لمساومة بشفان أوغلي والعمو عن الإنكشارية والسباح لهم بالعودة إلى بلغراد شريطة أن يطيعوا حاجي مصطفى باشا (1208هـ – 1215هـ/1794م – 1801م). ولكن بمجرد عودتهم، عادوا مرة أخرى إلى أساليبهم القديمة، إذ سرعان ما تمردوا على حاجي مصطفى وقتلوه فانتقل ميزان القوة إلى الإنكشارية وبشفان أوغلي على حساب السلطة المركزية والصرب.

للمزيد: انظر محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 383. وتشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثماني، ص 43. ازوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، ص 655. ويذكر محمد فريد بك بشفان أوغلي باسم، (بازوند أوغلي)، وأوزتونا باسم (بازقان أوغلي).

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi, Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976, 2.

Busk, Cilt5, P.104. Bir Heyet Tarafından Hazırlanmıştır: Mufassal Osmanli Tarihi, Istanbul, 1972, Cilt Vi, P. 2858.

تجميع عددٍ من الرجال في عدة مراكز في أنحاء صربيا(1).

ثم ما لبث أن فرض هذه العصابات المسلحة على مسرح الأحداث، ففي مطلع عام 1218هـ/ 1804م واجهت الصربيين حقيقة أن عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم أو يشهدوا قادتهم وهم يتحطمون تماماً والحاصل أن الإنكشارية كانت قد بدأت خلال رمضان وشوال 1218هـ/ يناير وفبراير 1804م. في تنفيذ مذبحه لنبلأ الصرب المسيحيين تم التخطيط لها سلفاً. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الثورة في تلك المرحلة لم تكن تستهدف الاستقلال عن الدولة العثمانية، إنما كانت لاستعادة حقوق الحكم الذاتي التي كانت الحكومة العثمانية قد وافقت عليها من قبل، وبعث الشعب الصربي بمندوبيه إلى العاصمة إسطنبول ليعرض شكواه على السلطان سليم الثالث(2).

لقد أكد الصرب خلال مباحثاتهم مع السلطان أن غرضهم هو التوصل إلى شروط تضمن وضع حكومتهم الذاتية داخل نطاق الدولة العثمانية. وكانت مطالبهم تتلخص في الآتي:

1. إبعاد رؤساء فرق الإنكشارية، والعفو التام عن المتمردين الصرب.
2. أن يعترف الباب العالي برئيس من بين الصربيين يكون كبيرهم، له سلطته على الصرب، ويكون مسؤولاً عن تسديد الضرائب وتمثيل قومه أمام الحكومة العثمانية.
3. أن تفرض الضرائب والجزية دون تعسف في جمعها، فضلاً عن منع الإنكشارية من حيازة أرض ريفية.
4. وضع ضوابط لحق المسلمين في الإقامة في المدن الصربية، وكذا ضمان حرية العقيدة، والتجارة، والانتقال(3).

وبهذه المطالب الصربية كان على الحكومة العثمانية أن تواجه تمرد فرق الإنكشارية مرة أخرى، ومما ساعدها في ذلك أن علاقتها بالمسيحيين كانت قوية، وأن السلطان سليم الثالث نفسه لم يكن يرغب في الوقوف ضد أمانى الصرب، وعلى هذا أوفد أبو بكر باشا – وزير البوسنة – إلى

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 383 – 384. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 42. عبدالله محمد أبوهشه: حرب المورة، ص 5. Manfred Scheuch: Historischer Atlas estereicho. p.185.

(2) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 45.

Bir Heyet Tarafından Hazırlanmıştır: Mufassal Osmanlı Tarihi, İstanbul, 1972, Cilt Vi, P. 2858.
Dr. Yaser Yücel/ Dr. Ali Sevim: Türkiye Tarihi, Cilt, Iv, P.182.

(3) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 45.

Omer Yilmaz: Osmanlı Tarihi, cilt 3, p.270.

بلغراد للقضاء على الإنكشارية وقد نجح في إيقاع الهزيمة بهم في جمادى الأولى 1219هـ/ أغسطس 1804م. ومع ذلك لم تستقر الأمور، ذلك أن فرق المسلمين المتمردة كانت ما تزال قوية وفي الوقت نفسه لم تكن الحكومة العثمانية راغبة رغبة حقيقية في تقرير الحكم الذاتي للصرب، الأمر الذي دفع زعماء الصرب للبحث عن مساندة خارجية لضمان تنفيذ شروط الحكم الذاتي⁽¹⁾.

وفي أثناء ذلك كان زعماء الصرب يرنون ببصرهم لحكومتى النمسا وروسيا لتقديم العون والمساعدة اللازمة، فبعد ظهور جدوى الانتفاضة كتب جورج الأسود رسالة إلى القيصر النمساوي فرانس جاء فيها: [إن جميع الأمة الصربية يتمنون أن يكونوا تحت حكم المملكة النمساوية، وأن يتخلصوا من الحكم الجائر وغير العادل للعثمانيين، وإذا لم يكن بإمكان القيصر ضم صربيا لمملكته وهو الجار لها، سنستعين بقوة أخرى لكي يتخلص الشعب المسيحي من العبودية التركية]⁽²⁾.

ولكن كان للنمسا موقفها وسياستها، وهي الحفاظ على الحكم العثماني الذي لم يعد خطراً على النمسا، ورأت أن الوقوف بجانب الصرب سيكون نقضاً للعهد معها، وكما كانت النمسا في تلك الأثناء مشغولة مع نابليون، مما أصاب الصرب بخيبة أمل شديدة من موقف فيينا، حيث كانوا متعاطشين للحرية فتوجهوا إلى القيصر الروسي، فتقربوا منه مما أدى إلى التدخل الروسي في البلقان، وهذا الذي كانت النمسا تخشاه، والتي كانت تنوي بسياستها إبقاء العثمانيين للإقصاء الروسي في البلقان⁽³⁾.

ونتيجة أن الصربيين قد حصلوا على مساندة روسيا لقضيتهم محرم 1222هـ/ مارس 1807م، مما أدى إلى تأزم العلاقة بين الدولة العثمانية من جهة وروسيا من جهة ثانية، وبدأت مرحلة جديدة من التمردات بمساعدة روسيا للمتتمردين الصرب، بل إن مجلس الصرب القومي بدأ يحظى بكل أنواع المساعدات والدعم من الروس، وقام أحد ممثلي الروس وبرفقته مجموعة من

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 384. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 44.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi, Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976, 2. Busk, Cilt5, P.105.

(2) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 45.

Manfred Scheuch: Historisherl p.158

(3) عبدالمنعم الهامشي: الخلافة العثمانية، ص 433.

Manfred Scheuch: Historisherl p.158. Herausgegeben von, Erich Zöller, Karl Gutkas: Österreich und die Osmanen – Prinz Eugen und seine Zeit, Redigiert von, Hermann Möcker Register ersellrvon, Bernhard Zimmerman, Österreichischer Bundesverlag – Wien.

المسؤولين والضباط بالاستقرار في بلغراد وأخذوا يوجهون ويقودون جيش الصرب، ومن ثم فإن مساعدة وحماية الإمبراطور الروسي قد أثارت آمالاً جديدة في توحيد جميع الصرب تحت إدارة روسيا، حتى إن الجبل الأسود قد شاركت وانضمت إلى الصرب أيضاً.⁽¹⁾

أما وقد اعتقد كاراديو رديه أنه حصل على تأكيدات واثقة بدعم روسي، فقد تبني سياسة تستهدف استقلال الصرب، ليس بمجرد الحصول على حكم ذاتي تحت الحكم العثماني، ولكن سرعان ما اتضح له أنه متسرع، حيث رأى أن مصير الصرب النهائي يتوقف على ما يبدو على تطور الأحوال الدولية، ذلك عندما تبين له أن روسيا، وفرنسا عقدتا معاهدة تيلست Tilsit⁽²⁾. وكانت إحدى بنودها تنص على أن تحاول فرنسا من

(1) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 335. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 267.

Ömer Yılmaz: Osmanlı Tarihi, Cilt 3. P.270. Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanlı Tarihi, Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976, 2. Busk, Cilt5, P.105.

(2) صلح تيلست Tilsit، 2 جادى الأولى 1222هـ / 8 يوليو 1807م.

عندما شرع نابليون بتنظيم ألمانيا بالطريقة التي تروق له، فعمل على إبراز تشكيل سياسي ثلاثي: قسم تتفوق فيه بروسيا في الشمال، وقسم تتفوق فيه النمسا في الشرق والجنوب، وقسم وضعه نابليون تحت الحماية وهو اتحاد الراين، واضطر مجلس الدايت الألماني إلى أن يوافق على ذلك، فلم يكن هناك من يستطيع الاعتراض على نابليون حينذاك. فكان هذا من الأمور التي أثارت أشجان القيادات السياسية البروسية الوطنية، التي كانت ترى في هذه الإجراءات امتحاناً لوجودها ورأيها فيما يجب أن تكون عليه ألمانيا. لقد وجدت بروسيا في روسيا – وكانت لا تزال في الحرب – حليفاً مستعداً لتقديم الجيوش، كما وجدت في ساكسونيا حليفاً، وفي معركة جينا 1221هـ / 1806م أهيئت القيادة العسكرية البروسية تحت سنابك خيل نابليون لتدخل برلين ظافرة، ولينزل بالجيوش الروسية في فريدلاندهزيمة أخرى مروعة كانت خاتمة هذا الدور من الحرب.

وأصبح القيصر اسكندر الأول وحده في الميدان بعد أن هزم هو وكافة القوى البرية في القارة، ولم يبق سوى إنجلترا في الميدان معه. ولكن إنجلترا لا تزال تقف في البحر بعيداً عن الصراع الدموي، ولم تتكبد بعد – مثل القوى البرية – مشاق قاسية. وحاول القيصر اسكندر الأول أن يقنع إنجلترا بمضاعفة مساهمتها المالية في الحرب دون جدوى، بل لقد رفضت أن تضمن قرضاً أراد القيصر عقده لتحويل مجهوداته الحربية. وإلى جانب هذا ألح القيصر على أن تقوم إنجلترا بفتح جبهة ثانية تشغل الجيوش الفرنسية التي تركز قواتها في الجبهة الروسية، ولكن رفضت الحكومة الإنجليزية هذه المطالب، مما جعل القيصر اسكندر يفضل – على مفض – الوصول إلى تفاهم مع نابليون فأدى إلى عقد صلح تيلست 1222هـ / 1807م.

الذي أدى إلى ترك نابليون للقيصر أمر الاستيلاء على فنلنده، وخفف من حدة معارضته للتوسع الروسي في اتجاه طهران وعلى حساب الدولة العثمانية في أوروبا على ألا يؤدي ذلك إلى سيطرة روسيا على المضائق (البوسفور والدردينل). وإن على الدولة العثمانية قبول الوساطة الفرنسية في هذه الخلافات الدائرة بين العثمانيين وروسيا، وأن فرنسا في حالة عدم قبول الدولة العثمانية بهذه الوساطة ستتحده مع روسيا ويقوم على كلاهما بسلخ جميع الولايات العثمانية من أوروبا وتقسيمها، لتصبح البوسنة وألبانيا وأيروس واليونان ومقدونيا تابعة لفرنسا وبلاد الصرب، للنمسا. والأفلاق والبغدان، لروسيا.

يذكر محمد فريد بك عن هذا التحكيم: [يظهر للمطالع، أن كل وعود الأجانب للشرقين وعود عرقية وسراب كاذب يحسبه الظمان ماء، وإن إظهارهم لنا الولاء لم يكن إلا لنوال أمنهم، والفوز بغاياتهم، فالعائل من لم يمسك بذيل وعودهم، ولا يخالج فكره أن دولة أوروبية تودّ خيراً، أو تبغي إصلاحاً لدولة أو أمة شرقية مطلقاً، والحوادث التاريخية أكبر شاهد فلعلها عبرة لمن تذكر].

أما بروسيا، فكان اتفاق القيصر ونابليون ضده واضحاً، فقد تضررت بروسيا في تيلست بأشد الضرر، فقد تحولت أملاك بروسيا على نهر الراين إلى مملكة وستفاليا التي أسندت إلى جيروم شقيق نابليون، وتشكلت من الأراضي البولندية التي كانت تحت يد بروسيا إلى دوقية وارسو.

جانبا أن تعمل من أجل التوصل إلى عقد صلح بين روسيا والدولة العثمانية، فكان للتفاهم بين روسيا وفرنسا على ذلك النحو تداعيات سيئة فورية على الصرب إذ سرعان ما عقدت روسيا في جمادى الآخرة 1222هـ / أغسطس 1807م هدنة سلوبوزيا Slobozia مع الدولة العثمانية، رغم أن المفاوضات الروس لتوقيع الهدنة كانت لديهم تعليمات بعدم التخلي عن الصرب. وعلى هذا كان من الطبيعي أن يزداد مواجهة العثمانيين للمتمردين الصرب⁽¹⁾.

كما أن النمسا عارضت بشكل قاطع مسألة تكوين دولة صربية بحماية روسيا، ومن ثم فإن مسألة صربيا أصبحت محل خلاف بين روسيا والنمسا، وفي عام 1223هـ / 1808م. عندما استطاع كاراديبورديه بإعلان نفسه رئيساً على جميع الصرب، وأسس نظام حاكم صربي جديد يعتمد على الإرث، كان رئيس وزراء النمسا مترنيخ⁽²⁾ قد ظهر وتحدث بشأن مسألة صربيا التي ألفت بنفسها على الساحة قائلاً: "إن صربيا الوليدة لا تعبر عن شيء سوى أنها لعبة بين النمسا وروسيا، وبالنسبة لما يحدث فخير للصرب البقاء بين كنف الأتراك".

=

واتفق الطرفان - القيصر والإمبراطور - على دعوة لبريطانيا إلى التخلي عن سيادتها البحرية، وأنها إذا رفضت ذلك فذت قرارات الحصار القاري الذي اعتم نابلون تنفيذه على طول السواحل الأوروبية لعله يستطيع أن يرغم إنجلترا على عقد صلح معه. وعندما عرفت الحكومة الإنجليزية بمقررات تيلست، فأسرعت إلى ضرب الأسطول النمساوي - للمرة الثانية ودون إعلان الحرب - تقويضاً لأية محاولة فرنسية لتجميع الأساطيل الأوربية في عمل مشترك ضد إنجلترا.

ومها يكن، فإنه بعقد نابلون لصلح تيلست مع القيصر يكون قد وصل إلى ذروة مجده، وما بعد ذلك هو محاولة منه للحفاظ على إمبراطوريته ومنصبه.

للمزيد انظر: عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 130 - 132. عبدالمجيد النعيمي: أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة ص 300. د/ يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 88. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 395. محمد السروجي: تاريخ أوروبا السياسي والإقتصادي في القرن التاسع عشر، ص 75. عبدالمجيد النعيمي / عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، ص 207.

(1) تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك الدولة العثمانية، ص 46 - 47.

(2) مترنيخ: رجل دولة النمسا الشهير، يعتبر من أبرز الشخصيات المناهضة للحركات القومية وحركات التحرر الوطنية والسياسية. ولد في 10 صفر 1187هـ / 3 مايو 1773م وسط إقطاعية آل مترنيخ بالقرب من مدينة كولنتر في الإمبراطورية النمساوية، من عائلة مترنيخ الكاثوليكية. خدم والده في مراكز إدارية عدة، كان آخرها وزير النمسا والمفوض في بروكسل. وقد تربى منذ صغره على الولاء للتاج النمساوي. وقد تأثر إلى حد كبير بإعدام ماري أنطوانيت سلبية البيت المال النمساوي، الذي كان يكن لها محبة واحتراماً لا حدود لها. وزاد حقه على الفرنسيين حين صادرو أملاك عائلته في سنة 1208هـ / 1794م، ولجأ إلى فيينا فقيراً معدماً مما اضطره للزواج من فتاة ثرية، ساعدته في الدخول إلى السلك الدبلوماسي النمساوي، حيث أخذ يتقدم بسرعة كبيرة فنراه وزيراً في سكوتلندا سنة 1215هـ / 1801م، ثم سفيراً في برلين سنة 1218هـ / 1803 ثم سفيراً في باريس سنة 1221هـ / 1806م، حيث تعرف إلى نابلون عن كثب وكون له كرهاً شديداً لأنه رأى

=

أما الممثل الروسي في بلغراد فإنه قال: "إن صربيا مثلها مثل الدول الكبرى الأخرى"⁽¹⁾ ورغم صعوبة الموقف، إلا أن قوات الصرب كانت قادرة على الاحتفاظ بالسيطرة على الموقف، كما كانت الظروف في صالح الصرب على وجه الإجمال، والتي تتمثل في الآتي:

1. منذ أن انشغلت الإدارة العثمانية بالصراع على العرش، والذي انتهى بخلع السلطان سليم الثالث، وصعود السلطان محمود الثاني للحكم، ولم يكن بإمكان السلطان الجديد تجريد حملات عسكرية ضد متمردي الصرب بل كان أكثر ميلاً للتفاوض للتوصل إلى تسوية.
2. كما واصل الروس تعاونهم مع الصرب، وكان من أهم نتائجها، استيلاء الروس على مدن إسمايل⁽²⁾، دسلستريه⁽³⁾، ورستجق⁽⁴⁾،

فيه تجسيدا حقيقيا للثورة الفرنسية التي طالما أبغضها، وفي سنة 1224هـ/ 1809م استلم وزارة الخارجية، وظل قابضاً على زمامها حتى منتصف القرن.

اقتن دائماً اسم مترنيخ بسياسة التدخل في أوروبا، تلك السياسة التي اتبعتها من أجل القضاء على الحركات الاستقلالية والقومية والدستورية. فقد تدخل لقمع الثورات في إيطاليا وألمانيا، بل إنه عقد اتفاقية مع كل من روسيا وبروسيا لقمع الحركات القومية والدستورية. أما في داخل النمسا، فكان مترنيخ رمزاً للنظام البوليسي النمساوي، الذي كان يهدف إلى قتل الحرية الفردية، فأسرع يقيد حرية الصحافة، وحرية الرأي ويلغي حرية الاجتماعات، كما أنه أخضع نظام التعليم إلى المراقبة الصارمة، ثم ضيق الخناق على الجامعات، ولقد لقي الأحرار والقوميون على يديه السجن والنفي والتشرد.

إن مترنيخ ظل يدافع عن وجود وحياة وبقاء الدولة العثمانية على مدى سنوات عمره، فيقول: [لن وجود الدولة العثمانية وكيانها يتنافى مع مصالح المسيحية ولكن استمرار هذا الوجود العثماني يعد خيراً كبيراً لأقصى درجة بالنسبة لأوروبا].

للمزيد أنظر: د. آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر، ص 184 - 185. عبدالله أبو هشبة: حرب المورة، ص 498. عبالمجيد النفيعي/ عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر، ص 154.

T.G. Djuvara, Emir Şekip: Türkiye'yi Parçalama Plânları 100 Plân, Haçlı Taassubu – Türkiye Düşmanlığı, Tercüme Yakup Üstün, Türkiye Diyanet Vakfı Yayinlari/ 107, Ankara/ 1993. P. 140 – 144.

(1) Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi, Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976, 2.

Busk, Cilt5, P.105. Mufassal Osmanli Tarihi, Cilt 6, P. 2864

(2) اسمايل: تعتبر من أهم المواقع الإستراتيجية لتوسطها، وكونها مقر المؤن العسكرية للجيش العثماني. وهي تقع إلى غرب ابرثيل في رومانيا.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 354.

(3) دسلستريه Silistra: مدينة تقع في شمال شرق بلغاريا وتقع على الضفة الجنوبية لنهر الدانوب ومجاورة للحدود مع رومانيا. تعتبر مركزاً ثقافياً، صناعياً، وتعليمياً كبيراً في شمال شرق بلغاريا. ويوجد فيها العديد من المعالم التاريخية بما في ذلك القبر الروماني، بقايا حصن من العصور الوسطى، وهي الحصن العثماني، ومعرض في.

انظر: <http://en.wikipedia.org/wiki/Silistra>

(4) رستجق: ولاية تقع على حافة نهر الدانوب في بلغاريا، وكانت في ذلك الوقت تتمتع بأهمية كبيرة لموقعها.

ماجدة مخلوف: تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني، ص 107.

نيقوبولي⁽¹⁾، وبازارجق⁽²⁾ خلال عامي 1224هـ – 1225هـ / 1809م – 1810م، مما جعل الصرب يشعرون بأن انتصارهم في قضيتهم بات قريباً أو قاب قوسين أو أدنى⁽³⁾.

غير أن مجريات الأمور على المسرح السياسي في أوروبا عصفت بآمال الصربيين. فقد حدث أن قيصر روسيا إسكندر الأول⁽⁴⁾ كان يواجه غزواً فرنسياً وشيك الوقوع، فأصبح راغباً في عقد معاهدة صلح نهائي مع الباب العالي حتى يكون بإمكانه سحب قواته المشاركة مع العثمانيين لمواجهة ذلك الغزو المتوقع. ولكن كما حدث منذ توقيع هدنة سلوبوزيا، تصرف روسيا ضد مصالح حلفائها إذ لم يعلم الصربيون مسبقاً بمفاوضات الصلح. وعلموا بالشروط النهائية للمعاهدة من الحكومة العثمانية. وهكذا جاء الانسحاب الروسي في هذه المرة الثانية في وقت كانت توقعات الصرب فيه عالية في تحقيق الاستقلال⁽⁵⁾.

ونظراً لعدم إلمام وزراء الدولة العثمانية بالأحداث السياسية التي كانت تجري في أوروبا، وافقوا على التفاوض مع روسيا، ووقعوا معها معاهدة بخارست

(1) نيقوبولي Nikopol: تقع على نهر الدانوب إلى الجنوب الغربي من بودابست.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 266.

(2) بازارجق: كانت تسمى حاجي أوغلي بازاري، وتسمى اليوم توبولخين Tobulkhin، وهي إلى الجنوب من سيلستريا.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 339.

(3) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 401. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإقلاص على الخلافة، ص 335. علي السلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 231. تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 47.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976، 2.

Busk، Cilt5، P.106.

(4) اسكندر الأول: هو ابن الإمبراطور بولس الأول، ولد سنة 1180هـ / 1767م، وتولى بعد قتل أبيه في 11 ذو القعدة 1215هـ / 25 مارس 1801م. وأدخل في بلاده عدة إصلاحات داخلية منها إبطال المصادرة والتعذيب، وتخفيف الضرائب، وأسس عدة مدارس جامعية، ولطف قانون العقوبات، حارب نابليون الأول باتحاده مع جميع أوروبا عدة مرات، وانهزم أمام فرنسا في وقائع متعددة. وأخيراً لما قصد نابليون بلاده وتقهقر أمام مدينة موسكو والتي أحرقتها الروس، اتحدت أوروبا ضده واستظهروا على فرنسا، ودخل اسكندر الأول باريس في 9 ربيع الثاني 1229هـ / 31 مارس 1814م، ثم عاد نابليون من منفاه الأول حاربه اسكندر المذكور مع جميع أوروبا وانتصر عليه في واقعة واترلو 11 شعبان 1230هـ / 18 يوليو 1815م.

واشتهر الإمبراطور المذكور بمضادته لاستغلال الأمم ولذلك ألف مع روسيا والنمسا الاتحاد المقدس لمعارضة كل أمة تود الاستقلال، وتوفي في جادى الأولى 1241هـ / ديسمبر 1825م .

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 412.

(5) تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 48.

في 1227هـ/ مايو 1812⁽¹⁾. حاول المفاوضون الروس عمل كل شيء للصربيين – حلفائهم السابقين –، فكانت المادة الثامنة من المعاهدة تنص بحالة بلاد الصرب، وقد نصت على تدمير القلاع والحصون التي أقامها الصربيون أثناء الثورة ما لم تكن لها قيمة معينة لدى الحكومة العثمانية، وتعاد الأجهزة العثمانية والمنشآت التي كانت قائمة في بلاد الصرب قبل عام 1219هـ/ 1804م وتكون تحت حماية القوات العثمانية. وفي المقابل وعد الباب العالي بإصدار عفو عام عن المعارضة الصربية، ومنح حقوق الحكم الذاتي مؤكدة، وأن يقوم الصربيون بإدارة شؤونهم الخاصة، وتثبيت الضرائب وجمعها بمعرفتهم وتوريدها إلى الخزانة العامة في إسطنبول⁽²⁾.

وأزعج التقارب العثماني الروسي الساسة الفرنسيين الذين عدوا تصرف الباب العالي خيانة للروابط التقليدية التي تربط الجانبين، العثماني والفرنسي، مما أتاح لروسيا تركيز قواتها لمقاومة الزحف الفرنسي باتجاه موسكو⁽³⁾ والذي فشل في تحقيق أهدافه.

أما ردة فعل تلك المعاهدة لدى الصربيين فقد كان شديداً، ذلك أن عودة العثمانيين للسيطرة على قلاع ومدن الصرب مرة أخرى كان أمراً مرفوضاً، ومن ثم توقع الجميع اندلاع ثورة من جديد ضد الدولة العثمانية خاصة وأن الحكومة العثمانية سوف تنفذ المادة الثامنة من المعاهدة، بل إن قيام روسيا بتشجيع الصربيين على التفاوض المباشر مع العثمانيين أشعرهم بعدم الارتياح، خاصة عندما أصبح واضحاً أن روسيا سوف تسحب قواتها ليس فقط من الصرب بل من الأفلاق والبغدان،

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 401. نصوص المعاهدة موجودة في كل من: عبدالمعنى الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 432. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ص 335.

بخارست: تسمى في الكتب التركية (بكرش)، بلدة جميلة جداً حديثة العهد. وبها مقر بطريك الكنيسة الأوردوكسية. ولم تشتهر إلا بعد المعاهدة التي أبرمت فيها بين الدولة العلية والروسية سنة 1227هـ/ 1812م. احتلها الألمان أثناء الحرب العالمية الأولى، واستسلمت للحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، وهي الآن عاصمة رومانيا وأكبر مدنها ومركزها الرئيس التجاري والصناعي. يوجد فيها مسجد جميل يدعى (مسجد كارول)، يقع على حافة بحيرة وتحف به حديقة كبيرة.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 170. هامش (1). يوسف التقني: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 89.

(2) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 48
الملاحظ، إن الامتيازات التي حصلت عليها الدولة العثمانية لم تكن بسبب قوتها، بل هي مناورة سياسية لتحديد الجبهة العثمانية، والتفرغ الكامل للقوات الفرنسية.

وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 226.

(3) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ص 335. عبدالمعنى الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 432. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 48.

وأن كل ما قدمته روسيا للصرى في المرحلة التالية مجرد دعم دبلوماسى. ولقد أكدت مخاوف الصربىين فور رجوع القوات الروسية إلى بلادها. إذا أصبح بإمكان الدولة العثمانية تركيز قواتها في الصرب بعد صلحها مع روسيا (صلح بخارست). وسرعان ما تقدمت ثلاثة جيوش عثمانية من البوسنة وفيدن⁽¹⁾ ونيش⁽²⁾ وسحقت قوات كارادىورديه. ووقفوا في الاستيلاء على بلغراد خلال فترة قصيرة 13 ذوالقعدة 1228هـ/ 7 نوفمبر 1813، ولجأ كارادىوريه إلى النمسا ومن ثم فإن التمرد ظل فترة بدون رئيس، وأعلن جزء كبير من صربيا الطاعة والولاء، وبهذا انتهت ثورة الصرب الأولى بعد حالة من الحروب دامت تسع سنوات استنزفت خلالها مصادر الصربىين بشرياً ومادياً.⁽³⁾ ويرجع نجاح العثمانيين بفعل انهماك روسيا لمقاومة الزحف الفرنسى، وعدم قدرة النمسا على التحرك إلى جانب الصربىين الذين أرسلوا وفداً إلى مؤتمر فيينا وطلبوا تدخل أوروبا لصالحهم، لكن المؤتمر كان تحت تأثير مترنيخ، وكانت النمسا ورئيس وزرائها معارضين لصربيا المستقلة أو ذات السيادة.

ورغم فشل الصربىين في ثورتهم إلا أن بلادهم حققت الكثير تحت قيادة كارادىورديه إذ تم تنظيم التمرد، وتم تأسيس أول حكومة صربية منفصلة عن الدولة العثمانية، ووقع في يدهم كثير من ممتلكات العثمانيين بما فيها أراض ومنازل ومحلات ومخازن. ومن ناحية أخرى لفتت الثورة انتباه دول العالم وخاصة روسيا إلى المسألة الصربية التي انبثقت الحوادث فيها بدرجة عالية أن مستقبل الحكم الذاتى للصربىين مرهون بموقف روسيا وعلى مدى رغبتها في استعادة الحكم الذاتى للصربىين. والأكثر أهمية أن محاولات جرت للإجابة على سؤال جوهرى يتعلق بمسألة سياسية كبرى ألا وهو: هل وجود نظام حكم مركزى لأقاليم تابعة متنوعة الأعراق والأديان أكثر فائدة أم

(1) فيدن: مدينة محصنة في بلغاريا، تقع على نهر الدانوب، كانت مراكز ولاية ودين.

أماني جعفر: دور الإنكشارية، ص 343.

(2) نيش Nis: تقع إلى الشمال الغربى من مدينة صوفيا، وهي بلدة يوغوسلافية ويقال لها نيسا، هي مدينة تقع في جنوب الصرب، لا يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة واقعة على الطريق الموصل إلى الإستانة وسلانيك، حصلت بها عدة وقائع حربية أهمها انتصار الصربىين على جيوش الدولة سنة 1295هـ/ 1878م أثناء الحرب الروسية الأخيرة.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 157. هامش (1).

(3) تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 48.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976، 2.
Busk، Cilt5، P.106.

قيام حكومة تمسك بزمام السلطة فيها مختلف الأقليات والجاليات المحلية القائمة؟؟

ونتيجة لذلك، أدرك زعماء الثورة أن لا مقام لهم في بلادهم، فهاجروا إلى النمسا والمجر، وخلال فترة الاضطرابات في أوروبا نتيجة الغزو الفرنسي لروسيا، كانت الحكومة العثمانية تريد السلام على أراضيها، ومن ثم اتبعت سياسية لتوفيق الأوضاع مع الصربيين، ومع ذلك أعلنت في شوال 1228هـ/ أكتوبر 1813م العفو العام الذي أفاد منه الكثير من قيادات الصرب بما فيهم زعيم المرحلة التالية من حركة الصرب القومية ميلوش أوبرنيوفيتش ⁽¹⁾ Miolosobrenovic حيث عادوا إلى مواقعهم في السلطة المحلية ومع عودة الصربيين إلى وطنهم غادرت العساكر العثمانية المناطق الريفية، وكذا كثير من المسلمين. وهكذا كان الصربيون ما يزالون أقوياء، ولكن زيادة عدد حصونهم كانت أمراً محتملاً أيضاً⁽²⁾

ورغم الإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية للوفاق مع رعاياها إلا أن مشاعر عدم التوافق بين المسيحيين والمسلمين ظلت قائمة، ولم يتم اتخاذ مواقف محددة بشأنها. وهكذا في 1229هـ/ 1814م انفجرت ثورة في مدينة رندنيك Rundnik⁽³⁾ في بلغراد وعرضت السلطات العثمانية على رئيس المدينة (Kens)⁽⁴⁾ ميلوش إنهاء الثورة في مقابل العفو العام عن المتمردين. وهنا عادت مخاوف الصربيين مرة أخرى، فهرب بعضهم واستعد بعضهم للثورة في شوال 1230/ سبتمبر 1815 تخلى ميلوش عن سياسة التعاون مع العثمانيين، وتولى زعامة الثورة. وفي هذه المرة كانت الظروف المحلية والدولية في صالح الصربيين والتي تتمثل في:

(1) ميلوش أوبرنيوفيتش: تولى السلطة عام 1231هـ/ 1816م، أحد زعماء الثورة الصربية ولقبه الحقيقي ثيودورفيتش وسمي أوبروفيتش نسبة، وكان والده من رعاة الخنازير. أما هو فنار أولاً باتفاق قره جورج الذي سبق ذكره، ثم لما هاجر جورج إلى روسيا صار هو رئيساً للحركة الثورية. لم تكن الصرب قد أقامت حكومة مركزية أو نظاماً إدارياً أو قوانين وتشريعات، وعلى هذا كان عليه أن يعمل من أجل إقامة دولة وفي الوقت نفسه يتعامل مع الحكومة العثمانية أملاً في الحصول على حقوق أكثر، وضمان عدم التعدي على الحقوق التي تتم اكتسابها فعلاً. فكان يفضل تحقيق مكاسب لبلاده عن طريق التفاوض مع الباب العالي أكثر من اللجوء إلى التمرد والعصيان المسلح، فكان أحد مظاهر هذه السياسة قيامه بتسليم رأس كاراديبورديه، والإمتناع عن تقديم مساعدات لليونانيين في ثورتهم ضد السلطان - كما سيجر معنا -.

للمزيد أنظر، تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 66 وما بعدها. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 204.

(2) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 49.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Ankara, 1992, Cilt Iv, P. 184.

(3) رندنيك: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

(4) كينس Kens: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

أولاً: كان الصربيون أكثر عدداً مقارنة بالقوات العثمانية.
ثانياً: أن حالة الحرب العامة التي كانت سائدة في أوروبا انتهت بمعركة واترلو في جمادى
ثانية 1229هـ/ يونيو 1814م بهزيمة نابليون، مما أتاح لروسيا الاهتمام بشكل جريء
بالمسألة الصربية.

ثالثاً: لم تكن الحكومة العثمانية ومستعدة لمواجهة ثورة كبرى⁽¹⁾.

وعلى هذا، انفتح الطريق للاتفاق بين الصربيين والحكومة العثمانية. وهكذا في إطار هذا المناخ
الجديد، تم التوصل في 1230هـ/ نوفمبر 1815 إلى الاتفاق بينهما:

1. الاعتراف بميلوش كبيراً للصربيين Kens، وعدم تدخل العثمانيين في شؤون البلاد
الداخلية، حيث يقتصر دور الدولة العثمانية على المراقبة، وتتمركز حاميتها في
الحصون والقلاع.

2. إنشاء مجلس قضائي في بلغراد يكون بمثابة محكمة عليا في البلاد، وأن يزود بموظفين
صربيين وعثمانيين رسميين لتولي القضاء في الحالات التي يكون فيها الصربيون
طرفاً في الخصومة.

3. أن يتولى مسؤولون صربيون مهمة جمع الضرائب المقررة.

4. يتم منح الصربيين ميزات التعرف الجمركية والتجارية.

5. يتم إبعاد عائلات الإنكشارية عن الأراضي المملوكة للصربيين.

6. أن يعمل مسؤولون صربيون وعثمانيون معاً في إدارة شؤون المدن والمواقع
العسكرية.

7. يتم إصدار العفو العام⁽²⁾.

وبهذه الصورة، تحولت صربيا إلى إمارة ذات امتيازات، ولهذا السبب فإن الدولة العثمانية
لأول مرة تتجاوب إزاء هذا التمرد الذي قام به الرعايا المسيحيون، حيث منحت صربيا امتيازات

(1) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 49. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ص 336.

(2) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 403. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 336. عبدالمعص الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 433.
علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 271. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 50.

Mufassal Osmanli Tarihi, Cilt 6, P. 2806.

نتيجة هذه التمردات (1).

ويبدو أن طموحات ميلوش، كانت أبعد من تحقيق الانفصال الإداري، فراح يغتتم فرصة ضعف الدولة، وتراجعها العسكري أمام الدول الأوروبية، وهزيمتها أمام الثورة اليونانية – كما سيمر معنا – فتمكن أخيراً من الحصول على دستور لبلاده، والاعتراف به أميراً على بلاد الصرب عام 1247هـ/ 1831م، حيث حصل على حكم وراثي، ومجلسين، أعطاهما شكل الحكم الذاتي بوضوح (2).

فقد كانت الصرب خلال فترة الحكم العثماني من 1246هـ/ 1830م حتى سبعينيات القرن 13هـ/ 19م، منشغلة بإقرار أوضاعها السياسية في المقام الأول، وكما أنه خلال تلك الفترة أيضاً، ضمت الصرب بعض الأراضي إلى حدودها، ووسعت من حقوق الحكم الذاتي حتى تمكن ميلوش في عام 1245هـ/ 1835م من استخدام أسلوب المراوغة والحيلة مع السلطان محمود الثاني، حيث أصدر السلطان مرسوماً اعترف فيه بشرعية حكم ميلوش وورثته، وأقر له بتشكيل قوة داخلية مع السماح ببيع أراضي المسلمين للصربيين إذا أردوا.

وبالطبع، استاء المسلمون من هذا القرار، وازدادت بذلك مطامع الدول الكبرى في تحقيق مآربها وآمالها لطرد المسلمين وإنهاء وجودهم في جنوب شرق أوروبا، واتضح التعاطف الأوروبي مع الصربيين في مؤتمر باريس عام 1272هـ/ 1856م عندما قرر المؤتمرين في المادة الثامنة والعشرين استقلال الصرب إدارياً تحت سيادة الدولة العثمانية مراعاة لمطالب الثوار، فيحق بذلك للدولة العثمانية وضع حاميات عسكرية في ست قلاع، بما فيها بلغراد، على أن يسكن المسلمون داخلها، إلا أن هذا الشرط الأخير لم يُنفذ لأن المسلمين لم يكتروا لهذا الانحياز، ولجؤوا إلى الإقامة خارج القلاع، ودعمتهم السلطة فأنشأت عدداً من المخافر في المدينة لحمايتهم (3).

وعندما ثار أهالي الهرسك سنة 1277هـ/ 1861م واشتبك الثوار مع الجيش العثماني عقدت الدول الكبرى اجتماعاً في سنة 1279هـ/ 1862م دون مشاركة الدولة العثمانية، وقررت فيه:

(1) Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976. 2. Busk, Cilt5, P.106.

(2) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص336.

Dr. Naray Bozbor: Osmanli Yönet iminde, p. 173.

(3) يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص90. تشارلز بيلافيتش واخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص79. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص413.

ضرورة إخلاء العثمانيين قلعتين والاحتفاظ بأربع هي: بلغراد، سمندرية، فتح الإسلام، وشباتس. ومنع تدخل القوات العثمانية في إدارة البلاد الداخلية، وإلزام المسلمين القاطنين خارج القلاع ببيع ممتلكاتهم والهجرة عن البلاد، وعلى حكومة الصرب أن تدفع لهم تعويضات عن ذلك، حتى أصبح المسلم ملزماً بالهجرة من وطنه، وعليه الاختيار إما بالتعويض في ممتلكاته أو الهجرة بقوة السلاح، وفي هذه الحالة يقول المؤرخ محمد فريد بك: [وغني عن البيان أن تحظير الإقامة في الصرب على المسلمين من أقبح ضروب التعصب التي يرمينا بها الأوروبيون، ولكن سيحفظ التاريخ هذه الحوادث الدالة على براءتنا منه واتصافهم به دون غيرهم]⁽¹⁾.

ثانياً : ثورة اليونان :

لقد لقيت ثورة شعب آخر من شعوب البلقان اهتمام الدول الأوروبية على عكس ثورة الصرب – كما مر بنا سابقاً – والتي تركت انطباعاً عارضاً في الدبلوماسية الأوروبية، رغم أن طموحاتهم تشبه طموحات الصرب من حيث الرغبة في التحرر من العثمانيين، ألا وهي ثورة اليونان التي أصبحت المشكلة الدولية الأساسية في عشرينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

فكانت عدة عوامل أثرت تأثيراً ملحوظاً على مجري الثورة هناك، نذكر منها، أهمها:

أولاً : تعقد الأحوال الاجتماعية لليونانيين تعقداً ملحوظاً فالفلاحون الصربيون مثلاً هم الذين قاموا بالثورة في بلادهم، وحاربوا بأسلوب المجموعات الفدائية وتحت قيادة عسكرية محلية، في ظل مناخ اجتماعي لا تشوبه اختلافات اجتماعية صارخة رغم وجود طبقة التجار وطبقة كبار ملاك زراعيين، لأنهم كانوا مرتبطين بالمكان ارتباطاً وثيقاً، عكس اليونانيين الذين دخلت حياتهم الاجتماعية عناصر أخرى⁽²⁾.

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 537. يوسف التقي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 79.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanlı Tarihi, Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976, 2.

Busk, Cilt7, P.14 – 17.

(2) فقد قام بالخطوات الأولى في الثورة اليونانيون الذين كانوا يعيشون خارج بلاد اليونان جغرافياً وهم أولئك الذين يعملون بتجارة البحر الأسود والمتوسط، الفناريون في إسطنبول، وأولئك الذين يعيشون في إمارتي الدانوب (الأفلاق، والبغدان). وقد انضم إلى هؤلاء وأولئك بعض النبلاء داخل بلاد اليونان والأرستقراطية الدينية من كبار رجال الدين، كما انخرط عسكريون وفلاحون من المورة والروميلى في صفوف الثورة فور اندلاعها.. وقد كان لهذه التركيبة الاجتماعية المتناقضة أثرها في انقسام الثوار علي أنفسهم نظراً لاختلاف المصالح الطبقية، والتنافس فيما بينهم على قيادة الحركة حتى لقد قامت بينهم حرب أهلية تزامنت مع الحرب ضد الحكم العثماني. فمثلا كان النبلاء الفناريون وملاك السفن =

الروسية في إسطنبول⁽¹⁾. ولعل أشهر هذه (فيلكي إيتيريا)⁽²⁾ أي الجمعية الأخوية أو رابطة الأصدقاء The Philike Hetair التي قادت الثورة بنجاح ملحوظ ليس في بلاد اليونان فقط وإنما في كل بلاد البلقان. وهي رابطة أسست عام 1229هـ/1814م في أوديسيا Odessa⁽³⁾ على البحر الأسود، بنتشجيع من قيصر روسيا الكسندر الأول وقد تمّ تنظيم هذه الرابطة على الطريقة الماسونية⁽⁴⁾

(1) علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص 386.

منذ فتح إسطنبول في عصر السلطان محمد الثاني، درجت الإدارة العثمانية على معاملة رعائها، من أبناء مذهب الروم الأرثوذكس، معاملة أقرب إلى التسامح، عاملاً للصحة القومية الذي تطور وأصبح أكثر قوة بمرور الوقت بتأثر الدول الغربية . نعم إن أيا صوفيا أصبحت مسجداً، ولكن نظير هذا ما فتح أمير المؤمنين برعى برعايته، ويحيط بعنايته، سلالة أسرات الفنار الشهيرة، بل كثيراً مما اختار من بين أفرادها وزراره ومستشاريه ذلك أنه كان يوجد دائماً في الأستانة بطريك أرثوذكس. وإن السلاطين قد اعتادوا اختيار أمراء يونانيين لوظيفة (هو سبودار) في الأفلاق والبعدان. كما أن اليونانيين كانوا مساويين لساداتهم، بل كثيراً ما كانوا سادة ساداتهم، بفضل ثرواتهم الطائلة وتجارتهم البحرية الرابحة، ومركزهم الأدبي الممتاز لدى الديوان في إسطنبول وهذا إلى أنهم كانوا يمثلون الصفوة المتعلمة والطبقة المثقفة في الدولة العثمانية. ومن جانب آخر تكونت من التجار ومن صنّاع السفن البحرية اليونانيين جالات مزدهرة، قوية النفوذ، في جميع مرافئ البحر الأبيض المتوسط. وقد لاقت تلك الجالات تأييداً أو سندا من قيصرة روسيا، الذين أخذوا يعتبرون أنفسهم ورثة أباطرة بيزنطة، منذ اقتران إيثنان الثالث بصوفيا بالولوج. فضلاً عن أن أولئك التجار والصناع قد جمعوا ثروات طائفة، في غصون حرب نابليون، والحصار القاري الذي ضرب على إنجلترا، فانفرد اليونان بتجارة أوروبا حتى أصبحوا ساداتها وبلغت ضخامة أسطولهم حداً عالمياً. إلى جانب هذا نجد حتى الفلاحين اليونانيين قد منحتهم الدولة العثمانية بصفة خاصة حريات دينية ولغوية وسياسية عادلة بشكل منفصل تماماً عن سائر المسيحيين الآخرين حتى أنهم كانوا يعيشون في بداية القرن 13هـ/19م في أمان وترف أكثر من غيرهم بالنسبة للفلاحين بأوروبا. وبهذه الصورة فإن اليونانيين كانوا يمتلكون إمكانية الحفاظ على وجودهم، وهذا مما جعلهم يحملون بعث الدولة الإغريقية من مرقدتها وإحياء مجدها الغابر، وفي قلب إسطنبول بالذات.

للمزيد انظر: رينية قطاوي بك/ وجورج قطاوي: محمد علي وأوروبا، نقله عن الفرنسية د/الفريد يلوز، دار الوثائق القومية/ القاهرة، 1429هـ/2008م، ص 78-79. على سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 278-279.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992, P. 185 – 186. Dr. Naray Bozboru: Osmanlı Yönetiminde, P. 169.

(2) يذكرها محمد فريد بك باسم هيتزي، هي كلمة يونانية معناها جمعية أخوية أطلقت على جمعيتين أسست أحدهما، في مدينة ويانه عاصمة النمسا بدعوى تأسيس المدارس ونشر العلوم بين اليونان. والثانية لمقصد سياسي محض وهو السعي في استخلاص بلاد اليونان من الحكومة العثمانية وبقية سرية إلى سنة 1236هـ/1821م حيث أبتدت الثورة جماراً. وكان مركزها أولاً بمدينة أوديسيا، ثم انتقلت إلى مدينة كييف وكناتها ببلاد روسيا، تاريخ الدولة العلية، ص 411.

(3) أوديسيا Odessa: مرفأ في أوكرانيا. أهم مرفأ البحر الأسود، مستعمرة يونانية قديمة. مركز ثقافي وسياحي وصناعي، قاعدة صيد.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص 82.

(4) الماسونية: جمعية يهودية، تهدف إلى تدمير القيم، والأديان، وهي تتشكل في إدارات اجتماعية، هدفها الأساسي تنفيذ ما جاء في التوراة الحرفية، من إحياء الأوهام التي تسيطر على الزعامات اليهودية، من إقامة مملكة إسرائيل الكبرى، وفي الوقت نفسه، تحقيق ما جاء في بروتوكولات حكاء صهيون، التي حملت المخططات الصهيونية اليهودية العالمية.

والتربة الحرفية للإسم تعني: (جمعية البناءون الأحرار) أي الذين لا تربطهم رابطة أو تلزمهم نقابة. وهي تزعم أنها مؤسسة اجتماعية، فلسفية، تحب الخير للإنسانية، وترجو لها الترقى، والتقدم، وتهدف إلى البحث عن الحقيقة، وترمي إلى تحقيق الأخلاق النبوية، وتطبيق

والمنظمات الثورية الأخرى. في عام 1233 هـ / 1818م نقلت الرابطة مركزها إلى إسطنبول عاصمة الدولة العثمانية حيث يعيش عدد كبير من اليونانيين، هناك بدأت تتخذ الإجراءات والاستعدادات اللازمة للقيام بثورة بلقانية عامة تدعمها روسيا، والتي كانت لها مصلحة في إقصاء العثمانيين من البلقان من قديم، وتأسيس دولة مستقلة باليونان.⁽¹⁾

كانت الرابطة بحاجة لقيادة تنفيذية للثورة فوقع اختيارها على جون كابود يسترياس Capodistrias وهو يوناني من جزر أيونيا وكان آنذاك وزير خارجية روسيا، فلما اعتذر وقع

=

أسس التعاون، والتآزر، وتتخذ من وسائل الترقى المادية، والمعنوية أساساً للتعامل الاجتماعي والفكري للإنسانية. ورفعت شعاراً براقاً هو: الإخاء، الحرية، والمساواة التي خدعت كثيراً من المفكرين واستهوتهم.

وقد كشفت بعض محافظها عن الأهداف الحقيقية لها، وهي:

1. المحافظة التامة على اليهودية.
2. محاربة الأديان بصورة عامة.
3. بث روح الإلحاد والإباحية بين الشعوب.

وقد احتضنت بريطانيا هذا الاخطبوط الماسوني فكانت أسبق الدول بإنشاء محفل ماسوني أعظم، ثم توالى بعد ذلك إنشاء المحافل الماسونية، ودخلت بذلك البلاد الإسلامية لتزيد من تمزقها ومشاكلها. وأنتجت الماسونية معاول هدامة في جسد المجتمع المسلم منها: البهائية، والقاديانية، ويمهود الدوفمة، والروتاري، والليونيز، والروحية الحديثة.

للمزيد: انظر، جميل عبدالله المصري: حاضر العالم الإسلامي، ص 97د/آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر، ص 81، هامش (1).

(1) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 1، ص 837. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 167. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 338. عبدالمعتم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 434. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 52-53.

كان الروس يحرزون السكان اليونانيين ضد الدولة العثمانية بعد الاستيلاء على الجزر الموجودة في المورة وما حولها أثناء الحرب 1187-1188 هـ / 1768-1774م مع العثمانيين. وروسيا لم تكف بهذا فقد أعلنت بصراحة سياسية دعم التحركات الاستقلالية اليونانية بصورة تامة، والاعتراف بأنها ستحمي الأرثوذكس بموجب معاهدة قينارجة الصغرى المبرمة بعد هذه الحرب. وكذلك فإن روسيا التي لم تكف بهذا الأمر أيضاً قد أعلنت أمام أنظار العالم بوضوح أنها تعد لتأسيس الإمبراطورية البيزنطية وأحياناً من جديد مع دولة النمسا وأنه من الضروري استقلال السكان اليونانيين.

فكانت هذه الحركات القومية ازدادت بسبب أفكار الثورة الفرنسية العظمى، وانتشرت بصورة كبيرة نتيجة الآثار أو التأثيرات الروسية المكثفة بهذه المنطقة التي انسحب منها الفرنسيون بعد احتلالهم بني آدا، كما أن لليونانيين الذين يملكون الثورة في ظل الامتيازات والحقوق الممنوحة إياهم قد أصبحوا أصحاب معرفة بشأن أفكار الحرية والاستقلال في أوروبا نتيجة للعلاقات التي أسسوها مع مثقفي أوروبا، إلى جانب أن ظلوا محافظين على لغتهم أربعة قرون وهم مثابرون طوال تلك المدة على فتح المدارس لأولادهم لتربيتهم على مبدأ التخلص من الحكم العثماني يوماً ما بإلقاء البغضاء وكراهية العثمانيين في قلوب النشأة الجديدة، وهذه الصحف التي كانت تقوم بنشر مسألة الاستقلال بالتوازي مع كل هذه الجهود فقد تأسست جمعيات صداقة يونانية مسيحية في كافة الأماكن المركزية بالعواصم الأوروبية التي بدأت تلقي بظلالها. فكان نتيجة كل هذه التأثيرات أن قويت التيارات الإستقلالية والقومية بين السكان اليونانيين، ووصلت إلى حد الانتشار إلى أعلى مستوى، وظهرت لهم تأثيراتهم الضخمة حول إدخال مسألة استقلالهم ضمن جدول أعمال الأوضاع الأوروبية.

للمزيد انظر: حتي العظيم: تاريخ الدولة العثمانية مع اليونان، مطبعة الترقى/ بمصر، 1319هـ / 1902م، ص 6-7.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992, P. 187.

الاختيار على الكسندر يبسيلانتيس Ypsilantes وهو يوناني آخر ويعمل ياوراً لقيصر روسيا، وكان والده أميراً سابقاً للأفلاق. وقد قبل تنظيم الثورة حيث عمل على تجنيد عناصر يونانية تعيش في بلاد اليونان نفسها، ولما كانت الرابطة تستهدف القيام بثورة عامة في البلقان فقد عملت على تجنيد عناصر من قوميات أخرى من غير اليونانيين، وقد حققت نجاحاً ملحوظاً في هذا المقام إذا انضم إليها بلغاريون ورومانيون و صربيون وأصبح لها مئات الفروع التي ضمت أعداداً هائلة من الأعضاء. كما ساعد هؤلاء أصحاب الرأي والكلمة في أوروبا، فكان مثقفو الأرستقراطية والبرجوازية في أوروبا، الذين تعلموا الإغريقية القديمة والأدب الإغريقي والفلسفة اليونانية، قد تحولوا إلى مدافعين متطوعين عن الدعوى اليونانية⁽¹⁾.

وظلت هذه الجمعية تعمل سراً حتى عام 1236هـ / 1821م إلى أن تمّ الانتشار الواسع بين جميع اليونانيين، وبخاصة في شبة جزيرة المورة، حتى أصبح أعضاؤها من الشباب القادرين على حمل السلاح، والمهينين للثورة، وقد وضعوا نصب أعينهم ثلاثة أهداف هي:

1- إحياء الإمبراطورية البيزنطية التي قضى عليها العثمانيون.

2- الاستيلاء على العاصمة إسطنبول.

3- إخراج العثمانيين من أوروبا ودفعهم إلى آسيا. (2)

وقد قسم المؤرخون الثورة اليونانية إلى ثلاث مراحل زمنية، وهي: (3)

أولاً: مرحلة النجاح المحلي، وتشمل المدة من عام 1236هـ / 1821م إلى عام 1240هـ / 1825م.

ثانياً: مرحلة الأزمات الناجمة عن التدخل المصري، وتشمل المدة من عام 1240هـ / 1825م إلى عام 1242هـ / 1827م.

ثالثاً: مرحلة التدخل الأوروبي واعتراف الدولة العثمانية بانفصال اليونان، وتشمل من عام 1242هـ / 1827م إلى عام 1246هـ / 1830م.

(1) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 53. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 167. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 338. عبدالمعنى الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 434.

(2) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 412. أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، ص 672. طقوش: المرجع السابق، ص 338. الهاشمي: المرجع السابق، ص 434.

(3) الهاشمي: المرجع السابق، ص 436. طقوش: المرجع السابق، ص 338. علي حسون: البلقان والعثمانيين، ص 200.

المرحلة الأولى:

وضعت الرابطة خطتها على أساس أن تقوم الثورة في كل من المورة⁽¹⁾ والصرب في وقت واحد، ولكن لسوء الحظ لم تكن ظروف الصرب مواتية للاشتراك في عمل من هذا النوع، ذلك أن ميلوش زعيم الصرب الذي خلف كاراديبوردية كان يفضل تحقيق الاستقلال بالتدرج ومن خلال التعاون مع السلطان العثماني، وخاصة وأنه كان يتفاوض مع الباب العالي لكي تكون الصرب إمارة وراثية، ولهذا لم يكن يريد تشويشاً على مفاوضاته، غير أن الرابطة نجحت في أن تضم إلى صفوفها كاراديبوردية فور عودته من منفاه عام 1232 هـ/ 1817م ليتولى تنفيذ خطة اليونانيين في الثورة العامة، ولكن جاء شقيق كاراديبوردية ليقضي على احتمال اشتراك الصرب في خطة الثورة العامة البلقانية ضد العثمانيين.⁽²⁾

وأمام خروج الصرب من ترتيبات الثورة على ذلك النحو وقع اختيار الرابطة على إمارتي الدانوب (الأفلاق والبغدان) بديلاً رغم أن معظم الأهالي هناك من الرومانيين، وكان اختياراً منطقياً إلى حد كبير، وذلك يرجع:

أولاً: أن الإماراتين أصبحتا مركزاً للاجئين من الصرب والبلغار.

ثانياً: وأن زعيم حركة القوميين الرومان تيودور فلاديمريشكو Vlodimirescu الذي يعتمد على الفلاحين وصغار ملاك الأراضي الزراعية، كان عضواً في الرابطة.

ثالثاً: فضلاً عن أن النفوذ السياسي الرئيس في الإماراتين كان في يد اليونانيين الفناريين⁽³⁾،

(1) كانت المورة مكاناً مناسباً لكي تكون مركزاً لتنظيم المقاومة اليونانية شأن إمارتي الدانوب بالنسبة للرومانيين فقد كانت تتمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي قريب لما كانت تتطلع إليه الصرب، وقد تحقق لهم هذا الوضع بعد سنوات من المعارك والمفاوضات، فاليونانيون في إقليم المورة كانوا يشغلون وظائف البلاد، ولهم جمعيات تشريعية وأخرى تنفيذية تتكون من ممثلين منتخبين عن كل جالية. وتقوم كل جمعية تشريعية باختيار أعضاء مجلس الشيوخ على مستوى الإقليم الذي له كامل السيطرة على الإدارة وعلى الضرائب، فضلاً عن انتخاب عضوين مسيحيين وعضوين مسلمين للمجلس الدائم لوزير المورة. وأكثر من هذا أن إقليم المورة كان له حق إيفاد مندوبية مباشرة للباب العالي في إسطنبول لمناقشة الشكاوي والمطالب.

تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 56.

(2) تشارلز بيلافيتش، المرجع السابق، ص 53.

(3) اليونانيون الفناريون: تعتبر الدولة العثمانية دولة دينية، تخضع رعاياها غير المسلمين لنظام الملل، وهو نظام لا يقوم بالتصنيف على أساس الجنس أو القومية أو اللغة، بل على أساس المذهب الديني الذي يدين به هؤلاء الرعايا. وكان يطلق على كل مذهب ديني (ملة). فقد منح هذا النظام الرعايا غير المسلمين كياناً ذاتياً خاصاً.

وكان الروم الأرثوذكس – أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية اليونانية – أهم ملة غير إسلامية في الدولة العثمانية. ويندرج تحت هذا الاسم اليونانيون البلغار، وسكان البوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وبعض الألبانيين وغيرهم، كان مقر رئيس هذه الهيئة في إسطنبول،

إلى جانب كبار رجال الدين وكبار ملاك الأراضي الزراعية ومعظمهم من اليونانيين أصلاً.

رابعاً: كان الوجود العثماني في الإماراتين ضعيفاً، فالقرى تخلو من الموظفين العثمانيين، والحامية العسكرية لا توجد إلا في حصون الدانوب⁽¹⁾.

ومع أن ظروف الثورة العامة كانت مواتية في إمارتي الدانوب على ذلك النحو، إلا أن الثوار كانوا يعولون كثيراً على مساندة روسيا ويعتبرونها أمراً جوهرياً، بل إن الرابطة كانت تعتقد أن روسيا فور اندلاع الثورة سوف ترغم على التدخل نظراً لسابق نفوذها الهائل في الإماراتين، وأن السلطان العثماني قد لا يدفع بقواته إلى هناك بدون موافقة روسيا طبق الاتفاقية الروسية – العثمانية عام 1216هـ/ 1802م، أي أن روسيا سوف تدفع بقواتها إلى المنطقة أو تمنع دخول القوات العثمانية. وفي نفس الوقت رغم وجود شبكة لرابطة الأصدقاء في المورة، إلا أنه لم يحدث تنسيق بين ثورة اليونانيين والثورة في إمارتي الأفلاق والبغدان. (2) فلقد اندلعت الثورة في إمارتي الدانوب (الأفلاق والبغدان) في ربيع 1236هـ/ مارس 1821م تحت قيادة بيسيلانيتس، وقد أثار بعض النجاح الذي حققه بيسيلانيتس في ياس ببلاد البغدان، واهتمام الدول الأوروبية (3).

ولكنه بعد ذلك نجد بيسيلانيتس قد أخفق في تنفيذ مهمته، حتى إن بعض المؤرخين اعتبر الثورة في إمارتي الدانوب كارثة بكل المقاييس منذ البداية، حيث لم تقم ثورة عامة في بلاد البلقان كما كانت الرابطة تتوقع، وذلك يرجع لأسباب عدة:

أولاً: لم تتقدم روسيا لمساعدة الثوار من أي نوع، بل لقد استنكر قيصرها الكسندر الأول

ويسمى البطريك، ويطلق عليه أيضاً بطريك الفنا نر نسبة لحي الفنا نر، وهو أيضاً أحد أحياء العاصمة وكان يقوم فيه مبنى البطريكية. فكانت تسكن هذا الحي عائلات يونانية عريقة تمثل فيها ارسقراطية المال والثقافة والمجد الأصيل، ويسمون بـ[الفنايون]، وكانوا يختلفون عن اليونانيين الموجودين في شبة جزيرة البلقان. ولما كان البطريك يونانياً، فقد احتكر اليونانيون عامة السيادة الروحية على الشعوب التي تدين بمذهبهم مثل الصرب، والبلغار وغيرهم. وكانت الملة الثانية هي ملة الروم الكاثوليك، وكانوا أقل شأناً من الروم الأرثوذكس، ثم الملة الثالثة وهي ملة الأرمن، وأخيراً ملة اليهود.

للمزيد، انظر: عبدالعزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، ص68.

(1) تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا العثمانية، ص54.

(2) تشارلز بيلافيتش، المرجع السابق، ص54-56.

(3) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج2، ص888. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص339. عبدالله أبو هشه: حرب المورة، ص7.

الأمر برمته علناً ولم يتحرك ليحول دون دخول القوات العثمانية في البلاد، وذلك يرجع لظروف السياسة الدولية في أوروبا، الاتجاه السائد بين زعمائها بإخماد الحركات القومية الثورية، حيث إن روسيا قد حضرت مؤتمر تريباو والذي حضرته مع بروسيا⁽¹⁾ والنمسا وإنجلترا وفرنسا في صفر 1236 هـ/ نوفمبر 1820 م، وانحاز القيصر السكندر الأول إلى ميترنيخ، فلم يكن في وسع القيصر الروسي إلا تعضيد الثورة ضد السلطان العثماني صاحب السلطة الشرعية⁽²⁾.

ثانياً : عندما لم يحدث التدخل الروسي المنتظر بدأت العلاقات بين اليونانيين والرومانيين في إمارتي الدانوب تتدهور، وكان غالبية الرومانيين يكرهون سيطرة الفناربيين اليونانيين بصرف النظر عن أي موقف طبقي اجتماعي أكثر من العثمانيين أنفسهم. ومن ناحية أخرى كانت الرابطة منظمة يونانية قومية في الأساس وليس للرومانيين مصلحة أساسية في تحقيق نصر يوناني عظيم، فلم يكن هناك ما يدعو لتفضيل الحكم اليوناني على السيادة العثمانية.

ثالثاً: وجود فوارق عرقية بين اليونانيين الذين يدعون للثورة وبين الرومانيين والبلغار أهل مقاطعتي الأفلاق والبعدان، وهذا التناقض الطبقي قد لعب دوراً في إفشال الثورة، فقد انتهز

(1) بروسيا: برزت على المسرح السياسي إثر حرب الثلاثين عاماً الدينية في ألمانيا بين البروتستانت والكاثوليك، والتي انتهت بمعاهدة «وستفاليا»، عام 1058هـ/ 1648م، والمعروف أن هذه الحرب قسّمت ألمانيا إلى ثلاثمائة مقاطعة متنافرة ومن ضمنها دوقية بروسيا، وبعد عودة السلام إلى ربوع هذه المقاطعات حاول بعض الأمراء النهوض بمقاطعتهم، كان أشهرهم فريدريك دي براند بورغ من أسرة هوهنرولرن أمير دوقية بروسيا، واتخذ خلفه، فريدريك الأول، لقب ملك بروسيا عام 1113هـ/ 1701م، وأخذ يضم المقاطعات الأخرى. وتحققت الوحدة الألمانية في عام 1287هـ/ 1871م على يد المستشار «بسمارك» بعد سلسلة من الحروب الداخلية والخارجية. ونودي «وليم» إمبراطوراً لألمانيا في 25 شوال 1287هـ/ 18 يناير 1871م في قاعة المرايا بقصر «فرساي» لتنطلق الإمبراطورية الألمانية وتتبوأ مركزاً متقدماً على المسرح السياسي الدولي، واشتهرت أسرة هوهنرولرن بتعلقها بالسلوكية المنضبطة وبالفضائل الوطنية العسكرية، وقد انعكست هذه الصفات على البروسيين ثم على الألمان.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 286.

(2) كان قيصر قد تخلى عن بيسيلانتيس ولم يسعفه بالعون المنتظر والمدد المرتقب، وقد كانت الدول العظمى تميل أحياناً من قبل الزهو والمفاخرة إلى تلقيب نفسها بحامية مسيحي الدولة العثمانية والمدافعة عنهم ومنقذتهم، ولكن كثيراً ما كان يتغلب الخوف من الفتنة، أو الأناية المقدسة، أو الرغبة في أبعاد الشبهة، على العطف الخالص المنزه عن الغرض والهوى، والمعروف أن أغلب الدسائس في السياسة الأوروبية، كانت تحركها وقتئذ بيد مترنيخ – العدو اللدود لكل تغيير، والمعارض بكل قواه لكل تعديل.

كان الألكسندر يريد من صميم قلبه التظاهر بأنه منقذ اليونانيين، وكان يود على الأخص دخول الاستانة، واستغلال أحلام اليونانيين لصالح روسيا المقدسة، إلا أن هذا العاهل الماكر بطبيعته، والماهر في إخفاء مطامعه تحت ستار المثل الأعلى المصطنع، قد عجز رغم كل هذا عن مقاومة النصائح الحكمة المسداة إليه، والآراء السديدة الموجهة إليه من النساء، ومن إنجلترا خاصة، ولا غرو فبريطانيا كانت آتذ بعيدة كل البعد عن إبداء عطف نحو الحريات اليونانية، ذلك العطف الذي جذبت إليه جذباً فيما بعد، دون أن تشعر.

ربيه قطاوي بك : محمد علي وأوروبا، ص 80.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992, P. 190.

الفلاحون تحت قيادة فلاديميريشكو الفرصة لكي يثوروا ضد سادتهم من ملاك الأراضي الزراعية وفي دخول البلاد، حتى أصبح الرجل نفسه في وضع صعب للغاية وعندما أدرك أن الثورة قد لا تنجح حاول إنقاذ نفسه بالشروع في التفاوض مع السلطات العثمانية، فما كان من الرابطة إلا أن اختطفته وأعدمه ببسيلانتيس في 26 شعبان 1236هـ/ 27 مايو 1821م. وبموته قضى تماماً على أي أمل في وجود مساعدة رومانية للرابطة في تفجير الثورة العامة في البلقان.⁽¹⁾

رابعاً، وأخيراً: يقال أن ببسيلانتيس أضع وقتاً في ياس بدلاً من أن يزحف على بخارست وأخذ يتصرف تصرف الملوك، الأمر الذي أدى إلى انصراف الكثير من أتباعه.⁽²⁾

وعلى هذا استطاعت القوات العثمانية إلحاق الهزيمة بالثوار في معركة دراجشان 19 رمضان 1236هـ/ 19 يونيو 1821م، وفر ببسيلانتيس عبر الحدود ترانسلفانيا إلى النمسا بإيعاز من مترنيخ الذي اعتقله وقد قضى في الجيش سبع سنوات ثم مات عام 1243هـ/ 1828م، وبهذا انتهت الثورة في الأفلاق، ثم أمكن إخمادها في البغدان، وقد عزل العثمانيون الحاكم المحلي الذي كان يؤيد ببسيلانتيس الذي اضطر إلى الفرار أيضاً إلى خارج البلاد⁽³⁾.

ورغم فشل رابطة الأصدقاء في القيام بالثورة في بلاد الرومانيين (الأفلاق والبغدان) - كما رأينا - إلا أنها رتبت لقيام الثورة في بلاد اليونان ذاتها (المورة). وبدأت الثورة في باتراس⁽⁴⁾ في رجب 1236هـ/ أبريل 1821م، وكانت البداية ذات طابع ديني حيث كان يقودها القس جرمانوس أسقف باتراس، واتخذت شعاراً لها الإيمان والحرية، والوطن. ثم امتدت الثورة إلى مقدونيا⁽⁵⁾،

(1) الشناوي: السولة العثمانية دولة إسلامية مفتى عليها، ج 2، ص 838. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 339. عبدالله أبو هشبة: حرب المورة، ص 7. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكك أوروبا العثمانية، ص 54-58.

(2) الشناوي: المرجع السابق، ج 2، ص 838. طقوش: المرجع السابق، ص 339. عبدالله أبو هشبة: المرجع السابق، ص 8.

(3) الشناوي: المرجع السابق، ج 1، ص 838. عبدالله أبو هشبة: المرجع السابق، ص 807. طقوش: المرجع السابق، ص 339. تشارلز بيلافيتش وآخر: المرجع السابق، ص 55.

(4) باتراس: شمال المورة

عبدالله أبو هشبة: المرجع السابق، ص 8.

(5) مقدونيا: منطقة قديمة في شبة جزيرة البلقان، سيطرت عليها اليونان في عهد فيليبس الثاني والد الإسكندر الكبير (256 - 336 ق.م.). حكمها الأنتيفونيون 276 - 168 ق.م.، وأخضعها الرومان بعد معركة بيدنا، تتقاسمها اليوم بلغاريا، واليونان، قاعدتها تسالونيكى، جمهورية مقدونيا - عاصمتها سكوبيا، أصبحت عضواً في الأمم المتحدة عام 1413هـ/ 1993م باسم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص 541.

وتراقيا⁽¹⁾ عبر مضيق كورنته، ثم استولى على مدينة تريبوليتسا Twipolitz (2) مقر السلطة العثمانية، وقد مثل الثوار بالعثمانيين والمسلمين بوحشية بالغة.⁽³⁾

واستطاع الثوار بحلول صيف 1237هـ/1822م إقامة قواعد قوية للعمليات البحرية وقواعد برية في المورة، بعد أن تمكنوا من السيطرة على عدد من الجزر أهمها: هيدرا Hydra⁽⁴⁾، وسبتساي Spetsaia⁽⁵⁾، وبسارا Psara⁽⁶⁾، وميسولونجي Missolongli⁽⁷⁾ التي أصبحت المركز الرئيس للثورة شمال خليج كورنته⁽⁸⁾، وأثينا⁽⁹⁾،

(1) تراقيا Thrake: منطقة قديمة في جنوب شرقي أوروبا، هي اليوم قسماً: غربي يتبع اليونان، وشرقي يكون التقطاع الأوروبي من تركيا بين المضائق وبحر مرمرة، تعتبر أهم مدينة على البسفور والقرن الذهبي.

المنجد: في اللغة والأعلام، ص 170.

(2) تريبوليتسا Tripolitz: هي عاصمة المورة الواقعة في قلب شبه الجزيرة والتي تعد معقلاً منيعاً للثوار. عبدالله أبو هشبة: حرب المورة، ص 500. عبدالرحمن الرافي: عصر محمد علي، دار المعارف/ القاهرة، ط 1409هـ/ 1989م. ص 201. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 438.

(3) أرتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، ص 671. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 338. الهاشمي: المرجع السابق، ص 436. عبدالله أبو هشبة: حرب المورة، ص 8. تشارلز بيلانيتش: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 56-57. الصلاحي: عوامل النهوض وأسباب سقوط، ص 388. عبدالرحمن الرافي: المرجع السابق، ص 191.

(4) هيدرا Hydra: تعد أهم معقل للمتمردين اليونان. هي جزيرة في أتيكي في مقاطعة أتيكي في اليونان. وهي تتبع أرخبيل الجزر السارونية. عبدالله محمد أبو هشبة: حرب المورة في الوثائق النمساوية، ص 500. ويكيبيديا الموسوعة الحرة: هيدرا (جزيرة).

(5) سبتساي: هي جزيرة يونانية تقع في أتيكي في مقاطعة أتيكي في اليونان، يبلغ عدد سكانها حوالي 4271 نسمة (1422هـ/ 2001م).

انظر: <http://en.wikipedia.org/wiki/Spetses>

(6) بسارا: هي جزيرة يونانية في بحر إيجه. تقع جنوباً إلى جنب مع جزيرة صغيرة غير مأهولة تسمى «أنتي بسارا» Antipsara وهي جزء من وحدة إقليم «خيوس»، والتي هي جزء من منطقة بحر إيجه الشمالية وبها مدينة «بسارا» وهي البلدة الوحيدة في الجزيرة ومقر البلدية أيضاً. لدى الجزيرة منفذ صغير يربطها بجزيرة خيوس وأجزاء أخرى من اليونان.

انظر: <http://en.wikipedia.org/wiki/Psara>

(7) ميسولونجي: هي مدينة ساحلية يونانية تقع إلى الشمال الغربي من خليج باتريكو وخليج كورنته.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 415. عبدالمنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص 438.

(8) خليج كورنته: هو الخليج الذي يحجز بين بري اليونان، وعلى شاطئه الجنوبي تقع مدينة كورنته

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 158.

(9) أثينا Athinai: عاصمة اليونان، بدأت بالظهور مع سولور الحكيم أول من وضع لها نظاماً محمداً للديموقراطية. تغلبت على الفرس وأصبحت دولة بحرية، وأقوى دول الجزر اليونانية في القرن 5 ق.م.، بلغت عهدها الذهبي مع البارثينون، فازدهرت العلوم والآداب والفنون.

أضعفتها الحروب، وقضى على سيطرتها فيليب المقدوني والد اسكندر الكبير عام 338 ق.م.، تبعت الإمبراطورية الرومانية، 146

ق.م. واحتفظت بنفوذها الأدبي والثقافي اللذين تأثرت بهما روما. فتحها العثمانيون 860هـ/ 1456م، إلى أن استعادت استقلالها عام

1248هـ/ 1833م.

المنجد: في اللغة والأعلام، ص 37.

وطيبة Thebes (1) والمنطقة المحيطة بها.(2)

والحقيقة أن رد فعل العثمانيين تجاه ثورة اليونان في المورة في البداية كان ضعيفاً، حيث كان النجاح حليف الثوار عموماً، وهناك عدد من العوامل ساعدت على ذلك:

أولاً : كانت أهداف الثورة اليونانية أكثر تحديداً، فالثورة هذه المرة يقوم بها شعب متجانس هم اليونانيون للتحرر من سيطرة شعب أجنبي يختلف عنهم في الجنس واللغة والدين.
ثانياً: أن اليونانيين كانوا يحاربون على أرضهم وفي مناطق ذات طبيعة جبلية تصلح لحرب العصابات، ولم يكن بإمكان السلطات العثمانية توفير جماعات مناسبة للحرب في الجبال.
ثالثاً: انشغال العثمانيين بالحرب مع بلاد فارس في شرق وشمال العراق.
رابعاً: مواجهة ثورة علي باشا اليانيني إلى أن مات جمادى الأولى 1237هـ/ فبراير 1822م، على يد خورشيد باشا.(3)

خامساً: انشغال العثمانيين بثورة إمارتي الدانوب (الأفلاق والبغدان)(4)- كما أشرنا سابقاً-

وخلال المرحلة الأولى من الثورة 1236-1240هـ / 1821-1825م تمكن الثوار من الاحتفاظ بمواقعهم الرئيسية وساعدتهم خبرتهم في القرصنة البحرية على إيقاع خسائر بالبحرية العثمانية، لكنهم أثبتوا فشلهم في مواجهة مشكلاتهم الداخلية بالتفاهم بدلاً من الحرب (5).
وقد أخذ شعراء أوروبا وكتابها ومفكروها ينشدون شعراً مؤثراً، يثيرون به الرأي العام في أوروبا.(6)

(1) طيبة أو ثيفا Thebes: مدينة يونانية تقع في وسط البلاد ضمن مقاطعة «فيوتيا» التي تتبع إدارياً لإقليم «ستيريا» الإداري. خلال الفترة العثمانية انهار اقتصاد ثيفا المعتمد على الحرير نهائياً بسبب كثرة الضرائب التي فرضها العثمانيين وهجرها أهلها وأصبحت طيبة عبارة عن قرية بائسة، بينما كانت ليفاديا مركزاً لباشا تركي.

انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Thebes_Greece _

(2) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 412-413. أرتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ص 677. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 338. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 436. عبدالله أبو هشه: حرب المورة، ص 9. تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 57.

(3) هو الذي كان والياً على مصر سنة 1219هـ / 1804م وثار عليه الشعب وخلعه، وأجلس محمد علي باشا مكانه سنة 1220هـ / 1805م. عبدالرحمن الرافي: عصر محمد علي، ص 191.

(4) عبدالله أبو هشه: حرب المورة، ص 9. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 57.

(5) تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 57 - 58. عبدالله أبو هشه: حرب المورة، ص 14 - 15.

(6) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتزة عليها، ج 2، ص 840. على حسون: العثمانيون والبلقان، ص 203. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 340.

ظلت الدول الأوروبية الكبرى على الحياد القاطع إزاء تمرد اليونانيين، حيث كان رئيس الوزراء النمساوي مترنيخ من بين رؤساء الدول التي كانت تريد ضرورة وجود تحالف مقدس ينشك من هذه الدول ولكن اختلفت آراؤهم إزاء تمردات اليونان على الرغم من وحدة التحالف المقدس هذا.(1)

فتداعت الدول الأوروبية إلى عقد مؤتمر فيرونا لحل هذه المشكلة، ووضع سياسة موحدة تجاهها، دافعت الدولة العثمانية في المؤتمر عن موقفها تجاه الثورة اليونانية، وبدا واضحاً من المناقشات التي جرت تعارض الآراء الأوروبية في حلها.

فإنجلترا: كانت تؤيد الثورة حتى تقطع الطريق على أي تدخل روسي، على الرغم من تظاهرها بالمحافظة على سلامة أراضي الدولة العثمانية.

وأيدت روسيا الثورة اليونانية تأييداً قوياً، لكنها خشيت الانفراد وحدها حتى لا تثير مخاوف جارتها القلقة النمسا، ومخاوف إنكلترا الشديدة الحذر من أي تحرك روسي.(2) فقد كان الروس ينظرون إلى مستقبل الثورة نظرة تفاؤل، وكانوا يعتقدون أن الأتراك لن يلبثوا أن يقبلوا مشروعهم الهادف إلى تكوين ثلاث إمارات يونانية:

- 1- اليونان الشرقية: وتتكون من تسالي – بيويتا – أتیکا.
- 2- اليونان الغربية: من أبيروسي وأكرناتي.
- 3- اليونان الجنوبية: تتكون من المورة وكريت.

(1) Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanlı Tarihi, Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976, 2. Busk, Cilt 7, P.104.

(2) قد رأت روسيا أنه من المناسب الآن تحقيق آمال وطموحات الروس خلال هذا القرن، واستندت إلى معاهدة قينارجة الخاصة بتحرير المسيحيين، وطلبت روسيا ضمانات من الباب العالي، واستدعت سفيره بإسطنبول عندما لم تحصل على هذه الضمانات يوم 2 شعبان 1236هـ/ 5 مايو 1821م، وتساءلت عن موقف الدول العظمى إزاء حدوث حرب بين روسيا وتركيا 5 شوال 1236/ 4 يوليو 1821م. وقامت إنجلترا والنمسا بإخطار روسيا أن مساعدة المتمردين اليونانيين تعني القبول بمبدأ الثورة والتمرد الذي يقومون به، حيث أنه في تلك الأثناء بدأ اليونانيين يعلنون أنهم يريدون الاستقلال التام، وكانت روسيا تؤيد دولة اليونان تحت حماية روسيا، ولهذا السبب فإن الإمبراطور الروسي ولى وجهه عن المتمردين وتمسك بالاتفاق مع الباب العالي، ولم يتخذ أي قرار لصالح اليونانيين في مؤتمر فيرونا في محرم 1238هـ/ أكتوبر 1822م، لكن الإمبراطور الروسي إسكندر الأول الذي أفلح عن الدفاع عن التمرد اليوناني علانية بسبب مترنيخ، لم يتوان عن مساعدة اليونانيين الذين فروا إلى أوروبا سراً.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanlı Tarihi, Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976, 2. Busk, Cilt 7, P.114. A B Şiokorad: Osmanlı-Rus Savaşları, Selenge Yayınları, İstanbul – 2009, P.317. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 190.

هذا مشروع يعطي اليونانيين أفضاً لم يتوصلوا إليها إلا بعد الحرب العالمية الأولى.

ورأى مترنيخ الوزير النمساوي: في الثورة اليونانية خطراً على القوميات التي تتكون منها النمسا، كما خشي من نشوب حرب عثمانية – روسية تؤدي إلى تفوق روسي في البلقان، الأمر الذي يتعارض مع مصالح بلاده.⁽¹⁾

انفض المؤتمر من دون التوصل إلى قرار موحد، وبقيت الدول الأوروبية في حال انتظار لتطورات أخرى قد تساعد على إيجاد حل لهذه المشكلة، لكن هذه الآمال الأوروبية، في انتصار يوناني أو في نجاح الدولة العثمانية بإخماد الثورة، تبددت بسرعة عندما طلب السلطان محمود الثاني من محمد علي باشا والي مصر، أن يرسل قواته إلى بلاد اليونان لإخضاع الثوار بعد أن تفاقم خطرهم، وعينه والياً على جزيرة كريت وإقليم المورة.⁽²⁾ ولم يكن ذلك إلا بايعاز من مترنيخ، إذ كان شبح الثورات تردد بلا انقطاع في مخيلته فأقضى مضجعة.⁽³⁾

المرحلة الثانية :

قبل محمد علي باشا القيام بهذا الدور لأنّ الخطر موجه ضد دولة المسلمين العامة المتمثلة بالدولة العثمانية، وضد الإسلام ممثلاً في السلطان العثماني وفي خليفة المسلمين وهذا على رأي بعض المؤرخين.⁽⁴⁾

وبعض المؤرخين⁽⁵⁾: يقول إنه تردد طويلاً في قبول الأمر، ولم يكن متحمساً للتدخل ضد الثورة في اليونان، وقد قيل إنه لم يكن خصماً لدوداً لليونان وإن كان قد حارب في المورة، إنما فعل ذلك صدوعاً بأمر ولي نعمته، فنرى أنه إذا أراد رفض ما عرضه السلطان من التكريم والتكليف، فإن رفضه يكون حجة في يد الساعين إلى خلعه عن عرشه وإظهاره بمظهر الخارج على إرادة

(1) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 34. عبدالعزيز نوار: الشعوب الإسلامية، ص 166-168.

(2) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 414. الرافي: عصر محمد علي. ص 215. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 314. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 168.

Mufassal Osmanli Tarihi. Cilt 6, P. 2884. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi. Osmanli Dönemi (1730 – 1861). Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992, Cilt Iv, P. 191.

(3) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 82. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص 6. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 280.

(4) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 341. الرافي: عصر محمد علي، ص 214. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 437. علي حسون: العثمانيون والبلقان، ص 202.

(5) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 81. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص 10.

السلطان، وهو لم يكن قد توصل بعد إلى تقرير المصير السياسي حيال تركيا، فقد كان لم يزل [والياً] والسلطان لم يعزله [رسمياً]. حيث إنه لم يلبث أن ناصبه القطيعة والعداء – كما سنرى من خلال الأحداث-.

والمرجح لدي، هو الرأي الثاني: وذلك يرجع لما عرف عن محمد علي ميله إلى النزعة الاستقلالية، فعندما عرض عليه السلطان محمود لقب حاكم كريت والمورة مقابل تقديم المساعدة له، وجد في هذا ما يشبع رغباته التوسعية، وخاصة لو علمنا أن قبوله جاء بعد أن وعدته بريطانيا بأنه سيكون زعيماً في المنطقة، ويمكن أن يؤدي به الأمر ليكون خليفة المسلمين بعد أن يضعف سلطان الخلافة.⁽¹⁾ مما يؤيد هذه النزعة الاستقلالية، فقد كان تكليفه من قبل السلطان الذي استهدف من وراء قراره هذا تحقيق أمرين هاميين في وقت واحد وهما:

1- صرف محمد علي عن طلب الاستقلال بمصر وإيجاد أمر يشغله عن هدفه.

2- قمع الثورة اليونانية وتعطيل حركة محمد علي الانفصالية.⁽²⁾

كان إقليم المورة في ذلك الوقت قد التهاب بنيران الثورة، وعلى الفور استعدت ألوية الجيش المصري من المشاة والمدعومة بالمدفعية والفرسان، وقاد ابن محمد علي (حسن باشا) الجيش برفقة (سليمان باشا الفرنساوي) كمستشار وخبير عسكري، وأنزل الأسطول بقيادة إبراهيم باشا في جزيرة كريت وأخمدت الثورة فيها.⁽³⁾

تحركت في شهر ذو القعدة 1239هـ/ يوليو 1824م في اتجاه مياه الأناضول، حيث وقع أول صدام بحري لها مع الثوار عند شواطئ الأناضول (بودروم)⁽⁴⁾، بعد أن التقى الأسطول المصري بالأسطول العثماني الذي كان يقوده خسرو باشا وذلك في محرم 1240هـ/ سبتمبر 1824م.

وتولى إبراهيم القيادة العامة للقوات البرية والبحرية، وأخذ يتأهب لتوجيه حملة بحرية على جزيرة هيدرا – أهم معاقل الثوار – وحملة بحرية إلى شمال المورة للاستيلاء على نوبلي

(1) علي محمد الصلاحي: الدولة العثمانية، ص391. رينية قطاوي: المرجع السابق، ص80.

(2) الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص437. عبدالرحمن الراجحي: عصر محمد علي، ص194.

(3) الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص437-438. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص341. على حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص202. عبدالرحمن الراجحي: عصر محمد علي، ص197. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص414.

(4) بودروم: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

– عاصمة الثوّار–، وهكذا عجزت العساكر اليونانية عن مواجهة القوات المصرية التي كانت مدربة تدريباً عسكرياً حديثاً، ولهذا دفع اليونانيون ثمن السنوات التي أضاعوها في الصراع الداخلي فيما بينهم، وبدا أن الثورة تحتضر ولم يكن يفلح في إنقاذها من الموت إلا تدخل خارجي كبير، عندها تحركت العصيبة الصليبية في جميع أنحاء أوروبا، واستطاع اليونانيون من خلال أدبهم المنتشر في أنحاء أوروبا أن يحركوا الرأي العام الأوروبي للتدخل، للحيلولة دون القضاء النهائي على ثورة اليونان.⁽¹⁾

على أن التدخل الخارجي في الثورات المحلية قد لا يكون إيجابياً بشكل عام، فمثلاً كان تدخل روسيا إيجابياً في حالة ثورة الصرب، وكارثة في حال ثورة الرومانيين في الأفلاق والبغدان حين أنكرها قيصر روسيا. أما بالنسبة لموقفها تجاه الثورة اليونانية فكان غاية في التعقيد، فمن ناحية كان القيصر ملتزماً بسياسة مترنيخ مستشار النمسا بشأن سياسة قمع الحركات القومية في أوروبا التي تمّ إقرارها في مؤتمر فيينا 1230هـ / 1815م حفاظاً على التوازن الدولي، والحفاظ على كيان الدولة العثمانية، هي السياسية التي كانت تتبعها النمسا منذ القرن 13هـ / 18م. ومن ناحية أخرى كانت عليه التزامات تجاه الأرثوذكس باعتباره حامي حماهم في أنحاء الدولة العثمانية. وفي هذا الخصوص كان شنق بطريك إسطنبول والمذابح التي جرت لليونانيين من الأحداث التي لا يمكن التسامح معها بسهولة، لكن الدخول في حرب دينية أمر له حسابات أخرى. أما التدخل لقمع ثورة قومية فهو أمر ممكن وله حسابات وتوازنات، فمن ناحية تضررت الملاحة التجارية لروسيا في البحرين الأسود والمتوسط بسبب معارك الثورة اليونانية وأصبحت البحار غير آمنة، ومن ناحية أخرى كانت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والدولة العثمانية مقطوعة منذ صيف 1236هـ / 1821م بسبب الأوضاع في إمارتي الدانوب التي كانت روسيا تضعها في أولياتها أكثر من اهتمامها بثورة اليونانيين القومية، وقد ظل هذا هو موقف روسيا والقوى الأوروبية الأخرى عند بداية ثورة اليونانيين حيث لم تكن هذه الدول تريد حرباً في البلقان.⁽²⁾

وقد مثل الرأي العام المطالب بالتدخل لصالح الثورة اليونانية ضغطاً على الحكومات الأوروبية خاصة بريطانيا وفرنسا، وفي البداية كانت سياسة بريطانيا والنمسا متفقتان بصد المسألة اليونانية، فقد كانت كل من بريطانيا والنمسا تريان أن مسألة اليونان مسألة خاصة

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 416. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص 12. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 438. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 341. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 59. عبدالرحمن الراجعي: عصر محمد علي، ص 204.

(2) تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 59. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص 12.

بالدولة العثمانية ورعاياها، بل إن الدولتين كانتا ضد التدخل في مسألة اليونان، وكان اللورد كاتينج⁽¹⁾ رئيس وزراء بريطانيا يعتقد أن روسيا إذا تدخلت بمفردها في المسألة اليونانية فإنها سوف تلتهم اليونان في البداية وتركيا في النهاية⁽²⁾ وعندما رأت أن الثورة اليونانية قد ضاقت التجارة البريطانية في المنطقة وأدت إلى قفلة الأوضاع في جزر أيونيا⁽³⁾ التي كانت تحت الحماية البريطانية، فأصبح كل ما تود أن تتجنب وقوعه مهما كان الثمن، هو قيام حكومة يونانية مستقلة أو حكومة تتمتع بالحكم الذاتي تحت سيطرة روسيا، لذا نرى كاتينج ينتهج سياسة تدعو إلى التعاون مع روسيا ثم فرنسا بشأن حل المشكلة اليونانية، بهدف أن يمنع أحدهما من التصرف بما قد يؤدي إلى الإضرار بالمصالح البريطانية.⁽⁴⁾

فكان النجاح الذي حققه إبراهيم باشا ضد الثوار قد جعل روسيا تقرر التدخل لتحفظ الشعب اليوناني من الإبادة، وهو الأمر الذي جعل كاتينج الذي كان يعطف على اليونانيين، أن يعيد النظر في سياسة قائمة على الحفاظ على الدولة العثمانية، وبات على السياسة البريطانية أن تحاول التوفيق بين هذين الاتجاهين، وذلك باستمالة روسيا إلى جانب بريطانيا في العمل لتحرير شعب اليونان دون اللجوء إلى حرب، بمعنى الحيلولة دون إنفراد روسيا بالتدخل في مسألة اليونان.⁽⁵⁾

وعلى أساس هذا الاهتمام بدأ كاتينج رئيس الحكومة البريطانية يتخذ سلسلة من الإجراءات، ففي 1239هـ/ 1823م اعترف بإن اليونانيين قوم يحاربون من أجل قضية بلادهم وهذا يعطيهم

(1) كاتينج (1770-1827م) وزير خارجية بريطانيا من سنة 1221هـ/ 1807م إلى سنة 1223هـ/ 1809م، ومن سنة 1237هـ/ 1822م إلى سنة 1242هـ/ 1827م، ثم لورد أول للخزينة.

رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 83.

(2) عبدالله أبو هشبة: حرب المورة، ص 13.

(3) جزر أيونيا: مجموعة جزر تقع على الغرب من اليونان على البحر الأيوني، تُدعى بالجزر السبعة، وهي في الحقيقة أكثر من ذلك.

الموقع الرسمي لمنظمة السياحة الوطنية اليونانية، visitgreece.gr/en/greek_islands/ionian_islands

(4) تشارلز بيلافيتش تاريخ العثمانيين، ص 60.

(5) عبدالله أبو هشبة: حرب المورة، ص 13.

كان على كاتينج أن يوفق بين عطف إنجلترا الحرة إزاء الأمان القومي اليونانية من جهة، وسياسة بريطانيا التقليدية نحو الدولة العثمانية من جهة أخرى، ومع هذا، فقد اعتقد رئيس الحكومة كاتينج أنه إذا أرسل قرية ستراتغورد كاتينج إلى نوبلي وتركيا فسينزع في الشرق (عهد جديد). فقد كان يريد من جهة أن يقنع اليونانيين بقبول الاستقلال الذاتي في المورة وفي الجزر تحت إمارة الباب العالي الاسمية، ومن جهة أخرى، كان يريد أقتناع السلطان بالعفو عن الثوار لكن الوزير الحر رغم الساذجة الظاهرية التي كان يحاول التستر بها، عرف بكياسته كيف يجمع بين التهديد والمجاملة في محادثاته مع الديوان، حرصاً منه على المحافظة على السلام، ولم يتردد في أن يلمح لتركيا بخطر اشتباك عالمي ولا بأس من إرسال أسطول إنجليزي وفرنسي وروسي إلى البحر المتوسط، إذا تتطلب الحالة تأييد البراهين بقوة السلاح.

رينية قطاوي بك: محمد علي، ص 83-84

ميزة معينة في حالة الاشتباك البحري مع الأسطول العثماني، وفي عام 1240هـ / 1824م منح الحكومة اليونانية ثلاثة ملايين جنيه قرضاً اسمياً، ولو أن الصفقة صاحبها بعض التدليس بحيث تسمح بوجود حقوق مالية لرجال المال الإنجليز في مستقبل اليونان، كما تتالت القروض من عدة جهات. ولكن الخطوة الأكثر أهمية كانت تحرك كانينج للتعاون مع روسيا رغم ما بين البلدين من اختلافات في عدة مسائل لكن كانت لهما مصالح مشتركة في المسألة اليونانية حيث تضررت مصالحهم التجارية، ولم يكن أي منهما يرحب بتدخل محمد علي باشا والي مصر.⁽¹⁾

غير أن الكسندر الأول قيصر روسيا توفي في 1241هـ / 1825م، فخلفه نيقولا الأول⁽²⁾ وهو أكثر محافظة وأكبر خصم للثورات القومية وأكثر حسماً فيما يقرره. وقد انتهز كانينج فرصة تتويج نيقولا حتى يضمن نجاح سياسته، فأرسل إليه الدوق ولنجتن الذي كان يعد حتى ذلك الوقت رمزاً حياً لبقاء مبادئ التحالف المقدس، وانتهى الأمر بأن وقع عقد بروتوكولاً سان بطرسبرج بين البلدين في 27 شعبان 1241هـ / 4 أبريل 1826م.

فقد اعترف في هذا البروتوكول للمرة الأولى بمولد الأمة اليونانية الجديدة، وقد ضمن لها الحرية التجارية، على أن تظل جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية، وعلى أن تؤدي إلى الباب العالي جزية سنوية بضمان الدول العظمى⁽³⁾. والشيء الذي لم يرد في البروتوكول هو أن كانينج قد خضع لمطامع روسيا، فتركت لهم حماية الأفلاق والبغدان.

(1) تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 60.

(2) نيقولا الأول: تولى بعد موت أخيه اسكندر الأول في سنة 1240هـ / 1825م بسبب تنازل أخيه الأكبر قسطنطين عن حقه في الملك، وكان أشد ملوك روسيا عداوة للدولة العلية، فخارها وأمضى معها معاهدة [آق كرمان]، ثم معاهدة أدريّة في 14 من سبتمبر 1829م فخرب العجم وأخذ منها عدة ولايات. ثم لما حصلت حرب الشام بين مصر والدولة العلية أبرم مع الدولة معاهدة خونكار اسكله سنة 1249هـ / 1833م القاضية، بمساعدته للدولة. وكان من أكبر مساعدي اليونان على الاستقلال، كما أنه محا مكان لبولندا من الاستقلال الإداري. وساعد النمسا على قهر بلاد المجر وألزمها البقاء تحت سلطنة النمسا سنة 1265هـ / 1849م. وأخيراً تسبب بزيادة عدم احترامه لحقوق الدولة العلية في حرب القرم التي اتحدت فرنسا والمجترات مع الدولة ضده وانتهت بسقوط قلعة سيسستابول في أيدي المتحالفين وامضاء معاهدة باريس في 23 رجب 1272هـ / 30 من مارس 1856م. وتوفي هو أثناء الحرب في 12 جادى الآخرة 1271هـ / 2 مارس 1855م.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 416 – 417.

(3) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 341. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 439. عبدالله أبو هشة: حرب المورة، ص 13. رينية قطاوي بك: محمد علي، ص 84. تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 60.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976, 2. Busk. Cilt 7, P.117. A. B. Şiokorad: Osmanli-Rus Savaşları. Selenge Yayınları. Istanbul – 2009. P.317 – 318. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi. Osmanli Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara. Cilt Iv, 1992, P. 193.

الاستجابة لمطالب روسيا سوف يفقدها حجمها في محاربتها ويكسب الدولة العثمانية تأييداً

الولايات القريبة من العاصمة، وعندما لى الجميع دعوة السلطان قام بعقد اجتماع معهم، وشرح في ما آل إليه حال الإنكشارية من تدهور وانحطاط بعد أن كانوا أداة بطش للدفاع عن الإسلام والدولة العثمانية، وأوضح ما يجب أن تكون عليه من الالتزام الصارم بالانضباط العسكري وعرض حلولاً من شأنها رفع مستوى الإنكشارية، أهمها:

- 1- إلزام الإنكشارية بملازمة نكثاتهم حتى في أوقات السلم، وخاصة المتزوجين منهم. 2- وقف صرف مرتبات وبدلات الساكنين خارجها.
- 3- ضرورة مواظبتهم على حضور التدريبات العسكرية. 4- تسليحهم بالأسلحة النارية الحديثة، وتدريبهم على الأسس العسكرية المطبقة في جيوش أوروبا. 5- وقف عادة بيع الوظائف.

هكذا تمكن السلطان محمود من إقناع جميع الحضور حتى المفتي نفسه بضرورة الإصلاح، فأقر الجميع ما جاء من إصلاحات، وحرروا محضراً بذلك.

وحتى تلك اللحظة، لم يتم إلغاء فرقة الإنكشارية، حيث أصدر السلطان محمود الثاني في ضوء القرارات التي صدرت مسبقاً، (خط شريف) يقضي بإنشاء جيش جديد وفقاً للنظم الأوروبية الحديثة، وعلى هذا الخط الشريف ثلاث ملاحظات مهمة:

أولاً: لم يعد السلطان محمود الثاني إلى إلغاء الإنكشارية، بل أبقى عليها، وقرر أن تمد الفرق الجديدة بمئة وخمسين جندياً، وفي ذلك استمالة للإنكشارية حين يدركون أن السلطان قد أبقى عليهم كمسكرين، وأنهم ليسوا مبعدين عن القوات الجديدة.

ثانياً: قرر السلطان عدم استخدام الضباط المسيحيين في تدريب الفرق الجديدة، وقصد من ذلك أنهم لا يعتمدون إلى الإثارة الدينية سواء هم أو العلماء.

ثالثاً: تجنب السلطان ذكر النظام الجديد في الخط الشريف، لأن هذا النظام يقترب من الأذهان بأعمال السلطان سليم الثالث الإصلاحية، وعلى النقيض صور الفرق الجديدة على أنها بعث للنظام العسكري الصارم الذي أرسى قواعد السلطان سليمان القانوني، ولقد لقي هذا الخط تأييداً واسعاً.

وهكذا نجح السلطان محمود إلى حدٍ ما في تهيئة الجو المناسب للإصلاح، وتكوين رأي عام، واكتساب العلماء إلى جانبه، وبذلك حقق التفرقة بين العلماء والإنكشارية، بعد ما كانوا دائماً مساندين لحركاتهم وتمرداتهم، كما أوجد انقساماً داخل الإنكشارية نفسها مما يهدد السبيل للقضاء عليهم فيما بعد، وهذا ما فشل فيه السلطان سليم الثالث فلم يستطع كسب رأي العلماء مما أفقده السيطره على الموقف.

لكن موافقة ضباط الإنكشارية لم تكن إلا ظاهرياً، من أجل كسب الوقت، والإعداد الجيد للثورة، وإحباط الفرق الجديدة، وكان ذلك في عام 1242هـ/ 1826م، فقد تجمعوا في آت ميداني، بعد أن فرغ صبراً السلطان محمود قرر القضاء عليهم والتخلص منهم نهائياً. وكانت هذه آخر حركة عصيان للإنكشارية في تاريخ الدولة العثمانية، وقد كان السلطان أكثر استعداداً لمواجهة الجاهل أكثر ميلاً للإسهام في مقاومة الإنكشارية بعد أن لاقوا من جبروتهم وطغيانهم ما لم يكونوا يطيقون. وفي صباح 9 ذي القعدة/ 14 يونيو تقدم السلطان، وراءه جنود المدفعية وتبعهم العلماء والطلبة إلى ساحة (آت ميداني)، ووجهت قذائفها على الإنكشارية، وقضى عليهم بصورة نهائية. ويسمي العثمانيين هذه الحادثة بـ (الوقعة الخيرية)، وبدأ بعدها نظام الجيش الجديد أطلق عليها (العساكر المحمدية المنصورية). وبهذا الحدث تخلصت الدولة العثمانية من جهاز قوي فاسد أثر كثيراً على تقدم الدولة وتوسعها في الفتوحات، كما كان سبب في ضعفها، مما نتج عنه ضعف كل الفئات الأخرى التي كانت تعتمد على مناصرة الإنكشارية وفسادها، مما يجعل إدخال الإصلاحات أمراً يسيراً، هذا مما مدّ من عمر الدولة العثمانية.

وقد هنأت النمسا السلطان لإصلاحه السلطة، وتمنت أن تقوي هذه الخطوة الدولة العثمانية، واعتبرت أن هذه المجموعات العسكرية الجديدة تتوافق مع المعايير الأوروبية من ناحية الانضباط والتكتيك.

علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص 169. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 430 - 431. زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص 307. أماني جعفر الغازي: دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، ص 356 وما بعدها. حمزة أمين: الدولة العثمانية في الميزان، ص 107 - 112. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 102 - 105. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين ص 327 - 332. عبدالمعنى الهاشمي الخلافة العثمانية، ص 425 - 429.

فعدت معاهدة آق كرمان (2) في ربيع الأول 1242هـ / أكتوبر 1826م وأهم ما جاء فيها:

- 1- منح صربيا دستوراً يعتمد استقلالها، على أن تحتفظ بإعادة ما احتلته في آسيا من الحصون والقلاع العثمانية في الحرب الأخيرة، وأن يجري تخطيط الحدود كما كانت من قبل.
- 2- تعيين أمراء من الرومان المحليين بدلاً من الأمراء اليونانيين على الأفلاق والبغدان، وذلك باعتماد من قبل الإمبراطور الروسي لمدة سبع سنوات، ولا يجوز عزلهم إلا بعد موافقتها.
- 3- سوف يتم منح السفن الروسية بعض الامتيازات التجارية في موانئ ومراسي العثمانيين (البحر الأسود مروراً بالمضايق) وسوف يتم منع قرصنة الغرب من التعرض للسفن الروسية التجارية بأي صورة، ولن تكون هناك أي أضرار بها بل العكس من ذلك فإن الدولة العثمانية سوف تضمن هذه الخسائر.
- 4- تطبيق المواد التي اتفقت عليها في معاهدة بخارست 1227هـ / 1812م دون نقصان. (3)

وكما يتضح من بنود الاتفاقية فإنه لم يتم التعرض للتمرد اليوناني، ولكن استطاعت روسيا أن تثبت ملكية ما حصلت عليه، وعندئذ أنقذ الأتراك من كل تهديد موجه إليهم من الشمال فتسنى لهم تركيز قوتهم ضد اليونان. وبهذا لم ينجح مكر كانينج ودهاؤه

(1) طقوش: المرجع السابق، ص 342. الهاشمي: المرجع السابق، ص 439. رينية قطاوي: محمد علي، ص 84. تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا، ص 61.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanlı Tarihi. Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976. 2. Busk. Cilt 7. P.116. Bertrand Michad Buchmann. Österreich Und Das Osmanische Reich. P.188. Ali Sevim. Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi. Osmanlı Dönemi (1730 – 1861). Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara. 1992. P. 193.

(2) آق كرمان: ميناء في رأس خليج صغير مقابل شبه جزيرة القرم، يصب فيه نهر دنيستر Dniestr، واسم هذا الميناء اليوم ديستروفسكي Dhestrovsky.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العثمانية، ص 175.

(3) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 342. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 439. نجد النص في محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 417-421. Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanlı Tarihi. Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976. 2. Busk. Cilt7. P.116. Ali Sevim. Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi. Osmanlı Dönemi (1730 – 1861). Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv. 1992. P. 193.

المكيافلي⁽¹⁾، إلا لخدمة روسيا دون الحصول لبلاده على أية فائدة، فكان مثل الرجل الذي عرض أصابعه بالنار لينتقط ثمار الشاهلبوط (أبو فروة) فيأكلها غيره.⁽²⁾

المرحلة الثالثة:

في تطور لافقت للقضية اليونانية، فإننا نرى أن بروتوكول سان بطرسبرج الذي تمّ توثيقه في 8 رمضان 1242هـ / 4 ابريل 1827م، يعتبر الخطوة الأولى على طريق تأسيس دولة اليونان المستقلة، وقد تمّ إبلاغ النمسا وبروسيا وفرنسا بهذا البروتوكول في مقابل رفض بروسيا والنمسا ذلك، حيث رأت النمسا أن هذا البروتوكول يعنى انتصاراً للتيارات القومية ونجاحاً لروسيا في الوقت نفسه. فإن فرنسا التي كانت تهدف لتحطيم الحلف المقدس الذي تأسس ضدها 1230هـ/1815م قد قبلت بهذا البروتوكول بدون تردد.⁽³⁾ فلم يكن بإمكان فرنسا أن تقف بعيداً عن أزمة في عالم البحر المتوسط، وتسمح للقوى الأخرى بالتوسط فيها دون مشاركة منها. فكان

(1) ماكيافلي Machiavelli: نشأ نيقولا ماكيافلي في فلورنسا، في عهد أميرها لوران، وكان حريصاً منذ صباه على تشييف نفسه ثقافة تاريخية وسياسية، قرأ خطب شيشرون وكتبه في السياسية، والإلادة فرجيل، وكتابات أرسطو. وقد تدرج في المناصب الحكومية في فلورنسا منذ أن التحق بخدمة حكومتها عام 903هـ/1498م.

وكان ماكيافلي يؤيد نظام الحكم الجمهوري ويندد بالحكم الاستبدادي بعد أن تعمق في الموازنة بين الحكم الجمهوري في روما القديمة وعصر الأباطورية الرومانية الألمانية التي عاصرها ماكيافلي، وكان يكره رجال الكنيسة ويحتقر الرهبان لأنهم في نظرة مراوون مخادعون، ولكنه لم يكره السياسي المخادع إذا خدع الشعب لمصلحة الشعب.

وقد اشترك في المهات السياسة خارج فلورنسا، وعلى الأخص لدى بلاط فرنسا في عهد لويس الثاني عشر في عامي 905هـ و909هـ/1500م و1504م، وإلى روما سنة 908هـ/1503م، وقد أفادته كثيراً تلك البعثات السياسية، اطلعت على أسرار السياسة الأوروبية والعلاقات الدولية.

وضعف شأنه عندما عاد آل مدريشتي إلى الحكم في صيف 918هـ/1512م وسقطت الجمهورية الفلورنسية، ولم تعد له خطوة في البلاط الجديد، عندئذٍ تفرغ للتأليف، ووضع كتابه (الأمير)، ضمنه أفكاره عن أصول الحكم وفن السياسة مستوحياً آراءه من دراساته التاريخية عن الحكم اليوناني والإمارات الإيطالية منذ العصور الوسطى حتى العصر الذي عاش فيه. وقد انتهى في كتابه إلى أن خير حكم يرجوه لبلاده هو الحكم الاستبدادي المستنير الذي يتجاهل المثل الخلقية والدينية وإن كان فيها ما يعرقل نجاحه أو يوقف تقدمه، واضعاً نصب عينيه مبدأ الغاية تبرر الوسيلة حتى لو اختلت الوسيلة مع المبادئ الخلقية المتوارثة. وقد انتشرت آراءه في عدد من الدول الأوروبية التي حاول ملوكها تطبيق نظرياته.

عبدالحمد البطريق/ عبدالعزيز نوار: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، ص 41 - 42. عبدالعزيز محمد الشناوي: أوروبا في مطلع القرون الحديثة، ج1، ص 71 وما بعدها.

(2) رينية قطاوي بك: محمد علي، ص 84.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi. Osmanlı Dönemi (1730 - 1861). Türk Tarih Kurumu Basimevi - Ankara Cilt Iv, 1992, P. 193.

(3) Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanlı Tarihi, Türk Tarih Kurumu Basimevi - Ankara 1976, 2. Busk, Cilt 7, P.117. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 - 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi - Ankara Cilt Iv, 1992, P. 194.

انضمامها إلى هذا البروتوكول على الرغم من أنها ترى أن اليونانيين هم أقوى خصم لها في تجارة البحر المتوسط – وذلك كي لا تترك الفرصة لإنجلترا وروسيا لتقوم بعمل حلف ضدها في المنطقة.⁽¹⁾

فقد استقبل الملك شارل العاشر⁽²⁾ كانينج في باريس صفر 1242 هـ/ سبتمبر 1826 م، وضع أسس الاتفاق حول شؤون اليونان⁽³⁾. فانضمت فرنسا لكل من بريطانيا وروسيا في جبهة دبلوماسية مشتركة ووقعوا فيما بينهم على اتفاقية لندن 1 ذي الحجة 1241 هـ – 1827/7/6 م.

(1) تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا، ص 61. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 440. أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ص 10.

Dr. Nuray Bozbor: Osmanli yönet iminde, p. 172.

(2) شارل العاشر: تولى عرش فرنسا عام 1239 هـ / 1824 م، وكان شارل العاشر من آل البوربون الذين علنا منذ البداية من الثورة الفرنسية، وكان من أوائل المهاجرين من فرنسا والعاملين على التحالف مع الملكيات الأوروبية ضد الثورة الفرنسية، حتى إذا ما قضى على حكم نابليون عاد في ركاب الحلفاء وتزعم حركة الانتقام من أعوان نابليون، ووطد عزمه على أن يعيد لآل البوربون ما كان لهم من يد مطلقة في الحكم، وللكنيسة ما كان لها من يد عليا، وأن يعوض أولئك المهاجرين – الذين عانوا خمسة عشر عاماً في المنفى – عما صدرته حكومات الثورة من أملاكهم.

وكان شارل من الطراز التقليدي من الرجال الذين لا يستطيعون تطوير مفاهيمهم – التي رسخت على مر عقود المحنة – مع متطلبات العهد والتطورات التي يعيشونها، كان يرى أن تلك المبادئ التي نشرتها الثورة الفرنسية إلحاد يجب أن يقضى عليه، وكان الرجل مؤمناً بدور الكنيسة ويفرض يدها على معاهد العلم، ولكن المشكلة التي لم يدرك حقيقتها هي أن شباب فرنسا في العشرينيات من ذلك القرن غير شباهيا قبل الثورة، كان قد أصبح أكثر تحراً، وبدا هؤلاء الشباب في عيني شارل العاشر وكأنه قد أُلحد وخرج عن تعالم الكنيسة، ولذلك عمل على دعم دور الكنيسة الديني والتعليمي، ولكن دون أن يتطور هذا بما يلائم العصر والتطورات.

كان شارل العاشر مزمناً من الناحية الدينية، وكذلك من الناحية السياسية. فقد ظل يكره الدستور ودعاة الحكم الدستوري، ومع أن العصر كان عصر التحول من الحكم المطلق إلى الحكم الدستوري، ولذلك كان المقربون إليه من أهم أولئك الذين يؤيدون نظرية الحكم الملكي المطلق، ولإطلاق يد الكنيسة في التعليم، ومطاردة الإلحاد والملحدون.

للمزيد: انظر، عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 191 – 192. د. آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر، ص 190.

(3) رينية قطاوي وآخر: محمد علي، ص 85.

كانت كل من فرنسا وإنجلترا تريد فصل مصر عن تركيا، فأخذ بعض الفرنسيين من أمثال الكونت جوردان ينصحون إبراهيم باشاً بأن يعترف باستقلال اليونان، وبأن يعلن في الوقت نفسه استقلال مصر، وكما أرسل ستراقتورد كانينج إلى ابن عمه جورج كانينج، كتاباً مؤرخاً في 29 ذو القعدة 1241 هـ / 4 يولييه 1826 م جاء فيه: [هو يمكن حمل والي مصر على العمل لصالح الوساطة اليونانية، وذلك بإحياء أمله في الحصول على (باشا ليك) سوريا، بدلاً من المورة. وإذا سلك مسلكاً حسناً، فقد يمنح بعض المساعدة لتحقيق مشروعات بناء السفن]. وشاطره هذا الرأي هنري سولت، قنصل إنجلترا في مصر، لكنه استطرد قائلاً: [أنه رجل ناضج الرأي، ولا يمكن أن يتخذ قراراً خطيراً كهذا، دون أن يبحثه بدقة، ودون أن يزن مقدماً جميع نتائج المحتملة.. والاحترام الذي يكنه للحكومة الإنجليزية سيحمله على وضع رأياً موضع الاعتبار، قبل اتخاذ أي قرار] ويلوح أن محمداً علي قد حاول التقرب من بريطانيا، ألم يقل، العبارات الآتية في حديث له مع سولت؟ [..... في حالة حدوث قطع علاقات بين الدول الأوروبية ستصبح مصر، بحكم مركزها، خير خليفة لإنجلترا، باعتبارها صديقتين، ستفيد كل منهما الأخرى، وتلك هي أعز أمانى وأحرها. ولكن إذا إنجلترا فكرت في أي مشروع للاستيلاء على البلاد، فسيكون لنا شأن آخر معها]. لم تكن أمانى محمد علي سراً من الأسرار، فكل ما كان يجره من إنجلترا، هو أن تمده بما هو في حاجة إليه من السفن وأن تترك له الميدان حراً طليقاً في الجزيرة العربية.

وطبقاً لمواد هذا الاتفاق فإن اليونان ستصبح دولة مستقلة كما وضح في بروتوكول سان بطرسبرج، وسوف يكون اليونانيون أصحاب جميع الأراضي والأماكن التي يمتلكها الأتراك في جميع جزر اليونان، وسوف يتم منح الدولة العثمانية شهراً لقبول ذلك الاتفاق وفي حالة رفض هذا الاتفاق فإن الدول الثلاث سوف تقوم بمساعدة ودعم المتمردين اليونانيين، والضغط على الحكومة العثمانية لتحقيق الأهداف المنشودة.⁽¹⁾

ولكن الحكومة العثمانية لم تقبل بذلك بحجة أنه لا يمكن قبول التدخل في شؤونها الداخلية والتي تم إقرارها من جانب واحد، وكما أنها كانت تخشى من أن تصبح اليونان نموذجاً تقتدي به الدول البلقانية الأخرى، وهذا يعني تدهور وسقوط الدولة العثمانية.⁽²⁾

ولما كانت قوات إبراهيم باشا تستعد لمهاجمة آخر معاقل الثوار (أثينا) فقد بات من المؤكد أن يحدث صدام بين الأسطولين العثماني والمصري وبين أساطيل الدول الثلاث، الروسي بقيادة هيدن Heyden، والفرنسي بقيادة رينية Rigny، والبريطاني بقيادة كودرنجتون Codrington، والذي أسندت إليه القيادة العامة للأساطيل التي تحاصر خليج نافارين⁽³⁾، وقد جاءت هذه الأساطيل لفرض

=

وعندئذ أوفد مترنيخ دي بروكيش أوستن في مأمورية إلى محمد علي، يحمله على مضاعفة جهوده في حرب المورة، ولم يفت بروكيش، في غضون مفاوضاته العديدة للوالي، أن يحذر مصر من دسائس إنجلترا قائلاً أنها تحاول وقف حركته بوعود كاذبة لا تنوي الوفاء بكسر حقيقة الأمر، هي أن المستشار النمساوي المكيافلي كان كل هم منع مصر من إعلان استقلالها.

رينية قطاوي بك: المرجع السابق، ص 85-86. عبدالله أبو هشبة: حرب المورة، ص 16.

(1) تشارلز بيلافيتش: تفكيك أوروبا، ص 61. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 440. أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ص 10.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanlı Tarihi, Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976, 2. Busk, Cilt7, P.117. A. B. Şiokorad: Osmanlı-Rus Savaşları, Selenge Yayınları, İstanbul – 2009, P.318. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv, 1992, P. 63.

(2) رينية قطاوي وآخر: محمد علي، ص 86. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 343. الرافي: عصر محمد علي، ص 233-238. أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ص 10.

Dr. Nuray Bozboru: Osmanlı Yönetiminde, P. 172. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv, 1992, P. 194. Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanlı Tarihi, Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976, 2. Busk, Cilt7, P.117.

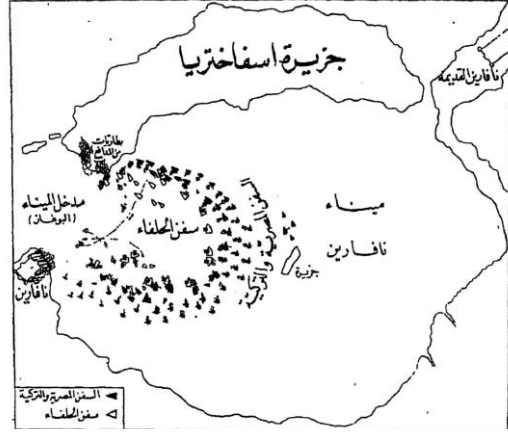
(3) نافارين (Navarin): قواعد حربية هامة يسيطر عليها الجيش المصري في المورة، تكتب بالتركية ناورين، تقع شمال مودون.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 185.

مطالبها بالقوة، وإكراه الأسطولين التركي والمصري على رفع الشراع ميمين شطر الأستانة والإسكندرية. (1)

وقد وقع الصدام المتوقع في 29 ربيع الأول 1243هـ / 20 أكتوبر 1827م، عندما أمر كودرينجتون أساطيل الحلفاء بدخول الخليج، لوقف تخريب قرى الثوار، الأمر الذي أدى إلى وقوع معركة نافارين الذي تمّ فيها تدمير الأسطول المصري والعثماني. (2)

كان الاسطول المصري التركي عند ابتداء القتال يتألف من 62 سفينة حربية وأساطيل الحلفاء 27 سفينة، فهي أقلّ منها عدداً، ولكن كفة الحلفاء كانت أرجح، لأن لديهم من البوارج الكبرى عشر بوارج، في حين أن المصريين لم يكن لديهم منها سوى ثلاث فقط، ومعلوم أن البوارج هي قوام الأساطيل البحرية، لأنها عبارة عن قلاع كبيرة متحركة تحطم السفن الحربية الأخرى، دون أن تتمكن هذه من أن تنالها بسوء، وخاصة قبل اختراع المدمرات الحديثة والغواصات، أضف إلى ذلك، أن الحلفاء جاءوا مستعدين للضرب، على حين أن الترك والمصريين لم يكونوا متوقعين حرباً ولا قتالاً، فلم تطلق مدافع القلاع قتالها على سفن الحلفاء أثناء اجتياز البوغاز، ودخلت آمنة سالمة، هذا فضلاً عن أن سفن الحلفاء كانت أشد بأساً وأقوى سلاحاً، وأكثر استعداداً وأرقى قيادة من سفن الترك والمصريين (3)



ميناء نافارين والواقعة البحرية

(29 ربيع الأول 1243هـ / 20 أكتوبر 1827م)

وهناك عدد من الحقائق يمكن الإشارة إليها تؤكد مجموعة الوثائق النمساوية والتي استند إليها صاحب كتاب المورة. ومجموعة من الوثائق الإنجليزية، والفرنسية، والروسية، التي استند إليها صاحب كتاب محمد علي وأوروبا. ومجموعة من المصادر العربية والدراسات الحديثة،

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 427. عبدالله أبو هشبة: حرب المورة، ص 13. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 440. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 343. الرافي: عصر محمد علي، ص 228. علي حسون: العثمانيون والبلقان، ص 204. رينية قطاوي بك: محمد علي وأوروبا، ص 88. أوزتونا: المرجع السابق، ج 2، ص 10.

يذكر أن في 12 ذو الحجة هـ / 20 سبتمبر، طلب رينية مقابلة إبراهيم في نافارين، وقد قرر إبراهيم أنه يستطيع سحق الثورة، فأجاب رينية بالاتفاق مع كودرينجتون، أنه سيمنع الأسطولين التركي والمصري من الاتجاه إلى أي مكان عدا الدردنيل والإسكندرية. وعلى ذلك تقرر ألا يقوم إبراهيم بأية عملية حربية أخرى، وقد صدق على الاتفاق في 17 ذو الحجة هـ / 25 سبتمبر، وهذا ما كتبه يومئذ رينية: إن الأسطول التركي، المكون من 126 قطعة، أصبح عديم الحركة في نفارين. فإذا خرج منها، تنفيذاً لأوامر جديدة صادرة من الباب العالي، فإننا سنلحقه في الأرخيل، وعندئذ ستصبح عودته إلى المورة ضرباً من ضروب الخيال، وأني أوكد مقدماً - على ما أظن - أن مجرد مظاهرة بسيطة ستكفي لطرده هذه الحملة الضخمة، إلى مصر والدردنيل. رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 86-87.

(2) الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 441. علي حسون: العثمانيون والبلقان، ص 205. عبدالله أبو هشبة: حرب المورة، ص 14. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 343. عبدالرحمن الرافي: عصر محمد علي، ص 208. علي الصلاحي: الدولة العثمانية، ص 392.

(3) عبدالرحمن الرافي: عصر محمد علي، ص 211.

وهي:

أن المعركة لم يحدث فيها أي استفزاز من سفن الأسطول المصري والعثماني ولا من المدفعية العثمانية - وخاصة لو علمنا - أن أسطول الحلفاء لم يكن رافعاً لعلم الحرب خلافاً لقواعد القانون الدولي، أي أن الحلفاء تظاهروا بالسلام لخداع الأسطولين العثماني والمصري لأخذهما على حين غرة، وقد صدّق العثمانيون هذا الخداع لأن تركيا أساساً كانت في حالة صلح مع تلك الدول، ولهذا فقد ظن طاهر باشا قائد الأسطولين أن هؤلاء جاؤوا للضغط المعنوي، وكما أنه لم يكن من الميسور على كل الأحوال إمكانية الوقوف تجاه العدو الذي يفوق أسطول طاهر باشا بمراحل.⁽¹⁾

وقد نشب القتال بين الطرفين لأتفه الأسباب، عندما وقع سوء تفاهم، أطلقت على أثره الطلقة الأولى من إحدى البنادق، وقد حدث هرج ومرج واختلط الحابل بالنابل، ثم انتهت المعركة التي تكبدت فيها القوات العثمانية المصرية خسائر كبيرة.⁽²⁾

كانت آثار معركة نافارين البحرية، لا تخلو من الغرابة والشذوذ والتناقض العجيب. ففي فرنسا مثلاً، فرح الرأي العام لذلك الانتصار الذي أحيى في قلوب اليونان بريقاً من الأمل، وقبساً من الرجاء، فقد أرسلت قوة عسكرية في محاولة لإيجاد واقع لفرنسا على الأرض، وأن القوة أرسلت إلى اليونان دون تشاور مع أطراف التحالف. وبهذا استطاعت أن تعيد اعتبارها أمام الدول الأوروبية، بعد ما أجبرت على العودة إلى حدودها الأصلية في عام 1230هـ/1815م.⁽³⁾

أما إنجلترا فكانت على العكس، حيث تملكها الحنق الشديد، ولم تتردد في إعلان الغضب وإظهار اللاتمة، فيبدو أن هدف بريطانيا الأساس كان فرض قيود شديدة على الأسطولين العثماني والمصري، لذلك فُصل أمير البحار كودرينجتون، واستقال أمير الأسطول الدوق دي كلارنس، وفي خطاب العرش الذي ألقى في 13 ربيع الآخر/ 29 من يناير اعترف الملك بحزنه العميق وأسفه الشديد لهذه الكارثة الأليمة.

وفي اليونان تجددت الآمال في حسن المآل، بينما أخذت روسيا تصفق طرباً، وتهتز فرحاً

(1) عبدالله أبو هشبة: حرب المورة، ص 14. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 440. أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج 2، ص 10.

(2) الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 441. على حسون: العثمانيون والبلقان، ص 205. رينية قطاوي بك: محمد علي وأوروبا، ص 87.

(3) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 88. عبدالله أبو هشبة: حرب المورة، ص 14. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 343. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 427.

وسروراً لأن أسطولها تفوق على الأسطول العثماني في البحر الأسود. (1)
أما رئيس وزراء النمسا مترنيخ فإنه تناول هذه الحادثة التي قضت على أسس الحلف
المقدس في سلبية شديدة، وقال عنها: لقد بدأت مرحلة جديدة في التاريخ. (1)

وعند هذه النقطة من المشكلة اليونانية، كانت وجهات النظر العثمانية المصرية متفقة على
السياسة العامة، إلا أنه بعد تدخل الدول الأوروبية وانحسارها البحري في ناقرين اختلفت وجهات
نظر الجانبين. (2)

فقد رأى محمد علي باشا أن لا فائدة ترجى من مواصلة القتال، بعد أن فقد أسطوله وانقطعت
طريق مواصلاته البحرية مع جيوشه في بلاد اليونان، وأن الحكمة تقتضي بفصل السياسة المصرية
عن السياسة العثمانية، وقد عجل في سرعة اتخاذه هذا القرار إرسال الدول الثلاث فرقة من الجنود
في المورة في 7 محرم 1244هـ/ 19 من يوليو 1828م، لإقامة حصار حول جيش إبراهيم، وقد
كلفت فرنسا بتنفيذ هذا القرار، وكما تلقى مذكرة من الدول الثلاث تُصر فيها على فصل بلاد اليونان
واستهداف مصر، إن هو استمر في اتباع السياسة العثمانية. (3)

أما بالنسبة للدولة العثمانية فإن هذه الحادثة قد وصفت بالحرب الصليبية لدى الدولة، ولقد
أصبحت معركة ناقرين ضربة ثقيلة للبحرية العثمانية، وهكذا فإن الدولة التي تمتلك سواحل في
قارات ثلاث قد أصبحت في وضع الدولة غير المجهزة بأسطول أو التي ليس لديها أسطول، كما تمَّ
فقد أشهر القادة البحريين الذين نشؤوا منذ عهد السلطان سليم الثالث، فنتيجة كل هذا أعلنت الدولة
العثمانية أنها ليست في حرب مع أي دولة فطلبت كافة الضمانات من فرنسا وروسيا وإنجلترا عن
أسطولها الذي تم القضاء عليه، وقامت بإغلاق المضائق على جميع سفن الدول الأجنبية، وقامت
بقطع جميع علاقاتها بسفراء هذه الدول الثلاث في حالة عدم قبول هذه المطالب والاقتراحات. وبعد
فترة قصيرة تمَّ قطع جميع العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والدول الثلاث، عندئذ أعلن
السلطان محمود الثاني سوء نوايا الحلفاء تجاه الدولة العثمانية، وحث المسلمين على الجهاد. (4)

وكانت روسيا أشد أعداء الدولة العثمانية مهتمة لأقصى درجة بشأن الأحداث العديدة
المتطورة عام 1242هـ/ 1827م، والتي حلمت بأنها ستجعلها تقوم بتحقيق أهدافها ومخططاتها.
فأعلنت الحرب على الدولة في 12 شوال 1243هـ/ 26 أبريل 1828م، وخاصة بعد وقوف دول
أوروبا في صف الروس لأن الإمبراطور الروسي نيقولا الأول لم يكن هدفه التوسع بل كان هدفه

(1) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 88. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 343.

إجبار الدولة العثمانية على قبول البروتوكول الذي تم الاتفاق عليه في لندن من أجل مصلحة القضية اليونانية، وقد نجحت في أخذ ضمانات بحياذ كل من النمسا وفرنسا وإنجلترا أثناء حربها مع الدولة العثمانية⁽⁵⁾.

فبدأ الروس يهاجمون حدود الدولة العثمانية، وتقدمت الجيوش الروسية في البلقان، فدخلت مدينة ياس عاصمة البغدان، وبخارست عاصمة الأقالق، وزحفت باتجاه إسطنبول، فسيطرت على مدينة قارنا⁽⁶⁾، واحتلت اسكي إسطنبول⁽⁷⁾، وحاصرت الحامية العثمانية في مدينة شملا⁽⁸⁾، واحتلت أدرنة⁽⁹⁾، في صفر 1245هـ/ شهر أغسطس عام 1829م، حتى أصبحت إسطنبول على

=

(1) Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv, 1992, P. 195.

(2) طقوش تاريخ العثمانيين، ص 343. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 442.

(3) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 343. رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 88. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 242.

(4) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 427-428. الهاشمي: المرجع السابق، ص 443. طقوش: المرجع السابق، ص 342. رينية قطاوي: المرجع السابق، ص 89. تشارلز بيلافيتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 61.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv, 1992, P. 196.

(5) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 344.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv, 1992, P. 196.

(6) فارنا: هي ثالث أكبر مدينة بلغارية. عدد سكانها 351552 نسمة (حسب تعداد سنة 1427هـ/ 2006م). وهي عاصمة محافظة فارنا، وبها ميناء هام بالنسبة للبلاد يقع في الجهة الشرقية في البحر الأسود، تسمى بالعاصمة البحرية وكذلك العاصمة الصيفية لبلغاريا. سميت باسم ستالين تيمناً بالزعيم السوفييتي في الفترة بين 1368هـ/ 1949م و1375هـ/ 1956. تعد اليوم مدينة تجذب السياح إليها من جميع أنحاء العالم وذلك بفضل منطقة الرمال الذهبية السياحية التي تقع شمال المدينة.

انظر: <http://en.wikipedia.org/wiki/Varna>

(7) اسكي إسطنبول: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

(8) شملا: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

(9) أدرنة: أسماها بالرومية (أدرينا بوليس) أو (أدرينا بوليس) نسبة إلى الأمبراطور أدریان، وهي آخر مدينة هامة تابعة للبيزنطيين في المنطقة، وأقوى حصن يقع بين القسطنطينية والدانوب، ويتحكم في الطريق المؤدية من العاصمة البيزنطية إلى جبال البلقان، ويعتبر مركز النشاط الحربي، وإدارة الحكم البيزنطي في البلقان. قال عنها **الدمشقي**: أنها من أعظم مدن الدنيا، كثيرة البساتين، تجري فيها ثلاثة أنهار.

زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص 53. **الدمشقي**: أخبار الدول وآثار الأول، عالم الكتب/ بيروت، ب. ط. ص 299. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 19، هامش (2).

مقربة من الجيوش الروسية، وفي آسيا تقدمت الجيوش الروسية في القوقاز⁽¹⁾ واحتلت أردهان⁽²⁾ وبايزيد⁽³⁾ وأرضروم⁽⁴⁾ وقارص⁽⁵⁾.

سببت هذه الانتصارات قلقاً دولياً حول مصير الدولة العثمانية فتدخلت الدول الأوروبية، التي رأت أن الأمور تتحول بسرعة لصالح روسيا، وأنه لا بد من عمل شيء يحد من التوسع الروسي، لهذا عرضت النمسا على كل من فرنسا وإنجلترا التدخل لحسم الحرب⁽⁶⁾.

(1) القوقاز: تعتبر منطقة القوقاز أحد اشد الصراعات العالمية وتاريخ وحاضر هذه المنطقة شاهد على ذلك، إذ لم تشهد هذه المنطقة استقرار ممالك ودول سوى فترات محدودة ما قبل الميلاد وفي فترات متفاوتة بعد ذلك، وقد تعاقب على هذه المنطقة كافة قوى الاستعمار الشرقي القديم من فرس وأتراك ورومان وبيزنطيين وروس، جعلت موجات الاستعمار هذه المنطقة تعاني من تمزق وانقسام واعترا ب دائم، كنتيجة لاختلاف وتباين التأثير الحضاري الفكري والمادي الذي أحدثته هذه القوى على شعوب وأعراق القوقاز، وكان نتاج هذا القلق والاضطراب التاريخي تشكيلة عرقية ومذهبية هائلة ذات خبرات تاريخية ومختلفة. وتعتبر هذه المنطقة (القوقاز) – الواقعة ما بين البحر الأسود في الغرب وبحر قزوين في الشرق – أكثر الشبه بمنطقة البلقان سواء من ناحية القلق التاريخي، أو من ناحية التعدد التكنولوجي. ومما يضيف على الموقع الاستراتيجي لغرب القوقاز (جورجيا خاصة) إطلاقه على البحر الأسود – المفتوح – بخلاف بحر قزوين في شرق القوقاز.

ونعني بالصراع شرقي البحر الأسود ذلك الصراع الذي تشهده جورجيا تحديداً، وأبعاده الإقليمية والداخلية وحسب. على اعتبار أن البعد الدولي في الصراع الجورجي حتى الآن غير مؤثر، فلا زالت القوى الدولية "أمريكا وأوروبا والأمم المتحدة" تسلم بالنفوذ الروسي والمصلحة الروسية ليس في القوقاز وحسب وإنما في كل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وهذا ما يجعل لهذه المنطقة معايير ومنطقاً خاصاً في التعامل الدولي، وأيضاً ستظل لها معان خاصة للاستقلال والسيادة والتبعية... وغيرها من المصطلحات التي درج على استخدامها القاموس السياسي وتمسكت بها بلدان العالم الثالث.

معتز محمد سلامة: الصراع على الساحل الشرقي للبحر الأسود، مجلة السياسة الدولية، يناير 1994م، ص 98.

(2) أردهان: مدينة أردهان هي عاصمة محافظة أردهان تقع في شمال شرق تركيا، الغالبية العرقية من الأرمن.

انظر: <http://en.wikipedia.org/wiki/Ardahan>

(3) بايزيد: تسمى اليوم بـ «دوغو بايزيد» Dogubayzit، وتقع في شرق الأناضول بالقرب من الحدود الإيرانية، إلى الجنوب الشرقي من قارص.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 281.

(4) أرضروم: ويلفظها العثمانيون أرضروم Erzurum، وتقع في شرق الأناضول، وإلى الجنوب الشرقي من طرابزون.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 281.

(5) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 432. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 344. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ج 443.

قارص Kars: إلى الشمال الشرقي من الأناضول.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 262.

(6) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 324.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanlı Tarihi. Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976. 2.
Busk. Cilt 7. P.120. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi. Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara Cilt Iv, 1992, P. 197.

وعلى الرغم من هذه النجاحات التي تحققت فإن الإمبراطور الروسي نيقولا الأول كان في موقف صعب للغاية ومتدهور بسبب الاضطرابات والأزمات التي حدثت بشكل غير متوقع في بلاده، كما أن القوات الروسية التي أخذت أدرنه قد ابتعدت كثيراً عن القوات الرئيسية، فكان الإمبراطور الروسي تحت تأثير كل هذه الأسباب فقبل بمطالب الدولة العثمانية الخاصة بالسلام والتي لم تكن في موقف أو وضع يمكنها فيه الاستفادة من تلك الأزمات، فقد تمّ القضاء على جميع القوات البحرية في ناغارين – كما مر سابقاً - وتم إلغاء تشكيلات الإنكشارية ولم يتم تطوير الجيش النظامي الجديد باسم العساكر المنصورة المحمدية الذي تأسس مكانه. 1244هـ / 1826م، بخلاف ذلك فقد انقطعت جميع العلاقات السياسية بفرنسا وإنجلترا، ولن تكون هناك إمكانية للحصول على أي دعم أو مساعدات منهم، فلم يسعه إلا أن يوقع مع الإمبراطور في 16 ربيع الأول 1245هـ / 14 سبتمبر 1829، معاهدة صلح أدرنة⁽¹⁾ اتفقا فيها على:

- 1- أن يقوم الروس بسحب جيوشهم من الأراضي العثمانية التي قاموا باحتلالها، عدا الجزر الموجودة على مضيق نهر الدانوب. وهكذا يكون نهر بروث سيشكل الحدود بين روسيا والدولة العثمانية كما كان قبل الحرب.
- 2- سوف يتم منح الأفلاق والبغدان حقوقاً جديدة، وسوف يتم تعيين أمراء الأفلاق والبغدان بشرط أن يكون ذلك وهم على قيد الحياة دون توريث، وتظل هذه الأماكن تابعة للعثمانيين ولكن سيتم إبعاد السكان والأهالي الأتراك فقط عنها.
- 3- إن الدولة العثمانية سوف تقبل بالمعاهدات والاتفاقات المعنية بتأسيس دولة اليونان المستقلة يوم 12 ذو الحجة 1242هـ و 17 رمضان 1244هـ / 6 يوليو 1827م و 22 مارس 1829م، والموقعة في لندن بين إنجلترا وفرنسا وروسيا.
- 4- سوف يسيطر الروس للأبد على المنطقة الآسيوية من البحر الأسود، أما الولايات الشرقية ومدينة قارص فمن المحتمل أن تعيدها روسيا إلى الدولة العثمانية وتعديل الحدود بينهما.
- 5- سوف تتمتع السفن التجارية الروسية بحرية العبور من المضائق، وسوف يكون لها إسهامات وتأثيرات تجارية في الدولة العثمانية.

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 431-432. رينية قطاوي: محمد علي. ص 89. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 342. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 443. تشالز بيلافتش: تفكيك أوروبا، ص 61.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976. 2.
Busk. Cilt7، P.120. Ali Sevim. Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi. Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara. 1992. Cilt Iv، P. 196 – 197.

6- أن الامتيازات الممنوحة لصربيا في معاهدة أق كرمان سيتم التأكيد عليها من خلال هذه المعاهدة.

7- سيدفع الباب العالي لروسيا تعويضاً قدره، مليون وخمسمائة ألف دوقاً هولندية في مدة قدرها ثمانية عشر شهراً، ذلك بفعل الخسائر التي نشأت في مراحل مختلفة من حرب 1221 هـ / 1806 م.

8- إيقاف الحرب بين الدولتين وإخلاء سبيل الأسرى.(1)

وتعد معاهدة أدرنه هذه التي أنهت الحرب الروسية العثمانية 1243-1244 / 1828-1829 م، أثقل معاهدة مادياً ومعنوياً وقعتها الدولة العثمانية، وطبقاً لهذه المعاهدة كما ورد فإن الروس سوف يقومون برد جزء من الأراضي العثمانية التي قاموا باحتلالها وفي المقابل فهم سوف يسيطرون على شرق الأناضول، وكذلك سوف يحتفظون بالجزر الموجودة على مضيق نهر الدانوب، وبذلك فإن الروس تمكنوا من النزول نحو الجنوب أكثر من النواحي الشرقية والغربية. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المعاهدة وضعت مجموعة من حقوق البغدان والأفلاق بخلاف تحقيق استقلال اليونانيين ووسعت من حجم ونفوذ وسيطرة الروس في البلقان.(2)

أما بالنسبة للدولة العثمانية فإن هذه المعاهدة التي اضطرت للتوقيع عليها نتيجة هزيمة ثقيلة مدوية جعلت الدولة العثمانية تتعرض مكانتها الاقتصادية لأضرار بالغة نتيجة الضمانات الحربية التي ستقوم بسدادها للروس، وفي النهاية فإنها جعلت الدولة العثمانية تحت ضغط وتهديد دول أوروبا العظمى، ومن ناحية أخرى فإن حقيقة تأسيس دولة يونانية مستقلة بهذه الصورة ينبغي أن يُعدَّ بداية لتدهور وسقوط الدولة العثمانية، لأنه بعد هذه الحادثة فإن بقية الأقليات والشعوب، أصحاب القوميات المختلفة داخل إطار حدود الدولة العثمانية سوف تتخذ من دولة اليونان نموذجاً لها، ومن ثم فإنها ستدخل في صراع داخلي من أجل الاستقلال، وأخيراً، فإنه يمكن القول أن إمكانية مواصلة الدولة العثمانية لوجودها يتضح من خلال ارتباطها بالتوازن بين الدول أكثر من قوة الدولة

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 440.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. Türk Tarih Kurumu Basimevi1 – Ankara 1976. 2. Busk. Cilt7، P.121. A. B. Şiokorad: Osmanli-Rus Savaşları. Selenge Yayınları، İstanbul – 2009، P.346 – 347. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، 1992، Cilt Iv، P. 198.

(2) Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Aynı Yerde، P121. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730–1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi– Ankara، Cilt Iv، 1992، P198–199.

العثمانية ذاتها.⁽¹⁾ وقد قام سفير النمسا بالتعليق على معاهدة أدرنة بما يلي: [إن الدول المنتصرة قد أجبرت العدو الضعيف على قبول كافة المعاهدات والتي كانت الأثقل والأشد خطورة، ولا يمكن أن نقول بأن هذه المعاهدات لم تكن بين دول مستقلة...]⁽²⁾.

أما بالنسبة للثورة اليونانية إن نجحت في تكوين مملكة يونانية يحكمها ملك أجنبي بحلول عام 1248هـ/1833م. فقد خسرت أكثر مما كسبت، فإن اليونانيين فقدوا الوضع الممتاز الذي كانوا يتمتعون به في الدولة العثمانية قبل الثورة 1235هـ/1820م، صحيح أنهم ظلوا يتولون وظائف عليا في الإدارة العثمانية إلا أنهم فقدوا المناصب ذات القيمة الأكبر مثل منصب (الخوسبدارية) في إمارتي الأفلاق والبغدان، وكذا الامتيازات التي كان يتمتع بها اليونانيون في الإماراتين، بل لقد أصبحوا محل نظرة وشك وعداوة من قبل السلطات العثمانية. لقد امتد تأثير الوضع الجديد إلى دوائر المال والتجارة حيث حل الأرمن⁽³⁾ محل اليونانيين في بنوك إسطنبول، وتولى البلغار بدلاً من اليونانيين مهمة مد الدولة العثمانية بما تحتاجه من مواد تموينية واحتياجات عسكرية وفقدوا وضعاً خاصاً ومميزاً، ويضاف إلى هذا أن السفن اليونانية قد تحطمت وتحتاج أموالاً كثيرة لإصلاحها. أما الأوضاع في الريف فكانت غاية في السوء بعد عشر سنوات من الحرب الأهلية والثورة، وتمّ تدمير مساحات كثيرة من الأراضي الزراعية وخاصة في المورة، وهلك ما يقرب من 10% من سكانها. أما آخر النتائج السلبية لإقامة المملكة اليونانية، فإنه يتمثل في الدور الذي لعبته الدول الثلاث الحامية (إنجلترا – روسيا – وفرنسا) في الشؤون الخارجية والداخلية للمملكة، في حين أن روسيا جعلت من نفسها قوة حامية معترفاً بها في كل من الصرب وإمارتي الدانوب إلا أن هذين الكيانين كانا يتمتعان بميزة التعامل مع دولة واحدة، ألا وهي روسيا. أمّا اليونان فعلى العكس

(1) Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanlı Tarihi, Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976, 2. Busk, Cilt 7, P.121 – 122. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992, Cilt Iv, P. 199.

(2) Bir Heyet Tarafından Hazırlanmıştır: Mufassal Osmanlı Tarihi, İstanbul, 1972, Cilt Vi, P. 2916.

(3) الأرمن: شعب ينتمي إلى العرق الآري (الهندو أوروبي)، أما وجودهم في أرض أرمينيا التاريخية، فيعود إلى الألف الثالث من قبل الميلاد، وذلك حسب الدراسات اللغوية والأثرية الحديثة، والتقاليد الموروثة منذ القدم. اشتهر ملوكها منذ القرن 7 ق.م، فتأسست مملكة أرمينيا الصغرى في عهد الصليبيين في الأناضول وقليلة 585هـ/1198م، وأخضعها المماليك عام 777هـ/1375. قاست ولايات الحروب بين الفرس والترك، ثم بين الروس والعثمانيين. استولت روسيا على القسم الشرقي 1244هـ/1829م، وبقي القسم الآخر خاضعاً للعثمانيين. قام الأرمن بمحاولات تحريرية فتعرضوا لإضطهاد العثمانيين، فتشتتوا في البلاد العربية وأوروبا وأمريكا، يتقاسم أرمينيا اليوم تركيا وإيران. وهناك قسم آخر والذي أصبح جمهورية مستقلة.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص39.

كان عليها أن تتعامل مع ثلاث دول كل منها له سياسته الخاصة التي تتعارض مع الأخرى، فكان لبريطانيا الوضع الأقوى بين الدول الثلاث نظراً لتفوقها البحري، أما فرنسا وروسيا فكان لكليهما نفوذٌ كبيرٌ لتشكيل مستقبل اليونان. ويذكر رئيس وزراء النمسا مترنيخ في مسألة اليونان: [أن حصول اليونان على الاستقلال يعد من أهم الضربات الكبرى الموجهة لسياسة مترنيخ التي كان يدافع عنها منذ عام 1230هـ/ 1815م، والموجهة إلى نظام مؤتمر فيينا أيضاً، ومن ثم فإن الدول العظمى التي كانت تدافع عن نظام فيينا وتخدم أي تمرد في أي دولة بأوروبا، وتتدخل في شؤون هذه الدول قد وجهت أول ضربة لهذا النظام الذي تأسس لمنع التمرد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التمرد أصبح أكثر تخطيطاً واستمرارية ضمن التمردات التي تحدث داخل الحدود العثمانية ولا يمكن استيعاب التجهيزات التي تتم لخوض أي تمرد⁽¹⁾.

لهذا نرى أن نتيجة التمردات اليونانية والصربية التي أطلت برأسها في إطار حدود الدولة العثمانية، فقد تسببت في تدخل دول أوروبا العظمى في الشؤون الداخلية للدولة والتي نجحت في تكوين مثل هذا الوضع، كما أخذت في تحريض السكان المسيحيين داخل الدولة بهدف تحقيق مصالح جديدة لهم وجعلوهم بمثابة المتمردين ضد الدولة، ومن ثم فإن بعض الولاة العثمانيين قد بدؤوا مجموعة من التحركات في سبيل الاستقلال كمحمد علي باشا، الذي أراد الاستفادة من ضعف الدولة العثمانية الذي آلت إليه.

فلما خرج محمد علي باشا من الحرب اليونانية من دون أن يظفر بفتوح جديدة، ولم يحقق أية استفادة من الاشتراك فيها، في حين انتهت الحرب مع الدولة السعودية الأولى ببسط نفوذه على جزيرة العرب، وأُتيح له دخول السودان⁽²⁾ وضم الجزء المتمم للأراضي المصرية، هذا النجاح

(1) تشارلز بيلافتش وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ص 63، 64.

Oral Sander: Anka'nin Yükselisi Ve Düsüsü, P.186.

(2) حملة محمد علي على السودان: تعتبر ثاني حملة من حملات محمد علي الضخمة، إذ استهوتته نفائس البلاد السودانية النفيسة، ولم تتسم بالصعوبة كما في حملة الجزيرة العربية نظراً لوجود المواصلات الملائمة، ولقربها من مصر، ولعدم وجود تماسك بين أبنائها. اندلعت الثورات والانتفاضات من الآلاف من الناس فقام إسماعيل بقمعها، وكان من ردة فعل ذلك عام 1237هـ/ 1821م أن دعا أحد الزعماء المحليين إسماعيل باشا- أحد قواد محمد باشا- إلى وليمة في أحد الأكوخ المبنية بالقش وبينما كان وحاشيته يتناولون الطعام أضربت النار في الكوخ فاحترق إسماعيل باشا وحاشيته بسرعة خاطفة. ولما علم الدفترار- صهر محمد علي، قائد قواد محمد علي في الجيش- توجه إلى هناك وانتقم شر انتقام، وآباد الآلاف من أهالي منطقة مسنار، وقمعت الانتفاضة واستولوا على مصوع، وسواكن على البحر الأحمر، وفرضوا ضرائب فادحة على السكان، وساق ثمانية آلاف رأس من الماشية سنوياً، ولكن لم يجد الذهب الذي كان ينشده.

عبدالمعتم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 439-450. علي حسون: الدولة العثمانية، ص 166-167.

الذي أعقب الفشل في حرب اليونان كان له دافعاً لأن ينظر إلى بلاد الشام، وهذا مما يتوافق مع رأي الساسة البريطانيين والفرنسيين الذين سمحوا له بتوجيه جيوشه إلى الشام ثم الأناضول، مما يخدم مصالحهم للتصدي للنفوذ الروسي المتزايد في أملاك دولة الخلافة العثمانية، وقد لقي هذا التوجيه ترحيباً من محمد علي لخدمة أهداف أسياده البريطانيين خصوصاً. وما يدعم وجهة النظر هذه- أن إنجلترا عارضت بشدة مشروع محمد علي في تنفيذ العرض الفرنسي بغزوه للجزائر لحسابهم قبل هجومه على الشام بعام واحد، وهددوه بالهجوم على أسطوله وجيشه إذا هو أقدم على مثل هذه العملية، الأمر الذي دعاه إلى التراجع عن التنفيذ، على الرغم من أنه كان قد عقد اتفاقية بهذا الخصوص مع الفرنسيين، وهو أمر يؤكد على أن محمد علي ترك احتلال الجزائر بسبب ضغط بريطانيا ومخططاتها⁽¹⁾، وكان ذلك يساعد بريطانيا في عرقلة

(1) إن الجزائر التي فتحها خير الدين بربروسا باشا القائد البحري العظيم عام 939هـ/1533م، أدخلها ضمن حدود الدولة العثمانية، وتشكلت تحت حكم الدولة العثمانية بأساء عديدة هي بلاد طرابلس غرب أو تونس.

وهذه البلاد التي تعد قوة بحرية شبه مستقلة في الدولة العثمانية لعبت دوراً رئيساً في سيطرة الدولة العثمانية على غرب البحر المتوسط وكانت لها مكانة هامة للغاية، كما أنها تشرف على مضيق جبل طارق الذي هو بوابة دخول البحر المتوسط والخروج منه في تلك الإثناء بصفة خاصة.

لقد فقدت الإدارة المركزية في الدولة العثمانية نفوذها الفعلي على الجزائر بشكل تدريجي خلال القرن 11هـ/17م وخلال الفترة التي تمتد من 1069هـ/1659م، كان يعين على الجزائر باشا من قبل الدولة العثمانية لعبت دوراً رئيساً في سيطرة الدولة العثمانية على غرب البحر المتوسط وكانت لها مكانة هامة للغاية، كما أنها تشرف على مضيق جبل طارق الذي هو بوابة دخول البحر المتوسط والخروج منه في تلك الإثناء بصفة خاصة.

لقد فقدت الإدارة المركزية في الدولة العثمانية نفوذها الفعلي على الجزائر بشكل تدريجي خلال القرن 11هـ/17م وخلال الفترة التي تمتد من 1069هـ/1659م، كان يعين على الجزائر باشا من قبل الدولة العثمانية لعبت دوراً رئيساً في سيطرة الدولة العثمانية على غرب البحر المتوسط وكانت لها مكانة هامة للغاية، كما أنها تشرف على مضيق جبل طارق الذي هو بوابة دخول البحر المتوسط والخروج منه في تلك الإثناء بصفة خاصة.

وخلال القرن 12هـ/18م، بدأت الدولة العثمانية تفقد السيطرة على الناحية الغربية للبحر المتوسط، وأصبح الانجليز بصفة خاصة في وضع المسيطرين على البحر الأبيض بعد هزيمة الأسطول الفرنسي في أبو قير، ولقد تقرر منح إنجلترا مهمة القضاء على كل تحركات القرصنة في مؤتمر فيينا 1230هـ/1815م وبناء عليه فقد تحركت إنجلترا على الفور وكانت قد قامت بجهود بحرية في البحر المتوسط غرب الجزائر لإنهاء القرصنة بصفة عامة، وتم عمل اتفاق مع النمسا وروسيا حول هذا الهدف بشأن التخلص من قرصنة الجزائر 1230هـ/1815م، وقد قاما بضرب عام 1231هـ/1816م بإغراق جميع السفن خاصة بالجزائر ودك المدينة بالمدافع، وقام حاكم الجزائر بالقبول بتسليم الأسرى والمسيحيين مقابل سداد الفدية ونفقات الأسطول.

ومهدا أصبحت الجزائر في ضعف كبير، وبالإضافة إلى ذلك لقد أصبح الوضع أكثر صعوبة نتيجة لهزيمة الدولة العثمانية أمام روسيا 1828م/1829م، تعرضت الدولة العثمانية لازمات داخلية وخارجية بصورة أكبر، وكل هذا ساء من أوضاع الجزائر، وكانت فرنسا تريد اغتنام الفرصة والاستفادة من هذه التطورات فقامت بتحريات عسكرية بهدف الاستيلاء على الجزائر أثناء هذا التعاون الإنجليزي والروسي.

وقد حانت الفرصة لفرنسا غزو الجزائر، فأعلنت الحرب عليها، وأبلغت الحكومة العثمانية بهذه التحركات العسكرية، والتي قررت عدم التدخل في قضية الجزائر - والسبب في ذلك - هو اعتقاد الحكومة العثمانية أن الجزائر ستمتكن من كسب الحرب ضد فرنسا بمفردها، كما أن الدولة العثمانية في الأساس كانت في موقف وظروف لا تسمح لها بإرسال قوات تحارب من أجلها، مما ساعد فرنسا على احتلالها في 15 محرم 1246هـ/5 يوليو 1830م، وهذا يدل أن الدول العثمانية أصبحت في وضع عجز نهايتها نتيجة فقد مدينتي الجزائر والمورة التي تحمل مكانة استراتيجية كبرى عام 1246هـ/1830م.

=

النفوذ الروسي المتزايد في المنطقة. (1)

وعلى الرغم من تعويض الدولة العثمانية محمد علي عن بعض ما فقده في الحرب اليونانية، أسندت إليه جزيرة كريت، لكن هذا التعويض لم يكن ذا قيمة، ورأى أن يضم بلاد الشام إلى مصر، يدفعه في ذلك عاملان: سياسي واقتصادي.

أما العامل السياسي: فهو اتخاذ بلاد الشام حاجزاً يقي مصر الضربات العثمانية في المستقبل من جهة، كما أن بسط نفوذه على هذه البلاد سيمكنه من تجنيد جيش من سكانها فيزداد بذلك عدد أفراد جيشه.

أما العامل الاقتصادي: فإنه أراد استغلال موارد بلاد الشام، من الخشب والفحم والنحاس التي كانت تفتقر إليها مصر، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية بسبب موقعها الجغرافي واتصالها بالأناضول، وعلاقتها التجارية بأواسط آسيا حيث تمر قوافل التجارة. (2)

والراجح، أن محمد علي باشا كان يطمع إلى ضم بلاد الشام منذ عام 1225 هـ/1810م، ويأمل أن يصل إلى حكمها بموافقة السلطان، فطلب من السلطان محمود الثاني في عام 1228 هـ/1813م أثناء الحرب ضد الدولة السعودية الأولى أن يعهد إليه بحكم هذه البلاد بحجة أنه بحاجة إلى مدد منها يعاونه على القتال، لكن السلطان العثماني رفض طلبه.

ولم تخدم اهتمامات محمد علي ببلاد الشام، ففي عام 1236 هـ/1821م قام بدور الوساطة بين الحكومة العثمانية من جهة، وبين كل من عبدالله باشا والي صيدا المعزول والأمير بشير الشهابي الثاني أمير لبنان الذي لجأ إليه في مصر من جهة أخرى، ووجد في الرجلين صديقين مخلصين ونشأت بينه وبينهما علاقات وثيقة وبخاصة مع الأمير الشهابي، إلا أنه لم يتخذ في هذا الوقت أي

=

زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، ص 343. رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 93-94. سيد محمد السيد: التاريخ العثماني السياسي والاقتصادي، ص 120 - 121. اسماعيل ياغي / محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج 2، ص 1255 وما بعدها.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976، 2. Busk، Cilt 7، P.123. Ali Sevim، Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi، Osmanli Dönemi (1730 – 1861)، Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara، Cilt Iv، 1992، P. 202 – 205.

- (1). محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 349، 350. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 452-453.
- (2) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 350. الراجعي: عصر محمد علي، ص 218. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 453. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 281.

إجراء فيما يتعلق ببلاد الشام.(1)

وأخذت أهدافه تتبلور بدءاً من عام 1240هـ / 1825م، من خلال حديثه مع الجنرال بوابيه عندما صارحه بأنه سوف يعمد بعد أن ينتهي من حرب المورة إلى وضع يده على بلاد الشام وعكا، ولن يقف بجيشه إلا على ضفاف دجلة والفرات وفي بلاد اليمن والجزء الأوسط من جزيرة العرب. وتتوافق هذه الأفكار مع ما أشيع نقلاً عن ولده إبراهيم باشا بأنه سوف يكون المدافع عن حقوق الشعوب العربية التي تعيش تحت الحكم العثماني حياة التابع البائس المستضعف، وأضحت السيطرة على بلاد الشام بدءاً من عام 1245هـ / 1829م، من الأمور الضرورية في سياسته الاستراتيجية.(2)

وتعد الحروب في بلاد الشام حروباً دفاعية وهجومية في آن معاً، أما كونها حروباً دفاعية فلأن محمد علي كان يعلم أن الدولة العثمانية لا تألو جهداً في السعي لاسترداد مركزها في مصر، وأن السلطان محمود الثاني لم يكن صافي النية، أما كونها حروباً هجومية فلأن هدفه كان أيضاً التوسع(3).

ويبدو أن محمد علي باشا قد أخذ قرار التصدي للباب العالي ضمن خلفيات عدة، فقد أنس في جيشه القوة فوجد أن الدولة العثمانية في حال من التدهور والتفكك، وأنها محط أنظار ومؤامرات الدولة الأوروبية. وهكذا وقع محمد علي حاكم مصر أسير عاملين. أسير نفسه، إذ رأى أن الباب العالي ظلمه عندما منعه من ولاية الشام، على الرغم من أدائه خدمات جليلة للسلطنة، وأسير اعتقاده، أنه أصلح ولاية الشام.(4)

حيث استغل محمد علي الظرف المناسب سنة 1246هـ / 1831م لاحتلال الشام، محتجاً بأن عبدالله باشا والي عكا يؤوي الهاربين المصريين، ولم يوف ديناً له عليه، وكان عبدالله باشا يخشى من زوال منصبه بعد احتلال محمد علي للشام، ولذا كان يدس على محمد علي إلى السلطان العثماني بوجود علاقة بينه وبين الثوار في اليونان، كانت إنجلترا منشغلة بالإصلاح الداخلي بعد الثورة الفرنسية وبالمسألة البلجيكية،(5) وفرنسا منشغلة باحتلال الجزائر، والنمسا مهددة بالثورة

(1) طقوش تاريخ العثمانيين، ص 350. عبدالمعظم الهاشمي الخلافة العثمانية، ص 453.

(2) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 351. عبدالمعظم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 455.

(3) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 352. الرافي: عصر محمد علي، ص 245.

(4) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 355.

(5) المسألة البلجيكية: هي في جوهرها حركة استقلال قومي عن هولندا، قد تدخلت فيها فرنسا بهدف ضم بلجيكا أو جزء منها الأمر الذي عارضته إنجلترا، لأن من شأن ذلك أن يخل بالتسوية الإقليمية التي أقرتها معاهدة أوتينا 1230هـ / 1815م. وقد رأى بالمرستون وزير خارجيتها

قاد إبراهيم باشا جيشه المدرب، وسقطت فلسطين، وحوصرت عكا ثم سقطت عام 1247هـ/1832م. واحتل صيدا والقدس، وأيده بشير الشهابي زعيم لبنان، وأيده المسيحيون لرفع الضرائب الباهظة عنهم، وسقطت دمشق دون قتال. كما استطاع هزيمة الجيش العثماني قرب حمص بقيادة حسين باشا، ثم احتل حلب، وتتابع إلى ممر بيلان - وهو أحد ممرات الفاصلة بين بلاد الشام والأناضول - كما أحتل ميناء إياس، شمالي الإسكندرون، ودخل ولاية أدرنه وطرطوس، وانتصر على الجيش العثماني وأسر قائده رشيد باشا واحتل قوينه، وصل إلى كوتاهية (2) سنة 1247هـ/1832م، وأصبح الطريق مفتوحاً إلى إسطنبول. (3)

استرعت انتصارات الجيش المصري أنظار الدول الأوروبية، فخشيت من تقدم إبراهيم باشا نحو إسطنبول. وإسقاط عائلة بني عثمان والاستئثار بالخلافة، ما يخل بالتوازن الأوروبي. (4)

هنا أدركت دول أوروبا العظمى أن الدولة العثمانية قد فقدت وحدة أراضيها وتدهورت نتيجة الضعف الشديد الذي آلت إليه، وإزاء هذا الوضع الخطير جداً للغاية، كان لزاماً عليها أن تتدخل فوراً دون تردد، حيث ساد القلق عاصمة الخلافة، وقلق السلطان الذي خشي من تقدم إبراهيم باشا نحو العاصمة فلجاً إلى هذه الدول من أجل الدعم والمساعدة، وهنا تتمثل سياسيات دول أوروبا كالآتي:

كانت روسيا أشد الدول الأوروبية قلقاً، فقد نظرت بعين الخوف والقلق إلى تقدم الجيش المصري واقترابه من إسطنبول، وخشيت من اتساع نفوذ محمد علي باشا حتى المضائق والبحر الأسود، والتي كانت تخطط للسيطرة على مضائق إسطنبول والبحر الأسود اعتباراً من القرن

أن بلجيكا يمكن إذا ما تحولت إلى دولة أن تستخدم درعاً ضد إنجلترا من قبل فرنسا. ولم تحل هذه القضية إلا في 6 صفر 1255هـ/19 أبريل 1839م، وفقاً لمعاهدة وقعتها الدول الخمس الكبرى أقرت باستقلال بلجيكا. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص355.

(1) علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص289.

Oral Sander: Enver Ziya Karal: Anka'nin Yükselisi Ve Düstüsü. P.191

(2) كوتاهية Kutahaya: تقع في غرب الأناضول إلى الجنوب من إالقيصر واسكى شهر.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 269.

(3) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 449. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص290. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص352-353. الرافي: عصر محمد علي ص223 وما بعدها. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص453-454.

(4) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص450-451. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص354. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص455.

12هـ/18م، والوصول إلى البحر المتوسط. كما رأت أنه سيصبح بوسع محمد علي باشا من تأسيس دولة قوية تقوم على أقباض السلطة العثمانية المتداعية، مما يتعارض مع سياستها تجاه هذه السلطة التي كانت قررتها في عام 1245هـ/1829م، والقاضية بعدم تقسيم أراضيها.⁽¹⁾

أما موقف النمسا، فكانت ضد حركة تمرد محمد علي باشا هذه، وكانت مدركة بأن سيطرة الروس على البلقان ستهدد أمن حدودها، وتجعل الوضع أكثر خطورة. كما أن بروسيا، التي كانت منشغلة بالوحدة الألمانية فإنها لم تجد وقتاً للاهتمام بتمرد محمد علي باشا بشكل مباشر، فكانت تؤيد سياسة النمسا في هذا الموضوع.

وواصلت فرنسا علاقاتها بمصر بوسائل عديدة بسبب مكانة هذه المنطقة بعد احتلالها من قبل بونايرت وانسحابه منها، ولقد حقق والي مصر نهضة في كافة الميادين بمصر من خلال الخبراء الذين أتى بهم من فرنسا، ومن ثم فإن مصر كانت تشكل الحزن الدافئ لفرنسا، فكانت فرنسا تفكر في الأساس بكسب ودعم وتأييد محمد علي باشا ضد الإنجليز في شرق البحر المتوسط، وفي الوقت الذي تريد الحفاظ على الدولة العثمانية، وعلى وحدة أراضيها، في ظل هذه الامتيازات التي حصلت عليها.

وكذلك فإن إنجلترا، التي حققت مصالح تجارية ضخمة في ظل الامتيازات التي حصلت عليها من القرن 10هـ/16م، لم تقلع عن سياسة الحفاظ على وحدة الأراضي العثمانية وحمائتها بأي صورة من الصور، لأن الدولة كانت تمنع الروس الذين دخلوا إلى الجنوب من التقدم أكثر، كما أن الدولة العثمانية لازالت على صلة بمستعمراتها بالبحر المتوسط، ولهذه الأسباب فإن إنجلترا لم تتأخر عن نهج سياسية مضادة إزاء محمد علي باشا بسبب مواقف فرنسا من القضية المصرية، حيث أن سيطرة محمد علي باشا على جنوب شرق الأناضول وسوريا بعد مصر سوف يؤدي إلى سيطرته على طريق التجارة البحري الذي يصل إلى الهند من ناحية البصرة ودجلة والفرات، وهذا ما تخشاه إنجلترا. وعلى الرغم من ذلك، فإن حكومة إنجلترا لم تتدخل فوراً في المسألة المصرية حيث نراهم رفضوا طلب السلطان محمود الذي مدَّ يد المساعدة عن طريق سفيره في فيينا الذي أرسله إلى لندن للتفاوض في شأن إرسال مدد بحري يقوم هو بسد نفقاته، وفي حين لم تتأخر بمتابعة

(1) لقد حددت روسيا موقفها من وجود الدولة العثمانية في هذه المرحلة، في الاجتماع الموسع الذي عقده فيصر نيقولا الأول عقب توقيع معاهدة أدرة عام 1245هـ/1829م، والذي حضره سبعة من كبار دبلوماسية أشهرهم داشكوف وسلرود، وقد تقرر في هذا الاجتماع المحافظة على كيان الدولة العثمانية، ومنع أي تدخل خارجي في شؤونها. طقوش، تاريخ العثمانيين، ص 354.

السياسة والتطورات الخاصة بهذه المسألة بهدف تطور هذه الأحداث لصالح إنجلترا ومصالحها.(1) ويمكن أن نستخلص من التطورات السياسية التي جرت في المسألة المصرية وما حولها، أن دول أوروبا العظمى عدا فرنسا كانت تبدو بأنها مؤيدة للدولة العثمانية من خلال وضع مصالحها في المقام الأول.

ولكن، قد سبب التدخل الروسي 1 شوال 1248هـ / 20 فبراير 1833م، قلقاً لكل من إنجلترا وفرنسا والنمسا التي خشيت على مصالحها من أن تستغل روسيا تداعي الدولة العثمانية لتقوي مركزها في الممرات، ورأت أن خير وسيلة تقوم بها هي التوسط لعقد سلام بين السلطان محمود الثاني، ومحمد علي باشا.(2)

فاستخدمت فرنسا علاقتها الودية مع مصر لإقناع محمد علي باشا بتسوية خلافة مع السلطان. ومن جهته أرسل هذا الأخير بإيعاز من السفارة الفرنسية في إسطنبول مندوباً عنه هو خليل باشا إلى مصر، لإجراء مباحثات مع محمد علي باشا. كما أرسلت الحكومة الفرنسية مندوباً من قبلها إلى مصر لإقناعه بالألا يتشدد في طلباته، وأن يكتفي من فتوحه بولايات صيدا وطرابلس والقدس ونابلس. ولكن محمد علي باشا رفض وجهة النظر الفرنسية، وأصر على ضم بلاد الشام وولاية أدرنة، وجعل جبال طوروس الحد الفاصل بين الدولة العثمانية وممتلكاته، وأمر ابنه بالتقدم في فتوحه بهدف الضغط على السلطان.(3)

وبذلت فرنسا جهوداً مفضية للتوفيق بين وجهتي النظر، العثمانية والمصرية، وهددت في

(1) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 354. الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 455. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 209 – 201. عبدالرحمن الرافي: عصر محمد علي، ص 252 – 253.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 213 – 214.

(2) قدم الكونت مورافيف من بطرسبرج في محمة دبلوماسية في شعبان 1248هـ / يناير 1833م، واقترح على السلطان معونة القوات الروسية، أمام رفض كل من إنجلترا وفرنسا والنمسا بتقديم أي دعم له قبل العرض الروسي، وعندما استأنف محمد علي زحفه إلى كوتاهية، بعث مذكرة إلى القائم بالأعمال الروسي بوتنييف يطلب فيها إرساله أسطول روسي إلى منطقة الممرات، وقوات برية إلى العاصمة للمحافظة عليها، فلبت روسيا طلب السلطان فأرسلت أسطولا بحرياً رسا أمام سراي السلطان، كما أنزلت أربعة عشر ألف جندي في منطقة البوسفور.

طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 355. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 456. رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 98.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 215

(3) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 356. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 456. رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 98. عبدالرحمن الرافي: عصر محمد علي، ص 204

إحدى مراحل المفاوضات محمد علي بأن لا يجعل فرنسا تلجأ إلى أن تتخذ نحوه تدابير حاسمة، وإجراءات جارفة، وهو أمر يؤسفها جد الأسف.⁽¹⁾

كما أن بريطانيا قررت الاشتراك مع مترنيخ، لإرغام محمد علي على قبول مقترحات الباب العالي، فأوفدت فينيا إلى محمد علي الكونت بروكيش أوستن، كما بعثت لندن بالمستر كامبل لكي يخبر محمد علي باشا بأن الأسطول البريطاني سيحاصر ميناء الإسكندرية، إذ لم يقبل السلام مع السلطان العثماني.⁽²⁾

فقد رأى محمد علي باشا أن الدول إنما تسعى إلى هضم حقوق مصر إرضاء لتركيا، فوقف تجاهها موقفاً مشرفاً متمسكاً فيه بحقوق مصر، وبعث بهذا الصدد برسائل عدة تدل على قوة يقينه ومضاء عزيمته، وأهمها الخطاب الذي أرسله إلى الأميرال روسان سفير فرنسا في الإستانة بتاريخ 16 شوال 1248هـ / 8 مارس سنة 1833م رداً على رسالته إليه، قال فيه:

[تلقيت رسالتكم المؤرخة في 18 ذو الحجة / 22 فبراير التي تسلمتها من ياوركم والتي تعترضون فيها عليّ وتعلنون فيها بأنه لا حق لي في المطالبة بما عدا بلاد عكا والقدس ونبلس وطرابلس الشام، وأن الواجب عليّ أن أسحب جيشي فوراً، وتندرونني بأني في حالة الرفض أستهدف لأخطر العواقب، وقد أضاف ياوركم شفويّاً بناء على تعليماتكم بأني إذا بقيت متمسكاً بمطالبتي فسيجيء الأسطول الإنجليزي والروس إلى سواحل مصر.

على أنني يا جناب السفير أتساءل بأي حق تطلبون مني هذه التضحية؟ أن أمتي بأجمعها تؤيدني في موقفي، وإن في استطاعتي بكلمة مني أن أحرص شعوب الروملي⁽³⁾ والأناضول على الثورة فيلبوا ندائي، ويمكنني بتأييد أمتي أن أفعل أكثر من ذلك، لقد امتدت سيطرتي على أقطار عدة، والنصر حليني في كل الميادين، ومع أن الرأي العام يؤيدني في امتلاك سورية بأكملها فإنني قد أوقفت زحف جنودي رغبة مني في حقن الدماء ولكي يتسع الوقت أمامي لأتعرّف على ميول

(1) رينية قطاوي وآخر: المرجع السابق، ص 100. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 451. طقوش: المرجع السابق، ص 356. عبدالمع الهاشمي: المرجع السابق، ص 456.

(2) رينية قطاوي: المرجع السابق، ص 907.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi(1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 215

(3) الروملي: تشمل بلغاريا ورومانيا، وجزء كبير من يوغوسلافيا، وجزء من شمال اليونان.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 333.

الدول الأوروبية، ومقابل هذا الاعتدال وحسن النية وتلك التضحيات العديدة التي بذلتها أمتي، والتي نلت تلك الانتصارات الباهرة بفضلها وبفضل تأييدها لي، تطلبون مني أن أتخلى عن البلاد التي فتحتها وأن أنسحب بجنودي إلى منطقة صغيرة تسمونها ولاية! أليس في هذا حكم عليّ بالإعدام السياسي؟

على أن لي ملء الثقة ألا تأبى فرنسا وإنجلترا الاعتراف بحقوقى ومعاملتي بالإنصاف فإن ذلك مرتبط بشرفها، وإذا خاب أملي فليس أمامي إلا أن أذعن لقضاء الله، وهناك أوتر الموت الشريف على احتمال الذل والعار، وسأبذل نفسي بكل ابتهاج فداءً لقضية أمتي، مغتبطاً بخدمة بلادي حتى آخر نسمة من حياتي، ذلك ما صممت عزمي عليه، وقد روى التاريخ أمثلة عديدة لمثل هذا الإخلاص، ومهما يكن فإن لي وطيد الأمل في أنكم ستقدرون عدالة مطالبي وتؤيدون اقتراحاتي الأخيرة التي قدمتها إلى خليل باشا، وفي انتظار تحقيق هذا الأمل قد كتبت لكم هذا الخطاب الودي الذي تسلمه مني ياوركم يداً بيداً.

الإسكندرية في 16 شوال 1248 هـ الموافق 8 مارس 1833م.

محمد علي والي مصر⁽¹⁾

ولكن تمكن الطرفان من التوصل إلى توقيع معاهدة كوتاهية 15 ذو الحجة 1248هـ/ 5 مايو 1833م. وطبقاً لهذه المعاهدة فقد تنازل السلطان العثماني بموجبها عن كامل بلاد الشام، وأهم ما جاء فيها:

- 1- يتخلى المصريون عن إقليم الأناضول، وتنسحب جيوشهم إلى ما وراء جبال طوروس.
- 2- تعطى لمحمد علي باشا ولاية مصر مدة حياته، ويتم تعيينه والياً على ولايات الشام الأربع: عكا وطرابلس وحلب ودمشق، بالإضافة إلى جزيرة كريت.
- 3- تعيين إبراهيم باشا والياً على إقليم أدنة.⁽²⁾

وفي الأساس إن اتفاقية كوتاهية التي لا توصف بأنها معاهدة موقعة بصفة دولية، سوى أنها بين دولتين منفصلتين تم اعتمادها والتصديق عليها من خلال فرمان يوضح مجموعة من الحقوق والمسؤوليات التي تم منحها من قبل الحكام العثمانيين إلى ولايتهم، وبناء عليه فإن الجيش المصري

(1) عبدالرحمن الراجعي: عصر محمد علي، ص 203 - 254.

(2) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 451. رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 101.

بقيادة إبراهيم باشا قد انسحب من الأناضول، وهكذا فقد طويت أول صفحة من صفحات المسألة المصرية.(1)

وقد بينا على الخريطة خط سير الحملة المصرية براً وبحراً، ورسمنا بها حدود مصر الشمالية (التقريبية) طبقاً لاتفاق (كوتاهيه) سنة 1248هـ/ 1833م، وكانت هذه الحدود تبدأ من مجرى نهر الساجور أحد روافد الفرات، وتمتد شمالاً بغرب إلى مضيق كوك بك بجزر طوروس ثم تنحدر جنوباً إلى البحر الأبيض. ورسمنا أيضاً حدودها الشمالية التي قررتها الدول في معاهدة أدنة سنة 1256هـ/ 1840م ولم يقبلها محمد علي كما سيأتي بيانها، وكانت تشمل فلسطين وتبدأ من رأس النافورة شمالي عكا إلى مصب نهر السبسبان في شمالي بحيرة طبرية، ثم تتبع الشاطئ الغربي لتلك البحيرة فالضفة اليمنى لنهر الأردن، والشاطئ الغربي للبحر الميت، ومن نهايتها تمتد الحدود جنوباً على خط مستقيم إلى رأس خليج العقبة على البحر الأحمر، ثم تتبع الشاطئ الغربي لخليج العقبة ثم الشاطئ الشرقي لخليج السويس حتى مدينة السويس ذاتها(2).



وعلى الرغم من ذلك فإن معاهدة كوتاهية قد حلت المسألة المصرية رداً من الزمن، وحددت العلاقات بين السلطان ونائبه، فهي لم تسو المشاكل الناشئة عن الخلاف. فلم تكن هذه المعاهدة تصلح لأمن دائم وسلام مقيم، ذلك لأن السلطان محمود كان شديد التحرز، مما جعله يتوجس شراً من بقاء محمد علي نهائياً سيداً على الشام ومصر والجزيرة العربية، وكثيراً ما قال: [الموت خير من العجز عن هدم تابع متمرد]، حيث نرى أن السلطان كان يحلم في استرداد الشام من جهة. ومن جهة أخرى، لاحظ أن محمد علي رغم اتساع نطاق بلاده اتساعاً عظيماً، فهو لم يضع يده على ممتلكاته الجديدة إلا بمقتضى امتياز يحدد سنوياً، لذلك كان محمد علي يستعد أيضاً، وما زال متمتعاً بعطف فرنسا، وهو ما يرد هذه العبارة: [إنني تقدمت في السن، فيجب الإسراع]، فكلما تقدم الباشا في السن، كان يتحقق من أن أعماله وإصلاحاته معرضة للزوال بعده، مما أظهر المخاوف من توسع سلطة محمد علي.(3) كما أننا نرى أن هذه المعاهدة لا تحمل صفة للديمومة أي

(1) عبدالرحمن الراجحي: عصر محمد علي، ص 256.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 216

(2) عبدالرحمن الراجحي: عصر محمد علي، ص 226.

(3) رينيه قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 102-103-104-105.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 216

أن أجلها سيكون قصيراً، فهي قابلة للإلغاء في أي وقت من الأوقات، فمن الممكن أن يبطلها السلطان من خلال فرمان يصدره، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن محمد علي باشا يمكن أن يقوم بإرسال قواته داخل الأناضول مرة أخرى. (1)

أما بالنسبة لفرنسا وإنجلترا، فإن الحكومة العثمانية شعرت بأنهما أصدقاء محمد علي أكثر من صداقتهما لها، حيث أنها أقلعت عن الضغوط التي كانوا يضغطون بها ضد والي مصر نتيجة قبوله منح الحكومة العثمانية محمد علي باشا أذنه⁽²⁾، وهكذا فإن الحكومة العثمانية بينما كانت تسعى لحل هذه المسألة الحدودية مع والي مصر فقد توسطت كل من فرنسا وإنجلترا بين محمد علي باشا والدولة العثمانية، وبدا الأمر وكأنه مرحلة دفاع عن مصالح هذه البلاد ومصالح والي مصر المتمرد، وليس حماية لحقوق الحكومة العثمانية. (3)

وفي ضوء هذه الأسباب السالفة الذكر، فإن السلطان محمود الثاني الذي كان يخطط لأخذ الضمانات في المستقبل على الرغم من توقيع معاهدة كوتاهية الذي لم يوقعها إلا مرغماً، وكان يسعى لنقضها إذا سنحت له الفرصة، كما أنه لم يشعر بالثقة إزاء إنجلترا وفرنسا حول مسألة مصر، لذلك لم يجد سوى القيصر الروسي الذي أبدى استعداداً للتحالف معه، والذي لم يقبل هذا التحالف مع عدوه اللدود لولا الظروف القاسية التي مرت وتمرُّ به، فتَمَّ عقد المعاهدة في 1249هـ/1833م بعد شهر من عقد معاهدة كوتاهية، عرفت بمعاهدة **خونكار أسكله سي**. (4)

وبمقتضى هذه المعاهدة التي أبرمها الروس مع الحكومة العثمانية، قد منحت القيصر نفوذاً عظيماً في الشؤون العثمانية، واعترفت له بحق التدخل. وقد تعهدت روسيا بإمداد السلطان

(1) رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 104.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 216

(2) أدنه Adana: تكتب أطنه، تقع في جنوب الأناضول إلى الشمال الغربي من خليج إسكندرونه.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 182.

(3) Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 216.

(4) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 356. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 290.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 216.

خونكار أسكله سي: قرية قريبة من إسطنبول. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 326، هامش، (3).

بالجيوش، لصد الهجمات الموجهة إليه، كما أن تركيا أخذت على نفسها تعهداً مماثلاً تجاه روسيا. وكانت نفقات تموين القوات واقعة على عاتق البلاد المنتفحة بالمساعدة. وأيدت تركيا المعاهدات السابقة [معاهدة جاسي⁽¹⁾، وبخارست، وآق كرمان، وأدرنة، والأستانة] المبرمة مع روسيا. وكانت مدة هذه المعاهدة ثمان سنوات. ووقعت هذه في نفس اليوم وثيقة سرية تمّ فيها التراضي على ما يأتي: لكي تتجنب تركيا إرسال جيوش إلى روسيا، ستكتفي هذه الأخيرة بإغلاق المضائق ضماناً لها، وظلت هذه الشروط المخجلة قائمة حتى حرب القرم.⁽²⁾

وهكذا فإن معاهدة خونكار أسكله سي، فتحت صفحة دخول الدولة العثمانية تحت الحماية الروسية، ولم تقتصر على ذلك بل ضمنت لنفسها منافذ البحر الأسود، وأصبحت في مأمن من هجمات الأسطولين الإنجليزي والفرنسي.⁽³⁾

والحقيقة لو نفذت هذه الاتفاقية فعلياً لعدت الدولة العثمانية دولة تابعة لروسيا، وقد بدا يومذاك أن القيصر نيقولا بات يتحكم من الوجهة العملية في الممرات وإسطنبول والبلقان جميعاً، وله كلمة مسموعة لدى الباب العالي، وكان عام 1249م/ 1833م مهماً في الدبلوماسية الروسية، لأن روسيا سيطرت فيها للمرة الأولى والأخيرة على إسطنبول وعلى المضائق العثمانية.⁽⁴⁾

ولقد قوبلت هذه المعاهدة بفتور شديد، ولا غرو في ذلك حيث أدت إلى اضطراب التوازن الأوروبي لصالح روسيا. ولم تعد إنجلترا وفرنسا هذه المعاهدة فشلاً ذريعاً لسياستهما فحسب، بل اعتبرتها بمثابة فرض للوصاية الروسية على إسطنبول، مما أدى إلى ازدياد قواتهم البحرية في البحر المتوسط ومضيق الدردنيل.⁽⁵⁾ وقد وجهت فرنسا إلى وزارة بطرسبرج احتجاجاً قررت فيه: [إن نصوص المعاهدة ستؤدي في المستقبل إلى تدخل عسكري من جانب روسيا في شؤون تركيا

(1) جاسي: لم أجد لها تعريف في المصادر التي بين يدي.

(2) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 356. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 290. رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 105.

(3) رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 105. عبدالرحمن الرفاعي: عصر محمد علي، ص 257.

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi, Cilt 7, P.217

(4) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 1، ص 220. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 357.

(5) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 105.

الداخلية، وأن الحكومة الفرنسية تحفظ لنفسها الحرية التامة في اتخاذ الخطة التي ستوحىها إليها الظروف، وأنها في تصرفاتها ستعتبر المعاهدة المشار إليها كأنها لم تكن]. فأجاب نسلرود،⁽¹⁾ قائلاً: إنه لا يرى موجباً لظنون فرنسا السيئة، إذ إن الفرض الوحيد المقصود من معاهدة خونكار أسكله سي، هو المحافظة على كيان الدولة العثمانية، ومهما كان من أمر، فهذه المعاهدة قد أبرمت بين دولتين عظيمتين مستقلتين بحدودهما كاملة غير منقوصة، فلن تستطيع فرنسا معارضتها إلا إذا كانت تطمح في تفويض أركان الدولة العثمانية. وبدهي أن فرنسا ما رغبت يوماً في المساس بكيان الدولة العثمانية، ولكن لم يسعها التسليم بمبدأ التدخل الروسي، فقد خافت من أن روسيا لن تتحرك ولن تخرج إذا ثبتت أقدامها، وشيدت دعائمها في إسطنبول، وهذا على وجه التحقيق هو ما أخذت تخشاه الوزارة البريطانية.⁽²⁾

أما النمسا، فإن شعور القلق الذي اعترها إزاء نتائج هذه المعاهدة، لم يكن أقل شأنًا من شعور الدولتين الأخرتين، وقد لفتت انتباهه وأنظار دولة روسيا إلى أن معاهدة خونكار أسكله سي، ستأتي باضطرابات بالنسبة لسياسة أوروبا، ولن تجعلها في توازن، وهذا ما قاله مستشار النمسا مترنيخ بهذا الشأن: [لا يمكن أن تسوى مشاكل الشرق إلا بإشتراك بين الجميع وإذا كانت الدول العظمى الأربع تغار بعضها من بعض، ويضطرب الشك بينها، فحري بها أن تراقب بعضها بعضاً.. لكي تراقب بعضها بعضاً، يجب أن تسير سويًا. ولما كانت كل منها منهكة في مصلحة خاصة بها، إن لم تكن متعارضة مع مصالح الدول الأخرى، فلن تتقابل ولن تتفق إلا على أساس خطة مشتركة، توضع وتناقش وتسوّى قداماً. إنني لا أريد مؤتمرات ولا بروتوكولات، بل أقترح أن يوجد في مكان ما رجال ملمون بالموضوع، محاطون علمًا بنوايا حكوماتهم، مفوضون إن لم يكن لإبرام اتفاق، فعلى الأقل لتبادل الرأي في الوسائل المؤدية إلى إعداده].⁽³⁾ وقد بذل مترنيخ جهده واستنفد وسعه، في سبيل الحد من تحيز الدول البحرية ضد القيصر، إذ كان يتوجس خوفًا من أن

(1) شارل روبر كونت دي نسلرود: دبلوماسي روسي، صديق القيصر اسكندر الأول، وكبير المفوضين في مؤتمر فيينا 1229-1230هـ/ 1814-1815م، دعي إلى الاشتراك مع كابوديستريا في إدارة وزارة الخارجية 1231هـ / 1816م فقد ظل وزيراً من سنة 1237هـ/ 1822م إلى سنة 1241هـ/ 1826م.

رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 106.

(2) رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 106. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 211.

(3) رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 106. هامش (1).

Bir Heyet Tarafından Hazırlanmıştır: Mufassal Osmanlı Tarihi, İstanbul, 1972, Cilt Vi, P. 2970.
Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu
Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 138

تسفر معاهدة خونكار أسكله سي، عن تحالف بين فرنسا وإنجلترا، لذلك أخذ على نفسه مهمة التوفيق.⁽¹⁾

وفي غضون المؤتمرات المنعقدة سنة 1248هـ/ 1833م بين الملوك المطلقى التصرف في تبليز⁽²⁾ وسيتم⁽³⁾ وميونخ جراتز⁽⁴⁾، حصل مترنيخ من القيصر على تعهد باحترام كيان الدولة العلية، وإبقاء آل عثمان على عرش إسطنبول. وقد وعدت روسيا بالالتجاء إلى وساطة النمسا، إن دعت الحالة كما تعهدت بعدم استخدامها حقها في الحماية الفعلية على إسطنبول، إلا إذا فشلت النمسا في وساطتها، أو إذا تعذر استبعاد الخطر، وهكذا استطاع مترنيخ أن يطمئن وزارات الدول الغربية، ويثلق صدورها، إلا أن معاهدة خونكار أسكله سي ظلت المبدأ المسيطر على المسألة الشرقية، حتى سنة 1256هـ/ 1840م.⁽⁵⁾

ظلت المسألة الروسية مطروحة، ويبدو أن العقبات الماثلة في طريق تنفيذها كانت كبيرة جداً، وذلك أن دخول السفن الروسية المضايق كان معناه الاشتباك في حرب مع إنجلترا، ثم إن فرنسا كانت لديها أسباب قوية لمناصرة مصر ضد السلطان، وقد نظرت كل منهما إلى المعاهدة بريية، كما رأت إنكلترا فيها خطراً يتهدد مصالحها.⁽⁶⁾ فسارعت إلى اتخاذ إجراءات لتعطيل الاتفاقية من الناحية العملية، ومن ذلك:

(1) رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 107.

Ziya Nur Aksun: Osmanli Tarihi, Ötüken Neşriyat A. Ş., Üçüncü Cilt, P.241

(2) تبليز: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

(3) سيتم: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

(4) ميونخ جراتز أو «مودخن جراتز»: وسعت روسيا نطاق التحالف ضد محمد علي، ففي 3 جمادى الأولى 1249هـ/ 18 سبتمبر 1833م، عقدت اتفاقية «مودخن جراتز» - كملحق لمعاهدة «خونكار أسكله سي» - مع النمسا وسرعان ما انضمت بروسيا إليها. وقضت الاتفاقية بما يلي: «1- إسناد كيان السولة العثمانية تحت حكم الأسرة الحالية، وتكريس كل الوسائل العلمية لبلوغ هذا الهدف. 2- المناهضة الجماعية المشتركة لأية خطة من شأنها إلحاق ضرر بحقوق السلطة العلية في تركيا سواء عن طريق تنظيم وصاية العرش المؤقت أم بواسطة التغيير التام للسلاطة الحاكمة».

وجاء في المادة السرية الأولى «... تطبق بصورة خاصة على باشا مصر قرارات أحكام المادة الثانية.. للحيلولة دون بسط نفوذه بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأقاليم الأوروبية من الدولة العثمانية».

المجلة التاريخية المصرية: تصاعد الصراع الروسي العثماني في القرن التاسع عشر، العددان الثامن والعشرون والتاسع والعشرون، 1981م/ 1982م، ص 162 - 163.

(5) رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 107.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanli Dönemi (1730 - 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi - Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 138.

(6) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 357.

أولاً : عملت على تدويل القضية المصرية حتى لا تنفرد روسيا بالعمل – خاصة حكومتي لندن وفيينا – قد صحت عزيمتهما وصدقت نيتهما في تسوية المسألة المصرية، عن طريق عقد مؤتمر. ولكن روسيا كانت هي الوحيدة التي نظرت إلى هذا المشروع بشيء من التحرر، إذ إنه يعرضها لفقد المزايا التي جنتها من معاهدة خونكار أسكله سي، فبعثت في نفس الباب العالي الخوف والوجل من أن مثل هذا المؤتمر قد يسفر عن نتائج كتلك التي ترتبت على المعاهدة التي قررت من قبل، مصير اليونان. (1)

ثانياً: ذهبت إلى أبعد من هذا، حين قررت الوقوف إلى جانب السلطان وبذل كل غال ورخيص لينال عطف الديوان، فتقدمت بعرض لدعم الباب العالي، معتقدة أن تقربها منه، والوقوف إلى جانبه سوف يبعده عن روسيا، وتمثل هذه العرض في الآتي:

أ- تعاون عسكري في إعادة بناء البحرية العثمانية (2).

ب- عمل اتفاق تجاري، في 26 جمادى الأولى 1254هـ/ 16 أغسطس 1838م، بين إنجلترا وإسطنبول، عرف بلطمة ليمان (3)، كان غرضه مكافحة روسيا مكافحة فعالة، لإيقاع الضرر بباشا مصر.

فمنذ سنة 1252هـ / 1836م، حاول الأدميرال روسين مراراً وتكراراً تجديد الامتيازات لكن المفاوضات أخذت تسير في مهل وببطء. وها هو بونسونبي يضمن التجديد بإضافة مادة تجارية، ذلك لأن السفير البريطاني قد بين للباب العالي أن إلغاء الاحتكار التجاري في الدولة العثمانية،

(1) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 357. رينية قطاوي بك وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 114.

(2) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 357.

(3) معاهدة بلطمة ليمان: مع إنجلترا في عام 1254هـ / 1838م، تعتبر هذه المعاهدة نقطة تحول في تاريخ المنطقة الاقتصادي، حيث ألغت الدولة العثمانية، بموجب هذه المعاهدة، القيود التي كانت مفروضة داخل أراضيها، وفتحت أبواب الممالك العثمانية أمام الحركة الاقتصادية والتجارة الخارجية. والذي ينظر إلى هذا التطور والتغيير في استراتيجية الدولة، وبدء فتحها لأسواقها أمام المنتجات الأجنبية، يظن أن هذا التدبير إنما هو في صالح الاقتصاد العثماني، ولكن في الحقيقة، إن انخفاض الضرائب التي كانت تفرض على هذه الواردات، وتيسير دخول السلع المصنعة، كان لصالح إنجلترا، أما الحركة الصناعية والتجارية في الدولة العثمانية، فقد ضربت، بهذا الانفتاح ضربة قاتلة. وكما شوهد التأخر في صناعة النسيج والصناعات الدوية الأخرى، في مراكز الدولة الصناعية، بدأت مرحلة جديدة من الانهيار الشديد في الانتاج الزراعي أيضاً. لقد كان لدى الدولة العثمانية تجارة خارجية يزيد حجمها زيادة ملحوظة عن الواردات التي كانت تأتيها من الخارج، إلا أنه على إثر بدء الانفتاح في التجارة الخارجية للدولة بعد عام 1269هـ / 1853م، اضطرت الدولة للاستنادة من أجل مواجهة المصروفات الزائدة، وقد كان لفقدان قيمة العملة العثمانية مظهر يدل على سوء الحالة الاقتصادية في الدولة. ففي حين أنه كان الجنية الاسترليني عام 1229هـ / 1814م يساوي 23 قرشاً ارتفع في عام 1244هـ / 1829م إلى 104 قروش، وخرج في هذه الفترة القصيرة، تغير اسم وشكل العملة العثمانية للدولة العثمانية لأكثر من 35 مرة، كما تغيرت العملة الفضية لـ 37 مرة. د. سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، ص 255.

سيترتب عليه تفويض الدائم المالية لباشا مصر، ونضوب أهم منهل لموارده، فيضعف نفوذه من جراء ذلك فقد أسس محمد علي نظام الاحتكار التجاري في بلاده، فأصبح هو الشاري الوحيد، والبائع الوحيد، كان يصدر دون سواه جميع السلع إلى أوروبا وكانت الديون المستحقة له في البلاد الشارية، تيسر له الحصول على المهمات الضرورية لتقوية أسطوله⁽¹⁾.

لم يتردد السلطان في إبرام كل ما طلب إليه إبرامه، بتشجيع من مترنيخ، فقد ذكر سفيره بإسطنبول إدوارد فون كلزل، بأن اتفاقية بلطة ليمان التجارية هي خطوة صائبة في طريق حل المشكلة المصرية⁽²⁾.

وطبقاً لهذه المعاهدة، فإن الدولة العثمانية سوف تأخذ رسوماً جمركية قدرها 3% من السلع والأموال الإنجليزية العديدة التي يتم جلبها وإحضارها إلى البلاد، وبخلاف ذلك فإنها تقوم بمنح الإنجليز امتيازات تجارية واسعة بشكل أكبر، وفي المقابل فإن الإنجليز سيقومون بالدعم والمساعدة في العلاقات الدبلوماسية⁽³⁾.

وبذلك كان بونسويني قد استطاع استخلاص ثلاث فوائد، من الخلاف الواقع بين السلطان والباشا، الأولى: هي أن يهدم النفوذ الروسي، والثانية: أن يفرض على مصر فرمانات ملائمة للمصالح البريطانية، والثالثة: أن يسيء إلى مركز فرنسا في الشرق الأدنى، عن طريق إضعاف باشا مصر⁽⁴⁾.

وبهذا نجد أن هذا التقارب أحدث شعوراً من القلق في روسيا، إلى حد جعلتها توجه لتركيا تحذيراً بمذكرة سرية، صادرة في شهر ذو القعدة 1251هـ/ مارس 1836م، ومستندة إلى معاهدة خونكار أسكله سي. ولم تتمالك روسيا غضبها عندما رأت إنجلترا تحصل على حق الملاحة في

(1) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 127. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 210.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 219.

(2) Prof.Dr. İlber Ortaylı: Osmanlı İmparatorluğu'nda İktisadi Ve Sosyal Değişim, Siyasal Bilgiler Fakültesi, Ankara Üniversitesi, Makaleler1, Ankara 2000, P.444.

(3) Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 219.

(4) رينية قطاوي بك وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 127.

الفرات، وحق إنشاء خط حديدي يجتاز برزخ السويس، فهددت السلطان بالانضمام إلى صف محمد علي، ومؤازرته ومناصرته، إذا ما أدى هذا الاحتكاك إلى نزاع بين مصر والإنجليز. (1)

أما فرنسا التي واجهت هذه المعاهدة التجارية بالرفض، فقد أعلنت أن هذا الاتفاق يعني أن الدولة العثمانية جعلت الإنجليز أصحاب امتيازات أكبر بخلاف المبالغة في الحقوق والامتيازات التجارية، وبدأت تقوم بتغيير سياستها في إطار استقلال محمد علي باشا بالأراضي التي تحت سلطته وتقوية موقعه من النواحي الاقتصادية العسكرية بصفة خاصة، من أجل إفشال هذه المشاريع العثمانية الإنجليزية، فقبلت واعترفت كأول دولة بهذا الاتفاق التجاري. وبعد ذلك تمّ عمل اتفاقية تجارية، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 8 رمضان 1254هـ/25 نوفمبر 1838م، ومن خلال هذه الاتفاقية حصلت فرنسا على حقوق تجارية مشابهة للامتيازات التجارية التي حصلت عليها إنجلترا. ومن ثم فإن الدولة العثمانية بهذه النتيجة حصلت على تأييد ودعم سياسي من فرنسا التي كانت تدعم وتؤيد محمد علي باشا (2).

ثالثاً: عمدت إلى إثارة بلاد الشام ضد الحكم المصري، كما حرّضت السلطان على التحرش بالجيش المصري لإرغامه على خوض الحرب مجدداً الذي كان عازماً على استئناف القتال في ظروف أفضل لاستعادة نفوذه في بلاد الشام ومصر. وقد ساعد على تحقيق هذه السياسة، بما كان لدى بلاد الشام من الدوافع ما يحملهم فعلاً على إعلان الثورة بفعل قساوة هذا الحكم، فما أن حل عام 1250هـ/1834م ونتيجة اجتياح محمد علي باشا بعد صلح كوتاهية إلى مواد وجنود، فقد كان كفاحه ضد السلطان غالي النفقات باهظ الالتزامات، والجزيرة العربية تستوعب عدداً كبيراً من الرجال، فقام بمطالبة رعاياه الجدد بالمال والرجال، وقرر جزية شخصية عامة على جميع السكان دون تمييز بين دين ودين، فعرض الخدمة العسكرية على ولايات الشام الجنوبية، فقد أثارت هذه التدابير هياجاً شديداً، مما اضطر إبراهيم باشا إلى مقاومته. وأخذت الثورة بتقديم المساعدات والأسلحة، وفي خلال المدة من 1248هـ/1833م إلى سنة 1254هـ/1839م تطور شعور الأهالي تطوراً مفاجئاً، فبعد أن استقبلوا محمد علي مهللين مرحبين، أخذوا يفكرون في طرده (3).

(1) رينية قطاوي بك وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 126.

(2) رينية قطاوي بك، يذكر: أن دخلت خير التنفيذ في، 26 شعبان 1254هـ/ 13 نوفمبر 1838م، محمد علي وأوروبا، ص 127.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861). Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 209.

(3) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 358. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 457. رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 107-108.

أما بالنسبة لمحمد علي باشا، فكان يعي كل هذه التأثيرات العسكرية والسياسية حيث أدرك أن مواقف الدول الأوروبية وكل التطورات السياسية في غير صالحه، فهو يعلم علم اليقين أن نزاعاً جديداً سيظهر في الأفق وينفجر في الجو عاجلاً أو آجلاً، فأراد أن يكون على استعداد كامل لمواجهة. ولكنه رغم ذلك لم يفقد الأمل باعتراف الحكومة العثمانية بالحقوق الوراثية في حكم المناطق التي كانت تحت إدارته، لكن بعد أن تملك اليأس والقنوط محمد علي على أثر تلقيه من الدول الأوروبية مذكرة سنة 1249هـ/1834م،⁽¹⁾ فكر في التفاوض مع الباب العالي، موضحاً أنه لا يرغب في أي توسع إقليمي جديد وكل ما ينشده هو تثبيت ممتلكاته على دعائم قوية، وضمان انتقالها بالوراثة⁽²⁾. فحاول انتهاز الفرصة لإجراء محادثات جديدة، في 11 شوال 1253هـ/7 يناير 1838م، أجرى مباحثات مع مبعوث السلطان (صارم أفندي) في مصر، وحاول الجانبان الاتفاق على شيء، لكن المباحثات فشلت لإصرار كل طرف على مطالبه ومواقفه. فذكر المؤرخون، أن صارم أفندي عرض على محمد علي أن يضم كل بلاد الشام الجنوبية دون أن يطبق على هذا الجزء مبدأ الوراثة بشأن مصر والجزيرة العربية، في حين أصر محمد على الانفصال بمصر وبلاد الشام والاستقلال بهما، فكانت المباحثات متشنجة حامية باءت بالفشل.⁽³⁾

=

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861). Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 218.

(1) في 29 سبتمبر 1834هـ/ 3 سبتمبر عام 1834م قدم محمد علي إلى حكومات لندن وباريس وڤينا، مذكرة شرح فيها بإفاضة وإسهاب، في شواهد صادقة ودلائل ناطقة، خطر النفوذ الروسي في إسطنبول ثم عرض عليها أن يقوم على رأس جيش فيفتح السبيل ويمهد الطريق لعمل تقوم به الدول العظمى ضد روسيا، وذلك شريطة أن يعترف له بحقه في الاستقلال، مع وعده بأن يظل الخليف المخلص، والصدیق الأمين للسلطان، وبمجرد إيقاد الدولة العثمانية من النفوذ الروسي.

ولم يكن يجهل محمد علي احتراس إنجلترا منه، لذلك أسرع في إبلاغ المذكرة إلى إنجلترا. وقد ساد الذهول الدوائر الدبلوماسية الأوروبية، أما متريخ فاقصر على تهديته لروح الباشا، وتبديد مخاوفه من نوايا القيصر، ثم قام بنفس المهمة في لندن وباريس، حيث بلغ القلق ذروته والاندھاش قوته. أما فرنسا فقد جاء ردها أشد حفاءً، لأن محمد علي لم يخبرها بنواياه قبل إبلاغ المذكرة إلى إنجلترا، في الوقت الذي كانت فرنسا ترغب في استعطاف ڤينا واستئثارها فلم يرفض مقترحات محمد علي نظراً إلى ما توجيهه من روح التحرز إزاء روسيا. وهكذا تذرعت كل من الدول العظمى وبأسباب مختلفة متباينة، لكي تفهم الوالي ان بقاء الحالة الراهنة ضروري وأنه إذا حاول تحقيق استقلاله، فلن تتردد تلك الدول في إسداء معوتها ومساعدتها إلى السلطان محمود، وعندئذ شعر محمد علي أن الدول ستنظر إلى الباب العالي بعين لا تخلو من الارتياح إذا قرر محاربتة أخذاً بالثأر، وأن مصر لن تستطيع عندئذ الاعتماد علي معونة أية دولة منها.

رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 108.

(2) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 358. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 457. رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 109.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861). Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 219.

(3) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 451. رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 111-112.

وبعد أن أخفق محمد علي باشا مع الديوان، هاهو ذا يحاول كسب تأييد الدبلوماسية الأوروبية. فقد بذل محمد علي أقصى ما في وسعة لإقناع ممثل القيصر الكونت ميديم، الذي خلف آنذ الكولونيل دوهاميل في منصبه. وكان نص الحديث الذي دار مع الباشا في 24 ذو الحجة 1253هـ / 20 مارس عام 1838م، وما قاله محمد علي: [أؤكد لك أنني يوم أتسلم تأكيداً بعدم مهاجمتي من الباب العالي، سأستدعي من الشام رجالي الثمانين ألفاً، ولن أترك إلا بعض الحاميات. وعندئذ سئسأل جيوشي بالمعازف بدلاً من البنادق، وسئستخدم في أعمال الحفر والترع، فإذا وافقت الدولتان البحریتان علي منحي الاستقلال – أو على الأقل حق الوراثة لذريتي – وإذا اعتبرنا ذلك أقوى وسيلة لضمان السلام في المستقبل، أفلا تظنون أن الإمبراطور سيوافق على مثل هذه التدابير؟].

أجاب ميديم أنها مسألة خارجة عن الموضوع، فاستطرد محمد علي قائلاً [ياللعجب ! ألسنت تابعاً موالياً مطيعاً؟ لماذا نجد هذه الحكومات الأوروبية التي وافقت على انفصال أمريكا، واليونان، وأخيراً على انفصال بلجيكا، لا تعترف بانفصال مصر؟ أرني في التاريخ تابعاً بلغ من القوة ما بلغت، واكتفى بمركز الرعية، ولم يشق عصا الطاعة؟ إنه من الظلم أن يرغب في إبقائي هكذا زمناً أطول].⁽¹⁾

في 2 ربيع الأول 1254هـ / 25 مايو سنة 1838م، استدعى محمد علي كلاً من كامبل وكوشليه على حده – وكان أولهما قائماً بأعمال إنجلترا، والثاني قائماً بأعمال فرنسا – وأنهى إليهما برغبته في أن يصبح مستقلاً . وفي اليوم التالي تحدث مع ميديم - القائم بأعمال روسيا – ولورين - القائم بأعمال النمسا - حديثاً لا يخلو في معناه عما تقدم. وقد أكد الباشا للدول الأوروبية أنه لن يتخذ أي تدابير، قبل وصول إجاباتها. فأسرع كامبل في إرسال كتاب إلى بالمرستون، ينبئ فيه بأن قرار محمد علي يبدو حاسماً لا رجوع فيه، ولا عدول عنه. وقبل أن يتسلم بالمرستون هذه الرسالة، التي لم تصل إلى لندن إلا في 25 ربيع الأول 1254هـ / 17 يونيو 1838م، كان قد كتب في 17 ربيع الأول 1254هـ / 9 يونيو 1838م إلى كامبل، وكلفه بإفهام الوالي بأن بريطانيا العظمى لن تتسامح ولن تتهاون في أي مساس بسيادة الباب العالي.⁽²⁾

والحقيقة أن موقف الوالي قد شغل بال مترنيخ، لكن الوزير النمساوي ظل رغم ذلك متفائلاً.

(1) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 116.

(2) رينية قطاوي : محمد علي وأوروبا، ص 116.

ومما قاله: [إن الباشا يلعب مع الدول دوراً سياسياً على الطريقة الشرقية، وغرضه هو إحداث هزة في حكوماتها، ثم جسّ نبضها، فإذا انفصمت عراها، وتشعب صدعها، تسنى له الولوج في الفجوة لعدم تماسك تلك الدول، أما إذا واجهته بإتحادها الأدبي فإنه سيظل هادئاً، لا يحرك ساكناً] (1).

هذا وقد بادرت روسيا إلى تهدئة روح القلق السائد في فرنسا وإنجلترا، إذ صرح ميدم بأنه، لو عمدت هاتان الدولتان إلى إكراه محمد علي على العدول عن الاستقلال، فإن روسيا لن تتدخل أما إذا تركته يعمل في هذا السبيل، فإن روسيا ستنفذ نصوص معاهدة خونكار أسكله سي. والواقع أن صالح روسيا كان متعادلاً بين إعلان الحرب، واستقرار السلم. فالمعاهدة جعلت لها مركزاً ممتازاً. ولكن إذا احتدم القتال، ستتدخل لتجني من الفوائد أعظمها، ومن الثمار أئبعها، ولما كانت تزهو وتفخر بأنها حامية الباب العالي والمدافعة عنه، فلا يسعها إلا مقاومة طمع محمد علي، وطموحه.

ما اكتفى بالمرستون بالضغط على حكومة القاهرة فحسب، بل رغب في تهدئة التهديد المصري والتهديد الروسي معاً. فلقد كان يتنبأ بانهزام الجيش التركي أمام جنود باشا مصر، مما سيؤدي إلى تدخل القيصر، وإذا ما استولى الروس على إسطنبول وعلى دمشق، فإنهم لن يغادروها قط.

وكانت نية بالمرستون منصرفة إلى وضع اتفاق بين إنجلترا وفرنسا من جهة، وتركيا من جهة أخرى، وبمقتضى هذا الاتفاق، تتعهد الدولتان الأوليان إلى أجل غير مسمى بإمداد الدولة الأخيرة بمعونة بحرية، بغية حماية أراضيها من اعتداء ما.

ورغبة في تلافى التهديد المصري، اقترح بالمرستون أيضاً حلاً آخر، وهو الوصول إلى اتفاق بين الدول الخمس الأوروبية أي روسيا، والنمسا، وبروسيا، وفرنسا، وإنجلترا – للحيلولة بين محمد علي وإعلان استقلاله، ومما لاشك فيه أن هذا الاتفاق كاف بجعل حقوق السلطان جدية بالاحترام، وإلا فتتعهد الدول البحرية بالدفاع عن تركيا بحراً، بينما تتدخل النمسا برأ في الشام. فعقد المؤتمر من شأنه أن يستبعد الخطر الروسي، وأن يتيح في الوقت نفسه للندن، الاستغناء عن خدمات باريس.. في تلك الظروف، لم تكن فرنسا قادرة على إغاثة محمد علي إغاثة جدية، بل إن صداقتها للوالي كان من شأنها إيقاظ الشك والتحرز من دوائر لندن وإسطنبول على السواء، وهكذا أصبحت معزولة محرومة من الأصدقاء. أما الكونت موليه، الذي حل محل تيير في رئاسة الوزارة الفرنسية اعتباراً من سنة 1251هـ/ 1836م، فقد عمد إلى طريقة تحايل للتقرب من فيينا، مما جعل الصداقة

(1) ربنية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 116-117

الإنجليزية محفوفة بالأخطار وشيكة الانهيار، دون أن يكسب ثقة الدول الشمالية، ونذكر أخيراً أن حكومة لويس فيليب المعروفة باسم حكومة بوليه الملكية، فقدت نفوذها فقداناً تاماً في إسطنبول، حيث كان بونسونبي يشن عليها حرباً هواناً سافرة. فقد أخذ يدفع الباب العالي إلى الاحتجاج على غزو إسطنبول، ويطالب فرنسا بالاعتراف بولاية السلطان على الجزائر، وفي مثل هذه الظروف، أصبحت باريس عديمة الفائدة للباشا، رغم استمرارها في تأييد مطالبه⁽¹⁾.

وفي إبان الأزمة القريبة الحدوث، ستكون فرنسا الوحيدة التي ستكافح عداء بطرسبرج العلني وضغينة لندن المكبوتة، وتحرز فيينا المتحفظ واحتراس برلين المتيقظ وسيعمد محمد علي إلى تغيير خطه، بعد تحققه من أن مساعيه في سنة 1253 هـ / 1838 م لن تصادف قبولاً، وسرعان ما قرر أنه سيعتبر نفسه راضياً، إذا قبل عرضه الخاص بأيلولة أملاكه عن طريق الميراث وسرعان ما تعهد بالألا يكون الباديء في إعلان الحرب أو المبادر إلى شن الهجوم. وفي 27 صفر / 5 يوليو جاء كامبل حاملاً كتاباً من بالمرستون مفوضاً في 15 ذو القعدة / 9 من يونيو، وقد دعاه في هذا الكتاب إلى احترام الحالة الراهنة، وأوضح له ما كان عليه موقف إنجلترا قبل الإطلاع عن تفاصيل مقابلة القناصل التي حدثت في 16 محرم / 25 مايو لكن محمد علي لم يتقهقر، بل وعد كامبل بانتظار الجواب على كتاب 16 محرم / 25 مايو، قبل اتخاذ أي تدابير إزاء السلطان. وبرغم هذا، فقد أكد عزمه على بذل جهده حتى لا يترك ذريته بلا وراثة مقررة.

وفي 5 ربيع الأول / 12 من يوليو، أنهى إلى القناصل نبأ سحب سفنه الحربية من قنديا⁽²⁾، وباتخاذ هذه التدابير، كان يرمي إلى عدم تحمل مسؤولية أي نزاع محتمل مع قوات السلطان لكنه ترك سفينتين خفيفتين في كريت وفي رودس لمراقبة العثمانيين، عاقداً العزم مجمعاً الرأي على ملاحقتهم، إذا اجتروا على مشاكسته بمهاجمة شواطئ مصر والشام، هذا ولم يعلل الباشا نفسه بآمال عريضة، وكان كل ما يتوقعه من إجابة الدول هو مجرد حل وسط لا أكثر ولا أقل. وفي حالة الترقب والانتظار هذه، اضطر الوالي إلى إبقاء قوات مسلحة لا يستهان بها مما أثقل كاهل ميزانيته، فضعف الضرائب إلى حد لا يحتمل. وكان الوالي صريحاً في اعتبار الدول مسؤولة عن سوء الحالة، ورغم هذا كان على تمام الأهبة للتفاوض مباشرة مع الباب العالي⁽³⁾.

(1) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 117-118

(2) قنديا: جزيرة كريت

عبدالرحمن الرافي: عصر محمد علي، ص 360

(3) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 119.

وها هو ذا يحاول أيضاً كسب القناصل إلى صفة، فمئذ أوائل شهر رجب / أغسطس، بدأت ترد إجابات الحكومات الأوروبية على تصريحه الصادر في 16 محرم / 25 مايو. عند ذلك، أخذ بالمرستون يناشده – باسم مجده التالد، الذي قد يشوبه اعتداء مفاجيء وباسم أفراد أسرته الذين قد تؤدي بهم سياسة المغامرة إلى الحرمان من تراثهم – بأن يوافق على بقاء الحالة الراهنة. وقد قال له إنه إذا عمد إلى مهاجمة السلطان، فستتحد الدول ضده وتتألب عليه، للدفاع عن الباب العالي، وأن عمله هذا سيصاب بالخيبة، ويمنى بالفشل، مما سيؤذي بحظه في ظلمات النسيان، ويجعل مصير أسرته في خبر كان، ولقد جاءت إجابة الدول مؤيدة لنص كتاب الوزير الإنجليزي المحرر في 2 صفر عام 1250 هـ / 9 يونيو سنة 1834 م. وقد سلم كامبل صورة منه إلى الباشا، ثم عاد في 26 ربيع الأول / 7 أغسطس لتلقي الرد، ولكن الباشا وعده بأنه سينتظر حتى تجيب الدول مطالبه، مؤملاً من وراء ذلك في كسب عطفها. ثم أكد أنه لا ينوي ارتكاب أي عمل من شأنه أن يعتبر عدائياً، وأنه سيظل ملازماً حدود بلاده، وسيظل أسطوله ظاهراً للعيان على مرأى من الجميع في الإسكندرية. فلا يمكن إذاً أن يشتبك مع أسطول السلطان. وأخيراً أكد تأكيداً ملحاً أن الباب العالي ينشط لمشاكسته، ويعمد إلى تدبير الاضطرابات في ولاياته وهو يعلم علم اليقين أن الدولة العثمانية لها كل الأثر في إثارة بلاد الشام،....، وقد أبلغ نص هذا الكلام إلى القناصل⁽¹⁾.

لم يشأ محمد علي أن يستسلم للحالة الراهنة، فأخذ يبحث في حل مسألتي الاستقلال والوراثة، بالرغم من إخفائه في محاولاته الأولى، فقد التمس من فرنسا تعاوناً وتأييداً ولكن حكومة لويس فيليب أوجست شراً من الارتباك التي قد يؤدي إليها العدول عن الحالة الراهنة، ففضلت الاستمساك بسياسة التحفظ إزاء مطالب الوالي.

وبهذا نجد أن محمد علي عرف أنه كان يتوهم أن في إمكانياته استغلال المنافسات الواقعة في أوروبا، عسى أن يجد بين ثناياها مخرجاً، بيد أن الحكومات الأوروبية على الرغم من الانقسامات الشديدة والخلافات العديدة القائمة بينها، واجهته متحدة الكلمة مجتمعة الرأي بينما كان العداء المستحكم الحلقات الذي يضمه السلطان لمحمد علي، قد عمل عمله في حمل مصر على التماس العدالة من الدول العظمى. وقد أخذ السلطان محمود ينشد الأسباب والمعاذير لتبرير اعتدائه، فقطع عليه الوالي السبيل، بأن أبلغه إستعداده لأداء الجزية السنوية. ومن جهة أخرى، أراد الباشا بعث الاطمئنان في نفوس الإنجليز، فأنبأ منذ شهر ربيع الأول / أغسطس بأنه يرفع زيادة مناجم الذهب

(1) رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 119-120

في سنار، وفي غضون شهر جماد الأول / أكتوبر، ثم قرر أنه سيكون راضياً قنوعاً، إذا وافق السلطان على الاعتراف بأيلولة مصر عن طريق الميراث إلى ذريته الذكور من بعده، ونظير هذا الثمن دون سواه سيعدل عن المطالبة بالاستقلال⁽¹⁾.

كانت إجابة الدول مطابقة لما ورد من حكومة سانت جيمس، لم يتمالك محمد علي شعوره فتميز غيظاً، واضطرم حقدًا، على أثر فشل مساعيه 17 محرم/ 25 مايو. عندئذ أخذ يتحدث بلهجة شديدة لاذعة عن موقف الحكومات الأوروبية. وفي مذكرته المؤرخة في 16 جماد الآخرة 1254 هـ/ 5 سبتمبر 1838م، أكد الوالي "أن النظام الوراثي هو الذي سوف يحقق آماله وأمانيه جمعاء فهو سيثبت مركزه وسيجعل لسيادته أساساً قانونياً، فإنه يضمن انتقال مصر لورثته انتقالاً منتظماً. واستطرد الوالي في مذكرته [يأمل الباشا أن تحل مسألة الوراثة حلاً موفقاً. وسيرضى بذلك إذا سويت المسألة ودياً عن طريق المفاوضة، ولكن إذا لم ينجح واضطر إلى استئلال السيف،...، والنزول إلى ساحة القتال، فعندئذ لن يقتصر على إعلان نظام الوراثة فحسب، بل واستقلال مصر التام].

كان هذا النداء هو المحاولة الأخيرة التي بذلها الوالي لكي يكسب أوروبا إلى صفه، ويحولها نحو تأييد دعواه. وهو يقدر بلا مرء عجزه عن مقاومة الدول، إذا ما اتفقت، وربما اختار لنفسه آنئذ الاستشهاد في ميدان الحرب وبذلك تخلد ذكره، ويكتب اسمه بحروف من ذهب في سجل الأبطال. لكن مهما تباينت الظروف ومهما اختلفت المناسبات، فإن عزمه قد صح على وضع حد لحالة عدم الاستقرار هذه⁽²⁾.

وفي استهلال سنة 1254 هـ / 1838م بينما كان محمد علي يتفاوض مع أوروبا، أخذ السلطان محمود يحشد تجمعات من جنوده في سيواس – عند حدود الشام – رداً للمهانة والإذلال والتحقير الذي ناله من جراء معركة كوتاهية. وفي إسطنبول أدرك السفراء أن الأزمة أصبحت قاب قوسين أو أدنى، فلقد شذ الروس همتهم وبذلوا أقصى طاقتهم للدفاع عن السلام، وكانت النمسا تتوجس شراً من احتمال حدوث حرب جديدة. كانت إنجلترا، على عكس ذلك مستمرة في التحريض لنقض الحالة الراهنة، حيث فاقت روسيا في التحمس، وأخذت تتمنى من صميم فؤادها وقوع نزاع بين الباشا والسلطان، فقد تضمنت معاهدة خونكار أسكله سي، على أن الحالة الراهنة من شأنها أن تتيح لروسيا المحافظة على وظيفة الدولة الحامية. أما إذا وقع اشتباك، فلن تصبح وحدها صاحبة السيادة، بل سيتسنى للسلطان بعد أن يتخلص من تهديد تابعه ووعيده بأن يتفرغ للدفاع عن حدوده

(1) رنية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 122

(2) رنية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 122-123

الأوروبية، وتمكين مركزه في ولايات الدانوب⁽¹⁾.

وبدأت إنجلترا تحاول تبرير تدخلها، وأخذت تتملق السلطان بأمل إبرام معاهدة تحالف هجومية دفاعية بين إنجلترا والباب العالي، والتي نتج عنها معاهدة بلطمة ليمان في 26 جماد الآخرة 1255هـ / 16 أغسطس 1838م - كما أشرنا إليها سابقاً - . وفي حقيقة الأمر إن تأييد إنجلترا لمرامي الباب العالي الحربية لم يطبع بطابع رسمي، فقد كان يعمل بطريق غير مباشر، مقتصرأ على إشعار الدولة العثمانية بأن إنجلترا لن تعارض في اتخاذ أي تدبير ضد محمد علي عندما ستستعر نار الحرب، يقول مترنيخ عن بونسونبي : [لا نستطيع الشك في أن قسطه كان الأوفر ونصيبه الأجل في إثارة السلطان على بقاء الحالة الراهنة، وعلى استمرار معاهدة صلح كوتاهية. وتحقيقاً لهذا الغرض، لَمَحَ للسراي بأمل الوصول إلى عقد معاهدة هجومية دفاعية بين الباب العالي وبريطانيا العظمى، وهي المعاهدة التي كانت ستؤدي إلى موازنة التحالف الدفاعي المبرم في خونكار أسكله سي، بين الباب العالي وروسيا، بل ستنتهي إلى إلغائه].⁽²⁾

وهكذا تطورت الأمور السياسية نحو التآزم، وأضحت الحرب بين الجانبين أمراً لا مفر منه، ففي 1255هـ/ مايو 1839م عهدت إنجلترا إلى مضاعفة قواتها في بحار الشرق بينما أخذت تجمعات الجنود في روسيا تحشد. واستغل السلطان ثورة سكان بلاد الشام على الحكم المصري ودفع بجيش بقيادة حافظ باشا، وكان ظهوره عند الحدود كافياً لإيصال الأزمة إلى ذروتها، أما

(1) رنية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 126

بعد أن أخذت إنجلترا في تأجيج نار الغضب في نفس الباب العالي ضد محمد علي، فهي بذلك تخدم مصالحها الخاصة، فأدركت هدفين: بدهي أن عطف الوالي على فرنسا كان يوغر صدر إنجلترا، وقد أخذ التشكك والارتياب يمتلكان الإنجليز عندما رأوا إحدى الدول البحرية تقترب إلى طريق الهند.

كان في إمكانية فرنسا، بوصفها حامية باشا مصر وحليفته، أن تعتمد - في حالة وقوع نزاع- لا إلى قطع المواصلات بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها فحسب، بل وإلى إقامة قاعدة بحرية شرق البحر الأبيض المتوسط، مما يضمن لها السيادة على هذا البحر. ولكن، منذ غزو الجزائر، كسب الفرنسيون اميناراً عظيماً ظاهراً غربي البحر المتوسط، فلم يسع إنجلترا إلا التماس المعاذير لإضعاف باشا مصر، فأخذت تتوسل بشتى الوسائل لإدراك غرضها.

فقد حدثت احتكاكات عديدة بين حكومة سانت جيمس والوالي، أثناء تقدم القوات المصرية نحو الخليج العربي، مثال ذلك، أن هذه القوات كانت قد دخلت في سنة 1250هـ/ 1834م في وسط بلاد نجد، فطلب بدو الخليج العربي معونة مصر للتخلص من القراصنة المنتشرين على الشاطئ، انتشر الوباء في جسم المريض. وقد استولت جيوش محمد علي على جزيرة البحرين الكائنة في ذلك الخليج، فقدمت بغداد عندئذ فروض الإخلاص والولاء إلى القائد المصري خورشيد.

لم تستطع إنجلترا أن تظل مكتوفة إالدين، إزاء تقدم مصر في منطقة شط العرب، خصوصاً وأنها من أهم المراكز، في الطريق المؤدية إلى الهند، وما كان في مقدورها السكوت على غزو محمد علي لمنطقة الفرات، وهكذا اضطر الوالي إلى النزول عن البحرين وعن العراق معاً.

للمزيد أنظر: رنية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 124-125

(2) رنية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 128

إبراهيم باشا فقد التزم أوامر والده بعدم الظهور بمظهر المعتدي والبدء بالقتال، فأصدر السلطان محمود أمراً إلى حافظ باشا بمهاجمة إبراهيم المتحصن في حلب، وفي 10 صفر 1255هـ/ 24 من إبريل 1839م وقعت معركة نصيبين⁽¹⁾ وتعرض الجيش العثماني لخسائر فادحة، ولم يستطع إبراهيم باشا تعقب فلول الجيش المصري إلى مرعش وملطية، وبذلك قضت المعركة على قوة العثمانيين العسكرية⁽²⁾.

إلا أنه، قد فارق السلطان محمود الحياة قبل مجيء أخبار هزيمة الجيش العثماني إلى إسطنبول في 17 ربيع الأول 1252هـ/ 1 يوليو 1836م وقد خلفه ابنه عبد المجيد، أرشد أبنائه، لم يتجاوز السادسة عشرة⁽³⁾.

(1) جرى نقاش حول اسم هذه الواقعة، هو (نصيبين) كما هو معروف ومشهور، أم هو (نزيب) كما نقش سنة 1367هـ/ 1948م على قاعدة تمثال لإبراهيم باشا، لأجل أن نتبين وجه الحقيقة في هذه المسألة، يجب أن نتعرف على موقع المعركة. فهي وقعت في قرية شالي حلب، على الطريق الواصل بين (بيرة جك) على نهر الفرات، والأسكندرونة على البحر الأبيض المتوسط، وهذه القرية بهذا التحديد هي (نصيبين) ووجه اللبس في هذا الصدد أنه اسم نصيبين يطلق على بلدة مشهورة في الجزيرة، فظن بعضهم أنها ليست البلدة التي وقعت فيها المعركة لأنها لم تقع في الجزيرة، ولكن هذا اللبس يزول إذا تحققنا أن هذا الإسم (نصيبين) يطلق على ثلاثة بلدان: الأول: أنها مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام. الثاني: قرية من قرى حلب. الثالث: مدينة على شاطئ الفرات، تعرف بنصيبين الروم، فالإسم الصحيح لهذه البلدان الثلاثة هو نصيبين ولا محل لأن تستبدل به اسم نزيب الذي هو اسم افرنجي أو تركي محرف عن نصيبين، ولم يرد في معجم من المعاجم العربية، ولا مبرر لأن تترك الإسم الأصلي العربي إلى الإسم المحرف.

عبدالرحمن الرافي: عصر محمد علي، ص 274.

(2) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 358-359. الرافي: المرجع السابق، ص 274. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 457-458. وتذكر بعض الكتب اسم المعركة، باسم معركة نزيب، رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 132.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861). Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 220.

يقال إن إبراهيم كان في مكانه، غداة موقعة نصيبين الاستقرار في الزحف حتى يصل إلى أبواب إسطنبول، ولكن ما كان يخشاه إبراهيم هو ما ينتظره في أثناء تقدمه نحو عاصمة الدولة العلية، حيث كانت وفاة السلطان محمود قد غيرت وجه التاريخ، فمذ أيام معدودة كان سكان الأناضول على أهبة لإعلان الثورة عند اقتراب إبراهيم ظافراً ومنصراً، ولكن هذا الحادث أحمدهمهم، ولا غرو، فقد كان لهم على السلطان المتوفى، مأخذ أصبح لا وجود لها، فضلاً عن أن تولية السلطان عبد المجيد ظهرت لهم كبراقة أمل. وهذا ولو أن إبراهيم اندفع في طريقه، لتترك وراءه ثورة مشتعلة، قد تؤدي إلى تمرد سكان الشام جميعاً، عقب مغادرته الحدود السورية. إلى جانب ذلك، يقال: قد كان إبراهيم مفتقراً إلى وسائل الانتقال افتقاراً تاماً، الأمر الذي جعل تقدمه عسيراً ومتعذراً، جم المآزق والمهالك وسط بلاد مرت فيها الجيوش العثمانية فجعلتها خراباً، ولهذا اكتفى إبراهيم باحتلال المراكز الضرورية لتموينه إحتلالاً مؤقتاً، وكان هذا قبل طلب الحكومة الفرنسية منه وقف تقدم الجيوش المصرية، وإن كان أدرك خطاه بعد ذلك.

للمزيد انظر رينية قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 134، 135.

(3) رينية قطاوي بك وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 133. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 455، ويذكر أن عمر عبد المجيد (18) عاماً.

=

أصبح مركز الحكومة التركية محرراً، فبلغ بها الضيق أشده وكان في مقدور محمد علي أن ينال اعترافاً بانتصاراته وإقراراً بفتوحاته، ولكن الدول العظمى عادت فتدخلت لتتنازعه ما كسبه جنوده المنتصرون، وقد شجع هذه الدول على ذلك، الخيانة التي ارتكبها أمير البحار العثماني أحمد باشا بنقل الأسطول العثماني الراسي في الدردنيل إلى محمد علي باشا في 19 جمادى الأولى 1255 هـ/30 يوليو 1839م، وذلك بسبب تعيين خسرو باشا في منصب الصدر الأعظم وهو عدو له (1).

وهنا بادر السلطان العثماني دون تردد إلى إيفاد مندوبٍ خاصٍ هو عاكف أفندي، يحمل كتاباً يعرب فيه عن عواطفه الودية نحوه، ونسيان ما حدث في الماضي، وفتح صفحة جديدة في العلاقة بينهما، ويخوله حكم مصر الوراثي. ولكن محمد علي باشا الذي أصبح في موقفه إزاء الدولة العثمانية قوياً طالب قبل الشروع في المفاوضات بإلحاح وإصرار بإقالة خسرو باشا، وتعيين آخر في منصبه، مع طلب من السلطان أن يتولى مرعش وأدنه والشام بخلاف مصر. وبناء عليه فإن الديوان الذي انعقد برئاسة الصدر الأعظم لم يضع في اعتباره خوض حرب جديدة مع محمد علي باشا، فأبلغ بقبول منحه الشام (2).

علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 290-291، ويذكر أن عمر عبد المجيد (17) عاماً.
Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 220.

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 455. رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 135. عبدالرحمن الراجحي: عصر محمد علي، ص 282 (أن أمير البحار، هو فوزي باشا).

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 228.

(2) علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 291، رينية قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 216.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 229.

إن النتيجة المنطقية لمعركة نصيبين كان يجب أن تكون إقراراً لمصر في حدودها التي نالتها بمقتضى اتفاق (كوتاهيه)، أي أن تشمل سورية وجزيرة العرب وإقليم أدرنة وجزيرة كريت. وهذا ما يقضي به الإصاف، لأن اتفاق كوتاهيه الذي تقدم ذكره قد أبرمته تركيا سنة 1249 هـ/1833م، وأقرته الدول الأوروبية، وكان أساساً للحالة الحاضرة Statuquo التي ما فتئت الدول تنادي بوجوب المحافظة عليه، وقد أرادت تركيا أن تنقض هذا الاتفاق بحد السيف، فتعرضت بالجيش المصري وتحדתه إلى القتال، وهاجمت حدود مصر الشمالية التي رسمها اتفاق كوتاهيه، وأجبرت مصر على خوض غمار القتال، ف وقعت معركة (نصيبين) التي انتهت بهزيمة الجيش التركي، فالنتيجة العادلة لهذه الهزيمة أن يبقى اتفاق كوتاهيه مرعياً من تركيا ومن الدول وخاصة، لأن سورية أقرب إلى الدولة المصرية منها إلى تركيا، إذ هي جزء من البلاد

وبناء على قرار الحكومة العثمانية فإن الدول الأوروبية قد ساورها الشك والريبة والخوف حيث لم تتراجع عن التدخل في المسألة المصرية، فكان موقف الدول الكبرى منها، يتمثل في الآتي :

فروسيا، قد عثرت على الفرصة لترسل قوة إلى مضيق إسطنبول بموجب معاهدة ميناء خونكار التي وقعتها مع الدولة العثمانية وذلك في عام 1249هـ/1833م.

وأما إنجلترا فإنها جاهرت بعنائها لمصر، وأعلنت وجهة نظرها في وجوب المحافظة على كيان السلطة العثمانية، وإن هذا الكيان لا يقوم إلا برد سورية إلى تركيا، وإخضاع محمد علي بالقوة، وأخذت تؤلب الدول الأخرى على مصر لتتشارك معها في إخضاعها، ولم تكن المحافظة على كيان السلطنة العثمانية هي وجهة نظرها الحقيقية، بل غايتها الظاهرة إضعاف الدولة المصرية لأنها ترى فيها إذا قويت مزاحماً لها في سيادتها بالبحر الأبيض المتوسط ورقبياً عليها في طريقها إلى الهند، ومن هنا كانت إنجلترا تتمسك بكل عزم وقوة بوجوب رد سورية إلى تركيا، لأن امتداد نفوذ مصر إلى البلاد السورية يجعلها دولة بحرية قوية من دول البحر المتوسط، ويجعل لها الإشراف على طريق الهند من ناحية الفرات والعراق، فضلاً عن طريق البحر الأحمر وبرزخ السويس. وكانت تتمسك أيضاً برد الأسطول التركي إلى الدولة العثمانية، لأن اندماجها في الأسطول المصري، يجعل لمصر قوة بحرية كبيرة تخيف إنجلترا.

إن عداً إنجلترا لمصر من القواعد الأساسية لسياستها الإستعمارية، فمنذ أن أخفقت في احتلالها البلاد سنة 1222هـ/ 1807م، رأت محمد علي يعترضها في طريق مطامعها الإستعمارية، فينشئ على ضفاف النيل دولة مصرية قوية، ويمد نفوذها إلى شبة جزيرة العرب، ويصل إلى نهر الفرات، وشاطئ الخليج العربي، وسواحل اليمن، وهذه البلاد كلها واقعة في

العربية التي جعل محمد علي غرضه أن يؤسس منها الدولة المصرية، فالعدالة والمصلحة السياسية والاجتماعية، والنتيجة المنطقية للمعركة، كل أولئك يقضي بالاعتراف باستقلال مصر التام وانفصالها عن تركيا وانضمام سورية إليها.

ويذكر الرافي: ولو أن الدول الأوروبية عاملت مصر بمثل العطف الذي عاملت به اليونان في ثورتها على تركيا، لما كان هناك شك في إقرار تلك النتيجة، لا بل إن مصر أولى بإقرارها على مطالبها العادلة، لأنها انتصرت على تركيا بقوة جيشها وحده، أما اليونان فقد انهزمت أمام تركيا ولم ينجبها من آثار الهزيمة سوى مظاهره الدول الأوروبية وتحالفها على تركيا، ومع ذلك فإن السياسة الدولية الأوروبية قضت لليونان باستقلالها التام، أما مصر فقد حكمت عليها أن تبقى تحت السيادة التركية، وأن تتخلى عن سورية، وجزيرة العرب وأدرنة وكريت، وأتمرت بها الدول وحاربتها وقصت أجنحتها، وقضت عليها بإضعاف قوتها البرية والبحرية كما سيحيى بيانه، - وهذه المقارنة تصور لك الفرق بين معاملة أوروبا لأمة غربية ومعاملتها للأمم الشرقية، ويترك المكالم الواحد يكبر ويصغر، كأنه فيه روح شيطان - .

انظر، عبدالرحمن الرافي: عصر محمد علي، ص 286.

طريق الهند، فلا جرم أن تحنق إنجلترا على مصر الفتية القوية، وتبغيها الغوائل وتدس لها الدسائس، فالسياسة الإنجليزية هي التي سعت جهدها لتقليم أظفار مصر وقص أجنحتها، وإبقائها تحت السيادة التركية، وإنفاص قوتها البرية والبحرية، فسارعت إلى احتلال عدن سنة 1255هـ/ 1839م وأذرت محمد علي بوجوب الانسحاب من الخليج، وكثفت من التسلط على مشيخات الخليج العربي، ومنعت البحرين من التعاون مع مصر، وأرسلت قطعاً بحرية إلى نهر الفرات لتحول دون أي اتصال بين القوى الوطنية في العراق المتطلعة إلى التعاون مع مصر ضد الحكومة العثمانية. كل هذا ترمي منه إنجلترا إلى إضعاف الدولة المصرية الناشئة طبقاً لمبدئها القديم وهو ألا تقوم في مصر دولة قوية تعترض طريقها إلى الهند، كأن استعمارها للهند يقتضي استعباد جميع البلاد التي في طريقها إليها، وهذا من أغرب ما يقضي به الجشع الاستعماري.

أما فرنسا، فكانت تعارض بريطانيا في عداوتها مع محمد علي، وحيث كانت تميل إلى إقراره على بلاد الشام وجزيرة العرب تنفيذاً لإتفاقية كوتاهية ونتيجة معركة نصيبين، وهي تتطلع إلى فرض نوع من الحماية على مصر بهدف التمكين لنفسها في الجزائر الخاضعة لإستعمارها، مما يفتح لها مجالات أوسع نحو جعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية، ويقوض التصاعد الواضح في النفوذ الإنجليزي السياسي والاقتصادي في الدولة العثمانية.

النمسا، كانت تميل إلى تعزيز مركز السلطان العثماني لعدم إعطاء روسيا فرصة التدخل، وهذا يشكل خطراً عليها وكانت ضد استقلال محمد علي واعتبرته خارجاً عن طاعة السلطان. وبروسيا، كانت مسالمة ليس لها أطماع وتريد السلم، وكانت تعارض فرنسا وتناهض سياستها لأسباب خاصة بها⁽¹⁾.

عملت هذه الدول تحت ستار سعيها إلى إيجاد حل عادل للمسألة الشرقية، فقدمت الدول الخمس: النمسا، وروسيا، وبروسيا، وإنجلترا، وفرنسا⁽²⁾، حيث كانت روسيا في وضع لا يسمح

(1) الرافي: عصر محمد علي، ص 286. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 364. عبد المنعم الهاشمي؛ الخلافة العثمانية، ص 460. علي سلطان: تاريخ الخلافة العثمانية، ص 291. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 210.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 229.

(2) قد يبدو غريباً أن تشترك فرنسا في تقديم هذه المذكرة، وهي التي تنادي بتأييد مصر في هذه القضية. فيبدو أن السياسة الفرنسية كانت في تصرفاتها غير مستقرة ولا حازمة، ذلك بفعل تطور هذه القضية ومواقف الدولة الأوروبية منها. أرى، وربما يعود ذلك – كما ذكرنا سابقاً – إلى أنها تتماشى مع يخدم مصالحها الخاصة في حماية مستعمراتها والحفاظ على ما لها من امتيازات.

لها بالنضال مع فرنسا وإنجلترا خلال هذه الفترة المتأزمة، ونتيجة الرؤية الموحدة لهذه الدول الأوروبية الخمس حول هذه المسألة، في 16 جماد الأول 1255هـ / 27 يوليو 1839م الى الحكومة العثمانية بمذكرة مطالب تناولها مترنيخ رئيس وزراء النمسا حول الموضوع⁽¹⁾، هذا ونصها: [لقد وردت إلى موقعي هذه المذكرة، تعليمات من حكوماتهم مرخصة لهم بأن يقرروا أن الاتفاق على المسألة الشرقية تام بين الدول العظمى الخمس، لذلك ينصحون الباب العالي بانتظار نتيجة الاهتمام الموجه إليه من حلفائه⁽²⁾].

ونتيجة لما آلت إليه الدولة العثمانية من ضعف - وكان يساور السلطان العثماني القلق من طموح نائبه المصري - وافقت ورحبت بامتنان باقتراح دول أوروبا العظمى هذا، بل وقامت الدولة العثمانية بإعطاء الضمانات القاطعة بشأن عدم قيامها بعمل اتفاق مع محمد علي والي مصر. وبهذا القرار فإن الحكومة العثمانية تركت حل المسألة المصرية للدول الأوروبية، وبهذه النتيجة فإنها تكون قد تخلصت من الحماية الروسية طبقاً لمعاهدة خونكار أسكله سي⁽³⁾.

لكن الدول الأوروبية الخمس (روسيا - فرنسا - إنجلترا - النمسا - بروسيا) ظلت في حالة مد وجزر حسب مصالحها، إلى أن توصلت إلى معاهدة لندن 1256هـ/1840م، والتي جاءت بناء على اقتراح نمساوي بعقد مؤتمر في لندن لم تحضره فرنسا، وصدقت عليه الدولة العثمانية بهدف

=

انظر الرافي: عصر محمد علي. ص 332-334. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 364

(1) في 12 جماد الأول 1255هـ / 23 يوليو 1839م، أي قبل ذلك التاريخ، كان سانت أولير السفير الفرنسي في النمسا وبوفيل السفير الإنجليزي في فيينا، ومترنيخ رئيس وزراء النمسا، قد تبادلوا المذكرة الآتية: [تتعهد الدول الثلاث تعهداً صريحاً بالمحافظة على الدولة العثمانية. وبدعم التوسع على حساب أراضيها، أيأ كان ما قد تؤدي إليه حوادث الحرب القائمة مع باشا مصر، أو وفاة السلطان محمود، من ثورات في الشرق].

رينيه. قطاوي: محمد علي، ص 136.

(2) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 364. رينيه قطاوي: محمد علي وأوروبا، ص 136. معلم علي رشاد بك: دولة عثمانية عصر حاضر تاريخي، درسعادت - مطبعة «قدر»، ط الأولى 1338هـ، ص 243 - ص 244.

Ziya Nur Aksun: Osmanlı Tarihi. Ötüken Neşriyat A. Ş. Üçüncü Cilt. P.243. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi. Osmanlı Dönemi (1730 - 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi - Ankara, Cilt Iv. 1992, P. 229.

(3) طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 365.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi. Osmanlı Dönemi (1730 - 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi - Ankara, Cilt Iv. 1992, P. 229.

الضغط على محمد علي باشا⁽¹⁾، وكان الخلاف متمركزاً على ولايات الشام، وهل ستكون من حصة محمد علي؟ وحول حماية المضايق؟؟

لقد تعهدت الدول بأن تتوسط لدى محمد علي، لعله يقبل شروط المعاهدة. فإذا أقام المصاعب والعراقيل، فعلى الدول المتعاقدة أن تتخذ التدابير الكفيلة بإكراهه. وفي هذه الأثناء، تسرع أساطيل إنجلترا والنمسا في قطع المواصلات البحرية بين مصر وبلاد الشام. أما إذا أدار محمد علي دفة جيوشه صوب إسطنبول، فعلى موقعي المعاهدة أن يتعاونوا، لوضع مضايق إسطنبول في مأمن من كل اعتداء. ويعتبر هذا التعاون إجراءً استثنائياً، ولا يعد إخلالاً بالقاعدة القائلة بأن دخول السفن الحربية الأجنبية في الدردنيل والبوسفور محظور في كل آن وحين.. وبديهي أن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون إلغاء لمعاهدة خونكار أسكله سي، وقد منح محمد علي بمقتضاه ما يأتي: حكم مصر له ولذريته من الذكور، وقيادة عكا، ومدى حياته، وحكم جنوب الشام. ويجب على الوالي، نظير ذلك، أن يسحب في الحال جيوشه من الجزيرة العربية، ومن الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) ومن أدنة. وقد حددت له مهلة عشرة أيام لقبول هذه المقترحات فإذا انقضى هذا الموعد دون أن يجيب، نزعته منه عكا، وبعد عشرة أيام أخرى تمر من غير إجابة، تعرض لفقد القطر المصري بأسره⁽²⁾.

وهكذا فإن الدول الأربعة قامت بضمان حماية وحدة أرض الدولة العثمانية وتحديد نفوذ سلطة محمد علي باشا، وذلك من خلال معاهدة لندن. ومن ناحية أخرى، فإن فرنسا بدأت عمل استعدادات عسكرية بهدف منع تنفيذ هذه القرارات، والإعراب عن رفض قرارات معاهدة لندن التي أقرتها الدول الأوروبية الأربع وقبلت بها الدولة العثمانية، حيث اعتبرتها إهانة غير كريمة وصفعة أليمة، حيث يذكر أن هذه المعاهدة أحدثت هياجاً من الدبلوماسية الأوروبية وعرضت السلام العام لخطر لم يعرفه منذ سنة 1230هـ/1815م.

أما محمد علي باشا الذي كان يستند إلى الدعم والمساعدة من فرنسا، فقد أرسل إليه رفعت باشا بإبلاغه إرادة الباب العالي، وصدرت تعليمات بهذا المعنى إلى قناصل الدول الأربع في مصر، عندئذ أجاب محمد علي مهدداً بإعلان الحرب على أوروبا قاطبة، وبهدم الدولة العلية رأساً على

(1) علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 291. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 460، طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 366. للمزيد من التفاصيل انظر رينيه قطاوي وآخر: محمد علي، ص 137 إلى 162.

(2) رينيه قطاوي وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 166. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 366-367، محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 462، عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 362. عبدالرحمن الرافي: عصر محمد علي، ص 291.

عقب، وبدفن نفسه تحت أنقاضها، وأن ذلك عنده أهون من التسليم، وعلى أثر ذلك أصدر الديوان قراراً بعزله⁽¹⁾.

نتيجة القرار الحاسم لمحمد علي باشا، فإن الدولة العثمانية ودول أوروبا الأربع إنجلترا – وروسيا – النمسا – بروسيا أعلنوا الحرب على محمد علي باشا، وقرروا تنفيذ أحكام هذه المعاهدة بالقوة. وبموجب هذا القرار فإن روسيا ستبدأ التحرك لحماية إسطنبول في حالة تحرك الجيش المصري بالأناضول، أما بروسيا التي لا توجد قوات بحرية لها بالمنطقة فإنها لن تدخل الحرب ولكن ستقوم بعمل تعاون سياسي مع الدول الحليفة الأخرى، وسوف تدخل إنجلترا الحرب بقواتها البرية والبحرية، أما النمسا فإنها ستقوم بمساعدة الأسطول العثماني وإنجلترا بمجموعة من سفنها الحربية. وطبقاً لهذا الوضع فإن إنجلترا هي التي ستتحمل العبء الأكبر في هذه الحرب مع الدولة العثمانية ضد محمد علي باشا، أما روسيا ودول أوروبا الأخرى فإنها نجحت في تطبيق السياسة السلبية حيال ذلك، ولهذا السبب فقد نجحت إنجلترا في منع سياسة روسيا من أجل السيطرة على المضائق والدولة العثمانية منذ البداية⁽²⁾.

وبعد قرار دول أوروبا الأربع العظمى بعمل تحركات عسكرية ضد والي مصر، فإن الحكومة العثمانية أعلنت أن محمد علي باشا متمرّد وقامت بسحب جميع سلطاته، كما تمّ إرسال قوة عسكرية بقيادة عزت محمد باشا بطريق البحر وتمّ إخراجها إلى البر بطريق بيروت في 13 جمادى الآخرة 1256هـ/ 11 أغسطس 1840م، وبعد ذلك فإن الأسطول الذي يتشكل من قوات بحرية إنجليزية وعثمانية ونمساوية بدأ التحرك فوراً وقاموا بالقضاء على السفن الحربية المصرية الموجودة أمام بيروت، وضربوا المدينة بالمدافع، وحاصروا سواحل الشام بأكملها، وقاموا بالسيطرة عليها. ومن ثمّ فإن سكان لبنان الذين سئموا سياسة الضغط والحكم الحربي لإبراهيم باشا من الأساس فإنهم أعلنوا التمرد على نطاق واسع، ونتيجة كل هذه التأثيرات استسلمت مدينة بيروت خلال فترة قصيرة تقدر بشهر في 14 شعبان 1256هـ/ 10 أكتوبر 1840م، ومن بعدها طرابلس الشام وصور وصيدا واللاذقية، وفي نهاية الأمر فقد تمّ تحرير المدينة الساحلية بعكا الحصن

(1) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية، ص 460، الرافي: عصر محمد علي، ص 342. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 367. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 462. رينيه قطاوي وآخر: ومحمد علي، ص 165-167. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 212 – 213. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 230.

(2) Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 231.

الحصين الذي يوفر المؤن لجيش إبراهيم باشا المصري في رمضان 1256هـ/ نوفمبر 1840م، وفي ظل هذه الظروف السيئة للغاية فإن إبراهيم باشا الذي كان في موقف لا يحسد عليه قام بنقل قواته من سوريا إلى مصر بصعوبة، وانتهت سيطرة محمد علي باشا على سوريا بالمعنى التام، أما فرنسا التي تخيلت أنها ستنتجج ضد قوات الحلفاء مع محمد علي باشا فإنها لم تجرؤ على محاربة إنجلترا بصفة خاصة بسبب تطور الأحداث بسرعة ضد والي مصر ولصالح الدولة العثمانية، واضطرت لقبول حل مسألة مصر طبقاً لمعاهدة لندن⁽¹⁾.

أما محمد علي باشا الذي أصبح في موقف خطير للغاية نتيجة التحركات العسكرية الناجحة للدول المتحالفة في الشام، وفقدانه لدعم فرنسا التي غيرت سياستها في قضية مصر. وهكذا فإن محمد علي باشا ظل وحيداً في مواجهة الدولة العثمانية ودول أوروبا العظمى، وفي تلك الأثناء فإن الأسطول الإنجليزي بقيادة شارلز نابير الأدميرال البحري جاء إلى مشارف الإسكندرية، وأصبح في وضع الاستعداد للتحرك ضد مصر في أي لحظة وكان ذلك 1 شوال 1256هـ/ 25 نوفمبر 1840م، وقبل أن يمضي وقت طويل فإن الأدميرال الإنجليزي بسبب التعليمات التي حصل عليها من حكومته قد اقترح على محمد علي رد الأسطول العثماني فوراً وعمل اتفاق في إطار الأسس الممنوحة له بانتقال الحكم إلى ابنه، وأبلغه أنه في حالة عدم قبوله ذلك فإنه سيضرب الإسكندرية بالمدافع⁽²⁾.

فحيال ما حدث في بلاد الشام، منذ شعر محمد علي في قرارة نفسه أن رسائله هنا ضيقة محدودة، وخصوصاً وأن الشعب ساخط على الحكومة، وموغر الصدر عليها، من ذا الذي يستطيع القول إن مصر معصومة من الغزو؟ فليست الإسكندرية أصعب منالاً من عكا. وبعد أن كانت آمال الباشا معقودة على تأسيس أسرة مالكة، سينتهي به الأمر إلى أن يصبح مجرد باشا بسيط. فهنا اضطر لقبول اقتراح تشارلز نابير وتوقيع اتفاقية الإسكندرية في 3 شوال 1256هـ/ 27 نوفمبر 1840م. ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة العثمانية التي كانت تهدف إلى مواصلة الحرب حتى النهاية وعزل محمد علي المتمرد وتعيين والي آخر بدلاً منه، فإنها رفضت في بادئ الأمر هذا الشرط، بإيعاز من إنكلترا. ولكنها عادت وقبلت ذلك، عندما ساندت فرنسا محمد علي باشا في

(1) Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 231 – 232.

(2) رينيه قطاوي بك وآخر: محمد علي وأوروبا، ص 188-189.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 232.

موقفه وتشددت في ذلك حتى خاف من وقوع حرب أوروبية، عندئذ تدخلت كل من النمسا وروسيا وروسيا في هذه القضية وأجبرت إنكترا على تبني وجهة نظر محمد علي باشا وفرنسا⁽¹⁾. وبسبب انتهاء الأزمة العثمانية – المصرية فإن الدولة العثمانية قامت بنشر فرمان يطلق عليه فرمان امتياز ولاية مصر، وأوضحت فيه الحدود القانونية لمصر في إطار حدود الدولة العثمانية بموجب معاهدة لندن 3 ربيع الآخر 1257 هـ / 24 مايو 1841 م، وفيما يلي مضمون هذا فرمان:

1. الحدود الأساسية لولاية مصر سيتم ترسيمها بموجب خريطة مختومة ختم الصدر الأعظم نفسه.

2. سيقوم السلاطين العثمانيون بتعيين ولاية مصر من عائلة وأسرّة محمد علي باشا الذكور منهم، تبعاً للسن.

3. إن ولاية مصر الذين يحملون درجة وزير والممنوحة لهم امتيازات إرث الحكم، سوف يتمتعون بنفس الحقوق التي للوزراء الآخرين بالدولة العثمانية، وسوف تجري مكاتباتهم ورسائلهم في إطار هذه الأسس.

4. جميع الضرائب التي سوف تحصل من مصر سوف يتم جمعها من قبل السلطة المحلية باسم السلطان العثماني، وسوف يتم إرسالها إلى إسطنبول في ذلك الجزء الخاص بخزانة الدولة.

5. جميع أنواع العملة والأموال التي تصك وتطبع في مصر، سوف يتم صكها باسم السلاطين العثمانيين.

6. سوف يتم تنفيذ وتطبيق جميع القوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية داخل حدود مصر.

7. سوف يتم سريان جميع مبادئ خط الخزانة الهاموني⁽²⁾، وجميع المعاهدات التي أبرمتها

(1) رينيه قطاوي، محمد علي، ص 188-189. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 368. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 462

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 232.

(2) إن التنظيمات التي وردت من كلمة تنظيم باللغة العربية بمعنى الترتيب، هي مصطلح يعد عمل الإصلاحات التي تحققت بالدولة العثمانية خلال 19/13 م. قد أصدر خط شريف الخلجانة السلطان عبد المجيد في 26 شعبان 1255 هـ / 3 نوفمبر 1839 م. في العام التي تكبدت فيها الدولة العثمانية من الخسائر نتيجة حربها مع محمد علي باشا وهزيمتهم أمامه في موقعة نصيبين، وفقدان أسطولها. وكانت هذه التنظيمات مرحلة متقدمة لتلك التي بدأها سليم الثالث وتابعها ولده السلطان محمود الثاني، وظهرت على يد مجموعة من الشباب المتورين أرادت أن توقف تدهور الدولة، بتبني الإصلاحات الحديثة على الأسلوب الأوروبي، أمثال: مصطفى رشيد، وعلي، وفؤاد.

وكان مصطفى رشيد سفيراً للدولة العثمانية في باريس ولندن، وشغل وظائف كثيرة وأُجِبَ بالنظام الديمقراطي الغربي، وتولى منصب وزير للخارجية، عندها رأى أن يرتقى ببلاده إلى مصاف الدول الأوروبية المتقدمة عن طريق إصدار دستور يحدد حقوق المواطنين الأساسية، ويلغى المساويء الأكبر بروزاً في إدارة الدولة، ويكسب في الوقت نفسه عطف كل من إنجلترا وفرنسا، ويؤمن عدوان روسيا، ويحول دون قيام شعوب الدولة بالثورة عليها. تحمس السلطان لوجهة نظره، ومن ثمّ أعدت وثيقة الدستور وأعلنت أمام ممثلي سكان العاصمة، وممثلي رعايا الدولة في أوروبا وأعضاء السلك الدبلوماسي، في قصر السلطان (طوبى قاي) على بحر مرمرة والمعروف باسم الخلجانه (قصر الزهور)، ولهذا عُرفت بهذا الاسم، وبدأ نتيجة ذلك عهد جديد يسمى عهد التنظيمات الخيرية العثمانية، وقد استمرت التنظيمات وتواصلت حتى سقوط الدولة من خلال إجراءات الإصلاحات التي تمّ العمل من أجلها.

وأن حركة الإصلاحات هذه، قد تحققت في الدولة العثمانية على مرحلتين، حيث أن الأفكار والرؤى التي شيدت الإصلاحات في المرحلة الأولى، كانت نابعة في الأساس من ثقافة وتاريخ الدولة العثمانية، ولكن بدا من الواضح في المرحلة الثانية بأن الإصلاحات أثير حضارة وثقافة أوروبا بصورة أكبر، وبهذه الصورة، فإن التنظيمات ظهرت نتيجة حركات إصلاحية تحققت خلال هذه المرحلة الثانية، ولكن الدولة العثمانية التي أوجدت حضارة ثقافية خاصة بها وتحمل صفة الدولة الإسلامية التركية، قد تعرضت لأزمات وتدهورات إلى حد تام، ومن ثمّ فإن الدولة العثمانية شعرت بضرورة الاستفادة من الحضارة الأوروبية بهدف تأمين وحدة أراضيها، ووجودها السياسي كدولة مستقلة إزاء حضارة أوروبا التي أتت بتطورات في كل الميادين.

فنجد أن الوثيقة أكدت لأول مرة المساواة بين كل الرعايا المسلمين والمسيحيين، فلم يكن ممكناً أبداً تجاوز هذا التناقض، فكانت نقطة ضعف لم ترض تماماً كل الأطراف. وهذا ما ظهر من ردود قوية مضادة لهذا الخط، فالمسلمون وزعمائهم وأعيانهم لم يرتاحوا لمساواتهم مع الملل الأخرى، وعدوه تنازلاً عن حقوقهم. هذا فالمعروف أن لأهل النمة (اليهود والنصارى) حقوقاً في الإسلام لها ضوابط في الحقوق والواجبات، ولم تطلق على عوانها تحت مسمى المساواة—ربما كان بحاجة إلى ضوابط—فالرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أعطى هذا الحقل أهل النمة عند دخوله المدينة وكتب وثيقة تضمن الحقوق وتبين الواجبات لكل فئات مجتمع المدينة يهوداً ونصارى وقبائل وعشائر، فكيف يمكن المساواة بين جميع فئات المجتمع على حد قولهم؟؟؟. وقد واجه صدور الخط في الداخل، و في الخارج، عاصفة من النقد وسيلاً من التأييد، وفقاً لمصلحة كل دولة.

والحقيقة أن هذا الخط ألقى بشكل تام ثلاثة من مساويء العهود السابقة طالما عُدت ظالمة، هي الاحتكارات والمصادرات وتضمين جباية الضرائب في الولايات لمن يدفع ثمناً أعلى، أما عقوبة الموت فقد ربطت بالحكم الصادر بعد تحقيق قانوني، وركز على تحديد مرتبات موظفي الدولة، وعلى منع شراء المناصب ومحاربة الرشوة، وقرر حقوق الإنسان، وهي عبارة عن الأمن على الأرواح وحفظ العرض والمال، وقد يبدو غريباً في تقرير هذه الأمور في مرسوم جديد، ولكنه كان هاماً فيما كان سائداً من أوضاع في الدولة حتى ذلك التاريخ، فإن إعدام الأشخاص من غير محاكمة كان من الأمور المألوفة، وكثيراً ما يعقب الإعدام مصادرة الأموال، وأما أعراض الناس فلم تسلم من تصرفات رجال الأمن وبعض جماعات من الإنكشارية.

والحقيقة أن نجاح تطبيق معظم هذه الإصلاحات، كما جاءت في الخط، كان محكوماً عليه بالفشل، لأن الامتيازات الأجنبية المستقلة لتنفيذ النزعات الانفصالية استمرت موجودة في مقابل استمرار تركيز سلطات الحكومة التي كان هدف الخط الحد منها.

بهذا باتت التنظيمات باتت خطراً على الدولة، ولكن الطريق الذي فتحه مصطفى رشيد باشا وسار فيه لا يمكن الرجوع عنه، وعلى حال توقفت حركة الإصلاحات مؤقتاً بعزله، ثم استعادت قدرتها على المسيرة مرة أخرى، واصل تلاميذ رشيد الإصلاحات بعد وفاته ومن أشهرهم في القرن 13هـ/19م محمد أمين علي باشا، ومحمد فؤاد باشا، اللذان وجد بجانبها عدد كبير من البيروقراطيين الذين لم يلحظهم العالم الخارجي، في الوقت الذي ظلوا فيه يعملون في الإدارات، البيروقراطية الآخذة في الاتساع، والتي كانت أداة للتحديث العثماني، ومن هؤلاء أحمد جودت باشا، وأحمد شفيق مدحت باشا.

للمزيد: عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 473-474. عبد العزيز شناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 4، ص 1813 وما بعدها. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 292 - 295. علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية، ص 405 وما بعدها. د/ أميره مداح: نظرة متأنية في تاريخ الدولة العثمانية، ص 71-72. أحمد عبد الرحيم: أصول في التاريخ العثماني، ص 200-201. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 481/484. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 400-410. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 185 - 186.

الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية بالنسبة لمصر أيضاً.

8. سوف يتمّ تحديد عدد الجيش المصري بعدد معين في حالة السلم، وسوف يقوم السلطان العثماني بتعيين من هم برتبة جنرالات، أما ولاية مصر فإنهم سيقومون بتعيين ضباطهم البحريين والبريين الذين هم برتبة السباي.

9. لا يمكن تصنيع سفن حربية في مصر دون إذن الحكومة العثمانية.

10. الامتيازات الممنوحة لولاية مصر ستعد لاغية، في حالة عدم تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

وهكذا فقد تمّ منح سلالة محمد علي باشا ولاية مصر من خلال فرمان الذي أصدره السلطان عبد المجيد، الذي كان يعد أسسه دول أوروبا العظمى الأربع روسيا – إنجلترا – النمسا – بروسيا والدولة العثمانية من خلال سفرائها بلندن. ودخلت بذلك مصر في صورة إيالة تابعة للدولة العثمانية بقانون خاص بها كما كانت في الماضي⁽¹⁾.

وبهذا فإن القضية المصرية التي استمرت لفترة طويلة من الزمن 1246هـ - 1256هـ/ 1831م - 1841م عشر سنوات، قد حملت صفة التمرد الداخلي بالدولة العثمانية في البداية، ثم أصبحت مسألة أوروبية مهمة نتيجة تدخل دول أوروبا في هذه المسألة، ومن ثم فإن روسيا قامت بتوقيع معاهدة ميناء خونكار مع الدولة العثمانية خلال أول فترات هذا التمرد، ونجحت في أن يكون لها نفوذ على هذه الدولة.

ولكن هذا النفوذ الروسي تمّ إزالته وإلغاؤه نتيجة تدخل وجهود إنجلترا الكثيفة والدول الأوروبية الأخرى، وفي تلك الأثناء أيضاً، فإن إنجلترا نجحت في تأمين طريق الهند وشرق البحر المتوسط بصفة خاصة من خلال إعاقة محمد علي في تنفيذ مخططاته وتأسيس دولة عظمى، ومن ناحية أخرى فإن فرنسا التي أخذت تدعم محمد علي باشا لمواصلة نفوذ نابليون بونابرت على مصر كانت تهدف إلى مواصلة علاقاتها الجيدة مع الدولة العثمانية أثناء تبنيتها هذه السياسة، وكذلك إغلاق أبواب الأراضي العثمانية أمام دولة روسيا، فراها قد غيرت سياستها واضطرت

=

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanlı Tarihi. Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara 1976. 2. Busk. Cilt7, P.187 – 190. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi. Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara. Cilt Iv. 1992. P. 237 – 255 .

(1) Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi. Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara. Cilt Iv. 1992. P. 233.

لنهج سياسة الدول الأوروبية الأخرى في توحيدها ضده. أما الدولة العثمانية، فإنها لم تتمكن من تحقيق أي نجاح إزاء الوالي المصري، وظلت عاجزة تماماً أمامه نتيجة الاضطرابات والهزائم على مدى عشر سنوات استمر فيها التمرد، ولكنها تمكنت من إدخال مصر ضمن حدودها مجدداً. والتي تعتبر ذات مكانة هامة للغاية في شرق البحر المتوسط، نتيجة التدخلات العسكرية والسياسية للدول الأجنبية.

وفي أثناء تمرد محمد علي باشا على الدولة العثمانية، ظهرت مشكلة المضائق بالتوازي مع التمرد المصري، والتي بدأت تأخذ بُعداً دولياً منذ بداية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، فتمخضت عن ذلك تمردات ذات جوانب كثيرة وتطورات خطيرة وجادة بعد حل المسألة المصرية عام 1255هـ/1840م ولكن دول أوروبا العظمى بدأت تتخذ الكثير من الإجراءات وتقوم بعمل التدابير اللازمة بشأن حل مسألة المضائق، وخاصة تلك التي تهدد مصالحها بناء على سيطرة الروس عليها⁽¹⁾ والتي بلغت ذروتها بعد معاهدة خونكارأسكله سي

(1) تشمل كلمة المضائق (مضيق البسفور، والدردينيل) والتي أصبحت تحت سيطرة الحكم التركي بالمعنى التام بعد فتح السلطان محمد الفاتح إسطنبول عام 857هـ/1453م، ومضيق إسطنبول تم إغلاقه تماماً بالنسبة لدخول وخروج جميع السفن التجارية والحربية الأجنبية، واستمرت هذه سياسة حتى منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

ولكن سياسة إغلاق المضائق هذه قد أصبحت بها متراخية نوعاً ما بسبب الامتيازات التجارية التي منحتها الدولة العثمانية لفرنسا أولاً، 942هـ/1536م، ثم إنجلترا 986هـ/1579م، ثم هولندا 1006هـ/1598م، وأصبحت سفن هذه الدول التجارية لديها الحرية في الدخول والخروج من المضائق ولكن بأذن من الدولة العلية العثمانية. والذي لم يكن يمنح للسفن الحربية الأجنبية أيًا كانت، وهكذا فقد تمت حماية البحر الأسود الذي هو بحيرة عثمانية، وتم الاجتهاد والعمل على مواصلة هذه الأوضاع بعد القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. ولكن نتيجة معاهدة كارلوفجة التي عقدت عام 1110هـ/1699م فقد امتلك الروس قلعة آزوف وقاموا بإنشاء سفن في هذا البحر، ونتيجة لذلك فقدت الدولة العثمانية ميزة أن البحر الأسود بحيرة عثمانية، وأصبح الروس يمارسون الأنشطة والجهود التجارية في مياه البحر الأسود مع السفن التجارية العثمانية.

ولكن بعد حرب بروت التي ربحها العثمانيين ضد الروس عام 1122هـ/1711م فإنهم استعادوا قلعة آزوف ثانية وعادت للدولة مكانتها التي تمثلت في أن البحر الأسود بحيرة عثمانية، واستمر ذلك الوضع حتى معاهدة فينارجه الصغرى التي تم توقيعها مع الروس 1188هـ/1774م، فقد جاءت تلك المعاهدة في 28 مادة ومادتين منفصلتين، وقد أورد نصها محمد فريد بك في كتابه [تاريخ الدولة العلية]. على الرغم من أن معاهدة فينارجه لم تفقد الدولة العثمانية سوى أراضي قليلة، فإنها تعد من أسوأ المعاهدات التي وقعتها الدولة على امتداد تاريخها، حيث دفعت روسيا دفعة واحدة إلى مصاف الدول القومية بعد إنجلترا وفرنسا. وأزلت الدولة العثمانية من القمة إلى السطح، وانتهت سيطرة الدولة العثمانية على البحر الأسود باعتباره بحيرة عثمانية، وكانت بداية طريق الضعف والإضمحلال، وبناء على ذلك بدأت الدولة تفتح صفحة جديدة في تاريخها بالبحث عن وسائل الإصلاح.

ثم اضطرت الدولة العثمانية للإعتراف بحق الروس في التواجد بالبحر الأسود من خلال معاهدة إسطنبول التي اضطرت لتوقيعها في 16 رجب 1213هـ/23 ديسمبر 1798م، نتيجة مهاجمة نابليون بوناپرت مصر، وهنا قبلت بدخول وخروج الأسطول الروسي من المضائق والذي جاء من أجل مساعدة الدولة العثمانية، وبهذا تمكن الروس من أبحار سفنهم التجارية والحربية عبر المضائق، والتي كانوا يخططون لها منذ البداية، فكانت المحور الأكبر بظهور مسألة أو مشكلة المضائق بين روسيا والدولة العثمانية.

استمرت مشكلة المضائق بين روسيا والدولة العثمانية بصورة مستمرة إلى أن وجدت لأول مرة من يتدخل في شأنها وهي دولة إنجلترا على الرغم من البعد الجغرافي، وليس لها أي صلة بهذه المضائق سواء من قريب أو من بعيد، ونتيجة اهتمامات الدول الأوروبية الأخرى بهذا

في 8 صفر 1249هـ/26 من يونيو عام 1833م والتي تم إبرامها من أجل التخلص من خطر محمد علي باشا، والذي تبين أنه يهدد الوضع الراهن⁽¹⁾.

ونتيجة لذلك أبدت القوى الأخرى استياءها من الوضع المتميز الذي منحه العثمانيون للروس وذلك حين علموا بالاتفاقية، فترتب على ذلك اجتماع الحكومتين البريطانية

الموضوع فإن مسألة المضائق بدأت تأخذ بعدها الدولي، وهو أمر وارد اعتباراً من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، حيث أصبحت السياسية الدولية أهم محور في الصراعات والخلافات.

أما إنجلترا، فكانت تتابع باهتمام إجراءات روسيا من أجل السيطرة على المضائق والتي كانت قلقة بدرجة كبيرة من أجل مصالحها، بسبب النتائج التي توصلت إليها في هذا الصدد. فإنها تحركت على الفور وقامت بالتوقيع على معاهدة الدردنيل أو القلعة السلطانية مع الدولة العثمانية في 18 ذو القعدة 1223هـ/5 يناير 1809م، وبهذه الصورة فقد تحققت إغلاق المضائق أمام جميع السفن الأجنبية الحربية، وأنها منحت إنجلترا ضمانات أكدت حول عدم السماح لأي سفينة حربية للدول الأجنبية بالدخول أو الخروج. ومن خلال هذه النتيجة فإن إنجلترا قد لعبت دوراً بجانب الدولة العثمانية بشأن إغلاق المضائق لعرقلة هدف روسيا من الاستفادة من هذه المضائق.

أما فرنسا، فكانت محتمة أيضاً بقضية المضائق هذه حيث أنها كانت تحمل صفة دولة البحر المتوسط، وقد حصلت على مصالح اقتصادية عظيمة من الدولة العثمانية نتيجة الامتيازات التي حصلت عليها من الدولة خلال القرن الثاني عشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وبخلاف إعلان مستعمراتها في الراين أمام إنجلترا فقد سرى هذا الأمر الذي يقضي بإغلاق بحر أطلس على إنجلترا. ولكن فرنسا التي تهدف إلى تعويض هذه الخسائر المهمة لها كانت تخطط لأن يكون البحر المتوسط بحراً داخلياً بها، ولكن مخطط فرنسا هذا كان يتعارض تماماً مع السياسة الروسية التي كانت تريد السيطرة على شرق البحر المتوسط والمضائق وأن يكون البحر الأسود بحراً لها، ولهذا الأسباب فإن محاولات الروس السيطرة على المضائق وإسطنبول جعل فرنسا أمامها لتعيق مثل هذه الأهداف الروسية.

أما النمسا وبروسيا، فقد اهتمتا بمسألة المضائق هذه مع أنها ليستا دولتين بحريتين، حيث أن النمسا كانت لا تريد انتشار روسيا بالبلقان، وكانت مؤيدة لوحدة أراضي الدولة العثمانية، ولهذا السبب فإنها كانت تدعم وتؤيد آراء فرنسا وإنجلترا بشأن المضائق. وبنفس الشكل أيضاً بروسيا، فإنها قد انضمت إلى نفس الرؤية الغربية باعتبارها دولة أوروبية عظيمة.

وهذا فإن دول الأوروبية الأربع كانت تشكل جبهة متحدة في حل مسألة المضائق، والتي انضمت إليها روسيا الدولة الأوروبية الخامسة اضطرارياً، وبدلوا مساعي ضيقة من أجل إعادة نظام المضائق السابق مجدداً.

للمزيد: انظر، محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 341 – 344.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 233 – 235.

(1) كانت المعاهدة مشابهة لمعاهدة التحالف الدفاعي تم عقدها عام 1220هـ/ 1805م في بعض الأوجه، ومنها على سبيل المثال: أنها تضمنت ملحقاً منفصلاً وسرياً. وقد اتفق الأطراف بموجب المادة الأولى على تشكيل اتحاد بري وبحري ولكنه مقصور على هدف واحد، وهو الدفاع عن أنفسهم ضد أي هجوم، واضطلعت روسيا وفقاً للمادة الثالثة بالدفاع عن استقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها وذلك بتقديم المساعدة البحرية والعسكرية نزولاً على طلب الدولة بذلك، وتنص تلك المادتين على التواجد المتبادل للسفن الحربية في البحر الأسود، وكان الملحق السري الأكثر أهمية أن سيطرت روسيا على البحر الأسود الذي كان مطعماً في السابق.

لقد أصبح القرار الخاص بإغلاق المضائق أمام السفن الحربية الأجنبية مشتركاً مع روسيا بعد أن كان السلطان منفرداً، وعلى الرغم من ذلك، فإن المادة السرية لم تغلق البحر الأسود أمام كافة سفن الحرب الأجنبية. كما كان في - المادة السابعة من اتفاقية عام 1220هـ/ 1805م – وبدلاً من ذلك، فقد كان لروسيا القدرة على غلق البحر الأسود أمام سفن الحرب الأجنبية من خلال طلبها من الباب العالي إغلاق مضائق الدردنيل. وأصبحت الدولة العثمانية حارس البحر الأسود ليس فقط للحفاظ على أمنها ولكن لأمن روسيا أيضاً.

زغوريانوق: السياسة الروسية العثمانية، ترجمة: مجار اسكندري، ناشر: مكتبة الفنعة/ إسطنبول، ص 1982م، ص 132-133.

شناوي: الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج1، ص 200.

والفرنسية، وأحلت أول اتفاقية جماعية أو متعددة الأطراف – خاصة بالمضايق التركية وبالتبعية البحر الأسود – محل الوضع المتميز الذي تمّ منحه لروسيا بموجب المعاهدة عام 1248هـ/1833م. وقد أرسل النائب محمد علي مرة أخرى في طلب مساعدة القوى الأوروبية، ونتج عن ذلك معاهدة من شأنها أن تؤثر على النظام القانوني المتعلق بالبحر الأسود والمضايق التركية⁽¹⁾.

وتعدّ معاهدة لندن – المؤرخة 16 جماد الأول 1256هـ / 15 يوليو 1840م – بمثابة نجاح للقوى الأوروبية المتعاقدة. فكانت تهدف ظاهرياً إلى تقديم دفاع جماعي ضد أي هجوم يشنه محمد علي باشا على الباب العالي. ولكنها أيضاً منحت القوى الأوروبية ولاسيما لندن الفرصة للرد على الامتيازات الممنوحة لروسيا في إطار معاهدة Hunkar Iskelesi (هنكار أسكله سي).

فوضعت معاهدة لندن لعام 1256هـ / 1840م المضايق التركية وإسطنبول مؤقتاً تحت حماية القوى الموقعة على الاتفاقية، يمثل الإقرار بما يعرف تاريخياً بالقاعدة القديمة للدولة العثمانية أهمية قانونية وتاريخية بالغة حيث يحظر بموجبها مرور كافة السفن

(1) كانت الصراعات المستمرة بين روسيا والدولة العثمانية منذ مطلع القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أحد أهم العوامل التي لعبت دوراً محورياً في إيجاد عدم التوازن في الجزء الشرقي من أوروبا، إذ كانت الدولة العثمانية وحدودها في الشرق نقطة التماس مع روسيا المتوسعة مما جعل أية محاولة للتوسع تصطدم بالدولة العثمانية. غير أن هذا الصدام لم يشغل السياسيين الأوروبيين كثيراً في ذلك الوقت باعتبار أن الدولة العثمانية كانت قادرة على صد أي هجوم، ولكن مع بداية التدهور السياسي والعسكري الذي أصاب الدولة العثمانية والذي تزامن مع تعاضل النفوذ الروسي في شرق أوروبا، بدأت الدولة الأوربية تستشعر بالخطر فهزمت الدولة العثمانية في أوروبا الشرقية سيّوذي إلى إضعاف قدرتها على الصمود أمام الموجات التوسعية الروسية، وهو ما قد يدفع روسيا للسيطرة على المضايق العثمانية ذاتها والنفوذ منها إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، وهو الأمر الذي كان سيّوذي حتماً إلى خلخلة توازن وتوزيعات القوة على النحو التالي:

1. ستقوم روسيا بمد خطوطها الدفاعية لتبدأ من البحر المتوسط، خاصة وأن هذه المضايق تمثل نقطة الضعف الوحيدة لروسيا التي يمكن للحلفاء الدخول منها لضربها، إذ أن مهاجمتها برأ من الشرق تعد من ضروب المستحيل لكونها أكبر قوة برية فضلاً عن العوائق الجغرافية والمناخية المرتبطة بهذه المغامرة العسكرية، من ثم عدم قدرة أي دولة أو تحالف على هزيمة دولة واحدة متوسعة سيكون من شأنه السماح لهذه الدولة بالهيمنة في النظام الأوروبي بلا رقيب أو قوة موازنة تقف أمام توسعها.
2. كان استيلاء روسيا على المضايق التركية كفيلاً يجعلها قوة ضاربة في البحر الأبيض المتوسط وهو ما يتناقض تماماً مع أهداف كل من بريطانيا وفرنسا بالتحديد.
3. أن هذه الخطوة بفرض حدوثها كانت ستمثل خللاً في التوازن الأوروبي لاعتبارات أمنية أخرى تتعلق بالجزء الشرقي من أوروبا، حيث يمكن ترجمة الوجود العسكري الروسي في الأناضول على أنه منفذ استراتيجي يمكن لها استخدامه مستقبلاً للهيمنة على شرق أوروبا والبلقان دون مواجهة تذكر وهذا في حد ذاته خطر داهم لا يمكن للدول الأخرى السماح به، وخصوصاً النمسا التي رأت في شرق أوروبا والبلقان فناء خليفياً لها وكانت ترغب في بقائها كمنطقتين عازلتين بين حدودها وروسيا.

راجع: محمد عبد الستار البديري: المواجهة المصرية الأوربية في عهد محمد علي، دار الشروق، ط الأولى القاهرة، 2001م، ص 175 – 200.

R.L.Baker. V.Palmerston.I "Palmerston on the Treaty of Unkiar Skelessi. "The English Historical Review, vol.43 (1928),pp 83-89.

الحربية الأجنبية إلا بموافقة السلطان، وقد عملت المادة الرابعة من الاتفاقية على تغيير الامتياز الاختياري الذي كان يتمتع به الباب العالي لعقود وتحويله إلى قاعدة موضوعية في القانون الدولي. ومن ذلك الوقت فصاعداً، فكان التقييد المفروض على مرور السفن الأجنبية الحربية أثناء أوقات السلم من خلال المضائق التركية يمثل قاعدة ملزمة في القانون الدولي⁽¹⁾، وتسري على كل الأمم. وهذا يعني بقاء البحر الأسود بصفته بحراً مغلقاً إذ إنه سيتم إبعاد السفن الحربية غير الساحلية بينما سيبقى الأسطول الروسي.

وأعقب معاهدة لندن لعام 1256هـ/1840م⁽²⁾ معاهدة أخرى بتاريخ 24 جماد الأول 1257هـ/13 يوليو 1841م، وانضمت فرنسا للقوى العظمى المتعاقدة وأبدت موافقتها على احترام القاعدة القديمة للدولة العثمانية، وألزم الباب العالي نفسه قانونياً في إطار المادة الأولى باحترام القاعدة القديمة مساهمة في ذلك بتحويل ما كان يوماً قاعدة داخلية في الدولة لتصبح التزاماً دولياً. وكان البحر الأسود مغلقاً أمام جميع السفن الأجنبية الحربية في أوقات السلام⁽³⁾.

وقد نتج عن ذلك، نتيجة في غير صالح الدولة العثمانية التي لم تتمكن من استخدام هذه المضائق بصورة مستقلة، بالإضافة إلى ذلك، فإن الدولة العثمانية التي أصبحت تحت حماية وصاية روسيا عام 1248هـ/1833م، فإنها هذه المرة قد أصبحت تحت حماية هذه الدول الأوروبية الخمس وهي (إنجلترا – فرنسا – روسيا – بروسيا – النمسا). ومن ثم فإنه بموجب هذه المعاهدة يتم البدء بدخول وخروج السفن من هذه المضائق في إطار هذه المعاهدة الدولية لأول مرة في التاريخ⁽⁴⁾.

(1) See, H.M.Wood the treaty of paris and Turkey's status in international law 37 American journal of international law, vol.37, No.2 (Apr., 1943), pp 262 – 274

(2)Clive Party, ed.Consolidated Teraty Series CDobbs Ferry, Newyork: Oceana Publications, (1969), Vol.92.

(3) ظل اتفاق لندن نافذاً حتى عام 1360هـ/1941م. أنظر طقوش: تاريخ العثمانيين، ص365.
Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi, Türk Tarih Kurumu Basimevi1 – Ankara 1976,
2. Busk, Cilt6, P.209.Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanli Dönemi(1730 – 1861),
Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt IV, 1992, P. 236.

(4) زغوريانوق: السياسة الروسية العثمانية، المترجم مجراسكندر/ علي رشاد، ص133.
Zahari Danisman: Osmanli Imparatoriugh Tarih, Zuhuri Danisman Yayinvi-Istanbul Yeni Matbaa – Istanbul – 1966, Xii, P.23. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanli Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, Cilt Iv, 1992, P. 237.

وكان إغلاق المضائق التركية متعمداً بغرض مجابهة السياسات التوسعية التي تنتهجها روسيا ولحماية مصالح القوى الأوروبية وخاصة مصالح إنجلترا في مقابل المصالح الروسية. وعلى الرغم من ذلك، فقد هدأت المنافسة الإنجليزية – الروسية في الأعوام التالية بالتوصل لاتفاق سري بين الملكة فيكتوريا والقيصر نيقولا أثناء جولته في لندن في عام 1259هـ/1844م⁽¹⁾.

وقد قرر كلا الطرفين أنهما سيتقاسمان الدولة العثمانية فيما بينهما حال سقوطها، ولكن تمّ إنهاء هذا التحالف السري بنشوب حرب القرم حين زحفت روسيا على إمارات الدانوب ومنها مولدافيا ولاشيا (الأفلاق) الواقعتان تحت سيطرة الحكم العثماني، وطالبت روسيا بالاعتراف بكونها المسؤول الرسمي عن مسيحي الشرق الأرثوذكسيين. ويُنظر إلى هذا التحرك الروسي على أنه تهديد للمصالح الجماعية في أوروبا وانضمت القوى الأوروبية إلى العثمانيين ضد الروس في البحر الأسود قبالة ساحل القرم، ودخلت السفن الحربية البريطانية والفرنسية البحر الأسود مما سمح لروسيا بالإدعاء بأنه قد تمّ خرق بنود اتفاقية لندن المتعلقة بالمضائق. وأثبتت هذه الحرب كونها كارثية إذ أن روسيا قد فقدت الكثير من أسطولها البحري في البحر الأسود وأيضاً الموانئ الهامة في سيفاستوبول وكيرش.

وننتجت اتفاقية باريس لعام 1272هـ/1856م عن انتهاء حرب القرم⁽²⁾. ويتمثل أحد أهم أوجه الاتفاقية المتعلقة بالنظام القانوني في البحر الأسود في المادة 11 والتي تنص على تحييد البحر الأسود⁽³⁾، وكانت تلك المرة الأولى التي يطبق فيها المبدأ القانوني الخاص بالتحديد على بحر بأكمله. ولم يقتصر الحظر على وصول السفن الأجنبية الحربية إلى البحر الأسود بل امتد إلى منع

(1)V.J. Puryear. England, Russia, and the Straits Question, 1844-1856. A study of the Diplomatic History of the Crimean War (University of California, Berkeley, 1929. pp 76 – 130 "according to whom the secret agreement did not come to light until 1908 when Russian documents were discovered in the archives and subsequently published by S.M. Goriainov.

(2)G.B.Henderson.1937 "The two interpretations of the four points. 1854, the English historical review.vol.52, No.205 (Jan., 1937), pp 48 – 66. H. Temperley, "The Treaty of paris of 1856 and its Execution" the Journal of Modern History vol.4, No.3 (sep., 1932), pp.387 – 414.

(3)The neutralization of the Black Sea had been decided a year earlier at the 1855 Vienna Conference.See V.J. Puryear, New light on the Origins of the crimean war, The journal of the modern history, Vol.3, No.2 (Jun., 1931), pp.219 – 234.

العثمانيين والروس من بقاء أي أسطول في البحر الأسود⁽¹⁾. وكان الهدف من ذلك إضعاف القوة الروسية البحرية في البحر الأسود فتتمكن بريطانيا بذلك من فرض هيمنتها على المضائق إذ لم تدخل المضائق التركية في نطاق التحييد⁽²⁾.

وقد تمَّ فرض تحييد البحر الأسود بوصفه عقوبة ضد روسيا وبشكل ذلك هزيمة لها فيما كانت تعتبره يوماً بحراً خاصاً بها. ولم تطلب روسيا إعادة النظر في المادة 11 حتى عام 1286هـ/1870م حين أتاحت الحرب الفرنسية – البروسية الفرصة لها للتنديد بذلك⁽³⁾. وبعثت روسيا برسالة للقوى الأوروبية وذكرت فيها أنها لم تعد ملزمة بأحكام معاهدة باريس التي حيدت البحر الأسود. واتخذت روسيا الإدعاء بأنه قد تمَّ خرق الاتفاقية كذريعة للتنديد بالاتفاقية والزعم بأنها قائمة على وهم حفظها للسلام وهذا ما لم يتحقق إذ تعرضت روسيا للهجوم⁽⁴⁾.

وانعقد مؤتمر جديد في لندن واختتم بتوقيع معاهدة لندن الخاصة بإعادة النظر في فقرات محددة في معاهدة باريس للسلام لعام 1272هـ/1856م. وكان الموقعون على المعاهدة بريطانيا العظمى، النمسا، فرنسا، وألمانيا (بروسيا)، إيطاليا (سردينيا)، روسيا والدولة العثمانية، وأقرت معاهدة لندن لعام 1287هـ/1871م اتفاقية باريس الموقعة عام 1272هـ/1856م ولكن عملت على تعديل بعض المواد المتعلقة بالبحر الأسود والتي تسمح للسultan بفتح المضائق في وقت السلم

(1) A separate treaty for the Turkish straits was also concluded according to which the straits were to be closed to all foreign warships. For a detailed examination of the Vienna conference of 1855 see Puryear *ibid.*, chapter VI

(2) Puryear *Ibid.*, p. 356; Shotwell J.T., and F. Deak, *Turkey at the straits: A Short History.* Newyork, 1940, p.43.

(3) W.E. Moses, "The End of the Crimean System: England, Russia and the Neutrality of the Black Sea, 1870-1" *The Historical Journal*, Vol.4 No.2 (1961), pp.164 – 190. C.W. Clark, "Prinee Gorehakov and the Black Sea Question, 1866 A Russian Bomb that did not Explode" *The American Historical Review*, Vol.48, No.1 (Oct. 1942), pp. 52 – 60.

(4) See D.J. Bederman *The 1871 London Declaration, Rebus Sic Stantibus and a Primitivist View of the Law of Nations.* *The American Journal of International Law*, Vol.82, No.1 (Jan., 1988), pp.1 – 40. Deak & Shotwell, *Ibid.* pp. 44-54; For a detailed discussion of the 1871 London Treaty see B. Jelavieh *The Ottoman Empire, the Great Powers, and the Straits Question 1870-1887,* (Indiana University Press 1973), pp.25 – 28.

أمام القوى الصديقة والحليفة⁽¹⁾. على الرغم من أنه قد تمت الاستجابة لبعض المطالب الروسية ولكن لم تكن تلك الإجراءات كافية لوقف العدوان الروسي حيث اتجهت القوات الروسية عام 1294هـ/1878م نحو البلقان ضد الدولة العثمانية وطرحت مسألة القاعدة العثمانية القديمة للمناقشة أثناء مؤتمر برلين الذي انعقد في 1294هـ/1878م، وبرغم ذلك، فقد أكدت القوى معاهدة باريس لعام 1272هـ/1856م والتي تمّ تعديلها، ويظهر ذلك في معاهدة لندن لعام 1287هـ/1871م مشددة على القاعدة القديمة الخاصة بالدولة العثمانية.

استمر العمل باعتبار أن القاعدة العثمانية القديمة هي قاعدة في القانون الدولي حتى هزيمة الدولة العثمانية وألمانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى، وانتقلت قضية البحر الأسود والمضايق التركية إلى القرن العشرين بسبب ثلاثة أحداث رئيسة وهي: الحرب العالمية الأولى، الثورة الروسية لعام 1337هـ/1919م، وأخيراً، حرب الاستقلال التركية.

ثالثاً: ثورة بلغاريا والجبل الأسود:

أخذت روسيا على عاتقها إشعال الثورات في البلقان، وأوعزت إلى الثوار في البوسنة والهرسك وبلغاريا بإشعال الفتنة ضد المسلمين، وكانت روسيا تهدف إلى دعم حركة الجامعة السلافية *Panslavism*، لتتمكن بعد مرور الزمن من اتخاذ موقف من المسلمين وطردهم من البلقان. وكما كان لهذه الحركة مركز مهم في مدينة [ويانة] عاصمة النمسا، كانت ترسل منها الأسلحة وغيرها عن طريق رومانيا، مما يثبت أن للنمسا ضلعاً في هذه الحركات العصيانية⁽²⁾.

وفي عهد السلطانين العثمانيين عبدالعزیز⁽³⁾ وخلفه السلطان مراد

(1) Bederman، Ibid، p.11.

(2) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 605. عبدالعزیز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 2، ص 843. يوسف التفتي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 91.

(3) عبدالعزیز: بوع بالخلافة في يوم وفاة أخيه عبدالمجيد الأول 27 ذي القعدة 1277هـ/ 6 يونيو 1861م. استهل حكمه بداية موفقة، وبدا أنه يعترم السير على خطى أسلافه في الإصلاح الإداري، حتى لا يعطي الدول الأوروبية أية حجة للتدخل في شؤون الدولة. فألقى تعدد الزوجات بسبب ارتفاع نفقاتهن وأعلن عن رغبته الاكتفاء بواحدة، وعصر جميع النفقات في بلاطه، ويبدو أن العاصمة كلها كانت تستفيد من النفقات الخاصة بالحريم، ولم يستطع السلطان مقاومة هذا التيار، وماهي إلا مدة قصيرة حتى انقلب إلى مبذر، يبدد أموال الدولة. فكانت الخزينة تعاني آنذاك من ضيق مالي كبير، فقد خلف أسلافه ورائهم ديناً باهضاً، فبلغ العجز في عام 1277هـ/ 1861م مائتي مليون ليرة إنجليزية، وعانت الدولة من مصاعب مالية متصلة الحلقات، مما دفع السلطان إلى تعيين فؤاد باشا صديقاً أعظم في جادى الأولى

الخامس (1) من 1277هـ إلى 1293هـ الموافق 1861م إلى 1876م استغل أعداء الإسلام ضعفها، فحرضوا الثوار في كل مكان، وكانت بلغاريا من أكثر المناطق التي قام الثوار فيها بأعمال شنيعة ضد المسلمين (2)، ولما توّلى

=

1278هـ/ 1861م، وكلفه بإصلاح الأوضاع المالية، ونتيجة لما وصلت إليه الأوضاع المالية، أتهم فؤاد باشا بسوء التدبير وغرل من منصبه في صفر 1283هـ/ 1866م، وعيّن مكانه رشدي باشا، الذي أقدم على دفع فوائد الديون كل ثلاثة أشهر مقابل تنازل الدولة عن بعض إيراداتها. وهذه الطريقة تمكنت الدولة من دفع الفوائد تبعاً، وخفّ الضغط المالي نسبياً عن كاهلها. ولما تجددت الثورات في صربيا وبلغاريا أجمت عن التدخل لتنفيذ عمليات عسكرية نظراً لضائقة المالية، وعمدت إلى سحب حامياتها المتبقية.

لم ينجح السلطان عبدالعزيز من مؤامرات رجال القصر ومعظمهم من جماعة تركيا الفتاة، التي أخذت بالظهور بدءاً من عام 1276هـ/ 1860م، ولا من دسائس عملاء الدول الأوروبية حتى تم عزله. لم يكن عزل السلطان عبدالعزيز مسألة عادية، وإنما جاء نتيجة أسباب كثيرة فاصلة في هذه المرحلة الخطيرة التي كانت تواجه فيها الدولة العثمانية أطماع أوروبا مجتمعة، وثورات أقاليمها الأوروبية.

لمزيد، محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 540. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 407 - 408. محمد علي الصلابي: الدولة العثمانية، ص 418. عبدالمعنى الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 479 - 480. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، من ص 310 - 313. Oral Sandar: Enver Ziya Karal: Anka'nin Yükselisi Ve Düstüsü, p.220 - 217.

(1) مراد الخامس 1293هـ/ 1876م: تولى العرش على إثر عزل السلطان عبدالعزيز. كان شاباً مرحاً طلق الحياء، مثقفاً مغرماً بالدراسة شغوفاً بالتعليم، مذبذباً ميثالاً للإصلاح، محباً للمساواة، مقتصداً في نفقاته غير ميثال للإسراف والترفع. لكن صحته قد تحطمت قبل ذلك بزمن، بسبب إدمانه شرب الخمر ودخوله القنص مبكراً، كما أن المشاهد المرعبة التي رافقت ارتقائه العرش قد حطمت أعصابه، فلم يكن بالرجل الذي يستطيع مواجهة مثل هذه الأحداث، فازدادت حالته العقلية اضطراباً حتى أضغى على وشك الجنون ولم يعد باستطاعته تمييز الوزراء، فاقتضى الأمر عزله، فأصدر شيخ الإسلام فتوى بعزله، فغزل في 10 شعبان 1293هـ/ 31 أغسطس 1876م بعد ثلاثة أشهر من توليته. وعرض الوزراء من جماعة تركيا الفتاة، المهيمون على السلطة، العرش على أخيه عبدالمحميد الذي قبل تولي الحكم بعدما تيقن من عدم شفاء أخيه، ورفع إلى العرش في اليوم نفسه الذي تمّ في خلع السلطان مراد.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 420. عبدالمعنى الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 481 - 482. محمد علي الصلابي: الدولة العثمانية، ص 422.

(2) وكان عام 1287هـ/ 1870م أكثر أهمية وأشد حزمًا من جانب روسيا، فحتى هذا العام كان للبطريك اليوناني في إسطنبول الزعامة الروحية على مختلف السلاف النصارى في البلقان مثل البلغار والصرب، واعتقد رجال الدولة في روسيا أنهم يعظمون من شأن العنصر السلافي في الدولة العثمانية إذا هم أقاموا بطريكاً سلافياً يُحجّر السلاف من هيمنة البطريك اليوناني، وتمنوا بأن يكون بلغارياً، ومن ثمّ طالبت روسيا بإقامة كنيسة سلافية وزعيم ديني.

وفعلاً أصدر السلطان عبدالعزيز فرماناً، في 7 من ذي الحجة 1286هـ/ 10 مايو 1870م، اعترف بموجبه باستقلال السلاف الديني كأمة قائمة بذاتها ذات رئيس ديني خاص مستقل عن البطريك اليوناني في إسطنبول وبأن يكون بلغارياً، وأطلق عليه لقب إكسارك.

والحقيقة أنه تضافرت ثلاثة عوامل دفعت السلطان إلى إصدار فرمان، هي:

1- أن الدولة العثمانية كانت ناقصة على العنصر اليوناني لاشترائه في الثورات التي قام بها سكان جزيرة كريت.

2- الضغط الروسي.

3- أن سياسة الدولة كانت تتوافق آنذاك مع تعميق الانقسام بين العناصر النصرانية في البلقان، نظراً للصعوبات التي كانت تواجهها في دعم نفوذها بين عناصره المختلفة.

=

السلطان عبدالحميد الحكم في عام 1293هـ / 1876م⁽¹⁾ بدأوا أول ما بدأ بإرسال جيش عظيم لإخماد تلك الحركات الثائرة في البلقان بالقوة وحقق بذلك نجاحاً ملموساً، وهذا بالطبع لا يرضي روسيا التي تعمل جاهدة للقضاء على الوجود الإسلامي في أوروبا، إضافة إلى اشتراكها مع صرب البلقان في الجنس والعقيدة والمذهب، وبذلك أشاعت روسيا وأعوها للرأي العام أن المسلمين ارتكبوا المذابح للرجال والنساء، وفتكوا بالمسيحيين وعذبوهم أي عذاب⁽²⁾.

ومما زاد الأمر سوءاً قصة خطف الفتاة المسيحية التي اعتنقت الإسلام، وقصتها أن فتاة بلغارية أسلمت، وذهبت إلى مدينة سلانيك لإشهار إسلامها، ثم تعرّض لها بعض الرعايا واختطفوها وأخفوها في دار القنصل الأمريكي، فهاج المسلمون غيرة، وطالبوا الوالي العثماني بتخليص هذه الفتاة المسلمة، وعندما قُتِل في ذلك تجمع المسلمون في أحد المساجد، وأنكروا بشدة ما حدث، وأثناء ذلك الهياج قَدِم قنصلا ألمانيا وفرنسا، ويُقال إنهما دخلا المسجد، فبلغ الهياج أقصاه

=

أيقظ إنشاء الإكساركية السلافية الشعور السلافي في البلقان، فتشجّع البلغار بهذا الامتياز الديني الجديد وحاولوا التمرد على الدولة بتشجيع من روسيا والنمسا، حيث انتهزت روسيا الفرصة عند هجرة عدد كبير من عائلات الشركاسة في بلغاريا، وأدخلوا في روع البلغاريين أن الدولة العثمانية تهدف إلى إقطاعهم أراضيهم لهؤلاء الشركاسة، واستبعاد النصارى من سكان البلاد. فاندفع الثوار في قتل المسلمين وإيقاد النار في مدن أدرنة وفيليبية وباراجق، كما حصلت مذابح في كثير من القرى.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 416. أ.ج. جرانيت / هارولد تمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرون، 1779م / 1950م، ترجمة: حمد أبو دره / ولويس اسكندر، مراجعة: أحمد عبدالكريم، مؤسسة سجل العرب / القاهرة 1967م، ج 2، ص 12، وما بعدها.

(1) عبدالحميد الثاني: بوع عبدالحميد الثاني بالخلافة بعد أخيه مراد يوم الخميس 11 شعبان 1293هـ / الموافق 31 أغسطس 1876م. وكان عمره آنذاك أربعاً وثلاثين سنة.

وقد واجه السلطان عبدالحميد الثاني منذ اليوم الأول الذي ارتقى فيها لعرش موقفاً دقيقاً وعصبياً، فقد كان تحوُّد الدولة العثمانية في عهده ممتدة من أشقودره إلى خليج البصرة، ومن البحر الأسود إلى صحاري إفريقيا، وعندما تولى الحكم كانت الديون العمومية تقرب من ثلاثمائة مليون ليرة، وقد وُفِّق إلى تخفيضها إلى ثلاثين مليون ليرة، أي إلى العشر، وذلك بعدما دفع ماتطلبته حربان كبيرتان وسحق بعض تمردات داخلية.

أما الظروف التي كانت تعيشها الدولة العثمانية عند اعتلاءه العرش فقد كانت ملبدة بالغيوم، فهناك تمرد في البوسنة، والهرسك وهزيمة الجيش العثماني، وفرض الحصار عليه في منطقة الجبل الأسود، وهناك الصرب تلعنا الحرب على الدولة العثمانية بقوات منظمة وخطرة، ومن هذه المبادرة انفجرت الحرب الروسية الفظيعة، كل هذه الوقائع والأحداث الداخلية والخارجية لم تكن من نتائج عهد سلطنته، إذ أنه تولى السلطنة عقب خلع سلطانتين متعاقبتين هما عبدالعزيز ومراد، وعقب أزمة وزارية دامت 93 يوماً، وفراغ السلطنة.

عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 488 - 490.

(2) عبدالعزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها، ج 2، ص 843. محمد محمود السروجي: المسألة الشرقية، الحرب التركية الروسية 1877م / 1878، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، العدد الخامس، 1401هـ / 1981م، الرياض، ص 193. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 91.

مما أدى إلى قتل القنصلين (1).

وكانت نتيجة هذه الحادثة أن اجتمع ممثلو روسيا والنمسا والمجر وألمانيا في شهر مايو عام 1293هـ/ 1876م وحرّروا لائحة، سميت بلائحة برلين، وهي عبارة عن مذكرة تدين الدولة العثمانية بما حدث وتطالب الباب العالي باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المسيحيين في البلقان، فاتخذ أعداء الإسلام هذه القضية ذريعة لتهييج الثوار في الأقاليم البلقانية، ومما يكشف هذه المؤامرة الدولية ضد المسلمين، أنّه عندما وافق السلطان العثماني على لائحة برلين، وبعد أن تمكن من إخماد حركة الثوار في الصرب والبلغار عام 1293هـ/ 1876م، لم تكتف الدول الكبرى بذلك بل كتب سفير بريطانيا في إسطنبول تقريراً إلى الخارجية البريطانية مفاده أن المسلمين ارتكبوا كثيراً من الجرائم بحق المسيحيين في يوغوسلافيا، ودمّروا الكنائس والمنازل، وفقد كثير من السكان أموالهم ومتاعهم. وفقد حوالي ثمانون امرأة لا يُعلم عن مصيرهن، فما كان من اللورد درزي وزير الخارجية البريطاني إلا أن أرسل خطاباً إلى هنري ليوث سفير بريطانيا في إسطنبول، وطلب منه عرض محتوى الخطاب على السلطان العثماني، وأشار في خطابه إلى تذمر وغضب دول أوروبا جميعاً لما حدث في يوغوسلافيا، وأن على الدولة العثمانية تعيين وإل مسيحي، وإن لم يكن مستشاروه من المسيحيين بحيث يركن إليه السكان النصارى ويثقون به، وعلى السلطان أيضاً تحمل التعويضات اللازمة للمتضررين (2).

ويبدو أن الدول الغربية كانت على علم بإرسال هذه المذكرة التي حملت في أسلوبها التهديد والإيعاز ضمنياً بضرورة تلبية المطالب التي أشير إليها، وإلا ستكون النتائج على المدى القريب أو البعيد في غير صالح الدولة العثمانية. فأدركت الدولة العثمانية أن هناك مؤامرة دولية ضدها، ورفضت الطلبات البريطانية، ثم قامت روسيا بالمهمة، حيث أوعزت إلى الصرب والجبل الأسود بإعلان الثورة ضد الدولة العثمانية، وكان قصد روسيا حينئذٍ إعلان الحرب على الدولة باتفاق الدول إن لم تكن جميعها فألمانيا والنمسا

(1) يوسف الثقيفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 91. رودريكه. دافون: أثر الصراع الإسلامي الأوروبي على العلاقات بين البلدين وإجراءات العثمانيين إزاء المساواة بين المسلم، مترجم: دوري بالتان، دورية، عدد 236، أبريل / 1999م، ج 13، ص 246.

(2) عبدالعزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 2، ص 843. يوسف الثقيفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 93.

وبالطبع، كان الرأي العام في الدولة العثمانية ضدّ هذه القرارات، وكذلك على المستوى الرسمي، رفضت الدولة الانصياع لهذه الشروط المملة، وأدرك العثمانيون أن هذه اللعبة قد رُتب لها وأن توصيات المؤتمر متفق عليها سابقاً، وكأنّ الدول الكبرى تنفذ فقط أدوار المسرحية المعدة. فلم يكن بوسع العثمانيين إلا إحياء خططهم، فحاولوا بطرق خاصة التفاهم مع الصرب، ووصلوا معهم إلى عقد صلح، أهم ما جاء فيه: خروج الجيش العثماني من الصرب، وأن لا تبني الصرب فيما بعد قلاعاً جديدة، ورفع العلم العثماني بجانب العلم الصربي (2).

انزعجت الدول الكبرى من هذا الصلح، وكأنه مفاجأة بالنسبة لها، وبالأخص روسيا التي كانت تتحين الفرص لإعلان الحرب على الدولة العثمانية من أجل تحقيق مصالحها، فأخذتها العزة بالإثم ودونت لائحة لا تختلف في التوصيات عن تلك التي تمّ الاتفاق عليها في إسطنبول في المؤتمر العام، وأخذت موافقة الدول عليها، وطلبت من السلطان العثماني الموافقة عليها، وإلا سيكون لها معه شأن آخر. شعرت الدولة العثمانية بأن العملية مقصودة، وأنها إهانة لها على أية حال من الأحوال، فرفضت المصادقة على تلك اللائحة، لاسيما وأنها لم تشارك في إعدادها، ولم تعرض عليها المناقشة. فاتضحت المؤامرة الدولية التي تهدف إلى القضاء على الوجود الإسلامي في أوروبا، وأخذت روسيا من رفض الدولة العثمانية ذريعة لإعلان الحرب عليها في عام 1294هـ/ 1877م، وكانت الدول الكبرى تعلم ذلك علم اليقين، فهي التي حذرت في كل قراراتها الدولة العثمانية بالعواقب السيئة إذا لم توافق على توصياتها وقرارات مؤتمراتها (3).

وبدأت روسيا الحرب في جمادى الثانية من عام ربيع ثاني 1294هـ/ مايو 1877م. وكان النصر في بداية المعارك حليف العثمانيين، إلا أن تألب الدول عليها وانضمام رومانيا والصرب إلى الجيش الروسي، ومواقف الثوار المخدوعين أدى في النهاية إلى طلب السلطان عبدالحميد الصلح خوفاً على المسلمين، وحفاظاً لهم مما أصابهم من تعذيب، ونهب وتدمير من قبل الجنود الروس

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص616. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص93.

(2) يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص94.

(3) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص625. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص94.

وأعوانهم (1).

وكان طلب السلطان للصلح فرصة ثمينة لروسيا لتملي شروطها كما أرادت، وتمّ عقد معاهدة سان ستيفانو عام 1295هـ / 1878م بين الطرفين تحقق بموجبها: استقلال الصرب ورومانيا والجيل الأسود، ومنحت بلغاريا مساحة أكبر مما كانت عليه، وتنازلت تركيا عن بعض مناطق القوقاز، وحصلت روسيا على أجزاء من أرمينيا وأجزاء أخرى من بساريا (2).

عند هذه المرحلة أصبحت الدولة العثمانية في موقف الدفاع بعد أن كانت في موقف الهجوم، فعوامل الضعف فرضت عليها وأصبحت بسببها لا تستطيع أن تجابه أي دولة مجابهة فعالة وناجحة، لاسيما وأن الدول الكبرى لم تعد تخفي مطامعها. بيد أن اختلاف الدول الكبرى ومناقستها لبعضها البعض، وزيادة الجشع والأطماع عند كل طرف ساهم في استمرارية الدولة، وساهم كذلك في نقض الاتفاقيات التي ظهر فيها إجحاف واضح ومطامع أكثر من اللازم لدولة ما.

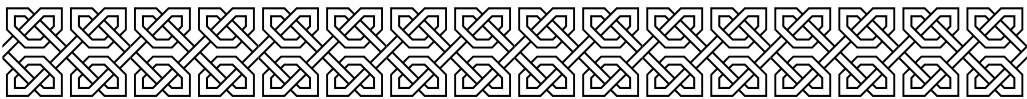
(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 625. يوسف التتقي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 95.

(2) لمزيد عن معاهدة سان ستيفانو، انظر: محمد فريد بك: المرجع السابق، ص 370. يوسف التتقي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص 95.



المبحث الثاني

موقف الإمبراطورية النمساوية من مسألة اللاجئين
المجريين، وأثر ذلك في ترسيخ العلاقات بين البلدين .



لا بد من الإشارة هنا، وقبل الحديث عن موقف النمسا من قضية اللاجئين عن ثورة كان لها صدى واسع في أرجاء أوروبا وأدت إلى نشوب ثورات في أجزاء متعددة منها، وهي الثورة التي جرت في فرنسا عام 1264هـ/1848م، فهي لم تكن التالية لثورة عام 1203هـ/1789م بل سبقتها ثورة أخرى في محرم سنة 1246هـ/ يوليو 1830م، وقعت في عهد شارل العاشر، ولكنها لم تتمخض عن حكم جمهوري كما كان ينتظر منها⁽¹⁾.

(1) لم يكن مؤتمر فيينا لإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه، بل عمل على إرجاع الحقوق إلى أصحابها، ولم يتم برغبات الشعوب وكان المندوبون لا يمثلون الشعوب بل يمثلون الحكومات. واستمر هذا النظام الاستبدادي سائداً في أوروبا ما يقرب من الأربعين عاماً، فيما عدا إنجلترا وسويسرا، ولكن الثورة وحروب نابليون لم تذهب سدى، فكانت هناك رغبة من قبل الشعوب في إقامة نظم ديمقراطية حرة، فتكونت أحزاب الأحرار في دول أوروبا، وأخذت تعارض النظم الاستبدادية فيها، وكان على شعوب تلك الدول أن تقوم بثورات ضد الدول الحاكمة، وكان على هذه الأخيرة مقاومة تلك الحركات بكل قوة، وتمثلت قوة الاستبداد في أوروبا في ذلك الوقت في شخصية متزيخ الذي سيطر على السياسة الأوروبية، ولكن بالرغم من ذلك نجد أن الأحرار يقاومون، ونجد أن مبدأ الحرية - ولو انهزم في كثير من الظروف - إلا أن الدول أخذت به.

فكان نتيجة مؤتمر فيينا أن قضت بعودة ملكية آل بوربون إلى فرنسا، وارتقى لويس الثامن عشر عرش آبائه وأجداده في باريس بمساعدة وتأييد أعداء فرنسا في الخارج وبضمانة التحالف الرباعي والتحالف المقدس. وإذا كان بعد عودته إلى العرش في المرة الأولى أظهر فوراً أن الملكية الفرنسية لم تتعلم شيئاً ولم تنس شيئاً من عبر الماضي ودروسه، فإنه بعد عودته الثانية عقب معركة واترلو وذهاب بونابرت نهائياً إلى المنفى، حاول أن يكون أكثر مرونة وأقل تمسكاً بمبادئ الملكية التقليدية القديمة. لقد أدرك أو ربما أن تجربة المائة يوم جعلته يدرك أن التحول الذي أوجدته الثورة الفرنسية في المجتمع الفرنسي هو أساسي وعميق لدرجة أنه من المحق محاولة إعادة الأمور في فرنسا إلى ما كانت عليه قبل سنة 1203هـ/1789م، فعجلة التاريخ قد سارت شوطاً بعيداً في طريق الديمقراطية ولم يعد مجال من الأحوال إعادتها إلى الوراء. لقد عاد إلى فرنسا وعادت معه الملكية وكذلك عاد المهاجرون الذين طالما تأمروا من منفاهم ضد فرنسا وشعبها واستعادوا رتبهم ومراكزهم في الجيش والإدارة وأزيل العلم المثلث الألوان ورفع مكانه شعار آل بوربون الأبيض ذي الزنبقة الصفراء، لقد رضي الشعب الفرنسي بذلك طائفاً أو مرغماً إلا أن لويس الثامن عشر أظهر بالمقابل مرونة وحكمة لا حد لها يادراكه أنه لم يعد من الممكن أن يطلب من الفرنسيين مزيداً من التنازلات فأظهر من قلبه الرضى ببقاء الحريات الشخصية والحرس الأهلي والمساواة بين الجميع أمام القانون واعتمد النظام القضائي الموروث من أيام بونابرت، ولم يحاول أن يستعيد من الفلاحين الفرنسيين ما أعطتهم إياه الثورة من مكنتسات وأراض على حساب الاقطاعيين. وفوق هذا وذاك رضي بأن يبقى للشعب الفرنسي دستوراً ديمقراطياً يضمن للفرنسيين الحريات العامة والمكنتسات الإجتماعية التي حصلوا عليها زمن الثورة ونابليون ولكنه من جهة أخرى يعطي الملك السلطات التنفيذية ويجعل السلطة الإشرافية موزعة بين مجلسين: مجلس للأعيان يعين الملك أعضائه ومجلس للنواب منتخب من الشعب بطريقة الانتخاب غير المباشر مع حصر حق الانتخاب بمن يدفع ثلاث مائة فرنك سنوياً كضريبة مباشرة مما يجعل عدد الناخبين حوالي ثمانين ألفاً، ويعرف هذا الدستور في التاريخ الفرنسي باسم دستور أو ميثاق (Charte) سنة 1229هـ/1814م، وقد صدر في 15 جمادى الآخرة 1229هـ/4 يونيو سنة 1814م.

ويظهر بوضوح مما ذكرنا أن لويس الثامن عشر حاول منذ البداية أن يقيم توازناً بين النظام القديم وبين واقع الشعب الفرنسي بعد الثورة، أو بعبارة أخرى، حاول أن يقف في الوسط بين دعاة النظام التقليدي القديم وبين دعاة الديمقراطية الكاملة. أي أنه حاول أن يكون بروبولياً بأقل قدر ممكن وأن يكون ثورياً جمهورياً بالقدر الذي تسمح به عقليته وطبقته ومصالحه عائلته وعرشه. إلا أن اغتيال الدوق دي بري ابن شقيق الملك لويس الثامن عشر وصاحب الحق في العرش الفرنسي بعد أبيه كونت دارتوا، على يد شاب فرنسي فوضوي متهور أثار حقن الملك وغبضه وجعله يفقد الصبر ومعه الثقة بصحة وإصالة السياسة التي كان ينتهجها، ونتيجة لما أحدثه هذا الحادث في ذاته من تحول لم يصمد كثيراً بعد ذلك أمام دعوات الملكيين المتطرفين بزعامة شقيقه والد الأمير المقتول، لإتخاذ سياسة حازمة قوية تعيد للعرش هيئته وسلطانه وتحميه من أخطار دعاة الجمهورية والمتطرفين.

وبوفاة لويس الثامن عشر سنة 1239هـ/1824م دون أن يخلف ابناً يرث عرشه، أصبح التاج الفرنسي من حق كونت دارتوا وهو آخر من تبقى على قيد الحياة من هذا الفرع لعائلة بوربون الكبيرة، فارتقى العرش الفرنسي تحت اسم شارل العاشر وبدا باتت سيطرة الملكيين المتطرفين كاملة على أجهزة الحكم والدولة باعتبار أن الملك الجديد كان منذ أمد طويل زعيمهم وموجههم وصاحب الرأي الأول فيهم.

فثورة عام 1264هـ/1848م، كان مبعثها مسلك لويس فيليب في سياسته الخارجية، فهو قد اتبع سياسة لا تلائم ميول الشعب الفرنسي فتسوية فيينا في عام 1230هـ/1815م قد خلفت لفرنسا أثراً فخرية كان من واجب أسرة أورليان العمل على محوها، ذلك لان مركز هذه الأسرة كان يرتبط بمقدار ما يمكنها ان تقدم من جهود في سبيل استرداد الكرامة الوطنية التي ترد على الشعب كبرياءه. **وقد سنحت الفرصة مرتين؛ أولاها**، في عام 1245هـ/1830م عند اندلاع نار الثورات في أوروبا. **والثانية**، عام 1255هـ/1840م بمناسبة موقف أوروبا من محمد علي. ولكن لويس فيليب أهمل رغبة الشعب في كلتا الفرصتين.

كانت باريس في عام 1245هـ/1830م، كما كانت في عام 1203هـ/1789م، وكما ستصبح في عام 1264هـ/1848م مهب العاصفة الثورية التي عمت أوروبا وهزت فيها عرش الحكام. وكان من نتائج ذلك أن أعلنت بلجيكا استقلالها عن هولندا وثار بولندا على روسيا، كما شهدت

=

فبدأت الحكومة الفرنسية بما كانت عليه قبل سنة 1203هـ/1789م، وأعدت للأشراف ما لم يكونوا قد استعادوه بعد من امتيازاتهم القديمة واستصدرت قانوناً يعرف باسم "قانون المليار" يعطيهم تعويضاً عما صدرته منهم الثورة الفرنسية، كذلك سمحت للأباء اليسوعيين (الجزويت) بالعودة للبلاد ووضعت الجامعة ومؤسسات التعليم العام تحت رئاسة أكبريكي. هذه السياسة المطرفة أثارت موجة عارمة من المعارضة في جميع أنحاء البلاد، وتخوف الناس من أن يقدم الملك على مزيد من الخطوات الرجعية كأن يلغي الدستور ويعيد الملكية المطلقة بأشمل مظاهرها. وبعد نجاح العملية الإستعمارية - احتلال بلاد الجزائر - زادت ثقة الملك بنفسه وبقوته وجعلته يقدم على خطوة متهوره يتحدى بها قوى المعارضة المتزايدة، فأصدر أربعة مراسيم قضت بحل المجلس الجديد وتقييد حرية الصحافة وتعديل قانون الإنتخاب بحيث يصبح أكثر الناخبين من فئة ملاكي الأرض، وكان ذلك في 4 صفر 1246هـ/25 يوليو 1830م.

وفي 6 صفر/ 27 يوليو، تمّ التفاهم بين الجمهوريين والجمعيات العالية على ضرورة اللجوء إلى العصيان المسلح، وقد حاول الملك استرضاء الجماهير بالعودة عن مراسمه الأربعة، إلا أن رجال الثورة أصروا على خلعه فهرب شارل العاشر إلى الخارج. وقد اتجهت الأنظار فوراً نحو دوق دورليان زعيم عائلة أورليان العريقة، إحدى فروع آل بوربون وابن فيليب المساواة قريب لويس السادس عشر والمناصر والمؤيد للثورة منذ يومها الأول، دعى البرلمان الفرنسي دوق دورليان ليكون "ملكاً على الفرنسيين" وليس ملكاً لفرنسا كما كان جميع أسلافه. وهذا يعني بالطبع أن الأمة قد اختارته بمحض ارادتها وبموجب مالها من حق السيادة ليكون ملكاً عليها، كما فرضت عليه أن يحكم في ظل علم الثورة المثلث الألوان والحبيب إلى قلوب الفرنسيين بعد أن أبعد نهائياً علم آل بوربون القديم. بذلك يكون الجمهوريون وبقايا الثوريين الفرنسيين هم الذين غرسوا نبتة ثورة 1246هـ/1830م، وهم الذين تعهدوا إلى أن أينعت وحن قطافها فحناها الملكيون الدستوريون دون عناء، لأن الظروف الدولية في أوروبا ما كانت تستمر بعد ذلك، وعلى ذلك يمكن اعتبار ثورة 1245هـ/1830م تتمة لثورة عام 1203هـ/1789م فبدأت الثورة وهي الحرية والإخاء والمساواة قد تحققت بالفعل وأصبح الحفاظ عليها في أيد أمينة وفيه، فحق الشعب الذي منحه لويس الثامن عشر في عهده لم يصبح تنازلاً من الملك لا يحصل عليه الشعب إلا إذا ضعف الملك أو أراد، بل حقاً ثابتاً من حقوق الشعب لا يتغير ولا يتبدل ولا يسترد.

د. مفيد الزبيدي: موسوعة تاريخ أوروبا، ج3، ص208، ص703-722. للمزيد، انظر: عبدالعزيز نوار: التاريخ الحديث من الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية، ص244 - 246. زينب عصمت: تاريخ أوروبا الحديث، ص219 - 253. عبدالمجيد النعني: تاريخ أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة، ص328 - 345. عبدالمجيد النعني/ عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر، ص175 - 228. عبدالمجيد البطريق: التيارات السياسية في العهد العثماني، ج4، ص125 - 131.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 - 1861), Ankara, 1992, Cilt Iv, P.267 - 268.

ألمانيا وإيطاليا بعض الاضطرابات، فأصبح على لويس فيليب أن يختار الموقف الذي يلائمه من هذه الثورات وكان حديث عهد بالحكم، وكان مصير أسرته يتوقف على سلوكه السياسي يومئذ، فوفق في إرضاء الدول، وحفظ عليه موقفه هذا عرشه ثمانية عشر عاماً. ولكنه لم يرضَ شعبه، فأتسعت هوة الخلاف بينه وبين الشعب، وعجلت الظروف على توسيعها فالشعب يرى أن الحق على ملكه أن يساند الشعوب الثائرة، ويدفعه إلى ذلك ما خلفته تسوية عام 1230هـ / 1815م من جراح عميقة في الكرامة الفرنسية، وتهزهم إلى ذلك ذكريات المجد في عهد نابليون، وإن كان من الصعب تصوير الموقف لو أن الملك استجاب لرغبات شعبه، وإن لم يكن من المستبعد لو فعل أن تتحالف دول أوروبا الرجعية (روسيا – والنمسا – وبروسيا) ضد فرنسا فيتنفجاً الشعب الفرنسي بذلك الخطر الذي لم يكن مستعداً لرده. والشيء الذي لا شك فيه هو أن لويس فيليب قد امتنع عن التدخل في الشؤون الأوروبية يومئذ ليحصن عرشه ويحافظ على سلامته، فقد بالغ في إبعاد نفسه عن التدخل، فرفض تاج بلجيكا الذي عرض على ابنه، وكان في ذلك بعيد النظر فلو أنه قبل لابنه هذا العرش لعرض بلاده لأخطار حرب قد تنتهي بالقضاء عليه⁽¹⁾.

(1) إن الثورات الفرنسية عام 1264هـ / 1848م التي انتشرت إلى سائر دول أوروبا، تعود جذورها لثورة عام 1245هـ / 1830م فقد قامت سلسلة من الثورات والحروب الداخلية كرد فعل للسياسة الرجعية المحافظة وما يرافقتها من ضغط وتدخل في شؤون الدول الصغرى من قبل مترنيخ وزير خارجية النمسا وقيصر روسيا بصورة خاصة. وفي كل البلدان التي قامت فيها الثورة كان هدف الأحرار إقامة حكم دستوري يضمن للمواطنين حقوقهم في الحرية والمساواة وتقرير مصيرهم، وكانت الطبقات البورجوازية في كل واحدة من هذه البلدان هي التي تتولى الدفاع عن مبادئ الثورة الفرنسية، وتقوم بالدعوة لها، ثم إن مبدأ القوميات قد لعب أيضاً دوراً كبيراً في ثورات 1245هـ / 1830م وسنستعرض هنا أهم الثورات سنة 1245هـ / 1830م:

1. الثورة في بلجيكا: بعد انتصار الدول الكبرى على نابليون الأول في معركة ليبرج عام 1228هـ / 1813م، عملت هذه الدول على تقوية البلاد المحيطة بفرنسا فوسعت - في نطاق ذلك الهدف - من ملكية هولندا ووضعت بلجيكا التي كانت تحت حكم النمسا تحت حكم ولیم الأول (أرنج). فكان لاتحاد هولندا مع بلجيكا أثره وقيمته في الوضع الأوروبي، والذي ينظر في الاتحاد بين بلجيكا وهولندا، يستطيع أن يبين في سهولة ويسر أنه لم يكن ملائماً، فهناك عوامل وعناصر اختلاف أقوى بكثير جداً من عناصر الاتفاق، التي تحول دون استمرار الاتحاد بين القطرين. فما تكاد تأتي سنة 1246هـ / 1830م حتى كانت كافة الفوارق بين هولندا وبلجيكا قد اتضحت وتعمقت وبات من المتعذر إصلاح الفجوة بالطرق التقليدية التي اتبعها الملك ولیم الأول إذا اعتمد على الاستجابة إلى بعض المطالب البلجيكية ولكن دون أن يس بيد الإصلاح المشكلات الجوهرية، وانتشرت الثورة في مختلف البلاد البلجيكية. ولم يعد في مقدور القوات الهولندية أن تجمد الثورة إلا بمذابح مروعة، فطلب ولیم الأول معونة الدول الكبرى الأربع إنجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا التي كانت مسؤولة عن تسوية فيينا 1230هـ / 1815م وعن إيجاد ملكة الأراضي المنخفضة ومسؤولة كذلك - من وجهة نظر الملكية الهولندية - عن الحفاظ على الوضع الشرعي. ولكن هذا النداء جاء في ظروف خدمت قضية البلجيكين، فقد كانت الإمبراطورية النمساوية مشغولة بالثورة التي نشبت في إيطاليا ومراقبة تطور الموقف الفرنسي وموقفها من الثورات العديدة في أوروبا، بينما كانت روسيا منعمكة في إخماد ثورة البولنديين، وبروسيا كذلك تراقب التحركات الثورية في ألمانيا وما تسفر عنه أحداث الثورة في باريس، وكانت إنجلترا هي النولة التي ركزت نشاطها لإيجاد حل للقضية البلجيكية. ووجدت في ملكية لويس فيليب - من وقت لآخر - قوة يمكن أن تعتمد عليها في هذا الصدد.

ونجحت إنجلترا في عقد مؤتمر دولي ربيع ثاني 1246هـ / في أكتوبر 1830م وهو نفس الشهر الذي أعلن فيه البلجيكون استقلالهم، وتوصلت الدول الكبرى إلى بروتوكول 4 جمادى الآخر 1246هـ / 20 نوفمبر 1830م الذي وافق على مبدأ الاستقلال، وعقدت معاهدة لندن في شوال 1287هـ / يناير 1871م وفيها ضمنّت الدول حياض البلجيك، واختير ليوبولد أوف ساكس كورج ملكاً على البلجيك وهو خال

فيكتوريا ملكة بريطانيا. إن كان النصر حليف الثورة القومية التحررية البلجيكية، كان الفشل نصيب الثورة البولندية، ولا شك أن الموقع لعب دوراً جوهرياً في نجاح هذه وإخفاق تلك.

2. الثورة في بولندا: الثورات في أوروبا الغربية كان هدفها الإصلاح الدستوري والعمل على ضمان الحريات العامة، أما في بولندا فالغاية كانت قومية تحريرية، إنه مما لاشك فيه أن ثورة باريس في محرم 1246هـ/ يوليو 1830م حركت القوى الثورية في معظم أوروبا، ومن بين هذه القوى الثورية التي رفعت لواء الثورة زعماء الحركة الاستقلالية البولندية ضد التسلط الروسي. ومن المعروف أن الأراضي البولندية كانت هدفاً لأطباع الدول الكبرى الثلاث (روسيا والنمسا وبروسيا) وتولت هذه الدول الكبرى اقتسام بولنده ثلاث مرات في 1186هـ/ 1772م، وفي 1208هـ/ 1794م، وفي 1209هـ/ 1795م، وعندما انتصر نابليون على بروسيا والنمسا وروسيا في مواقع استرلتز وبينوا وفريدلاندر وتوصل إلى اتفاقية تلمست مع قيصر روسيا ظهرت دوقية وارسو (1222هـ - 1229هـ/ 1807م - 1814م) ليتم بعد ذلك تلاشي بولنده باستيلاء روسيا على وارسو في 1230هـ/ 1815م، وهو التقسيم الرابع لبولنده.

بدأت الأحداث في بولنده تتوالى بسرعة في أعقاب انتشار أبناء ثورة محرم 1246هـ/ يوليو 1830م في باريس ونجاحها وفرار شارل العاشر، وتساعد الثورة البلجيكية واتجاه القيصر الروسي إلى اتخاذ إجراء ضد ثورة باريس ضد الثورة البلجيكية. وكان القيصر قد أقدم على خطأ كبير حين وقع اختياره على الفرق البولندية لكي ترسل لتنفيذ مخططه ضد الثورة البلجيكية، فقد تمردت هذه الفرق في وارسو في 13 جادى الآخرة 1246هـ/ 29 نوفمبر 1830م، لقد أصبح على البولنديين أن يثبتوا فقط أنهم جديرون بالدفاع عن وطنهم والاستشهاد في سبيله، وفعلاً عندما أخذت القوات الروسية تتقدم في بولنده قاومت القوات البولندية بساطة ولمدة طويلة حتى ربيع الثاني 1246هـ/ سبتمبر 1831م، وسيطرت القوات الروسية تماماً على بولنده التي أصبحت جزءاً من الإمبراطورية الروسية، ولاشك أن المشاعر القومية البولندية أثبتت خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجري/ التاسع عشر والعشرين الميلادي، أن من المستحيل تلاشي الدعوة إلى إحياء بولنده، فرغم أن الصورة كانت قائمة كل القنامة في أعقاب التقسيمات العديدة التي أنزلت ببولنده بين 1186هـ/ 1772م و1210هـ/ 1795م ظهرت دوقية وارسو في 1222هـ/ 1807م وتلاشت مرة أخرى في 1230هـ/ 1815م لتقع ثورة 1246هـ - 1247هـ/ 1830م - 1831م. ورغم أن النمسا ضمت (كراكاو) إليها في 1262هـ/ 1846م، فقد وقعت ثورة بولندية كبرى في 1280هـ/ 1863م وأصبحت "كراكاو" معقلاً للبعث وللنهضة الوطنية والفكرية البولندية.

3. ثورات في إيطاليا: بعد التدخل النمساوي عقب مؤتمر ليباخ هدأت بعض الشئ الحركات الثورية في إيطاليا واستكان الإيطاليون في الظاهر على الأقل إلى واقع سياسي ادركوا استحالة تغييره في المستقبل القريب، إلا أن بعض الجمعيات السرية وخاصة جمعيات الفحامين الكاربوناري التي تضم بعض العناصر من الثوريين المتطرفين ومن بقايا ضباط نابليون ظلت تعمل بهمة ونشاط أما بمنتهى الحذر على مقاومة الوجود النمساوي في البلاد، ولم يتردد النمساويون منذ البداية في مواجهة هذه الأحداث بشدة وحزم مخافة أن تتطور وتنتشر في كل البلدان الإيطالية، فأمر مترنيخ باحتلال المقاطعات المتمردة وقضى على الثائرين فيها وخنق حركات تمرد سنة 1247هـ/ 1831م في مهدا. وإذا كان النمساويين قد وقفوا على وقع طلائع حركات التمرد في إيطاليا بسرعة كبيرة وفرضوا بعد ذلك على البلاد نظاماً صارماً من الرقابة والقمع، فإن ذلك لم يمنع نبته الحرية والاستقلال التي غرست زمن الفرنسيين من أن تستمر حية نضرة ترعاها آمال وتطلعات العناصر الوطنية الإيطالية في الداخل والخارج، ذلك أن الجمعيات الوطنية الإيطالية ظلت دائمة العمل والنشاط والنضال. ولم تكن قضية إيطاليا موضع اهتمام الإيطاليين فقط بل إنها كانت أيضاً محل عناية ورعاية كثيرين من أحرار العالم في كل مكان نظراً لما كان لهذه الأمة من مجد غابر وتاريخ حافل ولما صارت عليه من ذل واضطهاد في ظل حكم مترنيخ.

4. حوادث سويسرا وإنجلترا: لم تمر أحداث سنة 1246هـ/ 1830م في أوروبا دون أن تخلف أثراً في سويسرا وإنجلترا إنما أحداث البلدين تمت ضمن إطار الشرعية وبعيداً عن العنف والثورة. ففي سويسرا، تأثر الشعب إلى حد كبير بأحداث فرنسا المجاورة واخذ الناس يطالبون بجعل الأنظمة الدستورية أكثر تحراً ومرونة، فقدمت العرائض واللوائح إلى الحكومة السويسرية التي بادرت إلى إجراء إصلاحات هامة تلافياً لوقوع أحداث دامية. أما إنجلترا، فهدف طلاب الإصلاح كان تعديل الأنظمة الانتخابية فقد قامت الجماهير بمظاهرات وحركات شعبية بتأثير نجاح الثورة في باريس، وكان الإنكليز يريدون تعديل قوانينهم الانتخابية القديمة التي باتت لا تتناسب مع تطور حركة السكان في القرن 13هـ/ 19م، ويعتبر هذا التعديل إنتصاراً كبيراً للبورجوازية، وذلك أن هذه الطبقة كانت هي صاحبة السيادة في المدن الكبرى، وهكذا تمت التغييرات التي أرادها المواطنون في إنكلترا ضد إطار الشرعية الدستورية.

5. الحروب الأهلية في أسبانيا والبرتغال: إن الأحداث التي جرت في هذين البلدين في فترة الثورات التي عمّت أوروبا منذ أوائل سنة 1246هـ/ 1830م، تعود إلى أسباب داخلية نتجت بالدرجة الأولى عن نزاعات شخصية حول العرش. وقد قامت حرب أهلية في البلدين، قد انتهت بانتصار الشرعية الدستورية ولكن دون إحداث تغييرات أساسية في أوضاع كل من أسبانيا والبرتغال السياسية والاقتصادية

ولما سحنت الفرصة الثانية عام 1255هـ / 1840م عندما قامت أوروبا في وجه محمد علي، مدعية أن نشاطه قد أصبح يبعث خطراً على الباب العالي وتحمس الشعب الفرنسي لمناصرة محمد علي، رأى لويس فيليب أن يرضي الشعب فعين (ثيير) Thiers – وكان من أنصار محمد علي – رئيساً للوزارة، ولكنه لم يلبث أن تبين في سلوك (ثيير) واستعداده ما يمكن أن يثير عليه حرباً لا طاقة له باحتمالها، واتضح له كذلك أن الدول الأوروبية مصرة على موقفها، وأنها طلبت إليه أن يتنازل عن أطماعه في أملاك الدولة العثمانية، فاشتد عطف الشعب على محمد علي عطفاً يكاد أن يتطور إلى ثورة، فبادر لويس فيليب بعزل (ثيير) وتعيين (جيزو) الذي ظل في منصبه حتى وقوع الثورة في صفر عام 1264هـ / فبراير 1848م، وتلك كانت آثار السياسة الخارجية.

وساند سلوك الملك في سياسته الخارجية سلوكه في السياسة الداخلية، فهو سلوك لم يقل أثره في إغضاب الشعب عن أثر السلوك في السياسة الخارجية، فقد واجه لويس فيليب منذ بدء حكمه معارضة قوية من حزبين منظمين :

1. أنصار الملكية الشرعية: وهؤلاء لم يقبلوا به أصلاً كملك لأنه من عائلة أورليان، وكانوا يريدون إبقاء العرش في فرع عائلة بوربون الأصلية.
2. الجمهوريون: وكانوا يعتبرون ملكية محرم عام 1246هـ / يوليو 1830م غير شرعية، لأنها لم تقم على أساس استفتاء شعبي.

لهذه الأسباب، رأى من المناسب له أن يعتمد على حزب الملكيين الدستوريين الذي رشحه وساعده في الوصول إلى العرش وكان هذا الحزب يمثل أبناء الطبقة المتوسطة من الفرنسيين، كانت هذه السياسة وما فيها من التحيز ومحاباة لحزب واحد جعلت الأحزاب الأخرى تتطرف في

=

والاجتماعية.

وهكذا ورغم أن الأحوال قد هدأت في أوروبا من سنة 1249هـ / 1834م وعاد إليها الاستقرار والهدوء، إلا أنه بات من الواضح أن الدول الكبرى قد انقسمت إلى معسكرين تتعارض مصالحهما تعارضاً أساسياً وهما: معسكر الدول الثلاث روسيا والنمسا وبروسيا، ومعسكر الدول الغربية ويضم فرنسا وإنكلترا، تؤيدهما البرتغال وأسبانيا.

د. مفيد الزبيدي: موسوعة تاريخ أوروبا، ج3، ص208، ص703-722. للمزيد، انظر: عبدالعزيز نوار: التاريخ الحديث من الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية، ص244 – 246. زينب عصمت: تاريخ أوروبا الحديث، ص219 - 253. عبدالمجيد النعني: تاريخ أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة، ص328 – 345. عبدالمجيد النعني / عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر، ص175 - 228. عبدالمجيد البطريق: التيارات السياسية في العهد العثماني، ج4، ص125 – 131.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Ankara, 1992, Cilt Iv,

P. 267 – 268.

معارضة حكمه.

وقد أخذت تظهر في فرنسا زمن لويس فيليب حركة اشتراكية قوية نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عمت فرنسا عقب سقوط نابليون والانقلاب الصناعي الذي تسبب بانتشار البطالة وتدني الأجور، وكان هؤلاء ينادون بحق كل فرد في العمل وأن واجب الدولة يدعوها أن تنشئ هي المصانع الأهلية ويتولى العمال إدارتها ويقتسمون أرباحها، على أن يدفعوا للدولة نصيبها مقابل ما دفعته من رأس المال، لاقت هذه النظريات قبولاً واسعاً من جماهير الفرنسيين مما جعل الجميع يشعرون وكأنهم على أبواب ثورة اجتماعية واقتصادية.

وأمام عجز حكومات لويس فيليب المتعاقبة عن إيجاد حل لمشاكل البلاد المتزايدة، وتدخل الملك المتزايد في شؤون الحكم وتقييده للحريات العامة ومحاربتة لأخصامه، أخذت ترتفع الأصوات من كل جانب مطالبه بالإصلاح ولم يلبث أن ظهر مخالف للقوى المعارضة للملك ولنظامه بضم الاشتراكيين والأحرار والملكيين الشرعيين، وركز هؤلاء مطالبهم حول ضرورة تعديل قانون الانتخاب بحيث يأتي التمثيل البرلماني شاملاً جميع طبقات المجتمع الفرنسي بشكل عادل، وقد سلك هؤلاء أول الأمر الأساليب الشرعية فعدوا الاجتماعات الشعبية في كل أنحاء البلاد وقدموا العرائض للملك مطالبين بالإصلاح، إلا أن الدولة بادرت لقمعه بالقوة فمنعت الاجتماعات السياسية في مطلع سنة 1264هـ/1848م. فأدى هذا إلى وقوع الاضطرابات، وأمام تدهور الوضع في البلاد وافق الملك على إعطاء الشعب مطالبه، إلا أن تصرفه هذا جاء متأخراً فتنازل عن العرش لحفيده، ولكن رجال الإصلاح لم يقبلوا بذلك وعمدوا إلى تأليف حكومة مؤقتة. وفي 20 ربيع أول عام 1264هـ / 25 فبراير عام 1848م، أعلنت الحكومة المؤقتة الجمهورية الفرنسية (الجمهورية الثانية في تاريخ فرنسا)، ودعت الحكومة المؤقتة لانتخاب مجلس نيابي عن طريق الاقتراع لوضع دستور للجمهورية الجديدة. (1)

وبهذه الثورة عام 1264هـ / 1848م كانت من صنع باريس وحدها، بل ومن صنع فئة معينة فيها، وقد أعلنت الجمهورية نتيجة لها، وانتخب لويس بوناپرت رئيساً للجمهورية في استفتاء شعبي في 14 محرم 1265هـ/10 ديسمبر 1848م، ولم يلبث أن دبر انقلاباً حكومياً في 7 صفر 1268هـ/ 2 ديسمبر عام 1851م فغدا نتيجة له إمبراطوراً على فرنسا. وسلك نابليون سياسة

(1) زينب عصمت راشد : تاريخ أوروبا الحديث ، ص 219 - 225.

خارجية يتصف أسلوبها بالنشاط والجرأة على خلاف سالفه، أثارت عليه أوروبا، كما أنها لم ترضَ جميع الأحزاب في فرنسا، وكانت النهاية سبب سقوطه عام 1278هـ/ 1870م، وقيام الجمهورية الثالثة في فرنسا.

ويمكن أن نقيم عهد ملكية صفر/ يوليو:

1. أن هذه الملكية – رغم مفاسدها – منحت فرنسا السلام الطويل ولكن السلام لا يقتنع شعباً كالشعب الفرنسي بالمجد.
2. أن ملكية صفر/ يوليو لم تعمل بجد على كسب القوى المناهضة لها أو بعضها، وإنما استعدت عليها الملكيين البوربونيين الإمبراطوريين النابليونيين والجمهوريين والاشتراكيين والمتقنين وكبار الشعراء والخطباء والعمال حتى لم يعد أمامها سوى الفرار.
3. أن جمهور باريس كان قد كون لنفسه شخصية ثورية سرعان ما تلجأ إلى استعادة لنماذج ثورية سابقة.
4. أن جيل ثورة 1264هـ/ 1848م يختلف إلى حد كبير جداً عن جيل ثورة 1203هـ/ 1789م وجيل ثورة 1246هـ/ 1830م، ولم تكن ملكية محرّم/ يوليو سوى مجموعة من أبناء جيل مضى لا يدرك حقيقة قيم شباب 1264هـ/ 1848م، فكان جيزو مثلاً يقاوم بكل ما أوتي من قوة ضد توسيع القاعدة الانتخابية وهو أسلوب بغيض تماماً إلى شباب الأربعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي وكانت صحافة تلك الأربعينيات بمثابة فولتير الذي يهدم النظام القديم.

فكانت نتائج ثورة ربيع أول 1264هـ/ فبراير 1848م من أهمها وأخطرها ذلك الصدى الواسع النطاق الذي تردد في بقية أوروبا، حتى لقد اهتزت هزة كبرى فأدت إلى نشوب ثورات في أجزاء متعددة في أوروبا أكثر وأخطر من تلك التي تبعت ثورة 1246هـ/ 1830م، فقد اندلعت الثورات في النمسا والمجر وإيطاليا وألمانيا ومن هنا جاءت الأهمية الكبرى لثورة 1264هـ/ 1848م.

ولقد عبر عن هذه التطورات الثورية السياسي النمساوي الأمير مترنيخ حين قال: "انتهى كل شيء، لقد عادت أوروبا إلى 1205هـ – 1206هـ/ 1791م – 1792م، فهل سنقلت من سنة 1207هـ/ 1793م؟ إن الدار القديمة، وليست من القوة بدرجة تسمح بفتح أبواب ونوافذ في الحوائط، ومن اللازم أن تبني دار أخرى، ولهذا فليست الأفكار هي التي تعوزني ولكن الذي

يعوزني هو القوة والوقت". (1)

والحق، أن الدار كانت قد أصبحت في حاجة ماسة إلى إعادة البناء أو الإصلاح على الأقل، ولكن الشيء الذي اخطأ فيه مترنيخ هو اعتقاده أن ثورة 1264هـ/ 1848م ستؤدي إلى نتائج مشابهة لثورة 1203هـ/ 1789م، وأحداث 1205هـ - 1206هـ/ 1791م - 1792م، وما تبع ذلك من حروب طاحنة، فقد وقعت الثورة في فرنسا في 1264هـ/ 1848م وتلتها ثورات في كثير من العواصم الأوروبية ولكن لم تشتبك أوروبا في حروب كتلك التي وقعت زمن الثورة الفرنسية و نابليون، فالتاريخ لا يعيد نفسه على ذلك النمط الذي كان يتصوره مترنيخ. ولكن الأكيد هو أن عصرًا جديدًا قد بدأ (2).

فقد انتشرت آثار الثورة إلى سائر دول أوروبا الأخرى، وليس عجباً أن تتابع الثورات في أوروبا تقليدًا لما وقع في فرنسا، وتعلن تمرداها ضد حكماها بأوروبا لكسب حقوقها الاجتماعية والسياسية التي تعمل من أجلها منذ سنوات، ذلك لأن المبادئ الرجعية التي روج لها مترنيخ في أوروبا عام 1230هـ/ 1815م كانت تتعارض مع ما بدأت تحسه الشعوب إلى الخلاص منه، فالشعوب قد أحست الرجعية والظلم وأخذت تنزع إلى الحرية في كل ناحية من نواحي الحياة، لأن أثر الثورة الفرنسية ما زال يحرك مشاعرها فكان من الطبيعي أن تتخلص الشعوب من تلك المبادئ المنفرة التي نادى بها مترنيخ، واخذ يدعو إليها ويروج لها، والتي دعت الحلفاء المتناقضين للتجمع للحيلولة دون نمو هذه الحركات التحريرية في أوروبا، عبر مؤتمرات تروباو في 1235هـ/ 1820م (3)،

(1) عبدالحمد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، ص 125 - 126.

(2) للمزيد، انظر: عبدالحمد النعني: أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة 1453م - 1848م، ص 328 - 341. زينب عصمت راشد: تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر، دار الفكر العربي/ القاهرة، 1421هـ / 2000م، ب. ط، ص 219 - 233. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 224 - 255. عبدالعزيز نوار/ عبدالحمد النعني: تاريخ أوروبا المعاصر، ص 175 - 183. عبدالحمد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، ص 125 - 131. د. مفيد الزبيدي: موسوعة تاريخ أوروبا، ج3، ص 703 - 706.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 - 1861), Ankara, 1992, Cilt Iv, P. 267 - 268.

(3) مؤتمر تروباو في سليزيا، صفر 1236هـ / نوفمبر 1820م: لقد أثبتت أحداث ما بعد سنة 1230هـ/ 1815م أن التحولات التي خلفتها السنوات العشر من النفوذ الفرنسي في إيطاليا كانت أساسية وعميقة بحيث عجز القهر والعنف الذين فرضا على الشعب الإيطالي من قبل حكماها ومن قبل مترنيخ عن محو آثارها وعن إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية. أبدى الإيطاليون مقاومة شديدة لحكم الإرهاب والإستبداد، وقابلوا العنف بالعنف والإرهاب بالإرهاب مصرين على استعادة حقهم في الحرية وفي حكم ديمقراطي دستوري وطني. ولما كان العلم السياسي العلني ممنوعاً ومحرمًا فقد انتشرت في جميع إيطاليا الجمعيات الوطنية والأحزاب السرية تدعو للإستقلال والحرية والوحدة الإيطالية متخذة العنف والإرهاب والإغتيال وسيلة للعمل والنضال، وكانت أبرز هذه الجمعيات وأنشطها، التي كان مقرها الأساسي في مملكة نابولي والتي انتشر رسلها ومبشروها في كل أرجاء الوطن الإيطالي يدعون سراً لتحرير البلاد من النفوذ النمساوي وإقامة إتحاد بين الدول الإيطالية، ثم إن الثورة امتدت من نابولي لمناطق أخرى في إيطاليا، وبصورة خاصة في البندقية =

وليباخ سنة 1236هـ/ 1821م⁽¹⁾، وفيرونا⁽²⁾. وأياً كانت هذه الثورات لم تحقق كل ما كانت تهدف

=

ولبارديا، اتخذت المعارضة طابع الرغبة في التحرر من النفوذ النمساوي.

أمام أحداث نابولي رأى مترنيخ نفسه مجبراً على التدخل المباشر فراح يعد العدة لإرسال حملة عسكرية إلى إيطاليا متوسلاً لتبرير ذلك مبادئ التحالف المقدس، غير أن الفرنسيين الذين كانوا يرغبون في الحد من النفوذ النمساوي في إيطاليا عامة أبدوا معارضة شديدة لهذا التدخل، وقد تذرعو لذلك بالنصرح الصادر عن الدول الكبرى عقب مؤتمر أكس لاشابيل والذي يشترط للقيام بالتدخل في شؤون دولة أوروبية أن تطلب هذه الدولة نفسها مثل هذا التدخل. ولما لم تكن نابولي قد طلبت مثل هذا الأمر من النمسا أو من الدول الكبرى فلا مبرر إذاً لتدخل عسكري من قبل مترنيخ، وقد أسفرت معارضة الفرنسيين عن اتفاق الدول الكبرى على عقد مؤتمر خماسي في مدينة تروبو في سيليزيا في محرم 1236هـ/ أكتوبر 1820م.

وقد حفل المؤتمر بمؤامرات ومناورات ودسائس لا حد لها بين الروس والنمساويين. إذ كان القيصر الروسي يريد توسيع مبدأ التدخل وإطلاقه بصورة خاصة من أجل معالجة مشاكل أسبانيا وأمريكا اللاتينية، وبينما كان مترنيخ ومعه جميع المؤتمرين يريدون حصر المؤتمر بمعالجة المشكلة الإيطالية وبصورة خاصة مشكلة نابولي والثورة فيها، إلا أن وجهة النظر النمساوية انتصرت في النهاية وتقرر السماح للنمسا بأن تتولى حل المشكلة الإيطالية وذلك لكي لا يتجرأ في المستقبل أي شعب على التعدي على حقوق وسلطات عرش بلاده. وقد أوضح مترنيخ - وزير الخارجية النمساوية - وجهة نظره فيما يجب أن تكون مسؤولية الدول الكبرى نحو الثورات التي يقوم بها شعب ضد نظام الحكم فيه. فقد قال أن الدولة التي تتعرض للثورة فإنها تفقد عضويتها في الحلف المقدس، وعلى الدول الكبرى الأخرى إعادة الأمور إلى نصابها، الأمر الذي جعل إنجلترا تنقذ بشدة الأسس التي تسير عليها الدول في مثل هذه المؤتمرات. وكان هذا الاتجاه هو السبب الرئيس في أن تظهر جبهتان واحدة تضم الدول الاوتوقراطية الثلاث: النمسا وروسيا وبروسيا، أما الجبهة الثانية فكانت إنجلترا، بينما كانت فرنسا تحاول أن تقف إلى جانب إنجلترا، ولكن دون أن تغضب الأوتوقراطيات الثلاث.

للمزيد: انظر، آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر، ص 171 - 172. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث من الثورة الفرنسية إلى الحرب الفرنسية البروسية، ص 174 - 175. عبدالمجيد النعني/ عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، ص 164 - 165.

(1) مؤتمر ليباخ بالنمسا، ربيع الآخر 1236هـ/ يناير 1821م: هو امتداد لمؤتمر تروبو عام 1235هـ/ 1820م، حضر المؤتمر أعضاء الحلف المقدس، روسيا والنمسا وبروسيا، كذلك حضره ملك نابولي «فرديناند» بعدما تعهد بالسعي لتحقيق أهدافه الرامية إلى المحافظة على الدستور المنبثق من دستور الثورة الإسبانية، ولكنه في الحقيقة حضر ليطالب مؤازرة أعضاء المؤتمر ضد شعب نابولي، ولتثبيت أقدامه الاستبدادية في حكم بلاده. وافقت الدول على ذلك، كذلك تعهدت النمسا بمهمة إلغاء الدستور على أسنة الرماح، ولذلك سافر جيش نمساوي إلى نابولي لتحقيق هذا الغرض، واستطاع اتحاد الثورة الشعبية هناك وتبنت «فرديناند» على الحكم.

وبعد أن نجحت عمليات نابولي، طالب ملك سردينيا وقوف النمسا معه ضد شعبه، فأرسل الجيش النمساوي ليقوم بنفس الدور الذي قام به في نابولي، وقضى على الثوار في 1236هـ/ أبريل 1821م. وبذلك وكنتيجة حتمية لتدخل النمسا عسكرياً عاد الحكم المستبد المطلق إلى كل من نابولي وسردينيا بإيطاليا، كما ابقت النمسا جيشاً متأهباً في «لبارديا»، لإخضاع أية ثورة من المحتمل قيامها في «برومت». واستصدر الحلفاء بروتوكولاً أعلنوا فيه أن الغرض من التحالف الأوروبي، إنما هو تأييد المعاهدات القائمة والمحافظة على السلام العام وتحقيق سعادة الأمم، وإن التغييرات النافعة والضرورية من الناحيتين الإدارية والتشريعية والتي تحدث داخل الدول، يجب أن تأتي من جانب أولئك الذين أعطاهم الله مسؤولية الحكم في هذه الدول.

وعلى هذا يكون مؤتمرا تروبو ووليباخ لم يقتنعا فقط بمبدأ التدخل السافر في شؤون الدول الداخلية فقط بل ساهما بطريقة عملية في إعادة نظام العهد القديم القائم على حق الملوك المقدس في الحكم. لكن هذه القرارات كان من شأنها زيادة الهوة بين أعضاء الحلف المقدس الثلاثي وبين إنجلترا، التي رأت أن هذين المؤتمرين كفيلا بل تحالف الرباعي والحماسي السابقين، وأنه لا داعي لإطلاقاً لوجودها.

للمزيد: انظر، آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر، ص 171 - 172. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 174 - 175. عبدالمجيد النعني/ عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر، ص 164 - 165.

(2) زينب عصمت: تاريخ أوروبا الحديث في القرن 19، ج2، ص 196.

مؤتمر فيرونا بإيطاليا، 1237 هـ/ أكتوبر 1822م: أدت الثورات التحررية التي قامت في كل دولة من دول أمريكا الجنوبية ضد الاستعمار

=

إليه فإنها على الأقل قد أحدثت تصدعاً هائلاً في ذلك النظام الرجعي الذي كان يسود أوروبا، وأثبتت أنه لا يقوى على البقاء أمداً طويلاً⁽¹⁾. وبالرغم من ذلك نجد أن خريطة أوروبا السياسية في سنة 1848م/1264هـ لا تزال كما رسمت في مؤتمر فيينا عام 1230هـ/1815م، ما عدا التعديلات التي طرأت نتيجة لاستقلال اليونان وبلجيكا، وهذا يعتبر نصراً كبيراً لدعاة الرجعية والمحافظة على الأوضاع القديمة في أوروبا، وفي مقدمتهم مترنيخ – وزير خارجية النمسا – وقيصر روسيا⁽²⁾.

=

الأسباني والبرتغالي في البرازيل، والبرو، وكولومبيا، والأرجنتين، وفنزويلا، في الوقت الذي تفاقمت فيه الثورة اليونانية ضد الدولة العثمانية. مما جعل أعضاء مؤتمر لياخ يقررون عودة مؤتمرهم للانعقاد ثانية، في العام التالي سنة 1237هـ/1822م في فيرنا بإيطاليا. حضر هذا المؤتمر كل من امبراطور روسيا، والنمسا، وبروسيا، وملك نابولي، ودوق تسكانيا، ودوق بارما، ودوق مروتينا، وبعض السياسيين البارزين وعلى رأسهم مترنيخ، وحضر كذلك سفير فرنسا في إنجلترا، ودوق ولنجتون الإنجليزي وزير خارجيتها. كانت استعدادات فرنسا لإرسال قواتها إلى أسبانيا هي أهم مشكلة أمام المؤتمر، وكانت روسيا تحاول استغلال هذه الفرصة لإرسال قواتها عبر أوروبا إلى أسبانيا، الأمر الذي عارضته كل الدول لأنها كانت تقدر تماماً ما يهدف إليه القيصر. من وراء هذه الخطة العسكرية ذات الأهداف السياسية البعيدة، أما إنجلترا فظلت على معارضة التدخل في شؤون الدول الداخلية، فكان هذا من أسباب انسحابها من الحلف الأوروبي.

ولقد تمكنت القوات الفرنسية من إعادة ملك أسبانيا إلى عرشه وقضت على الحركة الدستورية هناك مؤقتاً، بينما أعلنت الحكومة الإنجليزية أنها متعاطفة مع الثوار الأسبان دون أن تقدم لهم معونة تذكر.

ولقد رحب مترنيخ بهذه الغزوة الأسبانية لإبعاد فرنسا عن تأييد ثوار الموت باليونان، ولتصوره أنها وسيلة لانشغال فرنسا وإضعافها. لكن نجاح فرنسا في غزو أسبانيا كان مقدمة لحرب أوروبية شاملة لم يدرك أبعادها مترنيخ آنذاك.

فأدى هذا الموقف إلى الحلال الحلف الأوروبي، وكذلك إلى انهيار نظرية حل المشكلات الكبرى عن طريق مؤتمرات دولية توجهها الدول الكبرى، فلقد عقدت الدول الأوتوقراطية الثلاث مؤتمراً في سان بطرسبورج في 1240هـ/1825م كانت فيه الخلافات الروسية النمساوية تتعمق، وقضى تماماً على نظرية عقد المؤتمرات وتزايد الاهتمام بوجود نظام عالمي لحفظ السلام ليس في أوروبا فقط، بل وفيما وراء أوروبا، كما أن نظام مترنيخ الرجعي كان قد وصل ذروته وأصبح على الأحرار في أوروبا أن يسعوا لتحقيق أهدافهم وإسقاط هذا النظام الرجعي، ولكن كانت الطريق لا تزال طويلة لكي تتحقق مثل هذه الثورة، حيث يعتبرونه عدوهم الأول، ورمز الرجعية والطغيان والاستبداد.

للمزيد انظر: آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر، ص 173 – 174. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث من الثورة الفرنسية إلى الحرب الفرنسية البروسية، ص 175 – 176. عبدالمجيد النعني/ عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر، ص 166 – 173.

(1) زينب عصمت: تاريخ أوروبا الحديث، ج2، ص196.

(2) لقد أوجد نابليون زمن حكمه الامبراطوري حالة شاذة في أوروبا لم يكن من المعقول أن تقبل بها أو تسكت عنها الدول الكبرى، فقد عمل على تغيير خريطة أوروبا السياسية بشكل جذري، ففرنسا اتسعت حدودها بشكل لم تعهده في أي عصر من عصورها. فأصبحت تضم زيادة على أراضيها الأصلية بلاد بلجيكا وكل الأراضي الواقعة بين الحدود الفرنسية ونهر الراين، ثم عمل على ضم الساحل الألماني حتى بحر البلطيق الغربي، وفي إيطاليا استولى على كل الساحل الإيطالي من الحدود الفرنسية حتى روما كما أنه جعل من ابنه ملكاً على المدينة المقدسة، وبذلك فقد ارتفع عدد المديرات الفرنسية من ثلاث وثمانين إلى مائة وثلاثين مديرية. ولم يكتف بأوسع الحدود الفرنسية على هذه الصورة، بل أخذ يغير معالم الدول الأوروبية الأخرى بما يتناسب مع مصالحه، من خلال هذه الصورة نرى لأوروبا السياسية زمن نابليون خريطة تختلف اختلافاً كبيراً عنها قبل الثورة الفرنسية بل إنعدم التوازن السياسي في القارة، وهيمت فرنسا على أمورها يظهران بوضوح. وهذا يتعارض بشكل أساسي مع مصلحة الدول الكبرى وخاصة إنجلترا وروسيا، ولعل هذا يوضح لنا الضراوة التي قاتلت بها دول أوروبا الثورة الفرنسية ونابليون طيلة ثلاث وعشرين سنة، وقد خلف بونابرت في أوروبا للدول الكبرى آثاراً أشد خطراً وأكثر بقاءً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

=

إلا أنه من العام 1264هـ / 1848م، وبفضل بروز فكرة القومية بشكل قوي والتغيرات التي طرأت على أوضاع الدول خلال هذه الفترة الطويلة، بات لا بد من حدوث التغيير حتى ولو كان ذلك

=

عقب انهيار الإمبراطورية البونابرتية كان لا بد أن يرفض السادة المنتصرون إبقاء خريطة أوروبا السياسية كما صورها نابليون وأن يصروا على إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية أو على الأقل إلى أوضاع تكون أكثر ملائمة لمصالحهم، ليس هذا فقط به أنه بدا لهم من الضروري القضاء على كل أثر للتيارات القومية والجمهورية والتقدمية التي أثارها نابليون في البلدان التي خضعت لحكمه، فكانت معاهدة باريس الأولى قد نصت على عقد مؤتمر عام للصلح في مدينة فيينا لحل جميع مشاكل القارة المعلقة، وفي محاولة لجعل المؤتمر يعيد لأولئك الذين زالت أماراتهم ودولهم أو على الأقل للحصول على تعويض عما فقدوه أمام تعارض مصالح الدول الكبرى طالت المفاوضات كثيراً وامتدت من أواخر رمضان 1229هـ / منتصف سبتمبر سنة 1814م حتى ربيع ثاني 1230هـ / مارس سنة 1815م، والواقع أن مؤتمر فيينا كان في الأغلب سلسلة من المفاوضات السرية بين الدول الكبرى لعب فيها مندوبو الدول الصغرى دور المتفرج. وكانت أكثر القضايا إثارة للخلاف هي مسألة مصير بولنדה وساكسونيا، مما أدى إلى تأزم الموقف وانقسام الدول الكبرى إلى معسكرين: روسيا وبروسيا اتفقتا على أن تأخذ الأولى بولنדה والثانية ساكسونيا، ومن جهة أخرى إنجلترا والنمسا اللتان كانتا تعارضان ذلك. إلا أن عودة نابليون من منفاه جعلت الدول الكبرى أكثر ميلاً للتفاهم، وأخيراً وفي 20 جادى الآخر 1229هـ / 9 يونيو سنة 1814م كانت الدول قد توصلت إلى تسوية فيما بينها وأعلنت المقررات النهائية للمؤتمر، ودعت الدول الصغرى للموافقة عليها.

ويمكن تلخيص هذه القرارات بما يلي:

1. أعيدت فرنسا إلى ما كانت عليه قبل الثورة ولكن سمح لها بالإحتفاظ بمدينة أفينيون، إلا أنها أحيطت بسلسلة من الدول المستقلة لتحول دون توسعها في المستقبل، فقد ضمت هولندا وبلجيكا في دولة واحدة وأعطيت عرشها لآل أورواخ وأعطيت نيس وسافواي إلى سردينيا، كما ضمن المؤتمر سلامة وحدود سويسرا. 2. حصلت إنجلترا على مكاسب فقط في المستعمرات فأخذت: مالطة ورأس الرجاء الصالح وغيانا وترينيداد وجزيرة سيلان. 3. أخذت بروسيا قسماً من أراضي سكسونيا وقسماً من بولونيا ووستفاليا. 4. حصلت النمسا على بعض المكاسب في إيطاليا فاحتلت لمبارديا والبندقية. 5. أخذت روسيا أراضي فنلندا وبساريا العثمانية، وما تبقى من بولونيا جعل دولة مستقلة عين ملكاً لها قيصر روسيا. 6. الممالك الألمانية التي أقامها نابليون لم ترد إلى أصلها إنما أصبح عددها 38 ضمت في اتحاد ألماني لضمان سلامتها الداخلية وحدودها. 7. فيما يختص بإيطاليا أعيدت للبابا أملاكه وكذلك الامراء الإيطاليون الذين طردهم نابليون أعيدوا إلى إماراتهم ما عدا تلك التي أعطيت للنمسا أو سردينيا. 8. أخذت أراضي الروم من الناخر وأعطيت للسويد.

وهكذا نرى أن زعماء أوروبا قد أعادوا رسم خريطة أوروبا آخذين بعين الاعتبار مبادئ أساسيين: العودة إلى الشرعية القديمة متى أمكن ذلك، والمحافظة على التوازن بين دول القارة بحيث لا تتجدد تجربة الإمبراطورية الفرنسية. والواقع أن الخوف من التجربة الفرنسية والرغبة في تجنب الثورات حتى ولو أدى ذلك إلى معارضة مبدأ القوميات ورغبات الشعوب، هما اللذان حددا الخطوط الرئيسة لخريطة أوروبا السياسية لما بعد سنة 1230هـ / 1815م. وتعهدت الدول المؤلفة للحلف، (التحالف المقدس) وهي (النمسا، وروسيا، وبروسيا، وبريطانيا) باستمرار العمل على إقصاء أسرة نابليون عن فرنسا، وعلى وجوب اجتماع ممثلي الدول المتعاقدة في فترات يتفق عليها للبحث في مصالحها المشتركة وفي شؤون سلام أوروبا وأمنها. وبهذا يمكن اعتبار مقررات مؤتمر فيينا والمعاهدات الملحقة به أعظم اتفاق دبلوماسي أمكن الوصول إليه في أوروبا منذ صلح وستفاليا سنة 1057هـ / 1648م، ولهذا يمكن اعتبار مؤتمر وستفاليا ومؤتمر فيينا خطوات في تطور القانون الدولي مبدأ التحكم الدولي. وبصورة عامة، ومما كانت الانتقادات التي وجهت إلى أعمال المؤتمر فإنه وفق في تحقيق غايته الأساسية وهي إقامة سلم دائم يرتكز إلى توازن في القوى بين دول أوروبا، وقد حصلت أوروبا بالفعل على ذلك السلم الذي استمر حوالي نصف قرن لم تعكر صفوه إلا حركات ثورية جزئية قامت سنة 1245هـ / 1830م، وسنة 1264هـ / 1848م.

المزيد، أنظر: عبدالعظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج2، ص 23 - 40 وما بعدها. عبدالمجيد النعني: أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة 1453م - 1948م ص 321 - 327. زينب راشد: تاريخ أوروبا الحديث في القرن 19، ص 197 - 199. عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ أوروبا الحديث منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية، ص 166. مفيد الزبيدي: موسوعة تاريخ أوروبا ج3، ص 700 - 702.

Bir Heyet Tarafından Hazırlanmıştır: Mufassal Osmanlı Tarihi, İstanbul, 1972, Cilt VI,

P.2934.

عن طريق الثورة⁽¹⁾. وكان من الطبيعي أن تطفو على السطح مشكلة مصير النمسا وهي

(1) عبدالمجيد النعني: أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة، ص 336.

تمثل أوضاع أوروبا في عام 1264هـ / 1848م على الآتي:

إنجلترا، كانت هذه الإمبراطورية المتسعة جعلت لإنجلترا مصالح سياسية واقتصادية خارج القارة الأوروبية، كما أن الاستعمار من حممة ثانية قد جعل منها أغنى دولة في العالم ومن صناعتها أكثر الصناعات تطوراً وازدهاراً، وهذا مما أخذ يفرض عليها أحداث تغيرات جذرية في سياستها العامة، ذلك أنه صار للاعتبارات الاقتصادية والتجارية دور هام في حياتها السياسية. ثم أن وضعها المالي قد تحسن كثيراً وباتت لندن أول مركز مالي في العالم كما أن المصارف الإنجليزية أخذت تمويل المشاريع الكبرى في جميع أنحاء العالم مما كان يعطي السياسة البريطانية قدرة أكبر على التدخل السياسي.

فرنسا، تطورت في هذه الفترة الصناعة الفرنسية أما بقيت متخلفة بالنسبة لصناعة انكلترا، أما مستعمراتها فكانت قليلة وبعيدة الأهمية إذا إستثنينا، بلاد الجزائر، أما على الصعيد السياسي فإن أوضاع فرنسا كانت في تدهور متزايد، ذلك أن لويس فيليب الذي ارتقى العرض كمرشح للإحراق أخذ يميل في السنوات الأخيرة من حكمه نحو الملكية المستبدة مبعداً عناصر الاحرار الدستوريين.

روسيا، كانت بروسيا أقوى دولة بين دول الاتحاد الألماني الثمانية والثلاثين، فكان عدد سكانها أحد عشر مليوناً، أما صناعاتها فكانت أقل تطوراً من الصناعات الفرنسية ولم يكن الاتحاد الألماني موحد الكلمة، فكانت تفرق حكمه الخلافات الداخلية والقضايا الدينية.

روسيا، أكبر دول أوروبا مساحة وسكاناً فإن أفكار الثورة الفرنسية لم تكن قد وصلت إلى جماهير روسيا، وبالتالي فإن العرش الروسي لم يكن يعاني أية مشكلة من هذا النوع والمشكلة الكبرى لهذه الدولة هي أنها كانت بحاجة إلى مرفأ على أحد البحار لتتصل بواسطته بحرياً مع بلدان العالم، ولما كانت الدول العثمانية تحول دون وصول روسيا إلى المتوسط، بفضل سيطرتها على المضائق فقد ظل العداء الروسي – العثماني محور السياسة الروسية في أوروبا الشرقية طيلة القرن 13هـ / 19م.

أخيراً، النمسا: هي تتألف من ستة وثلاثين مليوناً من السكان موزعين إلى قوميات عديدة، كانت الرابطة الوحيدة بين هذه الشعوب هي رابطة الولاء لإمبراطور فيينا، وهي على كل حال رابطة واهية خاصة بعد بروز فكرة القوميات وانتشارها في أوروبا. لعل هذا هو الواقع الذي جعل ميترنيخ – وزير خارجية النمسا – بين سنتي 1230هـ – 1264هـ / 1815م – 1848م في رجعيته ويجارب كل فكر ثوري أو حركة قومية في أوروبا مخافة أن تؤثر على أوضاع الإمبراطورية النمساوية الداخلية.

قال ميترنيخ على نفسه منذ القضاء على نابليون الأول أن يفرض صرامته على النمسا والمجر وما حولها وخاصة إيطاليا وألمانيا، وكان الرجل صلب التفكير لم يعد يخشى فرنسا في أعقاب نكبتها في 1230هـ / 1815م وبعد أن أصبح أي تحرك فرنسي فيما وراء حدودها كفيلاً بتحرك دول أوروبا مرة أخرى ضدها. ولكن ظلت الأيديولوجيات الثورية الفرنسية مصدر مخاوف شديدة لمتريخ، وخاصة أن أدوات نشر الدعوات إلى الحكم الدستوري كانت متوفرة في الإمبراطورية النمساوية إلى حد ما، ونعني بذلك المؤسسات التعليمية العالية كالجامعات التي كانت تتعرف على التيارات التحررية وتستقبلها فتنتشر، وإن كان ببطء وتعد الشباب ليتحرك عندما تلوح الفرصة. إن تلك النظرة التقليدية البوليسية وهذه الإدارة المتدهورة كانت تحول دون توضيح الأمور إليه، وهي نظرة خاطئة عمقتها تقارير البوليس واستمرائه توجيه الضربات إلى ذوي النشاط السياسي المعادي لنظام ميترنيخ دون أن تبحث له السلطات عن بديل وما كانت لتجد بديلاً، فمثل هذا النظام لا يسقط غالباً إلا نتيجة ضغط شديد ذي طابع ثوري. وقد طال حكم ميترنيخ، واستغرق في ضربات ناجحة لقوى التغيير في النمسا وخارجها حتى كاد يشعر الناس أن سياسته لن تقهر أبداً، مع أن تلك الانتصارات تحققت ليس لأن أساليب ميترنيخ كانت مجدية وإنما لأن عناصر نجاح الثورة لم تكن قد اكتملت بعد، فمن الناحية الأيديولوجية كان الساخطون ينادون بمبادئ الحرية والمساواة وحق تقرير المصير، وكانت تحركات هؤلاء لا تزال مفككة، ولم تكن قوة التكنل قد تجمعت، ولم يتحولوا بعد إلى قوة ضاربة ولكنها قوى كانت تتصاعد، وفي تصاعدها كانت تتقارب، وفي ذلك مقدمة لتحولها إلى قوة ضاربة. **وحين أطلت سنة 1264هـ / 1848م كانت النعمة على ميترنيخ وسياسته، شاملة عامة، حيث كان هذا الرجل قد أصبح العدو الأول لكل راغب في الحرية ولكل داعية إلى حقوق الشعوب في الحياة وتقرير المصير، فهبت رياح الثورة في هذه السنة وكانت من اتجاهات ثلاثة شديدة الإختلاف في مصادرها وأهدافها.**

وفي فيينا بدأت الحركة الثورية على يد رجال الجامعة والطلبة عندما قاموا بمسيرة إلى القصر الإمبراطوري. ونظراً لأن الجمهور كان ينتظر إشارة التحرك فقد وقعت صدامات بين البوليس والشعب، وكانت صدامات محدودة 18 رمضان 1245هـ / 13 مارس 1848م، ولكن كانت نتائجها حاسمة في بعض النواحي، فقد فر ميترنيخ من البلاد إلى منفاه المؤقت في إنجلترا وانتهى ذلك النظام الذي ينتسب إليه "نظام ميترنيخ". **لقد كان ميترنيخ يقول مفلساً حقيقة المشكلة التي كان يواجهها: "لقد حكمت أوروبا فترة من الزمان، أما النمسا فلا". وإذا**

إمبراطورية متعددة القوميات. ففي مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، كانت تلك الإمبراطورية تحت حكم أسرة الهاسبورج عبارة عن تجمع من عدة أقاليم يختلف كل منها عن الآخر في المساحة وعدد السكان والتقاليد والثقافة والاقتصاد واللغة، وكانت هذه الأسرة قد ضمت تلك البلاد على مدى سنوات طوال، بطريقة أو بأخرى من الإرث أو المصاهرة أو الدبلوماسية أو بالحرب⁽¹⁾، وتقلبت حدودها وتذبذبت من قرن لآخر حتى لقد شملت في فترة ما لإمبراطورية أسبانيا العظمى في العالم الجديد (أمريكا الجنوبية). ولقد كانت الأسرة نفسها رمز وحدة الإمبراطورية، وكان مركزها قد أصبح قوياً بلا منازع من خلال الحروب الكبيرة التي دخلتها ضد العثمانيين خلال القرون 10 – 12 الهجري/ 16 – 18 الميلادي، حيث كانت الأسرة تمثل المركز الأمامي في خط الدفاع عن المسيحيين ضد الأتراك. وقبل القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي كان وزن الحكومة المركزية والبلاط الملكي يقع في الأطراف البعيدة مع فترات استثنائية قليلة، وكانت الأسرة تهتم بالجيش وبالسياسة الخارجية تاركة مجتمع الريف لسيطرة النبلاء. وفي القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وأثناء حكم ماريا تريزا وجوزيف الثاني حدثت محاولة لوضع نظام إداري واحد في البلاد، بحيث تكون الألمانية لغة الحكومة، ولكنها واجهت مقاومة شديدة كذلك التي واجهت الدولة العثمانية حين فكرت في فرض بعض الإصلاحات في الدولة⁽²⁾.

=

صح هذا التعبير فإنه يوضح بجلاء كم كانت قبضته البوليسية قوية في الظاهر وأن قوى التحرك الثوري ضد نظامه كانت أقوى من أساليبه التقليدية. كانت أولى نتائج ثورة فيينا أن سارع البلاط الإمبراطوري إلى إصدار مرسوم في 20 رمضان / 15 مارس "مرسوم فيينا"، وقد تضمن:

1. وضع دستور للبلاد يكفل الحرية للمواطنين وللصحافة.
 2. أن يكون للبلاد برلمان.
 3. تشكيل حرس وطني.
- ولقد ظن كثيرون من المعاصرين أن فيينا تعيش أياماً مجيدة كذلك التي عاشتها باريس في أعقاب ظهور الجمعية الوطنية وسقوط الباستيل، ولكن ذلك قياس مع الفارق. فكان النزاع بين مختلف عناصر السكان لم يلبث أن ظهر بشكل عنيف، فهدم الآماني التي عُلقت حول إمكانية قيام حكم ديموقراطي سليم مع المحافظة على سلامة الإمبراطورية.

عبدالمجيد النعني: أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة، ص 236 – 238. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا المعاصر، ص 211 – 214.

(1) أن. جرانيت/ هارولد تمبلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، ص 21.
لمزيد من التفاصيل راجع :

http://en.wikipedia.org/wiki/House_of_Habsburg

(2) Lendvai, Paul (2002). *The Hungarians: A Thousand Years of Victory in Defeat*. C Hurst & Co., p.94. Marx, Karl; Engels, Friedrich (1977). "The Magyar Struggle", *Collected Works*. New York: International Publishers.8. pp.229– 236

وفي القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي كان يعيش بين ظهراني الإمبراطورية النمساوية أحد عشر قومية كل منها تختلف عن الأخرى اختلافاً كبيراً في النفوذ والتقاليد⁽¹⁾، ويأتي الجرمان في المقام الأول والذين كانت لغتهم هي لغة السياسة والأدب في الحكومة والمجتمع وطالما أمدوا الجهاز الحكومي والجيش بالعناصر اللازمة على مدى التاريخ، ويليهما المجرين الذين كانوا يتمتعون بالكبرياء القومي والوعي بذاتيتهم وكانوا قادرين دوماً على المحافظة على سيطرتهم على أقاليمهم الخاصة تاريخياً والتي كانت تعرف بأراضي تاج القديس ستيفن⁽²⁾ وتضم عدداً كبيراً من الرومانيين والسلوفاك وسلاف الجنوب، ويلي الجرمان والمجريين في المكانة والنفوذ كل من التشيك، البولنديين، والكروات، والإيطاليين ولكل منهم أهمية معينة داخل الإمبراطورية، وفي قاع السلم الاجتماعي يأتي السلوفاك والصربيون والسلوفينيون والرومانيون

- (1) النمسا - المجر - تشيكيا - سلوفاكيا - سلوفينيا - كرواتيا - البوسنة والهرسك - صربيا (فوفودينا) - إيطاليا (ترينتينو ألتو أدجي وفينيتسيا جوليا الإيطالية وفريولي الشرقية) - الجبل الأسود (خليج كوتور) - رومانيا (ترانسيلفانيا، بناتو الشرقية وبوكوفينا الجنوبية) - بولندا (غاليسيا الغربية). - أوكرانيا (روتينيا وغاليسيا الشرقية وبوكوفينا الشمالية). وفيها يلي بيان بتقسيماتها أو مجموعاتها الرئيسة:
1. نواة سلطة آل هابسبورج ويوجد في الأراضي المتاخمة لقبينا الواقعة جنوب غربي هذه المدينة، ولم يكن ثمة فارق هام من حيث اللغة أو الجنس بين هذه الأراضي وتلك التي يطلق عليها في العادة اسم ألمانيا.
 2. بوهيميا ومورافيا الكائنتان شمال العاصمة ويسكنها أساساً شعب تشيكي كان قد لعب دوراً كبيراً في تاريخ أوروبا ولكنه منذ نهاية حرب الثلاثين عاماً في القرن الثاني عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، يبدو قانعاً بالخضوع للهابسبورج الألمان.
 3. مملكة هنغاريا المجرية العظيمة الممتدة إلى الشرق حيث يتحكم المجرين في أجناس عديدة من رومانيين وكرواتيين وصربيين، وكانت هذه الأجناس المنقسمة على نفسها دينياً تعيش في مجتمع ذي طابع إقطاعي وتدين بالطاعة على مفض للملوك الهابسبورج.
 4. دوقية ميلان الغنية الأهلة بالسكان إلى جنوب الألب حيث كان ملوك الهابسبورج يحكمون جمهرة من الإيطاليين الغرباء عنهم جنساً وطبائعاً.
 5. تلك الأراضي الوطنية المتطرفة في غرب أوروبا التي نطلق عليها الآن اسم بلجيكا والتي خضعت للنمسا بحكم مصادفة المولد أولاً ثم نتيجة للحرب، وسكانها يختلفون اختلافاً يَبِيناً عن سكان بقية الممتلكات النمساوية.

1. ج. جرانت-هارولد تمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، ص 21 - 22.

[Http:// en. Wikipedia.org/wiki/Austrian_Empire](http://en.wikipedia.org/wiki/Austrian_Empire)

- (2) أراضي أو أقاليم تاج القديس ستيفن هي أراضي مملكة المجر القديمة والقديس ستيفن الأول (Saint Stephen I)؛ ولد بمدينة استيرجوم (Esztergom) بإمارة المجر عام 967 أو 969 أو 975 وتوفي في 15 أغسطس 1038 بمدينة استيرجوم أو سيكشفهيرفار (Székesfehérvár) بمملكة المجر، واسمه الحقيقي فاجك (Vajk)، هو أمير المجر العظيم (997م - 1000م) وأول ملك للمجر (1000م - 1038م). وقام بفرض السيطرة المجرية بشدة على حوض الكارباتيان (Carpathian Basin) خلال ولايته، وعمل على نشر وترسيخ المسيحية بشكل كبير في المنطقة، كما يُعد بوجه عام مؤسس الإمبراطورية المجرية. وقام غريغوري السابع (Pope Gregory VII) بإعلان قداسة ستيفن وولده، القديس إيمريك أمير المجر (Saint Emeric of Hungary) وغرياردو ساغريدو (Gerardo Sagredo) في 20 أغسطس 1083، وأصبح ستيفن أحد أشهر القديسين في المجر، كما أن يوم 20 أغسطس، الذي يمثل يوم العيد حتى عام 1687م، يتم الاحتفال به باعتباره عطلة رسمية عامة في المجر احتفالاً بذكرى تأسيس الدولة.

http://en.wikipedia.org/wiki/Stephen_I_of_Hungary، ar.wikipedia.org/wiki/الإمبراطورية_النمساوية_المجرية

والروثينيون Ruthenians (1).

ولقد ظلت سلوفينيا Slovenia ودلماشيا وبوكوفينا على علاقات وثيقة مع أسرة الهاسبورج والحكومة النمساوية. وبصرف النظر عن الجدل السياسي القومي (2) الذي كان قائماً في القرن الثالث

(1) اسم الروثينية هو مصطلح يحمل معنى ثقافياً ومعاني مختلفة وفقاً للسياق الذي يتم استخدامه. في البداية، كانت تستخدم لـ ethnonym الشعوب السلافية الشرقية الذين يعيشون في روسيا، في وقت لاحق كان يستخدم في الغالب للاوكرانيين. مع ظهور القومية الأوكرانية في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي توقف استخدام هذا المصطلح فيما يعرف الآن بشرق ووسط أوكرانيا، ولاحقاً غرب أوكرانيا.

راجع: en.wikipedia.org/wiki/Ruthenians

هناك فرق بين السلوفاك والسلوفينيين على النحو التالي:

سلوفاكيا (Slovensko) أو الجمهورية السلوفاكية (Slovenská Republika) هي جمهورية في وسط أوروبا يحدها من الشمال الغربي جمهورية التشيك (215 كم)، من الشمال بولندا (444 كم)، من الشرق أوكرانيا (97 كم)، من الجنوب المجر (677 كم)، ومن الجنوب الغربي النمسا (91 كم).

للمزيد، راجع: <http://en.wikipedia.org/wiki/سلوفاكيا>

سلوفينيا أو رسمياً جمهورية **سلوفينيا** هي دولة تقع في أوروبا الوسطى بمحاذاة جبال الألب والمطلة على البحر الأبيض المتوسط . سلوفينيا حدود إيطاليا على الغرب، وكرواتيا على المجر الجنوبية والشرقية، في شمال شرق البلاد، والنمسا من الشمال، وأيضاً لديها جزء صغير من الخط الساحلي على طول البحر الأدرياتيكي. ويغطي مساحة 20273 كيلومتراً مربعاً (7827 ميل مربع)، ويبلغ عدد سكانها 2050000 نسمة، والعاصمة وأكبر مدينة هي لوبلانا. كانت الأراضي الحالية لسلوفينيا جزءاً من العديد من تشكيلات الدولة المختلفة، بما في ذلك الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة، تلتها ملكية هابسبورج، في عام 1336هـ/ 1918 مارسوا السلوفينيين تقرير المصير لأول مرة عن طريق المشاركة في تأسيس دولة غير معترف بها دولياً من السلوفينيين والكروات والصرب.

للمزيد، راجع: <http://en.wikipedia.org/wiki/Slovenia>

(2) في وسط سلاف الجنوب ظل السلوفينيين أكثر ولاء لملكة المجر، وكان الحزب الإكليريكي Clerical Party أقوى أحزابهم يساند فكرة الثلاثية (ترياليزم) وليس فكرة اليوجوسلافية، كما أن جناحي الحزب الليبرالي السلوفيني كانا مهتمين بالحصول على حقوق أكثر في الحكم الذاتي لسلوفينيا في إطار الإمبراطورية النمساوية-المجرية وليس على حسابها، وكذا الإشتراكيون الديموقراطيون الذين كانوا يركزون أكثر على الحكومة الذاتية القومية في الشؤون الثقافية وليس بالانفصال عن مملكة المجر. وفي هذا السياق لم يكن هناك بين السلوفينيين من يعتقد أن قضية القومية السلوفينية لا يمكن أن تحل إلا في إطار دولة كبرى لسلاف الجنوب إلا بعض الطلاب أعضاء مجموعة النهضة وهو ما عليه بربورد «Preporod» التي كونت أثناء حروب البلقان. وهذا يعني أن "اليوجوسلافية" لم تكن تمثل قوة حيوية بين السلوفينيين قبل عام 1332هـ/ 1914م.

وتعني الفكرة الثلاثية Trialism، دخول سلاف الجنوب في وحدة سياسية بوضع متكافئ مع كرواتيا والصرب كان يحظى بإعجاب واسع، وهو البرنامج الذي إرتبط بإسم وريث العرش فرانز فرديناند رغم أنه لم يكن يؤيده في الحقيقة. ويلاحظ أن برنامج معظم الأحزاب الكرواتية كانت تعبر بطريقة أو بأخرى عن خشيتها من الإختلافات الدينية مع الصرب.

أما فكرة اليوجوسلافية، فتعني أن يؤكد الصرب والكروات على روابطهم السلافية الجنوبية أو "اليوجوسلافية" ويعملون على بناء دولة مشتركة، وفي تلك الإستعادة واجهت الصرب ورطة كبيرة فقد كان عليها تكوين الصرب الكبرى على أساس قومية صارمة، أو تتزعم حركة توحيد كل أراضي سلاف الجنوب. وبالنسبة لكرواتيا فكانت العقبة الرئيسة أمام إيجاد حكومة كرواتية مستقلة أو تتمتع بالحكم الذاتي مع وجود أقلية صربية معتبرة وسطها . . وأما العقبة الكبرى أمام تحقيق الصرب الكبرى أو يوغوسلافيا فكانت عدم رغبة زعماء الصرب في بلجراد في ذوبان شخصيتهم القومية في الإطار الأكبر. وهكذا وحتى عام 1914 كان الصراع القومي المزدوج قائماً في أراضي سلاف الجنوب التابعين لملكة المجر ضد السكان السلافين، والصراع بين السلافين أنفسهم من أجل مستقبلهم السياسي. كما كانت العلاقة مع حكومة

عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي في الدولة، إلا أن مراكز الحركات القومية المحلية كانت توجد في ترانسلفانيا وكرواتيا – سلافونيا⁽¹⁾، وهي مناطق كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجر خلال العصور الحديثة، وكانت ضمن أراضي تاج القديس ستيفن⁽²⁾، ولم يكن يدور بين صفوف أهلها منازعات سياسية حادة حول العلاقة مع أسرة الهاسبورج وحكومة النمسا كتلك التي كانت تحدث بين صفوف المجر. ومثلما كان يحدث في إمارات البلقان عندما كان السلاف والرومانيون يعملون على التخلص أولاً من الثقافة اليونانية وهيمنة اليونانيين السياسية في إمبراطورية النمسا كان الصراع خلال الفترة محل دراسة ضد المجر التي كانت تعمل على فرض القومية المجرية على ترانسلفانيا وكرواتيا-سلافونيا. فإذا علمنا أن زعماء المجر في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، كانوا يهتمون بشكل رئيس بالحصول على حقوق كاملة في الحكم الذاتي من أسرة الهاسبورج أدركنا كيف أن صراعاً ثلاثي الأبعاد كان يحدث وقوامه حكومة النمسا والمجريين، والقوميات الأخرى التي كانت جزءاً من مجال المجر تاريخياً⁽³⁾.

ومن الضرورة بمكان إلقاء نظرة على تاريخ هنغاريا والأقاليم غير الألمانية في الإمبراطورية النمساوية بشكل عام من أجل تقديم تفسير لمدى اتساق سياسة الصلابة التي تبناها ميترنيخ في الداخل والخارج. فلم يعتقد ميترنيخ للحظة واحدة بأن الليبرالية سوف تنتصر على الأراضي النمساوية، إلا أنه كان يشعر بالقلق على الأجزاء البعيدة من الإمبراطورية، كهنغاريا وبوهيميا وترانسيلفانيا، ولقد سعى من أجلها باستمرار لإخماد كافة النماذج السيئة للروح

النمسا حاضرة في هذا الصراع.

<http://www.marefa.org/index>.

(1) سلافونيا بالكرواتية والصربية والبوسنية (Slavonija): منطقة جغرافية وتاريخية تقع في شرق كرواتيا بجدها نهر الدرافا في الشمال والسافا في الجنوب والدانوب في الشرق. وهي معروفة بغاباتها وأراضيها الزراعية الهامة. تقع سلافونيا في عدة دول مثل كرواتيا، صربيا، هنغاريا، والبوسنة ويوغوسلافيا مشكلة مجموع سكاني يقارب الـ 891,259 نسمة حسب إحصائيات عام 2001م. معظم سكانها من الكروات ويشكل الصرب اقلية فيها بالإضافة إلى بعض الاقليات الأخرى أشهر مدنها اوسبيك سلافونسيكي برود فينكوفتسي فوكوفار داكوفو فيروفيتيتسا ناشيتسه.

<http://en.wikipedia.org/wiki/Slavonia>

(2) المكتبة الرقمية، جامعة بنسلفانيا

<http://digital.library.upenn.edu/women/yonge/deeds/crown.html>

(3) Marx, Karl; Engels, Friedrich (1977). "The Magyar Struggle", *Collected Works*, 8. New York: International Publishers, pp.229– 236.

الثورية في الخارج. ليس لأن معاملة ميترنيخ للأجزاء غير الألمانية من الإمبراطورية كانت قاسية، فعلى العكس، لقد كانت سياسته تجاه هنغاريا على وجه الخصوص نموذجاً ممتازاً على حقيقة أنه لم يكن ليواجه المعارضة إلا إذا شعر بأنه كان قوياً بشكل لا يمكن التصدي له. وفي إيطاليا كان أكثر امتيازاً، إلا أنه لم تكن هناك تدابير مؤقتة. لكن هنغاريا، إلى حد ما، قد أصبحت دائماً (إيرلندا = ملاذ) رجال السياسة النمساويين. لقد أبدى الهنغاريون ولاءً عظيماً في الماضي. لقد تحملوا وطأة الفتح العثماني خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر / السابع عشر والثامن عشر ؛ ولقد دعموا الإمبراطورة (ماريا تيريزا Maria Theresa) بسخاءٍ في كفاحها ضد فريديريك الكبير (Frederick the Great).

إلا أنه كانت هناك على الدوام العداوة القديمة بين من تم غزو بلاده وبين الغازي الألماني، ولقد اشتاقت (سلافيا والمجر Slav and Magyer) على حدٍ سواء للاستقلال والهوية القومية. وبعد الثورة، تمت إضافة كافة المشاعر الليبرالية الوليدة إلى المعارضة القديمة، وكما كتب ميترنيخ في عام 1240هـ / 1825م قائلاً: "لقد تصارعت الحكومة في هنغاريا مع نوعين من المعارضة ؛ أحدهما تمثل النتاج الطبيعي للظروف الدائرة، وهي المعارضة الهنغارية القديمة ؛ والمعارضة الأخرى التي تمثل روح العصر". لقد كانت المعارضة القديمة من وجهة نظره، موالية فعلاً للنظام الملكي، وستقوم في النهاية بدعم الحكومة ؛ بينما كانت المعارضة الحديثة متمردة بشكل ميؤوس منه، كما أنها كانت ضد النظام الملكي. وبسبب الخوف من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب الولاء الهنغاري التقليدي، فإن أسرة الهابسبورجيين قد عاملوا الرعايا الشرقيين باحترام كبير.

كان حكم أسرة الهابسبورجيين في الأماكن الأخرى معتدلاً، وخيراً، ومحبوباً. لم يكن الاستياء من الطريقة التي تمّ حكمهم بها هي التي حثّت سكان الإمبراطورية النمساوية على القيام بالثورة في عام 1264هـ / 1848م، إلا أن الحقيقة هي أنه لم يكن لهم أصواتٌ في الحكومة. لقد كان تاريخ تعامل ميترنيخ مع النمسا، بالفعل، تاريخاً من التنازلات المتواصلة لمطالب المعارضة، كما يتضح ذلك بشكل أكثر جلاءً في أنه لم يكن شديد اللهجة وعنيداً كما كان يتم تصويره أحياناً.

وكان دستور هنغاريا من الطراز القديم كما كان مليئاً بالمفارقات. فأنسب الصفات التي يمكن نعتها به هي "الإقطاعية" و"من العصور الوسطى". ذلك أن الحكام المتعاقبين للنمسا قد تركوه كما هو عليه. كما قامت مجالس المقاطعات القديمة (Assemblies old County) وكذلك الحكومة المحلية قامت بفرض حكومة مركزية صارمة تُدار بالكامل من فيينا. وكانت القوانين تطبق من قبل مجالس المقاطعات، والذين كانت لديهم السلطة بفرض الضرائب وتجنيد الجيش ؛ إلا أنهم لم يكن

لديهم سلطة لإجراء تعديلات على أي شيء بدون موافقة المجلس التشريعي (البرلمان)، والذي يتم تشكيله من كافة المقاطعات. لقد كانت المحافظة على الدستور جزءاً من الاتفاقية التي قام الهابسبورغيون بمقتضاها بحكم هنغاريا، إلا أن ذلك فيما يخص هنغاريا كان يعني أن النبلاء والطبقات العليا، على الرغم من كونهم ضعفاء أمام الحكومة، إلا أنهم كانوا أكثر أهمية على الصعيد المحلي، بينما لم يكن لعامة الشعب أي صوت في الحكم على الإطلاق. وبلا شك فلقد كان الإمبراطور فرنيس وكذلك ميترنيخ ينويان أن يظل الدستور الهنغاري وكذلك الأوضاع الخاصة بالشعب الهنغاري كما هي عليه من ذلك الوضع المزدهر إلا أنه كان غير نشط والذي استمر على تلك الحالة لفترة قرن من الزمان حتى ذلك التاريخ. إلا أن الظروف لم تكن في صالحهما، حيث كانت الأحداث بين عامي 1238 هـ / 1823 م وعام 1264 هـ / 1848 م تميل بشكل تدريجي إلى الكارثة الأخيرة.

وعلى الرغم من أن (سلافيا والمجر Slav and Magyar) كانتا هادنتين وظلتا بدون اضطرابات خلال فترة الفوضى والاضطرابات التي شهدتها الثورة الفرنسية، إلا أنهما أظهرتا أنه من الممكن أن تكونا خطيرتين، وذلك عندما قاومتا بشدة الإصلاحات التي قام بها (جوزيف الثاني Jeseph II)، لقد رغب فرنسيس وميترنيخ، حيث كانا غير مدركين لذلك، في مواصلة السياسة ذاتها في هنغاريا والتي تهدف إلى خنق كافة التطلعات القومية والتي نجحت بشكل بارز جداً في إيطاليا. ووفقاً لهذا المبدأ، فلقد أصبح من المعتاد عدم الاجتماع بالمجلس التشريعي. فقام فرنسيس فعلياً بالاجتماع به مرة واحدة فقط قبل الصراع الأخير مع نابليون في عام 1229 هـ / 1814 م من أجل اقناع الرأي العام بالاجتماع على معارضة فرنسا، إلا أنه وبعد فترة اثنتي عشرة سنة، وعملاً بمشورة ميترنيخ بشكل رئيسي، فلقد فشل الإمبراطور في الاجتماع بالمقاطعات الهنغارية التابعة له، ولقد كان يحكم باستخدام الأوامر الإمبراطورية العليا (Imperial Rescripts) بشكل كامل.⁽¹⁾

وظهرت أولى المشاكل في عام 1238 هـ / 1823 م. لقد سعى ميترنيخ، منتشياً بفرحة انتصاراته في إيطاليا، ورغبة منه في تطبيق نفس الأساليب في هنغاريا، إلى زيادة عدد المجندين والقيام بفرض الضرائب لتفي بالأغراض العسكرية وذلك باستخدام أمرٍ إمبراطوري عالٍ، على الرغم من أنه ووفقاً للدستور، فمن اللازم أخذ موافقة المجلس التشريعي (البرلمان). كانت

(1) G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street, w.c\ London,First Published in 1911, p278-295.

المعارضة تشكل تهديداً خطيراً جداً حيث إنه وبعد القيام بجهود تخويف وترهيب بدون جدوى، تم إرغام المستشار على استرضاء المطالب الصاخبة الشعبية عن طريق تقديم بعض التنازلات التي جاءت في وقتها المناسب والتي تضمنت وعداً بالاجتماع بالمجلس التشريعي (البرلمان).

وفي عام 1240هـ / 1825م، اجتمعت المقاطعات الهنغارية في (برسبورغ Pressburg)، حيث كان أول أعمالهم المساعدة في التتويج الرسمي لزوجة الإمبراطور (فرنسيس) الثالثة كملكة على هنغاريا، ولقد كان استقبالها حماسياً جداً لدرجة تشجع فيها ميترنيخ على الاعتقاد بأنه لن يكون هناك معارضة لمطالبة. إلا أنه أصيب بخيبة أمل مريرة. فبمجرد تصريحه بمطالبه، أصبح واضحاً بأنه ذاته وكذلك أساليب حكومته هي الأمور التي تثير العداوة الكبيرة.

لقد تم تشكيل معارضة دستورية من قبل الكونت (ستيفن سيخيني Stephen Szechenyi)، وهو أحد أقرباء زوجة المستشار. حيث سعى ميترنيخ طويلاً لاجتذاب النبلاء الشباب من هنغاريا إلى فيينا بهدف صرفهم عن السياسات المحلية. إلا أن (ستيفن) كان أحد القلائل الذين ظلوا هناك حيث كان مصمماً على جعل نفسه شوكة في خصرة الحكومة النمساوية. فكتب ميترنيخ في ديسمبر 1240هـ / 1825م قائلاً: "لقد عرفت ذلك الشاب منذ بداية حياته، وقمت بتقديم الكثير له. إنه يمتلك لساناً سريعة، ولكنه مثل معظم شبابنا، لا يمتلك معرفة عميقة، حيث يريد أن يعوض بدلاً عن ذلك عن طريق الموهبة المصقولة. إن طموحاته لا حدود لها : كما أنه لم يكن طائشاً، ولكنه شخص سياسي سريع الغضب، على الرغم من أنه من الممكن أن يكون مأكراً جداً في بعض الأحيان".⁽¹⁾

وكان (ستيفن سيخيني Stephen Szechenyi) أحد كبار ملاك الأراضي، ولديه موارد مالية وفيرة ؛ فقام بدراسة الأنظمة القانونية الإنجليزية شجّع تبني الأنظمة القانونية الإنجليزية في هنغاريا. وهكذا، كانت تطلعات خصوم سياسة ميترنيخ في المجلس التشريعي الهنغاري تميل نحو هدفين: تأكيد الهوية الوطنية للمجر، وإعادة صياغة الدستور على أسس غربية. لقد أجرى ميترنيخ محادثة مع (سيخيني) حيث كان يعتقد بأنه أقنع خصمه الشاب بخطأ أساليبه. ولكن وفي حالة اقتناع (سيخيني)، فلن يستمر ذلك طويلاً، وفي أحد الخطابات الموجهة إلى ميترنيخ بعد فترة قصيرة أبدى (سيخيني) استياءه الواضح من الحكومة النمساوية. لقد علم ميترنيخ من مقابلته بأن المعارضة كانت منقسمة في حد ذاتها.

(1)G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street. w.c\ London,First Published in 1911, P.278-295,

وفي الواقع، كانت الأهداف الحقيقية التي يسعون لتحقيقها تفتقر إلى الإجماع العام. حيث إن حقيقة تأكيد مطالب المجر بالهوية القومية تتضمن العداء الشديد للقوميات الأخرى، وليس أقلها استحقاقاً، القوميات الأخرى التي تتكون منها الأراضي الخاضعة للسيطرة النمساوية. باختصار، كانت الليبرالية، مرتبطة بتطبيع هنغاريا بطابع مجريّ (Magyarization). وعلاوة على ذلك، فإن محاولة إعادة صياغة الدستور وفقاً للأسس الغربية ينطوي على إبعاد الغالبية من النبلاء الأقوياء وذوي الامتيازات، والذين لا يرغبون في رؤية سلطاتهم تنقلص. كل ما توجب على ميترنيخ فعله في ذلك الحين، هو اتباع سياسة التفرقة، إذا أمكن ذلك، بين ما كان يطلق عليه المعارضة القديمة عن المعارضة الجديدة ؛ وبعبارة أخرى، ومن أجل زرع الخلاف بين عداء الهنغاريين التقليدي للنفوذ الأجنبي وبين الكراهية الليبرالية الوليدة للنظام البيروقراطي المركزي الخاصة بنظام حكومة النمسا.

ومن بين المواضيع الأخرى التي ناقشها المجلس التشريعي (البرلمان) في عام 1240هـ/ 1825م، كانت هناك إشارات بالبدء في سياسات عملية تتعلق بالشوكة الدائمة في خاصرة رجال الدولة النمساويين – لقد تمثل ذلك في مسألة اللغة، حيث كان هناك مطالب صاخبة من جانب المعارضة بأنه ينبغي استبدال اللغة المجرية بدلاً من اللغة اللاتينية كلغة رسمية. وتهرب ميترنيخ من ذلك الطلب، وفي البداية، حيث أثير سخطه من قبل المعارضة التي واجهها، وبالاعتماد على الانشقاق القائم بين خصومه، حيث قام بحلّ المجلس التشريعي (البرلمان) بشكل نهائي. وفي يناير من عام 1241هـ / 1826م، كتب قائلاً: "سيتم قريباً الانتهاء من شؤون المجلس التشريعي الهنغاري. لقد كسبنا كل نقطة، وبالنسبة لأولئك الذين حاربوا سابقاً ضد البلاط، فإنهم الآن يتحاربون فيما بينهم. يعتبر ذلك مثلاً واحداً عن حقيقة أنه عندما يعرف الملوك متى يقولون "لا"، فإنهم يكسبون القضية".

ولحسن الحظ، كان من المسلم به، حتى في فيينا، بأن المجلس التشريعي الهنغاري، وفي ظل وضعه الحالي، يمكن أن يكون أقل قابلية للانقياد للأساليب الصارمة مما هو عليه البرلمان الإنجليزي تحت (ستيوارت Stuarsts)، تم توافق قدوم المستشار الجديد لهنغاريا (ريوتزكي Rewitzki) خلفاً للكونت (كوهاري Kohary) المتوفى، مع التغيير في السياسة. لقد أبلغ (ريوتزكي Rewitzki) الإمبراطور فرنسيس بشجاعة بأنه يسلك الطريق الخاطئ، وأن استمرار العمل بشكل غير دستوري، فإنما يقوم بمجرد إعطاء المعارضة تبريراً لشكواهم. دع الإمبراطور فرنسيس يكسب ثقة شعب هنغاريا عن طريق إثبات أنه "الرجل الهنغاري الأول". (1)

(1)G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street. w.c\ London,First Published in 1911, P.278-295,

كانت مشاعر ميترنيخ سرّية، إلا أنه اتبع تلك النصيحة. فتفرق المجلس التشريعي طواعية في عام 1242هـ/ 1827م، بعد حصوله على تأكيد للدستور التقليدي لهنغاريا، وحصوله أيضاً على وعدٍ بأنه وفي المستقبل فإنه سيتم دعوته للإجتماع كل ثلاث سنوات وفقاً لذلك الدستور⁽¹⁾.

لذلك فإن ميترنيخ كان قلقاً للغاية عندما اجتمع المجلس التشريعي في عام 1245هـ/ 1830، بالإضافة إلى النظر إلى نموذج الثورة البولندية المُعدية والتي وجدت بالقرب من داره، ناهيك عن الثورة التي حدثت مؤخراً في فرنسا. بالنسبة للإمبراطور، فرنسيس، والذي شعر بأنه لن يعيش طويلاً، فعبر عن أمنيته بأن يتّوج وريثه وولي عهده، الأرشيدوق (فريدناند)، ملكاً على هنغاريا قبل موته، فاستغلّ ميترنيخ حفل التتويج ذلك بشكل ذكي، كما فعل في حالات مماثلة في عام 1240هـ/ 1825م، وذلك بقيامه بتشجيع المظاهر الموالية للنظام الملكي لأسرة هابسبورج.

لم ينجح ميترنيخ في تهدئة المعارضة في المجلس التشريعي. حيث تمّ الإعراب عن تعاطف كبير مع الثوار البولنديين، ورداً على طلب الحكومة لمجندين، فلقد تم تقديم طلب ضمن طلبات أخرى تنص على أن الضباط الهنغاريين هم من يجب أن يكونوا قادةً وبشكل دائم للقوات الهنغارية. باختصار، فهذا أصبح من الواضح أن قوى المعارضة قد تطورت بشكل كبير منذ حلّ المجلس التشريعي السابق. وفي عام 1240هـ/ 1825م، كتب ميترنيخ إلى جينتز (Gentz) قائلاً: " لقد أصبحت هنغاريا تشبه مدينة (بوتيا Boeotia) اليونانية وبشكل حقيقي والتي يقوم فيها الطلاب والمغرر بهم بتنصيب أنفسهم على شؤون المملكة، كما يقوم المستشارون التعليميون بتمثيل الحكومة. ولا يوجد خطر هناك، حيث إنّ تلك الأفكار لا ترتقي إلى ذلك الحد". ولكنه الآن أصبح منزعاً جداً من خطر قيامه بحلّ البرلمان بدون سابق إنذار وبدون منحه لمطالبه.

إلا أن تلك المحاولة كانت آخر محاولة لميترنيخ لفرض نظام القوة القاهرة على هنغاريا والتي أثبتت نجاحها في إيطاليا. وتمّ استدعاء المجلس التشريعي في عام 1247هـ/ 1832م، ومنذ ذلك التاريخ تمّ مقابلة القوة والمطالب المتزايدة للمعارضة بسلسلة من التنازلات التي لم يُسمع بها من قبل من جهة الحكومة، والتي تم منحها على مضض، حتى ولو أنها جاءت متأخرة، حيث أثبتت مدى ضعف الحكومة، كما أنها لم توقف النتائج السئية لإنعدام الثقة والتفاهم المتبادلان. في الحقيقة، لقد وُجد في النمسا، طرف كبير كان يتهم ميترنيخ، بالقيام بخيانة مصالح المحافظين (conservative) والقيام أيضاً بإبطال عمل قرن من الزمان من حكم أسرة الهابسبورجيين.

(1)G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street. w.c\ London,First Published in 1911, P.278-295,

وتوقعوا انفصال هنغاريا من الإمبراطورية النمساوية، فأكدوا بأن الطريقة الوحيدة للتعامل مع هنغاريا تتمثل في الطريقة ذاتها التي تعاملت بها روسيا مع البولنديين.

وإلى حدٍ بعيد، كان الصراع في هنغاريا بين الحكومة النمساوية، والتي تلقت دعماً من الفلاحين وسعت للاحتفاظ به عن طريق تقديم تنازلات عديدة، وبين النبلاء والطبقات صاحبة الامتيازات، والذين كانوا يسعون، تحت عباءة الليبرالية، إلى تعزيز طموحاتهم الأنانية الذاتية. واتسمت عملية ارتقاء (فريدناند) على العرش الإمبراطوري في عام 1247هـ / 1832م ببعض الإصلاحات كتحسين وضع الفلاحين، والتي لم تقنع الشهية المتنامية للمعارضة الليبرالية. فرأى المجلس التشريعي في عام 1251هـ / 1836م، كما كان في عام 1247هـ / 1832م، بأن منح تنازلات عديدة، وأن مجئ (كوسوث Kossuth) أعطى زخماً أكبر لموجة التطلعات الدستورية. فبدأ (كوسوث Kossuth) بنشر مداورات المجلس التشريعي – وتعتبر هذه فكرة لم يسمع بها من قبل. وقام ميترنيخ بشكل أحمق باعتقاله واعتقال المحررين الآخرين. وهكذا، فعندما اجتمع المجلس التشريعي مرة أخرى في عام 1254هـ / 1839م، طلب المستشار ثمانية وثلاثين ألف مجند وأربعة ملايين (فلورين = عملة)، فرفض المجلس التشريعي القيام حتى بمناقشة المقترح حتى يتم اطلاق سراح أسرى الحكم الديكتاتوري المطلق. لذا توجب على ميترنيخ الرضوخ، وعلى الرغم من أن الرجال والمال التي طلبها قد تم التصويت عليها مباشرة، إلا أنها كانت تكاليف للتنازلات التي قدمها مؤخراً. وتم الإتفاق على أنه وفي المستقبل سيتم نشر كافة مداورات المجلس التشريعي في المطابع الهنغارية وأن اللغة المجرية هي اللغة الوحيدة التي سيتم استخدامها في الوثائق الرسمية. وتوجب على ميترنيخ أيضاً القيام بإلغاء الرسوم المفروضة على الفلاحين من قبل الإمبراطور في عام 1251هـ / 1836م. لم ينته الوضع عند ذلك الحد فحسب. فبين عامي 1258هـ / 1843، و1259هـ / 1844م، تم توسيع حيازة الأراضي وكذلك الاستحقاق الوظيفي ليعلم أولئك الذين ليسوا من سلالة النبلاء. وتحدثت الحكومة أيضاً عن إجراء إصلاحات على المبادرة التي تقدمت بها، استهّل الإمبراطور اجتماع للمجلس التشريعي باللغة المجرية.⁽¹⁾

وأكدَ (كوسوث Kossuth) أنه كان يكتب ضد الحكومة لا لشيء إلا من أجل الحصول على دائرة أوسع فقط من القراء، أما ميترنيخ، ومن أجل التصالح معه، فقام في عام 1256هـ / 1841م بتعيينه محرراً للصحيفة الأوسع انتشاراً في ذلك الحين، واسمها "Pesti Hislap". ولم تكن النتيجة مشجعة، ف (كوسوث) قد عاد مرة أخرى بمهاجمة الحكومة بشكل أكثر حدة من ذي قبل

(1) G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street. w.c) London,First Published in 1911,P.290-295,

وخصوصاً نظام التعرفة الجمركية، كما تزايدت مطالبه مع كل تنازل يُقدم له. وحيث سعى الآن لشيء واحد فقط وهو تحرير الصحافة من وجود وزارة مسؤولة، وكذلك اتحاد هنغاريا مع ترانسلفانيا (Transsylvania)، والمساواة في الضرائب، والمساواة أمام القانون؛ ناهيك عن الحديث عن إجراء انتخابات كل ثلاث سنوات وتعديل القانون الذي يفرض على الفلاحين القيام بأعمال إلزامية.

وعند اختتام المجلس التشريعي الصاخب في عام 1259 هـ / 1844م، اعتبرت مجموعة كبيرة في النمسا بأن الوقت قد حان للقيام بانقلاب (coup d'etat) من قبل الحكومة، وتأسيس حكومة غير مقيدة بالدستور (absolute government) في هنغاريا. إلا أن ميترنيخ رفض الإذعان وقرر استنفاد كافة وسائل المصالحة. في الواقع، تتناقض سياسة التنازلات الخاصة به في هنغاريا خلال تلك الفترة مع السمعة الرجعية التي كانت تلصق به. وبالإضافة إلى تقديم التنازلات بعد التنازلات، وفتح المستشار باب التواصل لمصلحة التجارة الهنغارية، وعمل كل ما في وسع سلطته على تعزيز الرخاء المادي لهنغاريا. في الحقيقة، وقبل اجتماع المجلس التشريعي بفترة قصيرة في عام 1262 هـ / 1847م، فتحت الحكومة باب المفاوضات مع (حزب المحافظين الشباب المجرين Magyar Young Conservative Party) وقامت بالإعداد لبعض الإصلاحات واسعة النطاق لتسليمها للمجلس التشريعي. فاقترح ميترنيخ حتى فكرة إلغاء الرسوم الجمركية بين هنغاريا والنمسا – وهو إجراء من شأنه أن يسهل من مهام مشروعه المفضل لديه والمتمثل في انضمام النمسا إلى الإتحاد الجمركي (Zollverein). لكن المستشار سقط قبل أن تؤول تلك المخططات ثمارها. (1)

لم تقتصر المعارضة للحكومة على هنغاريا فحسب، حيث تزايد ارتباك ميترنيخ بسبب دخول الشعوب غير المجرية في الصراع. فكان ذلك هو النتيجة الحتمية لمحاولة المجر فرض لغتهم وسيطرتهم على كافة الأراضي الشرقية الخاضعة للإمبراطورية النمساوية. وأثناء قيام المجرين بالكفاح ضد الهيمنة الألمانية، كان الصرب، والكروات، والسلافيون، والدالماتيون (Dalnians) يكافحون ضد المجرين. فانتشر هوس الهوية التشيكية (Czech mania) في بوهيميا (Bohemia) مثلما انتشر هوس الهوية المجرية في هنغاريا. حيث بدأ الحديث بشكل رئيسي في المنشورات والصحف عن إحياء اللغة والأدب التشيكي، فنجم عن ذلك في نهاية المطاف تأكيد حقوقهم من قبل الإقطاعية وتم منحهم تنازلات كبيرة من قبل الحكومة. وقام السلافيون

(1) G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street. w.c\ London,First Published in 1911,P.290-295,

الجنوبيون بحركة عُرفت بحركة الإحياء القومي (Illyrism). وفي (تيرول Tyrol) والنمسا السفلى (Lower Austria) كان ميترنيخ متأكداً من الوضع هناك، حيث كان يميل إلى قمع التطلعات الدستورية بيد من حديد. وبدأ مجلس مقاطعة النمسا السفلى، والذي كان يلتقي في فيينا، بالثوار مع بداية عام 1257هـ / 1842م. حتى عند ذلك، ومنحهم ميترنيخ طلباً بجلسات أكثر، وبشكل تدريجي، ذلك لأنه أدرك أن التهديد والتخويف على أنه لم يكن مجدياً، فعاد إلى سياسة التنازلات، والتي كانت توضح مدى الضعف الكائن لدى الحكومة، على أنه لم تكن تلك التنازلات إلا مجرد شحذ لشهية المعارضة لا غير (1).

كان الشئ الوحيد المطلوب لضمان نجاح المخططات الثورية هو انضمام الفلاحين، والذين إلى حد الآن كانوا يدعمون الحكومة النمساوية. وكان دعم الفلاحين في الواقع هو ما مكّن الحكومة من قمع الانتفاضة في (جاليسيا Galicia) في عام 1263هـ / 1848م بعد إدراك وجود مؤامرة بولندية. فتمّ القبض على النمساويين وهم نائمون؛ وتكبدوا خسائر شديدة، إلا أن كراهية الفلاحين المضطهدين لساداتهم قد أدى بهم إلى ترجيح الكفة لصالح النمسا. وابتهاجاً بالنصر، فقاموا بارتكاب مجزرة دون تمييز بين النبلاء وبين الثائرين على حدٍ سواء. بالنسبة للحكومة النمساوية، والتي كانت عاجزة في تلك اللحظة، فإما أنها لم تتدخل أو أنها عملت على التشجيع الخفي لثورة فلاحي القرن الثاني عشر الهجري/ التاسع عشر، وبذلك وضعت نفسها أمام المتاعب. وطلب الفلاحون القيام بإلغاء الرسوم الإقطاعية كتمنٍ لولائهم. فوافق الإمبراطور جزئياً على ذلك الطلب. وعلى الفور دوّت صرخة من الرعب في كافة أرجاء مملكته بسبب التغاضي الرسمي عن الأعمال الوحشية. واستسلمت الحكومة لتلك المطالب الصاخبة. وتمّ إعادة الساعة إلى الوراء مرة أخرى. ورأى الفلاحون، وبنفس الطريقة السيئة السابقة، أن فرصتهم الوحيدة للتعويض عن أضرارهم تكمن لدى المعارضة الدستورية للنمسا، ومنذ ذلك الحين تحولوا إلى صفوف الثوريين. حيث تقرر وبشكل نهائي موت سياسة "الصلابة" الخاصة بميتزنيخ.

ومن المستحيل عدم القيام بمقارنة سياسة ميترنيخ في الإمبراطورية النمساوية مع سياسته تجاه الليبرالية في الأجزاء الأخرى من أوروبا. فعرف بأنه يظاً على أرضٍ خطيرة وأن صداقة هنغاريا كانت حجر الزاوية بالنسبة لآل هابسبورج (House of Hapsburg). فوجهت كل جهودة نحو المماثلة مهما كانت التكاليف، وكان مستعداً لتقديم بعض التنازلات. لكن التنازلات البسيطة كانت تعمل على إثارة الرغبة إلى المزيد من التنازلات. فثارت كل أركان المعارضة ضده.

(1) G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street. w.c\ London,First Published in 1911,P.290-295,

وعملت بعض التصرفات غير اللببية على ملء الكأس حتى فاض. فقام ميترنيخ "باستبدال الكونت الشهير "ميلاث Mailath" مستشار هنغاريا بالكونت (أبوني Apponyi) وأمره بأن يلغي "ديوان المجالس Court of Assemblies". فأدى ذلك التصرف، والذي وقع على أرض صالحة للزرع، إلى إشعال الانفجار النهائي، حيث كانت النمسا الشمالية والجنوبية، بل حتى الأجزاء الوسطى من الإمبراطورية، والتي كان يشعر ميترنيخ بأنها أكثر أماناً، مهياًة للثورة. وبغض النظر عن المشاكل الزراعية، والتي شكّلت قضية مادية ونظرية للسخط والإستياء، إلا أن الثورة الفرنسية هي التي أيقظت حتى الأجزاء الألمانية من الإمبراطورية النمساوية إلى ثورة مفتوحة ضد النظام السابق/القديم. وهذا أدى إلى تغير وجهات نظر سكان الإمبراطورية النمساوية بشكل فعلي وإلى حد كبير خلال السنوات القليلة الماضية. فبدأ الناس يرون ضعف نظام الحكومة النمساوية. لعل ذلك يرجع بشكل جزئي إلى شخصية الإمبراطور فريدناند الباهتة. لقد كان الشعب يحبُّ الإمبراطور السابق فرنسيس بشكل فعلي. على الرغم من أنه لم يكن حاكماً عظيماً مثل (جورج الثالث George III)، في إنجلترا، والذي كان يشارك شعبه الكفاح ضد نابليون، فاكتسب شعبية مماثلة، والتي عملت على إخفاء عيوب الحكومة التي كان يترأسها.

وظهرت مساوئ الحكومة في ظل حكم فريدناند الضعيف والعطوف وغير الكفاء. مما أدّى إلى الاحتراس في كل ناحية من نواحي الحياة إلى العزلة في التجارة، والأدب والثقافة، والتقدم بكافة أنواعه. وتسببت المشاكل المالية في الأعراض الأولى للقلقل (الاضطرابات) في النمسا الألمانية. وأدت حقيقة عدم نشر الحكومة للحسابات إلى زيادة حدة الخوف الذي حدث في بداية عام 1263هـ / 1848م، حيث أدى ذلك إلى الاندفاع المعتاد على المصارف البنكية. على أية حال، يتبع ذلك ثورة سياسية، ولأن سكان فيينا، قد ظلوا لفترة طويلة متجاهلين للوسائل الدستورية من أجل الحصول على الإصلاحات، وكانوا على الأرجح أكثر من مجتمع ثوري يتوجه نحو التطرف العنيف. على الرغم من أنه، وكما سبق وذكرنا ذلك، فكان ميترنيخ يعي ولفترة طويلة المساوئ التي عملت على وصف نظامه بشكل غير عادل، لعل السبب أنه كان جباناً، إلا أنه سعى باستمرار لعلاج تلك الاختلالات، وكان من الطبيعي بأن يُعرف منذ فترة طويلة، وأنه أول من سيعاني من السخط المركز وغير المبرر للجماهير المستيقظة.

ووصلت أول أخبار ثورة فبراير في فرنسا إلى ميترنيخ ليلة 28 فبراير. فتلقاها بهدوء، معتقداً بأنها مجرد تعبير عن تنازل (لويس فليب Louis Philippe) لصالح الدوق (أورلينس Orleans). وعندما أعلن حامل البريد في اليوم التالي بأن فرنسا أصبحت جمهورية، كان أثر ذلك مختلفاً تماماً على ميترنيخ. فتحول ميترنيخ إلى اللون الباهت لعدة دقائق وجلس صامتاً على كرسيه

بلا حراك.

فكان صحيحاً بأن ميترنيخ، يكره (لويس فليب Louis Philippe) على الدوام، إلا أنه تسامح معه لمجرد الضرورة السياسية. إلا أن كلمة "جمهورية"، وعندما ترتبط بكلمة "فرنسا"، فإنها تعتبر ذات دلالةٍ فظيعة بالنسبة له ؛ وشكّل ذلك مصدر القلق المستمر لسياسته الخارجية. والآن لقد حدث الأسوأ. وظل لبضعة أيام ينتظر بترقب قيام ثورة مضادة. التي هز رأسه عندما قرأ أسماء أعضاء الحكومة الفرنسية المؤقتة وضحك على البيان الرسمي الذي وجهه (لامارتين Lamartine) لأوروبا. إلا أنه كان مصمماً على عدم التدخل إلا في حالة الضرورة القصوى، أو إلا إذا عبرت الجيوش الفرنسية حدود فرنسا. لهذا كبح حمى الحرب والتي كان البلاط النمساوي متحمساً لها، والتي كانت أيضاً تحاكي رغبة كلٍّ من بروسيا وروسيا بتشكيل تحالف ضد فرنسا، حيث كان يعرف جيداً بأن ما ينبغي الخوف منه هو أثر الثورة الفرنسية على السياسة الداخلية النمساوية.

كما لم تخيب هواجسه المنذرة بالشؤم. فعندما وصلت أخبار الثورة الفرنسية، كان المجلس التشريعي الهنغاري في (برسبورغ Pressburg) يناقش برامج الإصلاح. وكان أثرها فورياً. ففي 4 مارس عام 1263هـ/1848م، قام (كوسوث)، والذي كان ينظر إلى ميترنيخ بنفس الطريقة الذي كان ينظر بها ميترنيخ سابقاً إلى نابليون، قام بإلقاء كلمته الشهيرة التي تصب في صالح الليبرالية، مؤكداً على أن حرية أي جزء لن يتم إلا بتحرير كافة الأجزاء، ودعا إلى توجيه خطاب إلى الإمبراطور يحثه فيه على الإصلاحات. فكان لتلك الكلمة أثرٌ بعيد المدى. ففي (بوهيميا)، قام التشيكيون الشباب بالاجتماع وقرروا إرسال عريضة التماس إلى الإمبراطور يطالبون فيها بالقيام بالإصلاحات العاجلة، وفي فيينا ذاتها، حيث بدأت اللافتات التي تدعو إلى سقوط المستشار، وتمّ فتح باب المفاوضات من قبل الزعماء الليبراليين مع المقاطعات النمساوية السفلى والذين كانوا على وشك اللقاء في العاصمة⁽¹⁾.

وبهذا، يتضح لنا أنه في مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، دخلت المجر في فترة حادة من المنافسة القومية لتحقيق هدفين اثنين، كان أولهما إقامة دولة موحدة ومركزية خارج أراضي التاج المجري، والثاني تحقيق الاستقلال التام عن النمسا. وكان الهدف الأول يعني بذل الجهود الممكنة لاستيعاب كل من السلاف والرومانيين والساكسون تحت ولاية

(1) G.A.C. Sandeman ; Metternich, metruen, Co.ltd,essex Street. w.c\ London,First Published in 1911, P.295-301.

إدارة مجرية. وكانت الخطوة الأولى في هذا الإتجاه جعل اللغة المجرية لغة رسمية وحيدة في البلاد محل اللاتينية.

على أن هذه السياسة المجرية التي أصبحت أساس الصراع القومي فيما بعد كان لها ما يبررها منطقياً في نظر المجريين، إذ كانت تعكس بشكل جوهري سياسة لويس كوسيوث Kossuth القائد المجري القومي العظيم في منتصف القرن، وبالتالي إذا اقتصر القوميون المجريون في برنامجهم على إقامة دولة مجرية على أساس العرق مثل الترانسلفانيون، والكروات، والسلافونيون، وأهالي فويفودينا، وسلوفاكيا. وبدون تلك الأراضي تكون المجر دولة فقيرة وضعيفة. أما إذا تم التمسك بكل أقاليم تاج القديس ستيفن فإنه يتعين إجراء بعض ترتيبات لاستيعاب القوميات الأخرى التي تمثل 50% من السكان بعيداً عن فكرة الحكم الذاتي لكل منها لتناقضها مع مشروع الدولة المجرية القومية بشكل أساسي⁽¹⁾.

وبالتالي فإن البديل الوحيد لتحقيق تلك الدولة هو "ميجرة" القوميات الأخرى عن طريق فرض اللغة المجرية على جميع القوميات في الإدارة والقضاء والتعليم، وكذا التجارة ومجال الأعمال. وقد ظلت تلك هي جوهر سياسة المجر حتى عام 1332هـ/ 1914م باستثناء فترات معينة حدثت فيها بعض المساومات والحوار الوسطى مثلما حدث خلال الفترة 1276هـ - 1283هـ/ 1860م - 1866م وكان هذا يعني في النهاية أن على الرومانيين والسلافيين التغلب على تلك السياسة المجرية إذا ما أرادوا إحياء قوميتهم .

كان عام 1264هـ/ 1848م هو العام الحاسم بالنسبة للحركة المجرية، إذ انهارت حكومة النمسا أمام الحركات الثورية التي انتشرت في أنحاء الإمبراطورية، ومن ثم أسس المجريون بدورهم حكومة منفصلة عن الحكومة المركزية ذات نظام دستوري تمثيلاً مع الأفكار الليبرالية⁽²⁾

(1) Marx, Karl; Engels, Friedrich (1977), Ibid, pp.229- 236.

(2) الليبرالية أو اللبرالية (من لبر *liber* وهي كلمة لاتينية تعني الحر) مذهب سياسي أو حركة ووعي اجتماعي، تهدف لتحرير الإنسان كفرد وكجماعة من القيود السلطوية الثلاثة (السياسية والاقتصادية والثقافية)، وقد تتحرك وفق أخلاق وقيم المجتمع الذي يتبناها. تتكيف الليبرالية حسب ظروف كل مجتمع، إذ تختلف من مجتمع إلى مجتمع. الليبرالية أيضاً مذهب سياسي واقتصادي معاً ففي السياسة تعني تلك الفلسفة التي تقوم على استقلال الفرد والتزام الحريات الشخصية وحماية الحريات السياسية والمدنية. وبخصوص العلاقة بين الليبرالية والأخلاق، أو الليبرالية والدين، فإن الليبرالية لا تأبه لسلوك الفرد طالما أنه لم يخرج عن دائرته الخاصة من الحقوق والحريات، ولكنها صارمة خارج ذلك الإطار. أن تكون متفصلاً أخلاقياً، فهذا شأنك. ولكن، أن تؤدي بتفسخك الأخلاقي الآخرين، بأن تمثل وتقود السيارة، أو تعتدي على فتاة في الشارع مثلاً، فذاك لا يعود شأنك. وأن تكون متديناً أو ملحداً فهذا شأنك أيضاً. ترى الليبرالية أن الفرد هو المعبر الحقيقي عن الإنسان، بعيداً عن التجريدات والتنظيرات، ومن هذا الفرد وحوله تدور فلسفة الحياة برمتها، وتنبع القيم التي تحدد الفكر والسلوك معاً. فالإنسان يخرج إلى هذه الحياة فرداً حراً له الحق في الحياة والحرية وحق الفكر والمعتقد والضمير، بمعنى حق الحياة كما يشاء الفرد ووفق قناعاته، لا كما

لكن لم يرحبوا بهذا الاندماج. وعلى هذا تجمهر أربعون ألف روماني في مدينة بلاي Blaj⁽¹⁾ في جمادى الثاني 1264هـ/ مايو 1848م في مكان يعرف "بأرض الحرية" وأعلنوا قرارات تدعو للاعتراف بالرومانيين كقومية منفردة، وبأن تكون الكنيسة الأرثوذكسية مؤسسة دينية على قدم المساواة مع الكنائس الأخرى، وأن يكون للرومانيين حق التمثيل النسبي في البرلمان والإدارة، بل لقد رفض المجتمعون فكرة اندماج ترانسلفانيا مع المجر دون موافقة السكان⁽²⁾.

وفي ربيع ثاني 1264هـ/ مارس 1848م، اندلعت الثورة في فيينا، مما اضطر المستشار النمساوي فون مترنيخ Klemens إلى الفرار من العاصمة. وقد اندلعت الاضطرابات في المجر في 9 ربيع ثاني 1264هـ/ 15 مارس 1848م، عندما اقتحم الطلبة الراديكاليون⁽³⁾ قلعة بودا لإطلاق السجناء السياسيين، وبعد يوم من ذلك طالب الليبراليون في البرلمان مجلس النواب بتشكيل حكومة وطنية تكون مسؤولة أمام برلمان منتخب، ويوم 16 ربيع ثاني 1264هـ/ 22 مارس 1848م تم تشكيل حكومة وطنية جديدة تتولى السلطة مع الكونت لويس باتثيانى Louis Batthyany⁽⁴⁾

يُشاء له. فالليبرالية لا تعني أكثر من حق الفرد – الإنسان أن يجيا حراً كامل الاختيار وما يستوجبه من تسامح مع غيره لقبول الاختلاف. الحرية والاختيار هما حجر الزاوية في الفلسفة الليبرالية، ولا نجد تناقضاً هنا بين مختلفي منظريها مما اختلفت نتائجهم من بعد ذلك.

انظر: ar.wikipedia.org/wiki/ليبرالية

(1) بلاي: هي مدينة في مقاطعة ألبا، ترانسيلفانيا، رومانيا. ويبلغ عدد سكانها 20758 نسمة .

<http://en.wikipedia.org/wiki/Blaj>

(2) Marx, Karl; Engels, Friedrich (1977), "The Magyar Struggle", *Collected Works*, 8, pp.229– 236.

(3) الراديكالية مصطلح قديم ظهر منذ العصور الوسطى، وهي تعريب للكلمة الإنجليزية "Radicalism" وأصلها كلمة "Radical" وتقالها باللغة العربية حسب المعنى الحرفي للكلمة "أصل" أو "جذر"، ويقصد بها عموماً (مثل كلمة "أصولية") العودة إلى الأصول والجذور والتمسك بها والتصرف أو التكلم وفقها، ويصفها قاموس لاروس الكبير بأنها "كل مذهب محافظ متصلب في موضوع المعتقد السياسي". ويمكن القول أيضاً بأن الراديكالية هي نهج أو سياسة تسعى لإدخال إصلاحات جذرية على النظام الاجتماعي القائم، والأحزاب الراديكالية في بعض الدول اليوم يمثلها عادة الأجنحة السياسية اليمينية المتطرفة أو الأحزاب ذات النظرة الدينية المتطرفة سواء كانت إسلامية أو مسيحية أو يهودية أو هندوسية. من معاني الراديكالية كذلك التطرف، أي النزعة إلى إحداث تغيرات متطرفة في الفكر والعادات السائدة والأحوال والمؤسسات القائمة. وقد ظهرت في بداية الأمر للإشارة إلى تصلب رجال الكنيسة الغربية في مواجهة التحرر السياسي والفكري والعلمي في أوروبا، وللدلالة على تصلب رجال الكنيسة و"راديكاليته" (أي تعصبهم وتصلبهم وإصرارهم على الأصول القديمة دون تجديد). ولكنها أصبحت تشير فيما بعد إلى العكس وإلى التغيير، ليس بمعنى "العودة للجذور" فقط، ولكن "التغيير عموماً بشكل جذري"؛ حيث أصبحت تنسب إلى جذور الشيء، ويقال إن "الجذريون" أو "الراديكاليون" هم الذين يريدون تغيير النظام الاجتماعي والسياسي من جذوره، ولهذا فسرها البعض على أنها تعبر عن الإصلاح الأساسي " حسب نظرة هؤلاء " من الأعماق أو الجذور.

ar.wikipedia.org/wiki/راديكالية

(4) الكونت لويس باتثيانى (1222هـ – 1265هـ/ 1807م – 1849م) كان رئيس وزراء المجر ولد عام 1222هـ/ 1807م وأعدم عام 1807هـ/ 1849م.

http://en.wikipedia.org/wiki/Lajos_Batthy%C3%A1ny

رئيساً، وعين لويس كوسوث وزيراً للمالية، وسزثيني Szechenyi وزيراً للأشغال العامة. وتحت الضغوط المتواصلة، وافق مجلس الشيوخ في البرلمان على إقرار حزمة من الإصلاحات الشاملة، وتغيرت تقريباً كل جوانب الحياة في المجر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأوجدت هذه القوانين ما يسمى وزارات أبريل المجرية المستقلة للدفاع والمالية، وطلبت الحكومة الجديدة استخدام حقها في إصدار العملة من خلال مصرفها المركزي الخاص. وفقدت النقابات امتيازاتها، وأيضاً النبلاء وأصبحت تخضع للضرائب؛ وتم إرساء حرية الصحافة، وأنشئ الحرس الوطني المجرى، وأصبحت ترانسيلفانيا تحت الحكم المجرى. وخشيت الجماعات العرقية غير المجرية في المجر من القومية الحكومية المجرية الجديدة، وترانسلفانيا والألمان والرومانيون كانوا يعارضون دمج ترانسيلفانيا في المجر⁽¹⁾.

وفي أول محاولة للإطاحة بالحكومة المجرية جندت حكومة فيينا الأقليات. وعينت جوزيب جيلاسيس Josip Jelacic⁽²⁾ – المعارض المتعصب ضد المجرين حاكماً لكرواتيا يوم 16 ربيع ثاني/ 22 مارس وقام بقطع العلاقات مع الحكومة المجرية بعد شهر وبحلول الصيف بدأ زخم الثورة في طريقه إلى الزوال، أمر النمساويون بحل البرلمان المجرى ولكن الأمر ذهب أدراج الرياح. وفي سبتمبر قاد جيلاسيس Jelacic الجيش الى المجر، واستقال باتثيانى Batthyany وقامت لجنة الدفاع الوطني في ظل سيطرة كوسوث بالإذن بإنشاء الجيش المجرى، وأصدرت عملة ورقية لتمويل ذلك.

في 2 ذي الحجة 1246هـ/ 30 أكتوبر 1848م، دخلت القوات الإمبراطورية فيينا وتم قمع انتفاضة العمال، وإنهاء الثورة بشكل فعال في كل مكان في الإمبراطورية باستثناء المجر، حيث نجح جيش كوسوث في التغلب على قوات جيلاسيس Jelacic. وفي شهر محرم 1265هـ/ ديسمبر من نفس العام 1265هـ/ 1848م تنازل فرديناند إمبراطور النمسا لصالح فرانس جوزيف، الذي طالب بمزيد من الحرية في اتخاذ قرارات وتفعيلها لأنه لم يقدم أية وعود أو تعهدات – على عكس فرديناند – باحترام قوانين أبريل. ومع ذلك رفض المجرىون، الاعتراف به ملكاً عليهم.

(1) Shaw, Stanford J. and Ezel Kural Shaw. History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Volume II: Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808–1975. Cambridge, 1977. pp 161–163.

(2) جوزيب جيلاسيس (1215هـ – 1275هـ/ 1801–1859) عين حاكماً لكرواتيا بين ربيع ثاني 1264هـ/ مارس 1848 – شوال 1259هـ/ مايو 1859، أحد أعضاء بيت جيلاسيس، وأحد القادة المرموقين في الجيش.

غير أن الحكومة الثورية المجرية بقيادة كوسوث لم ترفض فقط مطالب الرومانيين بل ورفضت أيضاً مطالب مشابهة تقدم بها الساكسون والصرب والكروات. وأمام رفض المجر وموقفهم المتصلب العنيد لجأ الزعماء الرومانيون إلى حكومة النمسا، ورغم أن النمسا كانت تواجه صعوبات كثيرة إلا أنها اهتمت بالوفد الذي جاء يعرض مطالب للرومانيين، ولأن النمسا لم ترفض مطالبهم فقد وقف الرومانيون وسلاف الجنوب إلى جانبها ضد ثورة المجر. وعلى هذا وعندما اقتحم الجيش النمساوي المجر في 1266هـ/ 1849م وجد تعاوناً من القوميات غير المجرية، وكذا وجد الجيش الروسي التعاون نفسه عندما دخل المجر في رجب 1265هـ/ يونيو 1849م من العام نفسه لمساندة النمسا (1).

(1) Bir Heyet Tarafından Hazırlanmıştır: Mufassal Osmanlı Tarihi, İstanbul, 1972, Cilt Vi, P. 3008.
Szabó, János B. (5 September 2006). "Hungary's War Of Independence" . Historynet.Com.
[Http://www.historynet.com/Magazines/Military_History/3822491.html](http://www.historynet.com/Magazines/Military_History/3822491.html).

إن الظروف التي أدت إلى هذا الاشتراك الروسي على هذا النحو تحتاج إلى وقفة. والواقع أنها ليست أول مرة تسرع فيها روسيا إلى نجدة منافستها وجارتها الكبيرة الإمبراطورية النمساوية، فلقد سبق أن تحالفت مع الإمبراطورية في حروبها ضد فرنسا الثورة وضد نابليون، وكان قيصر روسيا يرون أن من مسؤولياتهم الأوروبية الحفاظ على الدول الأوتوقراطية من الانهيار على يد الثوار، ولكن كان هناك عامل جوهري جعل روسيا في هذه المرة أيضاً تقدم جيوشها لضرب ثورة المجر بكل سخاء ذلك العامل هو مخاوف روسيا من أمرين:

1. انهيار الإمبراطورية النمساوية 2. عودة البولنديين إلى الثورة.
وقد يبدو من الوهلة الأولى أن تلك الورطات الكبرى - التي وجدت الإمبراطورية نفسها تواجهها وحدها - تخدم الأطماع الروسية في شرق أوروبا، فانقشاع التسلط النمساوي عن التشيك والمجر يفتح مجالات أوسع أمام روسيا، وخاصة أن الإمبراطورية النمساوية بعد مؤتمر فيينا عام 1230هـ/ 1815م ركزت مجالاتها الحيوية في شرق أوروبا فضلاً عن إيطاليا.

ولكن الأمر الذي جعل قيصر روسيا مستعداً لتقديم المعونة العسكرية الكبيرة للإمبراطورية النمساوية ضد المجر هو مخاوف روسيا من نجاح هذه الثورة التي جذبت إليها أعداداً كبيرة من البولنديين حتى لقد كونوا فرقاً في الجيش المجري وتولى بولنديون القيادة ورابطت قوة بولندية التشكيل على مقربة من الحدود الروسية. لقد وجد البولنديون في الثورة المجرية متنفساً لطاقتهم الثورية ومجالاً لإحياء ذكريات الدولة البولندية وثورة بولندا 1245هـ/ 1830م، وخاصة أن "متريخ" مسؤول عن توجيه ضربة قاصمة لآخر مظهر من مظاهر الوجود السياسي البولندي عندما ضم "كركاو" إلى الإمبراطورية في 1262هـ/ 1846م. إن القضاء على ثورة المجر كان في نفس الوقت استكمالاً للجهود الروسية في القضاء على أي مركز يمكن أن تنطلق منه حركة بولندية قومية.

ثم إنه من زاوية العلاقات الدولية فإن تفكك الإمبراطورية النمساوية سينتج أمانة الهابسبورج مهيضة الجناح أمام الدول الكبرى الغربية، وقد تتلعق بروسيا الألمان وتصبح روسيا في مواجهة دولة ألمانية أشد خطورة على المصالح الروسية من الإمبراطورية النمساوية. وكان هذا هو أحد أركان السياسة الإنجليزية إزاء الإمبراطورية النمساوية. حيث كان بالمرستون - رئيس الوزارة البريطانية - مقتنعاً تماماً بأنه إذا لم تكن هناك إمبراطورية نمساوية فإنه من الواجب إنشاء مثل هذه الإمبراطورية، ليس فقط لاستقرار نوع من التوازن الدولي لمواجهة نمو دولة ألمانية كبيرة على حساب ألمانيا النمسا وإنما كذلك لاستمرار قيام الإمبراطورية النمساوية كحاجز - من وجهة النظر الإنجليزية - أمام انطلاقة خطرة روسية في شرق أوروبا والبلقان. وهكذا كان استمرار بقاء الإمبراطورية النمساوية يخدم وحمايت النظر الدولية الروسية والإنجليزية كل من زاويته الخاصة.

إن ذلك الموقف الروسي والإنجليزي من تفكك الإمبراطورية النمساوية يكشف كذلك كم كانت الحركة القومية المجرية عاجزة عن الحصول على تأييد أي من القوتين الكبيرتين. حقيقة كان المجر يرون أن روسيا لن تقدم شيئاً لهم، وكل ما كانوا يمتنون هو ألا تتحرك روسيا إيجابياً ضدهم، أما بالنسبة لإنجلترا فقد كان زعماء الثورة المجرية يأملون كثيراً في معونتها، بل قدموا تنازلات اقتصادية ودولية كبيرة للحكومة الإنجليزية ولكن دون جدوى بسبب تمسك بالمرستون بسياسته سالفة الذكر إزاء الحفاظ على كيان الإمبراطورية النمساوية.

=

وفي شهر رجب 1265هـ/ يونيو 1849م، بناء على طلب فرانس جوزيف، هاجمت القوات الروسية من الشرق وطغى على المجرين، واستسلم الجيش المجري في 24 رمضان 1265هـ/ 13 أغسطس 1849م، وأعقب ذلك فترة من القمع والعنف، وهرب كوسوث وبعض من الأفراد إلى الدولة العثمانية. ولكن كان لابد من إعادة النظر في العلاقة بين المجر والنمسا، وهي إعادة نظر فرضتها التطورات الدولية التي جاءت في أعقاب هزائم الإمبراطورية النمساوية في حروب الوحدة الإيطالية، ثم في سدوا عام 1282هـ/ 1866م أمام الجيش الروسي، وفرضتها التطورات الداخلية في المجر نفسها حتى عقد تسوية 1283هـ/ 1867م التي عرفت باسم أوزجليخ Ausgleich بعد هزيمة النمسا على يد بروسيا (1).

وكانت لهذه الهزيمة عواقب وخيمة على كل من الرومانيين وسلاف الجنوب، فقد زاد من خيبة أمل زعمائهم أن وضعهم السياسي لم يتحسن مع إخماد ثورة المجر واستعادة النمسا لنفوذها هناك، بل لقد عملت النمسا على فرض إدارة مركزية على أنحاء البلاد عرفت بنظام باخ Bach System فقدت ترانسلفانيا حقوق الحكم الذاتي وعادت لتكون تحت سيطرة النمسا مباشرة، في الوقت الذي لم تعبأ كثيراً بالوفود التي كانت تترى إلى فيينا للاحتجاج بل وأهملت أيضاً الالتماسات التي

=

ومثلما خاب ظن زعماء المجر في الحكومة الإنجليزية كانت خيبتهم في حكومة فرنسا بعد ثورة ربيع ثاني 1264هـ/ فبراير 1848م أشد، فقد كان من المعروف عن الجمهوريين الفرنسيين أنهم أصحاب أيديولوجية ديمقراطية تدعو إلى تحرير الشعوب من الاستبداد، وأن الفرنسيين - خاصة بعد وصول لويس نابليون إلى منصب رئاسة الجمهورية - لن يقفوا مكتوفي الأيدي، أمام ثورة في المجر هي من نتائج ثورة الفرنسيين ضد أوتوقراطية يمتها الفرنسيون، ولكن نظراً لأن الجمهوريين في فرنسا بعد ثورة 1245هـ/ فبراير 1848م بقليل فقدوا - أمام نمو خصومهم من المحافظين وأنصار بيت أورليان وأنصار بيت البوربون - عصا القيادة وكان لويس نابليون لا يزال مزعزعاً. بل يضع مخططاته للانفراد بالحكم قبل الإقدام على حرب تحرير واسعة النطاق، نظراً لكل هذا اتخذ لويس نابليون سياسة سلبية إزاء نداءات زعماء المجر. وكان لويس نابليون معنياً أكثر بتطور التسلط النمساوي على إيطاليا منه على المجر نظراً لجوار إيطاليا لفرنسا واستمرار السياسة التقليدية الفرنسية إزاء إيطاليا في أن يكون لها رأي في أوضاعها بطريقة أو بأخرى، أما بالنسبة للمجر، فقد كان لويس نابليون محقاً حين تقاعس عن تقديم مساعدة لثورة المجر بسبب بعد المسافة وعدم وجود أسطول فرنسي كبير مناسب يستطيع أن يفرض التدخل الفرنسي، وهو تدخل كفيلاً بأن يحرك بالمرستون الشديد الوطأة على فرنسا والذي يضحك أي مشروع فرنسي في حوض البحر المتوسط منعاً من أن يتحول هذا البحر إلى بحيرة فرنسية.

وظل التدخل العسكري الروسي في شرق أوروبا صورة قائمة في الدوائر السياسية الإنجليزية والفرنسية حتى ليذهب المؤرخ الإنجليزي فيشر إلى أنه من بين أسباب حرب القرم "إحساس للحق على روسيا للدور الأثيم الذي لعبته في خنق هنغاريا (المجر) واستقلالها".

عبدالعزیز نوار: التاريخ الحديث من الثورة الفرنسية إلى الحرب الفرنسية البروسية، ص 265 - 267.

(1) عبدالعزیز نوار: التاريخ الحديث من الثورة الفرنسية إلى الحرب الفرنسية البروسية، ص 267.

كانت تقدم لها في هذا الشأن، وظلت الأهداف الرومانية كما هي: الإعراف بالقومية الرومانية ضمن القوميات المعترف بها، وإقامة حكومة ذاتية لترانسلفانيا يتمتع الرومانيون فيها بوضع يتناسب مع قوتهم غير المحدودة.

في تلك الأثناء كان الزعيم الروماني دون منازع هو الأسقف الأرثوذكسي أندريو شاجونا Andreiu Saguna الذي كرس جهوده لتحسين وضع الكنيسة الأرثوذكسية، ولتعليم الشعب الروماني. لكن ظلت العقبة الرئيسية أمام هذه الكنيسة كما هي وتكمن في تخوف الكاثوليك من أن توجد مؤسسة أرثوذكسية قوية فيؤدي ذلك إلى تدمير جهودهم في نشر الكاثوليكية بين الأرثوذكس من خلال الكنيسة الموحدة، فضلاً عن اعتراف بطريركية الصرب في كارلوفيتز التي يقع الرومانيون الأرثوذكس تحت ولايتها. ومن ثم انصرف شاجونا للعمل على تحسين مستوى تدريب رجال الدين ليكونوا أكثر قدرة على التأثير كمعلمين في المدارس التي انتشرت وتوسعت بشكل ملحوظ آنذاك، فبعد عشر سنوات تقريباً تأسست حوالي خمسمائة مدرسة ابتدائية جديدة أضيفت للمائة القائمة، كما كان شاجونا مسؤولاً أيضاً عن إنشاء مطبعة وإصدار صحيفة، وكان يؤيد حكم النمسا لترانسلفانيا بإعتباره أفضل من أن تكون تحت حكم المجر. وبحلول عام 1280هـ/ 1863م تمكن الرومانيون من تحقيق نجاح كبير في قضيتهم، ذلك أنه بعد هزيمة النمسا في 1276هـ/ 1859م في حرب الوحدة الإيطالية تخلت عن "نظام باخ" في نظام الحكم، وعملت على إعادة الحكم في الدولة إلى نوع من الشكل الدستوري. وكان هذا يعني بالنسبة لترانسلفانيا إعادة الدايت لنشاطه السياسي، وبالتالي إمكانية الرجوع إلى كل قومية من القوميات القائمة بما فيها الرومانيون لأخذ رأيها فيما يتعلق بالإصلاحات في المستقبل قبل إقرارها. لكن المجر عارضت بقوة تلك الإجراءات الجديدة التي اتخذتها النمسا على أساس أن الوحدة التي أعلنت في 1264هـ/ 1848م بينها وبين ترانسلفانيا لا تزال قائمة، وبالتالي ينبغي أن يكون لترانسلفانيا مجلس دايت خاص بها. وأجاب الرومانيون يساندهم كثير من زعماء الساكسون بأن تلك الوحدة لم تعد قائمة بهزيمة المجر في عام 1265هـ/ 1849م، وبصدور "نظام باخ"، ونجحوا في استصدار قانون انتخابي جديد محل قانون عام 1264هـ/ 1848 خصص للرومانيين ثلاثة نواب فقط في الدايت من إجمالي ثلاثمائة نائب، فما كان من المجر إلا أن رفض الاشتراك في عضوية الدايت الجديد.

وبغياب المجرين عن الدايت الجديد أصبح بإمكان النواب الرومانيون والساكسون إصدار تشريعات لتغيير طبيعة الإدارة في ترانسلفانيا، وأعلن الرومانيون أن قوميتهم تتكافأ مع قوميات المجر والتشيك والساكسون. كما أخذت الكنائس الموحدة والأرثوذكسية نفس مكانة كنائس المذاهب الأربعة الأخرى، وأكثر من هذا فإن إمبراطور النمسا، وبفعل جهود الأسقف شاجونا وافق على

فصل الكنيسة الرومانية الأرثوذكسية عن البطريركية الصربية، ومن ثم تأسست أسقفية أرثوذكسية رئاسية في مدينة شيبيو Sibiu وأسقفيات في كل من Arad، وكارنسيش Caransebes، وتم الاعتراف باللغة الرومانية جنباً إلى جنب الجرمانية والمجرية. وبهذا أصبح الرومانيون ولأول مرة في التاريخ الحديث متساوين مساواة قانونية مع باقي أهالي ترانسلفانيا.

غير أن تلك الإصلاحات لم تستمر طويلاً، ذلك أن المجرين يتمتعون بوضع قوي في أنحاء إمبراطورية النمسا، على حين أن وضع الحكومة المركزية في فيينا كان ضعيفاً. ولهذا وبسبب امتناع المجرين عن التعاون مع أجهزة الدولة اضطر الإمبراطور فرانس جوزيف لتقديم تنازلات لهم، ففي 1282هـ/ 1865م تمّ إلغاء قانون انتخاب دايت ترانسلفانيا، وعرض مشروع قانون جديد يخصص للمجرين الذين يمثلون 29% فقط من إجمالي السكان 89 مقعداً على حين أن الرومانيين الذين يمثلون أغلبية خصص لهم ثلاثة عشر مقعداً، وهذا الدايت هو الذي قام بالتصويت على وحدة ترانسلفانيا مع المجر ذلك القرار الذي قبله الإمبراطور.

وهكذا تحولت ترانسلفانيا التي كانت جزءاً من المجر لها جهازها الإداري وبرلمانها (الدايت) إلى محافظة في مملكة المجر. وبينما كان الرومانيون في 1280هـ/ 1863م يشكلون أغلبية في ترانسلفانيا تتمتع بالمساواة مع سائر القوميات الأخرى، أصبحوا أقلية تمثل 15% من رعايا المجر. وأكثر من هذا إن مستقبلهم أصبح مظلماً في كثير من المجالات خاصة وأن جيلاً جديداً من الساسة المجرين تولوا شؤون الحكم وأخذوا يعملون على تنفيذ مبادئ كوسيوث من حيث "الميجرة".

وبعد أن انقسمت إمبراطورية النمسا-المجر أو ما كان يعرف بالمملكة الثنائية إلى وحدتين بعد هزيمتها على يد بروسيا – كما أشرنا سابقاً – أصبحت كل وحدة تتميز عن الأخرى ولكن تحت حكم واحد أصبح يعرف بإمبراطور النمسا وملك المجر، ولها سياسة خارجية واحدة وجيش واحد على أن يلتقي وفدان من كل وحدة دورياً لحل المشكلات المشتركة، ولكل وحدة حكومة خاصة لها الحرية في مباشرة شؤون الإدارة الداخلية. والحال كذلك أسرع الرومانيون وسلاف الجنوب الذين أصبحوا تحت حكم وحدة المجر التابعة بتقديم التماسات إلى حكومة النمسا لرفع المظالم التي أصابتهم من جراء سياسة حكومة المجر⁽¹⁾.

أما بالنسبة للاجئين النمساويين، فبناءً على المادة الثامنة عشرة من معاهدة بلغراد، بدأت النمسا وروسيا في طلب إلقاء القبض على القادة فوراً وتسليمهم للسلطات النمساوية والروسية عندما

(1) <http://www.marefa.org>

عبر المجريون والبولنديون نهر الدانوب إلى الدولة العثمانية، وانتهزت روسيا الفرصة لطلب تسليم البولنديين الذين كانوا لاجئين في الدولة العثمانية. وعلى الرغم من ذلك، فقد منح السلطان عبدالمجيد Abdulmecid حق اللجوء السياسي للاجئين منذ وطأت أقدامهم الأراضي العثمانية وفقاً للتقليد العثماني الراسخ بالضيافة. ونتيجة لذلك، فقد رفض السلطان تسليمهم حتى بعد أن قطعت كل من النمسا وروسيا علاقتهما بالسلطة العثمانية وهددا بإشعال حرب، ودافع السلطان بثبات عن قراره وأعد للحرب بينما استخدم كل القنوات المتاحة في سبيل التوصل للحل السلمي⁽¹⁾.

وجاء رد الفعل العثماني في وثيقة صدرت في رمضان 1265هـ/ أغسطس عام 1849م، ونصت على ما يلي⁽²⁾: "طالما أن هؤلاء الجنود قد طلبوا حق اللجوء السياسي تحت رعاية السلطان، فإن طردهم وتسليمهم لا يتفق مع التقليد المتبع، ولكن سيتم نقلهم من الحدود إلى مكان آمن". وهذا على الرغم من أنه قد ورد نص آخر في اتفاقية سابقة والذي يحظر منح حق اللجوء السياسي للاجئين من الجانبين والذين يسعون للهرب من سلطة حكوماتهم (طلبت النمسا أخيراً اعتقال اللاجئين).

وقد اتخذ الباب العالي العديد من الإجراءات الجانبية والتي تم تجاهلها أونادراً ما ذكرت في الأدبيات ذات الصلة، وذهب المبعوث التركي من الأطلاق إلى سان بطرسبرج⁽³⁾ حيث قضى وقتاً للتفاوض مع الحكومة الروسية والمبعوث النمساوي للتوصل لحل للأزمة التي تسبب فيها المجريون. وتعطي الخطابات التي أرسلها فؤاد باشا Fuat Pasa صورة مفصلة عن الكيفية التي تمكن بها الموفد العثماني من إقناع الروس والنمساويين لعدم الدخول في حرب أو الاضطلاع

(1) Kemal H. Karpat, *Studies on Ottoman Social and Political History: Selected Articles and Essays*, BRILL, 2002, pp. 171–174. Yilmaz ÖZTUNA: *Osmanlı Devleti Tarihi*, T.C kültür Bakanlığı yayinlari/, yayimlar Dairesi, Baskanligi, Osmanli Dizisi/ 1, Ankara; 1998, Birinci cilt, p.513.

(2) Ibid.

(3) سانت بطرس برج (بالروسية: Санкт–Петербург)، والتي عرفت سابقاً باسم لينينغراد Ленинград في 1342هـ – 1411هـ/ 1924م – 1991م) وباسم بيتروغراد Петроград في 1332هـ – 1342هـ/ 1914م – 1924م)، هي مدينة روسية تقع في شمال غرب روسيا في دلتا نهر نيفا، شرق خليج فنلندا، في بحر البلطيق، وتعتبر أحد أكبر مراكز أوروبا الثقافية. أسس المدينة القيصر بطرس الأول في 11 محرم 1115هـ/ 27 مايو 1703م "كنافذة مطلة على أوروبا" ببناء قلعة ضخمة على نهر نيفا الكبير في الخليج الفنلندي (بحر البلطيق) ثم اتسعت رغم وعورة المنطقة وكثرة المستنقعات، وسرعان ما تحولت إلى ميناء عسكري تجاري كبير وساهمت بصنع الانتصار في حرب الشمال التي استمرت أكثر من عشرين عاماً آنذاك وفتحت آفاق اتصال واسع مع الحضارة الأوروبية، وقد حملت هذا الاسم تخليداً لمؤسسها القيصر بطرس أو بيتر الأول. كانت عاصمة البلاد لأكثر من قرنين (1124هـ – 1144هـ/ 1712م–1732م و 1144هـ – 1336هـ/ 1732م – 1918م)، في أثناء قيام الإمبراطورية الروسية حتى 1336هـ/ 1918م.

سانت_بطرسبرغ/ar.wikipedia.org/wiki

بإجراءات أخرى عنيفة بغرض استعادة اللاجئين المجرين والبولنديين. وتصف تلك الخطابات جيداً الدوافع والمواقف الروسية والنمساوية تجاه الحركات القومية في شرق أوروبا، وكانت قائمة على تفهم فؤاد باشا Fuat Pasa للمخاوف الروسية والنمساوية من هذه الحركات القومية حيث أنه كان قادراً على التفاوض للتوصل لاتفاق خاص بحالة اللاجئين ومدة بقائهم في تركيا. وأبرم الباب العالي الاتفاق النهائي مع روسيا والنمسا والذي كان يهدف إلى إبقاء المجرين والبولنيين بعيداً عن الحدود العثمانية (1).

ونص الاتفاق على البنود التالية: (2)

- سيقم المجرين في قونية أو كوتاهيا. وفيما يتعلق بالذين يرغبون منهم في العودة لبلادهم، فلهم مطلق الحرية في ذلك ولكن لن يسمح لهم بالدخول.
- سيتركز اللاجئون الذين سيعتقون الإسلام في حلب وسيكونون تحت إمرة الدولة العثمانية بشكل كامل وهم في ذلك مثل المواطنين المسلمين، (وفي هذه المرحلة لم تكن الدولة العثمانية قد قبلت بشكل رسمي مبدأ الرعية السياسية).
- وفيما يخص البولنديين، سيتعين عليهم مغادرة الإقليم العثماني لبلد آخر وذلك بغض النظر عن ماهية جواز السفر الخاص بهم، ووقع الاختيار على مالطة كنقطة تركيز اللاجئين. وعلى الرغم مما سبق، فإن أغلب البولنديين يتمتعون بالجنسية النمساوية وعليه فإن القائمة التي أصدرتها السلطات الروسية كانت تضم فقط أحد عشر اسماً.

وأعقب التوصل إلى هذا الاتفاق، تفويض الحكومة العثمانية لمبعوث آخر هو أحمد نجدت باشا – Vefik Efendi⁽³⁾ – بغرض تنفيذه. ونتيجة لذلك، فتم إرسال لويس كوسوث Kossuth وحاشيته إلى كوتاهيا وتم إيفاد المجموعة التي يترأسها الجنرال جوسيف برن Joseph Bern إلى حلب، وقد تحولت تلك المجموعة إلى الإسلام، بينما ظلت مجموعة كبيرة في شومنو.

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade with the Ottoman Empire, 1873-1895." PhD Thesis, Tufts University, 1976. 762 pp. 65-102

(2) Kemal H. Karpat. Studies on Ottoman Social and Political History: Selected Articles and Essays, pp. 171-174.

(3) أحمد نجدت أفندي باشا (1823-1981) أحد الدبلوماسيين في الدولة العثمانية ومترجم خلال فترة التنظيمات، وتولى أعلى مراتب الوظائف الحكومية بما في ذلك رئاسة البرلمان العثماني الأول، كما أصبح الوزير الأكبر لفترتين قصيرتين، وبدأ أول مسرح على النمط الغربي في بورصة وترجم معظم أعمال مولير.

Shumnu⁽¹⁾. ويعد تقسيم اللاجئين إلى ثلاث مجموعات ذات أهمية حيث ظل أفراد من المجموعتين الأخيرتين في الدولة العثمانية وكانت لهم أدوار في التحول الأيديولوجي والاجتماعي للدولة⁽²⁾.

وبحلول 7 صفر 1266هـ/ 23 من ديسمبر 1849م، كانت المرحلة العصبية للصراع العثماني – النمساوي – الروسي انتهت حيث استأنفت القوى الثلاث السالف ذكرها علاقاتها الدبلوماسية، واضطلعت الحكومة العثمانية بتسريح وحدات الاحتياط وإعادة القوات التي تم إحضارها من مصر. وتم توجيه وفيق أفندي Vefik Efendi للذهاب إلى شومنو Shumnu – حيث تم فيها نقل المجريين والبولنديين من فيدن – لتنفيذ انتقالهم إلى المناطق المتفق عليها، وكان يحمل القوائم التي تضم أسماء اللاجئين التي قدمتها له كل من النمسا وروسيا.

وتأتي توجيهات الباب العالي إلى Vefik Efendi – والتي يعود تاريخها إلى 22 صفر 1266هـ/ 8 يناير عام 1850م – على النحو التالي⁽³⁾: "سيتم إرسال البولنديين المذكورة أسماؤهم في القائمة التي قدمتها السفارة الروسية إلى مالطة بينما سيتم إيفاد الواردة أسماؤهم في القائمة التي جمعتها سفارة النمسا إلى كوتاهيا" وتشمل قائمة الحكومة النمساوية 57 اسماً وتتضمن قادة الثورة مثل لويس كوسوث Kossuth، كونت باتثياني Batthany ومجريون آخرون بارزون، سيتم نقل المدرجة أسماؤهم في القائمتين وهؤلاء الذين تحولوا إلى الإسلام إلى حلب حيث سيقامون هناك. وستكون هناك سفينة لنقل الذين سيذهبون إلى مالطة بينما ستنقل سفينة تاريخي Tairibahari المجموعتين الأخيرين إلى بورصة وإسكندرونة في رحلتين منفصلتين، وكان يسمح للزوجات بمرافقة أزواجهن. واضطلع مظهر بيه بمسؤولية الذين سيذهبون إلى حلب والكولونيل سليمان رفيق بهؤلاء المتوجهين إلى كوتاهيا، تمّ بيع 300 من الخيل يخص هؤلاء المتوجهين إلى كوتاهيا وذلك في حضور المسؤولين الفرنسيين والبريطانيين وتقدم العائدات لأصحابها⁽⁴⁾.

عارض لويس كوسوث Kossuth تفريق اللاجئين على هذا النحو معارضة شديدة، وبعث

(1) إحدى مدن بلغاريا.

<http://www.tiptopglobe.com/>

- (2) Ismail Hami Danismend: izahli osmanli Tarihi ktonolojisi, Türkiye Yayınevi Istanbul, m.1924 – 1703, H1342 – 1115, cilt; 4, p.139.
- (3) Bogert, Elva. "Austro–Hungarian Maritime Trade with the Ottoman Empire, 1873–1895." PhD Thesis. Tufts University, 1976. 762 pp. 65–102
- (4) Kemal H. Karpat, Studies on Ottoman Social and Political History: Selected Articles and Essays, BRILL, 2002, pp. 171–174. Ömer Yılmaz: Osmanli Tarihi, cilt3, p.357.

بخطاب إلى ستراتفورد كانينج Strafford Canning (1) – السفير الإنجليزي في إسطنبول – يطلب منه التدخل نيابة عنهم وبذلك يتمكن كافة المجرين والبولنديين من البقاء في مجموعة واحدة ويفضل أن يتم نقلهم إلى مدينة في البلقان حيث يستطيعون الذهاب لأوروبا بغرض إنشاء مركز للمنفين المجرين، وأخيراً رضخ Kossuth للقرار ومن المحتمل أن يرجع ذلك إلى أن السلطان قد أوعز إلى Vefik Efendi بأن يطمئن المتجهين إلى كوتاهيا بأن هناك ثمة جهوداً بذلت في سبيل تقصير أمد إقامتهم هناك. وفي نفس الوقت، أصدر الباب العالي تحذيرات صارمة إلى المسؤولين في Shumnu ليحتاطوا من الكرواتيين المسلحين تسليحاً جيداً الذين أحضرتهم السلطات النمساوية إلى Shumnu بغرض اغتيال لويس كوسوث Kossuth وأصدقائه المقربين.

وأخيراً، تمّ نقل المجرين دون أي حادثة تذكر من شومنو Shumnu إلى فارنا Varna حيث أبحروا إلى بورصة وإسكندرونة، وكان يقدر العدد الأصلي الكلي للاجئين بنحو 16000 ويتضمن العديد من الذين اتبعوهم. كان لدى الجنرال Joseph Bern فقط قوات تقرب من 11120 منهم 36 مسؤولاً. وقد عبر الدانوب منهم ما يقرب من 8000 في شعبان/ أواخر يوليو وأوائل أغسطس قرب فيدين. وقد قدمت الوثائق العثمانية بشكل أكثر دقة أعداد اللاجئين في حلب وشومنو Shumnu وأقام أغلبهم في الدولة العثمانية. وفي الواقع، فقد تمّ منحهم أراضي بهدف تمكينهم من الإقامة بشكل دائم (2).

ف نجد أن تصرف الباب العالي بهذا العزم والإصرار أثار الإعجاب والتقدير، فأعلنت إنجلترا وفرنسا أن السلطان العثماني لديه كل الحق بالنسبة لإجراءاته إزاء مشكلة اللاجئين بهذه الصورة، وبذلك فقد اكتسبت هوية المشكلة الدولية، بعد أن كانت مجرد أيديولوجية من أول نظرة، فكانت روسيا والنمسا تظن وتعتقد أن هؤلاء المجرين مجرد أشقياء اعتمدوا على مبادئ القومية، أما إنجلترا وفرنسا فإنهما اعترفتا بأن هؤلاء اللاجئين لم يكونوا كما تظن النمسا وروسيا، بل هم

(1) ستراتفورد كانينج Strafford Canning (1200هـ – 1297هـ / 1786م – 1880م) سياسي ودبلوماسي انجليزي، شغل منصب السفير الإنجليزي في إسطنبول لفترة طويلة.

en.wikipedia.org/wiki/Stratford_Canning,_1st_Viscount_Stratford_de_Redcliffe

(2) Lendvai, Paul (2002), The Hungarians: A Thousand Years of Victory in Defeat, C Hurst & Co, P.94. Marx, Karl, Engels, Friedrich (1977), "The Magyar Struggle", Collected Works, 8, pp.229 – 236. Szabó, János B. (5 September 2006). "Hungary's War of independence". history.com. http://www.history.com/magazines/military_history/3822491.html.

زعماء قضية مقدسة (1).

وكانت الدولة العثمانية تشبه روسيا والنمسا أكثر من إنجلترا وفرنسا من ناحية بنية الإمبراطورية، حيث كان فيها مجتمعات تنتسب إلى أمم مختلفة، ومن ثم فإن التمردات القومية قد انتشرت في الأراضي التركية منذ بداية القرن 13هـ/ 19م، وبدأت تؤتي ثمارها. وعلى الرغم من ذلك فإن الضروريات السياسية العامة قد اضطرت الدولة العثمانية بأن تكون مرتبطة أكثر بإنجلترا وفرنسا، أما مسألة رد اللاجئين في الأساس فهو مجرد إجراء لا يعمل على التوائم أو رفعة الدولة أو بالعكس، فإنه ينال من سيادتها ومكانتها العريقة وشرفها، ولهذا السبب فإن الحكومة العثمانية قررت عدم رد اللاجئين ومواجهة روسيا والنمسا إذا لزم الأمر. وأوضح الباب العالي بموجب التقرير الذي قام بنشره في أوروبا أنه قام بهذا الإجراء بموجب مشاعر الرحمة والإنسانية، وأنه يضحى من أجل الدفاع عن اللاجئين (2).

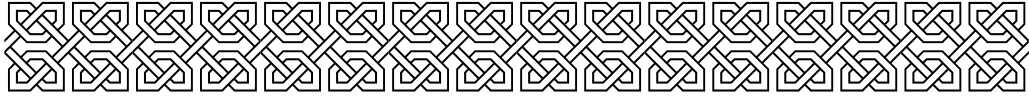
ولكن نشر هذا التقرير أوجد ردود أفعال عظمى لدى الرأي العام الأوروبي، حيث إنه أحدث مظاهرات لصالح تركيا في فرنسا وإنجلترا لدرجة أن الشباب الإنجليز الذين صادفوا السفير التركي في لندن، موزوريس باشا، وهو يسير في الشارع بالسيارة حملوه إلى سفارته نقلاً على الأعناق.

أما فكرة قطع النمسا وروسيا علاقاتهما السياسية بالدولة العثمانية، فإنها محاولة لإخافة الطرف الآخر. ومهما يكن فإن إنجلترا وفرنسا كان لديهما عزم كبير على مساعدة السلطان بقوة وصدق، أنه ينبغي عليهم أيضاً أن يكونوا أصدقاء يدافعون عن الأمة ضد روسيا والنمسا إذا لزم الأمر. وهذا أدى إلى تحويل الرأي العام الأوروبي ضد روسيا والنمسا وساعد أيضاً على تأسيس هاتين الدولتين علاقات سياسية جديدة مع الدولة العثمانية، بعودة من يريد من اللاجئين إلى بلاده بعد أخذ الضمانات من الدول المعنية بعدم المساس بحياتهم. كما أدى إلى تأسيس علاقات متينة بين تركيا وبقية الدول الأوروبية الغربية باستثناء النمسا وروسيا، وهذه العلاقات ظهرت جلياً في حرب القرم ضد تركيا (3).

(1) Bertrand Michael Bachmann: Österweich und das osmanische reich. FachbibioThek Für wissenschaftscha Ften. Creschichts universität. wein. P.208.

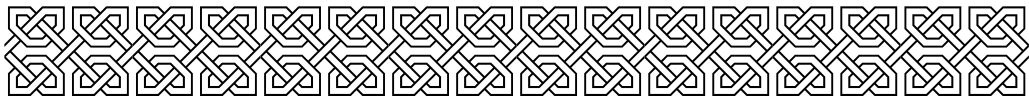
(2) Bir Heyet Tarafından Hazirlanmıştır: Mufassal Osmanli Tarihi, Istanbul, 1972, Cilt VI, P. 3009..
Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Anka'nin Yükselisi Ve Düsüsü, P.217.

(3) Ismail Hami Danis Mend: Izanli Osmanli Tarihi Ktonolojisi. Citt4, P.139. Ord. Prof. Enver Osmanli Tarihi, Cilt 6, P.217. Ömer Yılmaz: Osmanli Tarihi, Cilt3, P.359. Bir Heyet Tarafından Hazirlanmıştır: Mufassal Osmanli Tarihi, Istanbul, 1972, Cilt VI, P.3010.



المبحث الثالث

موقف الإمبراطورية النمساوية من
مواقف الأوروبية الحربية خلال الفترة
1270 هـ - 1273 هـ / 1853 م -
1856 م، وآثار ذلك في ترسيخ العلاقات .



كان حدوث الحركة الدستورية في أوروبا عام 1265هـ/ 1849م، وإن بدأت في باريس – كما رأينا سابقاً – بظهور الجمهورية الثانية بعد إسقاط حكومة لويس فيليب⁽¹⁾. ثم تسربت هذه الأفكار إلى باقي الدول الأوروبية، فأخذت ألمانيا نحو الوحدة⁽²⁾، وإيطاليا تشاركها نفس الهموم⁽³⁾،

(1) لويس فيليب: ولد سنة 1187هـ/ 1773م، ولما قامت الثورة مال إليها طمعاً في الحصول على الملك، ثم هاجر حينما أُلغيت الملكية بشكل كلي، وبقي بعيداً عن بلاده إلى سنة 1229هـ/ 1814م، فعاد مع لويس الثامن عشر. وفي 10 صفر 1246هـ/ 31 يوليو 1830م انتخب ملكاً على فرنسا بعد عزل شارل العاشر الذي خلف أخاه لويس الثامن عشر بعد موته في سنة 1239هـ/ 1824م، بقي ملكاً حتى ألجأه الثوريون إلى الإستغناء في 18 ربيع الأول 1264هـ/ 23 فبراير 1848م، وهاجر إلى إنجلترا حتى توفي سنة 1266هـ/ 1850م.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 489.

(2) الوحدة الألمانية: لم تكن وقتها ألمانيا أقل تفككا من إيطاليا، فقد ظهر فيها الإتحاد الألماني سنة 1230هـ/ 1815م، والدعوة إلى ألمانيا المتحدة لا زالت وليدة، وكان الصراع على النفوذ في الدويلات الألمانية الصغيرة بين النمسا بقيادة ميترخ القابضة على القرار في الدايت الألماني من ناحية، تساندها دول الحلف المقدس (روسيا وبروسيا) التي كوتت جبهة ثلاثية ضد الحركات التحررية في العام 1249هـ/ 1833م، وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى، ولم يكن الصراع على ألمانيا إيديولوجيا بقدر ما كانت تدفعه المصالح الإقتصادية والسياسية. لكن التطورات على الأرض لم تكن لتخدم مصالح الحلف المقدس ولا مصالح بريطانيا وفرنسا، فقد شكل إنشاء الزولفرين (الإتحاد الجمركي) نقطة تحول خطيرة في تاريخ الوحدة الألمانية، بزعامة بروسيا، وبعد أن أدخلت عليه تعديلات أدت إلى إتساعه بانضمام بافاريا وسكسونيا في العام 1250هـ/ 1834م. وفي 15 ربيع الآخر 1264هـ/ 21 مارس 1848م أعلن فريديريك ولیم الرابع إندماج بروسيا في ألمانيا، ونشطت الخطوات التنفيذية لوحدة ألمانيا وذلك بانعقاد برلمان تمهيدي في باريس 1264هـ/ 1848م ليحل محل الدايت الألماني الموالي للنمسا، وأخيراً وافق برلمان فرانكفورت على إقصاء النمسا من الإتحاد الألماني المقبل، وأقدم على عرض تاج هذا الإتحاد على فريديريك ولیم الرابع ملك بروسيا تأكيداً للوحدة الألمانية وكسب بروسيا كقوة قادرة على الدفاع عن الإتحاد. غير أن فريديريك ولیم رفض العرش لسببين: الأول: أنه كان مسيحياً مخلصاً ويؤمن بالحق الإلهي، وأنه بذلك يتجاوز الأمراء الذين لهم الحق في الإبتخاب. والثاني: لم يرد فريديريك الدخول في مواجهة مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة (النمسا) أو حتى روسيا، لما بينهم من أحلاف كانت تأخذ الطابع الديني حتى في مسمياتها، وبذلك سحق برلمان فرانكفورت والدستور الذي أصدره.

فكان الحل البديل من قبل فريديريك ولیم الرابع قيام مؤتمر من الأمراء يتولى وضع دستور للإمبراطورية الألمانية في رجب 1265هـ/ يونيو 1849، غير أن اليد الخفية تدخلت لرزعقة الوفاق بين الأمراء وتقسمت ألمانيا إلى قسمين، خصوصاً ما حدث من ثورة بأمانة هسي Hess-Cassel معقل الروتشيلايين، والغريب في الأمر أن النمسا المسيحية التي قررت أن تنفرد باليد العليا في الإتحاد الألماني القديم وقفت إلى جانب الأمير العميل الروتشيلايدي المستبد، بينما وقفت بروسيا إلى جانب رعايا الأمانة، ولكن كانت الغلبة للنمسا وانتصاراً لكبرياء حكومة العالم الخفية الجريج برلمان فرانكفورت ولكل محافلها المنتشرة في أوروبا. وانتهت المواجهة بقبول شروط ما عرف بإذلال المتر في محرم 1267هـ/ نوفمبر 1850م. وعملوا على إخلاء الساحة لتقديم سفاح آخر قبح وجهه بروسيا المشرق وهو المستشار أوتو بسارك (Otto Bismark)، كان ذلك في سنة 1279هـ/ 1862م.

كانت كل الظروف تخدم رغبة الحكومة الخفية في تدمير الإمبراطورية الرومانية المقدسة، خصوصاً بعد الحروب المرهقة التي خاضتها النمسا وتضعف إقتصادها، والقوة البروسية الصاعدة نتيجة الإتحاد والمكاسب الإقتصادية الكبيرة التي تحققت، والتقدم العسكري الكبير الذي أحرزته، وحياد جميع دول أوروبا في حرب لم ترتسم لها مزايا أو مصالح في خوضها، بينما كان هنالك الإنفاق الفرنسي البروسي في جادى الآخرة 1282هـ/ أكتوبر 1865م، ومعاهدة الحلف البروسي الإيطالي في ذو الحجة 1282هـ/ أبريل 1866م، فكانت الهزيمة الماحقة المرزلة للإمبراطورية الرومانية المقدسة، والانتصار البروسي السريع الكبير في سنة 1282هـ/ 1866م.

خالد أبو الفتوح: من يحكم العالم، الفصل الرابع، 8 مارس 2011م

http://qeraaat.blogspot.com/2012/03/blog-post_7021.html

(3) الوحدة الإيطالية: هي حركة اجتماعية سياسية ثورية، انتشرت في إيطاليا خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، منادية بتوحيد الممالك الإيطالية وإنهاء الحكم النمساوي والناپليوني في إيطاليا، ويعتبر المؤرخين فترة توحيد إيطاليا من مؤتمر فيينا 1230هـ/ 1815م

=

ونهضت المجر – كما رأينا سابقاً – لتواجه الإمبراطورية النمساوية. حيث اضطرت حكوماتها إلى استعمال القوة، والتي استطاعت إجهاض الثورات في أوروبا من قبل الأنظمة المحافظة خلال عام 1264هـ – 1265هـ/ 1848م – 1849م، قد غيرت تلك الحروب في العلاقات الدولية، وضربت ما كان يسمى بـ (التجانس الأوروبي)، والذي كان قد كرس منذ عام 1230هـ/ 1815م⁽¹⁾.

إلا أن الذي أوصل هذه العلاقات الدولية إلى مأزقها الخطير، وعكّر صفو السلام النسبي الذي ساد المنطقة منذ انتهاء الأزمة المصرية عام 1256هـ/ 1840م، هو ما عرف في التاريخ الحديث بحرب القرم التي اندلعت عام 1270هـ/ 1853م⁽²⁾، والتي تعتبر من أهم مراحل المسألة الشرقية. وإن كانت برزت هذه المسألة مع بداية انحسار الفتح العثماني عن أوروبا، ومع اتجاه العثمانيين المتزايد نحو فقدانهم تفوقهم العسكري أمام الدول الأوروبية، وبخاصة النمسا وروسيا، فقد اتخذت شكلها الحديث في أواخر القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي،

=

إلى الحرب الفرنسية البروسية 1288هـ/ 1871م. تكونت لجنة جمهورية في المملكة الإيطالية التابعة للحكم النابليوني، وبدأت الجماعات المطالبة بالوحدة بتأجيج المشاعر القومية في مناطق إيطاليا ضد الهابسبرغيين في النمسا والفرنسيين، خاصة بعد مؤتمر فيينا عام 1230هـ/ 1815م. استطاع الإيطاليون التخلص من الحكم الفرنسي، لتصبح الإمبراطورية النمساوية عدوهم الوحيد. دعم العديد من العلماء والمفكرين الإيطاليين في كافة أنحاء أوروبا الوحدة الإيطالية، ولكن النمسا استعملت كافة أنواع القمع لمنع تلك الوحدة. اتضح ذلك في كلمة المستشار النمساوي في مؤتمر فيينا الذي أنكر وجود إيطاليا بقوله "إن كلمة إيطاليا ما هي إلا مصطلح يعبر عن مكان جغرافي فقط"، ولكن أخيراً وفي عام 1288هـ/ 1871م، توحدت إيطاليا وأعلنت روما عاصمتها لها.

http://en.wikipedia.org/wiki/Italian_unification

(1) علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 187. عبدالرؤف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، مجلة تاريخ العرب والعالم/ بيروت، العددان 78/77 آذار/ نيسان، عام 1985م، ص 26.

(2) كانت بلاد القرم العثمانية، محط أنظار العدو الروسي منذ أمد بعيد، يمتد إلى ما قبل «بطرس الأكبر»، فقد شهد القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، صعود عدو لدود للإسلام عامة، وللدولة العثمانية خاصة، هو العدو الروسي، فبينما كانت أوروبا في أوج حملتها ضد المسلمين، وبالأخص إمبراطورية النمسا والمجر، وجمهورية البنادقة في القرن الماضي، بدأت الاستعدادات الروسية بقيادة «بطرس الأكبر» حملتها ضد العثمانيين في هذا القرن، واستمرت في تواصل طيلة القرن وفي القرنين التاليين وحتى وقتنا الحاضر. ورغم أن «إيفان الثالث» يُعد أول قيصر روسي أظهر أطعاه العدائية إزاء العاصمة العثمانية، إلا أن التوغل الروسي الفعلي لم يبدأ إلا في عهد باني روسيا الحديثة «بطرس الأكبر». وقرأ في البند الخامس من وصيته الشهيرة، دعوته إلى تحقيق اتفاق مع النمسا لطرد العثمانيين من أوروبا، وإلى أن يكسر لهذا الغرض أقصى ما يلزم من إمكانيات لتجهيز جيش بري دائم، وإقامة دار لصناعات السفن على شواطئ البحر الأسود من أجل تحقيق تلك الغاية المنشودة.

وخطط بطرس الأكبر بعد أن تولى السلطة لإزالة الحواجز بينه وبين الغرب، ورأيه أنها ثلاثة حواجز: السويد وبولندا والدولة العثمانية. وقد تمكن من إزالة الحاجز الأول، وحقّق نجاحاً كبيراً في إزالة الحاجز الثاني، ولم يبق أمامه سوى الحاجز الثالث، حاجز الدولة العثمانية سواء ولاياتها الآسيوية، أو الأهم في تحقيقه لهذا الهدف، أي هدف الاتصال بالغرب، ولايات البلقان العثمانية.

للمزيد، انظر: التمهيد. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 211-216. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 290 – 302. ودع أبو زيدون: تأسيس الدولة العثمانية، ص 184، هامش (1).

وقد تحكمت بها ثلاثة عوامل، هي:

1. ضعف الدولة العثمانية المتزايد.
2. ظهور عدد من القوميات النصرانية الصغيرة الفتية في شبة جزيرة البلقان.
3. أثر العاملين معاً على سياسة الدول الكبرى⁽¹⁾.

شغلت هذه الحرب مكاناً فريداً في تاريخ الدولة العثمانية، وتاريخ أوروبا، في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، فمنذ سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين، ظلت العوامل الدينية والاقتصادية تدفع روسيا للسيطرة على الممرات العثمانية وبالتالي على العاصمة العثمانية في سبيل تأمين تجارتها وتنفيذ ادعاءها في وراثة الإمبراطورية البيزنطية، فتارة بالتوسع العسكري وتارة أخرى بأسلوب التفاهم الدولي. أعلنت روسيا مراراً عن سياستها التقسيمية للدولة العثمانية، إلا أن خططها اصطدمت في كل مرة بمصالح دول أوروبية أخرى، **فالنمسا**، كانت تنازعها الزعامة على البلقان، في حين عارضتها **بريطانيا وفرنسا** في القضاء على الدولة العثمانية لأسباب إستراتيجية واقتصادية، ونتج عن تضارب مصالح الدول الأوروبية في السلطة العثمانية خلال هذا القرن تأزم متواصل في العلاقات الروسية – العثمانية⁽²⁾.

(1) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص378. عبدالرزاق سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص26. عبدالعزيز نوار/ عبدالمجيد النعيمي: تاريخ أوروبا المعاصر، ص231. أن. جرائنت وآخر: تاريخ أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين،، ج1، ص401.

(2) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص378. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص26.

ويتضح ذلك في نواحي عدة، أولاً: فكانت الدولة العثمانية أكبر قوة إسلامية هجومية دفاعية ضد عدوان أوروبا على الشرق الأدنى، واستطاعت أن تمد سلطانها على البلقان وعلى البلاد العربية، ولكن الدولة العثمانية – وقد سيطرت على العراق والبحر الأحمر – كانت عاجزة عن خفض شوكة الأسطول البرتغالي في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ولم تعمل على منافسة الأسطول الإنجليزي في المياه الجنوبية الإسلامية، ونظراً لأن طريق رأس الرجاء الصالح كان يلي أغراض إنجلترا التجارية والعسكرية فإن إنجلترا لم تعن بسيطرة الدولة العثمانية على الطريقين القصيرين بين أوروبا والشرق الأقصى عبر العراق أو عبر مصر، حتى جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر 1798م/ 1212هـ. هبطت الحملة الفرنسية على مصر وظهر مشروع شق قناة بين البحرين المتوسط والأحمر، ونجح نابليون بونابرت في التحالف مع السلطان العثماني في 1221هـ/ 1806م فعملت إنجلترا على مضاعفة نشاطها في الليفانت وأرسلت حملتها المحدودة الأهداف إلى مصر في 1222هـ/ 1807م، وضماناً لحرية الملاحة البريطانية في الخليج العربي فرضت معاهدة 1235هـ/ 1820م على مشيخات الساحل العربي للخليج ثم انتهزت فرصة الصراع العثماني المصري واستولت على عدن 1255هـ/ 1839م، وبذلك تكون قد ضمنت السيطرة على مفاصل البحار الشرقية. كما وضعت قطعاً بحرية صغيرة بريطانية في نهر دجلة لضمان سيطرتها على هذا المجرى المائي وعلى زميله الفرات، اللذين قد يصبحان في المستقبل القريب من خطوط المواصلات العالمية بين الشرق والغرب باستخدام البواخر الحديثة.

ومع أن إنجلترا كانت هكذا تفرض سيطرتها على أطراف الدولة العثمانية فإنها كانت تنتج سياسة «الحفاظة على كيان الدولة العثمانية»، ضد محططات روسيا وفرنسا بالذات، ومع أن فرنسا استولت على الجزائر في 1245هـ/ 1830م فكان لبريطانيا مفهوم متطور عن «الحفاظ على كيان الدولة العثمانية» بحيث يسمح هذا المفهوم بمثل هذا النوع من الاستعمار الفرنسي، ولكن كان للانطلاق الفرنسية أو الروسية على حساب الدولة العثمانية حدود لدى الدوائر الإنجليزية يجب ألا يتعداها أي من الروس أو الفرنسيين. **وكان هذا الموقف البريطاني واضحاً ضد التوسع الروسي في اتجاه مضائق الدردنيل والبسفور والإستانة «إسطنبول» أو للتوسع الفرنسي في اتجاه تونس ومصر.**

ثانياً: وكان من المشكلات الجوهرية التي واجهتها إنجلترا والدول الأوروبية الكبرى أن ضعف الدولة العثمانية كان من الأمور المحببة لدى

فكان لحرب القرم أسباب كثيرة، أهمها:

أولاً: الخلافات الدينية بين فرنسا وروسيا، فمنهم من يضع هذه الخلافات حول الأماكن المقدسة في فلسطين في مقدمة أسبابها.

في خمسينات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي كانت مسألة المدن المقدسة

الدوائر الحاكمة والشعوب الأوروبية، وكان هذا الضعف في نفس الوقت يثير مخاوف كثيرة من أن تؤدي ضربة قوية- من جانب روسيا بالذات للدولة العثمانية- إلى انهيار بشكل يصعب إيجاد نوع من النظام في بقايا الدولة أو تصعب السيطرة على تسابق الدول الكبرى في تقاسمها وهو تسابق يرجع فيه الصدام بين الدول المتنافسة، أكثر من القدرة على اقتسام الدولة على مائدة المفاوضات بين الدول الطامعة فيها. وكانت عناصر التفكك والتدهور الداخلي تنخر بوضوح في جسم الدولة العثمانية خاصة في تلك البلاد البلقانية ذات الأغلبية المسيحية، وترددت الدعوات إلى طرد العثمانيين من أوروبا ولكن من يحكم في إسطنبول إذا ما طرد منها العثمانيون؟ وهل يسمح الروس بالاستيلاء على المضائق المؤدية إلى البحر المتوسط؟ ومع أن القيصر «نيقولا الأول» كان يدرك أن تدهور القضية العثمانية على الشعوب البلقانية سيؤدي إلى استقلال تلك الشعوب بما يمنع روسيا من ممارسة حقوقها وتدخلاتها في تلك المنطقة على نحو ما حدث بالنسبة لليونان، فإن الحكومة البريطانية كانت تروج باستمرار أن القيصر قد وضع خطته على أساس الاستيلاء على إسطنبول، وقد كان لديها الكثير من الشواهد والأدلة مما يثبت هذا الاتجاه. فإن وقوع إسطنبول في قبضة دولة أوروبية قوية أو ضعيفة كان أمراً تجنّبته الدول الكبرى ضمناً لاستقرار الوضع الراهن الذي يحول دون انهيار الدولة العثمانية بما يخلفه من تعقيدات خطيرة دولية، ولهذا نلاحظ أن إنجلترا لم تتحرك ضد روسيا خلال الحرب الروسية العثمانية التي وقعت في أعقاب معركة «نارين» 1242هـ/ 1827م، لأن روسيا اكتفت بأن يكون نهر «بروت» حداً بين البلدين ولم يتقدم الروس نحو العاصمة العثمانية. وهكذا كانت روسيا تنتهج سياسة الحفاظ على كيان الدولة العثمانية، وكذلك كانت تفعل إنجلترا وكذلك النمسا تحت «مترنيخ»، ولكن سوء الظن المزمّن لدى الحكومة الإنجليزية إزاء روسيا جعل كلاً من الدولتين في حالة ترقص كل إزاء الآخر.

ثالثاً: ومن المشاكل المعقدة في هذا الصدد أن كل منطقة في البلقان تكاد أن تشكل مشكلة بلقانية أو أوروبية أو دولية في حد ذاتها، فالبلقان ككل كانت تحف به دولتان برتان كبيرتان متطلعتان إليه وهما روسيا والنمسا، ولكن بدرجات متفاوتة. وفي البحر كان الأسطول الإنجليزي والفرنسي مستعدين للتحرك عندما تستشعر إنجلترا وفرنسا أي خطر على مصالحها، والدولة العثمانية عاجزة حتى عن صد واحدة من هذه القوى بنجاح. كان البلقان يتطلع إلى روسيا لإيقاده من الحكم التركي، كما كان البلقان يتطلع إلى كل من النمسا وفرنسا وإنجلترا للقيام بواجبهم كدول أوروبية متحضرة مسؤولة-من وجهة نظر شعوب البلقان- عن مساعدتهم في التحرر والاستقلال. **وقع هذا في وقت، كانت فيه كل من إنجلترا وفرنسا تضغطان على السلطان العثماني للوصول إلى تسوية للقتال الطائفي الدائر بين الموارنة والروم في جبل لبنان - كما سنرى خلال المبحث الرابع -.** وكانت روسيا وهي تسعى نحو أهدافها تلك تواجه إصراراً متزايداً من جانب كل من إنجلترا وفرنسا على منعها من ذلك، وليس هذا نتيجة للمصالح التقليدية الإنجليزية الفرنسية المتعلقة بالتوازن الدولي فقط، وإنما أيضاً بسبب تصاعد أهمية المشرق العربي ومصر في مجال خطوط المواصلات العالمية الجديدة السريعة التي تستخدم البواخر وخطوط السكك الحديدية للنقل التجاري والعسكري بين الشرق والغرب.

رابعاً: وانزعجت السياسة الروسية من توالي الانتصارات الإنجليزية في البلاد المحيطة بروسيا أو القريبة منها، فقد شنت إنجلترا حرباً على بلاد الأفغان وفرضت على هذه البلاد أن تلعب دور الدولة الحاجزة بين روسيا والهند البريطانية، وأزلت القوات الإنجليزية ضربة عسكرية وسياسية واقتصادية بالصين خلال حرب الأفيون وفرضت عليها معاهدة نانكين في 1258هـ/ 1842م وفيها تنازلت الصين عن هونغ كونغ لإنجلترا وفتحت موانئ «كانتون» و«نانجيو» و«شنغهاي» للتجارة الأجنبية، وما كان هذا كله إلا لصالح الاقتصاد البريطاني الذي لم يلبث أن أصبح له التفوق شبه المطلق في الصين، الأمر الذي كانت تنظر إليه روسيا بعين القلق الشديد والحسد الذين بسبب مصالحها السياسية والاقتصادية في تلك الجهات. فكانت هذه الأوضاع مجتمعة هي التي أدت إلى أن تتحول الحرب الروسية - العثمانية 1269هـ/ 1853م، إلى حرب أوروبية على مستوى متسع، مع أن حرباً روسية عثمانية عديدة سبق أن وقعت دون أن تتطور إلى مثل ما تطورت إليه حرب القرم.

عبدالعزیز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 273- 278.

دائماً مبعث الشرر في الصراع في داخل الدبلوماسية الأوروبية - لإشعال حدث سياسي عالمي -.

وخلال الفترات المنصرمة فإن اللاتينين والأرثوذكس كانوا قد حصلوا على عدد كبير من الفرمانات والحقوق والتي تخص المدن المقدسة والتي غالباً ما تكون متعارضة، وتلك الفرمانات كانت بالأساس تُعطي لكي تحل مسألة الصراع بين مختلف الفئات والطوائف، فإنها من جانب آخر كانت تسمح للطرفين بتقديم الإدعاءات التي يرغبون بها مدعمة قانونياً، إن هذه الحقوق التي أُعطيت للمسيحيين في الأماكن المقدسة كانت "تملك أو انتفاع أكثر منها حق الملكية" وبالذات فإن كنيسة المهد في القدس كانت تمثل مسألة معقدة لأن الكاثوليك والأرثوذكس والأرمن لديهم حق التملك، فإن ذلك مما أوجع الصراع.

إن الفئات المسيحية المختلفة فيما بينها دفعت بالقوى الاستعمارية إلى التدخل والانقسام والتنازع، فهي في خلافاتها في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي قدمت لها مدخلاً لبداية الأزمات بين تلك القوى العالمية، التي أوهمت الجميع بأن اهتماماتها الاستعمارية والوطنية كانت ذات دوافع دينية هدفها نصره الدين والدفاع عنه وحمايته من الكفار، كما حدث في حرب القرم، حيث إن الصراعات حول ملكية كنيسة المهد في بيت لحم استخدمت كعذر للقيصرية الروسية في واجب التدخل لمصلحة الكنيسة الأرثوذكسية. (1)

فإن بداية حرب القرم الوشيكة، والتي دائماً ما كانت توضع في الخلف عند مناقشة أهداف تلك الحرب، ارتكزت على مسألة المسيحيين في الدولة العثمانية. إن الصراع غالباً لم يكن في الواجهة حول المدن المقدسة - والتي كثيراً ما يطلق عليها (راهب المشاحنات) - كانت تمثل دائماً في اتجاهاتها السياسية بهذه النقطة الجوهرية في إطار ما يدعى بالمسألة الشرقية، ولا يمكن إهمال أطرافها بأي حال من الأحوال.

وقد بدأت في فلسطين عام 1847/1263م بواذر أزمة سياسية بين روسيا وفرنسا ذات طابع ديني وتتعلق بحقوق كل من الطائفتين الكاثوليكية والأرثوذكسية في الأماكن المقدسة، أدت إلى صدام بين الرهبان الأرثوذكس واللاتين استخدمت فيه شمعدانات الكنيسة ببيت لحم وصلبانها. وكانت هذه المسألة قديمة العهد، وتعود إلى عام 15هـ/636م، عندما اعترف الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ للطائفة الأرثوذكسية بحق الإشراف على الأماكن المقدسة، وخلال الحروب الصليبية،

(1) عبدالرزاق سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 27-28.

أصبحت هذه الأماكن ملكاً مشتركاً للكنايس الشرقية التي في فلسطين، إلا أن الكنيسة الأرثوذكسية كانت أرفعها شأنًا بفضل عدد اتباعها البالغ 13 مليوناً، وحماية روسيا لها، وفي المقابل، تمتع رجال الدين الكاثوليك بالحماية الفرنسية. فبفضل الامتيازات التي حصل عليها ملوك فرنسا في عامي 941هـ/ 1535م و عام 1152هـ/ 1740م بوجه خاص، تمتعت فرنسا بنفوذ سياسي واسع في المشرق، ولحقت روسيا فرنسا بعد المعاهدة قينارجه عام 1187هـ/ 1774م وحصلت بدورها على الامتيازات التي تتعلق بحماية رعايا السلطان الأرثوذكس واستخدمتها لتقوية نفوذها السياسي. ومنذ بداية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، استطاعت روسيا الأرثوذكسية أن تضع الأماكن المقدسة تدريجياً تحت إشرافها، مستغلة ضعف فرنسا في المشرق واشتداد تيار العلمنة داخلها، وتمّ ذلك لها نهائياً عند منتصف ذلك القرن. ولكن الأزمة المصرية عادت ووجهت أنظار فرنسا مجدداً نحو الشرق، وفي محاولة استرجاع ما فقدته من نفوذ، ففي 1259هـ/ 1843م وصل القدس أول قنصل فرنسي، وقبل عامين على ذلك التاريخ، وصلت تلك المدينة أول بعثة روسية قليلة 1264هـ/ 1848م عين جوزيف فاليرغا Joseph Valerga كأول بطريرك لاتيني على القدس بعد انقطاع طويل. وكانت التعليمات التي زود بها، هي مقاومة النفوذ الأرثوذكسي، وقد فسرت كل هذه التحركات على أنها سياسية كاثوليكية جديدة في المشرق وتحدّ نفوذ روسيا الأرثوذكسية، خاصة أن البابا كان قد أعلن أنه لن يعترف بالكنيسة الشرقية.

وفي فترة ضعف النفوذ الكاثوليكي في الشرق، انتخب لويس نابوليون 1264هـ/ 1848م رئيساً للجمهورية الفرنسية، الذي كان يخطط لضرب الجمهورية وإعادة إحياء الإمبراطورية، فأخذ يتقرب من الجماعات الكاثوليكية داخل البلاد، ليحظى بتأييد الكاثوليك، وأعاد لويس نابوليون للبابوية نفوذها السياسي في روما سنة 1265هـ/ 1849م وكلف، بعدما حصل على دعم الدول الكاثوليكية في مقدمتها النمسا مندوبة لدى الباب العالي رجب 1266هـ/ مايو 1850م، ليطالب بحقوق الكاثوليك المغتصبه في الأماكن المقدسة من قبل الأرثوذكس استناداً إلى معاهدة 1153هـ/ 1740م.

وكان من الطبيعي أن يؤدي التحرك الفرنسي باتجاه الباب العالي إلى إحراج الحكومة العثمانية، التي كانت تدرك حساسية المسألة وأنها قضية سياسية تتعدى مجرد حقوق أيّاً من الطائفتين في الأماكن المقدسة، ولهذا حاولت أن تماطل وألا تحسم الأمر لمصلحة فريق ضد الآخر، في 29 محرم 1968/ 24 من نوفمبر 1851م. لكن مقدره كل من روسيا وفرنسا على ممارسة ضغط عسكري وسياسي عليها، جعل الحكومة العثمانية تصدر قرارات تارة لمصلحة الأولى 16 ربيع الثاني 1268/ 8 فبراير 1852، وتارة أخرى لمصلحة الثانية 10 ربيع أول 1269هـ/ 22 ديسمبر 1852م. وهكذا، انتهى عام 1269هـ/ 1852 من دون أن تستطيع الدولة العثمانية أن ترضي أيّاً من

الفريقين في مسألة الأماكن المقدسة. (1)

وبسبب هذا التنافس الديني، تاججت العواطف، ووقع الصدام في القدس بين رجال الدين الكاثوليك والأرثوذكس، ليتحول فيما بعد إلى حرب كبرى باسم الدين النصراني، بينما كانت الأهداف الاقتصادية أكثر قوة (2).

ثانياً: في حين أن بعضهم الآخر، لا يرى في النزاع الديني المذكور سوى سبب مباشر للحرب، وأن المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية المتضاربة بين الدول الأوروبية، وخصوصاً بين روسيا من جهة، وبريطانيا وفرنسا والنمسا من جهة أخرى، هي أسباب غير مباشرة للحرب، لا تقل أهميتها عن الاعتبارات الدينية .

كانت مسألة السماح للتجارة الروسية بعد معاهدة فينارجه عام 1188هـ/1774م بحرية استخدام الممرات العثمانية، إحدى المكاسب الهامة التي حققتها روسيا بعد قرن من الصراع مع الدولة العثمانية. فنتيجة لذلك، تحول الثقل الاقتصادي الروسي إلى المنطقة المشرفة على البحر الأسود في جنوب البلاد، فقامت مرافئ روسية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وفي مقدمتها ميناء أوديسيا، بتطوير صادراتها من الحبوب عبر الممرات فالمتوسط ومنه إلى بلدان غرب أوروبا، وخاصة إلى بريطانيا.

ورغم هذا النمو، كانت هناك عوامل تسير في غير مصلحة التجارة الروسية، فكانت الأهداف الاقتصادية أكثر قوة، وهي دخول الدولة العثمانية بولايتيهما الدانوبيتين السوق الدولية لتجارة الحبوب كمنافس لروسيا، والتحول التدريجي لبريطانيا من الأسواق الروسية إلى الأسواق

(1) عبدالرزاق سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص28-29.

(2) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص492. عبدالمنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص465. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص379-384. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص188. عبدالرزاق سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص27-29. عبدالعزیز النوار: التاريخ المعاصر لأوروبا، ص333. محمد محمود السروجي: المسألة الشرقية في أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي (الحرب التركية الروسية)، ص154.

للمزيد عن بداية الزعامة الروسية لقضية الكنسية الأرثوذكسية، انظر: خيرية القاسمية: روسية القيصريّة والمشرق العربي، مجلة الدراسات التاريخية، العددان التاسع والعاشر، 1982م، ص42 وما بعدها

Herausgegeben Von Marlene Kurz, Martin Scheutz, Karl Vocelka Und Thomas Winkelbauer: Das Osmanische Reich Und Die Habsburgermonarchie. Akten Des Internationalen Kongresses. Zum 150-Jährigen Bestehen Des Instituts Für Österreichische Geschichtsforschung. Wien, 22-25. September 2004. R. Oldenbourg Verlag Wien Münschen 2005, P.P.133 – 134. Bir Heyet Tarafinda: Mufassal Osmanli Tarihi, Cilt 6, P.3016 – 3020.

العثمانية، بعدما أصبح المتوسط بالنسبة إلى بريطانيا طريقاً تجارياً واستراتيجياً مع الهند والشرق الأقصى، وبعدها فتحت معاهدة بلطا ليمان واتفاقية التعرف البريطانية العثمانية 1267هـ/ 1850م السوق العثمانية أمام المنتجات الإنجليزية وأصبحت الدولة العثمانية في المرتبة الثالثة بين الدول المستوردة من بريطانيا، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية قد تحولت إلى مصدر هام لبريطانيا فيما يتعلق باستيراد المواد الخام لصناعاتها، وبعد 1262هـ/ 1846م، عندما رفعت بريطانيا ضرائب الحماية الجمركية عن استيراد الحبوب، حلت الدولة العثمانية في المرتبة الرابعة أو الثالثة بين الدول المصدرة إليها، وكانت الحنطة المصدرة من ولايتي الدانوب أهم الصادرات العثمانية.

وهكذا، أخذت بريطانيا تستبدل بالحنطة الروسية الحنطة العثمانية، وتؤمن لصناعاتها في وقت كثرت فيه شكاوى التجار البريطانيين من المضايقات التي تتعرض لها منتجاتهم الصناعية في الأسواق الروسية، أسواقاً أكثر انفتاحاً وأوسع استيعاباً في الدولة العثمانية، إلى جانب استيراد ما تحتاجه هذه الصناعة من المواد الخام. وبذلك، أخذ التبادل التجاري بين بريطانيا وروسيا يتراجع بشكل ملحوظ، مقترناً في الوقت ذاته بتضارب مصالح الدولتين التجارية والسياسية والاستراتيجية في وسط آسيا والهند.

إن هذه العوامل الاقتصادية والسياسية مجتمعة توضح لماذا أخذت بريطانيا تتحول من جانب روسيا إلى جانب الدولة العثمانية، ولماذا أصبحت الممرات العثمانية ومنطقة وسط آسيا منطقتين استراتيجيتين لبريطانيا، ولماذا أصبحت بريطانيا تخشى سيطرة روسيا عليها، والتي يمكن أن تُعرض تجارتها الشرقية ومركزها في المتوسط للخطر؟. ولهذا، اتسمت سياسة كل من روسيا وبريطانيا بالتضارب. روسيا الداعية لأسباب اقتصادية واستراتيجية لتدمير الدولة العثمانية، وبريطانيا التي سعت للأسباب ذاتها طوال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي للحفاظ على السيادة العثمانية واقتصاد روسيا عن أسواق المنطقة.

وقبل حرب القرم بقليل 1266هـ/ 1849م، عبّر بالمرستون في مجلس العموم عن الدوافع الاقتصادية التي كانت تدفع بلاده لمناهضة النفوذ الروسي والوقوف إلى جانب الدولة العثمانية بقوله: [فإذا كان استقلال تركيا من الناحية السياسية ذا أهمية كبيرة لنا، فإنه -أي استقلال تركيا- لا يقل أهمية لبريطانيا من الناحية التجارية. وفي الحقيقة، فإنه لا يوجد بلد آخر مثل تركيا يسمح لبضائعنا بالدخول بحرية، ولتجارتنا بالنمو]. كذلك وصف أحد السفراء الإنجليز في العاصمة العثمانية أهمية الدولة العثمانية بالنسبة إلى منتجات بلاده بقوله: [إن انهيار تركيا قد يكون مؤشراً للقضاء على التجارة الإنجليزية].

أما بالنسبة إلى النمسا، فكانت إحدى الدول الكبرى ذات الاهتمام المباشر بالتجارة مع الدولة العثمانية فيما يتعلق باستيراد الحنطة من ولايتي الدانوب، أو التبادل التجاري مع مناطق عثمانية أخرى عبر مصب الدانوب فالبحر الأسود والمضائق. لذلك، قامت النمسا في الثلاثينيات من القرن الماضي بتطوير خطوطها الملاحية مع مرافئ الدولة العثمانية، ولكن التجارة النمساوية كانت تعتمد بالدرجة الأولى على حرية الملاحة في الدانوب ومصبه. ويبدو أن تزايد طلب النمسا على الحنطة العثمانية شكل تحدياً لصادرات ميناء أوديسا من تلك المادة، فأخذت روسيا، التي لم تكن عملياً دولة دانوبية تعرقل التجارة النمساوية، والبريطانية أيضاً، في نهر الدانوب مستندة إلى معاهدة 1245هـ/ 1829م، والتي أعطتها الحق بالإشراف على مصب ذلك النهر وتجارته. وقبل حرب القرم، كانت النمسا تسعى لإزاحة روسيا عن مصب الدانوب، ولما قامت الأخيرة باحتلال ولايتي الدانوب 1270هـ/ أغسطس 1853م، أدركت النمسا أن عليها أن تدافع عن مصالحها التجارية والاستراتيجية تجاه روسيا.

هكذا، كان وجود الدولة العثمانية مستقلة غير مهددة هو ضمان لتجارة بريطانيا والنمسا مع تلك الدولة، ولهذا كان القضاء على الدولة العثمانية بالمفهوم الروسي يعني القضاء على شريك تجاري مربح لهما.

إن العوامل التجارية والاقتصادية التي أوجزناها، قد لا تفسر وحدها أسباب نشوب حرب القرم، فالتحليل الاقتصادي لفهم دبلوماسية فترة ما قبل الحرب، التي أعقبت الاتفاق السري الروسي البريطاني في 1260هـ/ 1844م، واستمرت حتى 1269هـ/ 1853م، هذه الفترة التي يطلق عليها بحق [جرثومة حرب القرم] (1).

الواقع، أن تحديد سبب رئيس لهذه الحرب هو من الأمور غير السهلة، ولكن يمكن القول، بأن النزاعات الدينية قد امتزجت بالمصالح السياسية والاقتصادية فكانت حرب القرم (2). فاعتقاد روسيا بأن الوقت قد حان، بعدما أخدمت الثورات في أوروبا، للعودة إلى سياسة تقسيم السلطنة العثمانية وتأمين مصالحها في تلك الدولة كان يتناقض مع مصالح الدول الأوروبية الأخرى في الدولة العثمانية وفي منطقة الشرق الأدنى.

(1) عبدالرؤف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 27-28. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 379-386، د/ محمد كمال الدسوقي: حرب القرم وآثارها على المشرق الإسلامي، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، العدد الثالث، 1397هـ/ 1398هـ، ص 95. عبدالمعنى الهاشمي: تاريخ الخلافة العثمانية، ص 465. نادية الدوسري: حرب القرم أسبابها ونتائجها، ص 248.

(2) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 379.

فرغم مناهضة فرنسا نفوذ روسيا الديني والسياسي في الأماكن المقدسة، ظل مركز روسيا في المشرق حتى نهاية 1269هـ/ 1852م قوياً. فالخلافات البريطانية الفرنسية حول بلجيكا، والقلق الذي أصاب الدوائر السياسية البريطانية نتيجة انقلاب 7 صفر 1268هـ/ 2 ديسمبر 1851م. وإعلان الإمبراطورية في فرنسا، وأخيراً، سقوط حكومة دربي Derby في بريطانيا وعودة ابردين Aberdeen للحكم في محرم 1269/ نوفمبر 1852م، بالإضافة إلى تقارب بين بطرسبرج وفيينا بعد وفاة شغارتسنبرج Shwarzenberg، رئيس وزراء النمسا في جمادى الآخر 1268/ أبريل 1852م، الذي تودد إلى فرنسا وتحفظ تجاه روسيا، كل هذه الأمور مجتمعة أقتعت القيصر نيقولا بأن الظروف الدولية أصبحت مواتية للعودة إلى مشروع تقسيم الدولة العثمانية، وأن يعرض على أبردين شريكه في اتفاقية 1844/1260م اتمام ما بدأه.

ففي 8 و13 ربيع الأول/ 9 و14 ديسمبر، و22 ربيع ثاني و3 جمادى أولى من عام 1269هـ/ 2 و12 فبراير 1853م، اجتمع القيصر نيقولا بهاملتون سيمور Hamilton Seymour السفير البريطاني في بطرسبرج، وطرح معه المسألة الشرقية من جوانبها كافة، وضرورة اتخاذ الترتيبات للحيلولة دون تورط الدول الأوروبية في نزاع فيما بينها. لكن سيمور، الذي لم يظهر تحمساً لمشروع القيصر، أجاب بأن [بلاده لا ترحب بفكرة تقسيم ممتلكات صديق وحليف قديم قبل أن يكون قد مضى نحبه]. بيد أن القيصر كرر وجهة نظره، معتبراً الدولة العثمانية بمثابة " دب يحتضر" وأن [إعطاءه المسك لن يبقيه على قيد الحياة]. ومن المؤكد أن "المسك" الذي عناه القيصر، لم يكن سوى محاولات الإصلاح الداخلي في الدولة العثمانية المدعومة من قبل بريطانيا، والتي رآها عديمة الجدوى، لأن الدولة العثمانية في طريقها إلى الزوال.

وفي معرض حديثه حول تقسيم الدولة العثمانية، وتبديد شكوك بريطانيا بنواياه تجاه الممرات، أوضح القيصر نيقولا للسفير السيمور أنه لا يريد إعادة إحياء مخططات الإمبراطورة كاترين الثانية بتأسيس مملكة يونانية، أو جمهوريات صغيرة على أنقاض الدولة العثمانية، ثم أعرب عن رأيه في إمكان تسوية الأمر بين روسيا وإنجلترا وحدهما من دون حاجة إلى قيام حرب، وعرض مشروعاً للتقسيم على الشكل التالي:

أولاً: أن تكون ولايتي الدانوب، وصربيا، وبلغاريا، في حال انهيار السلطنة العثمانية، مستقلتين تحت الحماية الروسية.

ثانياً: أما إسطنبول، فرأى القيصر ضرورة تحييدها، لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للدول الكبرى.

ثالثاً: ترابط القوات الروسية في البسفور، بينما ترابط القوات النمساوية في الدردنيل.

رابعاً: تحتل إنجلترا مصر وقبرص ورودس، ولها إن شاءت أن تستولي على كريت.

ورغم ما انطوى عليه حديث القيصر من مكاسب لبريطانيا، إلا أن سيمور أبلغه أن اقتصار تقسيم الدولة العثمانية على الدولتين وحدهما، سوف لن يمنع حرباً في المنطقة، بل سيشعلها حرباً عامة. أما راسل Russeل وزير الخارجية البريطانية، فكتب إلى السفير البريطاني في بطرسبرج لينقل إلى قيصر بأن الدولة العثمانية ليست في الطريق إلى الزوال، بل لاتزال لديها مقومات البقاء، وإن مجرد الدخول في مفاوضات مع روسيا حول تقسيم الدولة العثمانية، قد يعجل بأحداث خطيرة لاتريدها بريطانيا. بذلك لم تبد إنجلترا ميلاً للتجاوب مع هذا المشروع لسببين:

أولهما: أنها كانت لاتزال متمسكة بسياستها التقليدية، وهي المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها، ولم تكن لديها الرغبة في تبديلها. كما أن هذا المشروع لا يتفق أيضاً مع سياستها التقليدية تجاه روسيا، وهي الحيلولة بينها وبين الوصول إلى البحر المتوسط، حيث لإنجلترا مصالح. يضاف إلى ذلك أن إنجلترا لم تفكر في ذلك الوقت في إحداث تغييرات جوهرية في أوروبا من شأنها أن تخل بالتوازن الأوروبي وتعكر صفو السلام.

ثانيهما: أن إنجلترا كانت تشك في إخلاص القيصر في تقديم مشروعه، لأنها علمت أنه عرض سراً على فرنسا الاستيلاء على تونس لتقوية نفوذها في المغرب، وعلى جزيرة كريت لمراقبة التحركات البريطانية في جزيرة مالطة.

لذلك، أدت هذه المحادثات، بين القيصر والسفير، إلى زيادة شكوك إنجلترا حول نوايا روسيا. ورغم ما انطوت عليه هذه المحادثات، فقد ظلت الدوائر السياسية البريطانية تعتقد أن القيصر نيقولا، لن ينجر وراء سياسة تقسيمية للدولة العثمانية من دون موافقتها⁽¹⁾.

إلا أن التعاون المشترك الذي كان قد تحقق بين روسيا وبقية الدول الأوروبية لإنهاء الأزمة المصرية، فالفترة الفاصلة بين معاهدة الممرات وحرب القرم، تسجل تنافساً سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً بين روسيا الداعية إلى تقسيم السلطنة العثمانية وبقية الدول الأوروبية المدافعة عن مصالحها المرتبطة بسلامة تلك الدولة. هذا التنافس، امتزج بالنزاعات الدينية بين روسيا وفرنسا حول الأماكن المقدسة، كما تميزت تلك المرحلة باستمرار الدولة العثمانية بسياسة الإصلاحات

(1) للمزيد، من خطط سياسة التقسيم للدولة العثمانية والتي تمتد ما قبل هذا التاريخ، انظر: د/ طالب رجب خطاب: روسيا في أعقاب حرب القرم، مجلة آداب المستنصرية، العدد العاشر، 1405هـ/ 1984م، ص 452 - 453. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 493. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 381 - 382. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 29 - 30. عبدالعزيز نوار/ عبدالمجيد النعني: التاريخ المعاصر لأوروبا، ص 231 - 232.

الداخلية المدعومة من بريطانيا، التي كانت قد بدأت في عام 1255هـ/ 1839م، واتخذت منحىً خاصاً في عام 1272هـ/ 1856م، وكذلك سياسة بريطانيا للاختراق التجاري – معاهدة بلطة ليمان 1254هـ/ 1838م – الاختراق المالي – أول قرض بريطاني للدولة العثمانية عام 1270هـ/ 1854م. وبالنسبة للنمسا، فكان عليها أن تدافع عن مصالحها في البلقان والبحر الأسود والممرات ضد الهيمنة الروسية. وفيما يتعلق بفرنسا، التي كانت قد خسرت الكثير من سمعتها في الشرق بعد الأزمة المصرية، فقد حاولت استرجاع نفوذها مستخدمة المسائل الدينية وسيلة لذلك. أما روسيا – أكبر الدويلات الألمانية – فكانت لاتزال تعير المسألة الشرقية أهمية ضئيلة، إذ انصب همها على تنبؤ مركز مرموق في المجموعة الأوروبية، وخاصة بعد إذلال أولمتر على يد النمسا عام 1266هـ/ 1850م⁽¹⁾.

أما الذي فجر هذه الحرب فكان البلقان المضطرب:

كان الحكم العثماني يمتد على شبه جزيرة البلقان كلها باستثناء اليونان التي انفصلت عن الجسم مؤخراً، وقد احتوت هذه البلاد البلقانية على عناصر وشعوب وديانات مختلفة، ولم يكن الحكم العثماني فيها متسماً بالقسوة إلا في حالات قليلة حين يتعرض لتحدٍ خطير، كما لم يكن يتمثل في أكثر من حامية تحفظ نوعاً من النظام وتجبي الضرائب، تاركاً السكان يسيرين، فيما عدا ذلك، في طريقهم الخاص ويتبعون أفكارهم الخاصة في شؤون الحياة الاقتصادية والدينية.

على أنه لا جدال في أن الحكم العثماني كان أخذاً في الضعف، وأن كفاءته العسكرية كانت أخذة في التناقص، مع ازدياد ملموس في الفساد الذي استشرى في دوائره السياسية وغيرها، يضاف إلى ذلك أن هذا الحكم لم يتأثر بالتقدم العلمي والصناعي الذي بدّل طابع أوروبا الغربية. ونتيجة لهذا الضعف أخذ أبناء القوميات والديانات الخاضعون لهذا الحكم يزدادون وعياً بذاتيتهم وبكيانهم، وقد أثارهم نجاح اليونانيين في الانفصال عن جسم الدولة.

والواضح أن المعاهدات السابقة التي أقرتها الدولة لسكان ولايتي الأفلاق والبغدان تتضمن قدراً كبيراً من الحكم الذاتي، فراحوا يتطلعون للحصول على المزيد، وكان الصربيون غير قانعين بالقدر المحسوس الذي فازوا به من الحكم الذاتي من قبل، أما أهالي الجبل الأسود فكانوا لا يزالون يحتفظون بانفصالهم وراء جبالهم المنيع، وممع أن البلغار والألبان⁽²⁾

(1) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 27.

(2) الألبان: هم مجموعة عرقية وفي نفس الوقت أمة يتحدثون اللغة الألبانية كلغة أم. يبلغ عدد الألبان فهم يشكلون نصف العدد الإجمالي في

والمقدونيين (1). فإن مناطقهم كانت تشهد اضطرابات ناجمة عن إحساسهم بالفروق التي تفصلهم عن العثمانيين (2). ولما كان عدم الاستقرار سمة ظاهرة في هذه البلاد، فقد بات محتملاً أن تنشب في إحدى جهاته ثورة تزعزع التوازن الدولي، لذلك أخذت الدول الأوروبية تراقب الوضع بقلق وطمع.

واستغل القيصر نيقولا الأول ضعف الدولة وتوثب القوميات البلقانية نحو الانفصال لتحقيق أماله في تقسيم الدولة العثمانية، فأوعز إلى سكان الجبل الأسود بالقيام بالثورة. إلا أن الباب العالي أحبط مخططاته حين قمع الثورة في مهدها. فكان لهذه الحادثة تأثير قوي في أوروبا، وبخاصة في النمسا التي تطلعت إلى تحقيق نوع من الاستقرار في البلقان في هذه المرحلة التاريخية، فتدخلت لدى الباب العالي لتسوية المسألة بشكل لا يتيح لروسيا التدخل (3).

فكانت النمسا مدنية بنشأتها تؤمن بضرورة سدّ الطريق في وجه أي معتدٍ يأتي من مجرى الدانوب الأسفل، بالإضافة إلى أن ضمان وجودها مرتبط بمقاومة الدولة العثمانية، وعلى الرغم من أن دواعي الخوف من السلطان العثماني قد زالت، فإن خوفاً جديداً أعقبه، ألا وهو الخوف من الدولة التي يمكن أن تحل محل السلطنة العثمانية في البلقان، والمعروف أن النمسا كانت تتطلع إلى كسب نفوذ لها في البلقان، وتخشى نوايا روسيا ومطامعها فيه، وبخاصة أن معاهدة كوتشك

=

ألبانيا، وتوجد أقليات لهم في كل من كوسوفو، صربيا، جمهورية مقدونيا والجبل الأسود، كما يوجد عدد منهم في الهجر خاصة في تركيا، اليونان وإيطاليا. يعتنق الألبان في أغلبهم الدين الإسلامي (سنة وبكداشيون)، وأقلية منهم مسيحيون أرثوذكس وكاثوليك مع وجود اللاديين.

للمزيد انظر: <http://www.marefa.org/index.php/ألبان>

(1) المقدونيون: استوطنت قبائل السلافيين مقدونية منذ بداية القرن الخامس الميلادي بحثاً عن اراضٍ تصلح للزراعة، ويمكن ان يطلق على المقدونيين لقب الصقالبة وهو لقب اطلق قديماً على السلافيين عامة - الصقالبة وصل بعضهم لمناصب هامة في الاندلس فعملو حراساً وجنوداً لأمرأ المسلمين في إسبانيا المسلمة سابقاً - وفي النصف الثاني من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي أسس القيصر صوميلو الدولة المقدونية الأولى التي استمرت إلى عام 409هـ/ 1018م. وتناوب بعدها حكام العثمانيين والصر ب حكم مقدونيا إلى ان سيطر العثمانيين على تلك المنطقة 500 عاماً، أي إلى أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وبذلك حلت الدولة العثمانية محل البيزنطية. وفي النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي تطورت حركة ثورية كانت بذرتها من سالونيك إلى أن انهارت الدولة العثمانية مخلفة اطلعاً بلغارية في حكم المنطقة، وفي عام 1321هـ/ 1903م هبت انتفاضة ايليندين ضد البلغار وأعلنوا قيام الجمهورية إلا أنها دامت عشرة ايام فقط وعادت الأمور لبلغاريا من جديد إلى عام 1331هـ/ 1913م، حيث تقاسم البلغار واليونانيين والصر ب مقدونيا.

<http://ar.wikipedia.org/wiki/مقدونيون>

(2). محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 380. عبدالمعنى الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 464 - 465.

(3) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 380.

قينارجي، المعقودة بين الدولتين العثمانية والروسية في عام 1188هـ/ 1774م، تضمنت مادتين آثار تفسيرهما جدلاً، فقد نصت إحدى المادتين، هي المادة الرابعة عشر، على السماح لروسيا ببناء كنيسة نصرانية في غلطة⁽¹⁾ وإبقائها تحت حمايتها، ووعدت الدولة العثمانية في مادة أخرى وهي المادة السابعة، بحماية الكنيسة والديانة النصرانية في أراضيها والسماح لسفراء روسيا بمخاطبة السلطات العثمانية نيابة عن كنيسة غلطة، فادعى الروس - بناءً لهاتين المادتين - أن لهم الحق في تمثيل الطوائف النصرانية في البلقان وحمايتها مع ما يتبع ذلك من حق التدخل بصفة دائمة، لكن الباب العالي أصرّ على رفض الاعتراف بهذا الحق المزعوم لروسيا⁽²⁾.

لكن روسيا بزعامة نيقولا الأول، قد اتخذت من مطامعها الدينية غطاء لمطامعها السياسية، فكانت تعمل على صنع البلبلة والفوضى في ممتلكات الدولة العثمانية، كما فعلت في الجبل الأسود، للتدخل متى أمكنها ذلك كخطوة في سبيل تحقيق مطامعها في السيطرة على المضائق وعلى العاصمة والوصول إلى البحر المتوسط. وكان للقيصر أيضاً بعض التحفظات على سياسة فرنسا، واعتقد أن تزايد نفوذها في الشرق وفي أوروبا هو بمثابة دعم للنزاعات التحريرية في الولايات التابعة للدولة العثمانية وفي بعض بلدان أوروبا⁽³⁾.

لم يشأ القيصر نيقولا أن يبدأ الحرب ضد الدولة العثمانية، أو أن يتورط بمجابهة مع أي دولة أوروبية أخرى. وأن يكون تحركه في اتجاهين: دبلوماسي باتجاه إسطنبول [بعثة منتشيكوف]، وعسكري باتجاه ولايتي الدانوب واحتلالهما في شوال 1269هـ/ يوليو 1853م، وكان يهدف إلى تحقيق مصالح بلاده في الدولة العثمانية وإلحاق الهزيمة السياسية بفرنسا. بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تتعلق بالتوازن الدولي، فقد كانت روسيا غير مهياًة للحرب، فعشية حرب القرم كان الجيش الروسي غير مستعد نتيجة تخلف روسيا الاقتصادي الذي انعكس على تسليحه بشكل واضح، وكان يمنعه من تحمل أعباء حرب طويلة، وبالإضافة إلى مصاعب روسيا المالية، كانت البلاد تفتقر إلى شبكة مواصلات حديدية لنقل قواتها واحتياطها من الجنود⁽⁴⁾.

(1) غلطة Calata: حي في إسطنبول يقع على البسفور، وهو مرسى للسفن، وتتميز بحركة تجارية نشيطة. ماجد مخلوف: تحولات الفكر والسياسة، ص 105.

(2) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 381.

(3) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 381.

(4) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 31. للمزيد، عمر طوسون: الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بـ [حرب القرم]

وفي ربيع ثاني 1269هـ/ فبراير 1853م، عين القيصر نيقولا الأول الأمير منتشيكوف قائد الأسطول في بحر البلطيق رئيساً للبعثة الروسية إلى إسطنبول ومفاوضاً مطلق الصلاحيات مع الباب العالي، بمهمة خاصة تهدف في ظاهرها إلى تسوية مسألتى الجبل الأسود والأراضي المقدسة، ولكن الهدف الحقيقي لمهمته هو التوصل إلى توقيع معاهدة بين الدولتين تكفل لروسيا وضعاً متميزاً يبرر تدخلها في شؤون العثمانيين الداخلية، وهذا يعني إيجاد مبرر لإعلان الحرب على الدولة، وحددت مهمته بأربعة أهداف هي:

1. اعتراف الباب العالي بحماية القيصر الروسي لرعايا السلطان من الأرثوذكس.
2. الحصول على مرسوم عثماني بإعادة الأوضاع في الأماكن المقدسة إلى ما كانت عليه قبل عام 1268هـ/ 1852م.
3. عقد اتفاقية مع الحكومة العثمانية تضمن بموجبها حقوق الطائفة الأرثوذكسية.
4. عقد تحالف سري بين الدولتين، تقوم بموجبه روسيا بدعم الباب العالي عسكرياً ضد أي اعتداء فرنسي نتيجة للاتفاقيات الثلاث الأولى⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك، حصل منتشيكوف على معلومات مفصلة عن مواقف الدول الأوروبية من الأزمة، إلى جانب معلومات وافرة عن مجلس الوزراء العثماني ومقرراته. ويبدو أن تزويد منتشيكوف بتلك المعلومات يعود إلى أنه كان قد وضع نصب عينيه ضرب الحكومة العثمانية من الداخل عن طريق عزل بعض الوزراء، وفي مقدمتهم فؤاد باشا⁽²⁾، وزير الخارجية العثمانية

=

1853م/ 1856م، دراسة: د/ حمدنا الله مصطفى، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ط الثالثة.

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 493. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 387. عبدالرؤف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 30.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861). Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992, P. 276.

(2) فؤاد باشا: 1230 – 1286هـ/ 1814م – 1869م، هو كجه جي زاده محمد فؤاد باشا، يعتبر التلميذ الثاني لرشيد باشا. أحد أقطاب التنظيمات العثمانية، وأحد ثلاثة وضعوا البرنامج التنفيذي لتغريب الدولة العثمانية، وفي عهده اكتسبت فرنسا نفوذاً كبيراً في الدولة العثمانية. وقد عارض فؤاد باشا رغبة السلطان عبدالعزيز في تطوير الأسطول العثماني بحجة الأزمة المالية، وقد حدث أنه قال، - أي فؤاد باشا - في اجتماع له مع بعض الساسة الأوروبيين، وأثناء بحث مدى قوة كل دولة من الدول العظمى، [إن الدولة العثمانية هي أقوى دولة، فأنتم تعملون من الخارج على تحطيمها، ونحن نعمل من الداخل على هدمها، ومع هذا لا نستطيع أن نخطمها]. توفي فؤاد باشا، في فرنسا، حيث كان يعالج هناك من مرض القلب.

ماجدة مخلوف: تحولات الفكر والسياسة، ص 38.

المعادي لروسيا (1).

وفي 19 جمادى الأولى 1269هـ/ 28 فبراير 1853م، وصل منتشيكوف إلى العاصمة العثمانية، واجتمع بعد أيام بالصدر الأعظم محمد علي باشا، بعدما تمكن من تحريض السلطان على عزل فؤاد باشا – الذي كان رجلاً كَيِّساً، قادراً على دحض حججه – وتعيين رفعت باشا مكانه(2).

وخلال النصف الأول من شهر شعبان/ مايو، قدم المفاوض الروسي مذكرتين إلى الحكومة العثمانية في 29 رجب و2 شعبان/ 8 و10 مايو تتعلقان بالمطالب الروسية في شأن حماية الكنيسة الأرثوذكسية وأتباعها في الدولة العثمانية، واستعداد روسيا لعقد معاهدة دفاعية مع الباب العالي موجهة ضد فرنسا. وفي مذكرتين أخريين 7 و13 شعبان/ 16 و22 مايو، قدم منتشيكوف قسماً من المعاهدة التي يتبع بموجبها بطريرك وأساقفة الأرثوذكس القيصر الروسي مباشرة، الذي يملك صلاحيات تعيين هؤلاء، وتجديد مددهم وعزلهم كذلك، بأن ترفع شكاوى هؤلاء إليه مباشرة بصفته المرجع الأول للكنيسة الأرثوذكسية (3).

وفيما يقوم منتشيكوف بمناوراته الدبلوماسية في إسطنبول، كانت الحكومة الروسية تتحرك بدورها دبلوماسياً باتجاه لندن لتؤكد للحكومة البريطانية بواسطة سفيرها هناك الطابع السلمي لمهمة منتشيكوف، ولتمنع في الوقت ذاته أي تقارب بريطاني فرنسي. وخلال الربع الأول من عام 1269هـ/ 1853م، كانت الحكومة البريطانية لاتزال تثق بالقيصر نيقولا وبنواياه السلمية تجاه الدولة العثمانية، ولا ترى في مطالبه في إسطنبول أي أهداف عدائية، ويضاف إلى ذلك، شعور أبردين بأن القيصر نيقولا لن يتصرف بالمسألة الشرقية بمنأى عنه. ولهذا رأى أبردين، الذي كان يقر لروسيا بحقوق فيما يتعلق برعايا السلطان الأرثوذكس، وأن تستجيب الحكومة العثمانية للمطالب الروسية، سواء أكانت محقة أم لا. ولذلك، رُفِض في 12 شعبان/ 21 مايو اقتراح روزن Rozen القائم بالأعمال البريطاني في إسطنبول، بأن يشارك الأسطول البريطاني الأسطول

(1) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص32.

(2) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص494. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 388. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص32.

Bir Heyet Tarafından Hazırlanmıştır: Mufassal Osmanlı Tarihi, İstanbul, 1972, Cilt Vi, P. 3020.

رفعت باشا: لم أجد له تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

(3) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص32. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 378.

الفرنسي في مظاهرة بحرية في الممرات، خشية أن يستفز ذلك الساسة الروس (1).

ولكن التقارير كان يبعث بها سيمور من بطرسبرج، وتحذيراته المتلاحقة لنوايا روسيا العدائية في الدولة العثمانية ومحاولاتها عزل بريطانيا عن فرنسا، بالإضافة إلى المذكرات العنيفة التي قدمها منتشيكوف إلى الباب العالي – كل هذه الأمور أبانت للحكومة البريطانية أن أهداف روسيا تتعدى مسألة الأماكن المقدسة – فعند نهاية شعبان/ مايو كان راسل قد أصبح أكثر اقتناعاً مما مضى [بأن قيصر روسيا يعمل بجلاء لإنجاز تدمير الدولة العثمانية، وأنه يجب أن يقاوم]. ورغم ذلك، لم تسر الحكومة البريطانية في نهج معاد للروس، بل اكتفت بأن تبقى على مقربة من الأحداث بسفير ضالع في المسألة الشرقية، وهو اللورد ستراتفورد رذكليف (2). فكانت إعادة تعيين رذكليف في إسطنبول دليلاً على المرحلة الدقيقة التي تمر فيها الدولة العثمانية، وعلى رغبة الحكومة البريطانية في الدفاع عن سلامة تلك الدولة واستقلالها الحيويان لمصالحها في المنطقة (3).

وقبل وصول رذكليف إلى إسطنبول كان منتشيكوف قد طالب الباب العالي بمعاهدة تحفظ الامتيازات القديمة [للديانة الأرثوذكسية الشرقية، وللأكليروس وللممتلكات التابعة لها]. فكان

(1) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 33.

للمزيد انظر: عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 281 – 283.

A.B. Sirokorad: Osmanli – Rus Savaslari, P. 353 – 355.

(2) يرر المؤرخون الدور الذي أدّاه اللورد ستراتفورد دي رذكليف سفير إنجلترا في إسطنبول، – ويقرر بعضهم – أنه هو السبب في وقوع الحرب بفعل كراهيته للقيصر.

كان ستراتفورد هذا يكره فعلاً القيصر الروسي بفعل سياسته المترنمة والقاسية، ويخشى روسيا بفعل تدخلها في إخماد الروح القومية في أوروبا، ويدرك في الوقت نفسه مدى الكراهية التي يكنها الشعب الإنجليزي للروس بفعل تصادم المصالح ونمو القوة الروسية التي أضحت تهدد الإمبراطورية البريطانية، وعلى الرغم من أنه كان يرى مواطن ضعف الدولة العثمانية بوضوح، إلا أنه كان مصمماً على دعم سيادتها واستقلالها، كما كانت له مكانة كبيرة لدى الباب العالي حتى وُصف بأنه [السلطان العثماني غير المتوقع].

ورأى رذكليف أن القضاء على القوة الروسية المتنامية – في وقت مبكر – خير من تأجيل الحرب التي لا بد من أن تقع يوماً ما، ولم يتوان عن تحمّل جانب كبير من المسؤولية بنفسه دون الرجوع إلى حكومته لنيل موافقتها، لا سيما إذا كانت هناك أسباب تجعله يعتقد أن آراه الخاصة تتفق مع الرأي العام في بلاده، وبذلك يلزم بلاده بالوقوف موقفاً حقيقياً.

واستغل هذا السفير الظروف المواتية، حيث إن نابليون الثالث كان قد التزم بتجّيب الاصطدام بالإنجليز، وأن يتعاون معها ضد روسيا أو النمسا، فشجع العثمانيين على عدم الخضوع لعدوهم الروسي، ووقف إلى جانب السلطان ينصحه بما يتوافق مع المصلحة البريطانية.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 386. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 32. عبدالمعصم الهاشمي: تاريخ الخلافة العثمانية، ص 466. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 286. نادية الدوسري: حرب القرم، أسبابها ونتائجها، ص 257 – 258.

(3) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 32.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992, P. 278.

ردكليف يرى أن معاهدة من هذا القبيل تتعارض [مع الرغبة للحفاظ على سيادة واستقلال الدولة العثمانية]، وتعطي النفوذ الروسي في الدولة العثمانية الغطاء الشرعي. وبناءً على ذلك اتسمت دبلوماسية وقضية الحماية الروسية للأرثوذكس، وبأن يجعل الباب العالي يوافق على ما يتعلق بالأولى، ويتصلب في المسألة الثانية. وكان ردكليف يدرك ويشاركة لوكور locour السفير الفرنسي في إسطنبول، أن أهداف روسيا تتعدى مسألة الأماكن المقدسة. وقد صحت توقعاتهما، فبعدما قبل الباب العالي في 5 شعبان/ 14 مايو معظم المطالب الروسية فيما يتعلق بالأماكن المقدسة، عندها عاد منتشيكوف وتقدم في 7 شعبان/ 16 مايو بمطالب جديدة تتعلق هذه المرة باستقلال الجبل الأسود والهرسك وعزل وزراء الصرب المعادين لبلادهم. وبايعاز من ردكليف، رفض الباب العالي المطالب الروسية الجديدة رابطاً المسألة بالتوازن الأوروبي وبموافقة الدول الكبرى. وهذا ما دفع منتشيكوف في 26 رجب و 4 شعبان/ 5 و 13 مايو إلى توجيه إنذارين إلى الحكومة العثمانية لتنفيذ مطالبه، كما طالب بعزل كل من محمد علي باشا الصدر الأعظم، ورفعت باشا وزير الخارجية (1).

وفي محاولة أخيرة لمنع انهيار المفاوضات، وافق الباب العالي على اقتراح ردكليف بالاستجابة للمطالب الروسية فيما يتعلق بحقوق رعايا السلطان الأرثوذكس وحصانة الكنيسة الأرثوذكسية، لكنه رفض أن يوقع على تلك المعاهدة، كما طلب منتشيكوف. كما رفض أيضاً بأن توضع الكنيسة الأرثوذكسية ورجال الدين الأرثوذكس تحت إشراف المبعوث الروسي في إسطنبول، وهذا ما جعل منتشيكوف يعتقد أن السلطان سوف يتصل في أول فرصة من تعهده الشفوي، ما جعله يربط بقاءه في العاصمة العثمانية بتنفيذ مطالبه خلال ثلاثة أيام تنتهي في 6 جمادى الآخر/ 17 مارس، وأخبر منتشيكوف الباب العالي أن القيصر يعتبر رفض مطالبه عملاً عدائياً لروسيا ودينها (2).

أدى الإنذار الروسي إلى موجة استياء في الأوساط العثمانية والأوروبية، مما دفع السلطان إلى إقالة الوزارة العثمانية وإسناد الصدارة العظمى إلى رشيد باشا. في 8 شعبان/ 17 مايو (3)، وبعد

(1) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 33. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 387.

(2) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 33.

(3) رشيد باشا: صادف تولي رشيد باشا منصب الصدر الأعظم عام 1264هـ/ 1848م، حصول انقلابات في أوروبا الكبرى، حيث بدأت أولاً في فرنسا عندما تمت الإطاحة بالملكية الدستورية وما أعقبها من إعلان الجمهورية الثانية هناك، وأصبح ابن شقيق الملك نابليون رئيساً للجمهورية - وستبدأ معها مرحلة الإمبراطورية الثانية تحت اسم نابليون الثالث في العام 1267هـ/ 1851م. كما أسقطت في هذه الانقلابات أيضاً مستشار النمسا الأمير مترنيخ، والذي تحكّم بالدبلوماسية الأوروبية لمدة نصف قرن، ليسقط بذلك نظام مترنيخ أيضاً. وخسر الإمبراطور فرديناند عرشه لبرّته الأرشيديوق الفرنسي الشاب ابن الثمانية عشر ربيعاً «جوزيف»، والذي سيبقى في الحكم =

ست ساعات من الاجتماع، أبلغ الديوان العثماني منتشيكوف رفضه المطالب، لكن الديوان أصدر مرسوماً لصالح الكنيسة الأرثوذكسية في إسطنبول والسماح لروسيا ببناء كنيسة ومستشفى في القدس. وبهذا الرفض، انتهت مهمة منتشيكوف وغادر العاصمة العثمانية في 12 شعبان/ 21 مايو، وبعد أسبوع من ذلك التاريخ، قطعت روسيا علاقاتها الدبلوماسية مع الباب العالي. ويعود فشل مهمة منتشيكوف إلى طبيعة المطالب الروسية وشخصيته المتعجرفة، وإلى المؤامرات التي حاكها كل من ردكليف ولوكور⁽¹⁾. يتضح لنا، مدى تدخل الدول الخارجية في قرارات السلطان العثماني، بفرض رغباتهم عليه وإصرارهم على تنفيذها، دون أن يكون له القدرة على اتخاذ القرار الحاسم للتصدي لأطماع هذه الدول، أو عدم السماح لهم بالتدخل في شؤونها.

ولم تمر تلك التطورات من دون ردة فعل بريطانية. ففي اليوم التالي من مغادرة منتشيكوف لإسطنبول، بعث ردكليف بتقرير إلى حكومته – وصل التقرير إلى لندن في 22 شعبان/ 31 مايو – حول مخاطر السياسة الروسية في الدولة العثمانية، مما دفع أبردين إلى الكتابة إلى نسلرود Neslröde المستشار الروسي، حول تناقض التصريحات الروسية مع مطالب منتشيكوف، وأكد أبردين تمسك بلاده بمعاهدتي 1256 هـ – 1257 هـ/ 1840 م و 1841 م. وقبل يوم من ذلك، كانت الحكومة البريطانية قد أعطت ردكليف صلاحيات استثنائية باستدعاء الأسطول البريطاني إلى إسطنبول إذا ما وجد أن سلامة الدولة العثمانية في خطر، وكان هذا تحذيراً غير مباشر لروسيا حول عزم الحكومة البريطانية على الدفاع عن مصالحها المرتبطة بسلامة الدولة العثمانية⁽²⁾.

وفي بطرسبرج، قرر القيصر بعد مشاورات مستفيضة القيام بإجراءات على مراحل، اعتبرها وسطاً ما بين الحرب والسلم، وهي احتلال ولايتي الدانوب، على أن تتبعها إجراءات أخرى إذا ما استمرت الحكومة العثمانية في تجاهلها للمطالب الروسية. وفي هذا المعنى، وجه نسلرود في 29 ربيع الأول/ 31 مايو إنذاراً إلى الباب العالي بضرورة تلبية مطالب منتشيكوف خلال ثمانية أيام،

=

لغاية 1334 هـ/ 1916 م.

Yılmaz Öztuna: Osmanlı Devleti Tarihi, T.C Kültür Bakanlığı Yayınları, Ankara// 1998, Osmanlı Dizisi/1, Birinci Cilt, P.512.

(1) فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 494 – 495. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 388. عبدالرؤف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 33.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basımevi – Ankara, 1992, P. 278.

(2) عبدالرؤف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 33.

وبعدها، إذا لم تستجب إلى المطالب، ستعبر القوات الروسية الأراضي العثمانية " ليس بقصد الحرب، بل للحصول على ضمانات مادية من السلطان". ولم تكن تلك "الضمانات المادية" سوى احتلال القوات الروسية لولايتي الدانوب (1).

وفي محاولة عثمانية للمناورة الدبلوماسية، أصدر السلطان في 5 ربيع الآخر/ 6 من يونيو مرسوماً يعلن فيه الحرية الدينية لمختلف الطوائف. وبعد عشرة أيام على ذلك، بعث إلى عواصم الدول الكبرى يخبرها أنه لا يستطيع أن يلزم نفسه باتفاقية تمس سيادته واستقلاله (2).

وبين 3 و6 جمادى الأولى / 3 و6 من يوليو، عبرت القوات الروسية نهر بروث Pruth، واحتلت بخارست. وبهذه العملية السريعة، أرادت روسيا أن تضغط على الباب العالي من جهة، وأن تضع الدول الكبرى أمام الأمر الواقع من جهة أخرى. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: ماهي الأسباب التي جعلت روسيا تقدم على هذه الخطوة، وهي تدرك أنها ستورطها في مجابهة مع الدول الكبرى؟ إن الإجابة عن هذا السؤال، تكمن في إلقاء الضوء على الاعتبارات التي بنت روسيا عليها استراتيجيتها الحربية وهي:

- ضعف الجيش العثماني، وعدم مقدرته على التصدي للجيش الروسي.
- استحالة قيام تحالف بريطاني فرنسي ضدها.
- القطيعة بين بروسيا والنمسا، والتي لا يمكنها أن تجمع بينها في عمل موحد. إضافة إلى إمكانية تحييدها، وإن لم يكن دفع النمسا لتحريك جيشها إلى الحدود الفرنسية للضغط على باريس (3).

وإذا كان للاعتبار الأول ما يسوغه، فإن الاعتبارين الآخرين أثبتا خطأً استراتيجياً روسياً، وكانا سبباً في اندلاع حرب القرم، وهزيمة روسيا (4).

ففيما يتعلق بالتحالف البريطاني - الفرنسي، رأى الساسة الروس ضرورة استخدام أسلوب المناورة وعدم إظهار أية نيات عدائية علنية تجاه الدولة العثمانية، كي لا يؤدي ذلك إلى الإنجرار

(1) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 34. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 388. عمر طوسون: الجيش المصري في الحرب الروسية، ص 46.

(2) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 34.

(3) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 34. فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 396. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 389.

(4) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 34.

وراء مجابهة مع بريطانيا، وإن مثل هذه السياسة، إلى جانب التناقضات البريطانية – الفرنسية، كقيلة بأن تمنع أي تقارب بريطاني – فرنسي، فقد افترض القيصر أن بريطانيا سوف لن تعارض بلاده، ولن تقوم بعمل منفرد للدفاع عن الدولة العثمانية. ولكن بعد شعبان 1269هـ/ مايو 1853م، وعندما وضحت شكوك بريطانيا بالنوايا الروسية الحقيقية في الدولة العثمانية ومخاطرها على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، وحدث تقارب فرنسي باتجاه لندن بهدف التحالف، أخذت العلاقات البريطانية – الفرنسية تسير مساراً جديداً غير الذي افترضه الساسة الروس. وحتى بعد تحريك بريطانيا وفرنسا أسطولهما الحربي إلى الخليج بسبباً⁽¹⁾ خارج الدردنيل رمضان 1269هـ/ يونيو 1853م، ظلّ قيصر روسيا يعتقد أن هذا الوفاق لن يُعمّر، رافضاً الأخذ بعين الاعتبار استراتيجية الدولتين في المسألة الشرقية، وهي المحافظة المشتركة على سلامة الدولة العثمانية. وعلى حدّ قول فيليبسون وبوكستون، فقد كانت الدولتان طرفاً في اتفاقية دولية، يعود مبرر وجودها إلى تصميمهما واتفاقهما المشترك في المحافظة على السيادة الإقليمية للدولة التركية، [إن الغزو الروسي لولايتي الدانوب، مهما كان هدفه الظاهري، كان تهديداً خطراً لهذه السيادة، إن لم يكن المرحلة الأخيرة لتدميرها] ⁽²⁾.

وإذا كان قيصر روسيا قد استبعد قيام تحالف بريطاني – فرنسي، إلا أنه كان متأكداً من حياد دول وسط أوروبا – النمسا وبروسيا – وعدم إمكان بريطانيا وفرنسا جر أحدهما إلى تحالف ضد بلاده. كما أخطأ في التقدير عندما اعتقد أن اتفاقي ميونخ غراتز ⁽³⁾ وبرلين ⁽⁴⁾، ودعم بلاده للنمسا في عامي 1265هـ – 1266هـ/ 1849م – 1850م،

(1) خليج بسبباً: يذكره محمد فريد بك بـ «تريكا»، ولم أجد له تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 641.

(2) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 35.

(3) ميونخ غراتز: أو كما يذكر في المصادر التركية [مونتس جارتز]، الذي تمّ توقيعه بين الجانبين، روسيا والنمسا. منح النمسا بعض المزايا التي حصلت عليها روسيا بموجب معاهدة ميناء خونكار، وسوف تتحرك الدولتان سوياً من أجل أن تعيش الدولة العثمانية أطول فترة ممكنة ولكن سوف تواصلان تعاونها أيضاً إذا تمزقت الدولة العثمانية على الرغم من كل شيء، وفي تلك الأثناء فإن الدولتين الأوروبيتين الشرقيتين قد اهتمتا بالحماية والحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية في إطار مواصلة التوازن (توازن القوى).

المجلة التاريخية المصرية: تصاعد الصراع الروسي العثماني في القرن التاسع عشر، العددان الثامن والعشرون/ والتاسع والعشرون، ص 1981م/ 1982م، ص 162 – 163.

Oral Sander: Anka'nın Yükselisi Ve Dususu, imge/Angran, Baski/ 2010, G. p.223.

(4) برلين: هي عاصمة جمهورية ألمانيا الاتحادية، وإحدى ولايات ألمانيا الست عشرة، كما أنها أكبر مدن ألمانيا من حيث عدد السكان. وتعتبر برلين إحدى "الولايات المدن" الثلاث بجمهورية ألمانيا الاتحادية (إلى جانب برلين وهامبورج)، وتأتي هذه التسمية من كون حدود المدينة هي

كفياً في جعل الأخيرة تحرك جيشها إلى الحدود الفرنسية لممارسة ضغط على باريس. فبدلاً من ذلك، تحرك الجيش النمساوي إلى جبهة الدانوب، بعدما كانت النمسا قد تلقت تقارير سرية عن خطط لجنرالات روس للوصول إلى إسطنبول مع فيينا أو عبرها، ومالم يدركه القيصر نيقولا، هو قلق النمسا من دبلوماسية منتشيكوف واحتلال روسيا لولايتي الدانوب وتهديد التجارة النمساوية. وحتى الافتراض القائل بأن القطيعة بين النمسا وبروسيا أثبتت عجز القيادة الروسية عن إدراك لعبة التوازن الدولي. فرغم إذلال أولمترز الشرقية، الوقوف على الحياد وعدم الإنجرار وراء روسيا خشية الاصطدام بالنمسا. ولكنه رأى في الوقت ذاته أن ينتهج لبروسيا سياسة خاصة بها، من دون أن يمنعه ذلك من الاتفاق مع النمسا حول استراتيجية موحدة في البلقان، إذا ما تجاوزت روسيا حدود المعقول. وهكذا، كانت كل الدلائل تشير عشية حرب القرم، بأن النمسا ستكون الدولة الأوروبية الثالثة التي ستتنضم إلى التحالف البريطاني الفرنسي⁽²⁾.

والواقع، أن موقف النمسا بين معسكري الحلفاء من جهة، وروسيا من جهة أخرى، اتسم بالدقة. فكان الانحياز إلى جانب فريق سيوثر حتماً على تماسك النمسا، ويهددها بكارثة، وذلك بسبب أوضاع البلاد الداخلية الصعبة في إيطاليا والمجر (هنغاريا)، فضلاً عن تدهور مالية البلاد. لهذا، اتبعت النمسا سياسة خاصة بها، وهي

نفسها حدود الولاية. وبرلين هي أيضاً ثاني أكبر مدن الاتحاد الأوروبي بعد العاصمة البريطانية لندن. تشكلت برلين من اندماج مستوطنتين هما (Cölln) التي تقع حالياً في جزيرة المتاحف (Museum Island)، وبرلين التي تقع على الضفة الشمالية لنهر سبري (Spree)، والتان يعود تشكلها إلى القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، وفي عام 1307م تم توحيد المستوطنتين أي (Cölln) وبرلين، لينتج عنها مدينة واحدة. وعقب الاضطرابات التي حدثت في عام 855هـ/ 1451م، أعلن عضو المجلس الانتخابي الأمير فريدريك الثاني أن برلين ستكون مقراً لإقامته الرسمية. عانت برلين ولأكثر من مرة من اندلاع النيران والطاعون والحروب، ولم يكن مقدراً لها أن تنعم بالرخاء والاستقرار إلا تحت حكم فريدريك (Friedrich Wilhelm) إذ تم في عهده تحصين برلين وبناء أولى المباني الفخمة فيها، ويمكن للمرء تكوين فكرة جيدة عن ذلك من خلال السير على طول جادة أوتتر دن ليندن (Unter den Linden)، وهي إحدى الجادات الرئيسة في وسط برلين.

برلين/ ar.wikipedia.org/wiki/

(1) أوتوفون بسمارك (Bismarck): سياسي ألماني، عمل على تحقيق الوحدة الألمانية، أصبح مستشاراً للإمبراطورية بعد الانتصار على فرنسا 1287هـ/ 1870م، جعل من بلاده قوة أوروبية. ودولة استعمارية.

المنجد: في اللغة والأعلام، ص128.

(2) عبدالرؤف سنو: تاريخ العلاقات الروسية العثمانية، ص35.

أن تحرم روسيا من أية مكاسب سياسية أو إقليمية في الدولة العثمانية، وبالتلويح بالقوة من دون التورط في مجابهة عسكرية معها – هذه السياسة التي أطلق عليها باومغارت [الحيادية المسلحة]⁽¹⁾.-

وفي إطار هذه السياسة، دعا بول Buol وزير خارجية النمسا، في شوال 1269هـ/ أغسطس 1853م سفراء الدول الكبرى في العاصمة النمساوية إلى اجتماع لأجل تسوية النزاع، وبسبب امتناع سفيرى روسيا والدولة العثمانية عن المشاركة، صدر عن سفراء بريطانيا وفرنسا وبروسيا، بالإضافة إلى بول، ما عرف بـ [مذكرة فيينا] في 10 شوال/ 19 أغسطس، التي كان أهم بنودها تأكيد احترام روسيا الدائم سياسة المحافظة على حرية الكنيسة الأرثوذكسية وامتيازاتها القديمة والمستمرة في الدولة العثمانية، وكذلك حقوق رعايا السلطان الأرثوذكس، من دون الإقرار بحق روسيا في التدخل. وفي مقابل ذلك، حصول روسيا على وعد من السلطان العثماني بأنه سيظل أميناً لنص وروح معاهدتي قينارجة وأدرنة فيما يتعلق بحماية الديانة المسيحية⁽²⁾.

وبينما وافقت روسيا على المذكرة، معتبرة أن معاهدة قينارجة وأدرنة قد أعطتها حق حماية الأرثوذكس في الدولة العثمانية، ربط الباب العالي موافقته على المذكرة بإجراء تعديل على النص، بأن السلطان سيظل أميناً لنص وروح معاهدتي قينارجة وأدرنة فيما يتعلق بحماية الباب العالي للديانة المسيحية، وكان تأكيد الباب العالي ذلك يظهر جوهر المشكلة حول تفسير نصوص المعاهدتين المذكورتين: هل روسيا هي التي تحمي رعايا السلطان من الأرثوذكس، أم أن ذلك من مسؤولية السلطان؟ وكانت اختلافات وجهات النظر هذه كقيلة بأن تدفع المفاوضات إلى طريق مسدود وتجهض على مذكرة فيينا. فاتهم الروس ردكليف بأن أصابعه كانت وراء رفض العثمانيين للمذكرة وللتنفسير الروسي لها، ورغم أن مسؤولية ردكليف من هذه النقطة لاتزال غير ثابتة، إلا أنه من المؤكد أن الباب العالي كان متصلباً بموقفه، نتيجة إدراكه بأن بريطانيا وفرنسا لن تتركاه فريسة لروسيا،

(1) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص35. فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص496. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص390.
Dr. Vahid Cabuk: Kurlusundan Cumhuriyete Büyük Osmanli Tarihi, Emre Yayinlari, Istanbul, Sekizinci, Cilt, P.303.

(2) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص35. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص390.

بل ستدافعان عن سيادته المرتبطة بالتوازن الأوروبي ومصالحهما. وكذلك، كان الباب العالي مدعوماً في موقفه بتعهدات تونسية ومصرية بتقديم مساعدة له ضد روسيا، ففي 3 شوال/ 12 أغسطس، وصلت وحدات مجرية مصرية إلى ميناء إسطنبول⁽¹⁾.

وفي الشهر التالي من فشل مذكرة فيينا 17 ذو القعدة/ 24 سبتمبر، حدث في أولمترز اجتماع مفاجئ بين القيصر نيقولا والإمبراطور النمساوي فرانس جوزيف، تمّ الاتفاق فيه على توسط النمسا بين روسيا والدول الأوروبية، وأن يقوم سفراء الدول الكبرى الثلاث في إسطنبول، بناء عليه، بإصدار مذكرة يعترفون فيها بنوايا روسيا السلمية في الدولة العثمانية وعدم رغبتها في التدخل في شؤون السلطنة الداخلية، إن حماية الأرثوذكس في الدولة العثمانية من مسؤولية الباب العالي وحده، ويُقتصر دور روسيا فقط على مراقبة تنفيذ تلك الحماية وفقاً لمعاهدة قينارجة. ولما كان هذا العرض يتعارض مع السياسة الروسية على أرض الواقع، فقد رُفض من جانب بريطانيا، بل إن مجلس الوزراء البريطاني أمر ردكليف بعد أسبوعين 1 ذو الحجة/ 8 أكتوبر باستدعاء الأسطول البريطاني الراسي في خليج بسىكا إلى إسطنبول، وكانت هذه الخطوة دافعة نحو الحرب، وفي الوقت ذاته، كان الجناح المؤيد للحرب قد تسلم مقاليد الأمور في العاصمة العثمانية⁽²⁾.

كانت أول ردة فعل عثمانية على فشل مبادرات السلام، هو الانذار الذي وجهه الباب العالي لروسيا بإخلاء ولايتي الدانوب خلال خمسة عشر يوماً، وموافقة الديوان العثماني على إعلان الحرب 20 ذو القعدة/ 27 سبتمبر، ودعوة القيصر نيقولا شعبه في 26 ذو الحجة/ 30 سبتمبر إلى حرب صليبية ضد الدولة العثمانية. وفي اليوم التالي لإعلان الحرب، دعا الباب العالي أساطيل بريطانيا وفرنسا لعبور البسفور، وهو ما حصل وسط احتجاج روسيا. وفي 28 ذو الحجة/ 4 نوفمبر، كان تدمير الأسطول الروسي لوحدة بحرية عثمانية صغيرة قرب سينوب⁽³⁾ في 28 صفر 1270هـ/ 30 نوفمبر 1853م، كان

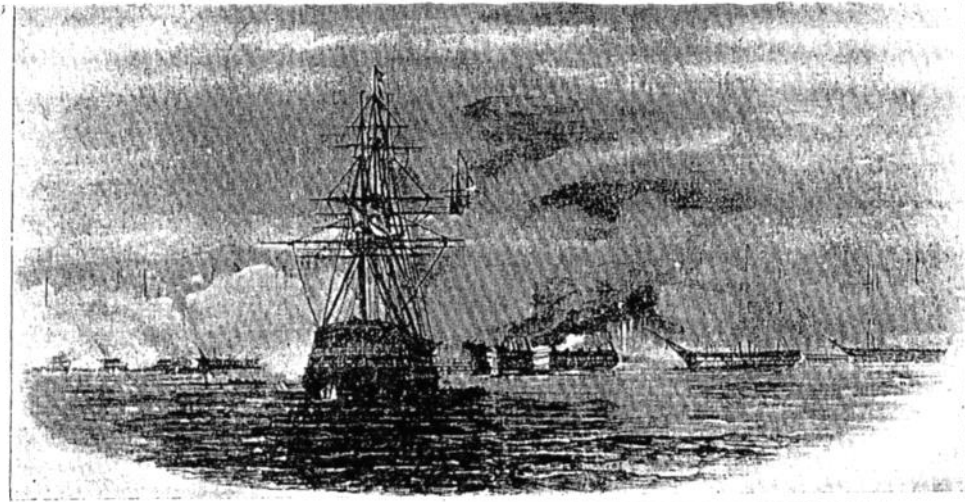
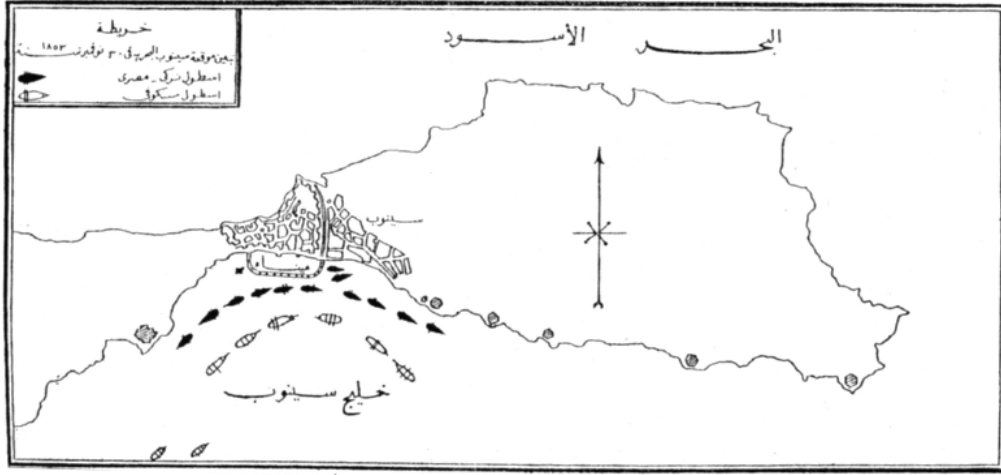
(1) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 36. فريد بك: تاريخ البولة العلية، ص 496. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 390.

(2) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 36. نادية الدوسري: حرب القرم، أسبابها ونتائجها، ص 276 – 278.

(3) سينوب: مدينة حصينة في شمال الأناضول على البحر الأسود فيها ميناء متسع، اتخذته البولة العثمانية ملجأً لسفنها الحربية والشهيرة. قد قامت روسيا بتدمير الأسطول العثماني سنة 1269هـ/ 1853م، قبل إعلان الحرب المعروفة بحرب القرم.

محمد فريد بك: تاريخ البولة العلية، ص 160.

كافياً لأن يعجل بعبور الأسطولين البريطاني والفرنسي الممرات إلى البحر الأسود 4 ربيع الآخر 1270هـ/ 4 يناير 1854م⁽¹⁾.



واقعة (سينوب) البحرية في 28 صفر 1270هـ/ 30 نوفمبر 1853م، نقلًا عن الجريدة الإنجليزية المصورة (ذي السبت لندن نيوز The Illustrated London News) العدد 24 بتاريخ 7 ربيع ثاني 1270هـ/ 7 يناير 1854م، ص 4 ويؤى في الأمام بعض قطع الأسطول الروسي وعن الجين واليسار قطع الأسطولين التركي المصري⁽²⁾

ولم يكن لأوروبا موقف موحد تجاه هذا النزاع، بل أن موقف كل من دولها من هذا الموضوع قد كشف عمق الخلافات فيما بينها وكذلك اختلاف المصالح. وسنعرض هنا بإيجاز موقف كل من

(1) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 36. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 391.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861). Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992, P. 282.

(2) عمر طوسون: الجيش المصري في الحرب الروسية، ص 199 – 121.

هذه الدول والأسباب التي دعتها لإتخاذها:

1- فرنسا: كان نابليون يشعر أنه طرف رئيس في هذا النزاع طالما أن سببه ولو ظاهرياً السيطرة على الأماكن المقدسة باعتبار أنه يعتمد في حكمه على تأييد الحزب الكاثوليكي الفرنسي، ثم إنه لا يستطيع أن ينسى أنه سليل عائلة بوناپرت وهو ملزم بالتالي بإرواء ظمأ الفرنسيين للأمجاد والانتصارات بعد أن حرموا منها أمداً طويلاً، وفوق ذلك فهو يرى في هذا النزاع وسيلة لإخراج فرنسا من العزلة التي فرضتها عليها اتفاقيات مؤتمر فيينا كخطوة في طريق القضاء على كل هذه الاتفاقيات التي أبعدت فرنسا عما تعتبره حدودها الطبيعية، ولذا فقد كانت هذه الحرب بالنسبة للفرنسيين وسيلة لاستعادة نفوذهم القديم. ولكن البعض يضعف فكرة أن يكون المجد الحربي هو الباعث لاشتراك "نابليون الثالث" في الحرب، بل إن ذلك إجحاف بحقه لأن الشعب الفرنسي كانت لديه رغبة قوية في السلام مصممة على العمل لتحقيقه لإصلاح الأوضاع داخل فرنسا، يقول نابليون واعداً شعبه بذلك: [إن الإمبراطورية لا تتوق إلى شيء أكثر مما تتوق إلى السلم فنحن نملك أراضي شاسعة غير معمورة، نريد إصلاحها وزرعها وطرقاً نرغب في شقها، وموانئ نرغب في تعميقها، وقنوات في إكمال حفرها، وانهاراً نريد أن نجعلها صالحة للملاحة، وسككاً حديدية نريد ربط بعضها ببعض. وعلى الساحل المقابل لمرسيليا نملك أراضٍ مترامية، نرغب في إدماجها بفرنسا]، كما أراد نابليون مساعدة الإيطاليين على تحقيق أمانهم القومية، إلى جانب رغبته الأكيدة في تجنب الأخطاء التي أدت إلى سقوط الإمبراطورية الفرنسية الأولى، ولما كانت بريطانيا سيدة البحار هي السبب في إسقاط الإمبراطورية الفرنسية، وجد نابليون الثالث أن من الحكمة التحالف معها عاقداً العزم على ذلك حتى لو أدى إلى اشتباكه في حرب مع روسيا معتمداً على كراهية فرنسا للروس، فلم يكونوا أقل بطشاً من الغير، فنظم الحكم في بلادهم استبدادية وهم أمة منشقة عن الإيمان الصحيح⁽¹⁾.

2- إنجلترا: لها موقف معروف تتمسك به منذ أن برزت روسيا كقوة كبرى مناوئة لجارتها تركيا ومزاحمة لإنجلترا في مناطق نفوذها: البحر المتوسط، الهند، وفارس؛ هو المحافظة على سلامة الدولة العثمانية ومنع روسيا من الوصول إلى المتوسط.

3- بروسيا: لم يكن لبروسيا مصالح مباشرة في الدولة العثمانية أو البلقان وبالتالي فلم تكن

(1) محمد الدسوقي: حرب القرم، آثارها على المشرق الإسلامي، ص 96. نادبة وليد البوسري: حرب القرم، ص 278 - 279.

مضطرة لان تتخذ موقفاً صريحاً من هذا النزاع. وكان البروسيون على كل حال منقسمين على أنفسهم حيال هذه القضية، فالأوساط المحافظة وعلى رأسها الملك كانت ترى ضرورة اتخاذ موقف ملائم لمصالح النمسا باعتبارها كبيرة الدول الألمانية، وكان هناك موقف آخر يقضي بأن تقف بروسيا موقفاً مناوئاً للنمسا يسمح لروسيا في المستقبل أن تتبوأ مركز الصدارة بين الدول الألمانية، وكان ينادي بهذا الرأي «بسمارك» وفئة المثقفين العاملين من أجل القضية القومية ومن أجل إنشاء ألمانيا موحدة بزعامة بروسيا، وكان هؤلاء يرون في النمسا العائق الأساسي دون تحقيق أهدافهم. إلا أن بروسيا رغم كل ذلك التزمت الحياد نزولاً عند رغبة ملكها فريديريك الرابع.

4- **النمسا:** كانت النمسا تشعر بأنها مدينة للحكومة الروسية وبصورة خاصة لشخص القيصر بالمحافظة على سلامتها، باعتباره أنه أمدها سنة 1265هـ/ 1849م بجيش يقدر بمائة وخمسين ألف جندي ساعدها في القضاء على الثورة المجرية وبالتالي في الإبقاء على سلامة أراضيها. إلا أنها من جهة أخرى لم تكن ميالة للقبول بازدياد النفوذ الروسي في البلقان حيث لها مصالح كثيرة، كما أنها لم تكن راضية إطلاقاً عن احتلال الروس للمقاطعتين الدانوبيتين الملاصقتين لأراضيها. ولعل أكثر ما كانت تخشاه النمسا هو انهيار الدولة العثمانية وتفككها مع ما في ذلك من انتصار لمبدأ القوميات وهذا أكثر ما كانت تخشاه، فإذا زالت الدولة العثمانية عن مسرح السياسة الأوروبية أصبحت هي رجل أوروبا المريض، وقد أدركت كل من فرنسا وإنجلترا مكانم الضعف في السياسة النمساوية وأخذتا تستغلانه وتستدرجان النمسا تدريجياً نحو الانحياز إلى صفهما، رغم أنها كانت قد أعلنت منذ بدأ النزاع حيادها التام وذلك بعد أن فشلت محاولتها لعقد مؤتمر في فيينا يجد حلاً سلمياً للمشكلة ويحول دون اتساع النزاع⁽¹⁾.

وفي تطور دراماتيكي، شهد شهراً جمادى الآخر ورجب/ فبراير ومارس 1854م الأحداث التالية:

– 8 ربيع الآخرة/ 6 فبراير، قطعت روسيا العلاقات الدبلوماسية مع كل من بريطانيا

(1) عبدالعزيز نوار/ عبدالمجيد النعني: تاريخ أوروبا المعاصر، ص 235 – 237. نادية الدوسري: حرب القرم، أسبابها ونتائجها، ص 278 – 279.

Bertand Michael Bachmann: Österreich Und Das Osmanische Reich. Fachbibliothek Wissenschaften, Universität, Wien, P. 186 – 187.

وفرنسا.

- 29 ربيع الآخر / 27 فبراير، إنذار بريطاني - فرنسي لروسيا بإخلاء ولايتي الدانوب.
- 12 جمادى الأولى / 12 مارس، وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقية مع الدولة العثمانية تتعهدان فيها بدعمها⁽¹⁾.
- 23 جمادى الأولى / 23 مارس، عبور جيش روسي نهر الدانوب وتحقيق انتصار ساحق على الجيش العثماني عند سيلستريا⁽²⁾.
- 17 جمادى الآخرة / 28 مارس، إعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على روسيا⁽³⁾.

وبعد أقل من أسبوعين لإعلانهما الحرب، وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقية للتعاون العسكري بينهما في 1 رجب / 10 أبريل، وكانت كل من الدولتين قد وقعتا اتفاقية مع النمسا وبروسيا للحفاظ على سيادة الدولة العثمانية جمادى الآخر / مارس 1854م. أما بروسيا والنمسا، فتوصلتا في 4 رجب / 2 أبريل إلى معاهدة دفاعية مشتركة ضد روسيا، هكذا، تقوى مركز النمسا السياسي والعسكري نتيجة تلك الاتفاقيات والتي توجب بإنذارها لروسيا رسمياً بإخلاء ولايتي الدانوب في 7 رمضان / 3 يونيو، وبالمعاهدة التي وقعتها مع الدولة العثمانية لإجلاء روسيا عن الولايتين

(1) وقد تضمنت هذه المعاهدة المبادئ الرئيسة التالية:

- 1- أنه بناء على طلب الحكومة العثمانية، فإن القوات الإنجليزية والفرنسية ستقوم بحماية الأراضي العثمانية وأعلامها وفقاً لمتطلبات الظروف، سواء في أوروبا أو في آسيا ضد روسيا.
- 2- أن تحظر الدول المتعاقدة بعضها البعض أية اتصالات مباشرة أو غير مباشرة تحدث من أي منها مع الجانب الروسي.
- 3- ألا يدخل العثمانيون في مفاوضات لعقد هدنة أو صلح أو عقد أية اتفاقية من هذا النوع مع روسيا، إلا بعد إخطار وموافقة كل من إنجلترا وفرنسا.
- 4- بعد إتمام الهدف الذي من أجله عقدت هذه المعاهدة، وبعد عقد الصلح تنسحب القوات الإنجليزية والفرنسية من كافة معاقلها ومواقعها وتسلمها للسلطات العثمانية المسؤولة وذلك بعد عقد السلام النهائي بأربعين يوماً على الأكثر.
- 5- خلال قيام القوات الإنجليزية والفرنسية بعملياتها العسكرية تعطى الحرية الكاملة دون أية تدخلات أو إشراف من الجانب العثماني عليها، بل على السلطات العثمانية أن تقدم التسهيلات اللازمة لها خاصة في عمليات التموين والنقل على طول خطوط المواصلات.
- 6- التنسيق بين العمليات العسكرية للقوات المتحالفة، وألا يقدم الطرف العثماني على عمليات عسكرية ضد الروس إلا بعد إخطار القيادة المسؤولة الإنجليزية والفرنسية.

عبدالعزیز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 285 - 286.

(2) سيلستريا Silistra: تقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة بخارست على نهر الدانوب.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 338.

(3) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 501. عبدالرؤف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 36. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 392.

علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 191 - 192.

Bir Heyet Tarafından Hazırlanmıştır: Mufassal Osmanlı Tarihi, İstanbul, 1972, Cilt Vi, P. 3020.

وإحلال قواتها مؤقتاً محلها في 18 سبتمبر/ 14 يونيو (1).

ما هي الأسباب التي دفعت فرنسا وإنجلترا ودول أخرى لمساعدة الدولة العثمانية؟؟؟ (2)

فاضطرت روسيا، لإعتبارات عسكرية، وبناءً على نصيحة ملك بروسيا، للرضوخ للتهديد النمساوي، فأنتهت انسحابها من ولايتي الدانوب في نهاية ذي القعدة/ أغسطس. فدخلتها القوات

(1) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 36 – 37. محمد طقوش تاريخ العثمانيين، ص 392. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 192. د/ طالب رجب خطاب: محاولات تجديد روسيا في أعقاب حرب القرم، ص 454.

Ömer Yilmaz: Osmanli Tarihi, cilt3, p.369.

(2) لقد سارت حرب القرم وتم تنفيذها بأفكار خاصة بأوروبا أكثر من الرغبة في حياية أراضي الدولة العثمانية وحفظها، أي أنها نظام سياسي أوروبي ومن بين الأسباب الأساسية للحرب هنا حياية التوازن (توازن القوى) في أوروبا والذي يحمل أهمية بالنسبة لإنجلترا ولقد كانت الحرب من أجل ذلك، وكما وضح آنفاً فإن إنجلترا مع أنها أدركت مؤخراً ومتأخراً أهمية قضية الشرق الأدنى فإنها أيضاً أدركت أن الحياية الروسية على الدولة العثمانية وكذلك الحياية المصرية على مصر من الممكن أن يكونا خطراً أو بشكلاً خطراً، ولهذا السبب فإن كلاً من روسيا وفرنسا كانتا تتصارعان على حياية المسيحيين ويعارضان أحدهما الآخر لهدف خاص وهذا التعارض كان يشكل المبدأ الأساسي للسياسة الخارجية لإنجلترا في آخر القرن 13هـ/ 19م، وبالنسبة لإنجلترا فإن التغيير في النظام الأساسي لأوروبا من الممكن أن يتم ويحدث بطريق دبلوماسي داخل توائم وانسجام أوروبي وليس بإرادة دول عظمى من جانب واحد. وبالإضافة إلى ذلك فإن قيام روسيا بإنهاء تمرد المجر بأسلوب دام عام 1853هـ/ 1849م، والتصرف بسوء إزاء البولنديين تسبب في ظهور مشاعر معادية لدى الرأي العام الإنجليزي ومن ثم فإن حريات أوروبا ينبغي أن تتخلص وتحرر من هذه الضغوط بالشرق ولهذا السبب فإنه ينبغي حياية النظام الأوروبي وتقوية ودعم توازن القوى الذي تعمل روسيا على تغييره الآن، وبالإضافة إلى ذلك فإن لويس كوسوز البطل القومي المجري كان محل اهتمام عثماني زاد من مكانة السلطان العثماني في لندن من خلال فتح الدولة العثمانية أبوابها للاجئين المجريين وكذلك لهذا البطل المجري القومي، ومنحت الدولة العثمانية هؤلاء اللاجئين حق اللجوء إليها.

أما فرنسا فأنها انضمت إلى الحرب إلى جانب إنجلترا ولكن بأفكار مختلفة حيث أن نابليون الثالث كان يريد تحطيم توازن القوى لصالحها على العكس تماماً من إنجلترا، وكان يريد لفرنسا تحقيق التفوق في أوروبا، وطبقاً لوجهة نظره، فإنه رأى لتحقيق هدفه من الخطأ لنابولي العظمى الدخول في صراع لا لزوم له مع إنجلترا ولا طائل منه أمام مفتاح نجاح فرنسا، فإنه كان ينطلق من الاتفاق مع إنجلترا وكانت حرب القرم فرصة جيدة جداً لذلك الأمر.

وبالنسبة للأفكار المشتركة لفرنسا وإنجلترا فإنها كانت تقضي بإخراج روسيا خارج أوروبا ومن هذا المنطلق فإن حرب القرم كانت نموذجاً مهماً ذا مغزى منتصف القرن 13هـ/ 19م، واتسمت بمنح الحرب الباردة خلال النصف الثاني للقرن 14هـ/ 20م. لكن تألف الدول العظمى لأوروبا لم يتوقف فقط عند حياية توازن القوى في الوقت نفسه فإنه تمسك بصدق إلقاء روسيا خارج القارة الأوروبية، وهكذا فإنه من الممكن إنزال روسيا إلى درجة أقل من النظام الأوروبي ومن الممكن أن تتأسس بولندا مجدداً ومن الممكن تحرير الدولة العثمانية من تمزق ظالم وكذلك فإنه من الممكن للدولة العثمانية أن تتفوق في أوروبا مجدداً بما يتماشى مع رغبة فرنسا أيضاً. فكان نابليون الثالث قد أدرك حقيقة الموقف في الوقت الذي لم يتمكن منه الكسندر الأول ونيقولا الأول من فهم وإدراك حقيقة أنه لا يمكن إرغام دول وحكام أوروبا على حب روسيا، وهكذا فإن روسيا ستظل دائماً الخصم اللدود في نظر دول العالم القوية ولم يكن من الصعب العثور على عذر وسبب من أجل الصدام والحرب، فقد أدركت روسيا أنه لا مفر من تدخل الدول العظمى في أي صراع حدودي يقع مع الجيران وأدركوا أنهم سوف يتم حرمانهم من جني ثمار هذا النصر ولقد حدث ذلك في الحرب الروسية – العثمانية 1828 – 1829 – 1853 – 1855 – 1877 – 1878 وفي أفغانستان 1979 – 1989.

للمزيد، انظر:

Oral Sander: Anka'nın Yükselişi Ve Düşüşü, imge/Angrak, Baskı/ 2010, G, P.306.

النمساوية، فيُعد هذا نصراً دبلوماسياً باهراً لها⁽¹⁾. ولكن بثمن باهظ، هو العداء مع روسيا واحتمال تورطها في حرب ضدها تخوضها منفردة، من دون مساعدة الحلفاء. ولهذه الأسباب، رأت النمسا أن تؤمن لنفسها تغطية سياسية وعسكرية، مما يحرم روسيا من أية فرصة للانفراد بها، وكانت النمسا تدرك أن مقدار تقربها إلى الحلفاء كفيل أن يجعل روسيا تسارع للقبول بتسوية سلمية للأزمة معها وفق الشروط التي تلائم سياستها ومصالحها. وبناءً على اقتراح من نابليون الثالث⁽²⁾، تقدمت النمسا وبريطانيا وفرنسا بملزمة عرفت بـ [ملزمة الضمانات الأربعة]، الهدف منها إنهاء الحرب وفقاً لمصالح تلك الدول.

ونصَّ البند الأول : بأن تُستبدل الحماية الروسية على ولايتي الدانوب والصر بضمأن أوروبي بموافقة الباب العالي.

البند الثاني : ويتعلق بحرية الملاحة في نهر الدانوب من دون أية عوائق.

البند الثالث : قررت الدول إعادة النظر باتفاقية الممرات لصالح التوازن الأوروبي، وتحديد قوة الأسطول الروسي في البحر الأسود.

البند الرابع : تخلي روسيا عن ادعاءاتها بحماية رعايا السلطان الأرثوذكس، على أن يقوم الباب العالي بتحسين أحوال هؤلاء من دون المساس بسيادته. وجرى تسليم الملزمة إلى الحكومتين العثمانية، والروسية⁽³⁾.

(1) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص393. عبدالرؤف سنو: تاريخ العلاقات الروسية العثمانية، ص37. يذكرها في 18 رمضان 1354هـ.
Ismail Hami: Izahli Osmanli, p.156

(2) نابليون الثالث: هو ابن لويس بونابرت، أخو نابليون الأول الذي كان عينه أخوه ملكاً لهولاندا، ولد في باريس في 23 صفر 1223هـ/ 20 أبريل 1808م، وهاجر مع والديه بعد سقوط الإمبراطورية الأولى، وأقام في بلاده سويسرا ودخل في جيشها بوظيفة ضابط واشترك في ثورات إيطاليا. وفي سنة 1251هـ/ 1836م، حضر إلى مدينة ستراسبورج، وأراد إحداث ثورة لقلع لويس فيليب وتعيينه مكانه فلم يفلح، وقبض عليه، وبعد أن سجن مدة أبعد خارج فرنسا، وأنزل في الولايات المتحدة. وفي سنة 1256هـ/ 1840م، أتى فرنسا ثانياً، ونزل بنجر بولندا فقبض، وحكم عليه مجلس السناتو بالسجن المؤبد، وسجن في قلعة هام إلى سنة 1262هـ/ 1846م، فهرب والتجأ إلى بلاد البلجيك، ولما حصلت ثورة ربيع الأول 1264هـ/ فبراير سنة 1848م أتى مسرعاً إلى فرنسا وبذل جمده حتى عُين رئيساً. في 7 صفر 1268هـ/ 2 ديسمبر 1851م، منع مجلس النواب من الاجتماع وسحب أعضاءه، وعمل كل الوسائط حتى عين رئيساً للجمهورية لمدة عشر سنين وزيدت اختصاصاته في 12 محرم 1268هـ/ 7 نوفمبر 1851م. أبطلت الجمهورية، وصار هو الإمبراطور باسم نابليون الثالث.

للمزيد عن حياته وسيرته، أنظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص359.

(3) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص392. عبدالرؤف سنو: تاريخ العلاقات الروسية العثمانية، ص38.

Omer Yilmaz: Osmanli Tarihi, cilt 3, p.373 – 374.

في إسطنبول، أحدثت المذكرة انقساماً في الديوان، لكن ردكليف نصح السلطان بقبولها، وعندما تسلم السفير الروسي في فيينا المذكرة، رفضها لانتقاصها من كرامة بلده وشرفها. كما عارضها تسلرود، وخصوصاً بندها الثالث الذي نص على إعادة النظر باتفاقية الممرات لصالح التوازن الدولي، واعتبر نسلرود أن هذا النص ينسف كل المعاهدات السابقة، ويدمر منشآت الأسطول الروسي في البحر الأسود ويحدد قوته هناك، ولهذا رفضت روسيا المذكرة لأنها لا تشجع على السلام في أوروبا، بل تبقى بعيداً عنها (1).

وبعد انسحاب الجيش الروسي من ولايتي الدانوب، ودخول القوات النمساوية محلها، تغير مجرى الحرب، فتهديد روسيا لسيادة الدولة العثمانية انتهى بوقف الحرب على جبهة الدانوب. ومع ذلك، لم تتوقف الحرب حيث إن الحلفاء حتى هذه المرحلة من الحرب، لم يُحقّق هدفهم الاستراتيجي الثاني، وهو ضرب القوة الروسية البحرية، وإضعافها وإنهاء سيطرتها على البحر الأسود، ومن وجهة النظر العسكرية والسياسية، كانت إنجلترا وفرنسا تسعيان إلى ضرب روسيا ولكن دون أن تؤدي العمليات العسكرية إلى مخاوف لدى الإمبراطورية النمساوية، أو بمعنى آخر كان على القوات الإنجليزية الفرنسية أن تعمل في مناطق لا تعتبرها النمسا مجالاً سياسياً أو استراتيجياً، وهذا يعني أن نزول القوات الإنجليزية – الفرنسية على السواحل البلقانية الشمالية كان سيؤدي إلى احتمال انضمام الإمبراطورية النمساوية إلى روسيا ويصبح من المتعذر كسب الحرب ضد روسيا.

ولكن الأمر الذي كانت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية تصران على تنفيذه هو توجيه ضغط مباشر على اليونان حتى لا تتضامن اليونان مع روسيا، فقد كانت اليونان تتطلع إلى استكمال وحدتها وإلى نقل عاصمتها إلى إسطنبول لتعود القسطنطينية إلى الوجود من جديد وأخذها من الأتراك بعد أربعة قرون مضت، وخاصة أن القيصر الروسي قد أصدر نداءه بأن حربه صليبية، ومثل هذه النداءات الصليبية رغم أنها فقدت بريقها الذي كان لها من قبل في العصور الوسطى كقيلة بإثارة بعض المشاعر المعادية للعثمانيين.

ونظراً لأن اليونانيين كانوا مستعدين للتعاون مع الروس، فإن ذلك كان سيؤدي إلى انهيار السلطة العثمانية في البلقان للأسباب التالية:

1- إن المشاعر القومية بين الشعوب البلقانية السلافية كانت متأججة، والتحرك اليوناني كفيلاً بأن يؤدي إلى موجة من الثورات وخاصة أن الجيوش الروسية على الأبواب.

(1) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 38. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 394.

2- إن التحرك اليوناني له شكله الصليبي، وبالتالي ستكون الحرب ضارية وتخريبية مما سيترتب عنه مذابح مروعة للمسلمين في البلقان وتتصاعد مكانة اليونان ومكانة روسيا كزعيمتين لتبيان الدعوة الصليبية مما يزيد حدة الصراع الدولي بشكل يحرج موقف الأوروبيين عامة من الشرق الإسلامي، فمع أن فرنسا وإنجلترا كانتا تعملان على اقتناص البلاد الإسلامية إلا أن ذلك كان يتم بروح صليبية إمبريالية غير معلنة من الجانب الفرنسي وبروح إمبريالية من جانب إنجلترا وهو الأسلوب المفضل لدى هاتين الدولتين الغربيتين.

3- إن فتح اليونان لجبهة قتال جديدة تجعل الجيوش العثمانية شبه عاجزة عن المقاومة الناجحة، لأنها تصبح مضطرة إلى قتال في ثلاث جبهات:

أ. جبهة شرق الأناضول.

ب. جبهة البلقان الشمالي.

ج. جبهة اليونان.

فإذا أضفنا إلى ذلك، أن روسيا كانت تحت على شن الحرب ضد الدولة العثمانية في اتجاه العراق واضطرار العثمانيين إلى تجميد قواتهم على الجبهة الفارسية، فإنه تعين على الحكومتين الإنجليزية والفرنسية أن تجنب الدولة العثمانية فتح جبهات جديدة.

هذه هي العوامل التي جعلت الحكومتين الإنجليزية والفرنسية تنزلان قواتهما في «بيريه» الميناء الرئيس لليونان، وكانت نتيجة هذه العملية إيجابية في تجميد تام للتحرك اليوناني.

وجاءت الضربة الأخرى لروسيا حين نزلت الجيوش الإنجليزية والفرنسية في شبه جزيرة القرم لتدور فيها رحى المعركة الحاسمة، وبالتالي لم تعد جبهة البلقان هي الرئيسة على عكس ما كان يتصوره الروس، ومن ناحية أخرى اختار الإنجليز والفرنسيون هذا الميناء لتوجيه ضربتهم لأنه قاعدة الانطلاق البحري الروسي ولأن العمليات العسكرية تصبح في مجال محدود لا يغرق الجيوش الفرنسية في المساحات الشاسعة الروسية، تلك المساحات التي سبق لها أن ابتلعت جيش «شارل الثاني عشر» ملك السويد وجيش «نابليون الأول» العظيم، هذا فضلاً عن أن العمليات البحرية كانت ركناً أساسياً من أركان الخطة الإنجليزية الفرنسية واختيار مثل هذا الميناء كهدف يعطي لتلك الخطة احتمالات أكبر للنجاح⁽¹⁾.

(1) عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 287 - 289.

ففي 20 ذي الحجة/ 13 سبتمبر نزل الجنود البريطانيون والفرنسيون والعثمانيون إلى خليج أوباتوريا Eupatoria شمالي سباستوبول (1) Sebatopol، وبذلك بدأت حرب القرم الحقيقية. ولهذا استدعي الدول المتحالفة بأن تخوض حرباً ضد روسيا لا لأجل مصالحها الخاصة، بل من أجل سلامة أوروبا جمعاء. ولهذا أيضاً، سعى الحلفاء للحصول على مؤيدين لهم وإيجاد تجانس أوروبي ضد روسيا، (Anti – Europe of conert Russian) مشابهة للتجانس الأوروبي الذي حدث عن نهاية الحروب النابليونية (2).

وشدد الحلفاء من عملياتهم العسكرية في القرم، وازدادت بعد رفض روسيا المذكرة، ودحروا القوات الروسية عند نهر ألما (3)، وضربوا الحصار على سباستوبول واستولوا على انكرمان (4). ولكن لم تنته الحرب، مما دفع النمسا إلى توقيع اتفاقية تحالف مع بريطانيا وفرنسا على أساس الضمانات الأربعة في 22 ربيع أول 1272هـ/ 2 ديسمبر 1855م، مقابل اعتراف الحلفاء بمركزها في إيطاليا (5). أما بروسيا، فضلت البقاء بعيداً عن التحالف الجديد (6).

والواقع، أن مشاركة النمسا في الحلف ظلت اسمية، إذ لم تكن على استعداد لدخول حرب ضد روسيا، ووعدت القيصر بعدم التوقيع على معاهدة تكون مذلة لبلادها، كما أن تشددتها تجاه روسيا قد

=

Ord. Prof. Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi, Türk Tarih Kurumu Basimev1 – Ankara 1976, 2. Busk, Cilt7, P.237.

(1) سباستوبول Sebatopol: نجر يقع جنوب شبه جزيرة القرم، انتزعه الإنجليز والفرنسيون من العثمانيين سنة 1271هـ/ 1855م، واستولى عليه هتلر سنة 1361هـ/ 1942م، ورجع بعد ذلك إلى روسيا.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 360.

(2) عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 37. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 394.

(3) نهر ألما: نهر في بلاد القرم يبلغ طوله 83 كم ويقع بين مدينتي سيفاستوبول وإيبورتوريا، تعني ألما في لغة تثار القرم التفاحة وينبع النهر من جبال القرم ويصب في البحر الأسود، وقعت بالقرب من النهر معركة ألما التي خسرها الروس تحت قيادة ألكساندر منسكوف.

http://ar.wikipedia.org/wiki/نهر_ألما/

(4) انكرمان: تقع على البحر الأسود، انحصرت فيها قبائل القوط الشرقيين الجرمان، وفي مدينة (مانكوب تالي) بجنوب «بغجة سراي»، بعد فتح الحاج كراي بعض المدن والحصون القرمية على البحر الأسود.

للمزيد، انظر: د. أمين قاسم: الحاج كراي الأول، حفيد جنكيز خان النبي أسس مملكة القرم الإسلامية، أوكرانيا برس <http://ukrpress.net/node/1798>

(5) كانت سياسة النمسا في الحرب مرتبطة بسياستها في إيطاليا، حيث كانت تحشى مطاعم فرنسا فيها.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 394، هامش (3).

(6) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 394. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية. ص 38. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 192.

خفّ بعد زوال الخطر الروسي على ولايتي الدانوب (1).

ونتيجة لتردد النمسا في خوض الحرب إلى جانب الحلفاء، بحث هؤلاء عن حليف بديل لهم في أوروبا يساعدهم عسكرياً، فوجدوا ضالتهم في سردينيا (2) التي دفعتها ظروفها إلى الاشتراك في الحرب في 7 جمادى الأولى 1271هـ/ 26 ديسمبر 1855م (3).

وهذا لم يمهّد المعارك القاسية بانضمام سردينيا إلى الحلفاء، ولا اعتلاء القيصر إسكندر الثاني (4) عرش روسيا خلفاً للقيصر نيقولا الأول الذي توفي في جمادى الآخرة/ مارس، ولا

(1) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 394. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 38.

(2) سردينيا Sardegna: جزيرة إيطالية في البحر التيراني، يفصلها مضيق بونيفاسيو عن كورسيكا، عاصمتها كالياري، من مدينتها ساساري، ونورو.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص 299.

(3) وجاء نوع من الفرح عندما عرضت حكومة بيدمنت - سردينيا استعدادها للمشاركة في الحرب إلى جانب الدولتين الغربيتين. وكان على رأس هذه الحكومة البيدمنتية الكونت «كافور Cavour» الذي جاء بعد نكبة بيدمنت في 1264هـ/ 1848م أمام النمسا خلال محاولات «شارك ألبرت» - ملك بيدمنت - لتحقيق الوحدة الإيطالية بقوة السيف، أما كافور فكان يخطط بدقة لتحقيق هذه الوحدة بواسطة بيدمنت كأساس وبالتعاون الإيجابي من جانب دولة كبرى أوروبية، ورأى أن عطاء بيدمنت مبكراً لصالح الدولتين الغربيتين الكبيرتين (فرنسا وإنجلترا) يفتح الطريق أمامه لأن تلعب دولته دوراً نشطاً في السياسة الدولية، وتجعل إنجلترا وفرنسا مستعدين للتفاعل مع الألماني القومية الإيطالية بشكل إيجابي وليس بشكل عاطفي وهو شكل أثبت أنه أتى بالنكبات إلى الإيطاليين.

حيث إن العواطف هي المظهر الذي قد يضل عن الجوهر وهو أن المصالح الخاصة للدول هي التي تحول الموقف من السلبية إلى الإيجابية، ولهذا كله قرر «كافور» أن يشارك في حرب القرم إلى جانب فرنسا وإنجلترا رغم أنه لم تكن لبيدمنت مصلحة مباشرة من وراء ذلك سوى العثور على باب تنطلق منه حموده لتحقيق الوحدة الإيطالية.

وكانت فرنسا ترحب بهذه المبادرة التي جعلتها على وفاق شديد مع جارتها (بيدمنت) ورحبت حكومة إنجلترا لأن ذلك يقدم معونة عسكرية بركة ويعطي للتحالف الفرنسي البريطاني معنى حقيقياً له من حيث إنه مفتوح لدخول دول أخرى فيه توطيداً للتضامن الأوروبي، وفعلاً عقدت بيدمنت مع إنجلترا وفرنسا في 7 جمادى أولى 1271هـ/ 26 يناير 1855هـ ومع الدولة العثمانية في 25 جمادى الآخرة 1271هـ/ 15 مارس 1855هـ معاهدات تحالف، وضخم البيدمنتيون - من بعد - الدور الذي قامت به قواتهم في الحرب.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 394. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 38. عبدالعزيز نوار/ عبدالمجيد النعني: تاريخ أوروبا المعاصر، ص 238 - 239. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 290، 291.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 - 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi - Ankara, 1992, P. 284.

(4) إسكندر الثاني: ولد هذا الإمبراطور سنة 1233هـ/ 1818م، وتولى الملك في 12 جمادى الآخرة 1271هـ/ 2 مارس 1855م، بعد موت أبيه الإمبراطور «قولا»، فقم حرب القرم، وأمضى معاهدة باريس في 23 رجب 1272هـ/ 30 مارس 1856م. ثم أخذ في إصلاح الشؤون الداخلية والاستعداد للأخذ بالتأثر، فجعل الخدمة العسكرية إجبارية. وفي سنة 1277هـ/ 1861م أصدر أمراً بعدم استرقاق المزارعين وتقليصهم منافع الأراضي التي يزرعونها، مقابل دفع جعل معين ملاكها الأصليين وأجاز لهم شراء العين، وباع إقليم ألاسكا بأمريكا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ليتفرغ لبلاده. سيطر على مدينة سمرفند وأخضع إمارات خيوه، وبخاري، وغيرها من بلاد آسيا. في سنة 1279هـ/ 1863م، سلب امتيازات بولندا. وفي سنة 1293هـ/ 1876م ساعد الصرب على محاربة الدولة العلية، ثم أعلن الحرب عليها،

استيلاء الروس على قلعة قارص في آسيا الصغرى، إلا أن سقوط سباسببول بعد حصار دام 349 يوماً، كان النقطة التي غيرت مجرى الحرب، وبالتالي مواقف الدول المتحالفة (1).

فرغم تذمر الرأي العام عندها من مواصلة الحرب، ظلت الحكومة البريطانية على تشددها، خاصة أن بالمرستون هو الذي كان يرأس الحكومة البريطانية بعد ابردين في بداية عام 1272هـ/ 1855م، وكان بالمرستون يرى ضرورة الاستمرار في إذلال روسيا حتى انهاتها. في حين اتخذت فرنسا موقفاً مغايراً للموقف البريطاني، فبعدما حقق نابليون ماكان يريده من الحرب، من مجد وتمزيق للتكتل الروسي والنمساوي والبروسي، لم يعد على استعداد لمواصلة الحرب لأجل مصالح بريطانيا، واعتبر سقوط سباسببول النقطة التي يجب أن تتبعها المفاوضات، ولهذا أخذ يسعى لأجل السلام مع روسيا مهدداً بريطانيا بإثارة المسألة البولندية، إذا لم توقف الحرب.

وعندما علمت النمسا أن وفاقاً فرنسياً روسياً يحاك في الخفاء، وخوفاً من ميل الفرنسيين نحو مساعدة سردينيا في تحقيق الوحدة الوطنية، قررت دخول الحرب إلى جانب الحلفاء، على أن تفرض النقاط الأربع، كما فسرها هؤلاء على روسيا، كما دخلت السويد (2) إلى جانبهم أيضاً. وكانت النمسا تدرك أن روسيا قد استنزفت تماماً وستقبل انذارها لامحالة، وصحت تلك التوقعات، عندما أذعن القيصر إسكندر للإنذار بناءً على نصيحة ملك بروسيا، وأصبحت بذلك الطريق إلى مؤتمر الصلح في باريس سالكة، وانتهت بذلك حرب القرم رسمياً في 24 جمادى الآخرة/ أول فبراير 1856م، بعدما كلفت أوروبا الخسائر البشرية والمادية الفادحة (3).

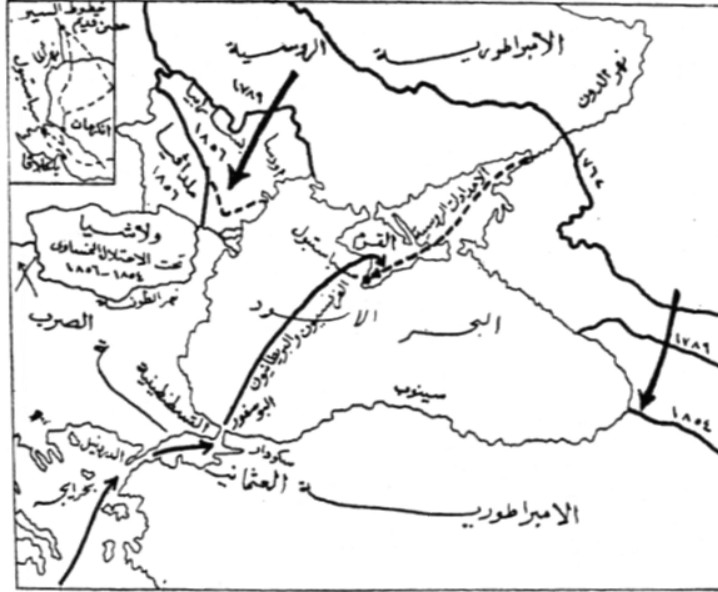
وبعد عدة انتصارات أمضى معاهدة برلين في 1295هـ/ 13 يوليو 1878م، ولكن رغم إصلاحاته العديدة امتدت فروع النهلست في أيامه وسعوا في قتله مراراً وقتلوه أخيراً في 11 ربيع الآخر 1298هـ/ 13 مارس 1881م، وخلفه إسكندر الثالث الذي توفي في 2 جمادى الأولى 1312هـ/ 1 نوفمبر 1894م، وتولى بعده ابنه نيقولا الثاني.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 507.

(1) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 395. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 38. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 192.
(2) السويد: مملكة في أوروبا الشمالية بسكاندينافيا بين الزوج وفنلندا، على خليج بوتنيا، وبحر البلطيق ومضائق بحر الشمال، عاصمتها ستوكهولم.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص 317.

(3) فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 512. طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 395. عبدالرؤوف سنو: تاريخ العلاقات الروسية العثمانية، ص 38.



خريطة حرب القرم (1)

فانعقد مؤتمر السلام في باريس (2) برئاسة كونت (لوسكي) (3) استمر من 18 جمادى الآخرة إلى

=

مفيد الزبيدي: موسوعة تاريخ أوروبا، ج3، ص 898. عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 293 إلى ص 295.

(1) عبدالعزيز نوار: تاريخ أوروبا الحديث، ص 295.

(2) اشتركت فيه خمس دول أوروبية هي: فرنسا، بريطانيا، وروسيا، وسردينيا، وبروسيا، والنمسا، بالإضافة إلى الدولة العثمانية. كان أول أعضاء هذا المؤتمر:

- 1- ممثلو تركيا: علي باشا، الصدر الأعظم العثماني. وسفير تركيا في باريس، جميل باشا.
- 2- ممثلو إنجلترا: اللورد كلارندون، واللورد كويلي.
- 3- ممثلو فرنسا: الكونت الوديسكي، والبارون دابوروني.
- 4- ممثلو النمسا: الكونت بوبل، والبارون هنبر.
- 5- ممثل سردينيا: الكونت قاوورن
- 6- ممثل روسيا: الكونت أورلوف.

علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 193. عبدالرحمن شرف: أحاديث تاريخية، المطبعة العامرة، 1339هـ، ص 165.

Zuhuri Danisman: Osmanli Imperator Lugu Tarihi, Yeni Matbao – Istanbul – 1966, Xii, P. 93.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanli Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992, P. 285.

(3) سياسي فرنسي ولد عام 1225هـ/1810م، ودخل الجيش وعمل بالسياسة عام 1256هـ/1840م، وعين وزيراً للخارجية عام 1271هـ/1855م ولمدة خمس سنوات، ثم عين رئيساً لمجلس الشورى القوانين، توفي عام 1284هـ/1867م.

علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 193.

21 رجب 1272هـ/ 25 فبراير إلى 30 مارس 1856م. فكانت مهمة المؤتمر الحقيقية، هي البت في مستقبل الدولة العثمانية، فحقق الكثير في هذا المضمار، ولكن لم يبلغ مبلغ التسوية النهائية، وأهم ما تضمنته معاهدة باريس:

1. اعتراف الدول الأوروبية بالسيادة العثمانية على المضائق.
2. تجريد البحر الأسود من السلاح، بحيث لا يُسمح فيه بظهور سفن حربية، أو إقامة منشآت عسكرية أو بحرية، وهذا يعني تحييد هذا البحر وجعله مفتوحاً للملاحة التجارية لجميع الدول، وإقفاله بوجه السفن الحربية. وبهذا يحظر على روسيا بناء أسطول حربي، وإنشاء مصانع حربية وإقامة حصون على شواطئه.
3. إغلاق المضائق أمام السفن الحربية الأجنبية، وهذا يعني أن تظل مياهها منطقة محرمة على السفن الحربية.
4. أكد المؤتمر على استقلال الدولة العثمانية، وعدم تدخل أية دولة أجنبية بين السلطان ورعاياه، على أن يصدر وعداً بالعمل على تحقيق المساواة التامة بين جميع رعاياه مسلمين ونصارى.
5. تعديل الحدود العثمانية الروسية في بساربيا.
6. إلحاق الأراضي التي يتخلّى عنها الروس في الأفلاق بالسيادة العثمانية.
7. استعادة الدولة العثمانية سيطرتها على قارص.
8. حرية الملاحة في نهر الدانوب، وتأليف لجنة دولية للإشراف على تنظيم الملاحة فيه.
9. يضمن المؤتمر إقامة حكم ذاتي في الأفلاق والبغدان والصرّب تحت سيادة الدولة العثمانية، بعد أن ضمت إلى الأفلاق (ملفيا) جزءاً من سارابيا (1).

(1) أحمد عبدالرحيم: في أصول التاريخ العثماني، ص 212. عبدالمعنى الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 471. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 396. عبدالرؤوف سنو: تاريخ العلاقات الروسية العثمانية، ص 39. مفيد الزبيدي: موسوعة تاريخ أوروبا، ج 3، ص 798 - 799. محمد محمود السروجي: المسألة الشرقية في أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي (الحرب التركية الروسية)، ص 155 - 156. عبدالرحمن شرف: أحداث تاريخية، المطبعة العامرة، 1339هـ، ص 165.



حدود الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني وعبدالمجيد وعبدالعزیز بموجب معاهدة بخارست 1227هـ/ 1812م، ومعاهدة أدنة 1245هـ/ 1829م، ومعاهدة باريس 1272هـ/ 1856م (1).

فُتُحِد معاهدة باريس انتصاراً للسياسة البريطانية والفرنسية في المحافظة على سيادة الدولة العثمانية، فقد وضعت المعاهدة الدولة العثمانية واستقلالها تحت الضمانة الجماعية للدول الموقعة عليها، بعدما تعهدت تلك الدول بعدم التدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية. كذلك سمحت المعاهدة للدولة العثمانية بالإنضمام إلى [التجانس الأوروبي] مقابل المرسوم العثماني الذي كان صدر سابقاً خط همايون جمادى الآخر 1272هـ/ 18 فبراير 1856م، ووعد فيه السلطان بتحسين أحوال الرعايا المسيحيين والقيام بإصلاحات اقتصادية وضريبية والقضاء على الفساد.

كان هذا الخط أكثر اتساعاً ودقة من خط كلخانه، وذلك حتى تُقبل ضمن المجموعة الأوروبية على هذا الأساس صدر الخط الهمايوني، وهو منشور التنظيمات الخيرية. يوصف هذا، بأنه فرمان سياسي، لأنه يشمل ويتضمن معاهدة باريس التي تحمل صفة دولية.

وقد تأثر الخط الهمايوني بدافعين:

أولهما: ضغط الدول الأوروبية، وبخاصة إنجلترا وفرنسا بعد حرب القرم، التي طالبت بالإصلاح وتحسين أوضاع النصارى في الدولة حتى تقطع على روسيا سبل تدخلها مرة أخرى في شؤونها الداخلية، وتضمن في الوقت نفسه استمرار السلام في المستقبل.

(1) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 345.

ثانيهما: اقتناع رجال الإصلاح في الدولة بضرورة إصلاح إدارتها وتجديدها، على أساس اقتباس النظم الأوروبية بدون مساس بالأحكام الشرعية.

وكما كان من أهداف خط شريف كلخانه استثارة عطف الدول الكبرى على الدولة العثمانية بعد هزيمة نصيبين، فذلك استهدف الخط الهمايوني مساندة هذه الدول الأوروبية للدولة العثمانية ضد روسيا، والتي مالبت أن وافقت على شروط النمسا التي بُني عليها صلح باريس، في 23 رجب 1272هـ/ 30 مارس 1856م.

وأكد خط التنظيمات الخيرية على التعهدات التي منحها السلطان في خط كلخانه، لكنه أضاف إليها مبدأ هاماً يتعلق بامتيازات وحصانات لرعايا الدولة غير المسلمين، وهو معاملة جميع الرعايا في الدولة معاملة متساوية، مع ابقاء الحقوق والامتيازات الممنوحة لرؤساء الملل غير المسلحة، كانتخاب البطريرك لكل ملة، تجديد رواتب رجال الدين غير المسلمين، وإنشاء محاكم مختلطة للفصل في النزاعات التي تحصل بين المسلمين وغير المسلمين، كما لم تُعد المسائل المدنية الخاصة لرعايا النصارى منوطة برجال الدين وحدهم بل شاركهم مجالس مختلطة من المدنيين يقوم الشعب بانتخاب أعضائها.

وأكد الخط على انتخاب بطريرك لكل ملة مدى الحياة، وكفل للنصارى حرية العبادة والحق في ترميم وإصلاح الكنائس، وإنشاء كنائس جديدة شرط الحصول على موافقة السلطان المسبقة، وكفل لهم الحق في الانتساب إلى معاهد التعليم الرسمية ووظائف الدولة المدنية، وخوّل لهم الحق في إنشاء مدارس للعلوم والفنون والصناعات، بشرط إخضاع برامج التدريس واختيار الأساتذة لوقاية مجلس مختلط للتعليم العام.

لقد فُسر مضمون هذا الخط من زوايا متعددة وفقاً لمصلحة الجماعات المستفيدة من أحكامه، فالغالبية العظمى من النصارى رأَت فيه مظهراً من مظاهر ضعف الدولة، وتطلع بعض زعمائهم إلى الدول الأوروبية بدلاً من تطلعهم إلى السلطات العثمانية لتنفيذ الإصلاحات، وتمسكوا بامتيازات قديمة تتعارض مع مضمونه، لذلك ظلت الدول الأوروبية تستفيد من الأوضاع القلقة لسيط حمايتها عليهم وتحريكهم من حين لآخر، مما أدى إلى وقوع الفتن في بلاد الشام وجبل لبنان، ليسير هذا الأخير في اتجاه الحكم الذاتي وبنظام خاص عرف بالمتصرفية، وهو يتعارض مع خطة العثمانيين لتوحيد البلاد العثمانية. وهكذا، فإن أوروبا كانت تعمل في النور بالإشغال تحت الرماد، مما سهلت

هذه الأمور للحروب والتمردات الداخلية (i).

وبهذا انتهت الحرب، وبات من المنتظر أن تغدو الدولة العثمانية بلداً متحداً يأخذ بركب الحياة الدستورية، وتنضم إلى سائر أعضاء الجماعة الدولية على قدم المساواة. إلا أنها خرجت من حرب القرم وهي في حال ارتباك على الرغم من أن الحرب كانت لصالحها – كما يبدو للوهلة الأولى – بفعل عدم انتقاص ممتلكاتها ومنحها أجلاً جديداً للبقاء على قيد الحياة، وبعد أن تلاشى الخطر الروسي عنها للخمس عشرة سنة القادمة، بعدما دمرت قوة روسيا الحربية في البحر الأسود. إلا أنها أوقعت الدولة في ضائقة مالية جعلتها تستدين للمرة الأولى في تاريخها 1270 هـ/1854 م، وكانت هذه نقطة انطلاق في سياسة الاستدانة أفسحت المجال للإمبريالية المالية الأوروبية بإحكام سيطرتها على البلاد، وحتى تبقى الدولة طوع بناتها، راحوا يُدبرون المؤتمرات لإضعافها (2).

وفي الوقت الذي كانت الدولة منهمكة في إصلاح شؤونها الداخلية، أخذت القوميات التابعة لحكمها تنتفض وتثير المتاعب في وجهها، بتحريض من الدول الأوروبية، بهدف تحقيق انفصالها. وتضامناً منها مع موقف الباب العالي، عقدت إنجلترا وفرنسا والنمسا معاهدة جماعية في 9 من شعبان 1272 هـ/ 15 أبريل 1856 م، تعهدت فيها مجتمعة ومنفردة، باحترام استقلال الدولة العثمانية وضمان سلامة وتماسك ممتلكاتها كما قررتها معاهدة باريس، وقررت أن أي إخلال بأحكام المعاهدة الأخيرة يُعد سبباً لقيام الحرب، وعلى الدول الثلاث أن تتفق مع الباب العالي على اتخاذ الإجراءات الضرورية لإجبار الدول الأخرى على الالتزام بأحكامها (3).

(1) أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، ص 206 – 211. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 397-406. عبدالعزيز نوار: الشعوب الإسلامية، ص 113 – 114-397-398. عبدالرؤوف سنو: تاريخ العلاقات الروسية العثمانية، ص 39.

Herausgegeben Von Marlene Kurz ,Martin Scheutz ,Karl Vocelka Und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich Und Die Habsburgermonarchie. P.134. Omer Yilmaz: Osmanli Tarihi. Cilt 3, P.366. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanli Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992, P. 304.

(2) فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 523. عبدالرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية، ص 39. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 397. Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanli Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992, P. 288.

(3) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 396. لم تُدعِ بروسيا إلى الانضمام إلى المعاهدة نظراً، لأنها اتبعت سياسة الحيطة في حرب القرم، وكانت بريطانيا قد أصرت على منعها من

ولكن ثبت بعد ذلك، أن عقد المعاهدات شيء، وتطبيقها عملياً شيء آخر، وأن الدولة العثمانية لم تجن من معاهدة باريس سوى المشكلات من قبل الدول الأوروبية، التي عملت بعد عام 1272هـ/ 1856م على تقطيع أوصالها، وضم أجزاء من ممتلكاتها إليها، بحيث أصبحت عبارة [المحافظة على استقلال الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها] لا قيمة لها (1).

ففي الأفلاق والبغدان، كان الحكم العثماني مزعزحاً وقد أصيب فيهما بخيبة أمل، بعد أن نقلت الحماية عليهما من الدولة العثمانية إلى الدول الأوروبية مجتمعة (2)، وقد أدت معاهدة باريس إلى النتيجة العكسية بفعل الشعور القومي، حتى استطاعت الولاياتان أخيراً تحقيق الاتحاد بينهما، وتشكيل لجنة مشتركة لتنظيم شؤونهما والتي كانت بمثابة حكومة شبه مستقلة، واختارت الأمير كوزا (3) أميراً على البلاد الذي أعلن قيام الأمة الرومانية (4)، ومن ثم اعترف السلطان به والاعتراف بوحدة الولاياتين في سنة 1280هـ/ 1863م، ثم ثبتت الدول الأوروبية التعيين بعد ذلك والاعتراف بالتوحيد، تمَّ تعيين بخارست عاصمة، وظلَّ كوزا حتى 1283هـ/ 1866م ثم عُزل وعين أمير ألماني من أسرة هوهنزولرن بفضل بسمارك، وهذا الأمير تشارلز. وبذلك فقدت الدولة العثمانية أهم مقاطعاتها.

=

الاشترك في مؤتمر باريس، ولم توجه الدعوة إلى بروسيا لحضور مؤتمر باريس إلا بعد افتتاحه بصفتها إحدى الدول الموقعة على اتفاقية المضائق المبرمة في 23 جمادى الآخرة 1257هـ/ 13 يوليو 1841م، وكان هذا التأخير في توجيه الدعوة إلى بروسيا لحضور المؤتمر إذلالاً لها. أما بيدمنت (مملكة سردينيا) فكانت تتزعم حركة الوحدة الإيطالية، وكانت قوات النمسا تحتل أجزاءً من شبه الجزيرة الإيطالية، ولم تكن العلاقات النمساوية مع بيدمنت تسمح باشتراكها معاً في المعاهدة الرباعية، ورؤى أن تكون مقصورة على الدول الثلاث الكبرى فقط إلى جانب الدولة العثمانية.

الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج3، ص1497.

(1) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص396.

Bir Heyet Tarafından Hazırlanmıştır: Mufassal Osmanlı Tarihi. İstanbul, 1972, Cilt Vi, P. 287.

(2) نقلت معاهدة باريس، الموقعة في 9 محرم 1275هـ/ 19 أغسطس عام 1858م الحماية على الأفلاق والبغدان إلى الدول الأوروبية بهدف الفصل بين الولاياتين في خطوة نحو الانفصال عن جسم الدولة.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص396. هامش (5).

(3) كوزا: سياسي روماني ولد عام 1235هـ/ 1820م، وصل إلى رتبة عقيد في جيش البغدان، ثم انتخب أميراً عليها، ثم أكره على الاستقالة عام 1282هـ/ 1866م.

علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص195.

(4) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص523. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص398.

واجتهدت الدول الأوروبية في مساعدة الصرب والجبل الأسود⁽¹⁾ للحصول على الانفصال، كما بذرت الشقاق في بلاد البوسنة والهرسك⁽²⁾، حتى قامت فيهما حركات

(1) ثورة الجبل الأسود: تحركت المشاعر القومية في الجبل الأسود، ونشطت روسيا في مساعدة سكانه الذين اتصفوا بميلهم للحرب، وطلب الأمير دانيال حاكم الجبل من مندوبي الدول في مؤتمر باريس الاعتراف بانفصال بلاده عن الدولة العثمانية، إلا أنه فشل في ذلك، ونصحه المندوبون بالاقتياد للباب العالي ووعده بضمّ بعض أجزاء من الهرسك لتوسيع رقعة بلاده، ولما فشلت مساعيه، تقرب من النمسا كي يحافظ على حكمه الانفصالي.

لكن الاضطرابات استمرت في هذه الإمارة، وحصلت في عام 1274هـ/ 1858م اصطدامات عدة بين الحاميات العثمانية وسكانها، وكان تخطيط الحدود المشكلة التي تجرت الأوضاع، وتمكّن الثوار من التغلب على جيش العثماني عند جراهوفو فتدخلت الدول الأوروبية عندئذٍ لحلّ هذه المشكلة، وحالت دون توسّع القتال وانتشاره فعيّنت لجنة مختلطة من مندوبين عنها وعن الدولة العثمانية وعن سكان الجبل لتدارس القضية ووضع حل لها.

وفي 25 محرم 1277هـ/ 13 أغسطس 1860م قُتل الأمير «دانيال» خلفه ابن أخيه الأمير «نيقولا» الذي استغل نشوب الثورة في الهرسك لإعلان العصيان على الدولة، وكان والده «ميركو» قد شجّع سكان الهرسك على الثورة، لكن الجيش العثماني بقيادة «عمر باشا» أحمد ثورة الهرسك، وارتدّ إلى الجبل الأسود وحاصره من ثلاثة محاور، وأطبق على قوات «نيقولا» فهزما، ودخل الإقليم وأجبر هذا الأخير على توقيع الصلح في 5 ربيع الأول 1279هـ/ 31 أغسطس 1863م، وأهم البنود التي تضمنتها:

1. نفي الأمير «ميركو» من بلاد الجبل بفعل تحريضه الهرسك على الثورة.
 2. تبنى الدولة حصوناً على الطريق الموصلة بين مدينة «أشقودرة» وبلاد الهرسك عبر إقليم الجبل.
- ويبدو أن تدخل الدول الأوروبية عطّل تنفيذ هذين البندين بحجة أنها مجحفان بحق أمة نصرانية، ونتيجة لهذا التدخل اضطر الباب العالي تحت إلحاح فرنسا وروسيا إلى التخلي عن تنفيذ البند الأول. واستمرت التدخلات الأوروبية لتعطيل البند الثاني ونجحت في حمل الدولة على التنازل عن بناء الأبراج والقلاع، وهدم ما بُني منها مقابل تعهد الأمير «نيقولا» بأن يحفظ طريق الهرسك ويدفع تعويضات مالية للتجار العثمانيين الذين سلبت أموالهم أثناء الاضطرابات. وهكذا هدأت فتنة الجبل الأسود، وحصل سكانه على حكم إداري ذاتي.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 411 - 412. أن. جرانيت وآخ: تاريخ أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، ص 438.

(2) ثورة البوسنة والهرسك: تُعدّ ثورة البوسنة والهرسك ذات أهمية خاصة في المشكلة البلقانية، إذ إنها استمرت لثورات الشعوب البلقانية للتخلص من الحكم العثماني، فقد وقع كل من روسيا والنمسا/ المجر وألمانيا معاً على اتفاقية «عصبة الأباطرة الثلاث» عام 1290هـ/ 1873م، وكشفت عن تعارض سياسة كل من روسيا والنمسا في المنطقة، تلك التناقضات التي حاول بيسارك بفراسسته السياسية أن لا يزيلها بل أن يقي عليها ويشغل الدولتين بها، شرط ألا يؤدي ذلك إلى صدام المتنافسين كي لا يخل ذلك بوضع ألمانيا الدقيق في التوازن الأوروبي. وتبّت بريطانيا من تدخل روسيا المباشر مع ما يشكل ذلك من تهديد لمصالحها، واندلعت الثورة في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية على شفير الإفلاس، وتعاني من مشكلات داخلية.

أما الذي أشعل نار الثورة فهو عاملان: الأول: زراعي، بفعل رداءة المحصول في عام 1290هـ/ 1873م، في الوقت الذي طلبت فيه الدولة المزيد من الضرائب. والثاني: حركة الجامعة السلافية. واشتد أوار الثورة في جادى الآخرة 1292هـ/ يوليو 1875م، نتيجة المجاعة التي حصلت قبل عام، والتدّمّر من فداحة الضرائب وضغط الملاكين.

وتلقّى الثائرون مساعدات عاجلة من الصرب، في حين راقبت كل من روسيا والنمسا الأحداث، على الرغم من تدخل قناصلها للحثّ على الثورة، وطلب الثائرون الانفصال الإداري عن الدولة. وقدموا عريضة إلى الباب العالي تتضمن العمل على تخفيض الضرائب وبدل الخدمة العسكرية، وبعدم فرض ضرائب جديدة في المستقبل، وتشكيل قوة منهم لحفظ الأمن، والمساواة في إقامة الشعائر الدينية، وألحوا بضرورة توزيع ثلث ممتلكات الملاكين على السكان. لم تكن حالة الدولة آنذاك تسمح لها بإيجاد حل لمثل هذه القضايا، لذلك لم تستجب لمطالب الثائرين مما دفع بهم إلى إشهار السلاح في وجهها، فاضطرت عندئذٍ إلى قمع الثورة. ثم ارتأى السلطان، بناء على نصيحة أجناتيف، الجنرال والدبلوماسي الروسي، الذي فضّل انفراد روسيا بجل الأزمة، أن يمنح سكان الولاياتين بعض التسهيلات الإدارية والحياتية، فأصدر فرماناً في رمضان 1292هـ/ أكتوبر 1875م خفّض بموجبه الضرائب عن السكان، ومنحهم الحرية الدينية، وشكّل لجنة للمراقبة ومجسلاً

خطت خطوات واسعة نحو الانفصال، فأظهر ميلوش أوبرينوفيتش - أمير الصرب - الانفصال حين أعلن وراثية حكمه في عام 1275هـ/ 1859م على غير مشيئة السلطان، وأضفى خلفه ميخائيل على الصرب مظهر الدولة الأوروبية المتمدنة، ونجح في إجبار الحاميات العثمانية على الجلاء عن بلاده، بحيث لم يبقَ من سلطة للدولة العثمانية في الصرب من أثر، سوى رفع العلم العثماني بجوار العلم الصربي فوق أسوار بلغراد (1).

وحافظت إمارة الجبل الأسود على انفصالها عن الدولة بفعل مناعة موقعها، وفشلت محاولات

=

استشارياً منتخباً، أعقب ذلك صدور فرمان آخر/ في 14 ذي القعدة/ 12 ديسمبر يقضي بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، وتعيين قضاة من بين السكان بطريق الانتخاب، وتوحيد نظام الضرائب، والمساواة بين المسلمين والنصارى، على أن يطبق مضمونه في ولايات البلقان كافة، إلا أن السكان رفضوا هذه التسهيلات، واستمروا في القتال بتشجيع من النمسا.

والحقيقة أن النمسا أرادت أن تحل الأزمة وفقاً لسياستها البلقانية، ولهذا حاول «أندراسي»، وزير خارجيتها، أن يُقَي خيوط اللعبة بيده، ووضع مذكرة بموافقة روسيا تتضمن الطلب من الباب العالي إجراء إصلاحات تشمل الحريات الدينية، وإلغاء الالتزام، وتحسين الزراعة، على أن تنفق الحكومة العائدات التي تحصلها من البوسنة والهرسك على المنطقتين، وتشكيل لجنة من سكان الولايتين، يكون أعضاؤها مناصفة بين المسلمين والنصارى، تُشرف على تنفيذ الإصلاحات. بالإضافة إلى ما جاء في مذكرة أندراسي، عمدت الدولة إلى إصدار عفو عام عن جميع الذين اشتركوا في الأحداث لإثبات حسن نيتها في حل الأزمة، إلا أنها أبدت معارضة للبند المتعلق بالإتفاق واللجنة الإشراف، كما أنها ألغت ضريبة العشر لمدة عام، وجميع الضرائب الأخرى لمدة عامين، وتعهدت بإعادة بناء ما تهدم من المنازل والكنائس.

والواقع أن السكان رفضوا هذه الإجراءات كلها، وأصرُّوا على جلاء الجيوش العثمانية عن أراضيهم مع بقاء حاميات في بعض المدن، وأن يمتلك النصارى ثلث الأراضي، ويُعفوا من الضرائب مدة ثلاث سنوات، وأن تدفع لهم الحكومة العثمانية تعويضات عن الخسائر التي تكبدوها. ثم حدثت تطورات داخلية في العاصمة العثمانية ابتدأت بتوقف الدولة عن تسديد ديونها، وانتهت بعزل السلطان عبدالعزیز وتنصيب السلطان «مراد الخامس» مكانه، ثم عزل هذا الأخير واعتلاء السلطان «عبدالحميد الثاني» عرش السلطنة. كانت الثورة مستمرة في الهرسك، وانتقلت إلى الصرب والجبل الأسود وبلغاريا، وحدثت مذاهب كثيرة بين الطرفين لأن هذه المناطق تضم مسلمين ومسيحيين. واضطر «ميلان» أمير الصرب إلى إدخال «ريزتش» النائب في الوزارة، وأعلن «نيقولا» أمير الجبل الأسود انضمامه للحرب، وبقيت رومانيا واليونان على الحياد لأنها لن تستفيدا من تلك الحرب، وغيرت بريطانيا موقفها، بعد أن نشر زعيم المعارضة غلادستون كتاباً عن المذاهب التي نفذها الشركس ضد البلغار، شاع في كل مكان، ولم يهتم بالمذاهب التي تعرض لها المسلمون العثمانيين والشركس، حسب التقاليد الاستعمارية البريطانية. استطاع الجيش العثماني، بما جاءه من مدد من الأهالي المتطوعين، من سحق الصرب والوصول إلى بلغراد. فأندرت روسيا الدولة العثمانية بوجود التوقف وعدم دخول بلغراد، وعقد هدنة 48 ساعة. وتوقف القتال بعد أن رفضت الدولة العثمانية الهدنة الطويلة، وكانت روسيا والنمسا قد أجلتا خلافهما، وقررتا ألا تتدخلوا في الحرب إذا انتصر الثوار.

وبدأت مشاورات الدول الأوروبية، واقترح «بسارك» كحل بين حليفه النمسا وروسيا المتخاصمتين على المنطقة، تقسيم الدولة العثمانية لصالحهما، ومراعاة بريطانيا وفرنسا بمناطق عربية (مصر وسورية). فلم تقبل بريطانيا، فأقترحت بريطانيا عقد مؤتمر للسفراء الأوروبيين في إسطنبول لحل الأزمة، ونصحت السلطان بقبول الهدنة حتى لا تنفق وحدها أمام روسيا في حرب. وافق السلطان مجبراً، وعقد المؤتمر في إسطنبول في ذو القعدة 1293هـ/ ديسمبر 1876م، وتقرر فيه توحيد البوسنة والهرسك في ولاية واحدة، وإعطاء بعض المكاسب للصرب والجبل الأسود، دون تمكين الجبل الأسود من الامتداد إلى البحر كما طالبت روسيا، كما تم تحديد حدود بلغاريا ولم تصل أيضاً إلى بحر إيجه حسب رغبة «ستانيف» سفير روسيا في إسطنبول، وقسمت بلغاريا إلى شرقية وغربية.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 414 - 415. علي سلطان: تاريخ الدولة العثمانية، ص 308 - 309. د/ عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية (1856م - 1878م)، مجلة تاريخ العرب، العددان 79/ 80، آيار حزيران 1985م، ص 8 - 16.

(1) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 536. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 398. أن. جرانيت وآخر: تاريخ أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، ص 437.

الباب العالي في إعادة بسط سيطرته على الإمارة بفعل تدخل الدول الأوروبية.

كانت الدول الأوروبية تتربص بالدولة العثمانية، ولاتتورع عن خلق المشكلات وافتعالها في وجهها، وحادثتا جزيرة كريت (1) وجُدَّة (2)، - خير شاهد على ذلك - فلقد كشفت هذه الحوادث وتصرفات الأوروبية إزاءها، بأن الدولة العثمانية على جدول استحقاقاتها لتصفية الحسابات معها لإنهاء دورها في الوقت الذي تريده هذه الدول، لإعادة ميزان القوى بعد كل حقبة (3)، وبهذه الصورة فإن المسألة الشرقية في ضوء حرب القرم، قد وصلت إلى هدفها بالمعنى التام.

أما النتائج المتعلقة بالعلاقات الدولية، فلعلَّ أبرزها:

(1) علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 196 .
ثورة كريت: هي إحدى الثورات التي نفذها سكان الجزيرة خلال تاريخهم ضد الحكم العثماني، اندلعت في عام 1283هـ/1866م بتحريض من روسيا واليونان. فالأولى لا تفتأ تسعى إلى خلق المشكلات في وجه الدولة بهدف عرقلة المساعي الإصلاحية، في حين طمعت الثانية بضم الجزيرة.
ويبدو أن فكرة ضم الجزيرة إلى اليونان كانت ستؤثر في حال تنفيذها على أعمال التجارة في البحر الأبيض المتوسط بشكل يجعل اليونان تتحكم فيها، ويتعارض ذلك مع مصالح الدول الكبرى، لذلك عارضت تلك الدول سلخ الجزيرة عن أملاك الدولة العثمانية ومنعت اليونان من مساعدة سكانها.
نتيجة لهذا التدخل من جانب الدول الأوروبية، أضحت الدولة حرة التصرف، فقمعت الثورة بعنف بالغ مما أثار انتباه الدول الكبرى، فطلبت إرسال لجنة دولية إلى الجزيرة لتسوية أوضاع سكانها، إلا أن الباب العالي رفض هذا الطلب واقترح إرسال مندوب سام عثماني للنظر في شؤونهم، وفعلاً أرسل الباب العالي محمد باشا كريدلي، ثم عوني باشا لترتيب أوضاع سكان الجزيرة، وقد نجح الثاني في تنفيذ مهمته وعاد إلى إسطنبول في أواخر 1284هـ/أوائل 1868م.
ويبدو أن اليونان استمرت في إصرارها على ضم الجزيرة، فمادف الدول الموقعة على اتفاقية باريس إلى عقد مؤتمر في العاصمة الفرنسية لحل قضية الجزيرة، وبعد مشاورات وتبادل الآراء تم الاتفاق على الطلب من السلطان العثماني:
1- منح سكان الجزيرة بعض الامتيازات.
2- إعفاؤهم من دفع الضرائب المتأخرة عن مدة سنتين.
3- إعفاؤهم من الخدمة العسكرية.
وفعلاً أصدر السلطان إرادة سنية في 12 جمادى الآخرة 1286/29 أيلول 1869م، بتحقيق رغبة المؤتمرين، فانتهت بذلك ثورة سكان الجزيرة، مؤقتاً، لأن اليونان لن تنفك عن إثارة القلاقل في وجه الدولة لضم الجزيرة.
محمد طقوش: تاريخ العثمانيين ص 417 - 418.

(2) قام المسلمون في جُدَّة عام 1274هـ/ 1858م على النصارى وقتلوا بعضهم، وأصيب قنصل فرنسا في هذه الأحداث وقتلت زوجته، ما فتح باباً للدول الأوروبية لزيادة تدخلها في شؤون الدولة، واتهمتها بالتعصب الديني والتقصير، فأرسلت كل من إنجلترا وفرنسا مراكبها إلى المنطقة، وقصف الأسطول الإنجليزي مدينة جُدَّة.

للمزيد انظر محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 398. فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 525 - 526.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 - 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi - Ankara, 1992, P.300 - 304.

(3) وديع أبو زيدون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 262.

أولاً: لم تجن القرم أي فائدة من انتهاء حرب القرم، ففي أثنائها كان لديها أمل عظيم في التحرر، ولكن الظلام ظل مخيماً عليها حتى الحرب الروسية اليابانية عام 1323هـ/ 1905م، والتي عادت على القرم بالفائدة سياسياً حين تمَّ عرض مظالمهم على الدوما (البرلمان الروسي).

ثانياً: من ناحية النمسا، أنهت حرب القرم سياسة الوفاق التي سارت عليها تلك الدول تجاه روسيا منذ 1248هـ/ 1833م، وحكمت على نفسها بعزلة أضعفتها، مما أتاح للقوميات التواقفة إلى التمرد والاستقلال، أن تحقق أهدافها، وهذا ما حدث في الأمتين الإيطالية والألمانية، قابلت في أوروبا أوضاعاً أكثر ملائمة لتحقيق وحدتها من سنة 1277هـ/ 1860م.

ثالثاً: وفيما يتعلق بروسيا، سببت حرب القرم ومعاهدة باريس شعوراً بالانتقام من بريطانيا، والنمسا، وكشفت عن خلل البنية التحتية عندها.

رابعاً: أما روسيا، فقد أدى إلى إضعاف قوتها، ولهذا استجابت إلى التقارب الفرنسي إليها، الذي كان قد بدأ خلال مؤتمر الصلح. وفي السنوات التي أعقبت حرب القرم، قامت روسيا بسلسلة من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية وتنظيم النقل. ولما كانت معاهدة باريس قد حطمت ثلاثة من المعالم الرئيسية للسياسة الروسية الخارجية مع الدولة العثمانية. السيطرة العسكرية والتجارية على البحر الأسود، وتأمين مخرج من الممرات إلى المتوسط، وقيام الدولة العثمانية بإصلاح أحوال رعاياها المسيحيين من دون تدخل القوى الخارجية، وتحديداً روسيا، فقد اعتبرت روسيا مسألة تمس بـ [الكرامة الوطنية] ونظرت إليها على أنها مجرد هدنة مؤقتة. ولهذا، سعت روسيا في السنوات التالية لإقتناص أية مناسبة دولية لتحطيم تلك المعاهدة، وقد تمَّ لها ذلك في 1287هـ/ 1871م، فابتدعت بعد مؤتمر باريس لسنة 1273هـ/ 1856م وعلى مدى عشرين سنة أكثر من وسيلة كانت تعني ببساطة التخلص من الدولة العثمانية بالموت البطيء، وطبقاً لتعبير المؤرخ «بالانتحار عن طريق تقطيع أطرافها طرفاً بعد طرف **Suicide limb by limb**»، وذلك بالتحريك الثوري لرعاياها المسيحيين في الولايات الأوروبية التابعة للدولة مما أدى إلى اندلاع سلسلة من الثورات والانتفاضات وصلت إلى ذروتها في حرب 1294هـ – 1295هـ/ 1877م – 1878م – وهو ليس مجال دراستنا .

فأخذت روسيا أولاً، تبتعد نسبياً عن القضايا الأوروبية ملتفتة إلى الشرق الأقصى ووسط آسيا كحقلين لتوسعها الإمبريالي، لكن هذا لم يمنعها من التفكير في استعادة سيطرتها على البحر الأسود الذي انتزع منها وحُدد بموجب معاهدة باريس أو في زيادة نفوذها في البلقان، فاستغلت روسيا احتياج «بسمارك» إليها في حربه المقبلة ضد فرنسا اتفاقية 21 ذي القعدة 1283هـ/ 27 مارس

1867م السرية وفي لعبة التوازن الأوروبي لتتصل من بنود معاهدة باريس المتعلقة بالبحر الأسود.

وقبل أن تشارف الحرب البروسية الفرنسية على نهايتها، وبعدما حصل على تأييد «بسمارك»، بعث «جورشاكوف» -الذي حلَّ محل نسلرود كوزير للخارجية ومستشاراً للبلاد- في 3 شعبان 1270هـ/ 29 أكتوبر 1870م إلى عواصم الدول الأوروبية الموقعة على معاهدة باريس يبلغها أن بلاده لم تعد تعتبر نفسها ملزمة ببند معاهدة باريس 11 و13 المتعلقة بحيادية البحر الأسود، لأن قيصر روسيا «لا يستطيع أن يبقى ملزماً ببند معاهدة تقيد حقوق سيادته في البحر الأسود». وقد برر «جورشاكوف» مسلك بلاده هذا بأنه لا يمكن أن يفرض على روسيا احترام بنود معاهدة باريس بينما تسمح الدول الأخرى لنفسها بانتهاك تلك المعاهدة فيما يتعلق بتوحيد ولايتي الأفلاق والبغدان (رومانيا)، وإن انتهاكاً من هذا النوع لا بد أن يقابله انتهاك بقدر المستوى، إضافة إلى ذلك أعلنت روسيا أن الدولة العثمانية لم تنفذ التزاماتها كاملة في إجراء الإصلاحات التي كانت قد وعدت بها وفقاً للمعاهدة المذكورة وأن ذلك يعتبر إخلالاً آخراً لتلك المعاهدة، بيد أنها أكدت أنه ليس في نيتها إعادة فتح ملف المسألة الشرقية.

وكان من الطبيعي أن يؤدي القرار الروسي إلى إرباك الحكومة العثمانية. فروسيا كانت تستطيع بسهولة أن تحتل جنوب بسارابيا رداً على أية معارضة عثمانية، خصوصاً أن بريطانيا، التي خسرت كثيراً بخروج حليفها السابقة فرنسا كقوة رئيسة على الساحة الأوروبية، لم تحرك ساكناً وفقاً للالتزاماتها في معاهدتي باريس في 9 شعبان 1272هـ/ 15 أبريل 1856م، بل إن بريطانيا اكتفت بالاحتجاج وشاركتها النمسا بذلك وأعلنت أنها لا تعترض على مطالبة روسيا باستعادة سيادتها على البحر الأسود، بل على الأسلوب الذي استخدمته روسيا للتوصل من بنود معاهدة باريس المتعلقة بحيادية ذلك البحر. (1)

إلا أن توقيت إعلان روسيا لتوصلها من بنود معاهدة باريس كان يجرح بسمارك، الذي لم يكن قد انتهى بعد من فرنسا ويخشى من تأزم دولي يؤدي إلى قيام تحالف ضد بلاده يفقدها ما حققته من انتصارات. ولهذا سارع لإيجاد حل للمسألة، فدعا إلى عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الكبرى.

في 24 شوال 1287هـ/ 17 يناير 1871م، افتتح في لندن مؤتمر أوروبي لبحث مسألة البحر الأسود، وقد تميز بتقارب عثماني روسي تقابله معارضة بريطانية نمساوية. فالدولة العثمانية، التي

(1) عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود، ص 4-5.

كانت تدرك تضارب مصالح الدول الكبرى في الممرات، حاولت استغلال الأمر لاستعادة سيطرتها على المرفق الاستراتيجي وجعل مرور السفن عبره وفقاً لمشيئتها، لكن بريطانيا والنمسا/المجر اعترضتا على ذلك بحجة خشيتهما من أن تستغل روسيا ضعف الدولة العثمانية وتضع يدها على الممرات. والواقع أن هذه المعارضة كانت تعود إلى خشية الدولتين من عبور الأسطول الحربي الروسي الممرات على شرقي البحر المتوسط أو إلى البحر الإديرياتيكي مما قد يهدد مصالحها في هذين البحرين، كذلك كانت بريطانيا قد تلقت تقارير بأن الدولة العثمانية وروسيا قد اتفقتا سراً على تنسيق مواقفها في المؤتمر وأن محاولة الدولة العثمانية لاستعادة نفوذها على الممرات تصب في خانة المصالح الروسية، إزاء ذلك تقدمت بريطانيا والنمسا/المجر باقتراح أن يحتفظ السلطان بحقه بفتح الممرات أمام السفن الأجنبية، على أن تستثنى من ذلك السفن الروسية، لكن الدولة العثمانية وروسيا رفضتا ذلك. وفي آخر الأمر توصلت الدول المجتمعة إلى صيغة حل اقترحه إيطاليا ونص على حق السلطان "بفتح الممرات في أوقات السلم للسفن الحربية الصديقة أو الحليفة". كذلك اتفق على إلغاء حياض البحر الأسود مما أعاد للأسطول الروسي سيطرته السابقة عليه، وبالإضافة إلى ذلك جعل البحر مفتوحاً أمام السفن التجارية لكل الدول، وفي الوقت ذاته جدد عمل اللجنة الدولية لنهر الدانوب.⁽¹⁾

ولكن التقارب العثماني الروسي خلال المؤتمر لم يكن ينم عن تحسن في علاقات الدولتين. فبعيداً عن مسألة البحر الأسود، كانت مصالح الدولتين متضاربة في أكثر من محطة من محطات المسألة الشرقية، وكان البلقان من أكثر تلك المناطق العثمانية سبباً للتوتر وتضارب المصالح، ليس فقط بين روسيا والدولة العثمانية، بل بين الدول الكبرى، التي كانت بعد عام 1288هـ/1871م تمسك بمصير الدولة العثمانية، وهي بريطانيا، النمسا/المجر، روسيا، وألمانيا إلى حد ما.

وبعد حرب القرم ثانياً، ازدادت انتفاضات شعوب البلقان للتخلص من الحكم العثماني. فمراسيم الإصلاح التي أصدرتها الحكومة العثمانية لم تستطع أن تحد من تلك الثورات، رغم أن الفترة ما بين 1856-1871 شهدت تنفيذ العديد من الإصلاحات على يد اثنين من كبار المصلحين العثمانيين، فؤاد باشا وعلي باشا – هذه الإصلاحات التي شملت نظام الملة وأنظمة الولايات وأسلوب المراقبة عليها. كذلك قام مدحت باشا خلال ولايته على الدانوب بكثير من المشاريع الإنمائية في بلغاريا – ومع ذلك فقد استمرت الثورات.

(1) عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود، ص5-6.

فقد نشأت في البلقان تيارات كالجامعة الصربية والجامعة السلافية والتي كانت تكتلات عرقية وتيارات انفصالية عن الدولة العثمانية، وفيما اقتصرَت الجامعة الصربية (Pan Serbism) على توحيد السلاف الجنوبيين بقيادة الصرب، كانت الجامعة السلافية (Pan Slavism) تدعو إلى توحيد جميع السلاف. وباختصار، فقد كانت الجامعة السلافية هذه التركيبية التي تجمع مصالح السلاف الأوروبيين وتاريخهم ولغتهم وعاداتهم ومستقبلهم السياسي، ولهذا كان تأثيرها على شعوب البلقان أقوى وأعمق من الجامعة الصربية، وكانت الجامعة السلافية المدفوعة من روسيا تؤكد على القيمة الجوهرية للثقافة الروسية أمام الثقافة الغربية.

ولم يكن مصير البلقان معلقاً بثورات شعوبه المسيحية على الحكم العثماني، بل أيضاً بموقف الدول الكبرى، وبشكل خاص النمسا وروسيا وكانت المسألة الشرقية بالنسبة للنمسا هي قبل أي شيء " مسألة سلافية". فالقضاء على الحكم العثماني في البلقان وخلق كيانات قومية وتعاطف سلاف الإمبراطورية مع أبناء جنسهم، كان يهدد تماسك الإمبراطورية النمساوية السياسية. ولهذا شاركت النمسا بريطانيا وفرنسا في ضمان سلامة الدولة العثمانية وفقاً لمعاهدة 9 شعبان 1272هـ/ 15 أبريل 1856م. ولما كانت النمسا غير متأكدة من فعالية هذه الضمانة، فقد حاولت بعد هزيمتها على يد بروسيا 1282هـ/ 1866م أن ترضي روسيا بتأييد مطالب شعوب البلقان بالإصلاحات العثمانية التي تحسن من وضعهم، ولكن قيام المملكة الثنائية 1283هـ/ 1867م (النمسا/المجر) وتجميع أقوى جنسين في الإمبراطورية (الألمان والمجريون) على قدم المساواة واستبعاد السلاف داخل الإمبراطورية، قوبل برفض من قبل التشيكيين والسلوفاكيين والكرواتيين والصربيين في المجر، إذ أن المملكة الثنائية وضعتهم تحت سيطرة الأرستقراطية المجرية والبرجوازية النمساوية مما قوى - رغم اختلاف اللهجات والعادات والمذهب والتجزئة الجغرافية - من تيار الجامعة السلافية بين تلك الشعوب وزاد في الوقت ذاته من مخاوف النمسا/المجر، مما جعلها ترفض الدعوات التي نادى بتطوير المملكة الثنائية لتصبح ثلاثية تضم الألمان والمجريين والسلاف.⁽¹⁾

أما روسيا، التي فضلت تقسيم الدولة العثمانية بوفاق أوروبي أو مواجهة تحالف دولي يسعى للحفاظ على الدولة العثمانية، فقد أدركت بعد حرب القرم أن أفضل وسيلة لتجزئة الدولة العثمانية هي التعاون مع الشعوب البلقانية وإثارتها ضد الدولة العثمانية، وإن ذلك لن يورطها في مجابهة الدول الأوروبية، خاصة أن الرأي العام الأوروبي كان يتعاطف مع الحركات القومية لشعوب البلقان. ولهذا أهملت روسيا العامل الديني في سياسيتها البلقانية واستخدمت بدلاً منه العامل القومي

(1) عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود، ص 6-7.

والجامعة السلافية لتحقيق ما عجزت عنه بقوة السلاح أو بالوفاق الأوروبي، فزادت من اهتمامها بالشعوب السلافية وقوت من علاقاتها التجارية معها وأدخلت الدراسات السلافية في المناهج الجامعية عندها وفتحت أبواب معاهدها العليا أمام الشبان البلغار، كذلك أسست "الجمعية الخيرية السلافية في موسكو" 1274هـ / 1858م وفروعاً لها في المدن البلقانية لنشر الدعاية السلافية، وساهمت في عقد "المؤتمر الاتنوغرافي السلافي في موسكو" 1283هـ / 1867م وعملت على إصدار العديد من الكتب والمؤلفات التي تدعو إلى توحيد السلاف والتعاون معها لتحريرهم من الحكم العثماني والهيمنة النمساوية.

ولم تقتصر سياسية الجامعة السلافية على التحريض على الثورة، بل إن روسيا قامت بمناصرة الحركات الثورية على الأرض، فدعمت ثورة الجبل الأسود وبلغاريا والبوسنة والهرسك. كما وقفت وراء استقلال الصرب الذاتي واستقلال اليونان والوحدة الرومانية، رغم أن الدولتين الأخيرتين لم تكونا سلافيتين، على أن أبرز معالم الجامعة السلافية في الدبلوماسية الروسية كانت تأييد روسيا لقيام كنيسة بلغارية مستقلة عن الكنيسة اليونانية 1287هـ / 1870م.

ويتجلى دعم روسيا للجامعة السلافية في التأييد الذي حصلت عليه تلك الدعوة من دوائر روسية رسمية وعسكرية، فقد شارك فيها جنرالات وقناصل وشخصيات مقربة للحكم، ولعل أعظم شخصية روسية دفعت الجامعة السلافية إلى الأمام نيقولا اغناتيف (Nicolas Ignatiev) –السفير في إسطنبول 1280هـ : 1294هـ / 1864م : 1877م– الذي عمل على توحيد السلاف من خلال تفويض الحكم العثماني في البلقان. وتدل الوثائق والتقارير الدبلوماسية السرية الروسية التي كان يبعث بها اغناتيف والقناصل الروس في البلقان وكذلك مراسلات القسم الآسيوي في وزارة الخارجية الروسية، بالإضافة إلى نشاط الجمعيات السلافية الروسية، على مدى التورط الروسي في الجامعة السلافية، وأن أصابع روسيا الرسمية كانت وراء الدعاية السلافية وانتفاضات الشعوب البلقانية وتأييدها بالمال والسلاح والخبرات العسكرية لأجل تفويض الحكم العثماني هناك، فتوحيد السلاف جميعاً وقيام دولة سلافية عاصمتها إسطنبول ظل الشغل الشاغل لأنصار الجامعة السلافية والصحافة الروسية. (1)

ومن بين الشعوب السلافية وجدت روسيا في الصرب القيادة المؤهلة لترزع السلاف فشجعتها على الثورة وقدمت لهم المال والدعم، وخلال حكم الأميرة ميشال أبرنوفيش (Michael

(1) عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود، ص 7-8.

Obrenovic) 1276هـ – 1284هـ/1860م-1868م شهدت البلاد نهضة كانت أبرز معالمها إنشاء جيش حديث قائم على التجنيد، وقد تمكن ميشال بدعم روسي من أن يجلي العثمانيين عن قلاع الصرب وأن يجعل من بلاده محور التحالفات المناهضة للحكم العثماني. فبين عامي 1281هـ – 1284هـ/1865م-1868م، عقدت الصرب سلسلة من التحالفات مع رومانيا والجبل الأسود و"الجمعية الثورية البلغارية" بهدف إنهاء الحكم العثماني في البلقان، وكانت آخر تلك التحالفات مع اليونان 1284هـ/1868م، حيث قامت الدولتان بتسليح المسيحيين وخطتاً للقضاء على الحكم العثماني، لكن جميع هذه التحالفات لم تؤد إلى نتيجة بسبب التمجد العرقي (Ethnocentric) الذي طبع القومية في البلقان وبسبب الأوضاع الأوروبية وتحول اليونان ضد السلافية لتأييد روسيا لقيام كنيسة بلغاريا مستقلة عن الكنيسة اليونانية، وأخيراً بسبب وفاة الأمير ميشال عام 1284هـ/1868م. ولكن بعد خسارة الصرب الحرب أمام الدولة العثمانية رمضان 1293هـ/أكتوبر 1876م، تحول أنصار الجامعة السلافية في روسيا إلى بلغاريا كمجال لتوسع النفوذ الروسي بدلاً من الصرب.

ورغم تلقيها للدعم الروسي فإن شعوب البلقان الكارهة للحكم العثماني لم ترد استبدال ذلك الحكم بالهيمنة الروسية، وأفضل مثال على ذلك بلغاريا التي انقلبت ضد النفوذ الروسي بعد عام 1295هـ/1878م⁽¹⁾.

وقد انتهت هذه الثورات والانتفاضات بكوارث عسكرية بالنسبة للدولة وتفتيت ممتلكاتها في معاهدة سان ستفانو 1295هـ/مارس 1878م، ثم معاهدة برلين جمادى الآخرة 1295هـ/يونيو – يوليو سنة 1878م، وظفرت بريطانيا وروسيا والنمسا وكيانات بلقانية بشرائح هامة من الممتلكات العثمانية في أوروبا.

كانت هذه القلاقل العديدة في البلقان هي التي جعلت الباب العالي يسند ولاية الدانوب إلى المصلح الكبير مدحت باشا الذي بذل جهوداً كبيرة للتغلب على تمردات البلغار، وأرغم العديد منهم على الفرار إلى الولاياتين الرومانييتين. وإرضاء للبلغار أصدر الباب العالي فرماناً بإنشاء كنيسة بلغارية مستقلة بنفسها، وكان هذا في حد ذاته من العوامل التي كانت تعمل على تجميع شمل البلغار نحو الهدف الكبير: إقامة دولة بلغارية قومية، وكانت أنظار البلغار معلقة بالروس على اعتبار أن الانتصارات الروسية في أقصر طريق إلى استقلال البلغار، ولكن كان أساس التحرك هو ثورة

(1) د. عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية: 1273هـ - 1295هـ/1856م – 1878م، ص 4 – 8.

بلغارية كبيرة تفرض نفسها على السلطان وتكسب عطف الدول الكبرى وخاصة روسيا.

وفعالاً قامت حركة تمرد في 1289هـ/ 1872م قضى عليها خلال السنتين التاليتين، ولكن استمرت حركات العصابات تشد أزرها روسيا التي تخلصت من قيود حيدة البحر الأسود في 1288هـ/ 1871م منتهزة فرصة الحرب البروسية – الفرنسية، وفي 1292هـ/ 1875م اشتعلت ثورة الهرسك، لتضع السلطات العثمانية أمام أزمة جديدة.

كانت إجراءات الحكومة العثمانية قد أثبتت عجزها عن مواجهة هذه الأزمات وفقدت مكانتها بسبب عجزها عن دفع ديونها، وأسرع عدد من المصلحين – وعلى رأسهم مدحت باشا – إلى التحرك ضد السلطان عبدالعزيز الذي أغرق البلاد في فوضى عارمة من الإسراف والسياسات الخرقاء، وعزلوه ورفعوا السلطان مراد الخامس إلى العرش ليعزل بعد قليل؛ لأنه كان معتوهاً وخلفه السلطان عبدالحميد الثاني في رجب 1293هـ/ أغسطس 1876م. على أساس إصدار دستور للبلاد، وفعالاً صدر أول دستور عثماني في ذلك العام، وبهذا تبدأ أهم فترة من التاريخ العثماني. فقد وجد نفسه يأتي إلى العرش كأول سلطان دستوري في تاريخ الدولة العثمانية، ولهذا كان ينتظر الظروف التي تمكنه من التخلص من هذا الدستور، ومن صاحبه مدحت باشا.

وكانت الظروف قد أعطت الفرصة الكبيرة للسلطان عبدالحميد الثاني ليتخلص من الدستور، فقد أسرع روسيا إلى إعلان الحرب في ربيع الآخر 1294هـ/ أبريل 1877م على الدولة العثمانية لتقضى على الحركة الدستورية فيها وتعيد القوة إلى الثورة في البلقان ضد السلطان، وأحرزت الجيوش الروسية انتصارات سريعة حتى وصلت إلى (بلفنا) فضربت عليها القوات الروسية الحصار ودافعت عنها القوات العثمانية ببسالة عظيمة، حتى سقطت في ذي الحجة 1295هـ/ ديسمبر 1878م، وأصبحت العاصمة إسطنبول نفسها مهددة مما اضطر حكومة السلطان إلى عقد هدنة ثم فرض الروس معاهدة «سان استيفانو» على السلطان العثماني في العام نفسه. (1)

وتنص معاهدة سان استيفانو على:

- 1- أن تستولي روسيا على قارص وبايزيد وباطوم في الشرق، وعلى (دبروجة) في الغرب.
- 2- حصلت الصرب على مخرج على البحر الأدرياتيكي.
- 3- تحصل البوسنة والهرسك على حكم ذاتي.

(1) عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود، ص 16-17.

4- امتداد بلغاريا من الدانوب إلى بحر إيجه، وضمت أجزاء كبيرة من الروملي ومعظم مقدونيا.

إن النتيجة الخطيرة التي ترتبت على معاهدة سان استيفانو هي أن بلغاريا – مخلب القط الروسي – أصبحت ضخمة للغاية من وجهة نظر بريطانيا بالذات، وأن النفوذ الروسي في البلقان أصبح يهدد مكانة النمسا في المنطقة. وكادت الأمور تتطور إلى حرب كبرى تنزعها بريطانيا ضد روسيا لولا أن دعا بسمارك الدول الكبرى الأوروبية إلى عقد مؤتمر لتسوية المشكلات الأوروبية على حساب الدولة العثمانية، حيث إن الدولة العثمانية – من وجه نظر بسمارك – غير جديرة بحرب تقع بين الدول الكبرى الأوروبية ولكن جديرة فقط بأن تتولى هذه الدول الكبرى اقتسامها وتسوية مشكلاتها على مائدة المفاوضات وليس في ساحة القتال.

وعلى هذا الأساس عقد مؤتمر برلين 1295هـ/ 1878م، الذي أهملت فيه آراء العثمانيين، بل وكانوا محتقرين خلال انعقاده، وانتهت المفاوضات إلى قرارات أعادت رسم خريطة البلقان من جديد، وكانت كلها موجهة ضد مصالح الدولة العثمانية، وسعت كل دولة إلى نهب قطعة منها أو بوسيلة تآمرية أياً كانت.

ففي مقابل حماية – غير أكيدة – للأملاك العثمانية الآسيوية، اقتنصت بريطانيا قبرص، وحتى ترضى فرنسا عن هذه (الخيانة) لفتت بريطانيا – الطامعة في مصر – أنظار فرنسا إلى تونس، وتقلصت بلغاريا وسلخ منها الروملي الشرقي الذي وضع تحت الحكم التركي، ووضعت البوسنة والهرسك تحت إدارة النمسا، ولكن ظلتا تحت السيادة العثمانية، تمنح رومانيا والجبل الأسود والصرب استقلالاً تاماً، تعود مقدونيا وألبانيا إلى الدولة العثمانية بعد أن كانت تابعة لبلغاريا حسب معاهدة سان ستيفانو. وبصفة عامة خسرت الدولة العثمانية في مؤتمر برلين ما لم تفقده في أي حرب سبقت. (1)

ومن نتائج مؤتمر برلين غير المباشرة، أن الأرمن شعروا أن الوقت قد أوفى ليحققوا آمالهم، وكانت مادة من قرارات مؤتمر برلين قد نصت على أن يقوم السلطان بإصلاح حال أرمينيا والأرمن، ولكن مرت السنين دون تطوير يذكر بينما كانت اتصالات الأرمن بالعالم الخارجي تزيد مداركهم اتساعاً وظهر منهم علماء وباحثون ودعاة إلى أن الأرمني أرقى من سيده التركي، ويجب أن ينقلب الوضع ويصبح الرعية أسيادا، بل كانت هناك دعوات بين الأرمن لطرد المسلمين من أرمينيا، كما كانت هناك دعوات لطرد المسلمين من البلقان بالنقل أو بالإبادة.

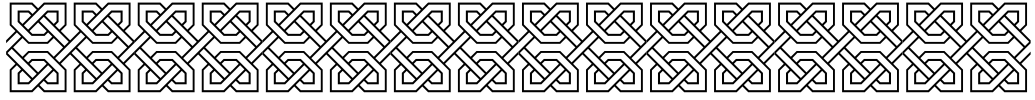
(1) عبدالرؤوف سنو: مسألة البحر الأسود، ص 6-7.

ووقفت كل الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا منددة بالسلطان عبدالحميد الثاني وأطلقت عليه (السلطان الأحمر)، أما ألمانيا وقيصرها فقد وقفت إلى جانب السلطان لهدف كان يسعى إليه وهو كسب ثقة السلطان. والجدير بالملاحظة هنا أن بريطانيا التي تحركت بقوة دفاعاً عن مسيحي البلقان والأرمن لم تفعل شيئاً للبولنديين والأيرلنديين إلا الإيذاء طالما كان هذا متمشياً مع مصالحها – وهذا دأب الدول الأوروبية في الماضي القريب والبعيد، وما أشبه اليوم بالأمس –.

واستمرت الدول الأوروبية تتربص بالدولة العثمانية، ولم يهدأ لها بال إلا بعد أن تمكنت من تقسيم البقية الباقية من الولايات العربية الخاصة للحكم العثماني بعد هزيمة الدولة في الحرب العالمية الأولى، وبذلك تنتهي المسألة الشرقية التي شغلت أذهان سياسة أوروبا مايزيد على القرن من الزمان⁽¹⁾.

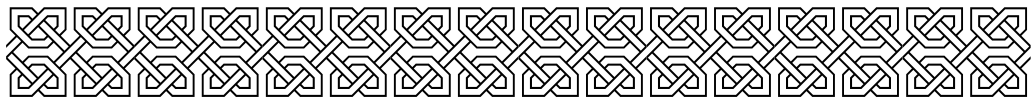
وبهذا تمكن الروس من إحاق الهزيمة بالدولة العثمانية، لضعفها، وجهل بعض قادتها، وتكاتف الغرب ضدها، وإن كان يتظاهر بعضهم أحياناً أنه يناصرها، لكن العثمانيين لم يجدوا نصيراً لهم في هذا المحنة التي استمرت حتى وقتنا الحاضر.

(1) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج4، ص1821. عبدالعزيز نوار/ عبدالمجيد النعني: تاريخ أوروبا المعاصر، ص24. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص225. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص398. سنو، ص39. د/ طالب رجب خطاب: محاولات تجديد روسيا في أعقاب حرب القرم، ص457 وما بعدها. نادية الدوسري: حرب القرم، ص310. عبدالعزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص116 – 118. عبدالمعظم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص490 – 500. د. يوسف النعني: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص95 – 98. عبدالرؤوف سنو: حالة البحر الأسود والأزمة البلقانية، ص16 – 23.



المبحث الرابع

أثر الصراع الإسلامي الأوروبي
في العلاقة بين الدولتين .



إن العلاقات بين الهابسبورج والعثمانيين وخصوصاً منها الجانب الحربي فضلا عن الجوانب التقليدية، غالباً ما تكون منسية وذلك بفضل العلاقات الدبلوماسية والثقافية، فامتلك النمسا العديد من المؤسسات في الدولة العثمانية التي كانت تتمتع بحق الحماية لها وحرية العبادة فيها من خلال تسابق القوى الأوروبية الكبرى من اجل التوسع، عند ظهور القوميات وسيطرتها على أوروبا، فقد أصبح هذا التوسع أكثر نشاطاً من أي وقت مضى في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي والعقود الأولى من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي، وبلغت الأنشطة الاستعمارية ومناطق النفوذ في هذه الفترة ذروتها من القوى الأوروبية الكبرى، واستخدم هذا التوسع لأغراض أوروبية كأداة جيدة لممارسة الضغوط السياسية على الدولة العثمانية من أجل الحصول على الامتيازات داخل الدولة بما عرف بمجموعات الحقوق المنصوص عليها. من أجل منح تلك القوى الكبرى ومواطنيها صلاحيات ومكانة متميزة في الدولة العثمانية.

فكانت القضية المركزية هي **حماية المسيحيين**، ولأجل ذلك تمَّ إنشاء القنصليات واتضح أن هذا هو الأسلوب الأكثر فعالية. وكانت الدول الأوروبية تمارس ازدواجية في المعايير بين سياساتها الداخلية والخارجية **ففي الداخل** وفي كثير من الأحيان كانت تسيطر أيديولوجية صارمة – لتطبيق علمنة الدولة – **وفي الخارج** تكون الغيرة على الحقوق الكنيسة التي دكتها على أراضيها، كما حصل في الجمهورية الفرنسية العلمانية الثالثة وغيرها، وكان للسياسات الامبريالية في إيطاليا وألمانيا أن أبدت نفعاً وظهرت نتائجها بوضوح. أما في الدول التي تشكل المحميات الدينية جزءاً من سيادتها الداخلية والخارجية مثل الدولة العثمانية...، فقد تمَّ عرض حق الحماية من قبل الكنيسة بشكل خفي وهذا يعني أن الكنيسة الأوروبية التي فقدت كل سلطاتها على أرضها، كانت تُستخدم في المستعمرات، وتمارس دوراً كبيراً على العكس منه في المجتمع الأوروبي الذي حرّمها من كل شيء بعد أن تحكمت به القوة الإمبريالية. وهكذا أصبح نظام الامتيازات نظاماً دولياً استعمارياً وأصبحت **"التبعية التي تحتلها في العالم غير المسيحي في القانون الدولي"** وقد انعكس هذا الموقف من الامتيازات الدبلوماسية في الدولة العثمانية، ورغم محدوديته، فقد انتشر في كثير من أرجائها الأوروبية. (1)

فعملت **مملكة هابسبورج**، والعديد من الدول الأخرى، وتأتي فرنسا في الصدارة على تبني حماية الحقوق المقررة من قبل الكنيسة الكاثوليكية في أنحاء الدولة العثمانية وأرسلت الدول الحامية

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz, Martin Scheutz, Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie, p.p. 128 – 138.

ممثلين حقوقيين وفرضت على الدولة العثمانية تقديم تنازلات لمواطني هذه الدول، وللشركات التابعة لها والمقيمين وضمان الممتلكات. وفي العقود المبرمة بين تلك الإمبراطوريات والسلطان سمح لأتباع الديانة الكاثوليكية بممارسة الديانة وبحرية العبادة، والثقافة، وسمح ببناء الكنائس والبيوت الدينية، والزيارة للأماكن المقدسة. وكان للممثلين الدبلوماسيين للإمبراطوريات وخصوصاً الأقسام القنصلية، وبحكم القانون سلطة التدخل لفرض الكثير من قوانين الحماية الدينية للمواطنين العثمانيين التابعين للكنيسة الكاثوليكية. هذه التنازلات تمّ انتزاعها من الدولة العثمانية تحت قانون حماية المؤسسات وبذلك سمح ببناء العديد من المدارس والمستشفيات والمؤسسات الخيرية الأخرى، وتم إنشاء مناطق نفوذ لكل محمية، وارتبطت بالتالي الكنيسة بالمصالح السياسية، وأصبحت بالتالي لها قوة وتدخل في ميادين السياسة.

فتأسست الحماية الدينية من الناحية القانونية على مجموعة من المصادر القانونية التي شهدت تقييماً مختلفاً في أوروبا عنه في الدولة العثمانية. في حين أن "التنازلات" كانت فقط من الجانب العثماني كما كانت تنص عليه الاتفاقيات، وقد أدرك الأوروبيون، الفرصة الجيدة وهي استخدام ستار حماية الدين المسيحي للتدخل في اختصاص سلطات الدولة الإسلامية لحماية مصالحهم الشخصية.

أما في الدولة العثمانية فكان التنازل الذي تمّ "ما هو إلا رسالة شجاعة وكرم من الحاكم التركي". فلقد صدرت التنازلات الأولى في شكل من أشكال الرأفة المؤقتة القابلة للإلغاء من الملوك المسلمين. وكان هناك مرسوم إمبراطوري وردت فيه وعود معينة [!] للأفعال الانفرادية للسلطان تعتبر رسائل مفتوحة، والتي تمّ منحها عفواً خاصاً وله الحرية في التراجع عنها. فإن تنازلات المرحلة الأخيرة لم تكن إلا نتيجة المؤتمرات والمفاوضات التي جرت بين ممثلي الدول المعنية وكانت لغرض واحد وهو تنفيذ الحقوق الدولية.

كانت المدن الإيطالية، «جنوة» 857هـ/ 1453م، «البندقية» 858هـ/ 1454م، «فلورنسا» و«بيزا» 864هـ/ 1460م، يتوجب أن تسمى أول المدن التي حظيت بالتنازلات. إن جنوة والبندقية هما أولى المدن التي حصلت على امتيازات لمواطنيها في الشرق ولكنه يُنْبَه إلى أنه في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي فتحت العلاقات بين الشرق والقوى الغربية.⁽¹⁾

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz, Martin Scheutz, Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie, p.p. 128 – 138.

فقد تمّ عقد معاهدات بين فرنسا والباب العالي في السنوات 941هـ/ 1535م - وهي تعتبر أول وأقدم معاهدة متبقية حيث أن معاهدة 934هـ/ 1528م اعتبرت لاغية -، 976هـ/ 1569م، 992هـ/ 1584م، 1013هـ/ 1604م، 1084هـ/ 1673م، 1153هـ/ 1740م، 1217هـ/ 1802م، 1243هـ/ 1828م، 1286هـ/ 1869م، 1334هـ/ 1961م.

حصلت إنجلترا على أول امتيازاتها عام 991هـ/ 1583م، تبعتها هولندا عام 1221هـ/ 1612م، والباب العالي عقد هذا الاتفاق مع أسبانيا والبرتغال وإيطاليا وبلجيكا والدنمارك. وأول اتفاق مع روسيا يعود إلى عام 897هـ/ 1492م (جُدّد في 921هـ/ 1515م و977هـ/ 1570م). وأول تفضّل منح للنمسا كان عام 1026هـ/ 1617م، أما مع السويد فكان عام 1150هـ/ 1737م، وفي عام 1174هـ/ 1761م، تمّ عقد معاهدة صداقة وتعاون تجاري مع بروسيا والتي تمت المصادقة عليها عام 1256هـ/ 1840م والذي انضمت إليه دول أخرى استنادا إلى مفهوم اتفاقية التجارة بين تركيا وبروسيا. وقد تبع ذلك عام 1278هـ/ 1862م اتفاقية تجارية بين تركيا وبروسيا وشمل كل البلدان المنضمة الى اتحاد التجارة والإتحاد الألماني، ومع تعديلات قليلة، فإن تلك القرارات انتقلت إلى الرايخ الألماني والتي برزت وانعكست في اتفاقية الصداقة والتجارة والنقل البحري المعقودة في 10 محرم 1308هـ/ 26 أغسطس 1890م.

وبهذا فإن النمسا، والتي كانت في حروب مستمرة دائمة مع العثمانيين، فإنها وجدت فيما ذكرناه من ارتباطات واستنتاجات، إلا أنه لا يمكن أن نعتبرها من أوائل الدول التي حصلت على مثل تلك الامتيازات، غير أن النمسا هي الأولى التي ضمنت اتفاقات السلام مع تركيا، إلى ما يشير إلى أفضليات الامتيازات.

هنا نستطيع ان نلمس، أن النمسا وحلفاءها بولندا والبندقية حصلوا على تأكيد الحماية الدينية والتي كانت تمارس من قبل فرنسا بصورة رئيسة. في عام 1112هـ/ 1700م صدر فرمانان يتحدثان عن منح حماية للفكر الكاثوليكي بصورة عامة وبخاصة للمقدسين، ومن خلال ذلك حقق القيصر الروماني ما سعى إلى تحقيقه ملوك فرنسا وبدون نتيجة تُذكر طوال قرن من الزمن، والتي تعترف له بصورة رسمية بالحماية من العنف على الكاثوليك في الشرق.

الباب العالي نظم واعترف بحق الحماية (الوصاية) على الكاثوليك في كل تركيا للنمسا، بموجب المادة 13 من معاهدة سلام «كارلوفيتز» 1111هـ/ 1699م، والتي أعيد التأكيد عليها في قرارات معاهدة سلام «يساروفتز» 1130هـ/ 1718م (المادة 11)، ومعاهدة «بلغراد» 1152هـ/ 1739م (المادة 9)، ومعاهدة «زستوي» 1206هـ/ 1791م (المادة 12).

بموجب المادة 18 لتنازلات (امتيازات) عام 1086هـ/ 1675م حصلت إنجلترا على حق الحماية (الوصاية) على المسيحيين في تركيا، وكذلك حصلت روسيا بموجب المادة 7 لمعاهدة السلام لعام 1188هـ/ 1774م على حق حماية الدين المسيحي والكنائس المسيحية في تركيا.⁽¹⁾

إن الحقوق التي تمّ الحصول عليها من خلال التنازلات أيقظت في وزير خارجية فيينا معنى، إن السباق بين القوى قاد إلى – منتصف القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي – النظر إلى الحقوق الحماية كنقطة ارتكاز معنوي في السياسة الخارجية، فوجدت عملياً مستعمرات نمساوية على الأرض العثمانية والتي شملتها الحماية الخاصة للقناصل أو نواب القناصل. فإن هذا الوجود كنظام وصاية، سمح لمملكة هابسبورج بتحقيق مصالحها السياسية في منطقة الشرق وفي الشرق الأدنى، حيث كانت تستند هناك على شبكة كبيرة من القنصليات. وقد كانت النمسا، تمارس حق الحماية دائماً في إطار توفير الرضا والولاء للمواطنين نحو حكوماتهم، ولم يحاولوا أبداً أن يستخدموا هذا من أجل التسبب بأي إحراج لتركيا، بل على العكس، فقد منعوا إحراج تركيا. حيث اعتبرت النمسا حق الحماية ضرورة، والتغاضي عنه هو أمر مخالف للأخلاق وليس من الممكن التخلي عنه.⁽²⁾

وخلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، حدث أن مفهوم الحماية قد تمّ اختراقه كثيراً، ويرجع ذلك إلى أنه خلال هذا القرن، حدثت تغيرات واضحة، وخاصة بعد أن أصبح لدى كل من إنجلترا وروسيا وإيطاليا والنمسا وجود في البحر الأبيض واستطاعوا بهذا أن يدعّموا مطالبهم.

هذه المطالب تستند نظرياً على قاعدة الحق العام والتي مارستها فرنسا على الكاثوليك في الشرق بدون النظر الى تبعيتهم الوطنية، وهو يشابه ما هو معمول به في وقتنا الحاضر نحو مسمى الحقوق العامة والتي لا تستطيع أي دولة التغافل عنه. ونتيجة لذلك حدث في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي أن أصبحت الحماية من العنف لم تعد احتكراً، فلقد تمّ تصنيفها وجعلها مسألة وطنية وعملت كل القوى على تعميمها على رعاياها.

قد ساعدت حرب القرم بقوة في التأثيرات اللاحقة للقوى الأوروبية على الدولة العثمانية من

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz ,Martin Scheutz ,Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie, p.p. 128 – 138.

(2) Herausgegeben von Marlene Kurz ,Martin Scheutz ,Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie, p.p. 128 – 138.

طرق متعددة، ومن خلال قرار بمرسوم قيصري، وتعميمه على مؤتمر باريس في عام 1272هـ/ 1856م فإن عصر التدخل الروسي والذي دام أكثر من ثلاثة أرباع قرن في الشؤون الداخلية العثمانية، تحت حجة حماية المسيحيين الأرثوذكس اليونانيين قد تمَّ التغلب عليه. "كانت النمسا خلال حرب 1272هـ/ 1859م، و1283هـ/ 1866م مشغولة في مسألة تسوية العلاقات مع إيطاليا وألمانيا وفي التحولات الداخلية اللبرالية، وهكذا فقد دخل إلى المشهد السياسي العثماني عام 1272هـ/ 1856م ومن خلال تغييرات جذرية مهمة. منها مرسوم إصلاح الحرية الدينية، وضمان الوضع المتساوي للطوائف، حيث لم يكن تأثيره فقط نتائج إيجابية بل زاد على ذلك حتى حصلت مملكة هابسبورج على نصيبها من ذلك، إضافة إلى أن مسألة الطوائف أعطت بالضرورة حججاً وفرصاً للدول الأوروبية للتأثير والامتزاج مع الوضع الداخلي العثماني في هذه التدخلات بالسياسة الداخلية التركية.

في آخر اجتماع 4 يوليو/ 2 شعبان، واعترض المخول الرسمي الفرنسي وليم هنري «فاندنجتون» على **المادة 22 من اتفاق سان ستيفان**، وفيها أن المبعوث الروسي والقنصلية الروسية في الدولة العثمانية منحوا حق الحماية الرسمية للقساوسة والرهبان الروس المقيمين هناك، المذكور تعلل بهذا التحفظ على أنه تمَّ الاتفاق على فرز مسألة الأماكن المقدسة في جدول أعمال المؤتمر وحقق نجاحاً مزدوجاً، هذا الشيء لم يكن يعمل من روسيا فقط، بل – بعمل من بسمارك – تمَّ اعتماد جملة في معاهدة برلين، والتي تعطي بالتحديد لفرنسا حق بسط حمايتها على الأماكن المقدسة، هذا يعني أنه ولأول مرة تمَّ الاعتراف من قبل كل القوى بهذا الحق في المعاهدة الموقعة بينهم.

ثم إنه كان **لمؤتمر برلين** تأثير على المستوى المعياري بالنسبة للسياسة الفلسطينية ومسائل الوصاية الدينية. تحت مصطلح "الوضع الراهن في المادة 62، وتمَّ الاتفاق عليه وذلك بسبب أنه لا توجد إمكانية لإيجاد حل واضح لهذه المسألة المعلقة في الهواء والتي تسبب قلقاً ومضاعفات دولية. وقد أعتمد هذا في النهاية في المادة 62 كحل وسط، لكي يتم تليين الموقف الفرنسي وجعله واقعياً في مسألة حسابات الحماية وبالتالي عدم إثارة تخوفات فرنسا، أما النقاط المبدئية الإستراتيجية فقد تمَّ تركها مفتوحة في إطار حراس الفرنسيكانية، ولذلك فإن رعاة الأماكن المقدسة الفرنسيكانين قد صاغوه في منشور القرار بمرارة.⁽¹⁾

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz, Martin Scheutz, Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie, p.p. 138 – 142.

لقد ذكر في المادة 62 ما نصَّ على حرية العبادة بصورة عامة، وإنشاء منظمات هرمية لمختلف الطوائف الدينية، مع تواصل بدون معوقات مع سلطاتهم الروحية والقساوسة والحجاج، أما المبشرون فكانت لهم الحرية والامتيازات والفوائد في سفرهم، ولهم حق الحماية الرسمية وقد تمَّ الاعتراف بها للدبلوماسيين والوكلاء والقناصل التابعين للقوى الأوروبية في تركيا، إضافة إلى الأشخاص المذكورين ومنشأتهم الدينية علاوة على تقديم الرعاية الخيرية في الأماكن المقدسة وأي مكان. لكن الحقوق المناطة بفرنسا تبقى كما هي ولا يتوجب إدخال أي تغيير على مسألة الوضع الراهن، إن حصر مسألة الحماية بفرنسا الذي اتفق عليه في سلام برلين يبدو حالياً " لأسباب عدة في وضع خطر " إن فصل الدين عن الدولة في فرنسا عام 1323هـ/ 1905م أبرز التساؤل، حول إذا كان من المفترض نقل الموقع المقدس لحماية الكنيسة الكاثوليكية في الشرق إلى قوة كاثوليكية أخرى مثل النمسا " إن الاتحاد الوثيق لفرنسا مع الدولة المنشقة روسيا، أدى إلى استنتاج أن الدبلوماسية الفرنسية كانت تتردد باتجاه من يمثلون المدافعين عن حماية المصالح الكاثوليكية في الشرق "

وتبع ذلك أن السلطان كان يحاول من جانبه التخلص من مسألة الحماية هذه من خلال إقامة بعثة دبلوماسية لدى البابا، أما هيرمان تسشولكي الشخص المهم جداً في قطاع شركات "النمسا الكاثوليكية" فقد صاغ في منشور له "ما يخص مراكز البعثات الكاثوليكية في فلسطين وسوريا وقال إن فرنسا وحتى الآن تمارس عليها حق الحماية لكل شخص، والذي يعرف التناسب في الشرق عن قرب، يعرف أن اتحاد فرنسا مع روسيا المنشقة يجعل ممارسة هذا الحق في كثير من الحالات مكبلاً، وبالمناسبة فإن الشذوذ الكبير في هذا أن رجال الحكومة الماسونية الفرنسية هم الذين شردوا رجال الدين والراهبات بصورة بربرية من أديرتهم وأغلقوا المدارس الدينية والكنائس الكاثوليكية وصادروا أملاك الكنيسة، فكيف لنا أن نعتقد بجواز السماح لهم في ممارسة حق الحماية على البعثات الكاثوليكية في الشرق، فمن يضمن أنهم سوف لن يفعلوا نفس الشيء، فلأي شيء ستتحول المدارس الكاثوليكية في فلسطين... إلى مدارس هواة، أم كيف سيتحقق لها النجاح في ذلك، هذا ما سيعلمه لنا الزمن.

وبالرغم من أن هذه التنازلات قد وُدت عند الدولة العثمانية شعوراً بالنقص وإحساساً بالضعف في أعماق نفسها أمام المجتمع الدولي، إلا أن هذه التنازلات قد أصبحت ظاهرة استثنائية كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي. لأنها تؤسس حقاً للتدخل الدائم في الشؤون الداخلية للدولة، بل لقد تسببت بإعاقه الإدارة الداخلية للبلد". «وليم بين Wliam Bean» أورد أسباباً لحقوق دينية ترى بعدم السماح برفع تلك التنازلات، وهو يرى أن هذه التنازلات كانت أولاً في وجهتها الاقتصادية "منبع

الازدهار للدولة العثمانية، حيث إنه من خلالها يسرت التعامل التجاري مع الأجانب". (1)

إن حق الحماية الدينية يضيق عليه بصورة متزايدة إنه يحارب من العثمانيين وليس فيه اختلاف على تفسيره كما يدعون، لأن التضييق يتوجه إلى من هم بالدرجة الأولى من الفريق الأول الذي فرض فيه الالتزام بحقهم في المرحلة الأولى على العثمانيين. ومع أن الجانب التركي كان يتعلل دائماً بأنها دولة ذات سيادة غير تابعة لأحد في تشريعها وإدارتها الداخلية، وأن ذلك ما يتعارض مع مبدأ الحماية هذا الذي يعني استمرار التدخل من جانب الأجانب. وهناك نقطتان: إحداهما، هي أن العثمانيين لم يكونوا حساسين كثيراً ما دامت المسألة تتعلق بمواطنين أجانب ومعاهدتهم، حيث إن العثمانيين قد تعودوا على إعطاء هذه الحقوق الخاصة للأجانب في بلدنهم. والنقطة الثانية هي: أن الشيء الصعب كان هو الحماية (أي الوصاية الدينية) لأنها تتعلق بمن يجب أن يكونوا من المواطنين العثمانيين وأن تكون مؤسساتهم التركية هي المسؤولة عنهم بشكل مستقل عن التبعية للخارج، نعم – في الحقيقة – أن تركيا كانت لا تريد أي تدخل أجنبي في التشريع العام لدولتها وهي القاعدة التي تحكم العلاقات بين الدول ولكن هذه القاعدة العامة ليست من النوع الذي لا يمنع من الاستثناءات، وهذه الاستثناءات من المفروض أن يكون لها أساس في إطار القانون الدولي. فما دامت هذه الدول قد حصلت منها على حق التدخل لحماية الكنيسة الكاثوليكية ورجال الدين الكاثوليك وهم لا يريدون التنازل عنه، فمن المفروض أن تركيا لا تستطيع أن تضيق عليهم ولا أن تنكر هذا الحق بحسب المعاهدات والتنازلات والامتيازات التي سبق أن وقعت.

وفي الحرب العالمية الأولى وقفت تركيا كحليف مع ألمانيا والنمسا – هنغاريا وقد أدى ذلك أن وجدت نفسها معزولة سياسياً وعسكرياً في أزمة البلقان، ولعل من نتيجة هذا الاتحاد هي نهاية العزلة بل كذلك هو شبه اعتراف من شركاء الاتحاد لتميع مسألة التنازلات القديمة والتي تمّ وضعها من الجانب العثماني خارج نطاق الاستخدام 18 شوال 1332هـ/ 9 سبتمبر 1914م، أي رفع أو إلغاء الامتيازات وهو ما اتخذ من الجانب العثماني وصدر قرار بإلغائها في شوال/ سبتمبر 1914م ودخلت حيز التنفيذ في 11 ذي القعدة/ 1 أكتوبر من قبل مجلس الوزراء. (2)

ولكن بعد أن اختلفت تأثير المعنيين - أي من أصحاب الحماية والامتيازات - على الدولة

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz ,Martin Scheutz ,Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie, p.p. 138 – 142.

(2) Herausgegeben von Marlene Kurz ,Martin Scheutz ,Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie, p.p. 138 – 142.

العثمانية بسبب الحرب فإن النمسا وهنغاريا مع ألمانيا حاولوا الحصول على أدوار جديدة من التدخلات، ولكن اهتمامات القوى كانت تتشابك، وقد برزت مسألة الحماية الدينية مرة ثانية في مركز تفكير وزارة الخارجية وفي دوائر الكنيسة النمساوية. لأنه ونتيجة لرفع قوانين الحماية عن كافة المدارس والبعثات الخيرية التي كانت تحت الحماية الفرنسية في كافة أرجاء الدولة العثمانية وتم إغلاقها، كما تمّ إجلاء كافة القساوسة والراهبات فقد رأى البعض أن اللحظة أصبحت مناسبة لوجود البديل. وهكذا فإن الدوائر الكاثوليكية في النمسا – هنغاريا اعتبرت أن الفرصة سانحة للاستيلاء على كل الأماكن التي كانت تحت الحماية الفرنسية والتي تمّ إجبار فرنسا على التخلي عنها. إلا أن النمسا – هنغاريا يتوجب عليها الآن أكثر من كل مرة أن تقوم بدور البديل عن جميع الدول الغربية وأن تطالب بتمثيل جميع الكنائس وحماية كل مصالح الكاثوليك الدينية والثقافية في أرجاء تركيا وعلى تلك المسألة، بدأ العمل في نهاية ذي الحجة 1333هـ/ بداية نوفمبر 1915م مؤتمر الأساقفة وكذلك في 17 محرم/ 25 نوفمبر مؤتمر المبشرين برعاية ورئاسة الكردينال بيفل. وقد حصل المجتمعون على الدعم من البيت القيصري حيث إن المسألة المستهدفة هي تعزيز مكانة مملكة القيصر ومكانة كاثوليكيته. وقد تأخرت بداية الخطوة وذلك لأن النمسا – هنغاريا لم يكن لديها مبشرون بما يكفي وكذلك لأن الكاثوليك الألمان سعوا إلى أن يكون لهم مشاركة فيها، فقط في بداية ثورة صعود القيصر كارل وبعد ذلك تمّ تحفيز تلك المحاولة مرة أخرى والتي تطالب باتخاذ فعل سياسي ديني في الدولة العثمانية والسعي لإجبارها (1).

وكما هو حال النمسا كذلك كانت فرنسا من خلال تسجيل حقوق لمعاهدات مشابهة، ونقول إن تلك الإيضاحات للمعاهدات كانت قد اتفق عليها مع فرنسا منذ زمن وهو ما أظهر فرنسا وكأنها الحامية الأولى في الدولة العثمانية للكاثوليك، وهذا ما يجيب على سؤال لماذا كانت أغلب الأماكن الكاثولوكية في تركيا تحت الحماية الفرنسية، إذا استثنينا ألبانيا والبوسنة وبقية الدول والتي هي تحت حماية الكنيسة الكاثولوكية النمساوية، ومن أجل وضع مناسب لحق الحماية فإن النمسا سعت لفتح نائب قنصلية في القدس من أجل فتح الطريق لها أمام تلك الدول الأوروبية (الهدف من هذا كان يشمل الرعايا النمساويين فقط)، لأنه "كما أن البلاط القيصري لا يقبل أن تمتد حماية الأجانب على حقوق حمايته فإن القوى الأخرى كذلك لا تريد أن يحدث العكس وكان على السياسة

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz, Martin Scheutz, Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie, p.p. 138 – 142.

النمساوية أن تتفهم هذا".

هرمان تستشوكي، وهو من الشخصيات ذو المكانة والصوت المسموع في دائرة الكنيسة الكاثوليكية النمساوية كان قد طرح تلك التوجيهات، وهو يرى أن سلسلة غير منقطعة من الاهتمام للقيصر الهابسبورجي رودولف الثاني بالبلد المقدس، وتشهد بذلك سجلات الفرنسيين. فالنمسا كانت تستحق أن تأخذ مكانة الحق المقدس في الحماية لأنها مارست الدفاع عنه قروناً واستمرت مظلة لجميع البعثات الكاثوليكية وفي الدفاع عن مصالحها في الأماكن المقدسة، وكانت النمسا وحدها تطالب بحق الحماية لها ولجميع القوى الكاثوليكية الأخرى.

وهذا ما فعلته عندما قدمت مصلحة الديانة الكاثوليكية على ما سواها في مسألة الحماية حتى لو كانت ضد مصالحها الخاصة، فقد كانت مستعدة في كثير من الأحيان للتغاضي عن مصالحها، ومن ناحية أخرى لم يكن الفرنسيون والنمساويون والهنغاريون الذين يعملون في المناطق المقدسة سعداء بالوصاية الفرنسية ومنذ عقود كنا، "نحن النمساويين نحصل على الحماية من قبل النمسا والنمسا لها نفس الحق مثل فرنسا التي تحتكر هذا الحق لنفسها وتكره عن النمسا".

كذلك برنارد جراف كايوجا تم توجيهه للعمل في مجال الحماية وعندما باشر عمله في عام 1284هـ/ 1867م في القدس، تبين له أن معاهدات النمسا - هنغاريا مع الباب العالي لها مثل ما لفرنسا" وأن لديها نفس القوة والصلاحيات في حق الحماية (الوصاية) الدينية على الكاثوليك في الدولة العثمانية، وهذه الحقوق غير مستوعبة من قبل الفرنسيين، صحيح أن المعاهدات الفرنسية أقدم بحيث أن ممارستها لها أخذت موضع الاستقرار في سوريا وفلسطين، أما النمسا فإنها تمارسها تقريبا في الدول القريبة من حدود المملكة أو المحيطة بها. ولقد وجهت الدولة إلى برنارد أن يحترم مسألة الحماية الفرنسية التي سوف يراها في فلسطين كما أنه يجب أن يكون قوياً في المحافظة عليها من أجل أن يتعامل مع الآخرين في مسألة الحماية النمساوية في جميع أرجاء الدولة العثمانية بدون حساسية وانطلاقاً من القاعدة التي تقول إنه من المنطقي أن تحتفظ بعلاقات جيدة مع زميلك الفرنسي من أجل أن يبادلك إياها، ولذا نرجو أن تكون مثل هذه العلاقات ثابتة بين ممثلي البلدين في الشرق لما فيه مصلحة للكنيسة الكاثوليكية من أجل إحباط أي توجه لإثارة تعارض بينهم، للمحافظة على الهدف وهو (الحماية). وهكذا كانت العلاقات بين دبلوماسي البلدين عادية في القدس ولكن طبعاً كانت هناك دائماً احتكاكات! وهكذا وفي خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وفي كتابه "مرجع علم الدبلوماسية" كتب ليوبولد ملاحظات عن ذلك الموقف النمساوي. في هذه اللحظة المهمة من الزمن، والتي نكتب به هذه السطور إلى حيث ينطلق الدين السياسي،

يجب أن نتشابه، بصورة وثيقة لإيجاد حل لمسألة الشرق، فإنه ليس من العبث التذكير أن القيصر هو خليفة قيصر ألمانيا ومنذ قرون هو حامي الكاثوليكية في الشرق من خلال موقع النمسا كمظلة ومدافع عن الكنيسة الكاثوليكية، وهو يقوم بهذا الواجب الشريف كوريث وملك لكل المسيحيين ويقف بكل إيمان بهذا الحق وبشعور عالٍ بالواجب ولن يتنازل عنه ففي جميع المعاهدات المعقودة مع الباب العالي، التزم جميع الأمراء النمساويين وبدون أي تردد بالدفاع والحفاظ على حق الكنائس الكاثوليكية وعن المؤمنين في الشرق.⁽¹⁾

ومن أهم حجج الدبلوماسية النمساوية عدم اختلاف النصوص في الامتيازات النمساوية عن الفرنسية، التي تمّ جمعها وتلخيصها للقيصر والتي قد أوردها ميسلين (وهذا الشخص هو مقيم سابق في البلاد المقدسة ولكنه اليوم شخص منسي من قبل الكنيسة) في كتابه المهم "الأماكن المقدسة". وقد نشر الدبلوماسي المؤثر والباحث الألباني القنصل (لفترة قصيرة) في القدس ثيودور اببين عندما كان قنصلاً عاماً في سوكاتري، مقالة في جريدة لو- النمساوية وذلك في بداية القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي، عندما كانت دول أخرى مثل ألمانيا، إيطاليا تبنى وتدعم مواقعها (في مسألة الحماية الدينية) بكل حماس وقوة ووعي، وحول مباحثاته السابقة التي تخص الحماية الدينية النمساوية – الهنغارية في تركيا أوضح فيه النقاط التي تخص العقيدة الكاثوليكية في المعاهدات الفرنسية والنمساوية مع تركيا.

إن حق الحماية هذا، وبتعبير أدق فإن ممارسة حق حماية الكنيسة الكاثوليكية هو مثل حق مرور أعطته تركيا للدولتين، وقد استنتج اببين من خلال تحليله أن هناك أفضلية للنمسا-هنغاريا على فرنسا لأن مواد المعاهدة مع فرنسا تتحدث دائماً عن رجال الدين والمؤمنين، الذين هم رعايا فرنسيين لهم علاقة بقيصر فرنسا (امتيازات 1673 و 1740) وحق الحماية كان مقتصرًا على هذا التوصيف. بينما كانت المواد مع النمسا لا تتحدث عن مثل ذلك، بل فيها أدق حيث يتم الحديث دائماً عن الدين المسيحي، رجاله وتابعيه.

وفي فرنسا فإن مفهوم حق الحماية الدينية مهم جداً وشعبي جداً بحيث إنه عام 1316هـ/ 1898م تمّ تأسيس " اتحاد للحماية وللدفاع عن حق الحماية الفرنسي في الشرق". وهذا الأمر نفسه هو كذلك معروف ومطلوب بين أوساط الشعب النمساوي، أليس من المفترض كذلك إذا كان

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz, Martin Scheutz, Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie, p.p. 142 – 147.

هذا الحال أن يكون للنمساويين كما للفرنسيين تأسيس اتحاد كمطلب شعبي مثلهم في بلادهم، لقد حددت النمسا – هنغاريا هي نفسها الأماكن التي تمارس فيها حق الحماية، بينما بموجب المعاهدات المعقودة، لديهم تخويل بحق الحماية بدون تحديد في كل تركيا على جميع رعايا الكنيسة الكاثوليكية، ورجال الدين لكن المملكة الهسبورجية كانت "تمارس حق الحماية وبصورة مستمرة ومركزة على المناطق التركية المحاذية لها حدودياً، بينما أهملت استخدام حق الحماية في تلك المناطق التركية التي لا تصل إليها إلا عن طريق البحر وخاصة أن النمسا في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري/ السابع والثامن عشر الميلادي لم يكن لديها بحرية أو تجارة بحرية. في مثل تلك المناطق أخذت فرنسا حق الحماية هذا على الكنيسة الكاثوليكية، وهكذا انتشرت هذه المؤسسات التجارية والأديرة ورجال الدين الفرنسيون الموجودون هناك، لكن الذي حدث أن النمسا – هنغاريا كانت ترسل رسامين بصورة متعددة لخدمة الأماكن المقدسة في القدس.⁽¹⁾

وقد ذكر الكسندر فرايهر فون موسلين، وبالذات في سنوات النقاشات المركزة والمستمرة حول إمكانية تقوية تأثير النمسا – هنغاريا في مجال حقوق الحماية (الوصاية) التي كانت تجري في أماكن متعددة في وزارة الخارجية، وأوضح في مذكراته حول حفل نشاطه في سنوات 1328هـ/ 1910م – 1334هـ/ 1916م.

إنّ الوصاية كانت تشمل جميع مجالات عمل المتكلمين من السياسيين والكنسيين وأنه يتبع كذلك كل مسائل الحماية، والتي كان قيصر النمسا يمارسها بموجب اتفاقات الامتيازات مع الباب العالي، حيث إن حق الوصاية النمساوي – الهنغاري، والذي كان في الأصل غير محدد بحسب نصوص المعاهدات، وهذا مثلما كان عليه الحال بالنسبة للفرنسيين، إلا أن النمسا عملياً كانت تطبق هذا المبدأ في الأماكن والبلدان التابعة للحكم التركي والمحاذية للنمسا ماعدا بعض الاستثناءات، لأن النمسا لم تكن تملك أبداً قوة بحرية، لكن من الأهمية بمكان أن مملكة النمسا كانت تمارس هذا الحق وبالذات في تلك البلدان المحاذية لها، مثل ألبانيا، حيث أصبح لها قواعد للتأثير السياسي الكبير فيها، بل إن القيصر الهسبورجي كان يمارس منذ زمن طويل حق الوصاية هذا ليس فقط كحق التزم به مع الباب العالي، ولكنه كان يشعر أن هذا الحق واجب تجاه أبناء بلده. " موسيلين نبه بطريقة مميزة إلى تلك النشاطات النمساوية في ألبانيا يقول "إن المملكة وبكل تواضع ونكران ذات وفي كل

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz, Martin Scheutz, Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie, p.p. 142 – 147.

مجالات الكنيسة الكاثوليكية في ألبانيا قد تحملت تكاليف الكنائس والمدارس ودربت مدرسين وبنيت بيوت مدارس، وأصلحت كنائس وبنيت جديدة، ووفقاً لحجم مملكة النمسا – هنغاريا فإن نشاطاتها الثقافية في ألبانيا كانت حقاً خدمات لفائدة المواطنين ورفعاً من شأنهم. نحن لا نجعلهم ألمان ولا سلاف ولامديريين، هدفنا الوحيد كان رفع من مستوى الألبان من الناحية الروحية والمادية وتربيتهم باتجاه إدارة أنفسهم والاعتماد على أنفسهم، لو كان لدينا أغراض سياسية مرتبطة بكل تلك الجهود والتكاليف المالية فإنه من المفروض أن لا نسمح لأي قوة أجنبية أن تكون في ألبانيا" موسلين يبدو وأنه كان يعتقد أن سياسة النمسا في ألبانيا ربما كانت خيالية والمحاولة كانت بوسائل غير مؤهلة في مكان غير مؤهل.

النتيجة من ذلك: يتبين ما يلي في إطار تبرير المواقف حول محدودية واضحة من ناحية الشكل والطريقة، كيف أن فرنسا وحسب رأي النمسا قد تمسكت بمسألة الحماية الدينية، إلا أن ممارسة هذه الحقوق كانت محدودة على الأرض. أما الموقف الرسمي للمملكة النمساوية فقد استطاعت وأرادت أن تكون فقط في الأماكن التي لها فيها اهتمامات داخلية (1).

إلى جانب هذه الصراعات حول الحماية (الوصاية) الدينية في الدولة العثمانية، وفي حين اخفقت المحاولات لضرب الدولة العثمانية الإسلامية من الخلف، بإشعال الفتن والحروب المعتمدة على التعصب النصراني، والاستفادة من النصارى الذين يقيمون في أرض الدولة العثمانية، على الرغم مما أحرزته من نجاح في بلاد الصرب والمجر والبلغار واليونان وغيرها – كما مر علينا – لذا فقد بدأ التركيز القائم على التعصب القومي الذي يحاربه الإسلام، وهذا التركيز القائم على تجزئة الدولة كان وقوده النصارى بالدرجة الأولى، حيث يتنسبون إلى بعض الأقوام التي تؤلف جزءاً من الدولة العثمانية، ومع ذلك فإن الأمر لم يجد معهم في البداية حتى أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

وقد تطور الأمر شيئاً فشيئاً، فبعد إعلان فرمان التنظيمات بدأت تظهر ادعاءات من يقول من النصارى بأن لا أمل في إصلاح الدولة العثمانية إصلاحاً يضمن الحرية والمساواة لهم في ظلها، وأنه لا خير في دولة تقوم على شاكلتها أو تحل محلها تكون الأكثرية للمسلمين فيها، ولا سبيل للسعادة النصارى إلا تحت حماية دولة أوروبية مثل النمسا (2).

(1) Herausgegeben von Marlene Kurz, Martin Scheutz, Karl Vocelka und Thomas Winkelbaue: Das Osmanische Reich und die Habsburgermonarchie, p.p. 142 – 147.

(2) علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 176.

بذلك بدأت التمردات نتيجة فرضيات دول أوروبا المستمرة، وانتشار التيارات بشكل قوي، وإن تمّ قمع تمردات ألبانيا⁽¹⁾، وبلغاريا، وكريت، دون أي تدخل خارجي، فالتمرد في لبنان، والذي يعرف باسم حادثة [جبل لبنان]، فقد أخذ صفة دولية بسبب تدخلات إنجلترا وفرنسا في هذه المسألة⁽²⁾.

فالواقع، أن الأزمة اللبنانية هي إحدى آثار النزاع بين العثمانيين ومصر. فقد اندرجت هذه القضية تحت شعار التعصب الديني⁽³⁾، فخلال الحكم

(1) ألبانيا: أو بلاد الأرناؤوط Shqipëria: جمهورية في البلقان على الإديرياتيكي بين «موتته نيغرو» و«مقدونيا» واليونان، عاصمتها تيرانا، من مدنها «سكوتاري»، «فلوره»، «الباسان».

المنجد: في اللغة والإعلام، ص62.

(2) Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992, P. 264.

(3) لقد بدأت إثارة النزعات العصبية بالتركيز على التعصب القومي، فبدأ بتأليف الجمعيات خدمة لذلك الغرض، فكان من أهم مراكزها: مركز بيروت، الذي اختير للعمل على المدى الطويل، فأعطى ثماره في ضرب الدولة من الخلف إبان الحرب العالمية الأولى. ومركز إسطنبول، الذي تمخض عن جمعية الاتحاد والترقي أو (تركيا الفتاة) التي لعبت الدور الأول في إسقاط حكم السلطان عبد الحميد الثاني، وعرضت البلاد للمحن والكوارث، بعد أن أطلت نار الفرقة بين الشعبين العربي والتركي الشقيقين.

فبعد انسحاب إبراهيم باشا في عام 1258هـ/ 1842م بدأ العمل لإنشاء مركز بيروت، فتشكلت جمعية الفنون والعلوم تحت رعاية الإرساليات الأمريكية بواسطة عميلين هما بطرس البستاني، وناصيف اليازجي، وكانت أهدافها هي نشر العلوم الغربية والتوجه الغربي، ولم ينتسب لهذه الجمعية خلال عامين من تاريخ تأسيسها سوى خمسين عضواً عاملاً من بلاد الشام كافة، وكانوا كلهم من النصارى، في عام 1266هـ/ 1850م أسس اليسوعيون الجمعية الشرقية، وكان أعضاؤها جميعهم من النصارى أيضاً. ولما تبين لهؤلاء وساداتهم أن الأمور لا تستقيم معهم بهذا الشكل، ولا يتحقق الغرض الذي ينشدونه في ضرب الإسلام بأيدي أبنائه، وجرى تعديل الخطط، وتشكلت جمعية في عام 1273هـ/ 1857م تحت اسم الجمعية العلمية العربية فصدأ أن يكون مؤسسوها جميعاً من العرب، فانتسب إليها 150 عضواً منهم المسلمون ومنهم النصارى، ومنهم الروز باعتبارهم عرباً. ثم أسس خمسة شبان تلقوا العلم في الكلية البروتستانتية في بيروت – وهم جميعاً من النصارى – الجمعية السرية التي قامت على أساس قومي، وهي تُعدّ أول حزب سياسي، فعدت العثمانيين وسمت دولتهم باسم تركيا، ومن أهم مبادئها، فصل الدين عن الدولة، واعتبار الجنس العربي هو الأساس. والغريب من تلك الجمعية النصرانية اتهامها الدولة العثمانية باغتصاب الخلافة الإسلامية، والتفريط في الدين، مع العلم أن أعضائها ليسوا بمسلمين.

أما جمعية تركيا الفتاة – وإن كانت ليست مجال دراستنا – فقد تأسست في باريس على أيدي أتراك متشبعين بالأفكار الفرنسية بزعامة أحمد رضا بك، وكانت سرية ثورية ولها فروع في برلين وسلافيك وإسطنبول، وأسست جريدة الأنباء التي كانت تهرب سرّاً إلى العاصمة، وكان فرع برلين معتدلاً بينما ضمّ فرع سلافيك غالبية من الضباط انضم إليهم فيما بعد موظف البريد طلعت الذي أصبح رئيساً للوزارة فيما بعد، وأصبحت دفعة التوجيه في الدولة العثمانية فيما بعد بيد مركز باريس. وقد رحب الماسوني الأكبر في سلافيك بتلك الجمعية، حتى أن جلسات تلك الجمعية كانت تعقد في غرف المحافل الماسونية هناك، واستعمل الأعضاء الأساليب الماسونية لتأمين اتصالاتهم بالعاصمة، واستمروا بذلك حتى تمكنوا من قلب الحكم في عام 1326هـ/ 1908م.

للمزيد انظر: علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص178.

المصري شهد الجبل توترات بين مختلف عناصر سكانه⁽¹⁾، وبخاصة بين المواردية⁽²⁾ والدروز⁽³⁾، ولم يتردد المصريون في تغذيتها بهدف تعزيز

(1) إنَّ سوريا التي يُطلق عليها بلاد الشام في المصادر التاريخية للعرب كانت تتشكل من ولايتي حلب وصيدا، والنسبة لموقعها الجغرافي اليوم فإنها كانت تمثل أراضي العراق وفلسطين ولبنان وسوريا. وكما أن السكان الذين يعيشون في سوريا كانوا ينحدرون من مذاهب وأديان عديدة، فإنهم أيضاً كانوا ينحدرون من جذور متباينة.

وهذا يعني أن أغلبها كانوا يتشكلون من المسلمين والعرب ولم يكن هناك وحدة من ناحية المذهب بينهم، وبخلاف أن الإسلام هو الديانة الأساسية فقد كانت هناك طوائف درزية، وبجانب ذلك فإن السكان المسيحيين الذين يعيشون في تلك المنطقة كانوا يتشكلون من الأرثوذكس والسريانيين واللاتينيين الكاثوليك والبروتستانت ولم تكن هناك أي وحدة من ناحية الفكر أو الإحساس لدى هؤلاء السكان الذين يعيشون في سوريا طبقاً لهذا الوضع، وهكذا فقد كانت هناك حالة من الخلافات والصراعات بصفة مستمرة بين أصحاب المذاهب المتباينة هؤلاء وهذه الصراعات قد تواصلت دون انقطاع بين المارونيين المسيحيين والدروز المسلمين، لكن الدروز الذين ينتسبون إلى مذاهب مختلفة عن مذاهب الإسلام الأساسي كانوا يعيشون في جبل الدروز وفي أراضي تمتد إلى وادي البقاع وجبال لبنان ومرج العيون وحتى نيباس. أما المارونيون فإنهم كانوا يقطنون المنطقة الشمالية في لبنان وتشمل بيروت وطرابلس الشام وصيدا وما حولها، كانوا يعيشون كأمرء حدودهم منذ قرون، وبعد سيطرة الدولة العثمانية على هذه المناطق فإنها كانت تقوم بإدارتها من خلال الإقطاعيين، وكانت مرتبطة بولاية صيدا، وظلت هذه المناطق في هدوء حتى عصر التنظيمات.

لكن فرنسا التي استفادت من الامتيازات التي حصلت عليها من الدولة العثمانية قامت بتأسيس علاقات تجارية مستمرة واسعة بالمنطقة، وفي الوقت نفسه فإنها قامت بتأثيرات ضخمة لنشر ثقافتها من خلال فتح مدارس بلبنان وسوريا بناء على هذه الامتيازات التي حصلت عليها. لكن فرنسا بعد حرب نابليون بونابرت لمصر وسوريا بصفة خاصة قد بدأت في الإحكام بهذه المنطقة بصورة أكبر، لكن في عهد نابليون الثالث فإنها اختارت طريق الاهتمام بشكل إيجابي وفَعَّال في إطار سياسة حماية الكاثوليك.

وفي تلك الأثناء فإن فرنسا بدأ يكون لها تأثيرات ضخمة بشأن تأسيس سلطة ونفوذ في سوريا بسبب مسألة شق قناة السويس، أما إنجلترا التي كانت قلقة بشأن جهود فرنسا المكثفة هذه فإنها أدركت أن فرنسا تريد الهيمنة على المارونيين في لبنان والسيطرة عليهم بشكل تام، ولهذا السبب فإنه أصبح الطريق المؤدي إلى الهند في خطر دائم، لكن إنجلترا التي وضعت في اعتبارها هذا السبب المهم بدأت تحرض الدروز المسلمين ضد المارونيين في مقابل دعم فرنسا للمارونيين المسيحيين.

كان لبنان يتقاسمه المسلمون ويتركزون في بيروت، والدروز معظمهم من الشيعة في جبل لبنان وكانوا عملاء لبريطانيا، وتوزع الموارنة في بيروت وبعض المدن الساحلية، وقرى الجبل، وهم من النصارى على المذهب الكاثوليكي.

الشناوي: الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج3، ص1489. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص369.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi Ankara, 1992, P. 305. Ömer Faruk Yilmaz: Osmanlı Tarihi, Abdülkadir Dedeoğlu – Nuri Barut, Baskı, III, Cilt IV, İstanbul 1999, PP. 349

(2) الموارنة: طائفة كاثوليكية شرقية نشأت في وادي العاصي حول القديس مارون وتلاميذه أوائل القرن الخامس، كانوا متحدين دائماً بكرسي روما. نزح الموارنة إلى لبنان واستوطنوه منذ مطلع القرن الثامن، فأصبح لبنان وطنهم المفضل، ومركز قيادتهم الروحية والزمنية، وكان لهم دور كبير في توجيه تاريخه الحديث، انتشروا بحكم الاعترا ب في القارات الخمس، وظلّ لبنان مركزهم الرئيس.

المنجد: في اللغة والإعلام، ص552.

(3) الدروز: طائفة يدين أفرادها بعبادة دينية. ولهم شريعة خاصة بهم، فهم ينكرون الألوهية في ذاتها، ويعتقدون في ألوهية الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمي، وفي رجعتة آخر الزمان، وينكرون الأنبياء والرسل جميعاً، وينكرون أصول الإسلام والنصرانية واليهودية. وهم ينتسبون ظاهراً إلى الإسلام، ويتظاهرون أمام المسلمين بأنهم مسلمون، وينكرون أصول الإسلام جميعاً والشريعة الإسلامية كلها، ويعتقدون في تناسخ الأرواح وانتقالها إلى الأحياء في صورة الإنسان أو الحيوان، ويقولون في القرآن الكريم إنه من صنع سلمان الفارسي الصحابي المشهور. ولا يتبع الدروز الموارث الإسلامية لأنهم ينكرون أحكام الشريعة ويجيزون الرهينة، ويؤمنون بالقدر إيماناً شديداً، ولهم كتب مقدسة عديدة، ذكرها الدكتور/

سلطتهم، وسرعان ما كان لهم انصارهم المؤلفون أساساً من الموارنة، أما الدروز فقد انحازوا بشكل واسع إلى معسكر أولئك المؤيدين للسلطنة العثمانية، وانخرط الفرنسيون والإنجليز الذين يراقبون الأوضاع السياسية في لبنان، وفي اللعبة، وكانت شرارة بسيطة كافية لتفجير الوضع هناك⁽¹⁾.

وقد حدث أن وقع التنافر والبغضاء بين الدروز والموارنة بفعل عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، مما أدى إلى ضعف الدروز على الصعيد السياسي والاقتصادي وبروز الموارنة. وازداد هذا التنافر حدة حين قام الإقطاعيون الدروز بمحاولات لاستعادة نفوذهم القديم الذي فقده على حساب القوى الموارنية من جهة، واتجاه الموارنة إلى التوسع نحو الجنوب على حساب القرى التي تسكنها غالبية درزية من جهة أخرى، وزاد في تقاوم الموقف أن بعض أمراء الأسرة الشهابية قد تحولوا عن الإسلام إلى النصرانية، مما أدى إلى ازدياد مخاوف المسلمين من بسط سيطرة الموارنة⁽²⁾.

وتجددت العدواة الدينية القديمة بين الدروز والموارنة، وعلى إثر مغادرة القوات المصرية بلاد الشام وجبل لبنان، وزاد في تأججها تدخل الدول الأوروبية إلى جانب هؤلاء وأولئك، فكانت فرنسا المعين الرئيس للموارنة، وقد لقيت تأييداً من روسيا التي أرادت أن تسير على خطاها لتتدخل في بلغاريا، وساندت إنجلترا الدروز⁽³⁾.

محمد كامل حسين. وينتسب الدروز إلى العرب ويشكك بعض الباحثين في هذه النسبة، ولكنهم يتصفون بالكثير من الخلال العربية مثل الجود والتعلق بالأصول، والأنساب والأحساب والشجاعة والاستبسال في الحرب.

الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، ص92.

(1) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص369. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص463.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861). Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992, P. 265.

(2) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص370. الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج3، ص1487 – 1489.

(3) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص370. بازيلى: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ترجمة، د/ يسر جابر، ص362 – 367. لقد كان الأمير بشير التابع للدولة العثمانية يشكل عنصر توازن في منطقة جبل لبنان، حيث أنه كان يسيطر على كافة الطوائف من خلال عائلة الشهاب التابعة له، لكن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا والي مصر قام بتحركات ضد المسلمين السنة الذين كانوا موالين للدولة العثمانية، وضد الموازنة أثناء حرب سوريا ولبنان، ومن ثم فإن مناخ الاستقرار والهدوء الذي كان محل توازن، والذي أسسته عائلة الشهابي قد أصبح لا وجود له.

وبالإضافة أن المدارس المسيحية التي كانت موجودة في المنطقة بصفة خاصة، فإنها كانت تعمل على تنشئة المارونيين لإيصالهم إلى

والحقيقة، أن موضوع المذابح الدينية التي حدثت في لبنان من الموضوعات المعقدة والحساسة. فقد انقسم المؤرخون حيالها فريقين، تناول كلٌ منهما هذه القضية من زاوية تأثره بعقيدته ملفياً المسؤولية الكاملة على اتباع العقيدة المخالفة له، ومبالغاً في وصف تلك الأحداث و عدد الضحايا(1).

=

ثقافة أعلى وأكبر من المسلمين، والتي تسببت في إيجاد توتر شديد بينهم وبين المارونيين، ومن ثمّ فإن إعلان فرمان التنظيمات في تلك الأثناء بصفة خاصة كان المحور الأهم في زيادة وتطور هذا التوتر على نطاق كبير، ومن ثمّ فإن الصراع المسيحي الإسلامي في لبنان قد ظهر وأطل برأسه على ساحة الأحداث، وكذلك فإن تصرفات الأمير بشير الثاني السلبية إزاء هذه الأحداث المتطورة، وكذلك اعتناق البعض المسيحية، كل هذه الأمور أدت إلى المزيد من التدهور والتوتر.

وفي تلك الأثناء فإن بشير الثاني بدأ تحركات بهدف احتواء الدروز الذين كانوا يحصلون على دعم الإنجليز، وبناءً عليه، فإن الحكومة العثمانية قد بدأت جهوداً كبيرة من أجل تأسيس الاستقرار في هذه المنطقة من جديد وسيطرتها المركزية على البلاد.

للمزيد: انظر، يوسف خطار أبو شقرا: الحركات في لبنان إلى المتصرفية، تحرى نصّها وعلق على حواشيتها وملاحظتها ووضع مقدمتها: عارف أبو شقرا، معرض الشوف الدائم للكتاب، ب. ط، ص 25 - 34. والرجوع إلى، بازيلى: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص 364 - 367.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 - 1861), Türk Tarih Kurumu Basimevi - Ankara, 1992, P. 264 - 265.

(1) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 370. الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج3، ص 1487.

لقد شاع استخدام لفظة مذابح Massacres عند ذكر أحداث الصدام المسلح الذي كان يقع بين بعض رعايا الدولة العثمانية المسيحيين والسلطات العثمانية من وقت إلى آخر في غضون القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر الهجريين/ التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلاديين، والواقع أن استخدام هذه الكلمة ينطوي على قدر كبير من المبالغة. فالمعنى الذي يتبادر إلى الذهن عادة عند سماعها هو أن العثمانيين كانوا يأخذون المسيحيين، رجالاً ونساءً، ويقتلون أيديهم وأرجلهم بالخيال ثم يبطحونهم أرضاً ويفصلون رؤوسهم عن أجسامهم. ولم يكن العثمانيون جزارين، كما أن الحزارة لم تكن مهنتهم المفضلة، ولكنهم كانوا جنوداً بوسائل يسترخصون الموت في سبيل الانتصار على خصومهم، ولكن استطاب هذا الفريق استخدام لفظ المذابح إمعاناً في تشويه صورة الدولة العثمانية أمام الرأي العام الأوروبي. وإذا أريد التعبير عن جسامه الخسائر في الأرواح فتستخدم كلمة Les Atrocité وتقابلها في الإنجليزية لفظة Atrocities بمعنى الأهوال، أو تستخدم عبارة Collision Armée أو Armed Collision أي الصدام المسلح، أو Tuerie.

لقد أساءت المذابح الدينية إلى سمعة الدولة العثمانية وأظهرتها بمظهر الدولة التي ترتكب جواراً أعمالاً وحشية ضد رعاياها المسيحيين، وفي كل مذبحه كانت شخصية أوروبية عامة تتصدى للدفاع عنهم وتسعى لإثارة الشعوب الأوروبية على الدولة العثمانية وللمطالبة بحكوماتها بالتدخل لإيقاد هؤلاء الأبرياء أو ما تبقى منهم على قيد الحياة من حكم إسلامي متخلف ووحشي في نظرهم، هو حكم الدولة العثمانية.

ولم تكن لدى الدولة العثمانية وسائل إعلام في أوروبا تتولى الرد على هذه الحملات التشهيرية وتنفيذ ما فيها من مبالغات أو أكاذيب، والأخطر من هذا القصور في وسائل الإعلام العثماني أن المكتبات الدبلوماسية التي تبودلت بين الحكومات الأوروبية في صدد المذابح الدينية كانت تحوي تفصيلات كاذبة بل ومن نسج الخيال. وقد تولت وزارات الخارجية في الدول الأوروبية طبع ونشر هذه الرسائل في الكتب الرسمية الزرقاء والصفراء وما إليها، وأصبحت مرجعاً تاريخياً يستقي منه الباحثون البيبوغرافات مادة تاريخية صارخة أكاذيبها.

وهيمنة أن نذكر أنه نتيجة لحملات الدعاية المسمومة والنشيطة في أوروبا بشأن المذابح الدينية المسيحية تكونت في بريطانيا وفرنسا وسويسرا وغيرها جماعات وجهت نداءات لجمع التبرعات المالية والعينية لإغاثة المنكوبين المسيحيين، فتدفقت عليهم الأسلحة لمساعدتهم على حماية أرواحهم وأرواح زوجاتهم وأولادهم من سيوف العثمانيين الباترة. وكانت تتدخل الحكومات الأوروبية وتعدّد المؤتمرات الدولية وتجزئ لنفسها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية تحت ستار حماية الأقليات المسيحية وتحسين أحوالها، وتقرر في بعض الأحيان إرسال قوات عسكرية إلى مناطق الاضطرابات، وكانت بعض الدول الأوروبية تتخذ من هذه الأحداث سبباً لقيام حالة حرب

=

وكان الذي فجر الأوضاع في عام 1257هـ/ 1841م، أن كان جزءاً من مسؤولية تلك الأحداث يقع على الإدارة التركية لتباطؤها في مواجهة هذه الفتن الطائفية والقضاء عليها قبل استفحالها، ولكن تدخل الدول الأكبر، كان عاملاً هاماً من عوامل إثارة الفتنة. ويقول اللورد دوفرين Lord Dufferin في ذلك: «ولما ازداد تعجرف المسيحيين وتعصبهم بقوة المساعدات الأجنبية التي فازوا بها ثقل على الأتراك احتمال وطأة استقلالهم، فعقدوا العزم على اتخاذ الدروز آلة ليوقعوا بهم، ويضربوهم ضربة أشد إيلاً مما تقدمها»⁽¹⁾.

فحاول الباب العالي، في هذه المرحلة من الصراع الطائفي إقامة حكم عثماني مباشرة في جبل لبنان بعد نفي الأمير بشير الثاني الشهابي، نتيجة خروج حلفائه المصريين من بلاد الشام، بالإضافة إلى عدم وجود شخص كفؤ يخلفه⁽²⁾.

عارض الموارنة الاتجاه بدعم من فرنسا التي أزعجها تلاشي إمارة نصرانية، ولم تكن مستعدة لغض النظر عن سياسة الدولة العثمانية تجاه هؤلاء بخاصة في مجال الضرائب، والتعاطف مع الدروز، في حين تخوف هؤلاء الذين أصبحوا في مواجهة طائفية مع الموارنة، وساندتهم إنجلترا في موقفهم، وأمدتهم بالأسلحة لمواجهة النفوذ الفرنسي⁽³⁾.

Casus belli على الدولة العثمانية التي تتعرض لتكتل دولي صليبي يتوغل في أراضي الدولة وتصاب القوات العثمانية بهزائم أليمة: كانت أهم المذابح/ الدينية التي مرت بتاريخ الدولة العثمانية منذ القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي أربعاً، هي: 1- المذابح الإسلامية سنة 1236هـ/ 1821م في بلاد المورة. وقد اشترك رجال الدين المسيحي في قتل المسلمين الذين تعرضوا لمذبحة رهيبية. 2- الفتنة الدينية في لبنان سنة 1276هـ/ 1860م، وكان رجال الدين الموارنة يشجعون المسيحيين على قتل المسلمين. 3- مذابح المسلمين في بلغاريا منذ ربيع ثاني 1293هـ/ مايو 1876م، وكانت أصابع روسيا ورومانيا واضحة في تحريك هذه المذابح واشتدادها. 4- مذابح الأرمن ووقعت على فترات متقاربة بوجه خاص في القرنين الثالث عشر وأوائل الرابع عشر الهجري/ التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلادي، وكانت روسيا تعمل على إشعال هذه المذابح وتصعيدها كلما خبت جذوتها - وهي خارج نطاق دراستنا -.

للمزيد، انظر: الشناوي: الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج3، ص 1480 - 1486.

(1) محمد الدسوقي: حرب القرم وآثارها على المشرق الإسلامي، ص 15.
(2) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 371. محمد أحمد الترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، دار الآفاق الجديدة بيروت، ط الأولى 1401هـ/ 1981م، ص 111.

(3) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 371.
ومما أزم المشكلة قدوم عدة شخصيات أوروبية ممثلة رسمية لهذه الدول والحكومات وسخروا ضائرهم وعقولهم لتحقيق مصالح بلادهم

ولما لم تنتهياً الظروف المناسبة لإقامة الحكم المباشر نتيجة ضغط الموارد وتهديدهم بالثورة، وبدعم من قنصل إنجلترا في موفهم، أصدر السلطان فرماناً بتعيين قاسم ملحم الشهابي والمعروف ببشير الثالث حاكماً على جبل لبنان، في 6 رجب 1256هـ/ 3 سبتمبر 1840⁽¹⁾.

كان الأمير بشير الثالث شخصية ضعيفة، واتبع سياسة متقلبة بين الدروز والموارنة، مما حدا بالدروز إلى محاولة خلعها عندما أدار لهم ظهره ومال إلى الموارنة وراح يهددهم بحرمانهم من امتيازاتهم الإقطاعية. وسخرت الدول الأوروبية جهودها لتحقيق مصالحها وأهدافها بإثارة النزعات الطائفية وزرع الفتنة تحت ستار مصلحة الجبل العليا وحمانيته⁽²⁾.

=

وأهدافها. وقد تبارى هؤلاء الملء الفراغ السياسي الذي ظهر في الشرق العربي بشكل عام وجبل لبنان بشكل خاص، معتمدين أساليب غاية في الخبث، لإثارة النزعات الطائفية وزرع الفتنة تحت ستار مصلحة الجبل العليا وحمانيته، وفي مقدمة هؤلاء الممثلين، الكولونيل روز البريطاني الذي اختار بيروت مكاناً لإقامته القريبة من الجبل، وقد وضع روز نصب عينيه أهدافاً ثلاثة: القضاء على النفوذ الفرنسي في المنطقة العربية كلها، ووضع الباشوات العثمانيين في سوريا ولبنان بصورة مباشرة، تحت الوصاية البريطانية، واختيار طائفة من طوائف الجبل تكون قاعدة ودعامة للسياسة البريطانية ووسيلة فعالة لتدخل هذه السياسة في شؤون البلاد عقب خلق الجو الصالح لهذا التدخل.

أما بازيلي قنصل روسيا، فأنصرف إلى توطيد علاقته في صفوف الأرثوذكس باسم القيصر والكنيسة الروسية، وهكذا، أصبح للنفوذ الروسي في تركيا قاعدتان: أرثوذكس البلقان وأرثوذكس سوريا ولبنان. ولم يفت هذا السباق المستشار النمساوي مترنيخ، إذا أوفد «فون دي فكبكير» قنصلاً عاماً إلى بيروت، وأوصاه ببسط حماية فيينا على الموارنة أثر خيبة الأمل التي أصابتهم بسبب تلكؤ السياسة الفرنسية.

إن مرامي الدول الثلاث هذه لم تغب عن الفرنسيين الأمر الذي دفع رئيس الوزارة الفرنسية آنذاك «غيزو» إلى قبول التحدي والنزول إلى ميدان الصراع معتمداً على «بوريه»، قنصل فرنسا السابق في بيروت، وصاحب مشروع «الإمارة المسيحية في لبنان» المرفوض من قبل الموارنة. فانعكس ذلك على المواطن اللبناني الذي انعدمت عنده فكرة الولاء للوطن، حيث انغمس الزعماء والعامّة على حدٍ سواء في خضم سياسة الطوائف التي تسيرها القنصليات.

محمد أحمد الترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص 11 – 13.

(1) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 371. محمد أحمد الترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص 14.

(2) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 371. بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص 371.

ويمكننا تحليل ذلك بما يلي:

1- إن القوة ليست في يد الوالي العثماني بل قاسمته النفوذ الدول الأوروبية حليفة الموارنة، وبالتحديد إنجلترا، لذلك ماشى الموارنة لكسب رضى حلفائهم من جهة، والاستفادة من قوتهم الاقتصادية المتعاظمة التي يمكن أن يعتمد عليها لتوطيد أركان حكمه من جهة أخرى.

2- حالة الضعف التي انتابت الدروز على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فلا يمكنه الحصول على مساعدة الدولة العثمانية أو الدول الأوروبية إذا وقف إلى جانب الدروز.

3- السير قدماً على خطى سلفه بشير الكبير الهادفة إلى القضاء على الزعامات الإقطاعية وفي طليعتها الإقطاع الدروزي.

إزاء كل ما تقدم أرسل الدروز عريضة إلى الباب العالي بتاريخ أول جمادى الآخرة 1257هـ/ آخر يونيو 1841م وفيها أوضحوا تعلقهم بالدولة العلية، ومن ثم أظهروا اضطهاد الأمير الجديد لهم. ومن الملاحظ أن الدولة العثمانية الراغبة في توطيد علاقتها المباشرة في الجبل، تلقت هذه العريضة بفارغ الصبر وأوعزت إلى قائد جيوشها محمد سليم باشا أن ينصف الدروز بتلبية بعض مطالبهم، وقد تجسد ذلك بإعفاءهم من الضرائب مدة ثلاث سنوات بينما رفض طلباً مماثلاً للموارنة. وأصدر الباشا نفسه بتاريخ 28 رجب 1257هـ/ 15 سبتمبر 1841م أمراً يؤكد اهتمام السلطان عبدالمجيد بالجبل، حيث أمر بإنشاء مجلس فيه على أن يرأسه الأمير بشير الثالث، ولكنه يحق له أن يعين وكيلاً عنه

=

فقامت إنجلترا في عام 1256هـ/1840م، بتسليح الدروز ودفعهم ليثورا ضد بشير الثالث الذي عينته الدولة العثمانية في منصبه، فاقتحموا القرى المارونية فتصدى لهم الموارد ودمرت بعض القرى واستولى الدروز في النهاية على جنوبي لبنان. فسارعت الدولة العثمانية فاعتقلت بشير الثالث في 30 ذو القعدة 1257هـ/1841م وعينت مكانه والياً عثمانياً هو عمر باشا النمساوي⁽¹⁾.

عمد هذا الوالي إلى إلغاء جميع امتيازات السكان الممنوحة لهم بموجب معاهدات سابقة، واتبع سياسة متقلبة بهدف السيطرة على الموقف، وسعى إلى استخدام الموارد ضد الدروز، وتحريض هؤلاء على أولئك. رفضت الدول الأوروبية هذا الإجراء، وكذلك رفضه الموارد بتحريض من كهنتهم، وطلبت من السلطان تطبيق نظام الحكم الذاتي كعلاج لإنهاء الحرب الأهلية⁽²⁾.

وباعت سياسة عمر باشا في جعل الجبل ولاية عثمانية بالفشل، الأمر الذي دفع الباب العالي إلى إصدار أمر، في 27 شوال 1258هـ/1 ديسمبر 1842م. بجعل لبنان تحت حكم اثنين من امرائه: أحدهم من الموارد، والآخر من الدروز، فكان هذا النظام حلاً وسطاً بين وجهتي النظر الفرنسية التي طالبت بإعادة العمل بنظام الإمارة مع التفضيل بإسنادها إلى أمير شهابي، وأيدتها النمسا في موقفها، ووجهة النظر العثمانية التي أصرت على إدخال لبنان في السلطنة العثمانية تحت مسؤولية والي صيدا، وقد استغلت معارضة إنجلترا للسياسة الفرنسية للتمسك بوجهة نظرها، وأيدتها روسيا

=

براتب قدره ثمانمائة قرش في الشهر. وتنفيذاً لذلك أقدم الأمير بشير هذا على تعيين الشيخ بشارة الخوري صالح الذي كان مشهوراً بكرهيته للدروز في ذلك المنصب تأكيداً لسياسته التي سار عليها، ولكن لم يكتف بشير بذلك بل رفض أيضاً تنفيذ الفرمات السلطانية التي تدعو إلى إعادة ممتلكات الدروز إليهم، الأمر الذي أدى إلى تضافر جمودهم مع بعض الموارد بغرض عزله، وقد شدد عزمهم أيضاً إخفاق القرار الذي اتخذته الأمير بشير الثالث في محرم 1256هـ/مارس 1840م بالاتفاق مع الإنجليز والفاشي بالفتك بهم، لولا تدخل قنصل فرنسا الذي كان يرغب في التقرب منهم وكسبهم إلى دولته وإبلاغهم ما يببب لهم من مؤامرة قبل فوات الأوان. تفاقمت الأمور، وكان إخفاق المؤامرة ضد الدروز بداية نهاية الأمير الحاكم، التي كان ينتظرها الوالي العثماني بفارغ الصبر، لأنها تتوافق مع ما تكنه الدولة العثمانية من مخططات مشبوهة والتي تقضي بربط جبل لبنان مباشرة بإسطنبول.

ترحيبي: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، من ص 17 - 19.

(1) بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص 360-375. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 182. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 463. الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتزة عليها، ج 3، ص 1504. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 372. يوسف خطار أبو شقرا: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، ص 35 - 43.

(2) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 372. راجع: فيما يتعلق بسياسة عمر باشا النمساوي، بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص 380 وما بعدها. ترحيبي: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص 30 - 42.

في موقفها (1).

وللخروج من هذا المأزق اقترح مترنيخ، مستشار النمسا، تقسيم لبنان إلى منطقتين إداريتين: شمالية، يتولى إدارتها قائمقام ماروني، وجنوبية، يتولى إدارتها قائمقام دروزي، على أن تكون الكلمة الأخيرة في القضايا الهامة لوالي صيدا، وأيدت إنجلترا وفرنسا هذا الاقتراح، ولم يجد الباب العالي بدأً في النهاية من قبول تنفيذه (2).

غير أن نظام القائمقاميتين قد تدهور عند تطبيقية، وذلك بفعل وجود مناطق مختلطة وتداخل سكاني في كل قائمقامية، بالإضافة إلى أن الدول الأوروبية لم تتوقف عن التدخل في شؤون الطوائف وفي تعيين القائمقامين، واتهم عملاؤها الدولة العثمانية بأنها تحابي فريقاً على آخر. كما لم يعط كل من القائمقامين السلطة الكافية ولا أداة الحكم الجيدة لفرض إرادته وإخماد الفتن والحروب الأهلية، فتجددت الاشتباكات في عام 1261هـ/ 1845م (3).

تجاه هذا الواقع المؤلم، أرسل الباب العالي في 12 رمضان 1261هـ/ 14 سبتمبر 1845م إلى لبنان وزير خارجيته شكيب أفندي لفرض نظام القائمقاميتين وتنشيطه على أنه الحل الأفضل، من وجهة نظره تجاه القضية اللبنانية (4)، وقد حمل معه منشوراً لفرض الهدوء والنظام مع الإبقاء على الامتيازات الممنوحة للسكان، والتعويض عليهم مما لحقهم من خسائر – وهذا يعدُّ دليلاً على عطف السلطان على رعاياه ورغبته في إنهاء المشاحنات وحل المشكلة حلاً سريعاً ونهائياً – وأبدى

(1) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 372. بازيل: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص 387.

(2) امتدت القائمقامية المارونية من حدود طرابلس إلى طريق الشام ويدخل فيها المتن، ثم ألحقت بها بلاد جبيل في 12 صفر 1259هـ/ 14 مارس 1843م، وعين عليها حيدر أبي ألمع، يفصل بينها طريق بيروت دمشق. في حين امتدت القائمقامية الدرزية من طريق الشام في أعوار ظهر البيدر حتى صيدا متخذة من بيت الدين مركزاً لها، وعين عليها الأمير أحمد أرسلان، ويفصل بينها طريق بيروت دمشق.

للمزيد: انظر، محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 372.

Ömer Faruk Yilmaz: Osmanli Târîhi, Abdülkadir Dedeoğlu – Nuri Barut.Baskı, III, Cilt IV, Istanbul 1999, Pp. 350

(3) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج3، ص 1490 – 1491. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 373. بازيل: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص 399. أبو شقرا: الحركات في لبنان إلى عهد المنصرفية، ص 45 – 90. ترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص 42 – 52.

(4) راجع فيما يتعلق بترتيبات شكيب أفندي. بازيل: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص 405 – 413. محمد أحمد الترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص 93 وما بعدها.

Ömer Faruk Yilmaz: Osmanli Târîhi, Abdülkadir Dedeoğlu – Nuri Barut.Baskı, Iii, Cilt Iv, Istanbul 1999, Pp. 351.

أمله بأن توقف الدول الأوروبية تدخلها في شؤون الجبل، ليتسنى للدولة العثمانية معالجة مشكلاته.

وهكذا أعلن شكيب أفندي في جمادى الأولى 1262هـ/ مايو 1846م، الدستور الجديد لجبل لبنان، والذي ينص على غرار قرار عام 1258هـ/ 1842م على تقسيمه إلى قسمين يتبع كل منهما والي صيدا، وقد أبقى الأمير حيدر على رأس القائمقامية النصرانية، وعيّن الأمير أمير أرسلان شقيق الأمير أحمد على إدارة القائمقامية الدرزية، وضيّق صلاحيتها، فعين لكل قائمقامية مجلساً تمثيلاً مختلطاً يرأسه القائمقام مهمته مساعدته في إدارة القائمقامية.

أما فيما يتعلق بالقرى المختلطة، فإن سياسة شكيب أفندي تقوم على الأسس التالية:

1. المسائل القانونية، وأطلق عليها [الحقوقية].

2. المسائل الإدارية، وسمّاها [السياسة].

3. مسائل الشرطة، ووصفها بـ[الضبطية]⁽¹⁾.

وفيما يختص بالمسائل الأولى فإن كل قضية أو نزاع ينتمي الأطراف فيه إلى طائفة واحدة يختص الوكيل بالفصل فيه، وإذا كان أحد الطرفين المتنازعين ينتمي إلى طائفة دينية بينما يكون الطرف الآخر من أتباع طائفة أخرى، يقوم بالفصل في النزاع الوكيل ممثلاً للموارنة «والمقاطعة سي» أي رئيس المقاطعة ممثلاً للدروز أو المسيحيين الأرثوذكس أو غيرهم. وإذا تعذر الاتفاق بين الوكيل والمقاطعة «سي» على الحكم يحال الموضوع إلى القائمقام. أما المسائل الإدارية مثل تنفيذ الأوامر التي تصدرها الحكومة أو الحاكم العام في لبنان وجمع الضرائب، فإن الوكلاء يقومون بمهمة الوسيط بين رئيس المقاطعة وأفراد الطوائف. أما مسائل الشرطة فينفرد بها رئيس المقاطعة، أما إذا ألقى الأخير القبض على شخص وأمر بسجنه، فإن هذا الإجراء المزدوج يجب أن يوافق عليه الوكيل الذي ينتمي المتهم إلى طائفته، ويشترك الوكيل مع رئيس المقاطعة في تنفيذ الإجراء، فإذا وقع الخلاف بينهما حول قانونية هذا الإجراء، رفع الأمر إلى القائمقام. وللوكلاء الحق في أن يزوروا السجون ليتحققوا من أن المسجونين يلقون معاملة إنسانية، ويكون التفتيش مقصوراً على المتهمين الذين لم تصدر بعد أحكام نهائية في قضاياهم.

واختتم وزير الخارجية منشوره بقوله إن هذه القواعد هي التي يرى السلطان أنها كفيلة بإرساء قواعد العدالة والمساواة لجميع السكان، وإن من أهداف زيارة الوزير التحقيق في جرائم القتل التي

(1) الشناوي: المولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج3، ص 1492 - 1293. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص373. أبوشقرا: الحركات في لبنان إلى عهد المصرفية، ص 62 - 67.

ارتكبت في الجبل وليقتص من مرتكبي هذه الجرائم. ولما كانت الدول الكبرى أصدقاء مخلصين للسلطان وتحذوهم أنبل المشاعر نحو الباب العالي، فإن وزير الخارجية يرجو أن يرسل كل سفير إليه في خطاب مفتوح تعليمات تتمشى مع فحوى هذا المنشور ليقوم وزير الخارجية بإرساله إلى القنصل العام في بيروت، ليكون على بينة من النظام الجديد⁽¹⁾.

هذا، وقد أعلن الباب العالي عزمه على إدخال جيش عثماني إلى لبنان للحفاظ على الهدوء وتطبيق النظام الإداري الجديد، وعمد في الوقت نفسه إلى جمع السلاح، ولعل أهم تغيير أحدثه شكيب أفندي هو سعيه للقضاء على النظام الإقطاعي، فأبطل - ضمناً - الامتيازات الممنوحة للمقاطعية⁽²⁾، وأعطى صلاحيتهم للقائمقاميتين⁽³⁾.

فسار نظام القائمقاميتين، بعد تنفيذ ترتيبات شكيب أفندي سيراً حسناً لبضع سنوات، فساعد على إضعاف سلطة الإقطاعيين ورؤساء العشائر، ودعم سلطة (الباب العالي). لكن وقعت أحداث خارجية وداخلية هامة صرفت الدولة العثمانية عن الاهتمام بشؤون ولاياتها، مثل حرب القرم وما يتبعها من صدور التنظيمات الإصلاحات الخيرية التي نادى بالمساواة بين الرعايا العثمانيين، فعادت المذابح إلى سيرتها الأولى⁽⁴⁾.

وتهمنا في موضوع المذابح الفقرة الثانية من ذات المادة التاسعة والتي نصت على «أن الأطراف المتعاقدين يعترفون بالقيمة السامية لهذا التبليغ، ومن المتفق عليه بوضوح أن هذا التبليغ لا يعطي بأي حال الدول المذكورة الحق في أن تتدخل مجتمعة أو منفردة في علاقات حضرة

(1) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج3، ص493.

(2) المقاطعية: الالتزام هي طريقة لجباية الضرائب اتبعتها الدولة العثمانية. يعطى حق جمع الضرائب إلى اشخاص يسمون مقاطعجية أو ملتزمين، مقابل ان يدفعوا مسبقاً مبلغاً من المال عن المنطقة التي خضعت لهم، وبموجب هذا يتسلم من السلطنة العثمانية صكاً يخوله جباية الضرائب في هذه المنطقة، وكانت مدة الالتزام في الأساس لسنة واحدة، واشترط على الملتزم عدم تحصيل أكثر من النسبة المعينه. كان الملتزم يدفع من صافي ما يجمع من الأموال - بعد النفقات المختلفة - جزءاً لخزينة السلطان، ولكن بأخطا الدولة، أصبح الملتزمون يستغلون مناصبهم ويجمعون أكثر من المبالغ القانونيه، ويسئون بذلك إلى الفلاحين وإلى اقتصاد الريف بصورة عامه، وبلغ من ازدياد قوة وسلطة بعض الملتزمين ازاء ضعف الدولة؛ ان احتكروا الالتزام عدة سنوات، وأورثه بعضهم إلى أبنائهم من بعدهم. وأصبحت غالبية الملتزمين تتمتع بسلطة سياسة، ولا أدلّ على ذلك من ظاهر العمر في فلسطين في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي. انظر: http://ar.wikipedia.org/wiki/قانون_الالتزام.

(3) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص374.

Ömer Faruk Yilmaz: Osmanlı Tarihi, Abdülkadir Dedeoğlu – Nuri Barut.Baskı, İii, Cilt İv, İstanbul 1999, Pp. 353.

(4) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج3، ص 1495. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص374.

صاحب السلطان برعاياه أو في الإدارة الداخلية في دولته».

The Contracting Parties recognize the high value of this communication. It is clearly understood that it cannot, in any case, give to the said Powers the right to interface, either collectively or separately, in the relations of His Majesty the Sultan with his subjects, nor in the internal administration of his Empire ⁽¹⁾.

فتجددت الاضطرابات في بلاد الشام، للمرة الأخرى، وساعد نظام القائمقاميتين على قيام حالة الاحتكاك المتواصل بين الدوائر والموارثة، ربما كانت الدولة العثمانية تحرص على عدم إثارة المتاعب مع الدول الأوروبية، فقد طلبت من ولايتها أن يعاملوا قنصلها معاملة ودية. ويبدو أنه على الرغم من سياسة التودد هذه، فقد كانت أحداث عام 1276هـ/ 1860م في بلاد الشام، فرصة ثمينة للتدخل الأجنبي على الصعيدين السياسي والعسكري، والجدير ذكره أن الدول الأوروبية وقنصلها كانت لهم اليد الطولى في إذكاء نار الصراع بين الدروز والموارثة، وبخاصة إنجلترا وفرنسا ⁽²⁾.

والواقع، أن الإصلاحات العثمانية كانت محاولة يائسة لحل مشكلة الأقليات ومنع التدخل الأجنبي، على الرغم من أنها حققت بعض المكاسب عبر تنظيمات تمثلت بـ:

1. خط شريف كلخانة، الصادر عام 1255هـ/ 1839م.

2. نظام شكيب أفندي، الصادر عام 1261هـ/ 1845م.

3. الخط الهيمايوني، الصادر عام 1272هـ/ 1856م.

وقد تضمنت هذه الإصلاحات بشكل عملي، إلغاء الدستور السياسي والإداري للمقاطعي، ودفعت الفلاحين إلى أحداث تغييرات جذرية في علاقات المشاركة وما يتبعها من علاقات اجتماعية وسياسية وأخلاقية. وقام هؤلاء بإثارة القلاقل بزعامة طانيوس شاهين، وبتحريض من رجال الدين

(1) الشناوي: الدولة الإسلامية دولة مفتري عليها، ج3، ص 1496 – 1497.

(2) محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص374.

راجع، فيما يتعلق بالطائفة السياسية في نظام القائمقاميتين وتدخل الإنجليز والفرنسيين في الشؤون الداخلية لمنطقة جبل لبنان وما نتج عنه. مسعود ظاهر – الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، دار الفاريا، بيروت/ لبنان ط الرابعة/ 2009م، ص 421 – 436. أما ما يتعلق بالتغيرات السياسية والاجتماعية في ظل نظام عام 1261هـ/ 1845م والتي أدت إلى أحداث 1276هـ/ 1860م. راجع، ترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص 109 – 124.

وعملاء فرنسا والبابوية⁽¹⁾، وأعلنوا قيام جمهورية الفلاحين عام 1274هـ/ 1858م، ورحبت فرنسا بإعلان قيام هذه الجمهورية، ووجدت فيها دعامة لتركيز نفوذها في لبنان، كما أثارت مشاعر الطوائف الإسلامية الأخرى وبخاصة الدروز⁽²⁾.

وقابل هذا الصراع في القائمقامية المارونية صراع طائفي في القائمقامية الدرزية، الذي كان يزداد يوماً بعد يوم بفعل العلاقة القائمة بين الإقطاعية الدرزية والفلاحين والموارنة، كما برز في هذه القائمقامية صراع داخلي تمثل في انقسامات الدروز الحزبية⁽³⁾.

وشهدت الطائفة الدرزية، منذ أوائل القرن 13هـ/ 19م، تقهقراً سياسياً واقتصادياً أخذ ينمو، وراففته تغيرات اجتماعية، تمثلت في تقلص كبير في عدد أفرادها مقابل ازدياد كبير في عدد أفراد الطائفة المارونية، وتغلغل اقتصادي فرنسي نشط في الوسط الماروني ونشوء علاقات سياسية وثقافية⁽⁴⁾.

وكانت الخصومات الطائفية، التي تمخضت عن حوادث عامي 1275هـ – 1261هـ/ 1841م – 1845م، في تلك المنطقة، لاتزال عالقة في الأذهان ولم يثق الدروز في جيرانهم الموارنة.

وفي هذا الجو المشحون بالتناقضات في القائمقاميتين شبت نار الفتنة، وانفجر الوضع الداخلي في 7 ذي القعدة 1276هـ/ 1859م، بين الدروز والموارنة وتحول إلى مذابح بين الطائفتين ثم إلى مذابح عامة بين المسلمين والنصارى امتدت إلى اللاذقية ودمشق، وقد ساعد على تقاوم هذا الوضع

(1) كان هدف هؤلاء هو إقامة حكومة إكليريكية على رأسها البطريرك الماروني، ثم إثارة المتاعب في وجه الدولة، وإظهارها بمظهر العاجز عن السيطرة على الوضع وإيجاد توازن بين الطوائف.

محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 375.

(2) قامت ثورة الفلاحين في الأساس ضد القائمقام بشير أحمد أبي ألمح، وتحولت إلى عصيان وثورة ضد آل الخازن.

محمد طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 372.

(3) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 375.

كانت قيادة الحزب الجنبلاطي منوطة بسعيد جنبلاط ويؤيده فنصل إنجلترا في بيروت، في حين كانت قيادة الحزب اليزيكي بيد آل نكد وناصرتهم القنصلية الفرنسية في بيروت والسلطات العثمانية.

ترجيبي: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص 245 – 246.

(4) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 375.

تباطؤ السلطان العثماني في قمع الفتن في مهدها بالإضافة إلى تدفق السلاح على لبنان من بعض الحكومات الأوروبية (1)

وكان لهذه الأحداث صدى استنكار بالغ في أوروبا، وأرسل مراسلو الصحف أنباء المذابح مبالغاً فيها، وصوروا المواردنة على أنهم ضحايا تعصب ديني من جانب الرعايا المسلمين في الدولة العثمانية.

استغلت فرنسا هذه الأحداث لفرض حمايتها على لبنان بحجة اخماد الفتن الدينية وانقاذ المواردنة، لكن إرسال حملة عسكرية إلى هذا البلد يتعارض مع اتفاقية باريس الموقعة في عام 1272هـ/1856م، والتي منعت الدول الأوروبية من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، واعتبار أن القضية اللبنانية قضية داخلية تخص الدولة العثمانية.

اعترضت إنجلترا على سياسة فرنسا ورأت وجوب إعطاء الدولة العثمانية فرصة لإخماد الفتن، وذلك حرصاً منها على عدم إعطاء فرنسا أو غيرها فرص استغلال الأزمة اللبنانية لتحقيق مكاسب إقليمية أو تجارية في الدولة العثمانية، ثم إن سياسة إنجلترا أدركوا أن نجاح فرنسا في فرض حمايتها على لبنان سوف يتبعه خطوة فرض حمايتها على بلاد الشام، مما يخل بالتوازن الدولي في حوض البحر المتوسط الشرقي (2).

أرسل السلطان عبدالمجيد (3) وزير خارجيته فؤاد باشا، الذي رأى ضرورة تعزيز الجيش العثماني في بلاد الشام حتى يتمكن من إخماد الفتن قبل أن تنتفخ الدول الأوروبية على التدخل العسكري، فسار إلى بيروت في 25 ذي الحجة/14 يوليو على رأس قوة عسكرية ومنها رحل إلى

(1) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج3، ص1500. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص375.
(2) راجع فيما يتعلق بردود الفعل في أوروبا. الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج3، ص1503 - 1504. عبدالمعظم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص463. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص377. ترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص150، 161 - 163، 165. محمد الدسوقي: حرب القرم وآثارها على المشرق الإسلامي، ص116 - 117.

(3) السلطان عبدالمجيد: ولد السلطان عبدالمجيد الأول في قصر الباب العالي يوم 14 شعبان 1237هـ/6 مايو 1822م كأكبر أولاد السلطان محمود الثاني، وتلقى التعليم الأوروبي وكان يجيد اللغة الفرنسية، وكان من دعاة الإصلاحات مثل والده السلطان محمود الثاني. خليفة المسلمين الثالث بعد المئة و السلطان العثمانيين الحادي والثلاثين والثالث والعشرين من آل عثمان الذين جمعوا بين الخلافة والسلطنة. تولى السلطنة وله من العمر 17 عاماً؛ تمكنت الدولة في عهده من الانتصار في حرب القرم، واستعادة سوريا العثمانية من حكم محمد علي باشا، وأدخل إصلاحات عديدة في القوانين العثمانية سيراً على نهج سلفه محمود الثاني. بنى قصر «طولمه بهجة»، واتخذ مقرأ لحكمه، كما رُم المسجد النبوي في المدينة المنورة.
توفي السلطان عبدالمجيد الأول في 16 ذو الحجة 1277هـ/25 يونيو 1861م، ودفن في جامع السلطان محمود في مدينة إسطنبول.

دمشق، فشكّل مجلساً حربياً حاكماً زعماء الفتنة وشنق كثيراً ممن تسببوا في الأحداث، كما أعدم والي دمشق أحمد آغا، وعاقب الموظفين العثمانيين لسوء تصرفهم، ونفى بعض أعيان المسلمين (1).

أما في لبنان، فلم يلجأ فؤاد باشا إلى الأسلوب نفسه بفعل اختلاف الوضع الداخلي، حيث عدّ الدروز والموارنة مسؤولين بعد أن تعذر تحديد المسؤولية الفردية، لذلك ترك الموضوع إلى لجنة دولية (2).

ويبدو أن الدول الأوروبية الموقعة على اتفاقية باريس قد قررت على الرغم من كل شيء التدخل عسكرياً، ووقعت لهذه الغاية بروتوكولات في باريس 17 محرم 1277هـ / 5 أغسطس 1860م، حددت فيها حجم هذا التدخل، ونتيجة لذلك أنزلت فرنسا ستة آلاف جندي في بيروت في 28 محرم/ 16 أغسطس بقيادة الجنرال يوفور دوتويل عسكروا في أماكن متعددة من جبل لبنان، وأخذوا يعملون على إعادة الموارد إلى قراهم وحمايتهم من الدروز (3).

ومنح السلطان وزيره فؤاد باشا سلطات مطلقة لتسوية الوضع، ومن ناحية أخرى، أرسلت الدول الأوروبية لجنة تحقيق إلى بيروت للبحث مع الوزير العثماني في أسباب الأحداث، وتحديد المسؤولية، وتقدير الخسائر، وإيجاد الوسائل لتخفيف شقاء المنكوبين وتعويضهم، واقتراح ما يجب إدخاله من تعديلات على نظام الحكم في الجبل لمنع تجدد الاضطرابات (4).

وبعد مفاوضات طويلة، وُضع نظام جديد لجبل لبنان تمّ التوقيع عليه في إسطنبول – عرف (بالنظام الأساسي) – وقد صدر في 30 ذي القعدة 1277هـ / 9 يونيو 1861م، وأصبح الجبل سنجقاً عثمانياً (5) يتمتع باستقلال داخلي تضمنه الدول الأوروبية الخمس الموقعة على هذا النظام،

(1) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 377. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 463. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص 183.

(2) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 529. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 377. عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص 464.

(3) الشناوي: الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج 3، ص 1508 – 1509. محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 377.

(4) محمد سهيل طقوش: تاريخ العثمانيين، ص 363.

(5) سنجق عثماني: مركز إداري وكان يسمى متصرفية أيضاً، فقد كان العثمانيون يقسمون المراكز الإدارية المدنية إلى أربع مراتب الأولى هي رتبة والي ومركزه ولايته، والثانية هي رتبة المتصرف أو السنجق، والثالثة هي رتبة القائمقام ومركزه القضاء، والرابعة هي رتبة مدير الناحية ومركزه الناحية. وهؤلاء الموظفون الإداريون يرتبط الأصغر منهم بالأكبر بحسب الترتيب المذكور، ويرتبط والي بوزير الخارجية. وهناك مراكز، كانت تسمى سنجق مستقل أو متصرفية مستقلة وهي مثل الولاية يرتبط حاكمها بوزير الداخلية وكانت القدس =

بالإضافة إلى الدولة العثمانية، يقوم بإدارته متصرف مسيحي كاثوليكي غير لبناني من رعايا الدولة العثمانية يعينه الباب العالي وتوافق على تعيينه الدول الأوروبية الخمس، يعاونه في الحكم مجلس إداري من اثني عشر عضواً يمثلون مختلف الطوائف، أما أراضي المتصرفية فاقترنت على مناطق جبل لبنان دون بيروت والبقاع ومنطقة طرابلس وصيدا. وعيّن بالإجماع داوود الأرمني أول متصرف لمدة ثلاثة أعوام لا يمكن عزله إلا باتفاق الدول (1).

وقد نجحت مساعي فؤاد باشا إلى حد ما في التسامح رغم أن فيها اجحافاً للدولة، ولكن هدف فؤاد باشا من هذا التسامح قطع الطريق على تدخل الدول الأوروبية وقيام فرنسا بسحب قواتها من بلاد الشام (2).

وفي سنة 1281هـ/ 1864م تقرر إطالة مدة بقاء المتصرف في منصبه من ثلاث سنوات إلى خمس سنين، وصدرت في ذات العام 4 ربيع ثاني 1281هـ/ 6 سبتمبر 1864م تعديلات طفيفة على قانون سنة 1278هـ/ 1861م، منها جعل المناطق التي ينقسم إليها الجبل سبعة بدلاً من ست مناطق، أضيفت مادة جديدة تنص على أنه لا يجوز للأماكن الإكليريكية كالكنائس والأديرة وما إليها أن تأوي إليها من تتعقبهم النيابة العامة سواء كانوا من رجال الدين أو العلمانيين.

وفي سنة 1285هـ/ 1868م زيدت مدة شغل منصب المتصرف مرة أخرى من خمس سنوات إلى عشر سنين، وقد ظل معمولاً به حتى قيام الحرب العالمية الأولى، فأوقفت الدولة العثمانية العمل به وسيطرت القوات العثمانية على جبل لبنان إلى انتهاء الحرب، وفرضت فرنسا نفسها دولة مندوبة على سوريا ولبنان ووضعت الحكومة الفرنسية دستوراً جديداً للبنان، وأباحت لنفسها التدخل لحماية المارونية وظلت تزيد من جنودها وتماطل في الانسحاب، حتى انزعج السلطان، وطلب الانسحاب فلم يستمع له أحد، بل اجتمع الأوروبيون ليقرروا ما يشاؤون، فقرروا على مرأى ومسمع

كذلك. وكان هناك أقاليم شبه مستقلة يسمونها «إيالة» مثل مصر وتونس.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص 226.

(1) الشناوي: الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج3، ص1518. عبدالمعنى الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص464. محمد طقوش: تاريخ العثمانيين ص463.

Ali Sevim, Yaşar Yücel: Türkiye Tarihi, Osmanlı Dönemi (1730 – 1861). Türk Tarih Kurumu Basimevi – Ankara, 1992, Cilt Iv, P. 306.

(2) عبدالمعنى الهاشمي: الخلافة العثمانية، ص464.

من القادة المسلمين يجب أن يكون الحاكم في لبنان مسيحياً، وليس للعثمانيين إلا الاسم فقط (1).



• التقسيمات الادارية

• الولايات العثمانية(2)

(1) الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتى عليها، ج3، ص 1527 – 1528. محمد طقوش تاريخ العثمانيين، ص 378. د/ حمزة: الدولة العثمانية في الميزان، ص 114.

(2) ترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، ص 473.

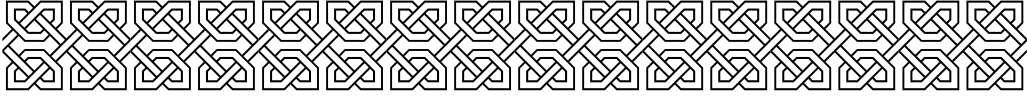
الفصل الثاني

العلاقات الدبلوماسية العثمانية النمساوية خلال الفترة

1219 هـ - 1284 هـ / 1804 م - 1867 م

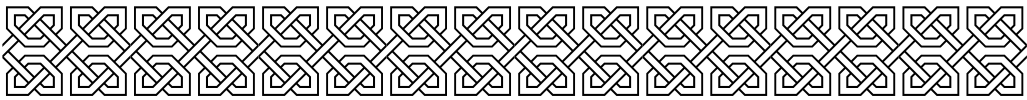
المبحث الأول: بداية الدبلوماسية العثمانية في قينا، ودور السفراء العثمانيين في توثيق العلاقات بين البلدين.

المبحث الثاني: بداية الدبلوماسية النمساوية لدى العثمانيين، ودور سفرائهم في توثيق العلاقات بين البلدين.



المبحث الأول

بداية الدبلوماسية العثمانية في قُبينا، ودور السفراء
العثمانيين في توثيق العلاقات بين البلدين.



لا بد قبل كل شيء من الإشارة إلى بداية تاريخ الدبلوماسية العثمانية إلى أن شاركت في هذه المنظومة بصورة فعالة ومستمرة، وكان هذا بشكل واضح من بدايات القرن 13هـ/ 19م، حيث إن دراسة الدبلوماسية العثمانية يمكن اعتبارها واحداً من المداخل التي تسعى إلى توضيح أسباب وطابع تلك التغييرات التي حدثت في البلاد في تلك الفترة الصعبة من تاريخها.

ففي عصر ما قبل الدبلوماسية والأعراف الدولية الحديثة، كانت هناك حالة حرب معلنة بين الأمم، إلا إذا كان ثمة اتفاقية سلام بين الطرفين في ظرف معين. ولذلك كان السلاطين العثمانيون يعتبرون أنفسهم أحراراً في شن الحرب على جيرانهم متى شأوا ودون سابق إنذار⁽¹⁾، ولم يكن المسلمون يرون غضاظة في ذلك، فمن وجهة نظر الإسلام كان العالم ينقسم إلى قسمين – دار حرب ودار إسلام –؛ لذلك كان شن الحروب المتواصلة مسوغاً من الوجهة الشرعية، وكانت أوروبا تنحو المنحى نفسه، ولكن لامتيازات مختلفة، وكانت اتفاقية السلام المبرمة بين العثمانيين والدول الأوروبية تنص على ضمان حالة من السلم لمدة سنة أو سنتين، وقد تمتد لفترة عشرين عاماً – كما مر بنا سابقاً في التمهيد –.

أما الأجانب المقيمون في ربوع الدولة العثمانية فيتمتعون بامتيازات تجارية خاصة واقتصادية Copitulations ضمنيتها لهم الدولة بموجب اتفاقيات مبرمة مع الملوك أو الحكومات للدول التي ينتمي إليها هؤلاء الأجانب، ومن هذه الامتيازات استثناء المواطنين الأجانب من الخضوع للقوانين والأنظمة العثمانية. ولم تكن هذه الامتيازات تتطلب المعاملة بالمثل، وبدون هذه الامتيازات الخاصة كان الأجنبي لا يحظى بالحماية القانونية، أضف إلى ذلك أن الأشخاص الذين كانوا يتمتعون بهذه الامتيازات كانوا معفون من الضرائب والرسوم الجمركية؛ لذلك كان الحصول على امتيازات خاصة من الأمور المرغوبة، وأصبح بعض الملوك يطالبون بمثل هذه الامتيازات، في حين كان نظام الامتيازات يقوض من سلطة الدولة فيما بعد⁽²⁾.

فلم تكن الدولة العثمانية تتفاوض مع الدول الأخرى حتى القرن 12هـ/ 18م، من منطلق تعامل الند للند، وبكلمة أخرى كانت الدولة العثمانية تعتبر نفسها أرفع شأنًا وأعلى مقاماً من أي دولة

(1) بدون سابق إنذار، لا يعني أنه لا بد من حدوث سبب مباشر لإعلان الحرب عليهم، بل لهم الحق في إعلان ذلك بتحقيق هدفهم الأسمى (نشر الإسلام)، وتوضيح مبادئه لهم؛ وذلك يكون بعد اتخاذ الخطوات الحربية التي أشار إليها نظامنا الإسلامي الحنيف من تخييرهم بين ثلاثة أمور، وهي: الإسلام أو الجزية – وإن رفضوا كلاً الأمرين فالسيوف هو الحد الفاصل بيننا وبينهم. (الباحثة)

(2) Oral Sander: Anka'nin Yükselişü, Ankara, 2010, P.162.

أخرى، وبقيت على هذه الحالة لمائة سنة أخرى. حتى إنه قد استعار بعض المؤرخين تعبير (الستار الحديدي) لوصف العزلة التي كانت الدولة العثمانية تمارسها في علاقاتها الدولية من جهة، وعدم تواصلها مع الدول المجاورة من جهة أخرى وإن كان هذا يجافي الحقيقة⁽¹⁾.

فهناك شواهد تشير إلى أنه كان هناك تواصل مع أوروبا ما قبل هذه الفترة، فقد بدأت العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية من بداية القرن 9هـ/15م وبالتحديد عام 858هـ/1454م، عندما راحت الدول الأوروبية تواصل التقاليد الدبلوماسية فأرسلت ممثليها الدبلوماسيين إلى إسطنبول، وكان هدف هؤلاء هو عقد الاتفاقيات التجارية والملاحة البحرية والمحافظة على سلامة التجار، إلى جانب إبلاغ حكوماتهم بالمعلومات اللازمة حول وضع الدولة العثمانية، فكانت أول سفارة بإسطنبول التي أقامتها جمهورية فينيسيا 858هـ/1454م، وعقب ذلك قيام معظم دول أوروبا بفتح سفارات في الدولة العثمانية ومنها بولندا عام 880هـ/1475م، وروسيا 902هـ/1497م، وفرنسا 931هـ/1525م، وبعد ثلاث سنوات النمسا، ثم إنجلترا عام 991هـ/1583م، ثم هولندا عام 1021هـ/1612م، وكانت مدة إقامة السفراء الدائمين ثلاث سنوات.

وإلى جانب هؤلاء، يتم إرسال سفير طارئ لبحث المسائل العاجلة من قبل الدول الأوروبية وفي المناسبات المختلفة، ويظل هؤلاء بإسطنبول خلال المدة التي يقومون بإنهاء أعمالهم فيها. ولا ينبغي مجيء هؤلاء السفراء المؤقتين إلى إسطنبول في أي وقت، ولكنهم يتباحثون مع بعض أمراء الإيالات الحدودية فيما بينهم بصفة خاصة.

ويتم إيضاح المنهج الذي يسير عليه السفراء الدائمون والمؤقتون ضمن إطار الأعراف القانونية والسياسية والتجارية للدولة، وهذا يعني أن السفراء يسيرون على الدرب الذي ترسمه الدولة الخاصة بهم في إطار المعاهدات المبرمة بين الدول الأجنبية والدولة العثمانية، فسفراء الدول مثل هولندا، والنمسا، وفرنسا، وإنجلترا، وفينيسيا الموجودون بالعاصمة العثمانية، منذ قرون، يقومون بالتأكيد على المبادئ الأساسية الخاصة بالسياسة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، وكذلك التأكيد على كافة العلاقات المبرمة مع رجال القصر ورجال الدولة العثمانية، وفي النهاية فإنهم يقومون بتحقيق سياسة تتماشى مع الدولة الخاصة بكل سفير.

وكان هؤلاء السفراء يقومون بجمع المعلومات من أراضي الدولة العثمانية، فعلى سبيل المثال:

(1) دونالد كواترت: الدولة العثمانية (1340هـ/1922م)، تعريب أمين إلامنازي، مكتبة العبيكان/ الرياض، ط الأولى 1424هـ / 2004م، ص 149-152.

فإنَّ السفير النمساوي الطارئ فرديريك جويكويدز الذي جاء عام 999هـ/1591م كان يعرف أن العثمانيين يعدون لحرب ضخمة ضد المجر، ومن ثم فإِنَّه أيضاً حصل على معلومات مؤكدة من خلال إحدى النساء اليهوديات التي أرسلها إلى السلطان مراد الثالث، وقام بإهداء هدايا قيمة جداً إلى رجال القصر والسلطان العثماني من أجل الحصول على معلومات أكثر في هذا الموضوع، بل إن السفراء كانوا يشكلون تحالفاً سرياً فيما بينهم ضد الدولة العثمانية والدول الأخرى، ومن المعروف أن السفراء الدائمين للدول الغربية في إسطنبول قد بذلوا جهوداً في محافل دولية عديدة من أجل إنهاء الحرب النمساوية العثمانية التي انتهت بمعاهدة كارلوفجة عام 1110هـ/1699م، وذلك بما يتمشى مع مساعي دولهم، وهذا يكون في بعض الأحيان سبباً في تقارب بين دولهم والدولة العثمانية.

وكان هؤلاء السفراء الدائمون يقومون بإرسال تقارير تفصيلية أعدها عن سائر جوانب الدولة العثمانية وأوضاعها اليومية إلى دولهم، وكانت هذه التقارير مكتوبة بخط عادي أو مشفر أو سري، ولقد كانت تقارير سفراء النمسا وفرنسيا أغنى وأزخر المصادر الأجنبية في التاريخ العثماني، وفي هذه التقارير فإنَّ السفراء قد وضعوا مصالح بلادهم في المقام الأول في جميع الأوقات.

فقد ذكر دونالد كوترات في كتابه: أنه بين سنتي 1115هـ - 1188هـ/1703م - 1774م وقع العثمانيون ثمانية وستين معاهدة أو اتفاقية مع عدد من الكيانات المستقلة تمخض عنها تبادل البعثات الدبلوماسية، ففي عهد السلطان أحمد الثالث 1115هـ - 1142هـ/1703-1730م، على سبيل المثال: جرى توقيع تسع وعشرين معاهدة أو اتفاقية، بعضها مع تتر القرم وواحدة مع إيران، ووقع السلطان محمد الأول 1142هـ - 1167هـ/1730-1754م ثلاثين اتفاقية منها أربع اتفاقيات مع إيران، واثنان مع حاكم الجزائر التي كانت تخضع شكلياً للسيادة العثمانية. وبهذا يمكننا القول بأن الستار الحديدي المزعوم لم يكن له وجود، بمعنى أنه كان هناك تواصل واتصالات دبلوماسية كثيرة بين الدولة العثمانية والعالم الخارجي. (1)

ولكن بعد إن شهد العمل الدبلوماسي تطوراً ملحوظاً في أواخر عصر النهضة كوسيلة لتنظيم العلاقات بين الدول والإمارات المنتشرة في شبه الجزيرة الإيطالية، وخاصة إن هذه الدول كانت في حروب مستمرة بعضها مع بعض؛ فإِنَّه منذ ذلك الحين أخذت الدبلوماسية تلعب دوراً متزايداً في

(1) دونالد كوترات: الدولة العثمانية 1340م/1922م، ص 150.

Turkiye Diyanet Vakfi: Islam Ansikl Opedisi, Istanbul, 1995, Cilt11, P.9

السياسة الأوروبية الدولية بدءاً بصلح وستفاليا سنة 1058هـ/1648م. فكانت الدبلوماسية بالمعنى الحديث تقوم على مبدأ التوازن والإقرار بسيادة الدولة المستقلة، لا فضل لدولة على أخرى، بصرف النظر عن قوة الدولة أو ضعفها. وقد اضطرت الدولة العثمانية للجوء إلى الوسائل الدبلوماسية لتدعيم موقفها والمحافظة على كيانها بعد أن ضعفت ولانت شوكتها⁽¹⁾.

فكان من غير الممكن فصل تاريخ تطور الدبلوماسية العثمانية عن فترة تطور الدولة، ويستحيل ذلك بشكل تام؛ ولهذا السبب فإنّه عند تناول ودراسة تاريخ الدبلوماسية العثمانية ينبغي دراسة وتقييم بعض النقاط الرئيسية حول كيفية تأثير التطورات السياسية الداخلية والخارجية التي اتبعتها الدولة منذ تأسيسها على العالم الخارجي وبأي شكل؟ ومن الواضح أنه أثناء امتلاك الدولة العثمانية مكانة مؤثرة على القرار وقوة أكبر إزاء القوى الأوروبية بصفة خاصة، والدول الأجنبية بصفة عامة، ونتيجة الفتوحات العثمانية وتوسعها خارج حدود الأناضول وفتح البلقان خلال فترة قصيرة، فإنّ الدبلوماسية العثمانية بدأت في الاقتراب أكثر من دول أوروبا.

وهذه الاتصالات والعلاقات قد اكتسبت بنية تحتية أقوى وأكبر بعد فتح القسطنطينية بصفة عامة، وكانت الدولة العثمانية التي قويت بشكل أكبر في البلقان وشرق أوروبا، رسخت سياستها الخارجية ودبلوماسيتها على هذا الأساس الرئيسي: **عدم القبول بمخاطبة أي دولة أوروبية مسيحية تحوز نفس الحقوق المتساوية، وعدم القيام بعمل سلام دائم معها لفترة طويلة، وبناء عليه فإنّ هذا المبدأ الدبلوماسي الذي حددته الدولة العثمانية خلال مرحلة التأسيس قد استمر لفترات طويلة.**

وعندما فقدت الدولة تطورها وركبها العسكري والسياسي في مواجهة الغرب، غيّر هذا الأمر مفهوم الدبلوماسية العثمانية اعتباراً من هذه الفترة⁽²⁾.

فالدور الذي لعبته الدولة العثمانية منذ القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، في إطار علاقات بسط وتقاسم النفوذ والسلطة مع أوروبا تحدد بشكل كبير، متأثراً بتطورات الجوانب السياسية الداخلية والخارجية التي حدثت لهذه الدولة خلال القرن السابق. قبل ذلك وخلال فترة العصر الذهبي للدولة العثمانية، وإلى هذه – الفترة ينتمي السلطان سليمان القانوني الكبير 926 – 973هـ / 1520م – 1566م الذي قاد الدولة إلى ذروة الارتقاء والنضوج – كان الحصار العسكري

(1) دونالد كوترات، الدولة العثمانية 1340م/1922م، ص154.

(2) Ugur Kurtaran: Osmanli Diplomasi Tarihinden Bir Kesit Osmanli Avusturya Diplomatiik Iliskileri (1526 – 1791), Kahraman, Maras, 2009, P.15.

العثماني لمدينة قينا 936هـ/ 1529م الذي لم يتكلل بالنجاح فهو الأمر الذي مثل علامة فارقة باعتباره نقطة البداية لفترة انهيار الدولة، ففي هذا التوقيت بالذات لم يعد أبداً الهم الأول للسلطان العثماني الخوض في مشاريع توسع الدولة من إخضاع أوروبا بالقوة، بل ركز كل اهتمامه فقط في الإبقاء عليها وحمايتها. وبعد الإخفاق الذي منيت به في العام 1094هـ/ 1683م بذلت السياسة العثمانية قدراً كبيراً من الجهد للبحث عن علاقة تواصل أقرب مع فرنسا، وهكذا كان الحال مع هولندا وإنجلترا، حيث اكتسبتا نفوذاً وتأثيراً كبيراً في هذه الفترة، فمعاهدة الصلح الأولى التي تمت – كما مر سابقاً – بوساطة أوروبية (إنجليزية)، هي معاهدة كارلوفيتز Karlowits مع النمسا في العام 1109هـ/ 1698م⁽¹⁾.

وكان الازدياد التدريجي في استياء العلاقات مع روسيا قد اتخذ موضع التهديد المتربص بالتاريخ العثماني طوال فترة القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أكثر فأكثر – كما مر سابقاً – مما أدخل الدولة العثمانية في حالة توافق سياسي متشابكة مع أوروبا، وتفاعلاً مع ذلك، تأثر الدولة بالتوافق على تحديد المواعيد الزمنية للحرب والسلام. وبالمثل فإن هذه التبعية للشؤون الأوروبية هي السمة الخاصة التي ميزت القسم الزمني للقرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

وبالإشارة إلى القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي تحديداً، حيث العديد من الأحداث المثيرة للاهتمام، وأكثرها جدارة بالذكر هنا، معاهدة كتشك قينارجيه kainardsche Kutschuh 1188هـ/ 1774م التي – في أهم جزءٍ منها – ضمنت لروسيا فتح حركة الملاحة البحرية دون إعاقة لسفنها في البحر الأسود، كما ضمنت لها أيضاً العبور لملاحتها من وإلى البحر الأبيض المتوسط، ومعاهدة ياسي Jessy 1206هـ/ 1792م وعدت روسيا بتسليم نهائي لجزيرة القرم Kirm⁽²⁾.

فتلك الصراعات المستمرة مع روسيا وجدت بينتها الملائمة لتزداد غزارة في الوقت الذي لم تكن ظروف الدولة العثمانية مواتية لعقد اتفاقيات صلح تفرض فيها ما تريده، وحيث إن المؤرخين المعاصرين لتلك الفترة – ومن بينهم هامر بورحبشتال Hammer – purgstall كتبوا عن

1) (A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatu Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgrads An Der Philosophisch En fakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.1.

(2) أنظر، التمهيد، ص 32-34.

رؤيتهم في السقوط الوشيك للدولة العثمانية.(1)

الإنجليزي وليام إيتون William Eton، الذي عمل لفترة طويلة كقنصل في الدولة العثمانية، ذكر أيضا في كتابه (وصف الدولة العثمانية)، تعبيراً شبيهاً بموقف متشائم عن ذلك. حتى إن مترجم الكتاب إلى الألمانية الدكتور بيرك Bergk كتب في مقدمته عن اعتقاده القاطع: [الدولة العثمانية أصبحت على مقربة من انهيارها الكلي، لأن حكومتها تتخبط بدون بصيرة، وبدون سلطة ونفوذ، وبلا رؤية واضحة] (2).

وفي موضع آخر كتب:

[بأي وقت تريده روسيا، سيتم إفناء وتدمير كل الجيش العثماني في أوروبا]. ومؤلف الكتاب (وصف الدولة العثمانية) – بعد انتقادات قاسية – قام أيضاً بإعداد خطط مماثلة من أجل المستقبل، وبالطبع كانت خطأً تصب بشكل خاص في مصلحة إنجلترا، حيث قال: [السياسة الخارجية للعثمانيين لم تستطع اكتساب التأييد من الرجال المتنورين، ولا تمكنت من استحقاق التأييد للسياسيين المخضرمين. ولذلك تمكنت إنجلترا من التوصل إلى كسب علاقة الصداقة مع اليونان، كون الرؤية كانت جلية آنذاك بأن الدولة العثمانية توشك على الانهيار والعثمانيون سيغادرون أوروبا قريباً. حتى إن سياسة العثمانيين أصبحت قصيرة المدى وأفق رؤيتهم السياسية أقصر بكثير من المفترض – إلى قول الكاتب – انطلاقاً من ذلك يتوجب علينا – نحن (إنجلترا) – أن نظفر بالسيطرة على أحقية طرق الملاحة البحرية الحرة على سواحل دول البحر الأبيض المتوسط، والحضور المستمر على سواحل البحر الأسود الذي سيمثل منجم ذهب وثروة حقيقياً لإنجلترا مستقبلاً. بالإمكان التصور – من هذا المنطلق – بأن انهيار الدولة العثمانية يعتبر إنجازاً معروفاً وإحساناً للإنسانية كلها، وبالتالي سيكون مكسباً مفيداً لحركة التجارة العالمية، وأيضاً لأنشطة التنوير بالعلوم والمعارف على حد سواء] (3).

(1) A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatu r Nstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Hilosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.2.

(2) A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatu r Nstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Hilosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.3.

(3) A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatu r Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgratdes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat

=

لكن الدولة العثمانية اجتازت هذه الفترة العصيبة، وبقيت مستمرة، وحاولت – هذه المرة – أن تحافظ على اتخاذ موقف محايد خلال حروب نابليون وفترة الاضطرابات الناتجة عنها، وما كان صعباً جداً عليها – بطبيعة الحال – في الصراع الإنجليزي / الفرنسي هو كلتا هاتين الدولتين، كون الصراع بينهما تنافس لبسط النفوذ بين سلطتين لازالت علاقتهما مستمرة الارتباط بالدولة العثمانية كأصدقاء للباب العالي، هذا التعقيد الصعب أرهق الحكومة العثمانية بصورة ملحوظة. والنتائج عن ذلك كانت انحراف العلاقة مع إنجلترا – التي عادت بعد وقت قريب مجدداً بفضل الدبلوماسية البريطانية – وبفترة قصيرة من اندثار العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، بالإضافة إلى تقارب مؤقت مع روسيا. (1)

وفي المجلد فإن الدولة العثمانية خرجت سالمة نسبياً من هذه الاضطرابات وأفادت مناورتها في التعامل مع أطراف الصراع بأن تخرج بأقل الأضرار، وبهذه الطريقة حصلت على فرصة مواتية من أجل التفريغ لتوجيه كل الطاقات في الإصلاحات الداخلية (التنظيمات) اللازمة التي أصبحت مطلوبة منذ وقت طويل. واستناداً إلى ذلك، فإن القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي كان حافلاً – بالنسبة للدولة العثمانية – ومليئاً بمبادرات التوازن الدبلوماسي بين الدولة العثمانية والقوى السياسية الأوروبية على أعلى مستوياتها السياسية، بالإضافة إلى قدر أكبر أو أقل من النجاح في معارك فاصلة ضد الأعداء الداخليين والمتمردين. (2)

وبذلك فإنه من الواضح أن الدولة العثمانية خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، قد أثرت الجانب الدبلوماسي على الحرب المسلحة في علاقاتها مع أوروبا، وأدرك العثمانيون أن لأوروبا أدواراً دفاعية، ولذلك فإنها في حاجة إلى عمل تحالفات معها. ونتيجة لهذه التطورات فقد تأسس ونشأ نظام دبلوماسي دائم في إسطنبول يتماشى مع أعراف وتقاليده دول أوروبا. فنجد بحلول القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، أن إسطنبول قد تحولت إلى

Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.3.

(1) التمهيد، ص 41 – 45. (حول الصراع على مصر).

Ibid.

(2) من بين المتمردين الذين أرهقوا الحكومة العثمانية أكثر من غيرهم، سنذكر منهم - كما مر علينا سابقاً - باشا أوغلو في فيدن، وعلي باشا في ألبانيا، وفي مقدمتهم جميعاً محمد علي باشا وابنه إبراهيم في مصر.
انظر: التمهيد، والمبحث الأول من الفصل الأول.

A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatu Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgrads An Der Philosophisch En fakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.3-7..

المركز الرئيسي للسفارات، بل إن العاملين بهذه السفارات كاد أن يصل إلى أرقام محيرة تدعو للدهشة⁽¹⁾، وكانت الكواليس الدبلوماسية نابضة بالحركة ومفعمة بالنشاط، فمن الطبيعي أن يحدث ذلك، فقد كانت الدولة تمتلك الثروة والأراضي الشاسعة، وكانت عيون أوروبا تتركز عليها، فإنَّ **الفكرة: هل يتحول شيء إلى نصيبنا؟؟** ويرجع ذلك إلى الحسابات الدقيقة لهؤلاء المبعوثين الأجانب في إسطنبول.⁽²⁾ **في حين أن الدولة العثمانية قد أحجمت عن إرسال ممثلين دائمين إلى تلك الدول ولعل ذلك مرده إلى:**

أولاً: رواسب الماضي، عندما كانت الدولة في أوج قوتها، وليست بحاجة لمن يمثلها لدى القوى الأدنى شأنًا.

ثانياً: ما يعرف بالتقاليد والأعراف، حيث لم يكن هناك تطبيق للسفارة الدائمة في الدولة العثمانية والإسلامية قبل تلك الفترة – أي ما قبل القرن 12 هـ/ 18 م – فالدولة العثمانية هي دولة إسلامية، ولم يكن بسائر الدول الإسلامية أي مؤسسة للسفارة منذ ظهور الإسلام، كما إنه لا يتمشى مع قانون الدول الإسلامية تأسيس سفارة دائمة، لأن ذلك لا يجوز حيث أن دول أوروبا بمثابة دار حرب بالنسبة للمسلمين، ومن ثم فإنه لا يمكن ولا يجوز بقاء سفير في هذه البلاد لفترة طويلة. في حين كانت الدول الأوروبية تقوم بإرسال سفراء لها بصفة دائمة، ويفسر ذلك، بأنه يعد تقديراً واحتراماً إزاء عظمة الدولة العثمانية التي مازالت في قوتها آنذاك. مما جعل العثمانيين يطلقون على هذه الدبلوماسية اسم: [الدبلوماسية غير المتبادلة]⁽³⁾.

وإن كانت الدولة العثمانية تلجأ أحياناً إلى المعاملة بالمثل، عندما يتعرض رعاياها لمعاملة غير

(1) فعلى سبيل المثال: فإنَّ عدد من كان يعمل في السفارات عام 568هـ/ 1793م كان كما يلي: في السفارة الإنجليزية 56 موظفاً، وفي السفارة الفرنسية 29 موظفاً، وسفارة فيينا 119 موظفاً، أما في السفارة الروسية فقد كان بها 39 دبلوماسياً، بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ هذه الأعداد لا تشمل الموظفين الذين يعملون في المدن الرئيسية والتوصيلات بالدولة، وإن كانت هذه الأعداد مبالغاً فيها - فهي نموذج للإحساس بمدى حجم ومكانة هذه الدولة الفتية.

Altan Arasli: Avrupa'da Turk İzleri, Cilt2, P.90.

(2) دونالد كوترات: الدولة العثمانية، ص155.

Altan Arasli: Avrupa'da Turk İzleri, Cilt2, P.95. Oral Sander: Anka'nin Yükselişü, Ankara, 2010, P.154.

(3) دونالد كوترات: الدولة العثمانية، ص155. نينل دولينا: الامبرطورية العثمانية وعلاقتها الدولية، ص 47.

Altan Arasli: Avaupa'da Turk İzleri, Cilt2, P.90 – 92. Prof. Dr. Bekir Sitki Baykal: Osmanli Sefirleri Ve Sefaretnameleri, Ankara, 1968, P14. Oral Sander: Anka'nin Yükselişü, Ankara, 2010, P.154. TÛrkiya Diyanet Vakfi: Islam Ansikl Opedisi, Cilt II, P.8. Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P.10.

لائقة من قبل سلطات إحدى الدول التي تتمتع بامتيازات خاصة في الدولة العثمانية. وكمثال آخر على الصعيد الدبلوماسي، بعد توقيع معاهدة كنتشك فينارجة عام (1188هـ / 1774م)، توجه ممثل عن الدولة العثمانية إلى عاصمة الخصم للتصديق على المعاهدة، في حين توجه ممثل عن الخصم (روسيا) إلى إسطنبول للغرض عينه.⁽¹⁾

والحق يقال، وهذا ما أراه: إن الدين الإسلامي لا يمانع من الأخذ بشتى الوسائل التي تمكنه من تحقيق هدفه الأسمى، والذي تسعى الدولة العثمانية إليه منذ نشأتها، ألا وهو نشر الدين الإسلامي، خاصة إن كانت تلك الوسائل سلمية، فالدين الإسلامي دين سلام وليس دين حرب. وإن السبب الرئيس لتصرف الدولة العثمانية بهذه الصورة يكمن في عدم اعتراف الدولة العثمانية بأي دولة أجنبية تكون لديها نفس الحقوق والحماية، وعرف هذا المفهوم على أنه مبدأ وعُرف دبلوماسياً. وهناك تفكير بأن هذا المبدأ سوف يشكل تناقضاً إزاء ما تحمله أو ما يتضمنه لأن معنى إرسال الدولة العثمانية سفيراً دائماً إلى دول أوروبا الاعتراف بمشروعية هذه الدولة. ولهذا السبب، فإن الدولة العثمانية كانت تطبق هذا المبدأ بصفة مستمرة خلال الفترات التي كانت تفوق هذه الدول في علاقاتها معها، ومن ثم فقد انعكس التفوق العثماني السياسي على الساحة الدبلوماسية أيضاً، ولكن بمرور الوقت فقد حدثت تغيرات عديدة في مفهوم الدبلوماسية العثمانية – كما سنرى من خلال الأحداث – .

ولم يكن عمل السفراء الأجانب في إسطنبول عملاً سهلاً، حيث أن هؤلاء السفراء الأوروبيين والأجانب كانوا في موقف صعب للغاية بسبب عدم اتصالهم بالعثمانيين بالشكل الكافي وعدم اندماجهم في الحياة العثمانية، والأهم من ذلك كله أيضاً عدم معرفة المسؤولين العثمانيين اللغات الأوروبية، وعدم معرفة الأوروبيين اللغة العثمانية أيضاً.

فقد كانت علاقات هؤلاء السفراء للدول المسيحية بالبلاط العثماني في إسطنبول شحيحة للغاية، وفقاً للمراسم المتبعة، فقد كان باستطاعتهم إن يقابلوا السلطان والصدر الأعظم مرة واحدة عند قدومهم للبلاد، ومرة أخرى عند مغادرتهم لها، أما في غير تلك الأوقات فقد كان لهم الحق في تسليم أوراق اعتمادهم إلى الرئيس أفندي⁽²⁾ الذي كان يرسلها إلى الجهات المختصة، وكان على

(1) دونالد كوترات: الدولة العثمانية، ص 155.

(2) الرئيس أفندي: رئيس الكتاب، وأحد المساعدين الرئيسيين للصدر الأعظم، يعمل سكرتيراً للباب العالي، ورئيساً لإدارته الثلاث، وفي الفترة من 1110هـ / 1699م، وحتى 1252هـ / 1836م كان يعمل رئيساً لمصلحة العلاقات الخارجية، ومستشاراً للشؤون الدولية، وكثيراً ما ورد

الدبلوماسيين الأجانب أن يستعينوا بتصريف أمورهم بالمتترجمين المحليين، الذين اكتسبوا آنذاك أهمية كبيرة في عالم الدبلوماسية بفضل ما كانوا يقومون به من عمل في هذا المجال، وكان غالبية المترجمين من اليونانيين الفناريين⁽¹⁾.

هذا لا يعني أن علاقة هؤلاء السفراء بالبلاط العثماني قائمة على الشعور بالتعالي تجاههم والخط من قدرهم إبان مستقبلهم، حيث يذكر نينل في موضع آخر، ص47 وآخرون: أن هؤلاء السفراء قد يتعرضون للضرب لارتكابهم أي خطأ بل والزج بهم أيضاً في السجون وخاصة عند نشوب حرب مع أي دولة - فهذا من وجهة نظري غير صحيح - ويمكن أن نرد عليه من خلال عدد من الأدلة التي يذكرها نفس المؤرخين في مواضع أخرى، حول كيفية استقبال هؤلاء السفراء والاهتمام بهم.

أولاً: فمن الطبيعي أن تكون مقابلة السلطان غير سهلة في أي وقت، ذلك يرجع لأسباب عديدة منها وجود السلطان في مدينة بعيدة بمناسبة الحرب أو وجوده في أدرنة فكان يتسبب في ذهاب وفد السفارة إلى هذا المكان، فعلى سبيل المثال: فقد قام السلطان سليم الثالث بقضاء الشتاء في أدرنة 974هـ - 975هـ / 1567م-1568م، واستقبل هناك سفراء ممالك كبرى من أردل وبغدان والأفلاق التابعة للدولة العثمانية وممالك بولندا وفرنسا والإمبراطورية الألمانية.

ومن أسباب عدم مقابلة السلطان إذا لم يكن السفير يحمل خطاباً، فإنّ يعد إتيان السفير بخطاب من حاكمه يُعدّ أمراً سياسياً، لكي يجري مباحثاته مع الصدر الأعظم، ففي عام 1085هـ/1674م، فقد جاء سفير الأسبك وأبلغ أنه فقد الخطاب والهدايا التي كان يحملها، ومن ثمّ فإنّه تمّ استبعاده بسبب ذلك.

ثانياً: أخذت الدولة العثمانية على عاتقها تأمين السفراء عندما يعبرون من الدول الأخرى، وقبل دخولهم الحدود الخاصة بهم، ومنحهم الأمن وكافة سبل الراحة والاطمئنان، فعلى سبيل المثال: فقد جاءت رسالة إلى فرديناند - الذي يقوم بإدارة حكم النزاع الألماني للإمبراطورية الجرمانية بروما - بتاريخ 948هـ/1541م، وطلب منه إخوة الإمبراطور شارل الخامس ترك السفير الفرنسي الذي تمّ

ذكره في المصادر الأوروبية باعتباره وزيراً للخارجية على الرغم من أن هذه الوزارة لم تنشأ إلا في عام 1252هـ/1836م.

نينل دولينا: الدولة العثمانية وعلاقتها الدولية، ص175.

(1) نينل دولينا: الدولة العثمانية وعلاقتها الدولية، ص47.

حجزه في إيطاليا عندما كان وافداً إلى إسطنبول، ولكن عندما جاء السفير فإن الدولة العثمانية بدأت نزاعاً مع هذه الدولة، بل وأصبحت في حالة حرب معها بسبب حبس السفير، وتم إنهاء هذا الإجراء العثماني عام 1221هـ/1806م أثناء إعلان الحرب مع روسيا.

واعتباراً من اللحظة التي يدخل فيها هؤلاء السفراء الحدود العثمانية، فإنه يتم استقبالهم في صورة ضيوف طبقاً لمفهوم الأمان الإسلامي، فيتم كتابة الأحكام إلى سائر المسؤولين مثل النائب، أو القاضي، أو أمير الولاية، بالأماكن المتواجد بها السفير، كما أنه يتم أيضاً إصدار الأوامر بشأن الاستعداد لاستقبال هؤلاء السفراء وحساب كافة النفقات ومصاريف أي سفير يدخل أراضيها، وقد تم تطبيق هذا الإجراء على سفير فلورانس عام 945هـ/1538م. وهناك اختلاف بالنسبة لاستقبال كل سفير حسب إقامته ودرجته، حيث إنه من الممكن أن يقيم في استدار أو إسطنبول أو غالات.

هذا لا يعني أن ما ذكر دليل على أن الحكومة العثمانية كانت تعتبر السفير بمثابة ضيف زائر، وتتجاهل صفته الرسمية - كما يذكر المؤرخون - فإذا كانت هذه المقولة صحيحة، فيمكن أن نقول الشيء نفسه عن فرنسا، عندما أرسلت الدولة العثمانية سنة 1132هـ/1720م مبعوثاً خاصاً إلى فرنسا، حيث أقام لمدة ستة أشهر في فرنسا على نفقة الدولة.

وبعد استقرار وفود السفارات في الأماكن المخصصة لهم في إسطنبول، فإن الصدر الأعظم كان يقوم باستقبالهم خلال بضعة أيام في الديوان الهمايوني، وقبل الاستقبال أو المقابلة فإنه يتم إرسال أحد جادشلي الباب العالي لدعوة السفير، بالإضافة إلى ذلك فإنه يتم تزيين غرفة العرض بالأشياء التي تعرض الروعة العثمانية وفخامتها، وبعد استقبال الصدر الأعظم للسفير يقوم السفير بتقديم خطابه الذي يحمله معه، وبعد المباحثات فإنه يقوم بإكرام وفادته ويتم إلباسه الخلع، ويتم توديعه من خلال مراسم رسمية محددة.

ويصادف مراسم استقبال السلطان للسفير وقت توزيع العلوفات والمرتبات على أفراد الجيش، ويكون ذلك يوم الثلاثاء. حيث يتم تقديم الاحتفاء وعروض رائعة بهؤلاء السفراء من خلال الولائم والمراسم الأخرى، وهذه العادة كانت تعبر عن مدى قوة وعظمة الدولة العثمانية فنرى كيفية استقبال السلطان مراد الثالث لسفير النمسا فرديريك كويكويديز عام 999هـ/1591م، حيث قام بترتيب وانتظام المسؤولين في الأروقة، ووقوف الإنكشارية بثبات كتماثيل مرمرية، ودخول غرفة العرض المزينة بالمجوهرات والحلي والذهب، ثم يقوم المترجم بنقل كلام السفير هذا إلى السلطان مراد الثالث، ويقدم للسلطان اعتماد أو وثيقة السفير هذا، وبعد قيام السلطان بإعطاء الصدر الأعظم رسالة للرد على الإمبراطور فإنه يسأل عن صحة الإمبراطور.

وبعد المباحثات يقوم السلطان بإكرام وفادته ويقوم السفراء بتقديم الهدايا التي أحضروها، فلقد كان السفراء يأتون بهدايا قيمة من دولهم طبقاً لمكانتهم ووضعهم السياسي، حيث إن دولاً مثل، هولندا وفرنسا وإنجلترا كانت تقوم بإرسال هدايا قيمة جداً مع السفراء الذين يقومون بتقوية المصالح التجارية، وكذلك تجديد الامتيازات وتوسيع إطار العلاقات، وبالإضافة إلى ذلك فإن النمسا كانت تقدم هدايا قيمة من أجل تنظيم العلاقات، ففي عام 1591م/999هـ قام سفير النمسا بتقديم هدايا عديدة عند زيارة رجال الدولة الآخرين والصدر الأعظم والسلطان العثماني، فكانت الهدايا المقدمة إلى السلطان والصدر الأعظم حوالي 3000 فرس وكمحين من جرات المياه الفضية والمشربيات وجردين فضيين وساعات متعددة على شكل فارس عثماني، وقدم للوزراء هدايا شبيهة.

وأثناء سداد سفراء النمسا للضريبة السنوية فقد جرت العادة بتقديم هدايا إلى أمير أمراء الحدودي وسائر موظفيه المهمين الآخرين، وكانت هدايا سفير النمسا خلال القرن 11هـ/17م متعددة حيث إنه أعطى أمير أسترجون 1000 فرس وقدحاً فضياً وبنادق وساعات مختلفة، وأعطى لأمير أمراء بودن 3000 فرس والعديد من الأقداح الفضية والساعات، وكذلك فإنه أعطى لدفتردار بودن وأغا الإنكشارية هدايا مناسبة، وفي المقابل وفي نفس الإطار أيضاً فإن رجال أمير أمراء بودن قد أخذوا الهدايا المناسبة أيضاً إلى النمسا وتم الاستفادة من نهر الدانوب في نقل هذه الهدايا. وهناك معلومات حول تبادل الهدايا بين الدولة العثمانية والنمسا عام 1111هـ/1700م، وكانت الهدايا الرئيسية التي دائماً يرسل بها حكام النمسا تتمثل في: 2000 دوقة ذهبية، وميداليات وسلاسل من الذهب، والعديد من الأقمشة والسلع القيمة، والمشربيات الفضية وسائر السلع الفضية الأخرى والأقمشة الصوفية، وبعض الهدايا الأخرى، أما هدايا العثمانيين فإنها تمثلت في الإبل والبغال والخيول العربية والعثمانية والخيام والبساطين والسجاد والأقمشة الإيرانية والعثمانية والأقمشة المشغولة بالذهب والحريير والقطن وكرت السمور والقفاطين والقمصان المشغولة والمناديل والمسك .

وبعد استقبال السفراء بالديوان الهمايوني والسلطان العثماني وتقديم كافة الخطابات الموجودة لديهم، فإنهم يظلون في إسطنبول على مدى أربعة أشهر تقريباً حتى يتم الرد على هذا الخطاب بشكل فوري.

وهناك العديد من دفاتر الحسابات الخاصة بالنفقات التي تنفق على السفراء الوافدين من الدول الشرقية والغربية، ومن الواضح أنه تم دفع مبالغ كبيرة جداً وطائلة إزاء هذه السفارات، حيث كان

عدد وفود السفراء كبيراً ويتغير عدد هذا الوفد طبقاً لمكانة ومهمة الرسائل التي أرسلوا من أجلها، فعلى سبيل المثال: من هذه الدفاتر أنه تمَّ صرف مبلغ 258.323 من الخزانة مقابل النفقات التي قدمت لوفد السفارة النمساوية الذي كان في إسطنبول خلال فترة ربيع الآخر 981هـ/ أغسطس 1573م وحتى 30 ذو القعدة 981هـ/23 مارس 1574م، ويدخل في هذه النفقات أجرة الحمال والسقاء وبدل الطعام مثل الحبوب والبهارات العديدة والشراب ولحم الضأن والدجاج والغسل والسكر والخبز.... الخ، وهنا يتضح مدى اهتمام الدولة بتأمين هؤلاء السفراء.

والسؤال: كيف يمكن أن يتعرض السفراء للإهانة والتحقير والزج في السجون، وهم يجدون الاهتمام منذ خروجهم من دولهم وحتى الاستقرار في أرض الدولة العثمانية؟؟؟ لقد حدث مثل هذا الأمر أثناء بعض الحروب حيث تمَّ إيقاف السفراء وزجهم بالسجن، وكان يطلق على ذلك الطوارئ الحربية، حيث تمَّ الإقلاع عنه منذ عام 1200هـ/1786م.

وقد كانت الدولة العثمانية تتحمل كافة المصاريف التي تتعلق بالسفير (سفير الدولة الأجنبية)، بداية من دخوله حدود الدولة العثمانية وحتى عودته، وهذا يعد دليلاً قوياً على تبني الدولة العثمانية هذا النظام. فكان التعرض لأي سفير بالتحقير والتأنيب، يعد إخلالاً بالقواعد العامة وحقوق الدول ولا بد من حماية الامتيازات الموجودة بين الدول بشكل تام، من خلال مساعدة السفراء.

وبناء عليه، فإنَّه لا يجوز معاملة أي سفير بشكل سيء، وعلى العكس من ذلك، فإنَّه لا بد من حماية السفراء من أي اعتداء، من ثمَّ فإنَّ الدولة مجبرة، ومضطرة لحماية السفراء بالشكل المناسب. (1)

إذن، فمن خلال ذلك، يتضح أن الدبلوماسية العثمانية في الماضي – إذا جازت هذه التسمية – قد اقتصرَت على المفاوضات في ظروف استثنائية لتحقيق غاية محدودة، فكان هؤلاء السفراء يملكون الصلاحيات التالية:

(1) دونالد كوترات: الدولة العثمانية، تعريب: أيمن الإرمنازي، ص 156. للمزيد، انظر:

Altan Arasli: Avrupa'da Turk İzleri, Cilt2, P 95 – 99. Türkiye Diyanet Vakfi: İslam Ansikl Opedisi, Cilt II, P.8 – 12. Dr. Bekir Sitki Baykal: Osmanli Sefirleri Ve Sefaretnameleri, Ankara, 1968, P.14 – 16. Huseyin Fahmi: Devletlerin Hukuklarının Ozeti. Diplomat Bendin Gelistirmesi, Onun Hedefleri Ve Sartlari Osmanli Baski\Istanbul (1300), P.140. Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P.11.

- 1- إبلاغ الحاكم الأوروبي باعتلاء سلطان عثماني جديد للعرش، ومثال على ذلك: عندما قام أحمد رسمي أفندي 1170هـ/ 1757 الذي أوفد إلى قيينا، في مهمة رسمية بمناسبة ارتقاء السلطان مصطفى الثالث العرش، وقد استغرقت مهمته أربعة أشهر، عاد بعدها ليشغل منصباً في الإدارة المالية⁽¹⁾. وفي بعض الأحيان لم يكن يتم إرسال السفراء إلى مختلف وسائر الدول لأداء هذه الوظيفة، بل كان يتم إرسال سفير واحد فقط ليقوم بالمرور على سائر الدول لإبلاغها بذلك. كان آل هابسبورج يستقبلون السفير العثماني فقط وهم واقفون، ويولونه احتراماً بالغاً، وفي المقابل فإن وزير الخارجية العثماني فقط هو الذي يقف عند استقبال سفرائهم، بينما يجلس الوزراء الآخرون عند مقابلة هؤلاء. فقد تمَّ عمل مراسم عظيمة على شرف هذا السفير (أحمد رسمي أفندي) في الأوبرا، وأطلق عليه حاكم النمسا اسم (السفير العثماني المحبوب)، وهذا يرفع من شأن السفراء العثمانيين، ولم يقلل من نفوذهم ومكانتهم بأي صورة من الصور.⁽²⁾
- 2- الإبلاغ عن الانتصارات التي تحققت.
- 3- التعبير عن تهنئة بتتويج ملوك وأباطرة أوروبا.
- 4- البحث عن شروط السلام، وإرسال نص المعاهدة التي تمَّ إبرامها للتصديق عليها.
- 5- التأكيد على العلاقات الودية وتأييد الصداقة بعد معاهدة.
- 6- تقديم المقترحات الخاصة بإقرار العلاقات السلمية في حالة وجود الخلافات الحدودية، والعمل على إزالتها والتي تظهر من حين لآخر.
- 7- تسليم نص التصديق على الاتفاقية التجارية.
- 8- تقديم الهدايا وردود السلطان على رسائل الحكام الأوروبيين.
- 9- ترضية السفراء الأجانب الذين وجهت إليهم إهانات إبان وجودهم في إسطنبول.
- 10- رد الزيارات التي يقوم بها سفير أوروبي فوق العادة، وغيره من الشخصيات.

ويعرف هؤلاء السفراء الذين يذهبون إلى الدول الأوروبية والإسلامية على حد سواء بالسفراء (خارقي العادة) أو (فوق العادة)، وبعد أن يقوموا بإيفاء مهامهم فإنهم يقومون بإبلاغ الدول التي يتواجدون بها بالرغبة في العودة إلى بلادهم، فكانت الحكومة العثمانية عن طريق

(1) دونالد كوترات: الدولة العثمانية، ص 157.

(2) Altan Arasli: Avrupa'da Turkizleri, Cilt2, P 107.

هؤلاء السفراء الطارئون تعرف أخبار الدول الصديقة والمعادية(1).

بالإضافة إلى ذلك، امتلاك إدارة الدولة العثمانية لإمكانات عديدة للمخابرات، وذلك عن

طريق:

1- ولاية الأيالات(2) الحدودية في الشرق، وخانات القرم في الشمال، وحكام الأفلاق والبيغان في الغرب، فكانوا مكلفين بهذه الوظيفة.

2- مملكة أردل(3) وجمهورية دوبرنيك(4) التي اعترفت بالحكم العثماني.

3- بالإضافة إلى الأحداث التي يشاهدها التجار العثمانيون الموجودون في أوروبا بهدف التجارة، فكانت الحوادث التي يشعرون بها يضعونها في تقرير يرفع إلى الحكومة العثمانية، ويتم تقييم هذه التقارير المخبرانية في الديوان الهمايوني(5).

4- عن طريق مترجمي يوناني فناري الذين كانوا دائماً على علاقة بمترجمي سفراء الدول

(1) نينل دولينا. الدولة العثمانية، ص44.

Dr. Bekir Sitki Baykal: Osmanli Sefirleri Ve Sefaretnameleri, Ankara, 1968, P18.. Turkiye Diyanet Vakfi: İslam Ansikl Opedisi, Cilt II, P. 9. Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P.9.

(2) الأيالات: أكبر وحدة إدارية عسكرية في الدولة العثمانية يحكمها البايبلر باي - حكام روميلي والأناضول وسوريا وبعض المناطق الأخرى وتنظم بها بعض الولايات - وفي القرن 13هـ/19م تم إعادة تشكيل الأيالات لتصبح ولاية يحكمها الوالي.

نينل دولينا: الدولة العثمانية، ص174.

(3) أردل: بعد عام 947هـ/1540م حسم الموقف في المجر لفترة المئة وخمسين عاماً التالية بتقسيم المملكة البائدة للملك مايناس كورفينوس (Matthias Corvinus) إلى ثلاث وحدات مختلفة: الأولى، وهي الأراضي الواقعة مباشرة تحت حكم الدولة العثمانية وتعرف باسم إقليم بودا (Buda) العثماني. والثانية، وهي إمارة ترانسلفانيا التابعة (وتسمى بالعثمانية أردل)، الوحدة الثالثة، هي الشريط الغربي الضيق الذي يقع تحت سيطرة مملكة الهابسبورج (المجر الملكية).

ثريا الفاروق: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: د.حاتم الطحاوي، مراجعة: عمر الأيوبي، دار المدار الإسلامي، ط الأولى 2008م، ص66.

(4) دوبرنيك: هو الاسم السلافي لراغوصة (Ragusa) التي لعبت دوراً اقتصادياً وثقافياً واسعاً إبان تبعيتها للإمبراطورية البيزنطية، ثم لجمهورية البندقية منذ 7هـ/13م. وقام حاكم دوبرنيك بخطب ود العثمانيين منذ عام 799هـ/1397م لأنهم أدركوا دورهم الرئيس في منطقة البلقان، و تم عقد اتفاقية بينها في العام 886هـ/1481م عرفت في الوثائق العثمانية باسم (عهد نامه)، وبفضل العلاقات المتميزة بين العثمانيين ودوبرنيك حظي مواطنوها الذين يعيشون في محيط الدولة العثمانية بوضع خاص يفوق الضوابط القانونية التي صاغها العثمانيون لرعاياهم المسيحيين. وقد صدرت مؤخراً وثائق العلاقات بين دوبرنيك والدولة العثمانية في طبعتها الثانية عن المجلس الأعلى للثقافة في القاهرة، 2006 (المترجم).

ثريا الفاروق: الدولة العثمانية، ص64، هامش (1).

(5) الديوان الهمايوني: المجلس الأعلى للحكومة السلطانية ويدخل ضمن أعضائه الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وغيرهم من كبار الموظفين، وقد أصبح الديوان يحمل اسم مجلس الوزراء في فترة حكم السلطان محمود الثاني 1223هـ- 1255هـ/ 1808م- 1839م. نينل دولينا: الدولة العثمانية، ص175.

الأوروبية بإسطنبول، وهكذا فإنَّ هؤلاء المترجمين كانوا ينقلون الأحداث التي يعرفونها مقابل الهدايا والأموال في بعض الأحيان.

5- كما أنه تمَّ الاستفادة بمهارة من الصراع على المنافع والتنافس بين الدول الأوروبية بعضها ببعض عبر السفراء الدائمين لهذه الدول، ويعتبر هذا الأمر وسيلة مهمة للحصول على معلومات دبلوماسية دقيقة جداً.⁽¹⁾

فهذا الوضع، كان لا يشكل ظاهرة خلال العصور القوية للدولة العثمانية، ومن ثم فإنَّ السلاطين العثمانيين الذين اعتمدوا على القوة العسكرية لن يغلبوا على إجبار أعدائهم على الاعتراف بقوتهم بمحض إرادتهم دون الحاجة إلى مساعدة دولة أخرى، ولكن بمرور الوقت فقد تغير الوضع بتراجع الدولة وتخلفها، ومن ثم فإنَّ عدم تمكن الدولة من التصدي للدولة المعادية بمفردها أجبرها على طلب المساعدة من الدول المسيحية، وهكذا فإنَّ الدولة العثمانية كانت مضطرة لطلب هذه المساعدات، فكان من الضروري أن توافق الدولة على الأعراف الدولية وتتماشى معها – أي، الأعراف الدبلوماسية – وكذلك فقد كان من الضروري المتابعة الجيدة للتوازنات بين دول أوروبا عن قرب، ومعرفة كيفية الاستفادة منها، فإنَّها تعد بذلك قد حققت خطوة هامة على طريق قيام تعارف مشترك وأوثق بين أوروبا والدولة العثمانية.

لقد تمخض ضعف الدولة العثمانية، والذي تمثل في تخلفها الاقتصادي عن الدول الأوروبية، وتأزم الأوضاع الداخلية فيها عن عدد من الأحداث، ففي عام 1245هـ/1830م توجَّ الشعب اليوناني نجاحه ضد النير العثماني بإعلان الاستقلال، وفي العام نفسه احتلت فرنسا الجزائر، وفي عام 1246هـ/1831م خرج والي مصر محمد علي عن طوع السلطان، واستولى على سوريا، وأخذ يطالب بالاعتراف بالسلطة الموروثة في مصر وسوريا، ثم بعد ذلك بالاستقلال. وفي عام 1246هـ/1831م حصلت صربيا بمساعدة روسيا على استقلالها الذاتي، وبناء على صلح أدرنه ساهمت روسيا في إدخال تغييرات جذرية في بنية ممالك الدون تبعاً لما كان يعرف بالترتيبات العضوية، وهو مازاد من حقوق هذه الممالك عن الاستقلال الذاتي. وفي الثلاثينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي بدأت فرنسا صراعها ضد الدولة العثمانية من أجل السيطرة على تونس، لذلك نجد أن ظروف الدولة العثمانية قد أجبرتها على التورط في سلسلة من المشكلات

) 1(Ahmed Cevdet: Tarih-I Cevdet, Onikici Cilt, Üçdal Neşriyat, İstanbul 1996, P.258. Türkiye Diyanet Vakfı: İslam Ansikl Opedisi, Cilt II, P.9. Argmne Koran: Avrupa Da Osmanlı Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baskı 2, P.19.

الدولية المعقدة، فالأخطاء الدبلوماسية التي ارتكبتها الدولة العثمانية، والتي أدت إلى فقدانها كلاً من اليونان والجزائر، ترجع في الأساس لنقص المعلومات عن العلاقات الدولية، وهو ما يمكن تفسيره استناداً إلى سياسة العزلة التي اتبعتها الدولة العثمانية منذ قيامها.

فإنّ هذا الشكل من أشكال العلاقات الدبلوماسية ما كان ليظهر لولا جهل الحكومة العثمانية وساستها بالدول الأوروبية، كتب لودفيج الرابع عشر ملك فرنسا في تعليماته إلى سفيره بإسطنبول [ديزيبير]، يقول: [إن العالم كله يعرف أن العثمانيين جاهلون بكل ما يهتم به الحكام المسيحيون].

لقد بدأت كل هذه الأحداث بعد أن أصبحت الحكومة السلطانية تدرك ضرورة إجراء تغييرات في نظام إدارة الدولة، وفي ثلاثينيات القرن 13 هـ/19م كانت السياسة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية موجهتين لتحقيق هدف واحد: هو تقوية الدولة، والحفاظ على وحدتها، فمن أجل تقوية الوضع الداخلي، والقضاء على تدمير الشعوب الخاضعة، اتخذت الإجراءات الإصلاحية، بينما تركز هدف السياسة الخارجية والدبلوماسية في الحفاظ على وحدة الدولة.

فأخذت الدبلوماسية العثمانية تنتهج هذا النهج الذي يعد نقطة تحول بالنسبة لها، باعتلاء السلطان سليم الثالث العرش عام 1203 هـ/1789م، وهو العام الذي اندلعت فيه الثورة الفرنسية وأصاب دول أوروبا بآثارها، وهنا فقد أدرك رجال الدولة العثمانيون أن باستطاعتهم استغلال التنافس القائم بين الدول العظمى لتحقيق أهداف سياسية بالطرق الدبلوماسية، وهي الأهداف التي أصبح تحقيقها بالجهود العسكرية أمراً صعباً بسبب ما آلت إليه الدولة العثمانية من ضعف ووهن، في حين أبدت الحكومات الأوروبية تخوفها من الصدمات العسكرية الجديدة بسبب الدولة العثمانية، وهذه الصدمات كان من الممكن أن تساعد بدورها على ظهور أوضاع ثورية في أوروبا، وقد أشار كارل ماركس إلى أنه بدءاً من عام 1230 هـ/1815م كان أكثر ما تخشاه الدول العظمى في هذا العام هو تغيير "الوضع الراهن/ Statup – guo" ولهذا فقد ساعد الوضع الدولي آنذاك على زيادة دور الدبلوماسية في العلاقات الدولية.⁽¹⁾

(1) نقلاً عن، نينل دولينا. الدولة العثمانية، ص42.

Ahmed Cevdet: Tarih-I Cevdet, Onikici Cilt, Uçdal Neşriyat, İstanbul 1996, P.255.

فقد تعرضت الدول الأوروبية منذ نهاية القرن 12 هـ/18م، حتى الثلاثينات من القرن 13 هـ/19م، لعدد من الهزات الثورية، ومن بينها الثورة الفرنسية العظمى. 1203 هـ - 1208 هـ/1789م - 1794م، وثورات العشرينيات من القرن 13 هـ/19م، في أسبانيا والبرتغال وإيطاليا، ثورة التحرر القومي في عام 1236 هـ/1821م في اليونان، ثم بولندا في عام 1245 هـ/1830م، وثورات الثلاثينات في فرنسا وبلجيكا.

هناك أدرك السلطان سليم الثالث، ضرورة انفتاح الدولة العثمانية على أوروبا نتيجة هذه التطورات، بحيث لا يمكن معها مقاطعة دبلوماسية العالم، فأخذ يخطط للعمل لنظام جديد داخل الدولة العثمانية. ويبدو أن السلطان العثماني قد استفاد من التقرير الذي أعده السفير أبو بكر راتب أفندي، (1) الذي ذهب إلى قيينا عقب توقيع السلام مع النمسا 1205هـ/ 1791م، ومن الواضح أنه تمّ اقتباس النظام الجديد من قبل دول أوروبا من خلال التقرير الذي يصور مؤسسات النمسا العسكرية والإدارية والاجتماعية. فيعد أهم إنجاز تحقق للسلطان سليم ضمن حركات التجديد – هذا بعيداً عن المجال العسكري – فتح سفارات دائمة عثمانية في العواصم الرئيسية للدول أوروبا. (2)

وللمزيد، انظر: الفصل الأول (المبحث الأول - والثاني).

(1) أبو بكر راتب أفندي: هو السفير فوق العادة. كان عدد التقارير التي قدمها أبو بكر راتب أفندي لسفارة قيينا 1205هـ – 1206هـ/ 1791م – 1792م ستة تقارير، وتعدّ سفارة نامة أبوبكر أفندي سفارة صغيرة فهي عبارة عن مجرد تقارير صغيرة، وهذه التقارير تحوي مشاهدات أبي بكر راتب أفندي، حول مؤسسات النمسا، وهذا التقرير يوصف بأنه سفارة نامة صغيرة. وهناك نسخة من هذا التقرير في أرشيف طوب فاي سراي وتمّ الاستفادة منه واستخدامه في حركات التجديد التي بدأها السلطان سليم الثالث، والتقرير الأصلي لسفارة نامة أبوبكر راتب أفندي عبارة عن 490 صفحة، وهو عبارة عن لأحة تشمل العديد من العناوين الكثيرة، وفي الوقت نفسه فإنّ هذا الكتاب كان معروفاً باسم سفارة نامة النمسا أو سفارة نامة راتب أفندي.

نبيل دولينا، الدولة العثمانية، ص 48.

Mehmet Alaa Al Dinyalgin Faya: Osmanlidevletin Uzerine Bati Tesirin Kultur Sekilleri: Osmanli Sefaretlerin Kitaplari, Osmanli Tarihi Sekillerinden Bir Sekil.\Osmanli Dusuncenin Gelistirmesi, Arastirma Ve Yontem Merkezi, Ankara Universitesi\7adet\1996, P.33.

(2) Turk Kulturunuvarastirma Enstitusu: Turk Dunyasi El Kitabi (Cografya - Tarih), Ankara/ 2001, Birinic Cilt, P. 262. Turkiye Diyanet Vakfi: İslam Ansiklopedisi, Cilt II, P. 99. Altan Arasli: Avrupa'da Turk İzi, Cilt2, P.99. Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P.11.

كانت فرنسا هي أول دولة يتم التفكير بشأنها خاصة بعد تقوية أواصر الصداقة خلال عصر- السلطان سليمان القانوني، فأصبحت الأقرب إلى الدولة العثمانية، بالإضافة إلى ذلك، فإنّه لم يتم إجراء أي حرب معها، وهذا سبب ترجيح كفة فرنسا، ومن الممكن كذلك، أنه قد عرف عن السلطان سليم الثالث بتعاطفه وميله نحوها. لكن التصورات والأهداف الدبلوماسية كانت تعارض ذلك تماماً، ولم يعد بالإمكان تطبيق الفكرة والرأي المتعلق بفرنسا، حيث إن الثورة الفرنسية وتناجها جعلت فرنسا في خلاف مع أوروبا بأسرها وتوترت العلاقات بينها، ومن ثم فإنّ الباب العالي شعر بمخاوف ومحاذير إزاء مسألة إرسال سفير إلى باريس في ظل هذا المناخ الدبلوماسي، وقام بإيقاف إجراءاته إزاء هذا الأمر. بينما تمّ إرسال أول سفير يوسف أجاه أفندي إلى إنجلترا عام 1207هـ/ 1793م، وكانت الخطوة الثانية 1209هـ/ 1795م، تعيين سيد علي أفندي كبير الدفتردار سفيراً لدى سفارة برلين العظمى، وكان الكنتخدا إبراهيم عفيف أفندي له سفارة قيينا العظمى. وهكذا فقد تمّ تعيين سفراء دائمين بالنمسا وبروسيا وإنجلترا وفرنسا، وهي الدول الرئيسية في أوروبا، ولكن لم يكن هناك محرب من تعيين سفير في روسيا، وذلك رغبة في تأسيس علاقات دبلوماسية مستمرة معها، وخاصة بعد أن أدركت النوايا السيئة لروسيا ضد الدولة العثمانية.

وهنا ترى، أن حكومة جمهورية فرنسا لم ترض ولم تقبل بأن ترسل الدولة العثمانية سفراء إلى عواصم الدول الأخرى قبل باريس،

وقد تمثلت مهام السفراء في تنفيذ جميع شؤون السفارة الطارئة، وتنشئة كادر متعلم لديه دراية كاملة عن الأوضاع والأطر العامة للدول، وسوف يظل هؤلاء السفراء ثلاث سنوات بالدول التي يتم تعيينهم بها، وهناك كاتب سراي جانب المترجمين اليونانيين.⁽¹⁾

ولكن تشير المصادر⁽²⁾، إلى أن جهود السلطان سليم لإنشاء جهاز دبلوماسي لم يحالفها النجاح، ونجم عن ذلك توقف الدولة عن اعتماد سفراء لها في الخارج لفترة مؤقتة.

ويرجع أسباب ذلك الإخفاق إلى ما يلي: –

أولاً: عدم معرفة كيفية إرسال ممثل دبلوماسي في أي ولاية، وبأي شكل، إلى الدول الأجنبية عند تطبيق أسلوب السفارة الدائمة.

ولهذا السبب، فقد جرت مباحثات لرئيس الكتاب (محمد رشيد أفندي) مع السيد (روبرت انسيل) سفير إنجلترا بإسطنبول حول السفارات الدائمة في 1 ذي الحجة 1207هـ/ 10 يوليو سنة 1793م، وخلال هذه المناقشة فقد تمّ التطرق إلى العديد من الموضوعات، مثل مدى أهمية وضرورة السفارة الدائمة، وماهي النظم والأشكال التي ينبغي اتباعها عند تعيين السفير؟ وما مكانة السفير لدى حكومة إنجلترا؟ وما هي الدرجة والرتبة التي سيحملها؟ كل هذه الأمور تمّ بحثها خلال هذه المباحثات.

ولقد تناول السفير الإنجليزي، كافة الاحتمالات والترجيحات العديدة والمراسم التي من الممكن إجراءها، والمشاكل التي من الممكن ظهورها، وأسلوب ونظام السفير الكبير، والسفير الوسيط،

=

لدرجة أنه عند ذبوع أخبار ذهاب سفير دائم إلى إنجلترا عام 1207هـ/1793م، فإنّ حكومة فرنسا قامت بإرسال تعليمات إلى سفيرها ومثلها في إسطنبول بالحيلولة دون حدوث ذلك ومنع هذا الأمر، والعمل على إيجاد سفير عثماني دائم في باريس، والسعي لإنجاح ذلك، وقد تمّ فعلاً في نهاية الأمر تعيين السيد علي أفندي الذي كان سفيراً لبرلين، سفيراً في باريس وذلك عام 1210هـ/ 1796م، على أن يذهب ناتلي أفندي كاتب العريجلي مكانه في برلين، لكنه كان عصبياً للغاية وسرعان ما كان يتأثر بالقضايا والمشاكل لذلك تمّ إرسال علي عزيز أفندي إلى سفارة برلين. ثمّ تمّ اختيار إسماعيل فروخ أفندي لمنصب السفير للدولة بإنجلترا خلفاً ليوسف أجاه أفندي الذي قضى -مدة ثلاث سنوات سفيراً لبلادها هناك.

Altan Arasli: Avruoa'da Turk İzieri, Cilt2, P.99 – 100. Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P.23 – 24.

(1) Altan ARASLI: Ibid, P.99. Argmne Koran: Ibid, P.10 – 12.

(2) دونالد كوترات: الدولة العثمانية، ص 156.

Turk Kulturiniarastirma Enstitüsü: Tü̇rk Dü̇nyasi El Kitabı (Cografya - Tarih), Ankara/ 2001, Birinici Cilt, P. 663.

والوفد المرافق لهما، وقام بعمل مقارنات بينه وبين دول أوروبا الأخرى، وأخذ يقوم بعمل حسابات بشكل تفصيلي حول الميزانية التخمينية المفروضة على الدولة بالنسبة للسفراء في الدول العديدة⁽¹⁾

ثانياً: عدم وجود أشخاص يعرفون اللغة الأجنبية ويتحدثون بها بشكل مباشر، وأن يقوموا بمتابعة التطورات في أوروبا، مما أدى لإزالة هذا النقص، بأخذ غير المسلمين لتعيينهم سفراء، وفي الوقت نفسه فإن هؤلاء الأشخاص المشبوهين والمشكوك في انتمائهم وإخلاصهم للدولة قد أهانوا الدولة من حين لآخر، وتسببوا في فضائح كثيرة لها.

فعلى سبيل المثال : –

فإنه أثناء تولي [سيد علي أفندي] من المورة منصب السفير بباريس، فإن المترجم اليوناني [جوزديفا] بسفارة [سيد علي أفندي] عام 1211 – 1217 هـ/1797م – 1802م، قام بعمل لحساب فرنسا، ومن ثم فإنه كان ينقل إلى رئيس الوزراء الفرنسي نسخاً من كل الخطابات التي ترد بين الباب العالي وبين [سيد علي أفندي].⁽²⁾

وكانت قضية السفراء الذين لا يجيدون اللغات الأجنبية تؤدي لنتائج بائسة، ففي أثناء استعمار حرب القرم مثل السفير في قيينا: عارف أفندي⁽³⁾ الدولة العثمانية بصفة مراقب، لم يكن عارف أفندي يتقن من اللغات سوى التركية، ورغم ذلك تم تكليفه بحضور المؤتمر، هذا الأمر أصاب

(1) Türkiye Diyanet Vakfı: İslam Ansikl Opedisi, Cilt II, P.9.

(2) Ibid, P.9

(3) عارف محمد أفندي: والده حاجي حسن أفندي الأتقراوي المدفون في حيدر باشا، عمل مديراً لطوب خانة مخزن المدافع عام 1256 هـ/1841م، ثم مستشاراً عسكرياً برتبة العُلا (Ülâ Rütbesi) سنة 1259 هـ/1843م، ثم عضواً في مجلس الولا سنة 1262 هـ/1876م، حتى تم تعيينه سفيراً في قيينا بغرة ذي القعدة من العام 1266 هـ/8 سبتمبر 1850م، ثم عمل في شهر محرم 1272 / سبتمبر 1855م مستشاراً لإدارة الذخائر، فوكيلاً لوزارة التجارة عام 1275 هـ/1859م، وتنقل في عدة وظائف منها تعيينه عضواً في مجلس الولا، ورئيس هيئة الإجراء والتنفيذ، وعضواً في مجلس الشورى حتى سنة 1293 هـ/1876م.

توفي في 9 ربيع الأول 1295 هـ/12 مارس 1878، ودفن في طوب كايي. كان يُصنف بالذكاء، والحيطة والحذر، ومشهوراً بالكرم، وله نجل في مجلس شورى الدولة.

Mehmed Süreyya – Sicill-İ Osmani – Yayına Hazırlayan: Nuri Akbayar – Eski Yazıdan Aktaran: Seyit Ali Kahrman- Kultur Bakanligi İle Türkiye Ekonomik Ve Toplumsal, Tarih Ve Vakfı'nin Ortak Yayınıdır – İstanbul, Nisan 1996. C1, P, 314.

الدول الأوروبية بالدهشة مثلما أصاب السفير نفسه بالدهشة أيضاً، ففي رسالة موجهة لعالي باشا⁽¹⁾ وزير الخارجية، نجد استنكاراً شديداً للهجة من مغبة نتائج حضور مندوب عن الدولة العثمانية لن يفهم شيئاً من مداوات المؤتمر، وخطورة ذلك على السياسة العثمانية الخارجية، وما يمكن أن تسببه روسيا من ضرر بمصالح الدولة العثمانية جراء ذلك. في النهاية كلف الباب العالي الوزير عالي باشا بتمثيل الدولة في ذلك المؤتمر⁽²⁾.

ثالثاً : لم تكن الأعمال والجهود الدبلوماسية لهؤلاء السفراء العثمانيين الدائمين خصبة ومثمرة بالقدر المتوقع والمنشود.

ومن الأمثلة على ذلك:

لقد كان سفير الدولة العثمانية في باريس عام 1212هـ/1798م، وهو [سيد علي أفندي]، وفي تلك الفترات، قد كان نابليون ينوي إخراج الجيش إلى مصر، وسرت الأخبار لدى الباب العالي بأنه يقوم باستعدادات في طولون.

وأمر السلطان سليم الثالث بكتابه رسالة همايونية إلى السفير، وجاء في مضمونها ضرورة معرفة ماهية هذه التحركات العسكرية للفرنسيين وهدفها، وهل هي باتجاه احتلال مصر أم لا؟. وسأل [سيد علي أفندي] عن حقيقة هذا الوضع، وفي نهاية الأمر فإنه أرسل تقريراً يقول فيه: إن هذه الأخبار لا أساس لها من الصحة.

وبينما كانت تجري هذه المتابعات للتقارير بصورة متعاقبة، فقد قام الفرنسيون باحتلال مصر وبدأت الصدمات أيضاً، وبينما كان يحدث كل ذلك، فقد جاء تقرير من هذا السفير، يقول: إنه لم

(1) عالي محمد أمين باشا: ولد في ضاحية مرجانة آغا في 23 ربيع الأول 1230هـ/ 5 مارس 1815 م، عمل بالديوان الهايوني سنة 1245هـ/1830م، وعمل بقلم الترجمة سنة 1252هـ/1837م، ثم حصل على الدرجة الرابعة، وأصبح كاتباً ثانياً بسفارة فيينا في نفس السنة. وفي شعبان 1253هـ/ نوفمبر 1837م أصبح مترجماً بالديوان الهايوني، وحصل على الدرجة الثانية بعد ذلك. تردد بين مناصب عديدة بالخارجية في فرنسا وإنجلترا، وفي 15 ذي الحجة 1261هـ/ 15 ديسمبر 1845م أصبح بيلكجي، ثم رئيساً للمجلس الأعلى، ثم وزيراً للخارجية في 13 رمضان 1264هـ/ 13 أغسطس 1848م، ثم صدرأ أعظم في 19 شوال 1268هـ/ 6 أغسطس 1852م.

Mehmed Süreyya – Sicill-İ Osmani – Yayına Hazırlayan: Ibid. C3, P, 290.

(2) Musa Kilc: Osmanlı Hariciyesinde Gayrimler (1836 - 1876) Doktora, Ankara Üniversitesi. Sosyal Bilimler Enstitüsü. Terih (Yakıncag Tarihi) Anabilim Dalı, Tez Danismanı. Prof. Dr. Musa Cadirci. Ankara – 2009. P.122.

يحدث شيء، وانزعج السلطان سليم الثالث لهذا الأمر، ووصف هذا السفير بالمغفل، ولم يتمالك نفسه في تأنيبه. (1)

ومن ناحية أخرى، فإن كلاً من سفير لندن [إسماعيل فروج] والسفير الكبير لبرلين [علي عزيز أفندي] لم يكن لهما أي ثمرة أو استفادة على الإطلاق، حيث أنه قد اهتم أحدهما بالأدب والعمل، والآخر اهتم بالفلسفة الإسلامية، بدلاً من وظيفتهما الدبلوماسية. (2)

أما السفير [إبراهيم عفيف أفندي] الذي أرسل إلى فيينا، فقد كان هو الرجل الوحيد الجيد المرسل من قبل الدولة، فقد غادر إسطنبول يوم 8 شوال 1211هـ/6 أبريل 1797م من أجل أن يتقلد منصبه ويقوم بمهام المنصب الجديد، وقد حضر مراسم تقلده هذا المنصب، وأمضى الإمبراطور فرانس الثاني (3) الرسالة الهمايونية التي بها وثيقة اعتماده وذلك بعد 6 أيام، وكان هذا السفير يحوز على درجة محاسب الأناضول مثل علي عزيز أفندي.

وكان أول جهد لهذا السفير في فيينا، هو إبلاغ الباب العالي بمعاهدة سلام كامبو فورميو (4)، التي قام بإبرامها نابليون بونابرت مع النمسا يوم 7 جمادى الأولى 1798هـ/17 أكتوبر عام 1798م، مع ذلك فقد قام إبراهيم عفيف أفندي بأهم جهود سياسية له وهي المبادرات التي خاضها بهدف ضم النمسا إلى معاهدة التحالف العثمانية الروسية يوم 15 رجب 1213هـ/23 ديسمبر سنة 1798م، وسوف يتم دعوة النمسا وبروسيا إلى هذا التحالف بخلاف إنجلترا في هذه

(1) Altan ARASLI: AVRUPA'DA TURK İZLERİ, Cilt2, P.116.

(2) Ibid, P.103.

(3) فرانس أو فرانسيس الثاني: كان آخر أباطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة. حكم منذ العام 1206هـ/1792م حتى انحلال الإمبراطورية في عام 1221هـ/1806م. في العام 1219هـ/1804م أقام الإمبراطورية النمساوية، وسمي بعد ذلك باسم فرانسيس الأول، فكان أول أباطرة النمسا. عارض الحركات الثورية المتأثرة بالثورة الفرنسية في القارة الأوروبية. ولد فرانسيس في مدينة فلورينسا بإيطاليا. وكان ينتمي لعائلة هابسبورج. حكم النمسا بعد أبيه ليوبولد الثاني، ثم رشخ كإمبراطور لروما في نفس العام. حصل على لقب إمبراطور النمسا في عام 1219هـ/1804م، وبعد عامين أُجبر على التخلي عن العرش الروماني بواسطة الإمبراطور نابليون الأول الفرنسي. قام فرانسيس بتعيين مترنيخ (وزير خارجيته) لكي يتولى شؤون النمسا الخارجية. خلفه فرديناند الأول من النمسا.

انظر: فرانسيس الثاني Http://Ar.Wikipedia.Org/Wiki

(4) معاهدة كامبو فورميو: هي معاهدة وقعت 26 ربيع الآخر 1212هـ/ في 18 أكتوبر 1797م للصلح بين نابليون بونابرت والكونت فيليب فون كوبنزل بوصفهم ممثلين للجمهورية الفرنسية الأولى، والملكية النمساوية. وقد كانت هذه المعاهدة اختتام سلسلة انتصارات حملات نابليون في إيطاليا، وانتهيار التحالف الأول، ونهاية المرحلة الأولى من الحروب الثورية الفرنسية.

انظر: معاهدة كامبو فورميو Http://Ar.Wikipedia.Org/Wiki

المعاهدة التي تمّ توثيقها بسبب مهاجمة الفرنسيين لمصر، وقبلت إنجلترا هذه المعاهدة ودخلت في التحالف، أما بروسيا فقد اجتنبت هذا الاتفاق بسبب سياسة الصداقة التي تبنتها مع فرنسا، وبموجب التعليمات التي حصل عليها [إبراهيم عفيف أفندي] من الباب العالي فإنّه قام بتقديم نص المعاهدة التي تمّ توقيعها بين الدولة العثمانية وروسيا إلى رئيس الوزراء النمساوي (سيجون)، ودعا النمسا للدخول في هذا التحالف ووعد (سيجون) في جوابه أنه سوف يدخل في هذا التحالف، وأبلغ أن النمسا سوف ترسل تعليماتها إلى سفيرها بإسطنبول حول هذا الشأن.

ومن الواضح أن الحكومة النمساوية كانت تريد مناقشة المعاهدة في إسطنبول والتي كانت تخطط لها مع الدولة العثمانية، وفي حقيقة الأمر، فقد تمّ البدء في المباحثات بين هيربرت سفير النمسا وأركان الباب العالي، ولكن لم يتم التوصل إلى نتيجة ثابتة حول هذا الشأن، والسبب في هذا الفشل هو إعلان النمسا أن قبولها هذه الشروط أمرٌ مستحيلٌ أمام الباب العالي، في حين أن السفير النمساوي عرض على رئيس الكتاب [أحمد عاطف أفندي] مساعدة النمسا بالمال من أجل عقد المعاهدة.

وعلى الرغم، من القرار الموجود في الميثاق الروسي العثماني، فإنّه من المؤكد أن روسيا لم تكن مؤيدة للاتفاق النمساوي العثماني، لأنها كانت تفكر أن تكون بلا منافس في البلقان.

ولكن الباب العالي، لم يفقد أمله إزاء عمل تحالف مع النمسا ضد فرنسا، ولهذا السبب فإنّه قام بتكرار اقتراحه بشأن عمل المعاهدة مع حكومة النمسا، وصدّرت الأوامر إلى سفير قينا في جمادى الأولى 1215هـ/ سبتمبر عام 1800م بذلك، وإذا كان السفير قد وافق على أمر الباب العالي فإنّ رئيس الوزراء النمساوي (سيجون) لم يتمكن من الإجابة بشكل قاطع، وكان من اللازم أن تنتظر النمسا موقف روسيا الذي يميل للسلام مع فرنسا من أجل عقد تحالف مع الدولة العثمانية، ولكن لم يحدث تغيير في موقف روسيا إزاء فرنسا وقبل أن يمض وقتٌ طويلٌ وتحديداً في 25 رمضان 1215هـ/9 فبراير عام 1801م، قامت النمسا بتوقيع [سلام لنويه]⁽¹⁾ مع فرنسا، وهكذا، فإنّ الاهتمام بتحقيق اتفاق ومعاهدة عثمانية نمساوية قد أصبح في مهب الريح بشكل تام.⁽²⁾

وأثناء تولية [إبراهيم عفيف أفندي] هذه السفارة، فإنّه انشغل بمسائل سياسية كثيرة أخرى،

(1) سلام لنويه: لم أجد لها تعريفاً في المصادر التي بين يديّ.

(2) Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P. 43.

وإحدى هذه المسائل، هي مسألة نتجت عن الحرب المصرية وإعلان سفير السويد في إسطنبول تأييده هذه المسألة.

ورأى الباب العالي ضرورة استبعاد هذا السفير، ومن ثم فإنَّ السفير العثماني قد حصل على تعليمات بشأن تغيير سفير السويد في قيينا عام 1213هـ/1799م، وكتب هذا الشخص طلباً إلى حكومة الباب العالي وتمَّ عزل السفير السويدي (مورا ديغا) في النهاية، وتمَّ إرسال القنصل إلى إسطنبول بدلاً منه.

إن [إبراهيم عفيف أفندي] قام بالوساطة في مسألة إبعاد وعزل قنصل إسبانيا (بولجيني) عن منصبه والذي قام بجهود سرية لحساب فرنسا في إسطنبول، وهكذا فإنَّ السفير العثماني قد لبى مطالب الباب العالي بهذا الشأن، حيث إن الصدر الأعظم علم عام 1213هـ/1799م بأمر هذا القنصل الأسباني، وكتب رسالة إلى رئيس وزراء أسبانيا بهذا الشأن، وعلى الرغم من قبول حكومة أسبانيا عزل (بولجيني)، فإنَّها قامت بتعيين سفير جديد لدى الدولة العثمانية ولكن سفراء روسيا وإنجلترا عارضوا إرسال أسبانيا ممثلاً لها بإسطنبول وهي حليفة لفرنسا، ولهذا السبب، فإنَّ السفير الأسباني (كورال) الذي جاء إلى قيينا بشأن مسألة الباب العالي كان يُطلب للرد، وأبلغ إبراهيم عفيف أفندي بذلك، فقام السفير العثماني بتنفيذ تعليمات الباب العالي وصوت لصالح عزل السفير حتى انتهاء فترته في قيينا.

ومما لا شك فيه، أن السفير [إبراهيم عفيف أفندي] كان في مهمة خاصة في بلاد النمسا، وقام الباب العالي بإرسال محررات له وأمره بإرسالها إلى سفراء كلِّ من باريس ولندن وبرلين، وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ السفير العثماني قد قام بإبلاغ الأخبار التي سمعها في قيينا وأحوال وحوادث الصحف الخاصة بها إلى الباب العالي.

إن [إبراهيم عفيف أفندي] كان منشغلاً بتوفير كافة احتياجات السفن العثمانية التي تحارب مع الأسطول الروسي ضد القوات الفرنسية التي استتفرت في سواحل الأدرياتيكى،⁽¹⁾ بموجب معاهدة كوفورميو، حتى إنه ذهب بنفسه في إحدى المرات إلى ترستا لتجهيز فرقتين بما فيهما من لوازم

(1) البحر الأدرياتيكي: أو بحر البتادقيين أو بحر البتادقة هو أحد فروع البحر المتوسط الذي يفصل شبه الجزيرة الإيطالية عن شبه جزيرة البلقان وسلسلة جبال الأبينيني عن سلسلة جبال الألب الدينارية. من الغرب والشمال تحده إيطاليا، ومن الجهة الشرقية تطل عليه من الشمال للجنوب سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا ومونتنيغرو وألبانيا. سمي بذلك نسبة إلى مدينة أدريا أو هدريا الواقعة شماله في الأراضي الإيطالية.

انظر: البحر_الأدرياتيكي Http://Ar.Wikipedia.Org/Wiki/

ومهمات.(1)

إن [إبراهيم عفيف أفندي] الذي قضى فترة سفارته لمدة ثلاث سنوات بقبينا في ربيع الآخر 1215هـ/ سبتمبر 1800م، قد حصل على إذن بالعودة للوطن من الباب العالي، وبهذا تنتهي سفارة إبراهيم أفندي، حيث يتضح أنه لم يكن دبلوماسياً جيداً كأول سفير دائم للدولة العثمانية في قبينا، إلا أنه كان رجلاً مولعاً بوظيفته.(2)

عندما اقتربت فترة نهاية السفارات الدائمة والتي تتمثل في ثلاث سنوات للسفراء العثمانيين، فإنَّ الباب العالي أخذ يعد لإرسال سفراء جدد مكانهم، ونظراً لأن حالة الحرب مع فرنسا كانت مستمرة فإنَّه لم يكن هناك تفكير بتعيين سفير بباريس، وكان هناك قنصل في برلين منذ وفاة علي عزيز أفندي، ولهذا السبب فإنَّه كان ينبغي تعيين سفراء في قبينا ولندن، وفي حقيقة الأمر فقد تقرر إرسال نشأت أفندي أحد مدرسي الديوان الهامايوني في رمضان 1214هـ/ فبراير 1800م إلى لندن، أما راجب أفندي فقد تقرر إرساله إلى قبينا، ولكن تمَّ الإقلاع عن تطبيق هذا القرار بعد فترة قصيرة، ولم يتمكن السلطان سليم الثالث من الاستفادة المرجوة من تعيين السفراء الدائمين، وكان يأمل أن تكون هناك ثمرة فيما بعد من هذا الأمر، وأنه لم يكن هناك ضرورة لإنفاق أموال طائلة أكثر من ذلك على السفارات الدائمة، ولهذا الأمر، فإنَّ السلطان سليم الثالث لم ير أنه من المناسب الإقلاع عن السفارات الكبيرة بشكل مفاجئ، من ثم فإنَّه أصدر فرماناً بإرسال النبلاء اليونانيين الفناري إلى السفارات الدائمة، ولكن نائب الصدر الأعظم [عبدالله باشا] عرض على السلطان تعيينهم في صورة قناصلة لأنهم من المترجمين اليونانيين، وبهذا فقد تمَّ إبلاغ كل من [إسماعيل فروخ]، و[إبراهيم عفيف أفندي] بضرورة ترك أحد المترجمين بسفارتهم ليصبحوا قناصلة، ويعودوا إلى إسطنبول.

ولهذا، فإنَّ جميع السفارات في برلين وقبينا ولندن، كانت تحت إدارة هؤلاء القناصلة، وقد تمَّ اختيار جميع هؤلاء من اليونانيين فحسب، بل كان يتم تعيين عدد من المسلمين في بعض الأحيان بهذه الوظيفة، ومع ذلك، فقد تمَّ مواصلة وضع سفير دائم عثماني في باريس، لأن فرنسا كانت أعظم دولة برية في ذلك العصر، وبعد عمل سلام مع فرنسا عام 1216هـ/ 1802م، تمَّ إرسال

(1)Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P. 44–45.

(2) Argmne Koran: Ibid, P. 44 – 47.

[محمد سعيد حالة أفندي] ليصبح سفيراً دائماً لباريس وخلفه [عبدالرحمن محمد أفندي] عام 1220هـ/1806م.⁽¹⁾

مهما كانت الصعاب التي واجهت السلطان سليم الثالث أثناء إنشاء الجهاز الدبلوماسي – إلا أنني أعتبرها من وجهة نظري – قد استطاعت في المقام الأول، حماية الدولة العثمانية، حيث واصلت وجودها كشريك مستقل في العلاقات الدولية، وكثيراً ما استغلت بنجاح التناقضات بين الدول الأوروبية، للمشاركة بما يدور من الأحداث السياسية مما يمكنها من إدراك مصالحها الخاصة، وملاحقة أهدافها.

وقد تعلمت هذه الكوادر من السفراء اللغات الأجنبية بسبب بقائهم فترة طويلة في بلاد الغرب، حيث تعرفوا على لغته وعاداته وكثير من أحواله؛ من خلال طرق وأساليب متنوعة، إن كل تلك الأمور أدت إلى تنشئة دبلوماسيين من ذوي الكفاءة العالية، فعندما قام السلطان محمود الثاني بتأسيس سفارات دائمة في السنوات الأخيرة من عهده، فقد استفاد من التجارب التي مر بها السلطان سليم الثالث قبل أربعين سنة، فكانت هذه التجربة التي تجددت عام 1250هـ/1834م. حيث أصبحت السفارات الدائمة والتي لم يتم اعتمادها بشكل أساسي خلال سنوات عهد السلطان محمود مؤسسات في غاية الأهمية، ولاسيما أن عاصمة الدولة العثمانية تعرضت لخطر الاحتلال من قبل الروس عام 1244هـ/1829م، وكذلك من قبل قوات محمد علي باشا عام 1249هـ/1833م – فكما رأينا – لم ينقذ الدولة من محنتها آنذاك سوى المساعي الدبلوماسية، ولعل هذه الأزمة كانت أحد العوامل التي دفعت الدولة إلى تشكيل طاقم من الموظفين الدائمين ينحصر عملهم في الميدان الدبلوماسي⁽²⁾.

فمن الممكن اعتبار، معاهدة ميناء خونكار في 19 صفر 1249هـ/ 8 يوليو 1833م، والتي أصبحت روسيا من خلالها متفوقة على الدولة العثمانية بداية للدبلوماسية. وبعد فترة قصيرة من المعاهدة فإن الإمبراطور نيقولا كان يخشى رد الفعل الشديد الذي أبدته فرنسا وإنجلترا، وتوصل لاتفاق سري مع النمسا، وهكذا فإن اتفاق ميونخ جراتز، الذي تمّ توقيعه بين الجانبين روسيا – والنمسا، منح الأخيرة بعض المزايا التي حصلت عليها روسيا بموجب معاهدة ميناء خونكار. وسوف تتحرك الدولتان سوياً من أجل أن تعيش الدولة العثمانية أطول فترة ممكنة، ولكن سوف تواصل تعاونها أيضاً إذا تمزقت الدولة العثمانية، على الرغم من كل شيء، وفي تلك الأثناء

(1) Argmne Koran: Avrupa Da Osmanli Basliklar Ve Birinci Sosyal, Ankara 1988, Baski 2, P. 47 – 65.

(2) دونالد كواترت: الدولة العثمانية (1340هـ/1922م)، تعريب أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان / الرياض، ط الأولى 1424هـ / 2004م، ص 157.

فإنّ الدولتين الأوروبيتين الشرقيتين قد اهتمتا بحماية وحفاظ ووحدة أراضي الدولة العثمانية في إطار مواصلة التوازن (توازن القوى).

وإذا وضع في الاعتبار هذا الأمر، فإنّ التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية خلال أزمة محمد علي باشا، قد فتح بدء فترة دبلوماسية المؤتمرات الناجحة والتي سوف تستمر أربعين سنة في العلاقات الخارجية للدولة العثمانية، وفي 16 محرم 1257هـ / 10 مارس 1841م، كتب شيتومير سفير النمسا لدى الدولة العثمانية رسالة إلى مترنيخ، جاء فيها: [لقد أجبرت المشكلة المصرية الحكومة العثمانية على مدّ بصرها جنوب الدول الأوروبية]. وفي إطار هذه الدبلوماسية فإنّ روسيا رأت أنها سوف تستفيد في إطار مصالحها إلى جانب إنجلترا. إما السياسة الإنجليزية فإنّها كانت تسير باتجاه الإضرار بمصالح التقارب الروسي الفرنسي في شرق البحر المتوسط، ولهذا السبب فإنّها أيدت المباحثات الروسية في نهاية عام 1245هـ / 1839م، ومن خلال الاتفاق الموقع في لندن فإنّ روسيا تخلّت عن اتفاق ميناء خونكار.

وإذا كانت وحدة أراضي الدولة العثمانية ستظل في خطر، فإنّ أساطيل روسيا والدول الأخرى من الممكن أن تدخل سويلاً بحر مرمر بصورة استثنائية، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ سائر الأطراف سوف تتحرك سويلاً في الخلاف العثماني المصري – وكما رأينا آنفاً – فقد حدث أيضاً بعد ذلك، إن انضمت الدولة العثمانية إلى هذا الاتفاق مع النمسا وبروسيا، وهكذا فإنّه من الممكن اعتبار الدولة العثمانية ضمن نظام دول أوروبا. (1)

ولقد تأسست اتفاقية المضائق بتاريخ 1257هـ / 1841م، بعد تمزق الدولة العثمانية وبعد أن أوقفت جهودها السياسية الموجهة للإندماج السياسي لفترة من الزمن، ولكن اتفاق لندن عام 1245هـ / 1839م، والأحداث الدبلوماسية بعد 1256هـ / 1840م، جعلت إنجلترا تندمج مع الفكر المشترك الروسي – النمساوي وأدت إلى اتساع ذلك الفكر ليشمل سائر الدول عدا فرنسا.

وعندما ظهرت مجموعة خلافات سياسية بين إنجلترا وفرنسا عام 1260هـ / 1844م، فإنّ الإمبراطور نيقولا أراد الاستفادة من هذا التنافس، وعلى تقدير تشابه مصالح إنجلترا وروسيا في الشرق الأدنى، فإنّ فرنسا عملت على إقناع إنجلترا بضرورة ألا يتسبب هذا الخلاف في حدوث حرب ستؤدي إلى تفكك الدولة العثمانية. وفي الحقيقة أن العلاقات بين الدولتين في تلك الأثناء قد

(1) Oral Sander: Anka'nin Yükselişü, Ankara, 2010, P. 223 – 226.

اتسمت برغبة حقيقية في الإخلاق، ولكن سياسة فرنسا للتوسع شمال أفريقيا وزيادة تأثيرها على المسألة المصرية، جعل تنافس إنجلترا وروسيا في آسيا من الدرجة الثانية، ولكن التنافس الإنجليزي الفرنسي في العديد من مناطق العالم جعل إنجلترا تبدأ تنافساً تجارياً عام 1258هـ / 1842م، وانتهجت فرنسا سياسة حامية وتحفظية بصفة مستمرة. من الممكن قبول روسيا في الأساس على أنها الحامية حيث إن الصناعة الروسية خلال فترة التقاعد لم تكن في وضع يجعلها تنافس أسواق العالم مع إنجلترا.

وفي تلك الأثناء فإنَّ الإمبراطور الروسي الذي قام بزيارة لندن في محرم 1250هـ / يونيو 1844م، قد أعلن وأوضح أنه قلق بشأن توسع فرنسا في الشمال الأفريقي وشرق البحر المتوسط، وأنه ينبغي التعاون بين روسيا وإنجلترا والنمسا لإمكانية مراقبة فرنسا، ولكن هذا التعاون مرتبط باتفاقات روسيا والدولة العثمانية وإنجلترا من قبل، ولقد تمَّ التوصل إلى اتفاق بشأن كافة الموضوعات المتعلقة بالدولة العثمانية تقريباً بعد المذكرة التي قام وزير خارجية روسيا نسالورد بتقديمها لحكومة إنجلترا، والتي طالبها فيها بنهج سياسة ضد الدولة العثمانية، وكانت روسيا متفوقة من البر، وإنجلترا متفوقة من البحر، في منطقة الشرق الأدنى وبفرض التحرك بصورة فردية من قبلها، فإنَّ ذلك سوف ينتج عنه نتائج لا تحمد عقباه على الدولتين على حد سواء. (1)

ونتيجة كل هذه التطورات، مع وجود اتفاق سري سيمزق الدولة العثمانية، وموجه ضد فرنسا في الأساس. وهذا الاتفاق السري بين روسيا وإنجلترا والنمسا.

ومن الممكن تلخيص مضمون هذا الاتفاق كما يلي:

1. إن سائر الأطراف ستقوم بإنعاش الدولة العثمانية لأطول فترة ممكنة.
2. سوف تتوصل الأطراف إلى اتفاق بشأن كيفية تمزيق الدولة العثمانية، إذا أصبح مستحيلاً بقاءها.
3. إن هذا التقسيم كما هو الحال في اتفاقية مونيخ جراتز سوف لن يهدد أمن أي طرف من الأطراف، وكذلك فإنه لن يجعل التوازن الأوروبي في خطر. وهكذا فإنَّ الإمبراطور الروسي قد وسع مفهوم الاتفاق المبرم مع النمسا واتمَّ نقصاً مهماً فيه، وسوف يقوم كافة الأطراف بالاتفاق قبل التقسيم المستقبلي للدولة العثمانية بشأن كيفية حدوث ذلك، وماهية تأسيس الوحدات

(1) Oral Sander: Anka'nin Yükselişü, Ankara, 2010, P. 223 – 226.

بعد فترة قصيرة من هذا الاتفاق، فإنّ الصراع الإنجليزي – الفرنسي تمّ حله في تاهيتي وبعض الأماكن الأخرى، ولم يحدث أي تطور يُذكر من شأنه وضع كيفية تقسيم الدولة العثمانية في جدول الأعمال، ولكن الإمبراطور الروسي الذي كان قلقاً بشدة من أنه لن يتمكن من مواصلة سياسته ضد الدولة العثمانية لفترة طويلة بسبب حل المشاكل بين فرنسا وإنجلترا واحدة تلو الأخرى بصورة متعاقبة، فقد اتخذ تدبيرين في غاية الأهمية.

أولهما: خوض مباحثات سرية مع إنجلترا في إطار تقسيم الإرث العثماني من خلال السيد هاملتون السفير الإنجليزي الكبير في روسيا، وذلك في ربيع عام 1269هـ / 1853م، وهكذا فإنّه كان يريد تحريك المادة الثانية من المعاهدة السرية 1260هـ / 1844م، وفي تلك الأثناء فإنّ العلاقات الروسية الفرنسية بدأت تتفوض وتفسد، وظهرت خلافات شديدة للغاية بشأن الامتيازات التي سيتم منحها بين المسيحيين الأرثوذكس اليونانيين الذين تدعمهم روسيا وبين الكاثوليك الذين تدعمهم وتقوم فرنسا بتأييدهم بعد عام 1268هـ / 1852م، بصفة خاصة، كان من الضروري جداً الدعم الإنجليزي لسياستها أكثر من أي آلية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الإمبراطور الروسي قد تجرأ على القيام بذلك لأن الذي كان يرأس وزراء بريطانيا اللورد ابيردان الذي حضر مفاوضات 1260هـ / 1844م، بل إن استخدام مصطلح رجل أوروبا المريض والذي كان يطلق على الدولة العثمانية على نطاق واسع من العالم، يرجع إلى مباحثات الإمبراطور الروسي ورئيس الوزراء الإنجليزي هذا.

وثانياً: لقد تمّ إرسال الأمير منتشيكوف في جمادى الأولى 1269هـ / فبراير عام 1853م إلى إسطنبول من أجل تأسيس تأثير سياسي لروسيا جديد على إسطنبول، ولكن هذا السفير الروسي كان قائداً في الجيش وخرج منتصراً من الحرب، وكان يتعامل مع الدولة العثمانية في خيلاء وغرور تام حتى أنه لم يكن يعبأ بالقواعد الدبلوماسية مع الدولة العثمانية ولم يقابل وزير الخارجية العثماني، وذكر أن الإمبراطور الروسي وقع على اتفاقية رسمية تقترح بأن يكون إمبراطور روسيا الحامي الرسمي للأرثوذكس اليونانيين الذين يعيشون داخل الحدود العثمانية في الوقت نفسه، وهذه كانت مطالبة من الدولة العثمانية، وكانت هذه المطالب مدعومة ومؤيدة من قبل الجيوش الروسية العريقة الموجودة على الحدود، وكما أن الإجراءات الروسية العدائي هذا لم يؤد إلى رفض رسمي للحكومة

(1) Oral Sander: Anka'nin Yükselişü, Ankara, 2010, P. 223 – 226.

الإنجليزية، فإن وزير خارجية إنجلترا رسل أيضاً طلب من فرنسا التصرف بإيجابية وحاول إقناعها لاتخاذ إجراء معتدل بما يتواءم مع مبادئ اتفاق 1260هـ/ 1844م، ورفضت الحكومة العثمانية المطالب الروسية هذه ويُقال أن للسفير الإنجليزي الكبير دوراً مهماً في تسوية هذا الأمر، وصحيح أنه سعى وقام بمساعٍ فريدة من أجل رفض المذكرة الروسية، وكما هو واضح فإن الحكومة الإنجليزية لم يكن لديها مساعٍ في هذا الاتجاه، فقد كان يبدو للعقل أن قرار الرفض نابع من الحكومة العثمانية بصورة مباشرة.

لكن الإمبراطور الروسي الذي كان قلقاً بشأن التصرف الإنجليزي هذا بدا مضطراً للخوض في إجراء مباحثات سرية تتعلق بتقسيم الدولة العثمانية بين روسيا وإنجلترا، وطبقاً لرأيه فإنه عندما تتحول روسيا إلى قوة في البلقان فإنه من السهل الاستيلاء على كريت ومصر من قبل إنجلترا، لكن وزير خارجية إنجلترا الجديد كلارنتون كان يؤمن بأن اقتراح الروس غير مطمئن بسبب غموض روسيا حول مستقبل المضائق.

وفي تلك الأثناء بدأت تطورات ستجعل الاتفاق الروسي الإنجليزي غير ساري المفعول، لأن الإمبراطور الروسي أعلن من خلال وسائل عديدة أنه أثناء سريان اتفاق 1260هـ/ 1844م مع إنجلترا، فإن فرنسا موقفها غامض لكن رأي الإمبراطور الروسي هذا لم يضع في اعتباره أن هناك مخاوف لإنجلترا بشأن تصرفات فرنسا غرب أوروبا، بينما هناك غموض من قبل الحكومة الروسية حول مستقبل المضائق، وهكذا فإن أساس سقوط هذا الاتفاق السري 1260هـ/ 1844م يكمن في هذه النقطة، لأن فرنسا كانت قلقة من مجيء منتشيكوف إلى إسطنبول وأعلنت أن محاولة روسيا هذه محاولة فاشلة، ولن يحالفها النجاح. ولكن السفير الكبير لفرنسا في بروكسل في جمادى الآخرة 1269هـ/ مارس 1853 هدد وزير خارجية بلجيكا بأن فرنسا سوف تحتل بلجيكا في حالة تفوق وتقوية روسيا على حساب الدولة العثمانية، وعندما طلب ملك بلجيكا حماية دول أوروبا على الفور فإن وزير خارجية إنجلترا كلارنتون أبلغ حكومة بلجيكا أنه مستعد لأي احتمال، وكانت تريد فرنسا التحرك بصورة مشتركة مع إنجلترا ضد التفوق الروسي إزاء الدولة العثمانية، واستخدمت الفيتو حتى يتحقق ذلك.

وفي اليوم التالي لهذا التطور الذي ظهر في أوروبا الغربية أي في 12 جمادى الآخرة 1269هـ/ 23 مارس 1853م، أبلغ كلارنتون روسيا بأن المباحثات الروسية الإنجليزية السرية المتعلقة بتقسيم الأراضي العثمانية قد انتهت. وفي حقيقة الأمر، إن الإجراءات المعنية بغرب أوروبا سوف تؤثر على الاضطرابات في الشرق الأدنى ضد إنجلترا وليس لصالحها. ولكن الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا بهذه الصورة أدى إلى تحريك أساطيلهم بالبحر المتوسط في نهاية شهر شعبان/ مايو.

ولكن أهم نقطة عند تقييم الاتفاق السري لإنجلترا وروسيا 1260هـ/1844م، تتعلق بزمن وفترة تمزق الدولة العثمانية، حيث إن الإمبراطور الروسي نيقولا قام بتقسيم الدولة العثمانية على مدى حكمها الطويل، لأنها دولة على أعتاب السقوط.

أما إنجلترا، فإنها وصلت إلى هذه القناعة بعد أحداث 1243 – 1244هـ / 1828م – 1829م، ولذا فقد أصبح من الضروري تقسيمها قبل سقوطها بشكل رسمي. وهكذا، فقد كان لروسيا وإنجلترا رؤى مختلفة في هذه النقطة تماماً في شعبان 1269هـ / مايو 1853م تركز الخلاف بينهما في نقطة هل سيتحقق هذا التقسيم في المستقبل القريب أم البعيد، ولذا فإنه عندما أعلن كلارتون أن الدولة العثمانية بإمكانها حماية وجودها لأطول فترة ممكنة، وذلك في 7 رمضان / 23 مارس، فإنه لم يعد هناك أي مفهوم لهذا الاتفاق السري عام 1260هـ/1844م.

وباختصار، فإنه يمكن القول بزوال هذا الاتفاق السري في جمادى الآخرة 1269هـ / مارس 1853م، أما اتفاق ميونيخ جراتز فإنه سيزول في ربيع الآخر 1270هـ / يناير 1854م.⁽¹⁾

في أثناء الفترة التي ظلت فيها الدولة العثمانية مرتبطة بتأييد مشترك لدول أوروبا، كان معروفاً أن الدولة في أمس الحاجة إلى أشخاص أكثر من الزعماء العسكريين، وأنه من الضروري وجود رجال دولة بإمكانهم تحقيق إصلاحات عديدة، وأيضاً يتمتعون بعلاقات جيدة مع الأوروبيين، ونظراً، لأن المنصب والوظيفة التي ستقوم بتحقيق ذلك لم تكن عسكرية، فإن دائرة رئيس الكتاب اكتسبت أهمية كبرى.

فالفترة التي نحن بصدد القرن 13هـ / 19م، هي فترة اتسمت بتراجع المؤسسات الدينية والعسكرية بها، واكتسبت في المقابل خدمات رئيس الكتاب والقصر أهمية أكبر.

ومن الممكن تناول أسباب هذا التطور باختصار، فيما يلي:

أولاً : ظهور الباب العالي⁽²⁾ على أنه مركز تنفيذي للسلطة، نتيجة الاختلاف الموجود في مؤسسات

(1) انظر المبحث الثالث من الفصل الأول.

Oral Sander: Anka'nin Yükselişü, Ankara, 2010, P.226 – 228.

(2) مع دخول القرن 12هـ/18م، بدأ يطلق على الحكومة العثمانية اسم الباب العالي، وعلى الرغم من وجود أسماء كثيرة أطلقت على قصر السلطان لدى العثمانيين، فقد بدأ الأوروبيون في استخدامه على الرغم من وجود فوارق واختلافات مع مرور الوقت بين مسؤولياته ووظائفه، وقد استمر استخدام الباب العالي بدلاً من الحكومة العثمانية بعد ذلك.

والباب العالي بصفة خاصة لم يكن أي باب، بل هو الاسم الذي يطلق على جميع المباني المتعلقة بالسلطة الأساسية بمرور الوقت، وكذلك هو الاسم الذي يطلق على مبنى بعينه. وفي بداية القرن 13هـ/19م، اكتسب مبنى الباب العالي خصوصية أكبر وأصبح هذا المبنى

الحكومة.

ثانياً : إمكانيات النهضة الجديدة الناتجة عن فقد المؤسسة الدينية – العسكرية أهميتها بالتدريج.

ثالثاً : ظهور احتياج متزايد لخدمات رئيس الكتاب، نتيجة عدم الوثوق بالمفهوم التام للقوة العسكرية في علاقات الدولة العثمانية بالدول الأجنبية .

وتحت رئاسة رئيس الكتاب يخضع قلم الديوان الهمايوني ورئيسه البايليكشي، وحتى القرن 12هـ/18م فقد قسّم هذا القلم إلى ثلاثة أقسام منها **وظائف قسم البايليكشي**: وتتمثل في تسجيل كافة الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة مع الدول الأجنبية، والقواعد المتعلقة بتنظيم قانون الرعايا غير المسلمين، والقوانين الأخرى، واتخاذ التدابير اللازمة للموافقة على مناسبة هذه المعاهدات من عدمه.

أما، قلم الإحالة، فإنّه ينشغل بتنظيم وضبط التعيينات المتعددة ويعطي امتيازات الأراضي مثالي مثل الزعامية⁽¹⁾.

في نهاية قصر السلطان، وبه قصر الصدر الأعظم، والمكان الذي يمكث به، وكان انعقاد ديوان الصدر الأعظم، والذي يشمل مقر عمل كل موظف يعمل تحت قيادة الصدر الأعظم تقريباً.

ومع تشكيل الباب العالي، فإنّ خدمات المكتبة بصفة طبيعية قد بدأت تحظى بالاهتمام، وهذه الخدمات تم أخذها من ديوان السلطنة بالقصر، وانتقلت إلى الباب العالي مع رئيس الكتاب. فقد كانت هناك أربع دوائر مهمة للغاية في الباب العالي:

1. دائرة الجاوشي باشي، المعنية بالشؤون القانونية والعدل.
2. والكبخيايك. الذي هو بمثابة أحد ثلاثة مساعدين رئيسيين للصدر الأعظم، كان المؤلفون الأوروبيون كثيراً ما يسمونه بوزير الداخلية، وذلك قبل الإصلاحات التي جرت في ثلاثينيات القرن 13هـ/19م، على الرغم من أن الوظائفيتين تختلفان عن بعضها البعض إلى حد كبير.
3. كاتب الوقائع والمؤرخ.
4. رئيس الكتاب.

ومن الواضح، أنه قرب نهاية القرن 12هـ/18م، دخلت هذه الدوائر الأربع الأتفة الذكر تحت إشراف رئيس الكتاب، وهذا مرتبط بتغيير مهم وملحوظ في مهام رئيس الكتاب، حيث إن رئيس الكتاب الذي كان مسؤولاً في السابق عن تسجيل المعاهدات والاتفاقيات مع الحكام الأجانب فقط، ولكن عندما أصبحت الشؤون الدبلوماسية للدولة العثمانية كثيرة وزادت بشكل خطير، فإنّ رئيس الكتاب أصبح بمثابة مركز للجهود الدبلوماسية، وتزايدت أهمية دائرته.

نينيل دولينا: الدولة العثمانية، ص 175.

.Oral Sander: Anka'nin Yükselişü, Ankara, 2010, P.155 – 156.

(1) الزعامية : هي نصيب من الخزانة تعطى كأجر للمحاربين والموظفين بالدولة والقصر، وتُعطي من أراضي الولايات التي فُتحت وضمّت إلى الدولة العثمانية. والزعامية نصيب يدر دخلاً سنوياً لا يقل عن عشرين ألف ولا يزيد عن المائة ألف آفجة، يسمى (الخاص).

والتيمار الخاص⁽¹⁾، ويخرج ويصدر مذكرة الإحالة التي تحمل الإيرادات الناتجة عن هذه الامتيازات.

أما، قلم الرؤوس، فإنه ينشغل ويعمل على إعطاء الرُتب التي يطلق عليها الرؤوس، ومع أن هذا القلم هو قلم مكاتبة، إلا أن وظيفته الأساسية تمكن في امتحان من أنهوا التعليم الديني وإدخالهم في امتحان الرؤوس وتعيينهم ضمن العديد من الخدم في المؤسسات الدينية.

وبهذا يتضح لنا، أن رئيس الكتاب الذي هو بمثابة وزير للخارجية ظل صاحب الكلمة في الأساس من الشؤون الدينية وحتى الشؤون الخارجية، وظل صاحب الكلمة في تسجيل المعاهدات وهي من شؤون الأراضي، وظل صاحب الكلمة في ساحة حكم عريضة تشرف على هذا وذلك.

ولم تتوقف مسؤولياته عند هذا الحد وكفى، فهناك مترجم للديوان الهمايوني، وهي دائرة أخرى مرتبطة برئيس الكتاب، بخلاف قلم الديوان الهمايوني، وهؤلاء المترجمون كانوا يخدمون الديوان الموجود بالقصر في الماضي، ولكن مع اكتساب الباب العالي أهمية، وفقد ديوان القصر أهميته، فقد انتقل المترجمون أيضاً إلى مركز السلطة والحكم الجديد، وعندما أصبح رئيس الكتاب مكلفاً بوزارة الخارجية بالتدريج تمّ البدء في اختيار الأنسب من المترجمين لهذا المنصب أيضاً، وهذه الوظيفة استمرت من منتصف القرن 11هـ/17م وحتى عام 1236هـ/1821م، وظلت هذه الوظيفة وهذا المنصب يقع على مسؤولية وعاتق الأسر والجماعات اليونانية الموجودة في إسطنبول حيث كان المترجم أهم موظف ومسؤول بعد رئيس الكتاب في تنفيذ الشؤون الخارجية.

والمنصب الآخر في قلم رئيس الكتاب، هو مكتوب الصدر العالي، وتعبير مختصر (المكتوبجي) وهو سكرتير مراسلات الصدر الأعظم، وينظر إليه على أنه السكرتير الخاص للصدر الأعظم، المعني بخطابات الصادر والوارد، ومع إنه قريب أكثر من الصدر الأعظم في هذا الإطار، إلا أن له وظائف مهمة أخرى مع رئيس الكتاب.

والقلم الآخر لرئيس الكتاب، هو القلم الذي يمكننا أن نطلق عليه (العامدي) ولقد تأسس عام

=

ثريا الفاروقي: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة د/ حاتم الطحاوي، ص53.

(1) التيمار الخاص: أرض كانت ملكاً للعدو، وعندما أخذت تمّ اعتبارها من أراضي الولايات العثمانية. وهو تعبير يطلق على النصيب المسموح من الخزانة كحق السيف للفرسان والزعماء. وهو قطعة الأرض الممنوحة لمن أظهر بسالة في الحرب ليقوم بزراعتها من أجل توفير حاجياته. ويكون دخل هذه الأرض أقل من عشرين ألف آقجة.

ثريا الفاروقي: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة د/ حاتم الطحاوي، ص52.

1191هـ/1777م، وهو أعلى من السكرتير الخاص لرئيس الكتاب، وظيفته تكمن في إعداد الوثائق التي سيرسلها الصدر الأعظم إلى الدول الأجنبية، والتي سيقدمها للقصر. (والعامدي) يحضر الاجتماعات التي يجريها رئيس الكتاب مع الدبلوماسيين الأجانب، في الوقت نفسه، وهو المسؤول عن قائمة المراسلات مع القنصلية والدبلوماسيين الأجانب الموجودين في الدولة. (1)

ولكن بعد سقوط السلطان سليم الثالث، تضاءلت كافة آفاق التطوير وخدماتها، وفسدت نظم الدبلوماسية والقنصلية، ومن ثم فإن مراكز السفارات المتحدثة عنها من قبل قد انخفضت إلى مستوى القنصليات بعد عام 1226هـ/1811م، ومع تمرد اليونان عام 1236هـ/1821م فإن الوظيفة الدبلوماسية اتخذت اتجاهاً معاكساً لفترة محدودة. أما خدمة القنصلية فقد خلعت على نفسها الجهود التي كانت تشير إلى نمطها خلال القرن 12هـ/18م. (2)

ومن الطبيعي، بعد تمرد عام 1236هـ/1821م وشنق بطريك إسطنبول اليوناني، أن تشكل الدولة في ولاء وإخلاص رعاياها اليونانيين من أفراد عائلة فنار اليونانية، والتي كان العثمانيون في تعاملهم مع الأجانب يعتمدون على المترجمين منهم، حيث كان أفرادها يتقنون عدة لغات بحكم نشاطهم التجاري الواسع في المتوسط، والبحر الأسود، والمحيطين؛ الأطلسي، والهندي، أضف إلى ذلك الأرمن الذين عملوا كمترجمين لأسباب مماثلة. لذلك كان من الطبيعي، أن تتجنب الدولة الاعتماد عليهم ولاسيما أولئك الذين كانوا يشغلون مناصب حساسة، لهذه الأسباب وغيرها، عمدت الدولة إلى إنشاء غرفة ترجمة بالباب العالي، والهدف منها، هو استقطاب مترجمين أتراكاً، أو ممن يعول على ولائهم، وأخذت غرفة الترجمة في النمو وكسب الاهتمام بداية من عام 1245هـ/1830م، ومع هزيمة الجيوش العثمانية في حرب قونية مع محمد علي في رجب 1248هـ/ديسمبر 1832م فقد ارتفعت مكانة غرفة الترجمة هذه في الإطار الدبلوماسي المكثف حتى معاهدة ميناء خونكار عام 1249هـ/1833م، وفي غضون سنوات معدودة أصبحت دائرة الترجمة بمثابة مؤسسة لتخريج الموظفين. والحق، إن عدداً من كبار موظفي الدولة في القرن 13هـ/19م بدؤوا عملهم في الدائرة المذكورة قبل انتقالهم إلى العمل في سلك الدولة، ومن بين هؤلاء، علي أفندي، وصفوت أفندي، اللذان سيصبحان صدور عظام بالدولة فيما بعد، وخلال بضع سنوات فقد انضم إليهم أحمد وفيق أفندي، وزادة فؤاد، اللذان سيصبحان صدرين أعظمين فيالدولة فيما بعد أيضاً،

(1) Oral Sander: Anka'nin Yükselişüğü, Ankara, 2010, P.157 – 159.

(2) Ibid, P.208.

وكذلك، فإنَّ وجود رجل مثل مصطفى رشيد (1) بهذه الغرفة يبرز مكانة وأهمية دائرة وعرفة الترجمة بقوة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّه عند مجيء عام 1257هـ/1841م أصبحت غرفة الترجمة تمتلك أكثر من ثلاثين مسؤولاً، ومع حدوث أزمة محمد علي باشا فإنَّ اللغة الفرنسية ارتفعت إلى درجة اللغة الأجنبية الأكثر تداولاً واهتماماً، وأصبحت تدرس في **غرفة الترجمة** ويتم تعلمها. (2)

وفي عهد السلطان محمود الثاني، فإنَّ مسألة تأسيس تمثيل خارجي دائم أصبحت على جدول الأعمال، فهو أول من أنشأ وزارة للشؤون الخارجية تمهيداً لاعتماد سفراء دائمين لدى بعض الدول الأجنبية. فقد تمَّ إرسال مصطفى رشيد إلى باريس 1254هـ/1838م، وبعد ذلك، أعقبه إرسال السفراء والقناصل، ولكن بدأ التمثيل الدبلوماسي بعد فترة الانقطاع هذه، أبرزت أكثر من مرة قضايا ومشاكل عهد السلطان سليم الثالث، ومن بينها:

- 1- إن الحياة البيروقراطية العثمانية التي يتم معاشتها في عهد السلطان محمود الثاني، تعوق النظام الدبلوماسي وعُرف الحماية.
- 2- إن العلاقات الشخصية قد أعاقت تعيين أشخاص أكفاء ضمن هذه الوظائف والتعيينات الدبلوماسية.
- 3- تمَّ تحذير ومنع المسؤولين الخارجية نقل زوجاتهم في هذه المسؤوليات والوظائف الدبلوماسية والخارجية.
- 4- من أجل القيام بهذه الوظائف بصورة جيدة، لا بد من وضع قدر محدود من الذهب بالخرزانة على سبيل الضمان.
- 5- تعتبر أهم مشكلة واجهت هذا النظام، تأثير التنافس الحزبي على التمثيل الدبلوماسي، وأوضح مثال لذلك، هو تغيير السفراء الكبار وأفراد هذه المنظومة الدبلوماسية الخارجية بعد وفاة برتو باشا عام 1253هـ/1837م، وهو حامي الإصلاحيين ورأئدهم. (3)

وعند المقارنة بين دبلوماسية عهد السلطان محمود الثاني، ومنظوماتها، وبين الدبلوماسية عام 1204هـ/1790م، فإنَّه يتضح لنا بعض الاختلافات والفوارق الهامة:

(1) مصطفى رشيد باشا: حاز على فرصة دراسة العالم الغربي عن قرب أثناء تواجده في باريس، ولندن سفيراً للدولة العثمانية في هذه الدول، وهو من أصل يوناني، وهو أول شخص غير مسلم يحمل درجة وزير، عُيِّن وزيراً للخارجية، وهو الذي بدأ فترة التنظيمات من خلال فرمان بالجلخانة.

Altan Arasli: Avrupa'da Turkizleri, Cilt2, P.105.

(2) Oral Sander: Anka'nin Yükselişü, Ankara, 2010, P.212 – 213.

(3) Oral Sander: Anka'nin Yükselişü, Ankara, 2010, P. 213.

أولاً: قبل أي شيء، فقد نشأ في هذه الفترة بيرقراطيون ومسؤولون على أعلى مستوى من ناحية الخدمة الدبلوماسية، وكانوا يعرفون اللغات الكثيرة ويجيدونها.

ثانياً: ظهرت تغيرات مهمة في المناخ الدولي، وبدأت قضية الشرق تجذب أنظار واهتمام وانتباه دول أوروبا العظمى طبقاً لما قبل أربعين سنة.

ثالثاً: وكذلك، فإن تدخلات دول أوروبا الجماعية في مسألة مصر عام 1255هـ/1839م، تبرز الدعم المشترك للدولة العثمانية. ومن الطبيعي أن يكون هناك بدل وحدود لهذا الدعم والتأييد الأوروبي، حيث أن الدولة العثمانية سوف تعطي دول أوروبا الامتيازات التي تريدها في مجال التجارة، وسوف تحقق أيضاً الإصلاحات التي تريدها دول أوروبا.

وأخيراً: وفي كلاً الفترتين كانت هناك حياة بيروقراطية مدنية جديدة تعرف جيداً العلاقات مع أوروبا، وبإمكانها تنظيم هذه العلاقات.⁽¹⁾

وهكذا، وفي ظل هذه الظروف فإن دبلوماسي السلطان محمود الثالث لفتوا الأنظار، وكانوا محل الاهتمام بإجراءاتهم، ويصعب كثيراً القول بأن لهؤلاء الدبلوماسيين دوراً مؤثراً في مجال السياسة الدولية. بل إنهم ربما لم يستطيعوا تحقيق نجاح في مهام مثل: حل قضايا مصر والجزائر، والتفاوض حول التعريفات الجمركية، والتأثير على صحافة أوروبا لصالح الدولة العثمانية، وإجبار الدبلوماسيين الجدد على احترامهم أكثر منهم، وعلى أي حال فإن وحدة الدولة أصبحت في يد ممثلي الدولة العثمانية الذين تضاءلت قوتهم بالتدريج وأصبحوا منتجين لدول أخرى ولتأييد دول أخرى. ولكن للإصلاحيين نجاحات في فهم محاولات أوروبا بالمعنى التام، ولهذا السبب فإنهم أصبحوا أصحاب نفوذ تجاوز إطار العلاقات الخارجية من خلال تعريف الدولة العثمانية للغرب، وليس تعريف الغرب للدولة العثمانية، وبذلك فإن البيروقراطية المدنية الجديدة قد ظهرت في إسطنبول وكافة المراكز الهامة الأخرى، وبالتوازي مع ذلك، فإن منصب رئيس الكتاب قد حقق أهمية متزايدة في إطار حركة الإصلاح العثماني التي كان يقوم بها هؤلاء.

لكن السلطان محمود الثاني الذي كان يريد تنظيمياً لهذه البيروقراطية الجديدة بعد تقويته غرفة الترجمة، وإحيائه للجهود الدبلوماسية والقنصلية، قام بتحويل منصب رئيس الكتاب إلى وزير الخارجية في ذي القعدة 1251هـ/مارس 1836م، وإن بدا ذلك كما لو أنه تغير في اللقب، فإن هذا السلطان من خلال هذه التغييرات التي قام بها في الفصول والأقسام الأخرى قد اجتهد وعمل على

(1) Ibid, P.214.

إدخال منصب رئيس الكتاب ضمن وزارة خارجية حقيقية، ولكن مع تأسيس وزارة الخارجية والتغييرات التي حدثت في الدبلوماسية، فإنّ الدبلوماسيين أصبح على عواتقهم حمل كافة المكاتبات الخاصة بالباب العالي ومهام أخرى.

ويمكننا، أن نرتب باختصار أسباب كسب البيروقراطية المدنية هذا الإطار والنفوذ السياسي.

أولاً : قبل أي شيء إنهم كانوا أصحاب انتماء مناسب، فإنّ معظمهم قام بتطوير انتماءاتهم السياسية سواء في غرفة الترجمة بالداخل أو في السفارات العثمانية بالخارج، ونشؤوا وتربوا في غطاء علماني مثل صادق رفعت، مصطفى رشيد، عالي باشا، فؤاد باشا. واكتسبوا الخبرة في مجال الدبلوماسية والمالية ولأنهم عاصروا الحياة السياسية للدولة العثمانية خلال هذه الفترة، وعاصروا أزمات الخزنة المالية، لذلك فقد اكتسبوا قدرات خاصة ومفيدة.

ثانياً : إن اكتساب المنظومة البيروقراطية المدنية القوة السياسية كان في ظل حكام يؤيدون ذلك وهم السلطان محمود الثاني صاحب الشخصية الإصلاحية في هذه الميادين، ومن بعد وفاته ظهر السلطان عبدالمجيد الذي كان يتعاطف مع هؤلاء المسؤولين، ولكن السلطان عبدالمجيد كان قليل الرغبة في جمع السلطة السياسية بأكملها في يده، ومن ثم فإنّ البيروقراطية المدنية قامت بملء هذه الفراغات.

ثالثاً : وأخيراً، بالنسبة لهذه الإصلاحات فإنّه مع وفاة السلطان محمود الثاني عام 1254هـ/1839م، ظهر ونشب بقوة صراع القوى القائم بين السلطان ومسؤولي السلطة من الدرجة الأولى، وتمّ بدء فترة إصلاح جديدة سوف تستمر حتى عام 1287هـ/1871م.⁽¹⁾

وقد اعتلى السلطان عبد المجيد العرش العثماني خلال فترة خطيرة عام 1254هـ – 1277هـ/1839م – 1861م وكان في سن السادسة عشرة، ولم يتدخل في جهود وأعمال البيروقراطية المدنية بشكل مباشر. ولم يكن السلطان عبدالعزيز رجل سلطة يريد تأسيس سلطته أو صاحب إرادة يريد فرضها على الدولة.⁽²⁾

هنا يجدر بالذكر، تحليل شخصية الدبلوماسي والتعرف عليها في هذا الإطار العام، ولقد تمّ تقسيم هذه المعلومات بشكل تام إلى مناهج ومبادئ خاصة.

(1) Oral Sander: Anka'nin Yükselişü, Ankara, 2010, P.215 – 216.

(2) Ibid, P.215 – 216.

ولا شك أن المبدأ الرئيس الذي كان يوجه ويرشد رجل الدولة العثمانية وجهود الدبلوماسيين العثمانيين كان يكمن في حماية الدولة العثمانية. أما فؤاد باشا الذي تقلد منصب وزير الخارجية خمس مرات فإنه كان يرسل تعليماته إلى ممثلي الدولة العثمانية خارج الوطن على النحو التالي: "إن أهم وأول هدف للحكومة هو حماية نفسها في المقام الأول". وجميع هذه الجهود والمسااعي في الأساس كانت متعلقة بهدف محدد هو: حفاظ الحكومة العثمانية على سيادتها على الأقليات داخل الدولة، وتأسيس هذه السيادة والسلطة التي بدأت تضعف مجدداً، والحيلولة دون فقد الدولة العثمانية لأراضيها. وفي نهاية القرن 13 هـ / 19 م فقد كانت سيادة وسلطة الدبلوماسية العثمانية على النحو التالي: "حماية أنفسنا والحفاظ على وجودنا وكياننا أكثر ضرورة من الخروج والهروب".

والمبدأ الثاني: إن جميع الناس بالدولة العثمانية سواسية أمام القانون مهما كانت أديانهم، على الرغم، من أن الدولة العثمانية دولة إسلامية، وخلال هذه الفترة كان هناك توجه (ميل واتجاه) نحو التقاليد الإسلامية التي هي مصدر أساسي للعلاقات الخارجية العثمانية خلال التنظيمات، ومن ناحية الشكل فإن قواعد الإسلام هي التي كانت تعكس الدبلوماسية العثمانية، وعلى سبيل المثال، فقد كان هناك تصريح وتوضيح لرئيس الكتاب عام 1222 هـ / 1807 م على النحو التالي: "إن بنية الحكومة (حكومة الدولة العثمانية) مرتبطة بقوانين الشريعة الإسلامية، ولقد تشكلت الحرب ضد روسيا خلال الفترة 1221 - 1227 هـ / 1806 - 1812 م وتعاملت حكومة الدولة بقواعد ومناهج الإسلام ضد الحكومة الروسية المتآمرة ". ولكن مثل هذه التصريحات والتقسيمات التي تعتمد على القواعد الإسلامية، كانت محل اهتمام ونظر عند التعاون مع القوات الأوروبية المشتركة في حرب القرم، وعند استخدامه في الأوساط الدبلوماسية العثمانية بعد فرمان التنظيمات في الجولخانه، ومن أجل تنفيذ ذلك فقد تم إجراء المساواة بين العثمانيين بصفة عامة، وعلى سبيل المثال، فإنه أثناء حرب القرم تحدث السفير العثماني في باريس محمد جميل باشا، مع وزير خارجية فرنسا، حول عدم الاعتراف بأن السلطان عبدالمجيد سفير المسلمين، وقال محمد جميل باشا: من الممكن تعريف السلطان بهذا الاسم فهو رئيس الدولة وسفير العثمانيين وهذا العرف في الأساس موجود لدى دول أوروبا كما هو الحال في الدولة العثمانية، ولذلك فإن هذا العرف والتقليد أكثر حداثة وبداية للعلاقات الدولية مع الدولة التي أصبحت معاصرة.

وفكرة الحداثة والمعاصرة هذه التي كان يستسيغها الرأي العام الأوروبي، وجميع القوات الأوروبية، تم استخدامها كسبيل وطريق من قبل الدبلوماسيين العثمانيين، وأصبحت أيضاً وسيلة وأداة. ولم تكن قواعد الدين فحسب بل إن الفكر الإسلامي أصبح وسيلة دفاعية للمفاوضين العثمانيين، وعلى سبيل المثال، فإنه عند اقتراح منح اليونان أراضي تساليا ويني شهر التي تشكل

معظمها من المسلمين في مؤتمر برلين، فإنّ المفاوضات العثمانيين أعلنوا أنه لا يمكن للمسلمين والشعب المسلم قبول ذلك، والمبدأ الأساسي إن الدولة العثمانية كانت دولة حديثة يتساوى فيها جميع الناس وما يهمها في الأساس يهم المسلمين ويتعلق بهم.

والمبدأ الثالث: للدولة العثمانية عضويتها بالاتحاد الأوروبي وكونها القوة الشرعية لأوروبا، وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية كانت قوية جداً في الماضي، فقد أصبحت قوة هامة لأوروبا منذ القرن: 14/هـ 18م، إلا أن الدولة العثمانية لم يتم تمثيلها في مؤتمرات فيينا 1229 – 1230 هـ / 1814 – 1815م،⁽¹⁾ أو في أي الاجتماعات التي حضرها وتابعها الوزراء، ولكن في عام 1256 – 1257 هـ / 1840 – 1841م كان للدولة العثمانية دور مهم في المشاركة والإنضمام إلى نظام دول أوروبا خلال توقيع اتفاقية المضائق بعد فرمان التنظيمات، وخلال الأيام التي تمّ فيها توقيع اتفاق لندن الذي أعطى محمد علي باشا فرصة للتحرك، والأهم من ذلك، إن جميع قوات أوروبا العظمى أصبحت تقبل بتمثيل الدولة العثمانية في مؤتمر باريس 1272 هـ / 1856م وذلك بعد حرب القرم، وأصبح ذلك واقعاً وحقيقة، ومن ثم فإنّ الباب العالي قد أصبح يمتلك مزايا قوانين الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا من خلال معاهدة باريس التي أبرمها في هذا المؤتمر. وبعد ذلك، فإنّ رجال الدولة العثمانية لم ينسوا على الإطلاق أن الدولة العثمانية عضو ضمن القوى العظمى، وأنه جزء غربي من القوة الأوروبية الشرعية، وكان الغربيون يؤكدون هذه الحقائق بصفة عامة، واستقبل وزير خارجية فرنسا جميل باشا، ورحب بانضمامه إلى معاهدة الدولة العثمانية – باريس، وكذلك قبل بانضمامه إلى الاتحاد الأوروبي. وأكد وزير خارجية فرنسا أن هذه الميزة لم تحصل عليها اليونان، ولم يتم دعوة اليونان بسبب الخلافات القائمة بين العثمانيين واليونانيين حول قضية كريت، وعلى الرغم، من الاهتمام بأن رجال الدولة العثمانية كانوا يملكون حقوقاً متساوية في عضوية

(1) يرجع ذلك لعدة أمور، منها:

1. أن الدولة العثمانية بينما وقعت متشائمة ومترددة، فإنّها في الوقت نفسه أدركت أن نابليون قد استولى على أوروبا ونجح في ذلك، وأنها لا يمكنها مواجهة العدو بمفردها.
2. وفي تلك الأثناء فإنّها بدأت تأسيس علاقات وروابط على نطاق واسع ببعض دول أوروبا وقامت أيضاً بتأسيس روابط حلف جديد.
3. قد أخذت أوروبا تغير سياستها وظهر في الساحة وضع جديد آخر. وأخذت مجموعة من الدول الحليفة تنتهج منهجاً آخر وتقف في صف إلى جانب العدو، ولهذا لم تعد هناك ثقة في العلاقات الدولية.
4. حيث أن إفساد المعاهدات، وعدم الاعتراف بها، أصبح مادة وتقليداً، ولهذا السبب أيضاً فإنّه لم يعد لدى الدولة العثمانية أي اهتمام أو رغبة باتفاقات التحالف مع بعض الدول.

Ahmed Cevdet: Tarih-I Cevdet, Onikinci Cilt, Üçdal Neşriyat, İstanbul 1996, P.257 – 258.

الاتحاد الأوروبي، فإنَّ بعض الأعضاء الآخرين لم يكن لديهم نفس الحقوق بالتساوي، وأهم شيء يميّز اللثام عن عدم المساواة هو استمرار الامتيازات التي تمنح الأجانب حقوقاً خاصة جداً في الأراضي العثمانية، وعلى أية حال فإنَّ رجال الدولة العثمانية استخدموا مبادئ الوحدة بجهد كبير قدر استطاعتهم، في هذه الحال، ومن هذا المنطلق فإنَّ الباب العالي أصبح معترفاً به كصديق قريب من العائلة الأوروبية بموجب معاهدة باريس، والخطاب العثماني الذي لم يكن رسمياً، ولكن هذا الاعتراف لم يغير أي شيء بسبب التصريح والبيان المتعلق بوجود الامتيازات بين الباب العالي والقوى الأوروبية الممنوحة للأجانب الذين يعيشون في الدولة العثمانية.

والمبدأ الرابع: ينبغي دعم وتأييد مبادئ القومية والنظام القانوني الموجود والقائم عليه الدولة، وينبغي عدم السماح بتعطيم السلطة، أو تحديد مصير الأمة، لأن الدولة العثمانية لا يمكنها عمل أي شيء، وهذا يعني أن الأقليات القومية، والأجناس والمجموعات العرقية الأخرى، ينبغي ألا تتعدى نسبة الـ 50% بالنسبة للعثمانيين، أما إذا تمَّ قبول تقليص القومية وتحديد النسبة العثمانية فإنَّ ذلك يعني تشكيل خطر مهم إلى حد ما. أما **عالي باشا** الذي تولى منصب الصدر الأعظم لأكثر من مرة، والذي تولى منصب وزير الخارجية أيضاً مرات كثيرة، فإنَّه أصبح في مواجهة امتيازات في مناطق عديدة، لأنه لا يمكن منع هؤلاء وهذه الأجناس من الانتشار بصفة عامة وبسرعة، ولكن **فؤاد باشا** المحترف مهنيًا والمتمرس، فإنَّه كان ضد فكرة تشكيل دولة تعتمد على مجموعة من القوميات وكان يسمى ذلك بتقنين الجنسيات والأعراف، وبعد ذلك فإنَّ **صفوت باشا** وزير الخارجية أعلن وأوضح لقوات أوروبا العظمى إن مسألة انتزاع ولاية من الدولة من أجل إسعاد دولة أخرى أمر يتنافى مع القومية والاستقلالية.

واستناداً إلى مبادئ القومية فقد تمَّ معارضة نقل سلطة الأراضي الموجودة تحت سيادة الدولة العثمانية إلى اليونان، ولم يستخدم رجال الدولة العثمانية كلامهم القديم في الماضي وهو تفوق القواعد الإسلامية وصوابها. وبدلاً من ذلك فإنَّهم استخدموا مزاعم وادعاءات علمانية حديثة في تشريعاتهم وتقنينهم للقواعد العثمانية، وأدركوا ضرورة إنهاء أي تمرد على سيادة الحكومة القانونية، لأن التمرد القومي يعد تمرداً على الدولة، وهذا الأمر ليس قانونياً ولقد كانت قواعد التمرد القومي هادمة للنظام، ولهذا السبب فإنَّ جميع الدول كانت تدعم نظام الحكم القائم بل ينبغي أن تدعم

هذا النظام بدون قيد أو شرط. (1)

المبدأ الخامس: إن رجال الدولة العثمانية يؤمنون بضرورة أن تراعي كافة الحكومات القواعد الدولية وقانون الشعوب، كان يتمثل في قانون الشعوب الغربية ونظامه وتبني الباب العالي هذه القوانين أصبح أمراً طبيعياً، لأن مشروع القوانين كان يسير في اتجاه دعم وتأييد الباب العالي في نظامه، وفي عام 1276هـ/ 1860م فقد حدث تمرد في كريت وكانت اليونان تقوم بدعم هذا التمرد، ولكن اليونانيين الآخرين كانوا يقومون بتنظيم اضطرابات داخل تساليا العثمانية.

وقام **فواد باشا** بنقل هذه الأخبار إلى المؤسسات الدولية وحكومات الدول العظمى وطلب تطبيق القوانين الدولية بشكل جاد، وقال أيضاً، إذا كان بإمكان اليونان التحرك بحرية واستقلالية شعباً وحكومة ودولة، فإنها مضطرة لإغفال القواعد الدولية والتجاوز عنها، وواصل قائلاً: أي دولة هذه، لا يمكن أن تسمح قوانينهم بعمل تمرد تحت مسمى قانون الشعوب، إن اليونان تخدم نفسها بشكل عام، وتحت مسمى العلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه فإن المثير من الدبلوماسيين العثمانيين إنهم قد أوضحوا في الكثير من النماذج الأخرى إن القوانين الدولية تضمن نوعاً من السياسة الدفاعية وأخذوا يؤيدون ذلك، وهذا هو الزعم الذي أدركته الحكومات.

المبدأ السادس: حيث إن الاضطرار لمراعاة المعاهدات والاتفاقات الدولية، كان مهماً إلى حد ما بالنسبة للعثمانيين. بل إن مصطلح (Pacta sunt servanda) كان متداولاً بصفة مستمرة بين دول أوروبا وأصبح مبدأ أصيلاً وأساسياً ضمن القوانين الخاصة بالشعوب الغربية.

وهذا المبدأ تحول إلى مبدأ مهم بالنسبة للحكومة العثمانية بعد حرب القرم بصفة خاصة، لأنه كان في صالح المناطق التي تحكمها معاهدة واتفاق باريس 1272هـ/ 1856م، واهتم **عالي باشا** بذلك المبدأ في كلامه وقال: "نحن مضطرون لفعل أي شيء ممكن للحفاظ على مصالحنا ومنافعنا في معاهدة باريس التي لم تقبل بها روسيا ولم تستسيغها، لأن هذا الاتفاق (معاهدة باريس) منع روسيا من وضع " قواتها البحرية وأسطولها الحربي في البحر الأسود، وإذا كانت الحكومة الروسية قد أعلنت أنها لن تعترف بهذه المعاهدة فإن جهودها ذهبت هباء وراحت سدى". ولقد تشكلت السياسة العثمانية بالاتفاقيات الأخرى. وفي مؤتمر باريس عام 1274هـ/ 1858م تقرر تقسيم بغداد والأفلاق إلى بعض الولايات العامة، ولقد تنبتهت الدولة العثمانية لهذا الشرط جيداً بسبب

(1) Roderic H. Davison. "The Modernization of Ottoman Diplomacy in the Tanzimat Period" Tanzimat Döneminde Osmanlı Diplomasisinin Modernizasyonu, Cev: Dr. Durdu Mehmet Burak, Ankara Oniversitesi Osmanlı Tarihi Arastirma Veuygulama Merkezli Dergisi, Ankara, 2000, Sayi:11. P850-856.

مجموعة من الظروف.

وفي عام 1283هـ/ 1866م، فإنّ هذه الإمارات المتحدة قامت بتعيين كارل أمير الهونجولون على المملكتين بغداد والأفلاق 1283هـ/ 1866م وطلب الباب العالي ضم ذلك إلى المعاهدة 1274هـ/ 1858م، حتى انعقاد مؤتمر باريس الجديد وأن يكون هذا البند ضمن البنود الموجودة في المعاهدة، وعارض الباب العالي تقسيم إمارة الأفلاق والبغدان، ودعي الباب العالي لإلغاء هذا التقسيم في معاهدة واتفاق برلين، إن هذا الاتفاق لم يكن في صالح العثمانيين مثل معاهدة باريس 1272هـ/ 1856م، ويمكن القول بأن مؤتمر برلين قد وضع دستور كرال جون الذي يحمي علاقات الدولة العثمانية بالدول الأخرى وأصبح الباب العالي مستشاراً قانونياً لهذه القوانين الدستورية ويمكن القول بأن هذا المؤتمر هو الذي حدد معالم الدبلوماسية العثمانية خلال القرن 14هـ/ 20 م.⁽¹⁾

وفي عام 1272هـ/ 1856م فإنّ إعداد اتفاق باريس كان يشكل أساساً مهماً للدبلوماسية العثمانية، وفي نفس الوقت أيضاً فقد أجمع العثمانيون على ضرورة عدم تدخل الدول العظمى في شؤون الدولة العثمانية، ويمكن القول بأن عدم حضور العثمانيين مؤتمراً مع أوروبا لإعلان ذلك وعدم استخدامهم هذا المؤتمر كوسيلة هو المبدأ السابع للدبلوماسية العثمانية، ولقد تمّ إبلاغ القوى العظمى الأوروبية بأنه تمّ إدراج رسائل الخط الهامبوني 1272هـ/ 1856م ضمن المادة التاسعة بمعاهدة باريس على النحو التالي:

لا يمكن السماح للقوى الأجنبية بأي شكل من التدخل بشأن الأمور الداخلية للدولة، أو بشأن السلطان، وتصرفاته أو في علاقات الدولة بالرعايا والأقليات، وذلك لأن جميع القوى الأوروبية كانت تتدخل في شؤون الأقليات بصفة مستمرة، وفي الشؤون الداخلية للسكان المحليين داخل الدولة، وعلى مستوى الأفراد، وبالنسبة للمساعي المؤيدة لمبدأ عدم الاجتماع بشأن المسائل الأخرى وعدم المشاركة في ذلك، فقد تبين أن الباب العالي أصبح صاحب أسس في هذه المعاهدة بعد عام 1272هـ/ 1856م، وانطلاقاً من المادة التاسعة من اتفاق باريس 1275هـ/ 1859م فإنّ الدبلوماسيين العثمانيين كانوا يقومون بتحويل رسائلهم إلى حكومات القوى الأوروبية العظمى بصفة مستمرة وبشكل مباشر، وفي ذات مرة فإنّ جميل باشا قد اتفق مع نظيره وزير خارجية فرنسا حول الاعتراف بقدسية وحرمة واستقلالية المناطق والأراضي التي تقوم الدولة العثمانية بإدارتها

(1) Roderic H. Davison. "The Modernization of Ottoman Diplomacy in the Tanzimat Period" Tanzimat Döneminde Osmanlı Diplomasisinin Modernizasyonu, Cev: Dr. Durdu Mehmet Burak, Ankara Oniversitesl Osmanlı Traihi Arastirma Veuygulama Merkezl Derglsl, Ankara, 2000, Sayı:11. P850-856.

وحكمها⁽¹⁾. وهناك سبعة مبادئ تحدث عنها جميع الأوروبيين المعاصرين المعروفين وهذه المبادئ حظيت بقبول سائر دول أوروبا وهي:

أولها: حماية الدولة العثمانية ليس مبدأ جديداً لكنه تقليد وعرف قائم مثلما هو الحال في الوقت الراهن، أما المبادئ الست الأخرى، فقد تمّ تطويرها أثناء فترة التنظيمات من خلال الشكل الذي تمّ إيضاحه به على الأقل وهي: مساواة المواطنين العثمانيين- عضوية الدولة العثمانية في الاتحاد الأوروبي- الحماية الدستورية والقانونية لنظام الحكم والحاكم إزاء التمردات القومية - وتأيد القوانين الدولية واعتبار جميع الاتفاقيات أمراً مقدساً، وعدم التدخل في الشؤون المالية للدولة العثمانية، وآخر هذه المبادئ وهو عدم الاجتماع أصبح محل قبول لجميع القوى بشكل تام. ولكن روسيا والنمسا لم تقبل بذلك لأنها كانت تعتقد بأن وظيفة هذه الاجتماعات طرح الإملاءات والوصايا وفرصة للعرض المباشر، ولا يمكن القول بأن جميع القوى الأوروبية العظمى عاشوا متوافقين على مستوى محدد في العلاقات الدولية، وإلى جانب ذلك فإنه يمكن القول: بأن رجال الدولة العثمانية ودبلوماسيها كانوا يتحدثون بنفس اللغة ذاتها التي كان يتحدث بها ممثلو الدول العظمى بالنسبة لنفس المبادئ. وأخذت الدبلوماسية العثمانية في التمدد والتحديث بسرعة في إطار التصريحات والإجراءات وفي المبادئ أيضاً، ومن الطبيعي الحصول على مؤيدي إنجلترا من حكومة لندن بصفة عامة. لأن المصالح الإنجليزية العثمانية كانت في صدام بصفة مستمرة مع بعضها البعض.⁽²⁾

والمنهج الثاني للدبلوماسية العثمانية: الهروب من الإنضمام إلى مؤتمر دولي بخلاف الأحداث التي يتم متابعتها والإشراف عليها عن قرب، ولكن القيام بشيء دولي من خلال منهج وأسلوب الهروب هذا قد يحمل تعارضاً وتناقضاً في الوقت نفسه، ولكن الرأي العثماني في المؤتمر الدولي يعد أثر تجربة، وعند مشاركة وانضمام القوى الأوروبية العظمى بهذه المؤتمرات، فإنها سوف تساهم في إنهاء التمردات والاضطرابات الداخلية وحماية الدولة بشرط القيام بعمل الإصلاحات من أجل سد مطالب الدولة العثمانية وحاجاتها.

(1) Roderic H. Davison. "The Modernization of Ottoman Diplomacy in the Tanzimat Period" Tanzimat Döneminde Osmanlı Diplomasisinin Modernizasyonu, Cev: Dr. Durdu Mehmet Burak, Ankara Oniversitesi Osmanlı Tarihi Araştırma ve Uygulama Merkezi Dergisi, Ankara, 2000, Sayı:11. P850-856.

(2) Roderic H. Davison. "The Modernization of Ottoman Diplomacy In The Tanzimat Period" Tanzimat Döneminde Osmanlı Diplomasisinin Modernizasyonu, Cev: Dr. Durdu Mehmet Burak, Ankara Oniversitesi Osmanlı Tarihi Araştırma ve Uygulama Merkezi Dergisi, Ankara, Sayı:11, P. 856 - 861.

لكن المؤتمر الذي انعقد في عهد نابليون الثالث 1272هـ / 1856م وجاور 1287هـ / 1870م، كان يحمل خطراً مضاعفاً بالنسبة للعثمانيين، لأنه صدر من حاكمي فرنسا (نابليون وجاور)، ولكن رجال الدولة العثمانية ودبلوماسيتها قاموا بتوأمة أنفسهم وتكييفها على المعايير الأوروبية المعاصرة من خلال الأساليب والمفاهيم التي كانوا يستخدمونها، ولم يكن هذا المنهج والأسلوب الدبلوماسي جديداً عن سائر الأساليب الأخرى، لأن هذا المنهج تمثل في كسب دعم وتأييد الدول الكبرى بسهولة، وقلل من الاتصال العثماني بهم (الاجتماعات).

ولقد كانت روسيا أشد خصم يهدد الدولة العثمانية خلال القرن 13هـ / 19م، وكانت النمسا وإنجلترا وفرنسا مؤيدة لاستقلال الدولة العثمانية عام 1272هـ / 1856م، لكن هذا المثلث لم يتمسك بكلمته بصفة مستمرة، وعلى الرغم من ذلك، فإن آراء هذه القوى الداعمة والمؤيدة للعلاقة العثمانية في هذه المسألة ملأت السجلات العثمانية، وهذه السجلات أيضاً كانت تحمل انطباعات خاصة كان يؤمن بها رجال الدولة العثمانية على أنها قاعدة، وكانت تحمل أيضاً آثار المساعدات الإنجليزية المؤثرة والأكثر طلباً من أي دولة أخرى، وبعد عام 1245هـ / 1830م كانوا يحلمون بتغيير خريطة العالم لصالحهم وضد الجانب العثماني وكانوا يفكرون بتفكير رجال حاذقين ماكرين أنكباء.

وبالنسبة لتمثيل الباب العالي في المؤتمرات، فإن الباب العالي كان يريد أن تضمن القوى الأوروبية مصالحه، وفي الوقت نفسه فإن العثمانيين كانوا حذرين من مسألة تنظيم وإعداد مثل هذه الاجتماعات والمؤتمرات، وإذا كان هناك مؤتمر دولي، وجدول أعمال محدد، فإن الباب العالي يفرح لذلك، وعلى سبيل المثال فقد اقترح **عالي باشا** 1281هـ / 1864م عقد مؤتمر مع أمير الأفلاق وبغدان ويدعى جوزا، وحدث هذا الاجتماع في مقره بإسطنبول، وكان اجتماعاً بناءً على غرار الاجتماعات التي كانت تقوم بها جميع دول أوروبا، ولقد كثرت هذه النماذج بشكل كبير.

والمنهج العثماني الثالث: كان عاماً مثل سائر سياسات جميع الحكومات في الوقت المعاصر، وهو التأثير على سياسة الرأي العام للدول الأخرى من خلال الصحافة بصفة خاصة، وبسبب المانشات الموجودة والعناوين الظاهرة في صحف أوروبا، عام 1274هـ / 1858م فإن الباب العالي كلف جميع السفراء العثمانيين بدول أوروبا بفتح مكاتب ودوائر بث ونشر صحفي، وذلك للرد بشكل منطقي على القضايا الموجودة في جدول الأعمال، وعلى الأخبار التي تقوم ببحثها وكالات الأنباء بشكل مستمر ومنظم.

ولقد كان لوكالات الأنباء هذه تأثيرها على الرأي العام لدى الدول الأخرى، وعندما دخلت الحياة بحيز التنفيذ عام 1274هـ / 1858م فإنها أخذت تفقد هذه الحياة مرة أخرى خلال الفترات التالية، ولقد تعلم الدبلوماسيون العثمانيون فوائد هذه الخدمات الصحفية من خلال طباعة مقالات

تتماشى مع مصالح بلادهم وكيف سيتم إبلاغ مديري الصحف بأوروبا بهذه الأخبار.

وعلى سبيل المثال، فإنّ موزوروس باشا كان يقوم بإرسال أخبار في غاية الإثارة والأهمية كل يوم إلى مؤسسات نشر قوية مثل ريتورس باعتبار سفير عثماني كبير. ولقد تأثر الباب العالي بالقوى الغربية في إطار هذا النوع من المساعي والجهود، ولكن هذا التأثر لم يكن بالشكل الكبير، وكان محدوداً، إلا أنه تعلم بسرعة وأصبح في تنافس وسباق مع الملحقين الآخرين بدول أوروبا. (1)

أما الأسلوب والمنهج العثماني الرابع: المستخدم لمرة واحدة فقط، فهو إرسال مطالب ورغبات السلطان الجيدة والحسنة إلى القوات الأخرى، ولقد كان حكام أوروبا يقومون بزيارة بعضهم بصفة مستمرة خلال القرن 13هـ/19م من أجل تنفيذ اللهو والمتعة، ورجال السلطة العثمانيين كان كل واحد منهم يقود جيشاً بكامل طاقته وبمفرده كما جرت العادة في الدولة.

ولقد كان للسلطان تأثير واضح ومحدد عندما زار السلطان عبدالعزيز النمسا ولندن، وكان يرافق السلطان عبدالعزيز في رحلته لأوروبا فؤاد باشا وتمكن الاثنان من خلال هذه الجولة التفقدية بأوروبا من إزالة تأثير روسيا إزاء معاهدة باريس. إلا أن السلطان عبد العزيز لم يتعود على مثل هذه الزيارات الأوروبية التي كان يقوم بها فهد الدين شاه إيران، وإسماعيل خديوي مصر، حيث إن السلطان عبدالعزيز، لم يرغب في شيء سوى تأمين بلاده عند قيامه بهذه الرحلة، ولكن مع ذلك، فإنّ السلطان عبدالحميد لعب دوراً إيجابياً وفعالاً من خلال هذا الأسلوب والمنهج العثماني، وكان يكتب خطابات مؤثرة للغاية إلى زعماء أوروبا الآخرين من أجل الدعم والمساعدة في مواجهة خطر استيلاء روسيا على إسطنبول.

ولقد كانت العلاقات الخارجية بالدولة تسير وتجري بأساليب عديدة وكثيرة أكثر من التي يستخدمها الدبلوماسيون ورجال الدولة العثمانية، والغالبية العظمى لهؤلاء قد اتخذوا التقنيات الأوروبية نموذجاً وكانوا يشكلون مجموعات ويقومون بالتأثير على الكيانات والكوادر، وكان بإمكان وزراء الخارجية العثمانيين الحصول على نسخة من الأخبار التي يقرؤها وزير أي دولة، أو نسخ من الأعمال الدبلوماسية الغربية، وذلك من خلال الممثلين لهم في العواصم الأجنبية، وفي الوقت نفسه فإنّه كان يتم استخدام المذكرات الدبلوماسية الرسمية للدبلوماسيين الغربيين والاقتراحات غير الرسمية.

(1) Roderic H. Davison. "The Modernization of Ottoman Diplomacy In The Tanzimat Period" Tanzimat Doneminde Osmanli Diplomasinin Modernizasyonu, Cev: Dr. Durdu Mehmet Burak, Ankara Oniversitesi Osmanli Traihi Arastirma Veuygulama Merkezli Dergisi, Ankara, Sayi:11, P. 856 – 861.

وبدؤوا يستخدمون الإجراءات والممارسات الأوروبية وبروتوكولاتهم وأخبارهم العامة وأشكال تطبيقاتهم ومخططاتهم، وكذلك فإنَّ بعض رجال الدولة العثمانية والسفراء الكبار قد تعلموا فن الدبلوماسية المؤثرة في ظل معرفتهم الجيدة للغة الفرنسية، وتمَّ نشر شبكة تلغراف وبريد أوروبية من إسطنبول 1274هـ/ 1885م، ومن ثمَّ فإنَّ الدبلوماسيين العثمانيين استخدموا التلغراف من أجل الرسائل العاجلة وبدؤوا في حماية أخبارهم السرية في ظل ذلك.

ولقد ذاع وشاع النمط الغربي في إسطنبول بعد نظام التلغراف، وذلك من خلال استخدام الأشكال الوثائقية بوزارة الخارجية، وتنظيم الصادر والوارد الخ، من الوسائل الحديثة التي كانت تستخدمها وتعمل بها الخارجية الأوروبية.

وبالنسبة لوزارة الخارجية العثمانية فإنَّه من الجدير بالذكر هنا أن نرى تأثيراً لثورة النشر التي نهجتها الوزارة، وكذلك الثورة الصحفية التي كانت قائمة وموجودة بها، وكانت في حقائق خاصة بها سراً. وبدأ وزير الخارجية في استخدام التقنيات التي أدت إلى تأثير أكبر عند التعامل مع هذه الوثائق، ومن الممكن لنا إن نرى كل هذه التقنيات ولو بشكل فردي، وهذا من منظور القول: بأن الدولة العثمانية إذا كانت تريد العيش في هذا العالم فلا بد لها من العمل.

ولا شك أن هذه المبادئ والتقنيات والمناهج والأساليب الخاصة بالدبلوماسية العثمانية، كانت محل قول على نطاق واسع وأكبر من مناهج أساليب أوروبا خلال القرن 13هـ/ 19م، ولقد تطورت بصورة أكبر خلال فترة التنظيمات، وأصبحت تحقق التواءم والإنسجام. ولكن الدولة العثمانية لم يتسنَّ لها النجاح في ظل هذا الظرف الطويل.⁽¹⁾

ولكن الحقيقة التي لا يمكن الخروج عنها، هي إن مجموعة من هؤلاء المثقفين قد اتجهوا نحو تغيير أفكارهم، وتطوير عقولهم بشكل تدريجي، لإنجاح الإصلاحات التي كانت تعتمد على معلوماتهم وكفاءتهم وقدراتهم. وأثناء بحث السلطة العثمانية عن نموذج حديث ومعاصر، وتطور الدول الأوروبية بصفة خاصة، فقد أولت الدولة العثمانية إهتماماً خاصاً بفكر ونهج هؤلاء، ولكن الباب العالي الذي عرف أوروبا وتعرف عليها من خلال المعلومات التي ملأت أسماعه بدأ يتأثر بالعالم الغربي إلى حد ما، وذلك من خلال كتب السفارات التي أعدها سفراء أذكيا.

(1) Roderic H. Davison. "The Modernization of Ottoman Diplomacy In The Tanzimat Period" Tanzimat Doneminde Osmanli Diplomasinin Modernizasyonu, Cev: Dr. Durdu Mehmet Burak, Ankara Oniversitesl Osmanli Traihi Arastirma Veuygulama Merkezl Dergisl, Ankara, Sayi:11, P. 856 – 861.

فلا شك أنه عند الحديث عن السفراء أصحاب هذه السفارات فقد تمّ الحديث عن كتب سفاراتهم أيضاً. وفي حقيقة الأمر أن الأعمال المقارنة حول جميع كتب السفارات هذه لم ترقى إلى المستوى الكافي، ولكن الأعمال التي جرت في هذا الميدان والمجال، هي بمثابة أبعاد ذات ترقق، حيث يمكن أن تقف على مدى تأثير هذه الكتب على السياسات الداخلية والخارجية للباب العالي. وفي الوقت نفسه ماهي الخصائص والنظم التي تميز كتب السفارات هذه؟، وخاصة التي زادت بعد تأسيس السفارات الدائمة وإن هذه الزيادة حدثت سواء من ناحية العدد أو المضمون والمحتوى.

وقد تمّ تحليل وإيضاح حول البنية الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والسياسية للدولة والمتعلقة بهذه السفارات، فقد أكدت على شمولية الفكر والعقل لهؤلاء السفراء، إلى جانب نظرهم الثاقبة، التي أدت إلى ترقى أصحاب كتب السفارات هذه إلى مناصب في غاية الأهمية، ومن هذا المنطلق خلال السنوات المتعاقبة. ويعد أبو بكر راتب أفندي، ومصطفى راسخ أفندي، ومحمود رائف أفندي، ومحمد سعيد غالب أفندي، من هؤلاء السفراء أصحاب كتب السفارات الذين ارتقوا إلى درجة رئيس كتاب، بعد فترة قصيرة من تأسيس السفارات الدائمة، كما هو معروف أن هؤلاء كانوا دبلوماسيين يمثلون الدولة العثمانية بشكل أكثر فعالية وإيجابية من دول أوروبا.

فعدت تناولنا ودراستنا لكتب السفارات هذه، فإنّه يتضح لنا:

أولاً: إنها تشمل جميع المستخدمين والمرافقين لسفرائنا في كل سفارة، فكان لهؤلاء دور كبير ووظيفة عظيمة في الخارجية العثمانية، وفي أحوال كثيرة، كان يتم تفضيل وترشيح البيروقراطيين الموجودين بمعية السفارة، والمفاوضين للعمل كسفراء بصفة خاصة، فقد تمّ تعيين مجموعة من هؤلاء الأشخاص على السفارات بشكل مباشر، ومن أبرز هؤلاء، محمد سعيد أفندي الذي ذهب إلى روسيا، وأحمد عزمي أفندي – عديل أحمد رستم أفندي – اللذين ذهبا إلى بروسيا.

ثانياً: لم يقتصر دور هؤلاء الأشخاص المرافقين للسفير في سفارته عند ترك أثرهم على السياسة الخارجية العثمانية فحسب، بل إنهم ساهموا في دخول العديد من الأشياء الجديدة في المجال الثقافي والتقني والعملية الموجود بأوروبا في الدولة العثمانية، وهذا الأمر يعد في غاية الأهمية بل إنه أكثر من مهم. فإننا لا ننسى دور محمد سعيد أفندي في تأسيس المطبعة بالدولة العثمانية.

وفي عهد السلطان سليم الثالث الذي بدأ فتح عصر الإصلاحات بالدولة العثمانية، وقام بتطبيقه بنفسه، فإنّه استفاد بدرجة كبيرة من سفارة ابي بكر راتب أفندي بالنمسا، ومن التقارير التي كتبها بشأن مؤسسات دولة النمسا – كما مر سابقاً – وهذا يدل على أن سفارة النمسا هذه كان لها أكثر من تأثير بالنسبة للوائح الموجودة في فرماتات وإصلاحات النظام الجديد، بل إن

السبب الرئيسي لجني ثمار الإصلاحات التي تمت خلال الفترة التي تمّ الحديث عنها، كان نابغاً من هذا الفكر وهذه الرؤية النمساوية الغربية.

وكما هو واضح من ذلك العصر، فإنّه يستحيل أن تكون مجرد صدفة مسألة تشكل ظهور المؤسسات والسياسات التي عرفناها على إنها نقطة تحول في السياسات الخارجية للدولة العثمانية اليوم، وليس صدفة ظهور هذه المؤسسات والسياسات خلال فترة النظام الجديد، وخلال هذه الفترة فقد تمّ وضع أسس وإرساء دعائم الحيادية بين الدول المجاورة والقوات العظمى، والتي تمّ مشاهدتها في تلك الفترة. ولا شك أن هذه الأسس والدعائم جعلت الدولة العثمانية تتدهور وتسقط، وتظل عاجزة تماماً بلا أي قوة للدفاع عن نفسها ضد أعدائها الأذليين، ومن ثم فإنّ اسس ودعائم سفارتنا الدائمة هي أثر من آثار النظام الجديد، وبخلاف ذلك، فإنّ المتقنين العثمانيين قد تعرفوا على الأوروبيين بشكل مباشر في أماكنهم وبلادهم، ووضعهم تحت المرصد، واستخدموا مصادرهم بأنفسهم، وكتبوا مؤلفات باللغات الأجنبية، وأول هذه الكتب والمؤلفات هو كتاب سفارة نامة، والذي كتبه السفير محمود رائف أفندي - بإنجلترا. (1)

فإنّ الأعمال حول السفارات نامة، أو كتب السفارات، تتضمن اتساعاً كبيراً للغاية من ناحية الموضوع والزمان والمكان، ولا شك، إن كتب السفارات هذه أو ما يسمى بالسفارة نامة، لم تكن مهمة من ناحية تاريخنا فحسب، بل هي في غاية الأهمية، لأنها تحوي وتتضمن معلومات بشأن الدول التي لديها قناصل وسفراء عثمانيين، ولهذا السبب فإنّ هذه الكتب تحوي معلومات تفصيلية بشأن الدول إلى جانب المعلومات الموجهة إلى تاريخنا.

ونحن نرى، أنه تمّ إرسال سفراء لمرات عديدة إلى العديد من الدول الأجنبية، اعتباراً من فترة تأسيس الدولة العثمانية وهذا يدل على أن الدولة العثمانية لم تكن كما يطلق عليها الستار الحديدي - بدليل، وأنه يصادف في عهد الفاتح وجود مؤلفات وكتب تحت مسميات السفارة نامة - حوادث نامة - سياحة نامة - تقارير - رسائل - وهذه الأعمال كتبها السفراء أو أحد رجال الوفد المرافق له إلى رئيس الكتاب، أو الصدر الأعظم، لإبلاغ السلطان في المقام الأول بمعلومات حول جهودهم أو رحلاتهم أو مشاهداتهم، وأول وثيقة تعرف باسم سفارة نامة هي تقرير حاجي زاجانوس المرسل إلى دولة النمسا، وهي تصادف السنوات العشر الأولى للسلطان محمد الفاتح. وهذا لا

(1) Mehmet Alaa Al Dinyalgin Faya: Osmanlidevletin Uzerine Bati Tesirin Kultur Sekilleri:Osmanli Sefaretlerin Kitaplari, Osmanli Tarihi Sekillerinden Bir Sekil.\Osmanli Dusuncenin Gelistirmesi, Arastirma Ve Yontem Merkezi, Ankara Universitesi\7adet\1996. P. 320 - 327.

يعني ، عدم وجود مؤلفات مكتوبة أو مطبوعة من هذا النوع قبل أو بعد هذه الأعمال. ومن الممكن التفكير بوجود أعمال كثيرة من هذا النوع كلما تقدمت تصنيفات الكتب والدراسات عنها سواء الكتب الموجودة في الأرشيفات أو الموجودة في أيدي أشخاص منفردين (أفراد).

والسفارة نامة أو تقارير السفارة هي من أكثر المصادر المكتوبة والمطبوعة أهمية ومكانة، لأنها تشكل أساساً للبحث عن مضمون ومحتوى العلاقات الثقافية والتجارية والسياسية بين الدولة العثمانية وسائر الدول التي على علاقة معها. ومن الممكن الحصول على بعض المعلومات التصويرية الهامة بشأن الأحوال السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية بين الدولة العثمانية والدول الأخرى، وذلك بالاستناد إلى هذه الكتب والمؤلفات والتقارير ومعظم وأغلب كُتاب هذه التقارير التي يطلق عليها السفارة نامة، هم أشخاص نشؤوا في صورة بيروقراطيين أذكياء وأكفاء وذوي قدرات. ومن الواضح أن المعلومات التي خرجت من تقارير السفارات نامة خلال القرن 12- 13هـ / 18-19م بصفة خاصة قد لعبت دوراً مؤثراً بدرجة مهمة على سائر أفكار ورؤى العثمانيين بشأن الدول والأمم، بل إن هذه المعلومات تحوي أهمية أكبر إذا أدركنا هذا الدور الذي تلعبه وتقوم به. (1)

ومع ذلك فإنَّ الموضوعات التي تتناولها هذه السفارات نامة تحوي معلومات تبدو وكأنها غير مهمة بالنسبة لفكرنا واعتقادنا اليوم سواء من ناحية المشاهدات أو الشرح التفصيلي، إلا أنه لا يمكن الاستخفاف بهذا النوع من السفارات أو التقليل من شأنها لأنها تتناول فترات ومراحل في غاية الأهمية. لأن هناك حقيقة مهمة جداً هي أن الدولة العثمانية التي لم تدخل في أي علاقة حقيقية أساسية مع أي دولة أخرى سوى التجارة أو الحرب مع إيران وأوروبا، اعتباراً من عهد القانوني لم يكن لديها الإمكانيات التي توصلها للحصول على مواد خام أو معلومات بشأن الأمم والدول الأخرى، وإنما أصبحت محرومة من ذلك. خلال هذه الفترات أيضاً هناك سفارة نامة تمَّ كتابتها بالاعتماد على أهم المصادر وأكثرها صواباً حول الدول الأجنبية، وكذلك بالاعتماد على ما تمَّ سماعه أو مشاهدته من قبل ممثلي الدولة العثمانية إلى هذه الدول الأخرى، ومن الواضح أن هذه السفارات نامة كانت عبارة عن رسائل وتقارير.

هذه السفارات نامة كتبت بلغة النظم وفي إطار القصائد الشعرية، ومنها ما هو مرسوم ومصور

(1) Mehmet Alaa Al Dinyalgin Faya: Osmanlidevletin Uzerine Bati Tesirin Kultur Sekilleri:Osmanli Sefaretlerin Kitaplari, Osmanli Tarihi Sekillerinden Bir Sekil.\Osmanli Dusuncenin Gelistirmesi, Arastirma Ve Yontem Merkezi, Ankara Universitesi\7adet\1996. P. 320 – 327.

يمكن وصفه في إطار الدرجة الثانية، وبعضها في صورة لوائح إخبارية تفيد أصحاب التقارير للإطلاع وتفسير الخارجية العثمانية، وهناك أيضاً سفارات نامة من الدرجة الأولى وهذه التقارير والسفارات نامة مكتوبة في الأساس من خلال الاعتماد على الجهود والمراقبات في الزمان والمكان من قبل السفراء ومرافقيهم. **بالإضافة إلى ذلك**، فهناك بعض السفارات نامة التي تمّ حفظها في المكاتب المختلفة والأرشفات وسائر الأماكن الأخرى المشابهة داخل وخارج الوطن.⁽¹⁾

وكانت قيينا العاصمة للنمسا أهم دولة في أوروبا الوسطى، وجارة الدولة العثمانية، لهذا السبب فإنها، أصبحت بمثابة السفارة التي تقوم بمواصلة التعاون بين إسطنبول والنمسا، والتي تقوم بحركة الاتصال والمراسلات بينهما وبالنظر إلى هذه الأعداد، فإنه من الممكن رؤية والاطلاع على العلاقات الدبلوماسية وفترة الصراع الطويلة التي استمرت بين الدولة العثمانية ودول أوروبا، وبصفة عامة، فإنه لا يمكن إنكار تأثير فرنسا على حركات الإصلاح والتجديد التي قامت بها الدولة العثمانية، ولهذا السبب فقد تمّ تولية فرنسا الاهتمام الأكبر ضمن دول أوروبا الأخرى خلال القرن 12هـ / 18 م.

ومن ناحية أخرى، فإنّ المؤرخين قد أهملوا دور النمسا في تجديلات وإصلاحات الدولة العثمانية، وخلال النصف الثاني للقرن 11هـ / 17م فقد تمّ إرسال وفدين من الدبلوماسيين العثمانيين إلى قيينا هم ضعف الدبلوماسيين المرسلين إلى فرنسا خلال القرن 12هـ / 18م، وتوجد سفارة نامة حول قرابة النصف قرن هذا. وكما هو معروف فقد كانت النمسا أحد أقوى وأهم الخصوم والمنافسين للدولة العثمانية منذ القرن 10هـ / 16م وحتى نهاية القرن 12هـ / 18م، ولهذا السبب فهناك سفارات نامة كثيرة تتعلق بالنمسا، ومرتبطة بها مباشرة.

ونستطيع أن نستنتج من المعلومات الموجودة في السفارات نامة، بأن الدولة العثمانية قد اتخذت من مؤسسات النمسا النموذج والقذوة عند إجراء التجديلات والإصلاحات الشاملة في كافة المؤسسات العثمانية خلال القرن 12-13هـ / 18-19 م. وبخلاف ذلك، فإنّ كلا الدولتين كانت تشترك مع الأخرى بحدود طويلة على نفس الساحة في البلقان ووسط أوروبا، وكذلك خلال فترات السلم والحرب فقد كانت هناك تحركات متبادلة سواء في الاتجار أو اللاجئين والرحالة فقد استخدموا هذه الحدود، وحدث خلال هذه المرحلة تبادل للتقنيات والعلوم بين النمساويين

(1) Mehmet Alaa Al Dinyalgin Faya: Osmanlidevletin Uzerine Bati Tesirin Kultur Sekilleri:Osmanli Sefaretlerin Kitaplari, Osmanli Tarihi Sekillerinden Bir Sekil.\Osmanli Dusuncenin Gelistirmesi, Arastirma Ve Yontem Merkezi, Ankara Universitesi\7adet\1996. P. 320 – 327.

والعثمانيين.

وإحدى سفارات نامة القرن 12 هـ / 18 م وما قبله معنية بفرنسا فحسب، وهذه السفارة نامة لها تأثير قوي على إصلاحات القرن 12 هـ / 18 م، وهناك تسعة سفارات نامة متعلقة بالنمسا وتمّ كتابة خمسة منها خلال هذا القرن، أما سفارة نامة أبو بكر راتب أفندي آخر سفارة نامة، فهي بمثابة الكتاب الأساسي لجميع حركات وإجراءات التجديد للدولة العثمانية منذ ذلك الوقت.

وعلى الرغم من كتابة ثمانية سفارات نامة بشأن روسيا خلال القرن ذاته، إلا أن هذه السفارات نامة لم تحظَ باهتمام أركان الدولة العثمانية بسبب الصراع الطويل القائم بين الدولتين، ولكن على الرغم من وجود هذا الفتور في العلاقات إلا أن هذه السفارات ينبغي أن تكون دليلاً على مواصلة تتبع جميع التطورات التي تحدث في روسيا.

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ العثمانيين كانوا يبغضون روسيا ويرونها دولة واحدة في التطور، حيث إن الروس أخذوا من الدول الغربية الأوروبية كافة احتياجاتهم من التقنيات والحضارة مثل العثمانيين، أيضاً وكما سيُفهم من كتب وتقارير السفارات نامة فقد تمّ تصوير الروس على أنهم أمة ظالمة ليس لديها أي تسامح، غليظة الطباع، وقاسية القلوب.

أما دول إنجلترا، فإنّها بدأت في جني الثمار التي سوف تجمعها في القرن المستقبل اعتباراً من نهاية هذا القرن، وفي بداية القرن 13 هـ / 19 م فإنّ فرنسا بدأت تلعب دوراً في إصلاحات الدولة العثمانية وإنجلترا أيضاً بعد ذلك. ومن المؤكد أنه كان لرجال الدولة في ذلك الوقت، وسفارة نامة محمود رائف أفندي، والتقارير التي قام بجمعها يوسف أجاه أفندي في حوادث نامة إنجلترا، نصيب ودور في الحصول على كم كبير من المعلومات حول المؤسسات الإنجليزية، وفي ظل هذا الكتاب فإنّ أركان الدولة العثمانيين قد عرفوا مؤسسات أكثر دولة تطوراً في ذلك العصر، وقاموا بنقل هذه المؤسسات إلى رجال الدولة العثمانية بعد ذلك.

أما السفارات نامة المتعلقة بدولة بروسيا، فإنّها بدأت في الظهور خلال النصف الثاني للقرن 12 هـ / 18 م، وهذه التقارير التي يطلق عليها سفارات نامة تقوم بإبلاغ وتعريف رجال الدولة العثمانية بأن دولة بروسيا هي دولة أخذت في التنامي بسرعة، ولكنها لم تكن قوية مثل الدول العظمى الأخرى، والذين قاموا بكتابة السفارات نامة هم يحملون نفس أفكار وسياسات دولة بروسيا غير الموثوق بها إزاء الدولة العثمانية.

ومع ذلك فإنّ السلطة والحكومة العثمانية أصبحت على قناعة بأن بروسيا سوف تصبح دولة كبرى في المستقبل في ضوء المعلومات المتاحة، وخلال القرن 13 هـ / 19 م فإنّ هذه السفارات

نامة تمّ استخدامها كدليل ومرشد في تشكيل السياسات التي تعتبر أساساً للعلاقات العثمانية بدولة بروسيا خلال القرن 13 هـ / 19 م. (1)

وكما هو واضح فإنّ الغالبية العظمى من السفارات نامة هذه كانت تتناول دول أوروبا وحضارتها، وفي الوقت نفسه فإنّها كانت مصادر من الدرجة الأولى لتوجيه السياسة الخارجية العثمانية، واعتباراً من القرن 12 هـ / 18 م فإنّ الدولة العثمانية بدأت تتجه نحو دول الغرب لتجديد مؤسساتها وإدخال المؤسسات الغربية لديها، وهذا النوع من الإجراءات التي قامت بها الدولة العثمانية كان يسمى بحركة التغريب والمعاصرة بصفة عامة.

والحقيقة التي لا يمكن إنكارها ولا مفر منها وجود تأثير غربي على هذه الحركات، ولكن هذا التأثير أصبح محدوداً بشدة في بعض الأحيان، ولقد أرادت الدولة العثمانية أن تكون ذات ريادة وتقدم في كافة مجالات ونواحي العصر من صناعة وتقنيات وعلوم وتكنولوجيا عسكرية، ولهذا السبب فإنّ السفارات نامة هذه كانت تحوي معلومات من الدرجة الأولى بشأن دول أوروبا، وهذه الصفة التي تميّزت بها السفارات نامة جعلتها مصدراً رسمياً مهماً للدولة العثمانية يمد السلطان ووزرائه، بمعلومات هامة بشأن الدول الأجنبية. ولهذا السبب فإنّ السفارات نامة كانت عبارة عن تقارير تشمل تجارب ومحاولات العثمانيين بشأن تقليد أوروبا.

ونظراً لأنّ السفارة نامة كانت تعد من المصادر السرية للدبلوماسية العثمانية فقد كانت هناك بعض القيود والتحديدات حول الوثائق السرية، وكذلك فإنّ الأشخاص المرافقين للسلطان الذين قاموا بكتابة هذه التقارير لم يقوموا بذكر التقارير الرسمية ذات الدرجة السرية في مؤلفاتهم، لأنّ التقارير كانت تشمل معلومات سرية تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة. وكذلك التعليمات الرسمية وبخلاف ذلك فقد كان يتمّ تعيين السفراء لفترات قصيرة **السفراء العثمانيين**، حتى تمّ تأسيس سفارات عثمانية دائمة في أوروبا.

وبعد إتمام وظائفهم والمهام المنوطة بهم فإنّ كلاً من السلطان، والصدر الأعظم، ورئيس الكتاب، يتحدثون معهم كل على حدة، ويقومون بالإدلاء بمعلومات شفوية إليهم حول مشاهداتهم ومحادثاتهم أثناء سفاراتهم هذه، وبالنسبة للمعلومات المتاحة والتي تمّ الحصول عليها في السفارات نامة فإنّها كانت محدودة ومقيدة بجزء خاص بعلاقة الدولة العثمانية بالدول الأجنبية بصفة عامة،

(1) Mehmet Alaa Al Dinyalgin Faya:Osmanlıdevletin Uzerine Bati Tesirin Kultur Sekilleri:Osmanlı Sefaretlerin Kitaplari, Osmanlı Tarihi Sekillerinden Bir Sekil.\Osmanlı Dusuncenin Gelistirmesi, Arastirma Ve Yontem Merkezi, Ankara Universitesi\7adet\1996, P. 330 – 338.

وبصفة خاصة فإنّ هذه السفارات نامة تعطي معلومات حول ماهية وظائف هؤلاء السفراء والأعمال الفنية التي خرجت من وراء عملهم وإرسالهم.

ومن الممكن تناول السفارات نامة من وجوه مختلفة:

أولها: إن هذه السفارات نامة من الممكن استخدامها في صورة رحلة قام بها السفراء العثمانيون، وتشكل آثارهم وجميع مشاهداتهم حول دول أوروبا بصفة خاصة وسائر الدول الأخرى.

وثانيها: من الممكن التفكير بأن هذه السفارات نامة هي مصدر للتاريخ الثقافي والاجتماعي للدولة العثمانية.

أما الجانب الثالث: فهو أن هذه السفارات نامة مكنت رجال الدولة العثمانية من عمل الإصلاحات، لأنها قامت بتوفير المعلومات الكافية بشأن دول أوروبا، وتبوّأت مكاناً في غاية الأهمية بالنسبة لتنظيم مؤسسات الدولة العثمانية طبقاً للمعايير الغربية ومستويات الغرب.

أما الجانب الرابع: الذي يميز السفارات نامة فهي إنها وثائق مكتوبة وتعد الأثر الثقافي للتاريخ بين الدولة العثمانية ودول أوروبا والغرب.

الجانب الخامس: وهو أنها مصدر دبلوماسي مختلط لكافة المكاتبات العادية بين الباب العالي وسائر ممثليه في الخارج.

وأخيراً فإنّ هذه السفارات نامة تعطينا معلومات بشأن أدوار ومهام السفارات العثمانية في الدول الغربية.

بالإضافة إلى كل هذا، فإنّ هذه السفارات نامة كانت تحوي تطوراً وتغيّراً في الفكر العثماني ناحية الموضوعات التي كانت تتضمنها، وتحوي معلومات بشأن عملية تطور الاتصال والتأثير بين الشرق والغرب⁽¹⁾.

من خلال ذلك، نجد أن مدينة فيينا (Vienna) كانت النقطة الدبلوماسية العثمانية البارزة خلال القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. Vienna As A Major

Ottoman Diplomatic Post In The Nineteenth Century

(1) Mehmet Alaa Al Dinyalgin Faya:Osmanlıdevletin Uzerine Bati Tesirin Kultur Sekilleri:Osmanlı Sefaretlerin Kitaplari, Osmanlı Tarihi Sekillerinden Bir Sekil.\Osmanlı Dusuncenin Gelistirmesi, Arastirma Ve Yontem Merkezi, Ankara Universitesi\7adet\1996, P. 330 – 338.

فالدولة العثمانية صاحبة المكانة والأهمية الخاصة في تاريخ العالم، أصبحت ذات تقليد وماضٍ أصيل ألقى بظلاله على العالم أجمع، لأن هذه الدولة تمكنت من حكم شعوب يتشكلون من قوميات ولغات وأديان مختلفة في حقبة طويلة بلغت 600 سنة وفي بقعة جغرافية تتسع لقرارات ثلاث وأصبحت ذات سيادة أثرت على العالم أجمع خلال هذه الفترة التي استمر فيها حكمها.

ومما لا شك فيه، فإنَّ أهم ساحة انتشر فيها النفوذ العثماني، هي أوروبا بعد أن أصبحت الدولة العثمانية من مجرد إمارة صغيرة إلى دولة عالمية. ولقد كانت أسرة الهابسبرج الحاكمة المنافس الأهم أمام الدولة العثمانية في هذه الأراضي المفتوحة حديثاً حيث إنه عاصر نهضة الدولة العثمانية وتوسعها وجود أسرة الهابسبرج الحاكمة والتي تُعرف بأكبر قوة لأوروبا في البر والبحر خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، بل إن كارل الخامس (ملك أسبانيا وأخو ليوبولد الأول 905 – 965هـ/ 1500 – 1558م) قد هز وأربك توازنات القوى في أوروبا تماماً، وهزم ملك فرنسا منافسه. واصل طريقه بدون عائق، وبهذا الشكل وفي تلك الأثناء فإنَّ القانوني الذي تلقى طلب المساعدة من فرنسا، اغتنم هذه الفرصة لتعزيز سياسته حول فتوحات أوروبا وخاض حرباً على المجر حليفة الهابسبرج، وفي نهاية الأمر، فإنَّ الإمبراطور كارل الخامس قد انشغل بجبهة قتالية جديدة واضطر لترك الساحة.

وهذا الوضع الجديد الذي حدث قد أعاد التوازن الذي تقوض لجانب واحد، ومكن المعارضين لقوة الدولة المطلقة من الدفاع عن أنفسهم، ولكن كل هذه التطورات التي حدثت مهّدت السبيل لتشكّل أوروبا التي نراها اليوم، ومن ناحية، فإنَّه عند الإنتصار العثماني في معركة موهاكس خلال حرب المجر عام 932 هـ/ 1526م، وقد تمَّ دفن إمبراطورية المجر وإزالتها من التاريخ وجعل الحاكم المسيحي (الإمبراطور النمساوي) في مواجهة خليفة العالم الإسلامي وجهاً لوجه، وأدى ذلك إلى بدء العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين هاتين القوتين المؤثرتين.

ولكن العثمانيين الذين تركوا المجر بدون ملك في موهاكس 932هـ/ 1526م خاضوا حروباً ومواجهات قوية مع الهابسبرج -لأنهم كانوا الورثة الطبيعيون لبلاد المجر- ومن ثم فإنَّ أراضي المجر التي تمَّ اقتطاعها وأخذها من الإمبراطورية المجرية المهزومة كانت محل شد وجذب ومواجهات بين الإمبراطورية النمساوية والدولة العثمانية لفترات طويلة، وظلت المواجهات بين الجانبين سجلاً حول هذه الأراضي المجرية، وهذا ما يدعونا للقول، بأن المجر وأراضيها هي ثورة

العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. (1)

ويمكن تقسيم العلاقات السياسية والدبلوماسية والتي بدأت بين الدولة العثمانية وأسرة الهابسبرج الحاكمة النمساوية، مع بداية حرب موهاكس، وحتى الحرب العالمية الأولى إلى ثلاث مراحل بصفة عامة:

أ – الفترة التي بدأت من عهد سليمان القانوني حتى معاهدة زستيواتوروك وهي معاهدة سلام عثمانية نمساوية، وكانت الدولة العثمانية أقوى بالنسبة للنمسا أو أسرة الهابسبرج النمساوية، مما جعل الموقف العثماني في مفاوضات هذا السلام جيداً.

ب – الفترة التي تبدأ من معاهدة السلام زستيواتوروك 1015هـ/1606م، وحتى معاهدة سلام كارلوفيتز 1110هـ/1699م، وهي الفترة التي أصبحت فيها الدولة العثمانية ذات حقوق متساوية دبلوماسياً من خلال سلام زستيواتوروك، وكذلك التي كانت فيها الدولة العثمانية أكثر قوة من النمسا.

ج – الفترة التي بدأت بمعاهدة كارلوفيتز 1110هـ/1699م وحتى سقوط الدولة العثمانية، وخلال هذه الفترة فقد كان الوضع السياسي للعثمانيين ضعيفاً للغاية، وتراجعت فيها القوة الهجومية العثمانية، وبدأ العثمانيون سياسة الدفاع لسنوات طويلة.

ولكن فترة هذه العلاقات، التي بدأت بين الدولة العثمانية والنمسا، خلال القرن 8هـ/16م بحرب موهاكس 932هـ/1526م، قد تواصلت واستمرت خلال القرن 11 – 12هـ/17 – 18م، حتى معاهدة زيشتوي 1205هـ/1791م، وخلال هذه الفترة فقد أصبحت العلاقات السياسية والعسكرية تناظر الساحة الدبلوماسية، وتمّ توقيع اتفاقيات ومعاهدات كثيرة جداً بين الدولتين سواء المعاهدات الطويلة أم القصيرة. (2)

لهذا، جاء أهمية دراسة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فقد برزت مدينة قيينا في عدد من العلاقات مع الدولة العثمانية، فكانت البوابة الرئيسية خلال كل تلك العلاقات، ففي القرنين العاشر

(1) انظر، التمهيد للرسالة.

Ugur Kurtaran: Osmanli Diplomasi Tarihinden Bir Kesit Osmanli Avusturya Diplomatiik Iliskileri (1526 – 1791), Kahraman, Maras, 2009, P.13 – 14.

(2) انظر، التمهيد للرسالة.

Ugur Kurtaran: Osmanli Diplomasi Tarihinden Bir Kesit Osmanli Avusturya Diplomatiik Iliskileri (1526 – 1791), Kahraman, Maras, 2009, P.13 – 14.

والحادي عشر الهجري / السادس عشر والسابع عشر الميلادي، كانت قيينا تمثل البوابة لأوروبا الوسطى والغربية واللتان ظلتا مغلقتين أمام العثمانيين، ولم يستطع العثمانيون فتحها بالقوة على الرغم من هجماتهم المتكررة. وفي النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي، كانت قيينا بوابة مفتوحة استطاع من خلالها آلاف العثمانيين التدفق إلى النمسا وألمانيا ودولٍ أخرى في طريقهم إلى البحث عن عمل. وفي هذه الأثناء، أي خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، كانت قيينا بوابة التواصل الدبلوماسي العثماني مع النمسا ومع بقية أوروبا الغربية. لقد مثلت أحد أهم أربعة مراكز دبلوماسية للعثمانيين إلى جانب باريس، ولندن وبرلين. لقد كانت قيينا ضمن هذه العواصم الثلاث، أول عاصمة يتواجد بها سفير عثماني مقيم ودائم. وفي بعض السنوات، كان الممثل الدبلوماسي العثماني المتواجد في قيينا هو الممثل الوحيد المقيم في أوروبا بالكامل. ومن عام 1211هـ/ 1797م إلى عام 1336هـ/ 1918م، (بالرغم من وجود فجوة في عشرينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي) كان هناك تعاقب للمبعوثين المقيمين من قبل السلاطين العثمانيين في إسطنبول لتمثيلهم بشكل دائم عند الأباطرة النمساويين (عائلة الهابسبورجيين) في قيينا، لقد كان الكثير من أولئك المبعوثين أشخاصاً بارزين.

السؤال هو: ما هي خصائص السفارة العثمانية في قيينا؟ وماذا كانت وظيفتها؟ ومن هم الأشخاص الذين قاموا بتمثيل الحكومة العثمانية في تلك السفارة؟

إن هذه التساؤلات لن تستطيع تغطية كل الجوانب لهذه الأسئلة العريضة، ولكنها ستحاول على الأقل رسم طبيعة التمثيل العثماني الدبلوماسي في قيينا خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

بدايةً، هناك ملاحظتان للتمهيد للموضوع. فالعثمانيون وحكام النمسا (الهابسبورجيون) لم يبدؤوا علاقاتهم الدبلوماسية في عام 1211هـ/ 1797م. وإنما بدؤوها قبل ذلك بقرنين ونصف على الأقل. حيث تم إرسال بعثة دبلوماسية عثمانية إلى قيينا في عام 941هـ/ 1535م. ومن ذلك الحين إلى عام 1161هـ/ 1748م، كان هناك ما يقارب من 33 إلى 34 بعثة دبلوماسية عثمانية (حسب ما ورد في إحصاءات جوزيف فون هامر (Joseph von Hammer)⁽¹⁾.

ولقد قام (فيك راشات أونات (Faik Rasat Unat) بوضع قائمة تضم 42 بعثة دبلوماسية

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.14 – 15.

عثمانية إلى حكام النمسا (الهابسبورغيين) خلال الفترة من 941هـ/1535م إلى 1206هـ/1792م⁽¹⁾. كانت بعضاً من هذه البعثات مثيرة للاهتمام، كما تمّ نشر بعض تلك المراسلات التي كتبها أولئك السفراء (Sefarenames). ولكن الصفة المميزة لكل تلك البعثات الدبلوماسية هي أنها كانت مؤقتة. حيث كان المبعوث يقوم بالذهاب إلى هناك – كما ذكرت سابقاً – لنقل رسالة، أو لإجراء محادثات، أو لإبرام معاهدة، أو لنقل تهنئة للإمبراطور الجديد، أو للقيام بمهام أخرى محددة. لقد كان مبعوثاً غير مقيم ومن النوع ما قبل العصر الحديث أيضاً. كان يتم تمثيل الأباطرة الهابسبورغيون (حكام النمسا) عادة في مدينة إسطنبول من قبل سفراء مقيمين، ولكن هذه النوعية من الدبلوماسية الأوروبية الحديثة لم تكن متبادلة من قبل السلاطين العثمانيين حتى عام 1211هـ/1797م.

الملاحظة الأخرى، تتعلق بالطبيعة العامة للعلاقات العثمانية – النمساوية. فحتى عام 1205هـ/1791م، كانت الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية تتحاران فيما بينهما على فترات متقطعة. – كما اتضح لنا سابقاً – أما بعد ذلك التاريخ، فلم يقابل أحدهما الآخر على أرض المعركة. في الحقيقة، فخلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، كان العثمانيون والنمساويون على علاقة طيبة نسبياً مع بعضهما البعض، على الرغم من وجود بعض الحالات الاستثنائية، وخصوصاً في مناسبتين مهمتين إحداهما عندما قامت النمسا أولاً باحتلال مقاطعتي (البوسنة Bosnia والهرسك Herzegovian) ثم ضمّها إليها. وسنتحدث هنا عن حقبة طويلة لم يكن فيها أي قطيعة في العلاقات الدبلوماسية، وتميزت بوجود دعم كبير في كل من العاصمتين لموقف الطرف الآخر.

لقد تدفق الدعم من مدينة فيينا إلى مدينة إسطنبول، أي من الإمبراطورية القوية إلى الدولة الضعيفة. لقد بحث العثمانيون عن الدعم، كما تلقوا دعماً قوياً من النمسا خلال فترة الأزمات خصوصاً – عادةً ما كان ذلك الدعم على شكل دبلوماسي، وأحياناً بعض الدعم العسكري – خلال فترة الثورة اليونانية في عشرينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وعند قيام محمد علي بتحدي السلطان في الفترة من 1255-1257هـ/ 1839 – 1841م، وخلال فترة الاجتياح الروسي، وكذلك خلال حرب القرم (Crimean War) اللاحقة التي استمرت من 1269هـ – 1272هـ/ 1853 – 1856م. لم تدخل الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية كشركيين

(1) Ibid.

رسميين في تحالف ما مطلقاً، إلا في حرب عام 1332هـ/1914م. حيث قدم البرلمان النمساوي الذي يطلق عليه اسم (Ballhauslatz) مقترح تحالف إلى الباب العالي في عام 1287هـ/1870م، حيث يعتبر تحالفاً هجومياً – دفاعياً. لكن الباب العالي رفض ذلك في ذلك الوقت الحرج من الحرب الفرنسية – البروسية. يقول "علي باشا" السلطان الأكبر في ذلك الوقت، بأن الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية لديهما "أعداء خارجيون وجروح داخلية" متماثلة، ولكن لديهما مصالح مختلفة(1).

لقد كانت فيينا مركزاً لمؤتمر سلام فاشل وذلك في محاولة لإنهاء حرب القرم (Crimean War) في عام 1271هـ/1855م. ولقد كانت أيضاً مركزاً مقترحاً لمؤتمر آخر لمساعدة العثمانيين عن طريق تحوير الانتصار الروسي ضدّهم في عام 1295هـ/1878م. ولكن المؤتمر الذي عقد في عام 1295هـ/1878م تمّ فعلياً في برلين وليس في فيينا. وفي السنوات اللاحقة بدأت الإمبراطورية الألمانية حديثة النشوء تحجب النمسا عن دعم العثمانيين. وبدأت أهمية برلين تتزايد كنقطة دبلوماسية عثمانية. **حتى ذلك الحين**، بالتحديد حتى عام 1287هـ/1870م كانت مدينة باريس ولندن وفيينا تتفوق على برلين في تقديرات العثمانيين. وكانت فيينا على الأرجح، خلال معظم فترة القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، ثالث مكان للسفارات من حيث الأهمية في نظر العثمانيين، بعد باريس ولندن. ولقد انعكست الأهمية النسبية للسفارة في فيينا في حجم هيئة الدبلوماسيين المتواجدة بها، والتي كانت تقريبا نفس أو أقل تقريبا من تلك الموجودة في السفارة في باريس، وبنفس أو أكثر بقليل عما هو موجود في السفارة في لندن وبرلين حتى أواخر القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي(2).

ماذا كانت وظيفة السفارة في فيينا؟

لقد كانت الوظائف الأساسية للسفير العثماني ومعاونيه في فيينا تشبه وظيفة أي سفير مقيم في أي مكان آخر وبالمصطلحات الدبلوماسية التقليدية هي توخي اليقظة، وتقديم المشورة والتفاوض. فاليقظة تعني إبقاء عين مخابراتية على ما يدور في الإمبراطورية النمساوية، وخصوصاً فيما يتعلق بالجانب الحكومي والإبلاغ عنها إلى إسطنبول. أما تقديم المشورة فكانت تتمثل في تقديم وجهات النظر والآراء لوزير الخارجية في إسطنبول فيما يتعلق بالتطورات والمسارات المحتملة للأحداث.

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.15 – 16.

(2) Ibid, P. 16 – 17.

أما التفاوض فكان غالباً غير رسمي ويتمثل بكل بساطة في نقل وجهات نظر الباب العالي إلى البرلمان النمساوي، ولكنها قد تتضمن مباحثات رسمية للاتفاقيات المكتوبة. ومن المرجح بأن أهم تفاوض بين الدولة العثمانية والنمسا تمَّ في فيينا في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي حيث كان يتعلق باتفاقية تسوية لاحتلال النمسا لمقاطعتي (البوسنة والهرسك Bosnia و Herzegovian). ولقد تمَّ الإيعاز بالقيام بمفاوضة في عام 1295هـ/ 1878م إلى المندوب المفوض العثماني الأول في مؤتمر برلين (أسعد بيه Esad Bey) وليس إلى السفير العثماني (الإسكندر كاراتودوري باشا Alexander Karatodori Pasa). لقد سبق لكاراتودوري التعامل مع مسألة مقاطعة (البوسنة) ومع وزير الخارجية للنمسا – هنغاريا واسمه الكونت (أندراسي Andrassy)، وعند عقد المؤتمر، قام بمواصلة المفاوضات في فيينا في طريق عودته من برلين إلى إسطنبول⁽¹⁾.

لقد كان للسفارة في فيينا أنشطة مميزة تختلف إلى حد ما عن أنشطة السفارات العثمانية الأخرى. إحداها تمثلت في دورها كجوابة لتسهيل السفر للشخصيات العثمانية المهمة والذين كانوا يسافرون من إسطنبول إلى أوروبا الغربية والعكس، وذلك في حالة أن الدبلوماسيين العثمانيين لم يغادروا إسطنبول عن طريق البحر مباشرة إلى مرسيلىا، فإنَّ رحلتهم عبر القارة ستأخذهم عبر فيينا. ولذلك كان (ناميك باشا Namik Pasa) المرسل من قبل محمود الثاني إلى بريطانيا يبحث عن مساعدة بحرية ضد محمد علي، حيث مرَّ عبر فيينا في عام 1249هـ/ 1833م. وكذلك فعل السفراء الجدد لمحمود الثاني والمبتعثون إلى فرنسا. وعلى مر السنين كان السفراء الآخرون يتبعون نفس الطريق، سواء كانوا في رحلة الذهاب أو العودة. حتى السلطان عبد العزيز عندما ذهب إلى باريس ولندن عن طريق البحر في صفر 1287هـ/ يونيو 1867م، عاد عابراً أوروبا حيث توقف في فيينا في أواخر ربيع الأول/ يوليو. ولقد قابل (قيصر فرنسيس جوزيف Kaiser Francis Joseph) السلطان في محطة السكك الحديدية واستضافه في قصر (Schonbrunn). لقد كانت فيينا نقطة مركزية في توزيع المراسلات والتعاميم القادمة من الباب العالي. كان من ضمن السفراء المقيمين الأوائل إبراهيم عفيف أفندي (Ibrahim Afif Efendi) والذي أوكل إليه مهمة استلام وإرسال الوثائق من الباب العالي إلى باريس ولندن وبرلين. كان هذا طبعاً قبل وجود التلغراف. وفي 1266هـ/ خمسينيات القرن التاسع عشر 1850م، عندما ربطت الأسلاك الكهربائية

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.17 – 18.

عواصم ومدن أوروبا الكبرى بما فيها إسطنبول، كانت السفارة في قيينا تستلم البرقيات أحياناً من الباب العالي حيث كان يطلب منها أن تعيد إرسالها إلى باريس ولندن وبرلين وعواصم أخرى.⁽¹⁾

والجانب الأكثر أهمية من كونها نقطة مركزية لمرور الشخصيات العثمانية وكذلك الإرساليات، هو أن السفارة الموجودة في قيينا قد عملت على تسهيل نقل الأفكار من أوروبا إلى إسطنبول. وكانت عملية التغريب هذه تتم من قبل كل المراكز الدبلوماسية العثمانية الموجودة في أوروبا ولكن قيينا كانت من أكثرها بروزاً. فمثلاً، السفير محمد صديق رفعت باشا (Mehmed Sadik Rifat Pasa) لعامي 1254 – 1255 هـ / 1838 – 1839 م والذي أصبح وزيراً للخارجية في إسطنبول، والمعروف أيضاً بأفكاره الإصلاحية، قام بتطوير بعض أفكاره خلال فترة إقامته في قيينا، فقد كان متأثراً بآراء مترنيخ ومتبنيهاً أفكاره، وأصبح دستور رجال التنظيمات كلمة مترنيخ التي قال فيها: {إذا كانت تريد الدولة أن تكون قوية في سياستها الخارجية، فإنه ينبغي أيضاً أن يكون نظامها الداخلي قوياً}.⁽²⁾ وكذلك فإنَّ السفير محمد أمين علي باشا (Mehmed Ali Pasa)⁽³⁾، والذي

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.14 – 15.

(2) İlber Ortaylı: Osmanlı'da Milletler Ve Diplomasi, Seçme Eserleri, Türkiye Bankası, P. 231. Prof. Dr. İlber Ortaylı: Osmanlı İmparatorluğu'nda İktisad Ve Sosyal Değişim, Makaleler I, Ankara Üniversitesi, Siyasal Bilgiler Fakültesi, Ankara 2000, P. 442.

(3) ولد في 25 شعبان 1222 هـ / 28 أكتوبر 1805 م، ثم عمل لفترة في القصر-الهيايوني في ديوان الرسائل حتى وصل، لمرتبة هاجقان Hâcegân، [وهي رتبة مدنية تقابل رتبة اليوزباشي = الملازم العسكري، وهي خاصة بالعاملين في الدواوين السلطانية شبيهة برئيس قسم في هذه الفترة]. ثم انتقل إلى العمل في الأوقاف، ثم تمَّ تعيينه سفيراً في قيينا بمرتبة سفير وسطي، (سفير مفوض) في شهر شعبان 1223 هـ / 1808 م، وخلال شهر ارتقى إلى سفير كامل الصلاحية، مع تعيينه مستشاراً غير متفرغ لوزارة الخارجية في شهر شعبان من عام 1255 هـ / 1839 م ثمَّ تعيينه مستشاراً لوزارة الخارجية في شهر شوال 1255 هـ / 1839 م.

وفي شهر جمادى الآخرة 1256 هـ / 1811 م، تمَّ إرسال تكليفه مستشاراً للصدر الأعظم، ومن ثمَّ تمَّ تعيينه ناظراً للخارجية برتبة وزير في 6 صفر عام 1257 هـ / 30 مارس 1841 م، وذلك حتى 8 شوال 1257 هـ / 23 نوفمبر 1841 م، وعاد للسفارة في قيينا في شوال 1258 هـ / 1842 م، ليعود للمرة الثانية وزيراً للخارجية في ربيع الآخر 1259 هـ / أكتوبر 1258 م وحتى 21 شوال 1260 هـ / 3 نوفمبر 1844 م ثم وزيراً للمالية 23 ربيع الأول 1246 هـ / 11 سبتمبر 1830 م، ثم وزيراً للخارجية للمرة الثالثة في 3 جمادى الآخرة 1294 هـ / 17 أبريل 1877 م حتى 13 رمضان 1264 هـ / 13 أغسطس 1848 م، ثم وزيراً للخارجية للمرة الرابعة في 25 جمادى الآخرة 1269 هـ / 5 أبريل 1853 م، حتى شهر 6 شعبان / 15 مايو من نفس السنة، ثم صار عضواً في مجلس التنظيمات سنة 1271 هـ / 1894 م، تولى بعد سنة رئاستها بالوكالة عام 1272 هـ / 1856 م حتى توفي في يوم الأربعاء 16 جمادى الآخرة 1273 هـ / 11 فبراير 1857 م.

كان يتصف بمعظم الصفات الحميدة، فهو رجل حلیم، صبور، كريم، كما يتصف بالذكاء، والدهاء، وكان يمارس الكتابة وخاصة الأدب. وكان مميّزاً بين أقرانه، فيعتبر أحد الرجال العظام مثل رجال الدولة البارزين من ذلك العصر. وهم مصطفى رشيد باشا، إبراهيم صارم باشا، محمد شكيب باشا، علي باشا، فؤاد باشا، برتوباشا، وهم أساتذة هذا الرجل وعلى أيديهم تربي وكان من أبرز كتاب الدائرة العلمية، وكان يجمع بين أسلوبين، أسلوب عاكف باشا القاسي القلب، وأسلوب برتوباشا الرقيق القلب.

ولقد كان دبلوماسياً أكثر من أنه مسؤول إدارة، ومن المسلم به أنه لم يكن رجلاً صاحب رأي متشدد، وكان يتمتع بالذكاء والفضيلة

تولى منصب وزير الخارجية لعدة مرات، ثم أصبح رئيساً للحكومة، قام بالخدمة لأكثر من سنة في السفارة في قيينا من عام 1252هـ – 1253هـ / 1836 – 1837م. حيث أخبر أصدقاءه بأنه تعلم كثيراً من اللغة الفرنسية في قيينا

حيث كان يتحدثها بطلاقة عن طريق ممارستها ليل نهار. لقد قضى ساعات طويلة بالتحديد في تعلم الفرنسية تحت شجرة موجودة في حديقة السفارة. لقد ساهمت إقامة السلطان عبد العزيز والتي استمرت لثلاثة أيام فقط خلال العام 1284هـ / 1867م في تفتيح مداركه. لقد أحب قيينا كما قال في رحلة عودته إلى بلاده. والأهم من ذلك هو إنه تمّ اقناعه من قبل الكونت (بيوست Beust) وهو وزير الخارجية النمساوي، على أن وجود خط سكة حديدية يمر عبر البلقان سوف يساعد في ربط الأراضي العثمانية مع بعضها. وكذلك فإنّ سفرياته أيضاً قد عززت من إعجابه بالسكة الحديدية الأوروبية. وفي أقل من شهر كان الباب العالي يبحث في النمسا وأماكن أخرى عن مطورين للسكة الحديدية في الاناضول، وبعد وقت قصير في روميلي (Rumelia) أيضاً.⁽¹⁾

لقد اكتسبت السفارة التي في قيينا أهمية خاصة كمركز مخابراتي، أي كمركز إصغاء لما يدور في مناطق البلقان الخاصة بالدولة العثمانية. لقد كان العثمانيون والنمساويون متخوفين من قيام

=

والبصيرة في أمور السياسة، ولهذا السبب فقد كان له دور بارز لتسوية العديد من المسائل في مجالس المفاوضات والمناقشات، بل إنه كان من خيرة أعضاء هذا المجلس برأيه المميز وفكره الواسع الاق، حتى إن أحد الأعضاء قال له ذات يوم سوف تجد الحل القاطع لهذه المسألة لديه مما اختلفت الآراء، وهذه النقطة محممة تجعل هذا الرجل مختلفاً لدى رشيد باشا.

وكان رشيد باشا يتشاور مع رجال ويأخذ بالرأي الصائب وغالباً رأى محمد صديق رفعت بك، فهو كان الركن الركين لرشيد باشا، ولم يتردد رشيد باشا في الدفع به لحل سائر المشكلات العالقة بين الدولة العلية وسائر البلاد الأخرى، وذلك بحكم ترده بين المجالس الإدارية ومراعاة الإصلاحات والترقيات المستمرة، فقد تمّ تكليفه بمسؤوليات ومهام جسام، مثل حسم المسائل اليونانية، المسألة المصرية، وشارك في مفاوضات هذه المسائل وتمكن من إنجاز المهمة على النحو الأمثل بسبب لباقتة وذهنه الحاضر، وفي ظل علاقاته الوطيدة مع أوروبا حول المسألة المصرية، وأمضى عامين في قيينا حتى توصل لقرار قاطع في ذلك، وقام بإبلاغ محمد علي باشا بالقرار الذي تمّ اتخاذه بشأن المسألة المصرية، وخلال أيام حصل على الجواب القاطع. وعندما اقتضى الأمر تغيير سياسة الدولة العلية فإنّ رشيد باشا دفع به ليقوم بهذا التغيير المطلوب، وفي ظل نشاطه وجهوده المحمودة فإنّه تمكن من إقناع دول أوروبا في الخارج بمحاسن ومميزات التنظيمات الخيرية..... الخ من الأعمال.

وعندما جاء السفير الروسي منتشيكوف، فقد كلف صادق رفعت باشا بالتفاوض معه واستطاع أن يتعامل معه وفرق بين مسألة المقامات ومسألة الكنيسة الأرثوذكسية، وكان قد تمكن من كسب تقدير فرنسا وإنجلترا، بل إنه أبرز فائدة وفعلاً كبيراً لكسب ود هذه الدول.

للمزيد، انظر: عبد الرحمن شرف: أحاديث تاريخية، الطبعة العاشرة، 1339هـ، ص 115-12.

Mehemed Süreyya – Sicill-I Osmani – Yayina Hazirlayan: Nuri Akbayer – Eski Yazidan Aktaran: Seyit Ali Kahraman- Kultur Bakanligi Ile Turkiye Ekonomik Ve Toplumsal, Tarih Ve Vakfi'nin Ortak Yayinidir – İstanbul, Nisan 1996. C3, P, 290.

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.19 – 20.

حركات قومية ومن إنفصال الأقليات، ومن الحركة البنسلافية (Pan – slavism) على وجه الخصوص والتي تطورت في القرن الثالث عشر الهجري 1277هـ/ ستينيات التاسع عشر الميلادي 1860م وما بعدها. لقد كان الدبلوماسيون العثمانيون في قيينا قادرين على الحصول على معلومات قيمة وأحيانا أخرى كانوا يحصلون على معلومات مضللة عن الأعمال التخريبية لشعوب البلقان. كان بعض من تلك المعلومات يقدم من قبل الحكومة النمساوية، والبعض الآخر من مصادر أخرى. لقد قام السفير (كالمكي Kalimaki) والذي كان سفيراً في ستينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، قام بالإبلاغ عن "معقل الثورة" حيث أبلغ بأن مقاطعتي (الأفلاق والبغدان) ستصبحان تحت سيطرة الأمير (كوزا Cuza) وبعد ذلك أخبر عن جهود الرومانيين الذين عاشوا في هاتين المقاطعتين للتخلص من الأمير (كوزا Cuza) والمجئ بأمير أجنبي. لقد مرر السفير (كالمكي Kalimaki) معلومات استخباراتية إلى إسطنبول عن مخازن اسلحة سرية ذاهبة إلى البلغاريين عن طريق المقاطعة العثمانية المستقلة (صربيا). ثم قام خلفه وهو (حيدر Haydar) بإرسال معلومات إلى إسطنبول عن جهود الأمير الصربي في التخلص من كل القلاع العثمانية في إمارته الإقطاعية. وبعد أن احتلت النمسا مقاطعتي (البوسنة Bosnia والهرسك Herzegovina)، في عام 1295هـ / 1878م، أصبحت السفارة في قيينا أيضاً عيناً على مقاطعة (البوسنة Bosnia)، حيث قامت بالإبلاغ عن المحاسن والمساوئ التي تتم في تلك المقاطعتين. حيث كانت تلك المقاطعتان قانونياً جزءاً من الدولة العثمانية على الرغم من حقيقة كون الإدارة المحلية أصبحت الآن نمساوية⁽¹⁾.

لقد كانت السفارة العثمانية في مدينة قيينا عيناً تراقب روسيا أيضاً. تهتم عموماً بالمؤامرات والمكائد الروسية في منطقة البلقان. لقد كان المسؤولون العثمانيون في اتصال ليس مع المسؤولين النمساويين فحسب، والذين كانوا يراقبون الروسيين أيضاً، بل كانوا في اتصال مع العملاء الذين يبيعون الأخبار، مقابل أموال كبيرة في العادة، عمّا سيقوم الروسيون بفعله. لقد قاد تحمس العثمانيين لمعرفة الأنشطة التخريبية التي ترعاها روسيا، قادم أحيانا إلى ارتكاب بعض التجاوزات. فالسفير حيدر أفندي وسكريتره الأول كريسيدي أفندي (Chryssidi Efendi) وخلفه خليل شريف باشا (Halil Serif Pasa)⁽²⁾ في الأعوام من 1286 – 1288هـ / 1869 – 1871م قاموا بدفع أموال

(1) Ibid, P.20 – 21.

(2) خليل رفعت باشا: ولد في القاهرة سنة 1247هـ / 1831م، وتوفي في إسطنبول سنة 1296هـ / 1879م أحد رجالات الدولة العثمانية، وهو دبلوماسي متنور، وذو حنكة سياسية لا تداني، ويعتبر من أكثر الشخصيات تلوناً في عهد التنظيمات.

مقابل الحصول على عدد من الوثائق الروسية المتعلقة بالجهود السلافية والأنشطة الثورية والعلاقات الروسية وحتى لوثائق عدد من المراسلات التي تمت بين السفير الروسي في إسطنبول واسمه (إجاتو Ignatyev) ووزارته في بطرسبورغ. وعلى الأرجح، فإن معظم هذه الوثائق كانت تعلق من قبل مقالين فقط لسبب بسيط وهو كسب المال غير الشريف⁽¹⁾.

لا تعتبر البعثة الدبلوماسية بالطبع مجموعة من المهام بكل بساطة. إنها مبدئياً مجموعة من الناس. والذين كانوا عثمانيين ويمثلون السلطان ويمثلون مصالح الدولة في العاصمة النمساوية.

وقد حصلت على قائمة لأسماء السفراء العثمانيين قام بجمعها Roderil H. Davison حيث تحاول أن تعيد بناء تسلسل كل رؤساء البعثات، والسفراء، والقائمين بالأعمال وكذلك الوزراء المؤقتين والمبعوثين الخصوصيين. حيث تعتمد القائمة على 118 من أصل 119 مجلد من دليل الماناك من عام 1217 – 1338هـ / 1802 – 1920م (لم يجد المجلد الخاص بالعام 1229هـ / 1814م)، كما تمّ تصحيح هذه القائمة عن طريق الرجوع إلى الكتاب السنوي (الحولية أو السالنامة) وإلى مجلدات النشرة الرسمية (Handbuch) التي عُثر عليها، وأحياناً بالرجوع إلى مصادر أرشيفية أخرى تمّ نشرها. هذه القائمة لا تعطي تواريخ دقيقة، ولكنها توضح السنوات فقط، وكقاعدة عامة فالسفراء المذكورون يقومون عادةً بالخدمة في الفترة من شوال إلى ذي الحجة / سبتمبر إلى نوفمبر لتلك السنة. (وعندما يتم كتابة سنتين مع بعض مثل 1289 – 1290هـ / 1872 – 1873م، فإنّ ذلك يدل على أن السفير حينها كان مبتعثاً لأمد قصير ولا يظهر اسمه في الماناك. وهناك بلا

=

عمل مستشاراً لرئاسة الوزراء (الصدر الاعظم) لفترة قصيرة، ثم انتقل إلى فيينا سفيراً من شهر جادى الأخرى عام 1287هـ / أغسطس 1870م، وحتى رجب 1289هـ / شهر سبتمبر من عام 1872م. وبعدها تقلد منصب وزير الخارجية في عهد السلطان عبد العزيز بين عامي 1289-1290هـ / 1872 – 1873م فوزيراً للعدلية في عهد عبد الحميد الثاني سنة 1877م ولمدة خمسة أشهر. وأمهى حياته العلمية سفيراً في باريس لخمس أشهر سنة 1294هـ / 1877م. عين سفيراً في سان بطرسبرج من سنة 1277هـ / 1861م، وحتى سنة 1281هـ / 1864م. كان يملك ثروة هائلة ساعدته على ممارسة هواياته في اقتناء اللوحات ومنها عدد لا بأس به من اللوحات النادرة حتى اشتهر بذلك، ومن بينها لوحات عارية، وربما ساعدته نشأته وتعلمه في المدارس الفرنسية للانجذاب نحو الفن، حتى كانت عنده مجموعة ضخمة من اللوحات الأصلية الأوروبية عالية الثمن، لكنه باعها فيما بعد بسعر بخس 628 ألف فرنك فرنسي نتيجة عدم قبول الدولة العثمانية إحضار اللوحات العارية معه عند عودته من فرنسا، بعد أن أقام فيها فترة كان من ضمنها عمله سفيراً لبضعة أشهر، وقد خلف مكتبة كانت تحوي العديد من الكتب والمخطوطات، انتقلت لتصبح من مقتنيات مكتبة بايزيد بإسطنبول.

Michele Haddad, Hali Şerif Pasa, Bir İnsan, Bir Koleksiyon: Çevirmen Elif Gökteke, Ankara Yayinevi P, Aralık, 2001.

(1) Ibid, P.21.

شك أخطاء في القائمة وخصوصاً في الأعوام التي سبقت عام 1251هـ/ 1835م. كما أن هناك بكل تأكيد قائمين بالأعمال على مدى قصير لم يتم إدراج اسمائهم إطلاقاً.⁽¹⁾

وبذلك فإنه يمكن تصنيف رؤساء البعثات إلى مجموعتين. المجموعة الأولى والتي بدأها السلطان سليم الثالث عندما قرر إرسال سفراء دائمين ومقيمين إلى العواصم الكبرى الأربع ولأول مرة في التاريخ العثماني. وهم إبراهيم عفيف أفندي تمّ تعيينه في عام 1209هـ/ 1795م وتولى منصبه من عام 1211هـ/ 1797م فقط إلى عام 1215هـ/ 1800م. وبعد عام وعندما تمّ ترؤس السفارة من قبل ثيبالدو (Thibaldo)⁽²⁾، كان هناك سفير آخر اسمه (عبدالحق أحمد؟) وهناك مبعوث خاص وهو السيد إبراهيم شولدي أفندي (إبراهيم هولدي؟ حسب التهجية المكتوبة في دليل الماناك، وبالفرنسية تشولدي)، ولا توجد معلومات عن الأنشطة التي كانا يقوم بها. كما أنه يُعتقد عموماً بأن (جين مافرويني Jean Mavroyeni) وهو تاجر يوناني والذي كان لديه خبرة سياسية في تلك الإمارات، بأنه ترأس بعثة فيينا كقائم بالأعمال من العام 1226هـ/ 1811م، حتى بعد حدوث التمرد اليوناني بقليل في العام 1236هـ/ 1821م. في الحقيقة يُعتقد بأنه لم يكن هناك سفراء عثمانيون في أوروبا في الفترة من 1226هـ/ 1811م إلى العام 1249هـ/ 1833م، ولكن إما قائمون بالأعمال أو ممثلون فقط. وربما قد يكون (مافرويني Mavroyeni) قد قام بالمهمة في الفترة 1227هـ – 1229هـ/ 1812م – 1814م وكان لديه لقب قائم بالأعمال، على الرغم بأن دليل الماناك لم يذكره⁽³⁾. ويشير دليل الماناك إلى إنه وخلال الفترة من 1227 – 1229هـ/ 1812 – 1814م كان إبراهيم أفندي هو الدبلوماسي العثماني المقيم الوحيد في كل أوروبا. ويوضح دليل الماناك بأن (مافرويني Mavroyeni) كان قائماً بالأعمال في الأعوام من 1231 – 1237هـ/

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P. 25 – 26.

(2) لقد كتب (Kuran) اسمه في كتاب "السفراء المقيمون" بالاعتدال على وثيقة عثمانية حيث كتبه (Dilbalto) وقال بأنه كان المترجم. بينما تشير نشرة (HSHOK) إلى أن هناك شخصاً اسمه (Athanas Tipaldo) يعمل كمستشار عثماني في مدينة (تريستي Trieste) في عام 1222هـ/ 1807م. يمكن أن يكون هو الشخص ذاته، كما يمكن أن يكون في قنصلية مدينة تريستي (Trieste) قبل عام 1222هـ/ 1807م.

Ibid, P. 27.

(3) لقد أشار وزير الخارجية البريطاني (واسمه اللورد Castereagh) إلى (مافرويني Mavroyeni) في فيينا في بداية عام 1230هـ/ 1815م على أنه القائم بالأعمال العثماني، ولكنه في نفس الخطاب أشار إلى وزير عثماني أيضاً في فيينا، بدون ذكر اسمه. كما أن المؤلف (Webster) في كتابه "السياسة الخارجية لكاستيليري (Castlereagh) يقول بأن (مافرويني Mavroyeni) كان المندوب غير الرسمي للسلطان، حيث تمّ إرساله نتيجة للضغوط من قبل السفير البريطاني في إسطنبول. كما أن كتاب الماناك يشير إلى المندوب العثماني المقدم في أوروبا في عام 1230هـ/ 1815م.

Ibid, P.27

1816 – 1822 م. ومن العام 1238هـ/ 1823م إلى 1247هـ/ 1831م لم يكن هناك ممثل للدولة العثمانية في قيينا ما عدا في عام واحد فقط وهو (فيكار Vicaire) والذي من المحتمل بأنه كان ممثلاً غير رسمي أو كان متولياً منصباً بالوكالة⁽¹⁾. في الواقع لم يوجد تمثيل عثمانى في تلك السنوات في أي مكان في أوروبا ما عدا في عام واحد فقط، وهو عام 1239هـ/ 1824م، حيث كان هناك قائم بالأعمال في لندن⁽²⁾.

تبدأ المجموعة الثانية من عام 1248هـ/ 1832م بإعادة تعيين (جين مافرويني Jean Mavroyeni) كقائم بالأعمال في قيينا. في تلك اللحظة كان الممثل الدبلوماسي المقيم هو الوحيد للدولة العثمانية في أوروبا، لقد كان في بعثة في لندن خلال جزء من الثلاث السنوات التي قضاها كقائم بالأعمال. لقد بدأ تعاقب السفراء العثمانيين إلى البلاط النمساوي مرة أخرى واستمر إلى العام 1336هـ/ 1918م بعد تعيين (رويوسيزاد داماد أحمد فتحي باشا Rodosizade Damad Ahmed Fethi Pasha)⁽³⁾ في العام 1251هـ/ 1835م، وهو جنرال في الحرس الملكي،

(1) لقد كان (تودوروفيك Todorovic)، وما زال على الأرجح، هو القنصل الممثل في مدينة البندقية. كما تشير إليه نشرة (HSHOK). Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P. 28

(2) Ibid, P.27 – 28.

(3) لقبه رودوسي زاده (نسبة إلى رودوس)، والده حافظ أحمد آغا، ولد عام 1216هـ / 1801م وبعد وفاة والده بعدة أشهر انتسب سنة 1224هـ / 1809م إلى مدارس (اندرويني هيايوني) وهي (من المدارس السلطانية المفتوحة في مرحلتها الأولى لكل أحد). انتسب سنة 1241هـ / 1826م إلى المدرسة العسكرية السلطانية، وبعد تقلبه في المناصب العسكرية سريعا وصل إلى رتبة «ميرآلي» بكنية الذخائر في صفر 1246هـ / أغسطس 1830م، ثم في شهر شوال/ أبريل من العام نفسه وصل إلى رتبة فريق. وفي شهر ربيع الآخر من عام 1251هـ / أغسطس 1835م، تم إرساله بصفة سفير مؤقت إلى قيينا لمباركة الإمبراطور النمساوي، وعاد في شهر رجب/ نوفمبر، ليتم تعيينه في ربيع الأول 1251هـ / أغسطس 1836م سفيراً دائماً في قيينا ثم ترقبته إلى رتبة والي آيدان بالتزامن مع ترقبته لرتبة وزير في شهر ربيع الآخر من عام 1253هـ / يوليو 1837م، وفي شهر رجب/ أكتوبر انتهت وظيفته في السفارة بقيينا.

ثم تنقل سفيراً بين لندن في شهر ذي القعدة 1254هـ / فبراير 1839م حيث مثل السلطة السنوية بصفة رسمية في مراسم الجلوس على العرش، وارتداء التاج الملكي الإنجليزي في لندن، ثم في شهر محرم 1254هـ/ ابريل 1838م عين سفيراً في باريس. تنقل بعد ذلك في مناصب عديدة منها رتبة المشير في طوب خانة (مخزن المدافع) الحربية 1261هـ / 1845م، ولثلاث مرات بعدها ووزير الحربية 1261هـ / 1845م، ووزير التجارة 1269هـ / 1853م وغير ذلك. حتى توفي في شهر جمادى الآخر 1274هـ / يناير 1858م، ودفن في جوار قبر السلطان محمود. كان رجلاً متصفاً بالذكاء، خطيباً موهوباً، عالماً، جامعاً لفنون الأدب، ولم يتوان يوماً في القيام بأداء أية مهمة موكلة له من قبل السلطان.

Mehemed Sûreyya – Sicill-i Osmani – Yayına Hazırlayan: Nuri Akbayar – Eski Yazıdan Aktaran: Seyit Ali KAHRAMAN- Kultur Bakanlığı İle Türkiye Ekonomik Ve Toplumsal, Tarih Ve Vakfı'nın Ortak Yayınıdır – İstanbul, Nisan 1996. C3, P, 290.

كمبعوث خاص إلى قيينا، وإعادة تعيينه كسفير منتظم، بذلك مع بعض الإنقطاعات الطفيفة.

عموماً، وطبقاً للقائمة المرفقة، كان هناك 43 تعييناً كرئيس للبعثة بين العامين 1211هـ/ 1797م و1336هـ/ 1918م⁽¹⁾، لأنه في 9 سنوات من جملة الـ 122 سنة أي من 1211هـ/ 1797م إلى 1336هـ/ 1918م لم يكن هناك رئيس للبعثة، هذا يعني أن الفترة الفعلية لهذه التعيينات الـ 43 هي 113 سنة فقط، وإن متوسط الفترة للمنصب كانت حوالي السنتين وسبعة أشهر. هذا الرقم قد يكون مهماً أو قد لا يكون في إثبات الاستمرارية أو عدم استقرار التمثيل للدولة العثمانية في النمسا، والرقم قد يكون على الأرجح خطأ أيضاً حيث كان هناك بدون شك قائمون بالأعمال على خلاف ما يظهر في القائمة. ومن الأهم بأن نلاحظ أن فترة ثلاثينيات وأربعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي عندما كان نظام السفراء المقيمين في مرحلة التجديد، حيث كان نظاماً حديثاً نوعاً ما وكان يتميز بعمليات التبديل السريعة. وفيما بعد، كانت هناك تبديلات أقل للسفراء ما عدا في فترة سبعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، حيث كان عقداً من الاضطراب وكانت هناك سرعة في القيام بتبديل هيئة الموظفين المحليين في الدولة العثمانية أيضاً. ومن المثير أن الفترة الأكثر استقراراً بالنسبة للتمثيل العثماني في قيينا جاءت خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (1293 – 1327هـ/ 1876 – 1909م). لكن من الصحيح أن عبد الحميد كان واثقاً من نفسه بعد فترة سنواته الست الأولى على العرش، حيث كان يقوم بتغيير المسؤولين المحليين بنسبة أقل بعد عام 1299هـ/ 1882م عما كان يقوم بعمله من قبل. ومن ضمن سفراء عبد الحميد الأكثر بقاءً في قيينا، حيث أبقاه هناك كمنفى له وهو (سعد الله باشا) حيث لم يكن مسموحاً له بالعودة إلى إسطنبول وذلك بأمر من السلطان. وأطول منصب تمّ توليه لسفير في قيينا كان محمد نديم (ليس هو نفسه الذي تولى منصب رئيس الحكومة في الفترة 1872 – 1292هـ/ 1872 – 1875م) حيث كان ذلك في عهد السلطان عبد الحميد من الفترة 1314 – 1325هـ/ 1896 – 1907م. لقد كانت أقل فترة لمنصب السفير خلال عهد السلطان عبد الحميد أيضاً وهي فترة أسبوع واحد من 21 إلى 28 جمادى الآخر 1299هـ/ 10 إلى 17 مايو 1882م. وبالتأكيد فلا

(1) يتم احتساب التعيينات المتعاقبة للشخص الواحد كتعيين واحد حتى ولو اختلفت المناصب (وزير، سفير، الخ). إذن تلك الـ 43 تعيين تتعلق بـ 34 شخصاً فقط، حيث إن بعض الأشخاص قد تمّ تعيينهم لأكثر من مرة مع وجود فترات فاصلة خلال تعييناتهم.

Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.28.

بد أن يكون ذلك تعييناً ورقياً فقط (1).

ومن بين السفراء إلى قيينا نستطيع أن نجد الأسماء الأكثر بروزاً في التاريخ العثماني في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، فكثير من السفراء تولوا مناصب وزارية في حكومات إسطنبول إما قبل أو بعد فترة خدمتهم في قيينا. على الأقل هناك ستة منهم أصبحوا وزراء للخارجية وهم: صادق رفعت، محمد شكيب، خليل شريف، أحمد عارفي سرفر، وإبراهيم أدهم (2). واثنان تولوا منصب (رئيس الحكومة) بعد فترة توليهم مناصب كسفراء وهم: أدهم وعارفي، بينما تولى حسين حلمي المنصب لمرتين قبل أن يكون سفيراً في قيينا. على الرغم من أن أول من كان في المجموعة الجديدة من السفراء هو (أحمد فتحي) والذي جاء من السلك العسكري إلا إن من تعاقبوا بعده على المنصب جاؤوا من السلك المدني واستمتعوا بالتعليم على الأسلوب الغربي أو على الأقل تعلموا اللغة الفرنسية. وفي أواخر أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي ظهرت أول شخصيتين ممن باتوا يُعرفون بأنهم سلسلة جديدة من الدبلوماسيين المهنيين، حيث ظهرا في قيينا. أولهما (كوستاكي موسوروس (Kostaki Musurus) ولديه خدمته الطويلة والتميزة كممثل للعثمانيين في الخارج. والثاني هو (محمد شكيب) وهو خبير سياسي سابق لمعظم السفارات العثمانية، فشكيب كما حدث فعلاً كان أول شخص في مجموعة الأب والإبن، ذلك أن ابنه (أحمد) قد أصبح في السنوات التالية أيضاً سفيراً في قيينا ولاحقاً وزيراً للخارجية العثمانية (3).

يعتبر الأشخاص الذين خدموا كسفراء في قيينا مثيرين للاهتمام ليس بسبب حياتهم المهنية المميزة، ولكن بسبب حياتهم الشخصية وكذلك بسبب خصوصياتهم الفردية. هذه أمثله قليله على الجوانب الغربية لحياة بعض ممن تم ذكرهم: وهو حيدر أفندي مثلاً، حيث أساء كثيراً إلى الحكومة النمساوية بسبب تدخلاته في مخططات بعض اللاجئين البولنديين لمواجهة الجهود البنسلافية الموحدة. اعتقد النمساويون بأن البولنديين كانوا يتعاونون سراً مع الثوريين الهنغاريين في مدينة (كوسوث Kossuth)، وكانوا يعتقدون إن القضية كانت مدبرة لإثارة إنتفاضة ضد كل من الدولة

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.29.

(2) لقد كان "شكيب باشا" وزيراً للخارجية قبل تعيينه في السفارة في قيينا، أما الآخرون فلقد أصبحوا وزراء للخارجية بعد تعيينهم في السفارة في قيينا.

Ibid, P.30

(3) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P. 29 – 30.

العثمانية والإمبراطورية النمساوية، لقد طلب (بيوست Beust) من الباب العالي أن يستدعي السفير حيدر بسبب طيشه أو على الأقل لكي يقوم بتحذيره⁽¹⁾. ولقد تمّ توضيح هذا سابقاً أن حيدر وخلفه خليل شريف كانوا منغمسين في شراء وثائق يفترض أنها روسية تتعلق بالأنشطة البنسلافية. لقد اكتسب حيدر شريف سمعة من نوع آخر أيضاً، حيث كان يُعتقد بأنه كان شخصاً غريباً خالصاً. لقد كانت سفارته في قيينا مرصعة بالسناير الدمشقية الحريرية، والتمائيل الرخامية، والخدم ذوي البزات الخاصة، والطعام الشهي، ولديه غرفة للتدخين مطرزة بمجوهرات من مدينة كوبكس العثمانية وغرفة للعب الورق حيث كان ضيوفه يلعبونها بعد تناول الغداء. في هذه السفارة قام خليل شريف باستضافة الكاتب العثماني الشاب نامك كمال وآخرين.

اكتسب سعد الله باشا، وقبل أن يصبح سفيراً إلى قيينا، سمعة ككاتب رقيق ومترجم، ولكن كان له سمعة أخرى في مخيلة السلطان عبد الحميد الثاني، حيث كان يعتقد بأن لديه علاقة وثيقة مع السلطان الأسبق، مراد الرابع، على الرغم من أنه تمّ عزله بسبب حدوث انهيار عصبي له، إلا إنه مازال حياً ولكنه في نظر عبد الحميد مصدر تهديد لبقائه على العرش. لذلك قرر عبد الحميد إرساله خارج البلد، أولاً كسفير إلى برلين في عام 1294هـ / 1877م، ثم بعد ذلك كسفير إلى قيينا في عام 1300هـ / 1883م ولم يسمح له بالعودة. من الواضح أن رفض السلطان عودة السفير لرؤية موطنه مرة أخرى قد سبب لسعد الاكتئاب. ففي عام 1307هـ / 1890م أودى بحياته باستخدام الغاز في حمام السفارة العثمانية في قيينا⁽²⁾.

لقد كان معظم السفراء العثمانيين إلى قيينا مسلمين. ولكن من رؤساء البعثات كان هناك خمسة مسيحيين (سبعة لو تمّ احتساب (ثيبالدو Thibaldo وتودوروفيس Todorovic وهم من المجموعة الأولى). وكل الخمسة كانوا يونانيين، لكن هذا لم يمثل أي مشكلة في قيينا، فـ(جين مافرويني Jean Mavroyeni) وخلال فترة عمله المتقطعة كقائم بالأعمال ومستشار للسفارة من حين لآخر، كان منسجماً مع الأمير ميترنينخ Metternich في خدمته التي استمرت لأكثر من ثلاثين سنة. وبالنسبة لـ (كوستاكي موسورس Kostaki Musurus وعليكو باشا Aleko Pasha) والمسمى بالأمير (Vogorides) وشخص آخر وهو (مافرويني بيه Mavroyeni Bey)، فلقد خدموا لفترات قصيرة فقط، ولكنهم كانوا منسجمين في قيينا. ولذلك وعلى ما يبدو أن

(1) Yılmaz Öztuna: Devletler Ve Hanedanlar Türkiye (1074 - 1990), Cilt 2, İlaveli 3. Baskı, P.869.

(2) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P. 30 – 31.

تعيين الأمير (كالماكي بيه Bay Kalimaki)، والذي أصبح ثابتاً في قيينا كسفير لمدة ثمان سنوات بعد حرب القرم Crimean، كسفير في قيينا في 1271هـ/ 1855م قد أدى إلى خلق مشكلة دبلوماسية كبيرة.

فالزوجة الصغيرة التي أحدثها تعيين (كالماكي Kalimaki) سفيراً أدت إلى وقوع إسطنبول وقيينا في مأزق صعب، فالمشكلة ليست في أن (كالماكي Kalimaki) يوناني ولكنها لأنه كان مسيحياً. لقد كانت ردة الفعل الفرنسية إزاء تعيينه هي التي أدت لهذه الحادثة المؤسفة، فالمبعوث الفرنسي في قيينا في ذلك الوقت كان لديه رتبة وزير فقط، واعترض على كون المبعوث العثماني يفوقه رتبة، لقد هدد المبعوث الفرنسي بتقديم استقالته في حالة قيام (كالماكي Kalimaki) بأعمال السفير في قيينا. وبسبب الموقف الفرنسي القوي، رفضت النمسا استقبال (كالماكي Kalimaki) كسفير. ولقد استغرب الباب العالي لهذا التصرف، لأن سلف (كالماكي Kalimaki) وهو عريف أفندي كان لديه رتبة وزير، ولكن الوزير الفرنسي لم يعترض. لماذا إذن أصبح الوضع مختلفاً مع (كالماكي Kalimaki)؟! ولقد قدمت النمسا تفسيراً للباب العالي عن هذا الوضع المخرج. فمن وجهة نظر المبعوث الفرنسي، إنه من العادي أن يتفوق عريف عليه في الرتبة، لأن عريف كان مسلماً، وليس مندمجاً تماماً مع المجتمع الغربي، لذلك فإن العواقب الاجتماعية لهذا الفرق في الرتبة لن تؤثر على الرجل الفرنسي. ولكن لكون (كالماكي Kalimaki) مسيحياً، ويعتبر في وطنه عندما يكون في المجتمع الأوروبي، فلذلك لم يقبل الرجل الفرنسي برتبة أدنى من الرجل العثماني والتي ستكون واضحة للمجتمع.

لقد تمّ تهدئة المشكلة عندما عين الباب العالي (كالماكي Kalimaki) في عمل مؤقت في مكان ما في إسطنبول، بينما تمّ تفويضه بالبقاء برتبة السفير. حيث تمّ حل المشكلة نهائياً فقط عندما أذعنّت فرنسا أخيراً لقيام (كالماكي Kalimaki) بعمله كسفير في قيينا، حيث قامت فرنسا بترقية مبعوثها الخاص هناك إلى رتبة سفير أيضاً. وتمّ سحب الاعتراض النمساوي على التعيين، وأصبح (كالماكي Kalimaki) سفيراً في قيينا. ولقد كان الحدث كاملاً عجباً حيث جاء في وقت كانت فيه فرنسا والنمسا تصران على أن يتم منح المسيحيين في الدولة العثمانية نفس الحقوق، ومن ضمنها المساواة في فرص العمل كالمسلمين، لكن عندما تمّ ذلك فعلاً اعترضتا وفي حادثة شهيرة جداً⁽¹⁾.

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P32 – 33. Musa Kilic: Osmanli Hariciyesinde Gayrimler (1836-1876) Doktora, Ankara Universtesi. Ssosyal Bilimler Enstitusu. Tterih(Yakincag Tarihi) Anabilim Dali, Tez

تضم قائمة الموظفين في السفارة في قيينا، والذين تحت السفراء، قليلاً جداً من المسيحيين، كمستشارين، سكرتير أول أو ثاني، أو ملحق، وعدد منهم يونانيون وعدد آخر كانوا أرمن (من أرمينيا). لقد تميزت المؤسسة الدبلوماسية العثمانية في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي بأن الأرمن واليونانيين لا بد أن يحصلوا على وظائف من كل الرتب، باستثناء هو أن اليونانيين كانوا في الغالب سفراء، والأرمن أقل من ذلك. أشهر أرميني قام بالخدمة في قيينا لم يكن على الأرجح من ضمن موظفي السفارة، بل كان المستشار العام هناك لسنتين من 1272 – 1274هـ/ 1856 – 1858م، لقد كان اسمه (جارابد داوود Garabed Davud) وهو كاثوليكي حيث دخل في الخدمة مع الخارجية وأصبح أخيراً باشا، ومحافظة لمنطقة لبنان التي تمت إعادة تنظيمها في 1277 – 1285هـ/ 1861 – 1868م، ثم أصبح وزيراً للأشغال العامة في إسطنبول. بالنسبة للبيه (نصري فرانكو Nasri Franko) فلا يعرف هل كان مسيحياً أم يهودياً حيث قضى فترة خمس عشرة سنة كسكرتير أول، وثانياً كمستشار في السفارة بقيينا. وهناك آخرون من ضمن الموظفين الدبلوماسيين في السفارة بقيينا والذين يبدو بأنهم كانوا أوروبيين مسيحيين.

فـ سيجموند سبيتزر (A Dr.Sigismund Spitzer) كان ولمدة ثلاث سنوات في خمسينيات القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي الرجل الثاني في السفارة، أي مستشاراً، فمن هو إذن؟ وكذلك (هنري بيه Henry Bey) كان السكرتير الأول في 1316 – 1318هـ/ 1899 – 1900م فمن كان أيضاً؟ و(فالكون أفندي دي سميير Falcon Efendi de Cimier). حيث بدأ في 1285هـ/ 1868م كقنصل ومديرٍ للقنصلية العمومية العثمانية في قيينا، وفي 1287هـ/ 1870م كان نفسه هو القنصل العام، وفي 1289هـ/ 1872م كان قنصلاً عاماً وسكرتيراً ثانياً للسفارة في نفس الوقت. وفي السنة التالية، ولمدة خمس سنوات بعد ذلك كان قنصلاً عاماً وسكرتيراً أول، وفي 1296هـ/ 1879م لم يعد قنصلاً عاماً ولكنه كان مستشاراً للسفارة واستمر كذلك حتى 1299هـ/ 1882م وهذه هي آخر سنة يظهر اسمه في السجلات، تبدو هذه الخمس عشرة سنة من الخدمة في قيينا مؤشراً ليس على قدراته فحسب بل على عدم القدرة على الاستغناء عنه. إذن من هو (فالكون Falcon)؟ لا بد وإنه كان معروفاً جيداً في أيامه، لقد كانت لديه علاقات غير مباشرة كما نعرف مع (ناميك كمال Namik Kemal)، ومن حين إلى آخر ظهر أوروبيون ضمن هيئة السفارة العثمانية في قيينا ولكنهم أقل شهرة.

وكان عدد الطاقم الدبلوماسي للسفارة العثمانية في قينا يتكون من ثلاثة إلى أربعة في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وإلى خمسة أو ستة من خمسينيات القرن الثالث الهجري/ التاسع عشر الميلادي إلى عام 1332هـ/ 1914م، وفي بعض فترات الأزمة كانت هيئة السفارة تزداد بشكل طفيف، حيث حدث هذا خلال حرب القرم وخلال أزمة (كريت Cretan) من 1282 – 1286هـ/ 1866 – 1869م. ثم لم يبدُ أي زيادة في حجم الطاقم، حتى بشكل غريب خلال فترة الأزمة في البوسنة في الأعوام من 1292 – 1295هـ/ 1875 – 1878م، ولكن خلال الحرب العالمية الأولى وصل عدد هيئة السفارة إلى أقصى درجة – في العام 1334هـ/ 1916م و1335هـ/ 1917م حيث كان هناك اثنا عشر دبلوماسياً مهنيًا⁽¹⁾.

لقد كانت الوظائف التي في السفارة، باستثناء الوظائف المعتادة مثل السفير، المستشار، السكرتير والملحق، تضم معلماً، وترجماناً. ولا بد أنه كان هناك ترجمانات ضمن هيئة السفارة منذ بداية الدبلوماسية المقيمة في 1211هـ/ 1797م. فثيبالدو (Thibaldo) وهو أول قائم بالأعمال، كان مترجماً على الأرجح. والثاني والذي وُجد اسمه في نشرة (Handuch) هو (جورج بابا Georg Pappa)، وعلى الأرجح أنه كان يونانياً، والذي قام بالخدمة خلال الفترة 1232 – 1235هـ/ 1817 – 1820م ويعتقد أنه قبل ذلك قد قام بالخدمة قبل 1232هـ/ 1817م أيضاً. في عام 1252هـ/ 1836م ظهر (ن. ميناس N. Menas) ومترجمون آخرون تبعوه حتى عام 1286هـ/ 1869م. بعد تلك السنة ظهر مترجمون أو كما هو معروف سكرتير – ترجمة ضمن قوائم السفارة في دليل الماناك. قد يكون التفسير الأرجح لذلك إنه في فترة السبعينات كانت المعرفة باللغة الفرنسية منتشرة بين الدبلوماسيين العثمانيين إلى حد أنه لم تكن هناك حاجة إلى مترجمين. ثانياً، الملحق العسكري، ظهر أول ملحق عسكري في 1282هـ/ 1866م وبقي خلال فترة الثلاث السنوات لأزمة كريت (Cretan)، ثم لم يكن هناك أي ملحق عسكري حتى الأزمة البوسنية في عام 1292هـ/ 1875م. ومن ذلك الوقت، مع وجود فجوات قليلة، كان هناك ملحق عسكري واحد وأحياناً في بعض السنوات كان هناك اثنان. كان أول ملحقين ذوي رتب عالية ومع الوقت كانت الرتب أعلى، إلى أن وصلت إلى ملازم وعقيد وحتى في بعض السنوات بعد عام 1318هـ/ 1900م إلى لواء. ظهر الملحق البحري الأول في 1301هـ/ 1884م و1302هـ/ 1885م، ثم لم يكن هناك ملحق بحري حتى العام 1331هـ/ 1913م عندما قامت إيطاليا باجتياح طرابلس وجزر الدودكانية

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Pres, Istanbul, First Printing 1999, P.37.

Dodecanese، وحروب البلقان، والتنافس بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط على القوى البحرية حيث أدى ذلك إلى إيلاء أهمية أكبر للخدمة في هذه الملحقيات.

ولفترة قصيرة نسبياً من 1318 – 1326 هـ/ 1900 – 1908 م، كان للسفارة ملحق تجاري، لا بد أن وجوده كان إشارة إلى إيلاء الدولة العثمانية أهمية للتجارة مع البلدان الأوروبية. لقد كان واضحاً أن بوندي بيه Bondy Bey (أو ليونيل بوندي Lionel Bondy) كما في كتاب السالنامة في ثلاثينيات القرن 13 هـ/ 19 م كان أوروبياً، وهناك من يشك بأنه قد تمَّ إغلاق مكتبه خلال فترة أزمة ضمِّ مقاطعة البوسنة 1326 – 1327 هـ/ 1908 – 1909 م بسبب المقاطعة العثمانية الانتقامية للبضائع النمساوية – الهنغارية. في عام 1309 هـ/ 1892 م كان للسفارة إمام واسمه حسن صبري أفندي حيث قام بالخدمة إلى عام 1327 هـ/ 1909 م وخلفه في ذلك المكتب (محمد ركاي أفندي) من 1328 – 1336 هـ/ 1910 – 1918 م. ويبدو طبيعياً أنه كان يجب إضافة اسم الإمام إلى قائمة هيئة السفارة خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني، والذي كان استخدامه للإسلام واعتماده عليه أكبر من أسلافه الذين سبقوه في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، (هناك احتمالية أن الإمام كان موجوداً ضمن هيئة السفارة قبل فترة حكم عبد الحميد، لكن لم يكن يبلغ عنه كجزء من هيئة السفارة إلا في وقت متأخر)، ومن المثير أيضاً أن حكومة العثمانيين الشباب واصلت في توفير وظيفة الإمام حتى نهاية 1336 هـ/ 1918 م تقريباً.

أحد الأشخاص الذين كانوا ضمن من خدموا في هيئة السفارة في قيينا ولكن في رتبة أدنى، وهو مشهور كثيراً بدون شك، هو السكرتير الثاني (علي أفندي) والذي أصبح (علي باشا)، ولعدة مرات أصبح وزيراً للخارجية ورئيساً للحكومة في الفترة 1262 – 1288 هـ/ 1846 – 1871 م. أغلب العاملين وهم ضمن الدرجات الأدنى كانوا مغمورين ولا يمكن التعرف عليهم بسهولة بدون القيام بأبحاث إضافية، مثلاً (شديد أفندي حبشي) كان السكرتير الثاني في 1298 – 1299 هـ/ 1881 – 1882 م، هل كان أثيوبياً أو من ساحل البحر الأحمر كما يدل الاسم؟ واسماعيل باشا قام بالخدمة لمدة أربعة أعوام 1318 – 1321 هـ/ 1900 – 1903 م كمستشار للسفارة تحت إمرة السفير، محمد نديم والذي لم يكن باشا ولكنه كان (بيه Bey).⁽¹⁾

ولا يعرف شيء عن أصل بعض الأشخاص ولا عن حياتهم ولا أهميتهم ولكن كان لديهم خدمة طويلة في السفارة بقيينا، ولقد تمَّ ذكر اثنين منهم – (نصري فرانكو أفندي Nasri Franko

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.35 – 36.

(Efendi) و(فالكون أفندي دي سميير Falcon Efendi de Cimier) : كل واحد له فترة خدمة في السفارة تمتد لخمس عشرة عاماً. وهناك آخرون مثل صادق أفندي (وهو ليس رئيس الحكومة الأخير والمسمى صادق باشا) حيث كان برتبة سكرتير أول لمدة تسع سنوات، وكان الرجل الثاني حيث لم يكن في تلك الأيام مستشاراً للسفراء (كاليمافي Kalimaki وحيدر hayder) 1275 – 1284هـ/ 1859 – 1867م. لقد ادعى الكونت (بيوست Beust) إن حيدر كان مجرد (أداة شكوى) في يد صادق. ومن الواضح أن (كريسيدي أفندي Krisidi (Chryssidi) Efendi) كان يونانياً حيث سبق ثم عاصر ثم استمر عقب صادق. لقد بدأ كملحق (لم تعرف المهام التي كان يقوم بها) في 1274 – 1284هـ/ 1858 – 1867م وأصبح السكرتير الأول بعد صادق 1284 – 1288هـ/ 1867 – 1871م، واستمرت خدمته 14 سنة في السفارة. وكذلك البيه صبحي (Subhi) (وهو ليس الوزير عبد اللطيف صبحي باشا) والذي خدم لمدة 12 سنة كسكرتير ثاني تحت إمرة السفير أدهم باشا، ثم سكرتيراً أول تحت خلف السفير سعد الله باشا 1296 – 1307هـ/ 1879 – 1890م. والبيه صالح والذي كان لديه تسع سنوات من الخدمة 1315 – 1324هـ/ 1898 – 1906م تحت إمرة السفير محمد نديم. و(فؤاد بيه سيمافي) وهو الشخص الذي لديه أكثر فترة خدمة في السفارة (سبعة عشر عاماً) في الفترة 1321 – 1337هـ/ 1903 – 1919م كسكرتير ثاني، ثم كسكرتير أول وأخيراً كمستشار (1). وقد يتساءل البعض ما إذا كان أولئك الرجال قد أصبحوا يشبهون أهل قيينا، يعنى تغير لونهم أيضاً، كما يحدث للدبلوماسيين الذين كانوا يقضون سنوات طويلة في نفس المناصب في الخارج. وقد يتساءل البعض ما إذا كان بعض من أولئك الذين قضوا أجلاً طويلاً هم من كان يقوم بإدارة السفارة وأعمالها بينما كان منصب السفير مجرد شخصية صورية ليس إلا (2).

يبدو أن المترجمين في السفارة في قيينا بأنهم من سلالة عائلة واحدة. تلك هي عائلة (ميناس Manas) كما هي التهجية في دليل الماناك، وعلى الأرجح أنه نفس الاسم الذي كان في العام 1252هـ/ 1836م. فالاسم بدون شك أرمني، و N. Menas 1252هـ/ 1836م قد يكون خطأ هجائي لـ Z. Menas لأنه في العام 1253هـ/ 1837م كان الترجمان هو Zenob Menas حسب نشرة Handbuch. يقدم دليل الماناك للأعوام 1254 – 1255هـ/ 1838 – 1839م ترجماناً واحداً

(1) لو كان (توفيق بيه، وتوفيق بيه داود) هو نفس الشخص، فإن ذلك المنصب قد استمر لمدة 14 عاماً، من 1322 – 1335هـ/ 1904 – 1917م، كسكرتير ثالث وكسكرتير ثاني.

Roderic H. Davison: Ibid, P.37.

(2) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.37.

باسم واحد هو (زينوف Zenof)، ولكن من المؤكد بأن الماناك ارتكب خطأً هجائياً وأصبح الترجمان هو (زينوب Zenob، بدلاً من زينوف)، كما إن المعلومات غير المكتملة لم تجد ما يتعلق بالسنوات 1256هـ / 1840م إلى 1259هـ / 1843م ولكن في العام 1260هـ / 1844م تذكر نشرة Handbuch عدد 2 مترجمين بالاسم الأول فقط وهما (هير أفيديك Herr Avedik) و(هير كاسبر Herr Kasper)، وعلى الأرجح بأن يكونا من عائلة الـ (ميناس Manass). في 1262هـ / 1846م، كان الترجمان الوحيد هو (ألكسندر ميناس Alexander Manass) (هل ممكن أن يكون هو أفيديك Avedik ولكن في لباس تنكري غربي). ثم من عام 1267 – 1286هـ / 1851 – 1869م قام (جبارد ميناس أفندي Gapard Manass Efendi) بالخدمة كترجمان باستمرار، لقد كان على الأرجح بأنه هو (هير كاسبار Herr Kaspar) ولكن صيغة الاسم فرنسية⁽¹⁾. إن وجود ترجمان لمدة تسعة عشر سنة لا يشكل سلالة واحدة ولكن في 1269 – 1270هـ / 1853 – 1854م كان هناك أيضاً ترجمان آخر اسمه (أ. ميناس A. Manass) فهل هو (أفيدكس أم ألكسندر Avedix أم Alexander؟). كما إن القنصل العثماني العام في قيينا في السنوات 1267هـ / 1851م إلى 1271هـ / 1855م كان (ب. ماناس P. Manass). ولذلك في خلال ثلاث سنوات متعاقبة كان هناك أكثر من شخص من عائلة (ماناس Manass) وبشكل متزامن في السفارة في قيينا. وخلال سنتين من هذه الثلاث كان هناك ثلاثة أشخاص. إذن من تكون تلك العائلة؟ ولعل المصطلح الأنسب لذلك هو المحسوبية (أو الوساطة)، أكثر من كونه عائلة ولكن موضوع تركيز عائلة (ماناس أو ميناس Manass) كان مثيراً للإعجاب.⁽²⁾

لقد ظهر في قيينا ما يشبه تلك الظاهرة نوعاً ما في وقت لاحق، ولكن على مستوى أقل وذلك فيما يتعلق بعائلة (بالكو Balcque)، ففي 1329هـ / 1911م، أصبح العقيد (إي. بالكو بيه Bey E. Blacque) هو الملحق العسكري العثماني في قيينا، واستمر في ذلك المنصب للسنتين التاليتين أيضاً، وتمّ ترشيحه إلى رتبة لواء، وبعد سنة من مجيئه إلى قيينا، انضم (رشاد بالكو بيه Rashad

(1) افترض بأن (G. Manass) و(K. Manass) و(Gaspard Manass) والذين يدرج دليل الماناك أسماءهم كترجمات في العديد من السنوات المتعاقبة، هم شخص واحد، حيث من المرجح بأن الحرف (G) يشير إلى (Gaspard) وحرف (K) يشير إلى (Kaspar) وحرف (C) يشير إلى (Caspar) وكلها تهجئات مختلفة لنفس الاسم. لا يذكر دليل الماناك للعام 1272هـ / 1856م أي ترجمان في العام (1271هـ / 1855م) ؛ حيث أفترض باستمرار نفس المترجم هنا. تعتبر عائلة الترجمات هذه حافلة بالذكريات، ولكنها ليست واسعة النطاق كما كانت عائلة (Testa) أو عائلة (Pisani) واللذان كانتا منتشرتان في سفارات إسطنبول المختلفة.

Roderic H. DAVISON: Ibid, P.38.

(2) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.38.

Blacque Bey) إلى هيئة السفارة العثمانية في قيينا كمستشار أي الرجل الثاني. ظل مستشاراً لسبع سنوات 1330 – 1334هـ/ 1912 – 1918م، خلال فترة تولي حسين حلمي باشا لمنصب السفير، وعندما غادر حلمي وذلك عند انهيار الإمبراطورية النمساوية (الهابسبورجية)، أصبح (رشاد بالكو بيه Rashad Blacque Bey) وزيراً مفوضاً في عام 1333هـ/ 1919م وكذلك مستشاراً، ولا تُعرف العلاقة بين المستشار واللواء. أنهما ينحدران من (ألكسندر بالكو Alexandre Blacque) محرر أول جريدة لمحمود الثاني واسمها (Moniteur Ottoman) أي الجريدة العثمانية في 1245هـ/ 1830م. وربما قد يكونا أبناء لـ (بالكو بيه Blacque Bey) والذي كان وزيراً من الدولة العثمانية إلى واشنطن في 1284 – 1290هـ/ 1867 – 1873م.⁽¹⁾

من المفيد أن نعرف موقع/مكان السفارة العثمانية في قيينا، خلال الأزمنة المتعددة وكيف كانت المباني التي تضمها. كم هو رائع لو استطاع أحد ما أن يتخيل المكان الذي عاش فيه السفير، والأماكن التي عمل فيها الدبلوماسيون، سيساعد ذلك على إعادة بناء أنشطتهم وحياتهم. قد يوجد هناك دليل لمدينة قيينا يوضح عناوين شوارع السفارات، ولكن نشرة الـ Handbuch توضح ذلك منذ بداية إصداراتها في السنوات الأولى وكذلك دليل الماناك حيث بدأ بذلك من 1310هـ/ 1893م وصاعداً، تمّ بناء القائمة المرفقة والتي تخص عناوين السفارة العثمانية في قيينا بناءً على هذين المصدرين. من الواضح أن سكن السفير، ومبنى السفارة ومكتب المخطوطات كلها كانت في المبنى نفسه في السنوات الأولى حيث تعطي نشرة الـ Handbuch عنوان السكن، وبعد 1252هـ/ 1836م على الأقل كان أكثر من واحد من الدبلوماسيين العثمانيين يعيش في نفس عنوان السفير وهذا يؤكد على حقيقة أن ذلك هو نفس المكان الذي كان يدار فيه العمل.

من المثير أن نعرف أنه حدث عمليات نقل السفارة تلك، هل تمّ بناءً على تفضيل الوزير، أم الحاجة إلى مكان أوسع، أم بسبب عقود الإيجار وأصحاب العقارات أم أسباب أخرى؟ قد تكون بعض الانتقالات مرتبطة بالمشاكل المالية العثمانية. فلقد كتب حيدر إلى رئيس الحكومة (علي باشا) عندما تمّ نقل السفارة في 1287هـ/ 1870م، قائلاً " لمدة أسبوع وأنا أجد نفسي في وضع مزري " وذلك بسبب عملية نقل السفارة، وبسبب تلف الأثاث، والذي كان قديماً وبالياً. طلب حيدر مالاً إضافياً أكثر مما كان قد طلب مسبقاً والدليل هو قوله " بسبب الوضع الاقتصادي الذي تفرضه علينا

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.39.

تشير عملية انتهاء العلاقات الدبلوماسية العثمانية – النمساوية (الهابسبورجية) نوعاً من مشاعر الحزن، لقد كانت الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية العظيمةتان متعددتي الأعراق في أوروبا، والأسر الحاكمة فيهما هما الأقدم في زعامة دول عظمى. دمرت حرب 1332 – 1336هـ/ 1914 – 1918م كلا من الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية. وفي مكان كل واحدة من تلك الدول العثمانية والإمبراطورية النمساوية، ظهرت جمهورية جديدة أصغر وأكثر تجانساً. إنهارت إمبراطورية النمسا (الهابسبورجيين) أولاً في صفر 1337هـ/ نوفمبر 1918م، وبالنسبة للدولة العثمانية فقد ضعفت وتمّ بتر أطرافها واحتلالها من قبل قوات التحالف وفقدت الدعم لحركة العثمانيين القوميين التي تزعمها مصطفى كمال، واستمرت في وضع متزعزع حتى ربيع الأول 1341هـ/ نوفمبر 1922م قبل أن تختفي كلياً.

هناك رمزية محددة في السنوات القليلة الأخيرة للتمثيل العثماني في الإمبراطورية النمساوية، أضافت السفارة العثمانية في فيينا في 1334هـ/ 1916م وظيفة جديدة والتي استمرت حتى 1337هـ/ 1919م وهي وظيفة أمين الأرشيف. قد يبدو في الغالب بأن سجلات الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية العظيمةتين اللتين تلفظان أنفاسهما الأخيرة كانت تُجمع للأجيال القادمة. هناك جزءاً من الرمزية الثنائية، ففي فيينا، كان آخر سفير عثماني إلى إمبراطورية (النمسا) هو رئيس الحكومة السابق، وهو حسين حلمي باشا والذي كان صديقاً للنمسا – هنغاريا. وخلال فترة توليه لرئاسة الحكومة، ترأس اختتام اتفاقية النمسا والدولة العثمانية والتي قامت بالفصل في أزمة ضم اليوسنة وانتهت المقاطعة العثمانية للبضائع النمساوية. وفي إسطنبول كان آخر رئيس حكومة عثماني في 1340هـ/ 1922م هو دبلوماسي عثماني سابق في النمسا – في فيينا. واسمه أحمد توفيق باشا والذي علا شأنه من خلال مهنته

التميزة كدبلوماسي، حيث كان سكرتيراً ثانياً في السفارة العثمانية بفيينا. وذلك قبل نصف قرن تقريباً، ولقد كان قائماً بالأعمال هناك، وترأس البعثة لمدة شهرين⁽²⁾.

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.39 – 40.

(2) يعتبر توفيق أحد القائمين بالأعمال على المدى القصير والذين لم تضمّنهم في القائمة، ولا بد بأن فيينا كانت منصبه الدبلوماسي الثاني بعد قيامه بمنصبه في (Tercume Odasi).

Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First

كانت هناك سنة فريدة هي 1337هـ/ 1919م عندما تمّ تمثيل الدولة العثمانية في جمهورية النمسا في فيينا. ربما يناسب القول بأن أول وزير (ولم يوجد بعده أحد) إلى جمهورية النمسا كان البيه (رشاد بلاكو بيه Rashad Blacque Bey)، والذي كان اسم عائلته رمزاً للتوجهات الغربية في دولة القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي العثمانية.

عندما دخلت الدولة العثمانية، أو ما تبقى منها، في اضطرابات خلال الفترة 1338-1340هـ/ 1920-1922م، أي خلال الحرب العثمانية ضد الغزو اليوناني للأناضول، وفي نهاية السلطنات في 1340هـ/ 1922م، لم يكن للسلطان في إسطنبول ولا للقوميين في أنقرة أي تمثيل في فيينا. لقد تمّ اتهام السويسريين، من قبل الحكومة العثمانية، بأنهم لا يراعون مصالح الدولة العثمانية هناك. في 1342هـ/ 1924م كان هناك وزيراً من الجمهورية العثمانية مقيماً في فيينا وهو كمال بيه حيث ترأس مفوضية متواضعة والذي يبدو إنه لم يكن لديها إلا سكرتيراً واحداً، في 1343هـ/ 1925م كان هناك عدد سكرتيرين. ويعتبر ذلك شعاراً سياسياً بعيداً عما كانت عليه هيئة السفارة العثمانية في عام 1335هـ/ 1917م حيث كان هناك 12 مسؤولاً دبلوماسياً وملحقاً عسكرياً وآخر بحرياً، وبعيداً عن حجم الطاقم الدبلوماسي، كان هناك شيء آخر رمزي للتغير الدرامي في الحكم. فبالنسبة لمفوضية الجمهورية العثمانية في فيينا، لم يكن هناك إمام كما كان في السفارة العثمانية، ولكن كان هناك موظف جديد لم يكن لدى العثمانيين سابقاً ألا وهو ملحق صحفي يقوم بخدمة الهيكل العلماني الحديث لعلاقات الجمهورية.

في نفس الوقت، نستطيع أن نجد دليلاً على استمرارية الدبلوماسية العثمانية في فيينا. عندما استقر الوزير الجديد القادم من أنقرة في فيينا في 1342هـ/ 1924م، كان أول سكرتير له وهو السكرتير الوحيد (شاكر كمال بيه، والذي تولى منصباً مماثلاً في السفارة العثمانية هناك في 1334-1336هـ/ 1916-1918م. وهناك جزئية مثيرة عن مثل هذه الإستمرارية. أحد زملاء شاكر كمال في السفارة العثمانية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى كان ثالث سكرتير شاب والذي أكمل دراسته في القانون في جامعة (لوزان Lausanne)، وهو (نومان بيه مينيميليزاد Numan Bey Menemenlizade)، خدمته كسكرتير ثالث في فيينا في الفترة 1333-1335هـ/ 1915-1917م كانت نقطة البداية لسيرة دبلوماسية مميزة والتي أوصلته في الفترة 1342-1362هـ/ 1924-1943م وخلال فترة الحرب العالمية الثانية، إلى منصب وزير الشؤون الخارجية

=

للجمهورية العثمانية. وفي حياته المهنية المتأخرة كان إلى منصب وزير الشؤون الخارجية للجمهورية العثمانية. وفي حياته المهنية المتأخرة كان يعرف باسم (نومان مينمينشيوغلو Numan Menemencioglu).⁽¹⁾

يعتبر تاريخ أي سفارة جزءاً صغيراً من تاريخ كبير للعلاقات بين دولتين ما، ولكن بسحرها الخاص. هناك دراسات للبعثات الدبلوماسية لما قبل القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي من قبل السلاطين العثمانيين في إسطنبول إلى الأباطرة الهابسبورجيين (النمساويين) في فيينا. ولكن كان القليل من الدراسات عن السفارة العثمانية في فيينا منذ أن صارت جزءاً من النظام الدبلوماسي الدائم والحديث الذي بدأ في 1211هـ/1797م، والذي يحتاج لمزيد من البحث في ذلك. إلى ذلك الحين، يحاول هذا المخطط وضع موجز مفيد على الرغم من وجود عيوب به.

وهذه قائمة بأسماء السفراء العثمانيين إلى فيينا خلال الفترة من عام 1211هـ/1797م إلى عام 1337هـ/1919م

ملاحظات:

1. تمّ الاعتماد، عند إعداد المؤلف لهذه القائمة⁽²⁾ على دليل الماناك (Almanach de Gotha)، كما تمّ القيام ببعض التعديلات والتي تمّ أخذها من دليل السلناماه (Salname-I Nezaret-I Hariciye)، طبعت عام 1302هـ/1885م، والطبعة الثانية لعام 1306هـ/1889م، إسطنبول)، كما تمّ الاعتماد في بعض الأحيان على أعمال أخرى.
2. جميع المذكورين في القائمة كانوا سفراء ما لم يشر إلى خلاف ذلك حسب الاختصارات الموجودة أمام كل اسم، حيث تشير تلك الاختصارات إلى الرتبة التي كان يمتلكها كالتالي:

Ch = قائم بالأعمال

Sp = مبعوث فوق العادة

Min = وزير

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.42 – 43.

(2) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, ISIS Press, Istanbul, First Printing 1999, P.44 – 48.

اسم السفير	العام
إبراهيم عفيف أفندي	1797م
//	1798م
//	1799م
//	1800م
ثيالدو (قائم بالأعمال)	1801م
عبد الأحمد (عبد الحق؟)	1802م
//	1803م
//	1804م
//	1805م
//	1806م
//	1807م
//	1808م
//	1809م
//	1810م
جين مافرويني (قائم بالأعمال)	1811م
السيد إبراهيم شولدي (هولدي؟) أفندي (مبعوث فوق العادة)	1812م
//	1813م
//	1814م
جين مافرويني (قائم بالأعمال)	1815م
//	1816م
//	1817م
//	1818م
//	1819م
//	1820م
//	1821م
//	1822م
شاغر	1823م
//	1824م
//	1825م
//	1826م
تودوروفيش، فيكير	1827م
شاغر	1828م
//	1829م
//	1830م
//	1831م
جين مافرويني (قائم بالأعمال)	1832م
//	1833م
//	1834م
أحمد فتحي باشا (مبعوث فوق العادة)	1835م
أحمد فتحي باشا	1836م
جين مافرويني (قائم بالأعمال)	1837م
محمد صادق رفعت بيه (وزير)	1838م
صديق رفعت بيه	1839م
جين مافرويني (قائم بالأعمال)	1840م
شاغر	1841م
عاكف أفندي (وزير)	1842م
صديق رفعت بيه	1842-1843م

اسم السفير	العام
أحمد مختار بيه	م 1843
//	م 1844
نافع أفندي	م 1845
سامي أفندي (قائم بالأعمال)	م 1846
كوستاكي موسوروس بيه (قائم بالأعمال)	م 1847
أحمد شكيب أفندي	م 1848
كوستاكي موسوروس بيه (قائم بالأعمال)	م 1849
كوستاكي موسوروس بيه (وزير)	م 1850
عارف أفندي	م 1851
//	م 1852
//	م 1853
//	م 1854
//	م 1855
إحسان بيه أفندي (قائم بالأعمال)	م 1856
كليماكي بيه	م 1857
//	م 1858
//	م 1859
//	م 1860
//	م 1861
//	م 1862
//	م 1863
//	م 1864
حيدر أفندي	م 1865
//	م 1866
//	م 1867
//	م 1868
//	م 1869
خليل شريف باشا	م 1870
//	م 1871
//	م 1872
أحمد عارفي باشا	م 1873-1872
محمد كابولي باشا	م 1873
محمد رشيد باشا	م 1874
//	م 1875
أحمد عارفي باشا	م 1876-1875
عليكو باشا فوجوريدز	م 1876
أسعد بيه	م 1877
//	م 1878
إبراهيم أدهم باشا	م 1879
//	م 1880
//	م 1881
//	م 1882
سرفر باشا	م 1882
أحمد عارفي باشا	م 1882
إبراهيم أدهم باشا	م 1883-1882
رامي سعد الله باشا	م 1883
//	م 1884

اسم السفير	العام
//	1885 م
//	1886 م
//	1887 م
//	1888 م
//	1889 م
//	1890 م
يوسف زيا بيه	1891 م
//	1892 م
يوسف زيا باشا	1893 م
غالب بيه	1894 م
//	1895 م
محمد نديم بيه	1896 م
//	1897 م
//	1898 م
//	1899 م
//	1900 م
//	1901 م
//	1902 م
//	1903 م
محمد نديم باشا	1904 م
//	1905 م
//	1906 م
//	1907 م
مصطفى رشيد باشا	1908 م
//	1909 م
//	1910 م
مختار بيه (قائم بالأعمال)	1911 م
مافرويني بيه	1911-1912 م
حسين حلمي باشا	1912 م
//	1913 م
//	1914 م
//	1915 م
//	1916 م
//	1917 م
//	1918 م
رشيد بلاكو بيه (وزير)	1919 م

مواقع السفارات العثمانية وسكن السفراء، في قيينا للفترة من عام 1211هـ / 1797م إلى عام

1337هـ / 1919م :

لقد اعتمد المؤلف في إعداد هذه القائمة⁽¹⁾ على : دليل الماناك وعلى : نشرة الشؤون الخارجية

(1) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, Isis Press, Istanbul, First

Hof- und Staatshandbuch des Oesterreichischen Kaiserthums

وعلى: نشرة الشؤون الخارجية للإمبراطورية النمساوية-الهنغارية

Hof- und Staatshandbuch der Oesterreichisch- Ungarischen Monarchie

مقر السفارة (سكن السفير)	العام
	1797 م
	1798 م
	1799 م
	1800 م
	1801 م
	1802 م
	1803 م
	1804 م
	1805 م
	1806 م
	1807 م
	1808 م
	1809 م
	1810 م
	1811 م
شارع ولزيلز 819 Wollzeile	1812 م
	1813 م
	1814 م
	1815 م
شارع هوهر ماركت 480 Hoher Markt	1816 م
شارع هوهر ماركت 552 Hoher Markt	1817 م
شارع مينورييتنبلاتز 45 Minoritenplatz	1818 م
	1819 م

=

العالم	مقر السفارة (سكن السفير)
1820 م	شارع مينوريتنبلاتز 36 Minoritenplatz
1821 م	
1822 م	
1823 م	
1824 م	
1825 م	
1826 م	
1827 م	
1828 م	
1829 م	
1830 م	
1831 م	
1832 م	شارع مينوريتنبلاتز 21 Minoritenplatz
1833 م	
1834 م	شارع برجرسبيتال 1100 Burgerspital
1835 م	
1836 م	شارع مارياهلف 42 Mariahilf
1837 م	//
1838 م	
1839 م	
1840 م	شارع برجرسبيتال 1100 Burgerspital
1841 م	
1842 م	
1843 م	
1844 م	شارع لاندستراب إنجار جاس 382 Landstrabe, Ungargasse
1845 م	
1846 م	//
1847 م	
1848 م	
1849 م	
1850 م	
1851 م	
1852 م	

مقر السفارة (سكن السفير)	العام
	1853 م
	1854 م
	1855 م
	1856 م
	1857 م
	1858 م
	1859 م
	1860 م
	1861 م
	1862 م
	1863 م
	1864 م
	1865 م
	1866 م
	1867 م
	1868 م
	1869 م
	1870 م
	1871 م
	1872 م
شارع سخوارزينبرغ بلاتز 16 Schwarzenbergplatz	1873 م
	1874 م
	1875 م
//	1876 م
//	1877 م
	1878 م
	1879 م
	1880 م
	1881 م
	1882 م
	1882 م
	1882 م
شارع سخويندجاس IV، 10 Schwindgasse	1883 م

مقر السفارة (سكن السفير)	العام
//	1884 م
	1885 م
	1886 م
//	1887 م
//	1888 م
//	1889 م
شارع والنيرسراب I، 3 Wallnersrabe	1890 م
//	1891 م
شارع جاكوبين جاس III، 21 Jacquingasse	1892 م
//	1893 م
شارع ميترنيخ جاس III، 12 Metternichgasse	1894 م
//	1895 م
//	1896 م
//	1897 م
//	1898 م
//	1899 م
شارع هيو جاس IV، 38 Heugasse	1900 م
//	1901 م
//	1902 م
//	1903 م
//	1904 م
//	1905 م
//	1906 م
//	1907 م
//	1908 م
//	1909 م
//	1910 م
//	1911 م
شارع برينز يوجن ستراب IV، 34 Prinz Eugen Strabe	1912 م
//	1913 م
//	1914 م
//	1915 م
//	1916 م

مقر السفارة (سكن السفير)	العام
//	1917 م
//	1918 م
//	1919 م

وهنا، لا بد أن نشير ولو بشكل مختصر عن ماهية القنصليات، والتي استبدلت بها البعثة الدبلوماسية في نهاية عهد السلطان سليم الثالث، فهي ترجع في تاريخها إلى منتصف القرون الوسطى، وذلك عندما كان تجار غرب البحر الأبيض المتوسط ينتخبون من بينهم شخصاً يتولى مهمة حل المنازعات التي تنشأ بينهم ويطلقون عليه اسم القنصل التاجر، وكان العرف هو المصدر الوحيد الذي ينظم قواعد إرسال البعثات القنصلية مع وجود كثير من الاتفاقيات الدولية عقدت فيما بعد.

وكان لكل دولة كاملة السيادة الحق في أن تتفق بإرادتها الحرة مع دولة أخرى على تبادل العلاقات القنصلية، ولا يجوز إنشاء قنصلية جديدة إلا بموافقة دولة المقر. وليس للقنصل أي اختصاصات سياسية، وكل ما يجب عليهم هو مراقبة وتتبع الحوادث السياسية في الدولة التي يباشرون عملهم فيها، وموافقات دولتهم بما يهمها من معلومات في هذا الشأن.

ولا تمثل البعثة القنصلية دولتها كما هو شأن البعثات الدبلوماسية، وإنما تقوم بما يطلب من أعمال القناصل، وهي حماية مواطني دولتهم في الدولة المعتمد لديها، وتسهيل مهمتهم، كما تتولى القنصليات تسهيل سفر مواطني الدولة المعتمد لديها، ومنحهم سمات الدخول وغيرها من الأعمال التي تتعلق بالأفراد. وبالنظر لأن عمل هؤلاء ليس عملاً تمثيلاً لدولتهم، فلا يتمتعون بالصفة الدبلوماسية، وإن كانوا يتمتعون بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية التي هي في جميع الأحوال أقل مما يتمتع بها الأشخاص الذين يحملون الصفة الدبلوماسية، إلا أن العرف الدولي، واتفاقية فيينا 1382هـ/ 1963م اعترفت ببعض الحصانات والامتيازات للبعثة القنصلية.

يعمل هؤلاء القناصل في البعثة الدبلوماسية بصفة سكرتير أول وثاني. إلا إن بعثتهم تنسبهم للقيام بأعمال القنصلية. وفي حين لا يتمتع القنصل بالصفة التمثيلية، لذلك فإن مهمته لا تنتهي بوفاة أو تغيير رئيس أحد الدولتين أو نشوب حرب بينهما، لأنه لا يتمتع بصفة سياسية، وما يحصل عادة أن يُستدعى بواسطة دولته لاستحالة قيامه بمهمته لما يترتب على الحرب من قطع العلاقات السلمية

بين الدولتين. (1).

"من أجل حماية مصالح المواطنين والتجار من رعايا مملكتي الذين يقطنون في أنحاء هذا البلد أو يسافرون عبر أراضيها" (2)

القنصليات العثمانية في النمسا:

ضمن عقد التجارة والملاحة البحرية المبرم في بيساروفيتش Passarowitz (Pozarevac) بتاريخ 18 شعبان 1130هـ/ 17 يوليو 1718م بين المسؤولين المختصين المفوضين من قبل القيصر النمساوي كارل الخامس Karl VI. والسلطان العثماني سليم الثالث – كعقد تمهيدي سابق لاتفاقية السلام المبرمة في 22 شعبان/ 21 يوليو لنفس السنة وبذات المكان – جاءت المادة السادسة التي أعطت للسلطان العثماني الحق بتعيين وافتتاح قنصليات عثمانية في أي منطقة على أراضي هابسبورج التي ورثتها النمسا والبندقية – دون محددات أو قيود جغرافية – وحيثما تطلبت شؤون واحتياجات التجارة لتلك القنصليات.

"المادة السادسة: بموجب هذه الاتفاقية يحصل الباب العالي العثماني، على ضمان أمن وسلامة رعاياه، وتوفير الشروط الضرورية لاستقرار حياتهم، وضمن استمرارية أنشطة تجارتهم وأعمالهم تحت وصاية وإدارة وكلاء التحكيم التجاري المعروفين شعبياً بالشاهبندرات، هذا الضمان يستلزم تهيئة كل الظروف المطلوبة لحرية التجارة داخل أراضي الإمبراطورية، وذلك بناءً على الأوامر الصادرة عن بلاط قيصر الإمبراطورية الرومانية المقدسة القاضية بمنح الحماية الكاملة للرعايا والتجار العثمانيين، وتأمين كافة ممتلكاتهم، وضمن حرية أنشطتهم وأعمالهم التجارية، ويلتزم بذلك كل الموظفين والمسؤولين مهما كانت مناصبهم أو رتبهم، ويسري هذا التعميم على كل الأماكن والظروف اللازمة لاستقرار واستمرارية أنشطة التجارة والأعمال الخاصة برعايا الدولة العثمانية دون إضرار أو إزعاج، وفي حال وفاة أحد الرعايا أو التجار العثمانيين أو مغادرته فإن الأموال والممتلكات التي يتركها خلفه تحظى بنفس ظروف الحماية والتأمين، وينتقل حق التصرف فيها للإدارة العثمانية المختصة."

السلطان العثماني أحمد الثالث هو أيضاً أول من بدأ بتفعيل واستخدام هذه الاتفاقية، حيث قام بتعيين وابتعاث السيد عمر آغا كقنصل عام للدولة العثمانية في فيينا للفترة 1138 - 1145هـ/ 1726 - 1732م. (3)

(1) Rachelcenter.Ps/ News.Php?Action=View&Id=4193.

(2) الصيغة المعتادة في الفرامانات الصادرة عن السلطان العثماني لتعيين القنصليات.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istānbul, P.109.

(3) Ibid.

لم يتم تمثيل الدولة العثمانية بسفير مقيم في فيينا إلا ابتداءً من العام 1212هـ / 1797م. وفي العام 1214هـ / 1799م بدأت أيضاً صيغة جديدة للوجود القنصلي العثماني في بلدان مملكة هابسبورج. وفق التسلسل الإداري العثماني فقد كان الموظف الذي يشغل منصب "مترجم الباب العالي" هو الرأس الأعلى والمسؤول المشرف على تسيير شؤون وأعمال القنصليات.

وفي خريف العام 1214هـ / 1799م قام النقيب البحري القبطان زينب / Zaineb – القائد الأعلى والأمير العام لأحد الأساطيل العثمانية المتواجدة آنذاك في تريستا –:

"في غضون ذلك بتعيين السيد إنجلو كاسيتي / Angelo Cazzaiti المنحدر من مدينة سالونيك / Tessalonien لمنصب القنصل العثماني العام، ويدعي أنه قد أنجز الإجراءات عبر السفير العثماني المقيم هنا في فيينا باقتراح نفس هذا الشخص على الباب العالي العثماني للحصول على المصادقة الرسمية لتعيينه بتلك الصفة الرسمية، وطالب أيضاً بالحصول على اعتراف رسمي به (من جانب حاكم تريستا) كقنصل عام عثماني هناك []".

الكونت بريجيدو / Brigido حاكم تريستا رد على هذا الطلب

"بأنه لا يستطيع الاعتراف مسبقاً بالسيد إنجلو كاسيتي كقنصل عام للدولة العثمانية طالما لم يصدر بشأنه قرار تعيين من الباب العالي العثماني، ولم تتم المصادقة الرسمية على هذا التعيين لدى البلاط الإمبراطوري وإصدار الاعتماد والأمر التنفيذي له من البلاط عبر السفير العثماني المقيم هنا".

لأن فيينا لم تكن المكان الملائم لتمرير القبول بطريقة تعيين كاسيتي، ولأنه – في المحصلة – لم يتم تعيينه لمنصب القنصل العام عبر القنوات الرسمية بالباب العالي، فقد وجدت الجهات المختصة في فيينا عام 1215هـ / 1800م الحل "النمساوي" الملائم لهذه الإشكالية. ديوان الخزانة بالبلاط الإمبراطوري عرض على حاكم تريستا خطاب توصية يتعلق "بالأعمال التجارية الخاصة التابعة للسفير العثماني المقيم هناك، والتي يديرها إنجلو كاسيتي". سجلات توثيق البرنامج العام للدولة والبلاط النمساوي عام 1215هـ / 1800م كانت تشير إلى القنصلية العثمانية في تريستا بتسمية "شاغر".

القائم بأعمال السفارة العثمانية في فيينا قسطنطين تيبالدو / Constantin Tipaldo⁽¹⁾ أوصل خطاباً مطولاً إلى نائب رئيس الحكومة النمساوي بتاريخ 11 ربيع الآخر 1218هـ / 31 يوليو 1803م الكونت لودفيك كاونيتس / Ludwig Kaunitz، هذا الخطاب تحدث – دون ذكر أسماء – عن تفاصيل الآلية المعتمدة لتعيين القناصل في البندقية / Venedig وتريستي / Triest وتمّ فيها

(1) القائم بأعمال السفارة العثمانية في فيينا لفترة 1218 – 1304هـ / 1803 – 1887م.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.110.

أيضاً ذكر حقوقهم وصلاحياتهم – من وجهة النظر العثمانية على الأقل –.

“الإرادة السامية بقصر الباب العالي للدولة العثمانية – الصادرة عن صاحب السيادة والواردة تالياً – بعد توصله إلى القناعة بإقرار تنفيذ المسارات الضرورية المطلوبة لإعادة صياغة الهيكل التنظيمي للوظائف العامة والموظفين ضمن البعثات الرسمية في المدن الساحلية (الاسكاليات / Scale) ومدن الموانئ الواقعة على طريق التجارة الرئيسية / *Porte di S.I.R.Ap.Mta.*؛ ذلك وفقاً لنصوص المعاهدات، وفي سبيل تمكين بعثاتنا هناك من خدمة مصالح رعايا الدولة ومساندة التوسيع لأنشطتهم التجارية هناك؛ وتعزيزها بالحقوق والصلاحيات الحصرية لممارسة مهام السلطة القضائية على مواطنيها المقيمين في تلك المناطق ومحيطها أو المسافرين عبرها؛ الأمر الذي استلزم إعادة صياغة تلك البعثات القائمة في البندقية / *Venezia* وتريستي / *Triest* حيث المناطق الرئيسية لأنشطة التجارة المتحكمة بكامل أسواق المدن الساحلية ضمن الطريق التجاري الرئيس / *Scale del Domino Augusto* *di I.R.R.Ap.Mta.* وضمن المسارات المؤدية نحو هذا الاستحقاق صدرت فرمانات السلطان العثماني التي تصب باتجاه تفعيل آلية تعيين القناصل والشاهبندرات بترشيحهم من بين موظفي تلك البعثات والهيئات التجارية وعلى أن يتم إنتخابهم من قِبل رعاياهم ومواطنيهم المقيمين والمتواجدين هناك. وللتوضيح – هنا – بأن هؤلاء القناصل ستكون لهم سلطات الولاية القضائية على مواطنيهم وليس مجرد إدارة وظائف قنصلية في نطاق مقرات إقامتهم، وينطبق هذا النظام على كل البعثات القائمة ضمن مناطق الطريق التجاري سمبلون / *Sempio* مثل تريستي وإستيريا / *Istria* ودلماسية / *Dalmazia* وألبانيا / *Albania* إلخ؛ وعلى الجهة الأخرى مناطق البندقية الواقعة عند أطراف طرق التجارة الرئيسية. الفرمانات السلطانية لم تتضمن فقط مسارات تنظيم الشاهبندرية أو القنصلية العامة فيما يتعلق برعاية شؤون رعاياهم ومصالحهم وأعمالهم التجارية فحسب؛ بل أيضاً تنظيم سلطتهم القضائية على مواطنيهم وصلاحيات التحديد والحكم بالعقوبات المناسبة وفقاً لنوع المخالفات المرتكبة، ومدى إمكانية إنزال هذه العقوبات في مناطق إقامتهم أو – في حال تعذر ذلك – إرسال المخالفين تحت الحراسة إلى السلطات المختصة في بلدهم، مع التعزيز بهم من خلال نشر تعميمات في جميع الأسواق العامة تتضمن جرائمهم أو أخطاءهم التي ارتكبوها وأيضاً العقوبات التي استحقوها []”.

الخطاب تضمن الطلب العثماني الرسمي بمنح القنصل العام في تريستا والبندقية الحق بتعيين أعضاء الهيئات الفرعية للقنصلية في المهاجر الأخرى، وتفويض القنصلية العامة العثمانية بالسلطة والاختصاص القضائي على رعايا الباب العالي قياساً إلى الولاية القضائية التي تمارسها القنصليات الأوروبية على مواطنيها في بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط، تمّ الرد فوراً من جانب الكونت كاونيتس بالرفض في إشارة متركرة على جزئية المعاملة بالمثل أسوةً بالقناصل الأجانب الآخرين الواردة ضمن الطلب؛ وفي إطار المناقشة والتدقيق حول الطلب العثماني والحجج الواردة فيه طرح الكونت كاونيتس مخاوفه من خلق سابقة جديدة مقلقة لا يريد المخاطرة بخوض عواقبها المحتملة مطلقاً، وهذا ما أورده في رسالته الجوابية إلى تيبالدو.

بموجب معاهدة سلام برسبورج (براتسلافيا سلوفاكيا حالياً) / *Friede von Pressburg* المبرمة بتاريخ 4 شوال 1220هـ / 26 ديسمبر 1805م فقدت إمبراطورية النمسا القيصرية كل

الأقاليم والممتلكات البندقية التي حازت عليها قبل ثمان سنوات. وفي معاهدة سلام شونبرون/ Schönbrunn المبرمة بتاريخ 5 رمضان 1224هـ/ 14 أكتوبر 1809م فقدت النمسا تريستا – متنفسها وميناءها الوحيد على البحر – حيث كانت تتم آنذاك إجراءات قبول القناصل الأجانب، ملتحقاً “بمقاطعات إيريا/ Illyrisch Provinz” (المناطق الشرقية لشبه جزيرة البلقان حتى شواطئ الأدرياتيك) التابعة لفرنسا؛ نتيجة لذلك – ترتب خلال الفترة التالية لتوقيع المعاهدة وحتى ما بعد مؤتمر فيينا – لم تعد تظهر أيّ بيانات تشير للفنصليات الأجنبية ضمن البرامج والخطط الحكومية. بحلول عام 1229هـ/ 1814م استعادت النمسا السيطرة على تريستا والبندقية من جديد.

عام 1231هـ/ 1816م قام الباب العالي بتعيين السيد تيودور كريتيكو/ Theodor Critico كقنصل عثماني في تريستا، والذي تمّ إجراء تقصي واسع ومكثف بشأنه من جانب السلطات المختصة لامبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية. وفي الوقت الذي كانت الرؤى متفككة بالإجماع في فيينا حول أهمية وجود القنصلية العثمانية في تريستا إلا أنه لم يكن هناك اتفاق للاقتناع بشخص كريتيكو كقنصل.

رئيس الحكومة النمساوية ميترنيخ أبلغ رئيس هيئة المفوضية المالية للبلاط النمساوي الفارس شتال/ Stahl⁽¹⁾ في 8 ذي الحجة 1231هـ/ 30 أكتوبر 1816م.

”عن الصعوبة التي تواجهها حكومة البلاط، والمتمثلة باستحالة قبول ذلك الشخص الذي – من خلال سيرته وسلوكياته السابقة – ثبت عدم جدارته واستحقاقه للثقة وبنفس القدر لدى كلنا الحكومتين []”.

وزارة الخارجية بحكومة النمسا-المجر القيصرية الملكية بادرت أيضاً

”بتنسيق الخطوات اللازمة لدى الباب العالي من أجل التوصل إلى خيار أفضل لمنصب القنصل العام في تريستا غير ذلك المدعو [] تيودور كريتيكو []”.

كانت نتيجة هذه التدخلات أن:

”الباب العالي العثماني – بدلاً عن المعروف سلفاً تيودور كريتيكو – قام بتعيين تاجر يوناني مقيم منذ مدة طويلة في هذا البلد يدعى أليكساندر باسيلي Alexander Basilli⁽²⁾ ليتولى منصب الشاهيندر العثماني

(1) اسمه: الفارس جورج شتال Philipp Georg Ritter Von Stahl، ولد في بروخزال/ Bruchsal، إقليم بادن/ ألمانيا سنة 16 ذي الحجة 1173هـ/ 1760م، وتوفي فيينا بتاريخ 1 شعبان 1245هـ/ 26 يناير 1830م، رئيس هيئة المفوضية المالية للبلاط النمساوي منذ تأسيسها وحتى حلها، 1239هـ/ 1824م شغل منصب مستشار البلاط لشؤون الحكومة الإمبراطورية.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österr. Eich In Istanbul, P.112.

(2) لم يتسن التأكد بصيغة قاطعة ما إذا كان هذا الشخص أحد أقارب فينسينس باسيلي/ Vinzenz Basilli الذي شغل منصب قنصل

في تريستا []”

أيضاً لدى الخوض في إجراءات المصادقة والاعتماد لتعيين هذا الأخير ظهرت مجدداً الإشكاليات المعهودة منذ العام 1217هـ / 1803م، الباب العالي – بطبيعة الحال – طالب بمنح قناصله سلطة الاختصاص والولاية القضائية على مواطنيه، الأمر الذي رد عليه الكونت كاونيتس عام 1217هـ / 1803م “بأنه يتنافى مع القوانين والأعراف القائمة والمعمول بها في إمبراطورية النمسا-المجر []”. وبناءً على ذلك فقد كانت فيينا مستعدةً فقط لسياق الاعتماد والمصادقة على تعيين أليكساندر باسيللي بصفة مؤقتة، مع تحديد مهام منصبه الوظيفي على إقليم تريستا واستثناء أيّ صلاحية قضائية على الرعايا العثمانيين في هذا الاعتماد. جدير بالذكر أن هذا المنصب تمّ التعامل معه بصيغة “شاغر” في وثائق برامج وخطط حكومة الدولة النمسا-مجريّة للعام 1232هـ / 1817م.

في ذي القعدة 1232هـ / سبتمبر 1817م صادق الباب العالي بشكل نهائي على “أليكساندر باسيللي ليشغل منصب الشاهبندر في تريستا للفترة الراهنة”. بهذه المناسبة تمّ أيضاً تحديد اختصاصاته المتاحة لشغل هذا المنصب:

“بأن تترك له فقط صلاحية اختيار المواضيع الهامة، وأيضاً تقييم الأماكن التي من المرجح ضرورة الحاجة إلى التنسيق بشأنها في سبيل توفير الخدمات والتسهيلات لأنشطة التجارة ورحلات الملاحة البحرية التابعة للرعايا العثمانيين في تلك المناطق، والتي تتطلب دائماً التدخل الحاسم للبت بشأنها، وعلى أن لا تتعدى صلاحياته إطار التقييم والطرح، وتحفظ حكومة النمسا بذاتها وبمفردها بالحق للتدخل المباشر اللازم وبالتنسيق مع القائم بأعمال السفارة العثماني في هذا السياق []”.

في خلاصة مستقاة من تقرير صادر عن المبعوث النمساوي شتورمر بتاريخ 2 ربيع الأول 1233هـ / 10 يناير 1818م إلى أليكساندر باسيللي يتضح أن إجراءات اعتماد تعيين باسيللي تمّ إقرارها كحزمة تبادلية مشتركة مع الباب العالي مقابل اعتماد نائب قنصل للنمسا-المجر القيصريّة الملكية لدى الدولة العثمانية، وأن:

“بلاط القصر الإمبراطوري للنمسا-المجر القيصريّة الملكية رأى أفضلية إجراء مزيد من التحرك للرفع قدماً باتجاه اعتماد المصادقة للاعتراف الرسمي بتعيين ذلك القنصل، طالما أن هذا التأجيل لن يكون مبرراً بشكل كافٍ، إذا ما تمّ تفسيره كإجراء مقابل للتردد القائم حالياً من جهة الباب العالي في إصدار الفرمان

البندقية في أوترانتو حتى العام 1212هـ / 1797م.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.112.

المرتقب، لاعتماد استحداث منصب نائب قنصل بالفتصلية النمساوية لمدينة شقودره / Scutari في ألبانيا []⁽¹⁾.

في هذه الأثناء يبدو أن أليساندرو باسيلي كان قد مات بحلول ربيع الأول 1233هـ/ يناير 1818م في تريستا، حيث ظهرت نصوص تتحدث عن ذلك ضمن السجلات الوثائقية لـ “إنهاء فترة العمل الرسمية للشاهبندر العثماني الذي كان مبعوثاً إلى تريستا حتى ذلك الحين”. وكخليفة له في هذا المنصب تم اقتراح تعيين ميشائيل باسيلي/ Michael Basilli. قيينا كانت متحفظة أيضاً على هذه التسمية – وتركز تحفظها باتجاه تقييد جزئية محددة في الطلب العثماني، حيث تم رفض ذلك السياق الذي يمنح الشاهبندر العثماني في تريستا صلاحية تسمية وتعيين الوكلاء والهيئات الفرعية للفتصلية في كل الموانئ النمساوية على البحر الأدرياتيكي – هذا التحفظ قوبل باعتباره ردّة فعل مبالغ فيها، لأن الباب العالي لم يخوله بهذا الحق مطلقاً؛ فقد تم خفض صلاحياته لتتنحصر على “المقاطعات والموانئ الواقعة ضمن النطاق الفعلي لحكومة تريستا” ولم يتم الطرح أو الحديث من الجانب العثماني عن سياق تمديد صلاحيات باسيلي لتشمل بقية مناطق الشواطئ الثانوية التابعة للسلطة البحرية المركزية في الأقاليم الساحلية النمساوية.

لم تتسرع قيينا باعتماد المصادقة ومنح الأمر التنفيذي الرسمي – على غرار ما حدث لدى إجراءات تعيين أليكساندر باسيلي –، بالرغم من أن شتورمر آنذاك كان قد استلم بالفعل فرمان المصادقة والاعتراف الصادر من الباب العالي في شعبان 1233هـ/ يونيو 1818م لاستحداث منصب نائب قنصل للنمسا-المجر القيصرية الملكية في شقودره واعتماد السيد جيوفاني باولو بلارين/ Giovanni Paolo Ballarin في هذا المنصب. “المترجم الرسمي للباب العالي”، ميشيل دي جوتزو/ Michel de Gutzo توجه بالمخاطبة في 6 صفر 1234هـ/ 5 ديسمبر 1818م نحو المبعوث النمساوي إلى الدولة العثمانية شتورمر:

“ [لقد مرّت فترة طويلة بانتظار الأمر التنفيذي المرتقب من البلاط الإمبراطوري النمساوي بشأن اعتماد المصادقة على تعيين السيد ميشيل باسيلي لمنصب الشاهبندر العثماني في تريستا، مما يجعله غير قادر على ممارسة المهام الوظيفية المناطة به. بناءً عليه فقد رأينا إرسال نجل الأخير إلى قيينا في محاولة للحث على التعجيل باستصدار الأمر التنفيذي المطلوب للمذكور – أعلاه –. ووفقاً لذلك نرجو من سعادتكم الآن بكل الاحترام والمودة صياغة خطاب تعزيز بهذا الشأن وإعطاءه لابن الشاهبندر من أجل تسهيل إجراءات مقابلته للأمير ميترنيخ وبالتالي الحصول على المصادقة والأمر التنفيذي المقترض [] ”.

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.111 – 113.

المبعوث النمساوي لدى الدولة العثمانية آنذاك لوتسوف / Lützow صاغ خطاب التقديم الذي سيرعرض على الأمير ميترنيخ مشيراً بحرص شديد للأخير – ضمن نص الخطاب – بأنه

“ [] قد وقع تحت طائلة ضغط شديد من جانب المترجم الأول للباب العالي الذي طلب منه مراراً وتكراراً – بشكل مباشر أو غير مباشر – [] للتوصية لدى معاليكم من أجل الحصول على مصادقتكم الكريمة لاعتماد السيد ميشيل باسيلي في منصب الشاهيندر للباب العالي العثماني في تريستا [] إن كان بمقوري التماس تفهمكم وسمحتم لي في هذا السياق برجاء تهيئة القبول الملائم والدفع قدر الإمكان باتجاه مزيد من التوصية في هذا الشأن، فلا أخفي عليكم أن مترجم الباب العالي بإمكانه – وهو بالتأكيد غالباً ما يكون قادراً على ذلك – أن يعرقل مساعي ومطالبات البعثة لدى القصر العثماني في الوقت الراهن. ويبدو لي أن هناك مؤشرات للحصول على أهمية وقيمة كبيرة في صالحنا ستترتب على نجاح هذا الأمر. حسب ما أعرفه عن السيد ميشيل باسيلي أرى بأنه ليس سلبياً أو سيئاً في صفاته وشخصيته، بل ويبدو لي أنه ذلك الرجل الجيد والمتواضع، الذي من الصعب عليه إحداث توسيع كبير متجاوز لنطاق صلاحيات واختصاصات وظائفه القانونية المتفق عليها والمرسومة لمنصبه سلفاً [] ”.

كان من الأحرى بلوتسوف الاحتفاظ بتقريره هذا، ففي تلك الأثناء كان هذا الأمر قد تم بالفعل، ففي اليوم الثالث من شهر صفر 1234هـ / ديسمبر 1818م تقدم رئيس الوزارة الإمبراطورية للتجارة والاقتصاد بالعرض لدى القيصر فرانتس من أجل تدشين إجراءات المصادقة والتماس منح الأمر التنفيذي للسيد ميشيل باسيلي، ومن الواضح أن هذا الالتماس حظي بالاستجابة المأمولة وتمّ منح الأمر التنفيذي في نفس اليوم بتوصية كريمة من الإمبراطور.

في يوليو 1235هـ / مايو 1820م صدر عن لوتسوف تقريرٌ موجّهٌ إلى فيينا – جاء فيه –:

“إن ذات الشاهيندر السيد ميشيل باسيلي – وهو تاجر يوناني مقيم هنا – شاعت حوله أنباء تتحدث عن إفلاسه ولن يلبث أن يعجز ويتوقف عن سداد المديونيات المستحقة عليه في القريب العاجل. منذ فترة قصيرة كان هذا السياق متوقعاً بالفعل، وإن حدوثه منتظر وجذّب قريب، لكن تأخر هذا السقوط جاء نتيجة تدخل أصدقائه الذين أنقذوه ولازالوا مساندين له حتى الآن، – بطبيعة الحال – ليس بوسعي أن أحكم بشكل مؤكد فيما إذا كانت أمواله وممتلكاته ما تزال قائمة، وهل تمّ جبر رصيده الائتماني وأعيدت الصياغة والجدولة لمديونيته أم لا [] ”.

لوتسوف كان عليمًا بقواعد اللعبة السياسية التي تنتهجها فيينا تجاه مثل هذه الحالات – القناصل الذين يتعرضون للإفلاس يحرمون من ممارسة الوظيفة الرسمية. بالنسبة للقناصل النمساويين يتم خلعهم من المنصب الرسمي على الفور بأمر مباشر من القيصر، أمّا الأجانب فيتم إلغاء اعتمادهم وسحب الأمر التنفيذي لمزاولة مهامهم. وبناءً على ذلك صرّح لوتسوف بأنه :

“ حالما يتوصل إلى معرفة مؤكدة تثبت حقيقة إفلاس السيد باسيلي – سوف يحرص على إبلاغ الباب العالي

العثماني أن عليهم بالضرورة تعيين شخص آخر في هذا المنصب بدلاً عنه، كون هذا الشخص المذكور – طبقاً للوائح والتعليمات الإمبراطورية النمساوية السارية – لم يعد مقبولاً البتة وليس بإمكانه الظهور بتولي أي وظيفة رسمية على الإطلاق [1].

رغم كل هذه الخطوات وتقدم الفترة الزمنية بقي باسيلي قنصلاً في تريستا، ويبدو أنه حصل على مساندة تمويلية ساعدت في ترميم وضعه المالي (1).

ضمن خطط الهيكل التنظيمي والمؤسسي للحكومة النمساوية منذ العام جمادى الآخر 1232هـ/ 1817م واستمراراً إلى العام 1253هـ/ 1837م هناك فهرسة تشير إلى تسمية قنصل قائم بالأعمال باسم تودوروفيتش/ Todorovich شاغلاً لهذا المنصب في البندقية؛ لكن هذا الأخير يبدو أنه لم يستمر في المنصب فعلياً سوى سنوات قليلة. عام 1242هـ/ 1827م أصدر شاهبندر الباب العالي العثماني في جنوا إنجيلو كاسيتي قراراً بتعيين التاجر المقيم بالبندقية فيليبو جرونديني/ Filippo Grondini كوكيل للقنصلية، وطالب خلال ذلك بالحصول على مصادقة واعتراف رسمي لتعيينه،

"من أجل تأمين الحماية والمساندة من جانب سلطات النمسا-المجر القيصرية الملكية المختصة وصولاً لتوفير التهيئة اللازمة للحصول على/ بناء معدات وتجهيزات مطلوبة لثنتين من السفن الحربية العثمانية يفترض أنهما راسيتين حالياً في ميناء البندقية، وبذل كل ما هو أفضل ويمكن الاستفادة منه في سبيل تزويدهما بتلك المعدات وتشغيلهما مجدداً."

عملية التوثيق لهذا السياق في ملفات الأرشيف أتاح إمكانية الحصول على لمحات تعريفية حول الآلية التي كانت النمسا تطبقها لدى عملية المصادقة والاعتماد للقناصل الأجانب. ميترنيخ أبلغ الدائرة المالية بالبلاط النمساوي في 14 ربيع الآخر 1243هـ/ 04 نوفمبر 1827م.

"وفق رؤيتي فإنّ الشاهبندر المذكور لا يمتلك الحق على الإطلاق في ممارسة أي نوع من أنواع السلطة القانونية، كونه متواجداً في دولة أجنبية، وهو نفسه لم يحصل بعد على مصادقة واعتماد رسمي لمنصبه. بناءً على ذلك فهذا السياق يقتصر للتعيين المشكوك فيه لدى الأساس الأول، وفي حال منح المصادقة والاعتماد الرسمي لتعيين فيليبو جرونديني فيسودي ذلك فقط إلى حدوث إشكالات وتعقيدات مزعجة نحن في غنى عنها. إن كان معاليكم يشاركني هذا الرأي، ففي نيتي الإيعاز إلى الشاهبندر كاسيتي – بصيغة غير مباشرة – عبر بعثة النمسا-المجر القيصرية الملكية في تورينو/ Turin عن حيثيات الخلل وعدم الملاءمة في الإجراء المتخذ من جانبه، وفي نفس الوقت إيصال الإشارة بذات المعنى إليه أن السفن الحربية العثمانية – في كل الأحوال – ستحظى بالرعاية اللازمة والدعم المتوافق والمتكامل من قِبَل السلطات النمساوية ذات الصلة وطالما أنها بحاجة إلى ذلك، وهذا سيتم في ضوء علاقات الصداقة القائمة بين كلتا الحكومتين، وبدون أن يقتضي تعيين وكيل خاص لمتابعته. سوى ذلك يتبقى له

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.114 – 115.

مطلق الحرية في اختيار إحدى الشركات أو المؤسسات التجارية البندقية لإعطائها الأوامر اللازمة المتعلقة بتحقيق الأغراض المستهدفة الواردة ضمن المخاطبة الرسمية التي تلقاها من جهاته الرسمية، وتلك الشركة أو المؤسسة سوف تكون هي المضطلة بالمهام التنفيذية لكافة أنشطة وأعمال الخدمات المطلوبة بسياق خاص مستقل وعلى مسؤولية القنصل كاسيتي []".

جروندوني لم يبيس، فبعد الإخفاق الذي منيت به محاولته ليصبح وكيل القنصلية في البندقية حاول الظهور مجدداً بالمنافسة على منصب نائب القنصل لطرابلس الغرب / Tripolis التي أصبحت حينذاك ولاية باشوية مستقلة بصيغة شبه نهائية عملياً عن الدولة العثمانية. لكن ذلك أيضاً لم يكن مقبولاً بشكل كامل، لأن النمسا "جرت العادة في منهجيتها السياسية بعدم القبول أو السماح بتعيين وكلاء عموميين ممثلين لتلك الدول البربرية المتوحشة والمارقة".

الشاهبندرية العثمانية في تريستا التي يديرها ميشيل باسيلي تمّ تعزيزها عام 1241هـ / 1825م بتسمية ابنه المذكور سالفاً باسيلوس / Basilius في منصب وكيل القنصلية وتعيين سيرياكوس ماوريتسي Ciriacus Maurizzi لمنصب الشاهبندر العثماني في فيومه (رييكا) / Fiume (Rijeka). وعلى كلٍ فقد فشلت حكومة الباب العالي العثماني في تقديمه كدبلوماسي معزز بشهادة التأهيل اللازمة، حيث أصدر الأمير ميترنيخ تعليماته في رجب 1240هـ / مارس 1825م إلى المبعوث النمساوي في الدولة العثمانية أوتيفيلس المتعلقة "بتدخل حاكم إقليم فيومه / Fiume في هذا السياق" بأن يتوجه :

يتقديم الإشعار والطلب الرسمي لدى الباب العالي عن حتمية المصادقة لماوريتسي الشاهبندر العثماني هناك، وهذا لن يتأتى إلا من خلال عرض شهادة المؤهل العلمي الرسمية التي تخوله لتلك الصفة"

وتؤدي لقبول اعتماده في المنصب؛ فإمّا أن يتم ذلك بهذه الصيغة المطلوبة أو أن يتم تعيين شخص آخر لمنصب الشاهبندر بدلاً عنه. ونظراً لمرور فترة طويلة وصولاً إلى ربيع الأول 1242هـ / أكتوبر 1826م ولم يحدث أيّ تحرك في هذا المسار على الإطلاق، تدخل أوتيفيلس مرةً أخرى بالتصعيد لدى الباب العالي طالباً مناقشة هذا الأمر رسمياً مع الحكومة العثمانية. نتيجة هذا التدخل جاءت على صيغة خطاب صادر من المترجم العام للباب العالي - بصفته رئيساً للهيكل التنظيمي القائم في بنية طواقم الدبلوماسية والقنصلية العثمانية - الحاج إسحاق أفندي / Elhadsch Ishak Efendi بتاريخ 18 ربيع الأول 1242هـ / 20 أكتوبر 1826م، طلب فيه "مهلة انتظار لمدة عام واحد من الآن، وحتى ذلك الحين سيتم الترتيب لهذا النظام بحيث يدخل حيز التنفيذ في نفس الفترة من العام القادم"، والرجاء بالمصادقة على اعتماد ماوريسي كشاهبندر مؤقت خلال هذه

بعد تعيين أولى القناصل العثمانيين بنظام القنصليات الرسمي الاعتيادي في مرسيلىا ولندن – تمّ ذلك بالكاد عام 1254هـ / 1838م –، بقيت هذه المناصب في فيومه وتريستا والبندقية على حالها وكانها قنصليات فخرية إذا ما تمّ تقييمها قياساً بالمنظور السائد حالياً.

ضمن مخطط التنظيم المؤسسي للحكومة النمساوية عام 1242هـ / 1827م كانت المرة الأخيرة لورود إداخلات تسجيل وثائقي بتسمية قناصل الدول الأجنبية في المدن الساحلية التابعة لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية، ففي العام 1243هـ / 1828م جاء لأول مرة الإدخال الوثائقي بتسمية “قناصل وكلاء الدول الأجنبية لدى الأقاليم والولايات التابعة لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية”، هذه التسمية تعني أيضاً الأقاليم الداخلية وليس الساحلية فقط. أول قنصل أجنبي في فيينا – تبعاً للآلية الجديدة – كان السيد جورج شفارتس / Georg Schwarz؛ “قنصل الولايات المتحدة لأمريكا الشمالية، ومقره المبنى 1122 بمنطقة جرابن / Graben” وقد منحه القيصر النمساوي فرانتس الأول المصادقة الرسمية والأمر التنفيذي لممارسة مهامه بتاريخ 1 رمضان 1245هـ / 24 فبراير 1830م.

وبذلك أصبح الطريق سالكاً أمام الدول الأخرى أيضاً لتعيين قناصل لها في العاصمة الإمبراطورية فيينا. بالنسبة للدولة العثمانية بقيت على نفس النمط القديم حتى العام 1262هـ / 1846م، محتفظة فقط بالتمثيل القنصلي المتواجد في مدن الموانئ الثلاث: تريستا والبندقية وفيومه.

بالنظر إلى حقيقة أن إمبراطورية النمسا القيصرية والدولة العثمانية كانتا مرتبطتين – خلال الفترة بين 1230 و1295هـ / 1815 و1878م – بعلاقة الحدود السياسية والجغرافية المشتركة بينهما والممتدة لحوالي 2,500 كيلومتر، ابتداءً من بوكوفينا / Bukowina مروراً بكرونشتات (براشوف-رومانيا) / Kronstandt وأورشوفا / Orsova وزيملين (زيموني) / Semlin تعريجاً على نهر سافا / Save ثم امتداداً إلى سواحل وأرخبيل دلماسيا على البحر الأدرياتيكي / Dalmatien وصولاً إلى خليج كاتارو (كوتور - Kotor) / Bocche die Cattaro؛ وتعانين في نفس الوقت من المشاكل التي تحدث مراراً وتكراراً ومن كل نوع على طول تلك المناطق الحدودية؛ يبدو أن ذلك كان عاملاً مؤثراً ساهم في جعل الحضور والوجود القنصلي للباب العالي العثماني منخفضاً نسبياً، وبصورة خاصة إذا ما تمّت مقارنته مع وجود وعدد قنصليات إمبراطورية

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.114 – 115.

النمسا-المجر القيصريّة الملكية داخل الدولة العثمانية.

منذ العام 1252هـ / 1837م ظهر قنصل تريستا إنجيلو كاسيتي كقائم بأعمال مكتب القنصلية العثمانية في البندقية. وفي عام 1253هـ / 1838م تمّ الفصل بين كلا هاتين القنصليتين، فنانب القنصل يعقوب زيربوس/ Jakob Serpos – الذي كان يدير القنصلية في البندقية كنانب للقنصل في تريستا وتحت إدارته وإشرافه – تمّ اعتماد تعيينه قنصلاً في البندقية. الحكومة النمساوية أبلغت وزارة الخزانة في هذا السياق بأن.

“القنصليتين العثمانيّتين في تريستا والبندقية أصبحتا منفصلتين منذ الآن وصاعداً، وبناءً على ذلك فقد تمّ إنتقال منصب الشاهبندر لمدينة الميناء – الأخيرة ذكراً – إلى نائب القنصل يعقوب زيربوس المتواجد هناك سلفاً كقائم بالأعمال، وبموجب هذا التعيين سيعمل القنصل والقنصلية بسياق منفصل عن الشاهبندر والقنصلية العثمانية في تريستا []”.

لكن بالمقابل لم تتعجل قيينا بشكلٍ خاص لدى الدخول بالمسار الرسمي المتعلق بعملية منح الأمر التنفيذي المفترض وأسهبّت في التريث لفترة انتظار يبدو أنها لم تكن قصيرة، فامتد طولها بحيث أن السيد سفير الباب العالي العثماني المقيم هنا في قيينا تقدم بالإلحاح مراراً وتكراراً للتذكير باستحقاق تنفيذ هذا الإجراء المتمثل باستصدار الأمر التنفيذي الرسمي من قبل البلاط القيصري الإمبراطور ومنحه للشاهبندر العثماني لتمكينه من مزاوله مهام منصبه رسمياً⁽¹⁾.

في عام 1261هـ / 1845م تمّ تعيين السيد سيريديون كاسيتي/ Spiridion Cazzaiti “كشاهبندر ثاني (قنصل عام) في تريستا”. وفي عام 1262هـ / 1846م – ربما كردة فعل تجاه خطوة مماثلة تمّت في نفس العام بتعيين قنصل عام للنمسا المجر القيصريّة الملكية في إسطنبول – تمّت تسمية بوتسانت مانس/ Puzant Manass كقنصل عام (منصب الشاهبندر العثماني) في قيينا. ضمن خطاب مهور بتاريخ 26 شوال 1262هـ / 17 أكتوبر 1846م صادر عن رئيس ديوان الخزانة بالبلاط النمساوي كوبيك/ Kübeck توضيح لرئيس الحكومة الأمير مترنيخ.

“عن السيد بوتسانت مانس الذي تمّ تعيينه لمنصب الشاهبندر العثماني في قيينا، وعن الشكاوى التي تتعلق بصعوبات حالة التداول التجاري العثمانية حاصلة في الأسواق المحلية هنا خلال الفترة الراهنة ومرتبنة عن تقليص مزعوم في الصلاحيات التجارية التي كانت قائمة من قبل []”.

أيضاً الإجراءات والتدابير التي تمّ خوضها من جانب “السلطات المحلية المختصة” التي

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.116.

شرعت بها فوراً و"دون أيّ تردد". ولقد تمّت صياغة التقديم المتعلق بهذا والخضوع الأسمى لعرضه بين يديّ الإمبراطور فيرديناند الأول بتاريخ 10 صفر 1244هـ/ 22 أغسطس 1828م "متضمناً رجاء الحصول على الموافقة الإمبراطورية السامية بمنح الأمر التنفيذي الرسمي بعد المصادقة على مؤهلات وخطاب التعيين ذات الصلة"، و" قد ترتب على ذلك صدور القرار الإمبراطوري السامي المطلوب []". في تسجيل وثائقي يرجع للعام 1269هـ/ 1853م وردت الإشارة إلى أن الشاهبندر العثماني بوتسانت مانس كان مقيماً في "منطقة ليوبولدشتات (وسط فيينا حالياً) / Leopoldstadt، المبنى رقم 529 شارع براتر / Praterstraße".

المثير للاهتمام في هذا السياق هو الرجل الذي شغل منصب القنصل العام العثماني – قنصل عام فخري – في فيينا للفترة بين 1283 و1287هـ/ 1866 و1870م؛ ستيريو دومبا / Sterio Dumba اليوناني القادم من إقليم غرب مقدونيا شمال اليونان، هو – في غالب الظن – من مواليد العام 1209هـ/ 1794م في "بلاتسو / Blatzo" (فلاستي / Vlasti) الواقعة شمال اليونان، وكانت حينذاك جزءاً من الأقاليم التابعة للدولة العثمانية. ستيريو دومبا وزوجته – كلاهما من أسرة وصلت إلى تلك المنطقة من أراضي الدولة العثمانية ضمن حركات النزوح الناتجة عن الحصار القاري البريطاني ضد نابليون – هاجرا عام 1232هـ/ 1817م من فلاستي إلى فيينا حيث اشتغل ستيريو دومبا هناك كأحد كبار "تجار الجملة العثمانيين"؛ واستمر طوال حياته كمواطن عثماني من رعايا الدولة العثمانية. قام دومبا بتصدير سكر الشمندر النمساوي إلى الدولة العثمانية واستورد القطن الخام المقدوني الذي كان يقوم بمعالجته وتجهيزه في مصنع الغزل والنسيج الواقع في منطقة تاتندورف النمسا / Tattendorf لينتج منه النسيج والخيوط الجاهزة للأسواق. كان مالكاً للعديد من السلع والبضائع التي يتم تصديرها إلى الممالك والإمارات على طول نهر الدانوب وإلى الدولة العثمانية" ورئيساً لشركة "إخوان دومبا / Gebrüder M. Dumba". في العام 1277هـ/ 1860م قام دومبا بتشييد قصر عظيم في فيينا – المربع المركزي الأول، الموقف 4، مبنى رقم 13 شارع تسيدلّيس / Zedlitzgasse 13، Parking 4، Wien I. – مستعيناً باثنين من أشهر مهندسي المعمار النمساويين في فيينا آنذاك هما يوهان رومانو رينجه Johann Romano von Ringe وأوغست شفيندنفين لوناوبيرج / August Schwendenwein von Lonauberg، وعُرف هذا المبنى منذ ذلك باسم "قصر دومبا / Palais Dumba". جدير بالذكر أن دومبا قام أثناء حياته بنقل ممتلكاته إلى نجليه ميشيل / Micheal ونيكولاوس / Nicolaus والتي اشتملت على هذا القصر إلى جانب المبنى رقم 4 شارع جراسدورف بمربع فيينا المركزي الأول، ومجمع مخازن في شارع كروم بمربع فيينا المركزي الثالث، بالإضافة إلى مصنع الغزل والنسيج في المنطقة الصناعية

النمساوية تاتندورف وأيضاً السلع والبضائع المعروفة التي كان يملكها دومبا. توفي ستيريو دومبا في 25 شوال 1286هـ / 28 يناير 1870م. (1)

نجله نيكولاوس دومبا⁽²⁾ رجل صناعة ناجح وراعي للفنون والموسيقى، وبالإضافة إلى ذلك كان أيضاً نشطاً ومؤثراً في المسار السياسي لإقليم النمسا السفلى. مصنع الغزل والنسيج القطني في تاتندورف⁽³⁾ تعرّض لحالة إفلاس عام 1269هـ / 1853م، ولانتشاله من ذلك الوضع ترتّب تحوّل تبعيته بالكامل لصالح عائلة دومبا، واستحوذ نيكولاوس على إدارة المصنع. وخلال فترة وجيزة اكتسب تعاطف وولاء كل العاملين تحت إدارته وحظي بالتقدير والاحترام الكبير من سكان تاتندورف حيث ذاع صيته فيها كداعم وراعي بالغ السخاء لمختلف الأحداث والفعاليات الشعبية. بزمنٍ قياسي ارتقى نيكولاوس دومبا مستوى رفيعاً مرموقاً على الصعيدين الاجتماعي والسياسي إلى درجة أنه بحلول نهاية ربيع الأول 1284هـ / يوليو 1867م كان ضمن وفد التشريعات المرافق للإمبراطور النمساوي للقاء سيده بالمواطنة السلطان العثماني عبدالمجيد في فيينا وأُتيحت له فرصة مقابلته وإلقاء التحية لديه. السلطان العثماني كان قادماً من فرنسا بعد فروغه من زيارة معرض باريس العالمي للفنون والصناعة، وكان القيصر فرانتس يوزيف على رأس وفد استقباله بمحطة القطار الغربية لفينا. الفارس لودفيج برتسبرام / Ludwig von Prizbram – الذي شغل لاحقاً منصب القنصل العام للنمسا المجر القيصريّة والملكية في كُلي من برشلونة/ Barcelona وزيورخ/ Zürich – يتذكر ذلك الحدث في كتاباته:

“الرجل الذي بمحاذاتي كان المصرفي الشهير ومتعهد الفنون المعروف نيكولاوس دومبا. لدى وصول القطار إلى المحطة – وبالتحديد خلال لحظات دخوله وتباطئه للتوقف على الرصيف المُعد لنزول الضيف العثماني – استدار دومبا ليستبدل قبعته الأسطوانية بقبعة لباد/ قش (الطربوش العثماني) التي سحبها بنفس اللحظة من جيب معطفه، وعاود استدارته وهو يفرض تثبيت الطربوش بقوة وعجالة فوق رأسه. وعندما لاحظ استغرابي همس نحوي مفسراً تصرّفه هذا بقوله: لكان كلفني الكثير إن لم أفعل ذلك! بمعنى أدق – ورغم قلبه النمساوي الفييني – فكونه من الميسورين الأثرياء الإقطاعيين على أراضي موطنه في مقدونيا ولأن وطنه تابعاً للعرش العثماني جغرافياً، فهو لا يزال من رعايا الدولة العثمانية بالمواطنة.”

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.117.

(2) مولود في فيينا بتاريخ 3 صفر 1246هـ / 24 يوليو 1830م، وتوفي في بوادبست بتاريخ 21 رمضان 1317هـ / 23 يناير 1900م. Ibid, P.118.

(3) بناء فرانتس غيراردوني (Franz Girardoni) في الفترة 1241 – 1243هـ / 1826 – 1828م. Ibid, P.118.

توفي نيكولاوس دومبا عام 1318هـ / 1900م في بودابست/ Budapest وتمّ دفنه بأحد مقابر الأشراف في مقبرة قيينا المركزية. وبوفاته توقف مصنع الغزل في تاتندورف وتمّ إغلاقه. النجل الأكبر لستيريو دومبا – ميشيل دومبا / Micheal Dumba⁽¹⁾؛ الذي كان قد اكتسب الجنسية النمساوية بتاريخ 21 شوال 1286هـ / 24 يناير 1870م – تمّ تعيينه بمنصب القنصل العام الفخري لمملكة اليونان في قيينا بين 5 و17 ذو القعدة 1306هـ / 03-و-15 يوليو 1889م.

أيضاً كونستانتين تيودور دومبا/ Konstantin Theodor Dumba⁽²⁾ حفيد ستيريو دومبا التحق بالسلك الدبلوماسي، حيث قضى الفترة من 1331 هـ إلى 1333هـ / 1913 إلى 1915م بمنصب سفير النمسا-المجر القيصرية والملكية المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية – بهذا المنصب كان أول مواطن نمساوي من العائمة والوحيد الذي تربّع على رأس إدارة وقيادة واحدة من السفارات العشر للنمسا المجر القيصرية والملكية. بطريقة مثالية سطر أبناء أسرة دومبا مسيرة حياةٍ جديرة بالاهتمام والتقدير؛ حيث شكّلت رمزاً للتعايش والاندماج الناجح من كل النواحي كواحدة من الأسر غير المحلية أو – بالتعبير اللغوي الحالي – “المهاجرة” من الدولة العثمانية.

منصب القنصل العام في قيينا لم يكن مفتوحاً لأيّ شخص على الدوام؛ وليس متاحاً للشغل طوال الوقت؛ في أحيان كثيرة السفير المقيم هو من يقوم بتسيير أعمال ومهام منصب القنصل العام. خلال الفترة بين العام 1289هـ و1319هـ / 1872 و1901م كانت القنصلية العامة العثمانية في قيينا مستوعبة ضمن السفارة.

في الفترة بين 1266 و1284هـ / 1850 و1867م – وبالتدرج – أنشأت حكومة الباب العالي العثماني مكاتب لقنصلياتها في مدن دلماسيا//حالياً كرواتيا// المطلة على سواحل البحر الأدرياتيكي: لوسينبيكولو/ Lussinpiccolo (مالي لوشيني/ Mali Losinj)، وراغوزا/ Ragusa (دوبروفنيك/ Dubrovnik)، وأسبالطو/ Spalto (سبليت/ Split)، وزادار/ Zadar (زارا/ Zara).⁽³⁾

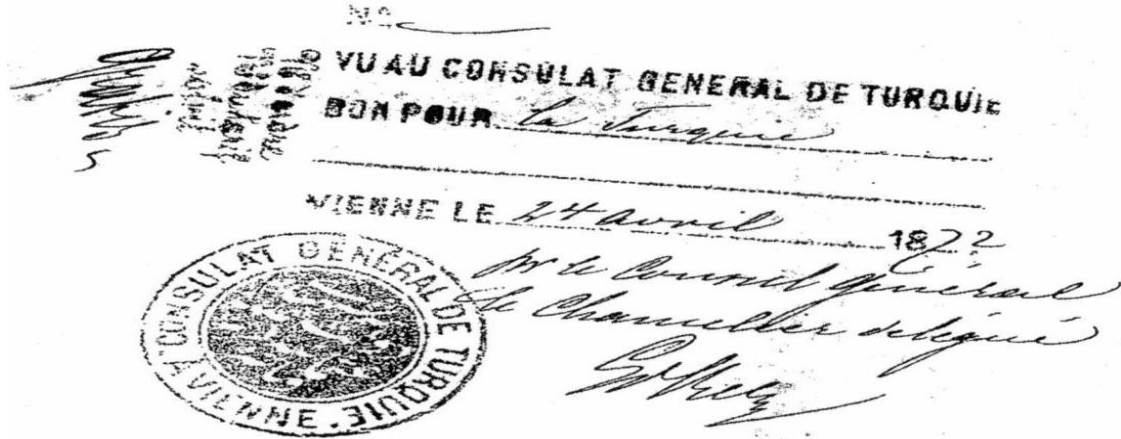
(1) ولد سنة 1244هـ / 1828م، وتوفي سنة 1312هـ / 1894م.

Ibid, P.118.

(2) واد في قيينا عام 1272هـ / 1856م وتوفي في بودندورف (Bodensdorf). بحيرة أوسياش (Ossiacher) ولاية كيرتن (Kärnten) النمساوية عام 1366هـ / 1947م.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.118.

(3) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.118.



صورة 1: تأشيرة دخول مجانية صادرة عن القنصلية العامة للدولة العثمانية - فيينا بتاريخ 15 صفر 1289هـ/ 24 أبريل 1872م لبارون أرتشتين/ Artstetten النمساوية (الأرشيدوق كارل لودفيج/ *Karl Ludwig الأخ الأصغر للإمبراطور فرانز جوزيف) الذي ذهب برحلة إلى الدولة العثمانية مع البارون هورنشتاين/ *Hornstein والدكتور فايس/ J. B. Weiß*** وطاقم الخدمة.

* ولد بضاحية شونبرن-فيينا/ Schönbrunn-Wien 12 ربيع الأول 1249هـ/ 30 يوليو 1833 ومات فيها 6 ذو الحجة 1313هـ/ 19 مايو 1896م.

** البارون فيلهلم بيرنهارد أنتون آل هورنشتاين/ Wilhelm Bernhard Anton v. Hornstein بارون أورزنهاوزن/ Orsenhausen وبوسمانسهاوزن/ Bußmannshausen؛ ولد بأورزنهاوزن 20 محرم 1228هـ/ 23-01-1813 وتوفي إنسبروك/ Innsbruck 18 ربيع الآخر 1308هـ/ 01-12-1890م؛ حاجب مالي لدى بلاط إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية ثم مستشار سري للبلاط؛ رئيس الديوان الأميري لقصر الأرشيدوق كارل لودفيج.

*** أستاذ التاريخ بجامعة غراتس/ Graz.

“رجل الأعمال العثماني فنسنت إرام أوغلو/ Vinzenz Eram Oglu المقيم في تريستا تمّ تعيينه لمنصب الشاهبندر العثماني” في البندقية في العام 1266هـ/ 1850م. السيد يوهان بابتيست براجانزا/ Johann Baptist Braganza المنتمي للنمسا بالتبعية؛ والذي كان منذ العام 1270هـ/ 1854م حتى ذلك الوقت قنصلاً فخرياً لمملكة فورتمبيرج/ Württemberg؛ تمّ تعيينه لمنصب الشاهبندر العثماني - قنصل فخري بمفهوم اليوم - كخليفة لأوغلو عام 1271هـ/ 1855م. هذا الأخير تمّت ترقيته سنة 1274هـ/ 1858م بدرجة القنصل العام الفخري للدولة العثمانية - وكان خلال ذلك قد حصل على لقب طبقة النبلاء الأرسقراطية “von” قرين اسمه -.

وفي عام 1273هـ/ 1857م قام القنصل العام العثماني في تريستا بتعيين وكيل فخري للقنصلية في راغوزا، لكنه ما لبث أن تمّ خلع من منصبه خلال العام التالي لتعيينه؛ وحتى قبل أن تقوم سلطات النمسا-المجر القيصرية الملكية المختصة بالفحص الرسمي المفترض لهذا الإجراء. السلطان العثماني عبدالمجيد الأول قام بتعيين أول قنصل رسمي له في راغوزا بتاريخ 15 محرم 1275هـ/ 24 أغسطس 1858م، وضمن خطاب الاعتماد جاء عن السلطان: -

“للقيام بمهام متابعة احتياجات ومتطلبات التجار والشؤون الخاصة بأعمال وأنشطة التجارة التابعة لدولتنا، والعمل على توفير مزايا أفضل للتجار وحركة التجارة؛ يتم إسناد هذا المنصب للسيد بيرزيش/ Persich المعروف بذكائه وقدراته المتميزة وفقاً لتوصية السيد كمال أفندي/ kemal Effendi لدى البلاط الباب العالي العثماني []”،

الخطوة التالية تمت عام 1280هـ / 1863م :-

“من أجل توطيد وتوسيع نطاق العلاقات التجارية بين أهالي دلماسيا وبين الأقاليم العثمانية المجاورة لها – بعد أن اكتسب هذا المجال أهمية كبيرة مؤخراً – قرر الباب العالي العثماني الموافقة على اعتماد وكالات للقنصلية في كلٍ من زارا وزارا (زادار) وأسباطو ومِتكوڤس/ Metcovich تكون تابعة رسمياً للقنصلية العثمانية في راجوزا وتصدر قرارات تعيينها وإدارتها من قِبَل القنصل العام العثماني هناك”، (1)

وبناءً على ذلك قامت السفارة العثمانية في فيينا بدورها لإبلاغ وزارة خارجية النمسا-المجر القيصرية الملكية رسمياً بهذا الشأن. خلال هذا المسار تمّ التفاوضي عن وجود وكالات للقنصلية العثمانية كانت قائمة بالفعل في كلٍ من اسباطو منذ 1264هـ / 1848م وفي زادار/ زارا منذ 1271هـ / 1855م. السفارة العثمانية أحالت إلى وزارة الخارجية النمساوية في 10 ذو الحجة 1280هـ / 17 من مايو 1864م القرارات السلطانية (الفرمانات) المتضمنة لترقية درجة القنصل العثماني في راجوزا إلى رتبة قنصل عام وأيضاً تعيين نواب القنصل في زارا ولوسينو/ Lussino (لوسينبيكولو) واسباطو وزادار/ زارا ممهورةً بتاريخ “15 من ذي الحجة 1280هـ / 22 مايو 1864م. وزارة الخارجية النمساوية سمحت باعتماد الحصول على الأمر التنفيذي الرسمي المفترض لكنها رفضت التعيين لـ كليمنس جابريتش/ Clemens Gabrich بمنصب نائب القنصل في مِتكوڤس:

“لأن مِتكوڤس ليست ميناءً بحرياً [] والقاعدة النمساوية الرسمية المعمول بها في هذا السياق لا تسمح بإنشاء مكاتب قنصلية أجنبية على الأراضي النمساوية سوى في فيينا وفي مدن الموانئ البحرية فقط.”

السبب الحقيقي الكامن وراء الموقف الرفض الذي أبدته وزارة خارجية النمسا-المجر القيصرية الملكية كان بالتحديد تطبيقاً للرؤية الرسمية النمساوية المتمثلة بمنع وجود قناصل أجنبية باعتبارهم عيون مراقبة لصالح الدول الأجنبية في دلماسيا على امتداد الحدود الطويلة مع أقاليم البوسنة والهرسك.

في 22 جمادى الأولى هـ / 23 أكتوبر 1864م صدر قرار الباب العالي العثماني بتعيين مراد أفندي/ Mourad Effendi لمنصب القنصل العثماني في أورشوف/ Orsova بإقليم بانات/ Banat. الاسم الأصلي لهذا الأخير هو آرثر فرانتس فيرنر/ Arthur Franz Werner؛ وهو

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.119 – 120.

نجل فرانتس أنتون فيرنر/ Franz Anton Werner الذي ينتمي لأسرة بوبوفاك أو بوبوفاتش/ Popovac – أحد كبار الملاك الإقطاعيين ورئيس دائرة البريد للنمسا-المجر القيصريّة الملكية – وأمه إليانوره بفايفر/ Eleonore Pfeifer؛ ولد بتاريخ 12 صفر 1252هـ/ 30 مايو 1836م منسوباً إلى أجرام Agram (زغرب)، أعزب ويتبع الديانة المسيحية للكنيسة الكاثوليكية الرومانية. عام 1270هـ/ 1854م هرب من الخدمة العسكرية كأحد جنود الكتيبة الثالثة لجيش النمسا-المجر القيصريّة الملكية تاركاً وراءه ديوناً مترتبة عليه، لجأ بدايةً إلى الخياط الشهير إنرياس فيجيداك/ Andreas Vigidak في بينكفيلد/ Pinkfeld تمّ إنطلاق من هناك متنقلاً حتى وصل إلى الدولة العثمانية حيث التحق بالجيش العثماني كضابط. عام 1272هـ/ 1856م تمّ تعيينه ملحقاً بوزارة الخارجية باسم مراد أفندي من خلال مرسوم إمبراطوري (إرادة سلطانية) من قبل السلطان العثماني وتالياً جرى ابتعائه في مهام رسمية استثنائية لمتابعة شؤون غير معلنة للعثمانيين⁽¹⁾.

في أقاليم مونتينيغرو (الجبل الأسود) والهرسك، ثم في العام 1275هـ/ 1859م تمّ ابتعائه أيضاً بمهمة رسمية إلى بوخارست/ Bokarest وفي عام 1276هـ/ 1860م بمهمة أخرى إلى بايرمو/ Palermo الصقلية.

مراد أفندي كان يسعى لأن يتم استخدامه كقنصل عثماني في قيينا، وللتمكن من تحقيق ذلك توجب عليه أن يبدأ أولاً التخلي رسمياً عن ارتباطه السابق بالتبعية للنمسا من خلال التنازل عن مواطنته وجنسيته النمساوية بالإضافة إلى إيقاف الإجراءات الرسمية المتخذة ضده والتي ترتبت على هجرته غير المصرح بها.

لكن قبل هذا وذاك كان التساؤل الأبرز والمستلزم للتوضيح؛ هل حكومة النمسا-المجر القيصريّة الملكية ستكون مستعدة أساساً لقبول اعتماد قناصل في الأقاليم الداخلية للإمبراطورية أم لا؟ القائم بأعمال السفارة العثمانية صادق أفندي/ Sadeck Effendi أبلغ وزير خارجية النمسا-المجر القيصريّة الملكية – الكونت مينسدورف-بويلي/ Mensdorff-Pouilly – بتاريخ 3 رمضان 1281هـ/ 03 يناير 1865م عن نية الباب العالي العثماني بالتوجه نحو إنشاء قنصلية عثمانية في أورشوفا/ Orsova:

“نظراً للأهمية البالغة والتوسع الكبير للأنشطة والعلاقات التجارية بين النمسا والدولة العثمانية والرواج الحاصل خلال الفترة الماضية بصورة خاصة داخل الأقاليم المجاورة والمتاخمة لنهر الدانوب، كان لا بد لنا من

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.120.

عرض هذا على حكومة بلاط صاحب السمو والجلالة إمبراطور النمسا-المجر القيصريّة الملكية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الأمر قد استغرق مقداراً كبيراً للدراسة الجادة من جانب وزراء جلالة مولاي السلطان العثماني لما يمثله من ضرورة استدعت هذا الإجراء []".

طَيَّ هذا الخطاب تمَّ إرفاق مؤهل التعيين الخاص بمراد أفندي؛ معتمداً من السلطان العثماني عبدالعزيز؛ وممهوراً بتاريخ - "6 جمادي الأولى لسنة 1281 هـ/7 أكتوبر 1865م:-

“رأينا ضرورة إنشاء قنصلية رسمية لنا في منطقة أورشوفا بإقليم بانات التابع للنمسا، قاصدين بذلك الحرص على ضمان متطلبات المواطنين والتجار المقيمين أو المسافرين عبر هذه المناطق من رعايا دولتنا وحماية مصالحهم هناك []”.

حدث أن تمَّ رفض هذا المقترح فوراً وبمجرد وصوله لدى وزارة الخارجية النمسا-المجر القيصريّة الملكية. بعد يومين فقط من هذا الرفض أرسل وزير الخارجية العثماني علي باشا / Aali Pascha برقيةً تتضمن ردّاً تعقيبياً رسمياً حمّله القائم بأعمال سفارته لإيصاله إلى نظيره النمساوي؛ باعتراض شديد اللهجة ضدّ ما أسماه - “إن القناصل العثمانيين من المقبول تعيينهم فقط - في العاصمة والمدن الساحلية التي لها موانئ بحرية مفتوحة أمام حركة التجارة”.

“بل على العكس من ذلك، نجد أن هذا الإجراء يمثّل مخالفة وإخلالاً واضحاً بمعاهدة باساروفيتش/ Passarovich التي تضمنت بنوداً صريحة تماماً في هذا السياق، وعليه نرى بعدم وجود أيّ تفسير أو مبرر منطقيّ يدعم هذا التحفظ المثار من جانب الحكومة النمساوية. فالمادة السادسة من تلك المعاهدة تجبّي صريحةً وغايةً في الوضوح بالنص الذي يجيز لحكومة الباب العالي العثماني تعيين قناصل ووكلاء للقنصليات في أيّ من المناطق التابعة للنمسا، وأينما ترى بأن ذلك ضروري لتأمين سلامة الرعايا العثمانيين ودعم أنشطتهم وأعمالهم التجارية وضمن مصالحهم، طالما تمَّ هذا الإجراء رسمياً وبموجب فرمان صادر عن الجهة المختصة بالحكومة العثمانية يتم عرضه على حكومة البلاط الإمبراطوري للنمسا-المجر القيصريّة الملكية التي بدورها تقوم بإصدار ومنح الأمر التنفيذي المفترض لاعتماد ذلك التعيين. وبالمناسبة؛ جدير بالذكر هنا إن هذه المادة بالذات تعطي الحق للقنصليات العثمانية لحيازة السلطة القضائية على الرعايا العثمانيين المتواجدين في تلك المناطق []”.

كان من الواضح إن الباب العالي العثماني لم يعد مستعداً لقبول ممارسات التضييق التي تمارسها حكومة إمبراطورية النمسا-المجر القيصريّة الملكية في إجراءات اعتماد القناصل الأجانب، وبدا بأنها لن تسمح بحدوث تقييد من هذا القبيل على شبكة قنصلياتها الممتدة من فيينا إلى بعض الموانئ المطلّة على البحر الأدرياتيكي.

يبدو أيضاً أن مسار إجراءات تعيين مراد أفندي كقنصل عثماني في أورشوفا ترتّب عليه تأسيس جذري وبعيد المدى لقواعد عمل جديدة؛ فقد جرت العادة الرسمية - منذ ثورة 27 جمادي الأولى 1264 هـ/ 49 - 1848م التي حدثت في المجر والأقاليم الشماليّة لشبه جزيرة إيطاليا - بعدم

قبول تعيين القناصل الأجانب في أيّ من المناطق والمدن الداخلية (غير الساحلية). في 16 ذو القعدة 1283هـ/ 22 مارس 1867م تقدّم وزير الخارجية النمساوي إلى القيصر فرانس جوزيف ليقدم عرضاً صاغ فيه تقييمه وأعرب عن الرؤية التي توصل إليها بأنه أصبح من الصعب جداً المحافظة على تطبيق هذه القاعدة ولم يعد بالإمكان تطبيقها بعد الآن؛ في 19 ذو القعدة 1283هـ/ 25 من مارس 1867م قرّر القيصر النمساوي فراننتس يوزيف الأول المصادقة على اعتماد تعيين مراد أفندي ومنحه الأمر التنفيذي الرسمي لممارسة مهام منصبه، وبنفس الوقت أصدر قراراً بتفويض وزير الخارجية "صلاحيّة متابعة المصادقة والاعتماد للحالات المشابهة مستقبلاً" أسوةً وقياساً بهذه الحالة. لكن ما حدث على الواقع أن "القنصلية العثمانية لإقليم بانات" لم تنشأ في أرسوفا كما كان مخططاً لها – وكما جاء أيضاً في قرار التعيين –، بل كانت في تيميشوارا / Temesvar⁽¹⁾.

مراد أفندي – الذي نجح أيضاً في تعزيز سيرته ككاتب وشاعر⁽²⁾؛ وبعد استخدامه كقنصل عثماني لإقليم بانات/ Banat – تمّ تعيينه أيضاً بمنصب القنصل العام في البندقية عام 1289هـ/ 1872م، ثم القنصل العام في دريزين عام 1291هـ/ 1874م؛ عام 1294هـ/ 1877م أصبح وزيراً مقيماً في لاهاي واستوكهولم، وفي نهاية المطاف تمّ إيفاده العام 1297هـ/ 1880م إلى هولندا والسويد مع ترقّيته لدرجة مبعوث. وانتهت حياته متوفياً في لاهاي.

ترتيبات التسوية التي تمّت سنة 1283هـ/ 1867م مع المجر أدّت إلى تعيين قنصل عام عثماني في "بشت/ Pesth" التي أصبحت لاحقاً بودابست باعتبارها مقراً للحكومة المجرية. – بموجب الترتيبات الدستورية لهذه التسوية تحولت إمبراطورية هابسبورغ/النمسا القيصريّة الكبرى (منذ 1218هـ/ 1804م) إلى ملكية مزدوجة؛ مملكة النمسا القيصريّة وعاصمتها فيينا إلى جانب مملكة المجر المتمتعة بحكم ذاتي وعاصمتها بشت/بشت Pesth (التأمت مع توأميها بودا/ Buda ووبودا القديمة/ Óbuda على الضفة الغربية من الدانوب عام 1290هـ/ 1873م مكونةً بودابست/ Budapest العاصمة الموحدة للمملكة المجرية)، تجتمع كلتاها تحت تاج إمبراطورية النمسا.

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.121 – 122.

(2) في 25 صفر 1289هـ/ 04 مايو 1872م تمّ الأداء التمثيلي لروايته، السلطان العثماني سليم الثالث – مأساة في 5 فصول "على مسرح القلعة (Burgtheater) بفيينا؛ هذه التمثيلية بقيت على جدول العرض المسرحي حتى 18 جادى الآخرة 1289هـ/ 23 أغسطس 1872م وحظيت خلالها ب6 عروض. كان من بين المشاركين بأداء هذه التراجيديا الممثلان المسرحيان لوينسكي (Lewinsky) ومترفورتر (Mitterwurzer)؛ تصميم المشاهد: بورجمارت (Burghardt)؛ تصميم الأزياء: غاول (Gaul). وفقاً لإفادة كريمة من الأستاذ الجامعي د. هيلده هايدر-برجلر (Hilde Haider-Pregler)، فيينا.

المجر القيصرية والملكية (k.u.k.) – عام 1284هـ / 1868م عاود الباب العالي العثماني إحياء رغبته القديمة مجدداً لاستحداث وتعيين نائب قنصل في متكوفس. وفي تلك الأثناء حصل تغيير كبير لموقف حكومة النمسا-المجر القيصرية والملكية في هذا الاتجاه. البارون بروكش-أوستين سفير النمسا في إسطنبول حينذاك صدرت إليه تعليمات رسمية:

“إن الحكومة – من حيث المبدأ – ليس لديها أيّ اعتراض يمنع هذا الإجراء حالياً، ولا يوجد عائق في طريق تعيين نائب قنصل عثماني هناك، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق التطابق المفترض في الشروط الشخصية والشروط المتطلبة الأخرى اللازم توافرها دون وجود أيّ باعث من الممكن أن يثير قلق المسؤولين المختصين هنا []”.

تمّ أيضاً عام 1286هـ / 1869م تعيين نائب قنصل عثماني في زيملين (زيموني) / Semlin – المنطقة الحدودية لبلغراد مع صربيا؛ وحيثما كان مبنى إحدى قلاع الحكومة العثمانية لا يزال موجوداً آنذاك –؛ سياق استحداث وإنشاء المكاتب الرسمية الواقعة في المناطق الداخلية لن يواجه الاعتراض والرفض الآن بسبب الطور الجديد للممارسة السياسية النمساوية المتغير منذ العام 1284هـ / 1867م؛ هذا المكتب الرسمي للقنصلية العثمانية ظلّ قائماً لعشر سنوات فقط، وحدث له إعادة تفعيل سنة 1311هـ / 1893م، وظهر آخر ذكر له ضمن السجلات الرسمية عام 1318هـ / 1900م.

في الملفات الأرشفية للعام 1294هـ / 1877م ظهرت مجدداً رغبة الدولة العثمانية في الحصول على قبول واعتماد قنصل لها في أورشوا. في جمادى الآخر 1294هـ / يونيو 1877م أرسل القائم بأعمال السفارة النمساوية في إسطنبول تسيشي / Zichy برقيةً إلى قيينا، جاء فيها:

“لمناسبة حوادث العنف والاقْتتال المندلعة في رومانيا قامت حكومة الباب العالي العثماني باستدعاء وكيل مكتبها الرسمي في (دروبيتا) تورنو-سيفرين / Turn-Severin للقدوم إلى أدا-كاله / Ada-Kaleh (كانت عبارة عن جزيرة صغيرة وميناء على الراين وسُميت أيضاً جزيرة كارولين أو أورشوا الجديدة) ويطلبون الاعتراف به من خلال المصادقة بالاعتماد الرسمي له في هذا المنصب كوكيل للقنصلية العثمانية في أورشوا، حتى يتمكن – في حال موافقتكم – من التواصل مع سلطاتنا الرسمية والحصول على قناة التواصل والبرقيات الخاصة به للمراسلة مع حكومته []”.

رد وزارة خارجية النمسا-المجر القيصرية والملكية بهذا الصدد كان سلبياً؛ فقد جاء فيه:

“لا يوجد أيّ موظفين أو مسؤولين قنصليين أجانب مقيمين في أورشوا، وكما تعلمون بأن تعيين الوكيل القنصلي المذكور غير مرغوبٍ به مطلقاً في ذلك المكان؛ من ناحية بسبب خصوصية ظروف التعامل والتواصل هناك، ومن ناحية أخرى نظراً لطبيعة النظام الداخلي للسلطات السياسية التابعة لنا في المنطقة المشار إليها والتي لا تسمح بقبول ذلك تماماً []”.

في سياقٍ مماثل تمَّ إبلاغ وزارة خارجية النمسا-المجر القيصريّة والملكيّة عن قرار السلطان العثماني عبدالمجيد الثاني الصادر في شهر جمادى الآخر 1294هـ/ يونيو 1877م بتعيين جرجس كالافاسي/ Georges Calavassi كقنصل عثمانى في كُتارو/ Cattaro (كوتور/ Kotor). الوزارة القيصريّة والملكيّة أرسلت ردها فوراً عبر السفارة العثمانية بالإشارة إلى

“إن حكومة إمبراطورية النمسا-المجر القيصريّة والملكيّة لم ولن تقبل بإنشاء قنصليات أجنبية إلا في المناطق التي يوجد بها ميناء مفتوح أمام حركة التجارة والملاحة البحرية. وبالنسبة لمدينة كُتارو/ كوتور فليست ضمن هذا التصنيف ولا تنطبق عليها مقاييس القاعدة الرسمية السارية. وباعتبارها ميناءً حربيّاً يستخدم فقط لأغراض البحرية العسكرية فهي لا تتطلب وجود وكيل للقنصلية يكون مسؤولاً عن ضمان توفير الحماية للمصالح الاقتصادية التابعة لدولته، وإلى جانب ذلك لا يوجد حتى الآن دافع قويّ يؤدي إلى ضرورة تعيين ممثلٍ لهكذا منصب وبسلطة تنفيذية على مواطني دولته، وفي حال تطور الوضع بما تستدعي ذلك فبالإمكان حينها الاتصال بحكومة جلالتك للحصول على الموافقة الملائمة تجاه ذلك الغرض أيّاً كان”

بحلول العام 1294هـ/ 1877م – وكنتيجة لهذا التوسع المستمر في شبكة قنصلياتها – حافظت الدولة العثمانية على وجودها ممثلة بقنصلياتها العامة في فيينا وبودابست وراغوزا (دوبروفينك) وزملن (زيموني، وبلغراد الجديدة/ Novi Beograd) وتريستا، إلى جانب قنصليتها الفخرية في تيمشوارا، بالإضافة إلى عدد أربع نواب قنصليات (وكالات قنصلية) فخرية في فيومه (رييكا/ Rejeka) ولوسينيكولو (مالي لوشيني) وأسبالطو (سبليت) وزارا (زادار). بالنسبة لمكتبي القنصلية الأخيرين فقد تمَّ إلغاء كليهما بتاريخ 30 و19 ربيع الأول 1296هـ/ 24 و13 مارس 1879م على الترتيب، ونفس المصير حدث في العام ذاته للممثلات المذكورة في لوسينيكولو وزيموني. عام 1294هـ/ 1887م تمَّ أيضاً إغلاق القنصلية العامة في زارا.

اعتباراً من العام 1305هـ/ 1888م وردت إشارات التسجيل للقنصليات الأجنبية ضمن الهيكل المؤسسي النمساوي بصيغة أكثر تفصيلاً ومصنّفة إلى قسم تابع للنمسا وآخر للمجر. ووفقاً لما ظهر في هذه السجلاّت يبدو أن الدولة العثمانية احتفظت بتمثيلها في كلا قسميّ الملكيّة النمسا-المجرية وبواقع عدد ثلاث وكالات قنصلية للعام 1307هـ/ 1890م وما بعده، وعدد أربع اعتباراً من العام 1311هـ/ 1894م في كل جانب.

عام 1310هـ/ 1893م إنشأت الدولة العثمانية قنصلية فخرية لها في برنو/ Brünn، وفي إجراء

غير مسبوق وغير اعتيادي – قامت بتعيين رجل المال والصرافة القاطن في فيينا⁽¹⁾.

جوزيف تالبيرج / Joseph Thalberg⁽²⁾ كقنصل فخري لها في مورافيا / Mähren. وفي العام 1317هـ / 1900م صدر القرار العثماني بتعيينه بمنصب قنصل عام فخري. حفيده؛ الدبلوماسي النمساوي هانز تالبيرج / Hans Thalberg؛ كتب عن جده قائلاً:

„خلال السنوات اللاحقة أيضاً استمر الجدل في ممارسة نشاطه المعتاد كمصرفي وظل مخلصاً لاهتماماته المتركزة على مصالحه في مشاريع السكك الحديدية، بدايةً في النمسا ولاحقاً أيضاً لدى إنجاز مشاريع بناء السكك الحديدية داخل أراضي الدولة العثمانية [بالنسبة للعلاقات الخاصة مع الدولة العثمانية فقد حافظ عليها الجد – الذي يتقن أيضاً اللغة العثمانية بطلاقة – طوال فترة حياته، بحيث كان – هو أو أحد أبنائه – يسافر إلى إسطنبول للزيارة في كل عام. الارتباطات التمويلية التي نشأت بين مصرفه وبين الباب العالي العثماني أكسبته حظوةً كبيرةً لديهم ومكنته من ارتقاء مستوى عالٍ من التقدير هناك]“

بعد وفاة تالبيرج في رمضان 1320هـ / ديسمبر 1902م تمَّ إغلاق القنصلية الفخرية العثمانية في مورافيا عام 1321هـ / 1903م، ولم يتم افتتاحها مجدداً إلا عام 1328هـ / 1910م.

القنصلية العامة العثمانية في فيينا تحوّلت عام 1318هـ / 1900م – لدى صدور القرار الرسمي لتعيين القنصل آنذاك لاديسلاوس ديرسناي / Ladislaus Dirsztay⁽³⁾ بدرجة قنصل عام فخري –

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.123.

(2) ولد باسم يوزف كohn / Joseph Kohn في فيينا بتاريخ 1254 هـ / 24 يونيو 1838م وتوفي في فيينا بتاريخ 7 رمضان 1320هـ / 08 ديسمبر 1902م؛ مجري ثمّ مواطن نمساوي اعتباراً من العام 1289هـ / 1872م؛ تغير لقبه (اسم العائلة) إلى تالبيرج / Thalberg عام 1260هـ / 1884م؛ مالك، شركة يوزف كohn للأعمال المصرفية؛ نائب رئيس مجلس إدارة Disconto- & Effektenbank في بودابست؛ مالك وناشر صحيفة الرأسمالي / Capitalist؛ تالبيرج كان قد حاول أيضاً – دون جدوى – أن يصبح ملحقاً قنصلياً فخرياً لدى القنصلية العامة الفخرية للإمبراطورية الفارسية في فيينا، الأمر الذي قوبل بالرفض من جانب وزارة خارجية إمبراطورية النمسا-المجر القيصريّة والملكيّة؛ نجّاه الأكبر زيجموند / Sigmund (ولد في فيينا 7 ربيع الآخر 1282هـ / 30 أغسطس 1865م وتوفي فيها 15 ربيع الأول 1352هـ / 08 يوليو 1933م) كان القنصل العام الفخري لكولومبيا في فيينا منذ العام 1328هـ / 1910م؛ والحفيد هانز / Hans (نجل الإبن أوسكار تالبيرج / Oscar T. كان دبلوماسياً نمساوياً ثمّ مدير ديوان رئيس الحكومة الاتحادية النمساوية كرايسكي / Kreisky، ثمّ سفيراً للنمسا في كلٍ من المكسيك وجمهورية الصين الشعبية؛ يوجد ضريحه بمقبرة دوبلينج / Döblinger Friedhof، 65 شارع هارتاكر فيينا 19، قسم مدافن اليهود بالمقبرة / Israelitische Abteilung، السرداب / الضريح I/L/18، (على الجانب الخلفي لشارع بيتر يوردان). Ibid, P.124.

(3) ولد في بودابست 4 رمضان 1272هـ / 9 مايو 1856 وتوفي في فيينا 27 رمضان 1339هـ / 4 يونيو 1921م؛ مواطن مجري عصامي متنوع المشارب؛ عاش منذ 1311هـ / 1894م في فيينا 3، مبنى 25 على الطريق السريع / Rennweg؛ تعيّن لمنصب القنصل الفخري العثماني بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 1897م (و الأمر التنفيذي الصادر بتاريخ 5 رجب 1315هـ / 30 نوفمبر 1897م). بيانات شخصية مقتبسة من بيان حصر الوراثة وإثبات الوصية، الأرشيف الوطني لمدينة فيينا، Bg Margarethen 1a123/192 واستارة تسجيل.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.124

إلى قنصلية عامة فخرية (ارتباط رسمي شرفي بدون أجر). تعود أصول ديرستاي إلى بودابست وقد كان رئيساً لشركة „خطوط السكك الحديدية الأهلية ليف-تشيرونوفتسي/ Lemberg-Czernowitzer Eisenbahn. عام 1312هـ/ 1894م تزوج بـ جورجينا؛ منسوبة بالمولد لاسم أسرة بلاوت/ Plaut وطليقة غيرزون/ Gerson وفولف/ Wolff؛ التي تمكنت من صنع ثروة قُدرت بمبلغ 600,000 مارك من خلال زيجاتها المتعددة. عام 1323هـ/ 1905م تَمَّت ترقية ديرستاي للمستوى الارستقراطي كواحد من النبلاء بالوراثة؛ وامتلك نصف المبنى رقم 45 الكائن بشارع جاكوبين منطقة فيينا الثالثة/ 45 Jaquingasse، Wien III، وقصر هيرتسفيلد/ Villa Herzfeld ’’ في باد إشل النمسا/ Ischl مبنى رقم 9 بشارع إليزابيث.



صورة 2: بيانات من شاهد ضريح قنصل عام الدولة العثمانية يوزف تاليرج؛ مقبرة فيينا-دوبلينج

في العام 1316هـ/ 1898م سعت الدولة العثمانية لإنشاء قنصلية فخرية تابعة لها في براغ ولمنصب القنصل الفخري هناك قررت تعيين يوزيف إنفالد/ Joseph Inwald؛ عملاق صناعة الزجاج والمالك لمجموعة من مصانع الزجاج في شليكوف/ Slichov القريبة من براغ وفي بوديبيرادي/ Podiebrad وفي محمية ألمانيا القريبة من دويتشبرود/ Deutschbrod (هافليشكوف برود/ Havickuv Brod). لكن هذا المسعى لم يتكلل بالنجاح لعدم متابعته. (1)

في رمضان 1326هـ/ سبتمبر 1908م ظهر لأول مرة تقسيم منهجي منظم للقنصليات العثمانية بتصنيفها إلى أربع فئات: قنصليات عامة، وقنصليات الدرجة الأولى، وقنصليات الدرجة الثانية، وقنصليات بالإنابة.

الخطوة التي قامت بها إمبراطورية النمسا-المجر بالضم العسكري لأقاليم البوسنة والهرسك في 7 رمضان 1326هـ/ 3 أكتوبر 1908م (أزمة البلقان الأولى) ردَّ عليها الباب العالي العثماني بتعميم المقاطعة الاقتصادية الرسمية على التجارة والبضائع والسلع التابعة للنمسا والمجر؛ هذا التصنيف الجديد للقنصليات ترتب عليه ضرورة إجراء ترقية بالمرتبة الوظيفي للعديد من موظفي

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.124.

القنصليات القائمة في عدد من مناطق إمبراطورية النمسا-المجر، وفي هذا السياق لم تظهر علاقة ارتباط مباشرة مع أزمة الضم المذكورة (أزمة ضم البلقان): في تريستا إنخفض مستوى التمثيل للقنصلية العامة هناك إلى قنصلية من الدرجة الأولى، وقنصلية راغوزا إلى قنصلية من الدرجة الثانية، وقنصلية فيومه إلى قنصلية بالإناية. القنصلية العامة في بودابست بقي مستواها كما هو دون تغيير، وبالنسبة لبقية الوكالات والمكاتب القنصلية فلم يتم اشتغالها بهذا التغيير كونها واقعة تحت إدارة مسؤولين بمناصب فخرية تطوعية.

السفير العثماني بقيينا مصطفى رشيد باشا/ (Reşit) Réschid) أبلغ وزير الخارجية النمساوي الكونت إيرنتال Aehrenthal في 3 شعبان 1328هـ/ 10 أغسطس 1910م

،،إن الحكومة العثمانية قررت إنشاء قنصلية من الدرجة الأولى تابعة لها في سراييفو، وبموجب المرسوم الإمبراطوري الصادر عن السلطان العثماني فقد تمّ تعيين السيد قدرى بيك/ Kadre Bey – القنصل العام العثماني في كونستانتسا/ Küstendje سابقاً – لهذا المنصب [”]

هذا البلاغ تمّ تعقيبه بإشعار آخر في اليوم الثامن والعشرين من رجب/ الخامس من أغسطس ذاته؛ بموجبه يفترض إن يكون السيد سعاد بيك/ Suad Bey – القنصل العام العثماني السابق في نيش/ Nisch – هو الذي سيتولى منصب الرئيس الجديد للقنصلية. وزارة الخارجية النمساوية باشرت على الفور إجراءات الاستفسار والتقصّي عن هذا المرشح المذكور من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة به لدى زملائه في السلك الدبلوماسي. المستشار النمساوي البارون فرانتس هايمرله/ Franz Haymerle كتب تقريره – ظهر بتصنيف ”سري للغاية” – من بلغراد يقول فيه:

،،سعاد بيك نو شخصية هادئة ومثّزنة بفكر عقلاني وسطيّ، وهو من المؤيدين لحركة وفكر الدولة العثمانية الفتاة، يعتبر من الوطنيين المتعصبين والمخلصين للقومية العثمانية (شوفيني) لكن بمنطق إيجابي هادئ. كان محافظاً على أفضل علاقات تواصل تجاه قنصلية النمسا-المجر القيصريّة والملكية في نيش، وقد تجلّى ذلك السلوك بصورة خاصة إبان أزمة ضم البلقان. لكن لا يبدو عليه التعاطف تجاه شعب صربيا.”

رغم عدم وجود أيّ عائق أو ممانعة ضد إنشاء قنصلية عامة عثمانية في سراييفو إلا إن الطلب قبول برفض؛ السبب الذي أثار ممانعة النمسا وأدّى إلى ذلك الرفض هو بلاغ متزامن تقدّم به السفير العثماني بقيينا يتحدث عن مقترح للقنصل العام العثماني في بودابست لإنشاء قنصلية فخرية بمدينة نوفي ساد/ Ujvidék. وزارة خارجية النمسا-المجر القيصريّة والملكية رأت السبب وجيهاً للرفض فقد بدا لها بلاغ السفير العثماني وكأنه مجرد إشعار وتحصيل حاصل على اعتبار إن إحالة

هذا الأمر إلى حكومة النمسا-المجر القيصريّة الملكية بطلب الموافقة على اعتماده ليست ضرورية أو لم تعد مُلزمة. ترتب على هذا أيضاً توصل وزارة الخارجية بحكومة النمسا إلى قرار جديد ينص على

،،ضرورة الاتفاق مع السفارة العثمانية – منذ الآن وصاعداً – للالتزام بمبدأ أن حكومة النمسا القيصريّة والملكية ليست السلطة المخولة بصلاحيّة قبول إنشاء مكتب قنصلية أجنبية في مدينة نوفي ساد التي لا يتواجد فيها تمثيل قنصلي لأيّ دولة أجنبية على الإطلاق [..]”

الأسباب كانت واضحة وجاهزة للسرد ضمن نفس السياق:

،،لا اعتبارات سياسية وعسكرية – كون مدينة نوفي ساد تقع في موضع مكاني قريب ومواجه لقلعة بيتر فاردين/*Peterwardein*، فليس من المتاح القبول بإنشاء مكتب للقنصلية عثمانية هناك؛ وهذا التعامل بالمثل مع أيّ دولة أخرى؛ فلا تتواجد في مدينة نوفي ساد أيّ قنصلية أجنبية مطلقاً – لا حالياً ولا من قبل –، وقبل ذلك وبعده يأتي السبب الأساسي والرئيسي؛ في حال إنشاء قنصلية عثمانية تترتب حتمية القبول للطلبات المماثلة التي بالتأكيد ستأتي تباعاً من آخرين يسعون إلى ذلك ويتحينون الفرصة المواتية لتحقيقه على اعتبار المعاملة بالمثل؛ أقرب هؤلاء المتطلعين هي صربيا كمثال شائع لاستغلال واستخدام هذه الفرصة، وحينها لن يكون بوسعنا الرضا لأيّ كان [..]” (1)

آخر قنصلية تابعة للدولة العثمانية أنشئت في مدينة تشيرنوفتسي/ Czernowitz. في 14 شعبان 1329هـ/ 10 أغسطس 1911م تقدم أحد ممثلي السفارة العثمانية لدى وزارة خارجية النمسا بعرض مذكرة غير رسمية – جاء فيها –:

،،سفارة الدولة العثمانية تتقدم لدى وزارة الشؤون الخارجية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصريّة والملكية للنظر في إمكانية القبول بإنشاء قنصلية فخريّة تابعة للدولة العثمانية في مدينة تشيرنوفتسي (بإقليم بوكوفينا) واعتماد قرار التعيين للسيد الفارس بوغدان برونكول (*Bogdan Prunkul*)⁽²⁾ – المقيم في نفس المدينة المذكورة – لإدارة هذه القنصلية”

هذا المذكور تمّت المصادقة الرسمية من قبل النمسا على اعتماد تعيينه ومنحه القرار التنفيذي لممارسة مهامه بتاريخ 15 صفر 1330هـ/ 4 فبراير 1912م. بعد ذلك تحول هذا السياق إلى اتجاهٍ معاكس، فبعد تتابع وتيرة افتتاح القنصليات العثمانية جاء الدور إلى توالي مسارات إغلاقها؛

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.125 – 126.

(2) ولد بتاريخ 20 جادى الآخر 1294هـ/ 2 يوليو 1877م؛ نجل الإقطاعي الكبير الفارس ميشائيل آل برونكل / Michael Von Prunkel مالك لنسبة 40 % من إقطاع وخراج منطقة روسبلاوار سيكريتاني / Russplawar Sekriczani (إقليم سوتشافا/ Suczawa).

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.127.

القنصليات العثمانية في فيومه وراغوزا أغلقت أبوابها بحلول الأول من شهر ربيع الآخر 1332هـ/ مارس 1914م.

الممثلة العثمانية في مدينة تيميشوارا – التي كانت قائمة كقنصلية رسمية للفترة بين 1283-1296هـ/1867-1879م؛ بعد نحو عقد من إغلاقها – تحولت عام 1305هـ/1888م إلى قنصلية فخرية، وعقب وفاة القنصل الفخري انتهت فعالية هذه القنصلية ولم تعد نشطة اعتباراً من العام 1331هـ/1913م. رئيس أركان القيادة العسكرية بجيش إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية في تيميشوارا اقترح إعادة احتلال هذا الموضع الشاغر الأمر الذي مثّل مناسبة ملائمة لأغراض وزارة خارجية النمسا-المجر القيصرية والملكية من أجل إعادة النظر في هذا السياق. خلال تلك الفترة حصل أن السفارة البريطانية كانت قد تقدّمت ببلاغ رسمي في رجب 1332هـ/ يونيو 1914م يتحدث عن نيتها لتعيين العديد من القناصل ومن بينهم قنصل لها في تيميشوارا. لكن رئيس الوزراء المجري ردّ بالرفض معللاً ذلك لأسباب واعتبارات سياسية تمنع إنشاء مكاتب قنصلية أجنبية في تيميشوارا؛ بنهاية هذا المطاف بقيت القنصلية الفخرية العثمانية أيضاً هي القنصلية الأجنبية الوحيدة هناك. التفاصيل الإضافية الصادرة رسمياً عن حكومة النمسا أظهرت مدى التصعيد والموقف المتشدد بحدة لدى إمبراطورية النمسا-المجر تجاه إنشاء القنصليات الأجنبية:

„حسب قواعد الاستخدامات السياسية المتبعة والمطبّقة لدى جميع الدول سيتم – من الآن فصاعداً – رفض أيّ طلب لافتتاح أو إنشاء مكاتب للقنصليات الأجنبية لدينا؛ وهذا القرار سيسري فقط على تلك المدن التي لا تتواجد مكاتب قنصلية أجنبية قائمة فيها حالياً. ولدى حصول موافقتنا في الآونة الأخيرة بقبول قنصلية عثمانية في تيميشوارا أو السماح بإعادة احتلال ذلك المنصب الشاغر []، نخشى الانحصر في موضع مقلق لدى مواجهتنا بتقديم طلبات مماثلة سنأتي إلينا بالتأكيد من الدول الأجنبية الأخرى، وسيكون من بينها دولٌ يعتبر تمثيلها القنصلي في تيميشوارا غير مقبول لدينا لأسباب واعتبارات سياسية ومتعلقة بالأمن القومي أيضاً []“.

عقب انتهاء أحداث حروب البلقان الأولى 1330هـ/ 1912م والثانية 1331هـ/ 1913م وبحلول العام 1332هـ/ 1914م حافظت الدولة العثمانية على بقاء بنية ممثلياتها وإجمالي ثمانين قنصلية نشطة وفق تصنيف الفئات المذكور سلفاً. الحرب العالمية الأولى لم تُحدث أيّ تأثير على شبكة القنصليات العثمانية في إمبراطورية النمسا-المجر سوى تلك الوكالة القنصلية العثمانية الكائنة في تشيرنوفيتسي. بموجب فرمان مهمور بتاريخ 28 جمادى الآخرة 1334هـ/ 2 مايو 1916م صادر عن السلطان العثماني محمد الخامس رشاد/ Mehmet V. Reşat قرر تعيين الدكتور حسني بيك/ Husny Bey – الذي كان مستخدماً آنذاك كملحق ومستشار للسفارة العثمانية في طهران –

لمنصب القنصل العام العثماني في قيينا. ووفقاً لما جاء عن الكونت بالافيسيني سفير إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية في إسطنبول فحسني بيك كان رجلاً من الأثرياء، وموظفاً محترفاً في عمله، تغلب عليه صفات المهارة واللياقة، وهو أيضاً عضو بارز وبدرجة مرموقة ضمن لجنة الاتحاد⁽¹⁾. خلال فترة عمله كقنصل عام في باريس اكتسب سمعةً جيدة وحصل حينها على لقب صديق الفرنسيين، بالمقابل يتحدث عنه آخرون بأنه يكفّر الكراهية لإنجلترا.⁽²⁾

في 1337هـ/ أكتوبر 1918م نشأت أيضاً داخل إمبراطورية النمسا-المجر قنصليات عامة في قيينا وبودابست وسراييفو، وقنصلية في تريستا، بالإضافة إلى قنصليات فخرية في كلٍّ من برنو/ Brünn وتشيرنوفيتسي. لكن بالنسبة لهذه الأخيرة فلم تكن تمارس أعمال نشاطها الرسمي خلال الاحتلال الروسي للمدينة (للفترة الزمنية الواقعة بين 15 شعبان 1334هـ/ 17 يونيو 1916 و13 شوال 1335هـ/ 02 أغسطس 1917م).

جديرٌ بالذكر هنا أن القنصليات الفخرية العثمانية كان ينطبق عليها سياق مماثل للنمط السائد لدى نظيراتها من دوائر التمثيل الرسمية للنمسا-المجر القيصرية الملكية/ القيصرية والملكية داخل الدولة العثمانية – كانت متداولة في إطار نفس الأسرة، وبالوراثية³. ومن المثير للاهتمام كذلك أن – ليس فقط السلطات الدبلوماسية للنمسا المجر القيصرية الملكية/ القيصرية والملكية؛ بل – حكومة الباب العالي العثماني هي أيضاً كانت تستغل نقاط تواجد المكاتب الخدمية لوكالات شركة النقل والملاحة النمساوية لويدي/ Lloyd لاستخدامها كوكالات قنصلية فخرية أو قنصليات بالإنابة للقيام بأعمال وأنشطة قنصلية رسمية (إدارات بصلاحيات تنفيذية)، كما كان حاصلًا في راغوزا وزارا على سبيل المثال. وفي سياقٍ آخر تبدو القناصل الفخريين للباب العالي العثماني ملفتةً للانتباه أيضاً؛ فمن بينهم نُجَّار عثمانيون كبار ورجالات صرافة يهود من قيينا بالإضافة إلى أصحاب شركات ومشاريع أو مُلاكٍ إقطاعيين في بوكوفينا. الخدمة القنصلية الرسمية للدولة العثمانية – مثلها في ذلك مثل نظيرتها لدى النمسا أو النمسا المجر – عكست شكل التوليفة المكونة للدولة متعددة الشعوب والعرقيات: من خلال الأسماء يمكن بسهولة تمييز العثمانيين واليونانيين والأرمن والمصريين

(1) ولد بتاريخ 20-6-1294هـ/ 02-07-1877م؛ نجل الإقطاعي الكبير الفارس ميشائيل آل برونكل / Michael Von Prunkel؛ مالك لنسبة 40% من إقطاع وخراج منطقة روسبلاوار سيكريتاني/ Russplawar Sekriczani (إقليم سوتشافا/ Suczawa).

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.127.

(2) Ibid, P.126 – 127.

واللبنانيين وأيضاً السوريين. وفق القاعدة الرسمية السارية آنذاك؛ كان القناصل الاعتياديون – المعينون على رأس القنصليات العثمانية الرسمية في العواصم الكبيرة مثل قيينا أو بودابست أو تريستا – من حاملي الرتب أو الألقاب المتدرجة نزولاً من بيك/ Bey إلى أفندي/ Effendi.

برنو – Brunn/ Brno (الشيشان/ Tschechien)

تاريخها: قنصلية فخرية؛ نشأت بالفرمان الإمبراطوري الصادر عن السلطان العثماني بتاريخ 09 رمضان 1310هـ/ 27 مارس 1893م؛ وأغلقت أبوابها في محرم 1321هـ/ أبريل 1903م؛ أُعيد إنشاؤها عام 1328هـ/ 1910.

يوزيف تالبيرج/ Joseph THALENBERG

قنصل فخري 24 ذو القعدة 1310هـ/ 9 يونيو 1893م،

وقنصل عام فخري 27 جمادى الأولى 1318هـ/ 22 سبتمبر 1900م – 7 رمضان 1320هـ/ 8 ديسمبر 1902م

أرنولد جرونفيلد/ Arnold GRÜNFELD

قنصل فخري 10 ذو الحجة 1328هـ/ 13 ديسمبر 1910 – 10/ 1337هـ/ 1918م

بودابست/ Budapest (المجر)

تاريخها: قنصلية عامة؛ نشأت بالفرمان الإمبراطوري الصادر عن السلطان العثماني بتاريخ 12 جمادى الآخرة لسنة 1285هـ/ 31 أغسطس 1868م.

علي نظامي بيك/ Ali NIZAMI قنصل عام 17 – 10-1285هـ/ 31-01-1869م

إسعاد بيك/ ESAAD⁽¹⁾ قنصل عام 28 – 07-1287هـ/ 24-10-1870م

سرمد أفندي/ SERMED⁽²⁾ قنصل عام 28 – 10-1289هـ/ 29-12-1872م

خليل بيك/ HALIL⁽³⁾ قنصل عام 30 – 07-1294هـ/ 10-08-1877م

محمد فريدون بيك/

قنصل عام 27 – 12-1295هـ/ 22-12-1878م

Mehmet FÉRIDOUN⁽⁴⁾

منير بيك/ MUNIR⁽⁵⁾ قنصل عام 3 – 8-1303هـ/ 07-05-1886م

(1) كان شاغلاً لمنصب أمين سر مترجم برئاسة ديوان الباب العالي العثماني.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.128.

(2) كان مبعوثاً سابقاً في بودابست قبل أن يتم نقله – بناءً على قرار تعيين من مجلس الدولة بالبلاط العثماني – في مهمة خاصة إلى أثينا. Ibid, P.129.

(3) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في أوديسا/ Odessa.

Ibid, P.129.

(4) نجل كميل بيك/ Kiamil Bey – رئيس دائرة المراسيم لكبار الزوار في البلاط العثماني؛ فريدون بيك كان قد شارك في مؤتمر برلين بصفة رسمية كندوب عثماني مفوض، وهناك تعرّف على الكونت أندراسي/ Andrassy وزير الشؤون الخارجية لامبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية حينذاك.

Ibid, P.129.

(5) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب أمين سر البعثة لدى السفارة العثمانية في أثينا ثمّ مندوباً للباب العالي في فارنا/ Varna.

Ibid, P.129.

عاصم بيك/ (1)ASSIM	قتصل عام 20-5-1306هـ / 22-01-1889م
لطفي بيك/ (2)LOUTFI	قتصل عام 27-8-1313هـ / 12-02-1896م
فؤاد حكمت بيك/ (3)FUAD HIKMET	قتصل عام 6-11-1326هـ / 30-11-1908م
مختار بيك/ (4)MOUKHTAR	قتصل عام 4-10-1327هـ / 19-10-1909م
رومي أغلو فخر الدين بيك/	
(5)ROUMEYOGHLOU FAHREDDIN	قتصل عام 21-5-1330هـ / 08-05-1912م
حكمت بيك/ (6)HIKMET	قتصل عام 19-11-1330-1337هـ / 30-10-1912 – 1918م

تشيرنوفيتسي/ Czernowitz (أكرانيا)

تاريخها: قنصلية فخرية؛ نشأت بالفرمان الصادر عن السلطان العثماني بتاريخ 24 ذي الحجة 1329هـ / 16 ديسمبر 1911م. وأصبحت شاغرة بعد اجتياح قوات الجيش الروسية للمدينة بتاريخ 15 شعبان 1334هـ / 17 يونيو 1916م نظراً لأن القنصل الفخري برونكول – قبيل قدوم القوات الروسية لاجتياح المدينة – كان قد رحل هارباً إلى براشوف/ Kronstadt/ Brasso/ Brasov الواقعة في إقليم ترانسيلفانيا/ Siebenbürgen. ضمن الملفات الأرشيفية ليس واضحاً متى استأنفت القنصلية الفخرية نشاط أعمالها مجدداً بعد استعادة السيطرة على مدينة تشيرنوفيتسي بتاريخ 13 شوال 1335هـ / 02 أغسطس 1917م.

الفارس بوغدان برونكول/ Bogdan von PRUNKUL
قتصل عام 15-2-1330-1336هـ / 04-02-1912 – 1918م

فيومه/ Fiume – ريكا/ Rijeka (كرواتيا)

تاريخها: قنصلية عامة فخرية؛ نشأت عام 1240هـ / 1825م. تحولت إلى وكالة قنصلية فخرية اعتباراً من العام 1286هـ / 1870م عندما تمّ توسيع نطاق سلطة الحكومة بتلك المنطقة لتشمل الموانئ الواقعة ضمن إقليم دلماسيا النمساوي: بوكاري/ Buccari وبورتوريه

(1) قبلها كان شاغلاً لمنصب مدير دائرة الجنسية.

Ibid, P.129.

(2) قبلها كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في برشلونا.

Ibid, P.129.

(3) قبلها كان شاغلاً لمنصب مستشار قنصلي بالسفارة العثمانية في روما.

Ibid, P.129.

(4) قبلها كان شاغلاً لمنصب ترجمان الصدر الأعظم / رئيس الوزراء العثماني.

Ibid, P.129.

(5) قبلها كان شاغلاً لمنصب مستشار قنصلي بالسفارة العثمانية في برلين.

Ibid, P.129.

(6) قبلها كان شاغلاً لمنصب رئيس دائرة الشؤون التجارية.

Ibid, P.129.

(كراليفيتسا) / Portoré وزينا (سينيا) / Zengg؛ تَمَّت ترقيتها إلى قنصلية رسمية اعتيادية اعتباراً من العام 1301هـ / 1884م ثم تحولت مجدداً إلى وكالة قنصلية فخريّة بتاريخ 20 شعبان 1305هـ / 02 مايو 1888م، وإلى وكالة قنصلية عام 1308هـ / 1891م، ومرةً أخرى إلى قنصلية رسمية اعتيادية منذ العام 1315هـ / 1898م. في شوال 1326هـ / نوفمبر 1908م تحولت إلى قنصلية من الدرجة الثانية. أُعلنت هذه القنصلية بصورة نهائية 3 ربيع الآخر 1332هـ / 1 مارس 1914م.

سيرياكوس ماوريسي / Ciriacus MAURIZZI

شاهبندر 1240 - 1264هـ / 1825 - 1848م

أ. ماتيزش / A. MATESICH

وكيل قنصل فخري 1272 - 1257هـ / 1856 - 1859م ؟

شاعرة 1282 - 1284هـ / 1866 - 1868م

لويس سليمان شولتسه / وكيل شركة لويد / Ludwig Salomon SCHULZE Lloyd⁽¹⁾

نائب قنصل فخري 2 - 11هـ / 1870-02-03م

أدولف ردمان / وكيل شركة لويد / Adolf RUDMANN / Lloyd

نائب قنصل فخري 27-2-1296هـ / 1879-02-20م

ديميتر مافرويني بيك / Demeter MAVROYÉNI

قنصل 2-3-1302هـ - ذوالحجة 1302هـ / 1884-12-20 - سبتمبر 1885

م. هنري بورقي / M. Henri BOURQUI⁽²⁾

مدير تنفيذي رمضان 1303هـ / يونيو 1886م

نائب قنصل فخري 3-11-1305-1308هـ / 1888-07-12م - 1891م (استقالة)

صدرالدين بيك / SADREDDIN⁽³⁾

نائب قنصل 15-9-1308هـ / 1891-04-24م

نيكولاكي أفندي / NIKOLAKI⁽⁴⁾

نائب قنصل 19-1-1309هـ / 1891-08-25م

تمّ قنصل 13-10-1310هـ / 1893-04-30م

(1) قبطان بحري؛ حفيد التاجر الكبير كارل شبورر / Karl Sporer - وكيل شركة لويد ونائب قنصل البرازيل - المتوفي بفيومه عام 1869هـ / 1869م.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.130

(2) ولد في إقليم فرايبورج / Fribourg-سويسرا؛ أستاذ بمدرسة متوسطة في سانت بولتن / St. Pölten-النمسا؛ مُنح الجنسية والمواطنة النمساوية بموجب قرار محافظة إقليم النمسا السفلى / Niederösterreich الصادر برقم 8865 بتاريخ 2-3-1293 هـ / 1876-03-28م. Ibid, P.130.

(3) قبل ذلك كان موظفاً في دائرة الشؤون القنصلية بوزارة الخارجية العثمانية.

Ibid, P.130.

(4) قبل ذلك كان شاعراً لمنصب أمين سر-مترجم بالسفارة العثمانية في مدريد.

Ibid, P.130.

محمد بيك / MEHMED

1897-03-11م / 1314-10-7هـ

نائب قنصل

نيكولاي أفندي / NIKOLAKI

1914-03-01-1898-05-31م / 1332-4-3-1316-1-10هـ

قنصل

لوسينبيكولو - Lussinpiccolo / مالي لوشيني / Mali Losinj (كرواتيا)

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية؛ نشأت في جمادى الآخر 1271هـ / مارس 1855م. تحولت إلى قنصلية فخرية بالإنابة ابتداءً من 5-6-1281هـ / 05-11-1864م وحتى العام 1310هـ / 1892م.

ج. فينتسيل فيدوليش / G. Wenzel VIDULICH

جمادى الآخر 1271هـ / مارس 1855م

وكيل قنصلية فخرية

1874 - 1864-11-05م / 1291-1281-6-5هـ

نائب قنصل فخري

يوزيف فيدوليش / Joseph VIDULICH

1892 - 1874-11-23م / 1310 - 1291-10-13هـ

نائب قنصل فخري

أورشونا / Orsova (رومانيا)

تاريخها: قنصلية فخرية؛ نشأت بموجب فرمان الصادر عن السلطان العثماني بتاريخ 22 جمادى الأولى 1281هـ / 23 أكتوبر 1864م نظراً لـ

،مدى التوسع الكبير والأهمية البالغة للعلاقات التجارية بين النمسا والدولة العثمانية المتنامية بشكل خاص داخل مناطق الجوار المشترك من الأقاليم نهر الراين في الأونة الأخيرة []؛ تمت المصادقة النمساوية الرسمية على اعتماد هذه القنصلية ومُنحت الأمر التنفيذي بتاريخ 13-12-1386هـ / 25-03-1967م.

مراد أفندي / MOURAD (آرثر فرانتس فيرنر / Arthur Franz WERNER)

1867-03-25م - ؟

قنصل

راغوزا - Ragusa / دوبروفينك / Dubrovink (كرواتيا)

تاريخها: قنصلية فخرية؛ نشأت بموجب فرمان الصادر عن السلطان العثماني بتاريخ 14-1-1275هـ / 24-08-1858م؛ ترقّت إلى قنصلية عامة فخرية منذ 5-6-1281هـ / 05-11-1864م؛ تمّ إلى قنصلية عامة للفترة 1305-1292هـ / 1875 - 1888م؛ أُغلقت عام 1305هـ / 1888م لدى مغادرة القنصل العام العثماني دانش أفندي / Danisch لمدينة راغوزا متوجهاً إلى إسطنبول على متن عبّارة شحن بخارية تابعة لشركة لويد بتاريخ 27-4-1305هـ / 01-12-1888م. أُعيد إنشاؤها كقنصلية رسمية اعتيادية في ربيع الأول 1310هـ / أكتوبر 1892م؛ في شوال 1326هـ / نوفمبر 1908م تحولت إلى قنصلية من الدرجة الثانية. لدى وفاة القنصل باسكال أفندي / Pascal متأثراً بحُمى التيفوس في 17 صفر 1332هـ / 15 يناير 1914م - وبعد إجراء التطهير والتعقيم الطبي المناسب للوقاية من العدوى - إنتقلت إدارة هذه الدائرة القنصلية إلى أحمد مختار بيك / Ahmed Mouhtar كرئيس تنفيذي وقد كان إلى حينها مستشاراً ونائباً للقنصل بالقنصلية العامة العثمانية في سراييفو؛ وفي سياق آخر أُغلقت نيابة القنصلية العثمانية في فيومه بحلول 3 ربيع الآخر 1332هـ / 01 مارس 1914م لكن سجلات توثيق الهيكل التنظيمي وارتباطات الدولة النمساوية للعام أظهرت استمراراً في تصنيف هذه الوظيفة بوصفها „شاغرة“.

يعقوب موريني سيينتينبيرج / Jakob MIORINI von SEBENTENBERG
وكيل قنصل فخري 1273-18-8-1274هـ / 1857-3-4-1858م إقالة

أنتون بيرزش / Anton PERSICH⁽¹⁾

قنصل فخري 1275-7-3هـ / 1859-02-06م

ثم قنصل عام فخري 1281-6-5هـ / 1864-11-05م (وفاة)

دانش أفندي / DANISCH

قنصل عام 1292-8-24هـ / 1875-09-25-1888-01-12م

باهر أفندي / BAHIR⁽²⁾

قنصل عام 1310-4-3هـ / 1892-10-25م

ماكسيماي أفندي / MAXIM⁽³⁾

قنصل 1311-2-25هـ / 1893-09-07م

أحمد نجيب سورسوك أفندي / Ahmed Nadjib SURSUCK⁽⁴⁾

قنصل عام 1316-3-17هـ / 1898-08-05م

ناتالي باناز / Natale BANAZ

مدير تنفيذي مؤقت 1316-11-27هـ / 1899-04-08م

هنانيل أفندي / HANANEL⁽⁵⁾

مدير تنفيذي مؤقت 1317-8-8هـ / 1899-12-12م

نجيب بيك / NEDJIB Bey

قنصل عام 1318-9-22هـ / 1901-01-13م

فيلوكسينيدس أفندي / PHILOXENIDES⁽⁶⁾

قنصل 1326-12-28هـ / 1909-01-21م

(1) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب المستشار القنصلي في راغوزا.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.131.

(2) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل في تيودوسيا / Theodosia – جنوب جزيرة القرم (حالياً: فيودوسيا / Feodossija - أوكرانيا).
Ibid, P.131.

(3) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في مالطا.

Ibid, P.131.

(4) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل في شيكاغو / Chicago.

Ibid, P.131.

(5) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب نائب قنصل في مالطا.

Ibid, P.131.

(6) قبل ذلك كان قنصلاً في نيكولايف / Nicolaiev (حالياً: ميكولايف / Mykolajiw الأوكرانية على البحر الأسود)، ثم القنصل في نوفوروسيسكايا / Novorossyskaya (حالياً: نوفوروسياسك / Noworossijsk الروسية-السفوح الغربية لجمال القوقاز على البحر الأسود).
Ibid, P.131.

باسكال أفندي / PASCAL

قنصل 1328-3-22هـ / 1910-04-03 – 1914-01-15م (وفاة)

أحمد مختار بيك / Ahmed MOUHTAR

قنصل فخري؛ مدير تنفيذي صفر 1322-4-3-1332هـ / يناير 1914-03-01م

سراييفو / Sarajevo (البوسنة والهرسك)

تاريخها: قنصلية من الدرجة الأولى، نشأت بموجب فرمان الصادر عن السلطان العثماني بتاريخ 02 شعبان لسنة 1328هـ / 9 أغسطس 1910 م. بالرغم من أن هذا فرمان نصّ على درجة قنصل إلا إن رئيس هذه القنصلية كان يحمل لقب قنصل عام. أول قنصل عام وصل إلى سراييفو بتاريخ 11-9-1328هـ / 16-09-1910م.

قنصل عام 1328-9-24هـ / 1910-09-29م

سعاد بيك / SUAD

قنصل عام 1329-5-16-1336هـ / 1911-05-15 – 1918م

رسول أفندي / RESSOUL

زيموني - Zemun / Semlin؛ بلغراد / Beograd (صربيا)

تاريخها: قنصلية بالإناية، نشأت في 13-7-1285هـ / 30-10-1868م، تحولت إلى قنصلية رسمية اعتيادية بتاريخ 19-9-1290هـ / 10-11-1873م؛ أول حامل للقب الفخري في هذه القنصلية هو فيتزيو / Fitzio؛ وكان مواطناً الدولة العثمانية من رومليا (أرض الروم/ جنوب البلقان) مسيحي تابع للكنيسة الأورثوذكسية اليونانية، وقبل تعيينه بهذا المنصب كان يمارس أعمال الصرافة ولسنوات طويلة أيضاً كان ترجماناً بالقنصلية العامة لبريطانيا الملكية في بلغراد، لكنه كان وفياً ومخلصاً للحكومة العثمانية طوال الفترة السابقة،

وداوم خلال ذلك بالحرص والمحافظة على أفضل العلاقات مع سلطات الحكومة المحلية بقلعة بلغراد".

تمّ عزله عام 1296هـ / 1879م، أعيد تنصيبه مجدداً عام 1311هـ / 1893م، وآخر تسجيل له ضمن الفهرسة الرسمية كان في العام 1318هـ / 1900م.

نائب قنصل 1286-7-24هـ / 1869-10-30م

فيتزيو أفندي / FITZIO

تمّ قنصل 1290-9-19هـ / 1873-11-10م

قنصل عام 1292-1-6هـ / 1875-02-19م

أرتين أفندي / ARTIN⁽¹⁾

قنصل عام 1292-3-26هـ / 1875-05-02م

فيتزيو أفندي / FITZIO

قنصل فخري 1310-11-8هـ / 1893-05-24م

باول شفيمر / Paul SCHWIMMER⁽²⁾

قنصل 1318-7-14هـ / 1900-11-07م

كركر أفندي / KIRCOR

(1) قبل ذلك كان شاعراً لمنصب القنصل العام العثماني في جنوا التي انتقل إليها بعد فترة وجيزة من تعيينه بمنصب السكرتير الثاني للسفارة العثمانية في فيينا.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.132.

(2) ولد في ناجي سانت-نيكولاس / Nagy Szent-Miklos (حالياً: تشيناديوفو / Chynadijowo أوكرانيا) سنة 1274هـ / 1858م. Ibid, P.132.

أسباطو/ سبليت- Split /Spalato (كرواتيا)

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية، نشأت بتاريخ 10-8-1264هـ / 12-07-1848م، تحولت إلى نيابة قنصلية فخرية منذ 5-6-1281هـ / 05-11-1864م؛ أُلغيت في 30-3-1296هـ / 24-03-1879م.

أنتون جيليشيش / Anton JELICHICH وكيل قنصلية فخرية 10-8-1264هـ / 12-07-1848م
نائب قنصل فخري 5-6-1281-1295هـ / 5-11-1864-1878م

تيميشوارا- Timisoara /Temesvar (رومانيا)

تاريخها: قنصلية، نشأت في 19-11-1283هـ / 25-03-1867م؛ أُغلقت عام 25-3-1879هـ / 1879م؛ أُعيد افتتاحها عام 1305هـ / 1888م؛ ، نظراً للاعتبارات الهامة المتعلقة بشؤون ومصالح رعاية الدولة العثمانية المقيمين والمسافرين عبر مدينة تيميشوارا أو المناطق المجاورة لها” وعلى رأسها تمّ تنصيب القنصل الفخري جوزيف شفيمر / Joseph Schwimmer العضو المستشار بمجلس مدينة تيميشوارا. بعد موت الأخير أصبحت القنصلية شاغرة.

مراد أفندي (آرثر فرانيس فيرنر) قنصل 19-11-1283-1291هـ / 25-03-1867 – 1874م
سيمون شفيمر / Simon SCHWIMMER قنصل فخري 13-5-1291-1294هـ / 28-06-1874 – 1877م
داغوس أفندي / DAGUÉS قنصل 14-10-1294-1296هـ / 22-10-1877 – 1879م
جوزيف شفيمر / Joseph SCHWIMMER قنصل فخري 3-3-1306-2-25-1331هـ / 7-11-1888 – 3-2-1913م (بوفاته في بودابست)

تريستا * اسطاجه* - Trieste /Triest (إيطاليا)

تاريخها: قنصلية، ورد ذكرها ضمن فهرس الحكومة النمساوية لأول مرة عام 1213هـ / 1799م؛ وظهرت باعتبارها „شاغرة” ضمن تصنيف الهيكل التنظيمي لارتباطات الحكومة النمساوية العام 1214هـ / 1800م؛ ثمّ بتسمية شاهبندر اعتباراً من العام 1232هـ / 1817م؛ قنصلية عامة بعد العام 1264هـ / 1848م؛ وفي شهر شوال 1326هـ / نوفمبر 1908م تحولت إلى قنصلية من الدرجة الأولى؛ نطاق الصلاحيات الإدارية الذي – حتى ذلك الحين – كان منحصراً على المدن الساحلية فقط تمّت توسيعه في رمضان 1328هـ / أكتوبر 1910م ليشمل كارنيولا / Krain وتيرول / Tirol واستيريا / Steiermark وكيرنتن / Kärnten.

إنجيلو كاسيتي/ Angelo CAZZAITI⁽¹⁾ بصفة غير رسمية 1214هـ / 1799م –

(1) عام 1234هـ / 1819م كان الشاهبندر العثماني في مدينة ليفورنو / Livorno عاصمة إقليم توسكانا / Toscana-إيطاليا حيث وقعت له إشكالات مع الحكومة المحلية لإقليم توسكانا.

Ibid, P.133.

أثناس تيبالدو / Athanas TIPALDO	قنصل فخري 1219-1223هـ / 1804 – 1809م ؟
تيودور كريتيكو / Theodor CRITICO	قنصل 1231هـ / 1816م رفض أمر التنفيذ
أليكساندر باسيلي / Alexander BASILLI	شاهبندر 1232-1233هـ / 1817م – توفي 1818م
ميشيل باسيلي / Michael BASILLI	شاهبندر 4-2-1234هـ / 1818-12-03 – 1837م ؟
إنجيلو كاسيتي / Angelo CAZZAITI ⁽¹⁾	شاهبندر 1214-1265هـ / 1799م – 1848م ؟
سبيريديون كاسيتي / Spiridion CAZZAITI	قنصل عام 1273 - 7-4-1285هـ / قبل 1856 – 1868-07-28م (وفاة)
برونو؛ قنصل عام إيطاليا الملكية / BRUNO	مدير تنفيذي 1285هـ / 1868م
روبرت أفندي / ROBERT ⁽²⁾	قنصل عام 1285-5-13-1298هـ / 1868-9-16 – 13-1881-04م (وفاة في تريستا)
يانوبولو أفندي / YANOPOULO ⁽³⁾	قنصل عام 1298-5-27هـ / 1881-04-27م
أكسيلوس أفندي / AXÉLOS	قنصل عام 1306-4-25هـ / 1888-12-30م
زكي أفندي / ZEKI ⁽⁴⁾	قنصل عام 1314-4-23-1319هـ / 1896-10-01 – 1901م (وفاة)
زالي أفندي / ZALLY ⁽⁵⁾	قنصل عام 1319-6-17هـ / 1901-05-29م
مفرويني بيك / MAVROYÉNI ⁽⁶⁾	قنصل عام 1327-11-11هـ / 1909-11-24م
نجيب بيك / NEDJIB ⁽⁷⁾	قنصل عام 1328-4-2هـ / 1910-04-13م
كامل بيك / KIAMIL ⁽⁸⁾	قنصل درجة أولى 1330-4-28هـ / 1912-04-16م
سعدالله بيك / SAADOULLAH ⁽⁹⁾	قنصل درجة أولى 1331-11-28هـ / 1913-10-29م
نهاد بيك / NIHAD ⁽¹⁰⁾	قنصل درجة أولى 1332-4-27-1336هـ / 1914-03-25 –

(1) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب الشاهبندر العثماني في جنوا.

Ibid, P.133.

(2) فرنسي بالولادة؛ قبل توليه لهذا المنصب كان القنصل العام في جزيرة كورفو / Korfu (اليونانية).

Ibid, P.133.

(3) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب نائب مدير الدائرة التنفيذية بالمحكمة التجارية، وبعدها القنصل العام في تاغانروغ / Taganrog (الروسية).

Ibid, P.133.

(4) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في مدينة مسينا / Messina (على جزيرة صقلية).

Ibid, P.133.

(5) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في مالطا.

Ibid, P.133.

(6) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في مرسيليا.

Ibid, P.133.

(7) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في بوخارست، ثمّ مستشار البعثة لدى السفارة في أثينا.

Ibid, P.133.

(8) قبل ذلك كان قنصلاً في فارنا / Varna.

Ibid, P.133.

(9) قبل ذلك كان قنصلاً في / Khoi Selmos

Ibid, P.133.

(10) قبل ذلك كان قنصلاً في جنوا.

=

البندقية * فينيسيا* - Venezia /Venedig (إيطاليا)

تاريخها: قنصلية فخرية، نشأت عام 1232هـ/1817م (لا يوجد تفاصيل)؛ افتتحت مرة أخرى بتاريخ 23-5-1283هـ/03-10-1866م ضمن المملكة الإيطالية؛ أُغلقت عام 1330هـ/1912م.

مدبر القنصلية	1232هـ/1817م - ؟	TODOROVICH /تودوروفيتش
شاهيندر	1253-1254هـ/1837-1838م	Angelo CAZZAITI /إنجيلو كاسيتي
قنصل فخري صفر	1255-1264هـ/مايو 1839 - 1848م	Jacob SERPOS /يعقوب سيربوس
شاهيندر	1266-4-19هـ/03-04-1850م	Vinzenz ERAM OGLU /فنسنس إرم أوغلو
قنصل فخري (شاهيندر)	1271-6-14هـ/03-04-1855م	Johann Baptist (von) BRAGANZA /يوهان بابتيست (آل) براجانتسا
قنصل عام فخري	1275-3-23 - 1283-5-23هـ/10-31-1858 - 1866-10-3	نُتْم

فيينا - Wien (النمسا)

تاريخها: بدأت قنصلية اعتيادية، نشأت خلال الفترة بين 1139 و1145هـ/ 1726 و1732م؛ تحولت إلى قنصلية عامة فخرية للفترة 1283 - 1287هـ/ 1866 - 1870م والفترة 1318 - 1334هـ/ 1900 - 1916م؛ اضطلعت بتنفيذ مهام سفارة للفترة 1287-1299هـ/ 1870 - 1882م؛ خلال الفترة من 1299 - 1319هـ/ 1882 - 1901م كانت إقامة القنصل العام ضمن مقر السفارة.

عناوينها:

فيينا 2 (المنطقة الثانية)، مبنى رقم 529 شارع براتر (شارع سيرنين حالياً)	1263هـ/1847م -
فيينا 1، مبنى رقم 322 بمنطقة القصر (حالياً: التقسيم 5 لمنطقة القصر (26 شارع ناچلر، هايدنشوس 1، مبنى ,,آل هاننبايس"))	1276هـ/1859م:
فيينا 1، 1014 شارع كروجر (حالياً: مبنى رقم 8: مقر السفارة)	1276 - 1277هـ/1859 - 1860م:
فيينا 1، 1013 شارع كروجر (حالياً: مبنى رقم 10: مقر السفارة)	1278 - 1287هـ/1861 - 1870م:
فيينا 1، 19 شارع زونثول (مبنى آل دومبا)	1285 - 1287هـ/1868 - 1870م:
فيينا 1، 39 شارع كيرنتنر	1288هـ/1871م:
فيينا 1، 16 منطقة ميدان سفارتسنبير (مقر السفارة)	1289-1297هـ/1872 - 1880م:
فيينا 3، 5 منطقة ميدان سفارتسنبير (مقر السفارة)	1298هـ/1881م:
فيينا 4، 10 شارع شفيند (مقر السفارة)	1299-1308هـ/1882 - 1890م:
فيينا 1، 3 شارع فالنر (,,قصر كايزرهاوس", مقر السفارة)	1309هـ/1891م:
فيينا 3، 12 شارع مِترنيخ (قصر بورجوينج/ Bourgoing "مقر السفارة") ⁽¹⁾	1311-4-23 - 1318هـ/3-11-1893 - 1900م

Ibid, P.133.

(1) تم تأسيس قصر بورجوينج سنة 1307هـ/1890م على يد المعمارين أرمو لوي بوكه/ Armand Louis Bauqué وألبرت بيو / Albert Pio؛ منذ العام 1328هـ/1901م كانت السفارة في فيينا 4، 38 شارع هوي (حالياً: مبنى رقم 38 شارع الأمير أويجن) ومن 1331هـ/1913م في - المبنى الذي أنشأه المهندس المعماري يوليوس جولدشليجر / Julius Goldschläger عام 1327هـ/1909م - فيينا 4، 34

1319هـ / 1901م	قبيينا 4، 38 شارع هوي (مقر السفارة؛ حالياً: 38 شارع الأمير أويجن)
1320 - 1323هـ / 1902 - 1905م	قبيينا 4، 1 شارع تاوينشتومين
1324-1328هـ / 1906 - 1910م:	قبيينا 4، مبنى رقم 3 شارع بلوسيل ⁽¹⁾
1329-1334هـ / 1911 - 1916م:	قبيينا 4، 18 شارع كارل
1335 - 1336هـ / 1917 - 1918م:	قبيينا 6، 4 مبنى شارع الضفة اليسرى لفيننتسايله
عمر آغا/ ÖMER Aga	قتصل 1138 - 1144هـ / 1726 - 1732م
بوسانت ماناس/ Puzant MANASS	قتصل عام 1262 - 1271هـ / 1846 - 1855م (توفي بقبينا؟)
جرايت داوود أغلو/ Garabet DAVOUD OGLU ⁽²⁾	قتصل عام 120-10-1272هـ / 1856-06-24م
أنتون بيرتو أفندي/ Anton PERTEW ⁽³⁾	قتصل عام 11-9-1280هـ / 1864-02-19م
ستيريو دومبا/ Sterio DUMBA	قتصل عام فخري 12-8-1283هـ - 10-25-1286هـ / 1866-12-20-1870-1-28م (توفي بقبينا)
ل. فالكون أفندي/ L. FALCON	قتصل عام 25-3-1287هـ / 1870-06-25م
نصري بيك/ NASRI ⁽⁴⁾	قتصل عام 5-2-1300هـ / 1882-12-16م
رسمي بيك/ RESMI	قتصل عام 20-11-1315-1317هـ / 1898-04-12م - 1900م (وفاة)
لايسلاوس آل ديرستاي/ Ladislaus von DIRSTAY	قتصل عام فخري 20-4-1318هـ / 1900-08-17م
دكتور حسني بيك/ Dr. HUSNY ⁽⁵⁾	قتصل عام 28-9-1334 - 1336هـ / 1916-07-29م - 1918م

زارا- Zadar/ Zara (كرواتيا)

تاريخها: بدأت كوكالة قنصلية فخرية، نشأت عام 1271هـ / 1855م؛ تحولت إلى نيابة قنصلية

=

شارع الأمير أويجن.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.134.

(1) هذا المبنى تم إنشاؤه سنة 1304 هـ / 1887م على يد المهندس المعاري فريدرش شون / Friedrich Schön .

Ibid, P.135.

(2) قبل ذلك كان مستشاراً للسفارة في قبيينا ثم القائم بأعمال السفارة في برلين.

Ibid, P.135.

(3) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب القنصل العام في تفليس / Tiflis (تفليس / Tbilissi -جورجيا).

(4) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب السكرتير الأول للسفارة العثمانية في قبيينا؛ عام 1299هـ / 1882م تولى منصب مستشار السفارة الذي تضمن مهام وصلاحيات القنصل العام.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.135

(5) قبل ذلك كان شاغلاً لمنصب مستشار السفارة العثمانية في طهران. الأرشيف الوطني النمساوي؛ أرشيف مكتب رئاسة الحكومة 1334هـ / 1916م؛ وثيقة برقم 1082.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.134 - 135.

فخرية اعتباراً من 5-6-1281هـ / 05-11-1864م؛ وإلى قنصلية اعتيادية في 25-5-1294هـ /
07-06-1877م؛ أُلغيت في شوال 1296هـ / أكتوبر 1879م؛ أُعيد تفعيلها مجدداً في محرم 1303هـ /
نوفمبر 1885م؛ القنصل العام الأخير فيها – بوئسك / Pouzig – تقرر نقله منها وإعادة تعيينه
كقنصل عام في برشلونا / Barcelona محرم 1305هـ / أكتوبر 1887م.

أنتون رولي / Anton ROLL وكيل قنصل فخري 1272هـ / 1855م

نائب قنصل فخري 5-6-1281-1287هـ / 05-11-1864 –
1870م استقالة

د. فرانز آل ستيرميش فارس فالكروشيئاتا / Dr. Franz von STERMICH

نائب قنصل فخري 7-8-1287 – 1293هـ / 02-11-1870 –
1876م استقالة

بيتر باسيتشي؛ وكيل الشركة النمساوية لويدي /

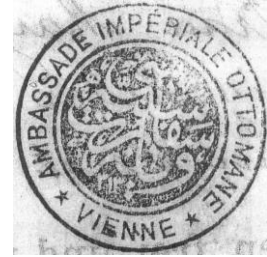
مدير تنفيذي 1293هـ / 1876م Peter BACICHI

قنصل 25-5-1294-3-19-1296هـ / 07-06-1877 – 13-
1879-03م

أزاريان أفندي / AZARIAN

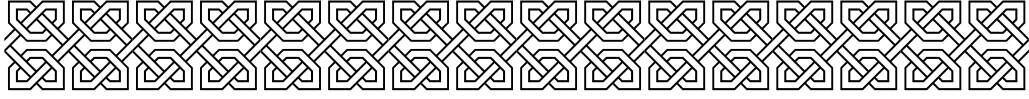
قنصل عام 15-2-1303 – صفر 1305هـ / 23-11-1885 –
أكتوبر 1887م

بوزيج أفندي / POUZIG



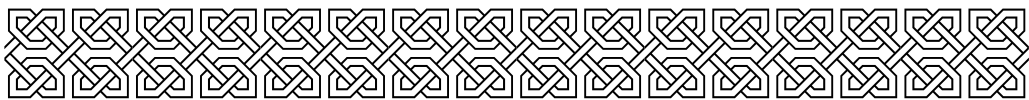
صورة: سفارة الدولة العثمانية – قيينا (1)

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Ibid, P.134 – 136.



المبحث الثاني

بداية الدبلوماسية النمساوية لدى العثمانيين، ودور
سفراءهم في توثيق العلاقات بين البلدين.



بشكل عام يتم ربط التحول من العصور الوسطى إلى العصر الحديث بنشوء نظام في أوروبا. وقد أدى ما ارتبط بهذا من "تكتيفٍ للاتصالات بين القوى المختلفة" إلى تغييرات على مستوى الدبلوماسية أيضاً: فبالأخص انطلافاً من المدن الإيطالية العليا المستقلة، والتي سبب تقاربها الجغرافي من بعضها، وغياب سلطةٍ عليا لها، وما شهدته من تنازعات حزبية، نشوء قدر كبير من الصراع فيما بينها، تبين جلياً أن المعلومات وبالأحرى تلقى المعرفة، وبشكل خاص في حالة التصارع على تشكيل ائتلافات، كان له ميزة لم تكن تلقى القدر الكافي من الاهتمام.

أحدثت هذه المعرفة تجديداً على صعيد العلاقات الدبلوماسية، تمثل في إدراج نظام المبعوثين الدائمين. فبينما عرفت العصور الوسطى فكرة المبعوثين غير الدائمين، أي غير العاديين فقط، والذين يُخَوَّلون بين الحين والآخر بإجراء مفاوضات أو أداء مهام تمثيلية، رسخت الدول الأوروبية الناشئة وقتها أكثر فأكثر ممارسة إرسال سفراء دائمين إلى حكومات الدول الأخرى "من أجل إشباع الرغبة في الحصول على المعلومات الدولية".

سُجِّلَ السبق هنا باسم مدينة مانتوفا (Mantua) ⁽¹⁾ التي أرسلت مبعوثاً دائماً من طرفها عام 741هـ/ 1341م إلى بلاط الملك لودفيج (Ludwig) قيصر بافاريا. وبمرور الزمن وصولاً إلى إبرام صلح لودي (Lodi) 858هـ/ 1454م ⁽²⁾ تبنت كل القوى في إيطاليا هذه الممارسة في سياستها الخارجية، وتبادلت السفراء فيما بينها.

وقد طبقت إنجلترا وفرنسا ومملكة أرغون ⁽³⁾ قشتالة وأراضي آل هابسبورج، أي دوقية النمسا

(1) مانتوفا (Mantua): مدينة شمال إيطاليا في إقليم لومبارديا وتقع في أقصى جنوب شرقه، عاصمة مقاطعة مانتوفا يبلغ عدد سكانها 48.103 نسمة، انتعشت مانتوفا تحت الحكم النمساوي، وخلال هذه الفترة بنيت الأكاديمية الملكية للعلوم والآداب والفنون، والمسرح العلمي، وقصور عديدة.

انظر: <http://ar.wikipedia.org/wiki/مانتوفا>

(2) صلح لودي (Lodi): وُقِعَ بالمدينة اللومباردية في 10 ربيع الآخر 858هـ/ 9 من أبريل سنة 1454م، ووضع حداً للصراع المستعر بين جمهورية البندقية ودوقية ميلانو منذ بداية القرن التاسع الهجري/ القرن الخامس عشر الميلادي. كانت معركة ماکوديو الواقعة سنة 830هـ/ 1427م الحاسمة بين البلدين، خرجت البندقية المدعومة أيضاً من فلورنسا التي أخذت في حسابها محدودية القوة الفيسكونتية منتصرة، والفضل في ذلك يرجع أساساً إلى كوندوتيرو المرتزق فرانثيسكو بوسوني الملقب كارمانولا. ففتح هذا النصر للبندقية الأراضي حتى نهر أدا، ولم تضع حداً للمواجهات بين الدوقيتين التي استمرت حتى 858هـ/ 1454م. في تلك السنة، في مدينة لودي خلصت البندقية وميلانو إلى صلح نهائي، صادق عليه بعد ذلك حلفاؤها (في مقدمتهم فلورنسا، التي تخلت عن ميلانو منذ مدة)، فصار شمال إيطاليا منقسماً عملياً بين الدولتين العدوتين رغم أن بعض القوى الثانوية ماتزال قائمة (ال سفويا وجمهورية جنوا وآل غونزاغا وآل إستي).

انظر: http://ar.wikipedia.org/wiki/صلح_لودِي

(3) أرغون: كانت مملكة قديمة في شبه الجزيرة الأيبيرية، وتشير الأرقام إلى العصر الحديث للحكم الذاتي من أرغون، في إسبانيا. ويجب عدم

وبورغونيا⁽¹⁾، هذه الوسيلة الدبلوماسية الحديثة حوالي عام 905هـ/ 1500م، في حين فضلت دول شرق أوروبا والدول الإسكندنافية مواصلة العمل بالنظام المعروف قديماً. كان هذا النوع الجديد من الدبلوماسية تعبيراً عن نظام جديد للدولة، خاصة بالنسبة للدول الأكثر تطوراً على الصعيد السياسي⁽²⁾.

ولأن لكل قاعدة شواذ، فقد كان الاستثناء الذي أكد هذه القاعدة هو الدولة العثمانية، التي لعبت دوراً هاماً في السياسة الأوروبية منذ 927هـ – 932هـ/ 1521م – 1526م، والتي على الرغم من كونها واحدة من الدول الأكثر تطوراً من الناحية السياسية، إلا أنها لم ترسل أي مبعوث دائم لها في الخارج، وذلك من منطلق كونها القوة العسكرية الوحيدة التي لا ترهب أي تحالفٍ لها، علاوة على إزدهارها السياسي. سرى هذا النهج على الدول "الصديقة" مثل فرنسا، كما سرى على الدول التي دخلت معها المملكة في نزاعات مستمرة إبان القرنين العاشر والحادي عشر الهجري/ السادس عشر والسابع عشر الميلادي، منها ما كان بحراً مع إسبانيا أو البندقية وما كان برأ مع آل هابسبورج النمساويين. وقد يثير حال الخصم الأخير بالأخص الدهشة؛ إذ كانت تحدث بين الحين والآخر، وبغض النظر عن حالات الحرب المتنوعة المعلنة رسمياً، على الحدود المشتركة بينهما بعد سقوط المملكة المجرية المستقلة في معركة موهاكس (Mohács) عام 932هـ/ 1526م، وحتى في أوقات الهدنة، فقد حدثت نزاعات بينية استدعت حدوث احتجاجات وتوتراتٍ دبلوماسية من كلا الجانبين، وعلى الرغم من ذلك لم يبادر الباب العالي حتى عام 1209هـ/ 1795م إلى محاولة تأسيس

=

الخلط بين مملكة أراجون وتاج أراغون، التي كان مملكة أراغون عضواً فيه جنباً إلى جنب مع سائر الأقاليم مثل مملكة فالنسيا وإمارة كاتالونيا، وتشترك جميعاً في نفس الملك.

عمل حكام برشلونة بعد الفترة الإسلامية على توسيع كوتية برشلونة باحتلال المناطق المجاورة كجزر الباليار ومدينة فالنسيا وأسسوا ما عرف بمملكة أراجون والتي سيطرت على أجزاء واسعة من البحر المتوسط خلال القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي ووصلوا لمدن في أقصاه كأتينا.

انظر: مملكة أراغون/ http://ar.wikipedia.org/wiki/مملكة_أراغون

1) دوقية بورغونيا: إقطاعية كانت قائمة داخل أراضي مملكة فرنسا (حالياً بورغونيا)، وجدت بين عامي 228هـ - 882هـ/ 843م - 1477م. كان يحكمها دوقات بالوراثة وانتهت هذه الدوقية بوفاة شارل الجريء سنة 882هـ/ 1477م إلى أن تم استيعاب الدوقية في التاج الفرنسي من قبل لويس الحادي عشر ملك فرنسا.

انظر: دوقية بورغونيا/ http://ar.wikipedia.org/wiki/دوقية_بورغونيا

(2) M.A.Johannes staudenmaier: Diplomatische Beziehungen zwischen den österreichischen Habsburgern und der Hohen pforte, Hauptseminararbeit, Universität wien ,P.3.

علاقات دبلوماسية مع النمسا على أساس ودي من خلال إرسال سفير دائم إلى هناك⁽¹⁾ – كما مرَّ معنا سابقاً –.

تهدف هذه الدراسة إلى بحث هذه العلاقات الدبلوماسية بين "واحدة من الدول الأكثر تأثيراً وتنظيماً من الناحية الدبلوماسية، وهي النمسا وحكامها من آل هابسبورج"، وواحدة من الدول المتمسكة بالممارسات المتعارفة الراسخة، وهي الدولة العثمانية أثناء القرنين العاشر والحادي عشر الهجري/ السادس عشر والسابع عشر الميلادي وذلك من أجل التحقق من نوعية تلك العلاقات، وما نتج عنها من تبعات، ومدى التأثير الفعلي للدبلوماسية على العلاقة بين كلتا القوتين.

فيرجع، أول إتصال دبلوماسي حدث بين آل هابسبورج والعثمانيين، وذلك بإرسال بعثات غير الدائمة، فمن المؤرخين من يرى⁽²⁾، أنه بدأت منذ عهد زيجيسموند Sigismund، الذي حكم من عام 813هـ/ 1410م لغاية 840هـ/ 1437م، والبرشت الثاني albercht II والذي حكم من 841هـ/ 1438م لغاية 842هـ/ 1439م، حيث كانت تواجه السياسة الملكية وبصورة قوية نحو الشرق والتي دفعت كذلك إلى القيام بإصلاحات داخلية.

فانطلاقاً من المصالح والاهتمامات الأسرية للسلالة الحاكمة التي مثلها الملوك الألمان منذ عهد الإمبراطور زيجيسموند زيجيسموند / Sigismund(HRR) وألبرت البرشت الثاني Albercht II/، ظهر توجه قوي نحو الاهتمام بالشأن الخارجي في السياسة الخارجية للإمبراطورية، والتي ترافقت أيضاً مع بذل مساعٍ وجهودٍ حثيثة نحو الإصلاحات الداخلية.

هذا ما تؤكدُه محاولة إعادة إحياء فكرة الحملات الصليبية وإعداد البيئة الخصبة اللازمة لذلك، والخطط الرامية إلى استحداث اتحاد بين الكنيسة الكاثوليكية والأرثوذكسية بالإضافة إلى إصلاحات الكنيسة الغربية في مسار نظام وسلطة مجلس المجمعية الكنيسة البابوية /Konziliarismus. هذه الإصلاحات – متطلبة منذ أواخر فترة العصور الوسطى لتجديد الإمبراطورية في جميع النواحي وباستخدام جهود تشغيل مضمّنة – كانت عبارة عن مزيج نادر من محاولات التحديث والتجديد مع إيقاعات تغيير تبادلي سريع بين هذين الخيارين، اتضحت معالمه من خلال حقيقة أن جهود

(1) M.A.Johanes Staudenmaier : Diplomatische Beziehungen Zwischen ,P.3 – 4.

(2) Akten Des Internationalen:Das Osmanische Reich Unddie Habsburge Monarchie, Herausgebeh Karl Vocelka,P.251.

ومساعي الإصلاحات يفترض أن تسير مترافقة وبالتوازي مع توسيع أنظمة الحكم وإعادة بناء المؤسسات الإدارية والسياسية والنظام القضائي. وكنتيجة منطقية لذلك فقد ظهر تيار قوي من حركات الممانعة التي تعارضت مصالحها مع مسار الإصلاحات. السياق التنفيذي لهذه الإصلاحات بقي في مستوى متواضع في عهد الإمبراطور زيجيسموند، ولكن خلال فترة حكم خليفته الإمبراطور ألبرت الثاني اكتسب زخماً قوياً واتضحت معالمه بشده. زيجيسموند – أصبح الملك الألماني منذ العام 813هـ / 1410م- كان قد وجه اهتماماً خاصاً إلى وطنه الأصلي المجر، ولكن بالطبع لم يسر ذلك التوجه دون مرجعية واهتمام بالشأن الأوروبي عموماً، بهذا السياق كانت مساعيه منصبة نحو جعل كل واحد منهما حماية للآخر، ومن أجل تعزيز هذا الإتجاه كان لزاماً عليه العمل على كبح جماح العثمانيين – إن لم يتسنَّ إيقاف توسعهم الصاعد في أوروبا. وفي مساعيه تلك انتهج – بشغف – مساراً يبتغي من خلاله تشكيل ائتلاف وتحالف مناهض للعثمانيين، هذا التحالف لا يتألف من القوى والدول المسيحية من أوروبا فحسب، بل يضم كذلك أي خصوم معارضين أو منافسين للعثمانيين كالعثمانيين الموجودين بالمناطق القريبه من أوروبا أو حتى الواقعين (جغرافياً) في الجهات الأخرى ممّا وراء الدولة العثمانية. ولكن زيجيسموند ما لبث إلا وعاجلته أول انتكاسة كبرى – له في هذا المسار – بهزيمة مدوية مني بها سنة 770هـ / 1369م، عندما تعرض مشروع الحملة العسكرية الصليبية الأوروبية ضد العثمانيين لمجزرة دموية حقيقية على ميدان معركة نيكوبولس / Nikopolis (NikepoluLNikoplo) في 19 ذي الحجة / 25 من سبتمبر من تلك السنة. (1)

بعد وقوع هذه الحادثة المأساوية الأليمة حاول الملك (زيجيسموند) جهده على تكوين قنوات اتصال وبناء علاقات مع المعارضين وخصوم العثمانيين – وبصورة خاصة المسلمين منهم، وتمّ غالباً استخدام مسيحيين من الأسرى السابقين في معركة نيكوبولس- كمبعوثين للعمل في هذا السياق، نظراً لأن هؤلاء كانوا قد اكتسبوا- خلال فترة أسرهم – معرفة مفيدة جداً لتحقيق هذا الغرض لدى العثمانيين. تمّ تسيير تلك البعثات على هذا النحو خلال فترة امتدت من 807هـ / 1405 إلى 834هـ / 1431 م وكان من بينها البعثة المرسله إلى خان القبجاق / Khan von Kiptschak وبعثات متكررة إلى أمير القبائل التركمانية، الخرفان البيض / (Ak koyunlu) WeiBen

(1) Akten Des Internationalen Kongresses : Das Osmanische Reich und Die Habsburgermonarchie, P.254-258. Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen Zwischen Den Osterreichischen Habasburgern Undder Honen Pforte, **Hauptseminararbeit**, Universita Wien, P.7.

Hammel. إلى جانب تبادل المجاملات الملائمة والهدايا القيمة توصل هذا السياق أيضاً إلى تحقيق تدابير وإجراءات ملموسة، الأمر الذي يشير إلى أن بعثات زيجيموند حصدت نجاحات كافية ولا يمكن اعتبارها – بأي حال من الأحوال – جهوداً يائسة من استهلالها. في حوالي عام 838هـ / 1435م بدأ إبراهيم بن محمد تاج الدين / Ibrahim ibn Muhammed Tadschuddin حاكم إمارة قرمان / Karaman (حالياً: قونية/Konya العثمانية) للفترة من 826هـ إلى 867هـ / 1423 إلى 1463م – بخوض حرب ضد السلطان العثماني مراد الثاني / Murad II (حكم الدولة العثمانية فترتين أو لاهما 824هـ - 848هـ / 1421-1444م والثانية 850هـ - 855هـ / 1446-1451م).

في سياق آخر تمّ أيضاً إرسال بعثات إلى قصر الباب العالي العثماني / ad portam – أي مباشرة إلى السلاطين العثمانيين – والقائمون بأعمال تلك الإرساليات كانوا في العادة تجاراً من منسوبي البيوت التجارية في ألمانيا جرمانيا العليا/ oberdeutsche (جنوب ألمانيا وسويسرا والنمسا وشمال إيطاليا)، ويعتبر التوجه أحد المؤشرات الدالة على مدى أهمية الدور الذي لعبته المشاريع الاقتصادية في مجمل المفاهيم والتصورات السياسية لزيجميسوند، طالما أن بعض هذه البيوت التجارية كان لديها شبكة فروع منتشرة داخل الدولة العثمانية بصيغة تلاءمت تحديداً مع الخطط الملكية لزيجميسوند و- بطبيعة الحال- ربما يعول أيضاً على أن التأثير الشخصي – لأولئك المبعوثين – يفترض به إحداث فارق إيجابي آخر داعم لهذا الغرض.

نشأ نسيج علاقات وتواصل منتظم وأكثر ثباتاً – حينذاك – بين الباب العالي العثماني والدول المسيحية، ولكنه دخل أيضاً في مرحلة من التوتر الشديد بدءاً من عهد السلطان العثماني بايزيد الثاني / Bayezid II (حكم الدولة خلال الفترة 918هـ - 924هـ / 1512-1518م) لأسباب ليس أقلها شأناً قضية أخيه – غير الشقيق – سيم / Cem (الشهير بتسمية جيم السلطان / Cem Sultan أو جيم بن محمد / Cem b.n muhammed) الذي هرب إلى الغرب وهناك تواطؤ – في الحقيقة – سمح بتزدي مرتبته تماماً إلى مجرد لعبة – ليتم تنميته وإظهاره علناً في دور الحاكم الشرعي المفترض جلوسه على عرش السلطان العثماني. ومن أجل إحباط – بالتالي إفشال – هذه الطموحات امتدت جسور من العلاقات الدبلوماسية بنطاق واسع جداً وصدرت – هذه المرة – من جانب قصر الباب العالي العثماني ذاته، ليصبح عهد السلطان بايزيد موصوفاً بأنه شكل حقبة زمنية من العلاقات الدبلوماسية الأقوى والأكثر كثافة على الإطلاق بين الباب العالي من جهة، وبين الدولتين الإيطاليتين؛ – حكومة الفاتيكان الكوربا البابوية/ Kurie (جهاز قيادة إدارة الفاتيكان / كوربا الكاردينالات) والبلاط الفرنسي – من الجهة الأخرى، حيث عملت الدبلوماسية العثمانية بشكل متقن

للغاية من المرونة والاحتراف المثالي، وتركزت بصورة استثنائية أيضاً في حالات الحرب عند تعذر الحصول على المعدات ووسائل الدعم العسكري. هكذا أثبت سيم / Cem – أنه الورقة الراححة في قبضة الغرب – وأنه محور هام جداً في السياسة الخارجية للسلطان العثماني بايزيد، وتسبب بالتالي في إجبار الأخير على التعامل بسياسة ضبط النفس إزاء الغرب، لكنه أيضاً سرعان ما تناسى تلك السياسة تماماً عقب موت أخيه – غير الشقيق – فقد عاد مجدداً وبشكل مفتوح لانتهاج المسار التوسعي بالحرب التي خاضها ضد البندقية خلال الفترة من 904هـ / 1499 حتى 908هـ / 1503 م، التي أودت بجمهورية سيرينيسيم / Serenissima (جمهورية البندقية، اختصار لـ / La Serenissima Repubblica di San Marco جمهورية سمو الأعلى للقديس مرقص) فاقدة تفوقها وسيادتها على مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط لصالح الباب العالي. على الصعيد السياسي أيضاً ثبت أن زمام المبادرة أصبح بيد الباب العالي العثماني في الأقاليم الواقعة بوسط وجنوب غرب آسيا ومثلها في جنوب شرق ووسط شرق أوروبا. وقد بدا ذلك واضحاً عندما ورغم كل ما حدث، ومثلما وقع سنة 896هـ / 1491م – أصدر السلطان العثماني مرسوماً قضى بطرد كل البعثات والممثلات القنصلية من إسطنبول.

ولكن هذه الاتصالات الدبلوماسية أعيدت بين آل هابسبورج والعثمانيين في سنة 902هـ / 1497م، عندما استقبل الإمبراطور ماكسيمليان الأول / Maximilian I في قصره الملكي التاجر اليوناني اندرياس جريجوس Andreas Grecus، الموفد من قبل السلطان بايزيد الثاني Bayazid II. وقد لببت رغبة السلطان في إرسال مبعوث من طرف الإمبراطور إلى إسطنبول، بأن أرسل رئيس مقاطعة فيوم Fium، يوهانس فون ثورن Johannes von Thurn الذي أبرمت معه هدنة لوقف إطلاق النار استمرت عاماً⁽¹⁾.

ولكن هناك من يرى⁽²⁾ بأن أولى الاتصالات الدبلوماسية ترجع إلى عام 933هـ / 1527م (عندما أرسلت بعثة لم يعرف عن تفاصيلها الكثير)، رغم ذلك يمكن اعتبار هذا العام بمثابة البداية الفعلية للعلاقات الدبلوماسية بين آل هابسبورج والدولة العثمانية. وفي هذه الفترة الزمنية انطلقت النشاطات بالأخص من طرف الإمبراطور فرديناند الأول Ferdinand I، والذي حاول بعد معركة موهاكس

(1) Akten Des Internationalen Kongresses : Das Osmanische Reich und Die Habsburgermonarchie, P.254-258. Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen Zwischen Den Osterreichischen Habasburgern Undder Honen Pforte, **Hauptseminararbeit**, Universita Wien, P.7.

(2) Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen Wischen Den Osterreichischen Habsburgern And Der Hohen Profte, P.7.

Mohacs، أن يبرم معاهدة سلام وأن يحصل بالطرق الدبلوماسية على حقوقه المنصوص عليها في عقد الإرث المبرم في فيينا عام 920هـ/ 1515م على مملكة المجر التي كانت تقع جزئياً في ذلك الوقت تحت حكم العثمانيين. وفي الحقبة الزمنية التي تلت ذلك وحتى انعقاد معاهدة كارلوفيتز Karlowitz عام 1110هـ/ 1699م، كانت الأسباب الرئيسية وراء إرسال المبعوثين إما في إطار الجهود المبذولة للتوصل إلى هدنة وقف إطلاق النار، التي عادة ما كانت مربوطة بالأزمة المجرية، إلى جانب مدفوعات الجزية أو تسليم الهدايا الشرفية، أو فيما تُسمى بالرسائل الكبيرة.

ولهذا، فقد نجح على سبيل المثال المبعوثان الموفدان عام 939هـ/ 1533م هيرونيموس فون زارا Hieronimus von Zara وكورنيلوس دوبليكيوس سير Cornelius Duplicius Scepper في تحقيق هدنة غير محددة المدة، على حين نجح المبعوث الموفد عام 953هـ/ 1547م جيرهارد فيلتويك Gerhard Veltwyck في إبرام هدنة استمرت خمسة أعوام⁽¹⁾.

– ولكن من وجهة نظري – أن العلاقات الدبلوماسية بين آل هابسبورج النمساويين والباب العالي بدأت كما سبق القول، في عام 902هـ/ 1497م، – بشكل مستمر – وتكثفت وتيرتها بعد معركة موهاكس 932هـ/ 1526م، عندما تحوّل الغريمان بسبب اختفاء المملكة المجرية المستقلة، إلى دولتين متجاورتين تلتصق حدودهما ببعضها. عقب ذلك اتجهت طموحات فرديناند الأول إلى تنفيذ حقوقه التي نصّ عليها عقد ميراث فيينا المبرم في العام 921هـ/ 1515م بخصوص الجزء الشرقي من المجر. وقد وقع هذا الجزء الشرقي بعد الاختيار المزدوج للملك عام 933هـ/ 1527م تحت سلطة يوهان تسابوليا (Johann Zápolya)، المُنتخب من قبل نبلاء المجر، والذي كان قد التجأ إلى السيادة العثمانية لتحميه من آل هابسبورج.

كان فرديناند (Ferdinand) سيُحقّق نجاحاً ظاهرياً عندما وعده تسابوليا بأن تنتقل إليه السيادة على شرقيّ المجر إذا مات ولم يترك ولداً. إلا أنه حينما وافق تسابوليا منيته عام 946هـ/ 1540م تحرك فرديناند على رأس أسطولٍ عسكريّ، رغم الولادة الحديثة لابنٍ تسابوليا الذي لم يكن يبلغ من العمر إلا قليلاً، وهو الأمر الذي حقّق العثمانيين لشن هجومٍ مُعاكس، من أجل إحكام السيطرة الكاملة على الأراضي الخاضعة لنفوذهم. صحيحٌ أن المبعوثين إلى بلاط السلطان سليمان القانوني، هيربرشتاين (Herberstein) وسالم (Salm)، لم يحولا دون حدوث ذلك، إلا أن زيارتهما استبعدت وقوع الهجوم المُرتقب حينها على فيينا. في المائة وخمسين عامًا التالية لم يتغيّر شيءٌ ذو

(1) Akten Des Internationalen Kongresses: Das Osmanische Reich Und Die Habsburgermonarchie, P.259 – 271.

أهمية تُذكر على تلك الحدود التي تأسست فيما بين الأراضي الواقعة تحت سلطة آل هابسبورج من جهة، والدولة العثمانية من جهة ثانية، وإمارة ترانسيلفانيا (Transylvania) الواقعة تحت الإمرة الاقطاعية العثمانية. وحتى محاولات آل هابسبورج لتغيير الوضع على أرض الواقع بالطرق الدبلوماسية، لم تُجد نفعًا، بل على العكس من ذلك، اضطروا في هذه الفترة الزمنية وبسبب تخلّفهم على الصعيد العسكري، أن يتقهقروا إلى مركز الدفاع، وتعهدوا لهذا السبب في عام 954هـ/ 1547م بدفع جزيّة بلغت 30.000 دوق سنويًا ولمدة خمسة أعوام هي مدة هدنة وقف إطلاق النار (وقد سُمّي هذا المبلغ المالي من قبل آل هابسبورج باسم "هدية شرفية" كنوع من تجميل المُسمّى).

إن ما كان يُثير غضب الأخوين الهابسبورجيين، كارل الخامس (Karl V) وفرديناند الأول (Ferdinand I)، هي بالأخص تلك المُسمّيات التي كانت تُطلق عليهما من قبيل "ملك إسبانيا" و"ملك فيينا" أو "ملك النمسا". وجاءت إحدى علامات رحمة السلطان عليهما في منحهما حق إرسال مبعوثٍ دائمٍ لهما، وهي الأعطية التي التزم بها آل هابسبورج فيما تلا ذلك من فترة زمنية ودونما انقطاع.

عقب حالة التعادل العسكري التي انتهت بها "الحرب الطويلة" التي امتدت من عام 1001هـ/ 1593م إلى 1014هـ/ 1606م، استطاع آل هابسبورج أثناء المُفاوضات التي أُجريت على مصب زيتفا (Zsitva)، أن يدفعوا باتجاه المساواة مع نظرائهم في الحقوق الدولية. وفي مُعاهدة زستيواتوروك – التي تُعتبر أول مُعاهدة سلام تُبرم على أرض آل هابسبورج وتبعًا لعادات الدبلوماسية الأوروبية – ترسخت هذه الحالة من التكافؤ إلى حدٍ بعيد، حينما رُفعت الجزية التي استمرت لسنتين عامًا من خلال دفع مبلغ من الجزية مرةً واحدة بلغ مقداره 200.000 جولدن (في النص اللاتيني للمُعاهدة كُتب التعبير "semel pro semper" بمعنى "مرةً واحدةً ولأبد"). وكبرهانٍ على التقدير المُتبادل، حدث بعد إبرام مُعاهدات السلام أن تبادل الطرفان الرسائل الكبيرة، والهدايا الشرفية، خاصةً في حالة تولّي حاكم جديد لمقاليد الحكم. علاوةً على ذلك اتفق الطرفان على احترام تساوي مرتبة ومراسم كلا الحاكمين، وهو ما انعكس على صيغة خطاب السلطان إلى القيصر، والتي تحوّلت إلى توجيه الحديث بلقب "الإمبراطور".

أما اتفاقية أيزنبورج Eisenburg (فاسفير Vasvár) 1074هـ/ 1664م، والتي أُبرمت في بلاط الوزير الأكبر أحمد كوبريللي (Ahmed Köprülü) من خلال المبعوث النمساوي المُقيم رينيجر (Reniger)، فإن الأدبيات التاريخية تنظر إليها على النقيض من ذلك، باعتبارها انتصارًا للدبلوماسية العثمانية، إذ إنه برغم الهزيمة الساحقة التي تكبّدها القوات العثمانية في معركة سانت جوتهارد/موجرزدورف (St. Gotthard/ Mogersdorf)، إلا أنها استطاعت استعادة الأراضي

المُحتلة قبل ذلك بما فيها أوراديا (Großwardein) ونويهويزل (Neuhäusel)، إضافةً إلى هديةٍ شرفية بقيمة 200.000 جولدن. ويرجع سببُ مرونة الجانب النمساوي في هذه المُفاوضات إلى خزانة الدولة الخاوية وأيضًا إلى الخوف من الأعمال العسكرية القتالية من جانب الفرنسيين والمجريين.

بالنسبة لمعاهدة كارلوفيتز 1110هـ / 1699م، فهذه هي المرة الأولى التي تتنازل فيها الدولة العثمانية عن منطقةٍ شاسعة في الغرب. فبموجب هذه الاتفاقية، تعهدت الدولة بالتنازل عن المجر – بغض النظر، عن تيميشوارا Temesvár. صحيحٌ أنه يُمكن اعتبار إبرام هذه المعاهدة بمثابة نجاحٍ كبيرٍ للدبلوماسية القيصرية، على حين لم تفعل الدولة العثمانية في هذه المعاهدة شيئًا، سوى أنها اعترفت بالحقائق التي تحققت عسكريًا خلال الحرب التي استمرت 16 عامًا⁽¹⁾.

وكانت الرسائل الكبيرة عبارةً عن وفود تحمل صياغاتٍ نهائيةٍ لمُعاهدات وقف إطلاق النار، مصدق عليها من الإمبراطور، ليصبح لها القوة التنفيذية، وكانت غالبًا قد سبق إعدادها في المناطق الحدودية.

المعاهدة المصدقة التي نقلها الكونت أدام تسو هيربرشتاين (Adam zu Herberstein) على سبيل المثال، كأول سفير كبير 1017هـ / 1608م، كانت هي الصيغة النهائية لهدنة وقف إطلاق النار التي أبرمها قبل ذلك بعامين كلٌّ من المبعوثين يوهان فون مولارت (Johann von Molart) وأولف فون ألتان (Adolf von Althan) تحت اسم معاهدة السلام زستيواتوروك (Zsitvatorok). وتبعه بعد ذلك الكونت هيرمان تشرنين (Herman Czernin)، الذي نقل عام 922هـ / 1615م تصديقًا على مُعاهدة فيينا صدر في العام نفسه، ونقل أيضًا عام 1054هـ / 1644م تصديقًا لمُعاهدة تسوني Szöny التي أبرمت عام 1052هـ / 1642م، ثم الكونت فالتر ليزلي (Walter Leslie) عام 1076هـ / 1665م بتصديقٍ على اتفاقية أيزنبورج Eisenburg (فاسفير Vasvár، 1075هـ / 1664م)، وبعده الكونت فون أوتنجن (Graf von Oettingen) الذي نقل عام 1111هـ / 1699م تصديق معاهدة كارلوفيتز بصحبة وفد قوامه 379 شخصًا. خلاف ذلك، كان التصديق الذي سلّمه يوهان رودلف شميد (Johann Rudolf Schmid) عام 1060هـ / 1650م هو الصيغة النهائية لهدنة وقف إطلاق النار التي تفاوض هو نفسه بشأنها قبل ذلك بعامٍ في

(1) M. A. Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen Zwischen Den Österreichischen Habsburgern Und Der Hohen Pforte, P.15 – 17. Akten Des Internationalen Kongresses : Das Osmanische Reich Und Die Habsburgermonarchie, P.271 – 279.

إسطنبول. وقد كان لزاماً له أن يتم ترقيته أولاً إلى مرتبة البارون، لئلا يتناسب مرتبته منزلة السفير الكبير.

بهذا كان وضع السفير الكبير بمنصبه على قمة هرم السلك الدبلوماسي (يتبعه المندوب الملكي، الذي كان باعتباره مبعوثاً غير دائم من الطبقة الثانية أقل من الناحية التمثيلية، لكنه كان مكلفاً بمهام لا تقل أهمية من مثل التفاوض بشأن إبرام اتفاقية وقف إطلاق نار)، وهو ما تجلّى في مراسم استقبالهم في إسطنبول والتي اتسمت بأبهة عصر الباروك وفخامته، لكن وبسبب مدة مكوثه القصيرة نسبياً، وتحجيم الحكومة العثمانية لحرية تحركاته، فقد كان له حيز أضيق من أن يكون نشيطاً بحق على المستوى الدبلوماسي. فقد اقتصرته مهامه على تسليم المعاهدة المُصدّق عليها لوقف إطلاق النار، إلى جانب بعض الوظائف التمثيلية الأخرى.⁽¹⁾

وبدأ زمن المبعوثين الدائمين إلى إسطنبول مع إبرام معاهدة السلام عام 954هـ/ 1547م، والتي حُوّل فيها الحقّ للإمبراطور فرديناند الأول (Ferdinand I)، لإرسال مندوبٍ مُقيمٍ إلى الباب العالي، وفي الفترة الزمنية التي تلت ذلك استطاع الملوك الرومانيون الحفاظ على هذا الحق، والإبقاء على وظائف السفراء في إسطنبول دون انقطاع. وعلى الرُغم من أن المبعوث المُقيم من بين ثلثة الدبلوماسيين المُبتعثين، كان يحتلُّ مرتبةً مُنخفضةً، إلا أن اتصالاته الدبلوماسية كانت أوسع وأكثر كثافةً من المبعوثين غير الدائمين الأعلى مكانةً رسمياً. وأتاحت له شبكة العلاقات الشخصية التي كونها أثناء فترة إقامته الطويلة مع دبلوماسيين آخرين وموظفين عثمانيين وحاشية القصر ورجال الثقة، والتي ربّما امتدت لسنوات، تكوين نظرةٍ أعمق على جهاز الدولة العثمانية، وهو ما مكّنه من أداء مهامه على نحوٍ أفضل من السفراء الكبار أو المندوبين الملكيين. كانت تلك المهام تنطوي إلى جانب إرسال التقارير عن الأحداث الجارية في الدولة العثمانية، على تمثيل مصالح آل هابسبورج أمام الباب العالي ومُحاولة تحقيقها، مثل الإبقاء على فترات هدنة وقف إطلاق النار، والدفع للالتزام بالشروط المُبرمة في الاتفاقية، ومُجابهة المكائد التي كانت تُدبرها قوى أجنبية مثل فرنسا، وحل النزاعات الإقليمية، ومنها قضية المجر، بما يُحقّق مصالح آل هابسبورج وأيضاً بناء شبكة استخباراتية فعّالة.

كلُّ ما سبق ذكره لم يكن ليُكتب له النجاح، إلا إذا استطاع المبعوث الدائم بناء علاقات جيدة تربطه وبشكلٍ خاص مع الموظفين المرموقين مثل كبير الوزراء (الصدر الأعظم)، وريس أفندي

(1) M. A. Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen Zwischen Den Österreichischen Habsburgern Und Der Hohen Pforte, P.8.

(الذي كان يرأس مُستشارية الدولة المُختصة بعلاقات الباب العالي مع المبعوثين الأجانب)، ونائب كبير الوزراء، والوزراء الآخرين، والمترجمين الفوريين للباب العالي وغيرهم، والحفاظ على دوام هذه العلاقات.

وبعد أن كان إرسال آل هابسبورج لمبعوثٍ دائمٍ من طرفهم مُرفوضاً حتى عام 944هـ/ 1537م، فقد حُوّل لهم هذا الحق في إرسال سفير دبلوماسيٍّ إلى الباب العالي، كما سبق ذكره، وبعد ذلك بعشر سنوات. وفي العام 970هـ/ 1562م، أصبح وضع مبعوثي آل هابسبورج في إسطنبول على قدم المساواة قانوناً مع الفرنسيين، إذ سُمح لهم بتعيين موظفين ومترجمين من طرفهم، وإجراء المُراسلات بشكل حر. وفي العام 976هـ/ 1568م، مُنحت إياهم الحصانة الشخصية أيضاً في أوقات الأزمات أو الحروب، بحيث يُجنّبون مصير المبعوثين؛ هوبردانسكي (Hoberdansky) وفايكسلبيرجر (Weixelberger) عام 935هـ/ 1528م أو مصير أول مبعوث دائم مالفيتزي (Malvezzi)، الذين وُضعوا وقتها رهن الاعتقال. وعلى الرغم من ذلك ظل خطر حدوث المُكذّرات للمبعوثين أو بالأحرى لمُعاونيهم قائماً في الفترة الزمنية التالية لعدة أسباب، منها: لدى ارتكاب سلوكٍ شخصيٍّ مُخالف مثل؛ ارتكاب أعمال جنائية، أو الدخول تحت طائلة القانون بجناية أفعال مُخالفة، كالتجسس أو التآمر، أو إهانة الدولة المضيّفة، تسقط الحصانة، ويُحال المُتهم إلى التقاضي. وكانت حصانة المبعوثين تُنتهك، بشكلٍ خاص خوفاً من مُمارسة التجسس أو أعمال التخابر.

لم تكن الادّعاءات بمثل هذه التهم في الغالب إلا حجةً لإعاقة المبعوث عن أداء عمله، ربّما بدافعٍ حماية مصالح الدولة، أو ربّما بدافع التعتت ليس إلا. وكما طالبت الانتهاكات الحصانة الشخصية، فإن مبادئ الحصانة الدولية لإقامة المبعوث وحرية الحركة (وما تشمله من حرية التنقل)، إلى جانب حماية المراسلات الدبلوماسية، لم تسلم هي الأخرى من الانتهاكات. كان مألوفاً في الدولة العثمانية مُعاملة المبعوث على أنه كفيلاً بالأفعال التي تقومُ بها حكومته أو ربّما اعتباره مثل رهينة تُرغم أنف دولته على الالتزام ببنود المُعاهدات، أو إساءة مُعاملة المبعوثين عند إقدام أحدهم على سلوك (بروتوكوليّ) ترى فيه الحكومة العثمانية خدشاً لكرامة البلاد وكبريائها، أو انتهاكاً لاستقلاليتها. ورُغم كل الحالات المذكورة آنفاً، لم تكن إسطنبول بالنسبة للمبعوثين الأجانب مكاناً يُعانون فيه العنف القسريّ. لقد قبل البابُ العالي إلى حدٍ بعيد بمبادئ "الحقوق الدولية" والتي منها الحصانة الشخصية، والحصانة الدولية، مثلها في ذلك مثل الدول الغربية تقريباً. - **فشهد شاهدٌ من أهلها، فهذا ردٌّ على ما اتهمت به الدولة بعلاقاتها بالسفراء بأنها قائمة على**

التعالى تجاههم والخط من قدرهم – إلى هذا، وإدراك حقيقة أن العلاقات السياسية تطوّرت في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي سلباً بالنسبة للسلطنة العثمانية، وتغدياً للتداعيات التي قد تحدث على الصعيد الدولي، حرصت الحكومة العثمانية على التخفيف من وقع مثل هذه التصرفات التعسفية المُتكررة من قبل بعض السلاطين أو انتقادها⁽¹⁾.

لم تكن الأراضي المجرية، التي شكّلت منذ معركة (موهاكس) الحدود الفاصلة بين النمسا والدولة العثمانية، مؤمنةً أبداً ضد هجمات وغارات وحملات القوات المُتقاتلة، حتى في أوقات السلم. كان هذا بمثابة حقيقة على أرض الواقع، عزّزتها من جهة غياب السلطات المركزية في فيينا وإسطنبول، أدّى هذا بدوره إلى "شكاوى" و"شكاوى مُضادة" بين كلا الطرفين، أي أن كلا منهما كان يشكو الخسائر التي تكبدها ويتوعدّ بالرد عليها. وبغية حل هذه النزاعات، لجأ الطرفان منذ عام 1024هـ/ 1615م بين الحين والآخر إلى تشكيل لجانٍ حدودية مُتكافئة، إلا أنها لم تكن على درجة كبيرة من الكفاءة. كانت الشكاوى تُوجّه أيضاً إلى بكربكي (أمير أمراء) مدينة أوفن، الذي اختصه المسؤولين النمساويون يوماً بعد الآخر بعلاقاتٍ دبلوماسية مباشرة وقوية جداً، باعتباره أكبر المسؤولين العثمانيين عن الحدود. إلى هذا تُعتبر مُفاوضات وقف إطلاق النار، والتي كانت تُجرى إما مع السلطان مباشرةً في عقر داره، أو مع أمير أمراء مدينة أوفن، من ضمن سياسات الدبلوماسية الحدودية.

ولأن الدولة العثمانية كانت تقع خارج النطاق الغربيّ المسيحيّ، فإن اللغة اللاتينية أو الألمانية كانتا بالكاد مُتداولتين بين أصحاب السعادة والسمو والمُوظفين، بالفدر نفسه من الضالة التي كانت عليه اللغة العثمانية أو الفارسية أو العربية بين المُتمثلين النمساويين، فيما عدا بعض الاستثناءات. لهذا السبب دعت الحاجة إلى استعانة الجانبين بالترجمون، أي المترجم الفوريّ الملكيّ أو المُترجم الفوريّ للباب العالي. على الجانب العثمانيّ وفي القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، غالباً ما كان هؤلاء المُترجمون هم من العائدين من شرقيّ أوروبا ووسطها، وفي القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي كانوا من اليونانيين القاطنين في حيّ الفنار في إسطنبول. أما على الجانب المسيحي، فكان التفضيلُ مُنصباً على المُترجمين الفوريين من دول الشام في شرق البحر المتوسط، لتأقلمهم بحكم أصلهم ونشأتهم مع العادات والتقاليد العثمانية. جرت لاحقاً

(1) M. A. Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen zwischen den österreichischen Habsburgern und der Hohen Pforte, P.9 – 11.

محاولاتٌ لتأهيل "شباب مُترجمين" مُجنّدين في إسطنبول. تشابهت مهامُ فريقَي المُترجمين على كلا الجانبين: الترجمة الشفهية أثناء المُفاوضات، وجلسات الاستماع وما شابهها، والترجمة الكتابية للمراسلات. وإلى ما سبق يُضاف لاختصاصُ أولئك المُترجمين رعاية الضيوف الأجانب. ونظرًا لالمهام باللغات الأجنبية، فقد كانوا يرسلون في كثيرٍ من الأحيان في بعثاتٍ دبلوماسية، خاصةً في المناطق الحدودية. لكن يُذكر أنه ليست فقط القصور الملكية هي من كان يوظف مُترجمين فوريين، وإنما أيضًا الدبلوماسيون المُقيمون في الخارج، الذين كانوا يستعينون بمُترجميهم، حتى لا يقعوا في أسر الحاجة لمُترجم "العدو". صحيحٌ أن مُترجم الشخص المُضيف، هو من كان يُجري عملية الترجمة، علامةً على امتياز صاحب الديار، إلا أنه وللتأكد من صحة هذا الترجمة كان غالبًا ما يحضر اللقاء مُترجمُ الضيف. شملت الواجبات الأخرى تأمين التواصل المُنتظم مع الحكومة الأجنبية، والبعثات الخاصة التي تُرسلها إلى أصحاب المعالي والسمو في الدولة العثمانية، إلى جانب بعض المهام الاستخباراتية.

كانت هذه الأنشطة الاستخباراتية مهمةً ضروريةً للدبلوماسيين المُقيمين في إسطنبول والمُرافقين لهم. صحيحٌ أنه عُهد إلى المبعوثين غير الدائمين أيضًا بمهامٍ استخباراتية، لكنه نادرًا ما كان يتوقّر لهم وقتٌ كافٍ لبناء شبكة فعالة جديرة بالثقة من المُخبرين، وذلك بسبب مدة إقامتهم القصيرة، ولهذا السبب أُقيمت تبعهً هذه المهمة على الدبلوماسي المُقيم، الذي كان مُتاحًا له إقامة علاقات شخصية. وانصبّ الاهتمامُ والتركيزُ أساساً على موظفي الحكومة، وفي مُقدّماتهم كبير الوزراء، إلا إنه ورغم ذلك، كانت هناك حدودٌ للتحريّات الشخصية التي يُجرىها المبعوثُ المُقيم، إذ إنه في مكانته تلك كان (خليقًا) بإثارة الريبة الدائمة، والشك المتواصل لدى الحكومة العثمانية، ولهذا كان يتعيّن عليه أن يُحاول تأسيس شبكةٍ موثوقٍ بها من المُخبرين والجواسيس. أما وقد كانت الحالُ هكذا، فقد كان بإمكانه الاعتمادُ على الوشاة من داخل الدوائر والإدارات الحكومية، وأيضًا على المسيحيين القاطنين في الدولة العثمانية مثل التجار الأرمنيين. في هذا المُقام لعب المبشّرون ورجال الكنيسة دورًا فاعلاً في نقل المعلومات رغم ابتعادهم لمسافاتٍ بعيدةً جدًّا في الشرق الأدنى، فكانوا ينقلون الأخبار على سبيل المثال من مصر وبلاد العرب وفلسطين وبلاد فارس وشبه جزيرة القرم إلى المُمثّل القيصريّ في إسطنبول، وكانت كلُّ شؤون السياسة العثمانية ذات أهميةٍ بالنسبة للسلطات القيصرية في قيينا: النوايا العامة، والأحوال الداخلية للسلطة، وولاء الشعوب الخاضعة للحكم العثماني وما إلى ذلك. كما امتدت المهام الاستخباراتية إلى معرفة نوايا الدول الأخرى فيما يتعلّق بسياساتها مع

العثمانيين، وإذا اقتضت الحاجة، الحيلولة دون تحقيق هذه النوايا. جديرٌ بالذكر أن نشاط الاستخبارات كان يشوبه قدرٌ من انعدام التنظيم، وهو ما ترتب عليه انعدام كفاءة السلطات القيصريّة، إذ لم تكن هناك هيئةٌ مركزيةٌ تختصّ بمتابعة الأخبار الواردة من المشرق وتقييمها، وهو ما "جعل جزءاً كبيراً من الأعمال المهمة التي أنجزها الجهاز الاستخباراتيّ تذهب أدراج الرياح"⁽¹⁾.

على الرغم من ذلك لم تكن كفاءة الدبلوماسية الهابسبورجية على الوجه الأمثل، وهو ما يرجع إلى عدم وجود هيئة مركزية للشؤون الخارجية بشكلٍ عام أو لشؤون الدولة العثمانية بشكلٍ خاص، تعمل على تنسيق أمور السياسة وتتوفّر لها موارد مالية كافية، وتُحلّل المعلومات القادمة من الدولة العثمانية وتُقيّمها. نتيجةً لذلك كان الدبلوماسيون المُقيّمون في إسطنبول غالباً ما يتعرّضون لأزمات. ولكن نرى، أن أهم ما كان يميز السلطات والهيئات المعنوية بالسياسة المشرقية داخل الإدارة الإمبراطورية، هو الفكر التنافسي والتصارع، سواءً داخل هذه المصالح أو فيما بينها، كان السبب الكامن وراء ذلك على وجه الخصوص هو التوزيع غير الواضح للمسؤوليات. مع مطلع القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي تولى المجلس العسكري الملكي Court Council (of War) كامل المسؤولية عن إدارة أمور السياسة المتعلقة بالعثمانيين، بدلاً من المستشارية الملكية، شملت هذه المسؤولية بالأخص تبادل المكاتبات مع الدبلوماسيين والعملاء الموجودين في إسطنبول، والذين شكّلت مُراسلاتهم الأساس الذي استندت إليه تقاريرُ الخبراء المعنيين بالعملية الدبلوماسية، والتي بدورها كانت تُحول إلى الجهة الوحيدة المنوط بها اتخاذ القرارات، وهي المجلس السري. فإلى جانب حقيقة عدم مقدرة المجلس العسكري الملكي اتخاذ قراراتٍ على نحوٍ مُستقل، فإن الدعم الماديّ غير الكافي كان سبباً رئيساً في إعاقته عن أداء مهام عمله (إذ اقتصرَت الموارد المالية المُتاحة لنفقاته على 150 عملةً جولدن (Gulden) في العام)، وبغية تأمين مصادر مالية أخرى لدفع رواتب العاملين تحت إمرته في الخارج على سبيل المثال، فقد كان المجلس يعتمدُ على الخزنة الملكية، ولكن لتعقد الإجراءات الرسمية الهرمية، ولأن الخزنة كانت تواجه صعوباتٍ ماديةً بسبب النقص المُعتاد في الموارد المالية، ونظراً لسوء الحالة الاقتصادية العامة، فإن تأمين الأموال كان يستغرق أحياناً شهوراً عديدة.

إن ضياع الوقت نتيجةً توزيع المسؤوليات المُختصة بالدولة العثمانية على ثلاثة "مستويات

(1) M. A. Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen Zwischen Den Österreichischen Habsburgern Und Der Hohen Pforte, P.11 – 14.

إدارية ضعيفة"، ونتيجةً للطرق الطويلة والمُعقدة لتداول المسائل عبر الجهات المختصة، ونتيجةً لمشاكل تأمين الموارد المالية، والبُعد عن إسطنبول، كان على المبعوث المُقيم هناك أن يجابه أمورًا ثلاثة: فمن جهةٍ يتعيّن عليه أن ينتظر قدوم الأموال، سواءً تلك التي تُمنح له كأجر أو تلك التي يعتمدُ عليها في الإبقاء على التواصل الدبلوماسي مع الباب العالي، ومن جهةٍ أخرى يظلُّ بلا توجيهاتٍ أو أخبارٍ من الجهة المسؤولة الأعلى منه. إلى ما سبق يُضافُ البعد الثالث، وهو فقدان مَكَانته وحظوته لدى الباب العالي، إذ يظنُّ هذا الأخير أن المبعوث الأجنبي قد فقد ثقة حكومته فيه⁽¹⁾.

وعندما استلمت البعثة الدبلوماسية كي.يو.كي خدمة الشؤون الخارجية في عام 1132هـ/ 1720م لأول مرة كممثل معتمد للشؤون النمساوية في المنطقة الوسطى فإنه كان هناك قبلها تسع عشرة بعثة دبلوماسية كي.كي وأقدمها في عام 954هـ/ 1547م في إسطنبول.

البعثات الدبلوماسية كي.يو.كي مثلت لغاية 6 صفر 1337هـ/ 11 نوفمبر 1918م سلطة ملك هنغاريا، ملك بومن أرشيدوق النمسا (بعد ذلك قيصر النمسا من 1219هـ/ 1804م) ولغاية 21 جمادى الأولى 1221هـ/ 6 أغسطس 1806م كذلك مملكة روما المقدسة.

عندما يتم تأسيس بعثة لدبلوماسيين دائمين فإنه بالتأكيد تظهر الحاجة إلى معرفة ما يجري بصورة مستمرة في البلدان المجاورة في مقدمة الواجبات، ومن المفترض على وجه الخصوص أن تكون هذه المعرفة من أجل الحفاظ على العلاقات مع الباب العالي، ليس من الممكن إن نقيم الحالة السياسية الحقيقية للدولة العثمانية إلا بعد أن نراقب ما يجري في العاصمة إسطنبول وفي الأقاليم التابعة لها وتكوين صورة عن علاقة الدولة العثمانية مع البلدان المجاورة لها. لم تقم فيينا ببناء شبكة تجسس بهذا الحجم في أي بلد مثلما فعلت في الدولة العثمانية وبدأ ذلك مبكراً، ولم تحرص في أي مكان آخر على الاحتفاظ بوجود دبلوماسي مستمر مثلما فعلت في الدولة العثمانية.

المفوضيات تبقى غير متواجدة ولكن تتواجد بصورة عابرة في حال الحرب أو عندما يعجز مسؤول المالية عن جلب المال من أجل المبعوث الدبلوماسي (Internuntius). في التعاملات السياسية المهمة مثل، مباحثات ومتطلبات تمديد السلام، وتوثيق وتصديق معاهدات السلام، أو

(1) M. A. Johannes Staudenmaier: Diplomatische Beziehungen Zwischen Den Österreichischen Habsburgern Und Der Hohen Pforte, P.6.

للمزيد، انظر:

A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatu Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgrads An Der Philosophisch En fakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.105 – 128.

إيقاف إطلاق النار، فإنه يجري تكليف مبعوثين خاصين لذلك. كما أن وجود ممثل دائم لم يكن يغلق الباب أمام إرسال بعثة خاصة. ولكي يتم إظهار مزيد من الاحترام فإنه ينصح في حالات التهاني، التعازي، الإخطارات، تكليف مبعوثين خاصين لنقل مثل هذه الأشياء في المناسبات. والبلاط النمساوي في فيينا، ولأسباب مالية، لم يحاول دائماً أن يلجأ إلى هذا الإجراء إلا في حالة أن الدبلوماسي المقيم لا يستطيع أن ينفذ مثل هذه الأشياء بصورة جيدة، أو أنه ليس بالإمكان تغييره⁽¹⁾.

طبيعة مواصفات البعثات الدبلوماسية:

بينما كانت السفارات في أواسط عهد السفارات تدار من قبل شخصين أو عدة أشخاص، فإنه في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، لم تكن هذه الحالة إلا ما ندر. إن البلاط الملكي في فيينا وفي الحالة العادية كانت سفارتها تتكون من أشخاص ترتيبهم يتبع الموقع الاجتماعي لهم، أهم مساعد لرئيس البعثة كان السكرتير، وحسب المكانة والواجبات من الواجب التفريق بين السكرتير الخاص، وسكرتير المنزل، أو بين السكرتير القيصري الرسمي / الموفد الأمين، والسكرتير الخاص يتم تعيينه، ودفع راتبه من قبل السفير نفسه، وكان مسؤولاً أمام السفير فقط.

إن علاقة الثقة المتميزة التي تربط السفير مع سكرتيره الشخصي تعكس نفسها في تحمل مسؤولية واجبات ونقل معلومات مميزة (رعاية نقل البريد الشخصي/ حضور ونقل مباحثات سرية جداً).

الموفد الأمين يتم تعيينه من قبل القيصر نفسه، وكان يؤدي اليمين، ويخدم بأجر، ويدعم السفير في موقعه. وبجانب ما يدعى "الموفد الأمين" كان هناك تسمية "سكرتير القيصر". ولا يعين الموفد الأمين إلا إذا كان ذا ثقافة عالية وخبرة طويلة في مجال العمل الدبلوماسي، لأنه في حال غياب السفير فإنه مكلف بإدارة الأعمال الدبلوماسية بنفسه. لم يكن المترجمون جزءاً من السفارة في دول غرب أوروبا، لكنهم كانوا ضروريين في الدولة العثمانية ولأنهم إضافة إلى خدماتهم اللغوية كان لديهم واجبات سياسية⁽²⁾، لذا فإن الدبلوماسي حتى لو كان ملماً باللغة لم يكن ممكناً الاستغناء عن

(1).Eveline Markom: Die Dipomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich im 18. Jahrhundert, Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademien in Wien, Diplomarbeit Zur Erlangung Des Magistergrades Der Philosophie Aus Der Studienrichtung Geschichte Eingereicht an Der Geistes Und Kulturwissenschaftlichen Fakultät Der Universität Wien P.80.

(2) مجمل العلاقات والاتصالات الفعالة للجهات مع السلطات والمؤسسات العثمانية انحصرت بشكل كامل تقريباً في أيدي المترجمين الرسميين لبلاط الباب العالي. ففي الوقت الذي تعين على كبير المترجمين الذي يحمل صفة الترجان الأول الاضطلاع بمهام الترجمة للشؤون السياسية لدى الباب العالي، كان الترجان الثاني مقيداً للتكفل بـ "الأمر العدلية - والقانونية، البحرية الحربية، الجزية والضرائب، ورسوم العبور بحريّة.

خدماته. لقد كانوا يتعاملون بتوجيه من السفير مع الباب العالي، يدعمون السفير في جمع وجلب الأخبار، وكذلك كانوا يقومون في الغالب بواجبات الموفد الأمين، وكان لكل بعثة كبيرة هناك عدة أشخاص يعملون في المكتب أو "كتبة" يوضعون بإمرة الموفد الأمين.

وبغض النظر عن كل هذه القوى العاملة والتي تكون على مقربة من السفير وتخدمه، فإن الحاشية تشمل كذلك عدداً آخر من الأشخاص الذين يقدمون خدمات تتعلق بـ(المطبخ، خدمات عامة، أطباء) والخدمة الدينية. ولقد كان من الإجمالي أن يكون لسفير البعثة على الأقل فارسان، تحت هذا المسمى ونفهم أنهما ينتميان إلى الطبقة الحاكمة، والذين يتوجب التفريق بينهم وبين الـ (أتباع الطبقة العليا Gentilhommes / البورجوازية) وكذلك عن الجماعة التي تنتمي إلى مستويات نبيلة أقل منزلة. في مواقع مثل إسطنبول والتي لا تتوفر فيها الكثر من الأماكن والفرص لحياة اجتماعية، فإن الفرسان والـ Gentilhommes يتواجدون في صالون السفير ويرافقونه في جولاته ورحلاته الترويحية.

بصورة عامة فإن هؤلاء كان يتوجب عليهم الصرف على أنفسهم، بينما البقية يتم الدفع لهم من قبل السفير (عدا السكرتير الأمين، المترجمين). وحول الحجم العددي للسفارات من النادر أن يتم التطرق إليها إلا في مناسبات قليلة، ولكن في البعثات والتي عادة تخدم الممثلين فإنه من الممكن أن يبلغ عدد أعضاء الحاشية المائة شخص تقريباً⁽¹⁾.

=

العثمانية" لكن الترجان الثالث كان متعهداً بـ"... تقديم الخدمات المباشرة" لتسيير وتيسير أعمال مبعوثي إمبراطورية هابسبورج النمسا القيصريّة الملكية،" – على وجه التحديد – لخدمات الترجمة النصية والنقل التحريري للوثائق بالإضافة إلى إنجاز المساندة وقت الطلب من الترجانين الأول عند ازدياد ضغط المهام والتعاملات المسندة إليها. كان هناك أيضاً عدد من صبيان الترجمة اللغوية؛ أطلقت عليهم لاحقاً تسمية مساعدي الترجمات؛ وجدوا هنا بيئة تحصيل نموذجية من حيث المكان ووضع الممارسة المهنية محققين تنمية مثالية مبنية على التطبيق العملي لمداركهم التأهيلية، خلال ذلك كانوا يرافقون الترجمات أثناء تأدية مهامهم وأعمالهم الرسمية إلى جانب أنّ هؤلاء الترجمات كانوا أيضاً يقومون بتمرير المهام الأدنى أهمية إلى هؤلاء الصبيان-مترجمي الترجمة ليخلصوهم من عنائها.

للمزيد، انظر:

A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatu Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgrads An Der Philosophisch En fakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.85.

(1) Eveline Markom: Die Dipomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich Im 18. Jahrhundert, Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademien In Wien, Diplomarbeit Zur Erlangung Des Magistergrades Der Philosophie Aus Der Studienrichtung Geschichte Eingereicht An Der Geistes – Und Kulturwissenschaftlichen Fakultät Der Universität Wien P.81.

ترتيب الدرجات في الخدمة الدبلوماسية:

التسلسل الهرمي ودرجات رؤساء البعثات حصل لها تطور وتغير مع الوقت. فمنذ عام 957هـ/ 1550م يفرق الناس بين السفير والوكيل أو الممثل المقيم، وبعد مائة عام فرق الناس بين السفير فوق العادة (Legati)، الممثل الخاص Envoye's أو القائم بالأعمال (Ablegati)، حيث إن القائم بالأعمال والممثل الخاص اعتبرا أرفع درجة من الوكيل.

لقب "فوق العادة" تمّ إطلاقه على البعثة غير الدائمة، لغاية حوالي عام 1060هـ/ 1650 م فرق الناس وعن وعي بين "السفير العادي / المقيم" وبين "السفير فوق العادة". بعد ذلك برزت الحاجة لمنح من لم يحمل عنوان "فوق العادة" الفخري وصف سفير ثابت وذلك لكي يتم معاملتهم بصورة أكثر احتراماً.

ومن ذلك نتج التسلسل التالي :-

1. السفراء فوق العادة.
2. Envoye's المبعوثون الخاصون .
3. القائم بالأعمال .

ولكي يتم التأكيد على مكانة السفير أثناء بعض المفاوضات تمّ في عام 1112هـ/ 1700م إضافة لقب مبعوث سياسي مطلق الصلاحية "ple'nipotentiaire" إلى لقبه، وفي أثناء القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي تمّ استخدام عنوان سفير فوق العادة "ENVOYE EXTRAORDINAIRE" وزير مفوض "Ministre ple'nipotiaire" للمندوبين الدبلوماسيين من الدرجة الثانية.

إن الأنظمة التي صادق عليها برلمان فيينا في 7 ربيع الآخرهـ/ 19 مارس 1815م، وبرلمان مقاطعة آخن في 22 محرم 1234هـ/ 21 نوفمبر 1818م، تمّ فيها تعريف التسلسل الهرمي للدبلوماسيين كما يلي:

1. سفراء، Nonces، Le'gats.
2. Envoye's extraordinaires et Ministres ple'nipotentiaires سفير فوق العادة والوزير المفوض.
3. الوزير المقيم .
4. Charge's d'Affaire مسؤول الشؤون الخارجية.

في القرن الحادي عشر والثاني عشر الهجري/ السابع عشر والثامن عشر الميلادي ظلت حالة

تنوع الأسماء سمة مميزة لطبيعة المفوضية ولكن الاسم الأكثر شيوعاً للدبلوماسيين القيصريين للمستوى الأول بقى الاسم الألماني "سفير" أو اللاتيني Legatus "مستخدماً التوصيف " السفير الكبير" أو "Magnus Legatus" بقي يطلق على المبعوثين من الدرجة الأولى والذين كانوا يرسلون من قبل القيصر إلى السلطان لتوثيق معاهدات السلام أو وقف إطلاق النار أو تمديدهما.

ولغاية تأسيس سفارة كي.يو. كي (k.u.k) في إسطنبول عام 1284هـ/ 1867م فإن النمسا كانت ممثلة عادة في الدولة العثمانية عن طريق (Internuncios)، وهذا يرسل من البلاط إلى إسطنبول عندما لا يكون هناك سفير وذلك عندما يراد إرسال شخص عالي المستوى إلى السلطان.

إن الاحتياج إلى استخدام اسم Internuncios لأحد المبعوثين من الدرجة الثانية دخل إلى الاستخدام كذلك في القرن الحادي عشر والثاني عشر الهجري/ السابع عشر والثامن عشر الميلادي واقتصر على المراسلات بين مبعوثي القيصر مع السلطان.

وبعد أن تمّ توزيع كل الوظائف الحكومية من قبل القيصر بصورة عامة عملياً، لكن القرار بشأن الدرجات الدبلوماسية في السفارات بقي حصراً بيده. حتى في حال كان المبعوثون يمثلون الدولة أصلاً فإن ترشيح القيصر لأشخاص جدد كان نادراً ما يلقي معارضة من قبل مجلس الدولة، إن اقتراح الوزير بهذا الشأن كان تأثيره يلعب دوراً مهماً عند اختيار الدبلوماسيين⁽¹⁾.

عموماً فإن السادة كانوا يتقلدون ويصلون إلى المناصب الدبلوماسية العالية، بينما نبلاء الطبقة العليا الأقل بورجوازية فإنهم على الأغلب لن يصلوا إلى رتب أعلى من ذلك، أو من تلك التي لدى المقيمين. على عكس الخلفية الاجتماعية فإنه من الواضح أن التبعية القومية لم تكن تلعب دوراً كبيراً في قبيينا في بداية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، إن القوميات الأكبر من الذين لم يتوارثوا المناصب، وتبوّءوا مناصب دبلوماسية كانوا بالدرجة الأولى من الألمان ثم الإيطاليين ثم السويسريين، إن مقاومة هذا الوضع حول استخدام أجنبي في الدبلوماسية النمساوية لم يبدأ إلا في بداية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي عندما نما تيار قومية دولة النمسا.

ومن الواضح أن مستوى الثقافة التعليمية المطلوبة للعمل الدبلوماسي بين نبلاء الطبقة العليا والنبلاء الأقل درجة والبورجوازيين مختلف في درجته، فبينما المنتمون إلى الطبقات الأقل كان

(1) Eveline Markom: Die Dipomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich Im 18. Jahrhundert, Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademien In Wien, P. 82 – 83.

تعليمهم بصورة عامة في المدرسة اللاتينية والجامعة، فقد تمتع النبلاء رفيعو المستوى من الطبقة العليا بتربية خاصة والتي تلبي بالذات واجبات المواقع التي خصصوا لها. أما الخبرة السياسية والدبلوماسية التي حصل عليها الـ *Gentihomme* فقد كانت من خلال الرحلات أو ككاتب لبعثة قيصرية.

إن أولاد العوائل النبيلة العليا كانوا يحصلون على دروس خصوصية من خلال المرابين أو أمناء القصر قبل أن يصبحوا تلاميذ في مدرسة مهنية رفيعة المستوى. إن الدوام في مثل أكاديمية الفرسان كان ينتهي بصورة عامة وكما هو معمول به في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي بجولة فرسان كبرى، إن مثل هذه الجولة كانت تقود هؤلاء النبلاء الشباب وبصحبة مربٍ أو أمين قصر، كانت تقودهم إلى إيطاليا، فرنسا، هولندا، وفي بعض الأحيان إلى إنكلترا وهكذا فإن هؤلاء الذين في مثل هذا المستوى الاجتماعي الرفيع لديهم كل الإمكانيات والفرص لجمع الخبرة كدبلوماسيين متطوعين "*Volontäre*".

إن القدرة والتعليم والمعرفة كانت مواصفات هامة لمن يريد أن يحصل على منصب دبلوماسي، ولكن هذه المؤهلات ستكون فقط ذات فائدة سياسية إذا ارتبطت مع قوة الشخصية، والمواصفات الشخصية للموفد، عندما يعمل في المكان المناسب له.

إن قلة أجور العاملين في الحقل الدبلوماسي كانت صفة ملازمة ومنذ القرون الوسطى في أوروبا، إن هذا كان واضحاً جداً خاصة في بلدان الـ هابسبورج حيث إن الحكم المطلق كان يعتمد وبصورة كبيرة على الاقتصاد الزراعي وكان أسيراً له، ولم تكن الحال نفسها لبقية حكومات بلدان أوروبا الغربية.⁽¹⁾

إن الممثلين في إسطنبول كان يتم الدفع لهم عن طريق إدارة مكتب خزانة الحرب والذي كان يمول من الـ (فرض الضرائب *Kontributionale*)، ومدعومة بقوة من قبل خزانة الدولة، بينما تحمل نفقات المبعوثين الأجانب قد تمّ التخلي عنه في أغلب بلدان أوروبا الغربية ومنذ بداية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي بقيت الحال في إسطنبول والنمسا على حالها حيث إنهم كانوا يتحملون تكاليف الضيافة والإقامة للسفير الكبير هو وحاشيته، القيصر كان يتكفل بالرحلة والتجهيزات، لكن المقيم (مبعوث من المستوى الثالث) يحصل من الباب العالي على منحة تضاف

(1) Eveline Markom: Die Dipomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich Im 18. Jahrhundert, Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademien In Week, P. 84 – 86.

إلى ما تدفعه قيينا من مبلغ بالكاد يكون كافياً.

المبالغ المدفوعة للدبلوماسيين القيصريين منشؤها جهتان مختلفتان، فللبدء في بعثته المفوض تجهز بـ "مال السفر والتجهيزات"، بينما تكاليف الإقامة في موقعه فيحصل عليها السفير على مالدى " مال الكفاف" والتي وبصورة عامة ترسل كل ربع سنة، وتحسب اعتباراً من يوم الوصول إلى مكان الإقامة، مع مبالغ التجهيزات، ومبلغ الكفاف، فإنه ينبغي الصراع من أجل تجهيزات المرافق وتكاليف المعيشة، أما الأشياء التي تتجاوز ذلك من تكاليف خاصة متكبدة ومصروفة من الدبلوماسي فإنها يتم ردها من قبل مسؤول الخزانة، والتكاليف الخاصة تشمل مع ما تشمل الرسائل، البريد السريع، مصاريف الاحتفالات، أو الهدايا الصغيرة للمسؤولين الحكوميين العاميين.

إن المضيف يستطيع أن يزيد دخله من خلال بعض الهدايا التي يقدمها إلى المبعوث بعد أن ينهي مهمته، بالرغم من ذلك فإن مكافأة القيصر للدبلوماسي تبقى غير كافية حيث إنها تتأثر بهذا القدر أو ذاك من وجود عدد كبير من الحاشية الذين ينتظرون حصتهم.

بالنسبة للدبلوماسيين لم تكن مسألة الدفع هي العنصر الحاسم في مسألة قبول أو رفض مهمة السفاره، بل الأمل في أنه يحصل على موقع (منصب) عندما يتم النقل إلى داخل بلده.

إن تدرج النبلاء الرفيعين في الخدمة الدبلوماسية في حد ذاتها تقدم ميزات مشتركة معينة بالرغم من كل المفردات المختلفة، وفي الأغلب يبدأ النبلاء حياتهم الدبلوماسية كسفراء، ويعودون بعد انتهاء المهمة، وفي حال لم يكلفوا بمهمة أخرى أو لم ينقلوا إلى وظيفة أعلى، فإنهم يعودون إلى ممارسة عملهم السابق في الإدارة (القضاء أو الكنيسة).

وبجانِب إمكانية الصعود في المناصب والأوسمة، وارتفاع الزيادات، فإنهم إلى جانب ذلك يحصلون على مكانه اجتماعية مرموقة أعلى، كونهم من أوائل النبلاء المسيحيين الذين يمثلون دولهم عند الباب العالي، وهذا المحرك الأساس لقبول منصب المبعوثين بالرغم من الخسارة المادية المتوقعة. إن المدة ونوعية الخدمة التي يمتلكها المبعوث كانت شروطاً مهمة لإمكانية الحصول على منصب عالٍ في الإدارة، وللحصول على منصب عالٍ معين فإن أكثر ما يحتاجه الشخص هو دعم إضافي وإن كان الشخص لديه أقرباء أو أشخاص مهمون في البلاط أو علاقات اجتماعية مميزة. والدبلوماسيون الذين يحصلون على أعلى المناصب فإنهم ومن دون أي استثناء يجب أن يكونوا من العائلات المرموقة جداً من الـ هامبسبورج، ولاحتلال منصب رئيس المكتب الأول والذي يعتمد إلى حد ما على الموهبة والذكاء فإنه يتم كذلك أخذ الدبلوماسيين القديما والذين لا يعود أصلهم إلى عائلة الهابسبورج النبيلة.

إن أفضل المراتب في الإدارة القيصرية خارج نطاق العمل الدبلوماسي هو السكرتير الذي يستطيع أن يعمل مع الإدارة الحربية، وأمثال هؤلاء الموظفين يكونون ممثلين دائمين في إسطنبول، فهم في الغالب وبعد سنوات يستطيعون الحصول على منصب القائم بالأعمال وربما بعد ذلك بسنوات بعد نقلهم يمكن أن يرشحوا في إدارة المجلس الحربي.

دوزيف فون درلنج، ليبولد فرايهر فون تالمان، هانرش فرايهر فون بينكلر، هم فقط بعض الدبلوماسيين الذين حصلوا بعد أن تركوا العمل كسكرتير للسفير على فرصة للعمل ولغاية الوصول إلى إدارة المجلس الحربي⁽¹⁾.

واجبات وأسلوب عمل الدبلوماسيين :

تمثيل المصالح، والحصول على الأخبار، والمعلومات كانت من الواجبات التي في يد المفوض المبعوث. القسم الأعظم من المعلومات التي يحصل عليها الدبلوماسي هي عن طريق عمله المهني الروتيني، كما أنه عندما يتواجد في غرف انتظار البلاط – تبادل أخبار الإدارة مع الحضور وهكذا – فإنه سوف يحدث بالتأكيد أحاديث مع الشخصيات القيادية للبلد المضيف، ومن خلال تلك الأحاديث يستطيع أن يستنتج ويفهم الكثير عن الوضع السياسي بصورة جيدة وقيمة.

العلاقات المباشرة وتتيح فرصاً أكبر للحصول على المعلومات والأخبار، كما هي العلاقات مع السادة أفراد العوائل الحاكمة من الوزراء وموظفي البلاط والدولة، ولكن هذا المنصب في إسطنبول يحمل كذلك مشاكل معينة حيث الاتصالات الاجتماعية مع الشخصيات القيادية لم يكن مسموحاً بها للمبعوث، العثمانيون حاولوا من جهتهم تحجيم مثل ذلك بل حاول أن يقطعوا حتى التواصل بين الدبلوماسيين أنفسهم.

أخبار بلاط السلطان وسياساته كانت فقط من خلال الفوز بعلاقات مع شخصيات يتواصلون بسهولة مع شخصيات الدولة القيادية، وبالدرجة الأولى من الشخصيات ذات الأهمية فقد كان مترجم الباب العالي والذي هو في الغالب أصله إما يونانياً أو مشرقياً أو إيطالياً وهكذا فإن التعاطف الاجتماعي معهم أسهل كمسيحيين مما هو مع العثمانيين.

أفضل فرصة تتاح عندما يتم استخدام مترجم كان مع المبعوث القيصري لدى الباب العالي،

(1) Eveline Markom: Die Dipomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich Im 18. Jahrhundert, Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademin In Week, P. 84 – 86.

بدون أن يتم الاستفسار عنه، وعن وظيفته السابقة. كمثل على ذلك التعاون المذهل للمسيحي الأرثوذكسي اليوناني موروسي باناجوتي، والذي تمّ استثماره بقوة من قبل المبعوث القيصري، نظراً لموقعه المؤثر لدى الباب العالي، أما في حالة أن هذا المترجم لا يرتبط بعلاقة مميزة مع المبعوث القيصري، فإنه تبقى إمكانية ترغيه بالتعاون عن طريق المال.

بجانب مترجم الباب العالي، هناك طبعاً مجموعة من الأشخاص رفيعي المستوى، والأقل مستوى، الذين يخبرون الدبلوماسيين القيصريين مقابل "الفتة كريمة". وكما كتب نيكولاس ثاليس والذي عمل للدبلوماسي القيصري في 24 رمضان 1132هـ/ 30 يوليو 1720م "في هذا البلاط يجلب الشخص أموالاً جيدة من أجل أن يعرف أي دسياسة ومباحثات. في جميع أنحاء العالم لا ينجز شيء دون نقود، ولكن في هذا البلاط لا يمكن غير ذلك".

إن الدولة العثمانية من الدول التي كان دبلوماسيو القيصر قد توسعوا جداً فيها في بناء شبكة تجسس وجمع معلومات في القرن الحادي عشر والثاني عشر الهجري/ السابع عشر والثامن عشر الميلادي، والمسافات الواسعة أجبرت الدولة على استخدام مخبرين في مختلف الأنحاء المهمة بين فيينا وإسطنبول، مثل هذه المهمات كان يكلف بها يونانيون ويهود تحت غطاء التجارة، وكانت واجباتهم إضافة إلى كونهم ينقلون بريد القصر إلا أنهم كذلك يسعون لجمع المعلومات للقائم بالأعمال لدى الباب العالي. عندما تمّ إلغاء مواقع المخبرين بعد عقد معاهدة سلام كارلوفيتز، قام الدبلوماسيون بتعيين مخبريهم ولكن بمواصفات وأشكال أخرى.

ويجب أن يلاحظ الدبلوماسي أن تنوع واجبات الدبلوماسي القيصري عكس مكانة القيصر كرئيس للمملكة الرومانية المقدسة، وسيد الأراضي التي ورثها بجانب تمثيله للاهتمامات السياسية لسيده، ويهتم المبعوث كذلك بموضوعات المخاوف التي تقلق القيصر في خارج البلاد. ولدى الباب العالي سعى الدبلوماسيون إلى مناقشة موضوع بيع العبيد بصورة خاصة، حيث إن أغلب هؤلاء كانوا من أسرى الحرب، وكان الحل إما بدفع فدية أو بمبادلتهم بسجناء عثمانيين، واستخراج جوازات سفر للمسجونين المحررين كانت من الواجبات الروتينية للدبلوماسي القيصري⁽¹⁾.

ولكي اختتم هذا الجزء أريد هنا، أن أذكر ملاحظتين عامة حول العلاقة بين الدبلوماسي وسياسة بلده.

(1) Eveline Markom: Die Dipomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich Im 18. Jahrhundert, Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademin In Ween, P. 87 – 88.

إن طاعة الدبلوماسي للأوامر الصادرة من رؤسائه كانت حقيقية غير قابلة للنقاش، بموجب الظروف ووجهات النظر التي كانت سائدة في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي فقد كان ينظر إلى الممثل القيصري غالباً بأنه معتمد عليه ومستقل في اتخاذ قراراته، وذلك لأن سرعة تواتر الأخبار مع تغير الحالة السياسية لم يكن يسمح بالتردد وعدم اتخاذ الخطوة المناسبة بسرعة، وفي حالات كثيرة كان عدم اهتمام أو كسل البلاط السبب في اعتماد الدبلوماسي على نفسه أو سلبيته، إن تردد الهبسبورج كان يعوق غالباً إنجاز الأعمال الجارية على قدم وساق بحيث إن شكاوى الدبلوماسيين من قلة التعليمات الواضحة لم تكن تلقى أي آذان صاغية.

عندما تختلف وجهة نظر الدبلوماسي عن وجهة نظر الإدارة العليا فإنه إما أن يحتفظ بها لنفسه، أو يلتزم الصمت، أو يتحدث بصورة خاصة مع إحدى الشخصيات ذات التأثير في بلاط قيينا وبهذه الطريقة يحاول التأثير على رأي القيصر بصورة غير مباشرة. وإذا تمّ اتهام أحد الدبلوماسيين بعدم الالتزام بالتعليمات فإنه في الأغلب تختبئ خلف مثل هذه الاتهامات لكي يتم إخفاء فشل السياسة القيصرية، إن تاريخ الحرب العثمانية في عام 1150هـ/ 1737م لغاية 1152هـ/ 1739م تعطي لنا مثلاً مميزاً، الجراف نايبيرج والذي اعتبر المفاوض القيصري في محادثات سلام بلغراد، تمّ اتهامه بأنه قد تجاوز التعليمات التي لديه بخصوص هذه المحادثات. نايبيرج والذي كان بشكل ما سجيناً في معسكر العثمانيين، وبهذا يكون معزولاً كلياً عن الأخبار والتعليمات قام – بموجب وجهة نظر القيصر المتسارعة – بتسليم حصن بلغراد كرهن وذلك من أجل تسهيل عملية السلام مع السلطنة العثمانية، وعلى الرغم من أن (الجراف) أصرّ على أنه قد اتبع التوجيهات ولم يتنازل عن حصن بلغراد إلا لاستخدامها كورقة أخيرة في المفاوضات إلا أنه تمّ احتجازه في مدينة جراس، ولم يطلق سراحه إلا بعد مرحلة من ماريا تريزا عام 1153هـ/ 1740م. ربما يكون (الجراف) قد ارتكب خطأً تكتيكياً ولكن في الحقيقة إن قيينا نفسها لم تكن تعير كبير الاهتمام للعمل من أجل السلام، وكذلك فقد دخلت الحرب بدون استعداد فعلي، ولكن هذا كله لم يؤخذ بنظر الاعتبار عندما وجه الاتهام إلى الجراف، وكان كل ما يتبقى للمركز عند الحالات القصوى لمعالجة أخطاء أو تجاوزات الدبلوماسيين هو رفض تصديق الاتفاقات المبرمة⁽¹⁾.

والكفاح الوجودي الشاق من أجل البقاء – الذي خاضه موظفو البعثة الرسمية للنمسا في إسطنبول مرغمين – لم يكن أشد وضوحاً في أيّ وقتٍ أو مكانٍ آخر أكثر من تجليه التام عند

(1) Eveline Markom: Die Dipomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich Im 18. Jahrhundert, Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademien In Wien, P. 89.

حالات مواجهة الكوارث التي تعرضت لها البعثة مراراً. فإلى جانب قسوة المعاناة خلال الفترات الزمنية التي سجّلت تفتّتي أوبئة الطاعون والزلازل تجلّت حالات ذلك النضال المرير بصفة رئيسية وفي المقام الأول عند حدوث الحرائق المدمرة التي أتت على مقرات الإرسالية لمراتٍ عدّة، كلّها مخاطر جمّة ألمّت بمنتسبي البعثة حتى إنّها – في غالب الأحيان – شكّلت تهديداً مباشراً لحياتهم. و- كصورة توضيحية أكثر عن ذلك – من الملاحظ أنّ هناك ما لا يقل عن اثنين وعشرين حريقاً هائلاً مذكورة ضمن المراسلات وتقارير الحالة الرسمية المتعلقة بالإرسالية القيصريّة في إسطنبول التي تعود تواريخها إلى الفترة الزمنية الممتدة من مطلع العام 1214هـ/ 1799م حتى نهاية العام 1238هـ/ 1823م. وفي واقع الأمر فإن من المُرجّح أنّ عدد الحرائق التي نشبت فعلاً أكبر بكثير من ذلك العدد الوارد، على اعتبار أنّ المبعوثين الرسوليّين – بطبيعة الحال – ما كانوا ليقوموا برفع تقارير حالة رسمية مماثلة إلاّ عند توسع نطاق انتشار الحرائق وحجم أضرارها إلى حدودٍ بليغة استوجبت ضرورة الرفع بشأنها. في توجه رسمي هدفه وضع إجراءات معالجة كافية قدر ما أمكن؛ يضمن – على الأقل – تجنب حوادث نشوب واندلاع الحرائق المفنّعة نتيجة سلوكيات خاطئة سواء كانت عن قصد بنيةً مبيتة أو بسبب الإهمال؛ وقد أصدر بلاط الباب العالي العثماني سنة 1218هـ/ 1803م قانوناً شريعياً جديداً لحفظ الأمن وفرض قواعد نظام إضافية، بموجبه تمّ حظرٌ مطلق لـ " التجوال ذهاباً و/أو إياباً في أيّ اتجاه ولأيّ غرض ليلاً كان المتجول حاملاً لفانوس إنارة أو بدونه، وكذلك إقامة أو تواجد أشخاص مجهولين خلال أوقات الليل في المقاهي والخانات العامة " ونفذ سريانه اعتباراً من تاريخ الصدور. لكن أنماط تصميم وتشبيد المباني والبيوت العثمانية دائماً ما كانت في مجمل بناءاتها وتراكيبها معمورة من الأخشاب فقط – إلى جانب عوامل درجة الحرارة العالية المتوافرة هناك بالإضافة لتلاصق المباني وضيق المسافات والممرات البينية بمختلف أحياء المدينة – أثبتت مراراً وتكراراً بأنّها السبب الرئيسي في انتشار الحرائق وتمدها على نطاق واسع. لودفيك-لمويس شتورمر – أحد أولاد المبعوث الرسولي؛ الذي ذهب في رحلة لإيصال بريد رسمي من فينّا إلى إسطنبول عام 1231هـ/ 1816م – وضع مشاهداته وانطباعاته خلال تلك الرحلة في كُتَيْبٍ أدبي-تاريخي شيقٍ جداً. وحول موضوع الطابع الخارجي المعتاد للبيوت العثمانية كتب قائلاً:

" تلك البيوت المصنوعة بأكملها من الخشب تتألف – في غالبيتها العظمى – من طابقٍ واحدٍ فقط، وإن كنت أيضاً قد شاهدت – غير مرّةً لماماً – منها بطابقين؛ لكنّ تصميم عمارتها بسيط تماماً وتراكب بنائها يفتقر لأدنى قيمة هندسية أو فنية، وحتى تشبيدها كاملةً لا يتطلب سوى القليل جداً من الجهد إلى درجة أنّه عند مواجهة حريقٍ كبيرٍ يلتهم بضعة مئات من تلك المنازل ليحيلها رماداً ما تلبث أن يتم استنهاضها جميعاً مرّةً أخرى بأيدي أناس عاديين لترجع كما كانت في غضون أسابيع

قليلة.

وعلى أساس أرضي من الصخور يتم تثبيت الأعمدة الخشبية الرئيسية وربطها معاً بقطع خشبية أخرى، بعد ذلك يأتي تقسيم المساحات الداخلية بفواصل مبنية بالطين العادي الذي يخلط بإضافة ما توفر لتقوية تماسكه، ثم يتم تغطية الجدران الخارجية بألواح خشبية مسطحة".

إنّ أحد أكبر الحرائق ضخامةً، وأشدّها تدميراً، هو حريقٌ اندلع في الليلة الواقعة بين نهاري 3-4 شعبان 1233هـ / 07 و 08 / يوليو 1818م بدءاً من قبو *بناء سقفه مقوّس على شكل قبة* لأحد خبازي الفطائر، ثمّ انتشر إلى الأقبية المجاورة، وهي دكاكين ومخازن تجارية لبيع مسحوق البارود والألعاب النارية، وهو ما أحدث انفجارات عنيفة وتوسّع نطاق ألسنة النيران بشكل متتالي لتأتي على كامل سلسلة الأقبية المتلاصقة في ذلك السوق، فدمّرت عدد ثلاثمائة قبو من تلك المحلات التجارية، وعدداً أكبر من البيوت السكنية، بالإضافة إلى مسجد الحيّ. هذا إلى جانب الخسائر البشرية التي أُحصيت - آنذاك - بعدد مائة ضحية من المصابين والموتى. فما كان من السلطان العثماني ذاته الذي انتقل شخصياً إلى موقع الحدث، وكان حضوره كفيلاً بخلق موجة عارمة من التحفيز لجهود الإغاثة الإنسانية التي كانت جارية بأيدي المواطنين المتطوعين وكذلك بتشجيع ومساندة من طاقمه المرافق من الحاشية والحرس الذين قدموا معه حينها (1).

وكذلك فإن البيوت السكنية التي كان يقطنها الدبلوماسيون الأجانب، ومنازل موظفي البعثات، والسفارات الأجنبية، هي أيضاً لم تكن بمنأى عن تلك الكوارث. بصعوبةٍ بالغة وبعد جهد جهيد فقط تمّ إنقاذ مباني مقر السفارة الفرنسية لدى تعرضها لحريقٍ مدمّرٍ في جمادى الآخرة 1233هـ / إبريل 1818م كاد يجعلها أثراً بعد عين، وبدورها من قبل كانت السفارة الإنجليزية قد حصلت على نصيبها الكارثي أيضاً عندما لحق مبنائها الرئيسي هناك دمارٌ جزئيٌ إثر تعرضها لحادثةٍ مشابهة في العام 1220هـ / 1805م، ودمارٌ جزئيٌ مماثل أصاب مقر إقامة إرسالية وزير الدولة الروسي المفوض - المبعوث الدبلوماسي لروسيا القيصرية - السيد بيزوني / Pezzoni عام 1232هـ / 1817م؛ ورئيس قلم التوثيق والترجمة بالوكالة القنصلية لإمبراطورية هابسبورج النمسا القيصرية الملكية في بوخارست المستشار غاودي / Gaudi كذلك فإن حريقاً في العام 1219هـ / 1804م نال منزله السكني ليتركه حطاماً.

حتى مباني الحريم والجواري بالسراي التابع للسلطان العثماني في منطقة بيشكتاش /

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.130 – 131.

Beşiktaş~Beschiktasch *بالقسم الأوروبي من إسطنبول* اشتعلت به النيران في شوال 1231هـ/ سبتمبر من العام 1816م في حريق كبير أhal جزءاً كبيراً منها رماداً، وكان يستخدم مقرّاً صيفياً لإقامة السلطان الذي فقد أختاً له كواحدة من بين ضحايا ذلك الحريق أيضاً. مثّل الحيّ الأوروبي *محل إقامة غالبية الجاليات والبعثات الدبلوماسية الأوروبية* في ضاحية غالاته/ Galata (تُسمى أيضاً غلطة) – وهي إحدى ضواحي إسطنبول – المنطقة الوحيدة التي استطاعت تجاوز حريق العام 1223هـ/ 1808م سالمة من أضراره الكارثية لسبب أنه كان يتألف بشكل رئيسي من مبانٍ حجرية قائمة على الطراز المعماري الجنوبي القديم *نسبةً لجنوا؛ الإيطالية حالياً*.

بناءً عليه؛ وبعد التفضيل المطلق باستخدام هذا الحي محل إقامة للأعمال الوظيفية الرسمية والسكن دوماً؛ تأسست العادة لدى كلّ المبعوثين والسفراء الأجانب اضطراراً إلى مغادرة ضاحية بيررا/ Pera *الاسم اليوناني التاريخي لغالاته* – وقد كانت الإقامة فيها مقصورةً على الأوروبيين فقط – واللجوء إلى الإقامة بمبنى مستقل (~منزلٍ ريفي) في ضاحية بيوكديره/ Büyükdere أو ضاحية تارابيا/ Tarapia كمقر مؤقت لمزاولة الأعمال الرسمية والسكن خلال فترة أشهر الصيف وذلك لاعتبارات الوقاية وتجنب المخاطر الدائمة من كوارث وباء الطاعون والحرائق التي تتزايد حدتها صيفاً. ضاحية بيوكديره – على بعد 3 إلى 4 ساعات من بيررا؛ كوقت مستغرق لمسافة طريق السفر آنذاك – تقع في وادٍ رائعٍ بطبيعته الخلّابة وهو الأمر الذي جعلها محل استجمام ومستراح بجوّها المنعش، ولذلك أصبحت ملاذاً مناسباً لجميع الدبلوماسيين الأجانب الذين كانوا يفرّون من قيظ المدينة واكتظاظها الذي يزيد من وطأة حرارة الصيف الشديدة. حدائقُ بهية الجمال، وبيوت ريفية جذابة بإطلالات ساحرة، تضيء على المكان أجواءً منتعج استرخاء واستجمام طبيعي، من ذلك النوع الذي يجتذب أناساً بالآلاف لقضاء أيام الأحد والعطلات فيه. كان يتمّ إقامة فعاليات اجتماعية صاخبة للهو والتسلية من كل صنف هناك، باعتبارها مناسبات مرحباً بها ومفضلة بصفة خاصة من قِبَل الأوروبيين وطبقة الأغنياء اليونانيين للترويج وتبديد الإجهاد الذهني.

لكن مع ذلك لم يكن المقر الصيفي انتقالاً كاملاً لقوام البعثات، فقد ظلّ طاقمٌ وظيفي مكون من كُتّاب التوثيق للسفارات، وتحت إدارة المترجم الأول مستبقيّ على الدوام بالمقر الرسمي الثابت في حيّ بيررا طوال فترة الصيف، حيث يقومون بإنجاز الأعمال والمهام الوظيفية الرسمية المتبادلة يومياً مع السلطات الحكومية لبلاط الباب العالي العثماني، ويسافرون بين وقتٍ وآخر – وفق الاحتياج المتطلب أو تبعاً لتطورات لازمة – إلى بيوكديره لموافاة رئيس البعثة بالتقارير الدورية لسير الأعمال. هنا – في حيّ بيررا/ Pera – كانت تتواجد المقرات الرسمية الفعلية والثابتة لمختلف الدول والأمم الأجنبية. حتى رمضان 1213هـ/ مارس 1799م توقّف للمبعوث الرسولي النمساوي

في إسطنبول استخدام مقر السفارة الألمانية القديم كمقر أعمال رسمي للبعثة وسكن له. لكن هذا المبنى أصابه دمارٌ كَلْبِي بتاريخ 6 شوال/ 13 مارس من العام ذاته جرّاء تعرضه لحريقٍ شَبَّ بدءاً من بيت أرمني في الحيّ المتاخم واندلع منتشراً في تتابع سريع خلال المنازل المجاورة وصولاً إلى مبنى البعثة هذا.

وعلى الرغم من أنّ جميع منتسبي السفارة/الإرسالية النمساوية المتواجدين آنذاك قد شاركوا ببذل جهود كبيرة في محاولات المكافحة وإطفاء ذلك الحريق بإمكانيات ووسائل بدائية مجردة، متعرضين لأخطار مباشرة تهدد حياتهم الشخصية، إلاّ أنّهم لم يتمكنوا من إنقاذ شيءٍ آخر سوى الدفاع عن غرفتين صغيرتين استخدموهما كمخازن لحماية موجودات الأرشيف المحفوظ وملفات أعمال الإرسالية وبعض الكتب والمقتنيات الشخصية، غير بعض استثناءات قليلة لا تكاد تستحق ذكرها، فقد المبعوث الرسولي حينذاك - راتكيل/ Herbert-Rathkeal وكل الموظفين التابعين لإرسالته في إسطنبول جميع ممتلكاتهم ومقتنياتهم الخاصة - بالإضافة إلى أغلب الموجودات من أثاث وتجهيزات مقر البعثة - جرّاء هذه الحادثة، ذلك لأنّ الأشياء التي لم تقع فريسةً للحريق، والتهمة السنة النيران، ذهب ضحيةً للسراقات (1).

وقتها أصبح الأمر اضطرارياً لدى المبعوث الرسولي وطاقمه الوظيفي لحزم متاعهم القليل وما تبقى من قطع أثاث ومفروشات الإرسالية نصف المحترق، والانتقال مرغمين إلى قصر فينيسيا/ Veniezien Palais؛ مقر سفارة الجمهورية البندقية سابقاً؛ الذي كانت ملكيته قد آلت إلى الحوزة النمساوية منذ إبرام - وبموجب - معاهدة سلام كامبو فورميو/ Campo Formio. كمقر للأعمال الرسمية والسكن، حلّ المبعوث وموظفوه تالياً في مباني ذلك القصر الذي استوعب البعثة الرسولية لإمبراطورية هابسبورج-النمسا القيصرية الملكية في إسطنبول فترة زمنية امتدت سبع سنوات. بيد أنّ ذلك القصر أمسى بعدها غير قابل للاستمرار قدماً في إمكانية الانتفاع به والمبرر - على وجه التحديد؛ ووفقاً للتقرير الرسمي المرفوع بهذا الشأن - جاء في ناحيتين؛ الأولى بسبب وضعه المتداعي باستمرار ولتهالك بنائه تدريجياً حتى أوشك على السقوط، ومن الناحية الأخرى نظراً لقصور امكانيات الأمان اللازمة في مخططه الإنشائي، وافتقار محيطه عن توفير شروط الحماية الكافية والمطلوبة للوقاية من أخطار الحرائق، وانتشار وباء الطاعون؛ الأمر الذي جعل حالته وصورته لم تعد مناسبة تماماً كسكنٍ مثالي يليق بالمبعوثين الممثلين لصاحب إمبراطور هابسبورج-النمسا القيصرية الملكية. ويسرد المبعوث مبرراته التوضيحية بأنّ هذا الوضع يتنافى إلى مدى

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.131 – 133.

مخرج تماماً مع المظهر المفترض لهيئة ووقار مكانة منصبه الرسمي، ويتعارض إلى حدٍ مقلقٍ جداً مع ظروف السلامة الشخصية له، ومنتسبي البعثة، بالإقامة ومزاولة الأعمال الرسمية في مبانٍ متهالكة، لا تخفى فيها مناظر أسقف خشبية متعفنة تكاد تنذر بسقوطها الوشيك في أيّة لحظة، ومصاريع الأبواب والنوافذ التالفة، والجدران المتصدعة. وزخارف مشوهة لتساقط قطع الجص عنها، مبنئ لا يوجد له تمديدات لإيصال المياه من الصهريج الخارجي إلى داخل مرافق المقر والسكن، مخارج وقنوات التصريف الصحي بغالبها لم تعد مؤهلة على النحو المطلوب وكذلك - علاوةً على كل ما سبق - السور المحيط بالمقر هو أيضاً كان في أغلبه متهاكاً وفي جانبيين منه متهدمٌ كلياً، - يستمر وصف مشكلة سور المقر ضمن التقرير على لسان المبعوث قائلاً: - " إنه وضعٌ لا ينبغي الاستهانة به في بلدٍ كهذا خصوصاً ويتطلب التعامل بجديةٍ بالغة لانطوائه على مخاطر كبيرة شقٌّ منها مطلق، وشقٌّ آخر يترتب على مسببات تفرز نتائج غير محمودة - بطبيعة الحال هنا - في كلا الجانبين المتهمين للسور؛ ففي الجانب الأول - الواجهة المقابلة لمبنى مكاتب المقر الرئيسية، ومبنى الكنيسة الملحقة - ممارسات إزاحة وتوسع للبيوت العثمانية المجاورة ليس فقط لكونها على وشك أو تكاد تلامس موضع السور الخاص بمقر الإرسالية بل أيضاً - وعلاوةً على ذلك - بوقوع حادثة الانهيار الكامل الذي تعرض له السور في هذا الجانب خلال الشتاء الماضي ترك المسافة الفاصلة بين تلك البيوت، وبين الفناء الداخلي لمقر الإرسالية مفتوحةً تماماً(!)؛ وهو الأمر الذي مثل فتحاً للباب على مصراعيه أمام كل أنواع الممارسات والتجاوزات الكريهة، وأحداث التعدي غير المقبولة إلى جانب اقتراب مخاطر الاختلاط المرعبة بتجول الأشخاص الغرباء والقاطنين في المنازل العثمانية المجاورة دخولاً وخروجاً عبر المنطقة المتهدمة من السور". وبهذا الصدد كان مسؤول إدارة التوثيق والترجمة بالبعثة السيد يوزف آل راب/ Joseph von Raab قد وضع مقترحاً يشير فيه لاحتامية الاهتمام في المقام الأول بنقل الوظائف المكتبية المختصة بالمعاملات الرسمية المباشرة مع الجمهور من مواضعها الحالية داخل المبنى الرئيسي للمقر إلى جناح منفصل يكون معزولاً عن بقية مباني مقر الإرسالية بصورة ملائمة كي لا يمتلئ هذا الأمر تهديداً فاضحاً لسلامة وحياء منتسبي السفارة الذين كانوا معرضين لمخاطر جمّة من احتمالات انتقال العدوى بواسطة العدد المخيف من حركة مرور الأفراد المرتبطين بأعمال وخدمات البعثة، وبما معدّله مائة شخص يترددون عليها يومياً خلال ساعات الدوام الرسمي. ضمن تقرير متصل قدر المبعوث شتورمر الميزانية المالية المفترضة لتغطية تكاليف كلّ الترميمات المطلوبة والإصلاحات الضرورية من أجل إعادة تأهيل مباني المقر، ومرفقاته بمبلغ إجمالي يتراوح بين سبعة وثمانية آلاف غيلدر / 7000 - 8000 Gulden موصياً باستعجال صرفه كميزانية إسعافية لتنفيذ الأغراض المستهدفة وإنجاز المعالجة الفورية اللازمة لذلك الوضع الذي لا

يحتمل مزيداً من التأخير، ومشيراً إلى أنه لا ينبغي التعامل بأيّ تأجيلٍ آخر سيؤدّي حتماً إلى مضاعفة التكاليف المالية نظراً للبناءات المتهاككة في مقر البعثة التي تسوء حالتها أكثر فأكثر تدريجياً إلى أن أصبحت موشكةً على الانهيار الكامل.

مثل هذه الطلبات المتعلقة بأعباء مالية إضافية وتجدد الرفع بشأنها لدى السلطات الحكومية المختصة بالبلاط القيصري في قُبينا كان – كما جرت العادة؛ بنظر الجهات الرسمية الأخيرة – تؤخذ بشيءٍ من التحفظ والتأجيل، لكن مع ذلك – وأمام هذه الحالة على وجه الخصوص – اقتنع المسؤولون الحكوميون بصحة ودقة الحجج المنطقية لتسوية الأمر مما جعلهم بالتالي يوجهون بتفويض المبعوث شتورمر لإعداد وتحرير بيان مفصل بالتكاليف التقديرية – مع الحرص على "التقشف والتوفير" إلى أقصى مدى ممكن – مستعيناً بأحد خبراء العمارة والمقاولات الإنشائية الموثوقين هناك.

لكن هذه المقاصد لم يُكتب لها – حينذاك – المضي قُدماً لتجد طريقاً إلى النور؛ فمستجدات الأحداث المصيرية التي طرأت وتوالت وقائعها الكبرى بصورة مثيرة ومتسارعة على الصعيد السياسي الشامل وانعكست بتأثيرها الواضح جغرافياً على أرض الواقع خلال العام 1219هـ/ 1805م وضعت نهاية مفاجئة لمسار تحقيق تلك الخطط الناضجة وأجهضت مشروع إعادة بناء وتأهيل مقر البعثة قبيل ولادته تماماً. إن جميع الأراضي والأموال والمكونات الأخرى للإرث البندقي – التابع للجمهورية البندقية سابقاً – في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط/ Levante والذي كانت ملكياتها قد آلت إلى حوزة إمبراطورية هابسبورج-النمسا وبقيت في قبضتها وتحت سيطرتها على امتداد فترة السنوات الماضية* منذ معاهدة كامبو فورميو في 25 ربيع الأول 1212هـ/ 17 أكتوبر 1797م* أفلتت من يد النمسا وذهبت حقوق ملكيتها اعتباراً من الآن *1220هـ/ *1805م* إلى حوزة المملكة الإيطالية الجديدة. وفقاً لرغبة السلطات الحكومية ببلاط قُبينا القيصري ينبغي أن تسير عملية النقل والتسليم باليات متأنية وعلى حالات منفردة بحيث يفترض بالنمسا التريث – دون أن تتخذ هي مبادرة البدء بالخطوة الأولى – وإبداء الموافقة والاستعداد الواضح لعملية نقل تلك الممتلكات فقط عند وصول المطالبة الرسمية الصريحة من الجانب الفرنسي؛ بعدها وبموجبها فقط تبدأ إجراءات التفاوض والاتفاق على الترتيبات والفترات والمواعيد المفترضة لعملية التسليم. كذلك كانت الرغبة المتعلقة باستخدام قصر فينيسيا – مقر بعثة الجمهورية البندقية سابقاً – كمقر لإرسالية النمسا؛ حيث رأت الحكومة النمساوية أنه من الأفضل المماثلة باستغلاله إلى أقصى مدى زمني ممكن وتأجيل عملية تسليمه حتى يتوفر تأمين مؤكد بالحصول على مقر الإقامة الجديد والمناسب للبعثة الرسولية هناك.

في خضمّ هذا الظرف العصيب وجد المبعوث شتورمر نفسه بمواجهة وضع إجباري صعب إلى جانب حالة اضطرارية من الحرج البالغ؛ نظراً لأنّ قضية الرحيل القسري الوشيك للمبعوث الرسولي ممثل إمبراطورية هابسبورج-النمسا القيصريّة الملكية في إسطنبول – تاركاً مقر الإقامة الرسمي المعروف رغماً عنه – تبرز باعتبارها أمراً جلاً يفترض أن لا يفوت مطلقاً على انتباه ونظر جمهور العامة المهتمين بالمتابعة وكذلك المرتبطين بشؤون وأغراض البعثة الرسولية. من أجل ذلك سعى مرغماً في بذل كلّ الجهود المتاحة لكسب الوقت – بمواصلة البقاء لأطول فترة زمنية ممكنة في المقر الراهن – والاستفادة خلاله في التآني بالبحث المسترسل حرصاً على إيجاد المنزل الأكثر ملائمةً بصفة مؤكدة واستنجاره كمقر رسمي بديل للبعثة. هذه المهمة الصعبة تضاعفت جداً بتعقيدات إضافية واجهها آنذاك بمنافسة شديدة من المبعوث الإسباني السيد تشيباليه آل كورال/ Chevalier de Corral ومنافسة أخرى من الكونت لودولف/ Graf Ludolf مبعوث ملك نابولي/ Neapel فيرديناند الرابع/ Ferdinand IV. في إسطنبول اللذين كان كلّ منهما منشغلاً حينها كذلك بمهام البحث عن مقرٍ رسمي لبعثته بالتزامن مع نفس توقيت مهمة شتورمر المماثلة. حتى تلك اللحظة لم يكن المبعوث الرسولي لإمبراطورية هابسبورج-النمسا القيصريّة في إسطنبول السيد شتورمر يدري أو لديه أدنى فكرة – ولا حتى متوقعة في أسوأ احتمالات ربما تكون قد دارت بخلده مسبقاً – أنّه منذ الآن وإلى أن يحين موعد انطلاقه في رحلة المغادرة الأخيرة من إسطنبول كمبعوث رسمي في خريف العام 1233هـ/ 1818م لن تنتهي له أدنى فترة عيش هادئ ينعم خلالها بطيفٍ سكينٍ وسلام ولا حتى شيءٍ من طمأنينةٍ يستعين بها للتركيز في أداء المهام الوظيفية الشاقة بمنصبه الرسمي على الإطلاق في أيّ من المنازل اللاحقة التي استخدمها كمقر لبعثته ولم يكن ليحصل عليها – في كلّ مرّة – إلا بشقّ الأنفس وبعد جهود جهيدة من البحث المضني! إن التطورات السياسية والظروف الشخصية؛ بالإضافة إلى فقدان ممتلكاته ومقتنياته الخاصة بأكملها حين وقعت فريسةً لإحدى الحرائق التي أنت مرّةً أخرى على مقر البعثة لاحقاً؛ جميعها أسبابٌ متواصلة سلبت المبعوث كلّ إمكانية لينعم مطمئناً بذلك السلام الذي كان ينشده (1).

هكذا تبدو صورة المسار الشاق المترافق للبعثة الرسولية على خلفية قضية السكن هذه التي ما برحت مرهقة ومتلفة للأعصاب دوماً، ليس أقل من أربع مرّات كانت مواجهاتها لتلك الحالات الاضطرارية التي أوجبت تغيير محل إقامته من منزلٍ إلى آخر، وفقدان ممتلكاته ومقتنياته الشخصية التي وقعت فريسةً لكارثة الحريق، إلى جانب أسباب

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P.133 – 136.

الإعاقة المتصلة بأداء المهام الوظيفية متمثلةً بانفصال مقر مكاتب العمل الرسمي عن محل السكن الشخصي، وبعد المسافة المكانية بينهما؛ كلها ظروف شاقة متواصلة أدت إلى حمله أعباء ثقيلة لا تطاق⁽¹⁾.

وعلى الرغم من هذه المخاطر والمشاق التي تواجهها البعثة الرسمية للنمسا، إلا أنه في حين أصبحت الدولة العثمانية تمثل جارا حقيقياً للنمسا، وذلك خلال القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، وبالتحديد عند إبرام اتفاقية السلام باساروفيتز Passarowitz للسلام في العام 1130هـ / 1718م، أمسى من غير الضروري الاستمرار في الترقب والتنبه المتوتر والمتوجس تجاهه وخيفةً منه، ثم الأهم من ذلك بكثير كان الإبقاء والمحافظة على العلاقات الهادئة نسبياً بين البلدين. ويتضح ذلك، في العام 1167هـ / 1754م، ضمن التعليمات الرسمية الصادرة لجوزيف شفاخهايم Joseph Von schwachhim، الذي كان معنياً كسفير مقيم لدى الباب العالي، ورد النص التالي:

"حتى إننا بالتحديد نوجه اهتمامنا الفائق وتركيزنا الدقيق للتعاون وبناء علاقات التعايش والتكامل الجيدة مع الدول الأخرى، وبشكل خاص مع تلك القوى المتاخمة لنا، حيث نحرص على تأمين الهدوء لحالة السكينة العامة، وليس فقط مجرد حرص منا على تجنب الأسباب والدواعي المؤدية للاضطرابات والمضاعفات المترتبة عليها، وإنما استعدادنا أيضاً لأن نكون متاحين بكل صدق وحماسة في سبيل بذل جهود الوساطة الموصلة إلى التسويات الودية والسلمية بشأن الاضطرابات الناشئة في أي مكان آخر، لكن أيضاً ليس إلى درجة التورط في خوض إجراءات هجوم وتجريح مع طرف خارجي، وإنما بذل التركيز للمحافظة على الشؤون البينية والأمن الداخلي"⁽²⁾

وفقاً لهذا النظام كان الباب العالي مشمولاً في تعريفات وامتيازات هذه الآلية، حيث استفادت

(1) للمزيد، انظر:

A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatu Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgrads An Der Philosophisch En fakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.133 – 147. Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul, P 19 – 108.

(2) A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatu Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgrads An Der Philosophisch En fakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.28.

الدولة العثمانية بقدر أكبر من الانتباه والاهتمام على امتداد حدودها الطويلة المشتركة مع الأراضي النمساوية. شفاخهايم (Schwachheim) أراد بدوره أن يؤكد لدى الباب العالي عن هذه الأخلاق النبيلة ومشاعر الود والصداقة الخالصة من بلاط فيينا الملكي تجاه العثمانيين، ونقل تمنيات النمسا المُلحّة لتوثيق وتعميق علاقة الجوار الطيبة بين البلدين؛ خاصةً وأنَّ السلطان الحالي- آنذاك وحسبما نقل عن وصفه- كان متميزاً بميله إلى السلام وأنه - كان لتوه في ذلك الوقت - قد اعتمد تمديداً لسلام غير محصور بفترة زمنية في معاهدة بلغراد للسلام بتاريخ 15 جمادى الأولى 1160هـ/ 25 مايو 1747م. وعليه تمَّ تكليف شفاخهايم بشأن آلية تقديم أوراق اعتماده كسفير مفوض والموجهة إلى السلطان وإلى الصدر الأعظم، بأن يحرص على تقديمها خلال فعالية مثول علينية دون الإخلال بمسائل التشريفات والمراسيم المتزامنة التي حظي بها السفير الروسي المقيم!

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى الحديث عن طبيعة وتاريخ الاتفاقيات غير المشروطة. بالتحديد؛ الدولة العثمانية وعدد من القوى هي التي أبرمت مثل هذه التعاقبات، وبناءً عليه حظيت بامتيازاتها التي أعطت لتلك الدول سلاحاً قوياً لا يستهان به من خلال بنود الأفضلية القصوى للدول الأكثر رعاية. وأصبح من الممكن لأيِّ أجنبي مقيم في إسطنبول أن يتفوق على آخر من خلال الطرق الدبلوماسية المكفولة له؛ فقد كانت أوروبا تضغط بالحاح شديد على الباب العالي لكسب التفوق في هذا الجانب.

وفقاً لهذا وبعد بضعة سنوات، وردت النقطة الأكثر أهمية ضمن نصوص التعليمات الموجهة للمبعوث الرسولي المفوض عن البلاط النمساوي البارون بينكلر (Penkler) التي صدرت إليه في جمادى الأولى 1160هـ/ مايو 1747، بأن يبذل كل طاقته وسعته من الجهود في سبيل إضعاف سمعة ونفوذ بروسيا لدى الدولة العثمانية! وجاءت الروايات على أنه بناءً على ذلك تمَّ التأكيد على استقرار أمر اختيار السفير المقيم في إسطنبول للمرة الثانية على البارون بينكلر (Penkler)، كونه قد اشتهر بفعالية تعامله مع الباب العالي في مسائل السياسات العامة والقضايا الشائكة والمعقدة، وخروجه منها دائماً بإنجازات متزايدة الأهمية، وكان يعول على خبرة بينكلر ومهارته بالتوصل إلى الحلول الملائمة للقضايا الخطيرة والحساسة. من ناحية، كان يتوجب استخدام كل الوسائل الممكنة للحيلولة دون خرق معاهدة السلام من قبل الباب العالي، لأن النمسا كانت تحتاج إلى كل طاقاتها للتعافي من الأضرار التي لحقت بها بسبب الحرب الكبرى الأخيرة؛ ومن ناحية أخرى أراد بينكلر أن يبذل كل المحاولات الرامية إلى إغراء الدولة العثمانية بالارتياح والنفور تجاه بروسيا (روسيا البيضاء / Preußen). ولتحقيق هذه الأغراض كان من الضروري الاحتياج إلى رسم صورة متقنة؛ تصف خصالاً فاسدة، وانعدام ضمير مزعومة، عن الملك البروسي بأنه أيضاً لا

يحفظ عهداً، ولا يلتزم باتفاقيات، وكلّ همه يتركز فقط على كيفية توسيع إمبراطوريته؛ وأنّ هذه هي خطته الراهنة والدولة العثمانية لا تمثل استثناءً لديه، بل إنه يخطط أيضاً لاحتلال بولندا وستلوا الدولة العثمانية حيث سيتقاسم تركتها مع روسيا!.

في العاصمة فيينا كان الأمر واضحاً بصورة كاملة، بأنّ هذا التكليف كان مرتبطاً بصعوبات استثنائية في هذا التوقيت، فقد أبرم الباب العالي معاهدة سلام مع الملك فريديريك (Friedrich) في العام الماضي 1174هـ/ 1761م. لكن فيينا كانت ترى أنه من المستوجب استخدام كل الوسائل والإمكانات المتاحة كي لا تتاح الفرصة أمام بروسيا وروسيا لتحريض الدولة العثمانية ضد النمسا، وهذا هو الهاجس الذي كان يخيف النمسا ويقضّ مضجعها. وكان ينبغي على بينكلر أن لا يظهر مرونة زائدة عن اللازم في تفاوضه بشأن كل هذه المشاريع، وإنما يلزم عليه تماماً المعرفة لكيفية الدفاع عن كرامة وقدرة البلاط الملكي لدولته. في السنوات التالية كان الهدف البارز للسياسة النمساوية هو الحفاظ على سلامة وضع الإمبراطورية النمساوية، وقد ظهر ذلك أيضاً بوضوح في نصوص التعليمات الملكية الصادرة إلى بندر (Binder) والبارون -راتكيل (-Herbert Ratkeal) وهما السفيران السابقان للمبعوث شتورمر في الدولة العثمانية؛ ولكن التزاماً بمعاهدة تحالف مع روسيا كان لا يزال على النمسا أن تشارك في حرب أخرى ضد الدولة العثمانية، تلك الحرب الطويلة التي انتهت بمعاهدة سيستوفا (Sistowa) في 2 ذو الحجة 1205هـ/ 2 أغسطس 1791م. وعوائد تلك الحرب كانت محدودة، ولم تجلب للنمسا سوى تحسن هامشي في مقاطعاتها الداخلية (أورسوا القديمة-Alt Orsowa ومقاطعة نهر الأونا-Unadistrikt وجزيرة نهر الدانوب/آدا كاليه-Donauinsel Ada Kaleh التي عادت إلى حوض النمسا)⁽¹⁾.

وهذه بعض الأمثلة لبعض أهم السفراء في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي الذين قاموا بتحقيق هذه الأهداف، ودورهم في توثيق العلاقات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية.

أولاً: راتكيل: بيتر فيليب هيربرت، بارون.

(1) A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatu Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgrads An Der Philosophisch En fakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.28 – 30.

Rathkeal: Peter Philipp Herbert Freiherr von R.

أسم العائلة: هيربرت (Herbert)، ديبلوماسي، ولد في إسطنبول 1147هـ / 1735م وتوفي في 20 شوال 1216هـ / 23 شباط 1802. ينحدر هيربرت Herbert من سلالة عائلية نبيلة قديمة مزدهرة منذ قرون عديدة في بريطانيا العظمى تدعى أمراء هيربرت، بعد أن توفي والده خصص له الملكة ماريا تريزا / Maria Theresia معاشاً له ولأخوه ثوماس / Thomas، وطلبت من ب. فرانس P.Franz من جمعية يسوع تولى تربيتهما ؛ وقد أنهى بيتر دراساته تحت إشرافه. في عام 1180هـ / 1767م عين كمدقق للحسابات في غرفة الحسابات الهولندية بفيينا، ثم مستشاراً في الغرفة من عام 1188هـ / 1775م إلى 1190هـ / 1777م، وبعد أربعة عشر عاماً أصبح المستشار الفعلي في المكتب الخاص لمستشارية الدولة والبلاط. وفي عام 1192هـ / 1779م حضر الأمير فيليب Philipp نائب رئيس البنك إلى المفاوضات مؤتمر تيشينر بأمر الملكة فتمنى الأمير على دوق كاونتس Kaunitz أن يرسل معه مستشار البلاط بيتر peter Herbert كمعاون له، بعد توقيع السلام في هذا المؤتمر انتقل بيتر من دائرة الشؤون الداخلية إلى الشؤون الخارجية وانضم إلى البعثة البابوية في إسطنبول عام 1193هـ / 1780م.

يقسم عمله المهم والشاق والذي أمتد عشرون عاماً حتى وفاته إلى مرحلتين، الأولى من تاريخ إيفاده أي العام 1193هـ / 1780م حتى بداية إندلاع الحرب التركية عام 1202هـ / 1788م، والثانية من تاريخ تعيينه مفوضاً في سيستوف Sistow عام 1205هـ / 1791م إلى وفاته عام 1216هـ / 1802م . من الوقائع الهامة التي حصلت في المرحلة الأولى، بالإضافة إلى نشاطاته كوزير هي مفاوضات تأمين الضمانات من البربر في الملاحة البحرية الملكية، التي حددت حسب معاهدة السلام في بساروفتس / Passarowitz بمساحات مع دول القرصنة كالجزائر وتونس وطرابلس والتي يبدو لم تحقق النجاح المطلوب. تمكن Herbert من فرض تأمين الحماية المطلوبة على المعابر المسيطر عليها من الدول المذكورة أنفاً. ففي حال لم يتم التعويض عن خسائر الملاحة القيصرية التي تمر عبر البوابات البحرية بسبب سفن البربر، يحق حينئذ للبلاط الملكي أن يحصل على تعويضاته اللازمة عبر عمليات إنتقامية. من الهام أيضاً شروط الإتفاقية – "السند" الملاحية بالنسبة للتجارة النمساوية الموقعة عام 1198هـ / 1784م التي نصّت عليها عملية السلام في بساروفيتس Passarowitz حيث أعترف بها كاملةً في معاهدة سلام زستوي Sistow. بالإضافة إلى ما سبق فقد حصل Herbert في العام 1200هـ / 1786م على فرمان ينص على حريات

وإمтиازات وضرائب لمربوا الماشية النمساويين في مولداو Moldau، التي ذُكرت جميعها في المادة الرابعة في معاهدة زستوي Sistow للسلام⁽¹⁾.

ذهب هيربرت Herbert في العام 1203هـ / 1789م إلى فيينا Wien لحضور إمتحانات الأكاديمية الشرقية ثم ذهب إلى هولندا ومنطقة تريير Trier من أجل وأد نار الفتنة المشتعلة هناك. عين بعد عودته من هناك ليكون وزيراً مفوضاً في مباحثات السلام الجارية مع العثمانيين، تلك المفاوضات التي أدت إلى معاهدة زستوي Sistow للسلام. يمكن إعتبار تلك النشاطات التي قام بها كمرحلة رئيسية في عمله السياسي والدبلوماسي حيث يمكن تقييمها. أفتتحت اللقاءات في المؤتمر في 4 جمادي الاول 1206هـ / الثلاثين من ديسمبر 1791م وأنتهت، تحت دوي أصوات المدافع، في 4 ذي الحجة 1205هـ / الرابع من أغسطس 1791م بالتوقيع الرسمي على معاهدة السلام.

كان من الفوائد التي حققها هيربرت Herbert للبلاد الملكي في معاهدة زيستوي للسلام Sistower Frieden أولاً تضمين جميع الوثائق بالإتفاقية التي تخص التجارة النمساوية وبذلك يكون اي خرق مستقبلي للحريات التجارية، هو بمثابة خرق لمعاهدة السلام، ثانياً تسليم المخططفين بدون فدية. تلك التنازلات التي لم يسبق لها مثيل، والتي لم تضمن في معاهدات السلام في كارلوفيتز Karlowitz ولا في ساروفيتز Passarowitz، لم يرافق تنفيذها أدنى صعوبة. ثالثاً، الإعتراف بالرعايا الأتراك الذين فرّوا إلى المقاطعات القيصرية بأنهم جزء من الرعايا القيصرية. رابعاً، تشميل بنود "السند" (الإتفاقية) التجارية، على كافة الأقاليم العثمانية بدون إستثناء. خامساً، حماية المذهب الكاثوليكي بدون تمييز بين القوميات، سادساً، إعادة أورسوا القديمة AIt-Orsova. وسابعاً، إنفصال المقاطعة الواقعة على نهر الأونا Unna. تعتبر هذه الفوائد جمّة إذا نظرنا إلى أن الوضع الراهن قد تم تحديده وأن تنفيذ تلك الفوائد التي تم الحصول عليها يعود الفضل فيها لمهارة هيربرت Herbert الدبلوماسية والوطنية التي لا تكل ولا تمل⁽²⁾.

استخدم Herbert مكانته الدبلوماسية أيضاً من أجل تهيئة مرؤوسيه وتلامذته للخدمة في البعثات وخاصة التّركيز على جعلهم حازقين ومؤهلين في مجال الترجمة الفورية. لهذا الغرض يتم البدء في منهاج الأكاديمية الشرقية، التي أسّستها الملكة ماريا تريزا Maria Theresia، بإعطاء دروس اللغة ولا يجب أن ينتهي إلا في إسطنبول. تم تسليم المبتدئين بدراسة الترجمة الفورية إلى الأرمن، كما ألزموا بلبس الزي الشرقي فقط،

(1) <http://www.deutsche-biographie.de/pnd138405921.html>.

(2) <http://www.deutsche-biographie.de/pnd138405921.html>.

ووقّرت الوحدة لهم والإختلاط المباشر مع المشرقيين للحصول على المعارف العملية التي يحتاجونها للتواصل معهم. قام هيربرت Herbert بملئ شواغل القنصليات المشرقية بهم، بحيث ثبت عمل القدماء وعين أفراداً جدد حسب ما نصت عليه معاهدة زستوي للسلام. قام رؤوساء البعثات القنصلية القيصرية منذ عهد هيربرت Herbert برعاية مصالح التجارية والملاحية النمساوية في سورية ومصر، كما كان هيربرت Herbert آخر وزير يحصل على العمولة اليومية، التي كان الباب العالي يعطيها عادة للمبعوثين الفوق العادة.

انتهت المرحلة الأولى من نشاط هيربرت الدبلوماسي في إسطنبول هادئة نسبياً، أمّا المرحلة التالية فكانت مثيرة بدأ من معاهدة زستوي للسلام حتى وفاته. في الثلاث سنوات تلك التي تلت المعاهدة، حيث لم ينتهي ترسيم الحدود على نهر الأوتنا Unna بعد، اندلعت الثورة الفرنسية وحصل التقسيم الأخير لبولندا وإشتعال نيران الحرب في هولندا وألمانيا وإيطاليا. لم تبق هذه الأحداث دون التأثير السياسي على تركيا، وأعطت مادة بعيدة الأثر لنشاطات لا تهدأ. لقد توجت جهوده بالنجاح نوعاً ما، فقد شكل هو وزراء القوى المتحالفة في إسطنبول/ والعدو الأهم للمجموعة الفرنسية بقيادة ديزيروش/ Deseorches، ومورادية دي أوسون/ Mouradyea Dohson، اللذين كانا لهما جهوداً غير بناءة في توريث تركيا بالحرب. ومن الأمور الصعبة والعصية على الحل التي واجهها هيربرت Herbert في سنوات عمره الأخيرة هي مسألة التعويضات التي نشأت عن البربر وتنفيذ إتفاق التجارة وسند البربر، الذي أنضمت إليه دويلات فينيسيا الجديدة حسب إتفاقية كامبو فورميو Campo Formio للسلام. استمرت المفاوضات لثلاثة أعوام بسبب إصرار الباب العالي (تركيا) رفض إعلان مسؤوليتها عن المناطق الجديدة التي حصلت عليها بناءً على بنود وثيقة معاهدة زستوي. وأخيراً تمكن هيربرت Herbert من الحصول على تعويضات محددة عن الضرر الناجم حتى ذلك الوقت وكذلك مستقبلاً الحصول على ضمانات سلامة جميع السفن القيصرية بدون إستثناء من قبل الباب العالي. كان تلك أشهر الأحداث التي صبغت نشاط هيربرت Herbert الذي لم يعرف الكلل، تكريماً لتلك الجهود رُشح لمكتب القيصر الخاص، معاون مستشار الدولة والبلاط. لم يعيش هيربرت Herbert طويلاً لينعم بهذه المكانة التشريفية التي حظي بها تقديراً لجهوده. خطفه الموت في عام 1217هـ/ 1802م عن عمر 68 عاماً وغاب عن وطنه الذي خدمه كأحد رجال الدولة البارعين، عبر نجاحات نادرة في أصعب وأحلك الظروف⁽¹⁾.

(1) <http://www.deutsche-biographie.de/pnd138405921.html>.

ثانياً : البارون إجناس شتورم ، Ignaz Von Stürmer

فأثناء انشغال الدولة العثمانية فقط بلعب ذلك الدور الذي فرضه اجتماع الدول والقوى العظمى التي اتحدت عليها؛ فسياسة الفتوحات النشيطة كان عهدا قد ولّى. وانطلاقاً من ذلك بدأت الدولة بنقوية بناءاتها ببطء كامل من خلال الإصلاحات الداخلية التي انتهجتها في عهد السلطان سليم الثالث والسلطان محمود الثاني. هذه الفترة التي شهدت الانطلاقة المترددة والحذرة للانتفاضة العثمانية صادفت فترة الخدمة الرسمية للمبعوث الرسولي (1) إجناتس شتورمر (Ignaz von)

(1) هو تابع هيئة البعثة الرسولية القيصريّة في إسطنبول - من الناحية النظرية - كانت قائمة بصيغة إدارة تمثيل دبلوماسية ومن المفترض أنّها مصنفة على هذا النحو في تبعية الهيكل التنظيمي للحكومة الاستشارية ببلاط فيينا القيصري. لكن في واقع الأمر - من الناحية العملية - عُهدت إليها أيضاً مهام تسيير ومتابعة المصالح التجارية، وكذلك لم تحصر وظائفها الرسمية فقط في الإطلاع بتلك المهام الإضافية - المفترض إناطها بتفصيلة عامة مستقلة - الموكلة إليها ومتابعتها أينما كانت ضمن النطاق الجغرافي لإقليم إسطنبول، بل وتمهدت أيضاً مسؤوليّة وسلطة الإدارة الرسمية على جميع القنصليات الممثلة لمصالح بلاط هابسبورج النمسا المتواجدة على أراضي الدولة العثمانية. لكن رغم ذلك لم يكن المبعوث الرسولي في إسطنبول - من ناحية التسلسل الإداري - تابعاً بشكل مباشر لوزارة الاقتصاد والتجارة القيصريّة / Hofkammer بل اقتصرت علاقته بها في إطار الالتزام والتطبيق لتعليماتها المحالة إليه عبر القنوات الرسمية في وزارة الخارجية، مؤدياً بالتالي - ما يمكن اعتباره - شكلاً من أدوار الوساطة في توصيل وتبادل تلك التعليمات والتقارير الرسمية بين وزارة الاقتصاد وبين القنصليات. وزارة التجارة والاقتصاد القيصريّة من جانبها لا تصل إلى نقطة الحسم وإصدار قراراتها النهائية إلا بعد مرورها بمراحل التداول والاستشارة استناداً إلى المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة لدى وزارة الخارجية، وكذلك الرجوع إلى المعلومات المتعلقة والمحفوظة في صيغة التقارير الموجهة - بطبيعة الحال - إلى الأخيرة صادرة عن المبعوث الرسولي بإسطنبول، و- بناءً على ذلك - فوزارة الخارجية هي أيضاً كانت تقوم بصفة معيّنة من أدوار الوساطة بين وزارة الاقتصاد القيصريّة وبين الممثلات القنصلية الرسمية في مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط. وزارة الخارجية - بناءً على ذلك - هي أيضاً كانت تقوم بصفة معيّنة من أدوار الوساطة بين وزارة الاقتصاد القيصريّة وبين الممثلات القنصلية الرسمية في مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط.

وانطلاقاً مما سلف ووفقاً لوظيفتها المزدوجة كسلطة دبلوماسية وفي نفس الوقت أيضاً سلطة تجارية-اقتصادية؛ تكونت البعثة الرسولية القيصريّة في إسطنبول من فرعين رئيسيين كل واحدٍ منها مستقلٌّ تماماً عن الآخر: الفرع الأول هو دائرة الشؤون الدبلوماسية وعلى رأسه أمين عام البعثة الرسولية، والفرع الثاني هو دائرة الشؤون التجارية وكانت إدارة مهامه موكلة ومشغولة في عهدة المستشار القنصلي للبعثة. مسؤوليّة الإشراف العام والإدارة العليا فوق كلا الفرعين كانت بيد المبعوث الرسولي نفسه، لكن في سياق أدائه المهام ذلك الدور المزدوج - وتبعاً لطبيعته وظيفته الأصلية ونطاق اختصاصاته الدبلوماسية التي تمّ أساساً تعيينه وابتعائه إلى هناك من أجلها - كانت الأجندات السياسية أكثر غلبة ضمن جدول أعماله وتحوز على اهتمامه وانشغاله الأكثر بها. وقبل المضي عميقاً في التفاصيل ليس سوى بضع كلمات جديرة بالإشارة والاستشهاد بها عن تاريخ التسمية لصفة المبعوث الرسولي / Internuntius، كأكثر ما يستحق إضافته للتوضيح هنا. هذا اللقب يرجع إلى البولنديين الذين أطلقوه كصفة رسمية لمبعوثهم المنتدبين لدى بلاط الباب العالي العثماني واستمروا باستخدامه وصولاً إلى القرن السابع عشر الميلادي. خلال عام 1193هـ / 1627م اعتمدت النمسا ذات اللقب رسمياً وقد تمّ استخدامه ومنحه أول مرّة للمبعوث النمساوي شتيفان بالوغ / Stephan Balogh لدى ابتعائه إلى بلاط الباب العالي العثماني بإسطنبول حاملاً معه وثائق معاهدة سلام سوني / Szöny بعد إتمام المصادقة عليها من طرف القيصر فيرديناند الثاني / Ferdinand II. المغزى الأساسي من وراء ترفيع صفة المبعوث إلى هذا اللقب هو رغبة القيصر بتحقيق المرتبة الأعلى لمبعوثه لدى الباب العالي وبالتالي إعطائه امتياز الأولوية المتقدمة على جميع نظرائه مبعوثي الدول الأجنبية الأخرى المصنفين ضمن الفئة الثانية للتمثيل. على مدى السنوات اللاحقة - وفي مسارات متباينة من فترةٍ لأخرى - اختلفت التسمية المعتمدة لصفة الرسول لدى الباب العالي متأرجحةً بين ،المبعوث الرسولي للقيصر / Internuntius" أو ،مندوب خاص بصلاحيات تمثيل كاملة / bevollmächtigter Kommissär" أو ،سفير القيصر العظيم / Großbotschafter". تواصل الأمر على هذا النحو من التباين ردهاً طويلاً من الزمن، ولم يستقر إلا بحلول العام 1779م عندما تمّ =

(Störmer) المعين من البلاط الملكي النمساوي كسفير ووزير مفوض لدى الدولة العثمانية.

في يوم 22 جمادى الأولى 1217هـ / 20 سبتمبر 1802م وصل البارون إجناتس شتورمر (Ignaz von Störmer) إلى إسطنبول بعد رحلته المرهقة التي استغرقت سبعة أسابيع. هذه الأرض لم تكن غريبةً عليه مطلقاً. فقد كان شتورمر منذ العام 1194هـ / 1780م موظفاً رسمياً كوسيط ترجمة لغوية ضمن مساعدتي المبعوث النمساوي البارون -راتكيل (Herbert-Ratkeal) الذي تمَّ تعيينه آنذاك كسفير مفوض لدى الدولة العثمانية، وفي العام 1203هـ / 1789م تمَّ تعيين شتورمر بصفة المترجم الرسمي المعتمد والمفوض من المملكة القيصريّة النمساوية لدى الدولة العثمانية. بتلك الصفة وفي نفس هذا العام عمل شتورمر باسم لودون (Loudon) وبتفويض رسمي منه على إبرام اتفاقية بيلغراد (Kapitulation von Belgrad) مع الباب العالي، وفي العام 1204هـ / 1790م عمَّد أيضاً اتفاقية وقف إطلاق النار لدى الباب العالي عملاً بمعاهدة رايشنباخ (Konvention von Reichenbach)⁽¹⁾. كما أن نشاطه الوظيفي اللاحق كرئيس لوحدة شؤون

=

تعيين البارون هيربرت-راتكيل / Herbert-Ratkeal رسولاً للبلاط القيصري إلى إسطنبول، فمنذ ذلك الحين فقط حمل الرسل النمساويون لدى بلاط الباب العالي العثماني وبمسارٍ رسمي منتظم لقب مبعوث رسولي/ Internuntius. ولاحقاً - منذ مؤتمر فيينا/ Wiener Kongreß بالتحديد - أضيف إلى هذا اللقب أيضاً صفة «وزير مفوض بصلاحيات كاملة». بناءً على ذلك فقد ارتفعت درجة التسكين الوظيفي لهؤلاء لتصبح في المرتبة الأولى تحت درجة الوزراء المصنفين بالفئة الثانية وهي الدرجة الوظيفية التالية مباشرةً لمرتبة السفراء. وكان هناك عدد من السلوكيات المحظورة على منسوبي الطاقم الوظيفي بالبعثة الرسولية لامبراطورية النمسا في إسطنبول، فقد تحرّم على أولئك الموظفين الخوض بالحديث مع مراسلي وأعضاء البعثات الأخرى التابعة لإمبراطورية هابسبورج-النمسا القيصريّة الملكية حول القضايا والموضوعات السياسية. سنة 1223 هـ / 1808م اقتراف المساعد اللغوي لدى البعثة الرسولية السيد هيلر / Hiller سلوكاً مماثلاً وأحدث الخرق الواضح لهذا التحريم عندما حرر وأرسل إلى فيينا بصورة منتظمة تقارير مرقومة وموسومة ببروز عناوين وسطور رئيسية حمراء/ Rubrum. أظهر في نصوصها متعمداً إشارات واضحة عن الأحداث الجارية في إسطنبول آنذاك، الأمر الذي قوبل بسخطٍ بالغ لدى المسؤولين بوزارة الخارجية القيصريّة في فيينا. وإزاء ذلك تمَّ إرسال خطاب لفت نظر رسمي شديد اللهجة إلى المبعوث شتورمر تحثه فيه إلى انتهاج أقصى درجات الحزم والصرامة مع موظفيه والتشديد عليهم بحظر وتحريم الخوض في مثل هذه السلوكيات والأعمال العشوائية، إلى جانب تذكيرهم بمبادئ والتزامات الخصوصية والسرية الوظيفية التي من المفترض أنهم يعونها ويحفظونها عن ظهر قلب . بطبيعة الحال كانت هذه الإرشادات التنظيمية في غاية الأهمية نظراً لحساسية الأوضاع المشتعلة جداً - على الصعيد السياسي بصفة خاصة - والقابلة للانفجار في أي وقت خلال تلك الفترة، وبحيث كان لا بد لمسؤولي وزارة الخارجية القيصريّة فيينا من تكرار الإشارة إليها وتذكير المبعوث الرسولي في إسطنبول بأهمية امتثالها، إلى جانب اتخاذ المزيد من التدابير اللازمة، وعدد من المحظورات مما يضمن لهم دقة عمل البعثة الرسولية القيصريّة .
للمزيد، أنظر:

A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiaturn Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgradtes An Der Philosophisch En fakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.83 - 84, 86.

(1) اتفاقية رايشنباخ: تمت هذه الاتفاقية بين كل من بروسيا والنمسا في 15 ذو القعدة 1204 هـ / 27 يوليو 1790م في رايشنباخ/ سيليسيا، والتي حالت دون حرب وشيكة بين القوتين الأوروبيتين. ولقد لعبت دوراً هاماً في التحول السياسي قبل اندلاع الثورة الفرنسية. عُرفت

=

الدولة العثمانية لدى مكتب رئاسة الدولة النمساوية أضاف تعزيزاً كبيراً لخبراته العملية في تبادل الاتصالات والتعامل مع السلطات العثمانية، وزادت كثيراً في تعميق معارفه المكتسبة عن سياسات النمسا الموجهة نحو بلدان المشرق، الأمر الذي أعطى لقبينا في نهاية المطاف ثقفاً مؤكدة بتفويضه للمهمة الرسمية الصعبة كمبعوث رسولي/ سفير مفوض للنمسا لدى الباب العالي. التوجيهات الرسمية الصادرة إليه تضمنت – في أبرز اهتماماتها – الحث على تكريس خبرته ومعارفه العملية لتوجيه نظرة الاهتمام العملية المتساوية في ثلاث محاور موضوعية رئيسية:

1. شرح توضيحي عام عن الأنظمة السياسية للنمسا.
2. علاقة النمسا بالدولة العثمانية.
3. سلوكيات التعامل المنتظرة من شتورمر تجاه الدبلوماسيين الأجانب في إسطنبول.

وفي قبينا كان التقدير عالياً جداً لقدرات شتورمر، ويظهر هذا الكمّ من التقويم عند عمل مقارنة مع التوجيهات الرسمية الصادرة إلى خليفته في المنصب جراف رودولف لوتسوف (Graf Rudolf von Lützow) بتاريخ 16 شعبان 1233هـ/ 21 يونيو 1818م، التي تجاوزت النقاط الثلاث المذكورة لتتضمن معلومات وبيانات تفصيلية بإسهاب عن "الطابع والصفات الوطنية للعثمانيين"، نظام الدولة الديني وتحيزاتهم العقائدية، وعن الحالة الراهنة ووضع الولايات المتعددة، بالإضافة إلى معلومات عن أنشطة التجارة النمساوية في بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط (Levante) وعن مهام وواجبات المبعوث الرسولي المفوض بصفة عامة.

إن لائحة المبادئ الأساسية في النظام السياسي للنمسا المسلمة لشتورمر من وزير الخارجية توجوت (Thugut) – والتي ليس فيها حتى صفحة واحد مكتوبة بخط اليد – نصّت في أهم ما ورد بمضامينها أنّ الهدف الرئيسي للنمسا هو الحفاظ على حالة الاستقرار والهدوء العام في أوروبا. في هذه الفترة خاضت النمسا كفاحاً في سبيل وجودها وبقائها، وكان ذلك خلال ثباتها ودفاعها ضد الهجوم التوسعي لنابليون. قبل عام ونصف من ذلك – تحديداً في 25 رمضان 1215هـ/ 9 فبراير 1801م – كانت أوروبا على موعد مع اتفاقية لونييفيل للسلام (Lunéville)⁽¹⁾ التي أنهت الحرب

=
باتفاقية رايشنباخ نسبةً إلى المكان التي جرت فيها المفاوضات وهو منزل تاجر النسيج رايشنباخ فريدريش Sadebeck.

[http://de.wikipedia.org/wiki/Reichenbacher_Konvention_\(1790\)](http://de.wikipedia.org/wiki/Reichenbacher_Konvention_(1790)).

(1) معاهدة لونييفيل للسلام: تمّ التوقيع عليها في 25 رمضان 1215هـ/ 9 فبراير 1801م بين الجمهورية الفرنسية والإمبراطور الرومانية، وقع عن فرنسا جوزيف بونابرت (Joseph Bonaparte) الشقيق الأكبر لنابليون الأول، وعن الإمبراطور الرومانية الكونت لودفيغ فون كوبنزل (Count Ludwig von Cobenzl)، وزير الخارجية النمساوي آنذاك.

النابليونية الثانية (حرب الحلفاء / Koalitionkrieg). وللحفاظ على حالة الهدوء الراهنة كان على شتورمر أيضاً - في حيز اختصاصه - أن ينسق مساعيه وتصريحاته بحذر وحرص بالغ أمام الباب العالي وتجاه الهيئات الدبلوماسية الأخرى، "ليس فقط في الدحض للشائعات وتجنب التحريضات المغرضة بشكل فوري ومتقن، وإنما أيضاً بالاستبعاد الكلي للظنون المتشككة بأن لنا نوايا انقلابية ومشاريع مستقبلية مزعومة أو الادعاءات بأننا ندير محادثات تأمرية في الخفاء ومنتظر فقط الفرصة السانحة لتكوين حلف مضاد." (1)

ولأن السياسة الخارجية للنمسا كانت متوجهة بالدرجة الأولى نحو الغرب، كان لا بد من إيلاء الأهمية القصوى لـ"إبقاء الدولة العثمانية عند مواضع سيطرتها الراهنة في أوروبا". هذا المبدأ - الذي ورد في النقطة الثانية من التعاليم الإرشادية - أصبح سارياً منذ بداية النصف الثاني من القرن الثاني الهجري/ الثامن عشر الميلادي، باعتباره رسمياً كأحد أبرز بديهيات السياسة النمساوية؛ إلزاماً بمعاهدتها مع روسيا، كانت النمسا مكرهة بخوض حربها الأخيرة ضد الدولة العثمانية 1201 هـ - 1205 هـ / 1787 م - 1791 م وبمشاركة تمهيدات الخطط الفرنسية-الروسية الرامية لتقاسم التركة العثمانية (التي - بالمناسبة - لم يتسن تحقيقها مطلقاً).

شاركت النمسا في هذه الحرب وهي كارهة لها من ناحيتين؛ الناحية الأولى تتعلق بميزان القوى وبالقدرات والإمكانات العسكرية الخاصة بها التي لم تكن كافية بالقدر الذي يؤهلها للدخول في تأييد مفتوح إلى جانب الدولة العثمانية، والناحية الثانية عدم وجود التوافق المرضي لها فيما يتعلق بخطط التقاسم للمناطق المكتسبة عن هذه الحرب. وعليه تمّ التشديد الملح على المبعوث شتورمر لاستخدام كل الوسائل المتاحة في سبيل الحفاظ على الثقة وتعزيز الودّ مع الباب العالي، ففي ذلك الوقت لم يكن للنمسا خياراً أفضل من ضمان علاقة جوار متينة مع الدولة العثمانية. لكن هذا لم يبلغ سياقاً آخرًا تعلق بالخطط المستقبلية، كانت النمسا تنظر وتبحث فيه بمسارات منفردة مع القوى الأوروبية، لكنها حرصت دائماً وبوضوح على عدم ذكر مصطلح "التقسيم" خلال كل هذه المسارات. وفق هذه

جاءت هذه المعاهدة نتيجة هزيمة الجيش النمساوي أمام الجيش الفرنسي في معركة مارينغو (Marengo) في 18 محرم هـ / 14 يونيو 1800م، تميزت هذه المعاهدة بأنها نهاية التحالف الثاني، وبعد هذه المعاهدة، كانت بريطانيا العظمى هي الأمة الوحيدة التي لا تزال في حالة حرب مع فرنسا.

http://en.wikipedia.org/wiki/Treaty_of_Lun%C3%A9ville

(1) A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiaturn Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgrads An Der Philosophisch En fakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.30 - 33.

المشاريع لتقاسم الغنائم الموروثة، كانت روسيا تسعى للاستحواذ على أفضل المقاطعات التابعة للدولة العثمانية في أوروبا، وللوصول إلى ذلك يلزمها أن تخطط لتعزيز قوتها وسيطرتها القائمة على المقاطعات الروسية إلى جانب العمل على إحداث اختلال شديد التأثير في توازن القوى الأوروبية.

لكن لحسن الحظ، ما ظهر من سلوك مختلف عن روسيا بدد من هذه المخاوف، حيث بدأ القيصر الروسي الإسكندر الأول (Alexander I.) قد صرف النظر عن الاستمرار في السياسة المزمنة التي انتهجتها كاترين الثانية (Katharina II.) لتوسيع الحدود الروسية على حساب المناطق الأوروبية التابعة للدولة العثمانية، وكان أيضاً قد أبدى تطلعه إلى جعل ضمان الحفاظ على سلامة أراضي الدولة العثمانية كأحد المبادئ التي تلتزم بها الدولة الروسية. كذلك هو الحال بالنسبة للنمسا نفسها؛ فمن ناحيتها كانت ترى أنّ اكتساب المقاطعات الحدودية للدولة العثمانية (و في مقدمتها: البوسنة وكرواتيا الدولة العثمانية وألبانيا) لن يكون في صالحها، لأنهم لم يكونوا ليتمكنوا من دخولها واحتلالها إلا على سفك مقدار كبير من الدماء نظراً للشجاعة والبسالة المذهلة لسكانها، وليس هذا فقط وإنما سيتلوا ذلك أيضاً هجرة الجزء المسلم من السكان وسيبقى اليونانيون فقط الذين سيتحولون مجدداً إلى ولائهم الأعمى لروسيا.

كان يبدو أنّ قيينا مطمئنة أكثر تجاه إنجلترا. حيث إنّ أنشطة التجارة الإنجليزية مع ما كان يسمى آنذاك بالهند الشرقية، كانت الدولة العثمانية تمثل أهمية كبيرة باعتبارها أرض عبور رئيسية لهذه التجارة؛ في سياق آخر كانت هناك أيضاً شروط واضحة لصالح الدولة العثمانية تضمنتها اتفاقية السلام التي أبرمت قبل فترة وجيزة بين إنجلترا وفرنسا في مدينة أمييه (Amiens) الفرنسية.

بدأ السلوك الفرنسي مثيراً للقلق بشكل أكبر. فمع اتساع تجارتها في مع بلدان شرق البحر الأبيض توفقت فرنسا على كل الأمم الأخرى. لكن ما تمّ تدوين الملاحظات عنه باهتمام خاص، أن نابليون بالرغم من تبيّيه لدعم البعثة الاستكشافية إلى مصر ضد رغبة حلفاء فرنسا القدامى، إلاّ أنّه لم يكتفِ بذلك، بل أقدم على عرض خطته الجديدة أمام النمسا أثناء مفاوضات السلام التي أُقيمت في لونيفيل (Lunéville) الفرنسية، بأن تغض قيينا الطرف عن احتلاله لمناطق صغيرة على حساب الدولة العثمانية لتعويض خسائره الكبيرة في إيطاليا. وكما ذكر في تعليمات قيينا لدبلوماسييه، – لدوافع الصداقة مع الدولة العثمانية ووفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة معها – فإنّ النمسا رفضت ذلك بطبيعة الحال. رأت النمسا في هذا العرض الفرنسي إمكانية لإحدى فرضيتين

فقط: إما أن فرنسا تسعى فعلاً – لدوافع أنانية – لتمزيق الدولة العثمانية، أو أنها سوف تحاول في المستقبل القريب ممارسة الضغط باتجاه تحقيق بعض الامتيازات والمنافع التجارية الهامة لصالحها، وعلى سبيل المثال خطوط الملاحة البحرية لحركة تجارتها على البحر الأسود. في المحصلة كان توقع الساسة في قيينا يميل إلى الاحتمال الثاني وتطلعوا إلى أن تتحالف فرنسا معهم في سبيل الحفاظ على استقرار الدولة العثمانية، الأمر الذي – بالطبع – سيصب تالياً في مصلحة استقرار مقاطعات الجنوب الفرنسي وتهيئة الظروف المناسبة للأنشطة التجارية هناك.

لكن قيينا من ناحية أخرى – تجاه العدو الأكثر خطورة وإرهاباً لها – رأت بأن تغض الطرف عن حالات الفوضى المستمرة في الولايات العثمانية نفسها، والتي أثارها عصيان الولاة المتمردين (الباشوات). ما أثار انزعاج قيينا بصورة خاصة، أن أحد هؤلاء – وتحديداً: الباشا باسفاند أوجلو فدين(Paswand Oglu von Widdin)⁽¹⁾. الذي تحدى وقاوم السلطة المركزية الدولة العثمانية منذ سنوات. ولا اعتبارات الحرص على المصالح التجارية المشتركة مع الدولة العثمانية، ولتجنب

(1) والد باسفاند كان رجلاً غنياً ومرموقاً في مدينة فدين، وقد حشد كتيبة من الرجال المتطوعين بقيادته لمساندة الدولة العثمانية خلال الحرب الروسية-العثمانية 1201هـ – 1206هـ / 1787 – 1792م؛ كنوزه وممتلكاته التي آلت إلى ملكية الصدر الأعظم للبلاط العثماني أظهرت ترجيحاً لاتهم الأخير بالتآمر في عملية قتله. يقال إن كنوزه وممتلكاته هي التي أغرت الصدر الأعظم للأمر بإعدامه والتخلص منه. وذهبت كل أمواله وممتلكاته للسلطان العثماني. باسفاند نفسه تعرض أيضاً للسجن فترة من الزمن ولم يتمكن من استعادة أملاك والده إلا جزءاً يسيراً منها، عاد لاحقاً للاستقرار في فدين وقرر بعزم كبير أن ينتقم. ومن أجل تحقيق أغراضه استغل الفرصة في قرار السلطان العثماني سليم الثالث بجل الفيالق الإنكشارية في المدن الحدودية بين الدولة العثمانية والنمسا، فقام بتأليب منتسبي الإنكشارية المستائين من هذه الإجراءات وتجميعهم حوله في مدينة فدين، وحقق مقاومة شرسة ضد الباشا (الوالي) لمنعه من تطبيق القرار بجل الفيالق الإنكشارية في فدين، وفي نهاية الأمر قام باغتيال الوالي، ما عزز من مكانته ونال بذلك الرضا من منتسبي الإنكشارية وأقبلوا عليه من كل أنحاء المنطقة والولايات المجاورة، بحيث وجد نفسه في نهاية المطاف يتربع على رأس جيش عسكري ضخم وقوي. أعلن رفضه لكل الإصلاحات العسكرية ودافع عن الإنكشارية، وضمّ الإقليم الروماني من الدولة العثمانية الأوروبية إلى سيطرته، ووعد الناس هناك بمنحهم حرية ممارسة العقيدة. وسرعان ما لقي قبول كل الفئات المستاءة من البلاط العثماني، الذين اعتبروا باسفاند محرراً لهم، ولاقت قواته رواجاً وازدياداً في العدد. وللحفاظ على هذا الجيش قام بفرض إتاوات تعسفية على المقاطعات المتاخمة له، حتى إنه طلب تمويله بالدخائر والأسلحة والمؤن الغذائية من أمراء الأقاليم والبغدان، وهددهم بالحرب في حال امتناعهم عن ذلك. حاول الباب العالي استخدام كل الوسائل – ترغيباً وترهيباً – في سبيل إخضاعه للسيادة العثمانية، لكنها لم تتوصل إلى ذلك. باسفاند كان قد أعد غدته وخطط للانتقال إلى إسطنبول، وهناك سيعلن النداء لتنصيبه سلطاناً بمساعدة الفيالق الإنكشارية؛ إزاء ذلك ومع دخول العام 1212 هـ / 1798م قام الباب العالي بإعداد جيش جرّار بأمر وزير البحرية العثماني (Capudan Pascha) ووجهه بقيادته إلى فدين، من أجل احتلال هذه المدينة وإراحة الدولة العثمانية منها. بعد شهر من الحصار والمعارك الشرسة والدموية اضطر هذا الجيش الجرار إلى الانسحاب والعودة خائباً وفاشلاً. ونظراً لهذا الخطر الذي لا يزال محققاً، قرر الباب العالي إصدار عفو عن باسفاند أوجلو ومرسوم بتسميته والياً على فدين. أظهر باسفاند – في العلن – اعترافه بالسلطان كحاكم إقطاعي عليه، لكنه في الحقيقة استمر في مزاوله الحكم التعسفي مطلق الصلاحيات دون ارتباط حقيقي بالباب العالي.

A Ngelika Kargl. Wstudien Zur Österr Elchischen Internuntiatu Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgrades An Der Philosophisch En fakultat, Der Universität Wien, Bibliothek Der Universität Wien, Wien 1973, P.36.

إعاقه حركة الملاحة البحرية على نهر الدانوب (Donau) فقد أصدرت فيينا أوامرها المسبقة إلى السلطات العسكرية على الحدود، والتابعة للملكية القيصريّة النمساوية، بمنع عمليات التهريب لأيّ أموال أو تموينات أو معدات حربية التي كانت تذهب لصالح المتمردين التابعين لـ فيينا؛ حتى إنّ فيينا – كاستثناء مؤقت لاتفاقاتها القائمة مع الباب العالي – سمحت لسلطات الدولة العثمانية المحلية في بلغراد وأورسوا (Belgrad & Orsowa) بإجراء زيارات تفتيش للبواخر النمساوية العابرة على نهر الدانوب. وبالمقابل أبدى الباب العالي ارتياحاً واضحاً تجاه مبادرة فيينا بهذه الإجراءات، وتالياً أو عز – وزير الشؤون الخارجية (Reis Efendi) – طلباً للباب العالي أن تقوم النمسا بتقديم مبادرة من جانبها تعرض فيها على باسفاند أو جلو تقديم ملجأ آمن له ولحاشيته وحرime وممتلكاته؛ إن فعلت فيينا ذلك سيكون الباب العالي ممتناً وسيحمل لها العرفان على هذه الخدمة الكبيرة. وبناءً عليه وصل أمر فيينا الرسمي حقاً إلى جراف سورو (Graf von Soro)، القائد العام في إقليم تيميسفار بانات (Temesvárer Banat)، لعقد محادثات سرّية مع باسفاند أو جلو بهذا الشأن.

لكن قبل فترة وجيزة من تعيين شتورمر كانت قد وردت إلى رئاسة الدولة النمساوية تقارير قادمة من إسطنبول تحدثت عن فتور مفاجئ وعلى غير المتوقع لدى الباب العالي في هذا الشأن وعن استدعاء مستشار الشؤون الخارجية العثماني (Reis Efendi) لطلب توضيح الموقف من هذه المفاوضات. وفي فيينا لم يكن هناك تخمينات كافية لتوضيح مكتمل بماهية الدوافع التي أدت إلى هذا التغيّر بنوايا الباب العالي. – وفق التقديرات في فيينا – إذا اتضح أن الباب العالي يتعامل مع هذا الأمر بتقلبه الطبيعي، وسيكون على قصر فيينا في هذه الحالة البت بإرادة ملكية للانسحاب – بشكل نهائي – من المفاوضات الحالية التي فشلت مرتين من قبل. أمّا في حال كان المُسبب لذلك تخوفاً مبالغ فيه أو "حمافة"، فهذا سيوصل إلى الاقتناع بأن مستشار الشؤون الخارجية للباب العالي (Reis Efendi) ينوي التراجع عن الخطوة التي كان قد اتخذها بعد تفكيره ملياً وقلقه بأنه ربما كان متسرعاً باتخاذها. وبالرغم من أنّ شتورمر كان مُكلفاً بصورة مُلحّة وعاجلة لبذل كل جهوده الممكنة واستخدام كل الوسائل المتاحة تحت تصرفه من أجل الإسهام في الصياغات الحالية والمستقبلية لإعادة ضبط وتنظيم التدابير الإصلاحية للوضع الداخلي الخاص بالدولة العثمانية، وأيضاً يلزمه التركيز على إيصال الاستشارات الضرورية للباب العالي، الرامية إلى إخراجهم من حالة الخمول المتبّد والألمبالاه التي يعيشونها. ولكن بطبيعة الحال لزمه خوض هذا المسار باذلاً كل حيلته من الحرص والحذر الكامل، بحيث يتجنب إثارة أيّ باعث يستثير غيرة روسيا! كان يتوجب بالضرورة إطلاع الباب العالي أنّ مواضع الخلل في البناءات الداخلية للدستور العثماني تمثل بيئة خصبة لتنامي أخطار الفوضى العارمة داخل الدولة في حال لم يتم اتخاذ إجراءات

وتدابير فورية بهذا الاتجاه⁽¹⁾.

وفي هذا الموضوع بالذات، سيكون من المفيد جداً أن نتوقف قليلاً عند جزئية البحث في التعليمات الرسمية الصادرة إلى شتورمر، وصياغة التفسيرات التوضيحية لما قيل ونُقل في وصف ذلك التوقيت الزمني من شهر جمادى الأولى 1217هـ/ سبتمبر 1802م، بحيث نخوض ذلك من منظور متطلع باتجاه المستقبل؛ التطلع بنظرة تختزل مجموع فترة الخدمة الرسمية لهذا المبعوث الملكي في لحظة واحدة، وتسلب الضوء على المبادئ والأولويات للسياسة النمساوية تجاه بلدان المشرق في هذه الفترة التاريخية. تحديداً سنمضي في تصفح التعليمات والإرشادات التي تسلمها شتورمر في هذه الأعوام بالذات، بحيث يكون الأمر واضحاً، إنه بالرغم من التجديد في تعيين وزارة الشؤون الخارجية بعدد أربع مرات، إلا أن النمسا التزمت بانتهاج مسار موحد في سياستها مع الدولة العثمانية. كأساس جوهري حاولت تحقيق مبدأ الحفاظ على سلامة الدولة العثمانية في سياقين، الأول مساندة الباب العالي (تزويد بالذخائر، وتوريد للتموينات الاستهلاكية، والمؤن الغذائية، إلى جانب الدعم المعلوماتي عن الأحوال المتعلقة بالمقاطعات الحدودية المجاورة للنمسا) كدعم مباشر للدولة العثمانية في صراعها الداخلي مع حركات التمرد، وقلب النظام؛ وفي السياق الثاني قدمت النمسا دعماً معنوياً للباب العالي إما عن طريق تقديم الآراء والمواقف المساندة والتشجيع بحسب الحالة السياسية – وبالطبع كان ذلك يسير دائماً في سياق المصالح المشتركة – أو لدى محاولات التوسط بينها وبين القوى الأوروبية الأخرى، أو موافاتها بالمعلومات عن الخطط والأنظمة السياسية للقوى العظمى.

بقدر كبير من الأهمية في قلب سياسة القصر الملكي النمساوي تركزت جهود قيينا في الحفاظ والإبقاء على حالة هدوء وضع الدولة العثمانية الداخلي – وبصورة خاصة في المناطق القريبة والمقاطعات العثمانية الحدودية المجاورة للنمسا – واستمرت سياستها الصريحة على هذا النهج طوال تلك السنوات. وبحلول رمضان 1217هـ/ يناير 1803م بدا واضحاً ذلك التوجه المهم يتركز القلق والفترة الطويلة من عدم الاستقرار في مناطق البلقان (Rumelien) وسوريا ومصر.⁽²⁾

(1) A Ngelika Kargl. WstuDien Zur Österr Elchischen Internuntiatour Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des doktorgradtes An Der Philosophisch En fakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.33 – 38 .

(2) البلقان (Rumelien): حركة التمرد بقيادة باسفاند أوجلو.
في سوريا: توسع حركة التصحيح الديني للشيخ محمد بن عبد الوهاب منذ العام 1153هـ/ 1740م.

بطريقة بالغة الغرابة – ربما بالتضليل من خلال معلومات غير كافية – تمت صياغة الرؤية الرسمية عن هذه الأوضاع، بأن الأسباب التي أدت إليها ليست دوافع سياسية أو دينية، بل هي "عقلية السلب والنهب" السائدة بين السكان.

في ذي الحجة / أبريل من العام نفسه كان القائم بالأعمال العثماني في فيينا جراف كوبنزل (Graf Cobenzl) قد أوصل – بصورة سرية – معلومات عن المشروع الذي ارتبط به عدد من العثمانيين لشراء مواشير أسلحة وبنادق قناصة (الخرطوش/ Flintenläufe) في لايبنتسك (Leipzig)، وبرلين (Berlin)، وأيضاً في الدول التابعة للقيصرية الملكية النمساوية؛ وبما أن قوانين حكومته – ووفق تفاهماتها مع النمسا – تحظر إدخال هذه السلع إلى الدولة العثمانية، التزمت النمسا بتلبية هذا الطلب، وأوعزت إلى مبعوثها شتورمر بتوصيل هذا الأمر إلى الباب العالي وتقديمه إليهم كمبادرة من القصر الملكي في فيينا وإثبات متجدد لحرص وميل النمسا إلى جانب الدولة العثمانية.

سيطرة آل سعود على مكة في صيف العام 1218هـ/ 1803م أثار ارتباكاً كبيراً ومُقلقاً في فيينا. هذا ما بدا بوضوح، حيث كتبت فيينا إلى إسطنبول بخطاب جاء فيه: "عند إعادة النظر والتفكير ملياً، نجد أهمية بقاء القوة والتماسك الداخلي السليم للدولة العثمانية، حيث يتضح لنا مدى الارتباط الوثيق والقريب جداً بين سلامة هذه الدولة وبين بقاء السلام وتوازن القوى اللازم في كل أوروبا" فقدان هذه المدينة المقدسة تعني – بالضرورة، وتحديداً للسلطان العثماني – ضياعاً لشرف مقام الخليفة، وبالتالي خسارة كبرى للمكانة والهيبة المرتبطة بهذا المقام. في مثل هذه الحالة ستبقى الدولة العثمانية كدولة قوية واثقة أنياً، ليس أكثر، لكن على المدى الطويل ستكون بالكاد تستطيع دفع الأخطار التي تهدد استقرارها وسلامتها أراضيها. وبناءً على ذلك لم يكن في مصلحة النمسا أن تقف موقفاً سلبياً متفرجةً على تآكل الدولة العثمانية من الداخل. ومثلما كانت النمسا أيضاً تتحدث مراراً عن اتخاذها لمبدأ الحيادية كنظام – "الالتزام بمبدأ عدم الانحياز كقاعدة تعامل حتمية تجاه أيّ خلل في الاستقرار داخل المقاطعات العثمانية" –، أكدت بذلك لمبعوثها شتورمر – المُكفّف دائماً وبدون انقطاع – أن يعرض على الباب العالي استعداد النمسا لتقديم المساهمة والمساندة في كل ما من شأنه

في مصر: ثورة المماليك ضد السلطان العثماني ومنذ ذلك الحين مارسوا حكماً مستقلاً.

A Ngelika Kargl. WstuDien Zur Österr Elchischen Internuntiatu Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des doktorgrades An Der Philosophisch En fakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.38 .

ضمان الاستقرار والسلامة للدولة العثمانية، ولكن أيضاً دون أن يُفهم ذلك بصيغة تثير الغرور الخاص بالقصر العثماني كصاحب للمكانة الأعلى والسامية بزعمهم.

في سياق القضية اليونانية – التي أصبحت آنذاك كالنار تحت الرماد – سمح ميترنيخ (Metternich) بتسريب أخبار للباب العالي تنبئهم عن بعض الأشخاص – في جسي (Jassy) عاصمة إمارة الأفلاق (Moldau) – يخططون بصفتهم الشخصية لإنشاء مطابع يونانية. حياً في صداقة الباب العالي و" لتقديم الإثبات المتجدد على مساندة ودعم البلاط الملكي المجاور، وعن مقدار الاستعداد الكبير والدائم في قيينا؛ ليس فقط إرضاءً للمطالب الشرعية والعادلة، وإنما أيضاً الاستباق لتحقيقها بالصيغة التي تصب في سبيل تعزيز المصلحة المشتركة"

وعلى الفور تمّ اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع إدخال معدات الطباعة والمطبوعات وأيضاً – بقدر الاستطاعة – منع انتقال العمال الخبراء في الطباعة إلى المقاطعات التابعة للدولة العثمانية. وخلال أربعة عشر يوماً كانت قد صدرت تعليمات إرشادية إلى شتورمر، وكان أبرز ما جاء فيها هو التشديد على ضرورة تركيز القدر الأكبر من الاهتمام للضغط والتقيد لمثل هذه المطابع، نظراً لما يمثله هذا الأمر من أهمية لصالح الدولة العثمانية ولصالح النمسا على السواء. النمسا طلبت أيضاً من الباب العالي التأكيد على اتخاذ إجراءات وقائية في إسطنبول وفي كل الموانئ العثمانية لعلها تتمكن بذلك من منع إدخال حروف الطباعة ومعدات الطباعة الأخرى، حرصاً على عدم وصولها عبر البحر إلى أوديسا (Odessa) ومنها إلى جسي (Jassy).

لكن للأسف كان تجاوب الباب العالي تجاه هذه الضغوط سلبياً، وتعاملت معها كالعادة بسياسة الإيمان بالقضاء والقدر. صحيح أنّ التعليمات صدرت إلى القائم الأعلى على جمرك إسطنبول بأخذ الحيطة والحذر بهذا الشأن، لكن في الواقع – وفق تقارير شتورمر إلى قيينا – كان وزير الشؤون الخارجية العثماني (Reis Efendi) مقتنعاً بأنّ هذا النوع من المشاريع – كانت قائمة فعلاً – فليس بالإمكان الحيلولة دون حدوثها إلا بالكاد في ظل الظروف الراهنة.

لكن لم يكن ذلك ليفقد قيينا ويوصلها لدرجة اليأس. بلا شك كان الموقف المعلن ضد الباشوات المتمردين يمثل حالات إزعاج شديد للنمسا أحياناً. وهناك قصة عرضية صغيرة حدثت آنذاك وكانت على رأس هذا الأمر. هذه القصة متعلقة بوالي يانينا علي باشا الألباني، أشهر الباشوات المتمردين على الدولة العثمانية، الذي – كما هو معلوم – كان قد سبّب توتراً شديداً للباب العالي وأيضاً للقوى الأوروبية الكبرى طوال سنوات؛ هذا الباشا أرسل إلى قيينا في صيف العام 1233هـ/ 1818م رجلاً يدعى الدكتور لوكاس (Dr. Locas)، قيل بأنه جاء إلى كلية قيينا للعلوم الطبية

وكان يتحرى لديهم عن معلومات تتعلق بمرض ليس له تشخيص واضح، وأفاد بأن علي باشا يعاني من هذا المرض؛ وفي نفس الوقت يريد طبيباً مرسلأ منهم لتعيينه في خدمة الباشا. الذي حدث في فيينا أنهم لم يعيرو تلك الحادثة بالأأ، و تدبروا حلاً "نمساوياً" خالصاً لهذه الحالة المزعجة. لقد قرروا تمهيد كل الطرق أمام الرجل المبعوث من الباشا المتمرد، لتمكينه من الوصول لغايته بشكل عاجل قدر الاستطاعة؛ لكن في نفس الوقت تم إرسال الهدايا على طريقة التقاليد الشرقية إلى الدولة العثمانية مع رسالة توصية فورية إلى الأرشيدوق كارل (Erzherzog Karl) تنفي ذلك تماماً. وأيضاً تم رفض طلب الدكتور لوكاس لمقابلة علنية في القصر الملكي النمساوي، لأن فيينا كانت تخشى كثيراً من أن تصل معلومات مشوهة أو مضللة عن هذا الشأن عبر المدى البعيد إلى الدولة العثمانية، الأمر الذي من الممكن أن يجر إلى صياغة تفسيرات خاطئة ستؤدي بالتالي إلى الافتعال المعروف لأسباب انعدام الثقة لدى الباب العالي. ولذلك تم توجيه شتورمر لصياغة توضيح جي أمام الباب العالي وزملائه في البعثات الدبلوماسية، في حال جاء التعرض بالحديث عن هذا الأمر!⁽¹⁾.

بالرجوع مجدداً إلى التعليمات الرسمية الموجهة لشتورمر، وإلى جانب هذا المبدأ المقدم كسياسة تعامل مستوفية من الدولة النمساوية في الحفاظ على سلامة وأمن الدولة العثمانية، تم العمل أيضاً حلحلة الهم الرئيسي للنمسا بتعزيز حركة التجارة الحرة للنمسا وحرية مرور الرحلات البحرية على طرق السفن والموانئ لبلدان شرق البحر الأبيض المتوسط. ولدى انتهاء السيطرة البربرية العام 1197هـ/ 1783م وبدء حركة التجارة *Handelssened* في العام 1198هـ/ 1784م كانت النمسا هي الوحيدة من بين القوى الكبرى التي حصلت على اعتراف ونالت امتيازات غير مدفوعة لحركة تجارتها. في قانون حركة التجارة المتفق عليه في العام 1197هـ/ 1783م كانت المادة الرابعة منه تحديداً تفيد بما لا يقل عن: التزام الباب العالي في حالات حدوث قرصنة على السفن النمساوية من قبل القبائل البربرية، بأن يتم التعويض عن الأضرار بمجرد رفع المطالبة الرسمية بذلك عن طريق المبعوث النمساوي المفوض لدى القصر العثماني؛ وعند المخالفة والتأخر عن التعويض أو الاسترجاع لفترة ستة أشهر يتم الدفع نقداً من خزينة الدولة العثمانية. وفي حال امتناع الباب العالي عن التعويض المتفق عليه فيحق لقصر فيينا اتخاذ الإجراءات العقابية على الدولة العثمانية بشكل تلقائي، استناداً إلى الشروط الجزائية ذات الصلة والمتفق عليها في التفاهات

(1) A Ngelika Kargl. WstuDien Zur Österr Elchischen Internuntiatu Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des doktorgradtes An Der Philosophisch Enfaakultat, Der Univeritat Wien, Bibliothek Der Univeritat Wien, Wien 1973, P.38 – 42.

السابقة مع الباب العالي.

البارون راتكيل (Herbert Ratkeal) – المبعوث السابق لشتورمر لدى الباب العالي – كان موفقاً بإنجاز التوصل إلى هذا الامتياز البالغ الأهمية والمتمثل في التزام الباب العالي بدفع مبالغ التعويض إلى جانب المساهمة في خدمة توسيع حركة التجارة البحرية بين النمسا والبندقية التي دخلت حيز التنفيذ في تلك الفترة. فقد تمّ تعويض الجزء الأعظم من السفن البندقية التي تعرضت للقرصنة في العامين 1213 و1214هـ/ 1798 و1799م، ودفعت التعويضات بشكل مباشر من خزينة الباب العالي. وهو ما يفترض تركيز الجهد والعمل عليه الآن من جانب النمسا هو المحافظة على هذا المكتسب الإيجابي، وطبقاً لذلك أيضاً جاءت التعليمات الصادرة إلى شتورمر بصيغة هذا التوجيه، والتي نصت على تعزيز الرحلات البحرية من خلال تعيين عملاء وجواسيس ملائمين يتواجدون في نطاق القبائل البربرية وحراسة مشددة على البحارة النمساويين لمنع العبث بمستندات الملاحة والتجارة البحرية، والعمل إلى جانب ذلك على كسب كبار أميرالات البحرية في الدولة العثمانية بإغراق الهدايا عليهم.⁽¹⁾ بهذه التدابير كان اهتمام النمسا متركزاً بصورة خاصة على توسيع نطاق حركة التجارة النمساوية لتصل إلى مصر (Ägypten) بالإضافة إلى تعزيز حركة التجارة على طول نهر الدانوب (Donau).

الانتصار الأهم الذي توصلت إليه النمسا داخل الدولة العثمانية تمثل بأحقية فرض الحماية للديانة الكاثوليكية، وتأمين كنائسها وأديرتها وقساوستها ورهبانها. إلى جانب أنّ رعايا المذاهب المتوحدة مع الكنائس الرومانية والأرمنية كانوا مشمولين بهذا الامتياز. بطبيعة الحال كان هذا النشاط مبنياً على دوافع سياسية؛ لأنّ النمسا وصلت إلى ذلك تتويجاً لمسار طويل من مساعيها لامتلاك النفوذ على الشؤون الدينية لتكون متصدرةً للزعامة الدينية أمام فرنسا التي كانت تحتكر حقوق الحماية المماثلة منذ أقدم العقود والاتفاقيات الدينية على مدى التاريخ القديم. وبناءً على ذلك أسند التكليف على شتورمر أن لا يسمح أبداً بحدوث أيّ تأثير من السفير الفرنسي للمزاحمة في هذا النفوذ لدى الباب العالي.

(1) الهدايا المقدمة لوزير البحرية في القصر العثماني ولأميرالات البحرية العثمانية الكبار تمثلت في: شمعدانين فضيين مطليين بالذهب، ساعة قوسية مزودة بأجراس وموضوعة في صندوق من الفضة، مظلة شمسية ملبسة بقماش النافث المطعم بالخيوط الذهبية. بالإضافة إلى حصة شتورمر في تقديم شيء من هذه الهدايا بصيغة استشارات يمررها لموظفي القصر العثماني وبضوء أخضر من قيينا.

A Ngelika Kargl. WstuDien Zur Österr Elchischen Internuntiatour Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des doktorgradtes An Der Philosophisch Enfakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.43.

البند الثالث من التعليمات مكنت شتورمر أخيراً من الحصول على الإرشادات الرئيسية التي أتاحت له – حسب قوله – التعرف بشكل أفضل على المشاريع والدوافع الحقيقية لأعمال البعثات الدبلوماسية بمختلف انتماءاتها. يقول شتورمر أنه للوصول إلى هذه الغايات كان يتوجب عليه أولاً أن يراجع ويفحص صفاته الشخصية، لكي يتمكن من وضع التقييم والتقدير المناسب لدوافع وسياقات المساعي الدبلوماسية التي سيؤديها من أجل الوصول إلى الأسس الملائمة لمصالح ورفعة دولته وكل ما يتعلق بمنفعتها، ثم يقوم بعد ذلك بتقدير مدى ثقته أو تحفظه تجاه زملائه من السفراء. في هذا السياق لم تغفل النمسا أيضاً عن إرفاق بعض الإرشادات الملموسة لشتورمر فيما يخص سفراء الدول والقوى التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للنمسا.

طُلب من شتورمر أن يتعامل بصيغة "ثقة التحالف" تجاه السفير الروسي تامارا (Tamara)⁽¹⁾، نظراً لأن القصر الروسي كان يعتبر هو الحليف الوحيد للنمسا منذ تنصيب الإسكندر (Alexander) قيصرراً لروسيا؛ رأت النمسا أنه لا بد من تعميق الصداقة الحالية مع روسيا، وبالنسبة لعلاقة التوتر السابقة التي سادت بينهما خلال الحرب الفرنسية فينبري العرض النمساوي عنها وكأنها كانت عبارة عن سوء فهم عرضي وقد نشأ بدون قصد نتيجةً لتحريضات خارجية.

منذ العام 1213هـ / 1798م قامت فرنسا بتعيين قائم بالأعمال فقط لدى الباب العالي كان يدعى بيير جون-ماري روفين (Pierre Jean-Marie Rufin)، لكن بالرغم من ذلك طلبت فيينا من شتورمر توخي الحذر وتشديد المراقبة، لأن فيينا كانت – حتى ذلك الحين – لا تعلم بصورة واضحة عن الخطط والمشاريع التي تعتمزم فرنسا العمل عليها. بصورة عامة كانت النمسا تراقب من بعيد نمو وازدياد النفوذ الفرنسي، وهل سيساهم ذلك في استقرار وسلامة الدولة العثمانية أم أنه سيكون مسبباً لتفككها؟؟.

بطبيعة الحال كان الحذر متركزاً بشكل خاص باتجاه مبعوث بروسيا كنوبلسدورف (Knobelsdorf). وكانت مهمة شتورمر أن يترصد لكل "الوساوس والتحركات اللئيمة للبروسيين" وإيصالها على الفور إلى الباب العالي بالصيغة التي تخدم المصالح النمساوية وإغراء

(1) فاسيلي ستيفانوفيتش تامارا (Vasilij Stepanovic Tamara) الذي كان سفيراً لروسيا للفترة (25شوال 1212 هـ – 28 ذو القعدة 1217 هـ / 12 أبريل 1798م إلى 22 مارس 1803م).

A Ngelika Kargl. WstuDien Zur Österr Elchischen Internuntiatu Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des doktorgradtes An Der Philosophisch En fakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.44.

الباب العالي بعدم استحقاق كنوبلسدورف لثقتهم وإيغار صدورهم عليه.

فيما عدا ذلك كان على المبعوث الملكي شتورمر أن يتعامل بقدر متوازن من سلوك الصداقة والود تجاه كل الدبلوماسيين، لكن دون إغفال عن المبدأ الأساسي الذي ينبغي وضعه نصب عينيه، " فكلما (بهكذا منطوق/sic!) بعدت أو قربت مسافة المصالح لعواصمهم، كلما (بهكذا منطوق/sic!) بعدت أو قربت الثقة المتبادلة مع هؤلاء، وبعد الأخذ بهذه الاعتبارات يتم تطبيق درجة الاحتراس ومستوى الأخذ بإجراءات الحيطة والحذر."

وهكذا كانت مصالح النمسا في إسطنبول أيضاً متوجهة في الأساس نحو الحفاظ على المنجزات القائمة على جميع المستويات. على الصعيد السياسي أرادت النمسا حماية حالة الاستقرار القائمة في أوروبا واقعاً وليس وهمياً، بعد التأثير الجذري البالغ الذي أصيبت به بسبب حرب نابليون. لكن وفق موازين القوى الأوروبية – كما بدا واضحاً آنذاك – كانت متمسكة بنزعة التوسع والسيطرة في مناطق جنوب شرق أوروبا كلما سنحت الفرصة الواضحة والمواتية لذلك. ومن هنا نشأ الإقرار بأهمية بقاء الدولة العثمانية قوية من الداخل ومن الخارج. ولهذا كانت قضية الحفاظ على سلامة واستقرار هذه الدولة المجاورة هدفاً ذاتياً بالنسبة للنمسا.

من منظور السياسات الاقتصادية أيضاً، كان من اللازم المحافظة على كل الامتيازات التي تم إنجازها على مدى سنوات، وعدم السماح مطلقاً لأي قوى أو دول أخرى بمنازعتها أو منافستها عليها. وانطلاقاً من العقود والاتفاقيات المبرمة في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، لزم العمل على تعزيز أنشطة التجارة وحركة الملاحة البحرية النمساوية والدفع بها إلى الأمام.

وبالتعاون مع الملوك الفرنسيين – أخلص مناصريّ المسيحية – تقاسمت النمسا مع فرنسا منذ قديم الزمن مسائل الحماية والحفاظ على شؤون الديانة الكاثوليكية المقدسة. بعد فترة قصيرة من الانقطاع خلال سنوات الثورة الفرنسية بادر نابليون باستئناف هذه العلاقة في حماية المقدسات من جديد. وحاولت النمسا هنا تأمين الحماية الدينية للمناطق التي أُكلت إليها والامتناع عن ذلك في المناطق التي تتعرض بشكل متكرر لمهاجمة القساوسة وموظفيّ الدولة الفرنسيين (1).

كان ارتضاء تعيين شتورمر لقيادة هذه البعثة لأنهم وجدوا أنه يتمتع بقدرات الكفاءة والخبرة التي تمكنه من إتقان التحكم والسيطرة على تبعات وأتقال هذا المنصب بجدارة. فمسألة التعامل مع

(1) انظر المبحث الثالث من الفصل الأول.

زملائه من السفراء الأوروبيين لم تكن تمثل إشكالية صعبة بالنسبة لدبلوماسي مراوغ مثل شتورمر. أما فيما يتعلق بسياقات التعامل والتفاوض مع الموظفين العثمانيين فقد لزم عليه استخدام مقياس تعامل مختلف تماماً وفقاً للأغراض التي تمّ فعلاً التخطيط لها أو وفقاً لتلك التي سيدخل في سياقاتها لاحقاً. ضمن أحد بنود اللوائح التنظيمية الرسمية لمنصبه وجد شتورمر نصيحة تشير إلى ضرورة التحلي بالصبر والثبات وعدم إظهار الضعف مطلقاً تجاه العثمانيين. انطلاقاً من هذه النظرية قام شتورمر فعلياً ببناء مبادئه الأساسية بالتعامل مع الباب العالي طوال سنوات خدمته الرسمية هناك، حيث كان يعطي الليونة في المسائل التي ستوصله إلى نيل المنافع والمصالح العليا لبلده، لكنه كان يجمع بين هذه الليونة وبين الإصرار بسياق غاية في الروعة والإتقان. ما الذي كان يمثله هذا الأمر من أهمية، بالعمل كمبعوث دبلوماسي في إسطنبول البعيدة جداً عن الديار، وتأدية خدمة عمل رسمي غاية في الصعوبة هناك لمدة سبعة عشر عاماً دون انقطاع وسط بيئة ومحيط من نوع غريب جداً؛ بقي هذا لحكم قيينا، حيث يتضح هنا أنّ كلّ عواصم أوروبا كانت – حينذاك وبشكل عام – ترسم وتخطط مسبقاً لسياقات سياساتها وتعاملاتها مع الدولة العثمانية⁽¹⁾.

ثالثاً: بروكش اوستن Prokesch Osten ⁽²⁾ مُمثلٌ لتركيا في النمسا أكثر من

كونه مُمثلاً للنمسا في تركيا. " – بروكش مبعوثاً وسفيراً في إسطنبول

(1272 – 1288هـ / 1856 – 1872م)

قدم بروكش إلى العاصمة العثمانية في الوقت المناسب، ذلك لأن العلاقات بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية كان لا بد أن تعاود وتيرتها بعد انتهاء حرب القرم، لقد خلفت الحرب آثاراً جسيمة

(1) A Ngelika Kargl. WstuDien Zur Österr Elchischen Internuntiatu Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des doktorgrads An Der Philosophisch En fakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.42 – 47.

(2) هو متعدد البراعات فهو جندي، ودبلوماسي، ورجل دولة المميز في النمسا خلال القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، فقد شارك في الحرب ضد فرنسا بين عامي 1228هـ – 1229هـ / 1813م – 1814م، وفي عام 1230هـ / 1815م تمّ تعيينه ضابطاً ثمّ قام بتدريس الرياضيات في مدرسة حربية، وبعد ذلك وبناءً على طلب مترنيخ انضم إلى السلك الدبلوماسي، من 1239هـ / 1824م، تمّ إرساله في حملة إلى الشرق الأوسط لمتابعة بعض النزاعات المختلفة التي بدأت مع حرب استقلال اليونان، وكان هذا اللقاء نقطة تحول في حياته. وفي عام 1312هـ / 1895م تمّ تعيينه سفيراً لدى حكومة الدولة العثمانية واستمر هناك لمدة 160 عاماً، وعند رحيله عام 1288هـ / 1871م قام الإمبراطور فرانسيس جوزيف الأول بمنحه وتوريته لقب «كونت» عرفاناً لخدمته المميزة، وكان عضواً لأكاديمية العلوم في برلين وفيينا، ولديه مجموعة كبيرة من مؤلفات وسير ومبتكرات ثقافية التي تمّ شرائها عام 1292هـ / 1875م من قبل متحف برلين.

Eva Obermayer-Marnach: Österreichisches Biographisches Lexikon (1815 – 1950), Wien 1983, Band VIII, P. 2–3. Dr. Constant von Wurzburg: Biografisches Lexikon des Kaisethum Österreich, Dreiundzwanziger Theil, Podlaha – Proksch Osten ,Nachträge – IV. Folge, Wien 1872, P. 355 – 349.

<http://www.ohio.edu/chastain/ip/prokesch.htm>.

http://en.wikipedia.org/wiki/Anton_von_Prokesch-Osten.

على المناخ الاجتماعي في الدولة العثمانية، وقد أُتيح للناس أثناء الحرب القراءَة كثيرًا عن الحضارة الغربية المُتفتحة، والتي استهدف للدولة العثمانية أن تتدرج تحت لوائها. فلجأت النمسا إلى بروكش- كما في كثيرٍ من البعثات الدبلوماسية التي أرسلت إلى الشرق قبلاً - استناداً إلى كفاءته الواسطة كان عليه - من خلال معرفته بالعادات والثقافة في المشرق أن يرعى ويحافظ على المصالح النمساوية.

من مُقامه في العاصمة العثمانية، تابع بروكش باهتمام كبير مراحل تطوّر أقاليم الدولة العثمانية، وقد تعرّف عليها قبلاً بالمتابعة الشخصية في السنوات 1239 هـ / 1824م وحتى 1256هـ/ 1830م. في الوقت نفسه أتاح له مقرُّ عمله المُطل على القرن الذهبي أن يُلاحق اهتماماته الخاصة: فقد ضاعف من حجم ما جمعه من العملات المشرقية والإسلامية، وحصل لنفسه على إذن الدخول إلى مكتبة السراي (حيثُ اكتشف هناك كتابات كورفينا المفقودة)؛ وظل على تواصلٍ مع علماء ورخّالة، منهم على سبيل المثال هاينريش بارث (Heinrich Barth) وكنسطنطين فون تشيندورف (Constantin von Tischendorf) وأندرياس دافيد مورتلمان (Andreas David Mordtmann)، وهذا الأخير شاركه بروكش الرأي في أن العثمانيين ليسوا بحاجةٍ إلى نصائح سياسيةٍ من الخارج وأنه يتعيّن التعامل مع الوضع الراهن (Status quo) للدولة العثمانية.

ظل بروكش مُخلصاً لهذا الهدف السياسي على مدار الأعوام الستة عشر التي قضاها في القسطنطينية، ورجع السبب في ذلك لإهتمامه الشخصي في بقاء الدولة حياً منه فيها. وقد هيّجت اتجاهاته السياسية حالة من العداء ضده، خصوصاً في نفوس نظرائه الروسيين والفرنسيين، إذ أنه بعد انقضاء حرب القرم لم يكن هناك اهتمامٌ أوروبي كبير في بقاء الدولة العثمانية على هذه الوضعية. وقد وصف بروكش القضية المشرقية في خطابٍ بعث به إلى ابنته، بأنها "صنيعة حالة الكسل الأوروبية"⁽¹⁾.

لقد ظل بروكش طيلة حياته تلميذاً لرجل السياسة المُحافظ مترنيش Metternich، والذي كانت المُحافظة على الدولة العثمانية هدفاً مهمّاً له في سياسته الخارجية. وخلال الأعوام الستة عشر التي قضاها موفداً إلى إسطنبول، تعرّز موقفه المُتأثر بمترنيش، وذلك بسبب خبرته وما نجم عنها من تقييم الظروف المجتمعية في الدولة العثمانية. وقد وعى السياسيون العثمانيون رشيد وعلي وفؤاد

(1) Edgar hösch und karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876), "Ein Diplomat Österreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beiträge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19.jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen p. 361-364.

باشا الأخطار التي تُحقيقُ بالدولة العثمانية ومدّوا جسور التواصل والصدّاقة مع بروكش، وهو ما يُمكن اعتباره حالةً استثنائية داخل السلك الدبلوماسي للعاصمة العثمانية. كانوا يعرفون أن لهم في بروكش صديقٌ يشجب – مثلهم تمامًا – السياسة الروسية العدائية وينتقد السياسة الاستعمارية للقوى الأوروبية الأخرى. وعبر سنواتٍ عديدة كان بروكش داعمًا كبيرًا لهم، ولطالما أكّد على أهمية الحفاظ على الدولة العثمانية باعتبارها دولةً إسلامية وأشار مرارًا وتكرارًا إلى مكانة السلطان باعتباره خليفةً للمسلمين. وفي تلك الفترة التي تراجعت فيها ثقة المسؤولين في البسفور في القوى الأوروبية التي أعلنت نفسها "صديقةً" وطالبت الدولة بإجراء إصلاحاتٍ على النسق الأوروبي، أصبح بروكش في نظر علي وفؤاد باشا شريكًا مهمًا من أوروبا الغربية – حتى ولو كانت النمسا لا تملك هذا الثقل السياسي الذي تتمتع به دولٌ مثل إنجلترا وروسيا. وأعلن بروكش دعمه لفكرة إتاحة الإمكانية أمام الدولة العثمانية لتحقيق حالة من الاستقرار على صعيد السياسة الخارجية، حتى يتسنى لها الاستقواء على صعيد السياسة الداخلية، إذ أنه كان يرى وجوب خضوع الدولة لفترةٍ من الإصلاحات تمتدّ لسنوات، وأن كل الإصلاحات قصيرة المدى لم تكن لتأتي بالنجاحات المأمولة. كانت سانت بطرسبرج أيضًا تعرف بأهمية مرحلة السلام الخارجية بالنسبة للدولة العثمانية، لكن أحدًا هناك لم يكن على استعداد لتوفير هذا الاستقرار لها.

كثيرًا ما وصف بروكش في مُذكراته أهمية علاقات الجوار الطيبة لدولةٍ مسيحية تُجاه دولةٍ إسلامية، ودعا من خلال مشاهداته للعلاقات المجتمعية للعثمانيين الغرب إلى تفهم الدين والثقافة هناك. وبهذا المفهوم يبدأ كتابه **16 عامًا في إسطنبول**:

"في النصف الأول من شهر ربيع الأول 1272هـ / نوفمبر 1855م تخليت عن مناصبي في فرانكفورت، راودني شعورٌ بأنني تخلصت من حملٍ ثقيل، وأنني لن أخسر مزيدًا من سنوات حياتي أملاً في حل مشكلةٍ يستحيل حلّها. ذهبتُ إلى إسطنبول واضعًا نصب عيني مهمة واضحة المعالم، لطالما أتتى عليها كل رجل دولةٍ يدرك تطلعات النمسا في الحياة وسط جيرانها. وقد تعززت باقتناعي، أنه لن يكون هناك جارٌّ على الحدود الجنوبية للنمسا والبالغ طولها 300 ميلاً، أكثر راحةً ومُسالمةً من تركيا؛ وأنه لن يكون هناك للنظام السياسي أخطار ومُشكلات؛ فكل ما من شأنه أن يُضعف تركيا سيكون من وجهة النظر السياسية ضررًا على النمسا، وكل من شأنه أن يحميها من الضعف سيشكل ميزةً في صالح النمسا. لم تكن هذه شاكلة التفكير في فيينا وفي بودابست، وفي المحافل الدولية المختلفة اختلف الموقف حيال الباب العالي حسب ما تمليه المصلحة. عن هذا وعن جودة وثقل العناصر التي تتكوّن منها الدولة العثمانية، كان أمامي الكثير لأتعلّمه، كيّ تتبلور رؤيتي وينضج حكمي على الأشياء".

بهذه المقدمة يُظهر تلميذُ مترنيش أنه سخر نفسه وما يزال من أجل الدولة العثمانية قويةً تكونُ بمثابة منطقةٍ آمنةٍ بين النمسا وروسيا.

في البداية استعان القائمون على الحكم في النمسا بخدمات بروكش من أجل دعم العلاقات مع الدولة العثمانية ومُمثليها السياسيين. من جانبه رحّب البابُ العالي باختيار بروكش مبعوثاً نمساوياً. أصبح فؤاد الذي عمل من قبل مبعوثاً في لندن وباريس ولشبونة، كبير الوزراء عام 1262هـ/ 1846م، وأسلم زمام مهمة وزارة الخارجية للدبلوماسي الشاب والطموح علي باشا، الذي كان في ذلك الوقت سكرتيراً للسفارة في باريس. عمل كلاهما على إجراء اصلاحاتٍ شاملة، دفعاً بها بكل طاقةٍ وحكمة. وفي خطابٍ إلى بروكش بتاريخ الثالث عشر من ذي القعدة 1272هـ / السادس عشر من يوليو 1856م، أعرب فؤاد باشا عن رضاء السلطان عبد المجيد الأول عن الأعمال التي أداها بروكش حتى ذلك التاريخ. وقد أيد بروكش بالاشتراك مع المبعوث البريطاني سترااتفورد دي ريدكليف (Stratford de Redcliffe) في ربيع الآخر – جمادي الاول عام 1272هـ / يناير- وفبراير عام 1856م أثناء مؤتمر إسطنبول، السعي إلى ربط إمارتي الأفلاق والبغدان مع الدولة العثمانية برابطةٍ وثيقة، من أجل تقوية الدولة من هاتين النقطتين الخارجيتين، الذي تناول المؤتمر أيضاً "أحقية روسيا بفرض الحماية على الطائفة الأرثوذكسية في الدولة العثمانية".⁽¹⁾

لم يعتقد بروكش أبداً في الفكرة التي تناقلتها الألسن عن "رجل أوروبا المريض في البسفور"، بل وشارك السفير البريطاني في فيينا فريدريك جيمس لامب (Frederick James Lamb) الرأي في محادثةٍ جمعتهما عام 1254هـ / 1839م، أن الدولة العثمانية تنطوي على حيويةٍ كبيرةٍ داخلها. صحيحٌ أن الدولة تعرّضت لتصدّعاتٍ عنيفةٍ – لو أصابت الحكومات الأوروبية الغربية لأسقطتها – إلا أن الدولة قويةٌ من داخلها بما يكفي ولا يُمكنُ تحطيمها إلا من الخارج. لقد أثنى الجانبُ العثماني على بروكش لموقفه هذا الراض لصورة "رجل أوروبا المريض" التي رسمتها وأصرت عليها دولٌ أوروبا للدولة العثمانية.

أظهر السلطان لبروكش، وقبل فترةٍ طويلةٍ من منحه الوسام العثماني الأرفع، أنه –أي بروكش– يحظى باهتمامٍ كبير، وأن المسؤولين في إسطنبول يسعون على راحته هو وزوجه وعائلته. من

(1) Edgar hösch und Karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876), "Ein Diplomat Österreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beiträge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19.jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, p. 371-373.

جانبٍ آخرٍ أيضًا رُوي بروكش مُدافعًا عن الدولة العثمانية، وهو الأمرُ الذي تُظهره مقولته للمبعوث البروسيِّ برازيير (Brassier): "إنه يُعطي الدولة العثمانية بصره العريض." لقد رسخ في اعتقاد بروكش أن الدولة العثمانية ستعمر أكثر من ممالك أخرى لو أُتيحت للدولة وقتٌ تُجري فيه حزمةً مُحدّدة من الإصلاحات. إلا أن السباق المحموم لاتخاذ مواقع مناسبة في إرث الدولة العثمانية، أصبح دأب الدول الأوروبية منذ فترة طويلة. وفي هذا السياق اعترف نابليون الثالث في حوارٍ له مع هوبنر (Hübner)، السفير النمساويِّ في باريس، أن شعورًا يراوده بأن نفوذه في إسطنبول سيتلاشى، في حين أن النفوذ النمساويِّ يبدو هو الأقوى والأشد تأثيرًا. وأردف أن بروكش وقف حائلًا "دون تنفيذ الباب العالي للنصائح التي أسدتها فرنسا وقوى غريبة أخرى للعثمانيين". وقد اكتفى هوبنر في رده على هذا الكلام، بقوله إن هذه الشكاوى ليست مُبررةً تمامًا وأن على القيصر أن يُعرب عن شكواه هذه ضد بروكش عبر سفيره في فيينا. بدوره لم يكن توفينيل (Thouvenel)، السفيرُ الفرنسيُّ في إسطنبول راضيًا عن بروكش بالمرّة. لكن لم يكن ذلك ليثني من عزيمة بروكش الذي أراد حتى في أحلك الظروف ألا يحيد عن هدفه الأساسي، وهو الحفاظ على الدولة العثمانية، وبذل جهده في فيينا لعرض محاسن البناء الاجتماعية في الدولة التي تحتضن شعوبًا عديدة. وهكذا كان يرى أن الدولة العثمانية تفرّدت بعملٍ مُتميز، وهو العدل والمساواة في معاملة مُختلف الديانات. لقد فتحت المدارس الحكومية أبوابها لأطفال كل الجماعات الدينية من مختلف الأصول العرقية. وفي تعارضٍ مع الرأي الروسيِّ، وصف بروكش هذه السياسة التعليمية بالتقدّمية. لقد بدا له من غير المفهوم تمامًا، ما أقدمت عليه بريطانيا العظمى من مُطالبة السلطان بإصدار مرسوم، يُعطي الحق للمسلمين في الانتقال إلى الديانة المسيحية. لقد رأى بروكش هذا بمثابة هجومٍ على نسق الثقافة العثمانية وعلى مكانة السلطان كخليفة للمسلمين. وقد أعرب كبيرُ الوزراء لبروكش، بعد أن صُدم هو الآخر من هذا الطلب البريطانيِّ، أنهم يتعاملون مع الباب العالي، الذي يدعون رغبتهم في إنقاذه، على هذا الأساس منذُ 40 عامًا.⁽¹⁾

لقد كان لزامًا على السلطان أن يُواجه عديد المشكلات داخل دولته. خيّم الاضطرابات على طرابلس، واشتدت الرغبة في الاستقلال في تونس، إلا إنه كما جرت العادة، كان هو الضامن للتعایش المُنظّم بين مُختلف الأديان والعرقيات. بالنسبة لبروكش كان هو صاحب السيادة المُطلقة التي لا ينازعه فيها أحد، وهو الذي يحكم بلدًا تحتوي على موارد هائلة. مما سبق استخلص بروكش

(1) Edgar Hösch und Karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876), "Ein Diplomat Österreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beiträge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19. Jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, p. 375-377.

أن الضرر الذي يحدقُ بالدولة العثمانية لن يأتي من مكانٍ آخر سوى من الخارج، إما عن طريق الحرب أو من خلال إصلاحاتٍ مُتعلّقة أوروبية الطابع. ولأن بروكش أعلن عن تعلّقه الشديد بثقافة هذه الدولة وشعبها، فصحيحٌ أنه أيد الطموحات الإصلاحية، ولكنه ما فتئ يُحذّر من الأوربة التامة والتسرّع في إجراء التجديدات. من الجهة الأوروبية جاء الردُ نافذ الصبر، حسب رأي بروكش، ذلك أن أرباب السياسة هناك اعتقدوا أن الإصلاحات تسيّر بوتيرة في غاية البطء. لكنه رأى أن نجاح الإصلاحات السياسية يتهدده الخطر من جراء تصدّي القوى الأوروبية المُتسرّع له، علاوةً على أن السياسيين الغربيين من وجهة نظره يفتقرون إلى المعرفة الكاملة بالأحوال القائمة فعلياً في الدولة العثمانية. دوّن بروكش في كتابه 16 عامًا ما لاحظته من الفجوة الاجتماعية في المجتمع العثماني:

"لم يُوجد في هذه البلاد مجتمعٌ على النسق الأوروبي. كان الشعبُ يتكوّن من طبقتين: أقليةٌ يُخوّل لها وحدها الاستيلاء على المناصب والحصول على المناصب في الدواوين، وكانت هي الفئة التي تُسيطر وحدها تقريبًا على الأرض الزراعية والممتلكات، ومع كل هذا فهي غير مُلزّمة بدفع الضرائب؛ ثم الأغلبية الساحقة التي تعمل في كل مجالات الخدمة مُهدرة الحق مسلوبة الإرادة."

في أوروبا أيضًا كانت حالة التعقّل والفهم الضرورية لإصدار المُقترحات السياسية، مفقودة. ولأن المجتمع الإسلامي في الدولة العثمانية لم تكن ظروفه تُقارن مع الأحوال المجتمعية في المجتمع الغربي، فإنه كان لزامًا البحث عن طرقٍ أخرى لحل المُشكلات المجتمعية داخل الدولة.

شهد الأسبوعُ الأول من ذي الحجة 1273هـ/ أغسطس 1857م، بداية القطيعة بين مُمثلي الحكومات الغربي والباب العالي، بسبب ضم الدولة لإمارات الدانوب الإفلاق والبغدان. وقد سبق ذلك اندلاع نزاعاتٍ دبلوماسيةٍ عنيفة بين الدولة العثمانية والنمسا (مدعومة من بريطانيا العظمى) من جهة، وفرنسا وروسيا وساردينيا وبروسيا من جهةٍ أخرى. وبسبب عدم التوصل إلى حلٍ لقضية إمارتي الدانوب، غادر مبعوثو فرنسا وروسيا وبروسيا وساردينيا أرض إسطنبول. ولم يبق من بين المُمثّلين الأوروبيين في إسطنبول إلا السفير البريطاني اللورد ستراتفورد دي ريدكليف وبروكش. وقد خلّفت المُجابهة المُتواصلة لمصالح القوى الأوروبية آثارًا عميقةً في نفس بروكش بعد مُضيّ سنة ونصف على إقامته على الخليج الذهبي: لقد شعر أنه كما "الأداة المكسورة"، ورأى في شهر ذي الحجة 1273هـ/ أغسطس 1857م أن العمل الدبلوماسي الذي قام به خلال سنةٍ كاملة ذهب أراج الرياح، وتقدّم بطلبٍ لإعفائه من منصبه. إلا أن قرار إعفائه لم يصدر لا حينها ولا حتى في الفترة اللاحقة. من جهتهما كان الوزير بيول والقيصر يريدان الإبقاء على بروكش ولم تكن لديهما أيّ نية لعزله.

وقد أردف بروكش في كتابه 16 عامًا توصيفًا للعام 1273هـ/ 1857م يسرد فيه موقفه حينها الذي دّعم الفرضية القائلة بأن السياسة الأوروبية العدائية إلى حدٍ بعيد، مثلت لبروكش تحدياً متزايداً إزاء دوره كحامي الباب للعلي. وهذا الموقف لا ترجع أسبابه إلى تحمّس بروكش للثقافة العثمانية وحسب، وإنما أيضاً وبالأساس إلى الاتجاهات السياسية المحافظة للنمسا. كان بروكش يرى في الدولة العثمانية إمكاناتٍ سياسيةٍ عظيمة.

وكان يتحدّث في تقاريره بإيجابيةٍ عن السياسيين العثمانيين. وكان ردُّ بيول عليه يشوبه عدم الارتياح وبرودة الحديث: "الأتراك يملكون خصائص مُتميّزة، وعقلٍ بشريٍّ سليمٍ يندرُ وجوده في أيِّ مكانٍ [...] لكنهم لا يملكون شجاعةً سياسية." (1)

ومع الموت المفاجئ لكبير الوزراء رشيد باشا، خسر بروكش مطلع عام 1274هـ/ 1858م شخصاً كان محل ثقةٍ على مقربةٍ من السلطان، والذي قدره بروكش كثيراً بسبب قدراته العالية وشخصيته الأمانة. على الصعيد السياسي، باتت وضعيّة الدولة العثمانية بعد وفاة رشيد باشا صعبةً، لأنه كان يُمثّل القوة الموقّعة التي تُصالح بين مُختلف الأطراف ولأنه أكسب الوزارة دورٌ يُحسب لها. وفي خطابٍ شخصيٍّ بعث به إلى بيول، يقولُ بروكش: "قد يعتقد المرء بالخرافات ويعتقد أن الصولجان على الدولة قد انكسر عندما يعايش مثل هذه الأحداث! منذُ أعوام وأنا أبذلُ كل جهودي من أجل الموازنة بين رشيد وعلي وفؤاد وصهر السلطان محمد علي. إن تقلدهم السلطة أتى بأنسب مجموعةٍ يُمكن لها أن تكون معاً هنا. لقد كان وجود هذا الرجل على قمة هرم السلطة لا غنى عنه من أجل الإبقاء على التوازن مع كافة الجهات. وما من أحدٍ آخر كان أكثر مناسبةً منه للمنصب الأرفع في البلاد. رغم أن ماضيه ليس فقيراً من نقاط الضعف، إلا إنه تفوّق عليهم جميعاً ودون استثناء في التقدير، واستأثر بالاهتمام العام حتى على حساب علي باشا نفسه، الشريف النسب الذي لم يضارعه في السيطرة على النفس ولا في المعرفة والنظرة الثاقبة ولا في الأدب والسلوكيات. لقد كان يتميّز بالعقل اللين والسريع الفهم والتعقل التام والأخلاق الودودة ولم يُستدلّ أبداً على اتصافه بضيق الصدر أو التزمّت أو ضيق الأفق أو الغرور أو القسوة، وكان يميلُ إلى النزاهة والحرص وحتى لو كان ذلك بدرجةٍ ضئيلة. لقد تغلّبت الصفات الطيبة على نقاط الضعف، التي لا بدّ من التغاضي عنها اليوم ونسيانها." أنا لا أجرؤ على إصدار أية أحكامٍ على كيفية تشكّل الأوضاع في

(1) Edgar hösch und Karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876), "Ein Diplomat Österreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beiträge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19. Jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, p. 375-377.

الفترة المُقبلة. هل سيصيرُ علي باشا كبير الوزراء ويحل فؤاد باشا محله في منصبه الحالي، وهو الوضع الذي لا يعتبر بديلاً. أم تتولّى شخصيّة كبيرة من الظل رئاسة الوزراء ويبقى الوزيران في منصبيهما الذين يشغلهما اليوم، على الرغم من أن علي باشا لن يكون هو نفسه الرجل الذي كان إلى جانب رشيد باشا. لا مفر إذن من البداية من جديد".

وبعد وفاة رشيد باشا بخمسة أيام حلّ السلطانُ ضيفاً على مسرح إسطنبول، كي يُظهر للجالية الأوروبية وقبلها الفئة المسلمة من الشعب في المدينة، أن "السير في ركاب الأفكار الأوروبية لم يكن مرجعه إلى رشيد باشا فقط وإنما هو يتبناه السلطان نفسه". اعتمد بروكش، الذي كان مُتحمّزاً لمُجابهة محاولات القوى الأوروبية الأخرى لزعة استقرار الدولة، على علاقاته الطيبة مع علي باشا من أجل تحقيق المصالح النمساوية – أو بالأحرى تلك المصالح التي كان بروكش يعتبرها نمساوية. في الفترة التالية اتهم مُمثّلو فرنسا وروسيا علي باشا بأنه يسيّر على خطى السياسة النمساوية في إدارة الدولة. أما الموقف الذي طالما اتخذه الساسة العثمانيون إزاء الهجمات المُتكررة من الخارج، فقد اعتبره بروكش استثنائياً بامتياز، لقد رأى موقفاً يُظهر قدراً كبيراً من شخصية كلا الرجلين، حسبما أسهب بروكش في وصف ذلك في كتابه 16 عاماً:

"لقد كانت الدولة [العثمانية] تُساقُ بخطىٍ حثيئةً إلى الانهيار الداخليّ بسبب سلوك أوروبا حيال الإصلاحات التي كانت الدولة تصبو إليها بجديّة وإخلاص. ومن أجل اجتياز الأزمة، كانحرياً بتلك القوى أن تقوم على الرعاية التامة للدولة عبر عدة أجيال. إلا أن هؤلاء لم يقوموا بشيءٍ من ذلك إلى الآن ولم يكن هناك نيةٌ لمثل هذا هنا. تعرقلت في صناعتها التي كانت تحظى بعظيم الاهتمام، وحيل بينها وبين تطوير مواردها ونظام إدارتها، ودُفع بها إلى حافة الإفلاس بسبب التجديدات المُكلفة والمُتسرعة التي أرغمت عليها، وبسبب الاستغلال الوقح من الخارج، ولم يُرأف بمبادئها وتحديداً دينها وعاداتها ومكانة سلطانها، وحُرمت من حقها في علاقاتها مع أوروبا، هكذا كانت حالُ تركيا، التي لم تكن قبلها بثلاثين عاماً مدينةً بهيلر واحد بل كانت ثريةً بقدرٍ معقول؛ واليوم تعاني تحت وطأة الفقر وتنوء بحمل الفوائد المتراكمة، وتنعكس صورتها أمام الخارج والداخل وهي تمرُّ بحالةٍ غيبوبةٍ عميقة. [..] وعلى الرغم من ذلك لم يعد في مقدرة الباب العالي الخروج عن المسار الذي سار على خطاه السلطان محمود. لكن أن يُبقي كلُّ من علي وفؤاد باشا، اللذان وقفا على قمة هرم التجديدات وكانا يعرفان أحقية تعالي الأصوات المعارضة، على رباطة جأشهما رغم ذلك، هذا من الظواهر الأكثر عجباً التي رأيتها".

من بين المُمثّلين الأوروبيين في البسفور، كان بروكش يعاني من السفير الفرنسي على وجه الخصوص. وتزايد الضغطُ على بروكش، لدرجة أنه عاود الكتابة إلى فيينا

عام 1274هـ / 1858م مُطالبًا من جديد بإعفائه من منصبه. ومع دخول فصل الصيف غادر بروكش إسطنبول إلى فيينا، كي يُفعل بنفسه قرار استقالته. إلا أنه لم يُصادف في العاصمة النمساوية سوى الرفض. وأيضاً بعد عدة أشهر كان المسئولون هناك على أتم الاقتناع بقدراته الدبلوماسية المُتميّزة. وقد كتب ريشبيرج (Rechberg)، الذي كان مبعوثًا للنمسا لدى إسطنبول في الفترة بين 1267- 1269هـ/1851-1853م والذي تقلد منصب وزير البيت الملكي القيصري ووزارة الخارجية، كتب إلى بروكش في 4 ذي القعدة 1275هـ/ 5 يونيو 1859م، يقول: "يتلقى المشرق في هذه اللحظة تحديداً شأنًا ووزناً أسمى وأرفع. نعتبر إيطاليا قناعاً زائفاً، فيما أن الخطط الحقيقية موجّهة صوب المشرق. لهذا السبب علينا أن نوجّه أقصى جهودنا ناحية المشرق ولا يسعني إلا أن أتمنى للقيصر، حظاً سعيداً وموفقاً، بأن تكون اهتماماته موجّهة إلى هناك".

في معركته ضد الإسراع غير المُوفّق بعجلة الإصلاحات ومحاولات هدم الدين الإسلامي، عمل بروكش بعد عودته إلى إسطنبول على مجابهة مُمثلي القوى الأوروبية الأخرى وبهذا "كان محكومًا عليه بأداء عملٍ لا طائل من ورائه". وأمام عينيه تجلّت تفاصيلٌ درامية، اعتقد هو أن أسبابها ترجع إلى القوى الأوروبية الأخرى. فطبقاً لوجهة نظره، كانت روسيا شريكة في مسئولية احتدام النزاعات بين الباب العالي والطائفة المسيحية، واشتعال السخط العام في البلاد. لقد كان بروكش راسخ الاعتقاد بأن روسيا تحاول من خلال إثارة القلاقل "أن ترسيخ في الرأي العام الأوروبي المُعتقدات المألوفة عن أحوال لا يملك الرأي العام الجهد لتغييرها". في سنوات عمله المُتأخرة، رأى في روسيا السلطة الأكثر عدائيةً وخطورةً، وأن سياستها الخارجية لم يتم الوعى بها من دول غرب أوروبا على نحوٍ صحيح.

وقد رأى بروكش أن الدول الغربية الأخرى متواطئة في السياسة التي تهدف إلى الإضرار بالدولة العثمانية، وهي السياسة التي تتعمد - حسب رأيه - تحطيم الدولة على الصعيد المالي: "في قاع الهاوية، التي يقف على حافتها نهب كنوز الدولة العثمانية من المحليين والأجانب، وتدمير الصناعة من خلال العقود التجارية المُجحفة، وحربُ القرم مع توابعها المُستمرة، والمطالب المُتعجلة بإجراء عملية الإصلاح التي يعوزها كفاءات وموارد مالية ووقتٌ لم يتسنى لتركيا تقديمهم

خلال جيل واحد، يندرها ذلك التدهور المالي غير المتوقع بالدمار التام".⁽¹⁾

في السادس عشر من شهر ذي الحجة 1277هـ / الخامس والعشرين من شهر يونيو 1861م، تُوقِي السلطان عبد المجيد الأول. وقد ظل خليفته عبد العزيز مُخْتَفِيًا إلى حين الاحتفالات الرسمية بتتصيه سلطانًا على العرش، وذلك خوفًا من استهدافه بهجوم. إرهابي ولم يأكل سوى الأُطعمة التي تُعدها أمه له، خشية التعرّض للتسمم. هذا وقد ربطته علاقةً طيبةً مع بروكش، تعزّزت أكثر من خلال الصداقة التي أبرم بروكش أواصرها مع علي باشا. فكان من السلطان في خطاباته له إلى الشعب على سبيل المثال، قبوله لمُقترحات تحسين التي اقترحها عليه بروكش.

في السادس والعشرين من شهر ذي الحجة 1277هـ / الخامس من يوليو 1861م، جرت مراسمُ التتويج في مسجد أيوب بالتقليد الشائع بالمنطق بالسيف. وقد رأى بروكش في سير الاحتفالات دليلاً على العلاقات الطيبة التي تجمع بين العثمانيين والرعايا المسيحيين في الدولة:

يصفُ الدبلوماسي حفل التتويج وهو مأخوذٌ به مقارنةً بالاحتفالات الأوروبية الكبيرة التي يرى أنها أقل فخامةً وبهاءً. بدأت الاحتفالات بدوي المدافع التي أيقظت المدينة في الصباح الباكر من سباتها العميق. قرابة الظهر ذهب بروكش بمعية خدمه ومعاونيه إلى قصر دولما باشا في قارب كبير. جرت مراسم استقباله في موكب عظيم وهو بصحبة الوفد الدبلوماسي، الذي جاء في إثره العلماء والوزراء، في صالة الاحتفالات الخاصة بالقصر. وبعد أن احتفل الوفد الدبلوماسي بالسلطان أقام فؤاد باشا في منزله الريفي على خليج البسفور عشاءً في ظل خيمة من القماش المُذهب التركي القديم والأعمدة المُزخرفة التي تركها السلطان محمود الثاني ميراثاً. في المساء والليل أضاءت مصابيح لا حصر لها سماء الحديقة؛ وأضاءت ألعاب نارية سماء البسفور. أبحرت سفن بخارية تلمع في ضوء المصابيح ونقلت جماعة الضيوف الأوروبيين إلى مدينة بويوكديري. فُتح جناح الحريم أمام السيدات الأوروبيات لمشاهدته. ورغم أن الميناء امتلأ بقوارب لا حصر لها، اندهش بروكش من مراعاة الآداب العامة وحالة الراحة التي عمّت الضيوف. لم يلحظ أي شخصٍ مخمور أو "وقح". قطع السلطان خليج البسفور متوسطاً الجمع ذهاباً وإياباً في سفينة بخارية. ظل بروكش حتى منتصف الليل منتشياً بهذه "العظمة"، وهذا الاحتفال "القادم من ألف ليلة وليلة"، وترسخ إيمانه بمكانة الأخلاق ووزنها لدى الدولة والحاكم. وقد عايش بروكش احتفالاتٍ أخرى لاحقاً في

(1) Edgar hösch und Karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876), "Ein Diplomat Österreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beiträge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19.jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, p. 379-382.

مدينة بيبك (Bebek). إلا أن الاحتفالات لم تستطع التغطية على التوترات السياسية الداخلية التي انخرطت الدولة فيها. عامٌ ونصف فقط بعدها قدّم علي وفؤاد باشا استقالتيهما من مناصبيهما في رجب 1279هـ/ يناير 1863م. كان بروكش يؤمن بقدراتهما السياسية وكتب إلى صديقه ألكسندر فارزبيرج خطابًا قصير المحتوى عن الوضع الراهن في القرن الذهبيّ:

"أوروبا تحبُّ الغريب والمثير فيما يتعلق بالمشرق، إلا أن من الطبيعي وضع المشرق في مقدمة الاهتمام. في الصحف الأوروبية يصفون السلطان بأنه رجلٌ مُهرّج والآن تعيدُ تلك الصحف وصف وزرائه بأنهم أناسٌ يطمحون إلى السلطة المطلقة ولذلك يتعاملون مع مليكهم كأنه تحت الوصاية. كلُّ ما سبق غير صحيح. السلطان هو رجلٌ شاب ليست له خبرة أو معرفة كافية بأصول اللعبة، وهو على وعيٍ تام أن عليه مهمة يؤدّيها، لكنه لا يعرف كيف يبدأ على وجه التحديد. والوزراء هم رجالٌ جادون ولديهم رؤيةٌ واضحة عما يستطيعون فعله وما ينبغي عليهم فعله، وهم على درجةٍ من التعليم والرزانة لا تقل عن وزراء أوروبيين، لكن عليهم أن يكملوا ويتبعوا نظامًا إصلاحيًا لا يستطيعون الخروج عنه وهو النظام الذي يقودُ إلى الهلاك أكثر منه إلى النجاة. السطحيون والأتراك كبار السن يرون الأخطار الناجمة عن هذا النظام لكنهم لا يعرفون أن ليس هناك طريقٌ آخر؛ أما الطموحون والشباب من الأتراك فيرون المناصب فقط ويؤمنون أن الدولة سيكون لها شأنٌ أفضل لو أمكن لهم الجلوسُ عليها. وبسببٍ من هذه الرؤيات المتباينة نشأت أزمةُ الوزراء التي حسمت في جوهرها تمامًا. وظل كلا الرجلين القائدين على قمة هرم القيادة. إلا أن هذا لا يعد بألا تتكرر الأزمة من جديد، ولكن ما سيكون حينئذ الفاصل هو أن ينافسهما رجلٌ لديه موهبة وثقل يجاب ما لدى كلا الوزيرين. إلى اليوم لا يرى أثرٌ لمثل هذا الرجل".

لم يمر وقتٌ طويل حتى حصل فؤاد وعلي باشا على رضا السلطان وعادا من جديد لتنفيذ سياسة الدولة. ولم تكن هذه هي الأزمة الحكومية الوحيدة في ستينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وهنا صح اعتقادُ بروكش أن مثل هذه الأزمة السياسية، التي كان للجانب الأوروبي تأثيرٌ عليها، يُمكن أن تتكرر من جديد.

إبان الأزمة الحكومية في رجب 1279هـ/ يناير 1863م، لم يسمع بروكش عن السلطان عبدالعزيز شيئًا طيبًا. في العشرين من يناير أتى بستانيّ القصر الملكي إلى بروكش ووصف السلطان أمامه بأنه رجلٌ جاهلٌ ومُتقلّب المزاج وقاسي القلب وشرير. كما وصف أصحاب الثقة من حاشية السلطان بصفاتٍ لا تقلُّ سوءًا. وقال إن السلطان عبد المجيد الأول أخبره قبل موته، أنه ليس حزينًا لقرب دنو الأجل، وإنما يشعر بالحزن على خليفته الذي يكره كل المسيحيين وكل ما يمت إلى الإصلاح بصلة. ورغم هذه المعلومات ظل بروكش يؤمن بالتعايش السلمي بين المسيحيين

والمسلمين، وأن انتعاشًا سيحدث في الدولة العثمانية، وذلك حسب تصريحاته عندما سافر في صيف عام 1279هـ/ 1863م إلى بودابست وفيينا. (1)

كان بروكش يرى أن القائمين على الأمر في فيينا لم يعطوا أيّ انتباهٍ "للتحوّل الحادث منذ قرنٍ كامل" في إسطنبول، وهو التحوّل الذي وصفه المؤرّخ ستانلي إي. لانيبول (Stanley E. Lanepoole) - مُقارنَةً بدولٍ إسلاميةٍ أخرى - بالتغيّر "الثوريّ". وعلى الرغم من أن بروكش أمكن له أن ينقل كلاً ما إيجابياً عن الإصلاحات، وأن صناعة القطن المزدهرة والنجاحات الاقتصادية الزراعية الأخرى أوضحت أن الخطوات التقدمية في الدولة العثمانية تفوقُ بمراحل تلك التي حصلت في دولةٍ مثل اليونان على سبيل المثال، فإن النمسا اعتبرت تأثيرات تلك الإصلاحات غير كافيةٍ على الإطلاق. وفي محرم 1282هـ/ يونيو 1865م ودّع بروكش السلطان عبد العزيز، كي يقضي إجازةً في النمسا وسويسرا. وفي فيينا قام بزيارةٍ ملكيةٍ إلى القيصر فرانس جوزيف الأول. وهذا الأخير أعرب عن رضاه التام بعمل مبعوثه الدبلوماسيِّ وأفهمه أن النمسا ليست على استعدادٍ للتخلي عنه سفيراً لها في إسطنبول. "لقد أكّدت لي سيادتكم أن أوصل في هذا الاتجاه، ولكم أراحي ذلك منكم وهداً خاطري".

في الثاني والعشرون من جمادي الأولى/ الثالث عشر من أكتوبر حلّ بروكش مُجدداً في إسطنبول ونزل ضيفاً على فؤاد وعلي باشا. وقد أجرى مع الأخير محادثةً طويلةً ملؤها الثقة المتبادلة عن أحدث التطوّرات في الدولة العثمانية. وفي خطابٍ خاصٍ منه في نهاية شهر محرم/ يوليو، أكّد علي باشا من جديد على صداقته المتينة وعلاقة الثقة التي تجمعهم ببروكش. على الصعيد السياسيِّ أيضاً كان كلاهما متفقان في الآراء، إلا أن علي باشا كتب إليه أن السياسة المُحافظة هي أنجح الطرق لكلا البلدين اللتين تضمان شعوباً عديدة. "إن وحدة ورخاء النمسا، لهما وحدة ورخاء بلدي. كل من له القليل من التعقل عندنا في تركيا التقليدية والمحافظة بطبيعتها يعرف أن تركيا تحتاج جيران لهم سلطةٍ محافظة". وحتى السلطان الذي التقاه بروكش بعد عدة أيام، كان سعيداً للغاية وحادثه طويلاً عن التطوّرات السياسية. أعقبت ذلك في الأيام التالية مُحادثات عملٍ مع مُمثلي الكنائس وبطريشيات المسيحيين الملكيين ومختلف القساوسة، من أجل التوصل إلى حلٍ للنزاع المُشتعل بسبب مُمتلكات الأديرة في منطقة البلقان.

(1) Edgar hösch und karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876), "Ein Diplomat Österreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beiträge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19.jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, p. 382-388.

على الصعيد السياسي كانت الاستشارات التي كان يخوضها مع شركائه العثمانيين أحب إلى قلبه من المحادثات التي كان مُجبرًا على إجرائها في فيينا والتي كان يرى أنها تتأسس على قاعدة من الجهل والضبابية والقصور. على عكس ذلك ما بدى لبروكش من "الموقف الصحيح" من علي باشا واللقاء "اللطيف والمُهذَّب" مع والي مصر في 19 ذي الحجة 1282هـ/ 5 مايو 1866م، والذي استعان ببروكش وسيطًا لدى السلطان في قضية التوريث.⁽¹⁾

لمراتٍ عديدة حاول بروكش في تقاريره أن يشرح لرؤسائه في فيينا، الاختلاف الثقافي للأخر والخلفيات المُتسببة في تطوُّراتٍ بعينها في الدولة العثمانية. واقترح في فيينا مرارًا أن يتم الحفاظ على الدولة العثمانية كإحدى الأهداف الأساسية الراسخة للنمسا. وقد قدّم بروكش هذا المُقترح مراتٍ عديدة، بسبب أن القناصل النمساويين كانوا ينقلون إلى وزارة الخارجية في فيينا تخطياً لبروكش تقاريرًا عن الأوضاع في الدولة العثمانية تحمل ادعاءاتٍ متناقضة وتتعارض مع المُذكرات التي يبعث بها بروكش، ومن ثمّ لم يستطع بروكش الموافقة عليها نتيجةً لموقفه المساند للدولة. كانت هذه التقارير تتناول وجهات النظر المُختلفة بخصوص الحقوق والسلطات المُخوّلة لحكّام عثمانيين وعرب، وهي التي أراد بعضُ القناصل النمساويين تقليصها اعتمادًا على نفوذ بروكش لدى الباب العالي، إلا أن الأخير رفض مثل هذه الأمنيات تمامًا. يقول في كتاب 16 عامًا عن ذلك:

"موقفي حتمّ عليّ أن أكون على وضوح تامّ معه [بويست] في هذا الشأن. وقبل انتهاء العام أعطيته صورةً واضحة عن الأحوال والمُنشآت وخصائص الناس والتأثيرات القادمة من الخارج والمصالح المُتعارضة فيما يخصّ مجالي. وقد بيّنتُ له أسباب السياسة التي تتبعها النمسا تجاه الباب العالي منذُ سنواتٍ بعيدة، وتوابع الخروج عن هذه السياسة، إن حدث خروج لبعض الوقت نتيجة لغياب الوحدة بين أفراد القيادة أو تشوّش الفهم في فيينا فيما يتعلّق بالوضع في الدولة. وأظهرتُ له أن الدولة العثمانية على أي حال ضعيفة ومُستباحة بسبب العقود التجارية المُجحفة، كما أنها ليست مُتقدمة في مجال استصلاح الأراضي الزراعية، ومُحطّمة في مجال الصناعة المُتميّزة في بعض الأوجه، ومُتراجعة تمامًا في مجال الإدارة ونظام الضرائب طبقاً للمفاهيم الأوروبية، [...] حيث لا يُمكن تطبيقه أو استخدامه في مناطق شاسعة من الدولة وفي أقاليم كاملة. قمت بلفظ انتباهه إلى أن الضغط على فكرة إجراء تجديلات وتحقيق تقدّم في تركيا – على العكس من أوروبا – ينطلق دائمًا

(1) Edgar hösch und karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876), "Ein Diplomat Österreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beiträge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19. Jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, p. 391-396.

من الأعلى، ومن ثم يُصادف معارضةً من الأسفل. وترجع مُبرراتُ ذلك إلى مفاهيم دينية، الصحيح أنها لا تقتصر على مفاهيم الديانة الإسلامية المحافظة على عاداتها وتقاليدها، وعدم توافق الإدارة البيروقراطية المنظور المشرقي، والأوضاع الخاصة العتيقة للشعوب والأديان، ونقص الفهم للمزايا الواقعة لصالح المؤسسات الأوروبية، وازدراء كل ما شابه لتعارضه مع المفاهيم الفقهية المشرقية، ولكن أيضًا إلى مفاهيم الامتيازات الأجنبية، التي تجعل الانصهار بين الأجنبي وأصحاب الديار مستحيلًا. ثم أثبت له كيف أن تحقيق الإصلاح يحتاج إلى وقتٍ وتعاونٍ مُتفهمٍ من الحكومات والأنظمة، وأن التسرع ما أفاد بشيءٍ سوى أنه زاد من العراقيل، وكيف أنه من الغرور والغباء، أن يعتقد الناصحون الأوروبيون امتلاكهم لشعورٍ لحاسية ما هو مُمكنٌ في تركيا، أفضل مما للرجال المحليين الذين يُمسكون بزمام القيادة في الدولة ويقفون على قمة الإصلاحات هناك. [...] ولهذا السبب قلتُ له [بويست]، كيف أنه من الضروريّ للغاية لفهم الأحوال في تركيا، أن تُؤخذ في الاعتبار حقيقة فهم الرجل المشرقيّ للحرية الشخصية على نحوٍ مُغاير لما يفهمه الرجل الأوروبيّ، وفي نطاقٍ أكثر اتساعًا [...]، ومع ذلك مراعاته للسلطة في الوقت نفسه، باعتبارها الضمان الراسخ الذي لا غني عنه للواحد في مواجهة الآخر. وذلك من منطلق فرضية الإسلام أن لا شيء دائم على الأرض، الامر الذي يربط الإنسان دائمًا بالسماء. وهذا يشرح أيضًا، لماذا لم تُرى بين الأتراك، إلى حد الساعة على الأقل، أية آثارٍ للروح الثورية الحديثة. هذه الروح أيضًا لا تجد لها مكانًا في نفوس مسيحيّ المشرق، طالما أنهم لم يتربوا في أوروبا أو على النهج الأوروبيّ. لم تُفلح محاولات الفصل وإعادة التشكيل، ومعارك الشعوب، وتجاذبات الأديان، المدفوع أغلبها من الخارج إلى داخل الدولة، في تغيير النظرة لمبدأ السلطة؛ وهذا المبدأ لا ينبغي تنفيذه على يد أجنبية. اليونانيون والبلغاريون والصرب والعرب وما إلى ذلك، لا ينحني بعضهم إلى بعضٍ أبدًا، ولكنهم جميعًا ينحنون اليوم أمام الأتراك. ولا يُخشى منهم خطرٌ إحداث التفسخ داخل الدولة. إن افتراض أن تركيا في مرحلة الموات والهلاك، هو مُعتقدٌ أوروبيّ خاطئ. الدولة أكثر صحةً وعافيةً من بعض الدول الأوروبية. لقد أسس جيزو (Guizot) وآخرون - بناءً على هذا المُعتقد الخاطئ - فكرة أن تركيا الأوروبية يُمكن تقسيمها إلى دويلاتٍ صغيرةٍ مُستقلة وجمعها في اتحادٍ تحت سيادة المجر. وقد استند العملُ الفرنسيّ منذ معاهدة سلام باريس على الخطأ نفسه. بالنسبة لروسيا فإنها تسرعت في الاعتقاد بهذا الخطأ المُبين، وشجعتَه وصحّحتَه أن باعثها في ذلك كان السبب القائل بأن روسيا في حد ذاتها ليست قويةً بما يكفي بالاضطلاع بتقسيم تركيا، وحدها. ولا شك في أن كثيرًا من الأحداث وقعت بهدف إسقاط إمارات الدانوب الثلاثة ومونتينيغرو، التي تسيطر عليها تركيا، إلا أن محاولات إصابة الباب العالي بالشلل التام وتعجيزه مع تجنّب وقوع حربًا أوروبية يخشاها الكبار، هو أمرٌ غير وارد. ولا بد ألا تقف النمسا في مثل هذه الحالة في مكانٍ آخر سوى جانب الباب العالي

[...] وبدي لي أن الأصوب لفيينا أن تضع أولوية الحفاظ على تركيا بين أولى أهدافها السياسية، وأعتقد أنها ليست مهمة عبثية أن تُكفل للدولة إمكانية تأهيل إدارة سياسية مناسبة لها، تحول دون انفصال المقاطعات التابعة لها ولا تتعاون مع المؤتمرين الذين يريدون تدمير السلام الداخلي. لقد أعطيت السيد فون بويست نظرة دقيقة على أوتار عجلة الحكومة والإدارة والشئون المالية وحالة السلطة المسلحة. ووصفت له بإمعانٍ شديد الشخصيات القيادية بدءًا من السلطان ووصولاً إلى الوزراء وقيادات الأفرع المختلفة لمجالات الخدمة العامة. ورسمت له صورة واضحة المعالم لحجم التزاماتي التي لا تقتصر على المجال الدبلوماسي وحسب، وإنما على الإدارة وتمثيل القنصليات (7قناصل عامة، و10 قناصل، و23 نيابات قنصلية، وعددٌ كبير من المصالح الأصغر)، وأوضعت له الروادع المعرّقة لي من غفلة الوزارة والبيروقراطية المتنامية في اتجاهاتٍ عديدةٍ في فيينا متسببة في تحجيم مهمتنا".

وبناءً على ما سبق، كان بروكش يقف في ثبات متوسط نوعاً ما بين مطالب فيينا من جهة، والهدف الأهم من وجهة نظره وهو الحفاظ على الدولة العثمانية من جهةٍ أخرى. وقد أخذ ثقل هذه المهمة يزداد وطأةً على كاهله عاماً بعد آخر؛ وكلما طال به المقام في إسطنبول، تراجعت قدرته على تنفيذ نصائحه السياسية في فيينا. (1)

في صيف العام 1282هـ/ 1866م، جرى تعديلٌ وزارى في القرن الذهبي، لم يقدر بروكش على فك طلاسمه وفهم أسبابه، وفيه جرى استبدال فؤاد باشا برجلٍ آخر أضعف منه. وكما اثبت بروكش من وجود تلاعبٍ داخل السياسة العثمانية، أدرك الرأي العام هناك أن السياسة النمساوية تجاه الشرق لا تسير على خطٍ واضحٍ. وفي شهر جمادى الآخرة 1283هـ/ نوفمبر 1866م، أمكن للقراء أن يطالعوا في جريدة (أجمايه نسايتونج) خيراً يقول إن فيينا تُظهر ولأول مرة منذ عقدين بوادر سلوكٍ مُتقلبٍ وغير محكومٍ بنظام في كل القضايا الخارجية المتعلقة بتشكيل السياسة تجاه المشرق. على ما يبدو أخطأ القائمون على الأمر – هكذا يصف الصحفي – في تقدير الأوضاع في المشرق وظهر أن هناك "قصورٌ في المعرفة الحقيقية للعالم المعقد المضطرب في المشرق". ويواصل الكاتب مقالته:

"الأمرُ يلزم معرفة أكثر عمقاً وشمولاً للأماكن والتفاصيل والأشخاص والأشياء. الأمرُ يلزم

(1) Edgar hösch und karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876), "Ein Diplomat Österreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beiträge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19. Jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R.Oldenbourg Verlag Munchen, p. 391-396.

نظرةً أشمل في الماضي والحاضر. الأمر هنا لا يتعلّق بالتدوينات والتليغرافات، ولا بروتين العمل أيضًا. من يريد فهم الأوضاع في البسفور عليه أن يتعرّف على كل عنصرٍ في السلسلة، التي تبدأ من قصر الحكم البيزنطيّ وحتى سراي السلطان عبد العزيز. لكن عليه في الوقت نفسه أن يتحلّى بفهم وتيرة حياة الشعب في جسد الدولة المُقسّمة على طريقة الفسيفساء. الآراء المُسبّقة والأفكار الجاهزة لا تقوّد هنا إلى أيّ هدف. وحدها أعمالٌ من قبيل البحث الذاتي والنظر الثاقب وقوة الفعل الجديرة برجال الدولة، يُمكنها أن تُؤسس هناك مكانةً فعالة. وعلى أساس ما سبق كانت نجاحاتٌ ستراتفورد دي ريدكليف. وعلى الأساس نفسه نجمت الإخفاقات النمساوية."

إن السياسة المشرقية للبريطانيين والتي يصفها الكاتبُ بالناجحة، كانت في نظر بروكش ما هي إلا إذلال الدولة العثمانية من خلال العقود التجارية المُجحفة، التي لا يستطيعُ هو الاثناء عليها. وقد أتهم بروكش في فيينا أنه لا يضع نصب عينيه إلا المحافظة على الدولة العثمانية ويُهمل تمامًا السياسة النمساوية؛ فبعد اشتغاله سفيرًا في إسطنبول لفترة عشر سنواتٍ تبيّن تحقّق نجاحاتٍ ضئيلةٍ للغاية في السياسة النمساوية تجاه المشرق. ويعتقد الكاتبُ المجهول للمقالة أن "الإيمان بالقضاء والقدر في الديانة الإسلامية" انتقل إلى بروكش، وهو ما جعله غير قادرٍ على تسخير نفسه لتنفيذ المصالح النمساوية والتصدي لناقديه الأوروبيين. وقد رفض بروكش نفسه مثل هذه الاتهامات وكتب إليه في سياق القضية الصربية قائلاً:

"من يتخيّل للحظةٍ أنني من الممكن أن أضحي بالمصالح النمساوية الحقيقية من أجل المصلحة التركية، لا يعرفني جيدًا. لكن ماذا إذن كانت المصلحة النمساوية الأكبر في تركيا إلى الآن غير الحفاظ على الدولة العثمانية وتدعيم أواصرها؟ هل بإمكاننا أن نستبدلها من خلال مصلحةٍ أخرى خاصة وأقل خطرًا؟ أنا أتعامل في ضوء هذا المبدأ وأنا لذي إرادةٍ أكثر من أن أدفن بيدي اليسرى ما أدعه بيدي اليمنى، أو أن أضل طريقي بسبب الأحكام المُسبّقة والروتين وما شابه.

اليوم من الممكن أن نتحدّث عن كيفية الحفاظ على تركيا، وهو الأمر الذي كان عبثيًا في السابق، كانت العقود هي الإجابة الوحيدة. فبدلاً من أن نأخذ المحتوم في يدنا ونستغله لمصلحتنا كما كنّناً أنصح دائماً، فإنه لا نحنُ ولا الباب العالي قمنا بما يلزم. واليوم تعرض لنا القضية الصربية، وانفتحت كلُّ القلاع. هل يستطيعُ البابُ العالي إيقافها، أعتقد أن الإجابة هي لا. لكن الباب العالي لم يستطع حل أيّ شيءٍ منذُ معاهدة سلام باريس، ولن ينجح هذه المرة أيضاً. وجهة نظري هي: لا حلول وسطية ولا تمسك بالجزئيات، وإنما مفاوضاتٍ مباشرةٍ مع الأمير عن كل شيء. وبهذا يبقى للباب العالي ميزة المرونة والاستفادة بالنتائج. لكن بالنسبة للوزارة التركية، فإن توصيل ما سبق للسلطان مهمةٌ مفزعة ويصعب جعل ذلك مفهومًا له، وهو الذي يُفكّر مثل الشعب وبالكاد يعرف

أكثر مما يعرفه الشعب. يُمكن للنمسا أن تفوز فقط في حالة تنفيذ مثل هذا الحل، وأنا أعتقد أن صربيا ستكون دون القلاع التركية، مقاطعةً أحسن حالاً منها بها".⁽¹⁾

في الصفحة التالية قائمة بالسفراء النمساويين لدى الدولة العثمانية. تمّ الحصول عليها من كتاب (Österreich in Istanbul) للمؤلفان (Elmar Rudolf Agstner) (Samsinger)⁽²⁾.

اختصارات:

GES Gesandter (رسول)
 INT Internuntius (مبعوث)
 BOT Botschafter (سفير)
 و. و. = Stellvertreter = stv. (نائب)
 الشق الأيسر: تاريخ التعيين؛ الشق الأيمن: تاريخ انتهاء الخدمة بالمنصب

فترة حياته	فترة خدمته		درجة التمثيل	الاسم
	انتهاء الخدمة	تاريخ التعيين		
مولود بإسطنبول عام 1735م توفي بإسطنبول 1802.02.23م	1802.02.23م	1792.02.20	INT	البارون بيتر - راتكيل Peter von Herbert-Rathkeal
مولود بفيينا 1752.08.21م توفي بإسطنبول 1829.12.29م	1818.03.10م	1802.06.28	INT	البارون إجناتس شتورمر Ignaz von Stürmer
مولود بتاريخ 1779.06.04م توفي بمونزا 1858.10.28م	1822.07.31م	1818.04.08	INT	الكونت رودولف لوتسوف Rudolf Lützow
مولود بكلاغيفورت 1778.06.12م توفي بفيينا 1851.03.17م	1832.10.02م	1822.07.31	INT	البارون فرانتس أوتنفيلس- جشفند Franz von Ottenfels-Gschwind
مولود بإسطنبول 1787.12.26م توفي بفيينا 1863.07.14م	1850.04.24م	1832.10.14 1835.08.10	GES، stv.INT INT ثم	الكونت بارثولومويس شتورمر Bartholomäus Stürmer
مولود بالبرفلد/فويرتال 1798.10.18م توفي بفيينا 1860.04.23م (انتحار)	1855.01.21م	1853.03.27	INT	البارون كارل لويس بروك Karl Ludwig von Bruck
مولود في؟ بتاريخ؟ توفي في بادن/ فيينا	1855.10.12م	1855.02.22	INT	البارون أوغست كولر August von Koller

(1) Edgar Hösch und Karl Nehring: Daneil Bertsch Anton Prokesch von Osten (1795-1876), "Ein Diplomat Österreichs in Athen und an der Hohen Pforte. Beiträge Zur Wahrnehmung des Orients im Europa des 19. Jahrhunderts" Für das Südast-Institut München, R. Oldenbourg Verlag München, P. 399-401.

(2) P. 109 – 110.

فترة حياته	فترة خدمته		درجة التمثيل	الاسم
	انتهاء الخدمة	تاريخ التعيين		
1883.08.25م				
مولود في جراتس 1795.12.10م توفي ببينا 1876.10.26م	1867.07.27م 1871.11.03م	1855.10.12 1867.07.27	INT BOT	البارون أنتون بروكش أوستن Anton Prokesch Osten
مولود عام 1823 وتوفي بفرشيلي/ نوفارار الإيطالية 1898.05.15م	1874.03.11م	1872.01.10	مبعوث بمهمة استثنائية	الكونت إيمانويل لودولف Emanuel von Ludolf
مولود في براتيسلافا 1811.01.24م توفي بكالوتشا 1900.07.17م	1879.11.26م	1874.03.11	BOT	الكونت فرانتس تسيشي Franz Zichy
مولود في فيينا 1834.03.16م توفي بقصر زدسلافيا/ التشيك بتاريخ 1915.07.16م	1880.07.15م	1878.01.18	مبعوث بمهمة استثنائية	الكونت فيكتور دوبسكي Victor Dubsky von Trebomyslica
مولود باسطنبول 1831.03.31م توفي بسانت بيتر/ غوريتسيا 1912م	1906.09.22م	1880.07.15	BOT	البارون/ الكونت هاينرش كالس Heinrich von Calice
مولود في بادوفا 1848.03.18م توفي بوسارفاني/ المجر 1941.5.4م	1918.11.11م	1906.10.05	BOT	الكونت يوهان بالافيسيني Johann von Pallavicini

متابعة إجراءات إنشاء القنصلية العامة النمساوية في إسطنبول، التي يفترض بها

تحقيق الاكتفاء الذاتي لتمويل أنشطتها التشغيلية []

وكما أشرنا إلى موجز عن تاريخ قنصليات الدولة العثمانية لدى الإمبراطورية النمساوية، فلا بد أن نشير كذلك إلى تاريخ القنصليات النمساوية (النمسا - مجرية) لدى الدولة العثمانية للفترة 1130 هـ - 1336 هـ / 1718 م - 1918 م.

هذه المساهمة هي جزء من مشروع توثيقي يخوض في التاريخ لما يربو على 725 قنصلية ممّلت الإمبراطورية النمساوية؛ وريثة مملكة هابسبورج- إمبراطورية النمسا اعتباراً من 1219 هـ / 1804م، وأصبحت إمبراطورية النمسا المجر اعتباراً من 1248 هـ / 1867م - للفترة الزمنية بين 1130 هـ / 1718م و1336 هـ / 1918م؛ سعياً إلى إعادة فهرستها بصيغة تتقصى أثرها، في أي الأماكن تواجدت قنصليات إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية/ القيصرية والملكية - مع تحديد عناوينها بدقة حيثما أمكن - متى تمّ تأسيسها وماذا كانت أغراضها، ومن هم

الأشخاص الذين كانوا رؤساء لهذه القنصليات (1).

الشؤون القنصلية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية/ القيصرية والملكية

اتفاقية تنظيم وتسيير أنشطة التجارة ورحلات الملاحة؛ المبرمة في باساروفيتش (بازاروفاك/ Pazarevac؛ صربيا) بتاريخ 18 شعبان 1130هـ/ 17 يوليو 1718م بين إمبراطورية النمسا والدولة العثمانية وبواسطة المسؤولين المفوضين عن القيصر النمساوي كارل السادس/ Karl VI. والسلطان العثماني سليم الثالث؛ هذه الاتفاقية هيأت للهابسبورجيين إمكانية تعيين قناصل رسميين لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية في تلك الجزر،، الاسكاليات/ Scalen” (مدن الموانئ) التابعة للدولة العثمانية التي يقيم فيها ممثلون معتمدون للدول المسيحية الأخرى. انطلاقاً من هذا التوقيت – المتأخر نسبياً، آتياً بعد بروسيا بسبع سنوات – بدأ مسار القنصليات التابعة لإمبراطورية النمسا-القيصرية الملكية الذي كان قائماً – بمفهوم اليوم – على نمط القناصل الفخريين من بدايته وبمنازل مستمر.

في 8 رجب 1163هـ/ 13 يونيو 1750م قررت ماريا تريزا

،، أن يتم عمل ملائمة لنسب الضرائب والرسوم القنصلية لتكون متوافقة – أقل أو أكثر – مع مقدار أهمية ونشاط كل محطة قنصلية، وبناءً على ذلك سيتم استقطاع مبلغ 100 فلورين (غيلدر) لدى القنصليات الأكثر أهمية، و75 فلورين لدى القنصليات متوسطة النشاط، و50 فلورين لدى القنصليات الأقل أهمية أو ضعيفة النشاط. منذ الآن وصاعداً ستدرج هذه الضرائب دائماً باعتبارها إيرادات تجارية [”

حسب القواعد المعمول بها – والتي كانت لا تزال سارية في تلك الفترة – كان القناصل الفخريون مجبرون على دفع مبالغ مالية على شكل إتاوة/ خراج مقابل تعيينهم في هذه المناصب.

بعد اكتساب وتقاسم أراضي الجمهورية البندقية بموجب معاهدة سلام كامبو فورميو/ Campo Formido المبرمة في 25 ربيع الآخر 1212 هـ/ 17 أكتوبر 1797م حدثت مشاكل وتعقيدات غير متوقعة برزت بصورة خاصة داخل الدولة العثمانية. رئيس الحكومة المركزية/ حاكم تريستا رفع تقريراً في 1 ذي القعدة 1212 هـ/ 17 أبريل 1798م إلى حكومة الدولة والبلات النمساوي القيصري الملكي، – جاء فيه – أن:

،، عدداً من القناصل البنادقة السابقين لا زالوا متواجدين ومقيمين بصفتهم الرسمية السابقة بنفس تلك المدن التي قد تم بالفعل تعيين قناصل لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية الملكية مقيمين فيها؛ قناصل البندقية – سابقاً – مستمرين

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.137.

في ممارسة مهام مناصبهم المنتهية – بسياقٍ مستقلٍ كَثِيَّةٍ عن القناصل الرسميين للإمبراطورية القيصريّة الملكية وفي سلوكٍ مغلٍ ومتعارضٍ تماماً مع الوضع الجديد – لا زالوا يضطلعون بالإجراءات والمعاملات الرسميّة للتجارة والتجار التابعين للبندقية النمساوية، الأمر الذي يؤدّي – بالتأكيد – إلى نشوء حالة من عدم اليقين وفقدان الثقة لدى الأطراف ذات الصلة بالمعاملات الرسميّة، الذين يختارون بين كلا القنصلين ولا يدرون إلى أيّ منهما يتجهون، إلى جانب الشك الذي يثيره أيضاً هذا السلوك – بطبيعة الحال – لدى الحكومات الرسميّة المحليّة في تلك المدن، فهي أيضاً بدورها ستحتار بين كلا القنصلين وشهادة أيّ منهما تعتمد. بالإضافة إلى ذلك يوجد أيضاً القلق الكبير الناشئ على سمعة بلاط إمبراطوريتنا العظيمة نتيجةً لأفعال غير مقبولة من بعض القناصل البنادقة السابقين الذين لا زالوا أيضاً يرفعون الشعار الرسمي للجمهورية البندقية السابقة – حتى الآن – كشاهد واضح يشير إلى عدم ارتياحهم أو تماشيهم المقترض مع الوضع الرسمي الجديد []”

حقيقة إنَّ غالبية القنصليات كانت هي المتعهد الرسمي لخدمة التجار ورجال الأعمال الأجانب، ولأنَّها كانت أيضاً تقوم بمهامها وواجباتها المفترضة تجاه أولئك الرعايا الأجانب بصيغة غير مُرضية، إلى جانب الشكاوى المتكررة كثيراً بسبب فرض تقديرات جزافية مبالغ فيها لدى احتساب الرسوم القنصلية؛ كل هذا أدّى – بعد العام 1230 هـ / 1815م – إلى إجراء مسار إصلاحات رسميّة لنظام السلك القنصلي النمساوي.

في 26 شوال 1240 هـ / 13 يونيو 1825م قرر القيصر النمساوي فرانتس الأول اعتماد مبدأ الإصلاحات وتدشينه بدءاً بالدوائر القنصلية الهامة في المدن النشطة – مثل الإسكندرية وإزمير – من خلال تعزيزها باستخدام موظفين رسميين فاعلين وحاصلين على المؤهلات العلميّة والوظيفية المناسبة⁽¹⁾.

ومن الجدير بالملاحظة والاهتمام في هذا السياق أنّ قنصليات إمبراطورية النمسا-المجر القيصريّة الملكية في مدن البوننتات/ Ponente (غرب أوروبا) كانت تابعة – إدارياً – لوزارة التجارة النمسا مجرية القيصريّة الملكية خلال الفترة بين 11 رجب 1264 هـ / 1848م و1275 هـ / 1859م، لكن بالمقابل بقيت القنصليات المتواجدة في مدن شرق المتوسط/ Levante خلال نفس الفترة – واستمراراً لما كان عليه الوضع منذ ما قبل 1264 هـ / 1848م – تابعةً لوزارة خارجية إمبراطورية النمسا المجر القيصريّة الملكية. اعتباراً من العام 1275 هـ / 1859م أصبح السلك القنصلي بأكمله ينضوي ضمن التبعية والتسلسل الإداري لوزارة الخارجية.

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.138.A Ngelika Kargl. WstuDien Zur Österr Elchischen Internuntiatu Konstantinopel 1802-1818, Dissertation Zur Erlangung Des doktorgradtes An Der Philosophisch En fakultat, Der Universitat Wien, Bibliothek Der Universitat Wien, Wien 1973, P.59 – 65.

ومن خلال التسوية التي تمت بين النمسا والمجر تحولت تبعية «الشؤون الخارجية» ، وشؤون الحرب» فأصبحت موكلة إلى السلطات الرسمية النمسا-مجريّة للشؤون المشتركة اعتباراً من 1284 هـ/ ديسمبر 1867م. كما أن ميزانية الإنفاق لتسيير أعمال وأنشطة هيئات الشؤون المشتركة تمّ تقسيمها بين النمسا والمجر بنسبة 70:30 – على الترتيب – خلال الفترة من 1285 هـ/ 1868م إلى 1325 هـ/ 1907م، وتمّ تعديل النسبة إلى 63:36:4 – على نفس الترتيب – للفترة بين 1326 هـ/ 1908 و 1336 هـ/ 1918م. عقب هذه التسوية أصبح السلك القنصلي أيضاً تابعاً لإدارة وزير خارجية إمبراطورية النمسا-المجر القيصريّة والملكيّة، لكن هذا الأخير لم يكن يمتلك صلاحية مطلقة فيما يتعلق بإنشاء وإلغاء الدوائر القنصلية التابعة للنمسا-المجر القيصريّة والملكيّة، أو إجراء خفض لفئة درجة تمثيل دائرة قنصلية إلى مستوى أقل أو إبقاء منصبها شاغراً لفترة أطول مما يفترض؛ وهو أيضاً ليس مُطلق الصلاحية في إقرار صيغة الهيكل الإداري المُكفّ بتدبير إجراءات ومهام الشؤون التجارية للقنصليات؛ وكان مستوجباً عليه – في كل هذه الحالات – مراعاة الحصول على التوافق والموافقة الرسمية المسبقة من جانب وزير التجارة بالحكومة القيصريّة الملكيّة (النمساوية) ونظيره في حكومة المجر الملكيّة. وفي سياق متصل كان وزيراً التجارة ووزيراً الزراعة بحكومة النمسا القيصريّة الملكيّة وحكومة المجر الملكيّة يحتفظان أيضاً بالصلاحيات والحق – كلٌّ في مجاله – بإجراء علاقات تواصل وتعامل تنفيذية مباشرة مع شبكة قنصليات إمبراطورية النمسا-المجر القيصريّة والملكيّة.

إن الهيكل التنظيمية والإجرائية للهيئات الرسمية الدبلوماسية والقنصلية والوزارية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصريّة والملكيّة – نوعاً ما، وإذا جاز التعبير – قد سبقّت نظيرتها المستقبلية (الصيغة الحالية) للاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة؛ فتمويل النفقات التشغيلية يأتي بإسهام مشترك من دولتين، والألمانية كانت اللغة الرسمية الأولى للإمبراطورية الاتحادية، وسلطات المجر تعاملت بينياً باللغة المجرية، التقارير الرسمية المشتركة حُررت بالألمانية والإنجليزية والفرنسية وفي مقدمتها – غالباً – بالإيطالية حيث إنها كانت هي المعتمدة كلغة رسمية للقنصليات إلى حوالي العام 1318 هـ/ 1900م.

الختومات الرسمية التي استخدمت لدى القنصليات كانت مكتوبة باللغة الألمانية وفي مرّات كثيرة كانت تكتب بالإيطالية. لافتات الشعار والتعريفات المثبتة على واجهة القنصليات (انظر الصورة رقم 3) كانت مكتوبة بالإيطالية، ووجدت بالفرنسية مع نهاية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وبالكاد من العام 1318 هـ/ 1900م وما بعده ظهرت أوائل اللّافئات المكتوبة بكلتا اللغتين الألمانية والمجرية. فقط عند العام 1326 هـ/ 1908م نجحت المجر – حينها كانت

مساهمتها في النفقات التشغيلية للشؤون المشتركة قد تمّ رفعه إلى نسبة 36.4% – بالكاد في الوصول إلى مبتغاها المتمثل بنقش اللغة المجرية جنباً إلى جنب مع الألمانية في كتابة مجمل الأختام الرسمية لدى كلّ الهيئات القنصلية الرسمية التابعة لإمبراطورية النمسا-المجر القيصريّة والملكيّة⁽¹⁾.

بماذا كان يتميز أيّ قنصل للنمسا القيصريّة الملكيّة/ k. k. (عن قنصلٍ آخر للنمسا-المجر القيصريّة والملكيّة/ k. u. k.)؟ في بادئ الأمر لا شيء إطلاقاً، فعلى عكس الدول الأخرى بقيت الهيئات القنصلية للنمسا القيصريّة الملكيّة دون تمييز في المظهر ولم تعهد استخدام لباس رسمي موحد لطواقمها الوظيفية.

«من أجل تنفيذ الأوامر القيصريّة السامية والوفاء بالواجبات المعهودة إلينا من قبل جلالته إمبراطورنا العظيم» والصادرة بتاريخ 11 ربيع ثاني 1198 هـ/ 04 مارس 1784م تجاسر الكونت بريجيدو/ Brigido حاكم تريستا بالتوجه إلى القيصر يوزيف الثاني/ Josef II. في 25 ربيع ثاني 1198 هـ/ 18 مارس 1784م

«بامتثال وخضوع متناهٍ لتقديم مقترح وطلب اعتماد لباس رسمي موحد لقناصل النمسا القيصريّة الملكيّة على أن تكون تفاصيله مُكوّنة من معطف بلون فضي مائل قليلاً إلى الرمادي الغامق مع ياقات صفراء وسترة صدرية صفراء وينطال على نفس نمط المعطف، لكن يُفضّل تطريز المعطف والسترة الصدرية بشرائط ذهبي اللون. في كل الأحوال يُقترح أن يكون نطاق السيف/ Port d'Ebée متضمناً للونين الرمادي والذهبي. هذه الصيغة – ومن خلال تركيب الألوان المقترح لها – سيجعلها مميزة عن اللباس العسكري لجيش النمسا القيصريّة الملكيّة وأيضاً عن اللباس الرسمي لقناصل الأمم الأخرى. نطاق السيف هو أيضاً سيكون مختلفاً عن نظيره لدى جيش النمسا القيصريّة الملكيّة؛ فبالإمكان حفر نقش على شكل مرساة كعلامة مميزة للبحرية على غرار ما يفعله أمراء الأقاليم الآخرون، وهذا سيكون كافياً وملائماً حتى في حال عدم وجود تسلسل لرتب بحرية العسكرية لدى قناصلكم؛ من المؤكد أنّ اللباس الرسمي الموحد لقناصل النمسا القيصريّة الملكيّة – على هذا النحو – سيكون رائعاً جداً ومناسباً للغاية، سواءً من ناحية المظهر لسمعتكم أو أيضاً من ناحية مميزات التدبير العملي والاقتصادي؛ بخصوص ما يُسمى اللباس الموحد المصنّف فيمكن اعتماده محتفظاً بنفس تركيبة الألوان المذكورة، وتمييزه فقط بجعل حوافها رقيقة أو الاستغناء عنها كلياً»

بدورها التّأمت رئاسة الحكومة لبلاط النمسا القيصريّة الملكيّة في 20 ذي القعدة 1198 هـ/ 5 أبريل 1784م باجتماعٍ أداره رئيسها الكونت ليوبولد كراكوفسكي-كولوفارت/ Leopold Krakowsky-Kolowart من أجل مناقشة اقتراح بريجيدو، وقد انتهى هذا الاجتماع إلى قبول

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.137 – 139.

المقترح كاملاً دون أيّ تغيير. الميزة المستهدفة من هذا النموذج المقترح كلباس رسمي موحد للقناصل والمكون من معطف رمادي بياقات صفراء وسترة صدرية صفراء وبنطال رمادي أصبحت واضحة ومتفق عليها

،،الألوان ستجعله متميزاً ومختلفاً عن اللباس الرسمي الموحد المستخدم لدى الجيش الإمبراطوري ومميزاً أيضاً عن اللباس الرسمي لدى قناصل الدول الأخرى [] .

القيصر جوزيف الثاني/ Josef II لم يكن موافقاً على مقترح موظفيه هذا، حيث عُرضَ عليه ضمن تقديم مهمور بتاريخ 18 جماد أول 1198 هـ / 09 أبريل 1784م. في 28 جماد أول 1784 هـ / 19 أبريل 1784م أمر القيصر باتخاذ ترتيبات – مفادها – أن

،،قناصل النمسا القيصرية الملكية يفترض بهم ارتداء لباس رسمي خاص بهم. وفق مواصفات خاصة مقترحة من سمو الإمبراطور كان من المفترض أن يتكون هذا اللباس الرسمي من معطف وبنطلون باللون الأحمر القرمزي، ثم ياقات وسترة صدرية باللون الأخضر التفاحي مع تطريز حواف ذهبية اللون، وفي هذا النمط سيكون المعطف مفصلاً بدون حواف؛ نطاق السيف يفترض أن يتضمن تداخلاً للونين الأخضر والذهبي؛ لكن بالنسبة للأزرار فمن الأفضل اعتماد الصيغة المقترحة ضمن عرض الحاكم الإقليمي المقدم في اليوم 18 من الشهر الماضي لتميزها بنقش محفور على شكل مرساة البحرية [] .”

بعد العام 1815 هـ / 1815م ظهر اللباس الرسمي مكوناً من جاكته حمراء وبنطال أبيض؛ واعتباراً من العام 1266 هـ / 1850م تمّ تطبيق ،،لوائح تنظيمية بشأن اللباس الرسمي الموحد الخاص بموظفي السلك القنصلي النمساوي” حددت المادة الأولى منه:

،،جميع رؤساء الإدارات القنصلية الرسميين المعيّنين من قبل جلالة الإمبراطور أو الموظفين الحكوميين الفعليين في السلك القنصلي لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية أو أيضاً المستخدمين في الوظائف القنصلية الفخرية – غير مدفوعة الأجر – [] يسري عليهم جميعاً نظام ارتداء صيغة اللباس الرسمي الموحد الحالي للموظفين في السلك القنصلي والالتزام بذلك بصورة خاصة في المراسيم والمناسبات الرسمية والاحتفالية.”

هذا اللباس الرسمي الموحد تكوّن من:

،،معطف رسمي باللون الأحمر القرمزي مُزَرَّر من أعلاه لأسفله، مع أزرار ذهبية وياقات باللون الأخضر البحري، وأشرطة مطرّزة باللون الذهبي، وبنطال أبيض مصنوع من الصوف مع جدبلة ذهبية اللون، شرائح كتف ذهبية، سيف وقبعة الدولة الرسميين مزودة بالبراويز القماشية الذهبية وريشة الصليب باللونين الأبيض والأحمر.”

في عام 1303 هـ / 1886م قاد القيصر النمساوي فرانتس يوزف عملية تغيير جزئية باتجاه تعميم اللون الأخضر الرسمي للدولة في اللباس الرسمي الموحد للموظفين الحكوميين وأيضاً لقناصل إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية؛ ولكنه في المحصلة لم يُدخَل سوى التغيير إلى البنطال الأخضر؛ بحيث أصبح القناصل يرتدون جاكته حمراء – في جزئية المعطف الرسمي للباس – مع بنطال أخضر. اعتباراً من العام 1318 هـ / 1900م تمّ تطبيق العمل باللباس الرسمي

الأخضر للسلك القنصلي على القناصل الموظفين رسمياً، في حين بقي القناصل الفخزيون – كما كانوا من قبل – يرتدون اللباس ذا اللونين الأحمر والأبيض.

تأثر هذا الأمر لاحقاً بظروف التوسع المستمر في شبكة القنصليات وتزايد عدد القنصليات الجديدة في الأقاليم ذات المناخ شديد الحرارة، فتمّ في العام 1913 هـ/ 1913م إدخال التغيير إلى صيغة اللباس الرسمي الاستوائي والصيفي باللون الأبيض مع القبعة الاستوائية البيضاء.⁽¹⁾

ماذا كانت الواجبات والمهام الوظيفية المناطة بمنصب القنصل؟ – بعيداً عن دوائر ومكاتب التجارة الخارجية التي لم تظهر إلّا منذ العام 1365 هـ/ 1946م – كان من المتوقع على القناصل تشجيع وتعزيز الصادرات، ودعم أنشطة السفن والملاحة الوطنية، ورفع التقارير عن القضايا والمسائل الاقتصادية؛ مثل التوقعات عن حصاد المحاصيل القادمة لمختلف المنتجات الزراعية؛ في مقدمة هذا السياق كان الاهتمام متركزاً لدى المجر كبلد تصدير رئيسي للمنتجات الزراعية بالحرص الشديد على معرفة مدى المنافسة القائمة في البلدان الأخرى وما هي الفرص المتوفرة للترويج والزيادة في تسويق المنتجات النمساوية والمجرية على حدٍ سواء. كان من المهم أيضاً ضمان التدابير الملائمة لحماية ورعاية مواطني الدولة النمساويين والمجريين؛ وأيضاً مواطني أقاليم البوسنة والهرسك اعتباراً من العام 1259 هـ/ 1878م؛ وهذا يعني مواطني أقاليم النمسا والمجر والشيشان وبوهيميا الألمانية/ Deutschböhmen ومورافيا/ Mähren وسلوفاكيا وبولندا ورومانيا وأقاليم سلوفينيا الشرقية/ Ruthenen وإيطاليا وترينتو- تيرول/ Welschtirol وسلوفينيا وكرواتيا والصرب. من أجل التخلص من هذا التعدد تمّ استحداث وإطلاق تسمية، الجنسيات المشتركة/ Konationale” على هذه الجنسيات باللغة الألمانية الرسمية لدى الدوائر والسلطات الحكومية. والجانب الأكثر أهمية في هذا السياق أيضاً كان الموقف الواضح في الخدمة العسكرية الإلزامية لمواطني الدولة ونقاط خدمة الفحوصات الطبية العسكرية الخاصة من خلال لجان طبية ينظمها القناصل كُُلُّ في نطاقه المحلي.



صورة رقم (1): الزي الرسمي لقنصل عام امبراطورية النمسا-المجر القيصريّة والملكيّة- الفئة الأولى

التوسع المستمر لشبكة قنصليات إمبراطورية النمسا-المجر القيصريّة والملكيّة استدعى أيضاً

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.139 – 140.

ضرورة إجراء تدابير رصد ومتابعة أشد تكثيفاً بواسطة وزارة الخارجية النمسا-مجريّة القيصريّة والملكيّة.

«لدى صدور قرارات سمو الإمبراطور الخاصّة بالعقوبات الجزائية لمنتسبي البعثات الخارجيّة خلال النصف الأول من العام 1332 هـ / 1914م تمّ استحداث منصب المفتش القنصلي الذي أصبح ثابتاً في كل القنصليات. وظيفته التفتيش القنصلي هذه يتعين لها في المقام الأول مسؤول رسمي برتبة وظيفيّة عالية يضطلع بالمهام المرسومة له من قِبَل وزارة الخارجيّة في رصد ومتابعة مسارات أداء الوظائف التنفيذيّة بمختلف مجالات الأنشطة القنصليّة؛ هذا من ناحية؛ ومن ناحيةٍ أخرى يفترض به التعرف عن قرب بكل ما يتعلق بهذه الوظائف التنفيذيّة معرفةً تامةً وبناءً على مشاهدته الخاصّة.»

قنصليات النمسا القيصريّة الملكيّة/ النمسا-المجر القيصريّة والملكيّة في الدولة العثمانيّة:

«سجل هيكل الدولة التنظيمي والسجل المدني للإمبراطوريّة القيصريّة الملكيّة والأرشيدوقية»¹ للعام 1181 هـ / 1767م – الذي ظهرت فيه لأول مرة فهرسة «قنصليات إمبراطوريّة النمسا القيصريّة الملكيّة في الدول الأجنبيّة» – تضمن إدخالات تسجيل لعدد 16 قنصليّة من بينها ثلاث قنصليات لدى الدولة العثمانيّة في: سالونيك/ Salonichi وإزمير/ Smirna وطرابلس الغرب/ Tripolis؛ في العام 1183 هـ / 1769م أُقيمت أيضاً نيابة قنصليّة فخريّة في الدردنيل/ Dardanellen (شبق القلعة/ Canakkale)؛ القنصليات الأجنبيّة في الأقاليم الموروثة عن مملكة هابسبورجلم تكن مفهرسة ضمن السجلات الرسميّة آنذاك. وفق تقويم الهيكل التنظيمي للبلاط القيصري والدولة النمساويين عام 1215 هـ / 1800م أُقيمت 21 قنصليّة لإمبراطوريّة لنمسا القيصريّة الملكيّة في الدولة العثمانيّة، لكن من بين كل هؤلاء لا يوجد سوى قنصليّة واحدة فقط كانت في تركيا الحاليّة: تحديداً في إزمير/ Smirna الأناضول/ (Izmir).⁽¹⁾

لكن البيانات الواردة في تقويم الهيكل التنظيمي للدولة يفترض أنّ معالجتها تمّت بحذر في تلك السنوات. شيءٌ من هذا القبيل ورد في سياق مؤلّفين بعنوان: «وصف أنشطة التجارة والاجتهادات الصناعيّة في المدن الساحليّة والموانئ الحرة التابعة للنمسا القيصريّة الملكيّة بإقليمي تريستا وفيوم»² الأول صادر في لايبنتسك/ Leipzig للكاتب أوغست شومان/ August Schumann

(1) أول قنصليّة بروسية في الدولة العثمانيّة تمّ إنشاؤها في إزمير سنة 1180 هـ / 1766م لدى تعيين السيد بيير آل سانين/ Pierre van Sanen لمنصب القنصل العام الإقليمي لمناطق الأناضول، ميدلين/ Medellin وخيوس/ Scio، إزمير، مقدونيا، مصر، شبه جزيرة موريا/ Morea وجميع جزر أرخبيل بحر إيجه/ Archipel والمناطق الأخرى في شرق البحر الأبيض المتوسط. سلسلة ترتيب أرقام الملفات ذات الصلة في القسم السري لأرشيف بروسيا الوطني بدأ منذ العام 1210 هـ / 1796م. في أقدم دليل رسمي للقصر والدولة البروسية (يعود لسنة 1213 هـ / 1798م) كان هناك عدد 16 قنصليّة تابعة لدائرة الإرساليات البروسية داخل الدولة العثمانيّة.

والآخر صادر في تريستا للكاتب بيتر أرلانديني / Peter Orlandini؛ حيث تضمن الجزء المخصص للقنصلية العامة النمساوية في إزمير هذا التوجيه للقارئ:

«هذه القنصلية العامة يندرج تحتها عدد كبير من الوكالات في مدن أخرى بمناطق آسيا الوسطى، وكان كثيراً ما يتم تغيير طاقم الموظفين المستخدمين فيها. بذات السياق كان القناصل العموم والقناصل الرسميون للنمسا القيصرية الملكية لديهم الصلاحيات اللازمة في نطاق دوائر اختصاصهم الجغرافية - ووفق تقديراتهم الخاصة - باختيار وتعيين نواب القنصليات ووكلائها؛ ولهذا فإن مبعوث النمسا القيصرية الملكية في إسطنبول كان مفتقراً إلى المعرفة الدقيقة بتفاصيل التغييرات المستمرة التي كانت تحدث بصورة شبه يومية - خاصة في مناطق أرخبيل إيجه - فلم يكن باستطاعته الحصول إلا على النذر اليسير منها»

بحلول العام 1232 هـ / 1817م حافظت إمبراطورية النمسا القيصرية على استبقاء عدد خمس دوائر قنصلية في المناطق الواقعة ضمن النطاق الجغرافي لتركيا الحالية في أدرنه / (Adirne) Adrianopel) والدرنديل (شنق القلعة) وجزيرة نونفا (جزيرة الطيور) -إيدين / Scala Nuova (كوشاداسي / Kusadasi) وإزمير، أما بالنسبة لمدينة رودُستو / Rodosto (تيقراطج / Terkirdag) فقد ورد تسجيلها كدائرة قنصلية شاغرة.

إنَّ أنشطة رعاية وحماية السفن لدى مرورها بخطوط الملاحة عند المضائق البحرية وخلال بحر

مرمرة شكَّلت هي أيضاً المهام الرئيسية على الممثلات القنصلية الأخرى وعلى النيابة القنصلية المختصة لمناطق الدردنيل والمقيمة في مدينة شنق القلعة، وأيضاً على الوكالات القنصلية المتواجدة في تينيدوس / (Tenedos) بوزكادا / (Bozcada) وجاليبولي / (Gallipoli) السلطانية / (Sultanieh) وتيكرداغ (رودُستو). الوكالات القنصلية في أدرنه وبصورة خاصة تلك المقيمة في إينوس / (Enos) (إينز / Enez) بقيت في دائرة المصالح والاهتمامات الثانوية خلال هذه الفترة حتى إبرام معاهدة سلام أدرنه بتاريخ 8 رمضان 1244 هـ / 14 سبتمبر 1829م التي نصَّت على فتح خطوط الملاحة البحرية الحرة لرحلات السفن في البحر الأسود ومضيق الدردنيل؛ تالياً وتبعاً لذلك حدث تحوُّل في أهمية مدينة أدرنه نظراً لأنَّ حرية حركة الملاحة البحرية من وإلى البحر الأسود المفروضة بموجب التعاقد ضمن معاهدة السلام أدَّت إلى انتقال الأفضلية لاستخدام نهر الدانوب ومن خلال جعل طريق التجارة عبر بلغراد-نيش / (Nisch) صوفيا-بلوفديف / (Plovdiv) (فيليه) -أدرنه كبديل لخطوط التجارة البحرية السابقة على البحر الأدرياتيكي وبحر إيجه.



صورة رقم (2): بيان التعرفة الجمركية التي كانت سارية على النمسا سنة 1233 هـ

في العام 1244هـ / 1829م تمّ تعيين نيابة قنصلية-فخرية في مدينة طرابزون/ Trapezunt. وعند تحوّل رحلات الملاحة البحرية إلى استخدام السفن البخارية اكتسبت طرابزون أهمية كبيرة، وبمرور الوقت ازدادت درجة أهميتها بصورة مستمرة خصوصاً لدى تمكن أسطولي السفن البخارية لشركة الدانوب للملاحة/ DDSG وشركة الملاحة البحرية لويد/ Lloyd النمساويتين من السيطرة على الجزء الأكبر من حركة النقل والملاحة على البحر الأسود – رغم أنّ الحكومة العثمانية منعت رعاياها من استخدام رحلات السفن البخارية الأجنبية أو السفر معها على المسار البحري إسطنبول-طرابزون. عام 1247 هـ / 1831م تمّ نقل الوكالة القنصلية في جزيرة خيوس/ Chios (صاقيز) إلى البر الرئيسي بمنطقة تشيشمه/ Tschesme (عين الماء) مع ترقية لمستوى نيابة قنصلية؛ لكن من جهة أخرى أصبحت الوكالة القنصلية التي كانت قائمة في إينوس (إينيز) غير ظاهرة أو مذكورة ضمن فهرس الهيكل التنظيمي لحكومة الدولة النمساوية اعتباراً من العام 1250 هـ / 1834م، وبالمقابل – لاستئناف القيام بالأعمال القنصلية في تلك المناطق – تمّ استحداث وكالة قنصلية في تيندوس (بوزكادا) اعتباراً من العام 1257 هـ / 1841م. ازدادت الدوائر القنصلية للنمسا القيصرية الملكية ليصل عددها إلى ثمان بحلول العام 1264 هـ / 1848م، من بينها قنصلية عامة في إسطنبول منذ العام 1264 هـ / 1846م.

الفترة التالية وصولاً إلى العام 1269 هـ / 1853م – برعاية وإشراف وزارة التجارة القيصرية الملكية – شهدت توجهاً عاماً لتوسيع نقاط التواجد والحضور القنصلي التي نشأت أيضاً كنتيجة مترتبة على التوسع الكبير في حركة السفن البخارية وشبكة أعمال شركة الملاحة البحرية النمساوية لويد/ Lloyd، وقد قام بتسيير أعمالها وأنشطتها وكالات قنصلية ونيابات قنصلية معينة بمناصب شرفية غير مدفوعة الأجر؛ ضمن الإطار الجغرافي لتركيا الحالية ورد في الفهرسة الرسمية للدولة النمساوية تسجيل: قنصليات عامة في إسطنبول وإزمير، وقنصلية في طرابزون، ونيابة قنصلية في أدرنة وسامسون/ Samsun وتشيشمه، بالإضافة إلى وكالات قنصلية في الدردنيل وإنيبولو/ Ineboli وروستو وتينيدوس وغوزالحصار/ Güzelhissar وأرضروم/ Erzerum. تمّ أيضاً إعادة إنشاء الوكالة القنصلية في إينوس مجدداً، لكن كل الدلائل تشير إلى أنها بقيت شاغرة ولم يشغلها أحد مطلقاً.

القنصليات الرسمية الفعلية والفعّالة – أي تلك المُدارة بواسطة موظفين حكوميين رسميين – في الدولة العثمانية مارست أنشطة وصلاحيات قنصلية مُعزّزة بسُلطة الولاية القضائية – أي الاختصاص القضائي المدني – على المواطنين النمساويين والمجريين وعلى أيّ رعايا آخرين تابعين لإمبراطورية النمسا من هيئات وأشخاص مشمولين بحقوق الحماية. حتى العام 1271 هـ /

1855م كانت هذه القنصليات مترتبة وفق تسلسل تنظيمي مختلف؛ فمحكمة المستوى الأول (الابتدائية) كانت غالباً إمّا بصيغة هيئة تحكيم مشكلة من رجال التجارة النمساويين المقيمين ضمن دائرة اختصاص القنصلية أو مستشار السفارة، ومحكمة المستوى الثاني (الأعلى/ الاستئناف) يمثلها القنصل والمستوى الثالث (الفصل النهائي) يمثلها المبعوث الرسولي الأعلى للبلاد النمساوي؛ القنصلية العامة في إزمير والقنصلية المقيمة في إسطنبول أو التي في طرابزون – لاحقاً أيضاً قنصلية أدرنه – مثلت محاكم المستوى الأول (الابتدائية)، ومحكمة الاستئناف الإقليمية في تريستا مثلت المستوى الثاني، والمحكمة العليا في فيينا هي محكمة المستوى الثالث (الفصل النهائي).⁽¹⁾

وضع التسوية النمساوية مع المجر 1284 هـ/ 1867م استلزم ضرورة تعزيز هذا النظام بشيء من التغيير – الذي لم يدخل حيز التنفيذ إلا بحلول العام 1308 هـ/ 1891م – لدى إنشاء، محكمة قنصلية عليا لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية ومملكة المجر ” في إسطنبول كمحكمة من المستوى الثاني إلى جانب اختصاصها القضائي للاستئناف والنقض والفصل النهائي.

عند إحداث افتتاح القنصليات عادةً ما يتم إيلاء أهمية كبيرة تضاف إلى البروتوكول والمراسيم الاحتفالية لهذه الأحداث من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من الإشهار الإعلامي والنشر التعريفي. ضمن تقرير صادر عن نائب القنصل النمساوي في هيركوليز (هرقليون/ الخندق)/ Herculiez في العام 1243 هـ/ 1828م ورد فيه توصيف عن مراسم الافتتاح الصاخب للنيابة القنصلية في خانيا/ Canea ثانياً المدن على جزيرة كرييت/ Kreta – كانت لا تزال آنذاك جزءاً من الدولة العثمانية – يقول:

،، في اليوم 2 ذو الحجة / 29 أبريل أقيم حفل الافتتاح في دار القنصلية، أصوات قرع الطبول وصلت إلى منطقة تشامير/ *champor*، وضجيج طلقات بنادق المسكيت/ *Muskete) mousquetterie* التي أحدثها رجال الرماة من على حافة سطح الفرقيطة الحربية "كارولين"/ "Caroline"، والسيد المحترم قائدها⁽²⁾ كان لطيفاً بما يكفي للمواقفة على نقلنا إلى سودا/ *Sude*⁽³⁾ حيث كانت "كارولين"⁽⁴⁾ راسية. كل السفن الحربية الراسية في ذلك الميناء

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.142 – 143.

(2) الرائد داندولو / Major Dandolo.

Ibid, P. 144

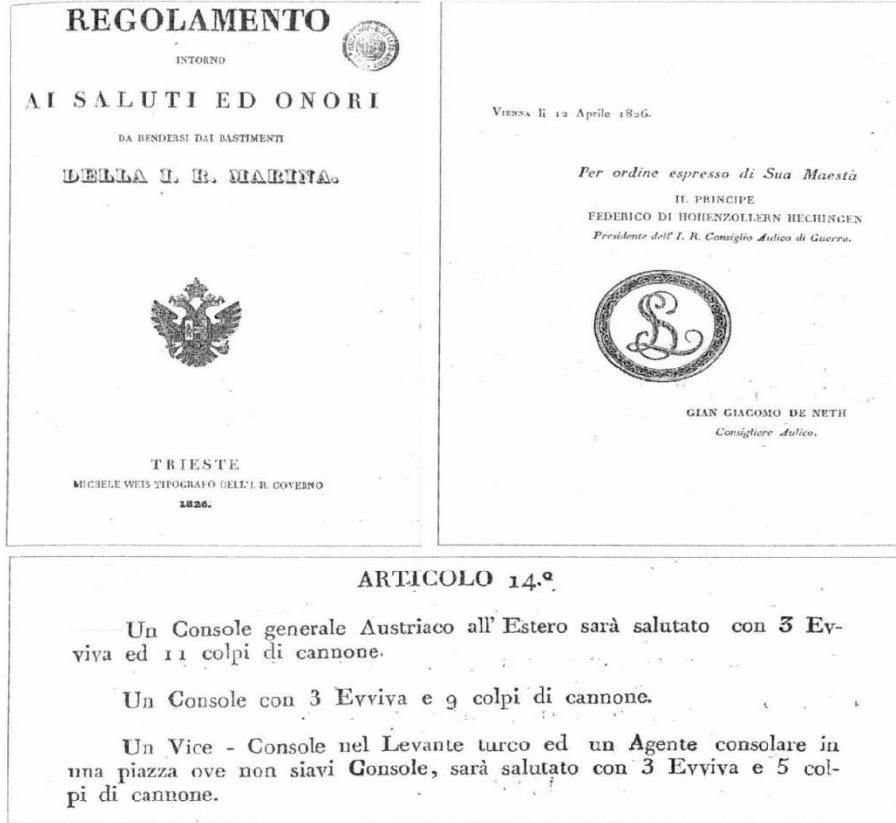
(3) خليج سودا/ Bucht von Suda.

Ibid, P. 144

(4) فرقيطة (زورق / سفينة حربية صغيرة) تابعة لامبراطورية النمسا القيصرية الملكية؛ طول 41 متراً، عرض 11 متراً، عمق 4,7 متراً، حمولة 810 طناً؛ دشن أول نزول وانطلاق له على المياه في البندقية سنة 1222 هـ/ 1807م، وتمّ استلامه للخدمة الرسمية ضمن البحرية الحربية للإمبراطورية النمساوية في 19 رجب 1229 هـ/ 07 يوليو 1814م؛ عام 1230 هـ/ 1815م تولت وظيفة سفينة القائد في حصار أنكونا/

=

كانت مزخرفة بالزينة ورفع الأعلام الاحتفالية، كلها كانت مشاركة ومتنافسة في الحماس لدى عملية سحب وإطلاق بطاريات المدفعية التي كانت طلقاتها متناغمة في توقيت موحد. آغا موصلين / Mouseline وجميع مسؤولي السلطات المحلية الذين حضروا الاحتفال بدار القنصلية أبدوا إعجابهم بالدقة والأداء الجيد الذي أظهره المحاربون القدامى في أوضاع الاستعراض وفي تعاملهم المتميز مع هذه الأسلحة. رفع العثمانيون أعلامهم على الجدران والمباني، كل مسؤولي السلطات حضروا للمشاركة والمجاملة في سياق مراسم احتفالية رائعة البهاء، وأظهروا لي رضاهم، وفي الحقيقة كان هذا الشعور يكسو جميع المشاركين بالاحتفال. هذه الفعالية اختتمت بفقرة احتفالية مزدوجة لضباط الفرقيطة كارولين وبعض الشخصيات البارزة في المدينة والمحاربين القدامى []”



صورة رقم (3): لوائح تنظيمية للبحرية الحربية التابعة لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية متعلقة باستحقاقات مراسم إلقاء التحية والتشريفات بتاريخ 4 رمضان 1241 هـ / 12 أبريل 1826م؛ القناصل العموم يحصلون على عدد 11، والقناصل 9، ونواب القناصل عدد 5 طلاقات مدفعية مترافقة مع ثلاث صباحات ابتهاج وترحيب به (1)

عام 1271 هـ / 1855م تم إنشاء وكالة قنصلية-فخرية للنمسا القيصرية الملكية في مدينة مرسين/ Mersin وتعيين الوكيل المحلي لشركة الملاحة النمساوية لويدي هناك كوكيل لهذه القنصلية

Blockade von Ancona: تم نزع تسليحها وإخراجها عن الخدمة سنة 1246 هـ / 1830م. التسليح: 24 قطعة مدفع هاون قصير عيار .18

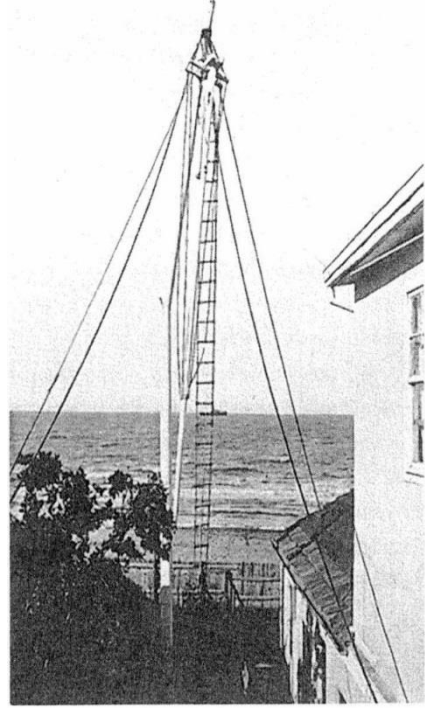
Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P. 144.

(1) Ibid, P.145.

القيصرية الملكية

،تم رفع العلم القيصري لإمبراطورية النمسا و- نظراً للافتقار إلى بطاريات الإطلاق المدفعي الأرضية - كانت تحية رفع العلم بعدد 21 طلقة مدفعية جاءت من سطح السفينة البخارية التابعة لشركة لويد "أبونيو / Tonio".

باستثناء مدينتي بورصا / Bursa وكيركلاريلي / Kirklisse تواجدت كل الدوائر القنصلية للنمسا القيصرية الملكية/ النمسا-المجر القيصرية والملكية في المدن الساحلية ذات الموانئ على البحر الأسود ومضيق الدردنيل وبحر إيجه وسواحل البحر المتوسط. أمام قنصليات النمسا-المجر القيصرية والملكية ينتصب عمود سارية العلم بارتفاع 18 متراً لكي يتمكن قباطنة السفن النمساوية والمجرية من الوصول إلى قنصليتهم بسهولة (انظر صورة سارية العلم لقنصلية سامسون / Samsun). من المؤسف أنه لم يحدث - مطلقاً - توافق مناسب بين قيينا وبودابست على كيفية طلاء وتلوين سارية العلم؛ هل يكون أسود-أصفر أو أحمر-أبيض-أحمر أم أحمر-أبيض-أخضر؛ وتوصلوا إلى تسوية عام 1289 هـ / 1872م كانت حلاً نمساوياً مجرياً نموذجياً بامتياز: تبقى السارية باللون الطبيعي للخشب. على رأس عمود السارية يرفرف العلم القنصلي المقرر عام 1285 هـ /



صورة رقم (4): سارية علم محطة بمقر نيابة القنصلية الفخرية لامبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية الواقع - مباشرةً - على شاطئ البحر الأسود بمدينة سامسون

1868م (انظر الصورة الملونة رقم 4) ك، رمز أو شعار للهوية المؤسسية المشتركة، وهو نفس العلم الذي تقرر كهوية للبحرية التجارية النمسا-مجريّة آنذاك.

الدوائر القنصلية - الصغرى منها تحديداً؛ مثل الوكالات القنصلية الفخرية في الدردنيل (شنق القلعة) وكاليبولي / Gallipoli وإنيوبولو / Ineboli وغيرسون / Kerasunt ومرسين وسامسون وسينوب / Sinope وشيو - شيوس / Scio - Chios (تشيشمه / Çeşme) ومرسين كانت مهامها غالباً ما تلقى على عاتق الوكيل المحلي لشركة الملاحة البحرية النمساوية التي تأسست في تريستا عام 1251 هـ / 1835م لويد / Lloyd - تقع مقراتها في العادة قريباً من الميناء البحري. ظروف الرياح وتغيرات الطقس كانت تفرض متطلبات كبيرة على الأخشاب التي تصنع منها سارية العلم وأيضاً الأعلام. الأرشيف الوطني وأرشيف الدولة والبلاط النمساوي يحتوي كمّاً هائلاً من التقارير الواردة بشؤون القنصليات النمساوية على البحر الأسود وبحر إيجه كلها تتحدث مراراً وتكراراً

دائماً عن سوارى العلم المحطمة. كان مستوى استخدام واستهلاك الأعلام القنصلية في مدن الموانئ مرتفع جداً بالمقارنة مع القنصليات الواقعة في مدن البر الداخلي. في هذا السياق كتب القنصل باوم/ Baum تقريراً وارد من مدينة طرابزون بتاريخ 23 رمضان 1857 هـ / 13 سبتمبر 1857م؛ جاء فيه:

«،خلال هبوب ريح عاصفة اشتدت عند الساعة الحادية عشرة منتصف نهار اليوم- ونظراً لتأكله بمرور وقت طويل على استخدامه - انكسرت قاعدة العمود الخشبي لسارية العلم القنصلي المنتصب بأبعاد كبيرة نوعاً ما، وقد تحطم نتيجة سقوط اثنتين من أشجار الزيتون في حديقتنا [] في هذا الحادث تضرر أيضاً المترجم Petraki Bojadighi متأثراً بإصابات في الرأس والعنق [] بسبب وقوع متتالٍ لفروع شجرة الزيتون المنهارة عليه []»

كان هناك أيضاً خطرٌ أكبر ينشأ من الحرائق المتكررة دائماً. في اليوم 7 جماد أول 1267 هـ/ العاشر من مارس 1851م رفع القنصل سيشيني/ Cischini تقريراً من طرابزون موجهاً إلى القائم بالأعمال القنصلية النمساوية في إسطنبول؛ جاء فيه:

«،يوم أمس 6 جمادى الأولى/ الموافق 9 مارس [] انلح حريق عند الساعة الرابعة مساءً وانحصر مبنى دار القنصلية هنا وسط أسنة اللهب، وكانت النيران مستعرة بدرجة عنيفة بحيث جاءت على أرضية المبنى وجهة من الجدار الخارجي فأحالته دماراً []»

تكليف وكلاء شركة لويد بوظائف التمثيل القنصلي لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية تحديداً كان أمراً غير مقبول، كون القاعدة الرسمية نصّت على أنّ «وكلاء الملاحة البحرية وسماسة خدمات السفن كانوا مستبعدين من إمكانية ترشيحهم أو تعيينهم لمنصب القنصل الفخري». لكن من أجل شركة الملاحة البحرية النمساوية لويد بالتحديد - التي رُوّجت وعززت إمكانيات شبكة النقل البريدي لدوائر بريد إمبراطورية النمسا القيصرية الملكية في مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط/ Levante وحازت على مكانة شبه رسمية في هذا المجال - كانت دائماً تمثل استثناءً من هذه القاعدة الرسمية.

في بعض المناطق كانت وظائف ومناصب وكيل القنصلية الفخرية أو نائب القنصلية الفخرية منحصرة في أيدي أسرة واحدة على امتداد أجيال من الزمن وأصبحت مناصب متوارثة تقريباً. النيابة القنصلية لإقليم الدردنيل والواقعة بمدينة شناق القلعة كانت في أيدي أسرة زانتوبولو/ Xanthupulo منذ العام 1229 هـ / 1814م؛ الأول في هذه السلسلة كان ماريوس زانتوبولو/ Marius Xanthupulo الذي لم ينزل من منصبه هذا إلا بحلول العام 1270 هـ / 1854م عندما أمسى بعمر يناهز 108 أعوام.

مدينة سكالاً نونفا-جزيرة نونفا/ Scala Nuova (بالتركية: كوشاداسي-جزيرة الطيور/

(Cuşadasi) – للفترة من 1255 هـ / 1839 م حتى 1324 هـ / 1906 م – عمل فيها بهذه الوظيفة ثلاثة أعضاء من عائلة باربون/ Barbon المنحدرة بأصولها من مدينة فيرارا/ Ferrara الإيطالية، وفي جزيرة تينيدوس/ Tenedos (بوزكادا/ Bozcada) كانت للأب ثمّ للأبن غيرزاجليا/ Gersaglia خلال الفترة من 1278 هـ / 1862 حتى 1331 هـ / 1913 م.

وصولاً إلى العام 1294 هـ / 1877 م – العام التالي جلب معه نهاية السيادة العثمانية على صربيا ورومانيا وفقدان بلغاريا ورومليا الشرقية/ Ostrumlien والبوسنة-الهرسك وباطومي/ Batum – كان عدد قنصليات إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية قد تنامي ليصل إلى 101 دائرة قنصلية داخل الدولة العثمانية، لكن من بينها عدد 19 فقط واقعة ضمن المنطقة الجغرافية لتركيا الحالية. وبذلك كانت شبكة القنصليات النمسا-مجريّة أوسع نطاقاً وأكثر انتشاراً بكثير مقارنةً بشبكة قنصليات جمهورية النمسا حالياً.

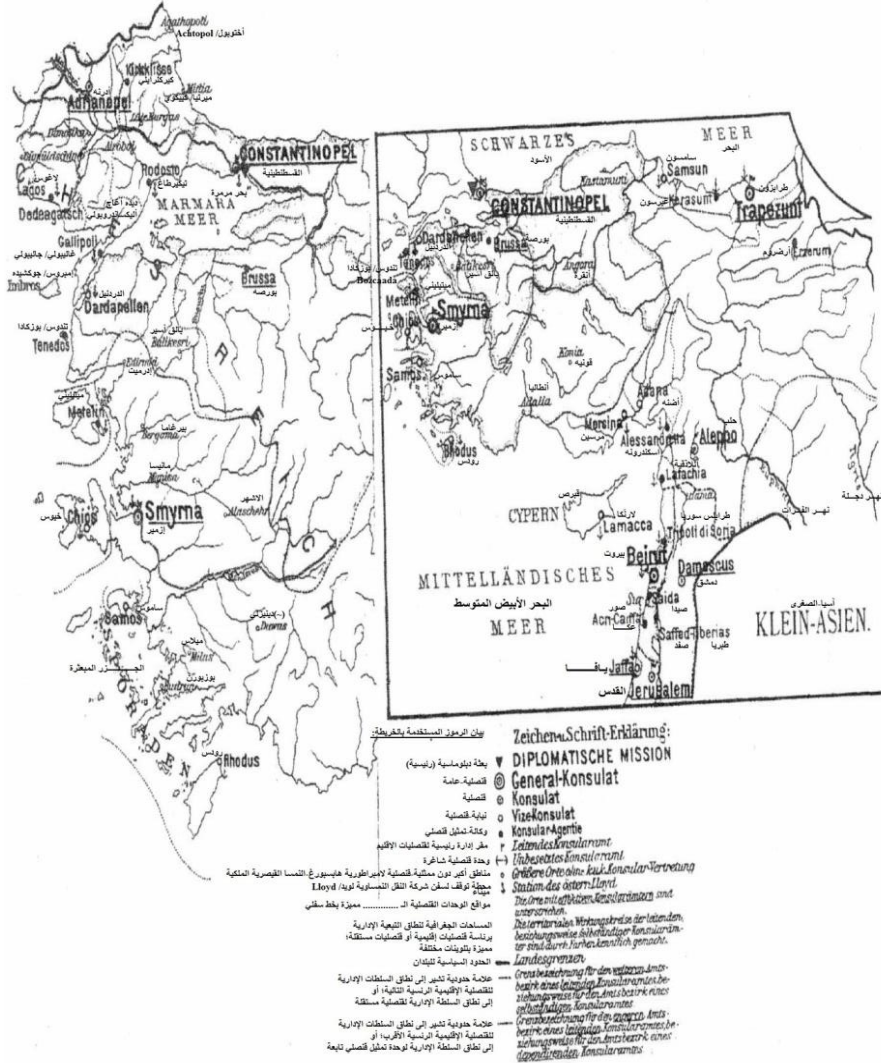
عام 1331 هـ / 1913 م تجددت مسارات التفكير وإعادة النظر في تفعيل خطط توسعة مترافقة مع إجراء مراجعة تنظيمية لتطوير أداء الشبكة القنصلية النمسا-مجريّة العاملة في تركيا، كان ذلك مترتباً على مطالبات لافتتاح نيابات قنصلية فعّالة في أنطاليا/ Adalia ومرسين أثيرت خلال الفترة السابقة. آنذاك بدا للسفير النمسا-مجري في إسطنبول الكونت بالافيتسيني/ Pallavicini أنّ إنشاء دائرة قنصلية فعّالة في أنطاليا ليس أمراً مُلِحاً، فقد رأى ،، أنّ الأهمية المفترضة لأنطاليا بالنسبة لأنشطة التصدير التابعة لنا بنيت على تقديرات مبالغ فيها إلى حدٍ كبيرٍ .”. والأهم وفق تقديره هو افتتاح قنصلية في قونية/ Konia ؛ يقول في أحد تقاريره:

،تمتلك قونية أهمية قصوى لأنشطة تجارة التصدير من أوروبا كلها بمقدار أكبر بكثير من مدن الموانئ سالفه الذكر. باستكمال إنشاء خطوط السكك الحديدية المرتبط ببغداد تحولت هذه المدينة إلى مركز اقتصادي لكل مدن البر الداخلية في آسيا الوسطى، ومن المتوقع تنامي أهمية هذه المدينة إلى مستوى قياسي من خلال مشروع الاستصلاح والرّي الموشك على الاكتمال في الأراضي الزراعية على طول خط السكة الحديدية سالفه الذكر [] برأيي؛ يستوجب علينا – كأولوية بالمقام الأول – حث الخطى باتجاه إنشاء قنصلية رئيسية فعّالة بمدينة كونيا [] في مدينة أضنة/ Adana أيضاً ينبغي إنشاء نيابة قنصلية فعّالة؛ نظراً للعدد الكبير من العاملين والموظفين النمساويين المستخدمين في مشروع إنشاء خطوط السكة الحديدية إلى بغداد، و– قبل هذا وذاك – نظراً للأهمية السياسية التي سوف تحظى بها هذه الولاية في المستقبل القريب. بناءً على ذلك سيكون بمقدورنا الاستغناء عن الدائرة القنصلية الفخرية القائمة في مدينة مرسين، وبالمقابل سيكون من الأفضل إنشاء وكالة قنصلية فخرية فقط بمدينة مرعش (كهريمان مرعش- مرعش القاهرة)/ Murasch بسبب أهميتها في إطار وأغراض التقارير السياسية []

اقترح بالافيتسيني أيضاً إنشاء نيابة قنصلية فعّالة في الإسكندرونه/ Alexandrette حالما يتم استكمال إنشاءات الميناء هناك.

،،في أنطاليا من الممكن إنشاء وكالة قنصلية فخرية تابعة – مرتبطة إدارياً – للقنصلية في قونية [] للتقييم ذاته

ينطبق على مدينة أفيون قاراحصار / Afion-Karahissar باعتبارها نقطة التحويل لمسار القطارات إلى حيدرباشا / Haidarpascha وقونيه وازمير وغيرها أيضاً المسار المتوجه إلى مدينة أسبرطة / Sparta الهامة كموقع لتصدير السجاد والحرير [] (1)



صورة (5): خريطة انتشار قنصليات إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية في تركيا عام 1330 هـ / 1912م

إنَّ الحرب العالمية الأولى بدورها جلبت الإشكاليات لقنصل إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية – لذلك كان القنصل العام للنمسا-المجر القيصرية والملكية في طرابزون مجبراً على إدارة أعماله من مدينة سامسون خوفاً من تقدم القوات الروسية واجتياحها لمدينة طرابزون. هناك أتاحت له الفرصة الملائمة لتقدير وتقييم أهمية مدينة سامسون، الأمر الذي دفعه إلى إثارة طلب رسمي لدى سفارة النمسا-المجر القيصرية والملكية في إسطنبول للنظر في إمكانية إنشاء

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.146 – 148.

مكتب ارتباط قنصلي لمدينة سامسون؛ قائلاً:

«من بين المدن العثمانية المطلة على البحر الأسود تتميز سامسون بكونها نقطة البداية والانطلاق لطريق بغداد التجاري على مدى قرون (سامسون وسيواس-سيباسبيا/ Siwas وهاربوت (معمورة العزيز)/ Charpunt ودياربكر/ Diarbekir والموصل/ Mossul وبغداد) وباعتبارها في مقدمة المناطق الاقتصادية نظراً للأرياف الغنية الواقعة في محيطها الجغرافي والقابلة للنمو والتطور بمستويات عالية. إنها تمثل نطاق التخزين المركزي – ليس فقط للإقليم المستقل الحامل لنفس اسم المدينة؛ بل أيضاً للقسم الأكبر من أجزاء ولايات سيواس (سيواس وأماصيا/ Amasia وتوقاد-توكات/ Tokat، باستثناء قاره حصار) وديار بكر ومعمورة العزيز (هاربوت/ Charput) وأنغوره-أنقره/ Angora (شوروم/ Tschorum وبيوزغات/ Josgat) [] هناك أيضاً الأهمية التجارية لمدينة التي لا تزال قابلة للازدياد والتطور من خلال وتعزيز خط السكك الحديدية المتوقع على مسار سامسون – سيواس وأنقرة – سيواس – إرزينجان/ Ersindjan – أرضروم. خلال فترة الخمسة وعشرين عاماً الماضية تزايد عدد سكان المدينة إلى ثلاثة أضعاف ليصل إلى 35,000 نسمة وفق التعداد السكاني الذي تم مع بداية الحرب العالمية الأولى، ثم تزايد بعدد 5,000 نسمة في عمليات ترحيل وإعادة توطين السكان الأرمين في المدينة (عام 1333 هـ / 1915م)، تالياً حصلت المدينة أيضاً على زيادة جزئية مرحلية بتعداد سكانها جاء معظمها من خلال حركة هجرة السكان المسلمين (المحمديين) قادمين من ولايات شرق هضبة الأناضول العثمانية (عام 1334 هـ / 1916م). مع ذلك عانت سامسون بقدر بالغ من الحرب – كما هو الحال في مناطق هضبة الأناضول بأكملها –؛ فوق الخسائر البشرية الفادحة من أبناء المدينة في ميادين الحرب تعرّض السكان أيضاً لخسائر بشرية ناجمة عن الأوبئة التي جاءت ضمن عمليات توطين الأرمين سالفه الذكر، تالياً أيضاً بواسطة جزء من سكان السواحل اليونانيين (الذين قدموا إلى المدينة عامي (1335 هـ / 1916 – 1917م). فروع الأنشطة التجارية والصناعية والتشغيلية الإنتاجية التي كانت مزدهرة في أيدي الأرمين واليونانيين أوشكت على الاضمحلال، وهكذا كان حال مزارع الفاكهة والعنب والتبغ وأيضاً مزارع تربية دودة القز وصناعة الحرير. رغم ذلك من المتوقع حدوث انتعاش سريع نسبياً لهذه المدينة الحيوية عقب الحرب – كواحدة من المناطق الساحلية – نتيجةً للتفاعل الكثيف بين القومية العثمانية الفتية – التي تشهد حالياً قمة نشاطها الاقتصادي – وبين مسارات التعاون والشراكة اليونانية والأوروبية؛ يساندها في ذلك وفرة الثروات الطبيعية للبلد. انطلاقاً من هذا التوصيف لأهمية مدينة سامسون نجد بأن تواجد رعايا ومصالح إمبراطوريتنا في المحيط الجغرافي لهذه المدينة أكبر وأكثر أهمية من نظيره لمدينة طرابزون (بنسبة تمثيل 50 : 30 عضو – على الترتيب –) حائزة على أكبر نسبة تمثيل بين المناطق العثمانية المطلة على البحر الأسود. بالنسبة للقنصليات المهنية العاملة هنا رسمياً يوجد في الوقت الحالي قنصلية يونانية/ hellenische وأخرى فارسية/ persische قائمة بالمدينة؛ روسيا كانت ممثلة بنبابة قنصلية هنا وأغلقت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، فرنسا هي الأخرى كانت حاضرة هنا وممثلة بالقنصل المتقاعد إ. بيرتراند/ E. Bertrand حتى اندلاع الحرب. يجدر بالذكر أيضاً أنّ هذه المدينة لها ارتباط وطيد ومؤثر في السياسة. بدلاً من تهيئة الظروف والإمكانيات المقبولة لتوطيد أواصر الجوار وتعزيز علاقات الترابط التي كانت قائمة حتى عهد السلطان العثماني عبدالحميد الثاني بين تركيا واليونان دخل الجانبان في مسارات تباعد وإقصاء – وصل لمرحلة التباغض والكره – بينهما؛ هذه الحالة أنتجت مواقف العداء ضد الدولة العثمانية لدى قسم كبير من السكان اليونانيين أدت – خلال فترة الحرب – إلى تكوين عصابات وحركات تمرد مدعومة من الأسطول الروسي، الأمر الذي ردت عليه الحكومة العثمانية – بعد فترة طويلة من التردد – بحزمة من الإجراءات المضادة القاسية؛ وخاصة إجراءات ترحيل السكان اليونانيين إلى المناطق الساحلية []»

بالنسبة للسفارة النمسا-مجريّة القيصريّة والملكيّة في إسطنبول فقد بدا لها أن هذه، المقترحات [

[ليست ناضجة بعد ل طرحها رسمياً خلال الفترة الحالية” بذلك أمسى هذا المشروع موعوداً قبل أن يرَ النور. استغرق هذا الأمر فترة 95 سنة حتى قيام النمسا بإنشاء قنصلية فخريّة بمدينة سامسون في خريف العام 1431 هـ / 2010م.

استناداً إلى آخر فهرسة رسمية ممهورة بتاريخ 5 محرم 1337 هـ / 11 أكتوبر 1918م كانت هناك 46 قنصلية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصريّة والملكيّة مورّعةً ضمن نطاق الدولة العثمانية التي تناقصت مساحتها بسبب حرب البلقان؛ منها عدد 16 قنصلية داخل النطاق الجغرافي لتركيا الحالية، وعدد 12 منها داخل النطاق الجغرافي لمصر – كل أولئك القناصل كانوا،،متغيّبين عن ممارسة مهام تلك المناصب”. من بين دوائر الخدمة القنصلية الرسمية التي وصل عددها إجمالاً إلى 25 كانت قائمة رسمياً – منذ القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي – داخل المنطقة الجغرافية للجمهورية العثمانية حالياً بقيت – لدى انهيار إمبراطورية النمسا المجر الملكيّة – فقط قنصليات عامة في إزمير وطرابزون؛ وقنصليات في أدرنه وإسطنبول؛ ونيابة قنصلية في أنطاليا؛ ووكالة قنصلية في بروسه (بورصا)/ Brussa؛ وأيضاً نيابات قنصلية في كلٍ من أضنة والدرنديل (شنتق القلعة، شاغرة) وسامسون؛ بالإضافة إلى وكالات قنصلية فخريّة في إسكندرونه/ Alessadretta (لواء الاسكندرون/ Iskenderun) وأرضروم (شاغرة لعقدٍ من الزمن) وجالبيولي وغيرسون/ (Girasun) Kerasunt) وكيركلاريلي (شاغرة) وروؤستو (تيقراطج/ Tekirdag).⁽¹⁾

أضنة - ADANA:

تاريخها: عام 1 ربيع ثاني 1322 هـ / 1904م رفع،،بعض المواطنين من رعايا النمسا المقيمين في ميرسين” طلباً رسمياً لافتتاح مكتب تمثيل قنصلي في أضنة. حتى العام 1329 هـ / 1911م كان الترجمان الفخري تيودور سيميون أوغلو / Theodor Simeonoglu هو مدير الوكالة القنصلية الفخريّة لمدينة مرسين في أضنة.

نشأت كنيابة قنصلية فخريّة بتاريخ 12 ذو القعدة 1329 هـ / 04 نوفمبر 1911م،،نظراً لتصاعد ثقافة استهلاك المنتجات القطنية في ولاية أضنة العثمانية، وتنامي أنشطة أعمالنا وعلاقاتنا التجارية مع تلك المنطقة، وأيضاً التزايد المطرد في عدد المقيمين بنفس المنطقة من رعايا النمسا والمجر، لزمنا التوجه لعرض هذا بكل إخلاص أمام وزارة الخارجية – بالتوافق مع وزارة التجارة للنمسا القيصريّة الملكيّة

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.148 – 151.

ونظيرتها للمجر الملكية – كطلب رسمي يمثل ما ترونه لإنشاء نيابة قنصلية فخرية في مدينة أضنة.”
(أرشفيف الدولة النمساوية؛ العام 1329 هـ / 1911م؛ واردة برقم 3194-1911). المحافظة العثمانية
الحاوية لقوزان أضنة/ Adana Közan وجبل بركات/ Djebeli-Bereket الواقعة ضمن ولاية
أضنة تتبع نطاق الاختصاص الجغرافي الرسمي لقنصلية حلب/ Aleppo.

القنصل الفخري شتوكيل/ Stöckel القادم من سكسونيا/ Sachsen الألمانية عاش في أضنة
منذ العام 1322 هـ / 1904م، وكان مديراً لشركة القطن الألمانية-الشرق متوسطة منذ العام 1324
هـ / 1906م، ومديراً لشركة ضغط البخار الأناضولية اعتباراً من 1326 هـ / 1908م.

ملفات الأرشيف: الأرشيف الوطني وأرشفيف الدولة والبلاط النمساوي؛ تقارير إدارية؛ الحافظة
8؛ الصندوق 59؛ وثائق حكومة الدولة النمساوية؛ رقم 3194 هـ-1911م.

أرشفيف: مأخوذة من أرشفيف النيابة القنصلية الإيطالية في أضنة للعام 1341 هـ / 1923م

ريتشارد شتوكيل/ Richard STÖCKEL نائب قنصل فخري (1) 12- 11-1329 هـ - 1 - 10 - 1336 هـ
1911-11-04 - 1918-07-10 م
بوجه/ BÜGE؛ قنصل ألمانيا القيصرية وكيل تسيير أعمال 26 - 6 - 21 - 1 - 1333 هـ - 05-122 -
1914-12-09 م
إيريش جمبرله/ Erich GEMPERLE - وكيل تسيير أعمال 101 - 10 - 1336 هـ - 7 - 2 - 07-1337 -
1918 - 11-12 - 1918 م

أيدين/ Aidin (غوزلحصار/ Güsselhissar)

تاريخها: نشأت كوكالة قنصلية فخرية؛ ورد ذكرها في السجلات الرسمية لأول مرة عام 1255
هـ / 1839م؛ بقيت شاغرة للفترة 1287 هـ 1305 هـ / 1870م - 1881م ومنذ العام 1891م، لدى
وفاة نائب القنصلية السيد تيليامخ زالفيتي/ Telemach Salvetti في العام 1287 هـ / 1870م بقيت الوكالة
القنصلية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية بمدينة أيدين شاغرة إلا من موظف واحد نمسا-
مجري مختص بالشؤون القانونية لتسيير ومتابعة مصالح المواطنين من رعايا الإمبراطورية لدى السلطات
المحلية العثمانية. في هذه الأثناء اكتسبت مدينة أيدين أهمية كبيرة بصورة عامة، من خلال مشاريع توسعة
تمت مؤخراً لخطوط السكك الحديدية على مسار أيدين-دينيزلي/ Nazlıi انفتحت مناطق وادي التعريجات

(1) الاختصاصات المستخدمة: Honorar - H - / فخري؛ GK - Generalkonsul؛ VK - Vizekonsul / قنصل فخري؛ KA -
Konsularagent / وكيل قنصلي؛ Gt - Gerent / وكيل أعمال؛ int - interistimisch / انتقالي؛ pr - provisorisch / مؤقت؛
st - standing / دائم؛ int S - mit Interessenschutz beauftragt / مكلف بمهام المنصب مقابل حماية المصالح؛ Vertr
Vertreter / مندوب مفوض.

النهرية/ Mäanderthal الغنية خاصةً بالسنديان والزبيب ومحاصيل الحبوب المتنوعة أمام حركة النقل الكبيرة، وبذلك شكّلت مدينة آيدين النقطة الإقليمية الكبرى للتجمع وارتباطات التبادل تجاري، بحيث تزايدت أهميتها أكثر فأكثر بالنسبة لشركات التصدير التابعة لنا [] ” (الأرشيف الوطني وأرشيف الدولة والبلاط النمساوي؛ تقارير إدارية؛ الحافظة 8؛ الصندوق 63؛ آيدين؛ القنصلية العامة في إزمير؛ وارد برقم 37 وتاريخ 1298 هـ / 11 أغسطس 1881م)

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والدولة والبلاط النمساوي؛ تقارير إدارية؛ حافظة 8؛ صندوق 29، 41 و63

مسار أرشيفي: عام 1803 هـ / 1891م أوكلت مهام تسيير شؤون هذه الدائرة القنصلية إلى عهدة مختارية الرهبان الكاثوليك بمدينة آيدين، وفي العام 1315 هـ / 1897م انتقلت عهدها إلى القنصلية العامة في إزمير.

جورج فالكوني/ Georg FALCONI وكيل قنصلية فخرية 1255 هـ – 1262 هـ / 1839 – 1846م
د. تيليامكو سالفيتي/ Telemacho SALVETTI وكيل قنصلية فخرية 10 - 7 - 1268 هـ - 2 - 4 - 1870 هـ
1870-07-02 – 1852-04-30م

بول براتيش/ Paul BRATICH وكيل قنصلية فخرية 13 - 11 - 1298 هـ - 2 - 10 - 1302 هـ
1881-10-07 – يونيو 1885م

خسروف إرم/ Kosrow ERAM وكيل قنصلية فخرية 19-7-1303 هـ - 26 - 3 - 1304 هـ
1886-04-23 – ديسمبر 1886م

نيكولوس روداكاناكي/ Nicolaus RODAKANAKI وكيل قنصلية فخرية 9-8-1304 هـ - 8-6-1308 هـ - 05-03
1887- 1891-01-19م

أيواليك / Aivalik (أيوليا)

تاريخها: ورد ذكرها في سجلات الأرشيف الرسمي كوكالة قنصلية فخرية اعتباراً من العام 1257 هـ / 1841م. عقب انتحار وكيل القنصلية الفخرية شتيفان سيفاستو/ Stefan Sevasto عام 1302 هـ / 1885م لم يتم تعيين نجله لمنصب وكيل القنصلية الفخرية مجدداً كما جرت العادة، فقد تقرر رسمياً إبقاء هذا المنصب، شاعراً حتى إشعار آخر ” (أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ صندوق 63؛ أيوليا؛ صادر عن وزارة الخارجية النمساوية برقم 7413/10 وتاريخ 23 محرم 1407 هـ / 28 مارس 1986م).

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ تقارير إدارية؛ حافظة 8؛ صندوق 32، 41 و63

العنوان: مبنى رقم 2؛ شارع الجمرك؛ خلف مبنى دائرة البريد

- ديوداتو ليبوفاتز / Deodato LIPOVATZ وكيل قنصلية فخرية 5-12-1258 هـ - 1229 هـ 1841-01-128 م - 1853 م
- نيكولاوس ليبوفاتز / Nicolaus LIPOVATZ وكيل تسيير أعمال 1271 هـ 1855 م
 تُمَّ وكيل قنصلية فخرية 9-5-1271 هـ - 13 ذو الحجة 1284 هـ
 1859-04-06 - أبريل 1868 م
- د. بارجيجلي / Dr. BARGIGLI نائب القنصل الفخري في ميثيلين / Mytilene وكيل تسيير أعمال
 1284 هـ جماد أول 1287 هـ - أغسطس 1870 م
- شتيفان سيفاستو / Stefan SEVASTO وكيل قنصلية فخرية جماد أول 1287 هـ - 5- محرم 1303 هـ
 أغسطس 1870 - 14-10-1885 م (وفاة) مواليد ؟؛ توفي -
 منتحراً - محرم 1303 هـ - محرم 1303 هـ - 14-10-1885 م
- ج. سيفاستو / G. SEVASTO وكيل تسيير أعمال انتقالي 14-1-1885 هـ - 26-6-1303 هـ
 1885-10-23 - 1886-04-01 م⁽¹⁾

أنطاليا / ANTALYA (ADALIA)

تاريخها: نيابة قنصلية؛ نشأت بتاريخ 16 شعبان 1331 هـ / 21 يوليو 1913 م

،، باستثناء ولاية أضنة لا يوجد لدينا تمثيل قنصلي في أي مدينة على امتداد السواحل الجنوبية لآسيا الوسطى، مع العلم بأن هذه المناطق تشكّل أهمية لا يستهان بها لأنشطة تجارة التصدير التابعة لنا. وبالفعل نرى أنّ بضائعنا وجدت طريقها إلى تلك المناطق حالياً - خصوصاً السكر والمصنوعات الزجاجية والفحم والفرو ومنتجات الحديد المتنوعة والأقمشة وغيرها الكثير - فأصبحت رائجة هناك. وزارة الشؤون الخارجية - التي انشغلت منذ وقت غير بعيد بدراسة أحوال التبادلات التجارية مع ذلك النطاق الجغرافي غير معروف كثيراً - أجرت زيارات تقصّي ميدانية بغرض التمكن من اكتساب رؤية واضحة المعالم عن مدى ملاءمة ظروف تلك المناطق مع ارتباطاتها وعلاقاتها الاقتصادية والتجارية. المستجدة رهنأ هو اكتساب هذه المناطق لأهمية استثنائية تتطلب تواجداً رسمياً لحماية مصالح تصدير منتجاتنا وبضائعنا من السلع الاستهلاكية - سواء ولاية أضنة أو بصورة خاصة أيضاً تلك المحافظة الخصبة غزيرة الإنتاج المتنامية بمعدل قياسي التكيّف (زاوية) المولوية / Sandjak Tekké التابعة لولاية قونيه - باعتبارها نقاط تجمع وتوزيع رئيسية. فيما يختص بمحافظة التكيّف المولوية / Sandjak Tekké فقد كانت - هي ومحافظة بوردور / Burdur وإسبرطه / Isbarta المجاورة لها من ولاية كونيا أيضاً - تضطلع بدور تبادلي في العلاقات والارتباطات التجارية مركزه مدينة أنطاليا؛ العاصمة والميناء الرئيسي لمحافظة تكيّف. هذه المنطقة بأكملها - المشتهرة بشكل رئيسي في إنتاج وتصدير القمح والشعير والطحين والذرة والسمسم وأصواف الغنم والجلود وأخشاب البناء والسنديان، معتمدة في المقام الأول على أراضي الأرياف الزراعية

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.151 - 153.

والغابات وأيضاً على مزارع تربية المواشي المتنوعة – إن حظيت باهتمام ورعاية مكثفة من علاقاتنا وارتباطاتنا التجارية ستكون مؤهلة بلا شك لتشكيل سوق واسعة ملائمة جداً لترويج وتسويق بضائعنا بقدر أكبر وأفضل بكثير مما هو الحال عليه في الوقت الراهن. يجدر بتجارة التصدير التابعة لنا أن تولي اهتماماً بارزاً لتوجيه تركيزها على هذه المنطقة بأسرع ما يمكن – على الأقل – من أجل التدارك إلى حد ما عما فاتها هناك حتى الآن، وللتعويض عن معاناتها في الأسواق التقليدية القديمة بالقسم الأوروبي من تركيا نتيجةً للأحداث الأخيرة التي وقعت في مناطق البلقان. بناءً على هذه الظروف ونظراً لما سلف تفصيله عالياً فإن وزارة الشؤون الخارجية ترى أهمية وألوية النظر للتوجيه باتخاذ التدابير الرسمية المناسبة للدفع باتجاه دعم وترويج قنوات التجارة التابعة لنا مع منطقة الساحل الجنوبي لآسيا الوسطى تعزيزاً للفائدة المؤكدة لنا هناك. في الوقت الذي لا تزال فيه مسألة طرق المواصلات للملاحة البحرية إلى هناك [] تبقى قضية قائمة تحتاج إلى نقاش استثنائي للنظر بشأنها – تود وزارة الشؤون الخارجية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصريّة والملكيّة [] لفت الانتباه وبحث إمكانية النظر في الإيجابيات والفوائد الجمة [] لضرورة تركيز الاهتمام على هذه المنطقة بتلبية احتياجات أنشطة وأعمال التبادلات التجارية التابعة لنا ولرعايانا هناك من خلال إنشاء دائرة قنصلية رسمية تختص بذلك [] (أرشف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ صندوق 60؛ أنطاليا؛ صادر عن وزارة الشؤون الخارجية برقم 29.830/10/1913 وتاريخ 25 جماد أول 1331 هـ / 02 مايو 1913م موجهة إلى وزارة التجارة لإمبراطورية النمسا القيصريّة والملكيّة ووزارة التجارة الملكيّة المجرية)

ملفات أرشيفية: أرشف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ صندوق 60.

تقارير: أرشف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ برقم 38؛ للعامين 1914 و1915م.
العنوان: 1331 هـ – 1332 هـ / 1913 – 1914م: شارع ديبوي، ميدان تيشفيكي، دار حجي خطيب أفندي بن عثمان أفندي / Hadji Chatib Effendi Bin Osman Effendi (بجانب دار النيابة القنصلية العثمانية)؛ في صيف العام 1334 هـ / 1914م قام نائب القنصلية بوزل / Pözel بنقل الدائرة القنصلية إلى مدينة ألانيا / Alaya متخذاً دار السيد كوكيزاده محمود أفندي / Kökkezade Mehmud Effendi مقراً رسمياً لها.

تيبور بوزيل آل فيرانيوس / Tibor PÖZEL von VIRANYOS نائب قنصل 6-8-1331 هـ - 1-3-1334 هـ
 1913-07-21 – 1916-01-07م

حسين زكي أفندي / Hussein ZEKKI وكيل أعمال 1-3-1334 هـ - 25-9-1916 هـ
 1916-01-07 – 1918-07-04م

باندريه / Bandirma (Panderma):

تاريخها: مقر لمندوب قنصلي؛ أغلقت عام 1276 هـ - 1860م

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛
صندوق 38

مندوب قنصلي 1276هـ - 1860م

برينتوفيتش / BRENTOVICH

بوزكادا / Bozcada (تيندوس / Tenedos):

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية ذكرت لأول مرة في السجلات الرسمية للعام 1257هـ - 1841م؛ تم إغلاقها عام 1332هـ - 1914م عقب وفاة المتقلد لهذا المنصب السيد أنتون غيرزاجليا / Anton Gersaglia 1331-10-22 هـ - 1913-09-24م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛
صندوق 32 و 239.

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لويد) 1837 -
1891م

ترياندافيلو كاسترينو / Triandafilo CASTRINO وكيل قنصلية فخرية 1261-1261 هـ / 1841 -
1845م (وفاة)

قسطنطين بوريلي / Konstantin BURELLI وكيل قنصلية فخرية 15 - 11 1261 هـ - 1279 هـ /
1845-11-15 - 1862م

كوزيمو غيرزاجليا / Cosimo GERSAGLIA وكيل قنصلية فخرية 30-7-1278 هـ - 17-6-
1279 هـ / 1862-01-31 - 1880-05-27م

أنتون غيرزاجليا / Anton GERSAGLIA وكيل قنصلية فخرية 10-7-1297 هـ / 18-6-1880 -
1813-09-24م

بورصا / Bursa (Brussa):

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية ذكرت لأول مرة في السجلات الرسمية للعام 1836م؛
ارتقت لمستوى وكالة قنصلية اعتباراً من العام 1901م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛
صندوق 6 و 32 و 46 و 94

تقارير: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ ملفات بالرقم 38؛ العام 1326هـ -
1328 هـ - 1908م و 1910م.

العنوان:

دار هيلينه بافلديس / Helene Pavlidis؛ شارع بينس؛ عند مدخل
المدينة

دار كارابيت بابازيان / Karabet Papasian؛ حي سيدباشي؛ رقم
1325 - 1322 هـ - 1904 - 1907م:

1911 – 10-11-1913م

وكيل تسيير أعمال انتقالي 3-6-2-9-1331 هـ - 10-05-05 -
1913-08م

لودفيك ترانو / Ludwig TRANÒ

تمّ وكيل تسيير أعمال ثابت 14-12-1331 هـ - 18-2-1338 هـ -
1913-11-14-1918-11-12م

شنق القلعة / Canakkale (الدردينيل / Dardanellen):

تاريخها: نيابة قنصلية فخرية؛ ذكرت لأول مرة في السجلات الرسمية للعام 1183 هـ الموافق 1769م؛ أُعيد إنشاؤها مجدداً كنيابة قنصلية فخرية بتاريخ 22-5-1263 هـ الموافق 08-05-1847م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ صندوق 37 و 47 و 120.

العنوان:

1226-1228 هـ - 1814 – 1916م: دار عائلة زانتوبولو / Xanthupulo؛ بتاريخ 19-7-1276 هـ - 11-02-1860م اندلع حريق، في مدينة الدردينيل [] وأتى على الدار وفنائها وجميع الممتلكات التابعة للسيد نيكولوس زانتوبولو فأحالتها إلى دمار.

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لوبد)

1261 - 10-11-1332 هـ - 1845 – 30-09-1914م

ر. جويس / R. GUISE نائب قنصل فخري 1383-1193 هـ - 1769 – 1779م
ماريوس زانتوبولو / Marius XANTHUPOLO نائب قنصل فخري 1229-1859-3-26 هـ - 1814 -
1859-10-23م

نيكولوس زانتوبولو / Nicolaus XANTHUPOLO نائب قنصل فخري 26-3-1276 هـ - 23-10-1859م
ملحق قنصلية فخرية 11-4-1296-4-11-2-23 هـ - 1301 هـ - 04-04-1879 – 24-12-1883م

ديميتر زانتوبولو / Demeter XANTHUPOLO وكيل تسيير أعمال 1302 هـ - 1884م
نائب قنصل فخري 4-8-1301 - 13-5-1304 هـ - 30-05-1884م

قسطنطين زانتوبولو / Constantin XANTHUPOLO وكيل تسيير أعمال 6-1-1304 هـ - 24-09-1886م
نائب قنصل فخري 6-7-1304 هـ - 31-03-1887م
ملحق قنصلية فخرية 7-11-1326 هـ - 1334 هـ - 30-11-1908 – 1916م⁽¹⁾

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.154 – 157.

تشيشمه / Cesme (خيوس-تشيشمه / Chios-Tsschesme؛ تشيشمه /

Tschesme؛ شيو / Scio):

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية منذ ما قبل 1202 هـ - 1788 م؛ وردت بالفهارس الرسمية بوصف شاغرة للفترة 1236-1237 هـ - 1821 - 1822 م.

عام 1247 هـ - 1831 م انتقلت من جزيرة شيو (خيوس) إلى ميناء تشيشمه على البر الرئيسي بعد ترقيتها إلى نيابة قنصلية فخرية:

«كان القنصل العام في إزمير [] قد تقدم بعرض يثبت أن نقل مقر النيابة القنصلية من خيوس إلى تشيشمه سيوفر الإمكانية الأفضل في تيسير الإجراءات والتعاملات الرسمية لخطوط رحلات الملاحه البحرية التابعة لنا إلى جانب تعزيز إمكانية الحماية لرعايا إمبراطورية النمسا القيصرية الملكية في هذه المنطقة، نظراً لأن تشيشمه تقع على مسار رحلات السفن التجارية النمساوية وإحدى موانئ توقفها وزياراتها الرئيسية - الأكثر والأهم بكثير من جزيرة خيوس - [] » (مذكرة رسمية صادرة عن حكومة الدولة النمساوية وموجهة إلى ديوان المالية بالبلاط الإمبراطوري بتاريخ 01-11-1830م). بقيت شاغرة مجدداً للفترة 1818-1826 هـ - 1900 - 1908 م. الجدير بالذكر هنا أن نائب القنصلية الفخري لهذه الدائرة القنصلية التابعة لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية حينذاك - السيد فرانسيسكو براتسافولي / Francesco Brazzafolli - تعرّض للاعتقال بواسطة السلطات العسكرية الإنجليزية خلال الليلة الواقعة بين 11-12-1334/4 هـ - 16-17-1916/02 م وتمّ اقتياده منقلاً على متن إحدى السفن الحربية إلى إنجلترا حيث ظل موقوفاً بمعقل داخلي هناك لمدة 22 شهراً.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ حكومة الدولة النمساوية؛ الصندوق 42؛ مذكرات حكومة الدولة الموجهة إلى ديوان المالية بالبلاط الإمبراطوري؛ رقم أرشيفي 1830 3-12؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ صندوق 29 و 32 و 49 و 109 و 171.

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لويدي)

1253-1-27-1333 هـ - 1837 - 15-12-1914 م

ستيلبيوس رافايي / Stellius RAFAELLI نائب قنصل فخري 1202-1222 هـ - 1788 - 1807 م
فرانتس لوكوفيتش / Franz LUCOVICH وكيل قنصل فخري 1223-1235 هـ - 1808 - 1820 م
فرانتس شتيبوفيتش / Franz STIEPVICH؟ نائب قنصل فخري 1238 هـ - 1823 -
جورج شتيبوفيتش / Georg STIEPOVICH نائب قنصل فخري مؤقت 1236-3-27 هـ - 02-01-1821 م
نائب قنصل فخري 1268-9-3 - 1275-8-2 هـ - 21-06-1852 م
نمّ
- 07-03-1859 م (وفاة)

ميلوش فلادسافلو فيتش / Milosch WLADISSAVLJEVICH

وكيل شركة لويدي النمساوية للملاحه نائب قنصل فخري 1876-1-19 - 1288-3-19 هـ - 18-08-1859 - 08-06-1871 م (وفاة)

- سكارلاتوبولو / SCARLATOPOULO وكيل تسبير أعمال 1288-3-20 - 1289-1-6 هـ - 09-06-1871 - 16-03-1872 م
- دومينيكو أ. براتسافولي / Domenico A. BRAZZAFOLLI
وكيل شركة لويد النمساوية للملاحة
نائب قنصل فخري 1289-1-7 - 1318-4-26 هـ - 17-03-1872 (وفاة) م 1900-08-23
- فرانسيسكو براتسافولي / Francesco BRAZZAFOLLI
نائب قنصل فخري
11326-5-11 - 1334-4-12 هـ - 1908-06-11 - 17-02-1916 م

أدرنة / (Adrianopel) Edirne:

تاريخها: نشأت كوكالة قنصلية فخرية، ورد ذكرها في السجلات الرسمية لأول مرة عام 1222 هـ / 1807م؛ لم ترد ضمن الفهرسة الرسمية لهيكل الدولة التنظيمي خلال الفترة 1235 هـ / 1820 - 1821 م

نيابة قنصلية: تم إقرارها ضمن المنهجية الرسمية للسلك القنصلي بتاريخ 5-22 1263 هـ / 1847-05-08 م؛ ورد ذكرها ضمن الفهرسة الرسمية لأول مرة كنيابة قنصلية بتاريخ 2-1-1265 هـ / 1848-12-27 م

نيابة قنصلية فخرية: عام 1851م؛ تم قنصلية فخرية اعتباراً من 17-12-1286 هـ / 20-03-1870 م،،النيابة القنصلية الفخرية في أدرنة تتواجد بالمدينة مقر الحاكم المركزي العام للإقليمي ووفقاً لهذا فهي مرشحة لأن يتم ترقية مستوى تمثيلها الرسمي إلى درجة قنصلية عامة. خلال الفترة الراهنة - من خلال ترتيبات رسمية لإعادة صيغة تقاسيم التوزيع السياسي والإداري في مناطق تركيا الأوروبية - تسير إجراءات رسمية باتجاه تحقيق التبعية التنظيمية والإدارية للدوائر القنصلية التابعة لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية الواقعة ضمن النطاق الجغرافي لإقليم الحكومة الإدارية المذكور - بالتحديد النيابة القنصلية الفخرية في بلوفديف / *Filippopel* والوكالة القنصلية في بورغاس / *Burgas* وإينوس / *Enos* - لتكون تابعة إدارياً للدائرة القنصلية في أدرنة. بناءً على ذلك سيكون من المناسب في الوقت الحالي الاكتفاء بترقية مستوى التمثيل الرسمي للنيابة القنصلية الفخرية في أدرنة إلى درجة قنصلية فخرية واستدعاء موظف حكومي رسمي لتكليفه بمهام الإدارة المؤقتة في هذه الدائرة القنصلية "

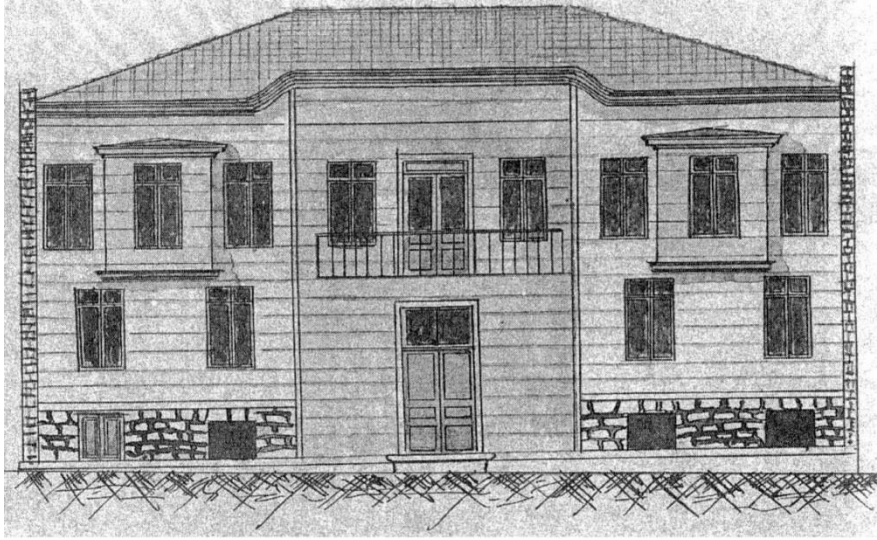
قنصلية اعتباراً من تاريخ 30-5-1288 هـ / 17-08-1871 م،،مسألة تغيير وتحويل مستوى التمثيل الرسمي للدائرة القنصلية في أدرنة كانت بالفعل احتمالاً وارداً في السابق، وأصبحت من الآن فصاعداً جاهزة لإقرارها في موضع التنفيذ دون أي عائق، فقد تم خوض المعاملات الرسمية المتطلبية والحصول على الموافقة الرسمية والقانونية لهذا الغرض هناك " (حكومة الدولة، أرشيف العام 1871م؛ الصندوق 15؛ رقم المرجع 1871/2894).

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ الحافظة 8؛

صندوق 6 و 37 و 62 و 63؛ أرشيف حكومة الدولة للعام 1870م، صندوق 6، مذكرة رقم 1870/1003؛ أرشيف حكومة الدولة للعام 1288 هـ / 1871م، صندوق 15، مذكرة برقم 1871/2894.

تقارير: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ ملفات العاملين بالرقم 38 ؛ 1868؛
1873 – 1881 ؛ 1883 – 1893 ؛ 1895 – 1917
أرشيف: تمّ قبولها واعتمادها رسمياً من جانب إيطاليا عام 1921م
العنوان:

1801-1805 هـ - 1884 – 1888م: الشارع الرئيسي
1805-1808 هـ - 1888 – 1891م: دار وريثة القنصل كامرلوهر/ Camerloher (المتوفي عام 1292 هـ -
1875م في أدرنه)، حي كارمفيل-تشارشي/ Karamfil-Tscharschi
1319-1325 هـ - 1901 – 1907م: شارع بيكلربيك (بيك البكوات) // Beylerbey
1325-1330 هـ - 1907 – 1912م: شارع الحكومة
1330-1336 هـ - 1912 – 1918م: دار الحاج إبراهيم بيك/ Hadji Ibrahim Bey؛ شارع سريجه باشا/
Saridja Pascha؛ حي سريجه باشا



الصورة 6: منظر أمامي لمبنى مقر قنصلية إمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية في أدرنة عام 1325 هـ - 1907م

خلال حرب البلقان الثانية عام 1331 هـ / 1913م ،، هذا المبنى الجديد المخصص لمكاتب الدائرة القنصلية تعرّض لمعاناة شديدة القسوة تحت وطأة القصف المدفعي. مدخل القنصلية والممر المؤدي إلى مقر المستشار القنصلي وعنبر الخُرّاس أُصيبت بأضرار بالغة جداً – هناك غرفة نوم في الطابق العلوي للمبنى هي الأخرى أُصيبت بضرر بالغ أيضاً – [] ” (أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ الحافظة 6؛ صندوق 62؛ قسم أدرنة برقم 48 وتاريخ 11-6-1331 هـ / 18-05-1913م)

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (القنصلية) 1856 –

30-04-1909م

- وكيل قنصلية فخريية 1222 - 1233 هـ - 1807 -
1818م (وفاة) Andreas TERASON / أندرياس تيراسون
- وكيل قنصلية فخريية 1233 - 1263 هـ - 1818 -
1847م Marius MARCIN / ماريوس مارسين
- نائب قنصل 1-2-1265 هـ - 27-12-1848 / تعيين)
Friedrich WESTERMAYER / فريدرش فيسترماير
- نائب قنصل فخري 12-12-1276 - 14-8-1268 هـ -
Georg NICOLICH / جورج نيكوليش
- 1851-10-8 - 3-6-1852م (توقيف)
Jakob ZIRIGOVICH / يعقوب سيرغو فيتش
- نائب قنصل 12-4-1269 - 30-5-1860 هـ - 23-01-
1853 - 14-12-1860م (وفاة) Paul REGLIA / باول ريجليا
- وكيل تسيير أعمال مؤقت 177 هـ - 1861م
Wilhelm von Cammerloher / فيلهلم آل كامرلوهر
- نائب قنصل فخري 13-10-1277 - 17-12-1286 هـ -
1861-04-24 - 20-03-1870م
- قنصل 30-5-1288 - 6-6-1293 هـ - 17-08-1871
تُثمّ
- 29-06-1875م (وفاة) Joseph WALDHART / جوزف فالدهارت
- وكيل تسيير أعمال 1-11-1291 - 23-1-1292 هـ - 10-
1874-12 - 01-03-1875م
- رودولف فيلك آل فيتتهاوزن /
Rudolf FILEK von WITTINGHAUSEN
- قنصل 24-12-1291 - 14-9-1293 هـ - 01-02-1875
- 03-10-1876م
- قنصل 14-9-1293 - 6-7-1296 هـ - 03-10-1876 -
26-06-1879م Carl SAX / كارل ساكس
- قنصل، تُثمّ وكيل تسيير أعمال 15-6-1296 - 5-9-
1296 هـ - 06-06-1879 - 23-08-1879م
- قنصل 5-9-1296 - 24-2-1297 هـ - 23-08-1879 -
06-02-1880م Johann CINGRIA / يوهان سنجرىا
- نائب قنصل؛ تُثمّ وكيل أعمال 14-2-1296 - 10-10-
1309 هـ - 07-02-1880 - 08-05-1892م
- قنصل 20-6-1299 - 9-12-1892 هـ - 09-05-1882 -
05-07-1892م Richard HICKEL / ريتشارد هيكل
- قنصل 16-3-1309 هـ - 20-10-1891م
Johann CINGRIA / يوهان سنجرىا
- قنصل عام 5-6-1311 - 6-5-1313 هـ - 14-12-
1893 - 25-10-1895م
- قنصل 6-5-1313 - 10-12-1314 هـ - 25-10-1895
- 12-05-1897م
- جيرهارد شيارا /
Gerhard CHIARA / ألويس بوجاكار / Alois POGACAR

- البارون يوزف مسكه آل ماجيار سيستفه/
 Joseph MISKE von MAGYAR-CSESZTVE
 قنصل 1314-12-10 - 1317-11-6 هـ - 12-05-1897
 1900-03-08 م
- النبيل أنتون آل فنتر / Anton von WINTER
 وكيل أعمال انتقالي 1313-1-27 هـ - 2-9-1314 هـ - 20-1895-07
 1896-04-11 م
- النبيل أنتون آل فنتر / Anton von WINTER
 وكيل أعمال انتقالي 1314-1-25 هـ - 04-30-1897-06-26
 1897-06-26 م
- فلاديمير بوديسافليفيك / Wladimir Budisavljevic
 وكيل أعمال انتقالي 1316-8-4 هـ - 1-1317-7-1 هـ - 18-1898-12
 1899-11-05 م
- النبيل آل بريدور / Edler von PREDOR
 أوغست همبرت كوروساتش/
 August Humbert COROSSACZ
 وكيل أعمال انتقالي 12-24-7-22 هـ - 1317-12-24 هـ - 01-24-1900-04-25 م
- الفارس كونراد فيسر / Konrad von WISER
 نائب قنصل؛ وكيل أعمال انتقالي 1318-3-1-12-25 هـ - 04-26-1900-06-29 م
- بيتر موريتش آل تيكسو/
 Peter MORICZ von TÉCSŐ
 قنصل 1317-12-11 هـ - 1323-11-10 هـ - 04-12-1900-01-06 م
- أرستولس بتروفيتش / Aristoles PETROVIC
 قنصل 1323-11-10 هـ - 1325-10-3 هـ - 1906-01-06 م
- د. لودفيك جيسنسكي آل كس-جيسين/
 Dr. Ludwig JESZENSKY von KIS-JESZEN
 و أحد آل فولكوسفالفا / FOLKUSFALVA
 مدير 1329-1-21-1326-4-1 هـ - 1908-02-07 هـ - 1911-01-22 م
- الفارس د. ماكس هيتسفيدل / Max HERZFELD
 قنصل 1329-1-21-1332-7-21 هـ - 1911-01-22 م
- النبيل ماتيو نتوفيتش آل كاستيل ترينيتا/
 Matteo NETTOVICH von CASTEL-TRINITA
 وكيل أعمال مؤقت محرم -1333- جماد أول-1333 هـ -
 يونيو 1914 - أبريل 1915 م
- الفارس د. آرثر ناداميتسكيك / Arthur Nadamientzkik
 مدير انتقالي 1333-4-17 هـ - 1915-03-04 م
 مدير 1333-6-6 هـ - 1337-2-7 هـ - 1915-04-21 م
 1918-11-12 م⁽¹⁾

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.157 – 161.

إينوس / Enos (Enos):

تاريخها: أُسِّت كوكالة قنصلية فخرية؛ ورد ذكرها رسمياً لأول مرة في أرشيف العام 1248 هـ / 1823م؛ لم تعد مذكورة اعتباراً من العام 1250 هـ / 1834م؛ ولم تعد ضمن الفهرسة الرسمية منذ 1264 هـ / 1848م. تمَّ إنشاؤها من جديد عام 1851م؛ فيما يبدو أنها لم تعد مشغولة بشكل رسمي منذ ذلك الحين أو التاريخ.

توهان ميركوفيتش / Johann MIRCOVICH وكيل قنصلية فخري 1238-1241 هـ - 1823 - 1826م
جورج كوسيك / Georg KÖBEKY وكيل قنصلية فخري 1241-1249 هـ - 1826 - 1833م
نيكولوس روس / Nicolaus ROSSI 1263-1262 هـ - 1846 - 1847م

أرضروم / Erzerum:

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية تمَّ إنشاؤها بتاريخ 17-1-1269 هـ / 31-10-1852م

،،قنصل إمبراطورية النمسا القيصرية الملكية الفارس آل سيشيني / Cischini كان قد قدم التماساً متعلقاً بالشأن القنصلي في هذا الإقليم - مرفقاً طيه -، يعرض من خلاله وصفاً للصعوبات التي تعانيها القنصلية في طرابزون فارضةً حتمية الكفاح للتغلب عليها في ظل الافتقار إلى هيئة قنصلية متخصصة - بمستوى تمثيل وصلاحيه متقدمة في عمق البر الداخلي لمناطق آسيا الوسطى - للتوصل إلى الأخبار الموثوقة عن بلاد الفرس، أو من أجل رعاية أيّ أنشطة أو تبادل مصالح لرعايانا وتحركاتهم التي تمر من هناك، مشيراً - في هذا السياق - إلى أهمية مدينة أرضروم الواقعة بالقرب من الحدود مع بلاد فارس وموضعها الرئيسي على طريق التجارة الكبير المؤدي إلى هناك، هذه المدينة التي يبدو أنّها - نظراً لحركة وأنشطة التجارة المحلية واسعة الانتشار فيها - قد تأهلت بالفعل لتكون موضع اهتمام مركزي بامتياز؛ فضلاً عن ذلك؛ وحتى يحين موعد تحقيق النجاح للخطوات المتخذة في سبيل تهيئة موضع قدم لترويج أنشطتنا التجارية في بلاد فارس من خلال مسارات تنظيم مطروحة بصيغة منطقية وعقلانية لإنشاء دائرة تمثيل قنصلية هادفة لأغراض حماية رعايا الإمبراطورية والحفاظ على مصالحهم هناك، وفي نفس الوقت تأسيس موطئ قدم جديد على الأراضي العثمانية كنقطة ترويج وجذب إيجابية وتحت حماية دائرة التمثيل القنصلي المحلية التابعة لنا هناك، ويمكن تشكيل الصياغة المناسبة لذلك من خلال اتصالات مباشرة مع شركات تجارية مصدرة للبضائع النمساوية إلى بلاد فارس [] - في هذا الصدد تبرز مدينة أرضروم حالياً كمحطة ارتباط بالغة الأهمية نظراً لميزتها الرئيسية كنقطة محورية - ضمن نطاقها الجغرافي - بالنسبة للأنشطة التجارية البينية والوسيطه للانتقال إلى أقاليم كردستان؛ إلى جانب تميّزها بأفضلية قنصلها السيد آل سيشيني / Cischini الموصوف بأهميته وقدراته وإمكانياته التي ستدعم هذا المسار - بغض النظر عن أنشطة تجارته المحلية الكبيرة -؛ هذه المدينة تظهر الآن باعتبارها النقطة المحورية الهامة التي ستنتقل عبرها تجارتنا - مترافقةً مع أنشطة الحماية والتمثيل الرسمي في مسار مترابط - للتقدّم باتجاه بلاد فارس وما خلفها من البلدان على طرق التجارة التي أصبحت متاحة

ومستخدمة بالفعل من قبل الدول الأخرى، يضاف إلى ذلك - من ناحية أخرى - فائدة الانفتاح على أسواق التبادل التجاري الواعدة بسخاء لترويج وتسويق التجارة النمساوية لدى متابعة التعمق على الطرق التجارية إلى بغداد جنوباً، واستمراراً بهذا المسار على امتداد أحواض نهري دجلة والفرات / *Tigris und Euphrat* ثمَّ عبر الخليج الفارسي وصولاً إلى المحيط الهندي، غير بغداد تتوالى على هذا الطريق التجاري العديد من المواقع الحضريّة الهامة مثل البصرة وأبوشور / *Abuschor* وبندر بشير / *Benderbeschir* ومسقط، وهي مرشحة أيضاً لاختيار واحدة منها على الأقل - إن توصلت تجارتنا هناك للانتعاش والرواج المستهدف - لإنشاء دائرة قنصلية نمساوية فيها ترتبط في حلقة مستمرة مع نظيرتها الواقعة في شرق الهند ضمن سلسلة التمثيل القنصلي المتواصل على الطريق التجاري سالف الذكر. وزارة التجارة تتخذ موقفاً مؤيداً - مستنداً على تقييم وتقدير هذه الاعتبارات - وهي مقتنعة بأنَّ وزارتكم القيصريّة الملكية الموقرة ستشاركنا هذا الرأي، وبالتالي تتويج هذا الطلب المقدم طيه بالموافقة على إنشاء فرع وكالة قنصلية في أرضروم يكون تابعاً لإدارة قنصلية إمبراطورية النمسا القيصريّة في *طرابزون* [/] (أرشيف الوطن والدولة والبلات النمساوي؛ السجلات الإدارية؛ حافظة 4؛ صندوق 221؛ ملف ميركوفيتش / *Mircovich* في أرشيف شؤون العاملين؛ صادر عن وزارة التجارة لإمبراطورية النمسا القيصريّة الملكية-قطاع الترويج التجاري والمنشآت العامة برقم H/3347؛ إلى وزارة الخارجية بتاريخ 28-07-1852م) بعد دخول ميركوفيتش - والده أيضاً كان مستشاراً للقنصلية في طرابزون لمدة 29 عاماً - في دوامة الديون والمؤشرات الواردة عن نيته اعتناق الإسلام تمَّ خلعهُ من منصبه الرسمي واستبعاده من رابطة رعايا ومواطني النمسا. بعد مغادرة نائب القنصلية البريطاني للمدينة عام 1279 هـ / 1862م ،، لم يحدث إلغاء نهائي للقنصلية، لكنها تُركت شاغرة حتى إشعار آخر"؛ عام 1311 هـ / 1893م تولى نائب القنصل الفرنسي مهام حماية المصالح النمسا-مجريّة، على الرغم من مخالفة ذلك للاتفاقية التجارية المبرمة مع الإمبراطورية الألمانية التي تنص على تولى الأخيرة لمهام حماية مصالح النمسا-المجر في تلك الأماكن حيث يقيم قنصل للإمبراطورية الألمانية ولا يوجد فيها تمثيل قنصلي لإمبراطورية النمسا-المجر القيصريّة والملكية. حدث أيضاً طلب رسمي مقدم من الجانب العسكري عام 1332 هـ / 1914م لاعتماد قنصل في أرضروم لكنه قوبل بالرفض.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والدولة والبلات النمساوي؛ السجلات الإدارية؛ حافظة 8؛ صندوق 32 و 47 و 127؛ وحافظة 4، صندوق 221.

تقارير: أرشيف الوطن والدولة والبلات النمساوي؛ شؤون العاملين-ملف رقم 38؛ 1909 - 1910م.
عنوان:

1268-1272 هـ - 1852 - 1856م: دار فانليوج كارابيت / *Vanliogu Carabet*

يوزف ميركوفيتش / *Josef MIRCovich* وكيل قنصلية فخري 7-1-1269 - ذو القعدة 1272 هـ - 21-10-

1852 – يوليو 1856م	هاينرش فلوريو / Heinrich FLORIO
وكيل قنصلية فخري 1273 – رجب – 1276 هـ - 1857 – فبراير 1860م	
نائب القنصل البريطاني وكيل تسيير أعمال	كالفرت / CALVERT؛
نائب القنصل البريطاني وكيل تسيير أعمال ربيع أول-1279 هـ - سبتمبر 1862م	داليل / DALYELL؛
القنصل البريطاني وكيل تسيير أعمال 1291 هـ-1874م	جيمس زوراب / James ZOHRAB؛
نائب القنصل الفرنسي وكيل تسيير أعمال 1878-1879 هـ - 1878 – 1879م	ت. غيلبرت / T. GILBERT؛
مكلف مقابل حماية المصالح رمضان 1310- 1312 هـ أبريل	أبل بيرغرون / Abel BILGERON
1893 – 1895م	
نائب القنصل الفرنسي مكلف مقابل حماية المصالح ربيع ثاني – 1313 هـ- 18-9-1332 هـ - أكتوبر 1895-10-08-1914م	أ. ديستريس / A. DESTRÉES؛

غالبولو / Gallipoli (سلطانية / Sultanieh):

تاريخها: أنشئت كوكالة قنصلية فخرية؛ ورد ذكرها في الأرشيف الرسمي للمرة الأولى عام 1192 هـ / 1778، أُعيد افتتاحها كوكالة قنصلية فخرية اعتباراً من العام 1254 هـ - 1838م ؟، بعد ما يزيد عن عشرين عاماً لوضعها كوكالة تسيير أعمال مؤقتة تمَّ تعيينها مجدداً كوكالة قنصلية فخرية في جماد الأول 1333 هـ / إبريل 1915م، ما لبث مديرها زيديريس / Siderides أن تركها في جماد ثاني 1333 هـ - مايو 1915م – بسبب القصف المدفعي البريطاني – مغادراً إلى إسطنبول وأقام هناك.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ الحافظة 8؛ صندوق 36 و129.

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لويد

1245 هـ - جماد اول 1261 هـ - 1830 – مايو 1845م)

يواخيم كافاليري / Joachim CAVALLIERI	نائب قنصل فخري 1192-1205 هـ - 1778 – 1791م
نيقولا شيبالي / (1) Nicola CHIALLI	نائب قنصل فخري 1205 – 1-23 – 1224 هـ - 1791 – 03-10- 1809م (وفاة)
غابرييل زونيلي / Gabriel ZUNILLI	نائب قنصل فخري 1262 هـ - 1846م
د. يوهان مولر / Johann MÜLLER	وكيل قنصل فخري 1253- صفر 1273 هـ - 1838 – أكتوبر

(1) كان شاغلاً لمنصب القنصل البندقي حتى العام 1212 هـ / 1798م.

أ. س. سايدرايدس / A. C. Siderides ، وكيل لويد (منذ 1844م) وكيل أعمال صفر 1273 هـ أكتوبر 1856م
 تُمَّ وكيل قنصل فخري 18-9-1273-26-1309-2 هـ - 12-05-1857
 – 01-10-1891م (وفاة)
 تيمستوكلس سايدرايدس / Themistokles Siderides
 وكيل أعمال مؤقت 1313 هـ 1895م
 تُمَّ وكيل قنصل فخري 16-5-1333-7-2-1337 هـ - 01-04-1915
 – 12-11-1918م⁽¹⁾

غيرسون / (Kerasunt) Girasun :

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية؛ أنشئت بتاريخ 22-2-1294 هـ / 08-03-1877م
 عام 1293 هـ / 1876م تقدم السيد أتيليو ساسي / Attilio Sassi – المستخدم منذ 1294 هـ / 1874م كوكيل لشركة لويد في غيرسون- بطلب الحصول على منصب نائب القنصلية الفخري لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية. في هذا السياق اتخذ القنصل في طرابزون الموقف التالي: ،، هذه البلدة – التي تبعد عن هنا بمسافة ثمان ساعات ركوباً وتقع ضمن النطاق الإداري لولاية شيواز / Siwas – عبارة عن مدينة صغيرة يقطن فيها عدد ثمانية آلاف نسمة لكنها تضح بالنشاط والحيوية في رحلات السفن الشراعية وتجارة الصادرات الكبيرة من الذرة والأرز والبنوق والتبغ ويتم حالياً ربطها بالمدينة الرئيسية قاراحصار / Karahissar بواسطة بناء طريق معبدة للنقل بين المدينتين. الكثير من المواد الخام – التي كانت في السابق تأتي عبر ميناء أردو – أصبحت الآن تصل مباشرة إلى غيرسون التي تماثل مدينة طرابزون في موقعها الجغرافي المتضمن لميناء رسو طبيعي مفتوح ومُتَّسع. قبل ثلاثين سنة – عندما تمَّ تنظيم وتوزيع نقاط أعمال وخدمات السلك القنصلي النمساوي على السواحل الأناضولية للبحر الأسود – إلى جانب الدائرة القنصلية الرئيسية في طرابزون كانت هناك فقط وكالات قنصلية نشأت في سامسون وسينوب وباطومي / Batum ووسط أرضروم. ومنذ سنوات أمست الثلاث الأخيرة شاغرة بسبب الافتقار إلى متقدمين لشغل مناصبها، لكنها فقدت أيضاً كل أهميتها على مدى الخمسة عشر سنة الماضية. [] السيد ساسي يسعى جاهداً في الوقت الراهن لجذب اهتمام الحكومة الإمبراطورية نحو مدينة غيرسون المزدهرة بالأنشطة والتبادلات التجارية، ويتقدم بمقترح إنشاء وكالة قنصلية هناك في ضوء الآلية التي ترونها مناسبة [] رعايا الإمبراطورية لا يقيمون هناك مثلما هو الحال هنا، حتى إنهم لا يجدون مكان إقامة مؤقت هناك.
 المدينة تستقبل بواخر شركة النقل النمساوية لويد العاملة على خط الأناضول الملاحي التي تصل بواقع

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Ibid, P.162 – 164.

مرتين أسبوعياً، وكثيراً ما تظهر شكاوى من مستلمي البضائع ضد شركة لويدي، لذلك سيكون من المفيد جداً عمل تصورات للمصالح المرتبطة بالمدينة في مثل هذه الحالات أمام السلطات المحلية وممثليها هناك، وبالمثل كذلك سيكون من المرغوب فيه إيجاد مراسل يتمتع بالفطنة والمنطق العقلاني لموافتنا بتقارير رسمية عن الحركة التجارية الجارية في ذلك النطاق الجغرافي [] ولأن هذه المنطقة أيضاً لها أهمية لا تقل عن أهمية مدن أخرى مثل سامسون وغاليولو وتندوس وكافالا/ Cavalla ولاغوس/ (24) Lagos حيث يمكن العثور على وكالات قنصلية في كل هذه المناطق، فلا يوجد في هذا السياق أيّ عائق أو اعتراض على استحداث منصب وكالة قنصلية لهذه البلدة [] (أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ الحافظة 8؛ صندوق 49؛ غيرسون؛ القنصلية العامة في طرابزون بتاريخ 27-6-1293 هـ الموافق 20-07-1876م)

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ الحافظة 8؛ صندوق 49 و 148.

وكيل لويدي وكيل قنصلية فخري 22-2-1294 هـ - 08-03-1877م	أتيليو ساسي/ Attilio SASSI؛
وكيل شركة الملاحة الفرنسية MM وكيل أعمال مؤقت	ج. جينا/ G. GENNA؛
1299-1298 هـ - 1881 - 1882م	
الفصل العام للإمبراطورية الملكية الألمانية وكيل قنصلية فخري	الفارس شتيفان هيرتسفيلد/ Stefan Herzfeld؛
1299-1302 هـ - 1882 - 1885م	
وكيل قنصلية فخري 17-11-1302 هـ - 28-08-1885م	لوكاس بيتروفيتش/ Lucas PETROVICH
نائب قنصل فخري 24-4-1306 هـ - 28-12-1888 - 1890م	تُثم
	أويجن ببادوبولس/
وكيل قنصلية فخري مؤقت 24-12-1890 هـ - 11-08-1890م	Eugen PAPPADOPULOS
وكيل قنصلية فخري 26-3-1322 هـ - 10-06-1892 - مايو 1904م	تُثم
وكيل أعمال مؤقت بيع الأول 1322 هـ - يونيو 1904م	ألفريد توري/ Alfred TORRI
وكيل أعمال مؤقت ربيع ثاني - جماد الأول - 1322 هـ - يوليو - أغسطس 1904م	إجناتس روساني/ Ignaz ROSANI
وكيل أعمال مؤقت سبتمبر 1322 - 1324 هـ - 1904 - 1906م	جورج زينوفيتش/ Georg ZENOVICH
وكيل أعمال مؤقت 1325 هـ - 1907م	ب. براجوتي/ P. BRAGIOTTI
وكيل أعمال مؤقت 16-5-1325 هـ - 27-06-1907م	يوزف الغاردي/ Josef ALGARDI
وكيل قنصلية فخري 4-5-1332 - 7-2-1337 هـ - 31-03-1914م	تُثم
- 12-11-1918م	

إينيبولي/ (Ineboli) Ineboli:

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية نشأت عام 1265 هـ / 1849م

،، [] تم إنشاء الوكالة القنصلية في إينيبولي عام 1849م لغرض واضح مترکز صراحةً على حماية أنشطة

وتعاملات شركة الملاحة النمساوية لويدي /Lloyd، وتمَّ تعيين وكيل شركة لويدي آنذاك السيد مانتوفاني/ Mantovani ليتولى أيضاً منصب الوكيل القنصلي للنمسا القيصريّة هناك. منذ ذلك الحين لم يحدث التطور المرتقب في تلك المنطقة، فلا تواجد الاستيطان المرجو من جاليات أو رعايا النمسا في هذه المدينة خلال تلك الفترة - التي تقاعد فيها السيد مانتوفاني من منصبه بالوكالة القنصلية ووظيفته بوكالة لويدي؛ كلاهما مثلتاً تواجد الإقامة الوحيد لرعايا النمسا هناك - ولم يحصل النمو المنتظر في زيارات السفن التجارية النمساوية لميناء هذه المدينة، لأنَّ ظاهرة مثل هذه شكلت حدثاً استثنائياً لا يتكرر كل عام. وبالتالي أصبحت أغراض حماية مصالح شركة لويدي حتى الآن هي الوظيفة الرئيسية والهدف الوحيد للدائرة القنصلية المتواجدة هناك. [] من هذا المنطلق كان السيد مكشه/ Micksche قنصلنا في إسطنبول قد طالب بالتخلي عن هذا المكتب. بناءً توجيهات وزارة الخارجية بمخاطبة وزارة المالية لإمبراطورية النمسا القيصريّة الملكية متخذةً موقفها بالتفصيل التالي: [] من هذه الناحية هناك تفهم وتوافق كامل على هذا الطلب برؤية مفادها أنَّ الوكالة القنصلية في إينيبولي [] يفترض إبقاؤها شاغرة حالياً وعلى المدى القريب مستقبلاً، مع الاحتفاظ بإمكانية إعادة تفعيلها وتنشيطها عندما يحين الوقت لذلك، حيث يكون الاحتياج قائماً لإقرارها مجدداً هناك [] ” (أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ الحافظة 8؛ صندوق 29؛ إينيبولي؛ صادر عن القنصلية في إسطنبول برقم S/1293 وتاريخ 26-3-1277 هـ/ 12-10-1860م؛ وفي الصندوق 38، من وزارة المالية موجه لوزارة الخارجية برقم 918/67287 وتاريخ 21-8-1277 هـ - 04-03-1861م) بقيت هذه الدائرة القنصلية شاغرة اعتباراً من العام 1276 هـ - 1860م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ الحافظة 8؛ صندوق 6 و29 و38.

وكيل قنصلية فخري 3-1267-1270 هـ - يناير	بياجيو مانتوفاني (بلاسيو /Blasius) / Biaggio Mantovani
1851 - 1854م	
وكيل قنصلية فخري 1276 - 1275 هـ -	أنتون مانتوفاني / Anton MANTOVANI
1856 - 1859م	
وكيل قنصلية فخري 1275 - 1277-2-25 هـ -	سانتي سكوتو / Santi SCOTTO
1859 - 12-09-1860م	

إسكندرونه/ (Eskenderun؛ Alessandrette؛ Alexandrette):

تاريخها: نشأت كوكالة قنصلية فخريّة؛ ورد ذكرها لأول مرة في سجلات الأرشيف الرسمي عام 1222 هـ/ 1807م؛ دخلت لأول مرة في فهرسة الهيكل التنظيمي للدولة عام 1237 الموافق 1822م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ صندوق 38 و41 و63

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لويدي) للفترة

1332-11320هـ - 902 - 1914م

هيرونيموس فيسيتي/ Hieronimus VISETTI

أوغست فورنيتي/ August FORNETTI

يوناس/ JONAS

هادريان آل جونفيا/ Hadrian von GONVEA

هبوليت مارتن/ Hypolit MARTIN

ب. كولاشي/ B. COLACHI

إيميل فرانك/ Emil FRANK

ياكوب لينتسينجر/ Jacob LENZINGER

ألويس ماير/ Alois MEYER

يوزف ليفانته/ Joseph LEVANTE

إيميل ليفانته/ Emil LEVANTE

وكيل قنصلية فخري 1222هـ - 1807م

وكيل قنصلية فخري 1817 - ذكر 1237-1238هـ -

1822 - 1823م

وكيل قنصلية فخري فترة ما قبل العام 1258هـ - 1842م

وكيل قنصلية فخري 1258 - 1842هـ/1261هـ - 1845م

(وفاة)

وكيل قنصلية فخري 13-3-1261هـ - 22-03-1845م

شاغرة 1270هـ - 1854م

وكيل قنصلية فخري 1274- ربيع الثاني 1296هـ -

1858 - مارس 1879م (وفاة)

وكيل قنصل فخري لألمانيا-وكيل أعمال مؤقتربيع الثاني

1296 - ربيع الاول 1302هـ - أبريل 1879 - ديسمبر

1884م

وكيل أعمال انتقالي ربيع الاول 1302هـ - ديسمبر

1884م

نائب قنصل لألمانيا الملكية-وكيل أعمال انتقالي ربيع

الاول 1302-1303هـ -ديسمبر 1884 - مايو 1885م

وكيل تسيير أعمال شعبان 1302هـ - مايو 1885م

وكيل قنصلية فخري 17-8-1302هـ - 01-06-1885م

نائب قنصل فخري 20-7-1309-2-9-1313هـ - 19-

02-1892 - 16-02-1896م (وفاة)

وكيل قنصلية فخري 8-11-1313هـ - 21-04-1896م

نائب قنصل فخري 10-11-1319- 1334هـ - 18-

02-1902 - 1916م

إسطنبول / Istanbul (إسطنبول / Konstantinopel)

تاريخها: في اليوم الثامن من سبتمبر 1834م تقدم رئيس الحكومة الإمبراطورية النمساوية

إلى القيصر فرانتس الأول/ Franz I. بموضوع إنشاء قنصلية عامة للنمسا في إسطنبول:

«بموجب القرار الإمبراطوري السامي الصادر بناءً على تقديمي المخلص بين يدي جلالتم بتاريخ 19-

نو الحجة - 1247هـ/ 20 مايو 1832م - وبعد التوافق مع مبعوثنا الرسولي والمشاورات التمهيديّة التي

جرت مع وزارة المالية للبلاط الإمبراطوري السامي بهذا الشأن - تمّ التوصل إلى هذه التوصية التي

تقدمها أمامكم بكل الخضوع وإخلاص؛ بشأن بعثة الإرسالية التابعة لنا في إسطنبول، وإذا ما تمّ تعزيز

الدائرة سألته الذكر باستحداث منصب القنصل العام المحتمل لاستخدامه بدلاً من وظيفة المستشار القنصلي كمنهج يختلف تحديداً عن نظيره القائم لدى إرساليات إنجلترا وسردينيا/ Sardinien [] ،، فيبدو أنّ هذا المقترح لم يحظ بالتأييد ولا هو ذو جدوى من الناحية العملية، و من خلال ذلك سيكون فرض هذا السياق على الخزينة العامة للدولة عقيماً دون الحصول على نفقات مالية ذات جدوى [] وبالتالي أصدر القيصر النمساوي فرانتس الأول مرسوماً – استناداً إلى ما سبق – أن ،تستمر إجراءات إنشاء القنصلية العامة النمساوية في إسطنبول، على أن تحقق الاكتفاء الذاتي لتمويل افتتاحها وأنشطتها التشغيلية []”

تمّ إنشاؤها كقنصلية عامة بتاريخ 12-1-1262 هـ / 10-01-1846م

تحولت إلى قنصلية بتاريخ 23-5-1270 هـ / 21-02-1854م ،، لأنّ الأعمال القنصلية هناك بالاستطاعة أيضاً تديرها بواسطة قنصل قادر ومتمكن من إدارتها بشكل جيد سيكون أفضل من استخدام مسؤول قنصلي بمرتبة وظيفية أعلى، إلى جانب أنّ هذا الإجراء سوف يعود بتحقيق فوارق وفرة مالية لا يستهان بها []”

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ رئاسة الحكومة؛ القنصليات؛ إسطنبول صندوق 8؛ وأرشيف السجلات الإدارية؛ الحافظة 8؛ الصناديق 6 و36 و45؛ MC 1854؛ صندوق 3؛ MCZ 520/1854.

تقارير أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ حافظة ملفات شؤون العاملين برقم 38؛ للفترات 1265-1268 هـ - 1849 - 1852 م و1303-1304 هـ - 1891 - 1892 م و1313-1329 هـ - 1896 م و1911 م و1331-1336 هـ - 1913 - 1918 م.

العنوان: شارع توم-توم/ Rue Tom-Tom

الدائرة البريدية: مقر رسمي لمكاتب الدائرة البريدية لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (مكتب غالاتا/ Galata القنصلي: 1161-10-11-1332 هـ - 1748 - 30-09-1914م؛ بير/ Pera 1305-10-11-1332 هـ - 1887 - 30-09-1914م؛ إسطنبول 10-12-1305 هـ - 10-11-1332 هـ - 888 - 30-09-1914م؛ غالاتا (شركة لويد) 1252-1304 هـ - 1836 - 1887 م)

البارون كارل غابرييل آل غيرينجر-أودنبرغ/ Karl Gabriel v. Geringer-Oedenberg

قنصل عام مؤقت 1262-1-12-1264 هـ - 10-01-

1846 - 1848 م

قنصل عام 1269-1265-4-12-1269 هـ - 07-03-1849 -

1853 م

قنصل 1270-5-23\3-1269-8-5 هـ - 21-02-

أنتون آل ميهانوفيتش/ Anton von Mihanovich

د. فرانتس كارل بكة/ Dr. Franz Carl Becke

1854 – 14-05-1855م	كونراد فاسيتش / Conrad Wassitsch؛
مستشار القنصل العام قنصل 11-17-1271-1-22	
1275 هـ - 15-10-1854 – 18-06-1859م	
قنصل 1-11-1276-10-25-1278 هـ - 21-05-1860	فيرديناند ميكتشه / Ferdinand Miksche
– 25-04-1862م	
	Franz Soretic / فرانتس سوريثك
وكيل تسيير أعمال 1278 هـ - 1862م	تُم
قنصل 1-3-1281 هـ - 04-08-1864م	تُم
قنصل عام 11-5-1284 هـ - 3-7-1285 هـ - 10-09-	1867 – 20-10-1868م
	كونراد فاسيتش / Conrad Wassitsch
قنصل 28-7-1285 هـ - 14-11-1868م	تُم
قنصل عام 25-7-1286 هـ - 25-12-1286 هـ - 31-	
10-1869 – 28-03-1870م	يوزف شفيجل / Josef Schwegel
قنصل 25-12-1286 هـ - 28-03-1870م –	كارل ساكس / Carl Sax
قنصل عام؛ وكيل أعمال 1-3-1288-9-11-1289 هـ -	
21-05-1871 – 08-01-1873م	الفارس غوستاف أوسترايشر /
	Gustav von Oesterreicher
قنصل؛ وكيل أعمال 9-11-1289 هـ - 08-01-1873م	تُم
قنصل عام 29-8-1293 - 23-3-1299 هـ - 19-09-	
1876 – 12-02-1882م	الفارس إرنست هان / Ernst Haan
قنصل عام 23-3-1299 - 15-10-1304 هـ - 12-02-	
1882 – 07-07-1887م	شتيفان آل كفاساي / Stefan von Kvassay
قنصل 27-3-1305-8-26-1309 هـ - 13-12-1887	
– 26-03-1892م	الكونت ليونارد شتارسنسكي / Leonard Starzenski
قنصل 10-7-1309-5-6-1313 هـ - 09-02-1892 –	
25-10-1895م	تيودور إين / Theodor Ippen
قنصل 6-5-1313 - 22-9-1314 هـ - 25-10-1895 –	
24-02-1897م	ريتشارد هكل / Richard Hickel
قنصل عام 22-9-1314 - 22-9-1314 هـ - 24-02-	
1897 – 23-03-1899م	البارون ماكسميليان آل سنلاينتر /
	Maximilian v. Sonnleithner
قنصل؛ مدير 22-9-1314 هـ - 23-03-1899م	تُم
قنصل عام 6-5-1318 - 29-3-1312 هـ - 01-09-	
1900 – 25-06-1903م	الفارس لودفيج آل زيفاروفيتش / Ludwig v. Zepharovich
قنصل أعمال انتقالي 29-3-1312 هـ - 25-06-1903م	تُم
قنصل؛ مدير 17-3-1322-10-11-1323 هـ - 01-06-	○
1904 – 06-01-1906م	

- البارون جورج روديتش / Georg Rodich
 قنصل؛ مدير 10-11-1323-10-26-1327 هـ -
 1906-01-06 - 1909-11-10 م
- غيديو بانفيلي / Guido Panfilli
 قنصل 10-11-1329-6-5-1327 هـ - 1909-11-10
 - 1911-06-03 م
- جورج شيركسين / Georg Csursin
 قنصل 24-12-1329-2-1334 هـ - 1911-12-06
 - 1916-01-01 م
- الفارس د. ماكسميليان آل هيرتسفلد / Maximilian v. Herzfeld
 قنصل 22-3-1334-2-7-1337 هـ - 28-
 1916-01-12-1918-11-12 م⁽¹⁾

إزمير / (Smyrna) Izmir:

تاريخها: نشأت كنيابة قنصلية فخرية؛ ثبت ذكرها في سجلات الأرشيف الرسمي لأول مرة

عام 1148 هـ / 1753 م

بتاريخ 26-1-1177 هـ / 1763-08-06 م احترق الحي الإفرنجي بمدينة إزمير الذي تتواجد فيه كل القنصليات الأجنبية؛ وبالكاد تمّ إنقاذ ثلاث مبانٍ فقط من بينها مقرا قنصلية بريطانيا وقنصلية راغوزا / Ragusa؛ هذا الحادث ربما يكون مبرراً لعدم وجود ملفات أرشيفية محفوظة عن الفترات الزمنية السابقة للنيابة القنصلية الفخرية التابعة لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية هناك. في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان الكونت هوخبييد / Hochepped الهولندي محتكراً لمنصب تمثيل قنصلية الإمبراطورية وريثة ملكية هابسبورجفي إزمير، واستمر ذلك إلى عهد القيصر النمساوي فرانتس الثاني (الأول) الذي، تفضل متكرماً بقرار إمبراطوري لإنشاء قنصلية قومية خاصة في منطقة شرق البحر المتوسط، و- بدلاً عن القنصل العام الهولندي الكونت هوخبييد - قرر تعيين التاجر الألماني المقيم في إزمير السيد أمبوس كرامر / *Ambos Krammer* بمنصب القنصل العام لهذه الدائرة القنصلية " السيد كرامر جاء إلى إزمير حوالي العام 1778 م كنادل في أحد المقاهي، لكنه سرعان ما تمكن من تحقيق ثروة هائلة. عام 1791 م تمّ تعيينه لمنصب قنصل بروسيا، وفي العام 1793 م أصبح قنصلاً مؤقتاً لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية، وفي 1211 هـ / 1796 م تمّ ترفيع مستوى تمثيله ومنصبه لدرجة قنصل عام النمسا القيصرية الملكية، وبتاريخ 22-7-1215 هـ / 1800-12-09 م حاز على ترفيته بلقب النبالة المتوارثة. تحولت إلى قنصلية عامة فخرية بتاريخ 27-1-1208 هـ / 1793-09-04 م، ثم إلى قنصلية عامة سنة 1224 هـ / 1809 م - ؟

بناءً على اتفاقية مودروس / Mudros للهدنة ووقف إطلاق النار المبرمة بتاريخ 24-محرم -

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.164 – 169.

1337 هـ / 30 أكتوبر 1918م تمّ تكليف الجانب الهولندي بحماية القنصلية العامة المنحلّة، وفي خريف العام 1336 هـ / 1918م تمّ نقل جزء كبير من مخزون القنصلية العامة سابقاً إلى عهدة سكرتارية معهد الآثار النمساوي في إزمير، لكن هذا الأخير بدوره تقرر إغلاقه عام 1338 هـ الموافق 1920م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 4؛ صندوق 59؛ ملفات شؤون العاملين؛ ملف كرامر مع مقتطفات من بروتوكولات التجارة الساحلية للعام 1206 هـ الموافق 1792 والعام 1207 هـ الموافق 1793م؛ المجموعة رقم 435؛ أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ رئاسة الحكومة؛ القنصليات؛ إزمير؛ صندوق 35؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ الصناديق 29 و32 و56 و226 و227 و228؛ MC 1854؛ صندوق 4؛ MCZ 1854/633.

تقارير: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ ملفات شؤون العاملين بالرقم 38؛ للفترات 1269-1265 هـ - 1849 - 1853 و1274-1277 هـ - 1858 و1277-1279 هـ - 1861 و1279-1280 هـ - 1863 - 1864 و1285 هـ - 1868 م و1289 هـ - 1872 م و1293-1300 هـ - 1876 - 1883 م - و1302-1885 و1305-1336 هـ - 1888 - 1918م.

العنوان:

1273-3-1 هـ - 1856-10-30 م: دار السيد الحاج نيكولي جاناكوغلو / Nicolì Janakoglu
1273-3-1-25-4-1278 هـ - 1856-10-30 - 1861-10-30 م: دار جورجيو كلينزو/
Giorgio Clenzo (Alenzo?)، حي، شارع التشريفات، مبنى رقم 42، مبلغ الإيجار 900
تالر جرمانى فضي.

1302-1334 هـ - 1885 - 1916 م: دار كونستانس س. نيغروبونتي / Constance C. Negroponte، أمام مقر النادي الأوروبي (جوار الإنجليزي).
الدائرة البريدية: دائرة البريد القنصلي منذ القرن الثامن عشر حتى 1914م، شركة لويد 1254-1332 هـ - 1838 - 1914م

الكونت أليكساندرو هوخيبيد(1) / Alessandro Hohepied نائب قنصلية فخري 1166 هـ - 1753 -

(1) المتتمون لأسرة هوخيبيد / Hohepied ترجع جذورهم إلى المنطقة التي تقع بها بلجيكا حالياً. البارون إلبرت آل هوخيبيد / Elbert de Hohepied كان شاعراً لمنصب المبعوث الهولندي في إسطنبول للفترة من 1160 إلى 1176 هـ - 1747 إلى 1763م، وابنه ياكوس /

1769 هـ - 1201 هـ - 1183 فخرية قنصلية	Daniel Johann Hochepped / آل هوخبيد
– 1787 م	
1202 هـ - 1788	Peter Paul Gira / بيتر باول غيرا
1789 هـ - 1205-1203 فخرية قنصلية	Daniel Johann Hochepped / آل هوخبيد
– 1791 م	
قنصل فخرية 22-1311-2-04-1893 م	Ambrosio Hermann Crammer / أمبروسو هيرمان كرامر
قنصل عام فخرية 21-9-1223 هـ - 1796	تُثم
1796 – 11-10-1808 م (وفاة)	
قنصل عام 1224 - ربيع الاول - 1226 هـ - 1809 ؟	Josef von Raab / يوزف آل راب
1809 ؟ – أبريل 1811 م	
نائب قنصل ربيع الاول 1226 هـ - أبريل 1811 م	Marc Anton Brtrand / مارك أنتون بيرتراند
– 1814 هـ - 1237-5-26 - 1229	تُثم
1822-02-18 م (وفاة)	
وكيل تسيير أعمال 27-5-1237-1241 هـ - 19	Ambrosio delle Grazie / أمبروسو آل غراتسي
1822-02 – 1826 م	
قنصل عام 1241 - 1-19-1251 هـ - 1826	Peter von Questiaux / الفارس بيتر آل كويستو
1835-05-17 م	
قنصل عام 26-7-1251-11-10-1262 هـ - 1835-11-17	Wilhelm v. Chabert-Ostland / الفارس فيلهلم آل شابرت-أستلاند
1846-10-30 م (وفاة)	
وكيل تسيير أعمال 1262 هـ - 1846 م	Peter von Weckbecker / بيتر آل فيكبر
قنصل عام جماد ثاني 1262 هـ - يونيو 1846	Anton Mihanovich / أنتون ميهانوفيتش
– 1849-07-24 م	
قنصل عام 1266-1-12-1270-5-20 هـ - 1849-11-28	Peter von Weckbecker / بيتر آل فيكبر
1854-02-18 م	
قنصل عام 1-6-1270-8-17-1280 هـ - 01	Anton Steindl v. Plessenet / أنتون شتايندل آل يلز نيت
1854-03 – 01-27-1864 م (وفاة)	
قنصل عام 1280-11-27-5-8-1288 هـ - 1871-07-26	Carl von Baum / البارون كارل آل باوم
1864-05-04 م	
قنصل عام 8-7-1288-9-7-1288 هـ - 26	Anton v. LeBidart / أنتون آل لي بيدارت

=

Jacques (ولد في إزمير 19-9-1178 هـ - 12-03-1765 م وتوفي في إزمير 5-6-1239 هـ - 02-06-1824 م) شغل منصب نائب القنصل الهولندي في إزمير للفترة 1201-1211 هـ - 1787 - 1797 م ثم القنصل الهولندي بإزمير - أيضاً - للفترتين 1211-1225 هـ - 1797 - 1810 م و 1229-1239 هـ - 1814 - 1824 م.

Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.170.

1871-07 – 1871-11-20م	البارون كارل آل شيرتشر / Karl von Scherzer
قنصل عام 7-1288-9-1-1292 هـ - 20-	
1871-11 – 1875-02-14م	
قنصل عام 8-1292-1-17-1298 هـ - 14-	الفارس شتيفان آل هيرتسفيلد / Stephan v. Herzfeld
1875-02 – 1881-04-17م	
وكيل تسيير أعمال 1297 هـ - 1880م	إمريتش بيتشكا / Emerich Pietschka
قنصل؛ مدير مؤقت 20-1-1300 هـ - 12-01-	إميل أوتو ريمي-بيرزنكوفتش آل سيلاس / Emil Otto
1882م	
قنصل 14-4-1299 هـ - 1882-03-05م	ريمي-بيرزنكوفتش آل سيلاس / Remy-Berzencovich v. Szillas
قنصل عام 22-3-1305-9-23-1309 هـ-08-	
12- 1887 – 1892-04-21م	
قنصل عام 23-9-1309-18-	نيكولاوس آل يانكو / Nikolaus v. Janco
1315 هـ - 1892-04-21- 1897-12-13م	
قنصل عام 5-10-1898-12-14-1317 هـ -	الكونت أرمن فاس آل شيجه / Armin Wass v. Czege
1898-02-27 – 1900-04-15م	
وكيل تسيير أعمال 21-1-1318 هـ - 21-	البارون قسطنطين باوم آل أبلشوفن / Constantin
1900-05م	
قنصل عام 6-5-1318-11-10-1323 هـ-	باوم فون آبلشوفن / Baum von Appelshofen
1900-09-01 – 1906-01-06م	
قنصل عام 10-1-1323-6-22-1327 هـ -	الفارس إرنست آل شيشيني / Ernst v. Cischini
1906-01-06 – 1909-07-11م	
قنصل عام 4-10-1327-5-6-1326 هـ - 19-	أوغست كرال / August Kral
1909-10 – 1911-05-05م	
قنصل عام 6-5-1329-12-8-1332 هـ - 05-	أدلبرت ميرله / Adalbert Merle
1911-05 – 1914-10-28م	
قنصل؛ مدير مؤقت 25-9-1332-6-2-	فلاديمير راديمسكي / Wladimir Radimsky
19137 هـ - 1914-08-17 – 1918-11-11م	

إزميت / (Ismidt) Izmit:

تاريخها: مفوض قنصلي مؤقت تابع للقنصلية في إسطنبول، تم تعيينه بتاريخ 27-4-

1307 هـ الموافق 21-12-1889م

«،بالتزامن مع بدء أعمال مشروع التوسعة المقررة لخط السكة الحديدية الآسيوي الرابط بين إزميت وأنقرة تدفق عدد كبير من الرعايا والعمالة النمساوية إلى تلك المنطقة – سألقة الذكر – سواء بسبب التداخل في التعاملات والتبادلات المتكررة لهؤلاء الوافدين من مواطنينا مع السلطات الرسمية المحلية هناك أو أيضاً بسبب المتطلبات والاحتياجات المتنوعة لدى هؤلاء إلى سلطات إسناد رسمي وسيطة تابعة

للوطن الأم؛ سيكون من الملائم والمفيد جداً إنشاء وكالة قنصلية تابعة لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية في إزميت - على وجه الخصوص - [] ” (أرشفيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ صندوق 147؛ إزميت، القنصلية في إسطنبول رقم 74/4188 بتاريخ 13-1-1307 هـ / 09-09-1889م)

تمّ إلغاء المنصب والتخلي عن هذه الدائرة القنصلية عام 1314 الموافق 1896م.
ملفات أرشفيف: أرشفيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ صندوق 147

ب. نيكولايدس / P. Nikolaides؛ وكيل قنصلي لمملكة اليونان مبعوث قنصلي مؤقت 27-4-1307 ذو القعدة 1313 هـ - 21-12-1889 - أبريل 1896م

كيركلاريلي / Kirkkllisse:

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية؛ نشأت بتاريخ 5-8-1304 هـ / 29-04-1887م

،،سنجق (محافظة) كيركلارلي بساكنها البالغ عددهم 249,118 نسمة ومساحةٍ مقدارها حوالي 1145 كم² استطاعت خلال السنوات القليلة الماضية الوصول إلى مستوى لا يستهان به من الأهمية نتيجةً التوسع الكبير جداً في زراعة الكروم وتصدير الأعناب والنبذ. حالة الرخاء والازدهار النسبي المترتبة على ذلك خلقت إمكانية أكبر لسكان الإقليم في التواصل والتأثير المتبادل بالجوانب الثقافية ووبالتالي التلاقح السياسي، وجذبت اهتمامات سياسية لقوى خارجية تركزت حول النزاعات الكلية للسيطرة والهيمنة بين مختلف الأعراق القاطنة في شبه جزيرة البلقان، ولم يكن ذلك من جانب اليونان وحسب، بل أيضاً فرنسا التي كانت حريصة جداً على توسيع نفوذها في هذه البلدان أكثر فأكثر، وجعل هذا الإقليم الخصب مثار تنازع وبسط نفوذ باعتباره منطقة خصبة وسوق رواج تجاري هام للصناعات النمساوية والألمانية [] إذا كانت هذه اللحظة السياسية والتاريخية الفارقة تمثل إحدى الاهتمامات الثانوية لدى إمبراطورية النمسا-المجر - وهذا ما نحن عليه فعلاً -، حين نرى بوضوح ذلك الاهتمام المتركز باطراد وتوجه الدول الأخرى لمانازعتنا في هذه المنطقة وتجاوز مرتبتنا المتقدمة في الجوانب السياسية والتجارية هنا، فحريٌّ بنا توظيف قدر كبير جداً من اليقظة والاحتراس، لأنّ القضية هذه المرة تدور بشكل رئيسي حول مصير بقائنا وعدم ترحزنا من هذا السوق الهام الذي بقينا في مقدمته منذ قرون، وفي سبيل تحقيق هذه الأغراض يفترض بنا وجوباً أنّ نستغل ونستثمر كل فرصة سانحة أمامنا من أجل بناء علاقات وروابط جديدة في الاتجاه []”

(أرشفيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ صندوق 149؛ كيركلارلي؛ صادر عن القنصلية في أدرنة برقم 35 ومستلم بتاريخ 15-2-1304 هـ / 13-11-1886م)

أصبحت شاغرة منذ أغسطس 1334 هـ / 1916م لأنّ الموظف اليوناني الذي كان متولياً للمنصب

آنذاك انتقل للإقامة في أثينا.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ صندوق 149.

تقارير: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ أرشيف شؤون العاملين، ملف رقم 38؛ 1891م.

ماتساراكى ل. كوكينوس / Mazaraki L. Kokinos
وكيل قنصلية فخري 25-8-1304-9-9-9
1322هـ - 1887-04-29 - 11-17-
1904م

س. كونستانتين دودوبولوس / C. Konstantin Dodopulos
وكيل قنصلية فخري 9-9-1322-10-22-
1334هـ - 1904-11-17 - 1916-08-22م
مندوب ARGYROPOULOS / أرجيروبولوس

كوشاداسي / Kusadasi (جزيرة نونا) (جزيرة الطيور) / (Scala Nuova)

تاريخها: نشأت كوكالة قنصلية فخرية منذ ما قبل العام 1223 هـ / 1808م؛ ورد أول ذكر لها في الأرشيف الرسمي للفترة 1232-1226 هـ / 1811 - 1817م؛ غابت عن الفهرسة الرسمية منذ العام 1236 هـ / 1821م وحتى 1242 هـ / 1826م؛ أصبحت شاغرة عقب وفاة السيد فيليب باربون / Philipp Barbon (03-04-1906م)

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ الصناديق 6 و 32 و 217.

العنوان: غير معروف؛ بتاريخ 19-7-1222 هـ / 22-09-1807م أرسل القنصل العام في إزمير - كرامر - مذكرة إلى المبعوث الرسولي العام - البارون شتورمر / Stürmer - يبلغه فيها أن (بالفرنسية) ،،حريقاً هائلاً لم يحدث مثله منذ زمن طويل تسبب بقدرٍ قياسي من الدمار، [] الحريق أتى على دار إقامة الأب كارالامبيو ديلا بورتا / Caralambio della Porta إلى جانب بيوت أخرى كثيرة [] ” (أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ رئاسة الحكومة؛ تركيا 7؛ صندوق 1؛ مرفق مع تقرير شتورمر رقم 30 بتاريخ 10-10-1807م؛ المجموعة 198)

كارالامبيو ديلا بورتا / Caralambio della Porta
فنسنزو دي فيليبيو / Vincenzo de Filippo
لودفيك أغراتي / Ludwig Agrati
روزاريو فيتيني / Rosario Fiteni
باسكال باربون / Pasquale Barbon
أندرياس باربون / Andreas Barbon
1223-1232هـ - 1808 - 1817م
1234-1235هـ - 1818 - 1820م
1238-1255هـ - 1823-1839م
نائب قنصل مؤقت 1256هـ - 1840م
وكيل تسيير أعمال مؤقت 5-2-1258-1258هـ - 20-
1839-04 - 1842م (وفاة)
وكيل قنصلية فخري 1258-1281هـ - 1842 -

يناير 1865م (وفاة)

وكيل قنصلية فخري 16-10-1283-2-8-1324 هـ -

1867-02-21 – 1906-04-03 م (وفاة)

فيليب باربون / Philipp Barbon

ميرسين / (Mersina) Mersin

تاريخها: نشأت كوكالة قنصلية فخرية في 1270 هـ / أبريل 1854م؛ بعد اعتماد خطاب التعيين والاعتراف بالسيد سانتى / Santi من جانب الحكومة العثمانية تم رفع العلم القيصري النمساوي على مبنى القنصلية مترافقاً مع عدد 21 طلقة مدفعية صادرة من باخرة لويده النمساوية، «أيونيو / Ionio»

«لتعزيز السوق الرئيسية للتبادل التجاري في تلك المناطق (طرسوس / Tarsus وأضنة / Adana) تمّ بناء ميناء مرسين / Mersina الواقعة على بعد ثلاث ساعات من مدينة طرسوس، رغم أنّ مرساها مفتوح على الامتداد البحري وعرضة لتياراته إلا أنه أثبت عدم خطورته خلال فترة الصيف، وأصبح يستقبل الزيارات المتكررة كثيراً للسفن الأجنبية – تحديداً اليونانية والإنجليزية والفرنسية – عندما يتعذر الحصول على منفذ بحري أفضل. لتدبير متطلبات الدعم اللوجستي والمعاملات الإجرائية اللازمة للسفن ورحلات الملاحة البحرية تتواجد العديد من الوكالات القنصلية هنا معنية رسمياً لإنجاز هذه الأغراض تابعة – إدارياً – للنيابات القنصلية الكائنة في طرسوس. المنتجات القادمة إلى مرسين لأغراض التصدير هي – بالدرجة الأولى – عبارة عن: محاصيل الحبوب والذرة والزيوت النباتية والبقوليات والقطن والأفيون والتوت النجمي وروبيا الفؤة الصبغية (أصباغ نباتية حمراء للأقمشة والأصواف / Krapp) وأخشاب البناء والمواد الشمعية وصوف الأغنام، يتم إنتاج جزء من هذه السلع في السهول النهرية الخصبة لمناطق زايون / Seibun (سارنو / Sarno) وجيهان / Dschihan (بيرامنو / Pyramno)، وجزء آخر منها يأتي إلى هنا قادماً من الوديان السهلية لجبال طوروس / Taurus وأيضاً من المناطق المجاورة مثل قيصارية / Kaissarieh وقونيه / Koniah. تجارة الاستيراد هنا – بالنسبة للسلع الاعتيادية؛ التي أظهرت رواجاً جيداً في أسواق البلدان الشرقية الأخرى – تتحسس طريقها إلى الرواج، لكنها تنمو ببطئ شديد نظراً للمستوى المتدني في ثقافة سكان هذه المناطق بهذه الجوانب. الشركات والبيوت التجارية المشاركة في حركة الأنشطة والتبادل التجاري بالمناطق - المعنية هنا - أغلبها يونانية وفرنسية وإنجليزية. التجارة النمساوية لم تحصل بعد على نصيبها المفترض بأسواق هذا الإقليم، فأنشطة أعمالنا على شواطئ مرسين - حتى الآن - تقتصر على العمليات التشغيلية - في حدها الأدنى - للسفن الوطنية التي تظهر هناك من وقت لآخر من أجل دفع رسوم العبور المفروضة على الأجانب. انطلاقاً من هذه الظروف سالفة الذكر فربما لم يتبين بعد مقدار الحاجة إلى تعيين دائرة تمثيل محلي تابعة رسمياً للنمسا في ذلك المنفذ البحري. بشأن قنوات التواصل مع بيروت هي أيضاً شحيحة جداً ونظام غرامات التأخير المعمول به سابقاً كان مرهقاً ويتسبب بإعاقة شديدة للأعمال القنصلية إلى درجة أنني كنت قد تحدثت سابقاً عن طلب للسيد آل فكبكر / Weckbecker - توجه به الإين (1269 هـ) (1853م) -

حول هذا الشأن بما مفاده: إمكانية إلحاق المكاتب القنصلية بمقاطعتي أضنة وطرسوس بالمسار الملائم لتكون تابعة إدارياً للدائرة القنصلية الرسمية في إزمير. لكن الظروف هناك قد تغيرت بشكل كبير وجوهري منذ ذلك الحين. تمّ التخلي عن خط الإمدادات الصحية السورية، وبواسطة المراكب البخارية نشأت روابط تواصل بحرية منتظمة بين بيروت ومرسين، وقنوات الاتصال الميسرة مع تلك المناطق سالفة الذكر فتحت طريق الوصول سالكاً أمام ترويج وتسويق تجارتنا في ذات المناطق [] "بناءً على ما تقدّم طلب القنصل العام جويل-لانوي/ Gödel-Lannoy ،، الموافقة على إنشاء وكالة قنصلية بمكتب رسمي مستقر في مدينة مرسين تكون مرتبطة إدارياً بهذه القنصلية العامة (بيروت) والدفع بهذا الإجراء إلى حيز التنفيذ []"

(أرشف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ الصندوق 19؛ القنصلية العامة في بيروت برقم 652 وتاريخ 12-22-1269 هـ / 26-09-1853م)

تقرر ترفيعها لمستوى نيابة قنصلية فخرية بتاريخ 12-11-1329 هـ / 04-11-1911م ،، نتيجةً للازدهار الزراعي السريع، وبصورة خاصة ما أسلفنا ذكره لكم – بكل الامتثال والإخلاص – الطفرة الهائلة لزراعة القطن في تلك المنطقة، شهدت المدينة المينائية مرسين – الواقعة ضمن ولاية أضنة العثمانية – مثل هذا التنامي لأهميتها في الأونة الأخيرة، إلى درجة – يبدو واضحاً جداً بأنها – ستفرض أفضلية ترفيع مستوى تمثيل الوكالة القنصلية الفخرية القائمة هناك حالياً إلى رتبة نيابة قنصلية فخرية []"

ملفات أرشيف: أرشف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ الصناديق 19 و 38 و 51 و 171؛ الأرشيف الحكومي للعام 1911م؛ رقم 1911/3194.

تقارير: أرشف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ قسم شؤون العاملين؛ ملف رقم 38؛ العام 1327 الموافق 1909م.

أرشيف: عام 1335 هـ الموافق 1917م – بسبب القصف الحربي على المدينة – تمّ نقلها لفترة مؤقتة إلى مقر النيابة القنصلية في أضنة.

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لويد للفترة 1320-1332 هـ -1902 – 1914م)

يوزف سانتني/ Josef Santi؛ وكيل-لويد وكيل قنصلية فخريرجب 1270-15-4-1275 هـ -أبريل 1854 – 11-22-1858م

فنسيسلاف ألتينا/ Wenceslaw Altina؛ وكيل لويد وكيل أعمال مؤقت جماد اول 1275

ديسمبر 1858م

وكيل قنصلية فخري 1276- شوال 1276 هـ - 1859 –

ثمّ

فبراير 1860م

وكيل قنصلية فخري 5-6-1286-1293 هـ - 09-12-

ماركو كاسترافلي/ Marco Castravelli

1869 – 1876 م (وفاة)	
وكيل تسيير أعمال 1293- 1294 هـ - 1876 -	N. Vitalis / فيتاليس
1877 م	
وكيل قنصلية فخري 21-6-1294 هـ - 03-07-1877 م	Nicolaus Daras / نيكولاوس داراس
نائب قنصل فخري تنفيذي 1-6-1884 هـ - 03-29-	تُثم
1884	
قنصل فخري 6-11-1326-12-11-1329 هـ - 30-11-	تُثم
1908 – 04-11-1911 م	
نائب قنصل فخري 12-11-1329-2-6-1337 هـ - 04-	هاينرش لومباردو / Heinrich Lombardo
1911-11-11 – 11-11-1918 م ⁽¹⁾	

سامسون / Samaun:

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية نشأت بتاريخ 9-7-1263 هـ / 23-06-1847 م

تمّ ترفيعها إلى نيابة قنصلية فخرية بتاريخ 17-3-1263 هـ / 05-03-1850 م، [/ الأهمية التجارية لمدينة سامسون، نتيجةً لمقدار وحركة استيراد البضائع الأوروبية المتزايدة بصورة مطردة هناك عاماً بعد عام، ونظراً للحصة الهامة التابعة للعلم الإمبراطوري النمساوي في رحلات الملاحة البحرية إلى هناك، بالإضافة إلى العدد الكبير والمتنامي باستمرار للتجار والمواطنين النمساويين الذين توجهوا لفتح فروع ثابتة لأعمالهم وأنشطتهم التجارية في سامسون والمناطق الواقعة بالقرب منها] ”

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ الصناديق 6 و 29 و 32؛ سجلات العام 1850، الصندوق 3، رقم أرشفة 1850/838.

المبنى الذي كان مقرّاً للنيابة القنصلية الفخرية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصريّة والملكية هناك أصبح اليوم مستخدماً كمديرية عامة لتيكل / TEKEL (مؤسسة رسمية لإدارة تجارة المشروبات الروحية).

دائرة البريد: دائرة البريد الرسمية لإمبراطورية النمسا القيصريّة الملكية (شركة لويد)

18541270-10-11-1332 هـ - - 30-09-1914 م

وكيل قنصلية فخري 9-7-1263 هـ - 23-06-1847 م	ف. ج. ديماتي / V. J. Demattei
نائب قنصل فخري 20-4-1266-17-9-1269 هـ - 05-03-1850	تُثم
- 24-06-1853 م	
وكيل تسيير أعمال مؤقت 1268 هـ - 1852 م	يوزف ياسيجي / Josef Jassigi
نائب قنصل فخري 30-9-1282-2-2-1281 هـ - 16-10-1857	تُثم

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.170 – 175.

- 07-07-1864م (وفاة)
 نائب قنصل لروسيا الملكية وكيل تسيير أعمال انتقالي شوال
 يوهان كاكاسي/ Johann Cacace؛
 1281هـ - يوليو 1864م
 وكيل تسيير أعمال مؤقت 1281-2-23-13-4-1281هـ
 الفارس كارل ساكس/ Carl Sax
 - 1864-07-28 - 1864-09-15م
 بياغيو (بلاسيو) مونتوفاني/ Biaggio (Blasius) Montovani
 وكيل شركة لويد النمساوية للملاحة نائب قنصل فخري
 1281-4-13-11-6-1283هـ - 1865-04-18 - 03-12-
 1867م
 وكيل لويد نائب قنصل فخري 1284-3-6-1307 رجب 1307-08-07-
 نيكولاوس سيبوت/ Nicolaus Seput؛
 1867 - مارس 1890م (وفاة)



الصورة (7): ختم النيابة القنصلية لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية في مرسين وتوقيع السيد لومباردو/ Lombardo نائب القنصل الفخري عام 1335 هـ / 1917م

- لوكاس بيتروفيتش/ Lucas Petrovich
 وكيل أعمال مؤقت 1307-8-5هـ - 1890-03-27م -
 نائب قنصل فخري تنفيذي 1312-1315هـ - 1895 - 1898م
 وكيل لويد وكيل أعمال مؤقت
 أ. ديل توريه/ A. del Torre؛
 الفارس ماكس جورج آل لايتجيب/ Max Georg von Leitgeb؛
 وكيل لويد وكيل أعما 1316-2-29هـ - 1898-07-19م
 وكيل قنصلية فخري
 نائب قنصل تنفيذي 1318-2-7هـ - 1900-06-06م
 وكيل تسيير أعمال مؤقت ذو القعدة 1317هـ - أبريل 1900م -
 بيتير تيرزيتا/ Peter Terzetta
 الجاردي/ Algardi
 وكيل تسيير أعمال مؤقت محرم 1321هـ - - أبريل 1903م
 وكيل تسيير أعمال مؤقت محرم 1321هـ - أبريل 1903م -
 س. بارنيشتاين/ S. Barnestein
 أنتون آل لايتنر/ Anton von Leitner
 وكيل تسيير أعمال مؤقت 1325-2-22هـ - 1907-04-06م
 وكيل لويد وكيل تسيير أعمال مؤقت 1336-1325-2-22هـ - 06-
 أ. ديل توريه/ A. del Torre؛
 1907-04 - 1918م

زينوب / Sinop (Sinope):

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية أنشئت سنة 1264 الموافق 1848م؛ أمست شاغرة اعتباراً من العام 1302 الموافق 1885م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ الصناديق 6 و 29 و 56.

دائرة البريد: فرع دائرة البريد لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية (شركة لويد) 1270-1285-2-11 هـ - 1854 - 03-06-1868م

بيتر ميرسينير / Peter Mercenier	وكيل قنصلية فخري 20-10-1264-13-9-1268 هـ - 19-09-1848 - 28-09-1852م (وفاة)
يوهان بيرياتنس / Johann Pirjantz	وكيل قنصلية فخري 1268-1271-11-12 هـ - 1852 - 1855م (وفاة)
بياغيو مانتوفاني / Biaggio Mantovani	وكيل قنصلية فخري 29-11-1271 هـ - 13-08-1855م -
نيكولاوس سيبوت / Nicolaus Seput	وكيل لويد نائب قنصل فخري 6-3-1284 هـ - 08-07-1867م
ن. باسكو / N. Pasco	وكيل لويد نائب قنصل فخري 1284-1288 هـ - 1867 - 1868م
ميشيلي إي. / Michielli E.	وكيل تسيير أعمال 1285-1301 هـ - 1868 - 1884م

تيقرداج / Tekirdag (رودستو / Rodosto):

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية، ورد ذكرها - أول مرة - في سجلات الأرشيف الرسمي للعام 1216 هـ / 1801م. جاء تسجيلها ضمن الهيكل التنظيمي للدولة باعتبارها شاغرة للفترة من 1231 إلى 1236 - من 1816 إلى 1821م، بعدها لم تظهر مجدداً ضمن الفهرسة الرسمية إلا بحلول العام 1242 الموافق 1827 واستمرت ظاهرة حتى العام 1254 الموافق 1838م ثم انتظم ظهورها اعتباراً من العام 1256 الموافق 1840م وما يليه، بعد عزل وكيل القنصلية الفخري أصلان / Aslan - الذي كان مواطناً إيطالياً - أصبحت هذه الدائرة القنصلية تدار من قِبَل وكلاء مكلفين بتسيير أعمالها لفترات مؤقتة فقط، أمست شاغرة اعتباراً من العام 1336 الموافق 1918م.

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ الصناديق 6 و 208.

العنوان:

1334 هـ - 1916م: (حيّ) إرتوجرول ماهه. (شارع) شريف سوكاجي - تعرّض هذا المبنى للانهدام عام 1423 هـ - 2002م

1334-1336 هـ - 1916 - 1918م: دار موفس يعقوبوفيتش / Haus Movses Agopovich

دائرة البريد: فرع دائرة بريد النمسا القيصريّة الملكية (لويد منذ حوالي العام 1307-14-4-1327 هـ - 1890 حتى 05-05-1909م)

وكيل قنصلية فخري 1230-1215 هـ - 1801 - 1815م؟	A. Kessek / كيسيك
وكيل قنصلية فخري 1254-1242 هـ - 1827 - 1838م	Josef Kösseky / يوزف كوسيك
وكيل قنصلية فخري 1260-1256 هـ - 1840 - 1844م	Stephan Ricci / شتيفان ريكسي
1264-1262 هـ - 1846 - 1848م (وفاة)	Franz Ricci / فرانز ريكسي
وكيل القنصلية الفرنسية وكييل تسيير أعمال 1285-1265 هـ - 1849 - 1868م (؟)	Anton Cadet / أنتون كاديت
وكيل قنصلية فخري 1302-1286 هـ - 1869 - 1885م	ثم
وكيل قنصلية فخري شوال 1302 هـ - جماد الاخر 1333 هـ - أغسطس 1885 - مايو 1915م	Peter Aslan / بيتر أصلان
وكيل قنصلية فخري 1334 هـ - 1916م	يعقوب يعقوبوفيتش / Agop Agopovich
وكيل تسيير أعمال 1334 هـ - 1916م	د. زيمكه / Ziemke؛ نائب قنصل ألمانيا الملكية
وكيل تسيير أعمال 1334 هـ - 1916م	لويس بروسكا / Louis Prohaska
مستشار قنصلية فخري 1336 هـ - 1918م (1)	د. بنتاليون لامباداريس / Pantaleon Lambadaris

طرابزون / (Trebisonda، Trapezunt، Trabzon):

تاريخها: نيابة قنصلية فخريّة أنشئت بتاريخ 17-3-1245 هـ / 16-09-1829م ،، الالتفات بمراعاة الاهتمام لشؤون ومصالح حركة خطوط الملاحة البحرية وأنشطة التجارة التابعة للنمسا على البحر الأسود، وارتباطاتها التجارية المتنامية باتجاه مدينة طرابزون، حيث أقام بعض التجار النمساويون فروعاً لأنشطتهم التجارية هناك، مستهدفين بذلك ترويج بضائعهم ضمن المنطقة ذاتها أو أيضاً عبرها للارتباط بالأعمال التجارية الأكثر أهمية مع بلاد الفرس؛ ومن أجل توفير الرعاية والحماية للتجار والسفن النمساوية هناك؛ أن يتم النظر في مقترح تكليف السيد الفاضل غيرسي / Gherzi - صاحب الصيت والسمعة الطيبة جداً، ويشغل منصب نائب القنصل لمملكة سردينيا حالياً - [بوظيفة] نائب قنصل لإمبراطورية النمسا القيصريّة الملكية."

ارتقت لمستوى قنصلية رسمية بتاريخ 2-10-1261 هـ / 04-10-1845م ،، الأهمية المتنامية لمنطقة طرابزون أمام مصالح التجارة النمساوية في شرق البحر الأبيض المتوسط تمّ الاعتراف بها آنذاك (1835م) وأعطيت التقدير الملائم عندما حصلت على قرار فخامتكم النهائي لاستحداث منصب نائب قنصل بدون أجر (فخري) لإمبراطورية النمسا القيصريّة الملكية لذات المنطقة ممثلاً بشخص السيد فيليب

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.175 – 179.

غيرسي/ Philipp Gersi؛ الأمر الذي تعزز بموافقة جلالة الإمبراطور لاعتماده بتاريخ 05 مايو 1835م. وفق ما [] يشير العرض العام للأعمال هناك إجمالاً فقد وصلت إلى المنطقة ذاتها في نفس السنة سالفة الذكر (1835م) عدد عشر سفن شراعية لإيصال حمولاتها من بضائع مستوردة بلغت قيمتها سبعين ألف فلورين؛ لكن منذ ذلك الحين كان متوقعاً أيضاً - نظراً لتعزيزات تحضيرية آنذاك بتسيير روابط رحلات منتظمة للسفن البخارية النمساوية إلى هناك - أن يحصل انتعاش وازدهار بالغ الأهمية لحركة تشغيل عمليات النقل والتبادلات التجارية على وسائل النقل والمواصلات النمساوية مع تلك المنطقة. هذا العرض الإجمالي المذكور - ضمن تواريخ لاحقة منه - يؤكد أيضاً أهمية هذه التطلعات المتوقعة هناك، فوفق هذا العرض هناك أرقام تشير إلى حركة الرحلات الملاحية للسفن البخارية النمساوية التي بدأت عام 1252 هـ / 1837م وتتنامى نشاطها عاماً بعد عام، وبغض النظر عن العوائق التي وضعت في طريقها من الجانب التركي من فترة لأخرى، وصل معدل حركتها - في الفترات الأخيرة - إلى خمسين رحلة سنوياً باتجاه طرابزون ناقلةً حمولاتها التي وصلت قيمتها لمبلغ يتراوح بين ثمانية وتسعة ملايين فلورين. إنها حركة مواصلات ونقل تبادل تجاري بالغ الأهمية لصالح العلم الإمبراطوري النمساوي، وهذا النشاط تساهم فيه تجارة التصدير النمساوية بنصيب هام يجعل من منطقة طرابزون - بالنظر إلى ما سلف تفصيله، وبصفة خاصة أيضاً للوضع بعين الاعتبار تلك [] الصعوبات والمعوقات التي استحدثت خلال الفترة القريبة الماضية أمام حركة ذلك الخط الملاحى للمواصلات والنقل البحري؛ ومن المؤكد أنها ستزيد مستقبلاً - نقطة بالغة الأهمية لاحتضان دائرة تمثيل رسمية قوية وفعالة تعمل من أجل المصالح التجارية النمساوية هناك. إلى جانب أن هذه المنطقة تعتبر نقطة تخزين انتقالي مثالية ومتقدمة لحركة ومواصلات النقل التجاري باتجاه أقاليم الفرات وبلاد فارس، ما يجعل منها البيئة الخصبة الأكثر ملاءمة بوفرة معلوماتها لأغراض المراقبة والرصد لمسار طرق المواصلات والنقل عبرها؛ بناءً عليه نجد بأن هذه المدينة - كموقع محوري لاحتياجات ومتطلبات الأنشطة التجارية - تستدعي إنشاء هيئة رسمية موثوقة تابعة لنا يتم تعيينها على ضوء المصالح النمساوية هناك، تتكفل بمهام هذه التعاملات وتكون قادرة على إنجازها ومتابعة نتائجها لدى السلطات الرسمية المحلية بالصيغة الملائمة لذلك []” (أرشفيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛ صندوق 6؛ طرابزون؛ صادر عن رئيس الدائرة المالية للبلاط القيصري برقم PP/5519 (كوبك/ Kübeck) موجهة إلى مترنيخ/ Metternich بتاريخ 11-07-1845م)

تمّ ترفيع درجة تمثيلها لمستوى قنصلية عامة بتاريخ 25-07-1871م،، بناءً على الهيكلية التنظيمية الجديدة للسلك القنصلي والدوائر القنصلية العاملة على أراضي الدولة العثمانية نشأ المبدأ الأساسي - طالما لم توجد ظروف استثنائية في حالات منفردة تستلزم إصدار مرسوم خاص بها - الذي ينص على إنشاء قنصلية عامة رئيسية في كل ولاية عثمانية أو حتى في المدينة المحددة كمقر للحكومة العامة للولاية، وتكون جميع الدوائر والمكاتب القنصلية تابعة لهذه القنصلية العامة باعتبارها متفرعة منها ومنضوية تحت إدارتها []” (الأرشفيف الحكومي للعام 1871م؛ صندوق 13؛ برقم

(1871/2520)

في 17-11-1287 هـ - 08 / فبراير 1915 م قام الأسطول الروسي بقصف مدينة طرابزون؛
القنصل كويتكوفسكي/ Kwaitkowski تدبّر أمره بإخراج أثاث القنصلية وخزنه لدى إحدى
شركات الشحن السويسرية لأنّ مبنى القنصلية كان على مركز خط النار والقصف لوقوعها
بالقرب من محطة الاتصالات والبرق لمدينة طرابزون: في اليوم الثامن عشر من جماد الاول
1334 هـ الموافق مارس 1916 م غادر القنصل مدينة طرابزون بسبب الخوف من اجتياح القوات
الروسية لطرابزون. لدى عودته مجدداً إلى طرابزون في شوال 1336 هـ الموافق / أغسطس
1918 م وجد ،،مبنى القنصلية في حالة من الإهمال والسوء البالغ. في إحدى غرف مكتب القنصلية كان
هناك وحدة معدات صحية وطبية تمّ إعدادها - منذ وقت غير بعيد - لمواجهة الأمراض الفيروسية []"
(أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 6؛ صندوق 240؛ قنصلية طرابزون برقم
A/165 وتاريخ 5-11-1336 هـ - 12-08-1918 م). في اليوم الثلاثين من أكتوبر 1918 م قام
القنصل بتسليم مهام الحماية لمصالح إمبراطورية النمسا-المجر إلى عهدة الهيئة النمسا-مجرية
المكلفة بالحماية وأيضاً عهدة النائب الفخري للقنصلية الدانمركية أتيليو ساسي/ Attilio Sassi،
وبذلك وصلت هذه الدائرة القنصلية الرسمية إلى ختام حكايتها وتاريخها. (نفس المرجع السابق؛
قنصلية طرابزون برقم A/369 وتاريخ 24-1-1337 هـ - 230-10-1918 م).

ملفات أرشيف: وكالة قنصلية فخرية؛ شؤون تجارية، مذكرة رقم 17؛ 1828 -
1829؛ المجموعة 1030؛ أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 8؛
الصناديق 6 و 29 و 32 و 36 و 58 و 213 و 240؛ KZ؛ 1871؛ K 13؛ برقم 1871/2520.
تقارير: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ قسم شؤون الموظفين برقم 38؛ 1850 -
1858؛ 1863؛ 1868 - 1869؛ 1873؛ 1879 - 1879؛ 1901 - 1903؛ 1918 م.

العنوان:

1280-1266 هـ - 1850 - 1863 م: في دار تمت إعادة بنائها مجدداً عام 1266 هـ - 1850 م تتبع الجالية اليونانية
، ، ” الإيجار السنوي لهذا المبنى وصل لمبلغ 7,500 بيستر (قرشاً عثمانياً)؛ وبناءً على ذلك فقد
تمّ دفع مبلغ 30,000 بيستر لفترة الأربع سنوات الأولى من عقد الإيجار المبرم بتاريخ 16-7-
1266 هـ - 28 مايو 1850 م (؟)

1284-1279 هـ - 1863 - 1867 م: دار سرايا كاسير أوغلو / Oglu Caspar؛ حيّ
أيفاسيل ماكالي/ Aivasil Makhale

1286-1284 هـ - 1867 - 1871 م: دار البعثة الكاثوليكية

1292-1268 هـ - 1871 - 1875 م: دار م. لاغوماجيوري/ M. Lagomagiore

1292 هـ - 1875 - ؟ : لا يوجد لها عنوان ثابت

- 1306-1324 هـ - 1889 - 1906 م: دار بعثة الرهبان الكبوشيين
- 1324-1327 هـ - 1906 - 1909 م: مبنى رقم 21 شارع زابتنليك؛ دار تشايريد/ P.P Tschairides
- 1327-1336 هـ - 1909 - 1918 م: مبنى رقم 6 شارع ميدوخ؛ دار سافا كاكونليدي/ Sava Kakonlidi
- دائرة البريد:** فرع دائرة بريد النمسا القيصرية الملكية (شركة لويد) 1261-10-11-
- 1332 هـ - 1845-09-30-1914 م
- لودفيج فيليب غيرسي/ Ludwig Philipp Gersi
نائب قنصل مؤقت 17-3-1245 هـ - 16-09-1829 م
- نائب قنصل 7-1-1251-10-2-1261 هـ - 05-05-
1835 - 04-10-1845 م
- ديميتر أتاناسكوفتش/ Demeter Athanascovich
قنصل 2-10-1261-1263 هـ - 04-10-1845 -
1847 م
- رودلف غودل/ Rudolf Gödel
الفارس يوزف شيشيني/ Josef Cischini
قنصل 4-5-1266-7-7-1268 هـ - 18-03-1850
- 27-04-1852 م
- البارون كارل آل باوم/ Carl von Baum
قنصل 10-1-1269-3-7-1275 هـ - 24-10-1852
- 06-02-1859 م
- أوغست لينك آل فُلفسبرج/ August Lenk v. Wolfsberg
قنصل 3-7-1275-2-25-1277 هـ - 06-02-1859 -
12-09-1860 م
- كارل آل دراغوريتش/ Carl von Dragoritsch
قنصل 25-2-1277-7-29-1284 هـ - 12-09-
1860 - 26-11-1867 م
- جورج آل مارتورت/ Georg von Martyrt
البارون يوليوس تسفيدنيك آل زودنهورست/
قنصل 25-12-1286 هـ - 28-03-1870 م
- Julius Zwiedinek v. Südenhorst
قنصل عام 7-5-1288-3-13-1289 هـ - 25-
07-1871 - 21-05-1872 م
- الفارس ألفونس آل كويستوس/ Alfons v. Questiaux
قنصل؛ مدير 13-3-1289-1-23-1292 هـ - 21-5-
1872 - 1-3-1875 م وفاة
- كارل آل كياتكوفسكي/ Carl v. Kwiatkowski
قنصل؛ مدير 19-5-1292-12-23-1296 هـ - 23-06-
1875 - 08-12-1879 م
- الفارس غيرهارد آل شياربي/ Gerhard v. Chiari
قنصل عام 23-12-1296-7-3-1309 هـ - 08-12-
1879 - 11-10-1891 م
- سايتان تساغورسكي/ Cajetan Zagórski
قنصل؛ مدير 7-3-1309 هـ - 11-10-1891 م
- قنصل عام 14-10-1309-8-2-1316 هـ - 12-5-
1892-6-28-1898 م وفاة
- الفارس هاينر. هولتسنجر آل فايدش/ Heinr. Holzinger v. Weidich
وكيل أعمال؛ قنصل عام 14-6-1316-6-14-1319 هـ -
30-10-1898-9-28-1901 م
- أنتيليو ساسي/ Attilio Sassi
وكيل أعمال 1319-1320 هـ - 1901 - 1902 م

البارون يوزف ميسكه آل ماغوار شيزتفه/

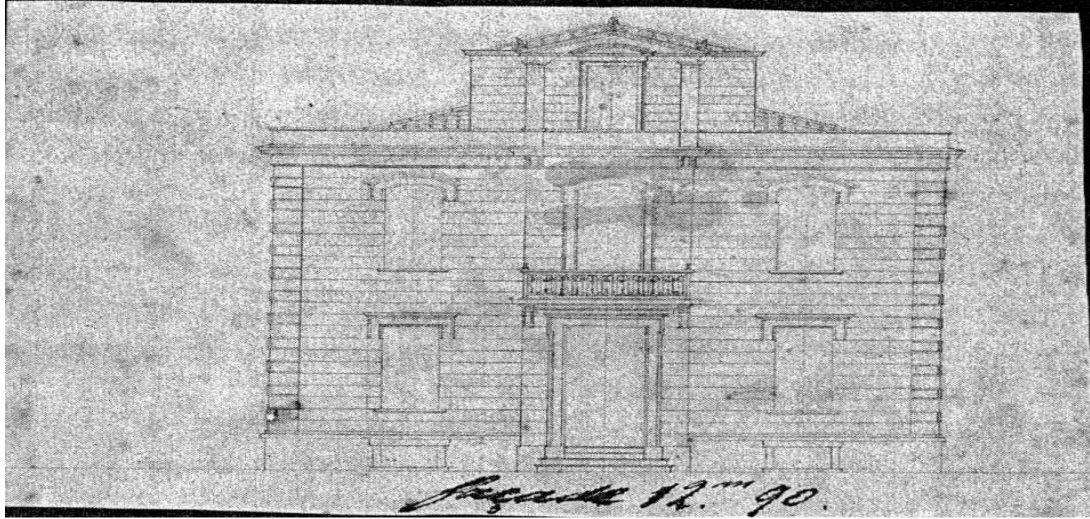
مدير 1902-11-18 - 1323-11-10-1320-8-16 م	Josef Miske von Magyar Csesztve
1906-01-06 م	
مدير 1906-01-06 - 1323-11-10 هـ	بيتر موريس آل تيكسو/ Peter Moricz v. Tecsö
قتصل عام 1903-23 - 1331-12-20-1326-2-19 هـ	نُم
1908 - 1913-11-20 م	
قتصل 1913-11-20 - 1337-2-7-1331-12-20 هـ	د. إرنست آل كياتكوفسكي/ Ernst v. Kwiatkowski
1918-11-12 م	

أورلا/ Urla (فيورلا/ Vurla قرب إزمير):

تاريخها: وكالة قنصلية فخرية أنشئت بتاريخ 1297-1-17 هـ / 1879-12-31 م؛ وأغلقت عام 1319 الموافق 1901 م.

،،مدينة فيورلا الواقعة على مدخل المدينة المينائية إزمير مباشرة - وكان مرساها في الماضي ذا أهمية على الدوام لانطلاق ورسو الرحلات البحرية للفئة رفيعة المستوى من سلطانات الأسرة العثمانية - حظيت منذ بضع سنين بانتعاش ورخاء وسوق رائجة بصفة خاصة أمام أنشطة التجارة النمسا-مجرية، ما جعلها مصنفة كمناطق بالغة الأهمية إلى درجة أنضجت لدي الرأي بأفضلية [] إنشاء وكالة قنصلية هناك ورفع هذا الأمر كمقترح أضعه أمامكم. الحركة السنوية للأنشطة والتبادلات التجارية في هذا المكان بالذات بلغت ما يناهز السبعمئة ألف ليرة تركية (جنيه عثماني)، ذهب الجزء الأكبر من هذا المبلغ لصالح أنشطة التصدير. الموانئ النمسا-مجرية تشارك بتلقي ما لا يقل عن 40% من إجمالي هذه الصادرات. قيمة الصادرات من فواكه البيئات الحارة المتوجهة إلى النمسا-المجر وصلت في العام الماضي فقط لمبلغ 250،000 ليرة تركية. نشاط الاستيراد كان محصوراً في مواد محدودة فقط حتى الماضي القريب، لكنه بدأ باكتساب النمو شيئاً فشيئاً ويأتي في مقدمة هذه المواد بصورة خاصة السكر والخشب وألواح البراميل الخشبية والحديد والطحين واللبيرة. عدد محدود فقط من مواطني ورعايا إمبراطوريتنا قاموا - حتى الآن - بفتح فروع ثابتة لأنشطتهم التجارية في فيورلا، لكن بالمقابل أصبح العديد من البيوت التجارية الكبرى القائمة في إزمير متواجدة أيضاً هناك وقد افتتحت لها وكالات تجارية ومخازن، ويتوجه مدراء ورؤساء هذه البيوت التجارية - برفقة عدد كبير من طواقمهم الوظيفية - إلى هناك في مواسم الحصاد وجني الثمار من أجل الإدارة الميدانية المباشرة على عمليات الشراء والتعبئة والشحن البحري للمنتجات. السفن التابعة لأسطول شركة الملاحة النمسا-مجرية لويدي/ Lloyd اعتادت التعرّيج على فيورلا والتوقف فيها - خلال موسم التصدير - من أجل استكمال حمولتها؛ وأحياناً أيضاً تأتي بواخر شحن خاصة إلى هناك بالذات لتغادر بحمولاتها الكاملة مباشرة إلى تريستي/ Triest [] يضاف إلى ذلك أنّ فيورلا كانت مستخدمة - منذ السنوات القليلة الماضية - كميناء حربي فعلي لإزمير. جميع سفن الأسطول الحربي تمارس تدريباتها هناك عادةً، وفي هذا السياق بالتحديد كانت فيورلا المكان المثالي لتدريبات ومناورات

أسطول السفن الحربية لإمبراطورية النمسا القيصرية الملكية. العديد من الأميرالات قادة السفن الحربية للنمسا القيصرية الملكية يشكون مراراً وتكراراً من عدم امتلاكنا لهيئة قنصلية في فيورلا تختص بمتابعة إجراءات المرور البحري لدى سلطات الدولة الرسمية []”



صورة(8): تصميم مظهر الواجهة الأمامية لمبنى القنصلية العامة لإمبراطورية النمسا-المجر القيصرية والملكية في طرابزون سنة 1324 هـ / 1906م



صورة (9): ختم قنصلية النمسا القيصرية الملكية في طرابزون عام 1279 هـ / 1862م

ملفات أرشيف: أرشيف الوطن والبلاط والدولة النمساوية؛ سجلات إدارية؛ حافظة 6؛ صندوق 251.

أرشيف: عام 1319 هـ الموافق 1901م تمّ نقل أعمالها إلى القنصلية العامة في إزمير.

العنوان: 1297-1306 هـ - 1880 - 1889م: المبنى الحالي لمكتب بلدية المدينة

هايم إيشكنازي / Haim Eshkenasy وكيل قنصلية فخري 27-8-1297 - 17-5-1306 هـ-08-24

1880 – 19-01-1889م
وكيل قنصلية فخري 17-5-1306-1-27-1313 هـ - 01-19-
1889 – 20-07-1895م (وفاة)
وكيل أعمال مؤقّ تمحرم 1313- ذو القعدة 1318 هـ - يوليو 1895
– مارس 1901م⁽¹⁾

د. بانبيوتي غرافاس / Panejotti Gravas

د. غريجوروبولو / Gregoropulo

(1) Rudolf Agstner, Elmar Samsinger (Hg.): Österreich in Istanbul, P.179 – 184.

للمزيد، انظر:

Eingereicht von, Manfred Sauer: Österreich und die Levante 1814 – 1838, Dissertation, Zuerlangung des Doktorgrades, an der Philosophischen Fakultät, der Universität Wien, Wien 1971.

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية العثمانية النمساوية خلال الفترة

1219 هـ - 1284 هـ / 1804 م - 1867 م

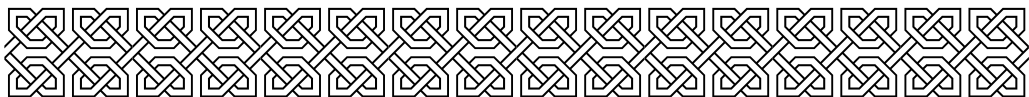
المبحث الأول: بداية العلاقات التجارية بين البلدين خلال هذه الفترة، وأهم المعاهدات التجارية، وإحصاءات التجارة الخارجية التي تمت بينهما.

المبحث الثاني: أهمية الدور العثماني في تنمية التجارة الإسلامية في أوروبا والمشرق العربي على حدٍ سواء، واهتمامات الدولة بتأمين طرق التجارة من الشرق إلى الغرب براً وبحراً.



المبحث الأول

بداية العلاقات التجارية بين البلدين خلال هذه الفترة،
وأهم المعاهدات التجارية، وإحصاءات التجارة الخارجية
التي تمت بينهما.



يتبادر إلى الأذهان، وقبل الدخول إلى موضوع العلاقات التجارية الخارجية للدولة العثمانية مع بلدان هابسبورج، ماذا يا ترى كان موقف السلاطين العثمانيين من الاقتصاد والتجارة؟؟؟ وماهي الأسس الفكرية للفكر الاقتصادي؟؟؟ في الواقع، إن الأنشطة التجارية لا تتحدد من ناحية الجدوى الاقتصادية فحسب، بل أيضاً، تحدها العوامل الاجتماعية والنفسية.

في البداية كان عنصر البداوة التركية هو المؤثر. فهو الذي صاغ في وقت مبكر حياة العثمانيين ولا يزال. من خلال العيش كبدو رحل، وشبه بدو رحل، تولد لدى الأتراك شعور قومي قوي بمجتمعهم الخاص، والشعور بحمايته وحماية خصائصه. بالنسبة للبدو الرحل تعتبر الأراضي للرعي وليس للتملك. لذا، لم يكن هناك سيادة فعلية للأتراك، بل تكوّن نوع من أرستقراطية الفرسان. ولم يكن هناك مفهوم للدولة في وقت مبكر، وكان هناك دائماً فقط باشوات يملكون الأرض يمنحونها لمن شاؤوا ويمنعونها عمّن شاؤوا (نوع من الإقطاع). ويجب على الباشوات أن يكونوا أغنياء بما يمكنهم من شراء إقطاعيات، ولم يكن هذا التملك هدفاً بقدر ما كان وسيلة للسيطرة على الأتباع.

عزز الإسلام التضامن، وخلق معايير ثقافية تمنع تراكم رأس المال. من ناحية أخرى، ظهر هناك توازن قوي، كان مسؤولاً عن مراعاة القواعد والإشراف على جميع الجوانب الاقتصادية، وجعلها تحت السيطرة. وظلت الأرض كأكبر قاعدة للإنتاج ملكاً للدولة. وبرزت قواعد وأحكام الشريعة كقانون إلهي، ويصدر السلطان مرسوماً يسمى بالقانون المدني لتسيير المستجدات اليومية لحياة الناس.

ومن الناحية الدينية، لم يكن هناك أي اعتراض ضد التجارة والتاجر، بل إن النبي صلى الله عليه وسلم نفسه كان تاجراً. وكان هناك حظرٌ على الأرباح المفرطة، وعلى كافة أشكال الاحتكار، حيث تأسست أنظمة العدالة الاجتماعية المناسبة للشريعة الإسلامية على العكس مما ظهر في أوروبا حيث نشأت الرأسمالية والبنوك الربوية.

وكان للعثمانيين، كدولة كبرى، القدرة على مراقبة الكثير من الطرق والممرات المائية، مثل البحر الأسود، وشرق البحر الأبيض المتوسط، وطرق القوافل من الهند. ومن خلال الاكتشاف والتمكن من السيطرة على الطرق البحرية إلى الهند، اقتطع الأوروبيون لأنفسهم جزءاً كبيراً من التجارة الدولية مع آسيا منذ العام 605 هـ / 1500م. وقد كانت الدولة في هذا الوقت في أزهى وأقوى عصورها حيث لم تكن بحاجة إلى أن تجري أي تغيير في هيكلها الاقتصادي فقد كان يشعر العثمانيون أنهم في الصدارة، وكانوا كذلك بالفعل، ففي القرن 10 هـ / 16م لم يكن هناك دولة يمكن أن تضاهيها من حيث القوة ومن حيث الجيش ومن حيث المنظمات السياسية مما كانت عليه الدولة

وعلى العكس كانت أوروبا فيها الكثير من مراكز القوى تتراوح بين الصغيرة والمتوسطة كانت دائماً تسعى لتنازل للحفاظ على نفسها من خلال صراعات تنافسية، وكان هناك صراع دائم على السلطة. وكان هناك تنوع الاقتصاديات الفردية حيث كونت قاعدة إنتاج عريضة للعديد من السلع، بما في ذلك الذخائر. إنَّ بعض الأعمال التعسفية، وأخطاء الحكام الفردية، كان تأثيرها محدوداً فقط على المستوى الإقليمي في أوروبا، وذلك - كما أسلفنا - لصغر الدول، أما في الدولة العثمانية فمع الهيكلة شديدة المركزية للنظام فإن أي خطأ قد يرتكبه السلطان يكون له وزنه في التأثير على الدولة. في أوروبا فاز في نهاية المطاف اقتصاد السوق، كما أن الإقطاعيين لم يتدخلوا في تجارة الناس وحياتهم، وكان لهذا الفضل في تحسين البنية التحتية للدولة، وقطعت الحكومة على نفسها عهداً بعدم التدخل في الاقتصاد. وحدثت بعد ذلك بعض الصراعات الإقليمية التي أدت إلى فصل الدولة عن الكنيسة وعن الاقتصاد. ونتيجة لذلك تشكل الحكم الذاتي المدني من دون تقييد للحريات. وشكلت البلدان تحت حكم مملكة النمسا حالة خاصة لأنها استطاعت على المدى البعيد إقامة علاقات تنموية اقتصادية مع أوروبا الغربية. ولم يكن السبب الرئيسي هو الموقع الجغرافي فحسب - فقد كان المجتمع يعيش في تلك الأيام كخلية نحل - كما تمَّ الوقوف ضد الإصلاح، مما اضطر البروتستانت إلى اختيار المنفى، مما دفع بالسكان إلى خارج البلاد، وانتقل الكثير منهم إلى المدن الألمانية الكبيرة. في بلدان هابسبورج ظهرت مدن أصغر من مثيلاتها في أوروبا الغربية كما كانت الطبقة الوسطى أضعف بكثير أيضاً في هذه المدن. نتيجة لذلك، كانت العقلية التجارية أيضاً أقل وضوحاً فلم تمارس هناك أي تجارة خارجية ذات قيمة تذكر.

إن الحروب الكثيرة بين العثمانيين وهابسبورج، بداية الأمر أدت إلى منع التجارة بشكل مباشر بين البلدين، وعند الحاجة لبعض السلع المهمة، كان ذلك يتم عن طريق الموانئ البحرية الإيطالية. على أية حال، لم تكن هناك صادرات كبيرة من ناحية هابسبورج بشكل مباشر. ومع ذلك، كانت هناك تجارة محلية، على سبيل المثال، كان هناك على حدود البوسنة التجارية تجار أتراك يحضرون السجاد والخيول والقهوة، وكان يتم تبادل تلك السلع مقابل مواد بضائع أخرى، وكان هذا في خلال القرن 9هـ / 15م (2).

(1) Inane Feigt\ Vateria Heuberger\ Manfred Pittioni\ Kerstin Tomenendal: Auf Den Spuren Der Osmanen In Der Oesterreichischen Geschichte, Band 14, P. 145 – 147.

(2) Inane Feigt\ Vateria Heuberger\ Manfred Pittioni\ Kerstin Tomenendal: Auf Den Spuren Der

ومع توسع نطاق التجارة في منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، عندما منح السلطان سليمان الأول الفرنسيين حق الامتياز التجاري في عام 966 هـ/ 1559م، ويشمل هذا الحق إنشاء فروع للمؤسسات التجارية، وتسهيلات جمركية، وحماية التجار الأجانب في الدولة العثمانية، وغيرها من الامتيازات الخاصة تلت هذه الامتيازات امتيازات لدول أوروبية أخرى عام 974 هـ/ 1567م منحت لهابسبورج، وفي عام 1000 هـ/ 1592م للبريطانيين، وفي عام 1021 هـ/ 1612م للهولنديين. واستخدمت هذه الامتيازات كسلاح سياسي، حيث تمّ تفضيل الفرنسيين نكاية في الهابسبورج، وذلك لمساعدة الكالفينيين ضد الكاثوليك للإضرار بابا الكاثوليك⁽¹⁾.

وبينما كانت التجارة الخارجية العثمانية خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي تمرّ بتغيرات هيكلية، على الرغم من الاحتفاظ ببعض خواصها، إلا أن دخول الدولة ضمن التجارة الدولية لم تكن أحد النتائج المفاجئة للمعاهدة التجارية العثمانية مع بريطانيا (**Anglo-Ottoman commercial treaty**) في عام 1254 هـ/ 1838م، ولكنها تعتبر أحد مخرجات التطورات البطيئة التي تمتد جذورها إلى ما قبل ذلك بكثير.

فبعد معاهدة بلغراد لعام 1152 هـ/ 1739م، دخلت الدولة العثمانية فترة من السلام الدائم نسبياً مع النمسا، وروسيا، وبلاد فارس، والدول المجاورة لها مباشرة. لقد استمر ذلك الوضع حتى الحرب العثمانية الروسية في عام 1182 هـ/ 1768م، لقد تركت فترة الهدوء تلك بصمات بارزة على الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية. وفي تلك الفترة بدأت القوة المتنامية لإمبراطورية النمسا الهابسبورجية في عهد (ماريا تيريزا Maria Theresia) بتوجيه اهتمامها من أوروبا الغربية باتجاه الأراضي العثمانية في البلقان، لقد شرعت في البداية بانتهاج سياسة معتدلة.

لقد اعتمدت الدولة العثمانية في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي على الهدنة أكثر من اعتمادها على معاهدات السلام؛ فشؤونها الخارجية لم تتسم بسمات المؤسسات الخارجية الأوروبية. وفي القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، يمكن القول بأن الدولة قد بدأت بالانضمام إلى النظام السائد في تلك الفترة قبل انعقاد مؤتمر جنيف⁽²⁾ المتعلق بعلاقاتها الدبلوماسية وبالمؤسسات القانونية الدولية؛ لقد برزت عدة مواضيع منها: العلاقات التجارية والدبلوماسية،

Osmanen In Der Oesterreichen Geschichte, Band 14, P. 147 – 148.

(1) Ibid, P. 148.

(2) مؤتمر جنيف في القرن 12 هـ/ 18م: لم أجد له تعريفاً في المصادر التي بين يدي.

وحرية الإقامة للمبشرين، وتأمين الملاحة البحرية، ... إلخ ضمن المؤسسات القانونية الدولية المعتمدة في تلك الأيام.

وفي النمسا، من الجهة الأخرى، يمثل القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي عصر (ماريا تيريزا) والذي شهدت خلاله الدولة ثورة مهمة في مجال النقل والتجارة في شرق البحر الأبيض المتوسط، والمغرب العربي، وخصوصاً على طول نهر الدانوب. وبحلول منتصف القرن، أصبحت النمسا، والتي تحكمها الإمبراطورة (تيريزا)، دولة تجارية نشطة في منطقة البلقان والبحر الأبيض المتوسط، كما حدثت أيضاً سلسلة كاملة من التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية في الدولة العثمانية، والتي تحمل طابع تلك الفترة من الهيمنة. لقد فتحت الاتفاقيات التكميلية التي أعقبت (معاهدة بساروفيتس Treaty of Passarowitz) في عام 1130هـ/ 1718م وكذلك الاتفاقيات التي أعقبت معاهدة بلغراد في عام 1152هـ/ 1739م، حقبة جديدة في إجراءات تأمين الملاحة البحرية، وحقوق رفع الرايات، ونقل البضائع في المياه الإقليمية العثمانية، وتحديد الوضع الدبلوماسي والرسوم الجمركية، وتوفير الحماية للتجار، وتبادل الأسرى، ... إلخ. إن تمكن البيروقراطية والإدارة العثمانية من التكيف مع تلك التغيرات الجديدة، وإن نظام القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، لم يكن ليتغير مباشرة وبشكل كلي بمجرد التوقيع على عدد محدد من المعاهدات والاتفاقيات التكميلية، ولقد أخذت النمسا وبشكل سريع نسبياً زمام المبادرة في البحر الأبيض المتوسط وعلى طول نهر الدانوب.

بالنسبة لأوروبا القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، فعلى الرغم من الحروب القائمة من حين لآخر، إلا أنه يمكن أن نطلق عليها بشكل عام قارة السلام والازدهار. فالملوك المنتدبون من الإله لرعاية النظام على الأرض (حسب زعمهم)، كانوا يمثلون صوراً من الثروة والعظمة. لقد تمّ التعبير عن ثراء وبذخ تلك الدول ومناظرها من خلال روعة وحيوية فن الباروك شديد الزخرفة. لقد أصبح الأوربيون في ذلك الوقت أوروبيين بالمعنى الفعلي للكلمة؛ فالمتقنون الفرنسيون والألمان والإنجليز كانوا يندمجون مع بعضهم البعض. وعلى الرغم من أن ذلك كان يأتي خارج الجو العام، إلا أن الدولة العثمانية قد دخلت أيضاً مرحلة ازداد فيها التأثير بأوروبا.

لقد بدأ فن الباروك وأسلوب حياة الترف الجديدة بإظهار ذاتها ليس في العاصمة العثمانية فحسب، بل حتى في مساكن طبقة الأعيان (النبلاء) ومساكن التجار في مدن الأقاليم الثرية. لقد وجدت المصنوعات الأوروبية قنوات أخذة في الاتساع في الأسواق العثمانية، كما قدم السفراء إلى الباب العالي وإلى رئيس الحكومة ورئيس الكُتاب ليس من أجل محادثات السلام فحسب ولكن أيضاً لطلب الحماية ومنح الامتيازات للتجار الذين ينتمون إلى جنسيات مختلفة. وبسبب اكتساب نوع من

الأهمية والمرور بعملية تحول نوعية، فلقد أصبح رئيس الكتاب من خلال تلك المعاملات يمثل وزيراً للخارجية يتميز بالصلاحيات الكاملة، حيث أصبح مسؤولاً عن الإصغاء إلى الدبلوماسيين الأجانب؛ والاعتراضات المتعلقة بالتجارة، وإلى الأنشطة الدبلوماسية... الخ. والقيام باتخاذ الإجراءات اللازمة، كما أن العائد الكبير لذلك المنصب يشير إلى عدم قدرة الموظفين العثمانيين على القيام بمهامهم الجديدة. فموظفو الأقاليم مثل موظفي الجمارك، كانوا مضطرين أيضاً إلى تغيير عاداتهم القديمة المتعلقة بأمور الملاحة البحرية والإشراف على التجارة والسائفة من الفترة "الكلاسيكية" السابقة.

لم تكن تجارة النمسا في المنطقة، والتي تمتد من نهر الدانوب إلى البحر الأبيض المتوسط، تُجرى من قبل التجار الألمان والبوهيميين بالقدر الذي كانت تتم في شمال إيطاليا وكرواتيا. لقد أصبح التجار والبحارة في تلك الأراضي التي تم الاستيلاء عليها مؤخراً نظراً لعملية الضم التي قامت بها النمسا، أصبحوا "رعايا نمساويين" حيث قاموا بتمريرهم في الخدمة. لقد أدى ذلك بشكل مفاجيء إلى اكتساب حماية تجارة البحر الأبيض المتوسط القديمة، والتي لم تتنازل عنها الدولة النمساوية إلى فرنسا أولاً وإلى إنجلترا إلا في بداية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي؛ وفي الوقت نفسه، فإن الهيمنة النمساوية المتصاعدة قد أعطت فرصة جديدة للحياة لبعض الوجوه القديمة مثل (التوسكانيين Tuscan، واللبارديون Lombard، والليفورنيون Livornian) وتجار وبحارة بلاد الشام، والتجار الكرواتيين، والبحارة الذين حصلوا على الأمن التجاري تحت راية النمسا حيث شهدت أنشطتهم التجارية في شرق البحر الأبيض المتوسط نهضة أخرى نتيجة لذلك⁽¹⁾.

لقد فقدت البيروقراطية العثمانية كفاءتها التي كانت تتميز بها في القرنين التاسع والعاشر الهجري/ الخامس عشر والسادس عشر الميلادي، حيث أصبحت خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أمراً مألوفاً؛ على الرغم من أن تلك العبارة لا تعتبر ذات معنى، إلا أن الملاحظة الدقيقة يمكن أن ترصد المشاكل التي واجهتها تلك البيروقراطية في التكيف مع النظام الجديد. كما أن المعاهدات الجديدة والاتفاقيات التكميلية المتعلقة بمجال النقل والتجارة قد جعلت من ذلك التكيف أمراً لا مفر منه.

لقد أدى وضع "الدولة الأولى بالرعاية" 'most favoured nation' والتي استولت عليها

(1) İlber Ortaylı: Studies On Ottoman Transformation, The ISIS Press/ Istanbul, Tion, First Edition 1994, P. 33 – 35.

الدولة النمساوية إلى جعل التجار والسفن النمساوية (وكذلك، نظرائهم العثمانيين، من الناحية النظرية) تحت نوع من الحماية المشتركة والتي أصبحت أمراً مألوفاً في الأنظمة السياسية الحاكمة في بداية العصر الحديث.

لقد كانت الاتفاقيات التكميلية لـ (معاهدة بساروفيتس Treaty of Passarowitz)، والتي لم تكن في صيغتها القانونية معاهدات تجارية، ولكنها كانت عبارة عن اتفاقيات ملاحية بحرية، تضمن لرعايا قيصر النمسا الحق في المشاركة بحرية في التجارة على الأراضي والممرات النهرية والبحرية للدولة العثمانية. وفي عام 1130هـ/ 1718م، قام (تشارلز السادس Charles VI) بإعلان مينائي (تريسته وفيومه Trieste and Fiume) مينائين مفتوحين (ولقد أصبحا فيما بعد جزءاً من الاتحاد الجمركي النمساوي في ظل حكم الدولة (ماريا تيريزا). لقد أنهت المعاهدة التجارية التي تمت في 28 شعبان 1130هـ/ 27 يوليو من عام 1718م بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية العديد من القضايا المتعلقة بالوضع الدبلوماسي، والملاحة البحرية والتجارة البرية والرسوم الجمركية. فقد تضمنت 20 مادةً وضعت أساساً جديداً للعلاقات التجارية لكلتا الدولتين. وأقرت الاتفاقية بالحرية التامة للتجارة والملاحة في نهر الدانوب، لكن دون شمول البحر الأسود، فيما كانت المواد الأكثر تأثيراً هي تأسيس قنصليات ومفوضيات تجارية أخرى، وعدم تفتيش السفن، والتعهد بتقديم المساعدة للجانب الآخر في حالة الضرورة، وضمان حرية التحرك للمقربين من القيصر داخل الدولة العثمانية، إضافةً إلى تأسيس مستودع للبضائع في إسطنبول. وقد حُدِّدت ضريبة جمركية عامة بنسبة 3% من قيمة كل البضائع المتداولة. وأثارت هذه الضريبة الجمركية المنخفضة سخط سكان نابولي، التي كانت بين عامي 1119 هـ/ 1707م و1147 هـ/ 1734م مدينةً تابعة لحكم آل هابسبورج، إذ كان يتعين عليهم عند استيراد البضائع العثمانية أن يدفعوا ضرائب جمركية تتراوح بين 30% و40%. ثم نشأ من جراء هذا نزاع استمر طويلاً عاد في بادئ الأمر بالنفع على لتجار العثمانيين. ونشأت في منطقة البلقان شبكةٌ متفرعة من الطرق التجارية التي استغلها التجار الصرب والمقدونيون والرومانيون لجلب بضائعهم ومنتجاتهم إلى فيينا، وفي هذا التطور شكّل نهر الدانوب ممراً آخر لنقل البضائع. وهكذا كانت كمياتٌ كبيرةٌ من القطن تصل إلى أراضي آل هابسبورج⁽¹⁾.

(1) Inane Feigt\ Vateria Heuberger\ Manfred Pittioni\ Kerstin Tomenendal: Auf Den Spuren Der Osmanen In Der Oesterreichen Geschichte, Band 14, P.148. İlber Ortayli: Studies On Ottoman Transformation, The ISIS Press/ Istanbul, Tion, First Edition 1994, P. 35.

لقد سعت إحدى إتفاقيات الملاحة البحرية لعام 1139هـ / 1727م لضمان حماية السفن النمساوية من عمليات القرصنة التي تتم بشكل رسمي في بلدان المغرب، ولكن ذلك لم يتضمن الحقوق القانونية للتجارة الحرة في الموانئ المغربية، على الرغم من أن أمن الملاحة البحرية التي تضمنته يجعل من القيام ببعض الأنشطة التجارية أمراً ممكناً. لقد كان ذلك يشكل نوعاً من الاتجار غير المشروع يشبه الأنواع التي يتم القيام بها من قبل إنجلترا وهولندا في المستعمرات الأسبانية.

تشير العبارات العثمانية التالية بشكل واضح، والواردة في بعض الأوامر العليا (الفرمانات) إلى أنه كان يتم إعفاء السفن النمساوية من الضرائب، بالإضافة إلى مراعاة مشاعرهم، وتمتعهم بحقوق رفع الراية وحقوق نقل البضائع حيث بدأت السفن النمساوية بحمل المسافرين من الموانئ العثمانية إلى موانئ أخرى:

رجال الأعمال والأشخاص الذين يعيشون في المحافظات تحت سلطة الدولة، بإمكانهم أن يأتوا بانتظام ومزاولة التجارة في بلدي بحرية، طالما أنهم قاموا بدفع الرسوم، ولهم أن لا يتعرضوا لأي نوع من أنواع الأذى.

Kraliçeye tâbi vilâyetlerin tüccar ye reyalart memalik-i mahrusama kendü hallerinde gidip alış ve veriş edib، bugünedegin virilegelen günrüklerin verdiklerinden sonra bir dürlü rencide verilmeye

كما يتناول أحد الأوامر، بتاريخ شوال 1176هـ / أبريل 1763م، والموجه إلى الوزير وقديس شبه جزيرة مورية أيضاً موضوع الخدمات النمساوية المرتبطة بنقل الركاب والبضائع بين الموانئ العثمانية بالعبارات التالية:

رجال الأعمال في بلدي العظيم عندما يسافرون عن طريق السفن التجارية التي تنتمي إلى البلدان الأخرى - إذا كانت تتاجر في السلع - فإن عليهم أن يدفعوا الرسوم نفسها، كما هي الحال مع التجار البريطانيين، والفرنسيين، والهنديين.

Devlet-i aliyeme tabi olan tüccar taîfesi، devlet-i çasariyyeye tâbi tüccar sefinelerine süvar olup، eşya tahmil ederlerse، İngiltere ye Françe ve Netherlande sefinelerine süvar olanların virdükleri rüsümü vireler.

لا بد وأن السلطات المحلية قد حاولت التدخل في حركة التجارة تلك، لكن سياسة المركز قد حالت دون ذلك التدخل. لقد كان ذلك يمثل موقف مسؤولي الأقاليم والذي يكشف عنه الأمر المعنون بـ (Evail-i Safer) لعام 1177هـ / 1764م والموجه إلى حاكم دمشق وقاضي القدس.

لقد طلب موظف الجمارك في يافا ليرتين ذهبيتين من كل رجل يوناني، وأرميني، ويهودي، وحاجٍ عثماني عند صعود السفينة النمساوية، وعند الشكوى إلى الكابتن – هانا داميانو Hanna Damianoe - رد بالقول بأن ذلك منصوص عليه كالتالي :

إن أمين جمرك يافا لم يقتنع بالضرائب والعوائد الكلية للجمرك، وفرض على قباطنة سفن النمسا وعلى كل من الزائرين (القدس) اثنين من الذهب، وقال إنه سيمنع المعاهدين أو النصارى من الركوب وطلب فلوس أو نقود على خلاف العهد المبرم (بين الدولة العثمانية والنمسا).

Yafa gülmrügi emini olanlar ez kadim avaîd-i külliye virilegeleni almaya kanaat etmeyib ،Nemce sefaîni kapudanlanna; sefinenize îrkab olunan ziyaretçilerden adem bashtna iki1çier alttn sizden altra ،siz dahi ahidnlardan akce Vallah ziyaretçileri sefaîninize irkabden men ederiz deyu ، hilaf-i ahidnamem akce taleb.⁽¹⁾

نضيف القول بأن السفن النمساوية قد استحوذت بسرعة على الحصاة الكبرى من حركة نقل الركاب بين الموانئ العثمانية، حيث احتفظت بتلك الفرصة حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. لقد كانت الدول المتضررة بشدة من حقوق الملاحة البحرية تلك هي الجزائر، وتونس وطرابلس. لقد خسرت بلدان المغرب والتي كانت تقوم بجني الأرباح من عمليات القرصنة الرسمية طوال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي وتشارك أيضاً في الملاحة البحرية في البحر الأبيض المتوسط في ذات الوقت، خسرت الكثير بسبب تقديم تلك التنازلات للنمسا. ويفسر ذلك في الواقع السبب في عدم القدرة على تطبيق النظام الجديد من حرية الملاحة البحرية بشكل فوري وكامل حيث واجهته الكثير من الانتهاكات للمعاهدات والاتفاقيات. لقد استمرت الجزائر وتونس في إيقاف بعض السفن النمساوية من أجل مصادرة حمولاتها واعتقال من كانوا على متنها. يؤكد اثنان من الفرمانات (الأوامر العليا) أحدهما صادر في جمادى الآخرة 1157هـ/ يوليو 1744م تحت اسم (Evail-i C. 1157) والذي أرسل إلى أمير الجزائر، والآخر في عام 1154هـ/ 1741م والذي أرسل إلى أمير تونس، على بذل إسطنبول جهوداً مستمرة لإصلاح الأمور. ولكن وبغض النظر عن ذلك، يبدو بأن التجار والقباطنة الأجانب كانوا يسعون

(1) İlber Ortaylı: Studies On Ottoman Transformation, The ISIS Press/ Istanbul, Tion, First Edition 1994, P. 36.

إلى الحصول على موثيق خاصة من السلطان لزيادة ضمان سلامتهم خلال رحلاتهم داخل المياه العثمانية، كما يشهد بذلك أربعة من المراسيم التي تمّ منحها لـ (جراف اولفيلد Graf Oelfeld) في أحد المرات. أحد الأوامر الأخرى لعام 1167هـ/ 1745م (Evail-i 4 Safer 1158)، يوجه التعليمات إلى أمير طرابلس بإطلاق سراح اثنين من النبلاء النمساويين وهما (ليوبولد وستراوسولد Leopold and Strausold) بالإضافة إلى أحد القسيسين واسمه (ليورينكو جستينو Lorenzo Custinyo (Giustinio) والذين كانوا على متن السفينة المحتجزة (Dubrovink). هناك مثال مشابه آخر من السنوات اللاحقة حيث صدر أحد الأوامر الموجهة بإطلاق سراح (جوان كوفاني Covani (Johann) الذي ينتمي إلى مدينة براغ (Praga) وثلاثة آخرين؛ من الواضح بأنه تمّ احتجازهم من قبل القبطان (أحمد فراك ريس Ahmed Farac Reis) قبالة ميناء (دراس Drac (= Durazzo).

وكما لاحظنا سابقاً، فأحد السمات الأصلية للمعاهدات والاتفاقيات الخاصة بتلك الفترة هو تناولها للأحكام المتعلقة بـ (1) تأمين الحدود، و(2) منع الغارات المتبادلة وأعمال اللصوصية، و(3) إعادة المجرمين والمتمردين الذين كانوا يحتمون بأراضي الدولة الأخرى. وهناك ثلاثة مواضيع تكرر ذكرها في اثنين من الأوامر الصادرة في عام 1168هـ/ 1755م وفي عام 1182هـ/ 1769م والموجهة إلى حاكم البوسنة، وأوامر أخرى صادرة في عام 1182هـ/ 1768م وموجهة إلى حاكم بلغراد؛ تشير إلى أن تأمين الحدود وتحقيق الهدوء كان جزئياً في إقليمي (ترانسيلفانيا Transylvania) و(ضفاف الدانوب Transdanubia).

وهناك مجموعة كبيرة من الوثائق في الأرشيفات العثمانية (Matiyeden Mudevver Defterler) والتي تضم اتفاقيات أخرى، تتعلق بالوضع الذي ذكرناه أعلاه في كلٍّ من (البوسنة Bosnia) و(دراس Drac = Durazzo)، حيث تنص على الآتي "على الرغم من توقيع معاهدة بين الباب العالي العثماني وبين الإمبراطورية النمساوية، إلا أن التجار الموجودين على حدود (البوسنة Bosnia) و(دراس Drac = Durazzo)، لا زالوا غير قادرين على التنقل في ظروف آمنة". لقد تمّ توقيع تلك الاتفاقية بين السلطات العثمانية متمثلة في (أحمد وإبراهيم والترجمان عثمان أفندي، ووزير بلغراد سيراسكر كيبتي علي باشا Serasker Kibtı Ali pasa) ومن الطرف الآخر: القائد تيمشوار فيسكيد (Tameshwar Veskid ?) من أجل استعادة النظام في تلك المناطق وذلك في عام 1120هـ/ 1708-1709م.

وتشير اتفاقية عام 1120هـ/ 1708م والأوامر المذكورة آنفاً وذلك للأعوام 1168هـ/ 1755م و1182هـ/ 1769م، إلى استمرار وجود الاضطرابات وانعدام الأمن في تلك الأقاليم. ومن جهة

أخرى، فإن الأمر العالي لعام 1174هـ/ 1760م، والذي وضع بناءً على طلب السفير النمساوي، قد جاء لتذكير أمراء منطقة (فلاشيا Wallachia) و(بيسارابيا Bessarabia) بأنه وبموجب معاهدة السلام المذكورة فلقد تمّ منح عفو عام للنبلاء والعوام الذين تمردوا ضد العثمانيين؛ وبموجب ذلك فإنه يُسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم.

ولكن وعلى الرغم من كل تلك الإجراءات، فمع بداية انتعاش حرب العصابات القومية التي دخلت فيها البلقان، حتى إن سلام القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي لم يستطع مواجهة إرث الحروب السابقة. وبالتالي ظلت إسطنبول ولمدة أكثر من عشرين عاماً ترسل أوامر لا تُحصى إلى كافة أرجاء (روميليا Rumelia) والأناضول تأمر بإطلاق سراح الأسرى مقابل بعضٍ من الفدية المتواضعة⁽¹⁾.

ومن مميزات التجارة العثمانية النمساوية في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أنها لم تشمل فقط السلع الكمالية، ولكنها بدأت تشمل المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة، وكذلك المواد الخام. وبذلك، فالتجار البلقانيون (نسبة إلى البلقان) والذين كانوا رعايا عثمانيين قد ضمنوا تعاون موظفي الجمارك النمساويين، وكذلك فعل التجار النمساويون مع موظفي الجمارك العثمانيين، وذلك من أجل القيام بعمليات الاتجار غير المشروعة إما عن طريق دفع رسوم أقل من اللازم أو الانخراط في التهريب المباشر. كان يتم توفير معظم الحرير والقطن سواء الخام أو المغزول من قبل الأقاليم العثمانية حيث كان الطلب عليها يتم من قبل الصناعات النمساوية، وكذلك هو الحال بالنسبة لشعر الماعز المسمى بالموهير والمستخدم في صناعة المنسوجات والملابس الشتوية الفاخرة. وفي حوالي منتصف القرن، بدأت المصنوعات النمساوية في التدفق من مدينة البندقية إلى مصر وأسواق عثمانية أخرى. ولقد كانت النمسا هي المشتري الرئيسي والمشغل للتبغ القادم من البلقان، بينما ظلت الأواني الخزفية القادمة من قينا ومنطقة بوهيميا Bohemia بدون منافس في الدولة العثمانية. ولقد كانت هناك منتجات تأتي من بلدان جرمانية أخرى عبر النمسا والدانوب حيث جلبها تجار البلقان السلافيون الذين كانوا يعملون كسماسرة أو وسطاء.

كان يتم تحذير حكام المقاطعات والقضاة في منطقة روميليا Rumelia وحتى في سوريا من حين لآخر بالألّا يعيقوا مرور التجار، وألّا يقوموا بتحصيل أية رسوم غير قانونية منهم. ولقد كان وجود مثل هذه المراسيم يشير إلى أن مثل هذه الإساءات كانت شائعة جداً. لقد كانت القاعدة الرسمية

(1) İlber Ortaylı: Studies On Ottoman Transformation, The ISIS Press/ Istanbul, Tion, First Edition 1994, P. 37 – 38.

بأن يقوم تجار اللؤلؤ بدفع رسوم جمركية قدرها 3% مرة واحدة فقط. وبدون شك، فإن التجار العثمانيين العاملين في الأقاليم النمساوية كانوا يخضعون لنفس الإجراء. لقد كان من الصعب بمكان أن يتم إقناع الحكام العثمانيين ومدراء الأقاليم بأن يتخلوا عن مصادر الدخل التي تعودوا عليها من خلال جباية الرسوم الداخلية: حيث تؤكد المراسيم بأن لا يتم جباية أي رسوم أخرى من التجار المستأمنين (وهم القادمون من "دار الحرب" بموافقة السلطان) ولا من حاشيتهم والذي يمكنهم البقاء أو الذهاب كما يرغبون إما براً أو بحراً أو عبر النهر، إلا أن السلطات المحلية أصرت على محاولة فرض رسوم متعددة، وفي بعض الأحيان تطالب التجار المستأمنين بأن يدفعوا الجزية (والتي يخضع لها حسب الشريعة هم رعايا السلطان من غير المسلمين)، مثل هذه الممارسات الخاطئة كانت تعتبر مشينة، ويتم التشهير بها في إمارات الدانوب، وخصوصاً عند أمراء منطقة Wallachia ومن هنا جاء المرسوم الذي يأمر قاضي منطقة Yerkoj بعدم أخذ الجزية من التجار المستأمنين وآخر بأمر قاضي حلب بمنع موظفي الجمارك المحليين من فرض رسوم جمركية ثانية على الذهب الذي يتم الحصول عليه. فعندما كان التجار الأجانب يواجهون مثل هذه الخروقات، فإنهم عادة ما كانوا يستدعون سفيرهم والذي يقوم بطلب ضمانات وتأمين مرور آمن لهم.

تشير أسماء التجار الأجانب الموجودة في سجلات الشكاوى والقرارات بأن من ضمن رعايا ملكة المجر والتشيك (مؤخراً، أطلق عليه الأمبراطور الروماني) والذي جاؤوا إلى الأقاليم العثمانية للتجارة كانوا من التشيك ومن هنغاريا، أما التجار الألمان فلم يكونوا موجودين بكثرة، بينما كان الصربيون والكرواتيون والبلغاريون هم ضمن الأغلبية. كان أغلب هؤلاء الرعايا النمساويين هم الذين هاجروا من الدولة العثمانية في المقام الأول، والذين صارت لديهم علاقات جيدة هناك وتعرفوا على عاداتها وأساليبها. أما الذين عملوا في شرق المتوسط وسوريا، فإنهم كانوا عموماً من الإيطاليين من توسكاني (Tuscany) وجنوا (Genoa) والذين استقروا واشتغلوا سابقاً هناك حتى صاروا تحت سيادة فيينا. وبالعودة إلى التجار السلافيين في ترانسيلفانيا، فيرجح بأنهم أصبحوا أكثر ثراءً مع مرور الوقت ومن بينهم قلة من البلغاريين والأرمينيين الذين، بالإضافة إلى ذلك، شقوا طريقهم إلى طبقة النبلاء خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري/ السابع عشر والثامن عشر الميلادي. والبعض الآخر، أو على الأقل من أحفادهم، أصبحوا من دعاة القومية السلافية بعد ذلك بعدما تلقوا تعليماً بروسنتياً علمانياً. ومن بين الحيل العديدة التي ابتكرها التجار للتهرب من الجمارك هي الرشوة، وشحن كمية أكبر من الكمية المصرح بها، أو تهريب البضائع المحظورة بجانب البضائع العادية سواءً أكانت من أو إلى نفس البلد. لقد كانت واردات النمسا من الدولة العثمانية تشمل حتى المواد الغذائية مع نهاية القرن، أدى ذلك النوع الجديد من الطلب إلى

تراكم رؤوس الأموال وازدياد عدد المزارع الكبيرة في روميليا Rumelia . وبالنسبة للمنتجات الزراعية وازدياد الحركة التجارية بها، فإن الزيوت الغذائية (المصدرة) في عام 1215هـ/ 1800م – 1801م، من ثلاث مدن فقط في روميليا وهي Kalas و Ibrail و Ismail كانت تحمل دليلاً واضحاً. فهذه المناطق كانت هي المسؤولة عن تزويد إسطنبول بذلك، على الرغم من أن ثلث ما قاموا بتصديره فقط وصل فعلياً إلى العاصمة. فمثلاً في أحد الأشهر من العام 1214هـ/ 1800م، فعلى الرغم من أن حوالي 107074 قنطراً من زيت عباد الشمس والزيوت الحيوانية قد خرجت فعلياً من هذه المدن الثلاث في أسبوع واحد فقط، إلا أن ثلث تلك الكمية المشحونة فقط قد وصل إلى جمارك منطقة Galata. ويبدو واضحاً أين كانت تذهب بقية الشحنات. ومن جهة أخرى، ففي شهرين من 1197هـ/ 1783م، فإن قيمة القطن والحريير الخام والجلود المصقولة والتي تم تصديرها إلى النمسا عبر بلغراد كانت تقدر بـ 12000 قرش، ولكن بالطبع فهذا المبلغ هو المسجل نظامياً فقط. إذن ليس من قبيل الصدفة بأن الأناضول مثلما روميليا ومدن عديدة في الدانوب قد أصبحت ثرية من خلال إنتاج الحريير والجلود في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجري/ الثامن والتاسع عشر الميلادي.

في ذلك الوقت، كانت التجارة النمساوية منتشرة عبر المنطقة كلها من سوريا ولبنان إلى بغداد والبصرة حيث يمكن الاستدلال على ذلك من وجود تبادل لعملة الطالر (عملة جرمانية فضية) (Maria Theresian thaler) على طول سواحل الخليج حتى الآونة الأخيرة. وهناك ميثاق امبراطوري يقضي بالسماح لـ "Martino Masterelli" بالمرور بدون أي اعتراض على طول الطريق من حلب إلى بغداد إلى البصرة. وهذا يؤكد ما ذكرناه سابقاً بخصوص أنشطة التجار الإيطاليين الذين استقروا في مدينة Levant والذين أصبحوا تحت سيادة الدولة النمساوية (1).

ولكن، بعد أن شهدت إمبراطورية هابسبورج عهداً طويلاً من السلام والصداقة مع الدولة العثمانية بعد إبرام إتفاقية زشتوي Sistowa في 22 ذي الحجة 1205هـ/ 22 أغسطس 1791م، وقد ساهم هذا التقدم في العلاقات الدبلوماسية في إعادة توجيه المصالح التجارية الشرقية (إلى الشرق) الخاصة بالنمسا، وهذا ما حدث عليه حكومة هابسبورج أثناء القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي (2).

(1) İlber Ortayli: Studies On Ottoman Transformation, The ISIS Press/ Istanbul, Tion, First Edition 1994, P. 39 – 41.

(2) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. Pp. 64-88.

ولا يتضح دوافع هذه السياسة الودية التي انتهجتها النمسا مع العثمانيين. وقد أثبتت النمسا بما لا يدع مجالاً للشك أن الموقف الرسمي لها يتمثل في العمل على توطيد علاقتها مع الدولة العثمانية وقد ظهر ذلك جلياً في الوعود المتكررة بالإبقاء على الوضع الحالي وعلى تكامل الدولة العثمانية، وفي قراراتها باتخاذ موقفٍ محايدٍ، أو مساندة الموقف العثماني في العديد من الأزمات التي حلت بالدولة العثمانية في أوائل 1215هـ/ 1800م، ومنها على سبيل المثال تهديد نابليون، ثورة صربيا 1220 هـ - 1221هـ/ 1805م - 1806م، وحرب اليونان للحصول على الاستقلال في 1235هـ/ 1820، وأخيراً أزمات محمد علي عام 1245هـ/ 1830م - كما مرّ معنا سابقاً. - ومن الأمور التي تبدو غير واضحة عن سبب اتباع هابسبورج لهذه السياسة: هل قد تخلت بالفعل عن أحلام جوزيف الثاني وكونتز⁽¹⁾ - في أواخر القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي - بتقسيم الدولة العثمانية؟ من ناحية، يوجد ما يؤكد إنها بالفعل تخلت عن تلك الأحلام وذلك وفقاً لما ذكره مسؤولي هابسبورج مثلاً الإمبراطور فرانسيس الأول ووزير الخارجية يوهان شتاديون⁽²⁾ في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. ومن ناحية أخرى، فإنه يوجد العديد من التصريحات الخاصة التي صدرت من واحدٍ من أكثر المسؤولين النمساويين الرسميين تأثيراً وهو

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Category:Ambassadors_Of_The_Ottoman_Empire](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Category:Ambassadors_Of_The_Ottoman_Empire) .

(1) كونتز Wenzel Anton Prince Of Kaunitz-Rietberg (13 الحجة 1122 هـ / 2 فبراير 1711م- 28 ذي الحجة 1208هـ / 27 يونيو 1794م) أحد الدبلوماسيين والنواب في الإمبراطورية الرومانية المقدسة. في عام 1178 هـ / 1764م كان يحمل لقب أميراً على الإمبراطورية الرومانية، وفي عام 1190 هـ / 1776م لقب أميراً لمملكة بوهيميا.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Wenzel_Anton,_Prince_Of_Kaunitz-Rietberg](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Wenzel_Anton,_Prince_Of_Kaunitz-Rietberg) .

(2) يوهان فيليب كارل جوزيف غراف فون شتاديون Johann Philipp Stadion Count Von Warthausen 6 ذي الحجة 1176 هـ / 18 يونيو 1763م - 18 ذو القعدة 1239 هـ / 15 مايو 1824م. ولد في مدينة ماينز، وهو رجل دولة، ووزير الخارجية، والدبلوماسي الذي خدم الإمبراطورية هابسبورج خلال حروب نابليون، كان أيضاً مؤسس البنك الوطني النمساوي. وكان يوهان فيليب شتاديون كونت مدينة Warthausen خلال الفترة 1201 هـ - 1221هـ / 1787م- 1806م وخلال الفترة 1201 هـ - 1204 هـ / 1787م- 1790م عين سفيرا في ستوكهولم، ثم في لندن في الفترة 1205 هـ - 1208 هـ / 1790م - 1793م. بعد بضع سنوات من التقاعد عهد إليه بمهمة إلى المحكمة البروسية 1215 هـ - 1218 هـ / 1800م- 1803م، حيث سعى عبثاً لإحداث تحالف مع النمسا، ولكنه حقق نجاحاً عندما عين مبعوثاً في سان بطرسبرج 1218 هـ - 1220 هـ / 1803م- 1805م، حيث لعب دوراً كبيراً في تشكيل التحالف الثالث ضد نابليون 1220 هـ / 1805م، على الرغم من فشل هذا التحالف، فقد عين وزيراً للخارجية. وفي عام 1223 هـ / 1808م تخلى عن سياسة التسوية والمطالبة، وبمساعدة من مترنيخ ساعد على سرعة اندلاع حرب جديدة. وقد اضطرته النتائج المؤسفة لهذه الحملة من 1224 هـ / 1809م إلى تقديم استقالته، ولكن في 1228 هـ / 1813م تم تكليفه للتفاوض على الاتفاقية التي أطاحت في نهاية المطاف بنابليون. وقد أطلق عليه المؤرخ روبرت أ. كان Robert A. Kann بأنه "رجل الهدايا غير العادية"، وربما قبل كل شيء الدبلوماسي الأشهر في تاريخ الإمبراطورية النمساوية" (تاريخ من الإمبراطورية هابسبورج، 1526-1918، ص 211).

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Johann_Philipp_Stadion,_Count_Von_Warthausen](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Johann_Philipp_Stadion,_Count_Von_Warthausen)

الأمير ميترنيخ (الذي شغل منصب وزير الخارجية في النمسا من العام 1224هـ - 1236هـ/ 1809م - 1821م، ومستشاراً بداية من عام 1236هـ - 1301هـ/ 1821م - 1848م) وتشير هذه التصريحات إلى أن النمسا كانت لا تزال عازمة على زوال الدولة العثمانية مما يسهم في توسع هابسبورج على حسابها. وقد وجه الأمير ميترنيخ انتقادات للعثمانيين وللدولة العثمانية وعبر عن شكه في قدرة الدولة العثمانية على البقاء، وكان ذلك في أحاديث خاصة وتصريحات مكتوبة على مدار أربعين عاماً.

وعلى الرغم من أنه لم يذكر أن الدولة العثمانية لديها ما يشوبها، إلا أن أوضح مثال على انتقاده للدولة هي قوله أن الدولة الشرقية تشبه:

"الأفراد الذين لم يكونوا يوماً أصحاب حيث إن الإسلام لم يتح الفرصة لإنشاء دولة صحية. إن هذا المرض يظهر من فترة لأخرى، وحتى إذا عولج، لا تعود الصحة إلى سابق عهدها بينما يعود الشر القديم المزمّن لأنه لا يمكن فصله عن الجسم"⁽¹⁾

و في اتفاق سري كان ميترنيخ قد أبرمه مع روسيا في بلدة منشجراتز Münchengrätz في 29 ربيع الآخر 1249هـ/ سبتمبر 1833⁽²⁾، تبين أن المستشار النمساوي يتبع خطا جوزيف الثاني وكونتر حيث وضع خطط مع روسيا بشأن الاستحواذ على الإقليم العثماني في المستقبل⁽³⁾.

والسؤال الآن، هو: لماذا كان موقفه الرسمي، وهو كان متحكماً في سياسة هابسبورج الخارجية تجاه الدولة العثمانية في الفترة ما بين 1224هـ - 1264هـ/ 1809م - 1848م، يتسم بالود مع العثمانيين على الرغم من آرائه السرية التي كانت تناقض ذلك تماماً؟

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895.", P.50.

(2) مدينة منشجراتز: هي إحدى مدن بوهيميا، وقد تم توقيع الاتفاق المشار إليه في 29 ربيع الآخر 1249 هـ / 18 سبتمبر 1833م

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Battle_of_M%C3%Bcnchengr%C3%A4tz](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Battle_of_M%C3%Bcnchengr%C3%A4tz) .

(3) تضمن هذا الاتفاق ثلاثة عناصر: (1) الحفاظ على ثبات حالة الاستقرار في الدولة العثمانية. (2) وجود ضمانة متبادلة ضد بولندا. (3) اتفاق كل من النمسا وروسيا وبروسيا أنهم ضد حالة عدم التدخل في حالة ما إذا طلبت أي دولة المساعدة في الاستقلال.

Austro-Russian Agreement To Maintain The Status Quo In Turkey Was Balanced Against.

2)Mutual Guarantees Against Polish Rebellions And, 3) Austria, Russia And Prussia Declared Against The Doctrine Of Non-Intervention, Wherever An Independent Sovereign Appealed For Help Against (Liberal) Disorder.

راجع في هذا الشأن:

Moll, Martin,(2003), Vulnerable Empire: The Habsburg Monarchy In The European Power System, 1815-1918 , [Www.Stm.Unipi.It/Clloh/Tabs/Libri/6/13-Moll.Pdf](http://www.stm.unipi.it/Clloh/Tabs/Libri/6/13-Moll.Pdf) , Pp 177-196.

ولماذا طلب في مؤتمر قيينا دعم الدول الأوروبية للحفاظ على التكامل المستقبلي للدولة العثمانية، ولماذا تحدث في السنوات التالية عن الإبقاء على الوضع الحالي الإقليمي والإداري للمناطق الخاضعة للسيطرة العثمانية؟ ويمكن تفسير ذلك التناقض بين السياسة الرسمية والأفكار الخاصة للأمير في خشيته من الخطط التوسعية الروسية وخاصة في منطقة البلقان في حال سقوط الدولة العثمانية. وعلاوة على ما سبق، فإنه يشبه جوزيف الثاني وكوينتر من حيث كونه واقعياً. ولعدم علمه كم المدة التي ستبقى خلالها الدولة العثمانية متماسكة، فقد أدرك ميزة الإبقاء على العلاقات الودية واستمرار العلاقات التجارية التي تقدم للنمسا مزيداً من الفرص والأفاق.

وكان للنمسا حافز أكبر لاتخاذ خطوات، سواء أكانت دبلوماسية أو غيرها، تسهم في تعزيز التجارة مع الدولة العثمانية في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي عن القرن الذي سبقه. على الرغم من أن سياسة التجارة الخارجية التي اتبعتها حكومة هابسبورج، في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، كانت تتسم بالحماية الزائدة؛ إلا إنها لم يقصد منها عزل النمسا تجارياً. ونتيجة لتقدم الإنتاج الصناعي، فكان بحث إمبراطورية هابسبورج عن أسواق في الخارج أمراً حتمياً أكثر من أي وقت مضى.

وقد زاد الإقبال على السوق العثماني – للعديد من الأسباب – خاصة في العقود الأولى من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، ونتج عن ذلك عمل حكومة النمسا بإصرار أكثر مما مضى على التوسع في مشاركة هابسبورج في ذلك السوق. والجدير بالذكر أن ذلك الانحدار الذي أصاب فرنسا-نتيجة الثورة الفرنسية⁽¹⁾ - حيث كانت العقود تتميز بعلاقات تجارية مع الشرق. وترتب على هذا الانحدار، انخفاض مبيعات فرنسا إلى الدولة العثمانية مما خلف فراغاً كانت النمسا أقدر على شغله، حيث زاد إنتاجها الصناعي، ولتميز موقعها الجغرافي لقربها من

(1) أدت الثورة الفرنسية لتغيرات كبرى في سياسات فرنسا الخارجية بعد عام 1213 هـ / 1798م تجاه الشرق، فقد أدت الثورة الفرنسية إلى حدوث اضطراب للعلاقات السياسية التي استمرت طويلاً. وأدى ذلك إلى ضعف الأهمية التجارية لفرنسا في الشرق بعد الثورة، حيث أدت الصراعات بعد الثورة داخل فرنسا والتي استمرت لفترة طويلة إلى حدوث تدهور في الاقتصاد والتجارة.

لمزيد من التفاصيل :

Alexander H. De Groot (2005), Dragomans' Careers: Change Of Status In Some Families Connected With The British And Dutch Embassies At Istanbul 1785-1829, Pp.1-4,Edoc.Bibliothek.Uni-Alle.De/Servlets/.../Halcore.../Dragomans_Careers.Pdf.

الدولة العثمانية. ويعني وجود تلك المميزات أن إمبراطورية هابسبورج قادرة على إرسال عددٍ من البضائع التي يطلبها المستهلكون العثمانيون أسرع وبتكلفة أقل من الدول الأوروبية. وأدرك الاقتصادي الألماني الشهير، فريدريك ليست Georg Friedrich List⁽¹⁾، تلك المزايا وكان مقتنعا بالأهمية المحتملة التي قد يمثلها الشرق لتجارة وسط أوروبا مما دفعه لإرسال مذكرة في هذا الشأن للإمبراطور النمساوي فرانسييس الثاني في عام 1235هـ/ 1820م، ولكن لم تكن حكومة هابسبورج بحاجة لهذا الحافز.

كان لدى المسؤولين النمساويين الرسميين سبب محدد لدعم التجارة مع الدولة العثمانية، التي كانت تعتبر دولة "آمنة" مما يشجع المعاملات التجارية معها، فكانت قادرة على إرسال السلع في صورتها الأولية (خام)، وذلك نظراً لتأخرها عن أوروبا في مجال التحديث الاقتصادي والصناعي في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وكذلك فإن النمسا كانت تبيع للعثمانيين السلع في صورتها النهائية مُصنَّعة مقابل قطع نقدية (عملات) أو سلع خام تحتاجها النمسا لصناعاتها التي تنمو (مثل الصوف والقطن لصناعة المنسوجات)، وكان هذا يلائم النمسا التي تتخذ إجراءات حماية. وأدركت النمسا خطر بناء تجارة في السلع الصناعية مع الدول الأوروبية التي من الممكن أن تقدم سلعاً قليلة التكلفة وتنافسية للمستهلكين النمساويين في مقابل أي مبيعات لها بسبورج. ويمكن الخطر في التقدم الصناعي الذي شهدته أوروبا مما مكنها من المضي قدماً بخطأ أسرع من إمبراطورية هابسبورج، هذا بالإضافة إلى تطبيق عددٍ من الدول الأوروبية لسياسات تجارة حرة.⁽²⁾

(1) فريدريك لست Georg Friedrich List هو كاتب اقتصادي ألماني ولد عام 1203 هـ / 1789م، وكان يعتبر من أنصار مذهب التدخل وهو مذهب وسط بين الاشتراكية العلمية والمذهب الحر. انتقد (لست) المذهب التقليدي في كتابه الذي نشره عام 1257 هـ / 1841م، عن النظام القومي للاقتصاد السياسي، وقال إن هذا المذهب إنما ينظر إلى المبادلة من طرف واحد كما لو كانت ظروف كل الدول متفقة مع بعضها ومن رأيه أن تنظم المبادلة الخارجية بحيث تعمل كل دولة على توسيع قواها الانتاجية. وبين بأن الأمم تمر بمراحل تطور متعددة تبدأ بدور الهمجية ثم دور الرعي والزراعة ثم دور الزراعة والصناعة والتجارة، ومتى وصلت الأمة إلى المرحلة الأخيرة اعتبرت في عداد الأمم العادية. واقترح أن تعمل الدول سمدها للوصول إلى هذه المرحلة وأن تتبع نظام الحماية الجمركية في فترة الانتقال لتحقيق هذا الغرض.

لمزيد من التفاصيل:

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Friedrich_List](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Friedrich_List) .

(2) بحلول نهاية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي أصبح يقين الدول يتضح بشكل جلي حول عدم جدوى تقييد التجارة العالمية، وتزايد إدراكها بفوائد التجارة الحرة عندما تحققت نجاحات تدريجية في الساحة السياسية الإنجليزية بشكل خاص، كما زاد تأثير الأغنياء على السياسات الحكومية، وأشاروا في معرض دعمهم المتواضع لصالح حرية التجارة، إلى مساوئ الاحتكار وما لحق بحرياتهم الشخصية من أضرار نتيجة القيود التجارية وما سينتج عن التجارة الحرة من زيادة في أنشطة النقل البحري، غير أن أنصار حرية التجارة هؤلاء لم يؤيدوا انعدام العوائق أمام الواردات أو إلغاء إعانات الصادرات. والواقع أن تأييد الفكر الداعي للتجارة الحرة، التي تعرف بانعدام السياسات التجارية الحماية والتمييز ضد السلع الأجنبية، ظهر بصور عديدة رداً على مذهب التجارين الميركنتي **Mercantilism**، وأخذ

عدد من المؤلفين، إلى جانب هنري باركر **Henry Parker**، يجادلون بأن أنشطة التجار دائماً تعود بالفائدة على الشعب وعلى المجتمع ككل. وشهدت فرنسا ظهور أفكار تنادي بالحرية الاقتصادية ونداءات لخصها القول المشهور، دعه يعمل ودعه يعب **Laissez-Faire Et Passer- Laissez**، التي تأمر ضمناً بتحرير الإنتاج وتحرير التجارة. ومن أشهر أعضاء هذه المدرسة لاحقاً آدم سميث **Adam Smith**، وهو مصدر كل الثروات في المجتمع وإن التجارة ستؤدي إلى توزيع طبيعي لهذه المحاصيل، مما يميل بالتالي إلى رفع أسعار الحبوب وإفادة الزراعة في فرنسا، وقد ساد هذا المذهب في أوائل القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي على أيدي الكتاب والفلاسفة في فرنسا. وعلى العكس من مذهب التجار **Mercantalism** الذي كان يقوم على أساس التدخل الحكومي، فإن مذهب الطبيعيين **Naturalists** كان يقوم على الحد من القوانين الوضعية وتمجيد القوانين الطبيعية، وقد جاء ذلك كرد فعل على النظام الإقطاعي الذي كان سائداً. ورأى أنصار مذهب الطبيعيين أن الإنسان ولد وله حقوقه الطبيعية كحق الحياة والحرية والملكية، وأن من الواجب النظر إلى الإنسان ك فرد قبل النظر إليه كعضو في جماعة، لذا نادى هذا المذهب بوجود عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كي يتمتع الأفراد بحقوقهم الطبيعية، ذلك لأن التدخل عن طريق فرض القيود وتحديد الأجور والأسعار وغير ذلك من أشكال التدخل الاقتصادي يعد تجاوزاً لحدودها وافتتاتاً على حريات الأفراد. الإيجاء الثاني والأهم استمده آدم سميث لاحقاً من الأدبيات الأخلاقية التي بدأها جزئياً توماس هوبز **Thomas Hobbes** في عام 1661 هـ/ 1651م، حيث قرر أن المصلحة الذاتية هي التي تسيطر على عواطف الناس وهي في جوهرها روح هدامة وفوضوية، أما الناس الذين يحتكمون إلى العقل والمنطق فهم الذين يفوضون السلطة لدولة قوية يمكن أن تكبح جراح هذه الميول المؤذية من أجل الصالح العام.

وفي مطلع القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي تناول الفلاسفة سيكولوجية الخواطر لدى الإنسان وتساءلوا إن كان هناك من المشاعر ما ينبغي كبحها أو إطلاقها على عواطفها، ولكن هؤلاء لم يربطوا هذه التساؤلات دائماً بالسلوك الاقتصادي. أما الفيلسوف الذي جسر الهوة ما بين الفلسفة الأخلاقية والسلوك الاقتصادي وكانت له صلة مباشرة بآدم سميث بصفته أستاذه فكان فرانسيس هانتشنسن **Francis Hutcheson** الذي أكد أن المشاعر الطبيعية من أجل الآخرين تقدم لنا معنى أخلاقياً يجد من غلواء المصلحة الذاتية، وهذا يكون هانتشنسن **Hutcheson** قد ربط ما بين فكرة الفضيلة التي تعود للقرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، والنشاط الاقتصادي وأوجد قضية أساسية للغاية وقوية من أجل الحرية الاقتصادية، ولكنه فشل تماماً في توظيف هذا المنطق لصالح التجارة الحرة. وهذا يعني أن هناك عناصر معينة من هذا المذهب الميال لتأييد حرية التجارة سادت، وعلى نطاق أوسع، قبل قيام آدم سميث بنشر كتابه "ثروة الأمم **The Wealth Of Nations**". وازدهرت المشاعر المؤيدة للتجارة الحرة على شكل مطالبات بالمزيد من الحرية في التجارة بين المفكرين في كل من فرنسا وبريطانيا، غير أن هذه الآراء لم تكن قائمة على أساس اقتصادي قوي، بل قامت أحياناً على عموميات غامضة لم تشمل سوى القليل من المحتوى الاقتصادي، وبالتالي كان من السهل استبعادها وتجاهلها، وحتى أولئك الذين حاججوا بأن المصالح الخاصة المعتدلة تشجع الرفاه العام فشلوا في التوصل إلى نتيجة مؤداها أن التجارة الحرة لها ما يبررها.

كان ظهور مذهب الطبيعيين وآراء الاقتصاديين في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وعلى رأسهم مؤسس علم الاقتصاد آدم سميث في انهيار مذهب التجار، وقد تأثر آدم سميث بهذه الآراء وأصدر كتابه الشهير "ثروة الأمم **The Wealth Of Nations**" بمثابة الرد على ادعاءات التجار **Mercantilists**، فقد أوضح أن عظمة الدول وتقدمها لا يتوقفان على ما تمتلكه من معادن نفيسة بل على مقدار الناتج الكلي ودخلها القومي، وأن تحقيق فائض في الميزان التجاري سياسة لا يمكن استمرار تحقيقها. فمن غير الممكن أن تنجح كل الدول في تحقيق فائض في صادراتها على وارداتها لأن صادرات دولة ما إنما هي واردات دولة أخرى. وقد ظهرت الشواهد أول ما ظهرت على تأييد آدم سميث للتجارة الحرة خلال النصف الأخير من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، من خلال محاضراته في جامعة غلاسكو **Glascow**، التي نأى بنفسه فيها تماماً عن مذهب التجار، وقد أكد سميث بثقة لا تتزعزع أن التجارة الحرة تسمح بأفضل توزيع للموارد المجتمع، وأن التعريفات الجمائية **Protectionist Tariffs** تتدخل بهذا التوزيع، مما يعمل بالتالي على خفض الدخل القومي. شهد الربع الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي أيضاً من المؤلفات والكتابات حول الاقتصاد، وخاصة التجارة، من حشد كبير من المفكرين الذين أصبحوا يعرفون بالاقتصاديين الكلاسيكيين **Classical Economists**. فهؤلاء طوروا من أفكار سميث بتفاصيل نظرية وعززوا قضية التجارة الحرة من خلال نظرية الميزة النسبية **Comparative Advantage Theory**. ولقد رتخت تلك الفترة بعيداً عن الشكوك الفرضية القائلة إن التجارة الحرة تمكن الدولة من الحصول على كميات أكثر كثيراً من السلع مما كانت ستحصل عليها دون حرية التجارة. فقد ذكرت نظرية الميزة النسبية أن هناك من السلع ما يمكن أن يعود استيرادها من الخارج بالفوائد على بلد ما، حتى وإن كان إنتاج هذا البلد لها يحقق ميزة نسبية مطلقة لذلك البلد. ومن أبرز أعضاء هذه المدرسة ديفيد ريكاردو **David Ricardo** وجميس ستيوارت ميل **Mill James Stewart**. اللذان أيدا التجارة الحرة بكل قوة. وخلاصة القول إن جميع الرواد من علماء

ويرجع أيضاً تشجيع توجيه السلع المصنعة إلى الأسواق العثمانية أكثر من نظيرتها الأوروبية لميزة هامة تتمثل في عدم قلق المسؤولين النمساوين بشأن طلب تجار هابسبورج لاتباع سياسة اقتصادية حرة أثناء مغامراتهم/مشروعاتهم التجارية. وللعديد من الاعتبارات المحلية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، واصلت حكومة هابسبورج تشجيعها للنمساويين للتوجه للأسواق العثمانية.

وقد أثرت الأوضاع داخل الدولة العثمانية بين 1215هـ/ 1800م و1264هـ/ / 1848م على الكيفية التي تدعم بها النمسا التجارة مع الدولة العثمانية. وقد كان للأزمات التي مرت بها الدولة العثمانية- بداية من ثورة صربيا 1220 هـ – 1221هـ/ 1805-1806م إلى أزمة محمد علي الثانية 1255 هـ – 1256هـ/ 1839-1840 - أكبر الأثر حيث أسهمت في تقليص تجارة كل الدول مع الدولة العثمانية في أسوأ فترات الصراع التي شهدتها. وفيما يتعلق بالنمسا، فإن أيّاً من تلك الأحداث لم يفلح في إثنائها عن تطوير علاقات تجارية أقوى مع الدولة.⁽¹⁾

وقد أثرت تلك الأزمات على الطرق التجارية ووجهة السوق حتى ولو لم تؤثر على السياسة التجارية الكلية للنمسا. وقد أعاق الوجود الفرنسي في البلقان وصول النمسا لأجزاء من البلقان. وكثفت هابسبورج استخدامها لنهر الدانوب والبحر الأسود للوصول للدولة العثمانية حيث إن الممرات الملاحية المعتادة/التقليدية في البحر الأدرياتيكي (يطلق عليه أيضاً بحر البنادقة) يصعب الوصول إليها حيث كانت طرق البلقان البرية للشرق مغلقة/مسدودة. ونتيجة لذلك، فقد تطور اهتمام النمسا بالأناضول في الدولة العثمانية. وبدأت القنصليات النمساوية في الظهور في شرق آسيا الصغرى خلال عهد نابليون. وبحلول عام 1235هـ/ 1820، بدأ وكان طرق الملاحة البحرية باتجاه أسواق شرق

الاقتصاد في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي أيّدا التجارة الحرة، ووقفوا صفّاً واحداً ضد رسوم الاستيراد الجمائية.

لمزيد من التفاصيل راجع :

فواز العلمي، منظمة التجارة العالمية بين يديك الحلقة (32).

[Http://Saudiawto.Com/Worldtrade/World-Articles/Famous-Person/Fawaz-Article30.Html](http://Saudiawto.Com/Worldtrade/World-Articles/Famous-Person/Fawaz-Article30.Html) .

(1) Freeman, Edward Augustus, 1823-1892, *The Ottoman Power In Europe : Its Nature, Its Growth, And Its Decline* (1877), , London : Macmillan, Pp.166-250. Quataert, Donald (2005) , *The Ottoman Empire,1700–1922* , Cambridge University Press 2005 , Pp.54-85.

المتوسط - التي دعمها تشارلز السادس وماريا تريزا - قد فقدت جاذبيتها⁽¹⁾.

كانت الإمبراطورية النمساوية مرغمة على تجديد طرقها التجارية إلى الشرق مرة أخرى بسبب حرب اليونان للحصول على الاستقلال ومعاهدة أدرنة 1142هـ / 1829م التي أبرمتها روسيا. وبموجب اتفاقية أدرنة، فقد بسطت روسيا نفوذها على شاطئي منطقتي الدانوب والدلتا. وعلى الرغم من هذا التغيير، فإنه لم يثن بعض النمساويين عن إنشاء شركة الدانوب للبواخر (Danube Steamship Company) عام 1246هـ / 1830م، إلا أن اهتمام النمسا بالدانوب كطريق تجاري رئيسي للأسواق العثمانية قد تضاعف. وقبل ترك الدانوب كطريق للوصول للدولة العثمانية، كان لابد من البحث عن طرق بديلة للمناطق التي تسيطر عليها روسيا. وبالتالي، فقد أبرمت النمسا عدداً من الاتفاقات التجارية مع بريطانيا فيما يخص التجارة في أعلى الدانوب⁽²⁾، وأيضاً العمل على

(1) تشارلز السادس Charles VI (ذو القعدة 1096 هـ - 29 هـ / أكتوبر 1685 - رجب 1153 هـ / 20 أكتوبر 1740) الإمبراطور ما قبل الأخيرة ذا السيادة لإمبراطورية هابسبورج. خلف شقيقه الأكبر جوزيف الأول كإمبراطور روماني مقدس وملك بوهيميا وكرواتيا والمجر وأرشيدوق النمسا وغيرها في 1123 هـ / 1711م. لم يرزق بأبناء ذكور ما عدا ابنته الوحيدة ماريا تريزا والذي أصدر مرسوما يقضى بان ترث ابنته كل أراضيها وممتلكاته بعد وفاته.

ماريا تريزا Maria Theresia (1129 هـ / 1717م - 1194 هـ / 1780م) الإمبراطورة الرومانية المقدسة وملكة المجر وبوهيميا، وأميرة من الأسرة الإمبراطورية النمساوية، كانت ذات نفوذ قوي في الشؤون الأوروبية وواحدة من أحكم وأقدر الحكام في تاريخ النمسا، وقامت بمساعدة مستشارها شديد الذكاء ورئيس الوزراء الأمير كونين بإدارة الشؤون الخارجية بمهارة. وقد عملت إصلاحاتها الاقتصادية على زيادة رفاهية إمبراطوريتها، وكان لها 16 من الأبناء والبنات، كانت إحداهن ماري أنطوانيت ملكة لفرنسا. تُوفي تشارلز السادس في عام 1153 هـ / 1740م، وكانت بروسيا أول الدول التي بدأت بالهجوم في حرب الخلافة النمساوية. وسرعان ما انضمت لها بافاريا وفرنسا وإسبانيا. وطالبت كلها بأجزاء من أراضي ماريا تريزا بالرغم من الوعود السابقة. قامت هولندا وبريطانيا بمساعدة قوات ماريا تريزا خلال الحرب. وفي عام 1158 هـ / 1745م أصبح زوج ماريا تريزا، فرانسيس ستيفن، الدوق السابق للورين إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة باعتباره فرانسيس الأول، ولكن نفوذها ظل على معظم شؤون الدولة. انتهت حرب الخلافة النمساوية في عام 1161 هـ / 1748م بمعاهدة إكس لاشابل. وبموجب هذه المعاهدة فقدت ماريا تريزا تقريباً كل مقاطعة سيليسيا الغنية، حيث حصل عليها الملك فريدريك الثاني ملك بروسيا. وقد اعترفت قوى أوروبا بحقوقها تجاه أملاكها الأخرى. وفي أوائل الخمسينيات من القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي عملت ماريا تريزا على زيادة قوتها داخلياً وبنيت جيشاً كبيراً، وفي عام 1169 هـ / 1756م بينما كانت تخطط للانتقام بسبب فقدتها سيليسيا، قام فريدريك الثاني فجأة بالهجوم ثانية. وتتابعت سبعة أعوام من الحرب، حيث أُجبرت ماريا تريزا على التنازل عن مطالبها بسيليسيا. توفي زوجها في عام 1179 هـ / 1765م، وأصبح ابنها الأكبر الإمبراطور الروماني المقدس باعتباره جوزيف الثاني. وفي عام 1186 هـ / 1772م انضمت ماريا تريزا مع روسيا وبروسيا في تقسيم بولندا وحصلت على معظم إقليم جاليسيا، وفي عام 1164 هـ / 1775م أخذت إقليم بوكوفينا من الدولة العثمانية.

راجع :

En.Wikipedia.Org/Wiki/Charles_VI,_Holy_Roman_Emperor. Marie Theresa. (2009). In Encyclopædia Britannica. Retrieved 22 April 2009, From Encyclopædia Britannica Online.

(2) في عام 1248هـ / 1833م تم توقيع معاهدة بين النمسا وبريطانيا للملاحة الحرة في نهر الدانوب وتأمين تجارتها في البحر الأسود.

راجع في هذا الشأن: عبد الرؤوف سنو، العلاقات الروسية العثمانية (1098 هـ - 1295 هـ / 1687-1878): سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة، الحلقة الأولى، تاريخ العرب والعالم (بيروت)، 73-47 (1984)، ص ص 48-61.

تطوير الخطط المتعلقة بمد طرق السكة الحديد من جالاتز (Galatz)⁽¹⁾ - خلال الإقليم العثماني- إلى البحر الأسود متجنباً بذلك مناطق الدانوب التي تسيطر عليها روسيا. ولكن أثبتت هذه البدائل عدم نجاحها.

وترتب على ذلك أن أصبحت قينا منشغلة مرة أخرى بتطوير الموانئ البحرية المطلة على البحر الأدرياتيكي لإمبراطورية هابسبورج وتجارها البحرية للدولة العثمانية. ومن هذا الوقت فصاعداً، لم تتنازل النمسا عن تجارتها البحرية مع الدولة. وقد أدّى صراع البلقان المستمر طيلة القرن والتحويلات المتكررة في السيطرة على المناطق المنخفضة من الدانوب لأن ينصب اهتمامها على التجارة البحرية للشرق الأدنى. وعلاوة على ما سبق، فإن التغييرات التي جرت في الثمانينيات في الجزء السوري من الدولة العثمانية - نتيجة الأزمات التي تعرض لها محمد علي- قد عملت على زيادة مصالح الشحن والمصالح التجارية النمساوية هناك. والطريقة الوحيدة التي يصل بها تجار هابسبورج للأسواق السورية كانت عن طريق البحر من الموانئ الأديريكاتية النمساوية.

بجانب التعديل المستمر لطرق النمسا التجارية للدولة العثمانية، فإن للأزمات التي مرت بالدولة - في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي - حيث كان لها آثار على العلاقات التجارية بين هابسبورج والإمبراطورية. وتتمثل واحدة من هذه الآثار في حرب استقلال اليونان التي أكملت تحولا كان يجري منذ عهد ماريا تريزا. إن هذه الحرب قد أنهت دور التجار اليونانيين في تجارة أوروبا الرئيسية⁽²⁾ وبذلك تقطع الأنماط والمصالح التجارية القديمة التي كان يتحكم فيها التجار اليونانيون. ويعني اختفاء التجار اليونانيين إمكانية استمرار تجار النمسا في

(1) مدينة رومانية يطلق عليها Galati بالألمانية، تقع في الجنوب الشرقي لرومانيا عند التقاء نهري الدانوب وسيرت وفتحها الدولة العثمانية منذ بداية القرن 16 وحتى عام 1244 هـ / 1829.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Gala%C8%9Bi](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Gala%C8%9Bi) .

(2) لعبت اليونان بحكم موقعها دوراً رئيسياً في التجارة الدولية ولا يمكن أن يقل تاريخها التجاري بحال من الأحوال عن تاريخ اليونان الإغريقي بكل ما يتضمنه من أهمية، فالأسطول التجاري الذي تمتلكه اليونان اليوم يستند على الشبكات التجارية والبحرية الموحدة بين المتوسط وشمال أوروبا، وبعد عام 1245 هـ / 1830م أصبح أسطولاً تجارياً متجولاً في العالم ككل يحمل التجارة بكافة أنواعها البللوك Bulk والبضائع رخيصة الثمن وتلبية الطلب على النقل في اقتصاد دولي متكامل. وفي القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي عثر على مكاتب الشركات اليونانية للشحن والتجارة في أوديسا، إسطنبول، الاسكندرية، سميرنا، تريستا، مرسيليا، لندن، وحملت السفن اليونانية الأعلام العثمانية والفرنسية والإيطالية والبريطانية والروسية والمولدافية واليونانية .

لمزيد من التفاصيل راجع :

Ioannis Michaletos , The Greek Merchant Marine: The Development Of An International Network, [Http://Www.Rieas.Gr/Research-Areas/Greek-Studies/24.Html](http://Www.Rieas.Gr/Research-Areas/Greek-Studies/24.Html) .

إحكام سيطرتهم على تجارة هابسبورج مع السلطنة العثمانية(1).

وتتمثل النتيجة الأخرى للاضطراب الذي ساد الدولة العثمانية لسنوات في ازدهار المصالح النمساوية في الأسواق السورية. كانت تجارة هابسبورج مع المنطقة السورية-الفلسطينية محدودة لعدد من الأسباب. ومنها إن تلك المناطق كانت تتميز بالاكتفاء الذاتي؛ مما ترتب عليه انخفاض الطلب على الواردات من أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً من التجار الأجانب الذين لهم علاقات تجارية مع سوريا وجدوا أن تجارتهم مقتصرة على موانئ الساحل السوري. وأيضاً كان نقل البضائع لداخل سوريا يتم عن طريق الوسطاء الذين كانت مهمتهم خطيرة نظراً للتهديد المستمر للأمن العام بسبب غارات البدو. ونتيجة لتحقيق محمد علي انتصاراً مبدئياً على القوات العثمانية في أوائل الثلاثينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي 1245هـ/ 1830م وإدارة مصر للمنطقة؛ فقد اختلف الموقف وترتب عليه ارتفاع مصلحة سوريا المحلية في العلاقات التجارية الأجنبية. وتمّ تحديث الاقتصاد السوري تحت القيادة المصرية، حيث تمّ استيراد المعدات الأوروبية لتصنيع الحرير، وزيت الزيتون وإنتاج القطن. بالإضافة إلى تحسن الظروف الزراعية وتحقيق الأمن العام، وإلغاء القيود المفروضة على سفر التجار الأوروبيين.

ونتيجة لما سبق، فقد أصبح الاقتصاد السوري أكثر تخصصاً وأقل من ناحية الاكتفاء الذاتي، وبدأت رؤوس الأموال والآلات والسلع الأوروبية في التدفق للسوق السوري، كما شملت أيضاً بعض البضائع النمساوية التي بدأت تحظى بقدر من الطلب. كما سجل وليام بولك في كتابه الإستيلاء على جنوب لبنان 1202 هـ – 1256 هـ/ 1788م – 1840م(2):

"بحلول عام 1254 هـ/ 1838م، كان الرجال في المدينة يرتدون طرابيش مستوردة من فرنسا، ويشربون من أكواب مصنوعة في بوهيميا. وبعد مرور عدة سنوات، فإن غطاء الرأس للبدو كان يصنع في بيرمينجهام"(3).

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976 , Pp. 48-96.

(2) Polk, William E.: The Opening Of South Lebanon, 1788–1840: A Study Of The Impact Of The West On The Middle East. (Harvard Middle Eastern Studies, 8.) Xxii, 299 Pp., 4 Plates. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963. (Distributed In G.B. By Oxford University Press. 50s.)

(3) بيرمينجهام ثاني أكبر مدن المملكة المتحدة، وهي أشهر مدينة في بريطانيا بعد لندن العاصمة، وتاريخياً ظهرت أهمية برمنجهام السياسية في بداية القرن 13هـ/19م كأحد أشهر المدن التي تبنت تنفيذ برامج للإصلاح السياسي.

وبخروج المصريين من سوريا عام 1257هـ/ 1841م بعد هزيمتهم في الأزمة الثانية لمحمد علي، كان "للتجار وأصحاب رؤوس الأموال الأوروبيون مجال واضح" في منطقة شرق البحر المتوسط، وبينما بسط المصريون سيطرتهم على رأس المال والصناعة، لم تُفَعَّل الإدارة العثمانية ذلك. وبحلول أوائل عام 1256هـ/ 1840م، كانت الأسواق السورية-الفلستينية ذات أهمية بالنسبة للنمسا وفرنسا لإنشاء خدمات شحن منتظمة للموانئ السورية. وكانت هذه الخطوط ناجحة حيث، حلت خلال عقد محل التجارة المحلية في كل من فرنسا والنمسا.

إن الإجراءات التي اتخذتها قيينا بين عامي 1215هـ/ 1800م و1264هـ/ 1848م بغرض حماية وتعزيز مصالحها التجارية مع الدولة العثمانية، أوضحت أن حكومة هابسبورج أدركت تأثير تلك الظروف المتغيرة- غالباً ما يكون تأثيرها إيجابياً- داخل الدولة العثمانية على فرص النمسا التجارية في الإمبراطورية. وعلاوة على ما تقدم، فإن الخطوات الرسمية النمساوية في سبيل دعم العلاقات التجارية تثبت أن الحكومة قد أدركت أن الحاجات المحلية للدولة فرضت حتمية اتخاذ كل ما من شأنه أن يوفر فرصاً لتجار النمسا في الدولة العثمانية في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

وتوصلت حكومة هابسبورج لوسيلة من شأنها دفع التجارة قدماً، وهي تطوير الخدمة القنصلية في الشرق. وعلى الرغم من نوايا ماريا تيريزا الحسنة للإصلاح القنصلي عام 1185هـ/ 1771م، إلا أن النظام القنصلي لهابسبورج في الدولة العثمانية في 1235هـ/ 1820م كان لا يزال متوسط المستوى وغير قادر على دعم مصالح النمسا التجارية. ويكمن السبب الرئيسي لهذا التراجع في أن الوظائف كانت غير مدفوعة الأجر. ونتج عن ذلك، تقدم فئات دون المستوى المطلوب في إمبراطورية هابسبورج لشغل المناصب القنصلية في الدولة العثمانية مثل التجار الفقراء والمغامرين. ومما زاد الأمر سوءاً، أن من يشغلون ذلك المنصب يخضعون للتفتيش أحياناً ويضطلع بذلك مكتب الخارجية النمساوي (ويعني ذلك ندرة المرات التي يخضعون فيها للتفتيش). وشجعهم ذلك على أن يكونوا أقل أمانة ومعاونة في معاملاتهم. وإدراكاً لهذا الخلل، فقد قررت حكومة النمسا-في أوائل 1235هـ/ 1820م-دفع مرتبات للموظفين القنصليين في ميناء مدن الدولة العثمانية وتكثيف الرقابة عليهم. وفيما يخص الخدمة القنصلية النمساوية في الدولة أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي فإن تلك الاجراءات التي اتُّخذت لم تكن كافية وحدها

=

لمزيد من التفاصيل راجع: [Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Birmingham](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Birmingham)

لضمان دعم قنصلي كامل لمصالح هابسبورج التجارية (1). وفيما يتعلق ببداية تعميق العلاقات القنصلية بين النمسا والدولة العثمانية فقد أثارت المزايا الناشئة عن التوسع في العلاقات التجارية البحرية لهابسبورج مع الإمبراطوريات الجنوب شرقية المجاورة إعجاب حكومة مترنيخ بين 1236هـ/ 1821م و1264هـ/ 1848، مما ترتب عليه دعم قيينا لعدد من الخطوات التي كانت تهدف إلى تطوير التجارة البحرية. ومن ضمن الجهود التي بذلتها الحكومة للخدمات القنصلية: إصدار بعض إجراءات الإصلاح القنصلي، اللجوء للدبلوماسية لحماية المصالح عند اقتضاء الحاجة لذلك، وتمثل الخدمات القنصلية التي بدأتها النمسا في الدعم الرسمي لشركة الشحن لويد النمساوية الجديدة، والتوصل لشروط تجارية أفضل مع الدولة العثمانية. بالإضافة إلى أنه خلال الفترة 1276 هـ - 1288 هـ/ 1860م - 1871م حققت الخدمات القنصلية لإمبراطورية هابسبورج ثلاثة إنجازات تجارية هامة هي: الإنجاز الأول هو إنشاء أول غرفة تجارة عام 1288هـ/ 1871م- لإمبراطورية هابسبورج في الخارج في إسطنبول. وثاني إنجاز يتمثل في افتتاح البنك النمساوي - العثماني في إسطنبول تحت إشراف بنك Creditanstalt النمساوي، وأخيراً تأسيس رابطة التصدير النمساوية - الهنغارية والتي جاءت نتيجة مبادرة خاصة وليس من الدولة.

وهناك خطوة أخرى اتخذتها قيينا فيما يخص نظام هابسبورج القنصلي في الدولة العثمانية لتقديم مساعدة أنية للتجار، والذين يعملون بالشحن. استلزمت هذه الخطوة قرار الحكومة لخفض أو إلغاء 2% الخاصة بالرسوم القنصلية والتي كانت تفرض على كل السلع القادمة إلى ومن الدولة العثمانية على السفن النمساوية. وتمت إزالة 2% في إسطنبول، سميرنا (2) والإسكندرية كما تم خفضها لتصبح 1% في موانئ أخرى في الشرق. وقد مكن هذا الاجراء - مع إجراءات أخرى - النمساويين من بيع سلعهم بشكل أكثر تنافسية في الدولة العثمانية.

وهناك مثال آخر يدل على رعاية حكومة قيينا للتجارة النمساوية مع الدولة العثمانية في العشرينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وهو أن تحذو حذو دول أوروبية أخرى (التي كانت فاعلة ما بين 1231 هـ - 1235 هـ/ 1816م - 1820م) وتضع جدولاً

(1) Ibid

(2) سميرنا (Smyrna (Ancient Greek: Σμύρνη Or Σμύρνα) مدينة يونانية قديمة تقع على ساحل بحر إيجه، وهي تقع في نقطة استراتيجية قريبة من أنطاليا.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Smyrna](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Smyrna) .

جديداً للتعريف الجمركية الباب العالي بعد انتهاء الجدول القديم. وكانت حكومة هابسبورج تعلم أن ذلك من شأنه أن يسعد الدولة العثمانية، ويشجع على بيع السلع الأوروبية لأن "الدولة العثمانية أرادت التفاوض على تعريفات جديدة، ويرجع ذلك لانخفاض رسوم محددة بعد ارتفاع أسعار السلع.(1)"

ويظهر موقف مترنيخ من حماية مصالح هابسبورج التجارية في المنطقة العثمانية أثناء الثلاثينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ العشرينات من القرن التاسع عشر الميلادي 1235هـ/ 1820م في رد فعله على بعض المعوقات العثمانية أمام الشحن الأوروبي والتجارة في البحر الأسود. وقد أثار قرار إسطنبول في عام 1238هـ/ 1823م بإنشاء البحرية التجارية وبوجود حقوق تجارية أحادية الجانب دهشت الأوروبيين، مثل مترنيخ، حيث إن ذلك يعد إجراءً تمييزياً ضد الشحن الأوروبي. وشجب الأوروبيون هذا الفرمان الذي ينص على أن يتم تحميل السفن العثمانية وتفريغها قبل البدء في شحن أي سفينة أوروبية وفقاً لفرمان ملكي صدر عام 1238هـ/ 1823م. وأثار هذا الإجراء قلق مترنيخ لماله من آثار سلبية على التجارة الخارجية وذكر في ذو القعدة 1238هـ/ مايو 1823م:

"يمهد هذا الفرمان الطريق لحدوث مضايقات لا حصر لها، وأجزاء كثيرة من القانون الجديد لا تتوافق مع الحقوق المشتركة والمعاهدات والترتيبات التي من شأنها أن تضمن تجارة القوى المسيحية في الشرق... هذه المواد... لا يمكن تمريرها في صمت دون اعتراض من أي من القوى المشاركة في تجارة الشرق..."

وعلى الرغم من عدم رضا النمسا الرسمي عن فحوى هذا الفرمان الذي نشر عام 1236هـ/ 1823م، فإن الحكومة العثمانية لم تعقب في بادئ الأمر، وفي ربيع الآخر 1235هـ/ يونيو 1823م علق المستشار النمساوي على أن هذه المشكلة كانت مصدر قلقه أكثر من التمرد الذي وقع في اليونان. ويفسر هذا القلق الشديد النمو الذي شهدته التجارة البحرية النمساوية مع الدولة العثمانية. ولم تضع مجهودات مترنيخ سدي، حيث وعدت في صفر 1239هـ/ أكتوبر 1823م الحكومة العثمانية "بأن تحمي حقوق الدول الأوروبية" وأبطلت الشروط المجحفة التي تضمنها الفرمان(2).

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. Pp.57-58

(2) Ibid, P.58.

وبعد مرور عشرة أعوام أثناء أزمة محمد علي الأولى، أعرب المستشار النمساوي عن تقديره بتوسع مصالح النمسا التجارية في الدولة العثمانية، والمقصود هنا هي سوريا، وحاجة حكومة هابسبورج لتؤيد سياسية حمائية لهم. وبينما لم تبدأ التجارة النمساوية لسوريا-في أوائل الثلاثينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي -في الارتفاع كما حدث في الأربعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وعلى الرغم من ذلك، فإن المصالح التجارية النمساوية كانت كافية لمتريخ ليصرح بأن تلك المصالح مهددة بإغارة محمد علي. وذكر قائلاً:

"إن مبادئ إمبراطور هابسبورج معروفة جيداً (وهي تتمثل في العمل على المحافظة على وجود وحماية الباب العالي) إن المصالح الأوروبية المتعددة والمشاركة في الثورة، والمخاطر التي من الممكن أن تنشأ عن سكون أوروبا" وشدد على أن إمبراطورية هابسبورج "لن تظل كمشاهد للأحداث" وأوضح المستشار النمساوي أن النمسا "أرادت حدوث تسوية سريعة للاختلافات الواقعة بين محمد علي والباب العالي، والنصيحة الوحيدة التي نوجهها لمحمد علي هو أن يستسلم.(1)"

على الرغم من نوايا متريخ الحسنة لحماية المصالح التجارية لدولته، فإن أزمة محمد علي الأولى قد انتهت بهزيمة الطرف الذي تسانده النمسا وهو السلطان. وفي التسوية السلمية التي نشأ عنها التوصل لمعاهدة كوتاهية The Convention of Kutiah في ذو الحجة 1248هـ/ مايو 1833م، فإن قيينا كانت في موقف لا يسمح لها بالدفاع عن مصالحها التجارية في المنطقة السورية. وبالتالي، فقد اشتملت التسوية السلمية على عدد من الأوجه التي تضر بمصالح التجار النمساويين والأوروبيين بشكل عام. وتبعاً لشروط الاتفاقية، فكان يُسمح للإداريين الجدد في سوريا وفلسطين (المصريين) بإسقاط التنازلات العثمانية القديمة التي كانت سارية في المنطقة والتي كانت لصالح التجارة الأوروبية. وسمح هذا الاتفاق (معاهدة كوتاهية) The Convention of Kutiah

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. Pp. 58-66. Esteded ,Henry Wecham, The Habasburg Monachry , London Constable And Company Limited , 4th Ed.,1919.

[Http://Www.Elib.At/Index.Php/Hapsburg_Monarchy_-_Habsburg_-_Henry_W_Steed_-_1919#Chapter_I_-_The_Monarch_And_The_Monarchy_](http://www.elib.at/index.php/hapsburg_monarchy_-_habsburg_-_henry_w_steed_-_1919#chapter_i_-_the_monarch_and_the_monarchy)

Lingelbach , Wm. E., Austria-Hungary , Based On The Work Of Paul Louis Legdr , Reprint For The History Of Nations Series, Chicago 1907, The H.W. Snow And Son Company.

[Http://Www.Archive.Org/Details/Austriahungary00legeiala .](http://www.archive.org/details/austriahungary00legeiala)

بتقديم الاحتكارات التجارية التي كانت سارية بالفعل في مصر لهذه المناطق.

ولا يوجد دليل مباشر على أن القرار الذي اتخذته إمبراطورية هابسبورج بدعم موقف الحكومة العثمانية أثناء أزمة محمد علي الثانية، كان بسبب رغبة النمسا في عكس الشروط التمييزية التي أقرتها معاهدة كوتاهية ضد التجارة الخارجية. ومع ذلك، يبدو أن هذه هي الحقيقة. وبحلول نهاية الثلاثينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي 1245هـ/ 1830م، فإن الإدارة المصرية لسوريا ساهمت في تطوير الاقتصاد المحلي والذي نتج عنه تحفيز التجارة الخارجية. وتعد تجارة هابسبورج واحدة من المستفيدين الرئيسيين من هذا الموقف، فإن قيينا ستفعل كل ما تستطيع في سبيل تعزيز تجارة هابسبورج إلى سوريا. وفي هذا الإطار، فإن دعم النمسا لموقف السلطان بين 1255هـ/ 1839م و1256هـ/ 1840م، يكون متنقاً مع ما كان سائداً في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي حين حاول مسؤولو هابسبورج الرسميون دفع العلاقات التجارية مع الدولة العثمانية.

وهناك إجراءان دعمتهما قيينا لتعزيز التجارة مع الدولة العثمانية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي وتقوم أهميتهما كل ماسبق ذكره. ويتمثل هذا الإجراءان في مشاركة قيينا في شؤون شركة الشحن النمساوية لويد، ومحاولة الحكومة ضمان شروط تجارية أفضل للنمسا بعد إبرام الدولة العثمانية اتفاقاً تجارياً جديداً مع بريطانيا عام 1248هـ/ 1838م. ولم تدع تلك الاجراءات مجالاً للشك في جدية الموقف الرسمي النمساوي لمد الروابط التجارية لهابسبورج خاصة البحرية منها مع الدولة العثمانية.

ينبغي إلقاء الضوء على شركة لويد النمساوية⁽¹⁾ وتداخل قيينا مع الشركة. على الرغم من أن النمسا -بحلول الثلاثينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي - قد أبدت رغبتها في تطوير علاقتها البحرية مع الدولة العثمانية- وبحلول نهاية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي - فكانت شركة لويد النمساوية واحدة من أهم خدمات الشحن الرئيسية العاملة

(1) في عام 1248 هـ / 1833 قامت سبع شركات تأمين في مدينة (ميناء) تريستي بتأسيس شركة لويد النمساوية في تريستي وذلك مع خطوط شركة لويد في لندن. وخلال فترة بسيطة من تأسيسها كانت إدارتها خاضعة للإمبراطور النمساوي في هذا الوقت فرديناند الأول Ferdinand I Of Austria للحصول على امتيازات ملاحية البواخر في الشرق. في عام 1251 هـ / 1836 قام قسم البواخر في الشركة ببناء 6 سفن. وفي عام 1260 هـ / 1844م حققت الشركة قفزة أخرى حينما استحوذت على الخط الملاحي لشركة الداوب ملاحية البواخر من إسطنبول إلى سمرنا بكافة أدواته. وفي العام 1261 هـ / 1845م أعلنت الشركة عن امتلاكها الخدمات البريدية للملكية المزدوجة النمساوية - المجرية.

بين أوروبا والشرق، وقد اتخذت تريستي موقعاً لها، وكان الهدف الرئيس لمؤسسي تلك الشركة أن تضطلع بجمع المعلومات البحرية والتجارية، ولم يكن التدخل في "الجوانب التقنية للتأمين" وحمل السلع من الوظائف الرئيسية لها في ذلك الوقت.

وفي أوائل تاريخ شركة لويد Lloyd، كانت القوة الدافعة لإنشاء شركة الشحن تتمثل في فردين يعملان في القطاع الخاص. كان لديهما شغف بمنطقة شرق المتوسط وبالتالي وجَّها مصالح الشركة لهذه المنطقة. وكان أول مدير للشركة Karl Ludwig Bruck⁽¹⁾ يتسم بالنشاط واثري وهو رجل أعمال تريستي، ويشترك فريدريك ليست Frederich List رؤيته حول المستقبل التجاري للولايات الألمانية وللمسا والذي يكمن في التجارة البحرية مع الشرق الأدنى. وكان Salomon Mayer von Rothschild سولومون ماير دي روتشيلد⁽²⁾ من أثرى أثرياء إمبراطورية هابسبورج وكان مديراً لفرع شركة بنكية في فيينا تحمل اسمه. وكان اهتمامه ينصب على مدِّ علاقات النمسا البحرية مع الدولة العثمانية ويبدو ذلك جلياً في النص الذي أصدره آل روتشيلد ومفاده "إنها العاصمة التي لا يمكن بدونها أن تبدأ الشركة في تقديم خدماتها للشرق في عام 1253هـ/ 1837م". ولكن لم يضطلع رجال الأعمال والمصرفيون الأثرياء فقط بتحديد مستقبل لويد النمساوية في الشرق الأدنى.

(1) كارل لودويج فون بروك "Karl Ludwig Von Bruck" (27 ربيع الاخر 1213 هـ / 8 أكتوبر 1798م - 7 ذو القعدة 1212 هـ / 23 إبريل 1860م) كان نائباً نمساوياً، وفي عام 1236 هـ / 1821 ذهب إلى مدينة تريستا للمشاركة في حرب الاستقلال اليونانية وظل هناك لعدة سنوات وأنشأ شركة لويد تريستا (سميت بعد ذلك لويد النمساوية). في عام 1264 هـ / 1848 عين نائباً في البرلمان في فرانكفورت، وبعد ثورة النمسا عام 1264 هـ / 1848 عين وزيراً للتجارة والمرافق العامة. ومن خلال عمله كوزير للتجارة قام بعدد من الإصلاحات في السياسة الصناعية، وأنشأ عدداً من خطوط التلغراف وبنى عدداً من الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية وأنشأ اتحاداً للبريد الألماني النمساوي. وفي عام 1271 هـ / 1855 أصبح وزيراً للمالية ولم يحقق أية إصلاحات في مجال السياسة المالية خاصة في ظل الأزمة المالية التي نتجت عن الحرب الإيطالية وأقاله الإمبراطور وانتحر في اليوم التالي مباشرة.

المصدر: De.Wikipedia.Org/Wiki/Karl_Ludwig_Von_Bruck.

(2) سولومون ماير دي روتشيلد Salomon Mayer Von Rothschild (1188 هـ - 1271 هـ / 1774م - 1855م) آخر يهودي بلاط في أوروبا فرع الأسرة في فيينا. وكان صديقاً لمتريخ زعيم الرجعية الأوربية الذي ساعده في التغلب على أزمات مالية عديدة، وصدر قرار إمبراطوري بمنح سولومون وإخوته الأربعة البارونية وذلك عام 1237 هـ / 1822م بعد بضعة أيام من حصول حكومة متريخ على قرض ضخم من بيت روتشيلد. كما أن علاقة سولومون روتشيلد بأفراد أسرته المنتشرين في أرجاء أوروبا أتاحت له أن يكون مصدر معلومات مهماً لمتريخ حول التطورات السياسية الجارية على الساحة الأوربية. ويقال إنه ساعد متريخ على الهرب أثناء ثورة 1264 هـ / 1848م وأخفاه في منزله. ومن أهم إنجازات سولومون روتشيلد بناء أول خط سكك حديدية في النمسا وتأسيس بنك كريديتا نستالت النمساوي الذي أصبح فيما بعد بنك الدولة النمساوية. وخلفه ابنه سولومون روتشيلد (1218 هـ - 1289 هـ / 1803م - 1872م) الذي عيّن في البرلمان النمساوي.

المصدر:

Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Salomon_Mayer_Von_Rothschild

كما يحدث في أغلب المساعي المتعلقة بالاقتصاد في عهد ما يسمى "بحركة ما قبل مارس"، اضطلعت الحكومة بدور في شركة لويد النمساوية. في عام 1254هـ/ 1836م، وصلت الشركة إلى فيينا لتحكمتوزيع البريد بين موانئ النمسا والشرق. وقد أوضحت الشركة أن الحاجة تقتضي تطوير الاتصالات بين إمبراطورية هابسبورج واليونان. وبعد تردد قبلت حكومة ميترنيخ ذلك. بالإضافة إلى منح الحكومة الاحتكار البريدي الذي كانت تطمح إليه لويد (وتكون بذلك قد أنهت بريد الشرق الذي كان يعمل منذ عقد)، فقد قدمت لها أيضاً أول دعم مالي لشركة الشحن، وإذا أخذ في الاعتبار الأسباب التي دفعت الحكومة النمساوية لتلبية طلب الشركة، فإنه يبدو واضحاً إنه إذا لم يقصد مؤسسو لويد تقديم المساعدة لهم فيما يخص خط الشحن كدعم رئيسي لنقل السلع لشرق المتوسط، فإن الحكومة كانت تقصد ذلك. ووفقاً لمترنيخ، فإن الحكومة قد قررت تقديم الدعم للويد ويرجع ذلك لعدد من المزايا والتي تشمل المزايا التجارية التي قد تعود بالنفع على إمبراطورية هابسبورج. وأكد المستشار النمساوي ميترنيخ، أن دعم هذا الخط من شأنه أن يعمل على تحرير التجار النمساويين من الاعتماد على السفن البخارية الأجنبية مما يشجع على توسع تجارة تريستي كما سيمنع القوى الأخرى من الهيمنة على المتوسط، وكأداة دبلوماسية. ونتيجة لكل النقاط السالف ذكرها، فإن ذلك سيمنح النمسا هبة واقتصاداً أقوى (1).

وعلى النقيض، فعلى الرغم من رؤية فيينا بأهمية الدور الذي تلعبه الاعتبارات التجارية في شرق المتوسط والتي نتج عنها قرارها بمساعدة لويد، فإن الخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة النمساوية فيما يخص الشركة في الثلاثينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي 1245هـ/ 1830م، فقد تسببت في إحداث ضرر لقدرة لويد على المضي قدماً في التجارة. واقتصر تدخل الحكومة على الدعم المالي، فإن فيينا لم تسمح للشركة بالاطلاع على التقارير التفصيلية التي كان من الممكن أن تقدم للشركة معلومات هامة تتعلق بالأمور التجارية والسياسية. علاوة على ما تقدم، فإن فيينا قد آثرت عدم التدخل لمد خطوط شحن لويد للشرق الأدنى في عام 1253هـ/ 1837م.

وعندما أدركت الحكومة النمساوية في الأربعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي 1256هـ/ 1840م سهولة الوصول- بيسر وبتكلفة أقل- للعديد من المناطق العثمانية التي لدى إمبراطورية هابسبورج علاقات تجارية معها (مثل إسطنبول، موانئ سميرنا والسورية)

(1) Turnbull, Peter Evan (1840), Austria : Social And Political Condition , VOL. II William Clowes Ami Sons, London, PP.360-380

من خلال طرق بحرية من تريستي، فقد تحول موقفها إلى النقيض حيث جعلت من لويد أداة لتعزيز التجارة مع الدولة العثمانية. وبرعاية وزير المالية Kubeck⁽¹⁾، فإن دعم الحكومة المالي والدبلوماسي قد زاد وتمّ مدّ النطاق الذي يقدم فيه الخط خدماته. ومكنت خزانة الدولة وهو ما يطلق عليه باللغة الألمانية Hofkammer لويد من الاستحواذ على الأسطول البحري الذي تمّ إنشاؤه حديثاً لشركة الدانوب للبواخر Danube Steamship Company وأيضاً طرق الشركة خارج Galatz. وأخيراً نتيجة لجهود هابسبورج الرسمية، فإن لويد النمساوية تمكنت من دخول البحر الأسود أثناء الأربعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي 1256هـ/ 1840م⁽²⁾.

تنم الجهود التي بذلتها هابسبورج عن بعد النظر الذي تتسم به في أمور التجارة البحرية. وعلى الرغم من أن موانئ البحر الأسود لم تلعب دوراً رئيسياً في التجارة الخارجية للدولة العثمانية إلا أن اهتمام القوى الكبرى بها ظهر جلياً بحلول الأربعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي 1256هـ/ 1840م. وقد استجابت قيينا لما رأته من اهتمام القوى الكبرى بموانئ البحر الأسود، حيث بدأت تعمل على المزيد من تواجد النمسا في البحر الأسود، حيث أدركت النمسا أنها إذا رغبت في أن تتمتع بموقع تجاري تنافسي في القسم الشمالي من الأناضول Anatolia في المستقبل فإنه ينبغي على إمبراطورية هابسبورج اتخاذ خطوات فورية لتحظى بذلك. بالإضافة إلى كون الحكومة النمساوية بعيدة النظر، فإن نهجها كان يتصف بالذكاء لعدة أمور حيث طلبت النمسا أن تمتد خدمات شركة لويد للبحر الأسود وكان على الدولة العثمانية أن تتوافق مع ذلك على الرغم من أن ذلك يعني أن النمسا ستعمل على زيادة قدرتها لمنافسة السفن العثمانية.

وفي هذا الوقت، فإن إسطنبول قد أضعفتها الأزمات الداخلية التي ألمت بها في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي 1215هـ/ 1800م، فكانت بحاجة لتوثيق صداقتها مع النمسا فيما يتعلق بقضايا دبلوماسية. وهناك سبب آخر يتمثل في عدم قدرة الدولة العثمانية على منع

(1) كارل فريديش كويك Carl Friedrich Freiherr Von Kübeck Von Kübau (1194هـ - 1271هـ / 1780م - 1855م) عُيّن وزير مالية عام 1264هـ / 1848م.

المصدر: [Http://www.ohio.edu/chastain/ip/kubeck.htm](http://www.ohio.edu/chastain/ip/kubeck.htm)

(2) [Http://Homepage.Mac.Com/Philokypros.Macmail](http://Homepage.Mac.Com/Philokypros.Macmail) .

الشركة النمساوية من الإبحار في البحر الأسود لأنها إذا فعلت ذلك فستصاب القوى الأخرى بالقلق حيال اعتداء الباب العالي على حقوقهم الملاحية. وبالتالي، سيجد السلطان نفسه في مواجهة القوى الكبرى.⁽¹⁾

وتتجلى فطنة القرار الذي اتخذته فيينا بالسماح للويد بالإبحار في البحر الأسود في الأرباح التجارية التي تم تحقيقها سريعاً. وخلال عقود قليلة، أصبحت موانئ مثل تريبيزوند⁽²⁾ ذات أهمية في تجارة النمسا البحرية مع الدولة العثمانية.

وقد ترتب على قناعة النمسا المتزايدة بقدرة شركة لويد النمساوية للشحن- المنشأة حديثاً -على توسع التجارة البحرية لإمبراطورية هابسبورج لتصل للدولة العثمانية، أن أصبح للحكومة دور في شؤون الشركة، وذلك بحلول منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وفيما يتعلق بما سبق ذكره بشأن لويد، فإنه لا يدع مجالاً للشك بأن مترنيخ ووزراءه قد اتخذوا خطوات هامة بدافع زيادة خدمات الشحن التي تقدمها الشركة في منطقتي شرق المتوسط والبحر الأسود. وكان الإمبراطور النمساوي يسعى في مدّ العلاقات التجارية مع الشرق بالعديد من الوسائل الأخرى الهامة. متبعاً بذلك خطا القوى العظمى، حيث كافح الأمير مترنيخ-في 1245هـ/ 1830م و1256هـ/ 1840م - لتحقيق شروط تجارية أفضل مع الدولة العثمانية. وفي هذا الصدد، فإن نجاح الحكومة النمساوية كان محدوداً عما كان في لويد.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الباب العالي قد منح العديد من الدول الأوروبية تنازلات تجارية بعيدة المدى وكان ذلك في قرون قبل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. ومع ذلك، وبحلول الأربعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ ثلاثينيات القرن التاسع عشر الميلادي 1245هـ/ 1830م، طمحت كافة القوى الكبرى لتنازلات تجارية أكبر من العثمانيين. واعتبرت كافة الدول الأوروبية الصناعية أن وضع الدولة العثمانية الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية أكثر جاذبية لقربه من بضائعهم المصنعة. وبالتالي، فقد كانوا قلقين من تغير الظروف حيث يضمن لهم الوضع السالف ذكره تجارة مربحة. وكان لبريطانيا دور رائد في هذا المسعى الأوروبي لتحقيق

(1) Suraiya N. Faroqi , The Cambridge History Of Turkey , Vol. 3 , The Later Ottoman Empire, 1603–1839. Cambridge University Press 2006, P. 283 – 335. Turnbull, Peter Eterevan, (1914), Austria: Social And Political Condition, Vol.II, William Clowes And Sons, London, P. 360 – 383.

(2) ميناء تريبيزوند Trebizond يقع على الساحل الجنوبي للبحر الأسود.

راجع: [Http://Ar.Wikipedia.Org/Wiki/](http://Ar.Wikipedia.Org/Wiki/)

ترتيبات تجارية جديدة مع الحكومة العثمانية (1). وقد أطلق على هذه الترتيبات التجارية الامتيازات التجارية (2).

(1) Faroqhi, Suraiya (2004), "The Ottoman Empire And The World Around It", I.B Tauris & Co Ltd, P. 137 – 160.

(2) كان لوقوع الأراضي العثمانية بين المراكز التجارية الشرقية والغربية أن جعلها تواصل جذب اهتمام التجار الاوربيين، حتى بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح؛ لأن نقل بضائع الشرق الأقصى إلى أوربا كان مستمراً في القرن العاشر الهجري / السادس عشر- الميلادي من على أراضي الشرق الأدنى والبحر الأبيض المتوسط، كما أن التجارة في محاصيل شرق البحر المتوسط حققت مكاسب وافرة للتجار الأوربيين. وكانت الدول البحرية المشتغلة بالتجارة كالبندقية وجنوة تمارس هذا النشاط في الأناضول والبحر الأسود بموجب الاتفاقات التجارية التي حصلت عليها من البيزنطيين ومن السلاجقة قبل ظهور العثمانيين بمدة طويلة، حتى إنهم أقاموا المستعمرات في البحر الأسود ومالطة فلما بدأت تتنامى قوة العثمانيين في الأناضول اعترفوا ابتداءً من أواسط القرن الثامن الهجري / الرابع عشر- الميلادي للجنوبيين أولاً 753 هـ / 1352م بحق التجارة في تلك الأراضي، ثم للبنادقة من بعدهم، وعندما سيطروا على البحر الأسود سمحوا لهم مدة بممارسة التجارة هناك أيضاً. فالواقع أننا نلاحظ في المعاهدة المؤرخة في 884 هـ / 1479م التي قدمها السلطان محمد الفاتح للبنادقة أنه سمح لهم بالتجارة في طرابزون، بينما نرى في المعاهدة المؤرخة في 946 هـ / 1540م المعقودة في عهد السلطان سليمان القانوني أن هذه المادة قد ألغيت. وفي المعاهدات التي عُقدت مع الدول الأخرى بعد ذلك فهي على الرغم من إقرارها بأمر السماح بالتجارة " للبلدان الواقعة بين نهر الدون وروسيا وآزاق، وأن تكون بالبر والبحر بين تلك البلدان والأراضي العثمانية " إلا أن الواقع هو عدم السماح بالفعل للسفن – الحاملة للأعلام الأجنبية حتى انعقاد معاهدة قينارجة الصغرى 1157 هـ / 1774م – بالدخول إلى البحر الأسود اللهم إلا في بعض الاستثناءات القليلة. ثم لم تلبث الدولة بعد أن اعترفت بهذا الحق للروس أولاً أن منحتة للتجار النمساويين عام 1198 هـ / 1784م، ثم للتجار الإنجليز عام 1213 هـ / 1799م، غير أن الإنجليز لم يتمكنوا بالفعل من الدخول إلى البحر الأسود إلا في عام 1216 هـ / 1802م، وهو التاريخ الذي سُمح فيه للفرنسيين بالدخول ثم أعقب ذلك دخول إسبانيا وصقلية وهولندا والدنمارك وغيرها.

وفي القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي حصلت كل من فرنسا 942 هـ / 1536م وإنجلترا 988 هـ / 1580م وهما الدولتان العظيمتان في العصور التالية على حق ممارسة التجارة في الأراضي العثمانية تحت أعلامها الخاصة، أما في عام 1021 هـ / 1612م فقد شاركها في ذلك هولندا هي الأخرى. وفي عام 954 هـ / 1547م منحت الدولة العثمانية التجار النمساويين الذين كانوا يمارسون التجارة تحت حماية البندقية من قديم حق التنقل " في أمن وأمان " داخل أراضيها. أما التجار الروس الذين ظهروا داخل الأراضي العثمانية منذ القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي فقد اعترفت لهم الدولة بامتياز ممارسة التجارة في الأراضي والمياه العثمانية ما عدا البحر الأسود وذلك بمقتضى معاهدة بلغراد 1152 هـ / 1739م. وفي القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر- الميلادي حصلت الدول الأوروبية الأخرى على مثل هذه المعاهدات التجارية واحدة تلو الأخرى.

وكان قصد الدولة العثمانية من منح هذه المعاهدات هو إنعاش التجارة داخل البلاد، وحققت بالفعل نجاحاً في ذلك وهذه الأراضي التي توفرت لها المواد الخام المتعددة والرخيصة رغم كل أوامر المنع والتحديد كانت تجذب التجار الأوربيين إلى درجة كبيرة، فأقاموا متاجرهم في الموانئ، ولا سيما إسطنبول وإزمير، وفتحوا فيها القنصليات، ومارسوا نشاطهم التجاري وهم يوثقون الصلات عن طريق عملائهم مع المناطق الداخلية في البلاد. وهذه المعاهدات كانت تتضمن مواد ذات فائدة عظيمة للتاجر الأجنبي الـ (مستأمن) سواء أكان من الناحية التجارية أو القضائية؛ ومنها أنها كانت تضمن لتجار دول المعاهدات حرية ممارسة التجارة في المياه والأراضي العثمانية حاملين أعلامهم الخاصة، وعدم التعرض للأذى من أي شخص كان، وتقديم كافة التيسيرات اللازمة من قبل المسؤولين عند مرور سفنهم، وتحظر المساس بما لديهم من بضائع، والتأكيد على عدم مطالبتهم بأي نوع من الضرائب أو الرسوم تزيد عن الجمارك القانونية المقررة عليهم، وعدم مساءلة أحد منهم لدين عليه، وأن يتولى قناصلهم فض القضايا الناشئة فيما بينهم، أما خلافاتهم مع الرعايا العثمانيين فتنتظر فيها المحاكم المحلية، وفي حالة تجاوز موضوع الدعوى مبلغ 4000 أجرة يجري النظر فيها في محاكم إسطنبول. وكان السفراء والقناصل الأوربيون يتمتعون بحق استخدام من يشاؤون لتولي مهمة الترجمة لهم، كما كان هؤلاء يتمتعون هم الآخرون ببعض الاعفاءات، وهو الأمر الذي أدى مع مرور الزمن إلى ظهور نظام أضر بمصالح الدولة العثمانية. وكان من شأن الصراع الذي ظهر في البداية بين تلك الدول الأجنبية بسبب مزاعم التفوق أن تلجأ كل دولة ترى دولة أخرى حصلت على امتياز من الدولة العثمانية إلى الحصول هي الأخرى عليه، حتى أصبحت كل واحدة منها تمارس التجارة في الأراضي العثمانية في وضع " الأمة صاحب الامتيازات الأكثر "

=

وبالتالي فيعد الاتفاق التجاري الذي أبرمته بريطانيا مع العثمانيين -في بلطة ليمان في السادس عشر من أغسطس عام جمادى الأول 1254هـ/ 1838م -الأول في سلسلة جديدة من ترتيبات التجارة الأوروبية مع الدولة العثمانية وأصبحت أساساً للاتفاقات التالية.

وعلى الرغم من أنه قبل الاتفاق الجديد لم يكن لدى بريطانيا أي شكوى من تطبيق نسبة 3% كرسوم وارد والذي فرضه الباب العالي على السلع الأجنبية القادمة للموانئ العثمانية، إلا أن طلب الدولة العثمانية خضوع السلع الأجنبية التي يتم شحنها داخل الدولة العثمانية لنفس الضرائب الداخلية التي تفرض على السلع العثمانية لم يلق قبولاً من البريطانيين. وأدى ذلك الشرط لمعارضة التجار الأوروبيين لتصدير أشياء محددة وأن يبيعوا سلعهم الأوروبية في مناطق غير ساحلية في الدولة العثمانية. والنتيجة أن المبيعات الأوروبية للدولة العثمانية لم تكن مربحة كما كان من المفترض تحقيقه.⁽¹⁾

=

لمزيد من التفاصيل راجع :

Paul Masson, Histoire Du Commerce Français Sans Le Levant Au Xviii Siècle, Paris 1911; A.C. Wood, Levant Company, London 1935, P. 136 – 178. Paul Masson, Histoire Du Commerce Français Dans Le Levant Au Xviii Siècle, Paris 1911; A.C. Wood, Levant Company, London 1935, S. 136 – 178. Economic Life In Ottoman Europe. Taxation, Trade And The Struggle For Land, 1600–1800, Cambridg – Sydney 1981, P. 21 – 23.

(1) لقد كانت حاجة الإنجليز المتزايدة إلى المواد الخام لصناعاتهم المتنامية وإلى الأسواق الجديدة لتصرف بضائعهم هي العامل الذي دفعهم للبحث عن إمكانيات لممارسة التجارة بشروط أكثر تيسيراً في أراضي الدولة العثمانية. وكانت " شركة الليفانت " التي تأسست في أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ولم تسمح بالتجارة في الشرق المتوسط متى شاء. ولهذا كان هدف وزارة الخارجية البريطانية الذي وضعته نصب عينها أن تُرفع كافة أوامر المنع والتحديد داخل الأراضي العثمانية، وأن يجري تقليل بعض الرسوم المفروضة على التجار الأجانب وكانوا يؤدونها منذ القرن الثالث عشر الهجري/ الربع الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، ولا يقتصر التاجر الإنجليزي على تجارة الجملة وحدها بل تتاح له الفرصة لممارسة تجارة القطاعي مثله مثل التاجر العثماني. وكان الطلب بتجديد الدولة العثمانية للتعريف الجمركية التي انتهت مدتها عام 1250 هـ/ 1834م فرصة ممتازة لتحقيق كل هذه الأهداف. وتحولت المفاوضات التي بدأت بين المفوضين في نهاية الجهود الدبلوماسية التي جرت بين عامي 1250 هـ – 1252 هـ/ 1834م – 1836م إلى شكل من التفاوض على عقد معاهدة رغم كل المقاومة التي كشف عنها العثمانيون في البداية. وشعر كبار رجال الدولة التي كانت في وضع لا تحسد عليه بسبب تمرد محمد علي باشا آنذاك أنهم مضطرون للتراجع أمام إنجلترا حتى يمكنهم التعجيل من ناحية بتغطية عجز الخزانة الذي سببته الرسوم الجمركية التي لم تسدد لها وسجلت في حساب الديون، وضمان الحصول على دعمها الدبلوماسي من ناحية أخرى. وعلى ذلك جرى التوقيع على " معاهدة بلطة ليمان التجارية " في 25 جمادى الأولى 1254 هـ/ 16 أغسطس 1838م التي نصت على إلغاء نظام الاحتكار وأوامر حظر التصدير وإبطال مبدأ الحصول على التراخيص، والموافقة على تحصيل رسم 9% عن التصدير ورسم 2% عن الاستيراد بدلاً من كل الرسوم الداخلية التي كان معمولاً بها. ووضح بعد الشروع في تنفيذ المعاهدة أن هناك عبارة في النسخة الإنجليزية وحدها كانت تتيح للتجار الإنجليز أن يمارسوا " كافة أنواع التجارة " في الأراضي العثمانية فأصبحت حجة لهم للشروع في تجارة القطاعي أيضاً. وعلى الرغم من كل جهود الحكومة العثمانية ورد الإنجليز بأن تغييرها منوط بشروط المعاهدة التجارية الروسية المقرر عقدها فإن حذف تلك العبارة لم يتحقق حتى المعاهدة الروسية لعام 1262 هـ/ 1846م في حين أن الروس في هذه المعاهدة قبلوا عدم الدخل في ممارسة تجارة القطاعي، سواء كان بيع الملح والشب والنشوق والخبور

=

وتغلب اتفاق بلطا ليمان على العديد من تلك المشاكل التي قيدت التجارة الأوروبية مع الدولة العثمانية. وبموجب المادتين الثانية والرابعة، فإنه تمّ تيسير عمل التجار البريطانيين داخل الدولة العثمانية. وطبقاً لتلك الشروط الجديدة، فإن على التجار الأجانب "دفع نفس الرسوم التي يدفعها، في ظروف مماثلة، الرعايا العثمانيون الذين يعملون في التجارة الدولية للدولة العثمانية، سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين"

وقد تمّ منح المزيد من المزايا للبريطانيين بموجب هذا الاتفاق حيث وُعدوا بإلغاء الاحتكار، وإنهاء أي حظر على الصادرات، ومرور سفن التجارة البريطانية خلال مضيق الدردنيل والبوسفور دون تأخير⁽¹⁾.

وتشير الدراسات المختلفة إلى أنه نتيجة الضعف الشديد الذي منيت به الدولة العثمانية نتيجة الأزمات الداخلية في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي أن اتجهت الدولة العثمانية لإبرام عدد من الاتفاقات التجارية مع كل من بريطانيا وفرنسا في شعبان 1838هـ/ نوفمبر 1838م وبلجيكا جمادى الآخرة 1255هـ/ أغسطس 1839م حيث كانت تلك الترتيبات التجارية الأوروبية ضارة جداً للاقتصاد العثماني وفي ظروف أخرى بخلاف الضعف الذي تعانيه الدولة العثمانية كانت قد عارضت تلك الشروط. وحيث إن إسطنبول كانت غير قادرة على مواجهة الطلبات الأوروبية، فإن الترتيبات التجارية الجديدة دخلت حيز التنفيذ وبدأت في إحداث تطورات أدت إلى تمكين كل القوى الكبرى، بما فيها إمبراطورية هابسبورج، من أن يكون لها مكان تجاري ومالي في الدولة العثمانية أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

ويعني خفض الرسوم الداخلية أن الواردات الأوروبية لم تعد غالية الثمن للعثمانيين الذين يعيشون في الداخل. وبدأت تندفق السلع الاستهلاكية التي تصنعها الماكينات، مؤدية لمحو العديد من الصناعات اليدوية العثمانية التي ظلت لسنوات طويلة. كما لا حظ Omer Celal Sarc في مقاله بعنوان "التنظيمات وصناعتنا":

"إن الترتيبات التجارية الأوروبية لا تسمح للحكومة العثمانية بحماية الصناعة المحلية ضد

=

وآلات الحرب، أم كان في صيد الأسماك في المياه العثمانية وبيعها.
راجع:

[Http://Www.Encyclopedia.Com/Doc/1G2-3424600439.Html](http://Www.Encyclopedia.Com/Doc/1G2-3424600439.Html)

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Treaty_Of_Balta_Liman](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Treaty_Of_Balta_Liman)

(1) Ibid.

الرأسمالية⁽¹⁾.

كما كان أيضاً خفض الضرائب على الصادرات ضاراً وأيضاً التعريفات الداخلية. وهذا الانخفاض يعني أن الباب العالي قد فقد السيطرة على مصدر هام للدخل. وبحلول حرب القرم، وجدت الدولة العثمانية إنها بحاجة للاقتراض من الخارج وبذلك يكون قد بدأ المسار الكارثي الذي أدّى للسيطرة الأوروبية على المالية العثمانية في 1401هـ/ 1981م مع إنشاء إدارة الدين العام العثماني⁽²⁾.

في البداية، ذكر مترنيخ وبعض الدبلوماسيين النمساويين أن تلك الترتيبات التجارية الجديدة هي سبب عدم رغبة النمسا في عقد اتفاق تجاري جديد. وعلى الرغم من ذلك، فإن المصالح التجارية لهابسبورج سرعان ما استلزمت إحداث تغيير في الموقف الرسمي. وبالفحص الدقيق للمذكرات التي تمّ تبادلها بين حكومة هابسبورج والباب العالي، أثناء جمادى الآخرة ورجب 1255هـ/ أغسطس وأكتوبر 1839م، تبين أن النمسا اختارت التمسك بالاتفاق التجاري العثماني - الإنجليزي 1254هـ/ 1838م. ويعزو تأخر النمسا في اتباع منظومة مع بريطانيا، فرنسا وبلجيكا فيما يتعلق بترتيب تجاري له مميزات أكثر مع الدولة العثمانية، ليس بسبب الاعتقاد بأن الترتيبات التجارية الجديدة كانت بغیضة بالنسبة للدولة العثمانية وإنما بسبب رغبة قيينا في إمهالها بعض الوقت لتحقيق مزايا تجارية أكثر. وبالانتظار حتى شعبان 1255هـ/ أكتوبر 1839، فإن حكومة النمسا قد نجحت في الحصول على تأكيد من الباب العالي بسريان القوانين التجارية التي تمنح مميزات لإمبراطورية هابسبورج، والتي تعود إلى معاهدة بساروفيتس المتعلقة بتجارة النمسا في المقاطعات العثمانية في الأفلاق والبغدان، صربيا، البوسنة ويوغسلافيا حتى بعد التوصل لاتفاق جديد.

وترجع رغبة الباب العالي في منح هابسبورج شروطاً تجارية أفضل من تلك التي منحتها للدول الأوروبية الغربية لتقدير الدولة العثمانية للمساعدة التي قدمتها النمسا في أزمة محمد علي الثانية والتي بدأت في ربيع 1839هـ/ ربيع 1839م⁽³⁾.

عبرت خزانة دولة هابسبورج عن رغبتها في التوصل لاتفاق تجاري نهائي مع الدولة العثمانية

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. P45-110

(2) Ibid.

(3) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. P. 45-110.

في أوائل الأربعينات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي 1256هـ/ 1840م، وذلك لشكها في أن الترتيبات التجارية التي تمّ التوصل إليها بتبادل المذاكرات الذي سبق ذكرها في 1255هـ/ خريف 1839م مؤقتة ومشكوك في كون شروطها ملزمة. وعند اقتراب التوصل لاتفاق، فظهرت اختلافات بشأن منح امتيازات تجارية خاصة للنمسا في خمس مقاطعات عثمانية، وأدت مطالب النمسا للحصول على تعريفات تصدير منخفضة من الدولة العثمانية، وخاصة فيما يتعلق بالسلع الرئيسية Principalities إلى وقف المفاوضات. وبما أن روسيا كانت تحاول التوصل لاتفاق تجاري جديد مع الدولة العثمانية، فإن قيينا قد قررت عدم الضغط على الباب العالي حتى يتم التوصل لاتفاق روسي. وإذا كانت شروط المعاهدة التجارية الجديدة أفضل من تلك التي تمّ إبرامها بين الدولة العثمانية وبريطانيا، فإن النمسا ستحاول الوصول لاتفاق بشروط أفضل. ووقعت كلٌّ من روسيا والدولة العثمانية معاهدتهم الجديدة في 16 جمادى الأولى 1262هـ/ 12 مايو 1846م. وأخيراً قررت قيينا ألا تستخدم هذا الاتفاق التجاري كأساس لاتفاق آخر جديد يخصها وذلك لعدم رضاها عن الرسوم الجمركية المتصاعدة في عدد من المقاطعات العثمانية المتاخمة للنمسا. واستمر تنظيم تجارة هابسبورج وفقاً للمبادئ التي تمّ ذكرها في المذكرات المتبادلة عام 1255هـ/ 1839م والترتيبات التجارية لعام 1198هـ/ 1784م التي أبرمها جوزيف الثاني. ولم يتم الفصل في معاهدة التجارة بين هابسبورج والسلطة العثمانية أثناء حكم مترنيخ⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بتقديم هابسبورج التجاري مع الدولة العثمانية في عهد مترنيخ، فقد كان هناك شك بأن حكومة هابسبورج، في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، أعطت الدعم الكافي للعديد من السياسات التجارية العثمانية والتي نشأت في دوائر الحكومة النمساوية منذ عهد تشارلز الرابع. وعلى الرغم من ذلك، يجب الاعتراف بأن ظروف الشرق الأدنى المتغيرة قد تسببت في ضرورة مراجعة خطط أوائل القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي. وعلى سبيل المثال، فإن ظروف الشرق الأدنى قد حتمت أن يكون مستقبل التجارة النمساوية مع الدولة العثمانية عن طريق البحر وليس عن طرق البلقان والدانوب، وهذا ما أكدته ماريا تريزا في نهاية عهدها. وأثارت المزايا الناشئة عن التوسع في العلاقات التجارية البحرية لهابسبورج مع الإمبراطوريات الجنوب شرقية المجاورة إعجاب حكومة مترنيخ بين 1236هـ/ 1821م و1264هـ/ 1848م، مما ترتب عليه دعم قيينا لعدد من الخطوات التي كانت تهدف إلى تطوير التجارة البحرية. ومن ضمن الجهود التي بذلتها الحكومة: إصدار بعض إجراءات الإصلاح القنصلي، اللجوء للدبلوماسية لحماية

(1) Ibid.

المصالح عند اقتضاء الحاجة لذلك، الدعم الرسمي لشركة الشحن لويد النمساوية الجديدة، والتوصل لشروط تجارية أفضل مع الدولة العثمانية. ولم يتم الإفصاح عن دليل يتعلق بدافع الحكومة لاتخاذ هذه الخطوات وما إذا كان القطاع الخاص يبحثها على ذلك أو أنها كانت تتمتع بمساندته. والحقيقة أن مترنيخ، الذي اتخذ مواقف عدائية تجاه الدولة العثمانية ومستقبلها، قد اتبع عدداً من السياسات التي كانت تهدف لتقوية الصلات بين هابسبورج والدولة العثمانية، على الأقل في مجال التجارة. وكانت تلك السياسات توضح أن التجار ورجال الصناعة النمساويين قد تجاهلوا موقف القطاع الخاص الضعيف تجاه الأسواق العثمانية وكان لهم دور في تشجيع مترنيخ على تطبيق سياسته التجارية الودية (1).

ونتيجة للاضطرابات الداخلية في إمبراطورية هابسبورج أثناء عام 1264هـ / 1848م، فقد الكونت مترنيخ منصبه كمستشار نمساوي وتنازل الإمبراطور فرديناند (2) عن عرش هابسبورج لابن أخيه فرانسيس جوزيف (3). وقد أثرت هذه التغييرات على العديد من نواحي الحياة في النمسا ويتضمن ذلك المسار الذي سلكته الإمبراطورية في التجارة مع الدولة العثمانية. في الخمس والعشرين عاماً التي أعقبت انتهاء عهد مترنيخ، لم تكن حكومة هابسبورج داعمة للتجارة مع الدولة العثمانية كما فعل إمبراطور ومسؤولو النمسا في القرنين الثاني والثالث عشر الهجري/ الثامن عشر وأوائل التاسع عشر الميلادي.

لم تكن علاقات فرانسيس جوزيف الأولية مع الحكومة العثمانية حماسية وتفسر هذه الملاحظة سبب معارضة/عدم رغبة السلطان وحكومته في دفع العلاقات التجارية قدماً مع الدولة العثمانية في الأعوام المقبلة. وتفسر الأحداث، أكثر من أي سياسة عدائية مباشرة ينتهجها السلطان مع

(1) Schierbrand, Wolf Von, Austria-Hungary: The Polyglot Empire (1917), New York, Frederick A. Stokes Company, 1917, Online Version, www.archive.org, P.224–238. Turnbull, Peter Evan: Austria – Politics And Government, 1786-1852, Vol: 2, London: J.Murray, www.archive.org.

(2) فرديناند الأول، إمبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا (8 رجب 1207 هـ – 3 ربيع الأول 1251 هـ / 19 أبريل 1793 - 29 يونيو 1875) خلف والده (فرانسيس الثاني إمبراطور الرومانية المقدسة) كإمبراطور وملك في عام 1251 هـ / 1835. اختار التنازل عن العرش عام 1264 هـ / 1848م بعد سلسلة ثورات. كما أنه كان ملك لومبارديا فينيتو.

راجع : http://en.wikipedia.org/wiki/Ferdinand_I_of_Austria

(3) فرانسيس جوزيف الأول (بالألمانية: Franz Joseph I) (28 صفر 1246 هـ – 25 محرم 1335 هـ / 18 أغسطس 1830 – 21 نوفمبر 1916) إمبراطور النمسا، ولد في قصر شون برن في فيينا كأكبر أبناء الأرشدوق فرانز كارل، تولى مقاليد الحكم في عام 1264 هـ / 1848 وتزوج في سنة 1269 هـ / 1853 من الملكة اليزابيث.

لمزيد من التفاصيل راجع: http://en.wikipedia.org/wiki/Franz_Joseph_I_of_Austria

العثمانيين، الحالة المتردية التي آلت إليها العلاقات بينهما في عامي 1264هـ/ 1848م و1265هـ/ 1849م. عندما اعتلى فرانسيس العرش عام 1264هـ/ 1848م، لم تكن الثورة داخل أراضي هابسبورج قد انتهت. وكان ثوار هنغاريا يمثلون خطراً حقيقياً حتى تمكنت القوات الملكية النمساوية –بمساعدة روسيا- من إخماد الثورة. أظهرت الحكومة العثمانية تعاطفها مع موقف هنغاريا – تماماً كما حدث في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي- ولكنها لم تقدم دعماً مباشراً. هذه المرة، سمحت إسطنبول لثوار هنغاريا المهزومين باللجوء للدولة العثمانية. أزعجت هذه السياسة العثمانية حكومة هابسبورج وبارون ستيومر Baron Sturmer الممثل الدبلوماسي للنمسا لدى الباب العالي والذي يعمل تحت إمرة المستشار النمساوي الجديد فيليكس شوارزنبيرج Felix Schwarzenburg⁽¹⁾ والذين طلبوا من الباب العالي تسليم هؤلاء الثوار لهابسبورج. ورفضت الحكومة العثمانية هذه المطالب وعلى الرغم من ذلك، ظلت النمسا ثابتة على موقفها. أبلغ ستورمر Sturmer وزير الخارجية العثماني علي باشا أن النمسا ستعتبر هروب أي من اللاجئين، سبباً للحرب. وتبع ذلك إرسال فيينا لعدد من الوكلاء بتعليمات للدولة العثمانية من أجل عودة قادة ثورة هنغاريا للنمسا مثل لويس كوسوث Louis Kossuth⁽²⁾ قائد الثورة المجرية. ورغم كل ذلك لم تستجب إسطنبول. وفي 17 من شوال/ 16 من سبتمبر تمّ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين نتيجة لمواقفهم المتعنتة إزاء قضية اللاجئين. ولم يحدث مطلقاً منذ الحرب التي خاضها جوزيف الثاني ضد العثمانيين أن وصلت العلاقات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية إلى مثل هذه الحالة.

وصلت العلاقات النمساوية-العثمانية لأسوأ مراحلها. تراجعت حكومة هابسبورج عن موقفها خشية أنه في حالة نشوب حرب مع الدولة العثمانية سيزترتب على ذلك حدوث صراع أوروبي. وافقت فيينا على العفو عن غالبية الهنغاريين الذين فروا للدولة العثمانية، مما سمح بعودة العلاقات الدبلوماسية في ربيع الآخر 1266هـ/ أبريل 1850م. سمحت الدولة العثمانية لـ لويس كوسوث Louis Kossuth (قائد ثوار هنغاريا والمكروه في فيينا) بالهرب لبريطانيا؛ مما أشعل الغضب

(1) فيليكس شوارزنبيرج Felix Schwarzenburg (1215 هـ – 1268 هـ / 1800م-1852م) مستشار النمسا والذي أعاد إمبراطورية هابسبورج إلى مكانتها كقوة أوروبية بعد الأحداث التي حدثت عام 1264 هـ / 1848م .

راجع : [Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Prince_Felix_Of_Schwarzenberg](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Prince_Felix_Of_Schwarzenberg)

(2) لويس كوسوث Louis Kossuth (1217 هـ – 1311 هـ / 1802م – 1894م) كان محامياً مجرياً وسياسياً بارعاً نشط خلال الثورة المجرية عام 1264 هـ / 1848م وكرم في بلدان عديدة منها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Louis_Kossuth](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Louis_Kossuth)

الرسمي وأيضاً قرار إسطنبول باستخدام اللاجئين الهنغاريين كقوات ضد القوات النمساوية في نزاع دولي حول استقلال مونتينيغرو في أوائل 1266هـ/ أوائل 1850م وبالتالي، لم يتم التوصل لمصالحة فعلية بين النمسا والدولة العثمانية.⁽¹⁾

وقد ساهمت البعثة التي أرسلتها فيينا عام 1269هـ/ 1853م – والتي قادها تشارلز لينين Charles Leningen⁽²⁾ - في التوصل لتسوية فيما يخص قضية مونتيجرو، مما أدى لعودة العلاقات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية أكثر طبيعية. ونجحت النمسا بعد أن استردت قوتها بعد انتهاء الأزمات الداخلية التي كانت سبباً في ضعفها- في وقت بعثة Leningen للتوصل لاتفاق مع الدولة العثمانية بناء على العديد من مطالب النمسا. وكانت بعض هذه المطالب تتعلق بالتجارة، وبخاصة، طلب Leningen كف مضايقة العثمانيين للتجار النمساويين وتعويض النمساويين عن الخسائر التي تعرضوا لها. ويؤكد ذلك على رغبة النمسا-على الرغم من غضبها من الموقف العثماني حول قضية اللاجئين الهنغاريين- في الإبقاء على علاقتها الودية مع الدولة العثمانية. وذلك إدراكاً منها أن نهاية الدولة العثمانية ليست وشيكة بعد وطالما ظلت الدولة الشرقية فاعلة، فإنها تعني استمرار وجود سوق لعدد من البضائع النمساوية.⁽³⁾

إن التطورات التي طرأت على اقتصاد النمسا- نتيجة أحداث 1265هـ/ 1849م- تفسر سبب تجاهل النمسا لخلافاتها مع الدولة العثمانية ومواصلة دعمها للمصالح التجارية النمساوية هناك. وتمثل إحدى نتائج أحداث 1264هـ/ 1848 في وجود مدير جديد للاقتصاد القوي الذي تسيطر عليه الدولة. وشغل كارل فون بروك Karl Von Bruck منصب وزير التجارة النمساوي عام 1264هـ/ 1848م، وكان في السابق مديراً لشركة لويد النمساوية وأحد مشجعي التوسع في التجارة البحرية لها بسبورج إلى شرق المتوسط. وكان حريصاً- خاصة في الفترة التي أعقبت 1264هـ/

(1) انظر المبحث الثاني من الفصل الأول ص 195 – 200.

راجع:

Miller, William (1913), The Ottoman Empire, (1801–1913), Cambridge University Press, P. 200 – 240.

(2) كارل فريدرش فيلهلم Carl Friedrich Wilhelm Emich Prince Of Leiningen 12 جاد الآخر 1219 هـ – 15 ربيع الاول 1273 هـ / 12 سبتمبر 1804م – 13 نوفمبر 1856م، أحد النبلاء الألمان وكبار السن والأخ غير الشقيق للملكة فيكتوريا من المملكة المتحدة.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Carl,_3rd_Prince_Of_Leiningen](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Carl,_3rd_Prince_Of_Leiningen)

(3) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. 762 P45-110.

1848م- على دفع الاقتصاد المحلي للنمسا باتخاذ عددٍ من الخطوات في هذا الشأن، والتي كان لها أكبر الأثر في دعم التجارة مع الدولة العثمانية.

وأعطى التوسع الصناعي للنمسا دفعة للبرنامج الاقتصادي الذي انتهجه كل من السلطان الجديد ووزير التجارة. بانتهاء نظام الروبوت القديم للزراعة، فقد شجع بروك Bruck انتقال صغار الفلاحين للحضر حيث ينضمون لقوة العمل في الصناعة. وبينما لم ينشأ عن هذه السياسة تحويل النمسا من منطقة إنتاج زراعي لمنطقة صناعية، فإنها قد ساهمت في رفع الإنتاج الصناعي. وكان اهتمام القطاع الخاص والدولة بإنشاء السكة الحديد له أكبر الأثر على زيادة الإنتاج الصناعي للإمبراطورية. وقد حفز تطور السكك الحديدية على نمو الصناعات الثقيلة مثل الفحم والحديد والصلب. وعلى الرغم مما سبق، فإن هذه البرامج الصناعية التي دعمتها الحكومة لم تكن فعالة. فقد أعاقت الخلافات، التي نشأت للتكوين المتعدد الجنسيات الذي أصبحت عليه الإمبراطورية وتعقيدات البيروقراطية النمساوية، المبادرات المتعلقة بالتطور الصناعي. ومع ذلك، فإن السياسة التي اتبعتها فرانسيس جوزيف وبروك Bruck، والتي تتمثل في اتجاه إمبراطورية هابسبورج نحو مزيد من التصنيع، ساهمت في أن يكون اقتصاد النمسا أكثر حداثة. وعاد ذلك بالنفع على الصناعات الخفيفة والثقيلة معاً. وكانت زيادة إنتاج الصناعات الخفيفة ذات أهمية مباشرة لتجارة التصدير الخاصة بهابسبورج للدولة العثمانية، وكان تصدير هابسبورج يتألف من سلع رخيصة يتم إنتاجها في المصانع.

ونتيجة لأن سياسة التجارة الخارجية للنمسا في ستينات القرن الثالث عشر الهجري/ أوائل الخمسينيات من القرن التاسع عشر الميلادي 1266هـ/ 1850م قد تركزت على تحقيق منطقة تجارة قائمة على السوق الأوروبية المشتركة، والتي تضم إمبراطورية هابسبورج بأكملها ودول الاتحاد الجمركي الألماني بقيادة بروسيا، فقد يبدو ظاهرياً أن بروك Bruck قد تخلى عن تطلعاته التجارية في الشرق الأدنى. ولكن ما يلي سيثبت أنه لم يتخل عن تلك الطموحات. كان بروك Bruck واقعياً وتابعاً لفريدريك لست، وبالتالي، فإنه كان يعتقد بأن التوصل إلى منطقة اقتصادية ألمانية من شأنه أن يوفر للنمسا الأسواق التي تحتاجها لتوزيع منتجاتها بينما ستمد إمبراطورية هابسبورج بالسلع التي تحتاجها. ولتحقيق ذلك، فقد وجه Bruck التجارة النمساوية للمسار الذي لم تتخلف عنه حتى انهيار الإمبراطورية النمساوية عام 1336هـ/ 1917م. ولكونه حريصاً وفطناً مثل رجال الاقتصاد الحكماء في التاريخ التالي لإمبراطورية هابسبورج، فقد رفض اتباع سياسة من جانب واحد في أمور التجارة الخارجية. وقد طبق وزير التجارة النمساوي عدداً من البرامج التي تهدف لبناء التجارة البحرية من تريستي للجنوب الشرقي للنمسا، وذلك لأن أحلامه بالتجارة مع

الشرق لا تزال حاضرة. وباستمرار دعم الحكومة لشركة لوييد النمساوية فقد أسهم ذلك في جعل لوييد أكبر أسطول بحري نمساوي بل خط شحن رئيسي يعمل في المتوسط بأكمله بحلول الستينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ الخمسينيات من القرن التاسع عشر الميلادي 1266هـ/ 1850م. وكان قرار الحكومة بالبداية في إنشاء خط سكة حديد -على سيمرنج Semmering⁽¹⁾ وينتهي في الجنوب في تريستي- بنفس الأهمية لتنشيط التجارة العثمانية مثل الدعم الذي منحتة الحكومة لشركة لوييد. وعند اكتمال هذا الخط، فإن خط السكة الحديد الجنوبي قد عجل من تدفق البضائع خلال تريستي إلى الأسواق فيما وراء البحار مثل الموانئ العثمانية.⁽²⁾

بالإضافة لهذه البرامج الاقتصادية التي ترعاها الحكومة، فقد شهدت الفترة التي أعقبت 1264هـ/ 1848م في التاريخ الاقتصادي النمساوي تطوراً- في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي- يتمثل في تعزيز تجارة هابسبورج للدولة العثمانية. ومع بداية عام 1265هـ/ 1849م، بدأت الغرف التجارية في الظهور في الجزء النمساوي من إمبراطورية هابسبورج. وسعت تلك الغرف في دفع النمو الصناعي والتجاري، وكانت تتألف من المواطنين الذين يمثلون مصالح اقتصادية هامة ومتنوعة. وكانت وظيفتهم الأساسية تتمثل في تقديم النصيحة للحكومة المركزية في أمور مثل الإنتاج الصناعي، النقل، والتجارة المحلية والخارجية. وبحلول أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، أصبحت الغرف التجارية والصناعية قوة ذات ثقل حيث تؤثر اقتراحاتها للحكومة المركزية على اتجاه الشؤون الاقتصادية. وكما توضح الدراسات المختلفة فإن مسار التجارة النمساوية مع الدولة العثمانية أصبح متأثراً بالأفكار والطلبات التي تقدمها غرف التجارة المحلية المنشأة في منتصف القرن. وبما أنه قد تم إنشاء العديد من المصانع في المراكز الصناعية⁽³⁾، فأصبح جلياً السبب وراء اهتمامهم (الغرف التجارية) بتصدير النمسا للدولة العثمانية، والذي يتبعه المنتجات المصنعة.

وبحدوث بعض التطورات الاقتصادية في أوائل الخمسينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي 1266هـ/ 1850م في إمبراطورية هابسبورج، والتي عملت على تطوير

(1) سيمرنج هي الممر الجبلي في جبال الألب الشمالية الشرقية التي تربط جنوب النمسا وستيريا Stryia، وتشكل حدوداً طبيعية بين المنطقتين.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Semmering_Pass](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Semmering_Pass)

(2) Ibid

(3) كانت هذه المراكز في كل من بولندا وبوهيميا والتشيك وبارافيا وسكسونيا

WME. Lingelbach (1910), Austria-Hungary: The History Of Nations, Based On The Work Of Paul Louis Legdr, Volume XVII, The H.W. Snow And Son Company, P.85.

التجارة النمساوية للمناطق العثمانية، ولكن بنشوب حرب القرم 1269هـ/ 1853م فقد أعاق ظهور النتائج الايجابية لهذا التطوير. في الماضي حين كانت الدولة العثمانية تشارك في حروب أجنبية، أو كان لديها اضطرابات داخلية، فإن ذلك ينعكس على التجارة الخارجية ويشمل ذلك التجارة الخارجية مع الدول التي لديها علاقات ودية مع الدولة العثمانية.

وإذا كانت حرب القرم ذات تأثير مباشر على التجارة بين تريستي والموانئ العثمانية، فإنها ساعدت النمسا ودولاً أوروبية أخرى في الوصول لعلاقات تجارية أفضل في نهاية الحرب. وفيما يتعلق بالخلافات بين الدولتين، فقد تمّ تحييتها جانباً أثناء فترة الحرب. وسانددت النمسا الموقف العثماني في الحرب ضد روسيا وبذلك تكون قد كسبت امتنان العثمانيين لها مما نتج عنه منح العثمانيين مزايا تجارية وغيرها في اتفاقية باريس⁽¹⁾.

ويظل السؤال مطروحاً حول اختيار قيينا اتخاذ موقف مهادن تجاه إسطنبول. تمّ الاتفاق بين قيينا وسانت بطرسبرج في أوائل الخمسينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي 1266هـ/ 1850م على أن إمبراطورية هابسبورج تدين لروسيا؛ وذلك لتقديم روسيا يد العون لها أثناء الثورة الهنغارية عام 1265هـ/ 1849م. وبالتالي، فقد توقع سانت بطرسبرج- في عام 1259هـ/ 1853م- أن قيينا ستردد مساندة روسيا لها في صراع القرم. ووضع بروك جانبا تطلعاته التجارية مع الدولة العثمانية، وأوضح أنه ينبغي على النمسا أن تتصرف كما تريد روسيا. وساعدت والدة فرانسيس جوزيف على عدم الانحياز لآراء بروك وكانت في الوقت نفسه مؤيدة لرأي وزير الخارجية بول تريكوفولي. وعلى الرغم من عدم وضوح سبب اقتناع فرانسيس جوزيف بمساندة منهج بول تريكوفولي Buol Tricopholi وزير خارجية النمسا⁽²⁾ في ذلك الوقت إلا أنه بدا

(1) للمزيد، انظر الفصل الأول من المبحث الثالث، وراجع أيضاً:

Donald Quataert , (2005) , The Ottoman Empire, 1700–1922 , Cambridge University Press 2005 , Pp.75 -85. The Ottoman Empire And Early Modern Europe , *New Approaches To European History Series* Editors (Daniel Goffman), Cambridge University Press 2004, Pp. 169. -Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. 762 P45-110.

(2) كارل فرديناند فون Karl Ferdinand, Count Von Buol-Schauenstein (ولد في 20 ذو القعدة 1797 هـ / 17 مايو 1797م، ريجنسبورج، ألمانيا، توفي 7 جماد الآخر 1282 هـ / 28 أكتوبر 1865م، فيينا، النمسا) وزير الخارجية (1268 هـ - 1275 هـ / 1852م - 1859م) للإمبراطورية هابسبورغ النمساوية، والتي أدت إلى سياسات القطيعة مع روسيا وتفكك التحالف بين المحافظين (النمسا وروسيا وروسيا). دخل الخدمة الدبلوماسية النمساوية عام 1231 هـ / 1816م، وكان سفيراً لدى بادن 1243 هـ / 1828م، فورتمبرغ 1260 هـ / 1844م، وروسيا 1264 هـ / 1848م، وبريطانيا العظمى 1267 هـ / 1851م. في أعقاب وفاة رئيس الوزراء فيليكس الأمير شوارزبرج زو (جماد الآخر 1268 هـ / أبريل 1852م)، عُيّن وزيراً للشؤون الخارجية ورئيس مجلس الوزراء للإمبراطورية.

واضحاً أن الاعتبارات التجارية لا تأثير لها على القرار الإمبراطوري، بمعنى أن تحقيق المصالح التجارية للنمسا مع إسطنبول لم يكن ذا أهمية بالمقارنة بالأولويات الأخرى.

كانت دبلوماسية هابسبورج مساندة للعثمانيين ما بين ربيع الأول 1270هـ/ 1854م و ربيع الآخر 1272هـ/ ديسمبر 1855م ويظهر ذلك في العيد من الأمثلة. فقد أرسلت فيينا في 7 رمضان 1270هـ/ 3 يونيو لعام 1854م إنذاراً لروسيا موضحة فيه أنه لا ينبغي أن يتسع نطاق الحرب لتشمل ما بعد جبال البلقان، وأيضاً على روسيا أن تشير لموعدها لإخلاءها للإمارات. وبعد مرور احد عشر يوماً، أبرمت النمسا اتفاقية مع الدولة العثمانية وفيها وعدت النمسا بتأييد فكرة الحفاظ على الدولة العثمانية. وقد تمّ وضع الخطط لاحتلال النمسا للإمارات التي ستخليها روسيا، وأيضاً خطط لمواجهة رد فعل هابسبورج في حالة حدوث أي اضطرابات في البلقان، والهدف من ذلك دعم المصالح النمساوية في مناطق البلقان والدانوب. وبحلول بداية ذي الحجة/ نهاية أغسطس كانت فيينا قد نفذت وعدها. وبعد رحيل القوات الروسية، دخلت النمسا الإمارات الرومانية. وفي مواقف أخرى يبدو فيها العداء لروسيا جلياً، حيث كونت النمسا تحالفاً -هجومياً ودفاعياً- مع بريطانيا وفرنسا في ربيع الأول 1271هـ/ ديسمبر 1854م. في ربيع الأول 1272هـ/ ديسمبر 1855م، فقد أرسلت النمسا تحذيراً لروسيا مفاده إما أن تقبل روسيا الخطط المقترحة التي قدمتها فرنسا وبريطانيا في مؤتمر النقاط الأربعة الذي انعقد في فيينا لإنهاء حرب القرم وتبدي موافقتها على تحييد البحر الأسود والتخلي عن بيسارابيا Bessarabia⁽¹⁾ أو الدخول في حرب مع النمسا.⁽²⁾

=

[Http://Global.Britannica.Com/Ebchecked/Topic/84515/Karl-Ferdinand-Count-Von-Buol-Schauenstein?Anchor=Ref114988](http://Global.Britannica.Com/Ebchecked/Topic/84515/Karl-Ferdinand-Count-Von-Buol-Schauenstein?Anchor=Ref114988)

(1) بيسارابيا: هو مصطلح يشير إلى منطقة جغرافية تقع في أوروبا الشرقية يحدها من الشرق نهر الدنستير ومن الغرب نهر بروت. كان هذا المصطلح يشير إلى ما سمته الامبراطورية الروسية شرق مولدافيا التي استولت عليها بعد معاهدة بوخارست بعد الحرب الروسية العثمانية 1221 هـ - 1227 هـ / 1806م - 1812م. الجزء الغربي المتبقي من مولدافيا اتحد مع والاشيا ليكون مملكة رومانيا. (في الفترة القصيرة بين 1272 هـ / 1856م و 1192 هـ / 1878م اثنان من المقاطعات التسع المتبقية من بيسارابيا كان جزءا من مولدافيا) في 1336 هـ / 1918م قبل نهاية الحرب العالمية الأولى بقليل أعلنت بيسارابيا استقلالها عن روسيا تحت اسم الجمهورية الديمقراطية المولدافية واتحدت بعد ثلاثة شهور مع مملكة رومانيا.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Bessarabia](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Bessarabia)

(2) محمد فريد بك الحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية " مرجع سبق ذكره، ص 491 - 498.

Mansel, Philip. (1995), Constantinople City Of The World's Desire 1453-1923, John Murray, London.P. 26

وفي مفاوضات السلام التالية التي انعقدت في باريس في جمادى الآخر ورجب 1272هـ/ فبراير ومارس 1856م، عبرت إسطنبول عن امتنانها للدول الأوروبية التي ساندتها وبما فيهم النمسا. وهناك مثال على تقدير الدولة العثمانية لدور النمسا وهو يتمثل في "اتفاقية المضائق"⁽¹⁾ الملحقة بمعاهدة سلام باريس. وهناك عدد من الأمثلة الأخرى في مواد معاهدة باريس 10، 11، 15، و19 والتي تتعلق جميعها بدفع التجارة الخارجية للدولة العثمانية. واستفادت تجارة الشحن الأجنبية في الشرق الأدنى من الاشتراطات التي يتم بموجبها فتح البحر الأسود أمام التجار البحريين Merchant Marins من كافة الأمم (المادة 10)، تحرير التجارة الأجنبية في الموانئ ومياه البحر الأسود من كل العوائق ماعدا تلك المتعلقة بالصحة، الجمارك ولوائح الشرطة (المادة 11)، واعتراف الدولة العثمانية وروسيا بالقناصل الأجانب" في موانئهم الواقعة على شاطئ البحر الأسود لضمان الأمن للمصالح التجارية والبحرية لكل أمة" (المادة 11). وبموجب المادتين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة، فسيتم إنشاء لجنة دولية للدانوب بغرض الإشراف على تطوير النهر لضمان سلامة الشحن في المستقبل. وفقدت روسيا سلطتها على منطقة دانوب الدلتا. وفيما يخص الاشتراطات الأخيرة التي سبق ذكرها، لا بد من ملاحظة أن الإخفاق المتكرر للجنة الدولية- في الأعوام المقبلة - في تطبيق البرامج التي من شأنها أن تعمل على تطوير الدانوب، قد أسهمت في التقليل من آثار تلك الضمانات وتسببت في استمرار النمساويين في اتباع سياستهم السابقة المتمثلة في استخدام الطرق بدلاً من الدانوب للوصول للدولة العثمانية.

على الرغم من أنه في أوائل السبعينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ أواخر الخمسينيات من القرن التاسع عشر الميلادي 1266هـ/ 1850م، أشارت العديد من العوامل للآفاق المشرقة للنمسا

(1) في عام 1249 هـ/ 1833م حصلت روسيا على أكثر من ميزة خفية وذلك تفوقاً على القوى الأوروبية الأخرى. حيث حصلت روسيا من خلال شرط سري في المعاهدة التي وقعت في Skelessi Unkiar مع الدولة العثمانية حيث منحت الدولة العثمانية استثناء لروسيا في الاتفاق الذي يقضي بإغلاق المضائق أمام جميع السفن باستثناء روسيا. وبمرور السنوات الثماني أصبحت روسيا أكثر اهتماماً وقلقاً لضمان السلام في المنطقة أكثر من الحصول على ميزة. مثل غيرها من القوى الغربية الأوروبية، ويشعر بأن القيصر الأكثر أماناً هو دعم رجل أوروبا المريض بدلاً من تمزيقه نتيجة لهذا الإجماع بين الدول الأوروبية تم التوصل إلى اتفاقية المضائق وتم التوقيع عليها في لندن في عام 1257 هـ/ 1841م بين بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وروسيا، وتركيا. وتتضمن معاهدة لندن للمضائق نوعين من الاتفاقات الرئيسية. واحد هو أن السفن الحربية لا تستطيع المرور عبر المضائق في وقت السلم. ويعتبر قبول هذا الاتفاق تنازلاً كبيراً من جانب روسيا، لأن ذلك يمثل أهمية بالنسبة للسفن الروسية لتكون قادرة على الخروج من البحر الأسود وإلى الحرية في البحر الأبيض المتوسط، وذلك أكثر من أي دولة أخرى، وأيضاً القيام بالرحلة العكسية. ومن ثم يصبح من خلال هذا الطريق فقط للسفن الروسية في البلطيق وأساطيلها في البحر الأسود أن تتقابل. الشرط الأكثر أهمية أيضاً في الاتفاقية هو أن أي دولة لن تسعى ليكون لها تأثير خاص داخل الدولة العثمانية.

محمد فريد عبدالحليم: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 451 - 452.

Efraim Karsh (2001): Empires Of The Sand: The Struggle For Mastery In The Middle East, Harvard University Press.

في إحداه من التطوير لتجارته البحرية مع الدولة العثمانية، وعلى الرغم من ذلك، فإن حكومة هابسبورج قد شددت على أهمية علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة العثمانية. وفي العقد الذي تلا معاهدة باريس، أفصحت فيينا عن رغبتها في منح الدولة العثمانية الاستقلال والتكامل الإقليمي. وفي أوائل شعبان 1272هـ/ منتصف أبريل 1856م، وقعت النمسا اتفاقاً مع بريطانيا وفرنسا يهدف لحماية وللحفاظ على الدولة العثمانية حتى لو كان ذلك يعني اللجوء للحرب. في الأعوام التالية، بدا واضحاً أن النمسا قد تمسكت بسياستها الودية اتجاه الدولة العثمانية. وهناك مواقفها أثناء الخلاف بشأن ما إذا كان ينبغي توحيد الإمارات الرومانية وأزمة في سوريا ناشئة عن صراع بين الموارد والدروز.

وبالأخذ في الاعتبار استعداد فيينا الظاهري لنسيان قضية اللاجئين الهنغاريين ودعمها للباب العالي دبلوماسياً بحلول الخمسينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي 1266هـ/ 1850م، يبدو قرار الحكومة النمساوية في أعقاب حرب القرم -بالبدء وللمرة الأولى منذ عهد تشارلز السادس - بالانسحاب من سياسة الحكومة الداعمة للروابط التجارية مع الدولة العثمانية غير متسق وغير متوافق مع الرغبة في دعم العلاقات الثنائية مع الدولة العثمانية. وكما سنرى في الصفحات التالية فإنه من المرجح أن يكون هذا التغيير في السياسة يرجع للمشاعر الطيبة التي تسود فيينا وإسطنبول، والتي من الممكن أن تكون قد جعلت فيينا أكثر حرصاً (خاصة في ضوء التطورات الاقتصادية للنمسا) فيما يتعلق بمدى علاقات هابسبورج التجارية مع الدولة العثمانية. وتشير الدلائل إلى أن الحكومة النمساوية كانت قد بدأت العمل على إرخاء الروابط التجارية مع الدولة العثمانية. وفي عام 1275هـ/ 1858م، على سبيل المثال، فإن الحكومة المركزية قد باعت السكة الحديد المشيدة جزئياً للمملكة للدولة والتي تصل فيينا بتريست. وينم اختيار الدولة للتخلي عن اتجاهها الرئيسي - المتمثل في وجود رابط بين التجارة البحرية النمساوية والشرق الأدنى - عن عدم حرص فيينا على أن تكون فاعلة في تشكيل اتصالات الإمبراطورية وتجارته مع أماكن مثل الدولة العثمانية. وبالتأكيد فسيكون لهذا التغيير آثاره الضارة في المستقبل. وتحت السيطرة الخاصة للباب العالي فقد فرض رسوم شحن مرتفعة مما زاد من صعوبة منافسة تجار ورجال الصناعة هابسبورج في الأسواق العثمانية.

ويعد رفض أصحاب اليد العليا في الحكومة للانخراط في الخطط الاستعمارية والتجارية التي أيدها رجال مثل بروك، الذي شغل منصب وزير المالية، عام 1271هـ/ 1855م، كارل فون

شيرزر Karl Von Scherzer⁽¹⁾، لورنز فون شتاين Lorenz von Stein⁽²⁾، فرديناند ماكسيميليان Ferdinand Maximilian (أخو السلطان وهو قائد البحرية النمساوية وكان لديه مصالح بحرية قوية) وبعض الرجال المرتبطين بشركة لويد النمساوية – دليلاً على فتور الاهتمام الرسمي لهابسبورج بالأسواق العثمانية في هذا الوقت. واشترك هؤلاء الرجال في مناصرتهم لتوسع التجارة النمساوية والوجود في الشرق الأدنى وشرق آسيا. وبالإضافة إلى الطموح لإنشاء سلسلة من محطات التبريد، والمحطات التجارية والمستعمرات بين أوروبا وشرق آسيا، حتى إن بعضهم (مثل فرديناند ماكسيميليان) حلم بمشاركة النمسا مستقبلاً في قناة تربط البحر المتوسط والبحر الأحمر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأحداث التالية – انتحار بروك ورحيل فرديناند ماكسيميليان من منصبه كقائد للبحرية النمساوية، واشتعال حرب في المقاطعات الإيطالية التابعة للإمبراطورية النمساوية عام 1275هـ/ 1859، والتعليقات الواضحة التي أدلى بها وزير الخارجية Boul ضد أي خطط والتي تبعها استحواذ النمسا على الإقليم العثماني، وعدم الحصول على دعم فرانسيس جوزيف – قد ساهمت في النهاية المفاجئة لتلك التطلعات بحلول عام 1276هـ/ 1860م⁽³⁾.

ويفسر تدهور الموقف المالي لإمبراطورية هابسبورج سبب تراجع قادة الحكومة عن مساندتهم لتشجيع التجارة للدولة العثمانية، لذلك فقد قرروا الانسحاب من طريق السكة الحديد الجنوبي والبقاء في الطرق البحرية وتنفيذ الخطط التجارية والاستعمارية التي تتسم بالمغامرة. وبعد عام 1264هـ/ 1848م، فقد ضعف الموقف المالي للنمسا بسبب الإنفاق العسكري، ودين الدولة المتزايد، ومدفوعات الفائدة، والتي كانت من أهم الأسباب للصعوبات المالية التي واجهت الإمبراطورية. في عام 1271هـ/ 1855م، تمّ تعيين بروك وزيراً للمالية أملاً في أن يتمكن من حل تلك المشاكل. وقد ساهمت مجهوداته في تحفيز الاقتصاد، حيث أعاد الاستقرار للعملة. ولكن كان نجاحه قصير المدى. وبحلول عام 1276هـ/ 1860م، فإن الأعباء المالية المضافة الناشئة عن الحرب على المقاطعات الإيطالية وأيضاً الفضيحة المالية التي عرفت باسم

(1) كارل فون شيرزر Karl Von Scherzer (1236 هـ – 1321 هـ / 1821م-1903م)، مكتشف نمساوي، عالم طبيعة ودبلوماسي.
[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Karl_Von_Scherzer](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Karl_Von_Scherzer)

(2) لورنز فون شتاين Lorenz Von Stein (1230 هـ – 1307 هـ / 1815م – 1890م)، اقتصادي ألماني، وعالم اجتماع، وإدارة عامة.
[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Lorenz_Von_Stein](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Lorenz_Von_Stein)

(3) Donald Quataert , (2005) , The Ottoman Empire,1700–1922 , Cambridge University Press 2005 , Pp.75
-85,

(Eynatten affair) ⁽¹⁾، قد أسهمت في إضعاف الوضع الاقتصادي والمالي للنمسا مرة أخرى. ونتيجة لذلك، فإن النمسا قد أوضحت أنها غير قادرة على مواصلة الدعم الذي تمنحه الدولة لخطوط سكة حديد بعينها مثل الخط الجنوبي، أو أنها غير قادرة أيضاً على أن تتولى العبء العسكري والدبلوماسي لمواصلة السياسة الاستعمارية.

وعلى الرغم مما سبق، فإن المشاكل المالية لم تكن وحدها سبباً كافياً لفقدان أهمية الأسواق العثمانية بالنسبة للمصلحة النمساوية الرسمية. وهناك العديد من الدلائل، التي لا تتعلق بالأمور المالية للإمبراطورية، والتي تشير إلى أن حكومة هابسبورج لم تكن تلتق بالأسواق العثمانية وفضلت بدلاً منها أسواقاً أخرى في أفريقيا وشرق آسيا. وهناك العديد من الأمثلة، بجانب الأمثلة الأخرى التي تمّ ذكرها فيما تقدم والمتعلقة بالصعوبات المالية التي واجهت هابسبورج والتي توضح تراجع اهتمام قيينا بالتجارة العثمانية. وفيما يلي بعض الأمثلة:

في جمادى الأولى 1275هـ/ سبتمبر عام 1858م، فإن أوديسا ستيم (Odessa Steam)⁽²⁾ والتي سيطرت على أرصفة محددة في فيلافرانكا⁽³⁾، والتي تمكن الشحن الروسي من أن يكون له موقع في البحر الأبيض المتوسط ويناكس شركة لويد النمساوية في الشحن لإسطنبول، سوريا، اليونان، والشرق ولكن لم تأخذ الحكومة النمساوية أي موقف حيال ذلك، (فقط أبدت قلقها من ذلك). وهناك المزيد من الدلائل التي تشير لعدم الاهتمام الرسمي المتزايد فيما يخص التجارة النمساوية مع الدولة العثمانية ويظهر ذلك أنه بينما هناك بعض المسؤولين القنصليين النمساويين يلعبون دوراً في تشجيع التجارة بعد 1276هـ/ 1859م، كان ذلك في مصر، Abyssinia (إثيوبيا)، وشرق أفريقيا، والأراضي الساحلية في البحر الأحمر وشرق آسيا. وهؤلاء المتواجدين في الموانئ العثمانية الرئيسية والتي لها علاقات تجارية مع الإمبراطورية النمساوية، كانت مجهوداتهم محدودة لتحفيز التجارة. والخطوة الوحيدة لتقديم يد العون للتجارة النمساوية مع الدولة العثمانية، والتي تمّ اتخاذها في الأعوام التالية لمعاهدة باريس، كانت غير مباشرة. وفي جمادى الأولى 1273هـ/ يناير

(1) هي فضيحة فساد مالي ارتبطت ببعض الترتيبات المالية داخل الجيش وأسفر تفجر هذه الفضيحة عن انتحار الجنرال إيتيان والقبض على 8 أشخاص .
[Http://Members.Fortunecity.Com/Rebmus/Linearc1999.Htm](http://Members.Fortunecity.Com/Rebmus/Linearc1999.Htm)

(2) شركة الملاحة الروسية

(3) فيلافرانكا هي مدينة وبلدية تقع في مقاطعة ومنطقة الحكم الذاتي نافار، شمال إسبانيا.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Villafranca_Di_Verona](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Villafranca_Di_Verona)

1857م، أبرم فرانسيس جوزيف - يعمل لصالح الرابطة الألمانية-النمساوية للتلغراف - معاهدة تلغرافية مع السلطان عبد المجيد Abdul Medshid مما عمل على سرعة الاتصالات وبعض المعاملات التجارية.

من الممكن التوصل لنتيجة مفادها أن السياسة الرسمية النمساوية كانت غير محفزة للعلاقات التجارية بين الدولة العثمانية والنمسا خلال فترة أواخر 1266هـ/ أواخر عام 1850م وذلك بسبب ميل Buol لتشكيل العلاقات الدبلوماسية بين النمسا والدولة العثمانية على أساس العلاقات الدبلوماسية كأصدقاء وكحامية داعمة للدولة العثمانية خلال فترة ما بعد حرب القرم، وكان ذلك بدافع رغبة الحكومة في إثبات حسن نوايا Buol. وفي منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، لم يكن سرّاً خافياً على أحد أن العامل الرئيسي في الضعف الاقتصادي العثماني كان يرجع للتوجه الأوروبي المستمر والمتزايد للسيطرة على الأسواق العثمانية بغرض تدمير صناعات عثمانية محددة "بالإنتاج بتكلفة أقل وبطرق حديثة، وتلك السلع لا تستخدم في أوروبا بل في الشرق فقط"، والمتاجرة بشروط أفضل من تلك المتاحة للعثمانيين. ومن ثم، إذا نأت إمبراطورية هابسبورج بنفسها عن المبيعات الأوروبية للمستهلكين العثمانيين، فإنها بذلك تعطي الانطباع بأنها تساعد على تحفيز الصناعة والتجارة المحلية العثمانية. ولكن لا يوجد دليل على ما إذا كانت قبيحا كانت تريد أو لا تريد أن تترك ذلك الانطباع باتباع هذه السياسة. ومما لا يقبل الجدل، أنه لا توجد دوافع مخصصة، وراء سياسة هابسبورج. وفي غضون فترة قصيرة، استعادت النمسا اهتمامها بالتجارة العثمانية واتبعت مسلكاً ضاراً بالاقتصاد العثماني. وفي هذه الظروف، فتظل الفجوة 1273 هـ - 1279 هـ/ 1856م - 1862م في السياسية النمساوية الرسمية فيما يخص تعزيز صادرات هابسبورج للشرق الأدنى غير قابلة للتفسير. من المحتمل أن يكون فرانسيس جوزيف وحكومته لم ينسوا أو يسامحوا موقف الدولة العثمانية الخاص بقضية اللاجئين الهنغاريين في عام 1265 هـ/ 1849م، واختاروا أن يعبروا عن انزعاج النمسا المستمر من خلال سياسة تجارية ساهمت في خفض تدفق بعض السلع الأوروبية والتي أصبحت الدولة العثمانية معتمدة عليها بشكل كبير⁽¹⁾.

وفي أوائل عام 1276 هـ/ 1860م، عاد اهتمام إمبراطورية هابسبورج بالأسواق العثمانية مرة أخرى. وكانت النمسا من القوى الكبرى التي قصدت الباب العالي بغرض وضع ترتيبات تجارية

(1) Turnbull, Peter Evan, Austria - Politics And Government, 1786 - 1852, Vol.2, London: J. Murray, Wwww.Archive.Org, P. 360 - 383.

جديدة مع الدولة العثمانية والتي من الممكن أن تكون ذات نفع أكبر للدول الأوروبية أكثر من تلك الترتيبات التي صدرت عام 1245هـ/ 1830م. ونتيجة لزيادة حالة الضعف الناشئة عن حرب القرم ومشاكل الإمبراطورية الداخلية المتكررة مثل الذي حدث في سوريا، فأذعن الباب العالي لضغط القوى الكبرى. وفيما يتعلق بالأثر الإيجابي-على الدولة العثمانية-لتلك الترتيبات التجارية سألفة الذكر، فتمكنت الحكومة العثمانية من رفع رسوم الاستيراد إلى 8%. وعلاوة على ذلك، فقد تلقى الباب العالي وعودا -في عدد من الاتفاقات التجارية الجديدة- من القوى الكبرى بعدم السماح لعلاقتهم التجارية أو مطالبهم بإعاقه الحقوق الإدارية للعثمانيين على أراضيهم (المقصود أراضي الدول الأوروبية). ولكن من نواحي أخرى، يجب اعتبار تلك الترتيبات التجارية الجديدة ضارة بالمصالح العثمانية. وأوضح Puryear أن " النتيجة الإجمالية بعد 1278هـ/ 1862م تمثلت في أن الدولة العثمانية قد أصبحت بلداً تجارياً حرّاً بكل ما تعنيه الكلمة". وبما أن الاتفاقات التجارية لعام 1276هـ/ 1860م، لم تلغ كل التعريفات والجمارك الخارجية، وفقاً لـ Puryear، فإن إنشاء نظام تجاري حر يعني:⁽¹⁾

1. منطقة تجارة حرة تمّ إنشاؤها داخل الدولة العثمانية للتجار الأجانب.
2. "فرض الضرائب للحصول على إيرادات فقط دون الاكتراث بأثرها على الصناعات المحلية".

وبفحص شروط الاتفاقات التجارية التي وقعتها كل من بريطانيا وفرنسا مع الباب العالي في 18 شوال 1277هـ/ 29 ابريل 1861م، فنجد بها الآثار الضارة وأيضاً "التجارة الحرة". ويتبين من المواد الأولى في الاتفاقيتين، أن الدولة العثمانية تعاني من العديد من الإخفاقات. على الرغم من أن الباب العالي حاول التنصل من الالتزام بالتنازلات السابقة لعام 1276هـ/ 1860م، فإن المادة الأولى من الاتفاقين الفرنسي والبريطاني تنص على أن:

"كل الحقوق، والإمتيازات والإعفاءات الممنوحة للرعايا [الفرنسيين والبريطانيين] وللسفن بموجب الاتفاقات السابقة، مؤكدة، باستثناء البنود المذكورة في الاتفاقات السابقة والتي ترى الاتفاقية الحالية تعديلها"

وتبع ذلك شروط كارثية أكثر للدولة العثمانية. وتسمح المادة الثالثة في تلكم الاتفاقيتين للتجار

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. P. 45-110.

الفرنسيين والبريطانيين بالعمل كوسطاء في الدولة العثمانية. ويستطيعون بيع وشراء السلع العثمانية داخل الإقليم العثماني، ويتم ذلك وفقاً لحقوق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الممنوحة للرعايا العثمانيين. وتخضع تلك البضائع العثمانية -المشتراة في الداخل ويشحنها للخارج تجار أجنبي- لرسوم تصدير أقل والتي ستخفض في غضون سبعة أعوام لتصبح 1% من قيمة السلعة. وبالتالي يتمتع التجار الأجانب بمزايا أكبر من نظرائهم العثمانيين في مجال التصدير، بينما ظل التجار المحليون يرضخون تحت وطأة الرسوم المتراكمة حيث تنتقل منتجاتهم من مقاطعة عثمانية لأخرى. ونصت مواد أخرى على أن السلع الأوروبية القادمة إلى الدولة العثمانية في المناطق شبه المنفصلة عن الدولة العثمانية لن تدفع ضرائب مرة أخرى عند الدخول لهذه المناطق الواقعة تحت حكم إسطنبول. ولن تخضع السلع على السفن والتي تمر خلال المضائق لرسوم استيراد⁽¹⁾.

وبالفعل فقد ساهمت تلك الاتفاقيات في حماية صناعات التبغ والملح العثمانية، مما سمح للباب العالي بتقييد استيراد السلع الخطيرة، ومكافحة التزوير، واستيراد المواد المهربة، ضامنة بذلك عدم تدخل القوى الكبرى في الإدارة الداخلية العثمانية، ونصت على أن أي تغيير مستقبلي في العلاقات التجارية يمكن تحقيقه فقط من خلال اتفاق مشترك. ولكن لا يخفي كل ما سبق حقيقة أن الباب العالي سمح لترتيبات معاهدة 1245هـ / 1830م بالتوسع -بسبب الضعف والحاجة- لدرجة أنها شملت إنشاء منطقة تجارة حرة داخل الدولة العثمانية للتجار الأجانب بينما لا يتوفر ذلك للتجار المحليين. ولم يعد ارتفاع رسوم الاستيراد من 3% إلى 8% يمثل عائقاً حقيقياً أمام استيراد السلع الأجنبية. فظل الوضع كما في السابق، فالواردات (سلع مصنعة) لازالت رخيصة ووفيرة. حتى بإضافة الضريبة التي بلغت نسبتها 8%، فيمكن بيع هذه السلع أرخص في الأسواق العثمانية من السلع التي تنتجها الصناعات العثمانية.

كانت النمسا من آخر القوى الكبرى التي أبرمت اتفاقاً تجارياً جديداً مع الدولة العثمانية يقارب الترتيبات الفرنسية والبريطانية في عام 1277هـ / 1861م. كما توانت النمسا عن التوصل لترتيب جديد خاص بالتجارة مع الدولة العثمانية عام 1245هـ / 1830م و1256هـ / 1840م، فإن تأخرها ذلك لم ينتج عن عدم رغبة أو عدم اكتراث للتوصل لاتفاقية. ولكن، مرة أخرى، أرادت قيينا فقط الوصول لأفضل الشروط الممكنة.

وبحلول عام 1278هـ / 1862م كان لدى إمبراطورية هابسبورج عدد من الأسباب دفعتها

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. 762 P45-110.

لتطوير علاقاتها التجارية مع الدولة العثمانية. وكانت الصعوبات الاقتصادية والمالية داخل الإمبراطورية النمساوية تعني أن الدولة بحاجة ماسة للأموال ولتحسين ظروف التجارة. ووفرت المبيعات إلى الأسواق العثمانية ما سبق.

وعلاوة على ذلك، فإن سعي بروسيا (شريك النمسا في الاتحاد الجمركي الألماني) لإبرام اتفاق تجارة جديد مع فرنسا - عام 1278هـ / 1862م والذي أغضب فيينا - شجع الحكومة النمساوية على تقليل اعتمادها على التجارة الأوروبية وأسهمت في إعادة تقييم أهمية التجارة العثمانية بالنسبة للنمسا. ومن المرجح أن هناك عوامل أخرى قد ساهمت في إحياء اهتمام هابسبورج بالتجارة البحرية وخاصة تجاه الشرق. وفي كتيب أصدره جن أرول عام 1276هـ / 1860م بعنوان النمسا: موقفها والآفاق المستقبلية⁽¹⁾، نصح فيينا بالتفكير ملياً في المزايا التي قدمتها تجارة الشرق في السابق. ووبخ الكاتب النمسا لتوجهها للتجارة مع الشمال بدلاً من الجنوب لتجاهل التجارة البحرية خارج الموانئ الأدرىكائية. وفيما يتعلق بتلك النقطة الأخيرة، ذكر ما يلي⁽²⁾:

"إن [الموانئ النمساوية الأدرىكائية] مفتوحة طوال فصول العام، وهي في موقع متميز يمكنها من الاتصال بأسواق التجارة في أوروبا، أفريقيا وآسيا وتعد بمثابة منفذ طبيعي وهو ضروري لدولة يعتز بحكامها بالتصميمات السامية والتي ينبغي أن تحظى بمكان في تاريخ العالم. تطوق النمسا سلاسل الجبال، ومحاطة بدول قوية، وتعتمد رفاهية وأمن النمسا على سهولة الوصول للبحر، وبذلك فإن تجاهل المميزات العديدة التي تقدمها التجارة البحرية، يعد ذلك تجاهلاً متعمداً لأحكام الاقتصاد وبعد نظر. بينما وجهت روسيا، فرنسا، الدولة العثمانية وحتى بروسيا طاقتهم لتطوير قوتهم البحرية، فتظل النمسا وحدها غافلة عن أهمية ذلك."

وأكمل قائلاً:

"لدى النمسا مصادر شاملة للحفاظ على الملاحة التجارية المزدهرة وعلى الرغم من ذلك، فقد تم تجاهل تلك المصادر لفترة طويلة. فللنمسا موانئ مناسبة ووفرة من المرافق لخلق تجارة. ووجهت حكومة النمسا انتباهها في الأعوام الأخيرة لتطوير الاتصالات الداخلية، وبالتالي يسهل نقل

(1) Lever, John Orrell (1861) , Austria, Her Position And Prospects , London : E. Stanford .Online Version, Www.Archive.Org.

(2) Ibid.

معاهدة التجارة بين النمسا والدولة العثمانية: (1)

مهما تكن الأسباب التي دفعت حكومة فرانسيس جوزيف لعقد معاهدة تجارية جديدة مع العثمانيين في إسطنبول في ذو القعدة 1278هـ/ مايو 1862، فإن لهذه الاتفاقية أهمية وبها مميزات لتجارة النمسا مع الدولة العثمانية على مدار العقود المقبلة. ظلت تلك الاتفاقية سارية حتى عام 1307هـ/ 1890م (حين تمّ تجديد بعض البنود)، ونظمت العلاقات التجارية بين الدولتين أثناء الفترة التي يتناولها هذا المقال. بالتالي، سنستعرض شروط تلك الاتفاقية.

وكما كان الحال في الترتيبات التجارية التي توصلت إليها القوى الكبرى مع الدولة العثمانية عام 1276هـ/ 1860م، فإن هذه المعاهدة أيضاً قد أفادت الدول الأوروبية أكثر من الدولة العثمانية. وبتوقيع الاتفاقية، حققت النمسا أخيراً ما كانت تحاول أن تصل إليه عام 1256هـ/ 1840م، وهو التمسك بالامتيازات التي منحها الباب العالي للدول الأوروبية الأخرى وأيضاً مزايا خاصة للنمسا بسبب موقعها الجغرافي المتميز بالنسبة للدولة العثمانية. بموجب المادة رقم 7 من معاهدة 23 ذو القعدة 1278هـ/ 22 مايو 1862م، فإن قيينا قد ضمنت امتيازات تجارية خاصة فيما يتعلق برسوم الاستيراد المنخفضة في المناطق المتاخمة للنمسا مثل إمارتي صربيا والبوسنة والهرسك. وقد كررت أغلب مواد معاهدة 23 ذو القعدة 1278هـ/ 22 مايو 1862م، الشروط الموجودة في اتفاقتي فرنسا وبريطانيا في عام 1277هـ/ 1861م، وأيضاً في المعاهدة التجارية البريطانية لعام 1254هـ/ 1838م. وبما أن معاهدة النمسا، مثل المعاهدات التي تمّ إبرامها مع القوى الكبرى، أكدت على سريان الامتيازات السابقة، فاستمرت النمسا في التجارة مع الدولة العثمانية على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية. (وتمتعت الدولة العثمانية أيضاً بنفس الأساس المميز في تجارتها مع هابسبورج). وتمّ منح حقوق ومزايا أخرى للنمسا وأيضاً لدول أخرى، ومنها الحماية ضد الممارسات غير العادلة للموظفين العثمانيين أياً كانت منزلتهم (المادة 3)، ويتم دفع 2% رسوم بدلاً من 3% كما في السابق على السلع الأجنبية التي تُشحن عبر الإقليم العثماني لدولة أخرى. (وبعد مرور ثمانية أعوام، فستنخفض نسبة 2% إلى 1%) (المادة 10).

وعلى عكس السنوات التي سبقت معاهدة التجارة العثمانية-النمساوية لعام 1278هـ/ 1862م، فقد شهدت الثماني سنوات التي أعقبت إبرام الاتفاق توسعاً في تجارة الصادرات النمساوية للدولة

(1) Commerce Treaty Signed By Habasburg And Ottoman Empire , May 1862.

العثمانية. وظل الاهتمام الرسمي بالعلاقات التجارية قوياً كما كان في 1278هـ/ 1862م. ومن ناحية أخرى، فقد شجّع عدد من التطورات داخل إمبراطورية هابسبورج على نمو التجارة مع الدولة العثمانية.⁽¹⁾

ويعد إنشاء مصرف شركة مساهمة (بنوك مساهمة) في 1276هـ/ 1860م مثالا على النقطة سالفة الذكر. وقد عملت هذه البنوك على توسيع نطاق انتاج المنسوجات، والأواني الزجاجية ومنتجات الأخشاب وذلك بتقديم رأس المال والائتمان الضروريين للصناعات الخفيفة. وتعد هذه المنتجات من المنتجات الرئيسية التي ترسلها النمسا للدولة العثمانية. وساهم الانتاج المرتفع لهذه المنتجات في زيادة تدفق الصادرات من تريستي للموانئ العثمانية. وساعدت تلك البنوك المساهمة التجارة النمساوية-العثمانية بشكل آخر أيضاً. فقد كان للبنك النمساوي-الإنجليزي، الذي منحه فرانسيس جوزيف التنازل الخاص به في 17 جمادى الأولى 1280هـ/ 3 أكتوبر 1863م، دوراً فاعلاً في مساعدة الإمبراطورية النمساوية في تطوير تجارتها البرية مع الدولة العثمانية بالاستثمار في شركة بارون هيرش للسكة الحديد الشرقية المشيدة حديثاً.

وقد أثر كل من الهزيمة التي منيت بها النمسا في معركة Sadowa⁽²⁾ على يد بروسيا عام 1283هـ/ 1866م وإحلال الملكية المزدوجة (النمسا-هنغاريا) عام 1284هـ/ 1867م محل إمبراطورية هابسبورج الموحدة على تجارة هابسبورج للشرق الأدنى. ونتيجة لهزيمة 1283هـ/ 1866م، فقد ضعفت تطلعات النمسا فيما يخص التجارة الأوروبية. وإضافة لذلك، فقد أدركت النمسا أنّ لديها عدداً قليلاً من الأصدقاء الأوروبيين. وتحت وطأة تلك الظروف، فقد حول بارون فريدريش بيوست Baron Friederich Beust⁽³⁾ -والذي كان يشغل منصب وزير الخارجية عام 1283هـ/ 1866م- الاهتمام من Ballhaus شرقاً إلى البلقان والدولة العثمانية. أراد بيوست، مثل المسؤولين النمساويين الاوائل ومنهم جوزيف الثاني على سبيل المثال، أن يتبع سياسة طموحة ضد

(1) Ibid. Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. 762 P45-110.

(2) معركة Sadowa، Sadová، أو كزالوف كزالوف، وهي المعركة الحاسمة في الحرب البروسية النمساوية، والتي تمكنت فيها مملكة بروسيا من هزيمة الإمبراطورية النمساوية: ويطلق عليها معركة Königgrätz (Schlacht) Königgrätz (بألمانية). تجري قرب Königgrätz (كزالوف كزالوف) و Sadová Sadowa في بوهيميا يوم 19 صفر 1866 هـ/ 3 يوليو 1866م.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Battle_Of_K%C3%B6niggr%C3%A4tz](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Battle_Of_K%C3%B6niggr%C3%A4tz)

(3) بارون فريدريش بيوست Baron Friederich Beust (1224 هـ - 1303 هـ / 1809م - 1886م) رجل دولة ألماني ونمساوي ينحدر من عائلة نوبل. وشغل منصب وزير خارجية النمسا عام 1283 هـ / 1866م.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Count_Friedrich_Ferdinand_Von_Beust](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Count_Friedrich_Ferdinand_Von_Beust)

الدولة العثمانية. وعكست دبلوماسية بيوست توجهه لاتخاذ موقف معادٍ للدولة العثمانية والتي كانت في صالح النمسا. وظهر ذلك في القليل من الأمثلة، ومنها رد مكتب الخارجية النمساوي على الأزمات التي وقعت في صربيا، ومونتيجرو، واليونان والمضايق. وعلى الرغم من ذلك، فإن التقدير الواقعي لوزير الخارجية لموقف النمسا-هنغاريا الدبلوماسي الضعيف نتج عنه مساندته لرؤية السفير النمساوي في إسطنبول أنتون بروكيش أوستين Anton Von Prokesch Osten و"الاعتماد على تركيا على الأقل كصديق". ويعني هذا الميل، بالتزامن مع الحل الوسط الذي تمّ التوصل إليه في عام 1284هـ/ 1867م (والذي شجع رجال الصناعة في إمبراطورية هابسبورج - وهم كانوا ألمان بوهيمين- للسعي لايجاد طرق لتصبح النمسا ذات قوة اقتصادية وذلك لمواجهة قوة هنغاريا والتشيك المتنامية داخل الإمبراطورية) أن عدداً من الأفراد في حكومة هابسبورج والبيروقراطية التي يهيمن عليها الألمان النمساويون قد أظهروا اهتماماً متزايداً بالسياسة التجارية بين البلقان-الشرق (وأيضاً شرق آسيا). وحفّزت أيضاً الإجراءات التي اتخذتها دول أوروبية أخرى هؤلاء النمساويين على الاتجاه مجدداً نحو شرق البحر الأبيض المتوسط. وللعديد من الأوروبيين، فكان أوائل 1277هـ/ أواخر 1860م أواخر 1286هـ/ وأوائل 1870م تمثل فترة زيادة " المصالح الاقتصادية المباشرة في الدولة العثمانية" والإنجازات الاقتصادية والتجارية أكثر من تلك التي تحققت أثناء 1245هـ/ 1830 أو أواسط 1276هـ/ أوائل 1860⁽¹⁾.

وفي الأعوام التي تبعت معركة (Sadowa) والحل الوسط الذي توصلوا إليه، أظهر بعض الذين يعملون في القطاعين الخاص والحكومي ميلهم لمد العلاقات التجارية مع الدولة العثمانية. وأعربت الحكومة المركزية عن قلقها بشأن تطور واكتمال بناء قناة السويس في أواخر 1276هـ/ أواخر 1860م، وأصبحت مهتمة بإنشاء محطات تجارية في مناطق في البحر الأحمر التي تسيطر عليها الدولة العثمانية مثل جدة. وقد أولت فيينا اهتماماً فائقاً بعلاقتها التجارية مع الدولة العثمانية بعد عام 1283هـ/ 1866م، ويظهر ذلك جلياً في السبعة أعوام من 1283هـ/ 1866م إلى 1288هـ/ 1871م حيث أبرمت الحكومتان ما يفوق أحد عشر اتفاقاً بغرض تطوير تنظيم تجارتهم والاتصالات بينهم. وكان قرار بيوست في 1287هـ/ ربيع 1870م لإقناع النمسا بدعم خطط Baron Hirsch⁽²⁾ لتطوير خط سكة حديد من النمسا خلال الإقليم العثماني لموانئ الدولة

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. 762 P45-110.

(2) كان البارون موريس دي هيرش، أو بارون هيرش، وهو رجل أعمال ألماني لليهود، محسن ومؤسس "جمعية الاستعمار اليهودي". ولد لعائلة ثرية من المصرفيين وكان هو نفسه مصرفياً متميزاً في بروكسل. البارون هيرش استغرق المشاركة في تمويل خط سكة حديد يربط بين أوروبا

العثمانية في سالونيك ذات أهمية للتوسع التجاري. ويمكن القول بأن أكثر ثلاثة إنجازات تجارية هامة لهذه الفترة حدثت في العام الأخير لبيوست في منصبه في عام 1288هـ/ 1871م. ويتمثل الإنجاز الأول في إنشاء أول غرفة تجارة عام 1288هـ/ 1871م- لإمبراطورية هابسبورج في الخارج في إسطنبول. ويعد هذا الإنجاز إجراءً رسمياً دعمته القنصلية النمساوية-الهنغارية. والإنجاز الآخران هما افتتاح البنك النمساوي-العثماني في إسطنبول تحت إشراف بنك Creditanstalt النمساوي وتأسيس رابطة التصدير النمساوية-الهنغارية جاءت نتيجة مبادرة خاصة وليس من الدولة. وعرض البنك إرسال المعاملات المالية والتجارية لرعايا ملكية هابسبورج الذين كانوا في الدولة العثمانية. ووعدت رابطة التصدير بالمساعدة في تعزيز التجارة مع الشرق الأدنى وشرق آسيا.

لم تعد إمبراطورية هابسبورج تبالي بالمصالح الاقتصادية للدولة العثمانية -على عكس ما كان ساريا في أواخر 1266هـ/ أواخر 1850م وأوائل 1277هـ/ أوائل 1860م- بحلول مغادرة بيوست من منصبه في شعبان 1288هـ/ نوفمبر 1871م. وقدم بيوست عدداً من الاقتراحات المتميزة لتجديد أواصر الصداقة مع أعداء إمبراطورية هابسبورج القدامى في بروسيا (وهي الإمبراطورية الألمانية الآن). ويشير الموقف النمساوي-الهنغاري الرسمي الذي يدعم الخطط الهادفة لتشجيع التجارة مع الدولة العثمانية إلى أن بيوست وحكومة هابسبورج لم تكن لديها النية للتخلي عن المصالح التجارية العثمانية (1).

أثناء الأعوام الأولى لخليفة بيوست في Bellhaus، يوليوس أندراسي Julius Andrassy الهنغاري الأصل، عادت الملكية المزدجة للتوجه الذي ساد عام 1266هـ/ 1850م فيما يخص التجارة مع الدولة العثمانية. على الرغم من أن أندراسي وشخصيات هامة من القطاعين الرسمي والخاص قد اتخذوا مواقف إيجابية لدفع الصادرات النمساوية-الهنغارية للدولة العثمانية في ربيع الأول 1290هـ/ مايو 1873م، فإن الدلائل المتاحة حول الأعوام من شعبان 1288هـ/ نوفمبر 1871م إلى ربيع 1290هـ/ ربيع 1873م توضح أن الحكومة دعمت الإجراءات التي اتخذت في سبيل تعزيز التدفق التجاري من الإمبراطورية إلى الجنوب الشرقي. ويبدو ظاهرياً أن قيينا قد

=

والشرق الأوسط.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Maurice_De_Hirsch](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Maurice_De_Hirsch)

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. 762 P45-110.

قصرت جهودها على مراجعة (مع إسطنبول) حقوق وخدمات التلغراف الدولية وتحديد طبيعة الاختصاص القنصلي النمساوي-الهنغاري في طرابلس. ويعد فشل حكومة هابسبورج والقطاع الخاص في تطبيق خطة لإنشاء خط سكه حديد من غرب أوروبا خلال النمسا-هنغاريا ورومانيا إلى البحر الأسود ارتداداً في الآفاق التجارية للملكية المزدوجة فيما يخص تجارتها مع الشرق الأدنى.

ومن المحتمل أن تكون سياسة أندراسي العثمانية في الشهور الأخيرة في عام 1289هـ/ 1872م و1290هـ/ 1873م قد لعبت دوراً في إبعاد الملكة المزدوجة عن الاهتمام بالأسواق العثمانية. على الرغم من أنه عند توليه منصبه صرح بأن "الدولة العثمانية حليف قوي وموضع ثقة"، ودعم عدم تدخل الملكة المزدوجة في الثورات المسيحية في الدولة العثمانية، مثل Turcophile وهي تبدو سياسة قصيرة الأجل. وكسابقه ممن شغلوا مناصب في مكتب خارجية أو حكومة هابسبورج، فلدى أندراسي أفكار خاصة ب Turcophile. وظهرت تلك الأفكار أثناء 1289-1290هـ/ 1872م - 1873م عندما أفصح أندراسي عن تطوير مصالح هابسبورج تجاه منطقة البوسنة-الهرسك. وأصاب الإحباط الحكومة العثمانية حين أدركت هذا المنحى الجديد في سياسة أندراسي. وكرد فعل انتقامي، طبقت الحكومة العثمانية بعض البرامج التي من شأنها أن تزعج الملكة المزدوجة بتهديد المصالح النمساوية التجارية في الدولة العثمانية. وعلى الرغم من أن الحكومة العثمانية لم تأخذ أي خطوات لتعيق التجارة البحرية التي أنشأتها إمبراطورية هابسبورج في الدولة العثمانية، إلا أن إسطنبول عملت على إعاقة الطرق البرية والبحرية النمساوية-الهنغارية الأقل أهمية. ورفض الباب العالي مساعدة فيينا لتنظيف الدانوب كخطوة في اتجاه تطوير الملاحة البحرية وطلب أيضاً عدم الإستمرار في مشروع بارون هيرش والخاص بإنشاء خط سكة حديد في البلقان. وربما يكون اتخاذ الباب العالي تلك الاجراءات لأن العثمانيين أرادو إعطاء فيينا تحذيراً مبدئياً بأن الدولة العثمانية لن تتسامح بشأن سياسة هابسبورج في البلقان، وأن على فيينا ان تتراجع عن سياستها قبل أن تتخذ الدولة العثمانية إجراءات أكثر قوة ضد النمسا-هنغاريا. وإذا كان ما سبق يمثل نية الحكومة العثمانية، فإن ذلك كان ناجحاً، وبحلول صفر 1290هـ/ مايو 1873م نحى أندراسي طموحاته المتعلقة بالبوسنة-والهرسك وقرر عودة النمسا-هنغاريا لسياسة الصداقة وعلاقات تجارية أفضل مع الدولة العثمانية. وفي هذا الوقت شرعت الملكة المزدوجة في برنامج أكثر دعماً لتعزيز التجارة مع الدولة العثمانية أكثر من أي وقت مضى في تاريخ إمبراطورية هابسبورج.⁽¹⁾ إن تحليل الخمس

(1) Bogert, Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976. P. 45 – 110. Cambridge University Press 2006 ,Pp. Cunliffe-Owen, Marguerite,

والعشرين عاماً الأوائل في عهد فرانسيس جوزيف لم تدع مجالاً للشك بأن هذا السلطان وحكومته لم يكونا بقوة تشارلز الثاني، ماريا تريزا ومترنيخ من حيث دعمهما للتجارة مع الدولة العثمانية. على عكس سابقه في القصر الإمبراطوري في فيينا في هابسبورج، لم يدفع فرانسيس جوزيف للاتجاه نحو الأسواق العثمانية. بين عامي 1272هـ/ 1856م و1278هـ/ 1862م، وبين 1288هـ/ 1871م و1290هـ/ 1873م، فإن الاهتمام الرسمي بهذه العلاقات التجارية قد ضعف. ولكن النقطة الهامة أن فيينا واصلت العودة لفكرة تعزيز الصادرات للأسواق العثمانية من حين لآخر على الرغم من توقفها في بعض الأحيان. وفي النصف الأخير من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، فإن علاقات التجارة التي كانت متطورة بين هابسبورج والدولة العثمانية منذ أوائل القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي فقد ترسخت في فكر وأفعال هابسبورج أنها لا تستطيع إنهاء العلاقة مع الدولة العثمانية بشكل دائم فيما يخص التجارة الخارجية.⁽¹⁾

وتكشف دراسة عن تاريخ تجارة هابسبورج مع الدولة العثمانية أنه بحلول عام 1290هـ/ 1873م تمّ انشاء بعض الأنماط المتميزة. ونتيجة للخطط التجارية للقرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي والنجاحات التي حققتها الحكومة المركزية في فيينا، أصبحت التجارة بين النمسا والدولة العثمانية بحلول النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي تتألف من تصدير السلع كاملة الصنع من الصناعات الخفيفة لإمبراطورية هابسبورج. والعثمانيون أرسلوا قطعاً نقدية أو رتبوا للحصول على إئتمان مقابل هذه البضائع المصنعة. وأحياناً، كانت المنتجات العثمانية الخام مثل الصوف، والقطن والفواكه تستخدم "للدفع" في مقابل الحصول على منتجات هابسبورج. وأصبح من الواضح أن علاقات هابسبورج التجارية مع إمبراطورية الشرق الأدنى ستكون في الأساس بحرية بوجود سفن تبحر من تريستي إلى العديد من الموانئ الواقعة على امتداد الدولة العثمانية.

والنقطة الرئيسية التي كان يوجد شك حولها هي ما إذا كانت علاقة التجارة بين إمبراطورية هابسبورج والدولة العثمانية -بحلول عام 1290هـ/ 1873م - ستستمر في أن تحظى بالدعم الرسمي من الملكية المزدوجة في المستقبل. وتشير المحاولتان اللتان قامت بهما الحكومة بين 1264هـ/ 1848م و1289هـ/ 1873م لعدم التأكيد على العلاقة التجارية إلى إنه من المرجح ألا يكون الدعم

1859-1927, A Keystone Of The Empire, Franz Joseph I, Emperor Of Austria, 1830-1916, New York, Harper, Online Version, Www.Archive.Org.

(1) Ibid

الرسمي في المستقبل قوياً كما كان الحال أثناء القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي وأوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

وفي عام 1290هـ/ 1873م- شاركت في اتخاذ خطوة هامة لزيادة صادرات هابسبورج للشرق ومن ضمنه الدولة العثمانية. ثم انخفض الاهتمام الرسمي لفيينا - هابسبورج بتشجيع تدفق التجارة للدولة العثمانية في أواخر 1287هـ/ أواخر عام 1870م. واضطلع القطاع الخاص - وهي خطوة تذكرنا بما حدث في العقود الأخيرة من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي-بدفع تجارة الصادرات البحرية لهابسبورج للموانئ العثمانية، وكان ذلك من أواخر 1287هـ/ أواخر 1870م وحتى أوائل 1307هـ/ أوائل 1890م. وشهدت العلاقات التجارية قفزة في أوائل 1297هـ/ 1880م نتيجة حث التجار ورجال الصناعة على ذلك. ولكن هناك دلائل تشير إلى أن التجارة بين الإمبراطورية النمساوية والدولة العثمانية ستعاني من جمود وانحدار في أواخر 1297هـ/ أواخر 1880م ويرجع ذلك نتيجة لاستمرار انعدام الدعم الحكومي والعوائق التي تتسبب فيها المشاكل الدبلوماسية. وكان الدعم الحكومي لتجارة هابسبورج إلى الدولة العثمانية هاماً للغاية لحفظ العلاقة التجارية بين الإمبراطورية النمساوية والدولة العثمانية. وترتب على اضطلاع حكومة الملكية المزدوجة بدور أكثر إيجابية في سبيل دعم التجارة في أوائل 1307هـ/ أوائل 1890م، زيادة صادرات الملكية المزدوجة في الحجم والقيمة مرة أخرى (1).

وفي النهاية، لا بد من الإشارة إلى نقطة ذات أهمية كبيرة، ولقد كثر الحديث في الدراسات العثمانية عن العلاقات الاقتصادية بين ما يسمى بمصطلح (دول المركز ودول الأطراف)، أو باستخدام المفردات الأقدم للمصطلح، الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً. في ظل هذا التصنيف المعتمد على المركز والأطراف، فإن إمبراطورية النمسا (الهابسبورج) تعتبر دولة من دول المركز والدولة العثمانية تعتبر دولة من دول الأطراف. يفترض مصطلح (دول المركز ودول الأطراف) أن دولة النمسا كانت تنتج سلعاً وجدت لها سوقاً، بشكل جزئي، في الدولة العثمانية. وبالنسبة للعثمانيين، فإن المصطلح يفترض أيضاً بأن الدولة العثمانية قامت بشراء سلع تمّ تصنيعها في النمسا، وكانت تباع لهم المواد الخام ومواد أخرى غير معالجة. وكنتيجة حتمية لذلك فإن هذا التصنيف يوحي بأن العثمانيين كان لديهم عجزاً في الميزان التجاري بينما النمسا لديها إيجابية في الميزان التجاري. ومن المنظور الاقتصادي لمفهوم المركز والأطراف، (أي مفهوم دولة متقدمة ودولة أقل تقدماً) بالمعنى الأقرب للمصطلح، فإن إمبراطورية النمسا كان لديها فائض في رأس

(1) Sevket Pamuk (1975) ,, " Ottoman Foreign Trade Statistics In The Nineteen Century ". Vol.1.

المال وعملت على استثمار بعض من هذه الأموال في الأراضي العثمانية. وعلى مستوى أكثر تعميماً، فإن هذا النموذج يفترض بأن العثمانيين كانوا تحت رحمة الاقتصاد النمساوي وكانوا أيضاً في وضع سياسي سيئ⁽¹⁾.

وهنا، يقوم المؤلف دونالد كواترت (Donald Quataert)⁽²⁾ بتوظيف نموذج (المركز والأطراف)، أو المتقدمة والأقل تقدماً، كوسيلة لقراءة العلاقات العثمانية – النمساوية خلال الفترة الممتدة للدراسة أو ربما تتعدى ذلك لعام 1332 هـ / 1914م. وبشكل أساسي، يعتبر هذا النموذج فعالاً، ولو بشكل متواضع، في وصف تلك العلاقات. لقد كانت العلاقات أكثر تعقيداً مما يوحي إليه هذا النموذج، حيث يعتبر هذا النموذج تصويراً دقيقاً لذلك الواقع. وفي الحقيقة، فإنه في كلا المعتركين السياسي والاقتصادي، ففي بعض الأحيان يبدو النمساويون أقل تقدماً، بينما في أحياناً أخرى، فقد كسب العثمانيون قوة سياسية من جراء ضعفهم الاقتصادي. وأخيراً، يناقش ما مفاده، أنه وطوال تلك الفترة، أصبحت دولة النمسا أكثر أهمية وبشكل متزايد في الحياة الاقتصادية للدولة العثمانية.

هناك تحديات تقف أمام فرضية أن امبراطورية النمسا كانت دولة من دول المركز (أو دولة متقدمة) في علاقاتها مع العثمانيين. هذا التحدي يتجلى أولاً في ميدان علاقات العمل وتوريد العمالة أيضاً. وباختصار شديد، فإن دول الأطراف أو الدول الأقل تقدماً عادة ما تعرف بهجرة العمالة منها إلى خارج البلد بحثاً عن عمل في الدول المتقدمة والتي تعتبر مستوردة للعمالة. ولكن وفي القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، فإن العثمانيين لم يهاجروا إلى أراضي النمسا بحثاً عن العمل ولكن العكس هو ما حدث فعلاً. فكثير من الرعايا النمساويين تمّ جلبهم إلى الدولة العثمانية لملء الأعمال الشاغرة. حيث قاموا بحفر الأنفاق والتعدين في حقول الفحم الكبيرة في منطقة (Zonguldak)، وعملوا في صناعة الزجاج في إسطنبول في مؤسسة (Pasabahce) للأعمال الزجاجية، وقاموا أيضاً بتشديد المباني في العاصمة وقاموا برصف الطرقات لآلاف الكيلومترات من خطوط السكك العثمانية. وعلى الرغم من وجود أسباب محددة لتوظيف هذه العمالة

(1) Inanc Feigl, Valeria Heuberger, Manfred Pittioni, Kerstin Tomenendal: Auf Den Spuren Der Osmanen In Der Oesterreischen Geschichte, Oestreichen Ost- Suedosteuropa-Institut, Praesident : Univ.-Prof. Dr. Arnold Suppan, Direktor: Univ.-Prof. Dr. Peter Jordan, Europaeschen Verlag Der Wissenschaften, Frankfurt Am Main Berlin Bern Bruxelles New York Oxford Wien, Band 14, P.145.

(2) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. – 30. Sept. 1983, P.1 – 2.

ولكن تواجدهم يؤكد على أهمية أخذ الحيطة عند تناول مفاهيم مثل مفهوم (دول المركز ودول الأطراف أو الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً).

وعند مناقشة التجارة القائمة بين العثمانيين والنمساويين، فمن المفاجيء بأن ترى (بافتراض أننا قلنا أن النمسا دولة مركز والدولة العثمانية دولة أقل تقدماً من الناحية الاقتصادية)، أن صادرات الدولة العثمانية إلى الإمبراطورية النمساوية كانت تقريباً تتساوى وأحياناً تفوق الواردات من النمسا خلال الفترة الممتدة من أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ ثلاثينيات القرن التاسع عشر الميلادي 1245هـ/ 1830م إلى ثمانينيات ذلك القرن 1287 هـ/ 1870م. فقبل ثمانينيات القرن الثالث عشر الهجري/ سبعينات القرن التاسع عشر الميلادي 1287 هـ/ 1870م، كان هناك توازن متقارب في التجارة بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية. وعموماً فإن عقد ثمانينيات الثالث عشر الهجري/ سبعينيات القرن التاسع عشر الميلادي 1287 هـ/ 1870م، وفي ظل اتفاقية برلين في العام 1295 هـ/ 1878م وخسائر العثمانيين الإقليمية الكبيرة في منطقة البلقان، يعتبر نقطة تحول اقتصادية. فالصادرات تضاعفت بين عامي 1245 هـ/ 1830م إلى تاريخ الاتفاقية، ولكنها انحسرت بشكل حاد بما يقارب الثلثين في العقد التالي. وفي الفترة الممتدة بين من 1297 هـ/ 1880 إلى 1331 هـ/ 1913م، نهضت من جديد ووصلت إلى ما يقارب الثلاثة أضعاف، ولكنها كانت تنطلق من مستويات منخفضة أصلاً. وفي نفس الفترة، كانت واردات الدولة العثمانية من النمسا وهنغاريا، (والتي كانت قيمتها أكبر بمرتين من قيمة الصادرات إلى النمسا) قد ازدادت بمعدل ثلاث مرات. وبين عامي 1297 هـ/ 1880م و1331 هـ/ 1913م فإن الواردات العثمانية من النمسا وهنغاريا تضاعفت ثم أصبحت بما يعادل ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات العثمانية لتلك الدولة. وعموماً فإن الصادرات العثمانية إلى الأراضي النمساوية قد تضاعفت في القيمة بين عامي 1245 هـ/ 1830م و1331 هـ/ 1913م ولكن قيمة الواردات العثمانية من النمسا وهنغاريا أصبحت ستة أضعاف (1).

وكما نرى، فإن مجمل التجارة العثمانية-النمساوية قد ازداد بشكل كبير خلال ذلك القرن وتقريباً تضاعف بمعدل أربع مرات في القيمة ما بين 1245 هـ/ 1830م و1331 هـ/ 1913م. ولكن الأهمية النسبية للنمسا وهنغاريا فيما يتعلق بالتجارة العثمانية قد انحسرت بشكل حاد. ففي ثلاثينيات القرن

(1) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. – 30. Sept. 1983, P.2 – 3. Inanc Feigl, Valeria Heuberger, Manfred Pittioni, Kerstin Tomenendal: Auf Den Spuren Der Osmanen In Der Österreichischen Geschichte, Europäischer Verlag Der Wissenschaften, Band 14, P.150 – 151.

التاسع عشر إلى خمسينيات القرن نفسه 1245 هـ - 1266 هـ / 1830 م - 1850 م، فإن دولة النمسا استحوذت على حوالي ربع التجارة العثمانية، وفي العقود الأولى من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، قاربت من منافسة فرنسا والتي تعتبر شريكاً تجارياً رائداً مع العثمانيين. ولكن مع بداية عقد سبعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ الستينيات في القرن التاسع عشر الميلادي 1276 هـ / 1860 م، فإن حصة النمساويين قد انحسرت بسبب مضاعفة المملكة المتحدة وفرنسا من حصصها في التجارة العثمانية، وبسبب أن ألمانيا قامت بمضاعفة حصتها بمعدل أربع مرات. حيث انحسر معدل حصة النمسا السنوية إلى ما يقارب 9% ولم تتعد 14%. لقد انخفضت حصة النمسا أيضاً من الصادرات العثمانية بشكل سريع أكثر من حصتها من الواردات، وهذا يفسر الحاجة الكبيرة للمواد الخام العثمانية وكذلك المواد الغذائية بالنسبة للاقتصاديات المزدهرة لدول مثل بريطانيا، وفرنسا وألمانيا.

إن بنية العلاقة العثمانية النمساوية تشبه إلى حد ما تلك العلاقة القائمة بين المجالات "العادية" لما يسمى بالمركز والأطراف. ففي الفترة المتأخرة من تلك الفترة، قام العثمانيون بتصدير المواد الغذائية (الفواكه) بشكل رئيسي والمواد الخام (القطن، الصوف، الجلود والتبغ) إلى النمسا-هنغاريا. حيث بلغت نسبة التبغ حوالي ثلث الصادرات العثمانية إلى المقاطعات النمساوية، بينما السلع المصنعة أو شبع المصنعة (بشكل أساسي الحرير الخام، والسجاد) فقد استحوذت على نسبة 8-13% من إجمالي الصادرات. ولقد ارتفعت أهمية السجاد بشكل كبير في نهاية تلك الفترة حيث استحوذ السجاد لوحده في الفترة من 1328 هـ - 1330 هـ / 1910-1912 نسبة 12% من الصادرات العثمانية إلى النمسا-هنغاريا. لقد كانت واردات الدولة العثمانية تتمثل في السلع المصنعة بشكل كبير بنسبة تصل إلى 80% وربما أكثر. ويمثل السكر ما يقارب الثلث من الواردات بينما كانت المنتجات الصوفية والقطنية في المرتبة الثانية (1).

لقد كانت استثمارات الرعايا النمساويين وكذلك استثمارات المؤسسات المالية النمساوية في الدولة العثمانية في أدنى مستوياتها خلال تلك الفترة الممتدة من 1215 هـ - 1332 هـ / 1800 م - 1914 م. فالدولة العثمانية اهتمت بشكل أساسي بالدَّين العام للدولة خلال العقد الأول من ذلك القرن،

(1) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. - 30. Sept. 1983, P.4. Inanc Feigl, Valeria Heuberger, Manfred Pittioni, Kerstin Tomenendal: Auf Den Spuren Der Osmanen In Der Österreichischen Geschichte, Europäischer Verlag Der Wissenschaften, Band 14, P.151.

وحصلت على قروض من داخل الدولة (عادة من صيارفة Galata). وبعد ذلك، كما هو متعارف عليه، فقد قام العثمانيون بزيادة اقتراضهم من الأسواق المالية العالمية. وخلال الفترة من 1270 هـ/ 1854م إلى 1232 هـ/ 1914م، كان هناك ما يقارب من 36 قرصاً رئيسياً عملت على تعويم الخزينة العثمانية، حيث ساهمت النمسا-هنغاريا بثلاثة قروض فقط من تلك القروض. تمسكت النمسا-هنغاريا بمقعد لها في إدارة مجلس الديون العامة للدولة العثمانية الذي تم تأسيسه في عام 1298 هـ/ 1881م ولكن حصتها من الديون كانت حوالي 1% فقط في الفترة ما بين 1298 هـ/ 1881 و1332 هـ/ 1914م. وبالمقارنة، ففي هذا التاريخ الأخير، كان لفرنسا ما يقارب 50% من نسبة الديون العامة للدولة العثمانية. تعتبر استثمارات النمسا-هنغاريا المباشرة في الاقتصاد العثماني متواضعة. وعموماً فقد جاءت الاستثمارات الأجنبية المباشرة متأخرة جداً في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. لفرنسا مثلاً كانت هي المصدر الأكبر والوحيد للتمويلات الأجنبية حيث تم استثمار أكثر من 80% من هذه الأموال فيما بعد العام 1310 هـ/ 1893م. وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك مقاييس مباشرة للاستثمارات النمساوية-الهنغارية، ولكن البيانات التالية يمكن أن ترسم الخطوط العريضة لتلك الاستثمارات. ففي عام 1332 هـ/ 1914م، سيطرت فرنسا وإنجلترا وألمانيا بنسبة 87% من الأسهم الاسمية في الدولة العثمانية. وساهمت البلدان الأخرى بما فيها النمسا-هنغاريا بنسبة 13% فقط. في عام 1332 هـ/ 1914م، مثلاً، تم عرض ما يقارب 30000 سهم من أسهم سكك حديد بغداد (Bagdad Railway) في السوق العالمي حيث قام بنك (Wiener Bank Verein) بشراء 1200 سهم فقط أي حوالي 4% فقط من إجمالي الأسهم. ولتقديم أرقام أخرى، قام مؤلف في بدايات القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي بعرض بيانات لـ 97 مؤسسة أجنبية في الدولة العثمانية، حيث قدم أرقاماً توضح رأس مال الأسهم الفعلية والاسمية لهذه المؤسسات، ولمدائها ومجالس إدارتها، ومجال أنشطتها، وسجلات الربح والخسارة، وحصص المساهمين فيها وغيره. من بين تلك الـ 97 مؤسسة، هناك اثنتان فقط من النمسا-هنغاريا، أحدهما بنك والأخرى سلسلة متاجر⁽¹⁾.

لقد تم إدراج اسم سلسلة متاجر (Orosdi Back) هنا وهي فرنسية اسماً، إلا أن مؤسسها ومدراءها هم من الرعايا النمساويين. كان لتلك المؤسسة قيمة أسهم لرأس مال بمبلغ 10 ملايين فرنك في عام 1900م، وكان لها صافي أرباح سنوي يتراوح بين 1.3 إلى 2.9 مليون فرنك. كان

(1) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. – 30. Sept. 1983, P.5 – 6.

للشركة مخازن في إسطنبول، سالونيك، إزمير، بيروت، حلب، الإسكندرية، القاهرة وفي أربع أماكن أخرى في شمال القارة الأفريقية، وكان لها وحدات مشتريات في ليون، ميلان، وسبع مدن أوروبية أخرى. بالإضافة، إلى أن الشركة كان لديها على الأقل معمل واحد في إسطنبول حيث كان يشكل مظلة للشركة وقام بتوظيف ما يقارب من 60 امرأة، كان ذلك جزءاً من توجه متأخر للعثمانيين كانت فيه مخازن التجزئة تنشئ معامل لصناعة الملابس. وكانت هناك شركة (Keun and Company) وهي من جملة المشاريع الاستثمارية النمساوية-الهنغارية الجديرة بالملاحظة، والتي كانت نشطة في مجال تجارة السجاد الأناضولي. وفي بداية القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي، قامت الشركة بتأسيس مصنع للسجاد (hali dokuma fabrikasi) بالقرب من مدينة أوشاك (Usak) والتي عمل على توظيف ثمانين عاملاً وقامت بانتاج ما يقارب من 12000 متراً مربعاً سنوياً من السجاد (1).

والتحدي الأخير الذي يقف في وجه مفهوم (دول المركز ودول الأطراف أو الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً) هو مقاطعة العثمانيين للبضائع النمساوية-الهنغارية. كان سبب هذه المقاطعة الناجحة هو قيام النمسا بضمّ مقاطعتي البوسنة وهرزيغوفينا (Bosnia and Herzegovina) واللذان يرجعان اسمياً إلى الدولة العثمانية وذلك في بداية رمضان 1326هـ/ أكتوبر 1908م واستمرت عملية الضمّ إلى بداية صفر 1327هـ/ نهاية فبراير 1909م. كان سبب عملية الضم هو ثورة الشباب الأتراك في جمادى الآخرة 1326هـ/ يوليو 1908م، حيث كان هذا الحدث يعدّ بإحياء الدولة العثمانية، حيث خاف السياسيون النمساويون من ذلك، ففي حال حدوث تلك الصحوّة، فإن سيطرة النمساويين-الهنغاريين على مقاطعتي البوسنة وهرزيغوفينا (Bosnia and Herzegovina)، والتي تفعلت منذ معاهدة برلين، ستعرض للخطر. ولإحباط احتمالية حدوث ذلك، قامت الإمبراطورية النمساوية بضم المقاطعتين رسمياً إليها.

شكل هذا الحدث تحدياً خطيراً أمام النظام العثماني الجديد. فعلى مستوى النخبة، فلقد شوّه سمعة الثوار الشباب الأتراك والذين وصلوا إلى السلطة عن طريق وعودهم بإنهاء الإذلال الدولي وبإحياء الدولة. في حال تشوّهت سمعة مثل هؤلاء الثوريين، فإن خصومهم، وهم مؤيدو السلطان عبدالحميد الثاني سيكون بمقدورهم استعادته إلى وضع ما قبل الثورة، وبكامل الصلاحيات. وعلى المستوى

(1) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26.

– 30. Sept. 1983, P.6 – 7.

الشعبي، فإن عملية ضم المقاطعتين قد أثار سخطاً شعبياً واسعاً أدى إلى احتشاد الجموع بشكل غاضب وعفوي ضد الإجراء الذي قامت به النمسا. لقد كان من الممكن استغلال هذا الغضب الشعبي من قبل مؤيدي السلطان عبد الحميد، ولكن بدلاً من ذلك قام الشباب الأتراك باستغلال فرصة قيام النمسا بضم الولايتين بتوجيه هذا الغضب. فبعد 72 ساعة من عملية الضم، بدأت المقاطعة طويلة الأمد للنمسا والتي استمرت لعدة أشهر، فلقد كانت الجهود المتظافرة والمصممة لعمال الميناء العثماني – الحمّالين ورجال القوارب- قد عملت على منع تفريغ البضائع النمساوية-الهنگارية وكذلك السفن، وفي نفس الوقت، قام موظفو الجمارك من الشباب الأتراك بدورهم في منع دخول البضائع النمساوية. وعلى مراحل متعددة، توسعت المقاطعة لتشمل أي بضائع تمر عبر الأراضي النمساوية أو تلك التي يتم حملها على السفن النمساوية. وفي النهاية، رضخت الدولة النمساوية وقامت بدفع مبلغ 2.5 مليون ليرة للدولة العثمانية تعويضاً عن عملية ضمّ المقاطعتين. هذا المبلغ أعطى حجة للثوريين لإدعاء النصر حيث لم يكن سيتم دفع مبلغ كهذا لولا استمرار أعمال المقاطعة.

لقد أدرك الزعماء السياسيون الأتراك أنه لا يمكن أن يكون هناك حلاً عسكرياً لعملية الضمّ، ذلك أن الدولة العثمانية لن تستطيع اللجوء إلى السلاح لحل هذه المشكلة. ولذلك، قامت بتبني سلاح الضعيف الذي أثبت نجاحه ضد القوي. ففي حالة المقاطعة، حققت الدولة العثمانية أرباحاً سياسية ودبلوماسية من ضعفها الاقتصادي. لقد كانت الإمبراطورية النمساوية غير حصينة وليس الدولة العثمانية. في الواقع، لقد كانت النمسا-هنگاريا هدفاً مناسباً للمقاطعة العثمانية. ففي عام 1326 هـ/ 1908م، كانت قيمة شحناتها التجارية إلى الدولة العثمانية ضعف ما تستلمه من تلك المنطقة. بمعنى أنه كان العثمانيون يشكلون أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للنمساويين أكثر مما كان النمساويون يشكلونه بالنسبة للعثمانيين. والأسوأ بالنسبة للنمساويين أنهم كانوا يزودون العثمانيين بسلع غير أساسية كالسكر والطرايبش والتي لا تعتبر ضروريات استراتيجية ويمكن شراؤها من مصادر أوروبية بديلة، أي من أولئك الذين كانوا ينافسون النمساويين في السوق العثماني. ولأن الاقتصاد المتقدم يحتاج إلى توفر أسواق للسلع المصنعة، فإن النمساويين كانوا يعتمدون على ملايين الكروونات التي كانوا يكسبونها من المقاطعات العثمانية. وبالمقابل، فلقد كان للاقتصاد العثماني القليل ليفقده، على الرغم من أن بعض التجار المتخصصين في السلع النمساوية قد تضرروا. وخلال عملية المقاطعة، فإن المصنّعين والتجار النمساويين لم يقوموا بمنع السلع المصدرة إلى الدولة العثمانية ذلك لأن العثمانيين كان لديهم مصادر بديلة أخرى متوفرة، ولم يقوموا أيضاً بإغلاق حدودهم أمام الواردات العثمانية. في الفترة من 1326 هـ - 1327 هـ / 1908-1909م كان التبغ هو

المنتج العثماني الأكبر والذي يتم إرساله إلى النمسا-هنغاريا. وخلال تلك السنوات، كان هناك طلب كبير جداً على التبغ في السوق العالمي وبشكل استثنائي. وأي خسارة في السوق النمساوي يمكن بسهولة تعويضها عن طريق البيع في مكان آخر – هذه الحقيقة كانت معروفة للتجار النمساويين وللحكومة أيضاً ولكنهم قاموا بعملية احتكار التبغ لهم فقط⁽¹⁾.

وكتلخيص للموضوع، فإن عملية المقاطعة أوضحت كم كان الاقتصاد النمساوي غير حصين بشكل معقد ضد المقاطعات الاقتصادية. والعثمانيون (في ظل هذا العالم المقلوب رأساً على عقب من الدول المركزية والدول الأطراف المتقدمة والأقل تقدماً) فقد أدركوا أن اقتصاداً أقل تطوراً وأقل تعقيداً قد يكون ذا إيجابيات عدة. لقد كان الاقتصاد العثماني أكثر اعتماداً على الذات وأكثر حصانة ضد المقاطعات الخارجية. لقد منح الاقتصاد الأقل تقدماً المقدرة على انتزاع تنازلات دبلوماسية ومالية مهمة من الدولة النمساوية والتي لم يكن بمقدورها الاستفادة من اقتصادها المتقدم ولا من قوتها العسكرية الضاربة⁽²⁾.

جدول يوضح التجارة العثمانية مع الإمبراطورية النمساوية للفترة من 1246هـ - 1331هـ / 1830م - 1913م⁽³⁾:

حصة الإمبراطورية النمساوية من إجمالي التجارة العثمانية			التجارة العثمانية		
التجارة	الواردات	الصادرات	الواردات من الإمبراطورية النمساوية	الصادرات إلى الإمبراطورية النمساوية	السنوات
			بألاف الجنيهات الإسترلينية		
%24	%19	%30	970	1290	1839-1830
%24	%23	%26	1594	1552	1849-40
%25	%23	%26	2885	2567	1859-50
%14	%13	%14	2467	2129	1869-60

(1) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. – 30. Sept. 1983, P.7 – 9. Inanc Feigl, Valeria Heuberger, Manfred Pittioni, Kerstin Tomenendal: Auf Den Spuren Der Osmanen In Der Österreichischen Geschichte, Europäischer Verlag Der Wissenschaften, Band 14, P.151.

(2) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. – 30. Sept. 1983, P. 9 – 10.

(3) Donald Quataert: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien, 26. – 30. Sept. 1983, P. 11.

حصة الإمبراطورية النمساوية من إجمالي التجارة العثمانية			التجارة العثمانية		
التجارة	الواردات	الصادرات	الواردات من الإمبراطورية النمساوية	الصادرات إلى الإمبراطورية النمساوية	السنوات
			بالآلاف الجنيهات الإسترلينية		
%13	%13	%13	2628	2496	1879-70
%9	%12	%6	1999	975	1889-80
%9	%12	%7	2159	1223	1899-90
%11	%15	%7	3881	1695	1909-1900
%13	%16	%9	5992	2479	1913-10

ويعرض الجدول التالي إحصاءات التجارة الخارجية بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية خلال الفترة 1295 هـ / 1878 م حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، حيث بدأ تدوين الإحصاءات بالتجارة الخارجية بداية من عام 1295 هـ / 1878 م، وذلك حسب تقرير الإحصاءات العثمانية عن القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي⁽¹⁾

أولاً: صادرات الدولة العثمانية إلى الدول الأوروبية:

السنوات إلى دولة	1878	1879	1880	1881	1882	1883	1884	1885
ألمانيا	3902	699	2308	58	62	4582	2122	1306
النمسا	819760	1032893	863608	1120524	942873	1105919	1258781	1132201
بلجيكا	69	1022	-	58	1374	0.0	2857	10720
بلغاريا	3485	11574	17657	27903	30690	33593	27658	19104
الدنمارك	-	-	-	-	-	-	152	123
فرنسا	2565606	2585622	902049	3963357	3860869	4694363	4613924	3724992
هولندا	33517	61289	66471	218030	134445	23942	127701	82948
إنجلترا	3524770	3605801	2751039	3721772	3859298	4552768	4433201	4555568
أسبانيا	4	7835	49	3108	66289	4279	1834	749
السويد	19	-	-	-	-	-	-	62
سويسرا	-	-	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	142369	108553	104195	211597	226549	261513	383604	370240
الجبل الأسود	-	808	387	6889	2298	5781	4430	3953
رومانيا	5638	8863	9962	90010	149973	141091	99655	109908
روسيا	343750	396706	404844	424201	565187	401183	414408	385652
صربيا	-	2859	14905	14410	13943	11506	9407	5788
اليونان	321631	248168	255544	407448	445046	390510	565099	535304

(1) Sevket Pamuk "Ottoman Foreign Trade Statistics In The Nineteen Century", Vol.1.

1893	1892	1891	1890	1889	1888	1887	1886	السنوات إلى دولة
294662	316722	139962	116601	53582	14102	2164	7299	ألمانيا
1328652	1511799	1232270	1039449	1354321	115363	993144	1117183	النمسا
58643	38823	31107	12486	16718	4766	2023	283	بلجيكا
361443	429745	402565	407725	381189	315982	22922	23256	بلغاريا
101	6823	3182	1202	1907	5293	48	1331	الدنمارك
3558257	3800385	4507002	3732038	4269510	4264729	4207013	4738022	فرنسا
396838	429427	235922	167402	250306	369864	102448	127711	هولندا
5735983	7019392	6863024	813027	5833920	5003490	3574441	4349238	إنجلترا
10197	28201	4063	4410	13491	7929	1138	2092	أسبانيا
4	-	5	-	-	-	-	-	السويد
-	-	-	-	-	-	-	-	سويسرا
469860	784466	543655	554208	689746	389599	334661	373513	إيطاليا
4281	2685	4675	5664	5527	5294	6957	4340	الجبل الأسود
238664	236249	291179	237210	246194	196180	130944	107708	رومانيا
335209	321763	253313	293283	324137	294161	289100	307158	روسيا
67296	47629	51511	44729	35327	31244	6231	10198	صربيا
233841	41713	547794	512057	531151	464193	8591080	465191	اليونان

1905	1900	1899	1898	1897	1896	1895	1894	السنوات إلى دولة
1227699	602377	451759	275078	455131	269644	415974	27510	ألمانيا
2137303	1500109	1481773	1202352	1369218	1496778	1909039	1316990	النمسا
487918	167037	92148	56299	182108	229034	96423	49552	بلجيكا
755979	246793	2585890	312998	375868	369280	347099	380898	بلغاريا
229	109	78	2199	-	1466	5213	15579	الدنمارك
480807	4439280	4762327	4298974	4330394	4606646	957073	3822512	فرنسا
581043	293653	459631	282739	305852	374618	517535	330768	هولندا
330081	5672095	5514683	4629588	5929074	6313159	6395114	5953914	إنجلترا
24883	25463	-	8650	36258	20959	28856	1150	أسبانيا
730	-	-	-	-	-	-	-	السويد
-	-	-	-	-	-	-	-	سويسرا
995951	497252	709157	540737	485850	469163	558137	475591	إيطاليا
28141	3646	5048	8057	5071	2427	11212	562	الجبل الأسود
39999	204690	256232	291126	258696	220935	200176	199085	رومانيا
593884	466034	545420	468303	429220	382772	377733	400546	روسيا
196331	65893	58320	55643	51500	27990	61602	73583	صربيا
54585	292663	405563	468075	181829	329302	284131	218271	اليونان

ثانياً: واردات الدولة العثمانية إلى الدول الأوروبية: (القيمة بالليرة الذهبية)

1885	1884	1883	1882	1881	1880	1879	1878	السنوات من دولة
26928	60346	40095	56036	28751	44041	54520	48115	ألمانيا
3919841	4295088	3848829	3471543	3191841	3502832	2790061	2825153	النمسا
295568	287404	187271	178927	159225	106144	117237	80753	بلجيكا
293585	147496	146946	162664	283335	455739	258720	77681	بلغاريا
-	226	353	37	2291	5	876	-	الدنمارك
2316889	2662227	2730095	286411	2905042	2698183	3109844	3252921	فرنسا
26660	15966	6904	20526	5783	17827	64430	110077	هولندا
8763432	9384200	8658616	9157332	9111959	7403180	8557582	9710676	إنجلترا
67	-	-	38	9	1		25	ألمانيا
56348	7349	17017	11100	1700	13492	12709	5095	السويد
-	-	-	-	-	-	-	-	سويسرا
606209	613808	665660	606302	582990	50765	531564	529924	إيطاليا
8261	4551	4623	5368	120	342	384	-	الجبل الأسود
639211	258077	521671	685725	692492	1414782	1279814	620476	رومانيا
1758499	1360816	1238491	1305466	1163451	1417964	1437433	1423909	روسيا
84863	80189	88893	67476	13016	80212	23322	64	صربيا
360006	446607	600260	599836	316926	394996	426100	349017	اليونان

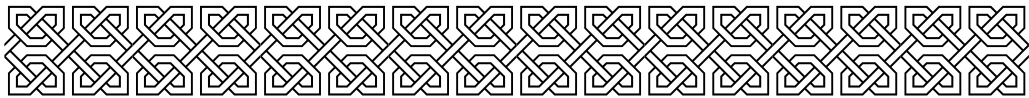
1893	1892	1891	1890	1889	1888	1887	1886	السنوات من دولة
281703	279781	184339	63256	26490	29942	38019	25139	ألمانيا
5163536	5099196	4597181	4606695	4091444	3455238	3847707	4176004	النمسا
665795	667902	646764	501072	415744	388178	429127	383957	بلجيكا
1231287	1244843	940104	955488	1124197	965768	509740	493706	بلغاريا
254	316	134	53	296	58	90	141	الدنمارك
2741049	2962906	3021374	2833604	2543686	2520524	2424833	2690800	فرنسا
137953	124833	121723	109529	93492	24250	28781	33898	هولندا
9054981	9781508	10201129	9922780	9145140	7976468	8518118	8940283	إنجلترا
-	71	-5	-	-	256	-	5	ألمانيا
52940	80642	66614	37661	45840	29243	26897	14731	السويد
-	-	-	-	-	-	-	-	سويسرا
624481	580050	576987	499780	424381	468379	489766	635144	إيطاليا
12463	7955	8322	5324	8293	10362	12280	6290	الجبل الأسود
714886	577032	459785	466632	394510	473136	259027	322390	رومانيا
1504430	1289347	1868989	1703039	1733218	2048161	2261553	1768145	روسيا
66146	70505	72518	90093	64381	57982	70061	72663	صربيا
428145	372802	422854	356516	294353	318357	377392	411385	اليونان

1905	1900	1899	1898	1897	1896	1895	1894	السنوات من دولة
1325294	658340	486936	436467	330237	209143	234939	307125	ألمانيا
6516143	4506809	4801977	5231310	4603629	4202991	4370975	4862967	النمسا
98145	651584	660365	738596	575583	493572	594627	664150	بلجيكا
467090	830708	1114413	910967	496139	672677	877283	1033528	بلغاريا
39	-	36	45	677	71	158	2464	الدنمارك
2668837	2763416	2969517	2474030	2424180	2100939	2372654	2742210	فرنسا
597493	292057	293507	319693	265045	175041	162161	168684	هولندا
10991801	8312014	8310002	10284973	9873036	8567739	7415603	9315224	إنجلترا
135	-	34	-	-	-	8	2	أسبانيا
72189	75776	74233	127647	71589	50135	43278	58458	السويد
-	-	-	-	-	-	-	-	سويسرا
2446200	1364507	1328117	1389646	990667	698829	671193	655892	إيطاليا
3338	7052	6910	6943	5902	8507	7710	6205	الجيل الأسود
795300	519559	760320	962896	391017	675539	612553	753381	رومانيا
1820160	2083303	1971780	1751315	1668623	175229	1602390	1651339	روسيا
101836	49113	54396	82748	39571	54297	42336	58591	صربيا
560922	236332	342618	440250	268526	393020	394130	444251	اليونان



المبحث الثاني

أهمية الدور الإسلامي في تنمية التجارة الإسلامية بأوروبا والمشرق العربي خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، واهتمامات الدولة في تأمين طرق التجارة من الشرق إلى الغرب براً وبحراً.



اتسم التاريخ العثماني في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي -مقارنة بالقرون السابقة- بنشأة المؤسسات الاقتصادية والمالية الحديثة العام منها والخاص. وقد ظهرت أول ورقة نقدية، والتحول إلى هيكل نقدي موحد، ومؤسسات مصرفية عامة وخاصة، وميزانيات تتميز "بالطابع الأوروبي"، والبورصة، والديون الخارجية، وغرف التجارة الأجنبية، وباختصار عدداً من الآليات الاقتصادية والمالية الجديدة، والتي كانت غير معلومة للعهد السابق وانتشرت منذ الربع الثاني للقرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي فصاعداً. وتعد الاتفاقات التجارية جزءاً من هذا التجديد الذي طرأ على الهيكل الاقتصادي⁽¹⁾.

وقد عملت الاتفاقات التجارية على إحلال الاكتفاء الذاتي، الاقتصاد الداخلي والمحلي بسوق محدود وربط المناطق النائية بالاقتصاد العالمي. وقد ساهم إلغاء الممارسات الاحتكارية- على الرغم من طبيعتها الاستسلامية التي شابت الجانب القانوني الثنائي- في تحرير المنتجين من سيطرة العقل التقليدي، الاشرطي والمالي. وأصبح دافع الربح الهاجس الرئيسي الذي كان يجول في نفوس الفلاحين. وقد تحسن سكان الريف. وبدأ الاستهلاك الجماعي. وارتفعت جودة السلع المستهلكة. وانخفضت أسعار المواد الغذائية. وبدأت المدنية. وتحسنت المرافق العامة في المراكز الحضرية. حيث أدت الاتفاقات التجارية إلى فتح آفاق جديدة للأوساط التجارية. وحلت آلية السعر محل القرارات التعسفية. وازدهرت المدن الساحلية. وأصبح رجال التجارة المحليون نواة الطبقة المتوسطة أو "البورجوازية" العثمانية⁽²⁾.

ولتحديد الأثر الحقيقي "للتحرير"، كان ينبغي إنعاش الحياة الاقتصادية لتلك المدن الساحلية في أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وأوائل الرابع عشر الهجري/ القرن العشرين الميلادي. وتدين الحياة "الحضرية" و"البورجوازية" لتلك المدن والثروة التي اكتسبتها والكثير من النجاح الذي حققته للجو التحرري الذي هيمن على الأنشطة التجارية. ونتيجة علاقات السوق المزدهرة من حيث سك النقود والتجارة، فقد تضاعف عدد سكان إسطنبول ثلاث مرات خلال ثلاثين عاماً. وفي مطلع القرن، وصل عدد سكان إسطنبول والضواحي المجاورة إلى مليون

(1) Okyar, Osman. "A New Look At The Problem Of Economic Growth In The Ottoman Empire, 1800–1914." *The Journal Of European Economic History* 16, No. 1 (1987): PP.7–49.

(2) Edited By Huri Islamoglu-Inan "The Ottoman Empire And The World-Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).Pp. 63-85. Okyar, Osman. "A New Look At The Problem Of Economic Growth In The Ottoman Empire, 1800–1914." *The Journal Of European Economic History* 16, No. 1 (1987): PP. 7–49.

نسمة. وتحولت إحدى العواصم من حالة الجمود التي أصابها لمدة قرنين من الزمان حيث أصبحت الدولة العثمانية جزءاً من العالم الأوروبي ويرتبط سوقها بالاقتصاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالنمو السكاني في إسطنبول والتوسع الجغرافي للسوق فتتحكم فيه المصالح التجارية في إسطنبول، وتمّ إزالة العوائق أمام حرية حركة السلع وذلك بفضل الاتفاقات التجارية التي عقدت مع القوى الأوروبية، وللتشريع الذي استقى من قوانين نابليون، والتطورات التقنية من حيث نقل السلع وتداول المعلومات الخاصة بفرص السوق المتاحة. وقد ساهم كل ما سبق في توسيع السوق في العاصمة العثمانية⁽¹⁾.

وتطلب مدّ التجارة الداخلية والخارجية ونفقات الدولة قدراً أكبر من انتشار وسائل الإعلام. وسبق حركة الإصلاح العثمانية اعتماد الحكومات على تخفيض قيمة العملة حين كانت هناك أزمة في العائدات. طالما كانت أسعار المواد الغذائية ثابتة بموجب قرارات حكومية أو قرار من المحليات، ساهم خفض القيمة الحقيقية لتلك السلع في توفير فائض للأجهزة الحاكمة. واندمج الاقتصاد العثماني في الاقتصاد الأوروبي وفرضت سياسة السوق الحرة القوة الشرائية للعملة العثمانية وانعكس أي تخفيض للعملة على أسعار السلع وخاصة المستوردة منها. وبالتالي، فقد ارتفع مستوي السعر العام. ولم يعد تخفيض قيمة العملة الصعبة ملائماً لمواجهة احتياجات الإنفاق للحكومة⁽²⁾.

وكان يتعين على الذين يعملون في الإصلاح الاقتصادي الجديد إيجاد طرق جديدة لانتشار وسائل الإعلام. وكان الاقتباس من الخارج هو الملجأ الأخير. وكان من الصعب زيادة كمية السبائك، وأصبح إصدار الأوراق النقدية يبدو ملائماً للحكومة لمواجهة نفقات الدولة والحاجة لمزيد من النقود للسوق. ووفقاً للسجلات المتاحة المتعلقة بسك النقود بين 1256-1279هـ/1840-1863م، فلم يتجاوز حجم العملة الصعبة التي تمّ تداولها 2000 ليرة عثمانية ذهبية و2000 ليرة من النقود المعدنية الأخرى.⁽³⁾ وبالفعل فقد تمّ تداول

(1) Pamuk, Sevket (1987), *The Ottoman Empire And European Capitalism, 1820-1913: Trade, Investment And Production* (Cambridge: Cambridge University Press). Pp

(2) Ibid.

(3) الليرة العثمانية هي عملة الدولة العثمانية، للفترة ما بين 1844 و 29 أكتوبر 1923. والتي حلت محل القروش (kuruş) كوحدة عملة رئيسية، مع استمرار القروش (kuruş) في الاستخدام كجزء أصغر من الليرة، وكل 1 ليرة = 100 قروش. كذلك أيضاً استمر استخدام البارة (عملة) كوحدة عملة، وكانت كل 40 بارة = 1 قرش (kuruş). وذلك حتى عقد الثلاثينات من القرن العشرين. تم استخدام الحروف العربية على القطع النقدية والأوراق النقدية.

http://ar.wikipedia.org/wiki/Ottoman_lira

العملات الأجنبية الذهب والفضة في بعض أجزاء الدولة وحتى في إسطنبول ولكن على أقصى تقدير لم تتخط تلك العملات 1.5 مليون بالليرة العثمانية. ووصلت الأوراق النقدية التي تم تداولها في عام 1279هـ/1863م إلى 11 مليون ليرة.⁽¹⁾

وفي الواقع كانت النقود الورقية خطوة هامة في سبيل سك النقود في الاقتصاد العثماني. وكما عرضت حكومة حركة الإصلاح الاقتصادي الجديدة النظام المالي بأكمله للخطر، فإنها أبدلت النقود الورقية التي كانت لا تلقى إقبالا بالعملة الصعبة التي تم استيرادها من أوروبا (الديون). وبدأ عهد جديد في التاريخ الاقتصادي العثماني حيث أصبح هناك ديون أجنبية منذ عام 1270هـ/1854م فصاعداً، وأسس البنك العثماني الإمبراطوري، وحدث الإفلاس في عام 1292هـ/1875م، وإنشاء وحدة الدين العام العثماني، وتعد كل هذه المراحل جزءاً من عملية سك النقود والتجارة. وكان الوصول إلى عملة مستقرة بسعر صرف ثابت لا مفر منه لتحقيق نظام اقتصادي مزدهر.⁽²⁾

أولاً: فإن التجارة ما بين الدول الإسلامية والغرب على عهد الدولة العثمانية في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، قد شهدت ما بين الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى أثر الثورة الصناعية على العالم. وفيما يخص اقتصادات بعض الدول الإسلامية، فكانت تلك فترة اندماج سريع في الأسواق العالمية. وقد توسعت التجارة الخارجية في بعض الدول الإسلامية أكثر من خمسة عشر ضعفاً في الفترة ما بين 1235 - 1331هـ/1820 و1913م. وقد تبع هذا التوسع في التجارة الخارجية تحولات هامة في أنماط الإنتاج. تحولت الزراعة لتكون ذات صبغة تجارية بشكل متزايد، وتم توجيه حصص أكبر من الإنتاج الزراعي لأسواق التصدير. وكان لتلك التغيرات تداعيات جسيمة على أنظمة حيازة الأراضي وحقوق الملكية في مناطق متعددة في بعض الدول الإسلامية.

وترتب أيضاً على التوسع في التجارة الخارجية؛ خفض التصنيع. وقد حاولت الحرف اليدوية التقليدية مواجهة هذا التحدي إلا أن القطاع الأكبر تردى تحت وطأة الصناعات المستوردة. وعلى

(1) Edited By Huri Islamogu-Inan "The Ottoman Empire And The World-Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).Pp. 63-85. J. R. HANSON, II. Trade In Transition: Exports From The Third World, 1840-1900. (London: Academic Press. 1980. Pp. Xiv+197.

(2) Pamuk, Sevket (1987), *The Ottoman Empire And European Capitalism, 1820-1913: Trade, Investment And Production* (Cambridge: Cambridge University Press). Pp

الجانب الآخر، فقد وصفت بدايات ظهور نظام المصنع بأنها بدايات ضعيفة. وكانت بداية الاختراق الأوروبي التجاري قد بدأت بعد مرور منتصف القرن وقد أعقبها الاختراق المالي. وقد تركز الاستثمار الأوروبي المباشر في السكك الحديدية وفي جوانب أخرى تتعلق بالبنية التحتية. وكانت حكومات بعض هذه الدول قد اقترضت عشوائياً في الأسواق الأوروبية المالية مما نتج عنه زيادة النفوذ الأوروبي.

كانت التجربة الاقتصادية لبعض الدول الإسلامية في الشرق الأوسط تمثل انفصلاً درامياً عن تاريخها السابق - أثناء القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ولم يكن وحده في ذلك. وقد أثر التوسع الأوروبي على كل منطقة في العالم وكان لكل منها رد الفعل الخاص بها في مواجهة التحدي الأوروبي. حيث إن الخبرة الاقتصادية لهذه الدول كانت تشترك في العديد من الأبعاد مع مناطق أخرى ولاسيما تلك المتخلفة أثناء القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي.

في هذا الجزء من البحث سوف يتم استخدام منظور المقارنة بين توسع التجارة الخارجية في بعض الدول الإسلامية أثناء القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي وتوسع التجارة العالمية. **سيتناول الجزء الأول** من هذه الدراسة محاولة ترسيخ الاتجاهات الأساسية وبالعلقة مع الاتجاهات العالمية أثناء هذه الفترة. **وفيما يخص الجزء الثاني**، فسيناقش سبب تباين حجم ومعدل التوسع في التجارة الخارجية في البلدان المختلفة في بعض الدول الإسلامية بالنسبة إلى الاتجاهات طويلة الأمد في مناطق أخرى ولاسيما تلك الموجودة في العالم الثالث المعاصر.

وسيتيم عرض تقديرات خاصة بالصادرات ونصيب الفرد منها في بعض الدول الإسلامية في فترات مختلفة أثناء القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. وهذه الأرقام عرضة للخطأ بدرجة كبيرة ويجب التعامل معها بحذر ويرجع ذلك لانخفاض جودة البيانات الأساسية المتعلقة بالتجارة والسكان. ولهذا السبب، سنُعنى المناقشة في هذه الدراسة مبدئياً بالجوانب الإجمالية الكلية الواضحة طويلة الأجل والتي من الممكن أن تدعمها تلك التقديرات السالف ذكرها، وأيضاً مجموعة أكبر من الأدلة الإضافية.

ونتيجة قصور البيانات المتاحة سواء زمنياً أو مكانياً والمكانية، ولما كانت دقة التقديرات المتاحة منخفضة خاصة في الأعوام السابقة، فقد تمّ التركيز على الفترة التي تلي عام 1256هـ / 1840م. وعلاوة على ما تقدم، فيما أن أكثر التقديرات دقة بشأن التجارة الخارجية معدة من حيث الحدود السياسية التي كانت قائمة أثناء القرن الثالث

عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، فسوف أعمل على تعريف بعض الدول الإسلامية في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي في إطار ثلاثة كيانات سياسية وهي على النحو التالي: مصر، إيران والمقاطعات الآسيوية للدولة العثمانية متضمنة تركيا في أوروبا في القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي مع استبعاد جزيرة العرب.

شهد القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ما بين انتهاء الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى توسعاً غير مسبوقٍ في التجارة الدولية. وعلى الرغم من التباين الواضح في المدى وسرعة التوسع، فيبدو أن معدل نمو التجارة الدولية قد تأرجح من فترة لأخرى ولكن بلغ أكثر من 4% في العام مؤدياً إلى زيادة قدرها ثمانية عشر ضعفاً من حيث الحجم للفترة ما بين 1256 - 1331 هـ/ 1840 - 1913 م.⁽¹⁾

وشمل جزءاً كبيراً من هذا التوسع التجارة بين البلدان الصناعية ولاسيما داخل أوروبا. أيضاً حدث أن نمت الصادرات من المناطق المتخلفة بنفس معدلات صادرات العالم الإجمالية في هذه الفترة. ويعد التساؤل بشأن الكيفية التي نما بها حجم ومعدلات النمو في بعض الدول الإسلامية مقارنة بالمستويات المناظرة الخاصة بالتجارة الدولية ومناطق متخلفة في الاقتصاد العالمي أكثر ملائمة من السؤال حول ما إذا كانت صادراتها السلعية قد تضاعفت أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

وتلخص التقديرات المقدمة في الجدول (1) التوجهات الرئيسية التي تتعلق بالتوسع في الصادرات من بعض الدول الإسلامية للفترة التي تلي عام 1256 هـ/ 1840 م. وتعكس هذه الأرقام أيضاً توسع التجارة الإجمالية لمنطقة بعض الدول الإسلامية بأكملها وليس لبلدان منفردة، حجم الواردات التي أعقبت التغييرات في حجم الصادرات. وتظهر تلك التقديرات زيادة الصادرات من بعض الدول الإسلامية بما يعادل عشرة أضعاف في ظل أسعار ثابتة وبما يقارب ستة عشر ضعفاً من حيث الحجم أثناء العقود السبعة التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

(1) Rostow, W. W. (Walt Whitman) 1978,, The World Economy: History & Prospect. London: Macmillan Pp.9, 67-68. 1980, Why The Poor Get Richer And The Rich Slow Down: Essays In The Marshallian Long Period. London: Macmillan 1980. P.14. J. R. HANSON, 1980, Trade In Transition: Exports From The Third World, 1840-1900. (London: Academic Press. 1980. Pp. Xiv+197.

جدول (1): تقديرات الصادرات السلعية من بعض الدول الإسلامية أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي (المتوسط السنوي مقدراً بالملايين جنيه إسترليني الحالي)

المنطقة	1840-1842	1860-1862	1880-1882	1900-1902	1910-1912
الدولة العثمانية (1)	5.2	12.3	15.2	20.3	26.9
الدولة العثمانية (2)	2.4	8.6	12.0	16.4	22.0
مصر	1.6	3.5	13.2	17.6	31.5
إيران	1.6	2.5	2.8	3.1	7.1
إجمالي بعض الدول الإسلامية	5.6	14.6	28.0	37.1	60.6
الإجمالي الثابت 1880 مقوماً بالجنيه الإسترليني	4.6	12.9	28.3	49.9	73.2

ملاحظات خاصة بالجدول رقم (1):

1. ينبغي قبول كل الأرقام وخاصة تلك المتعلقة بالفترات الأولية على أنها تقريبية وذلك بسبب نوعية البيانات الأساسية.
 2. فيما يتعلق بالدولة العثمانية، فإن (1) يشير إلى إجمالي الصادرات، بينما يوضح (2) الصادرات من المنطقة التي تشمل تركيا في أوروبا والمقاطعات الآسيوية التابعة للدولة العثمانية فيما عدا جزيرة العرب. ويبين رقم (2) إجمالي الأرقام الخاصة ببعض الدول الإسلامية.
 3. يعد الرقم الخاص ببعض الدول الإسلامية رقماً بسيطاً لصادرات الدول منفردة. ونتيجة لذلك، فهي تضم التجارة البينية والأهمية النسبية التي انخفضت بشكل ثابت أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.
 4. تمّ استخدام مؤشر السعر الخاص بالواردات البريطانية للتوصل إلى أرقام الصادرات بالأسعار الثابتة (1).
- وكما هو مبين في الجدول (2) فإن إجمالي التوسع في التجارة الخارجية للدول الإسلامية يتقارب مع معدل نمو التجارة الدولية أثناء نفس الفترة ولكن يقل عنه إذ انخفض نصيب صادرات بعض الدول الإسلامية في التجارة العالمية ببطء وبصفة دائمة حتى الحرب العالمية الأولى. ويصح التباعد بين هذين المعدلين أكثر وضوحاً في حالة بحث معدلات نصيب الفرد من الصادرات. وكما هو موضح في الجدول (3) فبالرغم من أن نصيب الفرد من الصادرات في بعض الدول الإسلامية قد فاق نظيره في العالم بأكثر من 20% في أوائل أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري/

(1) Imlah: Economic Elements In The Pax Britannica, ECONOMIC ELEMENTS IN THE PAX BRITANNICA: STUDIES IN BRITISH FOREIGN TRADE IN THE NINETEENTH CENTURY, By Albert H. Imlah. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press. 198. Pp. Xiii

التاسع عشر الميلادي، فإنه هبط أمام نظيره العالمي قبل نهاية القرن.

جدول (2): نصيب بعض الدول الإسلامية والمناطق الأخرى المختارة في صادرات العالم بالنسبة المئوية

المنطقة	1842-1840	1862-1860	1882-1880	1902-1900	1912-1910
بعض الدول الإسلامية	0.34	0.32	0.30	0.30	0.29
المملكة المتحدة ودول أوروبية أخرى	22	21	17	14	لا تنطبق
بلدان أوروبية أخرى	9	9	8	7	لا تنطبق
شمال ووسط أمريكا	12	11	14	16	لا تنطبق
جنوب أمريكا	10	7	7	7	لا تنطبق
أفريقيا	1	2	2	2	لا تنطبق
آسيا	12	10	10	9	لا تنطبق
أوقيانوسيا	1	3	2	2	لا تنطبق

المصدر: قائم على الجدول (1) هانسون 1980، 14، 21 وروستو 1978، 67، 669. (1)

جدول (3): نصيب الفرد من الصادرات من بعض الدول الإسلامية ومن مناطق أخرى مختارة (2)

المنطقة	1842-1840	1882-1880	1902-1900	1912-1910
العالم	0.16	0.91	1.55	غير معروف
بعض الدول الإسلامية	0.20	0.85	1.28	1.65
الدولة العثمانية	0.20	0.78	1.17	1.25
مصر	0.28	1.65	2.32	3.17
إيران	0.19	0.31	0.41	0.75
المملكة المتحدة	1.49	6.38	7.46	غير معروف
أوروبا الغربية	0.60	3.05	5.33	غير معروف
دول أوروبية أخرى	0.26	0.88	1.22	غير معروف
أمريكا الشمالية	1.06	3.90	5.51	غير معروف
أمريكا الجنوبية	0.41	1.87	3.10	غير معروف
آسيا	0.03	0.16	0.27	غير معروف
إفريقيا	0.02	0.32	0.49	غير معروف
أوقيانوسيا	0.51	غير معروف	9.54	غير معروف

المصدر: قائم على الجدول (1) هانسون 1400هـ/ 1980 وروستو 1398هـ/ 1978م. وتشير التقديرات إلى أن سكان تلك المناطق المذكورة في هذه الدراسة مرشح للزيادة من 23 مليون في 1256هـ/ 1840م إلى 45 مليون عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى.

- فيما يخص أرقام الدولة العثمانية فإنها تخص الدولة بأكملها بينما تستبعد أغلب المقاطعات الأوروبية كما هو موضح في الملاحظات الخاصة بالجدول (1) ويبدو نصيب الفرد من الصادرات من المقاطعات الآسيوية التابعة للدولة العثمانية أقل من تلك الخاصة بالمقاطعات الأوروبية خلال القرن. (3)

(1) Rostow, W. W. (Walt Whitman), The World Economy: History & Prospect. London: Macmillan 1978. Pp. 667-669. J. R. HANSON, II. Trade In Transition: Exports From The Third World, 1840-1900. (London: Academic Press. 1980. Pp. 14-21.

(2) Ibid. Pp. 14-21.

(3) Issawi, Charles, Ed. The Economic History Of Iran, 1800–1914. Chicago: University Of Chicago Press, 1971, Pp. 20-34. Issawi, Charles, Ed. 1981. "Egypt, Iran And Turkey, 1800–1970." In Disparities In

ويوضح الجدول (3) أن نصيب الفرد من الصادرات في بعض الدول الإسلامية قد تخلف عن ذلك الخاص بغرب أوروبا وشمال أمريكا خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي على الرغم من أن معدلات نمو نصيب الفرد من الصادرات كان أعلى في بعض الدول الإسلامية. ويعد ذلك مدهشاً إذ توجد اختلافات كبيرة في مستويات نصيب الفرد في الإنتاج والدخل بين بعض الدول الإسلامية والمناطق الصناعية في العالم. وتعزو بعض الدراسات سبب ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من الصادرات إلى انخفاض مستويات التجارة الخارجية لهذه الدول جزئياً في الفترة الأولى.

وفيما يتعلق بعقد مقارنات مع مناطق أخرى في العالم حيث كانت مستويات نصيب الفرد من الدخل أقرب لتلك السائدة في بعض الدول الإسلامية، فإن الجدولين (3) و(4) يوضحان درجة الاندماج في الأسواق العالمية حيث استمر تخلف بعض الدول الإسلامية في الترتيب عن جنوب أمريكا ولكنه بقي متقدماً على آسيا من حيث صادرات البلدان الثلاثة إلى بعض الدول الإسلامية. وكانت تلك الصادرات مماثلة لمتوسط معدلات نمو نصيب الفرد من الصادرات في البلدان متوسطة الحجم في آسيا وجنوب أمريكا. ولم يعقد الجدول (4) مقارنات مع اقتصادات أقل في العالم الثالث بما إن اندماج تلك الاقتصادات في الأسواق العالمية أسهل وتتميز بمعدلات أعلى لنصيب الفرد من الصادرات أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

من الممكن أن يكون إجمالي الأرقام الخاصة ببعض الدول الإسلامية وتلك المقارنات الإقليمية مضلل. وما لم تكشف عنه تلك المقارنات الاختلافات اللافتة للنظر بين مناطق المتوسط والخليج في بعض الدول الإسلامية وخاصة الاختلافات بين ثلاثة كيانات سياسية في المنطقة من حيث حجم التجارة الخارجية ومعدل نموها أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

وكما هو موضح في الجدولين (1) و(3)، تبقى إيران في نهاية السلسلة إذ اتسمت علاقاتها مع الأسواق العالمية بالضعف حتى أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وخلافاً للاتجاهات العالمية، فإن الصادرات من إيران قد تضاغت بالأسعار الحالية أو زادت ثلاثة أضعاف من حيث الحجم بين عامي 1256 - 1318 هـ/ 1840 و1900م. وفي نهاية القرن، بلغ نصيب الفرد

=

Economic Development Since The Industrial Revolution, Edited By Paul Bairoch And Maurice Levy Leboyer, New York: St. Martin's Press, Pp 227-252. Issawi, Charles, Ed. 1982. An Economic History Of The Middle East And North Africa. Columbia University Press, Pp.49-65

من الصادرات في إيران أقل من ثلث مستويات بعض الدول الإسلامية وأقل من سدس تلك المستويات في مصر. على الرغم من تضاعف حجم الصادرات أثناء العقد الأول من القرن الرابع الهجري/ العشرين الميلادي، فقد ظل نصيب الفرد من الصادرات من إيران أقل من نصف متوسط المنطقة ككل عشية الحرب العالمية الأولى. ويرجح الدليل المتاح أن الاختلافات بين إيران وبعض الدول الإسلامية فيما يتعلق بمستويات نصيب الفرد من الإنتاج والدخل لم تكن كبيرة بهذا الشكل. وتعكس تلك الاختلافات في نصيب الفرد من الصادرات تباينات في درجة الاندماج في الأسواق العالمية.

كانت مستويات نصيب الفرد من التجارة الخارجية في المقاطعات الآسيوية التابعة للدولة العثمانية مماثلة لتلك الخاصة بإيران. وعلى الرغم من ذلك، فتشير التقديرات إلى ارتفاع الصادرات من الدولة العثمانية إلى الضعف كما هو الحال بالنسبة لتلك الإيرانية بما يقدر بحوالي ثمانية أضعاف بالأسعار الحالية، أو تفوق اثني عشر ضعفاً من حيث الحجم وذلك بين عامي 1256هـ/ 1840م والحرب العالمية الأولى. وتمثل أعوام حرب القرم وبشكل أشمل خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي فترة حاسمة في اندماج المقاطعات الآسيوية التابعة للدولة العثمانية في شبكة التجارة الدولية. على الرغم من أن التجارة الخارجية العثمانية استمرت في التوسع خلال الفترة المتبقية في القرن، فلم تتطابق - في عقود مقبلة - معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في إطار الظروف الملائمة للأسواق العالمية في خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي⁽¹⁾.

وتعد الحالة المصرية واحدة من الأمثلة البارزة فيما يتعلق بالتخصص في تصدير السلع الأولية من خلال اقتصاد متخلف أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وتوضح التقديرات المقدمة في الجدول (1) زيادة الصادرات من مصر بما يقارب عشرين ضعفاً بالأسعار الحالية، وتقدر بثمانية وعشرين ضعفاً بالأسعار الثابتة بين أوائل أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي وأوائل القرن الرابع الهجري/ العشرين الميلادي. كانت هذه المعدلات أعلى من معدلات نمو التجارة العالمية وإجمالي الصادرات من العالم الثالث في أثناء نفس الفترة.

وبالمثل فإن الجدول (4) يشير إلى أنه في عشية الحرب العالمية الأولى، كان نصيب الفرد من

(1) Pamuk, Sevket (1987), *The Ottoman Empire And European Capitalism, 1820-1913: Trade, Investment And Production* (Cambridge: Cambridge University Press). Pp. 18-40.

الصادرات من مصر مرتفعاً بقدر مرتين ونصف مثل تلك القادمة من الدولة العثمانية وتعادل نصيب الفرد من الصادرات من إيران 4 مرات. ويبدو أن نصيب الفرد من الدخل في مصر في أوائل القرن العشرين كان أعلى من تلك الخاصة بالدولة العثمانية وإيران. مع ذلك، لم تكن تلك الاختلافات كبيرة مثل الاختلافات الخاصة بنصيب الفرد من مستويات التصدير. ويتضح أن جزءاً كبيراً من إجمالي الإنتاج في مصر - مقارنة بالبلدين الآخرين - كان موجهاً ناحية الصادرات.

ومنذ أن هيمنت صادرات مصر من القطن وبذوره في أغلب القرن، فتعزوا تلك المعدلات المرتفعة لنمو الصادرات إلى تخصص مصر في القطن. وبدأ تركيز مصر على القطن أثناء حكم محمد علي ولكن ساهمت مجاعة القطن التي وقعت أثناء الحرب الأهلية الأمريكية في إدخال الأنواع طويلة التيلة إلى أن أصبحت ذائعة الصيت. وقد تضاعفت قيمة صادرات مصر أثناء ستينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وعلى نفس القدر من الأهمية لم تنخفض صادرات مصر بعد الحرب الأهلية الأمريكية على الرغم من انخفاض أسعار القطن. وقد عملت السياسات الاقتصادية للإدارة البريطانية الاستعمارية في ثمانينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي على تقوية التخصص والاعتماد على محصول واحد إذ أصبحت مصر واحدة من مصدري العالم الرائدة في القطن وكانت تحتل المرتبة التالية للولايات المتحدة الأمريكية.

جدول (4): نصيب الفرد من الصادرات في البلدان متوسطة الحجم* في العام الثالث من 1276 - 1328هـ/ 1860-1910مقوماً بالجنيه الإسترليني

متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الصادرات (%) 1910-1860	نصيب الفرد من الصادرات سنوياً		البلد
	1912 - 1910	1862 - 1860	
1.3	1.25	0.66	الدولة العثمانية
3.7	3.17	0.51	مصر
2.0	0.75	0.28	إيران
2.4	1.65	0.49	متوسط بعض الدول الإسلامية
4.7	4.96	0.49	الجزائر
1.8	0.60	0.24	المغرب
2.9	0.54	0.13	الهند
2.8	0.15	0.04	الصين
4.3	3.51	0.43	سيلون
2.5	1.26	0.37	جزر الهند الشرقية الهولندية
غير معروف	0.28	غير معروف	الهند الصينية الفرنسية
2.3	1.14	0.36	متوسط آسيا ما عدا الهند والصين
4.2	12.49	1.60	الأرجنتين
غير معروف	2.31	غير معروف	المكسيك
1.7	3.43	1.47	البرازيل
0.3	1.97	2.29	بيرو
1.1	0.87	0.51	كولومبيا
2.0	3.95	1.48	متوسط أمريكا اللاتينية
2.5	2.15	0.62	المتوسط الكلي باستبعاد الهند والصين

ملحوظات على الجدول (4)

- تمّ تعريف البلدان متوسطة الحجم على أنها البلدان ذات الكثافة السكانية ما بين 4 و50 مليون في عام 1331هـ / 1913م. وكانت الصين والهند دول العالم الثالث الوحيدة بكثافة سكانية تتجاوز 50 مليون عشية الحرب العالمية الأولى
- المصدر: الجدول (1)
- السكان: بريطانيا العظمى، أوراق برلمانية، "الملخص الإحصائي للدول الغربية" (المنشور السنوي)، "الملخص الإحصائي الخاص بالمستعمرات" (المنشور السنوي)، McEvedy and Jones 1978.
- الصادات: بريطانيا العظمى، أوراق برلمانية، "الملخص الإحصائي للدول الغربية" (المنشور السنوي)، "الملخص الإحصائي الخاص بالمستعمرات"، الولايات المتحدة الأمريكية، العلاقات التجارية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الغربية (كل المنشورات السنوية)، وأيضاً هانسون 1400هـ / 1980م، والملحقين (أ) و(ب)
- وفيما يخص أرقام التصدير المستقاة من المصادر المذكورة عاليه، فتضاءلت وفقاً لمؤشرات (إيملاه) Imlah's index حول الأسعار البريطانية للاستيراد لتصل للأسعار التي كانت سائدة في 1297هـ / 1880. (برجاء مراجعة Imlah 1958,94-99)⁽¹⁾.

العوامل التي أسهمت في نمو التجارة:

ما العوامل المحددة للاتجاهات طويلة المدى الخاصة بالصادرات من بعض الدول الإسلامية ككل، والاختلافات البارزة بين خبرات هذه الدول؟؟؟ من الممكن البدء بالعوامل الخارجية. ويتضح من عقد مقارنة بسيطة بين هذه الاتجاهات وتلك المتعلقة بالقرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أن الثورة الصناعية وبزوغ اقتصادات في أوروبا تنتج صناعات قليلة التكلفة وتحتاج إلى مواد غذائية ومواد خام السبب الرئيسي وراء التوسع غير المسبوق في التجارة الخارجية في بعض الدول الإسلامية. ويعد التأكيد على العوامل الخارجية بداية التوضيح إذ أشار الدليل الذي تمّ تلخيصه في الجداول (2) و(3) و(4) إلى تنوع ردود الفعل في بعض الدول الإسلامية وفي مكان آخر إزاء التطورات التي تبعت الثورة الصناعية.

(1) Imlah: Economic Elements In The Pax Britannica, Economic Elements In The Pax Britannica : Studies In British Foreign Trade In The Nineteenth Century , By Albert H. Imlah. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press. I198. Pp94-99.

وما يحتاج للتفسير بالفعل ليس معدل التوسع في التصدير ولكن معدل التوسع في التصدير فيما يتعلق بالاتجاهات في مكان آخر على سبيل المثال البلدان متوسطة الحجم في العالم الثالث والتي من الممكن مقارنتها مع مصر وإيران والدولة العثمانية. وتناولت العديد من الدراسات الخاصة بالتجارة العالمية مشكلة تقييم إسهامات العوامل الداخلية والخارجية للتوسع في الصادرات طويل الأمد. وحل Maizels و Karvis وآخرون التغيرات التي طرأت على حجم الصادرات في إطار أربعة عوامل وهي السوق العالمي، المنافسة، التنوع، والأداء.⁽¹⁾

ويوفر المتغير الخاص بالسوق العالمي مقارنة صادرات الدولة الفعلية في الوقت المبدئي مع الصادرات التي ستكون قد وصلت في حال إبقاء الدولة على نصيبها في التجارة العالمية لكل صادراتها التقليدية. ويقاس هذا المتغير معدل نمو طلب السوق العالمي للسلع التقليدية للتصدير. ويعتبر عامل المنافسة مقارنة قيمة صادرات الدولة في الفترة المبدئية مع القيمة الافتراضية في التاريخ النهائي حال بقاء قيمة التجارة العالمية ثابتة في صادرات الدولة التقليدية وتغير نصيب الدولة في التجارة في كل سلعة. وبعبارة أخرى، فإن ذلك المتغير يقاس أداء الدولة في مقابل منافسيها في صادراتها التقليدية.

وفيما يتعلق بعامل التنوع، فهو يمثل النسبة الخاصة بنصيب السلع التقليدية في الصادرات في التاريخ المبدئي إلى نصيب نفس السلع في التاريخ النهائي. يقاس هذا المتغير درجة تحول صادرات الدولة من حزمة السلع التقليدية. وأخيراً، متغير "الأداء" والذي يتم احتسابه بضرب المتغيرين الثاني والثالث. وهي تلخص إجمالي التغيير وفقاً لعوامل العرض.

وفيما يخص جودة وتفصيل بيانات التجارة الخارجية المتاحة والتي تتعلق ببعض الدول الإسلامية، سيكون من الصعب الحصول على تقديرات دقيقة لكل من هذه المتغيرات. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال ممكناً تطوير تقديرات كيفية أكثر لكل من هذه المتغيرات بناء على البيانات الخاصة بالسلع الرائدة في التصدير من البلدان الثلاثة.

كان القطن يعد أهم الصادرات السلعية في مصر أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وبلغ متوسط نصيب القطن في صادرات مصر السلعية حوالي 30% في خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وارتفعت هذه النسبة بثبات لتتجاوز 90%

(1) Maizels, A. 1968 , Exports And Economic Growth In Developing Countries. Cambridge : Cambridge University Press, Pp. Kravis, Irvin B. 1970a “ External Demand And Internal Supply Factor On LDC Export Performance “ , Banca Nazionale Del Lavarò , Quarterly Review 23, Pp3-25

بحلول العقد الأول من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي (Owen 1959)⁽¹⁾. وخلافاً لذلك، كانت الصادرات من الدولة العثمانية وإيران تتسم بالتنوع. بالنسبة للدولة العثمانية، فكان التبغ، التين، الزبيب، الأفيون، الحرير الخام والموهير من السلع الرائدة خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وفاق القطن نصيب أي سلعة بنسبة 12% من القيمة الإجمالية للصادرات لأي سنة⁽²⁾. وفيما يتعلق بإيران، فكان الحرير ومنتجاته، القماش القطن والصوف والتبغ يعد من السلع الرائدة في مجال التصدير في 1266هـ/ 1850م. وقد تغير بسرعة التكوين الذي تتألف منه الصادرات فيما بعد. وبينما انخفض نصيب الحرير والقماش أصبح كل من الأفيون، القطن الخام والسجاجيد أكثر أهمية قرب الحرب العالمية الأولى⁽³⁾.

كيف توسع طلب السوق العالمي لهذه المنتجات؟ فقد كانت البيانات لوقت سابق على ذلك غير مكتملة ومبهمة. وفيما يتعلق ببعض الحسابات البسيطة لنصف قرن ما بين 1276هـ/ 1860م والحرب العالمية الأولى القائمة على إحصاءات التجارة الخارجية الخاصة بالبلدان الأوروبية الرئيسية وعلى تقديرات إجمالي الصادرات من بلدان العالم الثالث، فإنها تشير إلى أن توسع الطلب في السوق العالمي على السلع التصديرية الرائدة في بعض الدول الإسلامية أبطأ من الطلب على كافة السلع الأولية والتجارة العالمية ككل. وهناك دليل واضح على أنه بينما استمر الطلب في البلدان الصناعية عقب عام 1276هـ/ 1860م في النمو، فقد تحول من السلع التقليدية للتصدير الخاصة بالدولة العثمانية، وإيران، ومصر كما سيناقتس لاحقاً في العرض الخاص بكل دولة. ومن الممكن أن تقدم اتجاهات السوق العالمي تفسيراً جزئياً للأداء التصديري في بعض الدول الإسلامية. وعلى الرغم من ذلك، فإن تلك الاتجاهات لا تفسر الاختلافات البارزة داخل بعض الدول الإسلامية. وتبعاً لذلك، فعلى التوجه إلى العوامل الداخلية وفحص كل حالة على حدة.

وفي حالة الدولة العثمانية، فقد بدأ الانخفاض النسبي في طلب السوق العالمي على السلع التصديرية الرائدة بعد سبعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وصاحب هذا الانخفاض هبوط في نصيب الدولة العثمانية من التجارة العالمية في السلع التقليدية للتصدير. وفي

(1) Owen , E.R. J. 1969., Cotton And Egyptian Economy, 1820-1914. Oxford: Oxford University Press , Pp.

(2) Pamuk Sevket. 1987, The Ottoman Empire And European Capitalism, 1820–1913.: Trade , Investment And Production , Cambridge And New York: Cambridge University Press , Pp.148-152.

(3) Issawi, Charles 1970, "Middle East Economic Development, 1815-1914, The General And Specific ." In Studies In The Economic History Of The Middle East , Edited By M.A. Cook. London: Oxford University Press. Pp. 412-426,

هذا السياق، فقد بدأت الدولة العثمانية في فقدان نصيبها لصالح مصدري آخرين لنفس السلع ولاسيما بعد سبعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وظل تكوين الصادرات العثمانية بلا تغيير. وكان هناك تحول بسيط نحو سلع أخرى والتي كان من المرجح تزايد الطلب عليها بسرعة وكان ذلك حتى الحرب العالمية الأولى⁽¹⁾. وخلافا لما حدث في الحالة العثمانية، فقد تغير التكوين السلعي للصادرات الإيرانية بين خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي والحرب العالمية الأولى. ولكن كان من الواضح أن طلب السوق العالمي شهد تحولا من الصادرات السلعية الرائدة لإيران فيما عدا مصنعي الحرير، القطن والصوف. وعلاوة على ذلك، فقد خسرت إيران نصيبها لصالح مصدري آخرين كما هو الحال مع الدولة العثمانية. وفي الواقع، يعد المتغير الخاص ب"الأداء" أو العوامل الخاصة بإيران أكثر أهمية من التغيرات التي طرأت على طلب السوق العالمي في تفسير النمو البطئ نسبيا لصادرات إيران حتى الحرب العالمية الأولى⁽²⁾.

وتقدم مصر في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي واحدة من الأمثلة على دولة متخلفة لا تعمل على تنويع صادراتها في مواجهة معدلات النمو البطيئة لطلب السوق العالمي على سلعها التصديرية ومع ذلك نجحت في الحفاظ على معدلات مرتفعة لنمو الصادرات وذلك بزيادة نصيبها في الأسواق العالمية على حساب مصدري آخرين لنفس السلعة. وخلافا لإيران والدولة العثمانية، فقد فاق معدل صادرات مصر معدل نمو طلب السوق العالمي على سلعها التقليدية. وكانت العوامل الخاصة بمصر من أسباب هذا الاتجاه، وتختلف مصر في هذا الإطار عن تجارب التصدير في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي الخاصة بإيران والدولة العثمانية⁽³⁾.

لماذا تختلف مصر عن إيران والدولة العثمانية فيما يتعلق بمتغير "الأداء"؟ أنه لا يمكن

(1) Pamuk Sevket. 1987, The Ottoman Empire And European Capitalism, 1820–1913.: Trade , Investment And Production , Cambridge And New York: Cambridge University Press , Pp.36-40

(2) J. R. HANSON, II. Trade In Transition: Exports From The Third World, 1840-1900. (London: Academic Press. 1980. Pp. 14-21 .Pamuk Sevket. 1987, The Ottoman Empire And European Capitalism, 1820–1913.: Trade , Investment And Production , Cambridge And New York: Cambridge University Press , Pp.36-40 .Issawi, Charles 1970, "Middle East Economic Development , 1815-1914, The General And Specific ." In Studies In The Economic History Of The Middle East , Edited By M.A. Cook. London: Oxford University Press, Pp 395-403.

(3) Owen , E.R. J. 1969., Cotton And Egyptian Economy, 1820-1914. Oxford: Oxford University Press, Pp. J. R. HANSON, II. Trade In Transition: Exports From The Third World, 1840-1900. (London: Academic Press. 1980. Pp. 14-21

التوصل لتفسير لهذا الشأن. من المحتمل أن نشير إلى اختلافات كبيرة بين الدولة العثمانية وإيران من جانب ومصر من الجانب الآخر فيما يخص البيئة السياسية التي صاحبت توسع التجارة الخارجية.

اشتركت كل من الدولة العثمانية وإيران في ثلاث خصائص مترابطة:

- 1- لم تعط حكومات تلك البلدان الأولوية لتوسع التصدير أو تحقيق تكامل أكبر مع الأسواق العالمية. وكان يتم تشجيع الصادرات لدرجة أن الأزمات المتكررة المالية، السياسية والعسكرية شكلت ضغطاً على الحكومات للموافقة على هذا البديل.
- 2- لم تفقد تلك البلدان الاستقلال الرسمي السياسي.
- 3- استمر التنافس بين القوى الكبرى حتى الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا وروسيا في حالة إيران وبين بريطانيا وفرنسا وألمانيا فيما بعد في حالة الدولة العثمانية. على الرغم من التوازنات المتغيرة بين تلك القوى خلال القرن، لم يقدر إحد منها على إزاحة منافسه. سمحت هذه البيئة للحكومات المحلية بفرصة أكبر للمناورة ومقاومة التدخل الأوروبي. ونتيجة لذلك، كان تدخل القوى الأوروبية التجاري والمالي أبطأ.

وفي المقابل، فقد أعقب إخفاق حملة التصنيع الخاصة بمحمد علي وحتى قبل وفاته اتجاه مصر لتكون ذات اقتصاد موجه للتصدير. وبعد الاحتلال في عام 1299هـ/ 1882م، مضت الإدارة الاستعمارية في نفس الاتجاه كما هو مثبت من خلال تأكيدها على مشروعات الري التي تهدف إلى التوسع في إنتاج القطن. وبالمقارنة مع تنافس الدول الكبرى، فقد مكنت ظروف الاستعمار الرسمي البريطانيين من التوصل لمزيد من التكامل مع الأسواق العالمية.

وتؤدي تلك الاعتبارات للربط بين التوسع في صادرات السلع الأولية والنمو الاقتصادي. وهل تدعم خبرة البلدان الثلاثة أثناء القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي رأي Nurkse 1381هـ/ 1961م⁽¹⁾ الخاص باعتبار الصادرات محركاً للنمو؟ لا تدعم الأمثلة القائمة في بعض الدول الإسلامية هذا الرأي. أولاً يحتاج ذلك التأكيد على بقاء قطاع التجارة الخارجية صغيراً جداً فيما يتعلق بالمعدلات المرتفعة للصادرات لترجمتها لمعدلات زيادة في إجمالي مستويات الإنتاج والدخل.

وفي حالات إيران قبل الحرب العالمية الأولى والدولة العثمانية حتى مطلع القرن الرابع عشر

(1) Nurkse, R. 1961, Equilibrium And Growth In The World Economy , Cambridge : Harvard University Press, Pp.

الهجري/ العشرين الميلادي، فقد ظل نصيب الصادرات في الإنتاج الكلي أقل من 10%. وإذا شهدت تلك الاقتصادات زيادات في معدلات دخل الفرد من الإنتاج – كما كانت الحالة في الدولة العثمانية في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى- فينبغي السعي للتوصل إلى تفسير أولي في جانب آخر. وفي أحسن الأحوال، فيعد نمو الصادرات واحداً من عدد من العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي.

وفي الحالة الخاصة بمصر، فإن قطاع الصادرات كان أكبر بالنسبة لباقي الاقتصاد. حيث أصبح توسع الصادرات أسرع، وكانت معدلات نصيب الفرد من الدخل مرتفعة في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وكان نصيب الفرد من الدخل في مصر عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى أعلى من إيران والمقاطعات الآسيوية التابعة للدولة العثمانية. وعلى الرغم من ذلك، يوجد دليل على أنه بحلول العقد الأول من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي فقد وصل ازدهار تجارة القطن إلى الذروة. كانت مشروعات الري الضخمة التي منحتها الإدارة الاستعمارية قد بدأت في مواجهة مشكلات تتمثل في تقلص المساحات المزروعة وبدأ محصول القطن في الانخفاض. وعلى المدى الطويل، فإن مصر كانت قد دفعت ثمناً باهظاً لعدم قدرتها على تطوير صناعاتها وذلك لاعتمادها فقط على الأسواق العالمية ولتخصصها في محصول واحد. وانخفضت معدلات نصيب الفرد من الدخل بشكل ملحوظ حتى خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. وباستعادة الأحداث الماضية، فسند أن النمو الاقتصادي الذي شهدته مصر حتى الحرب العالمية الأولى يعود إلى وجود نمط من " النمو غير المتوازن".⁽¹⁾

ثانياً: أما أهمية الدور الإسلامي في تنمية التجارة الإسلامية بأوروبا والمشرق العربي خلال القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، فالدولة العثمانية قد حكمت العديد من المناطق حول البحر المتوسط وترامت أطرافها إلى مناطق شاسعة في الشرق الأدنى خلال مدة قيامها وحتى سقوطها في عام 1341هـ/ 1923م وإذا نظرنا إلى الدولة العثمانية من زاوية أنها مخلوق حي، فإن بقاء هذا الحي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء مكوناته المختلفة مثل الجهاز التنفسي والدورة الدموية، وغيره من الأجهزة، بالإضافة إلى توفر الشروط الضرورية الأخرى، نجد أنها لم تنشغل فقط بالحياة الدينية وبالأمور العسكرية والحربية والتعليم والتربية فقط، بل كانت تملك تقاليد تجارية ومؤسسات تجارية عريقة. وطوال أكثر من ستة قرون لم ينشغل المسؤولون عن إدارة

(1) Issawi, Charles , 1961, Op. Cit, Pp. 208.

الدولة بالحياة الدينية وبناء القلاع والحصون والثكنات العسكرية والمدارس والجوامع فقط، بل برزوا أيضاً في وضع تقاليد عريقة للتجارة وللمؤسسات التجارية، فبنوا المراكز التجارية والخانات والأسواق الكبيرة ومراكز كبيرة على الطرق الرئيسية للتجارة لاستراحة المسافرين والتجار والقوافل.

ونظراً لترامي أطراف الدولة فقد كان من الطبيعي أن تهتم الحكومة بأنظمة النقل المتطورة والحديثة في سبيل الحفاظ على الدولة، واستناداً إلى ماتقدم فقد اهتمت الحكومة بتشييد أنظمة المواصلات والتحكم فيها، وذلك على الرغم من أن الدولة العثمانية قد أخفقت في الوصول بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة إلى مثيله في الوضع الأوروبي، وهو ما ترتب عليه الأخذ بالأنظمة التقليدية في قطاع المواصلات إلى حد كبير، وذلك إلى أن قررت الحكومة ضرورة إحداث تغيير مفاجئ والأخذ بأنظمة النقل الحديثة بدلاً من مثيلتها التقليدية.

ويستهدف هذا الجزء إبراز دور الدولة العثمانية في تأمين طرق التجارة خلال القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي. وسيتم التعرض لهذا الدور من خلال جزأين رئيسيين: الجزء الأول ويهتم بتبيان طرق التجارة خلال القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي. الجزء الثاني يشرح كيفية تطبيق الدولة العثمانية لأنظمة النقل الحديث والغرض من ذلك، والآثار المترتبة على الابتكارات السريعة.

أولاً : طرق التجارة في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي:

قبل القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، كانت طرق القوافل هي التي تحدد المدن الرئيسية في الدولة العثمانية، وقد كانت المدن الداخلية هي المدن الرئيسية دون المدن الساحلية في هذا الوقت باعتبار أن طرق القوافل تمر فيما بينها دون المدن الساحلية، وهو ما جعل المدن الداخلية مراكز للتجارة والسياسة والاقتصاد المهيمن، وقد تميزت مدينة إسطنبول بين مدن الدولة بكونها مصدراً مستقلاً للسلطة وعملاً رئيسياً من عوامل التغيير فضلاً عن تميزها بتاريخها كعاصمة إدارية واقتصادية للدولة.

وبحلول القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي كانت التجارة الإقليمية تتم عبر طريقين رئيسيين للقوافل في منطقة الأناضول في الدولة:

- الطريق الأول : هو الطريق من حلب إلى إسطنبول.
- الطريق الثاني: كان هو طريق القوافل الشمالي الذي يمر بالحدود الإيرانية إلى

أرزوروم⁽¹⁾ وتوكات⁽²⁾ وإسطنبول حيث تركزت المدن الرئيسية فيها.

وقد اتجه طريق القوافل الشمالي إلى مدينة أزميز⁽³⁾ في بدايات القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وهو ما اعتبر معه ذلك نقطة بداية لاستخدام المدن الساحلية في شبكة التجارة في الدولة.

وقد أوضحت دراسة Faroqhi أن التجارة البحرية لم تؤثر في تمدن منطقة الأناضول في الدولة، حيث أوضحت تلك الدراسة أن مدن مثل طرابزون⁽⁴⁾، سينوب⁽⁵⁾ والأناضول كان لديها موانئ نشطة، ولكنها لم تكن من المناطق المتمدنة باعتبار أنها

(1) مدينة أرزوروم: هي عاصمة محافظة أرزوروم في تركيا ويبلغ تعداد سكانها حوالي 361,235 نسمة. 48% من سكانها أكراد والبقية أتراك وأرمن وشركس . تواجدت مدينة أرزوروم منذ قديم الزمان تحت اسم [كارين]، وكانت عاصمة مقاطعة بنفس الاسم خلال حكم ملوك أرمينيا. بعد تقسيم أرمينيا بين الروم والفرس في عام 387 بعد الميلاد، وقعت تحت حكم الرومان فحُصنها وغيروا اسمها إلى [ثيودوسيوبوليس] (باليونانية: Θεοδοσιούπολις) على اسم الإمبراطور ثيودوس الثاني. نظرا لأهميتها العسكرية وموقعها الاستراتيجي على الحدود الشرقية للروم، كانت موضع قتال شرس بين الفرس والروم. واهتم الإمبراطوران أناستاسيوس الأول ويوستينيانوس الأول بتحسين المدينة وزيادة قدراتها الدفاعية.
<Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Erzurum>

(2) مدينة توكات: هي عاصمة محافظة توكات تقع في شمال تركيا ويبلغ تعداد سكانها حوالي 113,100 نسمة؛ و إليها ينسب شيخ الإسلام مصطفى صبري التوقادي. تأسست توكات (اليونانية Ευδοκία) في عهد الحثيين. في زمن الملك السادس من بوتوس Mithradates، إنها واحدة من العديد من معاقله في آسيا الصغرى. الاسم من المدينة الحديثة التي تستمد، Ευδοκία، الذي يعني أساسا الكنسية خلال الحقبة البيزنطية. بعد معركة بلدة ملاذكرد، مثل معظم آسيا الصغرى، وجاء تحت سيطرة الأتراك السلاجقة. ومع ذلك، بعد وفاة سليمان بن سلطان Qutulmish في عام 479 هـ / 1086 م تولى الأمير غازي Danishmend السيطرة على المنطقة، انطلاقا من قاعدة نفوذه في مدينة سيواس. سيكون من عقود عديدة من قبل السلاجقة سيطروا على تلك المنطقة، في عهد Kilij أرسلان الثاني. بعد معركة معركة كوس همرشولد فقد عقد السلاجقة على المنطقة، والأمراء المحليون مثل Eretna الذي استولى على السلطة حتى ظهور العثمانيين
<Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Tokat>

(3) إزمير (بالتركية : إزمير) هي مدينة كبيرة في أقصى الطرف الغربي من الأناضول. منطقة العاصمة في مقاطعة إزمير بأكملها تمتد على طول المياه النائية في خليج إزمير والداخلية إلى الشمال عبر دلتا نهر Gediz، وإلى الشرق على امتداد السهل الرسوبي التي أوجدتها تيارات صغيرة عدة وإلى التضاريس الوعرة أكثر قليلا في الجنوب. كان معروفا في المدينة القديمة وسميرنا، وكان يشار إليها عادة على أنها مدينة سميرنا في اللغة الإنجليزية، وحتى القانون التركي الخدمات البريدية لعام 1349 هـ / 1930 م تم تسميتها "إزمير" اسم المعترف بها دوليا.
<Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Izmir>

(4) مدينة طرابزون : طرابزون (تركيًا: طرابزون، نرى أسماء أخرى، والنطق التركية: [طرابزون]) هي مدينة على ساحل البحر الأسود في شمال شرق تركيا وعاصمة محافظة طرابزون. وتقع على طريق الحرير التاريخي، وأصبحت بوتقة تنصهر فيها الأديان واللغات والثقافة على مدى قرون وبوابة التجارة لإيران في جنوب شرق البلاد ومنطقة القوقاز إلى الشمال الشرقي. وقام تجار البندقية وجنوة بزيارات إلى Trebizond خلال فترة العصور الوسطى، وكان يباع فيها نسيج الحرير والكتان والصوف. مع جمهورية جنوة ووجود مستعمرة تجارية هامة داخل المدينة التي كانت مشابهة لغلاطة قرب إسطنبول (عبر القرن الذهبي) في الوقت الحاضر إسطنبول وشكلت طرابزون من عدة ولايات في تاريخها الطويل، والمدينة عاصمة الدولة من Trebizond بين 600 هـ / 1204 م و 865 هـ / 1461م. خلال الفترة العثمانية، وذلك بسبب أهمية مينائها، وأصبحت نقطة محورية للتجارة مع إيران والقوقاز.
<Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Trabzon>

(5) سينوب (باليونانية : Σινώπη، سنوب) تقع على الحافة الشمالية من التركية من جانب ساحل البحر الأسود، في المنطقة القديمة من

كانت مستعمرات صغيرة قليلة السكان، وكان هناك مستعمرات سكانية أصغر منها مثل إزميت، باليكسير، بالوفاء، فوكا، أزميز، سلوكوك، سامسون، وأردو. لم تستخدم موانئها كجزء من شبكة التجارة، فقد كانت موانئ الأناضول - ماعدا- أزميز - تعمل في مجال التجارة الإقليمية الداخلية داخل الدولة فحسب. أما الموانئ التي تقع في منطقة البحر الأسود فقد كانت تعمل بمثابة نقاط وسيطة للسفن التي تتجه لإسطنبول⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بميناء الأناضول، فقد كان لغزو مصر وإنشاء تجارة مباشرة بين الإسكندرية وإسطنبول أسوأ الأثر عليه، حيث فقد استخدامه للنقل وأهميته كموقع تجاري⁽²⁾. إلا أنه مع حلول القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري / السابع عشر والثامن عشر الميلادي فقد كان لزيادة الصادرات للدول الأوروبية آثاراً إيجابية على نمو المدن الساحلية، إلا أن هذه الآثار لم تظهر إلا في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي حيث ظهرت على النمو الذي شهدته المدن والمستوطنات في التسلسل الهرمي للدولة.

وفي أواخر القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، ساهم اختراع المحرك البخاري واستخدامه في النقل في إحداث تغيير في الكيفية التي ينتقل بها الأفراد والسلع في البر والبحر بواسطة السفن البخارية، عن طريق الرحلات البحرية الموثوق فيها التي تعتمد على الوقت وانخفاض التكلفة، وقد دخلت السفن البخارية للموانئ العثمانية في العشرينيات من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، حيث جاءت سفينة بخارية إنجليزية لإسطنبول عام 1243هـ/ 1828م، كما قدمت لبيروت أول سفينة بخارية عام 1252هـ/ 1836م، ودخلت إلى البحر الأحمر عام 1256هـ/ 1840م. وفي نهاية عام 1256هـ/ 1840م، كان الإنجليز يعملون على تشغيل نقل منتظم بالسفن البخارية في البحر الأحمر، واضطلعت دول أوروبية أخرى بالعمل في

=

Paphlagonia، في العصر الحديث شمال تركيا، والمعروفة تاريخياً باسم سنوب. فهي عاصمة مقاطعة سينوب. في رجب 1269 هـ / نوفمبر 1853 م، في بداية حرب القرم، في معركة سينوب، والروس، وتحت قيادة الاميرال Nakhimov، تم تدمير سرب الفرقاطة العثمانية في سينوب، مما يؤدي إلى إعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على روسيا

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Sinop](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Sinop)

- (1) Faroqhi, Suraiya. 2000. Osmanlı'da Kentler Ve Kentliler: Kent Mekanında Ticaret Zanaat Ve Gıda Üretimi 1550-1650. 3rd Ed. Translated By Neyyir Kalaycıoğlu. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları, Pp. 93-95.,335.
- (2) İnalcık, Halil. 1973. *The Ottoman Empire, The Classical Age 1300-1600*. New York: Praeger Publishers, P.28.

منطقة شرق المتوسط وفي البحر الأسود في الدولة. وقد ارتفع عدد السفن بافتتاح قناة السويس عام 1286هـ/ 1869 م⁽¹⁾.

وقد ارتفعت كمية السلع التي تنقل بحرا نظرا لارتفاع عدد السفن البخارية خلال القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي. ويوضح الجدول رقم (1) أن إجمالي حجم الشحن- مابين عام 1245هـ/ 1830 و1332هـ/ 1914 م - في الإسكندرية قد ارتفع من 140 إلى 3500 طن، ومن 10 إلى 400 طن في البصرة، ومن 40 إلى 1700 طن في بيروت، ومن 100 إلى 2200 طن في أزمير، ومن 15 إلى ما يزيد عن 500 طن في طرابزون.

جدول (1) حمولة الشحن التي دخلت الموانئ العثمانية الرئيسية منذ 1245هـ/1830م حتى 1321هـ/ 1913م (بالآلاف طن)⁽²⁾.

الميناء	1830	1860	1890	1913
الإسكندرية	140	1.250	1.500	3.500
البصرة	10	-	100	400
بيروت	40	400	600	1.700
أزمير	100	600	1.600	2.200
طرابزون	15	120	500	-

وقد أدى ذلك إلى إظهار مدى حاجة موانئ الدولة إلى التطوير حتى تتمكن من استيعاب حركة نمو النقل بالسفن البخارية وتزايد أطنان السلع التي تنقل إلى الموانئ، ذلك أن عدم تطوير الموانئ في هذا الوقت ترتب عليه تأخير السفن عن مواعيدها وهو ما أدى إلى زيادة التكاليف وعدم رضا التجار، فعلى سبيل المثال، لم يكن ميناء بيروت معداً لسفن أكبر⁽³⁾. لتحميل وتفريغ ميناء بيروت، فكانت السفن الكبيرة ترسو خارج الميناء، وتقوم المراكب الأخف بنقل السلع من السفن إلى الشاطئ. وكانت تتم هذه العملية ببطء وهو ما دفع التجار الأجانب إلى الاحتجاج وممارسة الضغوط على الحكومة لتطوير الموانئ⁽⁴⁾. وهو ماتم فعلا في العقود التالية من القرن الثالث عشر الهجري/

(1) Issawi, Charles. 1982. *An Economic History Of The Middle East And North Africa*. New York: Columbia University Press, Pp.45-48.

(2) Issawi, Charles, 1977. *British Trade And The Rise Of Beirut, 1830-1860*. *International Journal Of Middle Eastern Studies* 8 (1): Pp.91-101.

(3) Fawaz, Leila Tarazi. 1983. *Merchants And Migrants In Nineteenth-Century Beirut*. Cambridge: Harvard University Press, P.72.

(4) İnalçık, Halil, And Quataert, Donald. 1994. *An Economic And Social History Of The Ottoman Empire*,

التاسع عشر الميلادي⁽¹⁾.

حيث تمت التطويرات الرئيسية في الموانئ في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي بمساعدة الشركات الأوروبية. حيث قامت بتشبيد وتشغيل مرافق أكبر وأكثر كفاءة في الموانئ وخاصة في أربعة موانئ رئيسية في الدولة العثمانية وهم سلانيك، أزميز، بيروت، وإسطنبول. وكانت المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الدول الأوروبية للدولة في هذا الشأن تعود بالنفع على تجارها، حيث يحصل تجار تلك الدول على مميزات خاصة بهم.

وفي ستينيات وسبعينيات القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، تمّ تطوير خط سكة حديد سلانيك ومرافق الموانئ، وبدأ التطوير في ميناء أزميز عام 1292هـ / 1875 م وانتهى في 1293هـ / 1876م. وقد اضطلعت شركة فرنسية بتطوير ميناء بيروت عام 1311هـ/ 1894 مع إضافة رسوم جمركية جديدة ومبانٍ للحجر الصحي. كما شيدت شركة فرنسية أخرى أرصفة جديدة في ميناء إسطنبول⁽²⁾. وقد ساهمت الامتيازات الممنوحة للدول الأوروبية والشركات في تحفيز التدخل الأوروبي في تطوير الموانئ في الدولة العثمانية في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي.

وجدير بالذكر أنه بخصوص تطوير خطوط السكك الحديدية، كانت إنشاءات خطوط السكك الحديدية لربط الموانئ بالمناطق النائية مشروعات تكميلية الغرض منها تطوير مرافق النقل. فلم يكن قد تمّ إنشاء أي خط للسكك الحديدية في أقاليم الدولة حتى منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، كما افتقرت مقاطعات الأناضول والمقاطعات الشرق أوسطية لتلك الخطوط حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي كما هو موضح بالشكل (1)، إلا أنه تمّ إنشاء 7500 كيلو متر خطوط سكك حديدية بعد عام 1307هـ/ 1890م، وقد تمّ تشبيد أغلب الخطوط في البلقان، كما اضطلعت الشركات البريطانية ببناء أول خط سكة حديد في البلقان وتبعه خط أزميز-أيدين.

1300-1914. Cambridge: Cambridge University Press, P.802.

(1) Issawi, Charles. 1982. An Economic History Of The Middle East And North Africa. New York: Columbia University Press, Pp.45-48.

(2) İnalçık, Halil, And Quataert, Donald. 1994. An Economic And Social History Of The Ottoman Empire, 1300-1914. Cambridge: Cambridge University Press. P. 803



Source: Inalcik, and Quataert 1994, 805.
Figure 1.6 Railroads in the Ottoman Empire (c. 1914)

وقد ربطت سالانيك⁽¹⁾ بسكوبيه⁽²⁾ عام 1288هـ / 1871 م وببلجراد في

(1) سالونيك (باليونانية: **Θεσσαλονίκη**، **ثيسالونكي**) مدينة يونانية ومركز لبلدية تقع في شمال البلاد، وهي عاصمة لمنطقة (إقليم) مقدونيا الوسطى الإدارية وأيضاً عاصمة إحدى مقاطعات هذا الإقليم والتي تحمل نفس اسم المدينة. عاشت سالونيك منذ أواخر القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي فترة مضطربة فقد سيطر عليها العثمانيون لمرة متتاليتين ثم أخرجوا منها على يد البيزنطيين، إلى أن باعت الإمبراطورية البيزنطية –الضعيفة وقتها- المدينة للفينيسيين وذلك في عام 826 هـ / 1423 م. لعدم قدرتها على مواجهة العثمانيين، ولكنهم (العثمانيون) سيطروا عليها بشكل نهائي بعد حصار دام لمدة ثلاثة أيام وذلك في عام 833 هـ / 1430 في عهد السلطان مراد الثاني. شهدت المدينة خلال الفترة العثمانية نمواً متزايداً في عدد السكان المسلمين واليهود، وخاصة بعد اضطهاد يهود إسبانيا في محاكم التفتيش، حيث بدأ هؤلاء بالوصول والاستقرار في المدينة بعد استقبال العثمانيين لهم بدءاً من العام 905 هـ / 1500م. أصبحت المدينة تحتوي على ثلاث مجموعات عرقية أساسية خلال الفترة العثمانية هي: المسلمون الأتراك، الأرثوذكس اليونانيون، واليهود السفارديم (الأسبان)، وسرعان ما استعادت أهميتها كمركز تجاري لكل منطقة البلقان وخاصةً بعد المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع كل من أوستريا-هنغاريا وروسيا إذ تكونت في المدينة طبقة تجار كبيرة كان لها علاقات مع كل الدول الأوروبية. في أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي تشكلت في المدينة عدة منظمات وأحزاب قومية يونانية، تركية وبلغارية، فقد كانت المدينة مركزاً للتنظيم الثوري المقدوني (*IMRO*) والذي يعتبر كأول منظمة إرهابية في التاريخ الحديث، بالإضافة إلى تنظيمات تركيا الفتاة.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Thessaloniki](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Thessaloniki)

(2) سكوبيه (بالمقدونية: **Скопје**) هي عاصمة جمهورية مقدونيا وأكبر مدنها، يبلغ عدد سكان في سكوبيه 668,518 نسمة 1427 هـ / 2006م. بعد بعض أجزاء يغزو من البلقان سيطر الأتراك العثمانيون على سكوبيه في عام 794 هـ / 1392م وظلت 520 سنة تحت الحكم العثماني. وكانت سكوبيه Üsküb ذات الأهمية الاستراتيجية لمزيد من التوسع في أوروبا الوسطى. تحت الحكم العثماني، وسعت المدينة مزيد من التقدم نحو نقطة التقاء نهري Serava وفاردار. كان عدد كبير من السكان مسلمين وتغيرت الهندسة المعمارية للمدينة تبعاً لذلك..

=

عام 1305هـ / 1888م، وتعد السكك الحديدية الشرقية من أعظم الخطوط الأوروبية واكتمل إنشاؤها في 1305هـ / 1888م، كما تمّ ربط إسطنبول بإدرين وصوفيا مع فرع من إدرين حتى سلانيك، كما تمّ تشييد خط الأناضول من إزميت لأنقرة مع فرع لقونية⁽¹⁾ وذلك بين الأعوام 1307م - 1312هـ / 1890م - 1895م، وكان ذلك بعد بناء خط إزمير - أيدين. كما بدأ بناء خط السكة الحديد في الأقاليم السورية بعد اكتمال خط الأناضول.

وقد شيدت الشركات الفرنسية أول خط قصير بين يافا والقدس عام 1308هـ / 1891م، كما ربط الخط الثاني دمشق بالأحياء التي ينمو فيها القمح عام 1311هـ / 1894م، وكان أيضاً متصلاً ببيروت⁽²⁾. كما توضح طرق السكك الحديدية أن تلك الخطوط كانت تربط المدن الداخلية الهامة ومراكز الإنتاج بالمدن الساحلية. وقد عززت طرق السكك الحديدية التي تعمل جنباً إلى جنب مع الموانئ من تدفق السلع المستوردة من دول أجنبية وتصدير المواد الخام العثمانية. وقد شكّلت السلع المصنعة وخاصة المنسوجات الغالبية العظمى من الواردات ويلبها القهوة والسكر والفحم⁽³⁾.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Skopje](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Skopje)

(1) قونية من مدن تركيا. تقع في وسط جنوب الأناضول. بلغت ذروة مجدها عندما كانت عاصمة السلاجقة قبل الغزو المغولي. تعتبر اليوم معقل الإسلاميين في تركيا. تغير اسم المدينة لClaudioconium، خلال فترة حكم الإمبراطور هاندريانيس إلى كولونيا إيليا Hadriana. أصبحت في ظل الدولة العثمانية، ولاية تابعة للتنظيمات التي أنشئت بعد عام 1280 هـ / 1864م، وكانت قونية مقر ولاية تابعة لمدينة قونيا. خلال فترة التنظيمات، تمّ تغيير اسم المقاطعة، من كارامان إلى قونية.. وفقاً لتعداد عام 1313هـ / 1895م، بلغ عدد سكانها حوالي 45000، 42318 من المسلمين، وعدد 1566 من مسيحي الأرمن، أما اليونانيون فكان عددهم 899 مسيحياً. وكان فيها أيضاً 21 مسجداً و5 كنائس في البلدة.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Konya](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Konya)

(2) Inalcik, Halil, And Quataert, Donald. 1994. An Economic And Social History Of The Ottoman Empire, 1300-1914. Cambridge: Cambridge University Press, Pp. 805-808.

(3) تأثرت الزراعة في الدولة العثمانية تأثراً شديداً بظهور النقل الحديث الذي كانت تتحكم في تكنولوجياته الشركات الأوروبية التي كانت تموله وتتحكم فيه، في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، حيث تم إنشاء آلية جديدة في شأن تحديد نوع المنتجات التي يتم زراعتها تمثلت في كونها متعلقة بارادة التجار الأوروبيين التي سترزع بدلاً من القوى المحلية. ووفقاً لاحتياجاتهم، كما يتم جمع المنتجات من الأماكن النائية وتجميعها في المدن الساحلية.

وقد كان لهذا النظام الجديد آثاره الإيجابية والسلبية على قاطني الدولة العثمانية، فمن الناحية الإيجابية أوجد هذا النظام لهم فرصاً جديدة للعمل في الدولة العثمانية، إلا أنه من الناحية السلبية فقد أحم هذا النظام قاطني الدولة في المنافسة في الأسواق العالمية، وهو ما أثر تأثيراً سلبياً على حجم الإنتاج والتصنيع في الدولة العثمانية. مثال ذلك إنتاج الحبوب الذي تآثر سلبياً اثر هبوط أهميتها هبوطاً حاداً في السوق العالمي بل وأيضاً في السوق المحلي نتيجة تنافسها مع المنتجات الأجنبية التي نافستها في كلا السوقين، كما تآثر تصنيع الحرير العثماني تأثراً سلبياً شديداً أيضاً إثر دخوله في المنافسة مع الحرير الخام الشرق آسيوي الذي تميز برخص سعره في الأسواق الأوروبية، وهو ما أصبح معه من الممكن إنتاج المصنوعات رخيصة الثمن مما كان له أكبر الأثر على إنتاج وتصنيع الحرير في الدولة العثمانية.

=

وقد أوضح كاسابا أن هناك خمسة عوامل رئيسية خارجية ساهمت في تطوير المدن الساحلية في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي (1)، وهذه العوامل يمكن بيانها على النحو التالي :

- **العامل الأول:** يتمثل في زيادة الطلب على الصناعة الأوروبية للمواد الخام والمنتجات الزراعية؛
- **العامل الثاني:** زيادة أهمية الأراضي والبحار العثمانية في استخدامها كخطوط اتصال مع المستعمرات الآسيوية نظرا لاستقرار البريطانيين في الأقاليم الهندية؛
- **العامل الثالث:** ظهر واضحا مع تغير العلاقات الاقتصادية بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية حيث أدى ذلك لبحث رجال الصناعة البريطانيين عن مصادر جديدة للمواد الخام التي كان يتم إحضارها من أمريكا في السابق؛
- **العامل الرابع :** ارتبط بالعواقب التي تترتب على الثورة الفرنسية والحروب وتراجع التجار الفرنسيون عن التجارة الشرقية مؤقتا والتي نتج عنها تعزيز التجار المحليين في التجارة الإقليمية خاصة في المناطق الغربية من الدولة؛
- **العامل الأخير :** كان ذا صلة بالتجار البريطانيين الذين كانوا يحاولون اختراق كتلة التجارة الفرنسية التي أنشأها نابليون.

وانتهى كاسابا في دراسته إلى أن الهدف من تطوير الموانئ في الدولة العثمانية والأهمية التي اكتسبها كل ميناء من موانئها قد ارتبط بالمصالح الأوروبية، وأن الهدف من تطوير تلك الموانئ هو تحقيق المصالح الأوروبية ولم يكن الهدف منه التطوير من أجل التطوير.

وقد أثرت تلك التغيرات في نهاية القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي على قاطنى الدولة العثمانية بشكل مباشر. حيث أحكم التجار المسلمون سيطرتهم على التجارة العثمانية

=

راجع :

Inalcık, Halil, And Quataert, Donald. 1994. An Economic And Social History Of The Ottoman Empire, 1300-1914. Cambridge: Cambridge University Press, P.798.

(1) Kasaba, Reşat. 1994. İzmir. Doğu Akdeniz'de Liman Kentleri 1800-1914, Edited By Çağlar Keyder, Y. Eyüp Özveren, And Donald Quataert. Translated By Gül Çağalı Güven. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları, Pp8-9.

في العديد من المجالات. إلا أن قوة نفوذهم في مختلف المناطق ارتبط ارتباطاً عكسياً بتواجد وتأثير الدبلوماسيين الأوروبيين والوجود الأوروبي الذي كان يعمل على توفير الحماية للتجار الغربيين والتجار العثمانيين غير المسلمين، حيث تمتعوا بنفوذ أقوى في المقاطعات السورية، ونقص نفوذهم في مقاطعات الأناضول ومكان أضعف في إسطنبول.

وقد ظلت أغلب التجارة المحلية والتجارة مع إيران والهند في أيدي المسلمين. وقد عملت زيادة التجارة مع أوروبا وهبوط التجارة الشرقية على تغيير تكوين مجتمع التجار العثمانيين الذين يعملون بالتجارة الخارجية لصالح التجار العثمانيين غير المسلمين. وسيطر السكان العثمانيون غير المسلمين على التجارة الدولية في معظم المدن الساحلية العثمانية حيث كانت الظروف سانحة لهم.

وجدير بالذكر أن مدينة بيروت اللبنانية تدين بوجودها للتجارة الخارجية وغير المسلمين الذين هيمنوا على شؤونها التجارية⁽¹⁾ وينبغي القول بأن أحوال التجار المسلمون وغير المسلمين قد ازدهرت في بيروت. حيث سيطر أيضاً التجار المسلمون بشكل عام على التجارة بين بيروت ومناطقها النائية حيث يضطلع التجار المسلمون بالأنشطة التجارية في المناطق الداخلية⁽²⁾.

وقد غدت بيروت بحلول القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي واحدة من أهم المدن الساحلية في الدولة العثمانية، حيث ساهمت العلاقات مع الدول الأوروبية وخاصة في المجال الاقتصادي في جعل المدينة من أكثر المدن ديناميكية ونشاطاً في شرق المتوسط، كما عمل احتلال مصر على فتح شرق المتوسط للرأسمالية الأوروبية، وخاصة في مجال تجارة الحرير التي جعلت من بيروت المدينة الساحلية لدمشق.

وقد استقرت القنصليات الأجنبية والشركات في بيروت منذ هذا الوقت فصاعداً. حيث أصبحت بيروت -في منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي حين بسط الحكم العثماني سيطرته في المنطقة مرة أخرى- مكاناً يسيطر الأجانب فيه على المجالين الاقتصادي والسياسي. وكانت المدينة تعد بمثابة ميناء رئيسي للمنطقة بينما فقدت الموانئ المتاخمة له - طرابلس وصيدا- فرصها لتكون مراكز تجارية، وقد ساهمت تلك التغيرات في إدخال تغيير على

(1) Inalcik, Halil, And Quataert, Donald. 1994. *An Economic And Social History Of The Ottoman Empire, 1300-1914*. Cambridge: Cambridge University Press, P840

(2) Fawaz, Leila Tarazi. 1983. *Merchants And Migrants In Nineteenth-Century Beirut*. Cambridge: Harvard University Press, P.95.

الوضع الإداري للمدينة. حيث أصبحت بيروت مصرفية عام 1277هـ / 1861م⁽¹⁾، وفي عام 1305هـ / 1888م أصبحت عاصمة المقاطعة والتي أيضاً تحمل اسمها ولاية بيروت.

الجدول (3) يبين الأهمية النسبية للموانئ العثمانية عام 1325هـ / 1907م

الترتيب حسب الأهمية	الميناء
33	إسطنبول
17	أزمير
11	بيروت
11	سالونيك
7	طرابزون
6	بغداد
5	الإسكندرية
4	إيدرين
2	ياتينا
1	حجازي
1	يمني

المصدر: Inalcik and quataert 1994,p.831

ولم تكن تلك التغيرات التي طرأت على بيروت بسبب التغيير الاقتصادي والسياسي فقط ولكن لتغيرات في المجتمع. وكان لتحركات السكان عظيم الأثر على المدينة. ونتج عن الحرب الأهلية التي وقعت عام 1276هـ / 1860م في جبل لبنان توافد اللاجئين المسيحيون للمدينة⁽²⁾. وبالتالي تغير نمط سكان المدينة لصالح غير المسلمين.

ووفقاً للفئات التي طرحها ماكفرسون فيما يخص تصنيف الموانئ الشرق أوسطية **ماكفرسون**⁽³⁾، فإنه يمكن اعتبار بيروت في الفئة الأولى حيث كانت المدينة متصلة بالمناطق النائية

(1) بعد أن استقرت الأحوال الأمنية والسياسية في مصرفية جبل لبنان بين أعوام 1277هـ - 1332هـ - 1861م - 1914م، فقد شهدت بيروت نهضة اقتصادية وعمرانية هامة، مما دعا الأب لويس شيخو للقول: " ليست مدينة نالها من الرقي الاقتصادي ما نال بيروت من السنة 1276هـ / 1860م إلى عهدنا 1344هـ / 1926م، فإن الوسائل المتعددة التي أنشئت في هذه المدة لتعزيز تجارة بيروت وترويج معاملاتها مع الداخلية ومع البلاد الأجنبية، وتحسين أمورها الصحية بلغتها درجة من التقدم لم تعرفه في الأجيال السابقة حتى في عز مجدها في عهد الرومان....". وما زاد في تطور ونماء الحركة التجارية والاقتصادية والمالية في بيروت الأمور التالية (الاهتمام بتوسيع مرفأ بيروت. / (2) إنشاء مشروع السكك الحديدية بين بيروت والمناطق اللبنانية ومع المناطق السورية. (3) إنشاء ترامواي بيروت الذي ربط المناطق البيروتية فيما بينها. (4) استحداث البريد والبرق والهاتف وهي مشاريع انعكست إيجاباً على المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. (5) الاهتمام بأسواق بيروت وطرقاتها. (6) استحداث الكهرباء والغاز. (7) إعادة النظر بقيمة الضرائب العثمانية. (8) إنشاء المصارف والبيوتات المالية العثمانية والأجنبية وغيرها.

[Http://www.Yabeyrouth.Com/Pages/Index3683.Htm](http://www.Yabeyrouth.Com/Pages/Index3683.Htm)

(2) Hanssen, Jens. 2004. Review Of Histoire De Beyrouth, By Samir Kassir. Electronic Journal Of Middle East Studies 4 (Fall): P123.

(3) Mcpherson, Kenneth. 2002. Port Cities As Nodal Points Of Change: The Indian Ocean, 1890s-1920s. In Modernity And Culture: From The Mediterranean To The Indian Ocean, Edited By Leila Tarazi Fawaz And C. A. Bayly. New York: Colombia University Press, P.87.

الثرية، وكانت مركزاً اقتصادياً وسياسياً رئيسياً في المنطقة. وبحلول النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، اكتسبت بيروت أهمية متزايدة بين المدن الساحلية وقد ساهمت تلك الأهمية في جذب العوامل الخارجية للمدينة، في الوقت الذي كانت دمشق المدينة الرئيسية الوحيدة في الترتيب الحضري للمنطقة.

وقد تأثرت بيروت بالعوامل الخارجية التي ذكرها كاسابا (كاسابا⁽¹⁾). والتي تمثل أولها في طلب الصناعة الأوروبية المتزايد على المواد الخام والمنتجات الزراعية حيث كان حرير وحبوب بيروت يمثل المصادر الرئيسية. وتمثل ثانيها في رغبة التجار البريطانيين في كسر كتلة التجارة الفرنسية، حيث سيطر التجار البريطانيون على تجارة الحرير بين 1245-1276هـ/ 1830 م و1860 م (عيسوي⁽²⁾). وتمثل ثالثها في هيمنة السفن البخارية في أنشطة التجارة التقليدية في شرق المتوسط بعد عام 1245هـ/ 1830 م التي أدت إلى الإسراع من تنمية ميناء بيروت، حيث أصبحت بيروت الميناء الوحيد لفترة من الزمن بين أزمير والإسكندرية لمدة عشر سنوات بعد 1245هـ / 1830م. وقد ساهمت التجارة البريطانية في التعجيل بتنميتها حيث أصبحت بيروت نقطة الوصول للسلع البريطانية والتي ستنتقل إلى سوريا، الأناضول وإيران⁽³⁾.

و قد اعتبرت الأهمية المتزايدة لبيروت في إطار القوى الاجتماعية-الاقتصادية المتغيرة مثالا نموذجيا للمدن الساحلية في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي. وفيما يتعلق بالتحول الحضري لبيروت، فقد عدت مثالا واضحا على التغييرات التي طرأت على المستويات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية مما كان له أكبر الأثر على الهيكل الحضري للمدينة.

ثانيا : دور الدولة العثمانية في تأمين التجارة من خلال إنشاء وتطوير طرق ووسائل النقل:

سنوضح فيما يلي كيفية تطبيق الدولة العثمانية لأنظمة النقل الحديث والغرض من ذلك، والآثار

(1) Kasaba, Reşat. 1994. İzmir. In Doğu Akdeniz'de Liman Kentleri 1800-1914, Edited By Çağlar Keyder, Y. Eyüp Özveren, And Donald Quataert. Translated By Gül Çağalı Güven. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları, Pp.8-9

(2) Issawi Charles 1977. British Trade And The Rise Of Beirut, 1830-1860. *International Journal Of Middle Eastern Studies* 8 (1): 91-101, Pp.

(3) Özveren, Eyüp. 1994. Beyrut. In *Doğu Akdeniz'de Liman Kentleri 1800-1914*, Edited By Çağlar Keyder, Y. Eyüp Özveren, And Donald Quataert. Translated By Gül Çağalı Güven. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları.

المرتتبة على الابتكارات السريعة، علما بأن المقصود بكلمة "العصر الحديث" أنه الوقت منذ القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي بدءا من تاريخ اندلاع الثورة الفرنسية التي أحدثت تغييرات جذرية في العالم.

1- المواصلات البرية:

أ. الطرق البرية ومنشأتها:

كانت أعمال التجارة البرية التي تجري عن طريق القوافل ويمارسها الأشخاص حتى بداية ظهور السكك الحديدية في أواسط القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي تقع نتيجة لظروف العصر تحت تهديد الشتاء القارص وقطاع الطرق. فقد كانت تنعدم تقريبا قدرة القوافل على المسير في شرق الأناضول الذي لاتقطع عنه الثلوج في أشهر الشتاء بوجه خاص؛ ولهذا كانت تتوقف حركة القوافل في تلك الأشهر. وكان تحرك القوافل على بعض الطرق يجرى في مواقيت معينة؛ فالقوافل التي تشق الطريق من توكات إلى إسطنبول مثلاً كانت تبدأ في نهاية فصل الشتاء، بينما تتحرك القوافل المتجهة إلى إزمير في نهاية فصل الصيف⁽¹⁾.

وكما كانت الدولة تضطلع بحماية المضائق والممرات الخطرة ضد قطاع الطرق عن طريق حراس مخصوصين (دَريندجى) مقابل إعفائهم من بعض الضرائب⁽²⁾ كان أصحاب القوافل هم الآخرون يجازفون بضياح الوقت فينتظمون بقوافلهم في مواكب ضخمة حتى يضمنوا سلامة بضائعهم⁽³⁾.

(1) أكمل إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة، الجزء الأول، ترجمة صالح سعداوي، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة، استنبول، 1999، ص ص 703-714.

ولمزيد من التفاصيل راجع:

Hrand D. Andreasyan, Polonyali Simeon'un Seyahatnamesi (1608 – 1619), Istanbul 1964, S. 175 Ek IV

(2) في أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي كان يوجد في الأناضول 2288 عائلة مكلفة بحماية المعابر (دَريندجى)، وفي القطاع الشرقي من البلقان 1327هـ / 1906 م، خليل انجاليك، العصر الكلاسيكي، ص: 149) Halil Inalcik, Classical Age, S. 149. ولمزيد من المعلومات عن هذا الجهاز أنظر:

Cengiz Orhonlu, Osmanlı İmparatorluğunda Derbent Teşkilatı, Istanbul 1967.

(3) لمزيد من التفاصيل راجع :

إم. بي. باجانسي، وأو. كي. باجانسي (2010): الإصلاحات المدنية للتنظيمات: عمليات التحضر المبكرة ووسائل النقل خلال عملية تشكيل نظام إعادة الإعمار في تركيا خلال الفترة (1839 – 1908م) في مدينة بورصة : العاصمة الأولى للإمبراطورية العثمانية، الأكاديمية العالمية للعلوم والهندسة والتكنولوجيا، ص: 1121 – 1126.

وكانت الطرق الرئيسية الممتدة في شرق وغرب الأناضول وشماله تنتهي عند مدن الموالي مثل إسطنبول وإزمير وطرابزون وغيرها. وكان ما يحدث بعد نقل السلع الإيرانية إلى توقاد عن طريق (أرضروم - أرزنجان) تأخذها القوافل المتجهة إلى إسطنبول، سالكة الطريق (أماسيا - بولو - إزمير)، أما القوافل التي تتجه بها إلى إزمير فكانت تسلك طريق (أنقرة - أسكيشهر). وكانت القوافل المارة على أنقرة وأماسيا تلتقي بجوار إزمير. ولا شك أن وجود هذا الطريق هو الذي جعل توقاد وأماسيا تلتقي بجوار إزمير. ولا شك أن وجود هذا الطريق هو الذي جعل توقاد وأماسيا من المراكز التجارية الهامة في الأناضول منذ القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي.

وكانت بورصة مركزاً لتوزيع الحرير الإيراني ومدينة تطورت فيها الصناعات الحريرية مما كان يزيد في أهميتها التجارية. كما كانت حلب مركزاً آخر لتجارة الحرير ومدينة تقدمت فيها المنسوجات الحريرية في نفس الوقت، مثلها مثل دمشق، مما جعلها منافساً لبورصة. ولم يكن اتصال دمشق وحلب مقصوراً على تبريز عن طريق (بيرة جك - أورفه - ديار بكر)⁽¹⁾ فقط؛ بل كان الطريق من مصر ومكة والمدينة يمر هو الآخر عبر دمشق، ويصل إلى بورصة ماراً بالأسكندرون وأطنة وقَرَمَان وكوتاهية. وكانت هناك طرق فرعية تربط تلك المدن الواقعة على هذه الطرق بعضها ببعض، كما كانت هناك أيضاً طرق تربط موانئ البحر الأسود بعضها ببعض، مثل الطريق الذي يربط سينوب بقاستاموني⁽²⁾، وطرابزون بأرضروم، ويربط مينائين هامين على

=

Bagbanci M.B., Bagbanci O.K., (2010) , Urban Reforms Of Tanzimat: Early Urbanization And Transportation Practices In The Formation Process Of Turkish Reconstruction System (1839-1908) In Bursa The First Capital City Of Ottoman Empire , World Academy Of Science, Engineering And Technology , Pp. 1121-1126.

[Http://Www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf](http://Www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf)

(1) البيرة أو بيره جك (بالتركية: Birecik) مدينة في محافظة أورفة في جنوب شرق تركيا حالياً. كانت هذه المدينة تابعة لسورية حسب معاهدة سيفر التي أنهت الحرب العالمية الأولى، ولكن معاهدة لوزان عام 1341هـ / 1923م وضعت المدينة مع بقية الأقاليم السورية الشمالية ضمن الحدود التركية. تقع المدينة على نهر الفرات.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Birecik](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Birecik)

محافظة أورفة (أو شانلي أورفة) (أي أورفة العظيمة أو ذات الشأن) هي إحدى محافظات تركيا. عاصمتها مدينة أورفة. تبلغ مساحتها 19,091 كم² ويبلغ عدد سكانها 1,443,422 نسمة كما يبلغ معدل الكثافة السكانية 75/كم² تقع في جنوب شرق تركيا.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/%C5%9Eanl%C4%B1urfa_Province](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/%C5%9Eanl%C4%B1urfa_Province)

(2) قاستامونو: هو حي عاصمة مقاطعة كاستامونو، تركيا. وفقاً لتعداد عام 2000، سكان هذه المقاطعة 102059 منها 64606 يعيشون في المركز الحضري للكاستامونو. (السكان في المراكز الحضرية في عام 2010 هو 91012 ومنطقة تغطي مساحة قدرها 1834 كم² (708 ميل مربع)، وتقع المدينة على ارتفاع 904 متر (2966 قدم). وتقع إلى الجنوب من الاقليم.

=

البحر الأبيض المتوسط، هما آلايا وأنطالية بكوتهاية، وتحوز كلها أهمية عظيمة في تجارة القوافل. أما الطرق الواقعة في الأراضى الأوروبية فكانت تبدأ من إسطنبول وغاليبولي وتتشابك عند أدرنة، ثم يمتد فرع منها إلى الأفلاق والبغدان ماراً بأيدوس وبابا داغي، ويمتد الفرع الثانى حتى يصل إلى سواحل البحر الأدرياتي ماراً بسلانليك وسررز وأخرى، بينما يمتد الفرع الثالث إلى تارتار بازاري بقلبة، ثم ينفصل بعدها إلى فرعين؛ يصل أحدهما إلى المجر ماراً بصوفيا ونيش وبلغراد، بينما يصل الثانى إلى دوبرفنيك ماراً بكوستنديل⁽¹⁾ وأوسكوب⁽²⁾ وسراييفو وموستار⁽³⁾. وكان لهذا الطريق فروع تؤمن الاتصال ببعض المدن مثل أثينا وبروزة⁽⁴⁾ وأولونيا. وقد بذل العثمانيون

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Kastamonu](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Kastamonu)

(1) كوستنديل Kyustendil هو منتجع وطني Balneological على ارتفاع 500 متر. الاسم القديم للمدينة، Pautalia (أ بلدة الينايغ) هو ثراسيا. وفي عهد Kaloyan من بلغاريا، وأصبحت المدينة جزءاً من الإمبراطورية البلغارية الثانية، وحصلت على اسمها الحديث في القرن 10هـ / 16م، عام 773 هـ / 1372 م سيطر العثمانيون على المدينة. كانت تعرف باسم Köstendil تحت الحكم العثماني. استمدت اسمها من اسم Köstendil كوستنديل مركزاً للسجن في دراغاس. كانت المدينة مركزاً للسجن في البداية في محافظة روميليا، وبعد ذلك في Vilayets بيتولا ونيش. وكان مركز قضاء في سنجق صوفيا مقاطعة نهر الدانوب حتى إنشاء إمارة لبلغاريا في عام 1295 هـ / 1878 م. أخذ سكان Kyustendil دور نشط في إحياء الوطنية البلغارية والحرف وازدهرت التجارة. كانت المدينة تحررت من الحكم العثماني في 25 محرم 1295 هـ / 29 يناير عام 1878 م.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Kyustendil](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Kyustendil)

(2) سكوبية (بالمقدونية: Скопје) هي عاصمة جمهورية مقدونيا وأكبر مدنها، يبلغ عدد سكان في سكوبية 668,518 نسمة 1426 هـ / 2006م. من 681 هـ / 1282 م كانت المدينة جزءاً من مملكة الصرب وعاصمتها منذ 747 هـ / 1346م. في عام 794 هـ / 1392 م سيطر الأتراك العثمانيين عليها، الذي دعا إلى (Üsküp) بلدة. بقيت المدينة تحت السيطرة العثمانية على مدى 500 سنة. في ذلك الوقت كانت المدينة مشهورة مهندستها المعمارية الشرقية. وفي عام 1330 هـ / 1912 م تم احتلال المدينة من قبل مملكة صربيا خلال حروب البلقان، وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت جزءاً من المملكة التي شكلت حديثاً من الكروات والصرب والسلوفينيين (المملكة يوغوسلافيا). وفي الحرب العالمية الثانية تم احتلال المدينة من قبل الجيش البلغاري، الذي كان جزءاً من دول المحور. وفي عام 1363 هـ / 1944م أصبحت عاصمة مقدونيا الديمقراطي (الاشتراكي في وقت لاحق جمهورية مقدونيا)، التي كانت دولة فيدرالية، جزءاً من يوغوسلافيا الاتحادية الديمقراطية (في وقت لاحق الاشتراكي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية). وشهدت المدينة نمواً سريعاً بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن انقطع هذا الاتجاه في عام 1383 هـ / 1963 م عندما تعرضت لزلزال كارثي. في عام 1411 هـ / 1991 م أصبحت عاصمة مقدونيا المستقلة.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Skopje](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Skopje)

(3) **موستار** هي مدينة وبلدية في البوسنة والهرسك. وهي أكبر وأهم مدينة في منطقة الهرسك ومركز كانتون هرتسكوفينا-نيتشا في اتحاد البوسنة والهرسك. وتقع **موستار** على نهر **نيتشا** وهي خامس أكبر مدينة في البلاد. اسم **موستار** مشتق من الكلمة المحلية التي تعني "حرس الجسر" (مخلياً: **موستاري** Mostari) في إشارة إلى **ستاري** **موست** (الجسر القديم) عبر نهر **نيتشا**. وأثناء الحقبة العثمانية، بُني الجسر وأصبح أحد رموز المدينة. "**الجسر القديم**" (**ستاري** **موست**) هو أحد أهم منشآت العصر العثماني وقد بناه المعمار **خير الدين**، تلميذ المعمار العثماني الشهير **سنان**. وفي 1358 هـ / 1939م، أصبحت **موستار** جزءاً من **ياثوقينا كرواتيا** وأثناء الحرب العالمية الثانية، كانت مدينة هامة في دولة كرواتيا المستقلة (الفاشية).

Www.Marefa.Org/Index.Php/موستار

(4) **بريفزا**: (باليونانية: Πρέβεζα)، (بالإنجليزية: Preveza)، مدينة يونانية تقع في غرب البلاد، وهي عاصمة مقاطعة تحمل نفس الاسم ضمن منطقة

جهوداً ضخمة للحفاظ بصورة دائمة على تلك الشبكة من الطرق التي كان قسم منها قد أقيم في زمن الإمبراطورية الرومانية، ووكلوا أمر إصلاحها والعناية بها إلى أشخاص، كان يُعرف الواحد منها باسم (يولجي)، أي عامل طرق، وأغفوه من تأدية الضرائب الطارئة (تكاليف فوق العاده).

وكانت القوافل التي تستخدم تلك الطرق تقضي ليلها فيما عرف بالخانات والكروانسرايات التي أقيم قسم منها على أيام السلاجقة. وهي مبان كانت تمثل أجزاء من عمائر وقفية ضخمة، أو على شكل كروانسرايات مستقلة. وبييت فيها كافة المسافرين من مسلمين وغير مسلمين، فقراء كانوا أم أغنياء، وحصل الواحد منهم على قدر من الخبز وطاس من الحساء، وعلى قنديل وقدر من العلف لدوابه (1).

ولكي تزيد الدولة من سيولة حركة المرور التي تكاثفت مواكبة للتطورات التي سجلها حجم التجارة الخارجية بوجه خاص ابتداءً من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وتضمن للقوافل والمسافرين سفيراً في ظروف أحسن فقد رأت من الضرورة أن تشق الطرق المنتظمة تمشياً مع روح العصر، ومن ثم أقدمت على بعض المحاولات في عهد السلطان محمود الثاني. أما بعد عهد التنظيمات فقد بُذلت بعض الجهود لإنجاز مشروع الطريق البري (طرابزون - بغداد) غير أن الضائقة المالية حالت دون تنفيذه. وفي عام 1280هـ/ 1863 م صدرت لائحة تنظيمية (2) نشرها "مجلس المعابر" (مجلس معابر) حول ضرورة فحص ومعاينة كافة الطرق

=

غرب اليونان الإدارية. تقع بريفزا فوق موقع مدينة برينيكيا (*Berenikia*) القديمة التي أوجدها بيروس الإيبري (*Pyrrhus*) عام 290 ق.م. لتخليد ذكرى زوجة أبيه بيرينيس (*Berenice*). أما المدينة الحالية فقد ازدهرت بعد تراجع أهمية نيكوبوليس في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، عندما تراجع النفوذ البيزنطي عن المنطقة، وازدياد أهمية بريفزا نظراً لموقعها الاستراتيجي على رأس الخليج الأمبراسي فأصبحت المحطة التجارية الأولى في كل من إيروس وإيتوليا-أكرانيا. وبسبب موقعها الاستراتيجي أصبحت في القرون الوسطى البوابة البحرية لليونان الغربي وتنازعت عليها السول فقد سيطر عليها النورمانديون، الفينيقيون، الفرنجة وأخيراً العثمانيون عام 1111 هـ/ 1699 م بعد معاهدة كارلوفيتز. سيطرت عليها فرنسا عام 1212 هـ/ 1797 م مع باقي الجزر الأيونية، ولكن علي باشا إيروس سيطر عليها بعد ذلك بعام عندما انتصر على سكانها المتحصنين في أثار نيكوبوليس، ومن الأحداث المشهورة بعد تلك المعركة أخذ علي باشا ل 147 أسير مشياً إلى إسطنبول حاملين معهم هرمماً مكوناً من جاجم باقي المقاتلين الذين سقطوا في المعركة لإرضاء الباب العالي. في عام 1298 هـ/ 1881 م أصبحت المدينة تشكل الحدود الفاصلة بين اليونان والسلطنة العثمانية بين طرفي المضيق، ولكن القوات اليونانية سرعان ما سيطرت عليها عام 1330 هـ/ 1912 م بعد الانتصار الساحق على العثمانيين خلال الحرب البلقانية الأولى.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Preveza](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Preveza)

(1) Agoston, Gabor, Masters, Bruce, (2009) Encyclopedia Of The Ottoman Empire , -Facts On File, Inc. Pp. 50-51.

(2) Bagbanci M.B., Bagbanci O.K., (2010) , Urban Reforms Of Tanzimat: Early Urbanization And Transportation Practices In The Formation Process Of Turkish Reconstruction System (1839-1908) In Bursa The First Capital City Of Ottoman Empire , Op Cit, Pp. 1121-1126.

=

الموجودة في البلاد، ثم أعقبتها لائحة تنظيمية أخرى في عام 1286هـ/ 1869م كلفت الذكور من السكان بالعمل في إنشاء الطرق، وجرى في تلك اللائحة حصر أنواع الطرق الموجودة تبعاً لدرجة فعاليتها؛ فهناك:

- 1- الطرق التي تربط الولايات بإسطنبول وبالموانئ والسكك الحديدية.
- 2- الطرق التي تربط الولايات بعضها ببعض.
- 3- الطرق التي تربط المقاطعات بالطرق الرئيسية والموانئ والسكك الحديدية وترتبط الأفضية بعضها ببعض.
- 4- الطرق الواقعة فيما بين التجمعات السكنية الفرعية ولا تزدهم بحركة المرور. كما أثبتت اللائحة درجة اتساع تلك الطرق وحجم أجنابها وأنواع الأحجار التي ستصرف بها وأسمائها وغير ذلك (1).

وعلى الرغم من أن الدولة كانت جادة في تناولها لموضوع الطرق إلا أن أحداً لا يستطيع الادعاء بأنها أنجزت شيئاً ذا بال في ذلك. صحيح أنه جرى بعد العقد السابع من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي شق الطرق التي تربط الموانئ بداخل البلاد، سواء في ولايات الطونة وسواء في الأناضول، ولكن ذلك لم يتحقق إلا بمبادرات شخصية من الولاة في تلك الولايات. أما إنشاء طريق العربات الذي يربط دمشق بميناء بيروت، أكثر موانئ شرق المتوسط حيوية وحركة، فقد قامت به شركة فرنسية بين عامي 1273 - 1279هـ / 1857 - 1862م (2). ومع كل ذلك فقد انتهى العمل في إقامة عدة طرق في مطلع الربع الأخير من القرن هي: إزمير - آيدين، وطرابزون - أرضروم، وإسطنبول - أدرنة، وإسطنبول - بورصة، ومرسين - أطنة - سليفكة (3) - قونية. وعلى الرغم من إلغاء قانون العمل الجبري في إنشاء الطرق الذي جاءت به اللائحة التنفيذية لعام 1286هـ / 1869م فقد أعيد إقرارها من جديد عام 1296هـ / 1879م، وبذلك أمكن إقامة طرق

[Http://www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf](http://www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf).

(1) أكمل إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، الجزء الأول، ص 703-714.

(2) أكمل إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، الجزء الأول، ص 703-714.

(3) مدينة على البحر المتوسط يخترقها نهر غزير المياه اسمه Goksu اي ماء الفردوس ويتوسطها قلعة تعود إلى عهد البيزنطي ثم الصليبي ثم العثماني... وفيها جسر أثري فوق النهر يعود 2000 سنة إلى العهد الروماني...أقيمت فيها ليلتين...نزلت في فندق جوكسو باسم النهر الذي يخترق المدينة.

في الأناضول والروملی بلغ طولها 5000 كيلومتر. وفي عام 1308هـ/ 1891م تحول العمل الجبرى في الطرق إلى بدل نقدى. ورغم أن الدولة عُيّنت كثيراً بإقامة الطرق على أيام الصدر الأعظم سعيد باشا والصدر الأعظم رفعت باشا إلا أن ذلك لم يف بالحاجة المطلوبة⁽¹⁾.

2/ خطوط السكك الحديدية:

كانت الدولة العثمانية تمتد إلى مناطق شاسعة مترامية الأطراف، يتناثر سكانها في شتى أرجائها على نحو ما سبق وأن أوضحنا، وهو ما يعني أنها كانت بحاجة إلى نظام نقل سريع يمكن الاعتماد عليه، ألا وهو نظام النقل بالسكك الحديدية، وهو ما عمدت الدولة العثمانية إلى إنشاء شبكتها لربط أوروبا وتركيا وجزيرة العرب لأغراض إستراتيجية⁽²⁾.

ونظراً لعدم قدرة الدولة العثمانية على تحمل تكاليف إنشاء مثل هذه الشبكات وحدها، لذلك قدمت امتيازات لشركات سكة حديد خاصة، والتي كان يتأثر أغلبها بنفوذ أجنبي قوي أو استمدت الدعم من العواصم الأوروبية. وقد انخرطت الدولة العثمانية في تشييد خطوط نقل هامة ولكن نفذت الشركات الخاصة الكثير من السكك الحديدية المحلية والتي نادراً ما كانت تتسم بالنظام. وقد تمّ تأميم السكك الحديدية في الأناضول بعد انهيار الدولة العثمانية⁽³⁾ وقد حدث مثل ذلك في السكك الحديدية التي كانت تقع في مناطق خارج الجمهورية التركية، في الدول التي حصلت على استقلالها مثل سوريا والعراق.

1/2 الخطوط الإستراتيجية:

1/1/2 خط السكة الحديد في الحجاز:

كان مخططاً في السابق أن يربط خط سكة حديد الحجاز دمشق بالمدينة بهدف توفير طريق أكثر أمناً للحجاج المسلمين الذين يرتحلون من مكة للمدينة، حيث كان يتحتم على الحجاج استخدام قوافل الجمال التي كانت أكثر خطراً من القطارات. وكان خط سكة حديد الحجاز ذا أهمية خاصة حيث يجب على كل مسلم أداء الحج مرة في العمر. والسبب الآخر- والذي من الممكن أن يعد

Www.Byegm.Gov.Tr/Docs/Turkiye2010/Arabia/050-51.Htm

(1) Karal, Osmanli Tarihi, VIII, P.462.

(2) Trains Of Turkey ? History ([Http://Www.Trainsofturkey.Com](http://Www.Trainsofturkey.Com))

(3) TCDD ? **Turkish State Railways** ([Http://Www.Tcdd.Gov.Tr/](http://Www.Tcdd.Gov.Tr/))

السبب الحقيقي الخفي- يتمثل في سهولة وسرعة الوصول العسكري لجزيرة العرب من الأناضول⁽¹⁾. وقد كان هناك عرض للتشييد منذ عام 1281هـ/ 1864 م ولكن استغرق الأمر أربعين عاماً للبدء في البناء⁽²⁾.

ويعتبر تشييد خط سكة حديد الحجاز مهمة صعبة كما يوضح الوقت الذي استغرقه اتخاذ قرار البدء في الإنشاء. وفيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية، فإنها كانت تحل ببسر. على الرغم من أنه تم تخصيص مبلغ 16 مليون دولار لإنشاء هذا الخط، إلا أن أهميته الدينية قد ساهمت في مشاركة الوقف- مساهمة دينية وخيرية- لتشييده. وقد توحدت جهود العديد من الأفراد في سبيل بناء طريق أكثر أمناً للحجاج ومنهم على سبيل المثال السلطان عبد الحميد، وخبوي مصر، وشاه إيران.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الظروف البيئية لم تكن سانحة، إذ استصعب إنشاء هذه الشبكات عبر الصحراء، لصعوبة مد هذه الشبكات على الأرض التي تميزت برمالها الناعمة، وجرف العواصف الشتوية المطيرة للكباري وضفاف الأنهار. وعلاوة على ما سبق ذكره، فقد اعتبر الأفراد الذين فقدوا وظائفهم – كرجال القبائل وقوافل الجمال – أن إنشاء هذا الخط تهديداً لمصدر رزقهم، وهو ما دفعهم إلى بذل جهدهم لافشال تنفيذ هذا المشروع. وكان يتعين على خمسة آلاف جندي تركي الاضطلاع بعمليات التشييد والحراسة⁽³⁾.

وقد تم إنشاء هذا الخط وتم افتتاحه في الأول من سبتمبر عام 1326هـ/ 1908م. حيث ارتفع عدد الحجاج الذين يستخدمون السكك الحديدية حتى بداية الحرب العالمية الأولى. ففي عام 1330هـ/ 1912م، نقلت السكك الحديدية ثلاثين ألف فرد. ثم ارتفع العدد ليصل إلى ثلاثمائة ألف فرد⁽⁴⁾. كما ساهمت السكك الحديدية أيضاً في نقل الجنود الأتراك وإمداداتهم لمساندة الدولة أثناء الحرب. وجدير بالذكر أن إنشاء السكك الحديدية قد تم بمعاونة مستشار عسكري ألماني. ومن المحتمل أن تكون تلك المساعدة الألمانية ذات صلة بخطة الإمبراطورية الألمانية لبسط نفوذها على خط برلين-بيزنطة-بغداد بهدف ربط ألمانيا والشرق الأدنى عن طريق السكك الحديدية. وقد تم

(1) Hejaz Railway ? [Wikipedia](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Hejaz_Railway) Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Hejaz_Railway

(2). Hijaz Railway: History, From [Nabataea.Net](http://Nabataea.Net/Hejazhistory.Html) (Http://Nabataea.Net/Hejazhistory.Html)

(3) Ibid.

(4) Hejaz Railway (Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Hijaz_Railway)

سكة حديد الحجاز. للمزيد عن الموضوع، لمزيد من التفاصيل، يمكن الإطلاع على صفحة ويكيبيديا على الرابط:
[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Hejaz_Railway](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Hejaz_Railway)

تدمير خط سكة حديد الحجاز لأهميته الإستراتيجية أثناء الحرب العالمية الأولى. كما تفككت الدولة العثمانية عام 1341هـ / 1923 م وبالتالي لم تتح لها أي فرصة لإعادة بنائه مرة أخرى. وكان هناك العديد من المحاولات حتى 1391هـ / 1971 م ولكنها باءت جميعها بالفشل بسبب ارتفاع التكلفة⁽¹⁾.

وكان خط الحجاز مزيجاً بين التقليدي والحديث. وذلك حيث كان تقديم المزيد من الراحة للحجاج ينبع من قيمة إسلامية تقليدية، كمكان يعد توفير وسيلة نقل أسرع، خاصة للجنود والإمدادات الضرورية بغرض الوصول لأمة صناعية. وفيما يخص التطور التكنولوجي، فإنها كانت عملية إحلال لما هو قديم.

2/1/2 خط سكة حديد بغداد:

عزمت الدولة العثمانية على إنشاء خط من إسطنبول لبلاد ما بين النهرين بهدف زيادة نفوذها والتحكم في تلك المنطقة. وقد عززت الإمبراطورية الألمانية تلك الفكرة حيث كانت تشارك الدولة العثمانية ذات الهدف. وكان الغرض من إنشاء خط بغداد لأهداف إستراتيجية في المقام الأول. ونتيجة لذلك، فقد كانت قوى الغرب تراقب هذا المشروع. وكانت زيارة قيصر فيلهلم الثاني للسلطان لمساندة المشروع كقيلة لإثارة قلق منافسي ألمانيا تجاه خط السكة الحديد السالف ذكره. وقد حاولت فرنسا الحصول على قدر من السيطرة على خط السكة الحديد لمنع ألمانيا من التحكم في بلاد ما بين النهرين، ولكنها لم تسمح بتداولات الأسهم في مجال السكك الحديدية. ومن ناحية أخرى، فإن بريطانيا قد حظرت مشاركة المستثمرين البريطانيين⁽²⁾. وكانت الاعتبارات السياسية ذات أهمية حتى أثناء عملية التشييد. وتمّ تصميم مسار خط السكة الحديدية ليكون بعيداً عن الحدود الروسية لئلا يثير الإمبراطورية الروسية، وأيضاً صمم ليكون بعيداً عن السواحل ليكون آمناً من المدافع البحرية وخاصة البريطانية منها⁽³⁾.

وقد بدأت عملية إنشاء هذا الخط عام 1305هـ / 1888م بمساعدة مالية ألمانية من إسكس هير⁽⁴⁾ إلى قونية

(1) Hijaz Railway: History, From [Nabataea.Net](http://Nabataea.Net/Hejazhistory.Html) (Http://Nabataea.Net/Hejazhistory.Html)

(2) CIOB (Http://Www.Trainsofturkey.Com/W/Pmwiki.Php/History/CIOB)

(3) Ibid

(4) إسكيشهر (ب اللاتينية: Dorylaeum، بالإغريقية: Δορύλαιον) هي مدينة تقع في الشمال الغربي لتركيا، تبعد ب 233 كلم عن

واكتمل عام 1314هـ / 1896م⁽¹⁾. وأصبح بعد ذلك خط السكة الحديد بين قونية وبغداد محل الاهتمام. حيث قدمت العديد من الطلبات للسماح بإنشاء خط سكة حديدية لبغداد إلى عدة جهات، حيث نالت هذه الطلبات موافقة البنك الألماني. وباءت الخطة البريطانية بالفشل بسبب نشوب حرب البور. كما رفضت الدولة العثمانية الخطة الروسية للمساهمة في إنشاء هذا الخط لعدم اطمئنان الدولة العثمانية للإمبراطورية الروسية وزيادة نفوذها بالمنطقة عبر استخدام أعوانها لهذا الخط. وفيما يخص الخطة الفرنسية، فكانت ناجحة جزئياً حيث تمكنت فرنسا من تمويل الخطة التي قدمها البنك الألماني⁽²⁾. وأطلق على العملية التي تتألف من الصراع جنباً إلى جنب مع المفاوضات الدبلوماسية "امتيازات بغداد".

وقد بدأ تسيير هذا الخط في 2 جماد الأول 1321هـ / 27 يوليو 1903م، حيث اضطلعت شركة هولزمان Holzman & Co. بالعمل الرئيسي، وتم إنجاز 200 كيلومتر بسرعة، ويعود ذلك إلى الظروف الجغرافية الملائمة واستقامة الطرق. وكان معداً للافتتاح في 17 شعبان 1322هـ / 25

غرب أقرة وب 330 كلم عن الجنوب الشرقي لإسطنبول، يتخللها نهر البورسوك المقدر طوله بحوالي 440 كلم والمترفعة بـ 792م عن سطح البحر. تلقب مدينة إسكيشهير بمدينة الطلبة أو المدينة الجامعية نظراً لاحتوائها على عدد كبير من الطلبة من كل أنحاء تركيا بفضل كل من الجامعتين، جامعة عثمان غازي [3] (Universitesi Osmangazi) ذكراً لمؤسس الدولة العثمانية (Osman Gazi) وجامعة الأناضول (Universitesi Anadolu) (التي تعتبر من أضخم الجامعات عالمياً من حيث عدد تسجيل الطلبة). تمتاز المدينة ليومنا هذا بالمتأثر التاريخي لجميع الإمبراطوريات والشعوب التي عاشت وترعرعت في المنطقة ككل منها: الدولة العثمانية، سلاجقة الروم، الإمبراطورية البيزنطية، وشعب فريجيا... وجل الجغرافيين القدامى وصفوها بالمنطقة الخالية في الأناضول. في القرن 14 ق.م أخذ الهيثينيون (أول من قطن في الأناضول) إسكيشهير مركز إنطلاق تيمة الدولة الهيثينية، ليجعلوا منها نافذة افتتاح على العالم آنذاك. ليأتي القرن 12 ق.م ويشهد توسعاً كبيراً للمنطقة تحت حكم شعوب الفريجيا وغيرو اسم المدينة إلى دوريلاسيون (Dorylaion)، ليتوالى من بعدهم حكم الفرس، ثم حكم الإمبراطورية المقدونية إلى أن يأتي الملك الإسكندر ليموت فيها سنة 323 ق.م. في حدود القرن 3 ق.م سقطت المنطقة تحت أيدي الإمبراطورية الرومانية لتتنقسم بعد ذلك في حدود 286 ق.م إلى 4 إمبراطوريات منهم الإمبراطورية البيزنطية والتي أخذت بزمام حكم المنطقة ويعطى اسم *سلطانونو* (بالتركية: Sultanönü) لمدينة إسكيشهير الحالية إلى أن تأتي فترة تدهور داخلي للإمبراطورية وبسيطرة سلاجقة الروم على الحكم سنة 1119 هـ / 1077م ليسقطوا سنة 708 هـ / 1308م على يد البنظيين. في سنة 857 هـ / 1453م سقط البنظيون وتولت الدولة العثمانية الحكم لتأخذ إسكيشهير قاعدة لها خلال حكم أول مؤسس للدولة العثمانية وأول سلاطينها عثمان بن أرطغرل ابن سليمان شاه (بالتركية: Gazi Osman) ليتحاقب بعده عدة سلاطين أهمهم سليمان القانوني أو السلطان سليمان الأول بن سليم (بالتركية: Kanûni Sultan Süleyman ب الإنجليزية: The Magnifique Solayman) صاحب أطول حكم 926 - 973 هـ / 1520-1566م عرف عند الغرب باسم سليمان العظيم وفي الشرق باسم سليمان القانوني لما قام به من إصلاح في النظام القضائي العثماني. إلى حدود سنة 1923م لتتأسس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك (بالتركية: Mustafa Kemal Atatürk)

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Eski%C5%9Fehir](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Eski%C5%9Fehir)

(1) Infoplease : Baghdad Railway

(2) Infoplease : Baghdad Railway

أكتوبر 1904م والذي وافق يوم ميلاد السلطان⁽¹⁾. وعلى الرغم من ذلك، لم تسر الأمور على ما يرام. حيث ظهرت العديد من الصعوبات المالية والفنية وأسهمت في تعطيل استكمال إنشاء المرحلة الثانية من هذا الخط والتي تمثلت في إنشاء 900 كيلو متر التالية والتي كان من المفترض أن تبدأ في عام 1326هـ/ 1908 م ولكنها تعطلت للأسباب سألها البيان فضلا عن قيام ثورة شباب الأتراك في نفس العام، إلا أن هذه المرحلة بدأت فعلا في ديسمبر عام 1327هـ / 1909 م⁽²⁾.

وقد أدّى نشوب الحرب العالمية الأولى إلى التعجيل باستكمال هذه المرحلة نظراً لحاجة الدولة العثمانية لنقل أكثر كفاءة لانتقال الجنود والإمدادات ووصول أسرع لمناطق بلاد ما بين النهرين. ولم تنجح الدولة العثمانية في استكمال الخط إلى بغداد، بينما نجحت كل من سوريا والعراق في ربط هذا الخط بالخليج العربي في ميناء البصرة في عام 1388هـ / 1968م⁽³⁾.

وجدير بالذكر أن مسألة إنشاء هذا الخط كان مسألة محلية في بادئ الأمر إلا انه تحول إلى قضية دولية فيما بعد لسببين، تمثل أولهما في عدم قدرة الدولة العثمانية على التحديث الذاتي لقطاع النقل. وعدم استطاعة الدولة العثمانية تمويل إنشاء هذا الخط والتغلب على الصعوبات الفنية التي واجهته بمفردها، واضطرت إلى قبول مساعدة القوى الغربية بشأنه، وقد تسبب هذا التدخل الغربي في التأجيل لمحاولة القوى الغربية إثارة قلق بعضهم البعض. ويتمثل السبب الثاني في الأهمية الاستراتيجية لهذا الخط، حيث كان هذا الخط يمتد من أوروبا لآسيا مما يعني أن الدولة التي تحتل أو تستغل هذا الخط يصبح بمقدورها الوصول بيسر للشرق الأدنى ولاحقا للشرق الأوسط والهند. وكان ذلك يمثل تهديدا لبريطانيا حيث تخوفت من دخول ألمانيا- التي كانت حليفة للدولة العثمانية آنذاك- لآسيا عبر هذا الخط. وفي وقت هدنة الحرب العالمية الأولى، كان خط السكة الحديد يخضع لسيطرة القوات البريطانية⁽⁴⁾. وقد أخفقت الدولة العثمانية في تحقيق هدفها المتمثل في تعزيز السيطرة على الشرق الأدنى حتى انهيارها.

2/2 خطوط ثانوية :

أما في شأن الخطوط الثانوية، فمن الملاحظ أن الدولة العثمانية لم تشارك في المشروعات

(1) CIOB ([Http://Www.Trainsofturkey.Com/W/Pmwiki.Php/History/CIOB](http://www.Trainsofturkey.Com/W/Pmwiki.Php/History/CIOB))

(2) Ibid

(3) Ibid

(4) Ibid

الخاصة بتشديد سكك حديدية محلية خلافا للحالات الخاصة بإنشاء سكك حديدية رئيسية، وذات أهمية استراتيجية، فبدلاً من ذلك، كانت الحكومة العثمانية دائماً تمنح امتيازات للشركات الغربية الخاصة حتى تتولى إنشاء الخطوط الثانوية بمفردها. إلا أنه بعد تأسيس الجمهورية التركية قامت الحكومة التركية بتأميم السكك الحديدية التركية.

1/2/2 شركة السكك الحديدية الشرقية:

تمّ منح شركة السكك الحديدية الشرقية امتيازاً لتشغيل خط السكة الحديد بين إزمير وأيدين في 17 جمادى الآخرة 1375هـ / 22 سبتمبر 1856م. وحصلت الشركة على حق التشغيل لمدة خمسين عاماً منذ 1276هـ / 1860م وكان ذلك العام الذي بدأ فيه تشييد هذا الخط. ولكن تمّ تأجيله حتى عام 1282هـ / 1866م لنقص الأموال اللازمة حيث اتضح أن الميزانية التي كانت مقررة له وقدرها 1.2 مليون جنيه لم تكن كافية⁽¹⁾. وقد تمّ الانتهاء من الجزء الأول الذي يمتد من إزمير خلال سيديكوي Seydikoy⁽²⁾ في 22 ربيع الأول 1275هـ / 30 أكتوبر 1858م، وكان ذلك أول خط سكة حديد للدولة العثمانية. وتبع ذلك منح الامتيازات تدريجياً. وقد وصل خط شركة السكك الحديدية الشرقية إلى بحيرة إيجريدير Egridir في 1330هـ / 1912م وقد سيطرت هذه الشركة على خطوط الضواحي حول إزمير في عام 1340هـ / 1921م⁽³⁾ وكان هذا الخط يخضع لسيطرة عسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى. واستعادت الشركة السيطرة على الخط بعد الحرب ولكن بيع الحق في الانتفاع بالخط بما يقدر ب 1و825 و840 جنيه بعد انتهاء فترة الامتياز في 1354هـ / 1935م⁽⁴⁾. وأصبح خط شركة السكك الحديدية الشرقية منذ ذلك الحين جزءاً من tcdd.

ولم تتمكن شركة السكك الحديدية الشرقية من جني أرباحٍ عالية من ذلك النشاط ويرجع ذلك للعديد من الأسباب التي تتضمن الاعتبارات السياسية، المشاكل الفنية، والمنافسة، وعدم رغبة بريطانيا في مساعدة الدولة العثمانية في بناء خط سكة حديد أخرى قد يهدد نفوذها في الهند، كما شكلت حالة الأرض مشكلة أخرى خاصة للمهندسين الذين كان عليهم تصميم مسار السكة الحديد خلال الجبال والبحيرات والهضاب. وعلاوة على ما تقدم، ضغطت بعض الشركات الأخرى التي

(1) ORC ([Http://Www.Trainsofturkey.Com/W/Pmwiki.Php/History/ORC](http://www.Trainsofturkey.Com/W/Pmwiki.Php/History/ORC))

(2) أحد مناطق إزمير

(3) Ibid.

(4) Ibid.

تملك خطوطاً أخرى قد ينافسها هذا الخط على الدولة العثمانية كي لا تمد هذا الخط⁽¹⁾.

2/2/2 شركة سميرني كاسابا SCR & SCP :The Smyrne Cassaba Railway

كانت شركة Smyrne Cassaba للسكك الحديدية إنجليزية وحصلت على إمتيازٍ لتشييد وتشغيل خط السكة الحديد من إزمير حتى مدينة القصبه Cassaba والتي تُدعى الآن Turgutlu تورجوتلوا بمحافظة مانيسا⁽²⁾. وقد أسسها إدوارد برايس الذي كان رائداً في مجال تشييد السكك الحديدية⁽³⁾. وقد بدأ التشييد في 1281هـ / 1864 م وانتهي بعد ذلك بعامين. وحصل هذا الخط على الامتياز الثاني في عام 1288هـ / 1871 م والامتياز الثالث في 1805هـ / 1887م. وكانت تلك الامتيازات متعلقة بحقوق التشغيل فقط لأنه قد تمّ بالفعل تشييد السكك الحديدية أو بسبب تمويل الدولة العثمانية لها⁽⁴⁾. ولم تتمكن هذه الشركة من مواصلة نشاطها حتى تمت عملية الخصخصة في تركيا. وتمّ بيع الامتيازات لشركة فرنسية جديدة في عام 1311هـ / 1893م. وقد مثل هذا الخط بالنسبة لفرنسا، وسيلة لتعزيز نفوذها في النقل بالسكك الحديدية في الدولة العثمانية وبالتالي في الشرق الأدنى، وقد عملت شركة SCP Smyrne Cassaba على مدّ النشاط حتى عام 1330هـ / 1912 م ولكن اشترت الجمهورية التركية شركة SCP Smyrne Cassaba بمبلغ وقدره 1,625 مليون فرنك وانتقل التشغيل إلى الشركة التركية للسكك الحديدية (Turkish State Railways) مليون فرنك وانتقل التشغيل إلى الشركة التركية للسكك الحديدية (Turkish State Railways) في عام 1353هـ / 1934م.

3/2/2 شركة الأناضول العثمانية للسكك الحديدية Societe du Chemin de Fer : Ottoman d'Anatolie (CFOA)

كانت شركة الأناضول للسكك الحديدية جزءاً من السكك

(1) Ibid

(2) Turgutlu هي مدينة كبيرة جداً بمقاطعة مانيسا في منطقة بحر إيجه في تركيا. وفقاً لتعداد عام 1430 هـ / 2009م، من سكان حي هو 140753 من 115930 والذي يعيش في مدينة حي Turgutlu.The. يغطي مساحة 473 كم² (183 ميل مربع)، وتقع المدينة على ارتفاع 68 متراً (223 قدم). منطقة هي الأكثر اكتظاظاً بالسكان بعد مركز محافظة مانيسا في إقليم، وذلك هو ثاني مركز المحافظة من حيث عدد السكان، أي مراكز المحافظة باستثناء، في منطقة بحر إيجه في تركيا. وكانت تسمى مدينة القصبه (كثيراً ما ينص على القصبه أو Cassaba في المصادر الغربية القرن 19 أيضاً)، والتي تعني ببساطة "البلدة". الناس في كثير من الأحيان لا يزال من Turgutlu استخدام مصطلح "Kasabali" لتعريف أنفسهم وعلى الرغم من المغزى العام للكلمة (القصبه بأنها "مدينة"، Kasabali تعني "سكان المدينة").

En. Wikipedia.Org/Wiki/Turgutlu

(3) Trains Of Turkey ? History / SCP

(4) Ibid

الحديدية للأناضول العثمانية⁽¹⁾، حيث بدأت الحكومة العثمانية مشروعاً لربط Kadikoy⁽²⁾ وPendik⁽³⁾ في عام 1288هـ/ 1871 م واکتمل في العام الذي يليه. وامتد خط السكة الحديد إلى إزميت في عام 1290هـ/ 1873 م، حيث كانت إدارة الخط تعد بمثابة عبء على الدولة العثمانية، ولذلك باعت الحكومة العثمانية 60% من الخط لشركة بريطانية⁽⁴⁾. وشكل السيد فينست كيليارد ومستثمرون بريطانيون آخرون شركة، ولكنها لم تكن كافية للوصول لرأس المال اللازم للمشروع. وانضم البنك الألماني لهذا النشاط حيث حصل على امتياز في عام 1306هـ/ 1888 م لخط سكة حديد من إزميت حتى أنقرة⁽⁵⁾. واشترك كلٌّ من البنك الألماني وسويسرا لتعزيز ومساندة شركة الأناضول العثمانية للسكك الحديدية، التي أسست في الرابع من صفر 1306هـ/ أكتوبر 1888م. وكانت هذه الشركة تحظى بإهتمام عالمي حيث استثمرت بريطانيا وفرنسا أموالهما فيها⁽⁶⁾، وكان الخط تحت السيطرة البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى. وواجهت هذه الشركة مشكلة أخرى حيث نشبت حرب بين تركيا واليونان. وأصبح الموقف طبيعياً بعد غزو الجيش التركي لأزمير في عام 1341هـ/ 1922م، ولكن كانت أنظمة السكك الحديدية قد أصابها ضرر شديد بسبب الحربين. وبدأت تركيا في إعادة تشييد البنية التحتية وتم تسليم خط سكة حديد الأناضول للشركة التركية للسكك الحديدية (Turkish State Railways (Türkiye) TCDD (Cumhuriyeti Devlet Demiryolları) عام 1348هـ/ 1929م⁽⁷⁾.

4/2/2 شركة (CO) Chemins de Fer Orientaux :

بداية منحت الدولة العثمانية شركة فان دير إيلست وسي (Van der Elst and Cie) البلجيكية

(1) Home Page, [Http://Ottomanrailway.Com/](http://Ottomanrailway.Com/)

(2) كاديكوي، (النطق التركية: [KadUkøj]؛ القديمة) هي منطقة واسعة، من حيث عدد السكان، وعالمية من إسطنبول، تركيا في الجانب الآسيوي من بحر مرمرة، التي تواجه المركز التاريخي للمدينة على الجانب الأوروبي من مضيق البوسفور. كاديكوي بل هو أيضاً اسم الحي الأبرز للمنطقة، وهي منطقة سكنية وتجارية، مع دور السينما والحانات العديدة والمكتبات، وهي مركز ثقافي من جانب الأناضول. وأصبح حي كاديكوي في عام 1347هـ/ 1928 عندما انفصلت عن منطقة أوسكودار. كما تم فصل أحياء İçerenköy، بوستانشي وSuadiye من حي كارتال في نفس العام.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Kad%C4%B1k%C3%B6y](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Kad%C4%B1k%C3%B6y)

(3) بنديك هو حي في إسطنبول، تركيا في الجانب الآسيوي بين كارتال وتوزلا، على بحر مرمرة.

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Pendik.](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Pendik)

(4) Chemins De Fer Ottomans d'Anatolie, [Wikipedia](https://en.wikipedia.org/wiki/Chemins_De_Fer_Ottomans_d'Anatolie).

(5) CFOA ([Http://Www.Trainsofturkey.Com/W/Pmwiki.Php/History/CFOA](http://Www.Trainsofturkey.Com/W/Pmwiki.Php/History/CFOA)).

(6) Ibid

(7) هناك خلاف حول التاريخ المحدد لنقل الملكية هل هو عام 1346 هـ / 1927 وفقاً ل (، Chemins De Fer Ottomans ©) (d'Anatolie, Wikipedia, أو عام 1929 كما ذكر في (Trains Of Turkey ? History / CFOA Browse.)).

امتيازاً لبناء خط سكة حديد من إسطنبول إلى فيينا، إلا أنه وفي مرحلة لاحقة منح ذات الامتياز إلى متعهد فرنسي يدعى (لانجارد دوموسي Langrand Dumoceau) إلا أنه لم يتمكن من توفير المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ المشروع، وهو ما تمّ معه سحب لامتياز منه ومنحه مستثمر ألماني يدعى موريس دي هيرش⁽¹⁾، والذي افتتح شركته كيمنس دي فر أورينتال (Chemins de Fer Orientaux التي أنشئت في 1287هـ/ يناير 1870م بغرض تشغيل خطوط السكك الحديدية واتخذت من باريس مقراً لها.

ولم تتمكن هذه الشركة من البدء في تنفيذ المشروع فوراً لرغبة الوزير آنذاك محمود نديم باشا في إعادة التفاوض مرة أخرى لاعتقاده أن الأموال التي كان ينبغي على الدولة العثمانية دفعها هي أموال باهظة، حيث إنه وفقاً للاتفاق المبرم آنذاك كان على الدولة أن تمنح صاحب الامتياز 14000 فرنك لكل كيلو متر⁽²⁾.

وانتهى التفاوض إلى اضطلاع الدولة العثمانية ببناء خط السكة الحديد على الرغم من أنها CO كانت تملك حق التشغيل. وتمّ تنفيذ بعض الأجزاء من خط السكة الحديد حتى 1291هـ/ 1874م، إلا أنه تعذر فيما بعد استكمال الخط بسبب الانتفاضات التي شهدتها جزيرة البلقان 1291هـ/ 1874م، 1293-1295هـ/ 1876-1878م، والإفلاس بسبب الديون 1272هـ/ 1875م، والحرب مع روسيا 1293 - 1295هـ/ 1876 - 1878م.

وقد اكتمل خط إسطنبول-فيينا في 26 رمضان 1305هـ/ 6 يوليو 1888م⁽³⁾. وكانت ألمانيا تستخدم هذا الخط كوسيلة لإرسال القوات. وقد أدت معاهدة لوزان بين اليونان وتركيا⁽⁴⁾ لفصل خط

(1). CO (Http://Www.Trainsofturkey.Com/W/Pmwiki.Php/History/CO)

(2) Ibid

(3) Ibid

(4) لما هُزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وقعت مع الحلفاء، اتفاقية للهدنة، في موندروس، في 24 محرم 1337هـ/ 30 أكتوبر 1918م. أملى الحلفاء المنتصرون فيها شروطهم على الدولة العثمانية، مثل فتح المضائق (اليسفور والدرديل)، ونزع سلاح الجيش التركي، وتسليم البوارج الحربية التركية، واستعمال البواخر الحليفة للموانئ التركية، واستسلام الحاميات التركية، في الحجاز وعسير واليمن وسورية والعراق، واستسلام الموانئ التركية في شالي أفريقيا. وفي أوائل 14 جمادى الأولى 1337هـ/ فبراير 1919م، طلب فنزيلوس Eleftherios Venizelos، رئيس وزراء اليونان، احتلال أزمير وأيده الفرنسيون والإنجليز. ثم حوّله ممثلو إنجلترا وفرنسا وأمريكا احتلالها. ونزلت القوات اليونانية في أزمير، في رجب 1337هـ/ مايو 1919م، تساندها البواخر الحربية لتلك الدول. واحتل البريطانيون إسطنبول، وقرروا، في جمادى الآخرة 1338هـ/ مارس 1920م، اعتقال عدد من الوطنيين الأتراك، ونفيهم إلى مالطة. ولكن عدداً كبيراً منهم، هربوا إلى الأناضول، ليؤسسوا هناك حركة للمقاومة الوطنية. فعُدّتهم الحكومة العثمانية في إسطنبول، الخاضعة للحلفاء، متمردين عليها. وفي 25 ذو القعدة 1338هـ/ 10 أغسطس 1920م، وقع الحلفاء مع حكومة إسطنبول، معاهدة سيفر Sevrès، أملاً فيها شروطهم،

السكة الحديد حيث احتفظ الجانب التركي بامتلاك CO بينما أصبح الجزء اليوناني تحت سيطرة (CFFH) (Compagnie de Chemin de fer Franco-Helllenique) وقامت تركيا بتأميم شركة CO عام 1355هـ / 1936م (أي نقل ملكيتها للدولة التركية). وبيعت بما يقدر بـ 20.6 مليون فرانك سويسري⁽¹⁾.

3/ القافلة:

كانت القوافل أحد أهم وسائل النقل- كما كانت دوماً لمئات الأعوام- على الرغم من ظهور أنظمة السكك الحديدية في الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ القرن

=

لنصفية الدولة العثمانية، واقتسام بلادها. **وأهم ما نصت عليه هذه المعاهدة المحجفة، ما يلي:**

1- أن تبقى إسطنبول عاصمة للدولة العثمانية. 2- تدويل الأراضي المجاورة لها، مع لجنة سيطرة، مؤلفة من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وروسيا واليونان ورومانيا وبلغاريا وتركيا. 3- إعلان كردستان دولة ذات استقلال داخلي، أو مستقلة، إذا قرر ذلك في استفتاء. 4- إدارة اليونان منطقة أزمير، لمدة خمس سنوات، يجري استفتاء، في نهايتها، لتقرير مصيرها. 5- تنازل تركيا عن بعض الأراضي والجزر، لليونان وإيطاليا. 6- إعلان أرمينيا دولة مستقلة. 7- اعتراف تركيا بالانتداب، في سورية وفلسطين والعراق. 8- استقلال الحجاز ومصر والسودان. 9- تنازل تركيا عن حقوقها، في قبرص ومراكش وتونس وليبيا. 10- حماية الأقليات. وغير ذلك من بنود مالية وتجارية وتنظيمية. ورفضت حكومة الوطنيين، في أنقرة، هذه المعاهدة، وصممت على مواصلة الحرب، للإغاثا. وفشلت الحملة اليونانية على الأناضول، حيث واجهت مقاومة وطنية شرسة، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، وبدعم روسي. وطلب الأتراك الكماليون تعديل معاهدة سيفر، ولكنهم فشلوا في ذلك، وشنوا هجوماً على اليونانيين، وطردوهم، فاضطرت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، إلى طلب الهدنة، فعدت في مودانيا، في 19 صفر 1341هـ/ 11 أكتوبر 1922م. ثم وجهت بعدها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، في 25 صفر 1341هـ/ 17 أكتوبر 1922م، الدعوة إلى مؤتمر في لوزان. فانعقد في 30 ربيع الأول 1341هـ/ 20 نوفمبر 1922م. وضم كلاً من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ورومانيا ويوغسلافيا وحكومة الدولة العثمانية في إسطنبول وحكومة الوطنيين في أنقرة. ودعيت روسيا وبلغاريا إلى الاشتراك في المناقشات حول المضائق وحدها. ولما كانت حكومة إسطنبول قد زالت، بعد إلغاء السلطنة من قبل المجلس الوطني لحكومة الوطنيين في أنقرة، فقد أصبحت حكومة أنقرة هي الممثل الوحيد لتركيا. وشكل المؤتمر لجناً، للبحث في قضايا الأراضي والأقليات والمضائق والقضايا العسكرية وقضايا الأجانب في تركيا والقضايا الاقتصادية والديون العمومية. وانفض المؤتمر، بسبب الخلافات، ثم أعيد انعقاده في 7 رمضان 1341هـ/ 23 أبريل 1923م. وبعد مباحثات طويلة، اتفق المؤتمر على توقيع معاهدة لوزان، في 9 ذو الحجة 1341هـ/ 24 يولييه 1923م. **وتضم معاهدة لوزان الوثائق التالية:**

1- معاهدة الصلح مع تركيا. 2- ميثاق المضائق. 3- ميثاق يحدد حدود ترانقيا، في غربي تركيا وشرقي اليونان. 4- ميثاق يحدد شروط الإقامة والتجارة والقضاء. 5- ميثاق تجاري. 6- ميثاق يحدد تبادل السكان، بين اليونان والأتراك. 7- اتفاقية بين اليونان وتركيا، حول تبادل عودة المدنيين المحتجزين، وتبادل أسرى الحرب. 8- تصريح حول العفو العام. 9- تصريح حول أملاك المسلمين في اليونان. 10- تصريح حول الأمور الصحية في تركيا. 11- تصريح حول إدارة العدالة في تركيا. 12- ملحق (بروتوكول) عن بعض الامتيازات، التي منحتها الدولة العثمانية. 13- ملحق عن انضمام بلجيكا والبرتغال، إلى بعض مواد المعاهدة. 14- ملحق (بروتوكول) عن جلاء القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية، عن الأراضي التركية المحتلة. 15- ملحق عن أراضي قرا أغاج Kara Agac وجزر أمبروز وتينيدوس. 16- ملحق عن المعاهدة الموقعة في سيفر، بين الحلفاء واليونان، حول حماية الأقليات في اليونان، وعن إقليم ترانقيا. 17- ملحق عن توقيع يوغسلافيا معاهدة الصلح. كما تضمنت معاهدة لوزان، أيضاً، بعض الرسائل المتبادلة، وميثاقاً عن تعويض اليونان مواطني الحلفاء.

[Http://Wwi.Lib.Byu.Edu/Index.Php/Treaty_Of_Lausanne](http://Wwi.Lib.Byu.Edu/Index.Php/Treaty_Of_Lausanne)

(1) Ibid

التاسع عشر الميلادي، حيث كانت القوافل تعد بمثابة أوردة للتجارة في الوقت الذي لم تكن فيه السيارات والقطارات من وسائل النقل طويل المسافات. وكانت القوافل تصل وتغادر إسطنبول يوميا. ولم تسمح الدولة العثمانية رسمياً بأي تجارة دولية، ولكن كانت القوافل تتصل جيداً خارج نطاق الدولة.⁽¹⁾ وعادة ما تعد القوافل خطاً طويلاً من البشر والجمال ولكن فعلياً تتألف القوافل من حيوانات مختلفة تتضمن الجمال العربية، الحمير، البغال والخيول⁽²⁾. وكانت القوافل التي تتكون من التجار والحجاج المتوجهين لمكة قوامها 20.000 شخص و30.000 من الحيوانات. وكان حجم القوافل ضخماً لأن القوافل الصغيرة كانت تتجمع معاً لعامل الأمان، وفي مناطق أخرى ولأسباب معينة كان حجم الأفراد والحيوانات أقل أي ما يقرب من 150 فرداً كانوا في قافلة في الصين⁽³⁾، وكانت القوافل تمثل قوة تجارية رئيسية حول أوروبا، وشمال أفريقيا وآسيا، وتسير القافلة بمتوسط من 20 إلى 35 ميل في اليوم. كانت القافلة تعتبر مجتمعاً صغيراً، وكانت الزيجات تتم في القوافل، وكان الحرفيون يعملون في القوافل خاصة القوي العاملة التي لا غنى عنها مثل صانعي الأحذية والرعاة⁽⁴⁾.

وعلى الرغم مما سبق، فقد بدأت القوافل في فقدان أهميتها منذ القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، وبدأ النقل الحديث وخاصة القطارات يحل محل نظام النقل العتيق والبطيء، وقد استمرت القوافل حتى أوائل القرن العشرين⁽⁵⁾، ولكنها اختفت تدريجياً.

4- النقل النهري:

من المعروف أن الشرق الأدنى به نهرا رئيسيان هما نهرا دجلة والفرات. وأن كمية المياه التي تسقط بهما ذات أهمية ليست بسبب سدود الري التي بنيت حديثاً والتي جعلت من الصعب الإبحار، ولكن لأن تلك الأنهار كانت تعد بمثابة وسائل للنقل لفترة طويلة، حيث كان التجار والقوات تبحر على امتداد النهر⁽⁶⁾، كما كانت السفن التقليدية تعمل وتبحر فيهما حتى القرن الثالث

(1) Ottoman Traders Guild : Caravans And Trade Routes ([Http://Www.Ottoman-Traders.Com/Caravan.Html](http://www.Ottoman-Traders.Com/Caravan.Html))

(2) Ibid

(3) Ibid

(4) Ibid

(5) Trans-Saharan Trade ([Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Trans-Saharan_Trade](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Trans-Saharan_Trade))

(6) Camel Train ([Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Camel_Train](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Camel_Train))

عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ثم سادت منتجات التكنولوجيا الغربية ومنها السفن البخارية.

1/4 الشحن التقليدي:

لوحظ أيضاً أن طوافات الإبحار (ال kalak) وهي سفن الأبحار الآسيوية التقليدية كانت هي الشريان التقليدي للنقل في النهرين kalak⁽¹⁾. لأن تلك الأنهار كانت قادرة على نقل حمولات حتى 35 طن، وكان الملاحون في نهري دجلة والفرات يبحرون مع الملاحين في سفن ال kalak من شانلورفا⁽²⁾ في تركيا إلى الفالوجا في العراق، حيث كانت المدة التي تستغرقها الرحلة تتفاوت من عشرة أيام لأكثر من ثلاثة أسابيع طبقاً لحالة البحر⁽³⁾. وذلك لأن سفن ال kalak كانت تتكون من جلود الماعز المنتفخة والخشب وبالتالي كان يمكن فصلهم ببسر. كان الخشب يباع مع السلع وكان الملاحون يعودون على ظهر الجواد مع جلد الماعز.

2 4 / السفن البخارية الحديثة:

بدأ تحديث النقل في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي. وعلى الرغم من ذلك، لم تكن الدولة العثمانية هي من بدأ بالتحديث بل بريطانيا. ويرجع ذلك لأهمية نهر الفرات الذي كان يعد ممراً بديلاً للهند. وكان الكولونيل Francis Rawdon Chesney⁽⁴⁾ رئيساً للبعثة التي كانت تبحر في الفرات مع سفينتين بخاريتين وهما دجلة والفرات. وتعكس تسمية السفينتين بأسماء دجلة والفرات الطموح البريطاني في هذين النهرين. على الرغم من فقدان إحدى هاتين السفينتين أثناء الرحلة بينما نجحت الأخرى في الوصول لشانلورفا، وأعقب هذا النجاح، وضع شركة شرق الهند خطة للحفاظ على أسطول صغير في النيل والفرات عام 1257هـ/ 1841م. وتم إرسال سفينتي نيتوكريس ونيمرود Nitocris and Nimrod للإبحار في الفرات. ووصلتا إلى

(1) Euphrates ? Lovetoknow 1911, <Http://Www.1911encyclopedia.Org/Euphrates>
(<Http://Www.Britannica.Com/Ebchecked/Topic/595616/Tigris-Euphrates-River-System/48106/Navigation>) Mentioned It As , @Kalak.

(2) 64 هناك الموسوعة البريطانية للعلوم Britannica لعام 1329هـ/ 1911 والآن حيث أن اسم المدينة إما بيريك Birecik أو بيرجك Birejik.

(3) Tigris-Euphrates River System (River System, Asia): Britannica Online Encyclopedia

(4) فرنسيس رودن تشسني (بالإنجليزية: Francis Rawdon Chesney) (1203 - 1288هـ / 1789 - 1872م) هو كولونيل ملاح ومستكشف بريطاني. أسندت إليه حكومته استطلاع طريق بري يمتد من سوريا إلى الخليج العربي وذلك عام 1251هـ / 1835م.
Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Francis_Rawdon_Chesney

مدينة مسكنة في سوريا ولكن لم يصلح النهر للأغراض التجارية بسبب منحدرات النهر، والشلالات، وسدود الري.

لم يقتصر أي جهد مبذول في سبيل تحديث النقل النهري في دجلة والفرات على الغرب فقط بل امتد إلى حاكم بغداد مدحت باشا الذي حاول إنشاء وتشغيل مسارات منتظمة للسفن البخارية من 1283-1288هـ/ 1866 م - 1871م. واضطلع بإزالة العديد من سدود الري بحيث تتمكن السفن البخارية من الإبحار بين في مدينة مسكنة في سوريا ومدينة الحلة في العراق في وقت الفيضان حين ترتفع كمية المياه. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمت إزالة كل ما قام به الحاكم العراقي بعد تغييره. ولم تبذل أي مساعٍ أخرى في هذا الشأن حتى انهيار الدولة العثمانية.

5/ الموانئ والأرصفة البحرية:

كانت الأراضي العثمانية تضم العديد من الموانئ الطبيعية، سواء أكانت على سواحل البحر الأبيض المتوسط، أو على سواحل البحر الأسود. وكانت المعاهدات المعقودة تكفل للسفن الالتجاء إلى تلك الموانئ في الأحوال الجوية السيئة وحصولها على كافة احتياجاتها دون أي مانع. وكانت موانئ طرابزون وسينوب وأمأسره ووارنا على البحر الأسود، وسلانيك على بحر إيجه، وأنطالية والإسكندرون وبيروت على البحر الأبيض المتوسط تمثل في الواقع مأوى آمناً للسفن، كما كانت - لارتباطها داخل البلاد - توفر ميزة عظيمة للتجارة البحرية. غير أن تلك الموانئ كانت حتى أواسط القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي تفتقر جميعها إلى الأرصفة التي يمكن للسفن الرسو عندها، وعلى القوارب والزوارق نقل ماعلها من ركاب وبضائع إلى الساحل. وكان يوجد قبل ظهور الأرصفة شمندورات بحرية⁽¹⁾ لربط السفن بحسب الأعلام التي تحملها بين سراي بورني وغلطة في إسطنبول.

فلما تغيرت الأحوال في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، واقتضى الأمر مدّ السكك الحديدية، وتيسير تدفق السلع والبضائع على الموانئ من ناحية، وأصبحت عملية شحن وتفريغ السفن بنفس الشكل من ناحية أخرى، شرعت الدولة في إقامة الأرصفة كما حدث في

(1) عبارة عن جسم معدني طاف يصنع عادة من الحديد (حاليا يوجد بعض الأنواع المصنعة من الألياف الزجاجية والتي لها قوة تحمل تماثل الحديد) ذو أشكال مختلفة، لها اتزان في الماء، تثبت إلى قاع البحر بواسطة جزير به مخطف Anchor أو وسيلة تثبيت أخرى (نقل Sink) حتى لا تتحرك من موقعها التي وضعت به، وتستخدم الشمندورات كعلامات ملاحية أو إرشادية، وكذلك تستخدم لتحديد مداخل الموانئ والأنهار.

مدَّ السكك الحديدية. أما عمليات إنشاء بعض الموانئ فكانت تحصل عاينها شركات السكك الحديدية أو الأشخاص والهيئات التابعة لها؛ إذ نرى أن إنشاءات رصيف وارانًا قد أعطيت قبل أربعة أشهر من استكمال سكة حديد (وارنا - روسجق) لشركة كان يمثلها كاتب شركة السكة الحديد في ربيع الأول 1284هـ/ يولييه 1867م⁽¹⁾.

كذلك فإن فكرة إقامة رصيف لإزمير لم تظهر هي الأخرى إلا بعد الشروع في إنشاء سكة حديد (إزمير - آيدين). وكان يوجد في إزمير حي يسكنه الأجانب يمتد على طول الساحل، ويعرف باسم "حي الفرنجة" (فرنك محلة سي)، وكانت أبوابه الخلفية تفتح في اتجاه الساحل، ولذلك كانت السيطرة على عمليات التهريب أمراً صعباً. ولما أثير ذلك الموضوع لأول مرة عام 1279هـ/ 1862م رأوا أن يقيموا سياجاً من القضبان الحديدية، يوضع فوق عوامات أو أطواف على مياه الساحل، غير أن فكرة إقامة رصيف قوي لم تلبث أن رجحت بعد ذلك. وجرى في البداية أن حصلت على الامتياز شركة إنجليزية عام 1284هـ/ 1867م، وبعد مدة تحول ذلك الامتياز إلى آخرين؛ فحصل عليه الأخوة دوسو الفرنسيون. وفي المرحلة الأولى انتهى العمل عام 1293هـ/ 1876م من السياج الذي بقي خارج قسم المائة ذراع المتروك أمام الجمرک بعد اعتراض الإنجليز. ثم لم يلبث أن انتهى العمل أيضاً من القسم الواقع أمام الجمرک، وافتتح للخدمة. وبذلك تيسر العمل للسفن من ناحية، وتصدت الدولة لعمليات التهريب الجمركية من ناحية أخرى⁽²⁾.

وأثناء العمل في إنشاء رصيف إزمير كان صبري باشا الوالي على سلانيك قد أقدم على إقامة رصيف لها أثناء إنشاء خطوط سكة حديد إسطنبول - سلانيك وإسطنبول - ميتروفيتش في الرومي والطرق البرية سلانيك - مناستر و سلانيك - سرز، وهذه المحاولة كانت برأس مال عثماني. غير أن أعمال البناء توقفت عام 1291هـ/ 1874م لعدم كفاية رأس المال، ثم لم تلبث أن بدأت من جديد عقب اتفاق مع رجل فرنسي يدعى آدموند بارتيسول 1314هـ/ 1896م، غير أن نشوب الحرب

(1) للتعرف على مقالة الرصيف وتعرفته انظر:

Imtiyâzat Ve Mukavelât, I, Istanbul 1302, S. 401 – 406.

(2) Bagbanci M.B., Bagbanci O.K., (2010) , Urban Reforms Of Tanzimat: Early Urbanization And Transportation Practices In The Formation Process Of Turkish Reconstruction System (1839-1908) In Bursa The First Capital City Of Ottoman Empire , Op Cit, Pp. 1121-1126.

[Http://Www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf](http://Www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf)

أكل إحسان أوغلي وآخرون، البولة العثمانية: تاريخ وحضارة، ج1، ص ص 703-714.

اليونانية والخلاف مع "شركة الشرق للسكك الحديدية" أخرت إتمامه⁽¹⁾.

أما عن إقامة ميناء بيروت ورصيفها البحري فقد حصلت على امتيازها في صفر 1315 هـ / يولييه 1887م بعض الشركات التي كان من بينها "الشركة العثمانية لطريق بيروت/ الشام". وبدأ العمل في ذو القعدة 1306 هـ / يونيه 1889م⁽²⁾ حتى انتهى، وشرعت الشركة ابتداءً من عام 1312 هـ / 1894م في جني ثماره⁽³⁾.

ولم تجر إقامة رصيف لإسطنبول إلا بعد إقامة تلك الموانئ، مع أنها كانت أكثر الأماكن ازدحاماً بالمرور البحري. فعلى الرغم من أن ماريوس ميشل (ميشل باشا)⁽⁴⁾ الذي حصل على امتياز إقامة المنارات عام 1292 هـ / 1875م قد حصل أيضاً على امتياز إقامة أرصفة لإسطنبول عام 1296 هـ / 1879م إلا أن رخاوة أرضية القرن الذهبي جعلت الشركة تعجز عن إقامة إنشاءات فيه، ومن ثم تعثر الشروع في العمل مدة طويلة. وفي عام 1307 هـ / 1890م جرى تجديد الامتياز، وأضيف إلى جانب عمل الرصيف إقامة جسرين فوق القرن الذهبي، وإقامة عدد من أحواض السفن والمراكز التجارية بالقرب من الجمرک. وقد بدأ العمل في الإنشاءات على ساحل غلطة عام 1309 هـ / 1892م، وانتهى ذلك القسم عام 1313 هـ / 1895م، واستطاعت الباخرة الأولى الاقتراب من الرصيف في شهر جماد الأولى / سبتمبر من نفس العام. وعلى الرغم من أن العمل في جانب إسطنبول بدأ أيضاً عام 1312 هـ / 1894م ولم تكن إنشاءات رصيف غلطة قد انتهت بعد إلا أن

(1) للمزيد من المعلومات انظر:

Ali Ramazanoğlu, Selânik Rihtiminin İnşâsi, Istanbul 1980.

(2) Bagbanci M.B., Bagbanci O.K., (2010) , Urban Reforms Of Tanzimat: Early Urbanization And Transportation Practices In The Formation Process Of Turkish Reconstruction System (1839-1908) In Bursa The First Capital City Of Ottoman Empire , Op Cit, Pp. 1121-1126.

[Http://www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf](http://www.waset.org/journals/waset/v66/v66-180.pdf)

أكمل إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة، ج1، ص ص 703-714..

(3.) Bagbanci M.B., Bagbanci O.K., (2010) , Urban Reforms Of Tanzimat: Early Urbanization And Transportation Practices In The Formation Process Of Turkish Reconstruction System (1839-1908) In Bursa The First Capital City Of Ottoman Empire , Op Cit, Pp. 1121-1126.

[Http://www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf](http://www.waset.org/journals/waset/v66/v66-180.pdf)

أكمل إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة، ج1، ص ص 703-714.

(4) الكونت ميشال ماريوس، 1234-1325 هـ / 1819-1907م، المعروف أيضاً باسم باشا ميشال أو ميشيل باشا في فرنسا، وهو مهندس فرنسي وباني منارة

[Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Marius_Michel_Pasha](http://en.wikipedia.org/wiki/Marius_Michel_Pasha)

وقوع انهيار عام 1314هـ/ 1896م قد أبطأ من سير العمل في الإنشاء، ومع ذلك فقد انتهى العمل في إقامة الرصيف في شهر شوال 1317هـ / شهر فبراير 1900م⁽¹⁾. أما عن إقامة رصيف حيدر باشا فلأنه لم يكن له ميناء محصن وكان معرضاً لرياح الشمال والجنوب وصعوبة جريان عمليات الشحن والتفريغ في الظروف الجوية السيئة، فقد عُقد اتفاق بشأنه مع "شركة السكك الحديدية الأناضولية العثمانية" في ذو القعدة 1317هـ/ مارس 1899م، وحصلت الشركة بموجب هذا الاتفاق أيضاً على حق إقامة أحواض السفن وكافة الأعمال التي تساعد على تيسير عمليات الشحن والتفريغ. وفي عام 1317هـ/ 1902م تمَّ تأسيس شركة جديدة تحت اسم "شركة ميناء حيدر باشا" وعُهد إليها بإقامة الرصيف، ثم جرى افتتاحه للعمل في عام 1322هـ/ 1904م.

وجرى العمل في إنشاء ميناء درينجه في نفس الأعوام التي كان يجري فيها إنشاء ميناء إسطنبول؛ ففي عام 1312هـ / 1895م حصلت الشركة الألمانية على امتياز إنشائه، وانتهت منه خلال مدة قصيرة، ثم بدأ تشغيله عام 1314هـ/ 1896م.

وفي عام 1329هـ/ 1911م عندما عُقدت الاتفاقات الجديدة المتعلقة بإقامة السكة الحديد مع "شركة سكة حديد بغداد" حصلت "شركة ميناء حيدر باشا" على امتياز ميناء الاسكندرون لمدة 99 سنة، على أن تتكفل بإقامة الأرصفة وأحواض السفن والمراكز التجارية⁽²⁾.

وهكذا جرى في أوائل القرن الرابع عشر / القرن العشرين الانتهاء - حتى وإن كان برأس مال أجنبي - من إنشاء موانئ المدن الساحلية الرئيسية وأرصفاتها وخطوط السكك الحديدية التي تربطها بدواخل البلاد وشبَّت الطرق الرملية وإن كانت تقل عنها كثيراً، ودخلت أعمال التجارة والنقل البحري مرحلة أكثر انتظاماً.

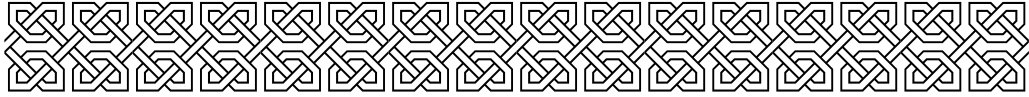
وهكذا نجد، أن الدولة العثمانية قد قامت بتطوير نظام النقل الخاص بها تدريجياً. القطارات حلت محل القوافل. السفن البخارية بدلا من الطوافات. استمرت عملية التحديث واستفادت الدولة العثمانية من تقدم النقل. وساهم النقل الحديث في نقل أسرع للقوات. وزادت التجارة وزادت فأعلنتها. انتشرت

(1) المرجع السابق

(2) Bagbanci M.B., Bagbanci O.K., (2010) , Urban Reforms Of Tanzimat: Early Urbanization And Transportation Practices In The Formation Process Of Turkish Reconstruction System (1839-1908) In Bursa The First Capital City Of Ottoman Empire , Op Cit, Pp. 1121-1126.
[Http://www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf](http://www.Waset.Org/Journals/Waset/V66/V66-180.Pdf)

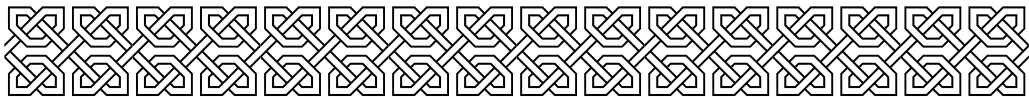
أكمل إحسان أوغلي وآخرون، الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة، ج1، ص ص 703-714.

خطوط السكك الحديدية في أرجاء الدولة حيث كانت تعمل بمثابة أوردة للدولة. على الرغم من ذلك، كان هناك دوماً ما يعوق محاولات الدولة العثمانية لتحديث النقل حيث إنها لم تكن نتاج عمل خالص للدولة العثمانية.



الفصل الرابع

التبادل الحضاري بين الدولة العثمانية والإمبراطورية
النمساوية خلال فترة الدراسة، وأثرها في كلا البلدين من
أوجه مختلفة.



قبل الدخول في الموضوع لا بدَّ من الإشارة إلى "السؤال المحوري" بالنسبة للمؤرخ وهو: "لماذا نحن على ما نحن عليه، ولماذا يختلف الآخرون عنا؟" وإذا ما انسحب السؤال على موضوعنا، فيسكون: "لماذا تطوّرت كلٌّ من النمسا والدولة العثمانية رُغم التوازي الظاهريّ بينهما إلى دولتين تختلف إحداهما عن الأخرى كل الاختلاف؟" إن مقارنة بين الدولتين هنا ممكنة، وذلك :

أولاً: إن الدولة العثمانية من 688هـ/ 1289م إلى 1341هـ/ 1923م، ومملكة آل هابسبورج من 677هـ / 1278م إلى 1336هـ / 1918م عايشتا نفس الفترة الزمنية. فقد سيطرت العائلات الحاكمة في كلتا المملكتين على خليط من الشعوب المتعددة، التي نشأت في الوقت نفسه تقريباً وتوارت من التاريخ بالتزامن أيضاً.

ثانياً: طالما تداخلت أقدار المملكتين ومصائرهما بسبب الحدود الطويلة المشتركة بينهما.

على أن مقارنةً هيكلية تاريخية تُظهر أن كلتا المملكتين اتخذتا تطوراً مُختلفاً تماماً وربّما متناقضاً، ترتّب عليه بالضرورة نشوء دولتين لهما تركيب اجتماعي واقتصادي مختلف. فيما يلي سيتمّ التطرّق إلى بعض المجالات التي يُمكن استدلالاً بها المقارنة بين نشأة الشرق (الدولة العثمانية)، ونشأة الغرب : (الإمبراطورية النمساوية).

1. البيئة الطبيعية والسكان :-

لقد وفّر مناخ آسيا الصغرى ونباتاتها جوّاً مناسباً لأسلوب الحياة البدوية بفضل المراعي الشاسعة وأشباه الصحراوات الواسعة. وعلى النقيض من ذلك ساد في منطقة أوروبا الوسطى الصغيرة المساحة، المليئة بالغابات منذ فترات هجرة الشعوب، نمط حياة المزارعين المُقيمين على أراضيهم. في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، استحوذ البدو الأتراك في آسيا الصغرى على مناطق إقامتهم ورعيهم الثابتة، وفي الوقت نفسه كان مستوطنو منطقة نهر الدانوب وجبال الألب، قد انتهوا تقريباً من أعمال استئصال الغابات، واستصلاح الأراضي.

كانت الحدود النمساوية قد تحددت بالفعل في القرنين الخامس والسادس الهجري/ الحادي عشر والثاني عشر الميلادي، ومن حينها جرى الاستحواذ على الأراضي من خلال الميراث أو الشراء. أما مملكة السلاجقة، والدولة العثمانية، فلم تعترف بأيّة حدودٍ ثابتة، بل عدّ أيّ تخطيطٍ للحدود بمثابة رسم خط لوضع الفتوحات عند أي فترة زمنية معينة. من ذلك ينتج اختلافٌ هيكلِيٌّ جوهريّ: وجّه آل بابنبرج (سلالة نبيلة حكمت النمسا ما بين عامي 365هـ - 976م/ و645هـ - 1247م، وتعود أصلاً لمنطقة بافاريا bavaria في جنوب المانيا الحالية)، وآل هابسبورج اهتمامهم

إلى الداخل، أو بالأحرى إلى وحدة أراضي دولتهم، في حين صبَّ العثمانيون اهتمامهم بالمقام الأول على فتوحاتهم، ولم يفعلوا شيئاً لإرساء دعائم التطور بالداخل.

قبل 700 عام امتدت الأراضي المحورية لآل هابسبورج، وهي النمسا وشتايرمارك، معاً على مساحة 40,000 كم²، بينما لم تتعدَّ مملكةُ عثمان الأول الصغيرة، مساحة 18.000 كم². وبعد ذلك بمائتي عامٍ فقط تولى سليمان الثاني عام 926-973 هـ/1520-1566م السلطة على مملكةٍ عالمية بلغ اتساعها 2,25 مليون كم²، في حين بدت المملكة الرومانية المقدَّسة للأمة الألمانية بمساحة 600,000 كم² متواضعةً للغاية. المؤكَّد أن المملكة كانت أكثر كثافةً سكانيةً بمراحل، إذ عاش فيها عام 936 هـ / 1530م ما يقرب من 10.8 مليون نسمة (18 نسمة لكل كم²)، بينما لم يتجاوز تعدادُ السكان في الدولة العثمانية 14 مليوناً (6,2 نسمة لكل كم²). وبحلول عام 1266 هـ/1850م باتت مساحة الدولة العثمانية أكبر بخمس مراتٍ من مساحة مملكة آل هابسبورج، لكن كان تعدادُ سكان كلٍ منهما متساوياً بما يقرب من 36 مليون نسمة. أما في جمهورية النمسا الحديثة فقد كان تعدادُ السكان عام 1339 هـ / 1921م هو 6,5 مليون نسمة على مساحةٍ تبلغ 84,000 كم² (الكثافة 77)، بينما وصل العددُ 13 مليون نسمة في الدولة العثمانية التي كانت وقتها مساحتها تسعة أمثال 775,000 كم² (الكثافة 16).

2. المراحل الستُّ لتطور البلاد: -

يُورِّخ للمرحلة الأولى من تطور البلاد بفترة العصور الوسطى المتأخرة، حين تولَّت الأسر الحاكمة الأولى الحكم في كل من آسيا الصغرى ومنطقة الدانوب. لكن في حين مارس الروم السلاجقة عام 528-699 هـ / 1134-1300م سلطتهم المستقلة على مجتمعٍ قبليّ، السلطة مُكوّنة من أمراء القبائل ومُحاربي العشائر ظل آل بابنبرج عام 365-644 هـ / 976-1246م قاصرين على الإقطاعيين من أتباع الملك/القيصر الرومانيّ الألمانيّ؛ لقد فرضوا سيطرتهم باعتبارهم أسياداً للأراضي على مجتمعٍ إقطاعي (يتكون من ملاكٍ للأراضي ومزارعين مأجورين). عمل الروم السلاجقة من جهتهم على ترسيخ التقاليد الثقافية الإسلامية في آسيا الصغرى، وفي المقابل نشأت على يد آل بابنبرج المؤسسات الكنسية والهيكلُ الإقطاعيُّ الصغيرة.

امتدت المرحلة الثانية من تطور البلاد من بداية العصر الوسيط المتأخر إلى غاية العام 802 هـ/1400م تقريباً. شهدت كلا المنطقتين ارتقاء الأسرة الحاكمة الثانية لسدة الحكم: العثمانيون وآل هابسبورج. كان عثمان الأول غازي Osman I. Gazi عام 680-726 هـ / 1281-1326م أميراً مُستقلاً من عشيرة الأوغوز؛ عندما شرع في تأسيس إقطاعيةٍ تركية، بدأ المجتمع القبليّ القديم ينصهر. وأنتخب رودولف الأول فون هابسبورج Rudolf I. von Habsburg ذو النسب الشريف

ملكًا ألمانيًا رومانيًا عام 671-690 هـ / 1273-1291م وأسس لنفسه وسلالته بامتلاك النمساوشتايرمارك سلطة إقطاعية توارثتها الأجيال من بعده.

في النمسا تكونت الطبقات الأساقفة، والسادة، والفرسان، والأجهزة الإدارية، وشكّلت قوة فيدرالية مقابلة للسلطة المركزية لأمير البلاد. وكان الخطر العثماني الذي ظهر في النمسا لأول مرة نتيجةً للحملة الصليبية الفاشلة على نيكوبوليس عام 798 هـ / 1396م، هو الحافز لتأسيس أول برلمان نمساوي إقليمي؛ ومنذ ذلك الحين أُدرجت مسؤوليات نظام الحرب والضرائب والقضاء ضمن اختصاصات البرلمانات الإقليمية. واختلف هذا النظام المزدوج، والأقل كفاءة لممارسة السلطة في النمسا (أمير البلاد - الطبقات) تمامًا عن نظام المركزية الصارمة عند العثمانيين، وقد سهّلت سلطة إدارة الدولة الممنوحة الأمراء مباشرة التوسّع السريع للبلاد. منذ مراد الأول عام 760-791 هـ / 1359-1389م، وهو السلطان الأول، صبغت خصيصتان الدولة العثمانية: الفيلق المُجنّد من الإنكشاريين الذين تم جلبهم بسياسة "الدوشيرمة"، ليكون هو أول جيش في أوروبا، إضافةً إلى الرتب العسكرية غير المورثة "تيمار"، والتي وضعتها قوات الخيالة الإقطاعية.

فُسِّمَت الدولة العثمانية إلى مقاطعات (ولايات، سناجق)؛ في الأناضول كانت الإقطاعيات الدينية المملوكة للنبلاء هي السائدة، أما في البلقان فكانت أوقاف التيمار، أما النمسا فلم تتكوّن من مقاطعات وإنما أقاليم، فلم يكن هناك إلا أملاك إقطاعية؛ وانقسمت إلى أراضٍ يديرها الملاك، وأراضٍ يديرها المزارعون أنفسهم. وكان مالك الأرض إما أمير البلاد أو الكنيسة أو الدير أو نبلاء الداخل أو الخارج.

في المرحلة الثالثة من تطوّر البلاد، والتي تزامنت مع القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، عانت كلتا المملكتين أزمةً شائعةً على مستوى الدولة؛ استطاع العثمانيون اجتيازها بالتضامن بعد غزو المغول، بحيث لم يعد هناك ما يعوق ازدهار مملكتهم. أما آل هابسبورج فلم يكن لديهم تصوّر عن كيفية مجابهة فقدانهم المستمر للنفوذ. وبينما كان مُحمّد الفاتح عام 855 - 886 هـ / 1451-1481م يخطو بنجاح نحو نزع تأثير سلطة نبلاء الأناضول، ومجموعة الدراويش الصوفيّين، كان القيصر فريدريك الثالث عام 844 - 898 هـ / 1440-1493م يقف عاجزًا في مواجهة الطبقات المسيطرة، والتي أنشأت لنفسها هيئات إدارية لتنفيذ أجناداتها الخاصة.

في أوائل العصر الحديث تحققت **المرحلة الرابعة** من مراحل تطوّر البلاد، حيث بلغت الدولة العثمانية فيما يتعلّق بإدارتها المركزية البهجة في القرن العاشر الهجري / السادس عشر أكبر مرحلة توسّع لها على الإطلاق. حكم السلطان (باديشاه) وتعيّن عليه أن يراعي نظام الدولة الذي صاغه الإسلام، وحازت طبقة الدوشيرمة (طبقة الموظّفين والعمّال التي تكوّنت من خلال تجنيد

أطفال مسيحيّ البلقان في أجهزة المملكة) على أهمية متزايدة.

أطلق آل هابسبورج من جهتهم شرارة المعركة ضد الطبقات، وشرعوا في تأسيس الديكتاتورية المطلقة: استعمل ماكسميليان الأول Maximilian I عام 898 - 925 هـ / 1493-1519م لأول مرة سلطات مركزية من الأمراء، وطبق حفيده فرديناند الأول Ferdinand I عام 925-971 هـ / 1519-1564م القانون الروماني في النمسا واستحدث إدارة مركزية دائمة، وجاء فرديناند الثاني عام 1028 - 1047 هـ / 1619-1637م ليقضي أخيراً على سلطة تلك الطبقات، وانتزع منهم كل الحقوق – باستثناء حق الضريبة. ومنذ ذلك الحين امتلك آل هابسبورج بأيديهم على حكم مركزي ومطلق وفعال شبيه بما هو لدى العثمانيين.

أما المرحلة الخامسة من مراحل تطوّر البلاد، فقد شهدت ارتقاء آل هابسبورج، وانحياز العثمانيين: في القرن الثاني عشر / الثامن عشر الميلادي، مرّت الدولة العثمانية بأزمة، لم تقم لها قائمة بعدها؛ إذ أثار فتوحات هائلة للمملكة حفيظة جيرانها، ودفعتهم إلى شنّ حروب جديدة باستمرار، في حين تصلّبت الإدارة الداخلية ولم تلبث أن تهاوت. اكتسب هذا التداعي دينامية ذاتية، إذ لم يكن بمقدور السراي التوصل إلى أفكار أو حتى اكتساب طاقات تقدر على انتشار البلاد من مأزقها.

وبينما نتجت عن إصلاحات النظام التنوري للديكتاتورية المطلقة في النمسا عملية تدريجية لاستئصال الإقطاع – مع فقدان الطبقات العليا أيضاً حق جمع الضرائب، وارتسمت في الدولة العثمانية معالم تحوّل إلى الإقطاع لم تكن معروفة في البلاد من قبل. فمن جهة اختفت ممتلكات وقف التيمار، إذ نجح أصحاب المناصب العسكريين في تحويل ممتلكاتهم إلى حيازة إقطاعية قابلة للتوريث. ومن جهة أخرى دشّن ضباط الرتب العالية أو الموظفون أو رجال الدين في مديريات البلقان بشكل تلقائيّ دوائر إدارية خاصة بهم مارسوا فيها سلطة الحكّام؛ وشكّل هؤلاء "الأعيان" طبقة جديدة من الأرسقراطيين الذين تركّزت في أيديهم سلطة مالية وسياسية تعاضمت يوماً بعد آخر بحيث شكّلوا قوة إقطاعية مُضادةً وغير مُتوقّعة للحكومة المركزية في المملكة.

في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي بدأ في أوروبا عصرُ الحداثة، ومعه انطلقت المرحلة السادسة من مراحل التطوّر. فسواءً مملكة آل هابسبورج أو الدولة العثمانية كانت كلتاها في حاجة ماسة لإجراء الإصلاحات. ولكن في حين جاءت رغبة الإصلاح في النمسا من الشعب وليس من القيصر فرانس الأول 1206 - 1215 هـ / 1792-1835م، كان التطلّع إلى الإصلاح في الدولة العثمانية نابعاً من السلاطين أنفسهم سليم الثالث، 1203 - 1222 هـ / 1789-1807م؛ محمود الثاني، 1222 - 1255 هـ / 1808-1839م وليس من الرعية. يُذكر أن رد فعل

نظام القيصر فرانس كان معاكساً على الصعيد السياسي، فيما بدا مرحباً به على الصعيد التقني والاقتصادي: ذلك أن الإجراءات التجارية الحمائية التي اتخذتها الدولة منذ الديكتاتورية الملكية والإجراءات الفيزيوقراطية الليبرالية منذ الديكتاتورية المُستنيرة عملت على خلق مناخٍ جاذبٍ لرجال الأعمال، مناخ استحق أن تتدفق عليه رؤوس الأموال، وكان له الفضلُ في امتداد الثورة الصناعية إلى النمسا حوالي العام 1245 هـ / 1830م. في الدولة العثمانية كان أمرٌ مثل ذلك أشبه بالمُستحيل، إذ إن الدولة لم يكن لديها أيّ تصوّرٍ تنظيميٍّ اقتصاديّ، وإنما اقتصرَت على جمع الضرائب من المكاسب المالية للشركات وقدمت الامتيازات أحادية الجانب إلى دولٍ أوروبيةٍ أخرى فرنسا وإنجلترا، بحيثُ تسنى لهذه الأخيرة إغراق السوق العثمانية ببضائعها، ولم تفسح أي مجالٍ للصناعة العثمانية كي تزدهر. هكذا باتت الظروفُ مُهيأةً للنهاوي اقتصادياً؛ لقد كان على العثمانيين أن يتحمّلوا تبعات عدم اتخاذهم ما يكفي من الإجراءات لبناء البنية التحتية.

في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي عايشت كلتا المملكتين فترةً إصلاحيةً أخرى: في النمسا تواصلت الديكتاتورية الجديدة عام 1265-1275هـ/ 1849-1859م مع التطورات الحديثة التي عصفت وقتها بوسط أوروبا وغربها؛ لقد كُلت الإصلاحاتُ بالنجاح لأن القيصر فرانس جوزيف، 1264 - 1334 هـ / 1848-1916م والشعب تعاوناً معاً على تنفيذها. على النقيض من ذلك باءت الحركةُ الإصلاحية لمؤسسات الدولة التي قادها السلطان عبد المجيد عام 1255 - 1277 هـ / 1839-1861م والسلطان عبدالعزيز عام 1277 - 1293 هـ / 1861-1876م بالإخفاق أمام نفور الرعية وعدم تجاوبها.

لقد كان الطريقُ نحو إرساء المبادئ الدستورية للدولة محفوفاً بالصعوبات بالنسبة لفيينا وإسطنبول على حدٍ سواء: الدساتير النمساوية الأولى 1265 هـ / 1849م و1277هـ / 1861م لم يخرجاً عن كونهما دراسة بحثية، ولم يبدأ عصرُ احترام المبادئ الدستورية إلا بعد التسوية التي أبرمت مع المجر عام 1284 هـ / 1867م؛ وعلى المنوال نفسه لم يلبث الدستورُ العثمانيُّ الأول عام 1284 هـ / 1876م طويلاً قبل أن يتوقّف العمل به، لتعود إليه الحياةُ من جديد عام 1326هـ / 1908م مع قيام الثورة التركية الشابة.

لم تسلم المملكتين، اللتين ضمّتا بين حدودهما شعوباً عديدة، من الحركات القومية في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي فقد شهدت مملكة آل هابسبورج عام 1262هـ/1846م في غاليسيا Galicia، و عام 1264-1265هـ/ 1848-1849م في لومبارديا فينيسيا Lombardy-Venetia وفي المجر أيضاً ثوراتٍ قومية؛ وضاعت لومبارديا فينيسيا من القيصر عام 1257هـ/ 1859م و عام 1283 هـ / 1866 م. أما خسائرُ الدولة العثمانية فكانت أكثر فداحةً لكبر مساحتها

وترامي أطرافها، إذ ضاع منها حكمُ صربيا والبوسنة واليونان ومصر ورومانيا وغيرها. ولكن ما كان من شأنه أن يحفظ ماتبقى من كلتا المملكتين؟ في النمسا تمثل ذلك في النمو الاقتصاديّ الضخم في العقود التي واكبت فترة تأسيس البلاد، أما التعايش بين الأمم فلم يتحقق بل حوّل التصارع بين جنسيات مملكة النمسا والمجر في العقود الأخيرة من وجودها إلى بقعةٍ لا تنفك عنها الأزمات. أما شعوبُ الدولة العثمانية فقد تآلفت بفضل المُعتقد المُشترك الإسلام والخوف من نفوذ السلطان، لكن ذلك لم يكن كافياً خاصةً لأن قوة السلطان بدأت تتلاشي كلما بعدت المسافة عن العاصمة، وهنا تسارعت وتيرة انهيار المملكة. وما هي إلا سنواتٌ قليلةٌ قبل الحرب العالمية حتى أزاحت حركة الدولة العثمانية الفتاة بالمذهب المُعتنق للإسلام، وأعلنت مكانها مبادئ حركة الطورانية، أو القومية التركية، إلا أن تلك الأخيرة أحدثت شرخاً في الاندماج بين المواطنين. وجديراً بالملاحظة أن مملكة النمسا-المجر والدولة العثمانية وهما مليئتان بالعرقيات المُتباينة لم يسقطا من تلقاء نفسيهما وإنما تمّ تدميرهما من الخارج، وتدميرهما كان لا بُدّ من اندلاع حربٍ عالمية (1).

3. مقارنة بين الأسر الحاكمة: -

في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي نظر الأمراء العثمانيون إلى الزواج بسلييلة البيت الملكيّ البيزنطيّ على أنه مكسبٌ عظيمٌ على مستوى التقليد المُجتمعيّ، لكن مع زيادة النفوذ اختفى تدريجياً الاهتمام بالارتباط بينات الأسر البيزنطية الحاكمة، ومنذ 857هـ / 1453م لم يعد هناك زيجةٌ من هذا النوع وبدأ السلاطين يبحثون لأنفسهم عن زوجاتٍ من الحرملك، ووقروا على أنفسهم وعلى المملكة العداوات والحروب حول الميراث. على خلاف ذلك كان آل هابسبورج؛ يمارسون سياسيةً واعيةً من الزيجات من بنات الأسر الحاكمة مُتحمّلين في سبيل ذلك أقسى الصراعات وأشدّها. وكان زواج ماكسميليان الأول وحده كفيلاً بتحليل آل هابسبورج عداوةً مُستحكمة مع فرنسا منذ 882هـ / 1477م ومع الدولة العثمانية منذ 932هـ / 1526م، كما تسببت تدخلات الأسر الحاكمة للنمساويين مع بافاريا أيضاً حروباً سببها الميراث 1153 - 1161هـ / 1740-1748م.

فيما يتعلّق بمسألة ترتيب وتوزيع الميراث لم يعترف العثمانيون بمبدأ التوريث للابن الأكبر سناً، وعلى هذا فقد تكررت الحروب بين الإخوة مثلاً مع الأمير "جم" عام 900هـ / 1495م.

(1) Bertrand Michael Buchmann: Österreich Und Das Osmanische Reich: Ein Strukturvergleich, P. 67- 71.

بدورها أيضًا لم تسلم مملكة آل هابسبورج من الحروب الأخوية مثلًا في عصر فريديريك الثالث وأيضًا ظلت البلاد لفترةٍ طويلةٍ من دون تنظيمٍ لعملية التوريث. ولهذا السبب حدث تقسيمٌ لنطاقات السلطة ثلاث مراتٍ في عام 781 هـ / 1379م بمعاهدة نويبرج Neuberg تقسيم البلاد حتى عام 867 هـ / 1463م، وفي 927 - 928 هـ / 1521-1522م بمعاهدات فورمس Worms وبروكسل، التي حدّدت أملاك آل هابسبورج تحت النفوذ الإسباني والنمساوي، وفي عام 971 هـ / 1564م من خلال المرسوم الملكي للقيصر فرديناند الأول تقسيم البلاد النمساوية حتى عام 1027 هـ / 1618م و1075 هـ / 1665م. وجاءت وصية فرديناند الثاني 1030 هـ/ 1621م لتحوّل أراضي آل هابسبورج إلى وصية استئمان، وتحدّد نقل الميراث إلى الابن البكر، وتضع الإيمان بالعقيدة الكاثوليكية شرطًا أساسيًا لمن تجدرُ به الخلافة. وقد وسّع المرسومُ البراجماتيّ - وهو عبارة عن وثيقة تعود إلى ربيع الأول عام 1125 هـ / 1713م، أيام القيصر كارل السادس، حول عدم تقسيم البلاد وتفكيك بلدان الإمبراطورية - عام 1125 هـ / 1713م من مُحدّدات الخلافة لتشمل إمكانية أن تؤوّل الخلافة لامرأة.

رسّخت الأسرُ الحاكمةُ لكتنا المملكتين لنفسها أنماطًا من السلطة المطلقة، انتهجها العثمانيون من البداية، فيما لم يلجأ إليها آل هابسبورج إلا بعد مطلع العصر الحديث. لكن بين الديكتاتورية الأوروبية والحكم العثمانيّ الفردي ثمة اختلاف جوهري: كان آل هابسبورج الذين أمسكوا بزمام الحكم المطلق، سادةً على رعيتهم؛ وقد تسنّى للرعية شغل الوظائف في جهاز الإدارة أو في الجيش كلّ حسب مرتبته الاجتماعية. لم تكن الخدمة التي أسداها أحدهم للبلاد هي المعيارُ الأساسي لتولي المنصب، وإنما لعبت النشأة المجتمعية الدور الأبرز في الارتقاء على سلم الوظائف. وفي عصر الباروك لم يُكتب لارتقاء المناصب العليا إلا لأبناء المجتمع الأول، أي جوقه النبلاء ومن انتسب إليهم (من 100 إلى 200 عائلة). أما الوضع لدى العثمانيين فكان على شاكلةٍ أخرى؛ إذ كان السلطان يرى كل مواطني مملكته، وأيضًا أصحاب المعالي والسمو، على أنهم تحت سلطته ولم يكن يراعي أي شيء، فهو لم يكن يعرف تلك الأبعاد المتعلقة بالطبقات، وإنما جاءت ترقياته بناءً على خدمات أي منهم. وقد مثّلت طبقة الدوشيرمة أهميةً خاصة لتقلّد أرفع المناصب في المملكة. ومع انقضاء القرن العشر الهجري / السادس عشر الميلادي بدأ الفسادُ ينخرُ الدولة وجاءت نتيجته بأن المناصب غالبًا ما كانت تُمنح مقابل دفع الرشاوى للمسؤولين. وعلى هذا كان مرجع الأزمة التي عايشها البلادُ في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي لأنّ المناصب ورتب الجيش كانت تُباع لمن يدفع أكثر.

4. الطبقة الوسطى: -

نادراً ما نبعث من النبلاء الابتكارات على الصعيد الاقتصادي، إذ كانوا يميلون إلى استنزاف الرعية العاملة بالزراعة تحت إمرتهم. ومن ثم كانوا ينفقون المكاسب التي تحصلوا عليها من هذا الطريق على مشترياتهم الخاصة؛ وكان النمط الاقتصادي الذي يمارسونه هو الرعية. ولذلك لم تأت شرارة التقدم الاجتماعي والاقتصادي أبداً من جهة النبلاء، وإنما من الطبقة الوسطى. في أوروبا فقط أمكن نشوء طبقةٍ وسطى متحررة، منحت الدول الغربية الطاقة؛ ومثلت قاطرةً لها، سياسياً لاحتلال العالم وتكوين قوةٍ إمبريالية، واقتصادياً باتجاه الرأسمالية الإنتاجية، وتقنياً صوب الثورة الصناعية، ومجتمعياً نحو الديمقراطية البرلمانية.

ما الذي كان فريداً في الطبقة الوسطى في أوروبا؟ لقد عاشت في المدن منذُ العصور الوسطى مجموعتان من المواطنين: المواطنون الحرفيون، وهم الذين يديرون تجارةً بأنفسهم، وإلى جانبهم المواطنون النبلاء الأرستقراطيون، أو تجار الجملة، الذين تجمعت لديهم رؤوس الأموال التجارية. وقد تمثل عاملُ الحسم في ضبط المواطنين والنبلاء لأنفسهم بأنفسهم وتساويهم أمام القضاء فلم يكن للأمير أو للنبيل أو للكنيسة نفوذٌ في شؤونهم. ومن تبعات ذلك أن رجال الأعمال من المواطنين كانوا يشعرون بقدرٍ كبيرٍ نسبياً من الأمان حيال القانون والضمان فيما يتعلّق بممتلكاتهم. ومع بزوغ شمس العصر الحديث مارس النبلاء الأرستقراطيون وللمرة الأولى أنماطاً من الاقتصاد الرأسمالي، ودشنوا لأنفسهم إمبراطورياتٍ اقتصاديةٍ مهيبية في (فيينا: بروشنيك، كوفشتاين، هينكل فون دونرسمارك). ورجعت عديدُ الاختراعات في القرنين العشر والحادي عشر الهجري / السادس والسابع عشر الميلادي إلى الروح البحثية للنبلاء؛ وفي القرن الثاني عشر / الثامن عشر الميلادي شرعت الطبقةُ الوسطى المُفتحة دينياً واقتصادياً في مزاحمة الأرستقراطيين؛ وجاء القرنُ الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ليُدوّن في التاريخ كونه عصرًا للمواطنين المدنيين بامتياز – ومعه انطلقت عجلاتُ الثورة الصناعية كقاطرةٍ لا يوقفها شيء.

في الدولة العثمانية أيضاً وفي أجزاءٍ أخرى من العالم قامت مدنٌ على حرفيين مدنيين مُنظّمين بإتحادات. إلا أن تلك المدن لم يكن لها قانونٌ يحكمها أو مجلسٌ يقومُ على إدارتها أو عمدة يُسيّر أمرها. ولم تكن الطبقةُ الوسطى بالمدينة تتمتع بإدارة شؤونها الخاصة، بل كانت الإدارة في يد موظفين إداريين تابعين للحكومة المركزية (أمير الأمراء والسناجقة) ويُيقون المدينة وضواحيها والريف تحت السيطرة. كانت التصرفاتُ التعسفية من قبل الموظفين الفاسدين بمنأى عن أي مُحاسبة، ولم تكن هناك ضمانَةٌ للممتلكات أيضاً، لأن الدولة دائماً ما كانت تجد وسائل وطرقاً تستقطعُ بها من مكاسب الأعمال الرعية. لكن تجدرُ الإشارةُ إلى أن تقسيم الدولة العثمانية للمجتمع

إلى مسلمين وغير مسلمين حجب عنها أي تقدّم يُمكنها تحقيقه، صحيحٌ أن المُسلمين كانوا أصحاب امتيازاتٍ، إلا أنهم لم يميلوا إلى الإصلاح، بينما أبقى غير المسلمين على عجلة الاقتصاد والإدارة في مسارها ولم يُمكنهم التوسّع بحريةً أبداً. إن أسلمة المدن – ومع كل التسامح الدينيّ – لم تسمح بنشوء طبقةٍ متوسطة متحررة وقادرة على الابتكار، كما وحالت دون حدوث أي تطوّر اجتماعيّ وتقنيّ على حدٍ سواء.

5. الدين: -

شكّلت المسيحية الكاثوليكية – مثلها في ذلك مثل الإسلام السنيّ – الدين الرسميّ للدولة حينها في مملكة آل هابسبورج، وفي الدولة العثمانية على الترتيب. وطبقاً لأيدولوجية الدولة العثمانية كان لزاماً خوض حربٍ دائمة ضد "المُشركين"، وبعد إخضاعهم يُتروكون أحراراً. صحيحٌ أنه لم تسد مساواةً في الحقوق بين المُسلمين وغير المسلمين، لكن التسامح تجاه الديانات السماوية الأخرى كان راسخاً. ولم تكن المساواة بين الأديان مُقرّرةً إلا مع إصلاح التنظيمات، لكنها ما لبثت أن اصطدمت بمعارضة المسلمين – وفي بعض المدن وقعت عام 1276هـ/1860م ملاحظاتٌ بالجملة للمسيحيين. في النمسا كان غيرُ الكاثوليكين عرضةً لحمات اضطهادٍ قاسية، ولم يُكفل لهم قدرٌ من المساواة في الحقوق إلا مع مرسوم المُصالحة الذي أصدرها جوزيف الثاني عام 1195هـ/1781م، لكن ظلت حدة الأوضاع وطغيان التوسع لأسبابٍ دينية (بروتستانت تسيلرتال) قائماً حتى العام 1253هـ/1837م.

وما انفكّت ديانتنا الدولة تتعرّضان بمرور القرون إلى هزّاتٍ عنيفة وانقسامات وهرطقات وحروبٍ دينية. وهكذا اندلعت انتفاضة الدراويش بالتزامن مع حروب الهوسيين 823-840هـ/1420-1437م؛ إذ كانت نزعة الثوريين هنا وهناك للإمساك بالسلاح ليس عن أسباب دينية عقائدية فقط وإنما أيضاً لأسباب اجتماعية وقومية. وفي حين خاض القيصرُ الهابسبورجيّ في القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي معركته ضد البروتستانتية وساعد على انتصار الإصلاح الديني المُضاد، كان العثمانيون يقاتلون ضد الفرس الشيعيين وما لبثوا أن احتلوا بكونهم حماة العقيدة الصحيحة المُظفّرين.

ومع مقدم العام 923 هـ / 1517م أصبح السلاطينُ العثمانيون خلفاءً أيضاً، أي أنهم أضحوا القامات العليا لكل المسلمين السنّة في العالم؛ وبهذا حوّلوا مملكتهم إلى دولةٍ دينية. مسعىً مشابه حاول الهابسبورجيّ ماكسيمليان الأول عام 917 هـ / 1511م بلوغه لكنه باء بالفشل: لم يرد رجالُ الدين أن يضع قيصرُ التاج البابويّ على رأسه. وفيما تلا ذلك من فترةٍ زمنيةٍ سلكت كلتا الدولتين

طريقًا مختلفًا: ففي حين مارس رجال الدين الإسلامي نفوذًا متعاظمًا على السلاطين، وتدخّلوا طيلة الوقت في تطوّر الدولة العثمانية، من خلال إبرامهم تحالفات مع القوى المناهضة للإصلاح، ورفضهم للتجديدات، أخرج آل هابسبورج الكنيسة الكاثوليكية من دائرة نفوذ روما وجعلوها كنيسةً قومية، لا تسيطر على الدولة وإنما تخدمها.

6. أسباب ارتقاء الغرب وازدهاره: -

استغرق ارتقاء الدولة العثمانية قرنين ونصف، فيما استمر الانحدار الطويل المأساوي ثلاثة قرون ونصف. وفي حين كان العثمانيون متفوقين على كل الدول الغربية في القرون الوسطى، استطاعت أوروبا في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي أن تُحدث توازنًا في القوى وكانت لها الغلبة مع بدء القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي فصاعدًا.

وأسهمت عوامل عديدة في النهوض الغربي الذي كان فريدًا من نوعه على مستوى العالم؛ من بين تلك العوامل كانت المنافسة بين الدول الأوروبية في صراعها الدؤوب على زعامة القارة، وكلّ من تلك الدول تعيّن عليها أن تشارك وتلحق بكل خطوات التقدّم المجتمعية والاقتصادية والتقنية حتى لا تتخلف أمام الآخرين أو يفوتها الركب. سببٌ آخر مرجعه تعدّد هذه الدول؛ كان القرار الخاطئ لهذا الأمير أو ذلك يترك أثره محليًا فقط، في حين كانت القرارات الخاطئة لسلاطينٍ عثمانيّ (مثل حظر تصدير المواد الخام) تصيبُ منطقةً شاسعة الاتساع. وقد ساهم في تقدّم الغرب بشكلٍ جوهريّ اتساع الطبقة الوسطى التي اضطلعت بمهام رجال الأعمال، ما ساعد على نمو اقتصاد السوق وازدهاره. ولأن الطاقات على المستوى الروحي والاقتصادي لم يتم كبحها، ولأن الأمان القانوني أتاح قدرًا من ضمان حرية الامتلاك، تحقّق كل تطوّر، وانطلق من الاختراعات والاستكشافات وصبّ في نهاية المطاف في الثورة الصناعية.

وكان من السهل على جمهورية النمسا أكثر من الدولة العثمانية أن تجد صلةً تربطها بأوروبا الحديثة؛ وباعتبارها جزءًا من أوروبا الوسطى، لم يكن بمقدور جمهورية جبال الألب أن تتأى بنفسها عن التطوّر الاقتصادي الحديث، حتى وإن ساهم آل هابسبورج ذات مرة بالكثير من أجل رفعة وحدة بلادهم؛ فقد انتعشت أراضي الجمهورية الحالية أساساً بالإجراءات الفاعلة التي أتخذت على صعيد البنية التحتية. على طرف النقيض لم يُقدم العثمانيون على إجراء أيّ عملٍ من شأنه أن يبني بلادهم من الداخل؛ كان اهتمامهم مُنصبًا بالأساس على المدن الرئيسية الثلاث؛ بورصة، أدرنة، إسطنبول، في حين أهملوا باقي أراضي المملكة، ولم يساهموا بشيءٍ في توسعة البنية التحتية. ومن الملاحظ عدم وجود مساجد من الحقبة العثمانية خارج حدود المدن الثلاثة المذكورة؛ المساجد القديمة يرجع تاريخُ بنائها إلى فترة السلاجقة، والحديثة منها بُنيت في القرن العشرين. لقد

كان لمتاخمة الدولة العثمانية لأوروبا الوسطى تأثيرٌ سيءٌ على تطورها، إذ إنها لم تستقِ دفعاتٍ اقتصادية وتقنية من آسيا.

وما زالت جمهورية النمسا والدولة العثمانية بما هما عليه اليوم تعيشان واقعاً مختلفاً. المؤرخون الذين يطرحون على أنفسهم "السؤال المحوري" للتاريخ ويبحثون عن إجابة سؤال "لماذا نحن هكذا والآخرين مختلفون؟"، سيجدون الجواب حاضراً إذا تتبعوا التطور التاريخي⁽¹⁾. من خلال ذلك، وبالرغم من الاختلاف بين الدولة العثمانية، والإمبراطورية النمساوية، إلا أنهما ارتبطتا بتاريخ حافل من علاقات التبادلات الحضارية، يتضح أثرها من كلا البلدين من خلال عدة أوجه مختلفة :-

أولاً : النمسا والتراث الثقافي الإسلامي

Österreich Und Das Islamische Kulturerbe

تركت موجات محاولة الفتح العثماني التي تحطمت على حصون وقلاع فيينا Wien ذكريات مؤلمة لدى الشعب النمساوي لم تندثر حتى اليوم. هذه المواجهة مع الشرق الإسلامي نتج عنها دراسات تاريخية ذات توجه محدد لم تعبر عن وجدان الشعوب على الإطلاق، كذلك فإن الذاكرة التاريخية تؤكد أن الأدب النمساوي استطاع المرور على الآثار السلبية للحروب العثمانية دون أن يترك أثراً. غير أنه ومن المؤكد أن هذا الجزء من الماضي كان له تأثيرٌ كبيرٌ وبشكل إيجابي على الثقافة النمساوية، كما أن الفتح العثماني زاد في ثروة الأدب، وعمل على إثراء المسرح والحياة الفنية بمفاهيم جديدة، وصور حية، وأنغام ومصطلحات فنية، وأناشيد وألحان. وبعد الحصار العثماني الثاني لفيينا سنة 1094 هـ / 1683 م نشأت العديد من دور الأوبرا العثمانية، وكحاكاة لموسيقى يانيتشار Janitscharenmusik ظهر ما يعرف بالموسيقى العثمانية Musica alla turka، ومن أشهر أعمال هذا النوع من الموسيقى والتي ارتبطت بها نوتة موسيقية إسلامية إلى حد ما، الاختطاف من قصر السلطان لـ موزارت Mozart، وأطلال أثينا لـ بيتهوفن Beethoven، وسيمفونية الجيش لـ هايدن Haydn وهي تنتمي أساساً لثقافة الموسيقى الغربية. ومن الأمثلة الأخرى لهذه الأعمال؛ حُجاج مكة والقاضي الغشاش لـ غلوك Gluck، ولقاء غير متوقع لـ هايدن Haydn، وأدلهيد فون فيلتهام لـ نيف Neef، وأبو حسن لـ ويبر Weber.

(1) Bertrand Michael Buchmann: Österreich Und Das Osmanische Reich: Ein Strukturvergleich, P. 71 – 76

أما أسطح البناء المزخرف الظاهر في قصر – Belvedere-Schloß في فيينا فقد كانت عبارة عن تقليد مشابه للسقف المدور لخيمة الحرب العثمانية. وبعد استعادة المجر Ungarn وسلافونيا Salvonien جراء الحملات العسكرية العثمانية من سنة 1094هـ/1683م إلى 1110هـ/1699م وصلت العديد من الأدوات الشرقية إلى النمسا. ثم تلا ذلك في الفترة التي ساد فيها السلام تبادل المبعوثين والرسول، وكذلك العلاقات التجارية والثقافية. وحظي الفن الشرقي آنذاك بمكانة عالية، وازداد الإقبال على مكونات الفن الإسلامي ولوازمه بمختلف أنواعه. وكان المجتمع الراقي لا تكاد قصوره وبعض حدائقه تخلو من أشياء إسلامية أو أدوات الزينة، وأقيمت منارة في حديقة قصر أيسغروب Eisgrub، أما قصر غايموللر Geymüller-Schlössel في فيينا فقد كان به غرفة مجهزة للصلاة ومزخرفة بالخط العربي.

وكان في فيينا سفير عثماني دائم، وبالمقابل كان دبلوماسيون تابعون للبابا يتولون تمثيل مصالح النمسا لدى الباب العالي، وخلال فترة السلم تلك تم أيضاً إنشاء الأكاديمية الشرقية في فيينا عام 1176هـ/1754م، والتي كانت مختصة بتأهيل المترجمين التابعين للإمبراطورية النمساوية، وتخرج منها عدد من المستشرقين أمثال: وفرانس فون دومباي Franz von Dombay 1171هـ-1758/1810م، وفرانس ماريا فرايهر فون توغوت Franz Maria Freiherr 1224هـ / 1810م، وفرانس 1148هـ/1736م -1233هـ / 1818م، الذي كان دبلوماسياً ناجحاً، وتولى منصب وزير خارجية النمسا لفترة من الوقت، وجوزيف فرايهر فون هامر- بورغشتال Josef 1187هـ/1774م - 1272هـ. /1856م، -وكان قد حظي بتدريس اللغات الشرقية بجامعة فيينا بالقبول في وقت سابق، أي في عام 1084هـ/1674م – أما تأسيس معهد نمساوي لتأهيل لغويين في إسطنبول فلم يكن قد تعدى مرحلة التجربة.

وقد قامت المكتبة الوطنية النمساوية، وعدد من المتاحف في النمسا، دوراً مهماً في تجميع وحفظ التراث الثقافي الإسلامي، الذي خلفته الجيوش العثمانية بعد انسحابها من ميادين القتال، أو في المستوطنات التي تركتها، وكانت الكتابات الإسلامية القيمة المكتوبة على أوراق البردي وصناديق الرسومات والنقوش المصغرة ذات قيمة كبيرة بالنسبة لمكتبة البلاط الإمبراطوري النمساوي أكثر من تلك التي تم شراؤها أو الحصول عليها كغنيمة من غنائم الحرب. وقد كان هناك إثنان من المستشرقين المشهورين في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي وهما: هانس درنشام Hans Dernschwam وأوجير غيسلن فان بوسبك Ogier Ghislen van Busbeck وهما من الأوائل الذين أحضروا معهم مخطوطات من العالم الإسلامي إلى مكتبة البلاط الملكي. وفي الفترة ما بين نهاية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي وبداية القرن الحادي عشر

الهجري / السابع عشر الميلادي كان سيباستيان بينغناغل Sebastian Tengnagel أحد المستشرقين الذين ساهموا في هذا الشأن، وسافر إلى سوريا من أجل الحصول على مخطوطات عربية وفارسية وتركية.

بدأ تاريخ مجد الاستشراق النمساوي مع المقدم برنهارد فرايهر فون بينيش Bernhard Freiherr von Jenisch، الذي كان مديراً لمكتبة بلاتينا في الفترة من 1217هـ / 1803م – 1223هـ / 1809م، وقام بإصدار طبعة جديدة للقاموس العثماني الكبير الذي ألفه مينينسكي Meninski، وألف عدداً من الأعمال عن الشرق الإسلامي. إلا أن جوزيف فون هامر-بورغشتال Josef von Hammer-Purgstall الذي توفي سنة 1272هـ / 1856م، ويعتبر من المعاصرين الشباب لـ بينيش Jenisch هو من اشتهر على مستوى العالم من خلال أعماله في مجال الاستشراق، وكشف كنوزاً غير معروفة عن الثقافة الإسلامية بواسطة مجموعة من ترجماته، وقد له كثيرون معرفته بالإسلام ومن بينهم جوته Goethe والذي أثنى عليه بالكثير من كلمات المدح.

بلغ الاستشراق بعد هامر Hammer ذروة نشاطه، وتتابع بعده المستشرقون النمساويون ومنهم: الفريد فرايهر فون كريم Alfred Freiherr von Kremer توفي سنة 1306هـ / 1889م، والويس موسيل Alois Mosil اللورنس النمساوي توفي سنة 1363هـ / 1944م، وكان له مشاركة فاعلة في شؤون الأمة العربية، كما تولى كريم Kremer منصب وزير للتجارة المصرية لفترة من الزمن، أما موسيل فقد بذل جهوداً أثناء الحرب العالمية الأولى لمحاولة كسب البدو من العرب إلى جانب القوى المحايدة.

وبرز كذلك خبراء بالإسلام مثل: جوزيف فون كراباسك Josef Karabacek توفي سنة 1336هـ / 1918م، ودافيد مولر David Müller توفي سنة 1330هـ / 1912م، وغوستاف فلوغل Gustav L. Flügel (توفي سنة 1286هـ / 1870م) وقام بوضع المخطوطات العربية في كتالوج من ثلاثة أجزاء للمكتبة الوطنية النمساوية، ورودولف غاير Rudolf Geyer توفي سنة 1347هـ / 1929م، وفريدريش فون كريلتس – غرايفنهورست – Friedrich von Kraelitz – Greifenhorst توفي سنة 1350هـ / 1932م وهانس مزيك Hans Mžík توفي سنة 1366هـ / 1947م، وتيدور سيف Theodor Seif توفي سنة 1357هـ / 1939م، وأدولف غرومان Adolf Grohmann، وفريدريش فيلهلم كونينغ Friedrich Wilhelm König، وغوستاف فون غرونباوم Gustav E. von Grünebaum توفي سنة 1391هـ / 1972م، وغيرهم كثير.

وكان رودولف غاير Rudolf Geyer واحداً من أوائل رجال العلم الذين عملوا على توضيح التقارب بين جوهر الدين المسيحي والإسلام، ودوره في بناء حضارة العصور الوسطى، وبذلوا

قصارى جهدهم من أجل إزالة الأحكام المسبقة، وسوء التفاهم بين الثقافات.

تلك البيئة التي برز منها كبار المستشرقين أمثال: برنهارد فرايهر فون ينيش Bernhard Freiherr von Jenisch، وفرانتس مينينسكي Franz v. Meninski، وجوزيف هامر-بورغشتال Josef v. Hammer-Purgstall، كان لها الفضل كذلك في تنشئة الشاب القادم من تيرول، جاكوب - فيليب فالمرير Jacob - Philipp Fallmerayer 1212هـ - 1277هـ / 1798م - 1861م وتوجيه اهتمامه نحو الشرق، ما مكنه فيما بعد من الدخول إلى البلاط البفاري وإلى أوساط اجتماعية عليا في أوروبا حينئذ. وكان فالمرير Fallmerayer الصحفي والعالم الذي كانت أعماله المهمة تعتبر مادة قيمة لمكتبة بلاتينا Palatina، ذو موهبة غير عادية وشخصية قوية، ومن خلال فرضياته الجديدة فيما يخص المسألة الشرقية، كان يخفي صراعاً ممتداً لقرون حول تحضير عقار الموت "للرجل المريض في البوسفور"، حينها قلب الرأي العام في أوروبا رأساً على عقب، وكانت أفكاره الثاقبة وتحليلاته السياسية التي يعرضها بأسلوب جذاب تثير الإعجاب والمقت الشديد في آن واحد، وأحدثت فرضية فالمرير Fallmerayer عن التغلغل السلوفيني الألباني في اليونان صدمة للفكر الأوروبي آنذاك والتي رأى فيها أن اليونانيين سلالة الإغريق القدماء، وأن عليهم إقامة بيزنطة جديدة على أنقاض الدولة العثمانية المحطمة.

ولما كانت أفكار فالمرير Fallmerayer ذات طبيعة سياسية فقد قام ابن بلدته تيرول "الويس شبرنغر Alois Sprenger 1228هـ - 1310هـ / 1813م - 1893م بوضع أسس لهذا العلم، ويرجع له الفضل في إنشاء وتطوير مكتبة أنديكا Indica حيث ردها بمجموعة من الكتابات الشرقية الصادرة عن الجمعية الآسيوية في البنغال سنة 1265هـ / 1849م. وعمل في خدمة هذه الجمعية لمدة 14 عاماً في الهند، وقام خلالها بجمع وإصدار المخطوطات الشرقية بهمة كبيرة وصبر لا يلبين، وأنقذ بعمله هذا أشياء من الضياع لا تقدر بثمن خاصة بالحضارة العربية والفارسية والحضارة الهندية، ويعود له الفضل في الحفاظ على 10,000 عشرة آلاف مخطوطة على الأقل. وازداد الاهتمام آنذاك بالكتب في الشرق الأوسط. وقد أعطانا فورتسباخ C. v. Wurzbach وصفاً واضحاً لذلك حيث قال: " في بعض مدن الشرق كان هناك مجموعة عديدة من الأكياس ملئية بأوراق تم نزعها من كتب قيمة جداً، وكان محتواها هو الأساس الذي أعتمد عليه بعض علماء المجتمع الأوروبي في نشاطهم وأبحاثهم العلمية على مدى ربع قرن. في الوقت الذي كان فيه المسلمون غالباً ما يقومون بالتخلص من كتبهم القديمة التي لم يعودوا يستفيدوا منها لكي لا يدعوا تصل إلى أيدي المسيحيين والنصارى." وعمل شبرنغر Sprenger لفترة أميناً لمكتبة بلاط موغوس فون لوكنو Moghuls von Lucknow وأثناء ذلك قام بفهرسة وفحص الكتب

الموجودة في مكتبات مدينة الحضارة القديمة غوماتي Gomati.

أما فرايهر فون كريمير Freiherr von Kremer الذي ذكرناه أنفاً فقد حقق شهرة مشابهة، حيث يعتبر مؤسس علم الدراسات الإسلامية ومؤلف كتاب (التاريخ الحضاري للشرق في عهد الخلفاء). كما أن الدبلوماسي: غراف أنتون بروكش فون اوستن Graf Anton Prokesch von Osten 1209-1292 هـ/1795-1876 م ترك أثراً حياً من خلال نشاطه في الشرق الإسلامي، وعكس حياته المتنوعة في مؤلفاته، ومنها: مذكرات من مصر وآسيا الصغرى، صدر في فيينا سنة 1244-1246 هـ / 1829-1831 م، وتاريخ انفصال الإغريق عن الدولة العثمانية عام 1236 هـ/ 1821 م صدر في فيينا سنة 1283 هـ/ 1867 م، والأرض الواقعة في مساقط النيل صدر في فيينا سنة 1246 هـ/ 1831 م، ومحمد علي، والي مصر صدر في فيينا سنة 1288 هـ/ 1872 م.

وهناك نمساوي آخر كانت حياته ومؤلفاته مليئة بالمغامرة، وهو: رودولف فرايهر، Rudolf Freiherr v. Tuffenbach توفي سنة 1350 هـ / 1932 م والذي عمل لفترة مفتشاً في السودان. أما إدوارد غلاسر Eduard Glaser 1271-1324 هـ/ 1855-1907 م، فقد قام بالبحث في رحلة استكشافية محفوفة بالمخاطر لمملكة سبأ، ونشكر له جهده على النواذر الأدبية النادرة من اليمن، وكذا أمهات كتب تعليم المذهب الزيدي والطائفة الشيعية السائدة في اليمن، وأيضاً جغرافيا وتاريخ هذا البلد المنطوي على الأسرار، وقد قام بجمعها في ما يعرف بمجموعة – غلاسر (في المكتبة الوطنية).

ونتيجة لجهود رجال أمثال: شبرينغر Sprenger وفرايهر كريمير Freiherr v. Kremer اكتسب الإستشراق النمساوي سمعة جيدة، كما أن فهم النمسا الدقيق لاحتياجات حضارة الشرق كان مثاراً للإعجاب، ومما يدل على ذلك قرار حكومة الاستعمار الإنجليزي في مصر وقبرص بأن تكون إدارات المؤسسات الإسلامية هناك تابعة للأوقاف وتنظيمها بحسب النموذج النمساوي الذي تم العمل به سنة 1294 هـ/ 1878 م، أثناء احتلال البوسنة والهرسك، وهكذا تم تطبيق النظام الأساسي الجديد للوقف في مصر وقبرص كما في البوسنة والهرسك⁽¹⁾.

وأثناء احتلال البوسنة والهرسك في عام 1294 هـ/ 1878 م رأت الإمبراطورية النمساوية – المجرية أن هناك ضرورة للتعامل بالتنظيم الإداري للشؤون التعليمية والتشريعات القضائية العثمانية، وذلك من أجل تلبية رغبات السكان المسلمين هناك بشكل أفضل، وقامت حكومة ولاية

(1) Ismail Balic: Österrece Und Das Islamische Kulturerbe, Österreichisches Ost-Und Südosteuropa-Institut, Österreichische Osthefte, Jahrgang, Wien 1973, P. 275 – 278.

سراييفو بطباعة وإصدار واحدة من أقدم السير وهي سيرة "محمد بن هشام"، وقاموس للكلمات العربية، وكتاب عن الأدب العربي، وعلم العروض، وذلك ضمن المقررات المدرسية بالمدارس الثانوية في البوسنة والهرسك.

وبعد مضي خمس سنوات على احتلال البوسنة والهرسك، صدر عن مطبعة الدولة التابعة للبلاد الإمبراطوري في فيينا سنة 1300هـ / 1883م، كتاب "قانون الزواج الإسلامي"، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون المواريث الإسلامي حسب المذهب الحنفي، والذي أصبح مرجعاً مساعداً للقضاة النمساويين في التعامل مع الواقع الجديد، الذي لم يسبق لهم الاطلاع عليه بشأن الأحوال الشخصية للمسلمين في البلاد.

أما جوزيف هانس Josef Hans، المؤلف المتوفى مؤخراً صاحب كتاب: "ديناميكية وعقيدة الإسلام" الطبعة الأولى صادرة في لندن Leiden سنة 1336هـ / 1957م، فقد كتب عرضاً موجزاً يتكون من 194 صفحة لرابطة القانون الدولي الإفريقية في لندن. وتم ترجمته حينها إلى اللغة الإنجليزية وأصبح المرجع الإمبراطوري الأساسي، وعُمل به رسمياً منذ العام 1300هـ / 1883م.

إنّ السياسة الثقافية النمساوية في البوسنة والهرسك، عمدت إلى تشجيع اللغة والثقافة العربية على حساب الثقافة العثمانية. ولم يكن هذا نابغاً عن موقف سياسي نمساوي وحسب؛ وإنما ناجماً عن الانطباع السائد في فيينا بأنّ الثقافة العثمانية تُعد ثقافة غير جديرة بالاهتمام، ولا تتمتع بالأصالة بل اقتبست في الغالب عن أمم أخرى، كما كان يتردد آنذاك.

وانطلاقاً من هذا، عرفت البوسنة والهرسك في ظل الإدارة النمساوية إقبالاً على النمط المعماري العربي - الأندلسي، فظهرت أشكال هذا الفن المعماري في سراييفو، موستار، ترافنيك، بيهالنتش، غراتشميكا، وبرود - البوسنية (Sarajevo، Mostar، Travnik، Behać، Gračanica، und Bosnisch-Brod) وهو ما يبدو ماثلاً حتى اليوم في عدد من المنشآت البوسنية العريقة مثل؛ المدارس، والحمامات، ومحطات القطارات، والمنشآت الإدارية. وفي العام 1310هـ / 1893م، تم تأسيس معهد لتدريب المعلمين وسمي بـ (دار المعلمين) بغرض تأهيل معلمي الدين الإسلامي ومدرسة لتأهيل قضاة الشريعة، وتم تجهيز مبنى خاص بحكومة الولاية كان مبنياً على الطراز العربي - الأندلسي وفي هذه البناية يوجد اليوم متحف مدينة سراييفو Sarajevo.

وأيام الحكم العثماني في البوسنة كانت الفتيات المسلمات يتلقين تعليمهن في منازلهن، إما عن طريق الأم أو بواسطة معلمة تأتي إلى البيت، بالإضافة التحاق الفتيات بمدرسة أساسية لتعلم الدين، حيث يتعلمن فيها الكتابة العربية وقراءة القرآن. كما قامت الإدارة النمساوية - المجرية بتأسيس

مدرسة إسلامية حديثة للبنات على سبيل التجربة، وبعد فترة لاقت هذه المدرسة إقبالا شديداً فتم تشييد مدارس مشابهة لها في المدن الكبيرة الأخرى. كما لعبت المدرسة الثانوية لتعليم الشريعة التي تأسست في العام 1336هـ / 1918م، دوراً مهماً في تخريج مفكرين مسلمين جدد بوجاهة أوروبية، فإلى جانب البرنامج الخاص بالمدارس الثانوية تم تزويد الطلاب في هذه المدرسة بشكل خاص بدروس اللغة العربية وحضارة وتاريخ الإسلام. كما أن التلاميذ المسلمين بالمدارس الثانوية الأخرى في البلاد كان لهم حق الاختيار ما بين اللغة العربية أو اليونانية، وغالباً ما كان يقع اختيارهم على العربية. وهذه المدرسة لم تُعد موجودة منذ عام 1365هـ / 1946م، إلا أن تدريس اللغة العربية بأي مدرسة ثانوية أخرى في سراييفو يتم على أساس اختياري.

الجهة المنظمة التي تستحق الاحترام والتقدير هي إدارات التعليم النمساوية وكذلك مدرسة غازي خسرو بك *Gāzi Husrewbeg Medresse* التي احتفلت في العام 1355هـ / 1937م بذكرى مرور 400 عام على تأسيسها، والتي قامت بتحديث أسلوب التعليم فيها، وإجراء تغيير لأهدافها وتخلت عن عزلتها من أجل الانفتاح على العالم، وبذلك استطاعت هذه المدرسة تخريج مجموعات متتالية من المفكرين البارزين (أمثال: حازم شابنوفيتش *Hazim Šabanović* الذي كان عالم في الدراسات العثمانية ومؤرخ، واليجا بيجيتيتش *Alija Bejtić* وهو عالم بتاريخ الفنون ومهندس معماري، وكمال هيريلجا *Kemal Hrelja* وكان خبيراً اقتصادياً، وسافت كاتوفيتش *Safet Ćatović* وهو بروفييسور في علم الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية، وغيرهم كثير)، وكان لهم شهرة كعلماء حتى خارج وطنهم. ويوجد من خريجي هاتين المدرستين اللتين أسستهما النمسا *Österreich*، أي المدرسة الثانوية لعلوم الشريعة، ومعهد القضاء الإسلامي، ومن خريجي مدرسة غازي خسرو بك، من يعمل في بعض فروع الحياة الثقافية بالبوسنة، ويتطوع بنفس الطابع، ورغم ما طرأ على تلك المؤسسات التعليمية من تجديد إلا أن العلم الإسلامي متأصل في جذورها. ومن تلك الأوساط الأدبية برز مؤخراً أحد مؤلفي القصص والروايتين الكبار، وهو ميساسيليموفيتش، مؤلف رواية (الدرويش والموت)، التي حطمت الرقم القياسي في الأدب اليوغسلافي، ورشحته لنيل جائزة نوبل.

يعود الفضل للجهود التي بذلها المستشرقون النمساويون في جمع معظم النتاج الأدبي العثماني الموجود في مكتبة البلاط الملكي، وذلك في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث سجد أسماء المدارس السائدة مرارا في المحررات اليدوية للدليل القديم، مثل بيداوي (*Baidawi*)، حلبي (*Halabi*)، ومولا خسروف (*Mulla Husrew*)، وغامي (*Ġāmi*)، وبرجوي (*Birgiwi*). كما أن القوانين العثمانية حاضرة بشكل كبير، فمثلاً توجد مجلة القانون المدني العثماني

(Megella) بنسختها العثمانية والعربية والألمانية والبوسنية (الصربية الكرواتية). وبجهد كبير تم جمع الصحف العثمانية والتقاويم السنوية.

وقد تم تجميع قدر كبير من الأدب الشعبي الإسلامي في مكتبة البلاط الملكي، فيوجد إلى جانب الأساطير: (ألف ليله وليلة وحكايات الأربعة وزيراً)، وهناك أيضاً الحكايات والخرافات المرتبطة بالحيوانات والنوادر وغير ذلك، وبالطبع لم تخلُ من كوميديا الفلسفة الشعبية والسخرية لنصر الدين خوجه Nasreddin Hoca (بالعربية جحا) والتي يضيف من خلالها نوعاً من البهجة والبساطة الممزوجة بروح الفكاهة على الحياة الشرقية.

لقد انصب الجزء الأكبر من الاستشراق على الأدب واللغة العربية حيث مكنت غزارة هذه الأعمال والتي ترجم الكثير منها إلى اللغة اللاتينية من التعرف على الجانب المشرق للأدب العربي القديم. ومن الملفت للنظر أن العدد الأكبر من المترجمين والناشرين لأعمال الأدب العربي كانوا من اليهود الأوروبيين والذين عُرفوا في القرون الوسطى بأنهم لا يقوموا بالتجارة وتبادل البضائع فقط، بل في التبادل الثقافي بين الشرق والغرب أيضاً.

ويعود الفضل لجهود علماء الدراسات الإسلامية النمساويين والمستشرقين والمحبين للاستشراق في تحصيل معظم المطبوعات العربية والتركية والفارسية التي ظهرت في إسطنبول Istanbul والبلقان Būlāq عام 1336هـ/ 1918م، وحفظها كذلك في المكتبات النمساوية وبالتحديد في المكتبة الوطنية النمساوية. كما يمتلك أرشيف الدولة ومعهد الاستشراق التابع لجامعة فيينا ومكتبة الكاهن ميشيتير، وكذا مؤسسة زنكت فلوريان Sankt Florian مخزون قيم من الكتابات اليدوية الإسلامية.

كما توجد بترتيب متناسق في أكبر المكتبات الوطنية؛ مجموعات من النوادر، والكتب التاريخية، والمعاجم، والمؤلفات الطبية، والفلسفية والدينية والتشريعية، وكذا في مجال علم الطبيعة، والأساطير والحكايات، والتي تعتبر شاهداً معبراً عن مدى الشغف العلمي والتطلع المعرفي والفكري لأولئك الرجال الذين كان لديهم الكفاءة في إدارة المكتبة النمساوية. لقد وفرت مكتبة: (بلاتينا) العريقة مكاناً رحباً لشعراء الكلاسيكية الإسلامية، ومنهم الفردوسي، وحافظ، وسعدي، وعمر الخيام، والأنزوري، وجلال الدين الرومي، والشاعر الفارسي عبيد زكاني، ويونس أمري، وباقي، ونديم، والشاعر العثماني نرجيزي، والشاعران العربيان المتنبي وأبو نواس، وكذلك شعراء العرب ما قبل الإسلام. وقام العديد من الكتاب والأدباء المشهورين بالترجمة والدراسة لأعمال هؤلاء الشعراء وكان من بينهم جوزيف فون هامر- برجشتال (Josef von Hammer-Purgstall)، ويوهان فولفجانج فون جوته (Johann Wolfgang von Goethe)، ويعقوب فون

فالنبرج (Jacob von Wallenburg)، وفريدرش روكيرت (Friedrich Rückert)، وفكتور رومانوفيتش روزن (Victor Romanovič Rosen) وغيرهم. وعُثر في المكتبة الوطنية النمساوية على إحدى النسخ للأديب الكبير جوته (ديوان الغرب والشرق) وعليها كتابات يدوية في صفحة العنوان بخط الشاعر الأصلي نفسه. أما ما تم تحصيله من البرديات فما زال النتاج العربي والمصري القديم منها قيد الدراسة، ومن أشهرها عالمياً الجزء الخاص بالارثدوك راينر Rainer والتي تقارب 100000 مائة ألف عمل، كما توجد مخطوطات شرقيه ذات قيمة عالية ضمن المجموعات التي تم تحصيلها منذ العام 1283هـ / 1867م، وحتى اليوم والتي لم يعرف بوجودها إلا منذ وقت قصير.

يبدو أن جمع الخرائط تم عبر سلسلة متعاقبة من الرحالة والمرشدين الأوائل إلى الشرق وأيضاً بواسطة الخرائط العثمانية القيمة، وتوجد إحدى هذه الخرائط والتي يعتقد أنها قد أنتجت في فترة الحصار العثماني الثاني على مدينة فيينا، وتبين الخريطة أن العاصمة النمساوية تشكل جزءاً من الدولة العثمانية.

من بين الموروث الخاص بالشاه جيهان ĞihanŠā h 1037 - 1068هـ / 1628م - 1658م، تحتفظ المكتبة الوطنية بقطعة قماش حريرية (عمامة) عليها كتابات قرآنية بالخط العربي. ومن بين الأشياء النادرة جداً كذلك بعض الأوراق الجلدية (رق) المحتوية على كتابات قرآنية بالخط الكوفي، وكذا قرآن ثماني الشكل، مكتوب بالخط المنمق الصغير، حيث يُعتقد بأنه قد وجد في موقع تركي بالقرب من مدينة فيينا في العام 1094هـ / 1683م.

بالإضافة إلى ذلك توجد كتابات يدوية للحريري (المقامات) والتي تعود لسنة 525هـ / 1131م، وكذا تاريخ سليمان الثاني الكبير حتى تاريخ 962هـ / 1555م - 963هـ / 1556م، لمؤلفه كوجا ناشنج (Quğa Nišāng) وأيضاً العمل الرائع (صباحة الأخيار) للمؤلف العثماني محمد بن شيخ رمضان Muhammad ibn Šayh Ramadān وأخيراً الكتاب الأقدم للطب للمؤلف الحرابي al-Harawi وهو باللغة الفارسية الجديدة ويعود للعام 447هـ / 1056م.

تهتم حالياً العديد من المعاهد الجمعيات النمساوية بالموروث الأدبي الإسلامي والتي من أهمها المعهد الشرقي التابع لجامعة فيينا والذي تأسس في عام 1303هـ / 1886م، وجمعية هامر برجشتال التي تأسست في عام 1377هـ / 1958م، والأكاديمية الدبلوماسية التي تأسست في عام 1381هـ / 1962م، وكان المعهد المذكور مؤخراً يقوم بالمهمة التي شغلتها المدرسة العامة للغات الشرقية منذ عام 1267هـ / 1851م إلى 1367هـ / 1948م.

ظهرت مجلة أخبار الشرق الذائعة الصيت التي أصدرها أوائل المستشرقين النمساويين وبجانبيها أيضاً المجلة الربع سنوية (جريدة) Bustan والتي كان لها جمهور عريض في الفترة من عام 1377هـ / 1958م إلى عام 1391هـ / 1972م، وقد انصب اهتمام المجلة على النواحي الأدبية والسياسية والاقتصادية والإسلامية، بالإضافة إلى ذلك صدرت مجلة فوكس الشرق Vox Orientis للأديب الفارسي علي أصغر عزيزي Ali Asgar Azizi بمدينة فيينا في الفترة من عام 1370هـ / 1951م إلى عام 1374هـ / 1955م .

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد ظهرت عدد من الأعمال التي غيرت مجرى الحياة، والتي جددت الدعوة القديمة للمستشرقين النمساويين. وعلى سبيل الذكر فقد صدرت عدة أعمال لهؤلاء المستشرقين ومنها:

(علم الدراسات العثمانية، وحضارة البلقان، وعلم الدراسات الفارسية) لـ هربرت دودا
(Herbert W. Duda)

(علم الدراسات العربية) لـ أدولف غرمان (Adolf Grohmann)

(علم الدراسات العثمانية، والحضارة الإسلامية، وعلم التاريخ) لـ هربرت جانسكي (Herbert Jansky)

(علم الدراسات العثمانية) لـ ريشارد كروتل (Richard F. Kreutel)

(علم الدراسات العربية والحضارة الإسلامية) لـ هانس غوتشالك (Hans Gottschalk)

(الحضارة الإسلامية وعلم الموسيقى) لـ أرنست بانرث (Bannerth)

وعززت النمسا من قدراتها الفكرية وإمكانياتها التنافسية مع بقية الأمم من خلال دعم الموروث الإسلامي والحفاظ عليه، وساهمت بشكل جوهري في التقارب والتفاهم مابين الشعوب⁽¹⁾.

ثانياً: أثر النمسا على إصلاح الإدارة في الدولة العثمانية:

– مرّ معنا سابقاً – أن مرحلة جديدة من الإصلاحات بدأت عقب الفتك بالإنكشاريين داخل الدولة العثمانية والتي جذبت انتباه مجالس الوزراء الأوروبية. كانت القوى العظمى تتسم بالفضول، وينتابها قلق إزاء الاستفادة من الجهد الذي يبذل في سبيل إعادة الدولة العثمانية مرة أخرى بغرض

(1) Ismail Balic: Österrece Und Das Islamische Kulturerbe, Österreichisches Ost-Und Südosteuropa-Institut, Österreichische Osthefte, Jahrgang, Wien 1973, P. 278 – 281.

زيادة نفوذهم في الشرق الأدنى، وحاولت تلك القوى التدخل في حركة الإصلاح وتنظيم توجهها من خلال إسداء النصح للعثمانيين، أو تشغيل مستشارين أوروبيين في خدمة السلطان.

وعلى الرغم، من أنه قد تمّ بالفعل بحث مواقف بريطانيا العظمى وروسيا أفرنسا تجاه الدولة العثمانية⁽¹⁾ بينما لم يحظ موقف النمسا بمثل ذلك على الرغم من اتصالها الوثيق بالدولة العثمانية من خلال حدود أكثر طولاً من تلك التي تربطها بأي دولة أوروبية أخرى، وأيضاً تربطهم مصالح اقتصادية وسياسية شاملة. في الواقع، كان ميترنيخ مهتماً بالموقف الداخلي الضعيف لجوار النمسا الجنوبي. لا يوجد كتاب أو مقال يذكر ذلك وحتى أن أحدث الدراسات التي تمّ نشرها بشأن الوجود النمساوي في الشرق لم تذكر ذلك أيضاً⁽²⁾. والأسوأ من ذلك، أنه عندما تناول أحد المؤرخين هذا الجانب بنى آراءه في هذا الصدد على الشائعات وتأكيدات ليس لها أي أساس دون الرجوع لمصادر مناسبة. وفيما يخص النتائج التي توصل إليها، فتطابقت مع آراء (ميترنيخ) العامة بصفته رجل دولة رجعي يقاوم حدوث أي تقدم.

وكما سيتضح لنا – مما سيعرض لاحقاً – أن (ميترنيخ) لم يكن عدواً لحركة الإصلاح العثمانية رغم موقفه المحافظ الذي أدى لنقده بعض جوانب تلك الحركة. والجدير بالذكر، أن آراءه في هذا الشأن قائمة على رؤيته الدولية المحافظة وتطابق تلك المرتبطة بالإصلاحات في ملكية هابسبورج والبلدان الإيطالية⁽³⁾. إن ما كتبه Alan Reinerman عن موقف ميترنيخ من التغييرات التي شهدتها Apennines يمكن تطبيقه على موقفه من الدولة العثمانية إذ ذكر "إن منهجه في الإصلاح كان إدارياً في طبيعته وليس سياسياً. كان ميترنيخ يأمل أن تطبيق الابتكارات الإدارية والمالية والقضائية والإنسانية -التي ظهرت في العصر الثوري- كافياً لإرضاء الرأي العام وبذلك لن تكون هناك حاجة لابتكارات الثورية السياسية. كان إنشاء إدارة عصرية تتسم بالكفاءة وتلبي الاحتياجات العامة، إصدار قوانين إنسانية ومنصفة، وجود نظام مالي دقيق، سياسة رفاهية تتسم بكونها أبوية تجاه الفقراء وتشجيع حكومي للتنمية الاقتصادية -وإجراءات أخرى من شأنها أن تسهم في تعزيز الرضاء العام دون إضعاف النفوذ الملكي- يعد أساس برنامج ميترنيخ

(1) Rodkey, 'Lord Palmerston I,' 570–93; Rodkey, 'Lord Palmerston II,' 193–225; Todorova, 'British And Russian,' 17–41; For All Studies On French Assistance In The Reforms Pursued In The Near East See Re 'Gnier, Les Saint-Simoniens; Gaultier-Kurhan, Mehemet Ali.

(2) Buchmann, O ` Sterreich, 187–204; Fischer, O ` Sterreich, 60–123.

(3) Siemann, Metternich, 104–5; Reinerman, 'Metternich And Reform,' 524–48.

الإصلاحي" (1).

لا يكمن اهتمام ميترنينخ بأوضاع الجوار الجنوب شرقي للنمسا -الذي اتسم بالضعف في النفوذ والمصالح الاقتصادية لمملكة هابسبورج في تلك الرقعة -ولكنه كان يرجع لطبيعته لجمع أكبر قدر ممكن من البيانات بغرض تحليل السياسات الأجنبية والأوضاع الداخلية الخاصة باللاعبين الرئيسيين والثانويين على ساحة الدبلوماسية الأوروبية. في تلك الآونة، كانت الدولة العثمانية تنتمي للفئة الثانية (اللاعبين الثانويين) ولكن كان الحفاظ عليها أحد أهم أولويات الدبلوماسية النمساوية.⁽²⁾ علاوة على ذلك، كانت الإصلاحات المتبعة في هذا الجزء من العالم ظاهرة لم يتمكن ميترنينخ من إغفالها ولاسيما عندما أثرت أحوال "رجل البوسفور المريض" ويقصد هنا الدولة العثمانية على العلاقات بين القوى العظمى وبالتالي مسار الأحداث في القارة بأكملها.

لم يكن التوجه العام ناحية الشرق بناء على أي مفاهيم مسبقة مثالية ولكنه كان بناء على تحليل صارم للمعلومات التي جمعها (ميترنينخ) بشتى الطرق. كان المصدر الأول والأكثر أهمية يتمثل في التقارير التي جمعها ليس فقط العملاء النمساويون بل البروسيون وآخرون يمكثون في الإقليم العثماني. تمّ الحصول على الوثائق من الدبلوماسيين غير النمساويين إما عن طريق تسليمهم طوعاً أو مصادرتهم من جانب Cabinet Noir. وكان المصدر الثاني للمعلومات من لقاءات (ميترنينخ) مع الدبلوماسيين النمساويين والأوروبيين والمستشرقين والمسافرين. وقام بذلك أيضا في القضاء وفي قصره وكان يطرح موضوعات ذات أهمية بالنسبة له- وذلك عقب عودته إلى المنزل في المساء وبسبب كرهه للكلام الذي لا طائل منه- منها موقف الدولة العثمانية ضمن القوى العظمى. كان باستطاعة من يشتركون في تلك السهرات التعبير بحرية عن آرائهم. من أبرز النمساويين الذين اشتركوا في تلك المناقشات صديق (ميترنينخ) ومعاونه Friedrich von Gentz والممثل الدبلوماسي للبابا Franz Von Ottenfels و Bartolomäus von Stürmer والمستشرق والمبعوث النمساوي في أثينا Anton Prokesch von Osten وأحيانا Erzherzog Johann الذي كان مهتما بتلك القضية و Joseph Hammer Von Purgstall الذي كان يحضر بصفة غير منتظمة ويرجع ذلك للتوتر الذي كان يشوب علاقته مع، مترنينخ.

أخيراً، كان (مترنينخ) يحاول اكتساب معرفة دقيقة عن الموقف الحقيقي السائد في الشرق، عن

(1) Reinerman, 'Metternich And Reform,' 526-7.

(2) Schroeder, Transformation, 620-1.

طريق قراءة مؤلفات في هذا الشأن، ويمكن العثور على بعض تلك الكتب، وبها ملاحظاته التي دوّنها في الهوامش في مكتبة قصره.

أدت كافة "قنوات المعلومات" وصول (ميترنيخ) إلى الاعتقاد بأن الدولة العثمانية كانت بمثابة جسدٍ يعاني من مرض مزمن ويتعذر شفاؤه. حيث تعرضت الدولة العثمانية للعديد من الضربات في الماضي منها الحروب على سبيل المثال، ولكنها من المفترض ألا تؤثر على فرد يتمتع بالصحة ولكن لها أكبر الأثر على رجل يتعذر شفاؤه، وبالتالي فإن أي صدمة عنيفة من الممكن أن تؤدي لوفاة هذا الشخص في غضون 24 ساعة واعتبر أحد المعماربيين الدولة العثمانية "بناءً قديماً اخترقته أبواب ونوافذ أكبر حجماً منه مما سينتج عنه تحطمه يوماً بعد يوم بعد تعرضه للضربة الأولى".

يعد ذلك من الآراء التي تتسم بالتفاؤل فيما يخص الوضع المؤسف التي أصبحت عليه الدولة العثمانية، ويرجع هذا الرأي لمعرفته بالضعف الاقتصادي، الإداري والعسكري الذي ألم بالدولة أيضاً يرجع إلى التقارير التي قدمها الدبلوماسيون النمساويون والبروسيون في إسطنبول كاشفة عن الضعف الذي أصاب اندماج العثمانيين مع دولتهم، وعدم حرصهم على المشاركة في العملية الإصلاحية وعدم رغبتهم في مواجهة التحديات الصعبة، كما تمّ إثباته في أوقات الخطر. وأظهروا عدم رغبة في الدفاع عن العاصمة حين كان الروس أو المصريون على أعتابها في عام 1244 هـ/ 1829م ومرتان في ثلاثينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. في تلك المواقف الصعبة، سادت حالة من اللامبالاة العامة بين الشعب عامته وصفوته ولم يستطع السلطان محمود الثاني الاعتماد على وطنيتهم لدعم عرشه غير المستقر.

وأكد الوضع المحزن الذي آلت إليه الأمور في الدولة العثمانية حقيقة أن الحكومة لم تحاول جاهدة لتغيير هذا القدر خشية أن تسفر أي محاولة لرفع الحماس الوطني عن فقدانها السيطرة على مسار الأحداث⁽¹⁾. لم يكن توجس الحكومة من غدر مواطنيها دون أساس وذلك لأنه في الأوقات العصيبة تظهر الشكاوى في المجتمع التي قد تصل لحد تغيير من هم على رأس جهاز الدولة -وبما فيهم الحاكم- حتى في أوساط الجماعات المحافظة (العلماء). ولا عجب في عدم تمتع حتى القوات العثمانية بقدر ضئيل من الثقة في ملكهم وفي بعض الأحيان، لا يتم إرسالهم لمنازلة العدو خوفاً من أن يتركوا الميدان. وكان هذا القلق مبرراً إذ انسحب جزء كبير من الجيش في صيف عام 1255هـ/

(1) Ottenfels To Metternich, Constantinople, 31 December 1832, Hhsta, Sta, Tu`Rkei VI, 55.

إن الأزمة العميقة التي كان يمر بها جهاز الدولة والمجتمع – الذين لم يتوقعوا صمود الدولة طويلاً، وسألوا الأجانب عن الفترة التي يتوقعوا أن تظل فيها الدولة باقية هل هي ست، خمس سنوات أو أقل⁽²⁾ - لم يترك مجالاً للشك بالحاجة الماسة لإجراء إصلاحات، ولم يكن (ميترنيخ) معارضاً لتلك الإصلاحات. وعلى الرغم من ذلك، فإنه اعتقد بأن مشكلات الدولة العثمانية لا تكمن فقط في تأخرها عن الغرب في مجال التكنولوجيا، ولكن أيضاً في التراجع العام الذي شهده المجتمع بأكمله، ورأى أن التغييرات ليست تجميلية فقط، وأن مجرد تطبيق المنجزات التقنية والتحصن الغربي لم يكن كافياً⁽³⁾.

وفقاً (لميترنيخ)، فيتمثل الهدف الرئيسي من الإصلاحات في إحياء المجتمع العثماني واتساقاً مع تفكيره المحافظ، فإنه رأى بأنه يجب على السلطان اتباع الإصلاحات مع الأخذ في الاعتبار التاريخ والتقاليد ولاسيما الدين الذي كان يعد بمثابة الأساسية الأيدولوجية التي يستمد السلطان منها قوته، وأيضاً رابطاً أساسياً بينه وبين رعاياه مما يبقي الدولة متماسكة⁽⁴⁾. في رأيه، أن أي محاولات للتدخل في العادات العثمانية والمبادئ والممارسات الدينية كما هو محدد في القرآن – بمعني آخر أي تعدي على طريقة الحياة التقليدية في المجتمع العثماني- كانت السبب الرئيسي وراء "انعدام طاقة الأمم الإسلامية في التعرف على نفسها"⁽⁵⁾. وكان لا بد أن ينتهي السير في هذا الطريق إلى دمار حتمي لأنه كما ذكر الأمير: فإن الرماد لا يشتعل"⁽⁶⁾.

وبالتالي، فقد قوبلت كل إهانة جادة للعادات والتقاليد العثمانية برفض (ميترنيخ). ومثال على ذلك، الحفلة المسائية التي أقامها السفير البريطاني Sir Robert Gordon في إسطنبول على السفينة الحربية Blonde في 29 رمضان 1244 هـ / 4 نوفمبر 1829م عقب انتهاء الحرب الروسية العثمانية. مرت تلك الليلة تحت رايات القوى الخمس العظمى والراية العثمانية في إطار

(1) انظر، المبحث الأول من الفصل الأول، من ص 225 وما بعدها.

(2) Bockelberg To Frederick William III, Vienna, 15 January 1839, Gsta PK, HA III, Mda I, 6032; Stu¨Rmer To Metternich, Bu¨Yu¨Kdere, 22 July 1839, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 69.

(3) Metternich To Ottenfels, Vienna, 22 February 1833, Hhsta, Sta, Tu¨Rkei VI, 59.

(4) Metternich To Esterha' Zy, Vienna, 26 May 1841, Hhsta, Sta, England 237.

(5) Metternich To Trauttmansdorff, Vienna, 19 February 1833, Hhsta, Stk, Preussen 152

(6) Ibid

ودي وبحضور الأعيان محاولين إظهار المودة واتفاقهم مع العادات الأوروبية، باستثناء أكل الخنزير، وازدراء عادات المسلمين باتباعهم سلوكاً غير لائق إذ احتسوا الكثير من الشمبانيا ولعبوا القمار ورقصوا polka مع السيدات الأوروبيات.

أبدي (ميتزنيخ) تعاطفه مع الخوف الذي انتاب المبعوث البروسي Camille Royer de Luynes في إسطنبول بأنه يقرب هؤلاء الأفراد من السلطان مما ينذر بأنه " لا يوجد مؤشر لنجاة هذه الدولة".⁽¹⁾ أبدي قاضي القضاة/المستشار تخوفه من سوء التنظيم الذي ساد الدولة الدينية.⁽²⁾ لم يتظاهر قاضي القضاة/المستشار بالأسف على سلوك العثمانيون البارزون في التعليمات الصادرة منه إلى الممثل النمساوي في إسطنبول Franz Freiherr Von Ottenfels:

"تتألف حياة الإمبراطوريات من قوى أخلاقية ومادية. يجب أن تتفق القوى المادية مع القواعد الأخلاقية، وطالما بقيت القواعد الأخلاقية كما هي لا يزال الأمل في التجدد باقياً. تكفي ملاحظتك بخرق الشخصيات المرموقة في الدولة العثمانية، وأبرز أعضاء العلماء لتعاليم القرآن الكريم أثناء الليلة المشينة بإدانة هذا الحدث. وتكمن آخر قوة تركز عليها الدولة العثمانية في مبادئها الدينية التي إذا ما أصابها الضعف فتتلق الإمبراطورية بذلك ضربة قاصمة في أساساتها. وللعديد من الأسباب، أعتقد بأن لي الحق في التنبؤ بأنه سيكون للمأدبة التي أقامها السيد/ جوردون تداعيات أكثر خطورة من تلك التي صاحبت توقيع اتفاقية أدرنة.⁽³⁾

إن تأمل (ميتزنيخ) للإسلام له سبب أكثر عقلانية من ذلك الذي يمكن تصوره للوهلة الأولى إذ جاء نتيجة رأيه بأن الإسلام هو العامل المشترك الذي يربط العثمانيين بالسلطان وليس وجود جماعات عرقية مختلفة. دون هذا الرابط، الذي تمّ ترسيخه في أوائل وجود الدولة، كان السلطان سيفقد نفوذه ليحكمهم ولاسيما عندما أظهر بعض رعاياه ميلهم تجاه القومية والليبرالية وهذا ما رآه (ميتزنيخ) كارثياً. إذا تمّ إضعاف دور الإسلام، فإن الدولة متعددة الأعراق التي لا تزال على مستوى الإقطاعية الأوروبية التي كانت سائدة من القرن الحادي عشر إلى الخامس عشر ستفني.

تكمن المشكلة الرئيسية في أن المراهنة على الإسلام كعائق أمام بعض الأفكار التي يعتبرها (ميتزنيخ) مدمرة لن تستمر. وترتب على ذلك، بأنه على الرغم من احترامه للإسلام كشرط أساسي

(1) Royer To Frederick William III, Pera, 5 November 1829, Gsta PK, HA III, Mda I, 7268.

(2) Maltzan To Frederick William III, Vienna, 4 And 22 December 1829, Gsta PK, HA III, Mda I, 6013.

(3) Metternich To Ottenfels, Vienna, 2 December 1829, Hhsta, Sta, Tu`Rkei VI, 39.

لتطور الدولة المسلمة، ولكنه اكتشف في نفس الوقت في هذا الدين العائق الرئيسي لإحياء الدولة وأن تصل لمستوى البلدان الأوروبية وذلك لأنه يشكل هيكلاً مختلفاً للمجتمع مرتبطاً بأصول قائمة على القانون الديني، وأن أي محاولة لإعادة بنائه بالكامل ستؤدي إلى تفككه. وبناء على ما تقدم، فإنه توصل لقناعة أعلنها في أواخر عام 1255 هـ / 1839م:

"إن بعض الدول تشبه الأفراد الذين لا يتمتعون بصحة. والدولة العثمانية هي تلك الدولة، لأن الإسلام لا يسمح بوجود بنية في الدولة. ومن وقت لآخر يتطور المرض العضال. من الممكن أن تتم معالجة الفرد لبعض الوقت ولكنه لا يتعافى تماماً. يستمر الداء المزمن ولا يمكن إزالته من الجسم. لم يختلف تشاؤمه حتى في نهاية الصراع العثماني-المصري الثاني 1255 هـ / 1839م – 1257 هـ / 1841م عندما أنقذت النمسا والقوى الكبرى دولة السلطان من الخطر" ساعية في نهاية الحرب العثمانية-المصرية للوصول لدليل لإقرار السلام في الدولة العثمانية وإعادة بنائها على أسس جديدة، وحتى إعادة إحياء الصرح الاجتماعي القديم الذي كان الإسلام أساسه، وساهم في حياة الدولة، ولكنه أيضاً تسبب في انهيارها إذ يعد بمثابة نوع من المدينة الفاضلة التي يتعذر تحقيقها"⁽¹⁾.

وبالرغم من ذلك، فإن (ميترنيخ) يرى أن الإسلام لا يضمن إحياء الدولة العثمانية، وأصر أن التأكيد على هذا المعتقد مع التحسن الحذر الذي طرأ على الأداء غير الجيد للحكومة، المحاكم والجيش لن يضمننا بقاء الدولة طويلاً. ويعني (ميترنيخ) ب"الحذر" تطبيق النماذج الغربية لاختلاف المجتمع العثماني عن ذلك الأوروبي في نقطة أساسية ألا وهي الدين. وكان اقتناعه تاماً بأن المنجزات التي حققتها البلدان الأوروبية لا تتماشى مع الأعراف الإسلامية وليس بالضرورة أن القانون الذي يعمل جيداً في فرنسا أو بريطانيا العظمى يكون مفيداً في وسط مختلف ثقافياً.⁽²⁾

وبالفعل فإن (ميترنيخ) يرى أن المحاولات الرامية لإعادة بناء الدولة العثمانية من خلال التقليد الأعمى للأطر التشريعية للبلدان الغربية دون اعتبار لعادات الشرق المختلفة من أحد لأهم أسباب زوال الدولة. تتمثل الأسباب الأخرى في التنوع العرقي للسكان أو الهزائم التي عانت منها الإمبراطورية خلال حروب المائة عام السابقة⁽³⁾ وهو كان دائماً ما يحذر العثمانيون من اتخاذ ذلك المسار حيث ذكر: "لا تقترضوا من نماذج الحضارة الأوروبية التي لا تتفق مع مؤسساتكم لأن

(1) Metternich To Apponyi, Vienna, 5 May 1841, Hhsta, Sta, Frankreich 322.

(2) Maltzan To Frederick William III, Vienna, 5 December 1839, Gsta PK, HA III, Mda I, 7350.

(3) Metternich To Apponyi, Vienna, 26 May 1841, Hhsta, Sta, Frankreich 322.

المؤسسات الغربية قائمة على مبادئ مختلفة عن تلك التي تعد أساسية لدولتكم. إن الأساس الذي يقوم عليه الشرق هو القانون المسيحي، وأنتم تمارسون الإسلام، ولا يمكن أن تعثروا على مجتمع مسيحي".⁽¹⁾ أو "أقم حكومتك بناءً على احترام مؤسساتكم الدينية، والتي تشكل الأساس الرئيسي لوجودكم بصفتمكم قوة، وهي أيضاً تمثل الرابطة الأولى بين السلطان ورعاياه المسلمين. نظّم إدارتك، أصلحها، ولكن لا تطح بها لتحل محلها نماذج غير مفيدة لكم، وتعرضوا الملكية للنقد إذ لا يعلم المنتقد قيمة ما يهاجمه أو ما يرغب في أن يحل محله... نحن بذلك نعيق الباب العالي عن إجراء تحسينات على النظام الإداري، ولكننا نوجه إليه النصح بالألا يبحث عن نماذج لتلك التحسينات في بلدان وثقافات أخرى، لا يوجد لديها ما هو مشترك مع ظروف الدولة العثمانية. وألا تحاكي تلك البلدان التي تعد أنظمتها القضائية الأساسية مخالفة لتقاليد الشرق، وينبغي مقاومة إحضار الإصلاحات إلى المناطق الإسلامية إذ ينقصها القوة البناءة والتنظيمية"⁽²⁾. لا تعني معارضة (ميترنينخ) للتقليد الأعمى للنماذج الأوروبية أنه ضد توجه الباب العالي للغرب للاستفادة منه. فقد أراد فقط تطبيق المنجزات الغربية ولكن بحذر ولاسيما "على الطريقة العثمانية وليس على غرار الطراز الفرنسي، الإنجليزي، الروسي أو النمساوي"⁽³⁾. ودافع عن وجهة نظره قائلاً إنه ينبغي على الدولة العثمانية "البقاء إسلامية"⁽⁴⁾.

عرض (ميترنينخ) هذا الرأي للدبلوماسيين العثمانيين المقيمين في فيينا أو المسافرين عبر تلك المدينة، ولم يخف عن محمود الثاني أنه "سيكون من الأفضل اتباع مسار تقليدي لإحراز تقدم أكثر من فقدان تعاطف رعاياه من خلال الهوس الذي ساد بظهور الابتكارات والإصلاحات التي تكون في أغلب الأحيان تقليداً رديئاً"⁽⁵⁾. وفقاً (لميترنينخ)، فإن محمود الثاني قد اختار المنهج الثاني⁽⁶⁾. وجه إليه (ميترنينخ) اتهاماً ببدء إصلاحات سطحية، وعدم الانتهاء منها -وبمعنى آخر تدمير المؤسسات القديمة دون إحلال غيرها⁽⁷⁾. ويتمثل الاتهام الثاني في البدء في الاتجاه الخاطئ أو الاستمرار بشكل

(1) Metternich To Esterha 'Zy, Vienna, 26 May 1841, Hhsta, Sta, England 237.

(2) Metternich To Esterha 'Zy, Vienna, 26 May 1841, Hhsta, Sta, England 237.

(3) Metternich To Sturmer, Vienna, 3 December 1839, Hhsta, Sta, Turkei VI, 72.

(4) Lerchenfeld To Ludwig I Von Bayern, Vienna, 23 February 1836, Bhsta, MA, Wien 2406.

(5) Lerchenfeld To Ludwig I Von Bayern, Vienna, 23 February 1836, Bhsta, MA, Wien 2406.

(6) Lamb To Palmerston, Vienna, 18 June 1834, PRO, FO 120/145.

(7) Metternich To Apponyi, Vienna, 13 July 1839, Hhsta, Sta, Frankreich 315; Metternich To Sturmer,

خاطئ على النهج الذي وضعه سليم الثاني وذلك عندما حاكى ظروف القوى الغربية والتي لم يكن من الممكن تطبيقها في الدولة المسلمة⁽¹⁾.

كتب (ميترنينخ) في أعقاب وفاة السلطان محمود الثاني قائلاً:

"كان التركيز على شكل الأمور أكثر من مضمونها، وذلك من أخطر الأخطاء التي ارتكبتها محمود الثاني، إذ نسب قيمة مشروعه إلى الشكل أكثر من المضمون. وعلاوة على ما تقدم، فإنه بدلاً من أن يتخذ الإجراءات التي من شأنها أن تكون ذات فائدة في حال تمّ تنفيذها وفقاً للنموذج المحلي للدولة، فلم يتردد في تطبيق تلك الإجراءات بطريقة مختلفة تماماً"⁽²⁾.

اتسمت مواقف (ميترنينخ) تجاه الحركة الإصلاحية في الشرق ومجهودات محمود الثاني الإصلاحية بكونها محافظة وكان يشاركه فيها دبلوماسيون نمساويون وبروسيون ومستشرقون وأفراد من سلالة هابسبورج. وفي ذلك الوقت، كان لمحمد علي أراء مشابهة وهو الذي حول مصر إلى قوة إقليمية من خلال إصلاحاته. كان محمد علي- وهو من معجبي نابليون- مقتنعاً بأنه ينبغي تطبيق الابتكارات المُستقاة من الغرب في الشرق تماشياً مع التقليد العثماني المسلم. ولذلك، فقد كان تطبيق كل ما هو غربي هرباً من التقليد الأعمى لكل ما هو حديث وتطبيقه البلدان الأوروبية تماشياً مع التقاليد المحلية. ولا حظ رحالة بريطاني –John Bowering- ذلك وعلق قائلاً: "إنه ليس بمقدورنا التقدم بالسرعة التي نتمناها، ولا أن نفعل كل ما نرغب به، وإذا قمت بارتداء البنطلون الخاص ب Colonel Campbell فهل سيجعني ذلك طويلاً مثله؟"⁽³⁾

والجدير بالذكر فيما يخص محمد علي، أنه على الرغم من عدم قدرة (ميترنينخ) على إخفاء شكوكه بشأن قدرات محمود الثاني –بصفته الحاكم الشرعي الذي ما كان دائماً ما يمنح محمد علي الدعم في الأمور المتعلقة بالسياسية لم يتردد في الإقرار بذكائه وعبقريته وقدراته التنظيمية الفائقة وطموحه وأحياناً غدره، وكان (ميترنينخ) معارضاً لمحمد علي الصعيد السياسي وحتى

Vienna, 30 July 1839, Hhsta, Sta, Tu`Rkei VI, 71.

(1) Metternich To Stu`Rmer, Vienna, 26 March 1841, Hhsta, Sta, Tu`Rkei VI, 83; Beauvale To Palmerston, Vienna, 19 May 1841, PRO, FO 120/197.

(2) Metternich To Stu`Rmer, Vienna, 2 December 1839, Hhsta, Sta, Tu`Rkei VI, 72.

(3) Bowering, Report On Egypt, 378.

العسكري⁽¹⁾. على الرغم من ذلك العداء، فإن (ميترنيخ) لم يعترض على مزايا الحاكم المصري بصفته مجدد مصر، وذكر (ميترنيخ) ذلك في كلماته قائلاً: "قد أدى نائب الملك عملاً عظيماً"⁽²⁾. وفيما يخص إصلاحات محمد علي، فإن (ميترنيخ) لم يعترض على التغييرات التي كانت تهدف إلى النمو الاقتصادي والكفاءة البيروقراطية في مصر خاصة عندما نتج عنها ثراء المواطنين النمساويين⁽³⁾ ولم تؤثر سلباً على العادات وعقيدة المسلمين:

"كان محمد علي أكثر مهارة من السلطان محمود، إذ كان قادراً على ملائمة الإصلاحات المستقاة من الغرب دون الاصطدام بالعادات الإسلامية أو بالعقيدة، مما ساهم في جعله أكثر قوة من الملك"⁽⁴⁾

لم يشجب (ميترنيخ) إصلاحات محمد علي، وفقاً لما ذكره Sabry، ولكنه استنكر غدره بالملك⁽⁵⁾. وفي المقابل، طبقاً (لميترنيخ)، فإن الإصلاحات التي انتهجها محمد علي قد تكون مثالا على الجهود الإصلاحية للسلطان لأن محمود الثاني تعهد باتخاذ العديد من الإجراءات الإصلاحية رداً على خطوات مشابهة لتلك التي اتبعها الحاكم المصري من طباعة الصحف، وإرسال الطلاب إلى أوروبا، حتى تشكيل جيش نظامي. كانت دائماً إنجازات محمد علي التي فاقت ما حققه الملك سبباً في ازدياد حده كراهية محمود الثاني لتابعه كما شعر (ميترنيخ) بالأسف أن رجلاً يمتلك مهارات محمد علي كان في السلطة في الإسكندرية وليس في إسطنبول⁽⁶⁾.

أظهرت إنجازات محمد علي أن تطوير الوضع الداخلي للإمبراطورية العثمانية ممكناً وعلى الرغم من أحكام (ميترنيخ) التي تتسم بالتشاؤم بشأن الوضع الداخلي للدولة ورأيه بأن إعادة الإحياء لم تتحقق؛ إلا أنهم ساهموا في التفاؤل بتحقيق ذلك وهو ما كان سائداً في Ballhausplatz إذ أصر

(1) Metternich To Trauttmansdorff, Vienna, 19 February 1833, Hhsta, Stk, Preussen 152; Metternich To Stu¨rmer, Vienna, 18 May 1839, Hhsta, Sta, Tu¨rkei VI, 70; Metternich To Prokesch, Vienna, 12 December 1840, Aus Dem Nachlasse, 190; Metternich To Prokesch, Vienna, 2 January 1841, Aus Dem Nachlasse, 207.

(2) Sainte-Aulaire To Soult, Vienna, 18 May 1839, Archives Du Ministe`re Des Affaires E`trange`res, Paris, Correspondance Politique, Autriche 426.

(3) Sauer, 'Schwarz-Gelb In Afrika,' 23.

(4) Metternich To Stu¨rmer, Vienna, 12 November 1839, Hhsta, Sta, Tu¨rkei VI, 72.

(5) Ibid

(6) Metternich To Esterha`zy, Vienna, 7 August 1839, Hhsta, Sta, England 225.

(ميترنيخ) على أن عدم تحقيق ذلك لا يرجع لنقص الموارد ولكن لعدم القدرة على الاستغلال الأمثل لها مما أعاق محاولات السلطان الإصلاحية، وكانت الدولة قادرة على الاستمرار في التواجد لعقود مع التطبيق الصحيح والإصلاحات المتمركزة حول تحسين عمل جهاز الدولة بالكامل.⁽¹⁾ ولذلك السبب، فإنه ينظر لحكم محمد علي في مصر بشكل إيجابي حتى إنه ساند ودافع عن المصلحين العثمانيين مثل Sadik Rifat Pasha وMustafa Reshid Pasha. وكان (ميترنيخ) علاقات وثيقة مع الأسماء سالفة الذكر وكان (ميترنيخ) وأصدقائه الدبلوماسيين تأثير على الآراء الإصلاحية لكل من Sadik Rifat Pasha وMustafa Reshid Pasha.⁽²⁾

قد يبدو تقدير (ميترنيخ) لReshid مدهشاً ويرجع ذلك لعاطفة Reshid تجاه فرنسا وبريطانيا العظمى. كان ذلك معروفاً وغير مرحب به/غير مستحب في فيينا ولكن بما أن (ميترنيخ) يعتقد بأن الدولة العثمانية ينقصها البيروقراطيون المهرة الأذكياء، فإنه يرحب بوجود رجل ذكي وغير فاسد مكرساً جهده لوطنه على رأس شؤون الدولة حتى لو أن هذا الرجل يحمل آراء مخالفة لتلك الخاصة بميتريخ المحافظ.⁽³⁾ وكان (ميترنيخ) لديه رأياً في بداية عام 1252 هـ / 1836م: "إن Reshid Bey واحداً من أكثر الرجال قدرة في الوزارة العثمانية إذ يجمع بين اللباقة والحكم الرشيد وعلى دراية بالعلاقات بين الوزارات الأوروبية المختلفة."⁽⁴⁾

إن ثقة (ميترنيخ) في Reshid Pasha دعمها المحتوى الإصلاحي للمرسوم وأعدده المصلح العثماني وأعلنه السلطان الجديد Abdülmecid الأول في 16 ذي الحجة 1836 هـ / 3 نوفمبر 1839م. تتمثل الإصلاحات المذكورة في ذلك المرسوم في إجراء إصلاحات أساسية تتمثل في إعطاء الضمانات لحياة وشرف وملكية رعايا السلطان ونظام جديد للضرائب ونظام الانضمام للجيش والمساواة الحقيقية بين كل الرعايا أمام القضاء بغض النظر عن ديانتهم. تمّ تحديد هذه

(1) Metternich To Sturmer, Vienna, 3 October 1833, Hhsta, Sta, Turkei VI, 59; Metternich To Esterha'Zy, Vienna, 26 May 1841, Hhsta, Sta, England 237.

(2) Mardin, 'The Influence,' 25

(3) Metternich To Hummelauer, Vienna, 9 January 1836, Hhsta, Sta, England 125; Metternich To Sturmer, Vienna, 27 June 1837, Hhsta, Sta, Turkei VI, 66; Metternich To Neumann, Ko'nigswart, 31 July 1840, Hhsta, Sta, England 230; Metternich To Neumann, Ko'nigswart, 5 September 1840, Hhsta, Sta, England 231; Davison, 'Foreign And Environmental Contributions,' 73-95.

(4) Metternich To Hummelauer, Vienna, 9 January 1836, Hhsta, Sta, England 125.

الإصلاحات في هذا المرسوم⁽¹⁾ التي كانت " تتسم بطابع إسلامي"⁽²⁾. وفيما يخص تناول حقوق الإنسان في ذلك المرسوم، فإنه يبدو ثوريا إذ تمّ ذكره في إطار دستور عثماني⁽³⁾. ساد رأي (ميتزنيخ) بأن ذلك المرسوم كان مجرد إعلان للمبادئ، نوعا من الما جنا كارتا للدولة العثمانية⁽⁴⁾.

سادت حالة من الدهشة في فيينا نتيجة المفاجآت التي فجرها المرسوم⁽⁵⁾ ولكن لاقى إقرار ذلك المرسوم ترحيباً واسعاً لثلاثة أسباب رئيسية؛ يتمثل السبب الأول في أن هذا المرسوم ليس دستورا ولكنه قرار الملك الذي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لرعاياه. ويكمن السبب الثاني في أن محتواه ليس ضارا إذ ذكر فيه ضمانات حقوق الإنسان وفقاً للإسلام والتقاليد العثمانية⁽⁶⁾. كتب ميتزنيخ للممثل الدبلوماسي النمساوي في إسطنبول ما يلي:

"إن الخطوة التي اتخذها السلطان Abdülmecid كانت صحيحة وحكيمة. وأرسى المبادئ التي تعد بمثابة أساس لحكمه. وهي مؤسسة على القانون الديني الذي كان يعد بمثابة القانون الأول لكل الدولة"⁽⁷⁾. وثالثاً كان من الممكن أن تسفر الوعود التي تضمنها المرسوم عن قرب الشعب من السلطان على حساب محمد علي، الذي اعتبره الكثيرون المصلح الوحيد القادر على علاج الدولة المعتلة.

وفقا (لميتزنيخ)، فكانت أكثر إشكالية المرسوم المعني تتمثل في قدرة الإدارة العثمانية على تنفيذه. كان (ميتزنيخ) متفائلا إذ ذكر "من الممكن أن يواجه عظمته مصاعب محددة في تطبيق المبادئ السالفة الذكر والتي لم تكن الإجراءات الحكومية مؤهلة لتنفيذهم. وبنى (ميتزنيخ) تفاؤله على وجود Reshid على رأس شؤون الدولة. وبحلول العام الجديد، فقد كان هناك تقارير واعدة

(1) Anderson, The Great Powers, 59–62.

(2) Davison, 'Turkish Attitudes,' 112–32.

(3) Lerchenfeld To Ludwig I Von Bayern, Vienna, 19 November 1839, Bhsta, MA, Wien 2408.

(4) Lerchenfeld To Ludwig I Von Bayern, Vienna, 20 November 1839, Bhsta, MA, Wien 2408; Berkes, The Development, 148–9.

(5) Lerchenfeld To Ludwig I Von Bayern, Vienna, 20 November 1839, Bhsta, MA, Wien 2408.

(6) Ibid.; Sturmer To Metternich, Constantinople, 6 November 1839, Hhsta, Sta, Tu'rkei VI, 70; Ko'nigsmarck To Frederick William III, Bu'Yu'kdere, 13 November 1839, Gsta PK, HA III, Mda I, 7281; Maltzan To Frederick William III, Vienna, 20 November 1839, Gsta PK, HA III, Mda I, 7350.

(7) Metternich To Sturmer, Vienna, 3 December 1839, Hhsta, Sta, Tu'rkei VI, 72. Metternich's Reaction To The Edict Was Briefly Analysed By Kornumpf, 'Die Tu'rkschen Reformdekrete,' 115.

بشأن الأنشطة التي تهدف إلى تحسين جهاز الدولة والحياة في الدولة ووصلت أصداء إيجابية إلى فيينا من السكان العثمانيين. ولم يدم هذا التقدم طويلاً إذ لم يعد Reshid موجوداً في السلطة عام 1257 هـ / 1841م على الرغم من محاولات (ميترنيخ) لمنع ذلك. وعندما علم (ميترنيخ) بذلك، لم يُخفِ الاسى الذي شعر به إذ ذكر بأنه "شعر بحزن بالغ إزاء علمه بأنباء إقصاء Reshid من منصبه الذي ظل يشغله بإخلاص طيلة سنوات في أحلك الظروف عندما كان في خدمة ملكه ودولته مما أعطاني دليلاً دامغاً بشأن مصداقيته وإخلاصه." كان قلقاً بشأن سلامة Reshid كما أوضح في تصريحه في منتصف صفر / إبريل:

"أتمني بالأ تترض سلامة Reshid لأية مخاطر ولكن بما لديه من روح تتقبل ذلك وفضائل أكثر من زملائه فسيعينه ذلك على العودة مرة أخرى ولذلك لا بد أن يبقى حياً".

وخفف تعيين رفعت باشا من إقصاء Reshid عن منصبه لأنه يعتبر رفعت باشا رجلاً أميناً ومقبولاً. على الرغم من أنه ليس بمستوى ذكاء Reshid – ولديه نظرة استشرافية أفضل من حيث تطبيق الإصلاحات وبمعنى آخر فإن الأمير وجد أن نظرة Reshid المستقبلية تتسم بكونها أكثر غربية ورفعت باشا أكثر إسلامية. ساهم ميول رفعت باشا في تشغيل الفرنسيين في الخدمة العثمانية أكثر من سابقه في ذلك التقويم الإيجابي الذي حظي به.

كان تشغيل الأجانب في الدولة العثمانية بمثابة تعويضٍ عن النقص الذي كانت تعانيه الدولة في الخبراء المتعلمين، ولم يعترض (ميترنيخ) على طلب المساعدة بهذا الشكل. لم يعترض (ميترنيخ) على طلب المساعدة إذا وضعت في الاعتبار. وفي حالة عدم أخذها في الاعتبار، من الممكن أن يمثل ذلك مشكلة إذ إنه ليس من المهم فقط الإصلاحات التي تجري ولكن من يقوم بالإصلاحات. ووفقاً (لميترنيخ)، تمّ تقليد العديد من التغييرات التي كانت ضارة للمجتمع العثماني من الغرب وذلك لأن "مجموعة من المغامرين"⁽¹⁾ نصحوا السلطان محمود الثاني بذلك، والذي فتح لهم محمود الثاني الباب في خضم حماسته الإصلاحية وسمح لهم بالتسلل إلى الإدارة العثمانية⁽²⁾.

بالإضافة إلى الإصلاحات التي لم تكتمل، والتقليد المبالغ فيه للغرب، كان (لميترنيخ) مأخذين على الطبيعة غير المنهجية لتشغيل الأوروبيين.

أولاً: كره تجمع العديد من الأفراد للعمل معاً على موضوع ما ولدى كل منهم آراء مختلفة

(1) Metternich To Sturmer, Vienna, 16 March 1841, Hhsta, Sta, Tu"Rkei VI, 83.

(2) Ibid.; Beauvale To Palmerston, Vienna, 13 April And 7 August 1841, PRO, FO 120/197.

بشأنه، مما كان له تداعيات سلبية، ولاسيما عند إنشاء جيش نظامي جديد ينقصه التجانس، إذا تلقى الجنود تدريبهم على أيدي بروس وفرنسيين وإيطاليين :

" لدي الباب العالي جنود وموظفون متمرسون على النهج الأوروبي، ولكن لم يعد لديه جيش وذلك لأنه لم يكن على دراية بكيفية إنشاء جيش آخر إذ تمّ تدمير الجيش العثماني العريق"⁽¹⁾.

ثانياً: تدمر (ميترنيخ) من شخصية الأجنبي التي تتطوي على العديد من المشاكل بمعنى آخر تفكيرهم التحرري، مع إظهار القليل من الاحترام لخصوصيات الشرق، مما كان له أثراً كارثية على الدولة. واعتبر أن طموح بعض منهم لجني الثروة التي لم يكونوا قادرين على الحصول عليها في وطنهم على نفس القدر من الخطورة مثل نشر الرؤى التي لا تصلح للتطبيق في وسط مختلف ثقافياً.⁽²⁾ وأصر أن انهيار الدولة العثمانية حتمي في حال ترك الدولة "الكل من يعملون لتخريبها تحت ذريعة جلب المنافع"⁽³⁾. باختصار، فقد امتد كفاحه ضد الليبرالية من المنطقة الأوروبية إلى العثمانية إذ حاول منع تطورها وتأثيرها الحتمي على الإصلاحات الحكومية.

وفقاً (لميترنيخ)، فكان الفرنسيون هم الأخطر إذ اعتبر أن كل رجلٍ فرنسيٍ ناقلاً احتمالياً لأفكار هدامة إذ أقرت إستراتيجيته الدبلوماسية بأنه من الممكن أن تنتشر تلك الأفكار من خلال مبادرات فرعية التي من الممكن أن تلقي بظلالها على الدولة العثمانية. كانت أهم أهداف سياسته الشرقية في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي (والتي كانت ضد الفرنسيين أكثر منها ضد الروس) تتمثل في منع تشغيل المواطنين الفرنسيين في خدمة السلطان. لم يكن هذا التوجه متأثراً فقط بالمنافسة النمساوية-الفرنسية بشكل عام، والكفاح من أجل التأثير السائد على بلاط السلطان، ولكن أيضاً اقتناع (ميترنيخ) التام بخبث الدبلوماسية الفرنسية الثورية⁽⁴⁾، والنظريات الغادرة المتعلقة ب"الدولة سيئة الحظ"⁽⁵⁾. باختصار، فإن الكفاح المضاد لليبرالية الذي انتهجه على القارة بأكملها امتد إلى الشرق.

(1) Metternich To Sturmer, Vienna, 3 December 1839, Hhsta, Sta, Tu'rkei VI, 72. The Fate Of Ottoman Troops In War As Well As Later Research On This Topic Gave Some Validity To Metternich's Criticism. Levy, 'The Officer Corps,' 21-39.

(2) Metternich To Sturmer, Vienna, 3 December 1839, Hhsta, Sta, Tu'rkei VI, 72; Metternich To Sturmer, Vienna, 16 March 1841, Hhsta, Sta, Tu'rkei VI, 83.

(3) Canitz To Frederick William IV, Vienna, 29 November 1841, Gsta PK, HA III, Mda I, 7363.

(4) Metternich To Apponyi, Vienna, 17 September 1834, Hhsta, Sta, Frankreich 294.

(5) Metternich To Apponyi, Ko'nigswart, 31 December 1827, Hhsta, Sta, Frankreich 265.

وبناء على ذلك، فإن (ميترنيخ) عارض خطط إرسال الشباب العثمانيين للدراسة في فرنسا عام 1245 هـ/ 1830م وطباعة الجرائد باللغة الفرنسية في العام التالي ومشروع إنشاء أكاديمية عسكرية قادها مسؤولون فرنسيون في 1251 هـ/ 1835م وتوظيف خبراء عسكريين فرنسيين للجيش العثماني بشكل عام. فيما يخص معارضته إرسال الشباب العثمانيين لفرنسا، كان ذلك خشية استغراقهم في الأفكار الهدامة خلال وجودهم في فرنسا. بخصوص الأكاديمية العسكرية، كان متخوفاً من انتشار تلك الأفكار في قلب الدولة: "كان من الممكن أن يتعرض السلام والهدوء الذي ساد عاصمة الدولة العثمانية للخطر بسبب عدد من المسؤولين الفرنسيين وينبغي الاعتراف بأنه سيكون هناك من سيتخفى في هيئة محاضرين سيحاولون غرس الأفكار والعقائد الثورية هادمة للنظام القائم في الدولة العثمانية".⁽¹⁾ وفي كلتا الحالتين، نجح في التصدي لتلك المشروعات. وفيما يتعلق بالمسؤولين الفرنسيين الذين يخدمون في الجيش العثماني، من الممكن أن يُعزى طردهم في صيف 1251 هـ/ 1836م إلى الضغط الدبلوماسي⁽²⁾ النمساوي-الروسي المكثف. بخصوص الصحف الفرنسية، فإن رد فعل الدبلوماسية النمساوية جاء متأخراً إزاء الخطة التي حازت إعجاب السلطان وهنا تعرض (ميترنيخ) لهزيمة.⁽³⁾

ساند (ميترنيخ) الجهود الروسية ضد تشغيل المسؤولين البريطانيين في الجيش والبحرية العثمانية رغم أن هذا الكفاح لم يكن أمراً شخصياً بالنسبة له مثلما كان الحال مع التهديد الذي يتمثل في الوجود الفرنسي. كانت الأنشطة التي مارسها الجنرال البولندي Wojciech Chrzanowsky في شرق الأناضول بتحريض من وزير الخارجية البريطاني هي الاستثناء الوحيد. فيما يخص المدربين العسكريين الفرنسيين، فإن (ميترنيخ) كان ناجحاً في حالة Chrzanowsky والمسؤولين الفرنسيين إذ لم يكن Chrzanowsky أي تأثير على الجيش العثماني ولم يوظف السلطان أيّاً من

(1) Metternich To Esterha'Zy, Vienna, 14 March 1835, Hhsta, Sta, England 214.

(2) Ponsonby To Palmerston, Therapia, 28 December 1836, PRO, FO 78/278.

(3) More On Metternich's Opinions Of The Ottoman Students See Metternich To Ottenfels, Vienna, 2 January And 3 February 1830, Hhsta, Sta, Tu`Rkei VI, 51; On The Printing Of French Newspapers See Metternich To Ottenfels, Vienna, 6 And 25 October 1831, Hhsta, Sta, Tu`Rkei VI, 53; On The Military Academy Led By French Officers See Metternich To Stu`Rmer, Vienna, 7 January And 13 March 1835, Hhsta, Sta, Tu`Rkei VI, 64, Metternich To Ficquelmont, Vienna, 10 January And 13 March 1835, Hhsta, Sta, Russland III, 105, Metternich To Esterha'Zy, Vienna, 14 March 1835, Hhsta, Sta, England 214.

لم يقصر (ميترنيخ) كفاحه ضد الفرنسيين وأحياناً البريطانيين في الشرق بغرض تعطيل خططهم ولكن لأنه مستعدٌ لدعم أرائه المتعلقة بالإصلاحات العثمانية مصاحبة لها المشاركة الفعالة لإمبراطورية هابسبورج في الجهد الإصلاحي للسلطان. عكس هذا السلوك رغبة في المساهمة في إحياء الدولة العثمانية وتنامي التأثير النمساوي في إسطنبول. وعلاوة على ذلك، فكان من الطبيعي أن يترتب على منع الباب العالي تشغيل المستشارين العسكريين الفرنسيين والبريطانيين أن يتوجه السلطان لبلدان أخرى بنفس الطلب. وينجم عن رفض هذا الطلب، عودة الملكية العثمانية للقوتين الليبراليتين ما من شأنه أن يحول انتصار المحافظين لهزيمة.

كما كان متوقفاً، طلب محمود الثاني المساعدة من القوتين الألمانيةين للمساعدة في تكوين جيشه الجديد من خلال طلب 21 خبيراً عسكرياً، و15 من بروسيا و6 من النمسا. جاءت الاستجابة قاطعة من برلين وفيينا ولكن قدمت برلين المساعدة العسكرية لأن الباب العالي سحب طلبه الذي قدمه للمسؤولين النمساويين.⁽²⁾ لم يتضح سبب هذا التحول، ولكن من الممكن الافتراض أن السبب في ذلك يعود لإبداء المعارضة تجاه القوى الغربية.⁽³⁾ إن معارضة روسيا لوجود المسؤولين النمساويين في الشرق – كما زعم المؤرخ George Rosen دون الاستناد إلى أية وثائق⁽⁴⁾ – مفتوحاً للمناقشة ولكن تبدو وجهة النظر تلك مشكوك في صحتها.

رغم أن T sar كان يفضل مهمة عسكرية بروسية؛ إلا أن النمساويين كانوا لا يزالون اختياراً أفضل من الفرنسيين أو البريطانيين وهولا يزال بحاجة لدعم إمبراطور هابسبورج في الشرق ومن الممكن أن يسهم الكشف عن الدسائس الروسية التي دبرتها ضد تشغيل رعاياه في حدوث تداعيات خطيرة ولاسيما في الظروف المحيطة ببلاط السلطان إذ يزدحم بأفراد قابلين للفساد ومرأوغين. رغم أنه من المحتمل أن يكون القرار الخاص بالمسؤولين النمساويين تسبب في حالة من الارتباك في

(1) Metternich To Sturmer, Vienna, 26 And 27 January 1836, Hhsta, Sta, Turkei VI, 65; Sturmer To Metternich, Constantinople, 10 February 1836, Hhsta, Sta, Turkei VI, 64; Rodkey, 'Lord Palmerston I,' 578; Todorova, 'British Andrusian,' 19; Maier, 'Reformwille Und Beharrung,' 44.

(2) For More On The Mission Of The Prussian Officers See Hajjar, L'Europe, 174–7.

(3) Sturmer To Metternich, Constantinople, 10 February And 4 May 1836, Hhsta, Sta, Turkei VI, 64; Metternich To Sturmer, Vienna, 26 January And 23 February 1836, Hhsta, Sta, Turkei VI, 65; Metternich To Sturmer, Vienna, 25 July 1837, Hhsta, Sta, Turkei VI, 67.

(4) Rosen, Geschichte Der Turkei, 234.

فبينما إلا أن تشغيل البروسيين بدلاً من الفرنسيين والبريطانيين كان يعد بمثابة انتصارٍ للدبلوماسية المحافظة. (1) قد يري في مشاركة النمسا في تطوير الظروف الصحية في الدولة العثمانية إجراءً لتعويضها إذ أمر الباب العالي عام 1253هـ/ 1838م بتشغيل ستة أطباء نمساويين لتطبيق إجراءات ضد انتشار الأوبئة (2) وبعد مرور عامين عمل عشرة أطباء في المستشفيات العسكرية في سوريا (3).

وفي الاتجاه المقابل، سافر شباب عثمانيون إلى النمسا للتعليم، وقدم (ميترنيخ) والإمبراطور فرانسييس الأول ذلك العرض لهؤلاء الشباب في أوائل 1245 هـ / 1830م في محاولة لإبطال مقاومة الجهود الفرنسية في هذا المجال. (4) وفقاً (لميترنيخ)، فإن فيينا كانت تعد بمثابة موقع مثالي للشباب المسلمين للحصول على تعليم راسخ دون خطر، إنه من الممكن أن يكونوا قد تأثروا بأفكار غير صحيحة. كما أشار (ميترنيخ) قائلاً "سيكون إرسال الرجال لنا دائماً أقل خطراً للباب العالي أكثر من تفريقهم لأماكن أخرى. سيجد الشباب العثمانيون في بلدنا اتجاهاً مفيداً أو اتجاهاً محمدياً". (5) على الرغم من أن هذا الموضوع لم يتم بحثه بعد، إلا أنه من الواضح من المراسلات الدبلوماسية التي أجريت عليها الدراسة أنه بحلول النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي كان هناك خمسة طلاب عثمانيون في النمسا ولاسيما في الأكاديمية العسكرية (6).

من الصعوبة بمكان، إذا لم تكن مستحيلة، أن نجد في التاريخ الأوروبي رجلاً بأهمية (ميترنيخ) الذي أبدى اهتماماً بالموقف الداخلي للدولة العثمانية والإسلام. كان الاجتهاد الذي عمل به (ميترنيخ) لجمع المعلومات وعاطفته التي علق بها على الأوضاع الداخلية في الدولة وغيرها كان فريداً وكان مخلصاً في اعتقاده بالحاجة لإجراء إصلاحات في الشرق. لم يهتم وزير نمساوي آخر

(1) Metternich To Sturmer, Vienna, 25 July 1837, Hhsta, Sta, Tu'rkei VI, 67.

(2) Lerchenfeld To Ludwig I Von Bayern, Vienna, 20 May 1838, Bhsta, MA, Wien 2407; Lamb To Palmerston, Vienna, 5 June 1838, PRO, FO 120/169.

(3) Sturmer To Metternich, Constantinople, 14 April 1841, Hhsta, Sta, Tu'rkei VIII, 15; Sturmer To Metternich, Constantinople, 7 July 1841, Hhsta, Sta, Tu'rkei VIII, 16; Ko'nigsmarck To Frederick William IV, Bu'Yu'Kdere, 18 November 1840, Gsta PK, HA III, Mda I, 7283; Maltzan To Frederick William IV, Vienna, 13 November 1840, Gsta PK, HA III, Mda I, 7359; Maltzan To Frederick William IV, Vienna, 10 December 1840, Gsta PK, HA III, Mda I, 7360.

(4) Metternich To Ottenfels, Vienna, 2 January 1830, Hhsta, Sta, Tu'rkei VI, 51.

(5) Metternich To Ottenfels, Vienna, 3 February 1830, Hhsta, Sta, Tu'rkei VI, 51.

(6) Lerchenfeld To Ludwig I Von Bayern, Vienna, 29 November 1839, Bhsta, MA, Wien 2408.

في وقت سابق أو لاحق بهذا الموضوع كما فعل (ميتريخ). من كل الأوربيين الذين كانوا يعقلون مركزاً على نفس القدر من الأهمية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، تناول وزير الخارجية البريطاني Henry John Temple هذا الموضوع لدرجة مشابهة لتلك التي تناولها بها (ميتريخ) إذ كان هو الوحيد الذي اتخذ خطوات عملية في سبيل تحقيق ذلك من خلال إرسال مستشارين عسكريين بريطانيين للشرق الأدنى وهولم يتجه للفلسفة النظرية كما فعل (ميتريخ). إن ذلك الاختلاف ناشئ عن التمايز البارز في الشخصيتين.⁽¹⁾

ساهم الطابع المحافظ (لميتريخ) وكفاحه ضد الليبرالية في تعزيز رأيه الخاص بأهمية المحافظة على الشخصية العثمانية-الإسلامية للدولة وعدم ملائمة تطبيق نماذج الحكم الأوروبية في منطقة مختلفة ثقافياً. إن الافتراض الرئيسي بشأن الحاجة للحفاظ على الطبيعة الخاصة بالدولة العثمانية قائم على أساس من الصحة- كما أشار Carter Vaughn Findley- لوجود ثلاثة مصادر رئيسية للسلطة القانونية للدولة الإسلامية التقليدية تتمثل في إرادة الله التقليد الديني-القانوني الإسلامي والعادات.⁽²⁾ أكد السيد Charles K. Webster حقيقة أن نفوذ السلطان يرتكز على عقيدة الإسلام لأن ذلك فقط يمنحه "نفوذاً لا جدال فيه على شعبه وهيمنة شعبه على الأعراق التي يغزوها"⁽³⁾. فيما يتعلق بتحذير (ميتريخ) بخصوص التقليد الأعمى للغرب، فينبغي ذكر ما قالته المؤرخة: عفاف لطفي السيد، في هذا الشأن "لا يمكن استيراد الإصلاحات كاملة دون أي محاولة لإدخال تعديلات عليهم لتتلاءم مع خصوصية الدولة وروحها".⁽⁴⁾

من الصعوبة ذكر ما إذا كانت انتقادات (ميتريخ) لإصلاحات محمود الثاني مبررة أم لا وعلى الرغم من إبداء المؤرخين موافقتهم على أن الملك أرسى الأساسات الضرورية لمزيد من التغييرات لكنهم لم يجمعوا على ما إذا كانت إصلاحاته تخص مشاكل الدولة فعلى سبيل المثال، اعتبر المؤرخون Josef Matuz و Sir Charles K. Webster أو Zahra Zakiia أن إصلاحات محمود الثاني سطحية. وخلافاً لذلك، فإن Erik J. Zürcher رفض كون هذه "الإصلاحات سطحية

(1) Rodkey, 'Lord Palmerston I,' 570-93; Rodkey, 'Lord Palmerston II,' 193-25.

(2) Findley, Bureaucratic Reform, 166

(3) Webster, Palmerston I, 86

(4) Marsot, 'What Price Reform?,' 7.

وانتهت على أعتاب الباب العالي"⁽¹⁾. يبدو M.E. Yapp وسطي بين هذين الرأيين.⁽²⁾

وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الممكن تقييم بعض مظاهر موقف (ميترنيخ) تجاه حركة الإصلاح العثمانية تقيماً إيجابياً ولاسيما احترامه لمجتمع مختلف العادات والدين، حتى ولو اعتبر الدين غير متوافق مع الطموح لخلق دولة عملية على الطراز الأوروبي بصرف النظر عما إذا كان النموذج متبعاً بين القوى الليبرالية أوفي النمسا. وعلى الرغم من أنه لم يكن معجبا بالعالم العثماني-الإسلامي⁽³⁾ إلا إنه رفض كافة طلبات زيارة الشرق من خلال انجازات الحضارة الغربية أو طلبات الحماية من الغرب على الشرق مثل تلك الصادرة عن Alphonse de Lamartine بما لديه من "أفكار الثقافة الأوروبية" بدافع من الانفعال والتجاهل التام للموقف الفعلي في الشرق.⁽⁴⁾ في هذا الصدد، فإن لدى (ميترنيخ) حساسية تجاه الاختلافات الثقافية ويختلف موقفه عن السلوك المتعطرس لعددٍ من الأوروبيين الذين لم تكن لديهم القدرة أولم يرغبوا في فهم حقيقة الموقف السائد في الشرق و"حكموا على الأوضاع الداخلية العثمانية وفقاً لأنماطهم الفكرية"⁽⁵⁾.

وفي أغلب الظن أن ذلك حدث نتيجة تلقي الدبلوماسيين النمساويين الذين يخدمون في الدولة العثمانية تعليمهم في الأكاديمية الشرقية في فيينا إذ تعلموا التعرف على كافة أنماط العثمانيين والمسلمين واحترام ثقافتهم ودينهم.⁽⁶⁾ ووصل بعضهم لمناصب في القضاء النمساوي وكان تأثيرهم على تفكير (ميترنيخ) جلياً. علاوة على ذلك، نشر الدبلوماسيون البافاريون والبروسيون آراءهم في المحاكم إذ وجدوا صدى لا بأس به لأرائهم. كانوا دائماً ما يواجهون استفساراتهم (لميترنيخ) في أمور تخص حركة الإصلاح العثمانية واستجوبه أبرز المصلحون العثمانيون مثل مصطفى رشيد باشا ورفعت باشا. دون مبالغة، فإن فيينا أصبحت مصدراً هاماً للمعلومات والآراء المتصلة بحركة الإصلاح العثمانية على الأقل بالنسبة للوسط الذي يتحدث الألمانية ومركزاً للنقاش حول هذا

(1) Matuz, Das Osmanische Reich, 224; Webster, Palmerston I, 86; Zakia, 'The Reforms,' 424; Zu'rcher, Turkey, 47.

(2) Yapp, The Making, 108.

(3) Metternich To Prokesch, Vienna, 9 January 1841, Aus Dem Nachlasse, 205.

(4) Metternich To Apponyi, Vienna, 12 July 1841, Hhsta, Sta, Frankreich 322; Canitz To Frederick William IV, Vienna, 29 November 1841, Gsta PK, HA III, Mda I, 7365; Bertsch, Anton Prokesch, 287-8.

(5) Vocelka, 'Die Beurteilung,' 415.

(6) Fichtner, Terror And Toleration, 130

الموضوع. على الرغم من أن (ميتزنيخ) لم يقدم أي أفكار مبتكرة تتعلق بما يمكن القيام به فعلياً لإحياء الدولة العثمانية إلا أنه ينبغي ذكر أنه أيضاً لم يكن هناك من لديه خطة قابلة للتطبيق.

ثالثاً: الطب النمساوي، وإصلاح الهياكل الطبية في الدولة العثمانية

1254هـ/ 1838م – 1266هـ/ 1850م:

كتب Max Neuburger - المتخصص في تاريخ الطب في فيينا- مقالاً قصيراً عن "الأطباء النمساويين بصفتهم رواد الطب والصحة العلمية في الدولة العثمانية" وتناول بالدراسة عمل الأطباء النمساويين الذين انخرطوا في تحول الهياكل الطبية في الدولة العثمانية في منتصف القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي⁽¹⁾. فقد ساهمت الحرب العالمية الأولى- التي نشر فيها Neuburger مقاله- في تحول النمسا من عدوسابق لتكون أبرز حلفاء إمبراطورية هابسبورج. وتؤكد الدراسة التي أجراها Neuburger على دور إمبراطورية هابسبورج بصفقتها شريكا فيما يطلق عليه "مهمة تمدن" التي أضاءت بنور العلم "الشرق غير المتحضر". لخص Neuburger- في جملة المقدمة- فخر المدرسة الطبية في فيينا في القيام بذلك الدور قائلاً:

"ترجع المحاولة الأولى لإنشاء إدارة الحجر الصحي في الدولة العثمانية، وتشكيل طبقة مثقفة من الأطباء إلى العمل المتحضر الذي قامت به النمسا⁽²⁾. يتطابق تأكيد Neuburger مع جيله من المؤرخين فيما يخص السمة "الحضارية" لعمل الأطباء كما أوضح Pyenson. ولكنه كان يعكس أيضاً الدور الذي كان يلعبه الأطباء النمساويين في التنصير مع ممارسة الطب وكان لهم دور في الإصلاح الطبي في الدولة العثمانية أثناء أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي⁽³⁾.

استمرت فترة التأثير النمساوي على الشؤون الطبية في الدولة العثمانية لمدة خمسة عشر عاماً ما

(1) Neuburger (1917). Neuburger, M. (1917).O“ Sterreichische Rzte Als Pionere Der Wissenaftlichen Medizin Und Des Sanita“ Tswesens In Der Tu“ Rkei (1839–1856): Separatabdruck Aus Der Wiener Medizinischen Wochenschrift. Vienna: Perles.

(2) Ibid., P. 1.

(3) يوجد عدة ملاحظات بشأن المصطلحات المذكورة في هذه الورقة البحثية: يستخدم مصطلح "الأطباء النمساويين" اختصاراً للأطباء من إمبراطورية هابسبورج بغض النظر عن جنسيتهم. وستشير كلمة "أوروبي و/أو الطراز الأوروبي" إلى مؤسسات وسط وغرب أوروبا. ويستخدم مصطلح "إصلاح" في هذه الورقة البحثية لوصف عملية التغيير، ولا تعني تفوق المجتمعات الغربية. وللمزيد حول استخدام مصطلح "إصلاح"، انظر Davison (1963), P. 5. يشير Davison إلى استخدام العثمانيين المعاصرين لنظير كلمة Reform في اللغة التركية Islah.

بين 1254هـ/ 1838م و1270هـ/ 1854م. شهد أوائل خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي نهاية مفاجئة لهذا التأثير النمساوي وخاصة في ضوء التقدم السريع الذي حققه الطب الألماني/النمساوي والذي بدأ في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي⁽¹⁾. كما كان " تصدير " الطب من فيينا إلى إسطنبول لاعتبارات سياسية واقتصادية ولخدمة دبلوماسية هابسبورج وتطلعاتها أكثر من كونها اعتبارات علمية خالصة.

إن أغلب الفترة التي تناولها البحث في علاقات هابسبورج بالدولة العثمانية قائمة على مطالعة هذا الموضوع في الدوريات الطبية الألمانية والنمساوية في منتصف أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، إن تناول المكثف لعمل النمساويين في مدرسة الطب في إسطنبول وحالة الشؤون الصحية العامة في الدولة العثمانية في وسائل الإعلام الطبية النمساوية ذهب إلى ما هو أبعد من "حماسة مستشرقين"، إذ إنها عكست الاهتمام المهني والسياسي لإمبراطورية هابسبورج بالظروف الصحية في الدولة العثمانية في وقت كانت الأمراض المعدية تمثل تهديداً للسكان الأوروبيين. أما من وجهة النظر النمساوية، فشكّلت جهود إصلاح التعليم في مجال الطب في الدولة العثمانية جزءاً رئيسياً من سياسات الدولة المتعلقة بالحجر الصحي. ومن الجانب العثماني، فكان إصلاح التعليم في ذلك المجال وثيق الصلة بالأزمة العصبية التي شهدتها الدولة في عشرينيات وثلاثينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي والسياسات الإصلاحية اللاحقة. في التاريخ العثماني، بدأت فترة الإصلاح بمرسوم Gu'lhane الملكي الذي صدر عام 1255هـ/ 1839م وهو ما يطلق عليه tanzimat وتمّ تناوله في البحث العثماني المعاصر. ربط التاريخ الأوروبي انخراط الأوروبيين في عملية الإصلاح في تلك الفترة بالطموحات الملكية "للقوى الأوروبية"⁽²⁾

(1) انظر. Warner (1998) And Bonner (1995) عن كيفية إحلال فيينا- في 1266هـ/ 1850م- محل باريس بصفتها المركز الأوروبي الرائد في التعليم الطبي

Warner, J. H. (1998). Against The Spirit Of The System: The French Impulse In Nineteenth-Century American Medicine. Princeton: Princeton University Press. Bonner, T. N. (1995). Becoming A Physician: Medical Education In Britain, France, Germany, And The United States, 1750–1945. Oxford: Oxford ,University Press.

(2) يتضمن Anderson (1966); Deringil (1998); Cleveland (1994) أمثلة للأدبيات الكثيرة بشأن هذه الفترة بالتأكيد على التاريخ السياسي. تشير "القوى الأوروبية" هنا إلى القوى الخمس العظمى للقرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجري / الثامن والتاسع عشر الميلادي وهي إمبراطورية هابسبورج، روسيا، وبروسيا، وبريطانيا، وفرنسا.

وبتأثير اقتصادا تههم⁽¹⁾. وفي الآونة الأخيرة، بدأ الباحثون في التأكيد على أهمية نقل العلم والتكنولوجيا⁽²⁾.

إن الطب في العديد من جوانبه مرتبط بالجهود الإصلاحية المبذولة في فترة التنظيمات. وقد نتج عن إدخال مؤسسات تعليمية طبية حديثة وإدارة صحية⁽³⁾ وجمعيات مهنية⁽⁴⁾ وتشريع طبي تقييدي⁽⁵⁾ تمركز الطب وتوحيده، مما أثر على المجتمع العثماني بأكمله. فقد قلصت تلك الإصلاحات "السوق الحر" في الرعاية الصحية بشكل تدريجي، وأحلوا محله نظاماً يتسم بكونه أكثر تنظيماً من الناحية التعليمية والممارسة الطبية، والتي تشكلت على غرار النماذج الأوروبية وخاصة في البداية اعتماداً على المساعدة الأوروبية. إن كلمة "تمدن" هنا تعني هيكلة وإنشاء ماكان يعرف بنظام "النموذج الأوروبي" في شؤون الرعاية الصحية كما حدث في المقاطعة العثمانية السابقة البوسنة بعد ثلاثة عقود تالية⁽⁶⁾. وأوضحت الدراسات الحديثة التي تتناول بالتحليل تطور الطب الحديث في مناطق أخرى في الشرق الأوسط، إن إنشاء مثل تلك النماذج الأوروبية أو المدارس الطبية قد لعب دوراً رئيسياً في ذلك التطور.⁽⁷⁾

إن ما أسهمت به إمبراطورية هابسبورج من تشكيل "طبقة متعلمة من الأطباء" - كما أوضح Neuburger - تخفي كون ذلك صدفة في تاريخ العلاقات الثنائية بين الدولة العثمانية وإمبراطورية هامبسبورج. ويتضح أن عمل الأطباء النمساويين في المدرسة الطبية الملكية في إسطنبول كان بناء على نماذج هابسبورج، وساهمت في إحداث تغيير في أساسات الرعاية الصحية

(1) بعض الأمثلة مثل (Kasaba (1988); Owen (1981); Pamuk (1987). وأيضا بعض الأوصاف مع التأكيد على التاريخ الاجتماعي نجدها في (Quataert (2000) و (Faroqhi (1995).

(2) انظر إلى (Ihsanog`lu (1992, 2000, 2004) إذ ذكر Ekmeleddin _Ihsanog`lu العديد من الأعمال الخاصة بالتاريخ التركي.

(3) انظر (Panzac (1986) And Kurz (1999) للإطلاع على بدء الإدارة الصحية في الدولة العثمانية.

(4) انظر إلى (Ihsanog`lu (1996) لمعرفة أصل المجتمعات المتعلمة في الدولة العثمانية.

(5) انظر إلى (Young (1905), P. 99 لمعرفة القواعد القانونية لإنشاء صيدلية عام 1826.

Young, G. (1905). Corps De Droit Ottoman: Recueil Des Codes, Lois, Re`Glements, Ordonnances Et Actes Les Plus Importants Du Droit Inte`Rieur, Et D'e`Tudes Sur Le Droit Coutumier De L'e`Mpire Ottoman, 3. Oxford: Clarendon Press. P.99

(6) انظر إلى (Haselsteiner (2000), Stachel (2003) And Kurz (2005) بشأن فترة الإدارة العثمانية في البوسنة

(7) تناول كل من (Kuhnke (1990); Sonbol (1991); Gallagher (1993); Ebrahimnejad (2000) And Fahmy (2002) تطور البنين الطبي في الدولة العثمانية ومصر وبلاد فارس (إيران) في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. حيث شكل إنشاء مدارس طبية جزءاً حاسماً في هذه العملية في طهران والقاهرة.

والخدمات الطبية في الدولة العثمانية. كما يتضح، أن الطب عمل بمثابة وسيلة لمواصلة الطموحات الدبلوماسية والاقتصادية النمساوية خاصة في ظل سياسات العزلة الدولية. وفي نفس الوقت اعتبر هؤلاء الأطباء أنفسهم ممثلين عن "الحضارة الأوروبية"⁽¹⁾. كما تلقى ضوءاً جديداً على الدور النمساوي الجوهري متعدد الأوجه في عملية الإصلاح الطبي في الدولة العثمانية وذلك استناداً على إعادة تقويم المصادر المعاصرة التي تتضمن الصحف وملفات-Haus ، Hof- und Staatsarchiv في فيينا والمراجعة النقدية للأدبيات الفرعية.

على الرغم، من تأكيد الروايات التي صدرت عن زوار الدولة العثمانية في منتصف القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي بشأن وجود اختلافات بين الطب "الشرقي" و"الأوروبي"⁽²⁾، إلا أنه يوجد ما يؤدي إلى الافتراض بأن وسائل ومفاهيم الصحة والمرض التي سادت في الدولة العثمانية لم تختلف عن تلك المتبعة في الطب الأوروبي على الأقل حتى النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، وكان هناك اتصال دائم وتداول للمعلومات بين الأطباء العثمانيين ونظرائهم الأوروبيين ليس فقط من الغرب إلى الشرق، ولكن أيضاً من الشرق إلى الغرب، ويعد اللقاح المضاد لجذري البقر من أكثر الأمثلة شيوعاً في هذا الإطار⁽³⁾. كان العديد من الأطباء الممارسين يقدمون الخدمات الطبية في معظم الدولة العثمانية وتخصصوا في معالجات لعددٍ من الأعراض بدلاً من معالجة أمراض موحدة، وقد استقوا معرفتهم في هذا الشأن من مصادر متعددة غير أكاديمية⁽⁴⁾، بالإضافة إلى هؤلاء "المتخصصين" الذين نقلوا مهاراتهم من جيل لآخر، قدمت المدارس تعليماً طبيّاً اتسم بكونه أكثر رسمية. اختلف هذا التدريب

(1) نشر مؤرخو الطب النمساويون والعثمانيون عدداً من المقالات حول هذا الموضوع. استنقى أغلبهم معلوماتهم في هذا الشأن من مصادر معاصرة ولكنهم أخطوا في تقديم تفهيمهم النقدي لذلك. قدم Arslan Terzioğlu -المؤرخ التركي للطب- عدداً من البحوث فيما يخص العلاقات الطبية. للاطلاع على نظرة فاحصة لمجمل بحثه انظر Terzioğlu (1996). تناولت العديد من الندوات الثنائية لمؤرخي الطب العثمانيين بين منتصف ثمانينات وتسعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي نواحي مختلفة لهذا الموضوع. تمّ نشر هذه المقالات باللغة الألمانية والتركية. للحصول على ملخص باللغة الإنجليزية بشأن تاريخ الطب في الدولة العثمانية، فانظر Erdemir ((&)) Kahya (1997)

(2) كتب الطبيب النمساوي Lorenz Rigler عملاً هاماً عن حالة الرعاية الصحية والأمراض المنطوية في الدولة العثمانية ويوجد ذلك في Rigler (1852).

(3) وضع بعض مؤرخي الطب التركي حداً فاصلاً بين خرافات الطب الشعبي والطب الأوروبي "الحديث" وللإطلاع على المناهج المختلفة التي تناولت تاريخ الطب العثماني بالتفصيل، انظر Murphey (1992) Pp. 376-381

(4) يوجد العديد من التقارير التي تخص الأطباء. بجانب الأوصاف الشاملة التي ذكرها Rigler (1852), Vol. 1, Pp. 342-361 فإن الدورية النمساوية Wiener Medicinal Halle (1861) تضم العديد من التفاصيل. انظر N. N. (1861).

عن المناهج الموحدة في الجامعات الأوروبية.⁽¹⁾ ويكمن الاختلاف الرئيسي بين الطب "الأوروبي" و"العثماني" في تنظيمه. بينما كان للجامعات والدولة في أوروبا تأثيراً قوياً على الطب من خلال التشريع والتعليم الأكاديمي، متضمنة الفحص الطبي العام، فظل الطب في الدولة العثمانية مستقلاً عن التأثير المؤسسي (الذي يؤثر في أوروبا) حتى أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. حيث كانت مدرسة الطب التي تمّ إنشاؤها على غرار النموذج الأوروبي تمثل أول مؤسسة رئيسية تتحدى هذا الاستقلال وبالتالي فهي تعد بمثابة نقطة تحول للطب في الدولة العثمانية بشكل عام.

وبالأخذ في الاعتبار التاريخ الثنائي للدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية، فإن لجوء المسؤولين العثمانيين لإمبراطورية هابسبورج لطلب المساعدة في إنشاء أساسات طبية ليس مفاجئاً. على الرغم من الحرب والنزاعات، فكان لإمبراطورية هابسبورج والدولة العثمانية علاقات مستمرة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي منذ وقوع أول مواجهات عسكرية بين الجانبين في القرن العاشر الهجري / السادس عشر. الميلادي⁽²⁾ في أعقاب فترة شهدت نزاعات مسلحة بين الجانبين ووصلت إلى ذروتها بحصار فيينا عام 1094هـ/1683م والحروب المتعاقبة، فتحوّلت العلاقات بينهما إلى ائتلاف للمصالح المشتركة. منحت النمسا المساعدة العسكرية وغير العسكرية للدولة العثمانية بهدف ضمان المقاومة العثمانية للسياسات التوسعية الروسية متأثرين في ذلك بمبدأ للمستشار النمساوي (ميتزنيخ) المتعلق بالاستقرار، والذي كان يهدف لتوازن القوة بين "القوى الأوروبية". كان الطب – تالياً للدروس العسكرية وبعثات التعدين - يعد جزءاً جوهرياً من تلك المساعدة المقدمة من جانب هابسبورج أثناء النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي.⁽³⁾

لقد منح الباب العالي⁽⁴⁾ الأولوية لإنشاء مدرسة طبية على غرار النموذج الأوروبي في أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر لأسباب متعددة. كان أكثر الأسباب وضوحاً يتعلق بالحاجة لطاقم طبي للعمل في الجيش العثماني. أثناء النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر

(1) Kahya (((&))) Erdemir (1997), Pp. 66.

(2) انظر. Terziog˘lu (1974, And Extended 1987) للاطلاع على ملخص للعلاقات الطبية بين فيينا واستانبول.

(3) تناولت العديد من الدراسات العلاقات الطويلة والثرية بين العثمانيين والنمساويين. إن أحدث المساهمات التي تناولت هذا الموضوع تتمثل في إجراءات المؤتمر الخاص بالتاريخ الثنائي للعثمانيين والنمساويين وحرره Kurz (2005).

(4) إن مصطلح Porte يعني البلاط الملكي والسلطات المركزية في إسطنبول والتي صاغتها الإمبراطورية الدبلوماسية.

الميلادي، وكان الأجانب يقدمون الخدمات الطبية في الجيش، وكانت تلك العمالة مُكلفة؛ ولم يكن لديهم الكفاءة اللازمة⁽¹⁾. ولم يكن من المستحب لجيش أن يعتمد على مساعدة طبية من مغامرين أوروبيين كان هدفهم الرئيسي جمع ثروة بدلاً من تقديم خدمة طبية فعالة.

علاوة على ذلك، فقد ازدادت التجارة الأوروبية مع الدولة العثمانية بشكل ملحوظ أثناء العقود الأولى من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. وفي الوقت ذاته، فإن الأوروبيين قد عزو تفشي الأمراض مثل الطاعون والكوليرا والتي اجتاحت وسط أوروبا للمرة الأولى إلى الظروف الصحية السيئة للدولة العثمانية⁽²⁾. لذلك فقد زادوا من الضغط على العثمانيين لاتخاذ إجراءات فعّالة ضد أي وباء جديد. فقد حثت "القوى الأوروبية" السلطات العثمانية على إنشاء مراكز للحجر الصحي في الموانئ والطرق الرئيسية على الرغم من كون كفاءة تلك المحاجر في محاربة الطاعون والكوليرا محل تساؤل حتى في أوروبا⁽³⁾. ومن الممكن تنفيذ الشرطة الصحية وفقاً للنموذج الأوروبي وذلك بوجود عدد كاف من الخبراء المدربين الذين على دراية باللغات الأوروبية والطب والثقافة العثمانية. ولذلك، أصبح من الضروري وجود شروط مسبقة تتمثل في إنشاء مؤسسات صحية ومدرسة لتوفير عدد كاف من الخبراء الذين من الممكن أن يساعدوا في إنشاء نموذج جديد على غرار النموذج الأوروبي في الشؤون الصحية. هذا بالإضافة إلى، المخاوف الناشئة عن انخفاض عدد السكان الذي أخذ يؤثر بشكل متزايد على القرارات في الدولة العثمانية⁽⁴⁾. إن إنشاء نظام صحي مدني لم يؤثر فقط على الشؤون العسكرية والتجارية، ولكنه أيضاً ساهم في تنظيم حياة المواطنين العثمانيين بشكل جديد، ولذلك أصبح مثار اهتمام السياسيين العثمانيين في أواخر ثلاثينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، وشكل أحد الدوافع الرئيسية لإنشاء مدرسة طبية⁽⁵⁾.

(1) انظر، 10، P. Oppenheim (1833)، 355، P. Rigler و Macfarlane (1829) (1852) صفحة 343 إذ تمّ ذكر الدجالين الأوروبيين في العديد من الأعمال التي تناولت أدب الرحلات في ذلك الوقت. ويبدو أن تشغيل الأجانب أكثر كلفة من تعليم الأطباء المحليين وتشغيلهم. ذكر، 31، P. Sonbol (1991) حالة مصر.

(2) انظر، (1986) Delaporte للاطلاع على مناقشة تخص هذا الموضوع.

(3) للاطلاع على دراسة مفيدة بشأن العلاقات المعقدة بين تشريعات الحجر الصحي والسياسات الأوروبية والتجارة، انظر (1989) Coons. وللإطلاع على مناقشات تمت في الآونة الأخيرة في هذا الصدد، انظر (2006) And Huber (2006) Harrison.

(4) Zücher (2004)، P. 9.

(5) انظر التقارير الدبلوماسية في، K10-K17، Tu Rkei VIII، PA Staatenabteilung Hhsta، للتعرف على الإدراك المتساوي للسياسة الصحية العثمانية والأعوام الأولى من التنظيمات.

يعد إنشاء سلطات صحية تعمل على إصدار قوانين للحجر الصحي وتنظيمه أول إصلاح رئيسي تمّ اتخاذه في مجال الشؤون الصحية.⁽¹⁾ أثناء ثلاثينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، كانت الدبلوماسية الأوروبية تتحكم في إدارة الحجر الصحي في بعض الموانئ الكبيرة في الدولة، وبشكل ملحوظ في الإسكندرية وتونس⁽²⁾ وتم إنشاء المجلس الصحي المركزي في إسطنبول في 1254هـ / 1838م وكان من المفترض أن يضطلع هذا المجلس – المشكل من الدبلوماسيين الأوروبيين وممثلي الدولة العثمانية في إسطنبول- بالإشراف على الإجراءات التي تمّ اتخاذاها ضد إنتشار الأمراض المعدية وإصدار توجيهات بشأنها. وفيما يخص إدارة المحاجر الصحية، فقد طلب porte من المبعوث النمساوي⁽³⁾ (Internuncio) للدولة العثمانية في إسطنبول إرسال مجموعة من الموظفين العاملين في الحجر الصحي في Semlin⁽⁴⁾- وهي مدينة تقع على الحدود العثمانية- النمساوية- وكان لهم منزلة رفيعة لأنهم كانوا يتميزون عن غيرهم بتحدثهم للغة العثمانية.⁽⁵⁾ ولكن لم تكن المهارات اللغوية هي وحدها سبب هذا الاختيار.

زار العثمانيون المؤسسات الطبية في فيينا بشكل متكرر. ويرجع أول وصف للمؤسسات الطبية النمساوية باللغة العثمانية للقرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي⁽⁶⁾ حيث تمّ إرسال بعض الأطباء لفينا لاستكمال دراساتهم الطبية مثل Mustaf_a Mes'_ud، ابن حكيم باشا⁽⁷⁾ Nu'm_an Efendi الذي تسبب سفره لفينا في حدوث احتجاجا في العاصمة العثمانية⁽⁸⁾. وكان إنشاء مدرسة طبية عسكرية جديدة سببا في جذب اهتمام الزائرين العثمانيين في فيينا في أواخر القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي.

(1) تمت مناقشة سياسات الحجر الصحي النمساوي في Bratescu (1979). إن موقف البوالة العثمانية في كفاها ضد الطاعون وتمّ ذكر تشكيل المجلس الصحي في. (Panzac (1986, 1996)

(2) انظر (1993) Gallagher و. (1990) Kuhnke للاضطلاع على وصف انخراط الدبلوماسية الأوروبية في إنشاء سلطات الحجر الصحي في هذين المينائين

(3) كان Internuncio اللقب الرسمي للمبعوث النمساوي للدولة العثمانية.

(4) Today Zemun In Serbia.

(5) تقرير المبعوث النمساوي من 28 مارس في Hhsta, PA Staatenabteilung Tu`Rkei VIII, K11. لمزيد من المعلومات بشأن إنشاء الحجر الصحي في البوالة العثمانية، انظر (1985) Panzac

(6) انظر (1993b) Lucius (((&))) Terziog`lu

(7) يطلق مصطلح Hekı_M Bas_I على الطبيب الذي يشغل منصب إداري مشابهاً لـ Protomedicus الأوروبي.

(8) كان Nu'M_An Efendi يطلق عليه Hekı_M Bas_I في البلاط الملكي. أثار قرار ابنه للدراسة في "بلاد الملحين" الخلاف لأنه ينتمي لعائلة مسلمة بارزة. انظر. (1993) Heyd, P. 49.

لقد قدمت الأكاديمية الطبية-التي تدرس الجراحة- المعروفة باسم Josephinum والتي تمَّ إنشاؤها على غرار خطط Giovanni Alessandro Brambilla تحت رعاية الإمبراطور جوزيف الثاني- برنامجين تدريبيين متعلقين بالتعليم الطبي، يؤهلان إما للحصول على ماجستير في الجراحة أو لنيل درجة الدكتوراه⁽¹⁾. ولم تقتصر الممارسة في تلك الأكاديمية على الجراحة فقط بل شملت الطب أيضا. وكان أغلب خريجي هذه الأكاديمية يعملون في الجيش، وكان بعضهم مسؤولا عن علاج المدنيين الذين كانوا يقطنون على الحدود العسكرية Militia rgrenze التي تحيط بالدولة العثمانية.

زار وفدٌ من الدولة العثمانية Josephinum لتطبيق المفهوم الخاص بJosephinum للجراحين الذين يعملون في مدرسة البحرية في إسطنبول⁽²⁾ عام 1222 هـ / 1807 م. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال تأثير "النموذج النمساوي" على الطب في الدولة العثمانية محدودا. وظلت المدرسة تعمل لمدة عامين حتى أتت النيران على المبنى عام 1237 هـ / 1822 م. وقدمت مؤسسات مماثلة عديدة التعليم الطبي في الفترة ما بين 1242 و1254 هـ / 1827 م و1838 م. حيث تمَّ تشكيل هذه المدارس على غرار المؤسسات الأوروبية، ولكن كان نظامهم والمناهج الدراسية المقدمة مختلفة⁽³⁾ عن نظيرتها في المدارس الأوروبية. وأحدثت المدرسة الطبية الحديثة التي أنشئت في 1254 هـ / 1838 م في Galata Sarai تغييرا في هذا المجال. مرة أخرى كانت Josephinum بمثابة نموذج للمدرسة الحديثة⁽⁴⁾ ولكن كان للمدرسة التي نحن بصدها الآن أكبر الأثر على الرعاية الصحية العثمانية.

المدرسة الطبية:

كان التعليم في الدولة العثمانية في مراحله الأولى من التحول تجاه نظام أكثر اختلافاً، وكان ذلك وقت إنشاء "المدرسة الملكية الطبية". فقد تمَّ إنشاء مؤسسات جديدة توفر مستوى متقدم من التعليم ومن ذلك مدارس ru's_diyye- التي كانت من المفترض أن تسد الفجوة بين التعليم الابتدائي والعالي. حيث تمَّ إنشاء المدارس العسكرية في إسطنبول مقدمة لتعليم متخصص في مجالات مختلفة. إن الدافع وراء تحديث الجيش جاء من فرنسا، وكانت العديد من المدارس قائمة على

(1) Jantsch (1956), Wyklicky (1985) And Schmidt (1991).

(2) Terziog˘lu (1987), Pp. 44–5.

(3) Jagailoux (2000)

(4) Terziog˘lu (1987) P. 46.

النماذج الفرنسية. وقد أثار Benjamin Fortna جدلاً بشأن محاولة المؤسسات العثمانية التعليمية تقليد النماذج الأوروبية. وأشار إلى أن الدولة العثمانية حددت مهمة التعليم في منع التعدي الغربي على ما هو عثماني وسيكون من الخطأ تصور أن الجهود المبذولة سعياً لإصلاح التعليم تهدف فقط لمحاكاة المؤسسات الأوروبية التعليمية⁽¹⁾. وعلى الرغم من ذلك، فهذا لا ينطبق على المدرسة الطبية الملكية التي كانت منذ تأسيسها حتى أوائل ستينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي مدرسة أوروبية على الأراضي العثمانية. فقد خطط الباحثون الأوروبيون وأنشؤوا وأداروا Josephinum وأيضاً طبقوا بها المناهج الأوروبية لتكون صورة طبق الأصل من المؤسسة الأوروبية، ولكن تسبب ذلك في حدوث مشاكل يصعب حلها كما سنرى لاحقاً.

اختار الطبيب الشخصي Friedrich Ja'ger (لمترنيخ) الذي عهد إليه بمهمة إيجاد معلمين للمدرسة الجديدة في إسطنبول اثنين من تلاميذه لهذه المهمة وهم: Carl Ambros Bernhard⁽²⁾ و Jacob Neuner⁽³⁾. درس كلاهما في Josephinum إذ تمت ترقية Neuner ليكون الطبيب الشخصي للسلطان محمود مباشرة عقب وصوله. عاد Neuner إلى النمسا بعد وفاة المريض الأهم بالنسبة له في 1255 هـ / 1839 م وحل Sigismund Spitzer محله⁽⁴⁾. أصبحا Bernhard و Spitzer جنبا إلى جنب مع Lorenz Rigler⁽⁵⁾ -الذي وصل لاحقاً بعد عامين- رواد الإصلاح الطبي في الدولة العثمانية في الأعوام المقبلة⁽⁶⁾. ولم يكن هؤلاء الأطباء النمساويين الوحيدون الذين يمارسون الطب في الدولة العثمانية في ذلك الوقت. فقد تمَّ إرسال العديد من البعثات مختلفة الأعداد من الأطباء والجراحين من Josephinum إلى الدولة العثمانية بغرض العمل مع القوات ولإعادة تنظيم المستشفيات العسكرية وكان ذلك في أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر

(1) Fortna (2002), P. 12.

(2) Carl Ambros Bernard, B. 19 December 1808, Starkenbach/Bohemia, D. 9 November 1844, Constantinople.

(3) Jacob Neuner, B. 30 October 1806, Celje/Slovenia, D. 27 December 1842, Leoben/Styria.

(4) Sigismund Spitzer, B. 1813 Nikolsburg/Bohemia, D. 1894 Vienna.

(5) Lorenz Rigler, B. 20 September 1815, Graz/Styria, D. 16 September 1862, Graz/Styria.

(6) بعد كلاً من Rigler, Bernhard, Neuner And Spitzer أبرز الأطباء النمساويين الذين كانوا في الدولة العثمانية في ذلك الوقت. يمكن الحصول على اسكتشات للسيرة الذاتية في (Lucius (1993a,B), Terziog'lu (1987); Terziog'lu (&)). تعتبر السير الذاتية للأطباء الآخرين مثل Warthbichler، Blau، Eder، Hermann، Reinwald، Weingartshofer، Popovich وآخرين جزءاً من البحث الذي يجريه كاتب هذا المقال.

الميلادي⁽¹⁾ بجانب هؤلاء الذين تمت دعوتهم رسمياً خلال القنوات الرسمية، يوجد عددٌ متزايدٌ من خريجي الجامعات في إمبراطورية هابسبورج وأغلبهم من فيينا وبعض الولايات الألمانية الذين جذبهم "الانفتاح الحديث" للدولة العثمانية. كان أي منصب في إسطنبول أو أحد مقاطعاتها -سواء في الإدارة الصحية أو في الجيش- جاذباً للطبيب الشاب والطموح من إمبراطورية هابسبورج. حتى إن أي خريج حديث قد يحصل على منصب هام في الدولة العثمانية وراتب مناسب. وفيما يخص هؤلاء الذين يعملون في إسطنبول، فلهم الحق في ممارسة نشاط مريح خاص بهم. وتلخيصاً لما سبق، فإن الجمع بين مهنة أكاديمية أو مدنية بالإضافة إلى فرصة الحصول على أموال أكثر مما كان متاحاً في فيينا في مرحلة ما قبل الثورة قد نتج عنه احتمالات مثيرة للاهتمام⁽²⁾.

ذكر الوفد الذي زار باريس وفيينا عام 1222هـ / 1807م في التقرير الذي قدمه إلى السلطان أنه على الرغم من وجود مؤسسة مشابهة في باريس إلا أنها لم تكن مثل Josephinum في فيينا من حيث الفخامة والتجهيز (pra¨chtig und gut ausgestattet)⁽³⁾. ولم يكن استخدام هذين المصطلحين مصادفة. لم يعن الإصلاح الطبي إنشاء مؤسسات جديدة فقط. كان إقناع الأوروبيين بالتطور السريع الذي طرأ على التعليم الطبي في إسطنبول جزءاً رئيسياً من الجهود التي بذلتها الإدارة الصحية الجديدة. شكل الانطباع لدى الزائرين الأوروبيين - بشأن المؤسسات المقامة على غرار النموذج الغربي في إسطنبول- جزءاً هاماً من تقييمهم لتقدم الإصلاحات في الدولة العثمانية. كانت المدرسة الطبية في إسطنبول واحدة من المؤسسات الرئيسية المستخدمة في "الإعلان" عن جهود الإصلاح في الدولة العثمانية. اهتمت كلٌ من الدولة العثمانية وإمبراطورية هابسبورج بتأييد تلك الإصلاحات الطبية. بينما كان العثمانيون تحت ضغط القوى الغربية لإحداث تطوير في إدارتهم الصحية، كانت إمبراطورية هابسبورج تتبع سياستها المناهضة لإنشاء المحاجر الصحية بغرض تقليص عددهم. ساهم "التطور الطبي" في الدولة العثمانية- يتألف هذا التطور من تعليم يضاها ما تقدمه المؤسسات الأوروبية وإنشاء الإدارة الصحية- في اتباع هذه السياسة كما سنذكر

(1) لا يوجد عدد محدد لعدد الأطباء الذين تم إرسالهم من إمبراطورية هابسبورج إلى الدولة العثمانية في مهمة "رسمية". تشير المصادر المتاحة إلى أن إجمالي عدد الأطباء الذين تم إرسالهم بناء على طلب الحكومة العثمانية كان ما بين 12 و15 طبيباً. كان أغلبهم يعملون في منطقة إسطنبول ولكن على الأقل ذهبت بعثة واحدة إلى فلسطين. وللاطلاع على التقارير الخاصة بالبعثة المرسله لفلسطين، انظر Hhsta, PA Staatenabteilung Tu¨ Rkei VIII, K 16.

(2) بجانب هؤلاء الذين تم إرسالهم رسمياً، يوجد عدد أكبر من الأطباء من إمبراطورية هابسبورج الذين كانوا يمارسون الطب في رتب أقل في الجيش العثماني. أعطي الطبيب النمساوي Alexander Sotto فكرة عن دخل أي طبيب أوروبي في إسطنبول وكان ذلك في خطاب أرسله للخبير بعلم التشريح Joseph Hyrtl. انظر Gasser (1994), P. 114.

(3) انظر التقرير الذي تم ذكره في Terziog˘lu (((&))) Lucius (1993b), P. 30.

لاحقاً⁽¹⁾. أصبحت الفخامة في الطراز والمكان والتجهيز بأحدث المعدات من أبرز السمات الرئيسية للمدرسة الطبية⁽²⁾. إن قائمة ما احتوت عليه تلك المدارس التي تمَّ إنشاؤها حديثاً عام 1254هـ / 1838م مثيرة للإعجاب. تمَّ شراء عشرة آلاف كتاب من أوروبا وشحنه للمدرسة في إسطنبول التي كان بها عدد محدود من الطلاب قادرين على قراءة اللغات الأوروبية⁽³⁾ ثم شراء الأدوات الخاصة بإجراء التجارب في الفيزياء والكيمياء من لندن وموّل السلطان ذلك. وتمَّ إحضار عدد كبير من النماذج التشريحية من فرنسا- إذ تقدر قيمة القطعة أربعة آلاف فرنك - وفيينا⁽⁴⁾. تمَّ إحضار بستاني من فيينا ليعد حديقة على الطراز الأوروبي. كانت المدرسة نفسها تقع جوار القصر الملكي وبذلك يعزز الانطباع ب"الفخامة" التي تكشف عن نفسها لزوارها الأوروبيين⁽⁵⁾.

يشير وصف غرفة التشريح الذي قدمه الطبيب الروسي Artemis Rafalowitc الذي اصطحبه Spitzer في جولة إلى الجهود التي بذلت بغرض جعل المدرسة نموذجاً للإصلاحات. كانت غرفة التشريح لامعة، وكانت الأرضيات مغطاة بالرخام، وتوجد بحيرة في المنتصف بها نافورة من الممكن إغلاقها. يوجد حولها أربع طاولات مصنوعة من الرخام، وهي التي يتم عليها تشريح الجثث. تقف كل طاولة على قدم منحنية. وكان يوجد أنابيب على تلك القدم، ويمر بها الماء اللازم لغسل الجثث. وكانت المياه تتدفق من خلال ثقب في منتصف الطاولة. بعد مرور المياه من خلال تلك الأنابيب، كانت المياه تصل لحوض من الرخام أمام الطاولة⁽⁶⁾.

إن وصف تلك الغرفة اللامعة المزينة بالرخام ومعداتها الفنية مثيرة للاهتمام لسببين. يتمثل السبب الأول في إرسال الحكومة الروسية ل Rafalowitch لتقوم بخطر تفشي الكوليرا مرة

(1) انظر Fahmy (1998) للاطلاع على الوصف للزيارات الأوربية للمؤسسات الطبية في القاهرة

(2) ذكر Davison (1995) محاولات الدولة العثمانية للتأثير على الرأي العام في أوروبا، وناقش أن المهمة الرئيسية للدبلوماسيين العثمانيين تمثلت في التأثير على الرأي العام في أوروبا بدلا من تأدية المهام الدبلوماسية "التقليدية".

(3) Terziog˘lu (1987), P. 48.

(4) Allgemeine Medizinische Central-Zeitung (1840), P. 623.

(5) تمَّ نشر التقارير الخاصة بالزيارات لمدرسة الطب وملاحظات قصيرة في دوريات ألمانية ومساوية مثل Medicinische Allgemeine Central-Zeitung, Medicinische Jahrbu˘ Cher Des K. K. O˘ Sterreichischen Kaiserstaates, Zeitschrift Des Wiener Boten And Later In The Wiener Der K. K. Gesellschaft Der A˘ Rzte, Sonntagsbla˘ Tter Medizinische Wochenschrift And The Wiener Medizinische Presse.

(6) Allgemeine Medizinische Central-Zeitung, 68 (1844), P. 23.

أخرى وليقدم تقريراً بشأن "الظروف الصحية" في الدولة العثمانية⁽¹⁾. وفيما يخص السبب الثاني، فإن سطوع تلك الغرفة ونظافتها يتعارض مع أوصاف الظلمة والمرافق المتهاكلة في أماكن أخرى حتى في أوروبا⁽²⁾. يعد وجود مدرسة طبية مجهزة جيداً خبراً سعيدياً للحكومة الروسية. فقد طرحت ممارسة التشريح في المدرسة جدلاً بشأن استعداد الحكومة العثمانية للإصلاح. كانت الغالبية العظمى في أوروبا تفترض تحريم القرآن للتشريح⁽³⁾ أوضح معلوم هذه المدرسة بأن التشريح جزء من المنهج وهومن الإنجازات الأساسية التي سعوا لتحقيقها. وتحول التشريح ليكون رمزاً للحضارة نفسها. وتحدث الدبلوماسي النمساوي Victor Weis von Starckenfels - عن وصف قاعة التشريح عام 1259هـ / 1843م مشيداً بمجهودات Spitzer's⁽⁴⁾. بينما توجد قيود على استخدام جثث المسلمين إلا أنه وفقاً للأوروبيين كان يوجد حظر عام على التشريح لتوضيح التخلف العثماني، ولكن لم يصرح به، ولم تعلن السنة صراحة حظر ذلك⁽⁵⁾. في واقع الأمر، كان التشريح يجري في مدرسة الجراحين البحرين في إسطنبول في أوائل 1222هـ - 1223هـ / 1807-1808م⁽⁶⁾. على الرغم من ذلك، أراد الأطباء النمساويون إعطاء الانطباع بأنهم هم من قدموا التشريح في الدولة العثمانية⁽⁷⁾.

كانت أغلب التقارير المقدمة تشيد إشادة تامة بإنجازات Spitzer. ولم يغفل أي زائر للمدرسة ذكر فضل السلطان المستنير ومستشاريه الأوروبيين "الشجعان" في مقاومة الدوائر الدينية المحافظة وإنشاء تلك المدرسة. وتكشف كلمات Rafalowitch's عن ذلك:

"تطور المعهد كل عام ضد المقاومة والهجوم الذي شنه المتآمرون وهوما منح شرفاً للحكومة

(1) Kuhnke (1990), P. 208

(2) انظر. Chapter Buklijas 3 In (2005) الحالة التي يرثي لها لقاعة التشريح لجامعة فيينا

(3) انظر على سبيل المثال للتفسيرات المسيرة التي قدمها عالم التشريح Joseph Hyrtl (1879)

(4) Sonntags-Blaetter, 16 April 1843, P. 363.

(5) وصلت العديد من الدراسات للعلاقة بين الإسلام والطب لمصطلحات مهمة مثل "الأخلاقيات الإسلامية". Ebrahimnejad, 2000, P. (174) عند محاولة تحديد سبب كون التشريح أمراً مختلفاً عليه في البلدان الإسلامية. انظر. Maskar (1978) للاطلاع على مناقشة شيقة في هذا الصدد في الإطار العثماني/ الإسلامي ومعرفوما إذا كان هناك أي سند قرآني أو دليل قانوني غير قرآني لحظر التشريح.

(6) Terzioglu & Lucius (1993b) P.35.

(7) انظر مثلاً على تقرير Rafalowitch في Das Ausland (1847), P. 420 الذي قدم فيه وصفاً لما يعتقد أنه أول عملية تشريحية في الدولة العثمانية.

وهؤلاء الأفراد الذين أصروا على تحقيق أهدافهم النبيلة رغم المصاعب العديدة"⁽¹⁾

مدح الدبلوماسي Victor Wei von Starkenfels المساعدة التي تتسم بعدم الأمانة التي منحتها إمبراطورية هابسبورج معلنا أن الباب العالي كان يعتبر النمسا أقدم أصدقاء الدولة وأشدّهم إخلاصاً⁽²⁾. لم تكن طموحات إمبراطورية هابسبورج خالصة كما ذكر Starkenfels. وكان نقل "خط الدفاع الأول" ضد الأمراض المعدية من أوروبا للشرق هدفا رئيسيا للسياسات الاقتصادية النمساوية منذ نهاية ثلاثينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي⁽³⁾. ضغط Lloyd- الذي أنشأ خطوطاً ملاحية بين تريستي والموانئ الرئيسية في الشرق- على الإدارة النمساوية بغرض تقليل قيود الحجر الصحي للسفن التي تصل من تلك الموانئ⁽⁴⁾. بالنسبة للمسافرين والسلع الموجودة على متن تلك السفن، فإن الحجر الصحي يعني تأخير رحلاتهم لمدة تصل لثلاثة أسابيع. ينطبق ذلك على الحدود القارية بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية. إن القيود التي يفرضها الحجر الصحي كانت أقل صرامة على الحدود ولكن كانت لا تزال الإجراءات البيروقراطية/الروتينية تمثل عائقا رئيسيا أمام التجارة. طلب طبيب الجلدية Carl-Ludwig Sigmund الذي أصبح لاحقا واحدا من أبرز الخبراء الطبيين في مجال الأمراض المعدية في إمبراطورية هابسبورج- حدوث تغيير في سياسات الحجر الصحي أثناء أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. ذكر Sigmund في كتيبه Zur nefrage Pest-und Quarantä بأنه ينبغي مكافحة الطاعون والكوليرا في بلاد منشئهما وهما – من وجهة نظره- الدولة العثمانية ومصر⁽⁵⁾. "بعد كل ذلك...سنصل لنتيجة مفادها أن وضع موطن الوباء تحت إشراف الحجر الصحي وعزلها عن باقي العالم أكثر أمنا من الاعتماد على المحاجر الصحية غير الموثوق فيها في أوروبا⁽⁶⁾. في إطار هذه المناقشة التي تلقي بظلالها على العلاقات الأوروبية مع الدولة العثمانية، فتظهر جهود الأطباء النمساويين بشكل مختلف.

لعبت التقارير الإيجابية التي قدمها زائروالمدرسة والمؤسسات الطبية الأوروبية الطراز

(1) Ibid

(2) Sonntags-Blaetter, 16 April 1843, P. 364.

(3) Coons (1989), P. 47.

(4) Ibid., P. 48.

(5) Sigmund (1847).

(6) Ibid., P. 21.

الأخرى دوراً رئيسياً في التحول التدريجي لسياسات الحجر الصحي النمساوي (والأوروبي) هذا إلى جانب إنشاء مراكز المحاجر الصحية. نتج عن وصول التقارير الأولية لفيينا، والتي أفادت بالإنشاء الناجح للمدرسة وعمل إدارة الحجر الصحي ومجالات أخرى في الرعاية الصحية العثمانية، قررت وحدة الإدارة المركزية Hofkanzlei المسؤولة عن شؤون المحاجر الصحية تقليص فترة الحجر الصحي للسفن القادمة من الدولة العثمانية إلى أحد عشر يوماً. في عام 1260هـ / 1844م، مكن ما كان يطلق عليه "مزيد من التطور الصحي في الدولة العثمانية"⁽¹⁾ Hofkanzlei إصدار المزيد من تقليص مدة الحجر الصحي لكافة السفن القادمة من الشرق. وبحلول عام 1263هـ / 1847م، كانت قد تمت إزالة الحجر الصحي في الموانئ البحرية للسفن في Lloyd. النمساوي. وبالمثل، فتمت إزالة القوانين التقيدية للحجر الصحي على حدود هابسبورج- الدولة العثمانية أثناء خمسينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي.

شهد الوقت الذي تولى فيه Sigismund Spitzer إدارة المدرسة عام 1260-1261هـ / 1844-1845م نجاح المدرسة في موطنها الأصلي. في عام 1263هـ / 1847م، أرسل Spitzer أربعة من أفضل تلاميذه إلى فيينا لتأدية الاختبارات النهائية لنيل درجة الدكتوراه من كلية الطب. مرة أخرى عبر التقرير الخاص بتلك "الزيارة الغربية" التي نشرت في **أوراق الأحد** عن السرور الذي أحس به من زار تلك المدرسة. أوضح كاتب التقرير- الذي يعمل طبيباً- أن نتائج الاختبارات جاءت "مقنعة" وأكد Spitzer على ضرورة أن تركز تلك الاختبارات على المهارات العملية أكثر من المعرفة النظرية⁽²⁾.

في إسطنبول، كان السلطان بنفسه يزور المدرسة بشكل منتظم في نهاية كل عام أكاديمي وكان بذلك مشاركاً في نجاح المدرسة. وصف الطبيب الإنجليزي John Mason- الذي كان ضيفاً في الاختبارات النهائية- زيارة السلطان للمدرسة في صيف 1263هـ / 1847م قائلاً:

"صاحبت الاحتفالات بدء اختبارات تلاميذ الكلية الطبية العثمانية الواقعة في Galata Serai في 18 شعبان / أول يوم من شهر أغسطس/. وكان السلطان ووزراؤه وكبار رجال الدولة في الإمبراطورية يتوجهون للمدرسة الطبية في Galata Serai في نهاية الجلسة الأكاديمية كل عام. تدل هذه الاحتفالية المهيبة على اهتمام السلطان بالارتقاء بالثقافة وتطوير التعليم العام في الدولة. في

(1) Coons (1989), P. 51.

(2) Sonntags-Blaetter, 2, (1848), P. 26.

هذه الاحتفالية، تمّ اختبار ثلاثة طلبة منهم 1 مسلم Djafar Effendi و 2 مسيحيين وهم Nekefar and Stephane Ilias وكانت إجاباتهم مقبولة. يلي ذلك ارتداؤه لزي الطبيب وحلف القسم للمسلم على القرآن بينما أقسم الآخران على الإنجيل. يتم بعد ذلك توزيع الجوائز على الطلبة وفقاً لمزاياهم وتمّ إنهاء الاختبار بطرح بعض الأسئلة بشأن العلوم الفيزيائية وأجاب Constandi Belisaire عنه. هذا بالإضافة إلى، العديد من التجارب الناجحة التي شاهدها السلطان وكافة وزرائه. لم يتم تقديم الاختبارات بشكل مقبول مثل ذلك من قبل وفي ختام الاحتفالية شهد السلطان باستحسانه لأداء الأساتذة والعاملين بالكلية⁽¹⁾.

إن الدعاية الإيجابية للمدرسة تعارضت مع نجاحها الفعلي. فقد ذكر الوصف الذي قيل عن المدرسة أن عدد الطلبة وصل إلى 400. وعلى الرغم من ذلك، فبالقائه نظرة فاحصة على الإحصاءات فسندج أن عدداً قليلاً فقط منهم وصلوا للاختبارات النهائية وأيضاً لم ترق جودة التعليم للمعايير الأوروبية التي تعهد المؤسسون النمساويون بتقديمها.

كان المنهج مشابهاً للنموذج الخاص به Josephinum. تمتد فترة الدراسات الطبية للحصول على درجة الدكتوراه في الجراحة والتي تشمل رخصة لمزاولة المهنة في كافة فروع الطب لخمس سنوات. تمّ اختيار اللغة الفرنسية- وليس الألمانية أو التركية- للتدريس. يرجع ذلك لأن اللغة الفرنسية كانت لغة الأدب في أوائل أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. بجانب ذلك، تمّ استخدام اللغة الفرنسية في المؤسسات العسكرية الأخرى⁽²⁾. أشار السلطان في خطابه الافتتاحي لأهمية هدف المدرسة الذي يتمثل في ترجمة المعرفة الطبية إلى اللغة العثمانية⁽³⁾. وفيما يخص اللغة وطريقة التدريس، فكان النمساويون يعتمدون على خبرة زملائهم الفرنسيين في القاهرة حيث أنشأ الطبيب الفرنسي Antoine Barthelmey Clot مدرسة الطب عام 1243 هـ / 1827 م⁽⁴⁾. في مدرسة القاهرة، كانت اللغة الفرنسية هي لغة التدريس ولكن على الرغم من تدريس اللغة الفرنسية للطلبة لتمكينهم من متابعة الدراسة بشكل جيد، فتم تطبيق نظام معقد للترجمة

(1) Mason (1860), P. 155. لاحظ أن اثنين من الطلبة الثلاثة مسيحيون. منذ البداية، قيل إن الطلبة المسيحيين برعوا في دراساتهم. يتم استخدام هذه الحقيقة دائماً في التقارير المقدمة من الزائرين الأوروبيين وعادة ما تقترن بفكرة أنه تم ترقية المسلمين لرتب أعلى بعد دراساتهم بغض النظر عن نجاحهم الأكاديمي. انظر: Wiener Medicinal Halle, 52 (1862), P. 491.

(2) Kazamias (1966), P. 52.

(3) Panzac (1996) P. 111. رغم ذلك، ظلت الفرنسية لغة التدريس في المدرسة حتى 1287 هـ / 1870 م. حتى بعد ذلك.

(4) Sonbol (1991)

والإشراف داخل الفصول. هذا بالإضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى التي تتعلق بعدم توفر المصطلحات الفنية المستخدمة في التدريس باللغة العربية وبالتالي ينبغي تأليف غيرهم. وصف الرحالة النمساوي Joseph Russegger- الذي عمل في مصر في ثلاثينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي وكانت كتاباته معروفة للأطباء النمساويين في إسطنبول⁽¹⁾- مساوئ هذا النظام. وتمّ تقديم صفوف دراسية تمهيدية باللغة الفرنسية لمدة ثلاث سنوات وهي إجبارية. ويهدف ذلك إلى إحداث توازن في النقص الذي يعاني منه التعليم العام بين الطلبة.

دخل معظم الطلبة هذه الصفوف الدراسية التمهيدية في أول عشر سنوات من وجود هذه المدرسة ولكن دون تحقيق أدنى نجاح يذكر. في عام 1263هـ / 1847م، وكان 238 طالباً من إجمالي 454 دخلوا في تلك الصفوف الدراسية، وفعلياً لم يزد عدد الحضور في فصول الطب عن خمسة عشر طالباً⁽²⁾ على الرغم من أن المدرسة كان بها 300 طالب منذ انطلاقتها. في عام 1259هـ / 1843م، نجح فقط 238 من 454 طالباً في التقدم للصف الدراسي التالي بينما أخفق الآخرون في تحقيق ما كان مطلوباً منهم وظلوا في نفس المستوى لسنة تالية⁽³⁾. على الرغم من نجاح أول دفعة من جراحي الجيش في إنهاء دراستهم في نفس العام، وحصل ثلاثة منهم على درجة الدكتوراه- وقد دخلوا تلك المدرسة دون المرور بالمرحلة التمهيدية- إلا أنه لا يزال تطوير المناهج أمراً هاماً. بحلول عام 1261هـ / 1845م، تمت إضافة عامين للمرحلة التمهيدية تخصص إحداها للقراءة والأخرى للكتابة. وفي عام 1263هـ / 1847م، أخبر Sigismund Spitzer السلطان قائلاً "أنه يوجد العديد من الطلبة-الذين تمّ استدعائهم من المقاطعات لدراسة الطب وللعمل بصفتهم أطباء في مجتمعاتهم- الذين تمّ إرسالهم لديارهم مرة أخرى لجهلهم التام وسيحل آخرون محلهم لأنهم تتوفر بهم الشروط اللازمة التي حددتها القوانين الخاصة بالمدرسة"⁽⁴⁾. وجاء هؤلاء الطلاب إلى المدرسة في حال يرثى لها إذ كانوا فقراء، ولم يتلقوا أي تعليم في المرحلة الابتدائية مقارنة بالتعليم الإجباري المفروض في مملكة هابسبورج. " وأضاف Sigismund في تقريره المرسل

(1) Russegger (1842), P. 99

(2) Mason (1860), P. 177

(3) Kernbauer (1993a), P. 176

(4) Mason (1860), P. 178. إن هذه الاقتباسات والتالية مأخوذة من مترجمة إنجليزية للتقرير السنوي المقدم من Spitzer's للسلطان لعام 1263هـ / 1847م.

للسلطان في عام 1263هـ/ 1847م⁽¹⁾ " هؤلاء الطلاب الذين يظهرون بأفضل حال الآن، كانوا- عندما وصلوا للمدرسة- يرتدون ملابس بالية ويتحدثون بلكنة مليئة بالأخطاء وغير قادرين على القراءة أو الكتابة وكرهية القيام بأي عمل فكري وكانوا يمقتون الوضع الذي أجبروا على الوجود فيه". وأقر Sigismund بأن مؤهلات الدفعة الأولى من الأطباء الذين خرجوا للعمل على مستوى مماثل " لمسؤولي الصحة" في الجيوش الأوروبية الرئيسية⁽²⁾. ولعدم قدرة المدرسة على تخريج أعداد كبيرة من الأطباء، كان الحل في إعطاء فرصة أخرى للطلبة الراغبين في الاختبارات النهائية بعد عام من التعليم العملي في المشفى. وفي حالة رسوبهم مرة أخرى، فيتم منحهم درجة مسؤولين طبيين ويغادرون دون الحصول على درجة الدكتوراه.

ظل غياب التعليم الابتدائي شكوى مشتركة في العديد من التقارير المقدمة من الأطباء النمساويين بينما كان التعليم الابتدائي إجبارياً في إمبراطورية هابسبورج منذ النصف الثاني من القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي وكان ينبغي على طلبة الطب تلقي تدريب أساسي بلغتهم الأم، اللاتينية والفلسفة، ولم يوجد نظام مماثل في الدولة العثمانية. على الرغم من أن الخطوات الأولى لإصلاح التعليم العام كانت قد بدأت إلا أن التعليم الثانوي كان لا يزال في مهده⁽³⁾. في عام 1262هـ/ 1846م، عينت الحكومة العثمانية لجنة للبحث في الخيارات المتاحة لإصلاح التعليم في الدولة العثمانية. وأوصى هذا التقرير بنظام يتألف من ثلاث مراحل ابتدائي، وثانوي، وتعليم عالٍ، وإنشاء جامعة عثمانية darülfünün⁽⁴⁾.

اقترح Spitzer دورة تدريبية لمدة عامين للتعليم العالي مشابهة لدورة الفلسفة الإلجبارية الذي يتم تدريسها في جامعات إمبراطورية هابسبورج بغرض رفع مستوى التعليم العام للقادمين إلى المدرسة. تم تجاهل ذكر مشكلة اللغة -التي تمّ التدريس بها والتي كانت أجنبية للمعلمين والطلبة ولذلك كانت سبباً في المستوى المتدني للتعليم- في التقارير الرسمية. من وجهة نظر الزائرين، تعد دراسة العثمانيين للغة أوروبية فرصة لما يطلقون

(1) Ibid., P.165

(2) Ibid., P. 193

(3) يعد. (2002) And Fortna (2001) Somel أكثر الدراسات حداثة فيما يخص تطوير النظام التعليمي في الدولة العثمانية أثناء القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي.

(4) Kazamias (1966), Pp. 56-60

عليه "الحضارة" ولن تكون عائقا أمام التدريس.(1)

ذكر عالم النبات الألماني والطبيب Karl Koch المدرسة في التقرير الذي قدمه عام 1259هـ/ 1843م الكيفية التي كان يتم بها تقديم المدرسة للزائرين على الرغم من كافة المصاعب. إن موقف Koch المنتقد لسياسة الإصلاح العثمانية جعل من وصفه كاشفا لكافة جوانب تلك السياسة. أخذ Carl Ambros Bernard، مدير المدرسة- Koch في جولة لزيارة المدرسة والعيادة الجديدة الملحقة بها. في المستشفى، لاحظ Koch أن نظام المستشفى ونظافتها يماثل أي عيادة في فيينا أوفي أي مكان آخر في وسط أوروبا. (2) واندعش Koch من التقدم السريع الذي حققه طلبة الطبقات الاجتماعية المتدنية الذين كانوا يحضرون الدورات التدريبية الخاصة باللغات على الرغم من شكه في توجيه الأسئلة للطلبة المتفوقين فقط. ينطبق ذلك أيضا على التعليم السريري الذي دعاه إليه Bernard ليراه. حيث عبر Koch عن إعجابه بأجوبة الطلبة عن الأسئلة التي وجهها لهم برنارد أثناء فحص المرضى.(3)

وبعد ذلك رأى Koch حديقة النباتات بعد مغادرة Bernard. وكان Joseph Skalak مسؤولاً عن تنظيم تلك الحديقة منذ 1256هـ/ 1840م.(4) فطرده Bernard قبل وصول Koch بأسابيع قليلة إثر نشوب خلاف حاد بينهما. وعند خروجه من المدرسة، أزال Skalak اللافتات التي تشير إلى أسماء النباتات وأبدل أماكنها بشكل عشوائي. لم يلحظ أي فرد هذا التغيير وحتى عندما أشار Koch لهذا الخطأ ظلَّ عالم النبات غير متأثرٍ بذلك.(5) إن تقرير Koch دال على الحالة التي عليها المدرسة في هذه المرحلة المبكرة. حيث لم تكن معايير التدريس تطابق تلك "الأوروبية" وفقا لما ذكره رعاة المدرسة النمساويون وكما سنرى تداعيات ذلك لاحقاً.

فكان للأطباء النمساويين تأثير أكبر في مجال آخر إذ ترك عملهم علامات فارقة بينما يحاولون جدياً معالجة المشاكل التشغيلية المذكورة أعلاه. أصبح Sigmund Spitzer- وهو شاباً صغير

(1) درس أول مدير للمدرسة Carl Ambros Bernard اللغة التركية. ولم يكن واضحاً ما إذا كان قد خطط لتغيير لغة التدريس ولأنه نشر العديد من الكتب باللغة التركية وذلك لأنه يهدف إلى الوصول لجمهور أكثر من مجرد طلبة مدرسته. انظر. (1987) Skopec لمعرفة المزيد عن مطبوعاته التركية.

(2) Koch (1846), P. 253.

(3) Ibid., P. 254.

(4) Hhsta, PA Staatenabteilung Tu "Rkei VIII, K 16, 12 May 1841

(5) Koch (1846), P. 255.

السن في أوائل العشرينات- صديقاً للسلطان عبدالحميد حين نجح في علاجه. تمَّ تعيين Spitzer بصفته طبيب البلاط الملكي رسمياً وله الحق في التواصل مع السلطان في أي وقت يشاء⁽¹⁾. إن علاقة Spitzer الوطيدة بالسلطان ذهبت إلى أبعد من كونها علاقة خاصة. وثقت تقارير رسمية متنوعة الكيفية التي أدرك بها Spitzer منصبه كمسؤول نمساوي في مهمة في بلد أجنبي. وتمَّ تقديم تلك التقارير إلى المبعوث النمساوي في إسطنبول. وتضم تلك التقارير محادثات شخصية والمواقف التي وقعت في البلاط العثماني.⁽²⁾

في الوقت الذي كان يسمح فيه لSpitzer بالتواصل مع البلاط الملكي، أدى مرسوم Gu'lhane للعديد من التغييرات في السياسات العثمانية. فيما يخص الطب، كان إصلاح الدولة يعني زيادة قبضة الدولة على الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمات الصحية للرعايا بغض النظر عن دينهم أو انتماءاتهم الوطنية. في حين تمَّ إعداد المنظمة التقليدية لخدمات الصحة المدنية على المستوى المحلي في إطار سوق الرعاية الصحية غير المنظم أو المجتمعات الدينية، فحاولت السياسات الجديدة تقديم ما يشبه نظاماً غير ديني أولي للصحة العامة.⁽³⁾

كان نظام الرعاية الصحية القائم في عهد الإمبراطور جوزيف الثاني لإمبراطورية هابسبورج - متعددة الجنسيات- أفضل نموذج لهذه المعايير.⁽⁴⁾ فقد تمَّ وضع العديد من التدابير التي من شأنها تنظيم كافة أنواع الخدمات الطبية المتاحة للأفراد موضع التنفيذ تحت رعاية Bernard وتابعه Spitzer، كانت تلك التدابير تتمثل في بدء برامج التطعيم وتمويل تشييد مستشفيات أكبر وتقديم العديد من النظم الصحية.

كان للمدرسة الطبية في إسطنبول دورٌ بارزٌ في تطبيق هذه التغييرات. تشبه المهام المنوطة بالمدرسة القيام بها وخريجها ما هو متبع في جوز فينم (Josephinum) في فيينا. إن الجراحين الذين تمَّ تدريبهم للجيش في جوز فينم، كانوا مؤهلين للقيام بالمهام المدنية ولا سيما للعناية بالسكان

(1) انظر (1993) Kernbauer لمعرفة المزيد عن منصب Spitzer في البلاط الملكي.

(2) وثقت العديد من التقارير الرسمية المقدمة إلى المبعوث النمساوي في استانبول العلاقة الوطيدة بين Spitzer والسلطان خلال تلك الأعوام. وتضم تلك التقارير المحادثات الشخصية والموقف في البلاط العثماني. انظر Hhsta, PA Staatenabteilung Tu" Rkei VI, 1845-1852.

(3) انظر (1992) Murphey لمناقشة تخص الرعاية الصحية العثمانية في العهد الذي سبق التنظيمات.

(4) كان عهد الإمبراطور جوزيف الثاني يتسم ب"الإصلاح المستنير" في المقاطعات التي كان هابسبورج تحكمها مقدمة ببيان مركزي في كافة المجالات متضمنة التعليم والطب. انظر Lesky (1959) لوصف مفصل للجهود الإصلاحية للإمبراطور جوزيف الثاني في الرعاية الصحية.

في الحدود العسكرية إذ تعلموا الطب الشرعي والتوليد ومواد أخرى لم يكن يتحتم على جراح عسكري الإلمام بها. قدمت Josephinum دورة تدريبية لمدة عام ونصف لتدريب القابلات اللاتي من المفترض أن يكون عملهن على الحدود العسكرية بعد تخرجهن⁽¹⁾ وأيضاً في المستشفى العسكري في فيينا والتي كانت تعد بمثابة عيادة لتعليم الطلاب.

كانت مدرسة إسطنبول منظمة بشكل مماثل. منذ بدايتها، كانت الدورات التدريبية الخاصة بـ"الشرطة الطبية" جزءاً من المنهج. فقد تم تأسيس مدرسة لتعليم التوليد- إذ تم تدريب القابلات والأطباء على يد طبيب نمساوي وقابلة من فيينا- ودورة تدريبية لمدة عامين في مجال الصيدلة وتولى الصيدلي النمساوي Hofmann التدريس فيها.⁽²⁾ أصدرت الحكومة قوانين تفرض على هؤلاء الذين يرغبون في ممارسة التوليد أو الصيدلة دخول تلك المدرسة. في أوائل 1254هـ/ 1838م، وتم تعيين لجنة لحظر الإجهاض الطوعي في الإمبراطورية. كان محظوراً على القابلات، والأطباء والصيدال ممارسة الإجهاض وكان عليهم أن يقسموا أنهم لن يفعلوا ذلك.⁽³⁾ منذ عام 1263هـ / 1847م، كان مسموحاً للصيدال بفتح صيدلية بعد الحصول على درجة من المدرسة.⁽⁴⁾ في نفس العام، أنشأ Spitzer مقراً للطب الشرعي والشرطة الطبية. عينت الشرطة اثنين من خريجي المدرسة للعمل بصفتهم مستشارين للشؤون الطبية-القانونية.⁽⁵⁾ لم يتضح مدى فاعلية تلك الإجراءات ولكن في عام 1269هـ / 1853م، تدل معاقبة صيدلي لارتكابه خطأ متعمداً- والإعلان عن ذلك في الصحف الحكومية- على أهمية تمتع الشرطة الطبية بأهمية مركزية لمسؤولي الحكومة في الأعوام التالية.⁽⁶⁾

إن جعل المدرسة أكثر من مجرد معهد لتعليم الجراحين العسكريين، حفظ بذلك مؤسستك المدرسة التأثير السياسي للمعلمين. وتحول ذلك ليكون عائفاً أمام التطور الأكاديمي للمدرسة. في عام 1260هـ / 1844م، اقترح Bernhard تأسيس مجلس أكاديمي الذي سيتألف أعضاؤه من معلمي

(1).Steiner (1860) P. 78

(2) بدأ أن بعض طالبات المدرسة التي تخرج القابلات كانوا خدماً. ذكر Spitzer أنه من ضمن طالبات هذه المدرسة، كانت هناك امرأة عربية اسمها فاطمة وكانت ماهرة في التوليد. (Mason, 1860, P. 178). انظر؛ Sari (1997) للمزيد عن التوليد ودور المرأة في الرعاية الصحية. انظر. (1998) Fahmy للإطلاع على مقارنة بين تلك المدرسة ومدرسة القابلات في القاهرة

(3) Hhsta, PA Staatenabteilung Tuürkei VIII, K11, 16 November 1838.

(4) Mason (1860), P.180

(5) Ibid

(6) Altintas_ (1998).

المدرسة.⁽¹⁾ كان هذا المجلس مسؤولاً عن الشؤون المتعلقة بالتعليم وكانت قراراته خاضعة لموافقة عبد العزيز أفندي (*Hekimbaşı*). وتمّ منح المجلس عدداً من المهام والصلاحيات إذ أصبح ذا دورٍ فعّالٍ في إدارة الرعاية الصحية في الدولة، والأهم من ذلك فقد حصل المجلس على صلاحية قضائية في كافة النزاعات المهنية مما جعل من عضوية الفرد في هذا المجلس أمراً مرغوباً لكل طبيب. ساهم ذلك في الزيادة المستمرة في عدد المعلمين الذين تمّ تعيينهم دون الالتفات لميزتهم الأكاديمية، ويرجع ذلك للحماية التي يتمتعون بها.⁽²⁾ أضفت تلك الإجراءات والقواعد على المدرسة أهمية جعلتها أكثر من كونها مجرد أكاديمية للجراحين العسكريين. أثناء أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، وأصبحت المدرسة مركزاً لأنشطة الرعاية الصحية في الدولة. وتمّ إطلاق حملات تلقيح /تطعيم ضخمة ضد الجدري مستخدمين طلبة المدرسة لإعطاء اللقاح في العيادة التي تمّ إنشاؤها في مدرسة الطب. شهد عام 1257هـ / 1841م تطعيم 3000 طفل هناك⁽³⁾ وأضاف Spitzer أنه تمّ تطعيم ما يقرب من 100000 طفل في الدولة عام 1263 هـ / 1847م.⁽⁴⁾ تمّ تطعيم 80000 طفل آخرين في المقاطعات وقام بذلك خمسة من الطلبة الذين تمّ إرسالهم لمرافقة البعثات الأوروبية العلمية التي ذهبت لعدة مقاطعات في الدولة وساهم أيضاً في ذلك عيادات التطعيم المحلية.⁽⁵⁾

في عام 1261 هـ / 1845م، تمت دعوة كل مقاطعة من الدولة لإرسال خمسة طلاب إلى إسطنبول للدراسة في المدرسة.⁽⁶⁾ بعد أن ينهي هؤلاء الطلبة دراستهم في المعهد، فمن المفترض أن يعودوا إلى ديارهم للعمل بصفقتهم أطباء أو صيادلة في مجتمعاتهم. وكما هو الحال في النظام النمساوي الذي يشرف فيه *Kreisa` rzte* على المقاطعات، فكان على المقاطعات العثمانية تشغيل هؤلاء الأطباء (الذين أنهوا دراستهم).⁽⁷⁾ كانت السياسات الجديدة المبينة في مرسوم *Gu`lhane*

(1) Kernbauer (1993a), P.176

(2) في عام 1278هـ / 1862م، ادّعى Wiener Medicinal Halle بأنه "يبدو أن المدرسة موجودة من أجل الأساتذة وليس الأساتذة من أجل المدرسة". (Wiener Medicinal Halle, 52, 1862, P. 491)

(3) انظر. 223. P. (1844), 13 Allgemeine Medicinische Central-Zeitung, للاضطلاع على التقرير السنوي.

(4) Mason (1860) P. 184. يتضمن هذا العدد التطعيمات في مركزين منفصلين خارج المدرسة وفي المستشفيات العسكرية.

(5) Ibid

(6) في عام 1261 هـ / 1845م، كان هناك قرار بإنشاء مدارس عسكرية تحضيرية في مراكز المقاطعات. كان يتم إرسال خريجي هذه المدارس لأكاديمية الحرب الملكية في استانبول ومن المحتمل مدارس أخرى في العاصمة. Somel (2001), P. 23.

(7) التقديم السنوي المقدم للسلطان لعام 1846 في Kernbauer (1993a), P. 178

الملكي تهدف لجذب أعضاء من المجموعات غير المسلمة في الدولة ليجلسوا في المدرسة. شجع Sigismund Spitzer المجتمع اليهودي ليرسل طلبته إلى المدرسة إذ ولد Spitzer نفسه لأسرة يهودية. لم يوجد أي طلبة، يهود في المدرسة منذ بدايتها وحتى عام 1261 هـ/ 1845م. وكان المجتمع اليهودي معارضاً لإرسال طلبة ولكن تغير ذلك بعد مفاوضات بين hekim basi والحاخام الكبير.⁽¹⁾ وعمل طباطخ وحاخام في المدرسة ليشكلا بذلك بيئة ملائمة لاقدم الطلبة اليهود. وكانت محاولة إدخال ثالث أكبر مجموعة دينية في الدولة:- المسلمون والمسيحيون اليونانيون والأرمن الذين تمّ تسجيلهم في المدرسة منذ بدايتها- ناجحة. في عام 1272 هـ/ 1856م، أشار الرحالة النمساوي Ludwig August Frankl في مذكرات سفره لوجود مجموعة تتألف من ستة عشر طالباً يهودياً في المدرسة الطبية وأصبح واحداً من الأطباء اليهود الأوائل مديراً لمدرسة عسكرية في Aleppo.⁽²⁾

في إسطنبول، قدمت المدرسة معالجة طبية في عيادتها والعيادات الخارجية. وأسهمت الأخيرة في علاج 18,500 مريض أثناء عام 1263 هـ/ 1847م وكان معظمهم من النساء اللاتي جنن لرؤية القابلة القادمة من فيينا لتكون مسؤولة عن المرضى من النساء.⁽³⁾ أدى العدد المتزايد من المرضى في العيادات الخارجية لافتتاح مؤسستين جديدتين في أنحاء جديدة من المدينة، وكان يُقدم فيهما التدريب العملي للطلبة.⁽⁴⁾ أصبح إنشاء مستشفيات مملوكة للدولة واحداً من المشروعات الهامة في تلك السنوات. وقد تمّ استدعاء أطباء جدد من Josephinum إلى إسطنبول في أوائل أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ليتولوا مسؤولية إدارة المستشفيات العسكرية الأكبر. كان الطبيب الشاب Lorenz Rigler الذي تمّ الاحتفاء به في فيينا لأنه حقق نجاحاً للطب في فيينا⁽⁵⁾ إذ نجح نجاحاً باهراً في تقديم قواعد صحية جديدة في مستشفى شهدت معدلات مرتفعة من حالات الوفاة نظراً للظروف غير الصحية التي سادت في ذلك الوقت. نتيجة لذلك، تمت ترفيته ليصبح كبير مفتشي الخدمات الطبية في الجيش العثماني.

(1) Mason (1860), P. 178.

(2) Frankl (1858), P. 222.

(3) كان Messani هو اللقب الذي يتم استخدامه ليعني "الدايه أوالقابلة". إن الاسم الأول الذي تمّ إطلاقه قبل ذلك لم يكن معلوماً

(4) Mason (1860), P. 185.

(5) انظر Wiener Medizinische Wochenschrift, 42 (1862), P. 667. كانت متبعة في المستشفيات.

أصبحت تلك المستشفيات مثالا للسياسة العثمانية الحديثة كما هو الحال بالنسبة للمدارس. في عام 1269 هـ/ 1853م، سافر الطبيب Joseph Dietl⁽¹⁾ إلى إسطنبول في مهمة تقصي الحقائق بغرض جمع معلومات لإنشاء مستشفى حديثة في فيينا. أبدى Dietl دهشته من اكتشاف عدم وجود "ما يكفي من المستشفيات ولكنها جيدة" إذ سعت الدولة لإنشاء مستشفيات جديدة "أكثر من عدة مدن أوروبية ثرية متحضرة. كان Dietl يعتبر أن مستشفى البحرية واحدة من أفضل المستشفيات المجهزة في أوروبا. وقد تمّ وصف المستشفيات العسكرية الأكبر وبعض المؤسسات المدنية بإيجابية.

إن الإشادة بالطعام المقدم، ونظافة المستشفيات العثمانية، ونظامها، يتعارض مع النقص الذي تعانيه تلك المستشفيات من المرضي. ولا سيما المؤسسات غير العسكرية التي كانت خالية لأن النساء تجنبن المستشفيات التي كان الرجال مسؤولون فيها عن المعالجة وكان أغلب السكان يفضلون العناية بالأسرة على المفهوم المنظم لمستشفى أوروبي.⁽³⁾ يشبه خلوتك المستشفيات الصورة الجيدة التي كانت تبدو المدرسة عليها ظاهرياً بينما تخفي تحتها العديد من المشاكل أثناء الأعوام الأولى. يمثل هذان النموذجان رغبة الدولة العثمانية في مواكبة المعايير الأوروبية مهما كلفها الأمر، وعكست في نفس الوقت طموحات الأوروبيين في إدارة هذه المؤسسات. ويعتبر الأوروبيون أنفسهم وكلاء لعملية أكبر من "الحضارة". كانت المدرسة والمستشفيات والخطوات الأولى تجاه نظام رعاية صحية أوروبي الطراز وتعني للنمساويين أكثر من مجرد تقديم خدمات طبية. وفي رأي Spitzer، فإن تخرج الأطباء من المدرسة لعب دورا بارزا في عملية الإصلاح في الدولة العثمانية وكان يسند إليهم مهمة "تحضر" الدولة.

وبصفته طبيباً، فقد كان Spitzer يختلط بكل طبقات المجتمع، مما نتج عنه قدرته في التأثير عليهم. عندما عاد لمقاطعته وأسرته وأهل بلدته، وجدهم متحفظين عندما رأوا تجسد التغيير الكامل فيه، ودفعهم إلى ذلك الهيمنة التي تظهر في الطريقة التي يعلم بها الطلبة، وسمو شخصيته ومنصبه كطبيب. أدرك هؤلاء الرجال استعلاءه، وقدروا مزاياه، والخدمات التي يقدمها بحرفية، ومركزه الاجتماعي، ورغبتهم في الحصول على مزايا مماثلة لأبنائهم. وسيكون لهذا الطبيب الشاب تأثير

(1) Joseph Dietl معروف في تاريخ الطب بصفته مؤيدا للفكرة الخلاقية ل"العمية العلاجية" وكان عضوا في "مدرسة فيينا الثانية" في منتصف القرن التاسع عشر. فيما يخص Dietl، انظر. Wiesemann (1991).

(2) Dietl (1854), P. 317

Rigler (1852), Vol. 1, P. 382, Dietl (1854), P. 331

(3) يمكن العثور على تقارير تفيد بخلو المستشفيات المفتوحة حديثا في . وفي تقارير مختلفة في الجرائد الطبية المعاصرة.

أخلاقي على أهل بلدته، وإذا كان هوفي قمة المركز الاجتماعي، فسيكون واحداً من رواد الحضارة وأعمدها.⁽¹⁾

يطلعنا التقرير الحماسي الذي قدمه Spitzer للسلطان على تطلعاته الخاصة والخطط التي اتبعها النمساويون. من وجهة نظره، إن للطب دوراً بارزاً في عملية "تحديث" الدولة. وسيري هؤلاء الذين يتشككون في قدرة الدولة العثمانية على إصلاح نفسها "أنه بإمكان شعوب الشرق الوصول إلى الحضارة- وأن لديهم القدرة على اكتساب كل أنواع المعرفة- إذ أصبحت شخصياتهم أكثر ليناً، واختفى التعصب الديني، وظهرت مشاعر المساواة، إذ لا يوجد تفرقة دينية⁽²⁾ على الأقل في التعليم بين الديانات المختلفة في الدولة.

ومن خلال دورها البارز في إرساء العديد من الإجراءات والقواعد التي أقرتها الدولة العثمانية، فإن تأثير المدرسة ذهب إلى ما هو أبعد من مجرد تقديم التعليم إلى كونها عاملاً رئيسياً لانتشار ما يعرف ب (medicalization) في المجتمع العثماني. وساهمت المدرسة في إرساء ما من شأنه أن يؤدي إلى تغير تدريجي ولا يمكن الرجوع فيه في البنية الطبية في الدولة العثمانية.

السؤال، هل أخفقت المهمة؟ نهاية التأثير النمساوي على مدرسة الطب وتداعياته؟؟؟ في ستينيات القرن الثالث عشر الهجري / أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر الميلادي، انتهى تأثير الأطباء من امبراطورية هابسبورج على الشؤون الطبية فجأة. غادر Sigismund Spitzer- الذي كان له تأثير شخصي قوى على السلطان وأثر على العديد من القرارات أثناء المرحلة المبدئية من نظام الرعاية الصحية - إسطنبول إلى فيينا عام 1266 هـ / 1850م بعد أن كانت حياته مهددة بسبب مؤامرة تمّ تدبيرها ضد حياة السلطان. توفي أوعاد بعض الأطباء النمساويين لإمبراطورية هابسبورج وهم الذين تقلدوا مناصب هامة في الإدارة الصحية العثمانية. كان Lorenz Rigler- الرئيس السابق للمستشفيات العسكرية- العضو الوحيد من تلك البعثات الرسمية الذي ظل في إسطنبول بعد 1268 هـ / 1852م. وانخفض الاهتمام الذي كانت توليه إمبراطورية هابسبورج بإرسال أفراد جدد ودعم الإصلاحات العثمانية⁽³⁾ في أعقاب ثورة 1264 هـ / 1848م ونهاية النظام

(1) Mason (1860), P. 172

(2) Ibid., P. 19.

(3) بجانب ذلك، كسبت الدولة العثمانية عدداً من المتخصصين الطبيين بعد الثورة إذ طلب العديد من الأطباء النمساويين الألمان والهنغارين الحماية من Prosecution في الدولة العثمانية. وبخاصة، أطباء الجيش الهنغاري الذين فروا إلى هناك بعد فشل الثورة الهنغارية في 1265 هـ / 1849م وكان أشهرهم Karl Eduard Hammerschmidt الذي أسس لاحقاً المنظمة التي تعرف اليوم ب"الهلال الأحمر"

القديم في عهد (ميتريخ) الذي كان شغفه بالشؤون العثمانية أحد أعمدة علاقات هابسبورج والدولة العثمانية. لم تكن الثورة في إمبراطورية هابسبورج السبب الوحيد للتراجع النمساوي.

بدأ نقد العامة للمدرسة في أوروبا بصفتها مؤسسة أكاديمية بحلول نهاية أربعينيات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي. انتقد الطبيب الفرنسي Auguste Monneret الجودة المتدنية للتعليم في المدرسة.⁽¹⁾ إذ ذهب في مهمة لتقصي التقدم الذي حققه الإصلاح الطبي وإدارة الحجر الصحي في الدولة العثمانية. مرة أخرى، كان تجاور الحضارة الأوروبية و"الشرق غير المتحضر" هو محور النقاش الرئيسي ولكن في هذه المرة ضد عمل الأطباء من إمبراطورية هابسبورج. ويرى Monneret بأنه ليس من الممكن أن ينتقل الطب ل"دولة غير متحضرة" بسهولة كما هو الحال في نقل التطور الفني وهذا تمّ مناقشته على نطاق واسع كتفسير لعدم نجاح الجهود النمساوية بنفس القدر كما نُشر في تقارير سابقة. رحبت جريدة Allgemeine Medicinische Central – التي اتخذت برلين مقراً لها- بما ذكره Monneret إذ كانت التقارير السابقة "تنسم بعدم الموضوعية نظراً لمصالح الأطباء النمساويين هناك".⁽²⁾ وعلى الرغم من ذلك، اتسم رد هؤلاء الأطباء بالثقة. ورد الطبيب Lorenz Rigler وعلى النقد الفرنسي للمدرسة عام 1268 هـ / 1852م قائلاً "نحن جميعاً نعلم الغيرة التي يكنها الفرنسيون محاولين بذلك التشكيك في النجاح الذي حققه الألمان"⁽³⁾ محاولاً بذلك إخفاء حقيقة أن مركز الأطباء النمساويين أخذ في الضعف.

كشفت حرب القرم- التي اتخذت فيها النمسا موقفاً محايداً وجاء الأطباء البريطانيون والفرنسيون إلى الدولة العثمانية بأعداد كبيرة- عن ضعف التعليم في مدرسة الطب. وانتقد الخبراء من الأطباء الأوروبيين الذين كانوا يخدمون في واحدٍ من جيوش الحلفاء- فرنسي، بريطاني أو عثماني- ضعف قدرة الأطباء الذين تمّ تدريبهم في إسطنبول. وأوضح الطبيب البريطاني John Netten Radcliffe – الذي تمّ إحقاقه بفريق عمر باشا أثناء الحرب- في مذكراته بأن بعض الأطباء العثمانيين "لديهم معرفة جيدة بالثقة بمهنتهم في الفروع المختلفة ولكن كان العدد الأكبر منهم جاهلاً". كانت الجراحة التي رأها في المستشفيات توصف بأنها "وحشية للغاية" والممارسة

=

والطبيب Arnold Mendelssohn، هو ثوري ألماني وابن عم المؤلف Felix Mendelssohn-Bartholdy.

(1) Allgemeine Medicinische Central-Zeitung, 18 (1849), P. 269.

(2) Ibid., P. 271.

(3) Wiener Medizinische Wochenschrift, 42 (1852), P. 676.

الطبية "عشوائية".⁽¹⁾ كان Sandwith -Humphrey – الذي كان يخدم في وحدة بريطانية أثناء حصار Kars أكثر تعاطفاً مع الأطباء العثمانيين ولكنه وجه أيضاً نقداً لهم قائلاً: إن القليل من زملائه العثمانيين يستحق أن يطلق عليه "طبيب جيد لحد ما" و"على دراية بمبادئ المهنة".⁽²⁾ لم يتم مناقشة التقارير التي تشير لإخفاق المدرسة في تخريج عدد كاف من الأطباء أوجراحي الجيش- الذين كانوا من وجهة نظر زملائهم من فرنسا وبريطانيا يؤدون وفقاً للمعايير الأوروبية- على نطاق واسع مثلما حدث مع التقارير السابقة التي قدمها زملاؤهم من فيينا.

في فيينا، وجهت الصحف الطبية اتهاماً للأطباء الفرنسيين في إسطنبول بسرقة نتاج ما حققته فيينا هناك. طرحت مجلة Wiener Medizinische Wochenschrift الطبية شكوى مفادها أن الأطباء الفرنسيين سيطروا سيطرة كاملة على المدرسة في إسطنبول إذ تولى الأستاذ الفرنسي Antoine Fauvel مسؤولية إدارة المدرسة من Sigmund Spitzer إبان عودة Spitzer من فيينا عام 1266 هـ / 1850م.⁽³⁾ وكان ذلك قبل نشوب حرب القرم بعامين. وقد شاعت الإدعاءات التي تشير إلى أن الأطباء الفرنسيين حصلوا على مناصبهم نتيجة ضغط دبلوماسي وليس لمهاراتهم العلمية.⁽⁴⁾ بعد ثورة 1264 هـ / 1848م، وكان للصحافة الطبية في فيينا توجهاً وطنياً وكانت التقارير المقدمة منهم مليئة بالكراهية الصريحة تجاه الفرنسيين. كان مؤيدو المدارس الطبية الفرنسية يدعو بمثابة منافسين إذ قيل أنهم كانوا يحاولون سلب التأثير الطبي ليس فقط في الدولة العثمانية ولكن أيضاً في مصر.⁽⁵⁾ ولكن بقاء منصب Sigmund Spitzer شاغراً دحض هذه المزاعم. في واقع الأمر، طلب الباب العالي من فيينا تعيين خلفٍ لـ Spitzer ولكن توفي الطبيب Graziadion

(1) Radcliffe (1858), P. 50.

(2) Sandwith (1856), P. 236.

(3) Wiener Medizinische Wochenschrift, 38 (1852), P. 616

(4) Wiener Medicinal Halle, 44 (1863), P. 426 معتبرة الاستحواذ الفرنسي على المدرسة "غزواً"

(5) إن التوجه القومي لبعض الأطباء الألمان- (الغساويين)، أظهر النزاع السياسي بين إمبراطورية هابسبورج وفرنسا في إيطاليا والمنافسة بين المدرسة الطبية في فيينا ونظرائها الفرنسيين يقف وراء مجموعة من المواجهات على صفحات الجرائد الطبية في هذه الفترة. في 1274 هـ/ 1858م، وكان هناك نزاع علمي في الإسكندرية بين الأطباء الفرنسيين وزملائهم الذين يتحدثون الألمانية من إمبراطورية هابسبورج وبروسيا والتي تحولت بدورها لأزمة سياسية، موضحة بذلك الكيفية التي أصبحت فيها تلك الضغائن ظاهرة. أظهرت حادثة وفاة بحار بسبب الطاعون الذي أحضره مجموعة من الأطباء الفرنسيين وهذا ما رفضه الأطباء الذين يتحدثون الألمانية ذلك إذ شعروا بأن هذا التشخيص من شأنه أن يهدد تجارة هابسبورج مع الشرق. ولتغطية هذه المواجهة في

Wiener Medizinische فاينر Pp. 263–266 (2007), Chahrour.

Vallon – الذي تم إرساله إلى إسطنبول- بعد وصوله للدولة العثمانية بفترة قصيرة. وكان الطبيب الفرنسي Fauvel⁽¹⁾ Sulpice Antoine خلفا لSpitzer وعمل مديراً لمدرسة الطب مغيراً بذلك وجهة العلاقات الثنائية من فيينا لباريس.⁽²⁾

وظلت إدارة المحاجر الصحية، ونظام الرعاية الصحية، وتعليم عدد كاف من الأطباء المدربين للجيش وتأسيس هياكل إدارية جديدة، أهم ما يشغل السياسات الطبية العثمانية أثناء الأعوام التي أعقبت حرب القرم.⁽³⁾ وعمل الطب الأوروبي على تعزيز موقفه في الدولة من خلال تشكيل جمعية طبية. وأصبحت الجمعية الطبية في إسطنبول The Sociéte´ Medicale de Constantinople – التي أسسها الأطباء البريطانيون والفرنسيون عام 1272 هـ / 1856م أثناء حرب القرم - مركزاً لنشر النظام الطبي "أوروبي-الطراز".⁽⁴⁾ لاقت هذه الجهود قبولاً إذ منح السلطان الجمعية بدلاًً شهرياً لتغطية نفقاتها. واقتصرت العضوية على الأطباء والجراحين والمسؤولين الطبيين والصيدالة مستبعدين بذلك الباحثين الطبيين العثمانيين الذين لم يحصلوا على درجة أوروبية. في عام 1241 هـ / 1826م، وقد شكل الخريجون العثمانيين من مدرسة الطب الملكية جمعية خاصة بهم Cemiyet-i Tibbiye-i Osmaniye، وهي مخصصة لترجمة أدبيات الطب والعمل على تعزيز اللغة العثمانية كلغة للتدريس مما أدخلهم في نزاع لاحقاً مع the Sociéte´ Medicale. كانت the Sociéte´ Medicale تؤيد استخدام اللغة الفرنسية في التدريس بينما دعت الجمعية العثمانية سألقة الذكر لاستخدام اللغة العثمانية والتي تم إقرارها كلغة للتدريس في المدرسة الطبية الملكية عام 1287 هـ / 1870م.⁽⁵⁾

(1) B. 7 November 1813, Paris; D. 4 November 1884, Paris. Panzac (1996), P. 109.

(2) By 1870, Forty-One Students Had Been Sent To France To Acquire A Doctoral Degree At A French University. See Ibid.

(3) بحلول أوائل ستينيات القرن التاسع عشر، مرت المدرسة بأزمة حادة أدت لتغيرات تنظيمية واستخدام اللغة التركية في التدريس. وبحوث هذه التغيرات، لم تعد Josephinum هي النموذج. أدت ثورة 1264 هـ / 1848م لإغلاقها. وعندما أُعيد افتتاحها بعد عدة أعوام، كان يتحتم عليها مواجهة معارضة حادة من كلية الطب في الجامعة متسائلة عن ضرورة جامعة طبية مستقلة للجيش. انظر المناقشة في Wiener Medizinische Wochenschrift، 2 (1852)، P. 61. في 1291 هـ / 1874م، كانت قد تمت إزالة الأكاديمية. انظر Wyklicky (1985).

(4) انظر (1996) Ihsanoglu، للإطلاع على تاريخ تلك الجمعية. في عام 1280 هـ / 1863م، شكل الصيدالة الذين تلقوا تعليماً أجنبياً جمعية مشابهة تهدف للحد القانوني من ممارسة الشؤون الصيدلانية. تم إغلاق الجمعية بعد فترة وجيزة ولكن تم إعادة إنشائها عام 1296 هـ / 1879م

(5) أوضح Panzac (1996) P. 199 أن التأثير الفرنسي على الطب العثماني انتهى بتغيير لغة التدريس. ظلت الإمبراطورية العثمانية منطقتة

فقدت إمبراطورية هابسبورج تأثيرها في تلك العملية بعد 1266 هـ / 1850م إذ غادر أغلب الأطباء النمساويون إسطنبول⁽¹⁾ ولكن كما رأينا، فإن الانخراط الفعال للأطباء النمساويين في سياسات الرعاية الصحية العثمانية أفاد أيضا إمبراطورية هابسبورج. تمثل ذلك من خلال تشكيل الطريقة التي تمّ بها تنظيم الرعاية الصحية العثمانية وخاصة إدارة الحجر الصحي، وتمكنت إمبراطورية هابسبورج بذلك من التخلي عن نظام الحجر الصحي الباهظ الخاص بها.

تمّ إلغاء الحدود العسكرية بما فيها من مراكز للحجر الصحي بطول الحدود العثمانية- النمساوية في الأعوام المقبلة، متخلصة بذلك من العقبة الرئيسية أمام التجارة مع الدولة العثمانية والولايات الناشئة في البلقان. وانتقل عبء مكافحة الأمراض المعدية. لاحظت القوى الأوروبية الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية وناقشتها في عدد من المؤتمرات الدولية وبدأ ذلك عام 1267هـ/1851م⁽²⁾ وكان تحول الدولة العثمانية إلى أمة "متحضرة" خطوة هامة لتبرير السياسات الصحية لإمبراطورية هابسبورج. حيث لعبت الفترة القصيرة المؤثرة للطب النمساوي دوراً بارزاً في تشكيل البنيان العثماني للرعاية الصحية.

رابعاً: التأثيرات التركية على صورة المظهر الخارجي في هيئة الجيش القيصري

للإمبراطورية النمساوية

Türkische Einflüsse Auf Das Äußere Bild Der Kaiserlichen Armee.

بمفهوم الصياغة الشكلية من المعروف أنّ العلم المتخصص بدراسة التشكيل أو التراكيب البنائية/ Morphologie كان ظهوره الفعلي متأخراً نسبياً كفرع تطبيقي ضمن علم الأزياء و الرتب العسكرية الموحدة/ Uniformologie وعلم الشارات ومراتب التتويج الرسمية / Insigniologie وكذلك ضمن العلوم التطبيقية*~التاريخية* ذات الصلة. فحتى وقت متأخر بعد بداية القرن العشرين الميلادي كان المرء في دراسته لكل هذه العلوم المشار إليها يكتفي حصرياً

متنازعاً عليها من الطب الفرنسي والألماني. تناول (Moulin (1992) بالمناقشة تقديم فرنسا لعلم البكتريا الحديثة وفيما يخص المساهمة الألمانية في إعادة تنظيم المدرسة لاحقاً فانظر. Terziog˘lu (1978) Goerke (((&)))

(1) في عام 1274 هـ / 1858م، كان عدد محدود من إجمالي 76 عضواً دائماً للجمعية المؤسسة حديثاً Societe' Imperiale De Me'Dicine من السكان الذين يتحدثون الألمانية في إسطنبول. انظر جدول الأعضاء الدائمين في Gazette Me'Dicale d'Orient, (1858), P. 19.

(2) تعتبر هذه المؤتمرات نواة للتعاون الدولي في الشؤون الصحية. أقيم المؤتمر الأول في باريس عام 1267هـ / 1851م. انظر كتاب Howard- Jones (1975) ومؤخراً Huber (2006) للإطلاع على المحتوى العلمي لهذه المؤتمرات.

بمضامين نتائج الأبحاث الرسمية والتاريخية المحفوظة لدى أرشيف الدولة؛ وهكذا حال الدراسات المتخصصة بتاريخ الفنون التي درجت في تشغيل وظائفها البحثية – حسب مقدار ومدى اهتمامها عموماً – بالانحصر على توجه نمطي قاعدته دوماً “فنٌّ من أجل الفن/ Kunst für die Kunst“. ولم يدلف التغيير طوال تلك الفترة ولاحقاً إلا بعزم المؤرخ الألماني لعلم الفنون فالتر باتس/ Walter Paatz الذي أقدم سنة 1369هـ/ 1954م على صياغة الخطوة المرورية الحاسمة لعلم الشارات والمراتب/ Insigniologie. انبرى تالياً العالم المؤرخ الألماني بيرسي إرنست شرام/ Percy Ernst Schramm وتلامذته الذين سطوروا مسافةً من الخطأ المتقدمة في هذا الاتجاه. إلى ذلك ظهرت ملامح الأعمال الوثائقية من البحوث الدراسية والمؤلفات التي كتبها المؤرخ باول مارتن/ Paul Martin في علم الأزياء والرتب العسكرية الموحدة/ Uniformologie تشير جليةً بالبوادير الأولى لتجاوز إطار الاعتياد النقلي لتاريخ الألبسة التقليدية المسيطر على ثقافة الأزياء الموحدة.

وقد اعتمدنا حيناً ما الصياغة التشكيلية للأزياء الموحدة النمساوية وفي حينٍ آخر قبلنا أيضاً اتخاذ صيغة الأزياء الموحدة الثورية المجرية المتشكلة عند نهاية العام 1264هـ / 1848م وبداية 1265هـ / 1849م. هنا؛ ومن هذا المنطلق مع تصويب مسار الرؤية التفكيرية نحو الأفق باتجاه البوسفور (Bosporus). أحد أهم الأسلحة الرئيسة للجيش التركي تمثلت بكتائب الفرسان السريعة جداً والأكثر جسارَةً وإقداماً إلى أبعد الحدود. لذا ليس مثيراً للدهشة والتعجب بعد هذا أن كانت بادئ ذي بدء فصائل سلاح الفرسان وآلية معدات الجاهزية الحربية* في الجيش التركي* هي أول القطاعات التي تمّ تقليد صيغة محاكية لنموذجها عند نظيراتها من الأجنحة العسكرية في كتائب الجيش القيصري* النمساوي*. هنا – عند ذلك التوقيت تحديداً – برز بطبيعة الحال التجنيد في المقام الأول لفرسان المجرين؛ فرسان الهوصار/ Huasaren؛ الذين عرفنا انخراطهم بالخدمة العسكرية لصالح الإمبراطورية الرومانية المقدسة* للأمة الألمانية* منذ عهد القيصر ماكسيميليان الأول. أولئك الفرسان الهوصار الذين أصبحوا جنوداً ضمن قوات الجيش الماكسيميليانى كانوا يرتدون غطاء الرأس التركي المسمى كالبك~كولبك/ Kalpak (قبعة الفرو/ Pilzhaube) والسيف المنحني بشكله الموروث عن السيف التركي المسمى كيليج/ Kilidsch * الهلالي* العائد بدوره إلى نماذج فارسية* مخلب الأسد*. كذلك كان الدرع الوافي المستدير الشرقي (المسمى بالتركية Kalkan؛ *المتراس اليدوي*) مستخدماً آنذاك لدى سلاح الفرسان بالجيش القيصري للنمسا. الفوكوس/ Fokos – مطرقة الاشتباك المجرية* فأس المحارب* – التي بقي ارتداؤها كسلاح حتى الحرب العالمية الأولى هي أيضاً واحدة من الأدوات الحربية التي كان الأتراك هم أول

من اتخذها سلاحاً. وفي نظام سلاح الفرسان المدرعة لجيش القيصر ماكسيميليان الأول كانت مطرقة المحارب تلك تمثل أيضاً شارةً رمزيةً للجندي المعين برتبة عريف قائداً لسرية/ Rottmeister. كذلك المعطف المجري المسمى دولمان/ Dolman؛ رداء الفرو ذي الأربطة الصدرية الخاص بفرسان الهوصار/ Husarenpelz؛ هو أيضاً زيٌّ متأصل من جذرٍ تركي. استخدام هذا الزيُّ يرجع بدايةً إلى اعتماده رداءً مميزاً للضباط العسكريين كتعبيرٍ رمزي يشير إلى تلك الألبسة الفرائية المدبوغة من جلود الحيوانات البرية؛ التي ارتبطت بمعتقدات وهمية ظنت بها أرواحاً مقدسة لها قوىٌ سحرية؛ والتي كانت عادةً دارجةً للتباهي لدى أكابر الناس في بلاد الشرق الأدنى كسترّةٍ يرتدونها معلقةً من على أكتافهم متفاخرين بها. العادات الدارجة في الحروب قديماً مرتبطةً بالطقوس الطوطمية/ Totemistische Kriegsbräuche ومن هذا القبيل يمكن تفصي ملامحها بأثرٍ رجعي على مسارٍ متواصلٍ حتى فترات موعلة في عمق العصور القديمة. مما سبق تتجلى خلاصةً مفادها أنّ ذلك التركي بحد ذاته مثل دور الوسيط الذي أثبت في هذا النطاق. ومنذ القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي على أقل تقدير – أظهرت مكونات وهيئة عتاد ركوب وتسخير خيول الجيش القيصري النمساوي تأثيراً تركياً (خصوصاً في شكل السرج واللجام)، مثلها في ذلك مثلما كان قد تم أيضاً أخذ النموذج التركي لوسادة وبطانة سرج الخيل في حوالي العام 1070هـ / 1660م.

بدءاً من منتصف القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي مثلت خوذة الرأس للجنود الأتراك نموذجاً تركياً ظهر على غرار نمط التقليد المحاكي على رؤوس أفراد القوات العسكرية المجرية والكرواتية بالجيش القيصري، بيد أنّها – بالتأكيد – لم تكن الوحيدة التي اقتصر عليها التقليد. ففي سياقٍ متزامن كانت الخوذة القتالية المدرعة تسيشاجه *~الشيشق* / Zischägge المذيلة بحماية للأنف والأذنين والرقبة نموذجاً *تركياً* آخر حاكت على مثاله خوذة سلاح الفرسان بجيش القيصر ولردح طويلٍ من الزمن بقي هذا النموذج معتمداً حتى عهد الأمير أويغن/ Prinz Eugen *بداية القرن 18*. بعد أن تقرر سنة 1261هـ / 1845م الاستغناء عن سيف البلاش/ Pallasch – سيف الفرسان ذي النصل المستقيم المزود بمسلة حماية اليد/ Korb (بالمناسبة؛ هذه الكلمة أيضاً أصلها تركي *قرا*~) – الذي كان مستخدماً آنذاك لدى قوات فوارس المشاة الدراغونيين/ Dragonern وقوات سلاح الفرسان المدرعة/ Kürassieren نجح نموذج السيف المائل بالمنافسة كسلاحٍ عملي خلال الفترة اللاحقة وصولاً إلى أن تمّ اعتماد دخوله عام 1286هـ / 1869م سلاحاً موحداً للفوارس قوات المشاة الدراغونيين وقوات فرسان الهوصار وقوات فتيان الرماح والرايات/ Ulanen *بولونية مستعارة بتصرف من الكلمة التركية شابفتي/ Oğlan*.

حتى ذلك الحين كان فرسان الهوصار وفتيان الرماح والرايات يرتدون سيوفاً شديدة الانحناء. إلى فترة موغلة في عمق القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي ارتدى ضباط فرسان الهوصار - إلى جانب "سترة جلد النمر / pardelfell، - مشبك ريشي / Federagraffe متدرجاً حسب رتبهم يثبت على ناصية قبعة الفرو المسماة كولبك / Kalpak. كذلك في هذه الصيغة التنظيمية كان التقليد محاكاةً لنموذج نظام تركي مماثل. في نظام فيالق كتائب الألوية العسكرية / Regimentern الألمانية بجيش القيصر افترض لزوماً أن تكون الزخارف المطرزة للرداء العسكري الموحد؛ على السترة والقبعة و/أو العصا؛ التي كان يحملها القادة العسكريون بدءاً من رؤساء أركان الجيش / Generalissimus مروراً بالضباط نزولاً إلى حاملي رتب الصف الدنيا / Gefreiter؛ فرض أن تكون الزخارف المطرزة محاكاة بصياغات وأنساقٍ مختلفة تشير إلى الرتب المكتسبة.

حتى العام 1336هـ / 1918م كان الحديث الشاغل في الجيش القديم دائراً حول صياغات ما كان حينذاك يدعى اللباس المراسيمي / Galakleid؛ شيءٌ من قبيل لباس موحد عام / Generalsgala أو ما شابهه*~الذي الرسمي الموحد*؛. هذا العرف الاعتيادي - ارتداء زي رسمي وعرض تنسيقي خاص عند الظهور لدى أروقة بلاط الحكم، أو أي أماكن ومحافل رسمية أخرى - هو تقليدٌ يرجع منشؤه في الحقيقة إلى نماذج عربية-تركية (أو بيزنطية؟*~مع التحفظ على هذا الافتراض؟*). أيضاً جاء نمط منشأة عسكرية أخرى؛ تحديداً هي منشأة الإسناد بمرافق تخزين السلاح والذخائر / Magazine؛ تُظهر ما يبدو وكأنه قد تمّ إنشاؤها محاكاةً للنموذج والطريقة التركية المناظرة لها. في وقت متأخر نسبياً دلفت الصيغة "التركية، من طماق شد الحذاء بالساق / Gamaschen*ترجمة مستعارة للكلم العربية "جلد غدامس" بتصرف من الإسبانية إلى الفرنسية ثم الألمانية* الذي تمّ استيراده واعتماده رسمياً للانضمام إلى بنية الزي العسكري بالجيش القيصري النمساوي. لكن مع ذلك كانت مثل هذه الأصناف قد درج استخدامها عادةً منذ فترة زمنية طويلة قبل العام 1158هـ / 1745م. خلال القرن السابع عشر الميلادي وردت لدى الجيش القيصري قناني حفظ وكيل البارود / Pulverflasche التي أظهرت في الغالب شكلاً مطابقاً للنموذج التركي الشائع منها. لكن الصيغة التركية من الزراكش الخيطية المزينة للرمح*~شراية الرمح* / Lanzenquaste ومن قطب الصولجان المزين بذيل الخيل*~بالتركية؛ طوغ* / Roßschweife كانت - بكل تأكيد - هي النماذج الأصلية التي جاءت عنها زراكش تزيين الأسلحة الوندية*~بهيئة قضيب معدني* / Stangenwaffe لدى ضباط وحراس البلاط القيصري بالنمسا. وفيما يتعلق بضروب تلوين رسوماتها الشعارية والرمزية فقد اتخذت الأدوات المذكورة

هذا المسار بدايةً على يد الأمير أويغن.

كما قلدوا شكل القبعة العسكرية الظليلة تشاكلهاوبه/ Tschakelhaube *المحورة عن النموذج التركي* المستخدم لدى حرس الحدود وقوات فرسان الهوصار النمساوية كان الأصل الذي نشأت محاكاةً له في كل أنحاء العالم ابتداءً من حوالي العام 1214هـ/ 1800م نماذج القبعة المسماة حالياً تشاكو/ Tschako كتقليدٍ مستورد بامتياز تام من الصيغة الأصلية. لذا فالنظرية القائلة إن هذه القبعة العسكرية الظليلة تشاكل – بدورها – تظهر صلةً قرابة معينة مرتبطة بالقبعة الإسلامية *قبعة لباد الصوف-الطربوش*/ Fez *نسبة لمدينة فاس المغربية* هي حقيقةً ثابتة لا تدع مجالاً للتشكيك. على نمطٍ تقليدي مماثل تماماً لنموذجٍ تركي تمت *من قبل النمسا* سنة 957هـ / 1550م عملية الإنشاء والصياغة التنظيمية لقوات البحارة *خفر الموانئ وحرس الحدود النهرية/ Tschaikistentruppe *نسبةً لـقارب-البحارة التشايكاشيين الصرب/ Šajkaši* (وحدات الجسر المائي وزوارق المناورة الحربية والدوريات خفيفة التسليح/ Pontonier- & Patrouillenbootseinheiten على نهر الدانوب).

إلى أي مدى يكون هذا المسمى باللباس الموحد الوطني المجري الذي اعتمد استخدامه لدى أي وحدة من قوات الجيش القيصري النمساوي (قوات حرس الحدود، قوات المشاة المجرية، ... إلخ)؛ إلى أي مدى؛ لها – بالمثل هي الأخرى – جذور تركية-قومانية/ kumanisch *نسبةً لقومية الكومان القبتجاق*، تساؤل يطرح نفسه بالحاح هنا لكنه سيبقى مفتوحاً. على كل حال خصائص ومميزات الصيغة الشكلية لمقاطع هذا اللباس (زراکش التطريز والأربطة الخيطية على الحواف، السروال الضيقة، السترة القصيرة، المعطف الطويل، الحذاء الجلدي عالي الرقبة *بالتركية Çizme / جزمة-بيادة*) تعد براهين جلية تؤكد الإشارة إلى ذلك الاتجاه. ومما ورد ذكره، أو ما زال مستمراً حتى الآن، نجد تقريباً أن كل التأثيرات القادمة من العالم العثماني على الصورة الخارجية لقوات الجيش النمساوي باتت مسطورةً كجزء ثابت في التاريخ. مجرد مثالٍ بسيطٍ على ذلك نجده في ميدان الموسيقى العسكرية حيث يمكن التعرف إلى هذا التأثير *العثماني* متواجداً بجلاءٍ ولا زال حتى لدى الجيش الاتحادي للجمهورية *النمساوية* الثانية. أيضاً في مطلع القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، كانت فرق الموسيقى الميدانية لسلاح المشاة – كما هو حالها منذ القدم – مكونةً من قارعي الطبول وناقخي المزامير~الأبواق. قوات فرسان الهوصار كان لديهم دوماً أفراد من العجر/ Zigeuner مستخدمين كعازفين للموسيقى الميدانية (بدءاً من سنة 1021هـ / 1612م)، وقوات الفرسان الألمانية استخدمتهم كناقخي أبواق وطبالين. طبلة كيسيل/ Kesselpauke *من التركية كوتشا = بَرَكة~دُعاء/ kútsá* المستخدمة ثنائياً على جانبي ظهر

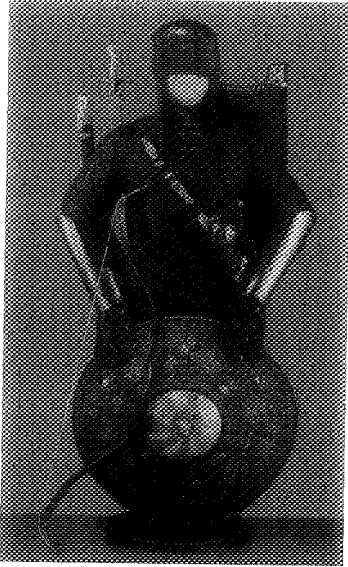
الحصان تعود بدورها إلى النموذج الشرقي الأصل من هذه الوظيفة، لكن مع ذلك اكتشف أنّ انتقال استخدامها إلى أوروبا قد بدأ منذ القرن الميلادي العاشر. لدى الجيش القيصري لهابسبورج-النمسا تم تشغيلها في الخدمة منذ فترةٍ طويلة سابقة للعام 1111هـ / 1700م. أيضاً في القرن الميلادي السابع عشر تطورت فرق الموسيقى العسكرية لقوات المشاة مع إدراج استخدام آلات النفخ الموسيقي المصنوعة من الخشب. فاستخدم الناي/ Schalmei – المسمى بالتركية دودوك/ Dudik – حيث لعب دوراً محورياً كبيراً على مسار هذا التطويري. ثم سرعان ما دخلت آلة الأوبوا/ Oboe الريشية المزدوجة والفاكوت/ Fagott والكلارينيتا/ Klarinette إلى هذا الحقل. نقطة التحول المفصلي الكبرى جلبها العام 1131هـ / 1719م، وعلى وجه التحديد عندما برز على المشهد العام في العاصمة فيينا أحد السفراء الأتراك الموفدين لدى بلاط القيصر النمساوي مصطحباً فرقةً موسيقية من مواطنيه. وقد تميزت هذه الفرقة بآلاتها الموسيقية الخاصة مزامير الأوبوا/ Oboen، والأبواق الحادة، وأزواج صحون الصناج/ Tschinellen، وطبالات ودفوف صغيرة من كل الأصناف، والطبل التركي العملاق، ومثلث العزف المعدني/ Traingel، ودف التمبرور/ Tamburin، وعمود الهلال ذي الخلاخل المجلجلة*الشيخانة*/ Schellenbaum أو ما يسمى بالقبعة التركية. مجمل الإيقاع الصادر عن آلات تلك الفرقة كان خاماً ورتيباً، بيد أنّه حاز الإعجاب فلم يكن سيئاً فيما يتعلق بأصالته.

قائد جنود الحراسة الشخصية للبلاط القيصري/ Pandurenführer الشهير البارون *فرانتس* آل ترنك/ Franz* von Trenk* قام تالياً – سنة 1154هـ / 1741م – بإنشاء فرقة عزف موسيقية محمولة على الجياد مخصصة لجنود قواته ومصممة على غرار ونمط الفرق والآلات الموسيقية التابعة للقوات الإنكشارية العثمانية/ Janitscharenbanda؛ والتي بدأت اعتباراً من ذلك الحين تدشين مرحلة ربط إيقاعات الموسيقى العسكرية التركية بالتنغم المنسجم مع اللحن الرائج أوروبياً. كثيراً ولم تكن الأغاني المستخدمة هنا أيضاً متهمة بتقليد وتمثيل الأهازيج والحكم الغجرية لصياغة أناشيد المسيرات/المارشات العسكرية. وفي العام 1156هـ / 1743م سار على ذات المنوال وحدات فيلق المشاة الألمانية بالجيش القيصري محتذيةً بنموذج الفرقة الموسيقية التي أنشأها البارون ترنك. لدى إبرام معاهدة سلام كامبو فورميو* 1211هـ / 1797م* وظهر هذا النموذج النظامي الأول للفرقة الموسيقية العسكرية التابعة للجيش النمساوي يتقدم لأول مرة إلى جبهات النار وميادين الحرب أمام الأعداء. وفي السنة الكارثية 1282هـ / 1866م ظلت الموسيقى العسكرية التابعة لفيلق المشاة الألماني تلك تعزف بين الضرام خلال المعركة التي دارت في كلوم/ Chlum* موقعة ألمانيا بين بروسيا والنمسا؛ المكان شمال الشيشان حالياً* وانتهت بهزيمتهم...

أيضاً سنة 1332هـ / 1914م خرجت فرق الموسيقى العسكرية التابعة للفيالق العسكرية بالجيش النمسا-مجري متقدمة برفقة وحداتها إلى خطوط النار الأولى على جبهات الحرب. من المعروف أنّ المغزى الفعلي والأغراض الحقيقية المستهدفة بالموسيقى العسكرية الحربية تمثلت بمقاصد التشجيع ورفع معنويات وحماسة الرجال، وإشعال العزائم للصفوف الموالية، وأيضاً تشتيت الاهتمام عن رهبة الأصوات المرعبة الصادرة من الأعداء. النموذج النمساوي من عمود الهلال الخلاخي/ Schellenbaum – الذي استبدل فيه الهلال التركي بالشعار الامبراطوري النسرد ذي الرأس المزدوج – مع قيثارة القرع المأخوذة من النموذج التركي إضافةً لقطب الصولجان المزين بذيل الخيل *الطوغ* / *Roßschweif* كأنماط تأثر خارجية أمست مستبعدة من الخدمة بطول العام 1276هـ/ 1860م. قبلها أيضاً دف التمبور / Tamburin الذي أصبح مختلفياً منذ حوالي العام 1214هـ/ 1800م. لكن التي ما زالت باقية حتى يومنا هذا الأبواق الحادة والطبل العملاق وأزواج صحن الصناج. (1)

خامساً: كلمات مقتبسة من اللغة التركية العثمانية ومن التعبيرات الاصطلاحية العثمانية.

5.1. كلمة "Joghurt" والتي تعني "زبادي" هي في الأصل كلمة تركية؛ وأن المعنى الأساسي لهذه الكلمة هو "معجون". ولا يزال طعام "الزبادي" واحداً من الأطعمة الرئيسية في المطبخ العثماني الممتاز وغالبا ما تقوم ربات البيوت العثمانيين بعمله بأنفسهن.



شكل 1 : صورة لملايس المحارب العثماني من طبقة الفرسان من القرن السابع عشر.

أيضاً كلمة "Kiosk" والتي تعني "كُشْك" لها أصل عثماني؛ والمعنى الأصلي للكلمة هو "قصر صغير". كذلك ان كلمة "Dolmetscher" والتي تعني "مترجم" والتي يكثر استعمالها في اللغة الألمانية يرجع أصلها إلى اللغة العثمانية "Dilmaç"؛ وتتعدد الكلمات العثمانية ويبدو تأثير العثمانيين بشكل كبير في المجال العسكري؛ فعلى سبيل المثال كلمة "Horde" والتي تعني "رعية" يرجع أصلها إلى الكلمة العثمانية "ordu". وفي كثير من الأحيان تقابلنا كلمة "Janitscharen" أي "القوات الحراسات الخاصة" في كثير من

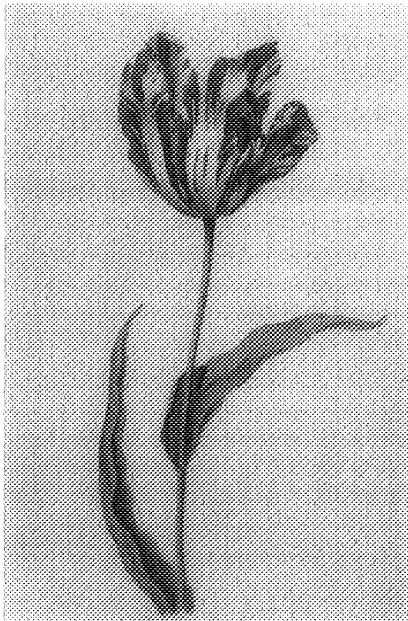
(1) Franzgall: Türkische Einflüsse Auf Das Aubere Bild Der Kaiserlichen Armee, P.93 – 95.

التراكيب مثل "Janitscharenmusik" " أي "موسيقى القوات الخاصة" و"Janitscharenlärm" أي "الصخب الصادر عن القوات الخاصة".

حيث أبدى الامبراطور ماكسيميليان الأول Maximilian I. Maximilian I اهتمامه الخاص بشؤون الحرب العثمانية، ولاسيما طبقة الفرسان الخفيفة والسريعة (أوما يسمى أكينسي akinci)، والتي تعتبر واحدة من الأسلحة الرئيسية في الجيش العثماني. وقد نسخ ماكسيميليان الأول Maximilian I ذلك في شكل فريق من الفرسان، وهم فرسان المجر، وهم الذين كانوا يتصدرون مقدمة الجبهة في الحروب. وكان الفرسان المجريون يرتدون قبعات تركية من الفرو ويحملون سيوفاً تركية. ولقد استخدم فرسان الإمبراطور الدروع الشرقية (الكالكان Kalkan). ويعتبر "Fokos" " الفوكوس "وهي مطرقة حرب مجرية"، والتي كانت لا تزال تستخدم في الحرب العالمية الأولى، واحدة من الأسلحة التي أخذت عن العثمانيين. وكانت المطرقة الحربية بمثابة شارة مرتبة بدرجة قائد إذا قام الأمبراطور بالباسها لأحد الفرسان.

ويدل رداء الخيل الحربي - والمتمثل في سرج ولجام الخيل - الموجود منذ القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي على تأثير العثمانيين، وقد أخذ رداء الخيل عن العثمانيين في وقت سابق حوالي عام 1070 هـ / 1660م.

وترجع عبارة: – عديم النفع– إلى أن أمراء القوات الخاصة قد وضعوا الأوسمة والنياشين المعدنية خاصتهم في قبعاتهم. وتدل هذه العبارة في اللغة الألمانية على معنى سلبي وهو: "فانتناسي ذلك\ لن يتحقق هذا أبداً".



شكل 2: من كتاب نبات التوليب عن أدميرال فيكتور Admirael Victor أو سمير أوغستينوس

Semper Augustinus

5.2. اللغة التركية في مجال النباتات :-

زهرة التوليب ليست ذات أصل هولندي كما هوشائع اليوم. لقد ذكر لفظ "التوليب" لأول مرة في أحد المخطوطات العثمانية من القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، وفي شبه جزيرة كريم ظهرت نباتات برية تم تصديرها إلى إسطنبول وأطلق عليها العثمانيون اسم "الزنبق\ زهور الأقحوان Lale". وفي ظل حكم السلطان محمد الفاتح الثاني (1431م- 1481م) تم دعم زراعة نبات التوليب، حتى أُطلق على فترة الحكم في ظل الدولة العثمانية آنذاك "عصر التوليب" (وتعني باللغة العثمانية "ثورة التوليب")، وتمتد هذه الفترة ما بين عامي

1130-1142 هـ / 1718-1730م. ويطلق على هذه عصر النهضة العثمانية حيث لقي الفن والأدب اهتماماً خاصاً في ذلك العصر.

ولم تكن زهرة التيوليب الزهرة الوحيدة التي نشأت في ربوع الدولة العثمانية قديماً، وترعرعت وانتشرت حتى وصلت النمسا، بل كانت هناك نباتات أخرى مثل؛ المنثور، والأرجواني، والياسمين، والسوسن، والنرجس، ونبات الزعفران، وجميعها جلبها المرء إلى أوروبا. هذا ولم تقتصر بعثة الإمبراطور آنذاك على المهام الدبلوماسية والسياسية فحسب، بل اتسعت لتشمل النواحي الثقافية، بالإضافة إلى الهدايا الرمزية المقدمة. الأمر الذي أتاح الفرصة ومهد السبيل للتعرف على العالم الآخر وأسلوب حياته على نحو أوسع.

وجاءت كرز اللوريل من طرابزون Trapezunt الواقعة على البحر الأسود إلى أوروبا الوسطى. وأرسل المبعوث ديفيد أنغناد David Ungnad إلى بستاني البلاط الإمبراطوري "سلزيوس" بذور كستناء الحصان، وبذور نبات البندق العثماني وبصيلات لأنواع خاصة من نباتات الزنبق. وقد قام هانز لودفيج فون كوفشتاين Hans Ludwig von Kuefstein بتخصيب الحدائق والبساتين من خلال أسفاره عام 1037 هـ / 1628م، بأن أدخل نوعاً جديداً من النباتات الشرقية المعروفة وأنواعاً مختلفة من نبات شقائق النعمان.

هذا إلى جانب البعثات العثمانية إلى فيينا Wien والتي جلبت معها كثيراً كهدايا؛ فعلى سبيل المثال حصل الإمبراطور ليوبولد الأول Leopold I. من البعثة العثمانية على زوج من الفهود، تمّ وضعهما في المقر الجديد للإمبراطورية. وفي عام 1138 هـ / 1726م جاءت الخيول البربرية من طرابلس إلى البلاط الإمبراطوري. وفي عام 1153 هـ / 1740م أرسل السلطان جمل إهداءً منه إلى فيينا Wien. ومثل هذا النوع من الهدايا وفرت زخماً لتأسيس حديقة المنطقة في شونبرون Schönbrunn في فيينا Wien عام 1165 هـ / 1752م، ولأول مرة في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي استوردت أوروبا من الدولة العثمانية قسط الأنجورا، وتعتبر كلمة "أنجورا" هي الاسم القديم لأنقرة، عاصمة الدولة العثمانية اليوم.

5.3. اللغة التركية في المأكولات والمشروبات:

تأثير اللغة العثمانية في المأكولات والمشروبات واضحٌ حيث إن المطبخ العثماني هو واحد من أفضل خمس مطابخ في العالم. ففي فيينا Wien وحدها في مناطق مختلفة منها عدد كبير من المطاعم العثمانية التي تقدم مأكولات منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بأنواعها المختلفة، ويتدفق أعداد كبيرة من النمساويين إلى هذه المطاعم، وجملة "دعونا نذهب إلى العثمانيين"

اصبحت اليوم من العبارات الدارجة بين أهل فيينا Wien. وليس بمقدور أي أنسان أن ينكر فضل وأهمية المطبخ العثماني، ولا سيما أنه هومن جلب المواد الغذائية الأساسية مثل الذرة والأرز والتوابل إلى أوروبا. وقد أثر المطبخ العثماني تأثيراً بليغاً على المطبخ النمساوي، وذلك عن طريق المطبخ المجري أيضاً، ومن أبرز الأمثلة في هذا المجال وجبة (الملفوف) شتروديل Strudel (لفافة من الحلوى المحشوة).

وكان العثمانيون هم من أحضر "أكواز الذرة" إلى أوروبا، وهي ما عرفوه من العالم الجديد. وكانت الذرة في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي لا تزال معروفة في موسوعة بروك هوس Brockhaus (طبعة عام 1316 هـ / 1898 م، المجلد 16) باسم "القمح العثماني". لذا فإنه ليس من الغريب مطلقاً أن نجد في المطبخ النمساوي بعض الأطباق المصنوعة من الذرة وتحمل اللقب العثماني. فعلى سبيل المثال تجد في منطقة ستيريا Steiermark بالنمسا وجبة مصنوعة من مدشوش الذرة يُطلق عليها الهريسة العثمانية. وفي المطبخ الفيني يوجد ما يُعرف باسم التومرل العثماني وهو طبق من حلوى الذرة يُطهى في الفرن.

وفي يومنا هذا يُعرف الأرز على مستوى العالم، ولاسيما في المطبخ النمساوي إذ يُعد من الأكلات المفضلة هناك. ويرجع الفضل للعثمانيين في معرفة أهل البلقان للأرز، وبالتالي وصوله إلى فيينا Wien. وحسبما تقول الأسطورة فإن عمل إحدى المخبوزات والتي تسمى كيبفيرل "كرواسون" (وهي من المنتجات المخبوزة من العجين الحلو) على شكل الهلال العثماني. ويعتبر أول من قام بعمل كيبفيرل "الكرواسون" هو الخباز بيتر فيندلر Peter Wendler، على الرغم من أن العثمانيين هم من أدخل البين إلى النمسا، إلا أنهم لم يفتتحو مقهى لذلك، الأمر الذي قام به رجال الأعمال الأرمن في فيينا Wien: وتأخرت فيينا في ثقافة القهوة عن غيرها من المدن الكبرى في أوروبا. ولقد تم تأسيس المقاهي في الأصل أسوة بالنمط العثماني.⁽¹⁾

سادساً. تصوير العثمانيين في الفنون.

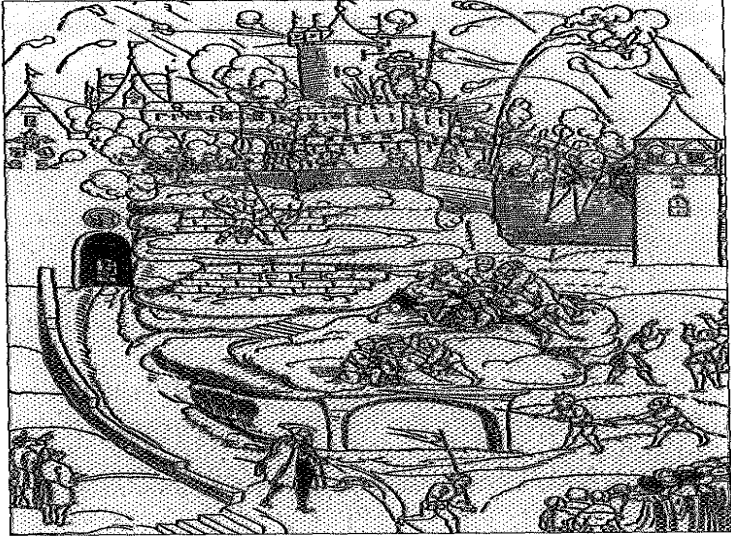
العثمانيون في الأدب النمساوي:

لقد كان هناك تأثير عثماني على الأدب النمساوي فقد تمَّ عرض صورة العثمانيين في أدب الرحلات للقرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي بشكل إيجابي جداً وكان

(1) Kerstin Tomendal: Das Türkische Gesicht wiens, P.10 – 65.

ذلك على النقيض من مهاترات الدولة.

شكل3: هذا هو مثال نموذجي عن الدعاية المعادية للأتراك، لم يكن المسيحيون لديهم خوفاً من العثمانيين فحسب وإنما حاولوا توليد الكراهية ضدهم، ومن هذا الدافع تم إدخال كل الأعياد الشعبية – وخاصة كان عيد وخز الرأس التركي محبوب جداً. كما إقتني النمساويون التماثيل المصنوعة من جلود وعظام القتلى العثمانيين وكذلك بعض القصور والحصون الخاصة بطقوسهم التركية والتي قاموا فيها بسلخ وحشر والبأس أحد العثمانيين الذين سقطوا في أيديهم وتعليقه في أحد المواضع التي حاول الدخول منها، وتم استخدام على سبيل المثال 900 جمجمة تركية لبناء قاعدة الحصن أثناء بناء الحصن الحدودي الرئيسي لمدينة كارل Karlstadt في عام 1579م.



سابعاً: التبادل الثقافي بين النمسا والدولة العثمانية

في مجال الفنون المعمارية

إن هذا المجال لم يدرس ولم يتطرق إليه البحث. لكن على أية حال كانت هذه العلاقات مجرد محور – وإن كان محورا جوهريا – من محاور التأثيرات الثقافية المتبادلة بين الدولة العثمانية وأوروبا المسيحية بأكملها. وعلى أساس من هذه الخلفية فقط يمكن توضيح العلاقات التركية النمساوية الثقافية وإبرازها.

تحظى الرسومات الزيتية التي أبدعها بيليني (Bellini) للسلطان محمد الثاني أو تلك التي خطها تيتسيان (Tizian) ومُساعدوه في ورشته الفنية للسلطان سليمان، بشهرة واسعة. ومع أنها والحق يُقال أعمال شهيرة للغاية، إلا أن الرأي التقليدي الشائع في أوروبا الغربية يعدّها هامشية، وهو رأي ليس ظالماً تماماً. لكن وفي ظل هذا الفكر تمت عمليات تبادلية راسخة، كان لها تأثير في صياغة الثقافتين النمساوية والتركية على حدٍ سواء، أو حتى مساهمة في تشكيلهما إلى حدٍ ما.

من ناحية ترتيب التتابع الزمني، تجلّت في بداية الأمر تأثيرات غريبة على الثقافة التركية. واليوم لم يعد ممكناً على وجه الدقة استحضار ما إذا كانت هذه التأثيرات قد وصلت إلى إسطنبول عن طريق البحر أم عبر الطريق القاري اليابس – أي عبر النمسا – أم عبر كلا الطريقين معاً. لكن المؤكّد هو أن الثقافة التركية في ظل العثمانيين كانت تعي الثقافة الغربية، وتستقي منها، وتحاول منافستها. فمنذ القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي حملت الثقافة التركية على عاتقها مزاحمة عظماء الروم الأقدمين. ومن الإشارات الواضحة على ذلك ما يُستشف من مقولة ميمار

سنان (Mimar Sinan)، المهندس المعماريّ القدير للسلطان سليمان القانوني وخليفته السلطان سليم الثاني:

إن من بين الكُفَّار [أي المسيحيين] يُسمّون أنفسهم معماريين، ويدّعون أنهم مُتفوقون على المُسلمين، وأنه لم يسبق أن بُنيت على أرضٍ إسلامية قُبَّةٌ تُضارِعُ في بهائها تلك التي لكنيسة آيا صوفيا. إن خادمك ما زال يتذكّر جيداً تلك الكلمات الزاعمة أنه من الصعب جداً بناء مثل هذه القُبَّة. لقد حاولتُ مع المسجد المذكور أعلاه [يقصد هنا مسجد السُلَيْمِيَّة، وهو مسجد سليم في أدرنة، وهو آخر أعمال سنان المعمارية] واستطعتُ بعون الله القدير ثم بفضل السلطان سليم إثبات قدرتي على ذلك، بتشبيد هذه القبة التي فاقت أبعادها تلك التي لكنيسة آيا صوفيا بستة أذرع من حيث القطر وأربعة أذرع ارتفاعاً.

هذا التنافس المحموم الذي أعلن عنه المهندس المعماريّ للسلطان سليمان مع النموذج الرومانيّ الشرقيّ لكنيسة آيا صوفيا، (بازيليك قسطنطين)، كان في نظره على قدرٍ عظيمٍ من الأهمية.

في الواقع بدأ التنافس بين بناء المساجد من قِبل العُثمانيين وبناء الكنائس من قِبل المسيحيين قائماً قبل ذلك بوقتٍ طويل. وعلى مدار العصور الوسطى تأثر المعماريّ التركيّ بدايةً بالنماذج الإيرانية والعربية، واستقدم عناصر نمطية من طريقة البناء الرومانية القديمة، وبشكلٍ خاص في بناء القباب، وعمل أثناء ذلك على تطوير نسقٍ معماريٍّ خاص، ألا وهو القباب المزدوجة. وهو أسلوبٌ يتم فيه تغطية صالةٍ واحدة بقبتين تصطّفان على طول محورٍ أوسط: أشهرُ مثالٍ على ذلك كان Yeşil Camii أو "الجامع الأخضر"، الذي تم تشييده في بورصة للسلطان مُحمَّد الأول بين عاميّ 816 هـ / 1413م و824 هـ / 1421م (صورة 1). انتهى هذا التقليد العثمانيّ الأول ببناء Beyazid Camii أو "جامع بايزيد" في إسطنبول بين 906 هـ / 1501م و911 هـ / 1506م (صورة 2). ففي عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية بعد السيطرة عليها، دخل المعماريّ العثمانيّ المُنافسة مع أسلوب البناء البيزنطيّ، من خلال بناء هذا المسجد وللمرة الأولى على طراز آيا صوفيا (صورة 3): تمت إطالة القُبَّة إلى الأمام وإلى الخلف بإضافة قبتين نصفيتين، بينما تكوّنت الجدرانُ اليُسرى واليُمْنى للمبنى من حوائطٍ مستويةٍ مُزوَّدةٍ بفتحاتٍ عديدة. لكن هذه المُحاولة الأولى لم تعد كونها مُتواضعة: كان قطرُ القُبَّة 18 مترًا فقط، بينما كان قطرُ قبة آيا صوفيا يبلغُ 31 مترًا. لكن الخطوة الأولى قد أُتخذت بذلك، وكُتِبَ للتنافس المحموم أن يتمدّد وتتسع جوانبه في الجيل التالي، بقيادة ميمار سنان 894 هـ / 1489م – 996 هـ / 1588م المهندس المعماريّ للسلطان

سليمان.

لكن اللافت للنظر في ذلك هو أن البناء المعماريّ الكبير الأول، الذي شيده سنان للسلطان سليمان، الذي بدأ به التنافس المحموم، وهو مسجد مُحمَّد وليّ العهد (Şehzade Mehmet Camii)، لم يكن يتبارى مع طراز آيا صوفيا، وإنما كان يُجاري نسق كاتدرائية القديس بطرس في روما. ورُغم اسمه لم يقام هذا المسجد في الأصل بحالٍ من الأحوال تذكراً للأمير مُحمَّد بن سليمان المُتوفى في صغره؛ إذ إن حجر الأساس تم وضعه في صفر 950هـ / يونيو 1543م، أي قبيل موت هذا الأخير في خريف العام نفسه، وحتى في عام 952هـ / 1545م كان يشرح لزوّار إسطنبول بأن المسجد للسلطان سُليمان. ولم يُحوّل هذا المسجد إلى تابين وتذكار ابن السلطان، ولم يحصل على اسمه النهائي الذي ذكرناه آنفاً، إلا بعد تشييد مسجد سُليمان. العجيب في ذلك، وكما سبق القول، إن هذا التصميم الأول لمسجد سُليمان لم يتشابه مع تصميم كنيسة آيا صوفيا، وإنما كان يميل إلى طراز كاتدرائية القديس بطرس في الفاتيكان، وهي الكاتدرائية المعروفة في الدول الناطقة بالألمانية بطريقة شائعة وخاطئة باسم "Petersdom". وبعبارةٍ أخرى كان هذا التصميم يعمدُ مباشرةً إلى المنافسة والتفوق على أكبر وأشهر كاتدرائية رومانية غربية.

يمكن التعرف على الخطوط الأساسية لتصميم كاتدرائية القديس بطرس كما وصفه برامانتي (Bramante) بتكليفٍ من يوليوس الثاني. وفي تناغمٍ تام مع روح الأفلاطونية الحديثة التي كانت سائدةً مع نهاية القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي انبرى برامانتي إلى الإشارة بالرمز إلى البنية الكونية من خلال الشكل المعتاد لصليب يوناني، بحيث يظهر المبنى بالمظهر نفسه من جميع الجوانب، دون أي اتجاه سائد، ودون جانبٍ أماميٍّ أو خلفيٍّ أو أيسر أو أيمن (صورة 4). وفي هذا البناء المنتظم المطلق مثلت القبة – التي تم تشبيهاً لأول مرة من أفلاطون بفضاءٍ لا مُتناهٍ – وعليه مثلت القباب النصفية الأربع عالم الأفكار أو الاتجاهات الأربعة. لم يكن هذا الترميز يتوافق بحالٍ من الأحوال مع تصوّرات برامانتي الشخصية، وإنما كان يشاركه أغلبُ معاصريه في ذلك الوقت. عندما عُيّن مايكل أنجلو (Michelangelo) خليفةً لبرامانتي في استكمال أعمال ذلك المشروع المعماريّ الضخم، خالف أعداء هذا النمط المعماريّ الجديد بالادّعاء: "من يحدُّ عن نهج برامانتي، فإنه يُجانِبُ الحقيقة". وقد حصلنا أيضاً على دراساتٍ معماريةً من ليوناردو دافنشي (Leonardo da Vinci) تعالج تنوعاتٍ مختلفة لهذه البنية الأساسية (صورة 5). نجد التطبيق الأشهر لمثل هذا النوع من الكنائس مُتمثلاً في كاتدرائية القديسة ماريا ديلا كونزالاتسيوني في مدينة تودي الإيطالية، والتي يرجع الفضلُ في تصميمها إلى برامانتي – وربما باحتماليةٍ أقل إلى ليوناردو دافنشي – وأسندت مهمة بنائها حتى العام 918 هـ / 1512م إلى المعماريّ الإيطاليّ كولا

دا كابرارولا (Cola da Caprarola) (صورة 6).

ويتوافق مسجد وليّ العهد مُحَمَّدَ تمامًا مع هذا النمط البنائيّ (صورة 7)، الذي تُحاط فيه قبته المركزية بأربع قبابٍ نصفية – أي ليس بقبتين اثنتين فقط، مثلما هو الحال في آيا صوفيا. وللحق فإن هناك تخميناتٌ في البحث العلميّ تذهب إلى أن مسجد فاتح باشا (Fatih Paşa Camii) القائم في ديار بكر والمنشأ بين 922 هـ / 1518 و 928 هـ / 1522م والذي له بنيةٌ أساسيةٌ مُشابهة، هو ما ألهم سنان في تصميم مسجد وليّ العهد مُحَمَّدَ؛ بعد أن شاهد المسجد، أغلبُ الظن أثناء فتح العراق، الذي يقال: إنه شارك فيه إبان ثلاثينيات القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي. ربّما يكون ذلك جزءاً مما حدث، لكن اختيار مثل هذه البنية لمسجد يقع في عاصمة السلطان، ربّما يكون مُبرّره بالأحرى ذلك التنافس المحموم مع عاصمة الإمبراطورية الرومانية الغربية السابقة، والتي ظل السلطان سليمان طيلة حياته يعتبرُ أن فتحها كان أسمى هدفٍ سياسيٍّ حقّقه، وأيضاً حقيقة أن كاتدرائية القديس بُطرسُ أُعلن عنها منذُ بداية إنشائها في كامل العالم المسيحيّ أنها ستكون إحدى عجائب العالم الجديدة – الأمرُ الذي علم به قصر السلطان جيداً، وحاول جهده لاجتذاب كثيرٍ من الفنانين والتقنيين من إيطاليا (ومن بينهم ليوناردو دافنشي ومايكل أنجلو نفسيهما) .

بعد أن تم بناء مسجد وليّ العهد مُحَمَّدَ وأفصح سُليمان عن أمنيته في تدشين مسجدٍ أكبر فوق أعلى هضاب إسطنبول، وضع سنان نُصب عينيه مُنافسة أكبر مبنى كنسيّ في الإمبراطورية الرومانية الشرقية: كاتدرائية القيصر قسطنطين. كان مُخطّطاً لمسجد سُليمان، الذي شُيّد بين 957 هـ / 1550 و 963 هـ / 1556م، أن يفوق آيا صوفيا. هكذا احتذى "جامع سُليمان" أو "السُلَيْمانيّة" في تشييده، وهو متكوّن من قبةٍ رئيسيةٍ مُحاطةٍ بنصفيّ قبتين فقط (صورة 8)، بطراز أشهر بناء كنسيّ بيزنطيّ.

لكن منافسة سنان المحمومة مع كاتدرائية قسطنطين لم تنتهِ عند هذا الحد إطلاقاً. فقد قام في عمر الثامنة بعد السبعين بتصميم مسجدٍ رئيسيٍّ آخر للسلطان سليم، خليفة سُليمان، وهذه المرة في مدينة أدرنة، عاصمة المملكة في ذلك الوقت: مسجد السلطان سليم، وعُرف أيضاً باسم السليمية (صورة 9)، الذي تحققت فيه طريقةُ بناءٍ ابتكرها سنان ولم تكن معروفةً حتى ذلك الحين. فبينما أظهرت كنيسة آيا صوفيا – وعلى شاكلتها مسجد السُلَيْمانيّة – على الجوانب قبتين نصفيتين وحائطين مستويين، اشتمل السليمية على أربع قبابٍ نصفية وأربع حوائط مستوية. وبهذا ضاعف سنان عدد العناصر الحاملة للقبة عن تلك الموجودة في كنيسة آيا صوفيا وحل مُعضلة الاختيار بين البنية الأساسية لأكبر كاتدرائية في الإمبراطورية الرومانية الغربية (قبةً رئيسية مع أربع قباب نصفية) وبين تلك التي لأكبر كاتدرائية في الإمبراطورية الرومانية الشرقية (قبةً رئيسية مع قبتين

نصفتين وحائطين مستويين). ولحق كانت هذه العناصر الثمانية – القباب النصفية الأربعة والحوائط المستوية الأربعة – مُترابطةً معاً، بحيث كانت كلها مُدمجةً وحاملةً للقبّة الرئيسية، وليست مُلاصقةً للقبّة الرئيسية كما كان الحال في كل المُنشآت المعمارية السابقة. وبهذا أبداع سنان مسجداً رائعاً يُصوّر الحضور الدائم والشامل : ليس فقط فوق العالم الحسيّ الذي تمثله الصالة أسفلها، وإنما أيضاً فوق عالم "النماذج الأولية" الذي تمثله القباب النصفية والحوائط الحاملة المُستوية. وبعد أن انتهى العملُ في مسجد السليمية قال سنان مقولته المُقتبسة أعلاه، مفصلاً أنه في منافسته الكبيرة مع الأساليب المعمارية للمسيحيين التي شغلت حياته كلها، قد حاز النجاح وحقق الانتصار.⁽¹⁾

على ضوء هذه الخلفية من الجدل الثقافيّ الضخم بين الفن العثمانيّ والمسيحيّ يُمكن فهم العلاقات الفنية بين عالمي الثقافة التركيّة والنمساوية على نحوٍ صحيح واستبانة ملامحها بصورة حقيقية. ومنذُ عصر سُليمان كان لهذه المنافسة المُحتدّة مع العالم المسيحيّ أكبر الأثر في تشكيل الثقافة العثمانية بحيثُ حدّدت ملامح التطوّر اللاحق للفن التركيّ. وبمرور سنوات القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري / السابع عشر والثامن عشر الميلادي، ظهر العالمُ المسيحيّ في عيون العثمانيين بملامح نمساوية أكثر فأكثر. نتجت عن هذا غزوات سُليمان التي كُلت بالانتصار، ووضعت الأتراك في أكثر من مرّة على أعتاب بوابات فيينا، وصلت هذه الرؤية لدرجة أن عالم الثقافة الهابسبورجيّ سواءً في أوقات السلم أو في أوقات الحرب، أصبح لهم ممثلاً لعالم الثقافة المسيحيّ، وتجلّى ذلك عندما تبادل معهم الأتراك لاحقاً أغلب علاقاتهم الخارجية وأكثرها تكتيفاً وتركّزاً.

لكن الفن المسيحيّ الجديد – هكذا حسبما صيغ عصر النهضة في إيطاليا – بالكاد اقترب في أصوله من النمسا؛ لقد اصطدم نجاحه وانتشاره في الأراضي الهابسبورجية بالإصلاح المُضاد، أو بعبارةٍ أخرى اصطدم بأنماط الفن الباروكي⁽²⁾ التي كانت في ذلك الوقت حالةً من الازدهار في النمسا. هذا النمط الباروكيّ مارس تأثيره على الدولة العثمانية. ويُمكن استجلاء هذا التأثير في أوضح صورته مثلاً في الكُنشك الذي أمر كارا مُصطفى باشا (Kara Mustafa Pascha) ببنائه في قصر توبكابي. كبيرُ الوزراء، الذي حلم بفتح فيينا وحاصر بالفعل العاصمة النمساوية عام 1094 هـ / 1683م لشهورٍ عدة، بنى لنفسه مُقاماً كان طابع عصر الباروك النمساويّ واضحاً فيه

(1) Pierre Behar und Ralf Bogner: Österreich Und die Türker Kontakte Und Wechselbeziehungen, Georg Olms Verlage Hildesheim Zürich, New York, 2013, Band 4, P.29 – 33.

(2) الفن الباروكي : هو أسلوب فني في الفن التشكيلي مفرط في الزخرفة، ظهر بعد عصر النهضة في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي.

لا تُخطئه العين. وبغض النظر عن أن الفراغ الداخلى كان مُجزأً إلى أقسام مفصولة عن بعضها البعض بأعمدةٍ مفرزة بتفريزٍ غائر على الطراز القديم. وكانت النوافذ العلوية مقسمة بخشباتٍ مُعشقة على الطراز الباروكي؛ وكان يجد هذه النوافذ المُتتابعة فوق إفريزٍ من نقوشٍ باروكية طولية، يزدانُ بكورنيشٍ طويل تعلوه بعضُ الزخارف الباروكية الذهبية.

وتجلى تأثير الباروك الأوروبي الغربي في القصر الملكي تماماً في مبنى خوان السلطان عثمان الثالث، الذي بنى بين 1167 هـ / 1754 م و 1168 هـ / 1755 م في جناح الحرمك في سراي توبكابي. في هذه المرة لم يتم تصميم الزخرفة فقط على طريقةٍ أوروبيةٍ غربيةٍ حديثة، وإنما شمل التشكيل الكامل للغرف: تكوّن الجزء السفلي للحوائط من بانوهات من أخشاب السنديان؛ وارتفعت فوقها نقوشٌ زخرفيةٌ مسحوبةٌ طولياً، تنتهي إلى الأعلى بكورنيش، مُزدان بإفريزٍ عريض. وتتوافق زخرفةُ هذه العناصر مع الذوق الباروكي، بخاصة في الحجرة الجانبية الصغيرة (صورة 10): ازدانت البانوهات بزخارف مركزيةٍ مذهبة، ممتدة باتجاه كلا الجانبين في شكل أغصانٍ وأوراق نخيل ونقوشٍ معمارية في تناسقٍ مُتمائل، تشابه النقوش التي ازدان بها قصر فرساي وانتقلت عبر أوروبا بأكملها وبخاصة النمسا. يتكوّن الإفريز العلوي من توليفةٍ من نباتات رُنبقٍ مُنمّقة مع أنواعٍ أخرى من الأزهار. كانت الجدران التي تُحيطُ بالمدفأة المُزخرفة على نسق عصر الباروك والمطولة شبه برجٍ نمساوي ذي قبة بصلية الشكل، مرسومة بلوحتين كبيرتين على النسق الإيطالي المنتشر منذُ بداية القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي في النمسا تحت تأثير الأب بوزو (Pozzo)، وبها رسوم معمارية خادعة وكان القصر يتسع ليشمل حُجراتٍ أخرى.

لكن ذروة استخدام زخرفة عصر الباروك تحققت في غرفة السلطان عبدالحميد الأول، داخل جناح الحرمك بقصر توبكابي (صورة 11). لقد تم تصميم زخارف على طراز الروكوكو النمساوي لهذا الحاكم الذي تربع على عرش المملكة بين 1188 هـ / 1774 م و 1203 هـ / 1789 م: تميّزت الغرفة بأعمدةٍ ودعاماتٍ مُزخرفةٍ بخطوطٍ ذهبيةٍ مُعشقةٍ بعضها في بعض بها فتحة في وسطها، على غرار ما نفذه لوكاس فون هيلديبراندت (Lukas von Hildebrandt) في قصورٍ عديدة في فيينا تماماً، وبخاصة في قصر البلفيديرالوي، وأيضاً برسم كبير على السقف لمنظرٍ طبيعي على ساحل البحر يمتد نحو الفناء الخارجي، بينما تتبع البلاطات الخزفية التي تُغطّي الجدران المستجلبة من إزنيق أساليب النقش التركي التقليدي، وإنما كانت نماذج تُحاكي الخزف المصقول. (Fayence Delft) كانت آخرُ العلامات السُنيّة في هذه النقوش أن الخزف لم يحمل أشكال سُفنٍ أو بشر، وإنما ورود وأزهار، وأن المناظر الطبيعية المرسومة ظلّت خاليةً من البشر.

لم يقتصر الأمر على الزخرفة المرسومة بالغرف وإنما تأثر فنُ النحت العثماني في القرن

الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي بطراز الباروك الغربي عموماً والنمساويّ خصوصاً. إذا ما نظر المرء بعينٍ فاحصة إلى النافورة المنفذة في صالة احتفالات الحرملك في قصر توبكابي عام 1163هـ / 1750م (صورة 12)، فسيلفت نظره أن إطار النافورة تم تصميمه على غرار محيط هيكل الكنائس النمساوية من عصر الباروك المتأخر؛ علاوةً على ذلك فإن البانوهات المحيطة بقاعدة النافورة مُزخرفةً بأشكالٍ حلزونية وأخرى على شاكلة أوراق النخيل، بينما البلاطات تُحاكي الخزف المصقول. (Delfter Fayence).

بمرور الوقت أخذ تأثير نمط الباروك على الفن العثماني يبدو أكثر طغياناً وجلاءً. فهو لم يعد قاصراً على زخرفة الغرف، وإنما امتد إلى تشكيلها بالكامل. ويُظهر الجزء الداخلي من ضريح مهريزا فاليدي سلطان (Mihrişah Valide Sultan)، والذي تأسس بين 1206هـ / 1792م و1209هـ / 1795م في مدينة أيوب (صورة 13)، تصميمًا للغرفة والنقوش – باستثناء الكتابات الغائرة – وهو مستلهم من نسق الباروك النمساويّ بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

هذه بطبيعة الحال ليست إلا أمثلة ضئيلة، لكنها مُميّزة وبارزة لخضّم حركة ثقافية عامّة. أدّت هذه الحركة إلى إنشاء قصرٍ سلطانيّ جديد في القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، وهو سراي دولما بهجة، الذي استغرق بناؤه الأعوام بين 1258هـ / 1842م و1269هـ / 1853م، وفيه اختلقت تأثيرات الروكوكو النمساويّ مع تأثيراتٍ أخرى، وبخاصةٍ منها النمط المعماريّ الباريسيّ الانتقائيّ والفيكتوريّ المُتسم بلامح العمارة الاستعمارية الهندية. أما بالنسبة لموضوعنا فسوف نلقى الضوء خاصة على قبة صالة كرسيّ العرش (صورة 14) والتي تتكوّن الزخرفة المُنطلقة من مركزها من سلسلة مزدوجة من أعمدةٍ مُربّعةٍ مُحلّلة بالرسوم، وهذا المبدأ الفني ليس إلا اقتباساً لأزواج الأعمدة الدائرية التي كانت تُمثّل إشعاع الروح القدس في رسم قبة كنيسة مدينة ميلك في النمسا السفلى، الذي رسمه يوهان ميشائيل روتماير (Johann Michael Rottmayr) بين عامي 1127هـ / 1715م و1128هـ / 1716م (صورة 15). أما فيما يتعلّق بمسجد دولما بهجة (صورة 16)، والذي دُشّن عام 1266هـ / 1850م مع إتمام بناء القصر بكل مرافقه، فهو فيما عدا الكتابة على الحوائط والمنبر، ليس إلا تقليداً بامتياز لصالةٍ نمساويةٍ تُورّخُ للفترة الانتقالية من الروكوكو إلى الحقبة الكلاسيكية الجديدة.

وبهذا تطوّرت الجماليات من المنظور التركيّ في ركاب نظيرتها للفن في أوروبا الوسطى، وإن كانت مُتأخرة عنها بعض السنوات. اتخذ مسجد أورتاكوي (صورة 17)، الذي تأسّس في الوقت نفسه الذي دُشّن فيه مسجد دولما بهجة، أي عام 1266هـ / 1850م، طابع المعمار الباروكي المتأخر، وأظهر بانتظام نقوشه بعضاً من ملامح العودة إلى الطابع الكلاسيكي.

ويواصل استنادُ فنِّ المعمارِ التركيِّ إلى نظيره الأوروبيِّ الغربيِّ، وبالتحديدِ النمساويِّ في عصريِّ الباروك والروكوكو، من خلالِ الزخرفةِ الداخليةِ لمسجدِ بيلديز، الذي تأسَّس عام 1302هـ / 1885م إلى جوار سراي بيلديز – وبخاصةِ الزخرفةِ الداخليةِ للقبة (صورة 18) – وتحققت عودةُ خالصةِ إلى عصر الكلاسيكية، وهي العودة التي توافقت تمامًا مع كلاسيكية حقبة بيدرماير في عقد العشرينيات من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي.

إيجازًا لما سبق؛ يتبيَّن أن المعمارِ العثمانيِّ قد دخل في صراعٍ متواصلٍ ومُستمرٍ مع نظيره الأوروبيِّ الغربيِّ منذُ أوائل القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، حتى إنه في النهاية يُمكن النظرُ إليه في مُجمله على أنه واجهة – إسلامية – للمعمارِ الأوروبيِّ. وإذا كان قد تنافس في عصر النهضة مع النماذج الإيطالية، فإنه اتجه منذُ نهاية القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي – مرورًا بحقب الباروك والروكوكو وبيدرماير – إلى مناطق النماذج النمساوية ومُجاراتها. (1)

لكن ذلك لم يكن بحال ظاهرةً أحادية الجانب. ولم يظل الجانب التركيِّ من جهته دون تأثيرٍ على الثقافة الغربية. ففي فيينا القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي تم تصنيعُ أجهزة بيانو مُزوَّدةٍ ببَدالٍ خاص، يصدر نغمةً تركيةً مُحدَّدةً، وذلك في وقتٍ كانت فيه النمسا مُتحمِّسةً للموسيقى التركية، مُتأثرةً للغاية بالفرق الموسيقية العسكرية للإنكشاريين. ومرورًا بالتوليفات الموسيقية على الطريقة التركية 'alla turca' لموتسارت فإن أعمالاً من قبيل السيمفونية التركية (Sinfonia) Turchesca لفرانز إكزافر زوسماير وJünger للمُوسيقيين سالييري وموتسارت، أو أيضًا سيمفونية القوات المسلحة Militärsinfonie للفنان جوزيف هايدن، كانت وما تزالُ تحظى بشهرةٍ عالية. لم يكن الأمرُ يتعلَّق بالرغبة في منافسة ثقافة أجنبية – تلك التي كان الأتراك يضمرونها تجاه الأوروبيين الغربيين – بقدر ما كان مجرد افتتانٍ عابرٍ بذلك الغريب المُتكتشف وقتها.

لكن على صعيد الفنون المرئية وبخاصةِ المعمارية يتبيَّن لنا تأثيرٌ جوهريٌّ أكثر عمقًا. في عام 1133هـ / 1721م نشر المُفتش الأعلى لكل المباني الملكية والترفيهية، المعمارِي القيصريِّ يوهان بيرنهارد فيشر فون إرلاخ (Johann Bernhard Fischer von Erlach) 1066هـ - 1135هـ / 1656م-1723م عمله التنظيريِّ الكبير (تصميمُ عمارة تاريخية). وهو في هذا العمل العظيم لا

(1) Pierre Behar und Ralf Bogner: Österreich Und die Türker Kontakte Und Wechselbeziehungen, Georg Olms Verlage Hildesheim Zürich, New York, 2013, Band 4, P.33 – 36.

يكتفي بعرض أعماله الخاصة فقط، وإنما أيضاً يُفهم القارئ أن أعماله الأخيرة توليفة تضع بذرة للفن المعماري العالمي. وهكذا فقط يُمكن أن ينشأ حسب رأيه فنٌ معماري يناسب خطوات البيت الملكي النمساوي في مملكة عالمية. ومن بين الأعمال الرئيسية للمعمار العالمي، التي تم تصويرها في كتاب فيشر فون إرلاخ، لم ترد فقط تلك التي شُيّدت في العصور القديمة – مثل الأهرامات أو منزل نيرون الذهبي – وإنما تجاورها أيضاً عرض مساجد عثمانية: مسجد من بست، زاره فيشر (المسجد التركي في بست (صورة 19)، وأيضاً مسجد أورهان في بورصة (المسجد الكبير الذي بناه القيصر التركي أورهان الثاني في مدينة إقامته القديمة بورصة في آسيا الصغرى (صورة 19)، وأيضاً جامع السلطان أحمد في إسطنبول (المسجد الكبير والباهر للسلطان أحمد الكبير في إسطنبول، والذي أمر بتدشينه عام 1019هـ / 1610م (صورة 20). هذا العمل المعماري الأخير، والذي عُرف في أوروبا باسم "الجامع الأزرق"، تم بناؤه على يد أحد تلامذة سنان، وهو عمل قَد فيه التلميذُ أستاذَه. لقد أثار اهتمام المُعاصرين ولفت أنظارهم إليه بفضل أحجار الخزف الزرقاء التي ازدان بها، ومآذنه الستة، وموقعه المميز بجوار آيا صوفيا. بالنسبة للمسيحيين كان مُستغرباً أن المبنى استلهم النسق المُنتظم لكاتدرائية القديس بطرس، وأحدث ذلك في نفوسهم أثراً وكان ذلك المبنى هو النظير العثماني المُتمم للكنيسة الرئيسية للعالم الكاثوليكي. إلى ذلك أضاف فيشر فون إرلاخ أيضاً صورةً لمسجد سُليمان، باعتباره نظيراً لآيا صوفيا.

استهدف المعماري الملكي النمساوي المنافسة أيضاً مع هذه الأعمال الكبيرة التي شَيَّدها العثمانيون، ومزج الطابع المعماري لهذه الأعمال مع تلك التوليفة المعمارية الرائعة التي صمَّمها بنفسه. بالنسبة إليه لم تضع قيمة الفن المعماري العثماني. في عمله الأشهر على الإطلاق، كنيسة القديس شارل في فيينا (صورة 21)، والتي باركها القديس الشفيع لشارل السادس، المُفترض لها أن تكون التذكار الأول للقيصر – كما كانت كنيسة القديس لويس ليزانفاليد تذكاراً للويس الرابع عشر أو مع مسجد السلطان أحمد تذكاراً للحاكم العثماني – تذكّر فيشر فون إرلاخ التعاليم الجمالية للمعماريين العثمانيين. ولم يفته ملاحظة كيف أن المآذن التي تُحيطُ بالقبة في مسجد أورهان في بورصة بشكلٍ متناسق كانت تُعادلها أو بالأحرى تضيف لها توازنها. وبالمثل وضع فيشر فون إرلاخ على يسار قبة كنيسة شارل ويمينها عمودين اثنين. هذان العمودان كان لهما بطبيعة الحال مبررات رمزية تبرر وجودهما؛ إنهما يُذكّران بالعمودين الملفوفين، اللذين كانا يقفان على كلا جانبي المدخل إلى الحرم المُقدَّس لمعبد القدس. وهما علاوةً على ذلك من الرخام الإيطالي ويُذكّران أيضاً بعمود تراجان وعمود أنطونيوس بيوس وعمود مارك أوريل في روما. وهما يُذكّران في النهاية بأعمدة هيراكليس، الموجودة على شعار إسبانيا، ومن ثم يستدعيان إلى الذاكرة التاج

الإسبانيّ الذي لم يتنازل عنه شارل السادس للحظةٍ واحدة منذُ عام 1123هـ / 1711م. إذًا، فلم يتم التّقصير في المُبررات التّنظيرية لوجودهما: من خلال هذين العمودين يُمكن للقيصر الادعاء بأنّه سليمان الجديد، وقيصرٌ رومانيّ، وملكٌ إسبانيّ. أما الأسباب الجمالية فكانت ذات طبيعةٍ أخرى: بهذه الأعمدة يدمج فيشر فون إرلاخ الأسس المعمارية العثمانيّة مع فنّه المعماريّ الخاص، الذي أصبح بهذا نمطًا معماريًا 'تاريخيًا'، حمل في طيّاته الميراث الكامل للفن المعماريّ العالمي. وبهذا تُضيفُ هذه الأعمدة إليه بُعدًا تنظيريًا رابعًا وجديدًا: إنه الفنّ المعماريّ لمَلَكِيّة كونيّة بامتياز: يعزز النمسا لأن تحكّم العالم بأسره (Austriae est imperare orbi universe).⁽¹⁾

(1) Pierre Behar und Ralf Bogner: Osterreich Und die Türker Kontakte Und Wechselbeziehungen, Georg Olms Verlage Hildesheim Zürich, New York, 2013, Band 4, P.36 – 37.

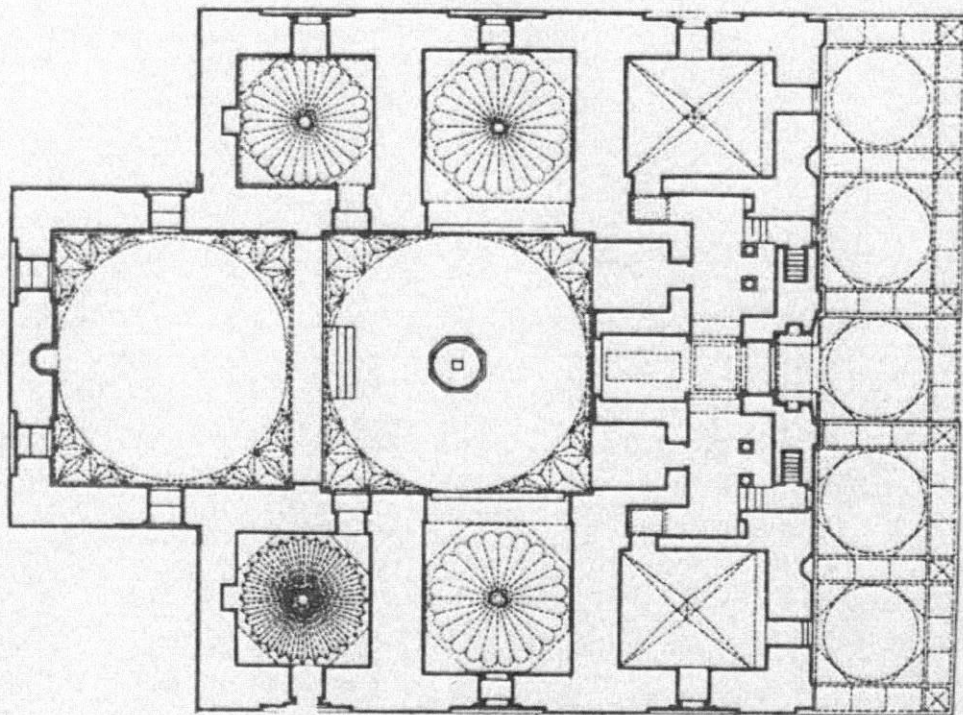
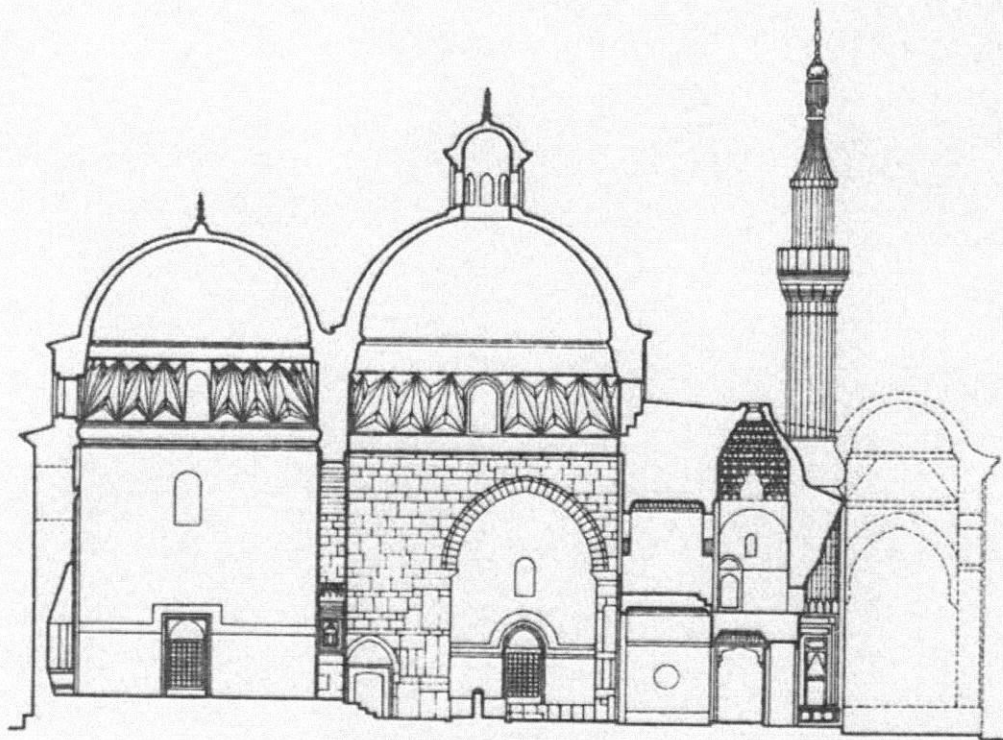


Abb. 1: Die „grüne Moschee“ in Bursa. Aufriss und Grundriss

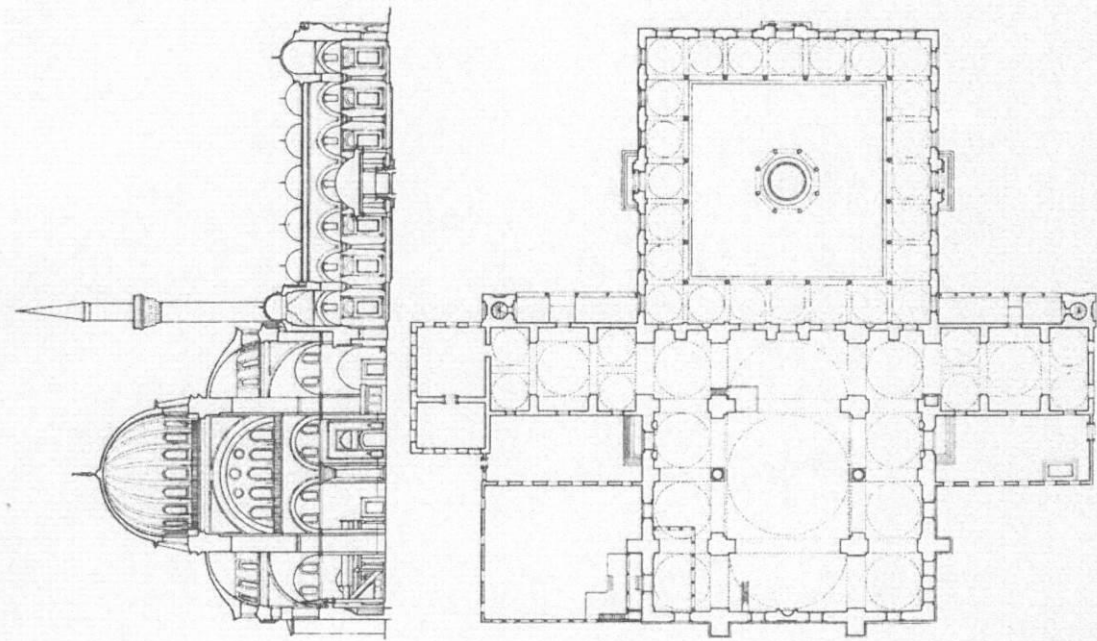


Abb. 2: Die Beyazid-Moschee in Istanbul. Aufriss und Grundriss

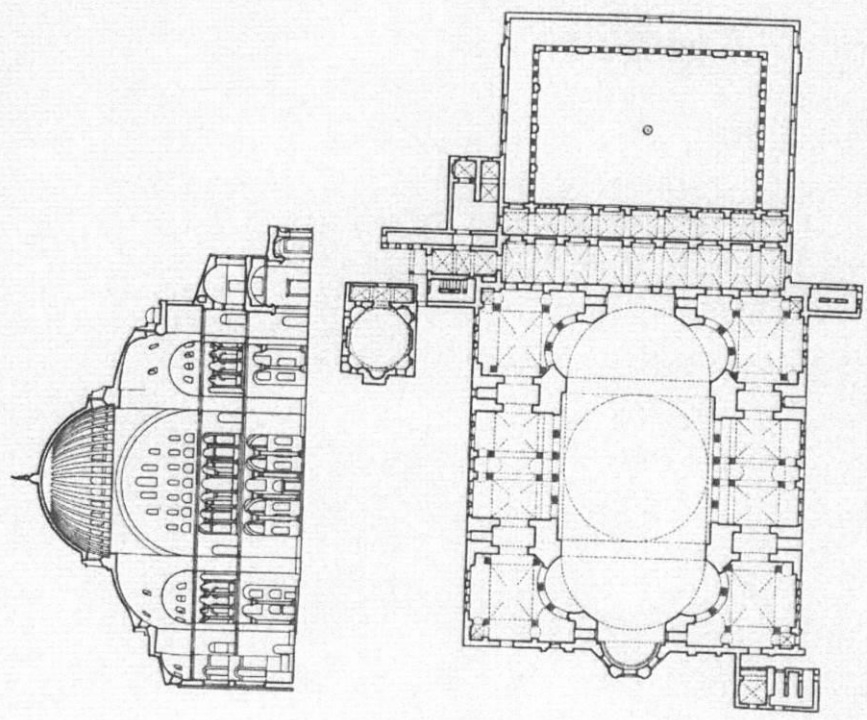


Abb. 3: Die Hagia Sophia in Istanbul. Aufriss und Grundriss

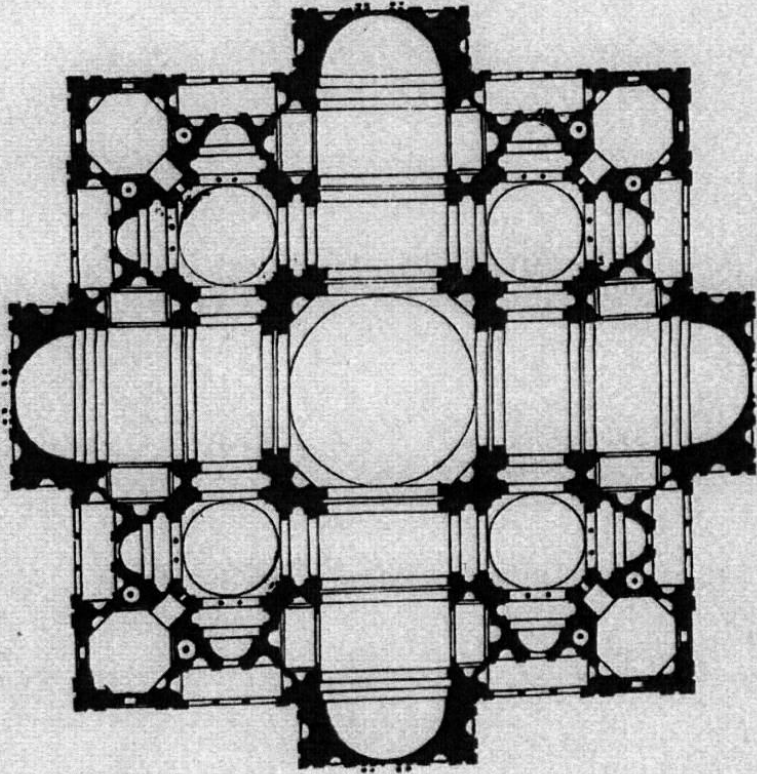


Abb. 4: Entwurf Bramantes für St. Peter in Rom. Grundriss

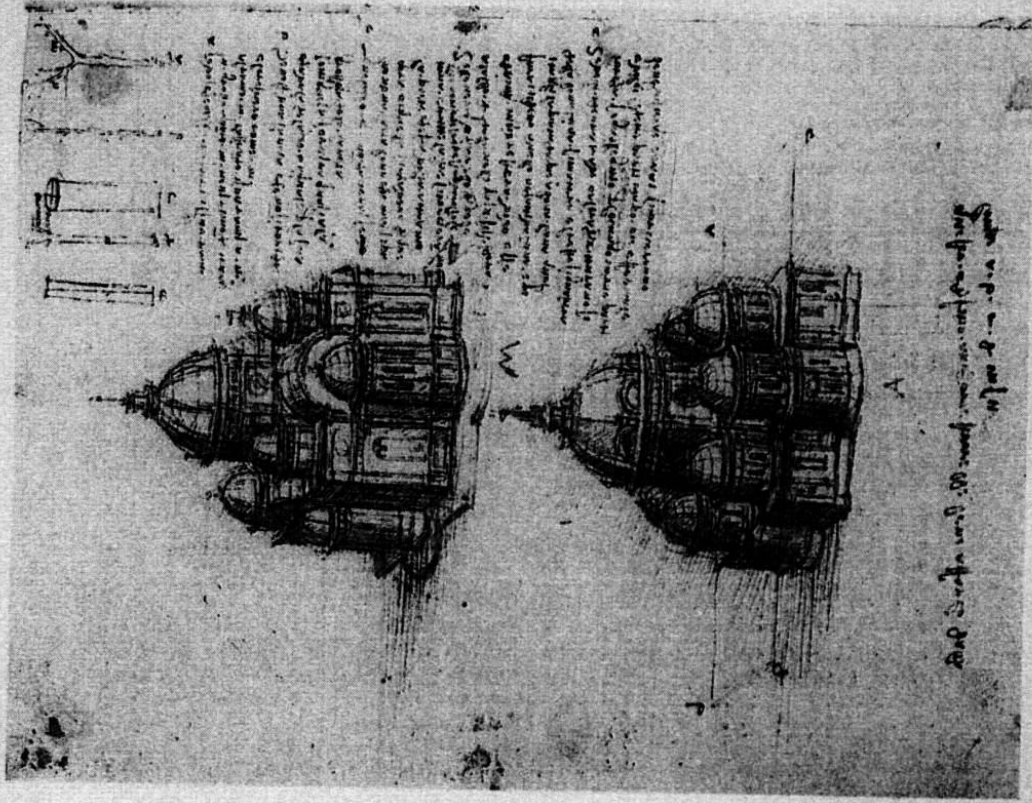


Abb. 5: Leonardo da Vinci: Kirchenskizzen

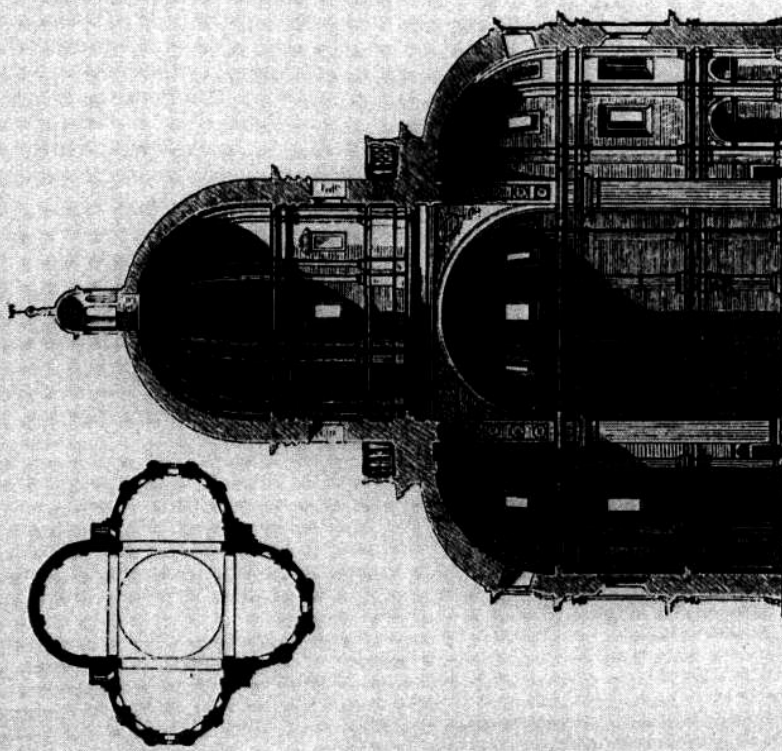


Abb. 6: Santa Maria della Consolazione in Todi. Grundriss und Aufriss

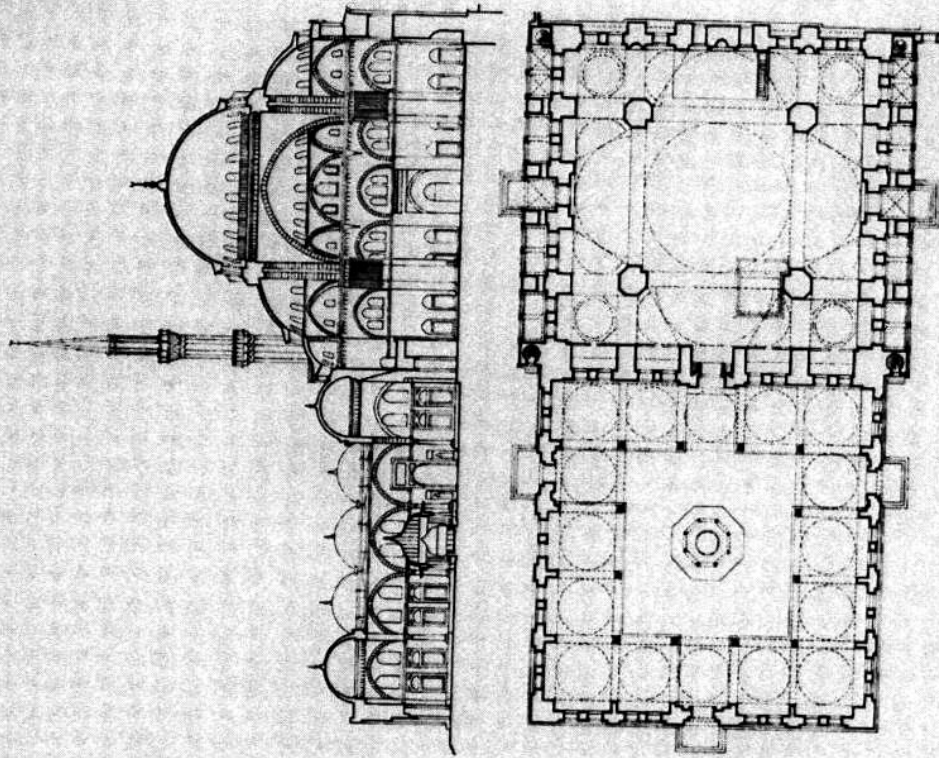


Abb. 7: Kronprinz Mehmed-Moschee (Şehzade Camii) in Istanbul. Aufriss und Grundriss

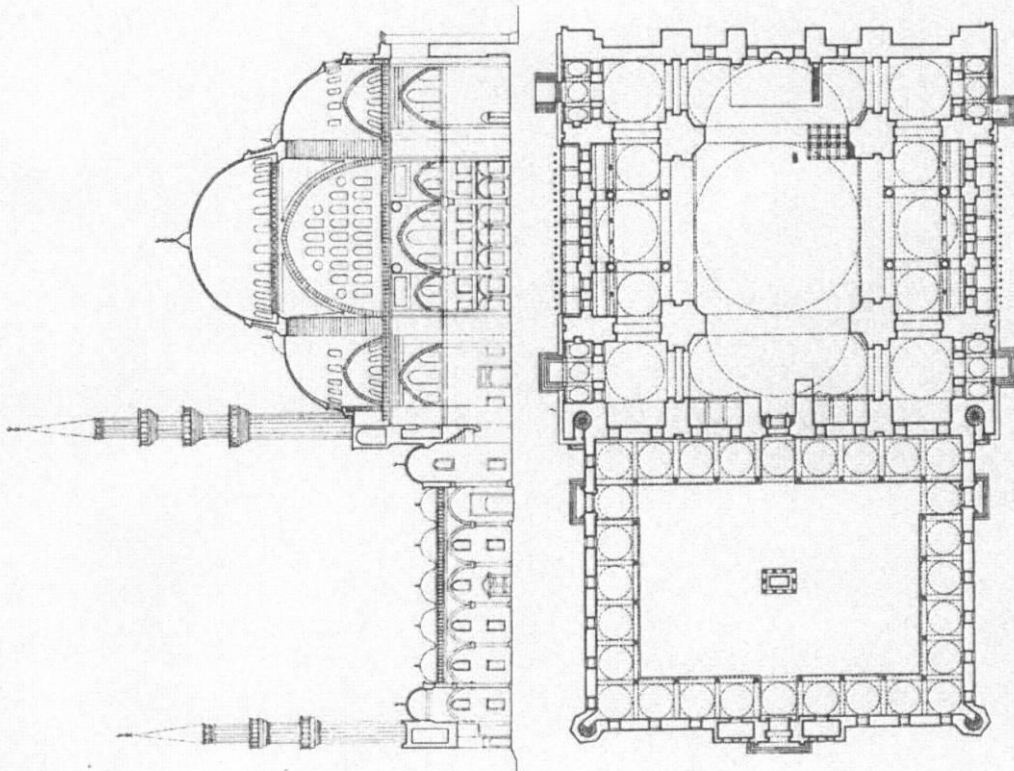


Abb. 8: Die Süleyman-Moschee in Istanbul. Aufriss und Grundriss

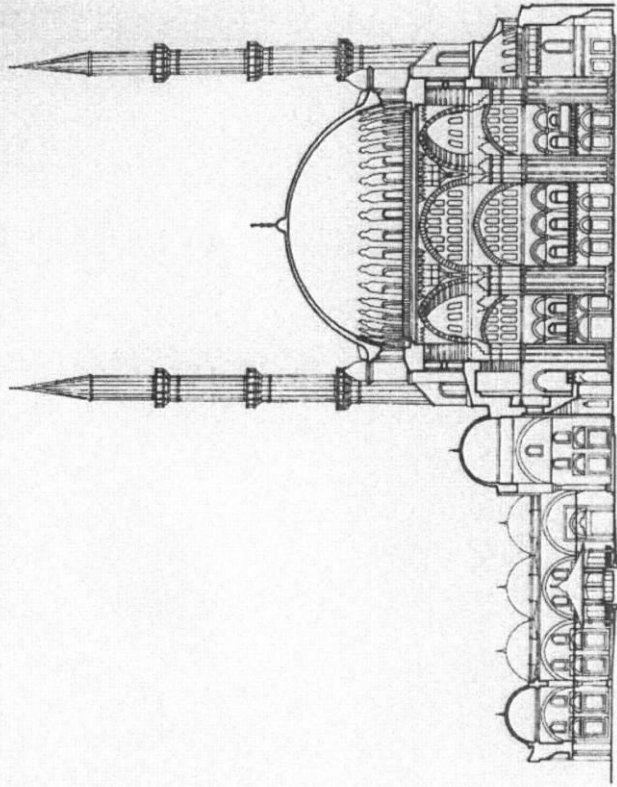


Abb. 9: Die Selim-Moschee in Edirne. Aufriss

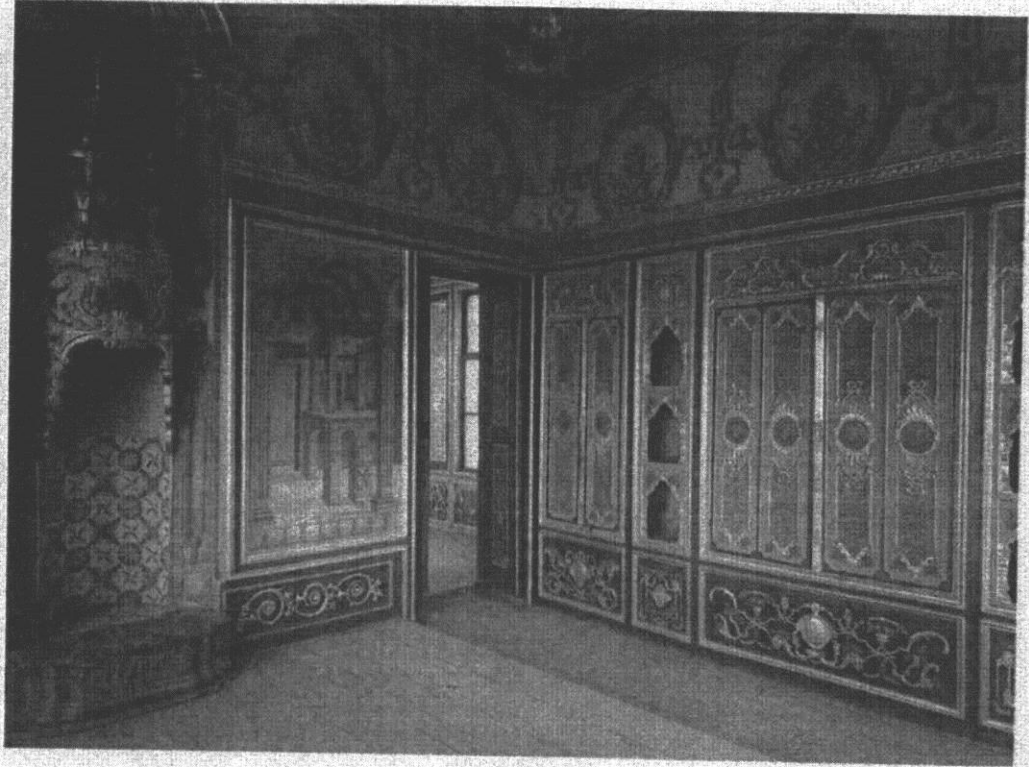


Abb. 10: Top Kapi Palast, Harem, Pavillon Osmans III., Seitenzimmer



Abb. 11: Top Kapi Palast, Harem, Gemach Abdülhamids III.

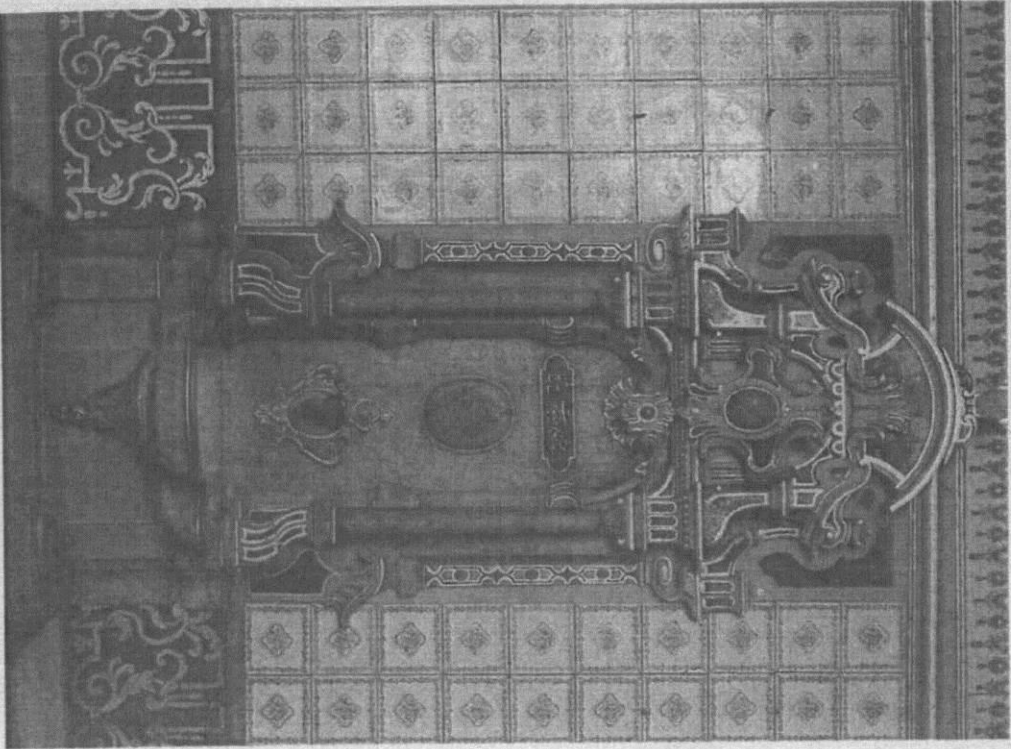


Abb. 12: Top Kapi Palast, Harem, Festsaal, Brunnen

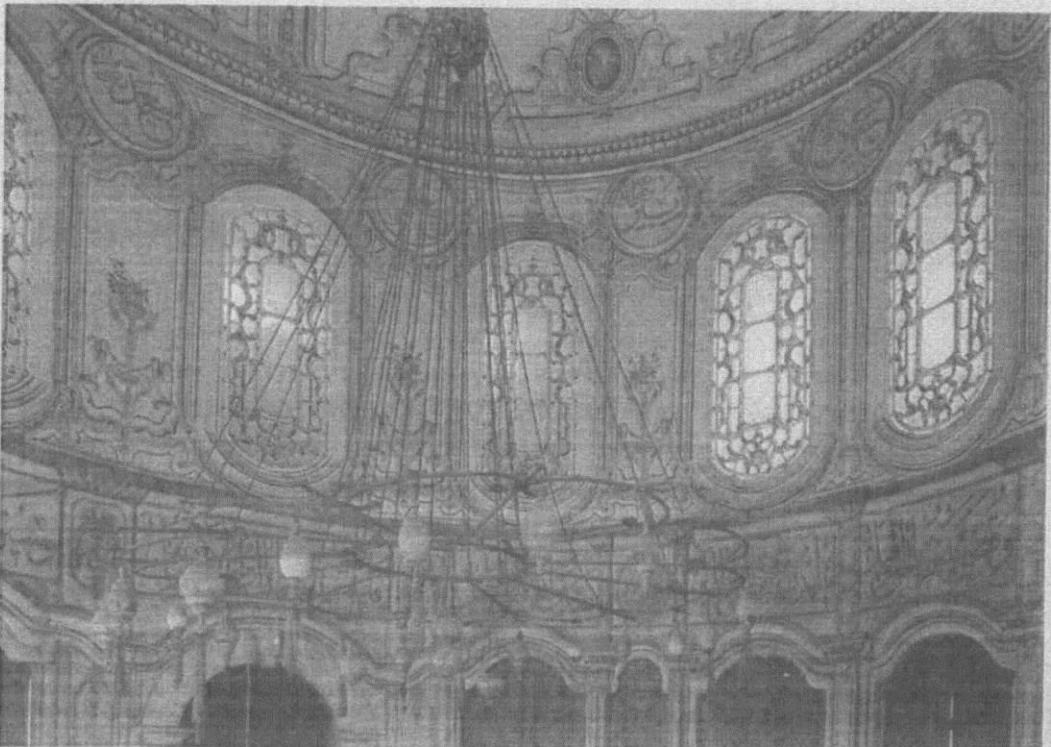


Abb. 13: Mausoleum der Mirisah Valide Sultan, Eyüp

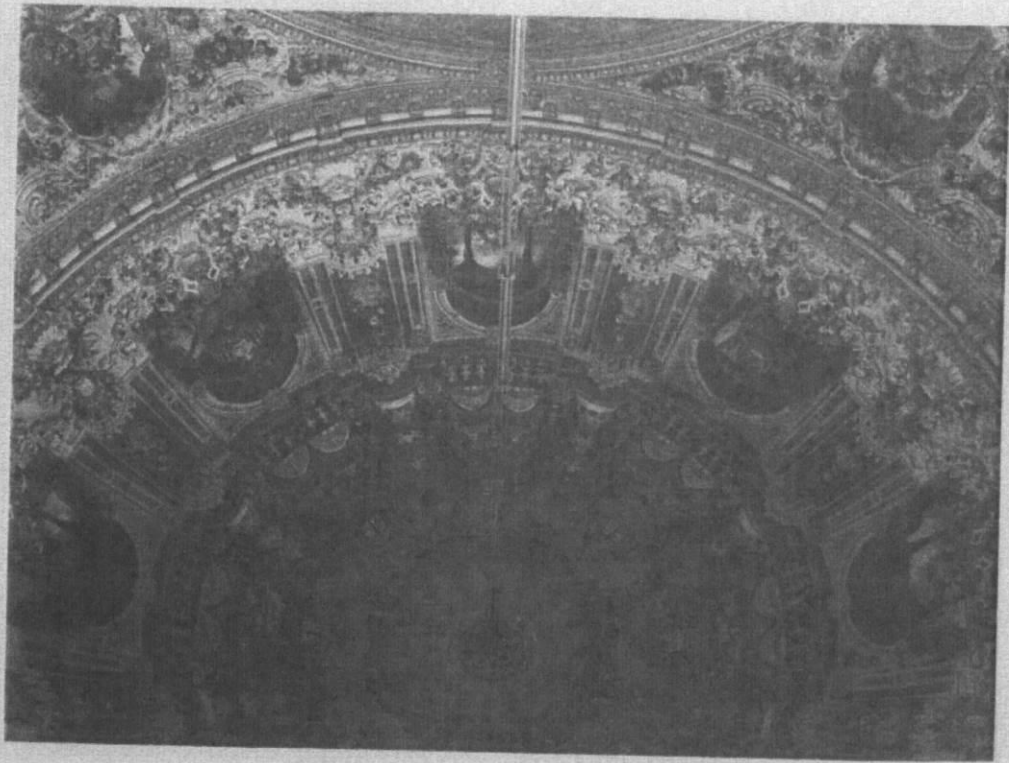


Abb. 14: Dolmabahçe Palast, Thronsaal, Kuppel

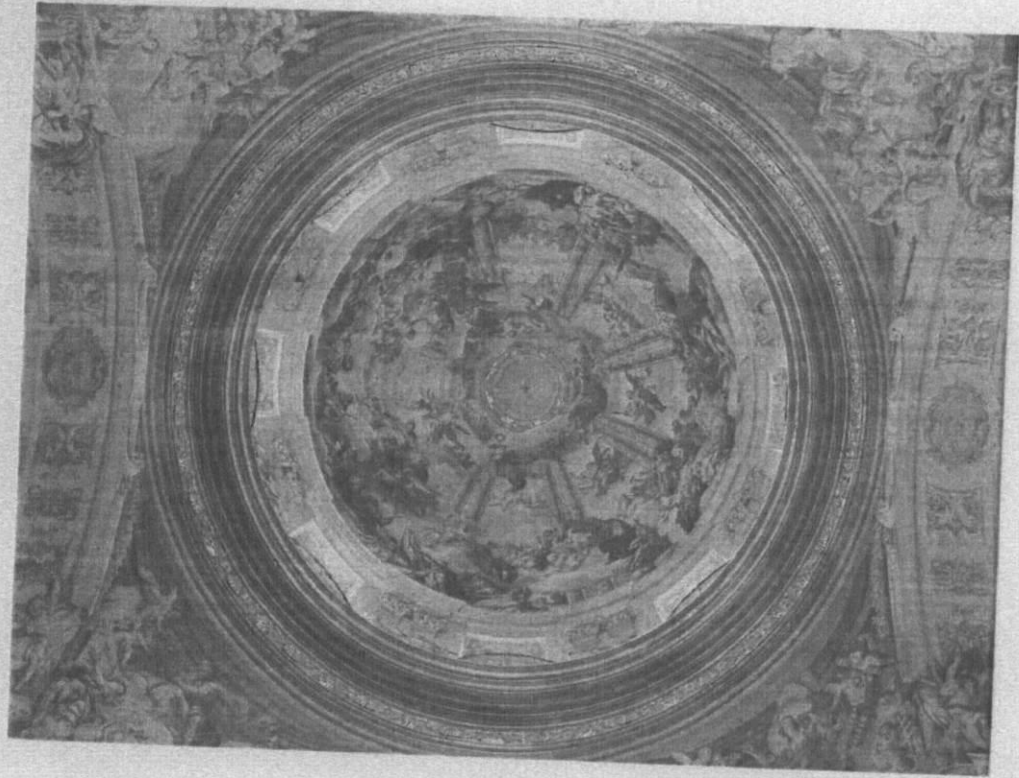


Abb. 15: Melk, Stiftskirche, Kuppelfresko



Abb. 16: Dolmabahçe, Moschee, Inneres



Abb. 17: Oraköy, Moschee, Inneres

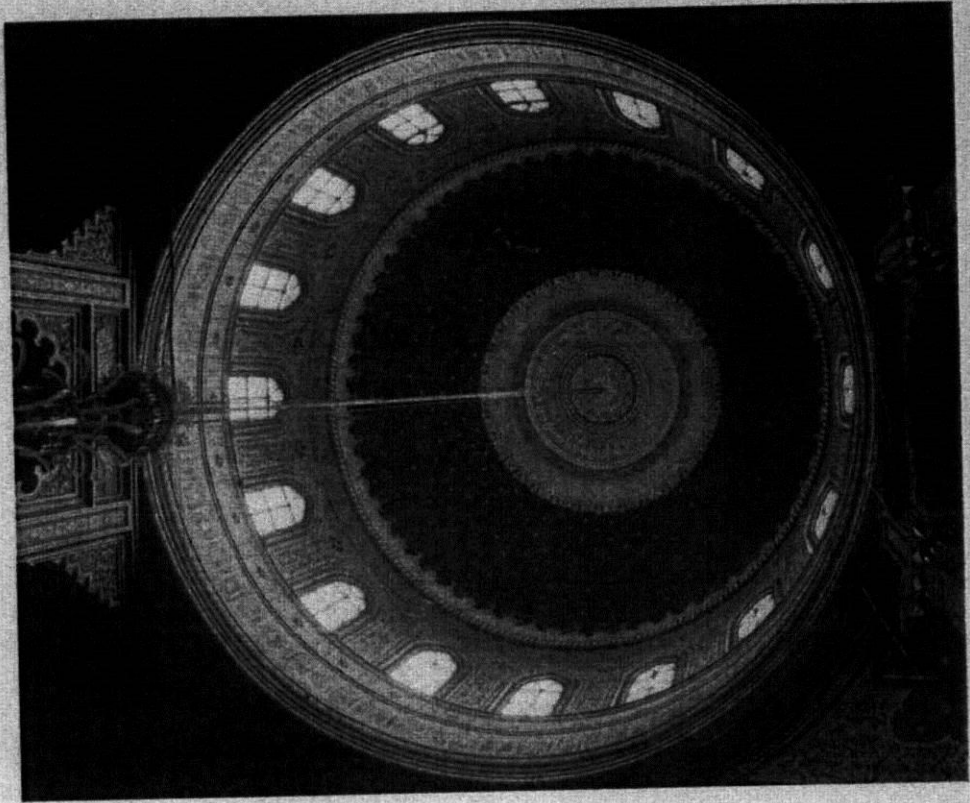


Abb. 18: Yıldız-Moschee, Kuppel

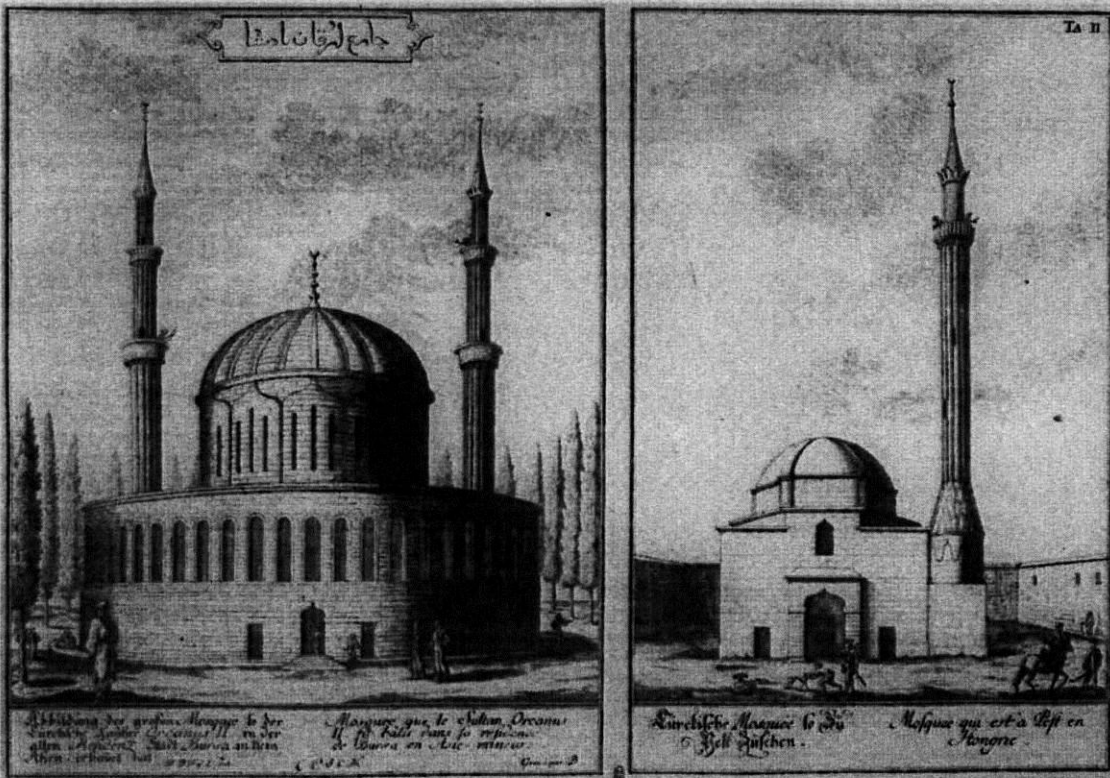


Abb. 19: Die Orhan-Moschee in Bursa und eine Moschee in Pest nach J.B. Fischer von Erach, Entwurf einer Historischen Architectur

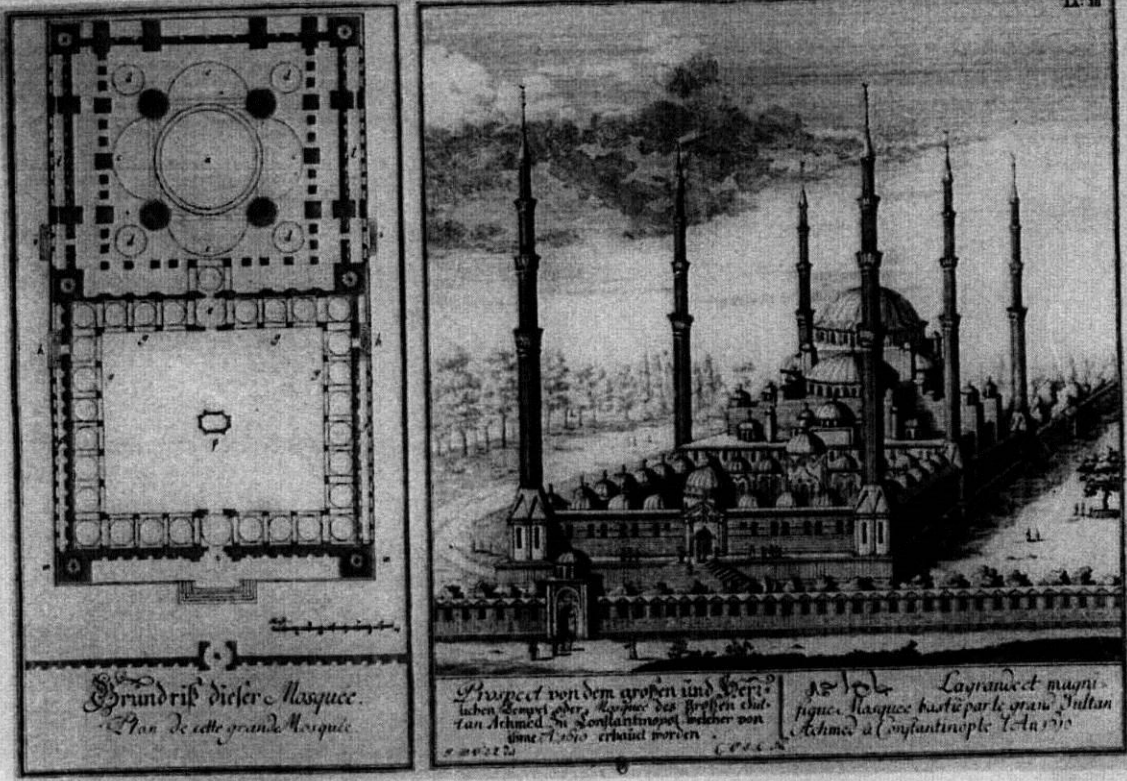
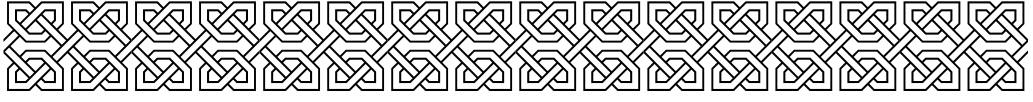


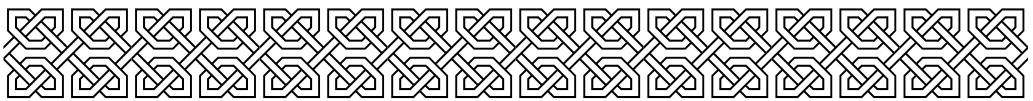
Abb. 20: Die Sultan Ahmed-Moschee in Istanbul nach J.B. Fischer von Erlach, Entwurf einer Historischen Architectur



Abb. 21: Die Karlskirche in Wien nach J.B. Fischer von Erlach, Entwurf einer Historischen Architectur



الكتاب



الصليبية على الكيد للدولة في الداخل والخارج، وأطمعتها في المزيد من التنازلات على مائدة المفاوضات، وسعت كل الدول الصليبية للاستفادة من هذا الوضع الجديد للعدو القديم.

خامساً: منذ منتصف القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، شعرت الدولة العثمانية بعوامل الضعف تسري في أوصالها وتصيب بنيتها الأساسية، الأمر الذي تجاوز تلك الهزائم العسكرية على جبهات القتال شرقاً وغرباً، والتنازلات السياسية على موائد المفاوضات، إلى التخلي عن القيم الحضارية التي ميزت الدولة العثمانية، والتي قامت عليها مؤسساتها جميعاً منذ ظهورها على مسرح التاريخ وحتى النصف الثاني من هذا القرن. ومن هنا بدأ الانحراف... ومن هنا، بدأ التفكير في مواجهة القوى الصليبية سفراء الدول الصليبية في إسطنبول، وسفراء الدولة في أوروبا، وأنصار الإصلاحات على النمط الأوروبي الصليبي من السلاطين والوزراء، وبعض الطوائف المثقفة أوروبياً في المجتمع المسلم! وبدأ صراع طويل، خلال هذا القرن بين القيادات الإسلامية في الدولة ومؤسساتها الحضارية، وبين مؤيدي التوجه الغربي الصليبي في الداخل والخارج. وقد انتهى هذا الصراع في مرحلته الأولى بهزيمة حضارية مؤثرة. ومع محاولات الإصلاح – على النمط الغربي – في المؤسسة العسكرية، دخلت الدولة العثمانية مرحلة التبعية الحضارية للغرب الصليبي، مما مكن القوى الصليبية من قتل روح الجهاد في الجيش المسلم، وتفكيك روابط المجتمع بعقيدته ومؤسساته في أنحاء الدولة، ونشر العقائد الغربية في المجتمع المسلم، وهدم ما تبقى من روح العزة في أمة الإسلام على أمم الكفر. وأخيراً، بدأت الهوية الإسلامية في البعد عن المجتمع أو من الدولة ومؤسساتها، فتجرات القوى الصليبية على التدخل المباشر في شؤون الدولة العثمانية ومن هنا، اعتبر هذا القرن الذي امتد إلى القرن 13هـ/19م، بمثابة حجر الزاوية في هذا التحول العظيم الذي أصاب الدولة وانتقل بسرعة إلى كافة مؤسساتها وسياساتها الداخلية والخارجية على حد سواء. وبدأت مرة أخرى الغارة على العالم الإسلامي في العصر الحديث.

سادساً: لقد اعترفت "حركة التنظيمات" بشكل مباشر؛ وبشكل غير مباشر بالتفوق الأوروبي المطلق. وإذا كانت قد بذلت المحاولات تلو المحاولات للمحافظة على العادات والأعراف العثمانية، لحماية ارتباط المجتمع بالإسلام، خلال محاولات الإصلاح التي تمت في عصري السلطان سليم الثالث، ومحمود الثاني، إلا أن "مرحلة إعادة التشكيل" التي شرعت الدولة في تنفيذها عقب "فرمان التنظيمات" اتخذت أوروبا كنموذج بصفة مطلقة، حيث تغير مفهوم الدولة، وتشكيلاتها الإدارية، وقوانينها العسكرية، ونظمها التعليمية والتجارية، وشرائعها الجزائية حتى إن قسماً من تشكيلات محاكمها أصبح متوافقاً مع النموذج الأوروبي. وقد أوقع هذا التغيير الدولة في

حالة من الإزدواجية ظهرت في مختلف المجالات، وكانت بداية هذا التغيير البعيد المدى، تلك الأسس التي أقرها "فرمان التنظيمات" عام 1254هـ/1839م، وصدقَ عليها وأقرها فرمان "الإصلاحات" في عام 1272هـ/1856م.

سابعاً: لقد أدى ضعف الدولة العثمانية وتزايد النفوذ الخارجي إلى تحول الامتيازات التقليدية الممنوحة للدول الأوروبية من مفهوم الصداقة والتعاون إلى نوع من الحقوق التاريخية المكتسبة التي لا يمكن التنازل عنها. وأدت تداعيات الأوضاع في البلقان وتوسع النمسا وروسيا على حساب الدولة العثمانية، بالفرنسيين والإنجليز إلى تغيير أسلوب سياستهم مع الدولة العثمانية والعمل على الحصول على المزيد من المكاسب، واستغلال كل فرصة تتاح لهم في إطار العمل السياسي حتى الحربي للحد من توسع النمسا في البلقان، والوقوف في وجه الأطماع الروسية في الدولة العثمانية.

ثامناً: لقد كانت معركة نافارين امتحاناً للدول الأوروبية ذات المصالح الحيوية في الدولة العثمانية (روسيا، وفرنسا، والنمسا، وإنجلترا) لإظهار نياتها وتغيير أساليبها ومحاولة التوفيق بين مصالحها المتعارضة وأهدافها المتباينة، فقد أوجدت وضعاً دولياً سمح بإطلاق أيدي روسيا في الدولة العثمانية لتحقيق مشروعها التوسعي على حسابها، والذي تحددت أهدافه واتضحت أبعاده في معاهدة أدرنة 1244هـ/1829م، كما ساعدت على استعجال المد القومي بالبلقان وانتقال عدوى المطالبة بالاستقلال إلى القوميات الأخرى، وفي مقدمتها القومية الصربية المندفعة بفعل ذكريات الماضي التاريخي وتوجيهات الكنيسة الأرثوذكسية وتشجيعها الساسة الروس، كما أن هذه المعركة أكدت دور محمد علي في شؤون الدولة العثمانية، وأظهرت مقدرته على التأثير في مجريات الأحداث بها، هذا فضلاً على أن معركة نافارين وضعت نهاية فعلية للحلف المقدس. (Sainte Alliance) الذي أسفر عنه مؤتمر فيينا 1230هـ/1815م، وأصبح أساس السياسة الأوروبية ومحور نظام ميترنخ في العلاقات الدولية، وبذلك لم تعد للشرعية الدولية أسبقية على الأمانى القومية، ولم تعد مصالح الدول فوق طموحات الوطنية للشعوب، وهذا ما سوف يساعد على تغيير الأوضاع السياسية، خاصة بعد انتفاضات سنتي 1245-1264هـ/1830-1838م.

تاسعاً: إن الشيء الذي يحسب على محمد علي وقد لا يغفر له التاريخ هو تحقيقه لأهداف الدول الأوروبية ولو بشكل غير مباشر، فبدلاً من مساعدة السلطان والحذر من الدول الأوروبية وخاصة فرنسا، فإن محمد علي لم يمتنع عن مجارة الفرنسيين في مشاريعهم التوسعية في شمال أفريقيا، ولم يتردد في توجيه ضربة قاضية للدولة العثمانية لم تقم منها أبداً، ففتح بذلك الطريق للتغلغل الأوروبي وقدم حججاً قوية للدول الأوروبية لكي تقرر مصير الدولة العثمانية لفائدتها

وعلى حساب شعوب الشرق، ومن هذا التطور لا يعدو مشروع محمد علي كونه طموحاً شخصياً استخدم الوطنية العثمانية كحيلة لتعزيز أهدافه الخاصة، وجعل من البرنامج الإصلاحى بمصر مجرد وسيلة لتحقيق أغراضه وفرض سلطته عليها وتحويلها إلى ولاية وراثية لعائلته.

عاشراً: كان لمعاهدة باريس التي عقدتها الدولة العثمانية بعد حرب القرم التي استمرت حوالي ثلاث سنوات، أهمية خاصة في التوازن على الساحة الدولية بين الدول الكبرى، فهي من المعاهدات التي صاغت الوجه السياسي لأوروبا خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وكانت مدخلاً مهماً لتطوير القانون الدولي، حيث كانت بداية الفصل بين العقائد الدينية والعلاقات الخارجية، وانتقلت بالقانون الدولي من الأعراف غير الملزمة لغير الأوروبيين إلى إشراك الدولة العثمانية في هذا القانون الدولي.

وتكمن أهمية هذه المعاهدة في أنها كشفت بجلاء أن المصالح هي التي تصنع الأحداث ومن ثم تصنع التاريخ، فالتحالفات لا تصاغ وفق العقائد الدينية بقدر ما تصاغ وفق المصالح التي تحققها تلك العقائد، ولذا كانت أطر التحالفات واسعة ومرنة وقابلة للتحرك مع تغير المصلحة، وتلك قصة طويلة ودامية كشفتها بجلاء معاهدة باريس.

الحادي عشر :- إن الحدث التاريخي الطويل الذي يطلق عليه التحول العظيم في التاريخ العثماني، بدأ بحرب فيينا العظمى عام 1094هـ/ 1683م، وخلال هذه الفترة فقد كانت النمسا تشكل الجبهة الأساسية بالنسبة للعثمانيين الذين كانوا يحاربون في جبهات كثيرة، لكن النمسا التي كانت جار شمال وشمالى غربى للدولة العثمانية في أوروبا في ظل حكم أسرة آل هابسبورج الحاكمة خلال الفترة القرن 10-14هـ/ 16-20م، أصبحت مضطرة لمحاربة الدولة العثمانية بصفقتها المدافع عن أوروبا الوسطى، بعد أن أخفقت الممالك البلقانية في الجنوب إيقاف الفتح العثماني، وهكذا، فإن العلاقات النمساوية العثمانية التي بدأت في هذا الإطار واستمرت على مدى القرون، قد اكتسبت شكلاً جديداً من خلال الحروب التي بدأت في نهاية هذه الفترة.

فعندما شكلت روسيا خطراً كبيراً ليس على العثمانيين فحسب، بل أيضاً على النمساويين، وذلك من أجل السيادة على البلقان وكما حاولت لفترة ليست بالقصيرة أن تسم العلاقات التركية النمساوية من خلال نشر الإشاعات الكاذبة عن احتمال قيام حرب، بسبب ما يشوب الحدود المشتركة بين الدولتين، بوجود حالة من الحرب الصغيرة المستمرة بين حرس الحدود والعصابات التي يقودها أعيان ونقباء الحدود، إلى جانب الحرب بين البحرية النمساوية وقرصنة من تونس وطرابلس والجزائر. وقد تنبّهت الدول الأوروبية الكبرى لأهمية الدولة العثمانية في التوازن

الأوروبي، وأهميتها المتزايدة بعد ضعفها وعدم مقدرتها على حماية أملاكها، وهو ما جعل هذا الأمر مسألة دولية تهم كل الأطراف الأوروبية، فكان موقف إمبراطورة النمسا بعد أن أرست بداية التغيير في سياسة بلادها نحو الدولة العثمانية، وخاصة بعد ظهور المارد الروسي، فكتبت في إحدى المناسبات تقول : [إن تقسيم الدولة العثمانية سيكون أخطر المشاريع الأوروبية وسيكون له عواقب وخيمة....فماذا سنكسب من التوسع حتى ولو إلى حدود إسطنبول سوى التوابع السلبية، وأتمنى ألا يشهد أحفادي من بعدي طردها من أوروبا].

فقد ساد السلام والصداقة القوية بين فيينا والباب العالي، وذلك منذ اتفاقية سلام زيستوي عام 1205هـ/ 1791م، والتي لم تشهد انقطاعاً، فإن الحكومة التركية تركت الممثلين النمساويين يمثلونها في مؤتمر فيينا، ووضعت ثقها الكاملة في مترنيخ - الذي استطاع بذكائه الدبلوماسي أن يجعل من القيصر موقع القائد القوي لأوروبا، حيث توجب على فيينا أن تكون مسرحاً للمؤتمرات الدولية في كل الأوقات - والذي من جانبه يؤيد بقوة وحدة أراضي الدولة العثمانية، حتى بعد أن تم تأسيس التحالف المقدس، فإن هذا الاتحاد لن يكون بأي حال من الأحوال موجه ضد الدولة التركية الإسلامية، وهذا ما يؤكد على عمق الصداقة بين الدبلوماسيين.

الثاني عشر :- إن الإمبراطورية النمساوية كانت مجاورة للدولة العثمانية، وكانت تشبهها كثيراً من ناحية أعراق وأجناس وقوميات مختلفة ومذاهب عديدة، وكانت قد انتهجت سياستين رئيسيتين للحفاظ على مكانتها السياسية والتاريخية وسط أوروبا، وتوسيع حدودها بالبلقان ضد الدولة العثمانية، وقد انتهجت سياسة الاستفادة من الخلافات السياسية أكثر من قيامها بمبادرة، طبقاً لهذه السياسة الثانية وبدلاً من أن تنتهج سياسية روسية التي تفضي إلى القضاء على الدولة العثمانية من جانب واحد وتقسيم أراضيها فيما بينها وبين روسيا، فإنها كانت تعتبر وجود الدولة العثمانية والحفاظ عليها يتمشى مع مصالحها.

فبينما الدولة العثمانية قد فقدت المناطق التي ثارت عليها، وقد قام السلطان بإعطاء الشعوب الثائرة استقلالها الذاتي ولكنها بقيت تحت السيادة العثمانية (صربيا 1227هـ/1812م، بلغاريا 1295 هـ/1878م). لكن اليونان انفصلت منذ عام 1244 هـ/1829م، وهذا الشيء الذي عملته بقية البلدان في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، الدول التي نشأت على حساب الدولة العثمانية : (صربيا 1295هـ/1878م، الجبل الأسود 1268هـ/1852م، كذلك رومانيا 1295هـ/1878م، بلغاريا 1302هـ/1885م).

وخلال هذه الأزمات تلقت الدعم من مدينة قيينا – وعادة ما كان ذلك الدعم على شكل دبلوماسي، وأحياناً بعض الدعم العسكري – خلال فترة الثورة اليونانية في عشرينيات القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وعند قيام محمد علي بتحدي السلطان من الفترة من 1255-1257 هـ/ 1839-1841م، وخلال فترة الاجتياح الروسي، وكذلك حرب القرم التي استمرت من 1269-1272 هـ/ 1853-1856م، وهذا ما يؤكد على تأييد النمسا لوحدة الأراضي.

الثالث عشر:- بينما كانت النمسا مؤيدة لعمل الإصلاحات داخل الدولة الجديدة، إلا أنها قد فضلت عمل التعديلات في المؤسسة الموجودة، وليس بتغيير المؤسسات إلى مؤسسات غربية من خلال هذه الإصلاحات. والدليل على ذلك اللائحة التي تتناول أفكار رئيس الوزراء النمساوي مترنيخ بشأن التنظيمات، حيث إن رئيس الوزراء النمساوي كان ممنوناً للغاية بشأن مطالعات رجال الدولة العثمانية له واستشارته إزاء المسائل السياسية الداخلية والخارجية.

فقال للسفير التركي رفعت باشا في قيينا: [.... فإنه ينبغي على الدولة العثمانية أن تبذل قصارى جهدها من أجل الحفاظ على كيانها الموجود بالفعل، وأن تعمل على التقدم كلما تقدم النظام العثماني، فإن هذا يفيد المنافع والمصالح الحقيقية إزاء دولة النمسا....].

الرابع عشر:- بدأ التحول الجذري في الدبلوماسية العثمانية ابتداءً من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وكان نتيجة لأن الدولة لم تعد قادرة على اتباع سياسة خارجية مستقلة وتأثر قرارها السياسي بمواقف الدول الأخرى، أو بمعنى آخر لفكرة الاستفادة من تأييد بعض الدول، مما يعني أيضاً بداية اعترافها بالتفوق الأوروبي. لكن من العسير القول بأن هذا التطور قد كشف عن تأثيرها الفوري فقد بدأت الدولة في إرسال السفراء إلى الدول الأوروبية لفترات أطول، وطلبت إليهم تسجيل مشاهداتهم في المجالات العسكرية والسياسية والاكتشافات ووضع ذلك في تقارير، حتى تحول ذلك الطلب إلى تقليد متبع.

وكانت قيينا عاصمة النمسا أهم دولة في أوروبا الوسطى، وجارة الدولة العثمانية، ولهذا السبب فإنها أصبحت بمثابة السفارة التي تقوم بمواصلة التعاون بين إسطنبول والنمسا، ولكن المؤرخين أهملوا دور النمسا في تجديدات وإصلاحات الدولة العثمانية، فإننا نستطيع القول بأن الدولة العثمانية قد اتخذت من مؤسسات النمسا النموذج والقوة عند إجراء التجديدات والإصلاحات الشاملة في كافة المؤسسات العثمانية.

الخامس عشر: قد تسنى للدبلوماسية العثمانية استخدام التوازنات الدولية بمهارة، وفضلت الدولة العثمانية طريق الحل الدبلوماسي بعد ضعفها من الناحية العسكرية خلال فترة التنظيمات، بل إن رجال الدولة العثمانية الذين نشؤوا من دبلوماسية التنظيمات قد تمكنوا من كسب احترام الآخرين، وإضفاء مزيد من المكانة على الدولة العثمانية بسبب هذا الحل الدبلوماسي. وهكذا فإن الدولة العثمانية التي كانت تهدف إلى التجديد خلال فترة التنظيمات والتي لم يتسن لها القيام بعمل الإصلاحات التي تهدف إليها لأسباب عديدة في مقدمتها الاقتصاد، وقد اختارت الجانب الدبلوماسي لحل كل هذه المشاكل في إطار الحل الأنسب. ومن ثم فإن مرحلة وفترة التنظيمات تعد من أرقى مراحل الدبلوماسية العثمانية في وقت تراجعت فيه الدولة العثمانية في ظل التدهور والضعف.

السادس عشر :- إن الأراضي المجرية التي تم اقتطاعها وأخذها من الإمبراطورية المجرية المهزومة، كانت محل شدة وجذب المواجهات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية لفترات طويلة، وظلت المواجهات بين الجانبين سجلاً حول هذه الأراضي المجرية، وهذا ما يدعو للقول، بأن المجر وأراضيها هي بؤرة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. فقد أصبحت العلاقات السياسية والعسكرية بين الدولة العثمانية والنمسا، والتي بدأت خلال القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي بحرب موهاكس 932 هـ / 1526م، خلال القرن 11-12 هـ / 17-18م، واستمرت حتى معاهدة زيستوي 1205 هـ / 1791م، تناظر الساحة الدبلوماسية، ومن ثم توقيع اتفاقيات ومعاهدات كثيرة بين الدولتين سواء معاهدات الطويلة أم القصيرة.

وقد مثلت مدينة فيينا نقطة المحور للاتصالات الدبلوماسية، ففي القرنين العاشر والحادي عشر الهجري/السادس عشر والسابع عشر الميلادي، كانت تمثل البوابة لأوروبا الوسطى والغربية واللتان ظلتا مغلقتين أمام العثمانيين، ولم يستطع العثمانيون فتحها بالقوة على الرغم من هجماتهم المتكررة. وخلال القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، كانت بوابة التواصل الدبلوماسي العثماني مع النمسا ومع بقية أوروبا الغربية. ولقد مثلت إحدى أهم أربعة مراكز دبلوماسية للعثمانيين إلى جانب باريس، ولندن، وبرلين. أول عاصمة يتواجد بها سفير عثماني مقيم ودائم. وفي بعض السنوات، كان الممثل الدبلوماسي المتواجد في فيينا هو الممثل الوحيد في أوروبا بالكامل. ومن عام 1211 هـ / 1797م إلى عام 1336 هـ / 1918م كان هناك تعاقب للمبعوثين المقيمين من قبل السلاطين العثمانيين في إسطنبول لتمثيلهم بشكل دائم عند الأباطرة النمساويين في فيينا.

وقد انعكست أهمية النسبية للسفارة في فيينا في حجم هيئة الدبلوماسيين المتواجدة بها، والتي كانت تقريباً نفس أو أقل تقريباً من تلك الموجودة في السفارة في باريس، وبنفس أو أكثر بقليل عما هو موجود في السفارة في لندن وبرلين حتى أواخر هذا القرن. كما إن للسفارة في فيينا أنشطة مميزة تختلف إلى حد ما عن أنشطة السفارات الأخرى، من حيث إنها تمثل البوابة لتسهيل السفر للشخصيات العثمانية المهمة والذين كانوا يسافرون من إسطنبول إلى أوروبا الغربية، وهي نقطة مركزية في توزيع المراسلات والتعاميم القادمة من الباب العالي، كما عملت على تسهيل نقل الأفكار من أوروبا إلى إسطنبول. كما اكتسبت السفارة أهمية خاصة كمركز مخابراتي، أي كمركز إصغاء لما يدور في مناطق البلقان الخاصة بالدولة العثمانية، وهي عينٌ تراقب روسيا أيضاً، وتهتم بالمكائد والمؤامرات الروسية في المنطقة، فقد كان المسؤولون العثمانيون في اتصال ليس مع المسؤولين النمساويين فحسب، بل كذلك مع الذين يراقبون الروسيين أيضاً.

والعكس، كانت الاتصالات بين آل هابسبورج والعثمانيين قد بدأت منذ 902هـ / 1497م وبشكل مستمر، وتكثفت وزادت وتيرتها بعد معركة موهاكس 933هـ / 1526م، ثم بدأ زمن المبعوثين الدائمين إلى إسطنبول مع إبرام معاهدة السلام 954هـ / 1547م، والتي حولت للإمبراطور فرديناند الأول لإرسال مندوب مقيم إلى الباب العالي، وفي الفترة التي تلت ذلك استطاع الملوك الرومانيون الحفاظ على هذا الحق، والإبقاء على وظائف السفراء في إسطنبول دون انقطاع. وكانت الدولة العثمانية من الدول التي كان دبلوماسيو القيصر قد توسعوا جداً فيها ببناء شبكة تجسس وجمع معلومات.

وهذا ما يؤكد عمق العلاقات بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية، فتاريخ أي سفارة هي جزء صغير من تاريخ كبير للعلاقات بين أي دولتين.

السابع عشر:- لقد أعاققت الحروب العديدة بين آل هابسبورج والعثمانيين إمكانية إقامة التبادل التجاري المباشر، فعندما تعلق الأمر بتبادل البضائع، كان ذلك يتم عبر الموانئ الإيطالية. وعلى أية حال، لم تكن هناك صادرات مباشرة ذات حجم يذكر من جانب آل هابسبورج. ويذكر أنه كانت هناك تجارة حدودية على صعيد محلي على سبيل المثال في البوسنة.

ويعتبر القيصر كارل الخامس هو أول قيصر من آل هابسبورج يحاول أن يجعل للنمسا اعتباراً في محفل التجارة الدولية، حيث افتتح في العام 1205 هـ / 1791م مينائي تريست Trieste، وفيومة Fiume. كما لم يعد باستطاعة سكان البندقية، الذين أنهكت قواهم الحرب على كانديا 1054 Kandia - 1079 هـ / 1644-1669م، أن يصمدوا أمام حرية الملاحة في البحر

الأدرياتيكي. وحاول النمساويون إبان حكم جوزيف الثاني Joseph II، توسيع نطاقه الروابط التجارية لتشمل البحر الأسود، الذي ظل معزولاً من قبل العثمانيين أنفسهم حتى ذلك الوقت. وفي العام 1287 هـ/1870م أقدم الكونت فيستينكس Festeticcs على خوض غمار رحلة على نهر الدانوب واستطاع أن يلغي القانون الذي اشترط شحن كل البضائع النمساوية في الموانئ البحرية المطلة على البحر الأسود، على متن السفن العثمانية. ولم يمر وقت طويل حتى شوهدت أعداداً كبيرة من أعلام السفن التجارية النمساوية تغزو البحر الأسود. بحلول عام 1198 هـ/1784م، أصبح آل هابسبورج هم ثاني أكبر شريك للباب العالي بعد الفرنسيين، وقبل الإنجليز والهولنديين.

وقد شهدت إمبراطورية آل هابسبورج عهداً طويلاً من السلام والصداقة مع الدولة العثمانية بعد اتفاقية زستوي 1205 هـ/1791م، وساهم هذا التقدم في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في إعادة توجيه المصالح التجارية، وكان مما شجع في دعم التجارة النمساوية مع الدولة العثمانية حيث تعتبر الدولة العثمانية دولة آمنة ما يشجع العلاقات التجارية معها.

وهكذا لم تتطور العلاقات الاقتصادية بين العثمانيين وآل هابسبورج على نطاق أوسع إلا في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي. ويجدر التمييز هنا بين الوضع من فترة ما قبل عام 1295 هـ/1878م، عنه في الفترة التالية له، وذلك لأن معاهدة برلين عام 1295 هـ/1878م كبدت الحكومة العثمانية خسائر كبيرة في الأراضي الواقعة تحت سلطاتها في البلقان – وهو ما كان له تبعات ضخمة على حجم التبادل التجاري على كلا الجانبين.

الثامن عشر :- إن كانت جميع الدول المتمتعة بإمتيازات من الدولة العثمانية تقع نظرياً تحت الشروط الخاصة بالتجارة والملاحة في جميع المناطق المطلة على شرق المتوسط، إلا أن الحقيقة والتطبيق كان يبدو بشكل مختلف، فبغض النظر عن الامتيازات التي يتم إعطاؤها لبعض الدول بسبب موقعها الجغرافي، فإن التأثير السياسي في إسطنبول كان يلعب دوراً هاماً ومؤثراً.

فقد وجدت النمسا نفسها في موقع متميز بالنسبة لتركيا – وإن كانت روسيا تشاركها في ذلك- فقد كانت النمسا تجاور الدولة العثمانية ولها إمكانية الوصول للبحر، كما أن الوضع المتميز ثمنه في الحصول على امتيازات في المعاهدات، فلم تكن تتمتع بامتيازات فقط في التجارة البحرية، ولكن أيضاً حصلوا على مزايا كثيرة في التجارة الداخلية في المناطق التابعة للدولة العثمانية.

ففي حوالي نهاية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي قامت القوى الأوروبية بإبرام معاهدات عديدة مع الدولة العثمانية، والتي تركزت في معظمها حول الأفضليات الاقتصادية

وحقوق المواطنين المسيحيين الذين يعيشون في الدولة المسيحية الواقعة تحت السلطة العثمانية. في تلك التنازلات تكمن دائماً امتيازات اتفاقيات التسوية والاتفاقات التجارية، حيث لم يكن بإمكان أي قوة أن تفرض امتيازاتها أكثر من القوى الأخرى، حيث إن امتياز الدولة الأكثر تفضيلاً (Meistbegünstig sk lausel) للدول الممنوح لها هذا الامتياز كانت تتشابه مع بعضها، وكانت القوى الأوروبية المختلفة تطرح دائماً مطالبها وتسعى بأن تتساوى مع بقية الدول في وضع الدولة الأكثر تفضيلاً. لهذا فإن المعاهدات المنفردة التي يعقدها الباب العالي واتفاقات الامتيازات الأخرى كانت تحمل نفس الأهمية والمسؤولية بالنسبة للباب العالي، وبهذا كان وضع الأتراك وضعاً لا يحسد عليه.

إن هذه التدخلات المستمرة بسبب عدم الالتزام بالمعاهدات أو بسبب الحصول على وضعية الدولة الأكثر تفضيلاً، أدت في النهاية إلى أن الدولة العثمانية تفقد الكثير من هيبتها وحقوقها لمصلحة هذه القوى وخاصة بعد أن ضعفت لدرجة أنها لا تستطيع أن ترفض أيّاً من هذه المطالبات أو التدخلات، وعلى الرغم من كل هذه الخلافات فإن الدول الأوروبية لم تكن مستعدة لتقبل أيّ تغييرات على الدولة العثمانية.

فكان ذلك هو السبب الرئيس الذي سهل للنمساويين التواجد السياسي في تركيا وثبتت امتيازاتها وحريتها، وكذلك تجارتها وحرية الملاحة التي استندت إلى الاتفاقية المعقودة في ساروفنيس 1130 هـ/1718م، وكانت أغلب بنود تلك الاتفاقية تركز على الالتزام بحرية التجارة والملاحة وتضمن، مع استثناءات قليلة، حرية مظلته في التنقل. ففي الفقرة الرابعة تمّ تثبيت الأكثر تفضيلاً، وفي الفقرة الخامسة تمّ تثبيت أغلب حقوق فتح القنصلية وكذلك الامتيازات الشخصية للنمساويين في الدولة العثمانية. والاتفاقات اللاحقة التي تمّ عقدها بين الدولة القيصرية والباب العالي كانت تنطرق إلى ملاحقة للاتفاقات، وهكذا في الفقرة الحادية عشرة لاتفاقية بلغراد للسلام 1255 هـ / 1839م ولأول مرة تمّ التطرق إلى الباب العالي حيث يجب عليه أن يتحمل أي ضرر يلحق بالنمسا والتي تتسبب بها الأعمال البربرية. في الاتفاق 1197 هـ/1783م، وكان المقصود بالأعمال البربرية Barabeskensened، والذي فيه أن النمسا تحصل على حق الكنوز، وسمح للدولة القيصرية أن تتصرف بحرية على الحدود. الاتفاق التجاري المعقود في 1198 هـ/1784م ثبت أيضاً وضع الدولة الأكثر تفضيلاً أسوة بباقي الدول، بينما في اتفاق سيستور Sistwoer للسلام 1198 هـ/1784م تمّ مرة أخرى تصديق كل المعاهدات السابقة والتنازلات بكل تفاصيلها، وتمّ الاتفاق على أنها ملزمة.

وبهذا أصبحت كل العقود والاتفاقات والامتيازات بين القيصرية النمساوية والباب العالي سارية مجدداً، وحصلت النمسا على هذا بموجب الدولة الأكثر تفضيلاً. وإن كانت تشترك مع الآخرين على ثلاث مجموعات من الامتيازات. وفوائد امتيازات للتجارة والملاحة، وحقوق حول الامتيازات الشخصية وحرية المواطنين النمساويين في الدولة العثمانية، وختاماً وجوب الحق لإمكانية المسؤولين النمساويين في تطبيق مفردات الاتفاقات.

التاسع عشر:- لقد أسفر النزاع الذي استمر قرناً من الزمان بين النمسا والأتراك، منذ همدت القدرة النمساوية على استعادة السيطرة في نهاية القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، وظهور أفكار جديدة في الغرب منذ عام 1203 هـ / 1789م، في حوالي منتصف القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي عن نوع من شراكة المصالح بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية. وليس عبثاً أن يصنف منشور لحركة البعث والتنوير الإيطالية صادر عام 1264 هـ / 1848م، أن النمسا، وهي الصين الأوروبية، وتركيا، وهي الرجل العجوز على البسفور، معاً بالنسر المزدوج في رمز مجمع يفوق القومية... هنا وهناك كافح ربيع الشعوب ضد الممالك القديمة المتجاوزة للحدود القومية ! وفي ذلك الوقت برزت نقطة التحول في العلاقات العلمية للنمسا تجاه تركيا. وانتهى الاهتمام العلمي الحيوي من أجل البقاء وحل محله البحث العلمي غير المستند على أغراض معينة.

لقد لعب الوضع الجغرافي للنمسا بحكم موقعها في ملتقى حضارات ثلاث، الرومانية والجرمانية والسلافية، دوراً رئيساً في تقرير مجرى التاريخ، فهي القطب الأوروبي المؤثر باتجاه الشرق، وكان من الضروري أن تكون حريصة في صياغات رؤاها المتقنة والملائمة أمام الدولة العثمانية، أكثر من البلدان الأخرى، فالوضع الجغرافي جعل من الضرورة الحتمية تحمل الأعباء الثقيلة لهذه العلاقة الاضطرارية والتعايش معها خلال قرون طويلة من أدوار هذه الدولة بالغة القوة والنفوذ، فكانت العلاقات بينهما من أوثق العلاقات والصلات المتميزة فكانت امتداداً لعلاقات ثقافية، وعمرانية وفنية... الخ، فلقد لعبت هذه العلاقات دوراً مهماً في تحويل الصورة العدائية في أوروبا إلى صورة تصبغها الصداقة، وهي ما زالت مستمرة إلى اليوم. يقول مؤرخ نمساوي يعرب عن رأيه في هذا بما يلي من كلمات، [لقد تركت معارك المعتقدات توابعاً أقوى أثراً على بنية شعوب الأراضي النمساوية من تلك التي خلفتها محنة الأتراك].

فكانت زيارة القيصر فرانس جوزيف إلى سرايا السلطان في عام 1285 هـ / 1869م باعتبارها علاقة بارزة على ذلك ويذكر هنا أن العلم كان متقدماً على السياسة بمراحل، ويعود الفضل في ذلك

بشكل خاص إلى جوزيف هامر – بورجتشال Josef Hamme-Purgstall (1187 - 1272هـ/ 1774-1856م). فالحصيلة العملية الثرية التي استطاعت أجيال الباحثين منذ هامر أن تجنيها، لم تدع اهتمام الجمهور بالدراسات الاستثنائية يخف ولو لحظة، وقد وجدت كل المطامح الساعية إلى دراسة المشرق عن كذب ذروتها في تأسيس معهد الاستشراق في جامعة فيينا. ومنذ القرن 13هـ/19م سعى النمساويون إلى تحقيق ذواتهم في دراسة تركيا واستقصائها أيضاً في مجالات أخرى من العلم (النباتات، دراسة الجغرافية العرقية والجيولوجية للأناضول والطب البيطري والمعمار). وتعمل كلية سانت جورج في إسطنبول منذ عام 1299هـ/ 1882م على تعريف الشباب التركي بنتائج الأبحاث الأوروبية النمساوية في البلاد. هذا وقد نشأ في إسطنبول منذ 1374- 1375 هـ /1955-1956م، معهد ثقافي نمساوي، يخدم أيضاً المطامح العلمية لكلا البلدين.

وكذلك فإننا نستطيع أن نلمس آثار التأثير العثماني التركي في فيينا، لا نعني فقط آثار تأثيرهم من الناحية المعمارية فقط، وهو مما يلفت الانتباه أكثر من أي شيء آخر وهو ما يلاحظه الشخص أثناء تجواله في فيينا وما يشمه وما يتذوقه مما هو موجود في حياة الناس من تأثير الأتراك على كثير من أسواق فيينا. التي أصبحت بودقة منذ زمن لكثير من الشعوب، واليوم فيينا وبطرق متعددة مطبوعة بطابع تركي، وكذلك بطابع شعوب أخرى كانت الى حد ما جزءاً من الدولة العثمانية، وقد ساعد على ترسيخ هذا الانطباع وجود أعداد كبيرة مهاجرة إلى فيينا، ففيينا – بصورة مصغرة – تلبس الوجه التركية.

فيمكن القول إن تأثير حياة الناس في أوروبا في مرحلة مبكرة بفعل فتوحات الدولة العثمانية، والجملة يمكن القول إن هذا التأثير كان يزيد أو ينقص بقدر بُعد أو قُرب البلد المعين من حدود الدولة العثمانية.

وهكذا تعيش تركيا والنمسا بأمان وسلام في عالم بات صغيراً للغاية. ففقد شعب كلتا الدولتين في عام 1336هـ/1918م دولتين كبيرتين، وكلاهما شق له طريقاً للخروج من مأزق هذه الكارثة. ومنذ مدة يزول العداء المستحکم وتتعدأ اواصر الصداقة من جديد، ولقد ساهم العلم بخط كبير في إتمام هذه المصالحة. إن تركيا تقع اليوم – على رغم الظروف الجغرافية- في أوروبا، وقد ساهمت النمسا بنصيبها في ذلك.

وقد استمرت هذه العلاقة إلى ما بعد زوال الإمبراطورية النمساوية والدولة العثمانية التي اتسمت في هذه الفترة بالودية، فقد تمَّ معاهدة صداقة في عام 1342هـ/ 1924م بين الجمهورية التركية والجمهورية النمساوية. أيضاً نزح العديد من المواطنين النمساويين خلال الحرب العالمية

الثانية إلى تركيا، والتي بدورها فتحت أبوابها على مصراعيها للاجئين النمساويين، وبدورهم قام كثير من المثقفين النمساويين بالمساعدة في بناء تركيا، ويعد المهندس المعماري كليمنس هولمايستر Clemens Holzmeister، نموذجاً بارزاً لذلك، حيث مازالت إنجازاته العظيمة في التشييد والبناء قائمة في أنقرة.

ولعبت تركيا في مناسبة توقيع المعاهدة التركية لعام 1374هـ/1955م دوراً مثيراً للاهتمام: ففي سياق الاحتفال بتوقيع هذه المعاهدة ذات الأهمية القصوى لمستقبل النمسا في قلعة بلفيدير Belvedere، قام النمساويون باقتراض سجادة كبيرة من السفارة التركية والتي كانت تقع في مقابل القلعة في 40 شارع الأمير يوجين، وتظهر هذه السجادة واضحة في الصورة التذكارية الرسمية التي تم التقاطها لهذه اللحظة التاريخية، والجدير بالذكر أنه يتم استخدام هذه السجادة إلى الآن لحفلات الاستقبال الهامة في السفارة التركية.

وأخيراً، في ستينات القرن العشرين الماضي وفي إطار أعمال الإعمار أتى كثير من العمالة التركية إلى البلاد والتي أصبح لا غنى عنها في النمسا، وقد ساهم تأسيس مبنى الأمم المتحدة في فيينا في عام 1386 هـ/ 1967م، والذي يعمل فيه متخصصون أتراك من الرجال والنساء، أي تدويل وانتشار مدينة الدانوب (فيينا) عالمياً.

ومع التطورات التي نشأت منذ الستينات بدت الحاجة ملحة لإنشاء مؤسسات للمواطنين الأتراك وافتتاح محال تجارية ومشاريع خاصة بهم مثل المطاعم والورش والشركات ومكاتب الهندسة المعمارية والعيادات، وأن يقوم الموسيقيون والفنانون التشكيليون والأدباء بممارسة فنهم ويثروا بذلك المشهد الفني في فيينا، كما أنه وجد أيضاً العديد من المجالات الناطقة باللغة التركية التي تصدر في فيينا، وعدد من البرامج الإذاعية التركية، يذكر المبعوث النمساوي الأسبق أوجست ريترفول كارل August Rilter von Karl، إلى أنقرة عام 1353 هـ/ 1935م، [النمسا وتركيا تجعهما أفضل العلاقات وأكثرها متانة، وهي التي أفادت في تطور المصالح الاقتصادية والثقافية لكلا الجانبين في طريقة مبهجة]، يؤكد على ذلك في وقتنا الحاضر، فقد أكد أرينتس نائب رئيس الحكومة التركية، أن هناك تعاوناً كبيراً بين تركيا والنمسا، مشيراً إلى أن الإبقاء على تلك العلاقات قوية وحميمية، يمثل أولوية قصوى للبلدين. جاء ذلك في كلمة ألقاها أرنيتش أمام حفل الاستقبال الذي نظمته سفارة النمسا في العاصمة أنقرة، بمناسبة اليوم الوطني للنمسا. و أوضح أرنيتش أن النمسا تمثل إحدى الدول الأوروبية القوية، مشيراً إلى أن هناك تعاوناً وثيقاً وثقافة مشتركة بين البلدين فوق الممتازة، ولا تشوبها أي مشكلة وأن هناك جسر صداقة ممتداً بينهما.

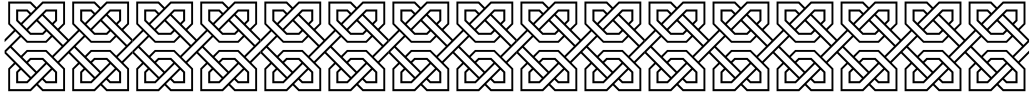
وأشار المسؤول التركي إلى أن العلاقات بين البلدين عامة، والسياسية منها بصفة خاصة في ازدياد مستمر، وهذا ما تعكسه الزيارات رفيعة المستوى التي تجري من حين لآخر بينهما، مسلطاً الضوء على حرص الحكومتين في البلدين على أن تبقى تلك العلاقات قائمة وقوية.

وتابع أرنيش قائلاً " إن النمسا بها ما يقدر بحوالي 300 ألف مواطن تركي ما بين عامل وطالب يدرس منذ سنوات وحتى الآن، وأن نصفهم أصبح يحمل الجنسية النمساوية، وأنهم يعملون منذ سنوات في أمن وأنهم اندمجوا بشكل كبير داخل المجتمع النمساوي.

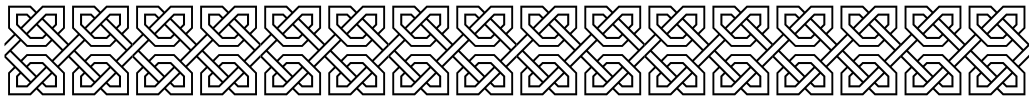
من جانبه تحدث السفير النمساوي لدى أنقرة. (كالوس ولفر) عن النجاحات التي حققتها المجتمع التركي، موضحاً أن بلاده بها عدد من النمساويين الناجحين ذوي الأصول التركية، وأنهم أسهموا بشكل أو بآخر في قوة الاقتصاد النمساوي، موضحاً كذلك أن هناك حوالي نصف مليون نمساوي يختارون تركيا كبلد يستمتعون فيها بقضاء إجازتهم، وأن كل هذه الأمور من شأنها تقوية العلاقات بين البلدين.

ومجمل القول:

إن الدولتان ترهبان عدوهما، وتجبران على احترامهما والخشية منهما، فالنمسا والدولة العثمانية اليوم تتعرضان إلى ضغطٍ قاسٍ من الدول الكبرى، والدولتان تحتاجان إلى إصلاحات داخلية بصورة كبيرة، وهما أيضاً في وضع إعادة تكوين صعب وكبير، ولا بديل عنهما لتحقيق التوازن في أوروبا، إذا أرادت أن لا تكون غنيمة لروسيا ذات النزعة القومية السلافية.



الملاحق



ملحق (1)

معاهدة تجارية بين الدولة العثمانية، الإمبراطورية النمساوية
إسطنبول بتاريخ 23 ذو القعدة 1278 هـ / 22 مايو 1862م

- رغبة من فخامة كل من إمبراطور النمسا وسلطان تركيا في توسع وتطوير العلاقات التجارية والبحرية المتبادلة بينهما.
- اتفق على عقد معاهدة تجارية بغرض التوسع والإصلاح على أسس تلائم البلدين متضمنه النصوص الآتية فيما بعد والتي تتناسب مع الإصلاح الداخلي والأهداف التي تناسب الطرفين على النحو التالي:

البند الأول :

- اتفق على الاحتفاظ بحقوق الامتياز والحصانة التي اكتسبت لرعايا النمسا والمذكورة في المعاهدات السابقة بشأن الملاحة نقل بحري، تجارة، ما عدا بعض البنود التي سوف تعدلها المعاهدة الحالية والتي تنص على موافقة الباب العالي اليوم وما سوف يتم مستقبلاً من منح امتيازات لدول أخرى ورعاياها بشأن الملاحة، نقل بحري، وكذلك للتجارة النمساوية.

البند الثاني :

- بناء عليه وبعبارات واضحة ومتفق عليه سوف تتمتع كل من ممتلكات وسفن وتجارة وملاحة النمسا بالمزايا المكتسبة لها من قبل، باستثناء بعض التعديلات التي تتضمنها المعاهدة الحالية.
- يؤخذ في الاعتبار كافة الحقوق والامتيازات والحصانة التي اكتسبتها النمسا في المعاهدة التي اعتمدها الباب العالي (تركييا) في 25 جماد الاولى 1254 هـ - 16 اغسطس 1838م مع إنجلترا و 8 رمضان 1254 هـ - 25 نوفمبر 1838م مع فرنسا، والتي اعقبها مذكرة المندوب الملكي البابوي المؤرخة 16 جماد الثاني 1255 هـ - 27 أغسطس 1839م- وبيان العالي المؤرخ 13 شعبان 1255 هـ - 21 اكتوبر 1839 م .

البند الثالث :

- يحق لرعايا المقام العالي النمساوي ووكلائهم الشراء وبكافة الحرية وفي كل مكان من ممتلكات الدولة العثمانية، سواء للتجارة الداخلية أو للتصدير، وكل البضائع محددة سواء كانت زراعية أو صناعية.
- بموجب النصوص المذكورة بالبند الثاني من معاهدة 25 جماد الاولى 1254 هـ - 16 اغسطس 1838م- المبرمة مع إنجلترا ومعاهدة 8 رمضان 1254 هـ - 25 نوفمبر

1838م - المبرمة مع فرنسا.

- (كما تم التوضيح في البند السابق، فإنه يعمل بهذه النصوص فيما يتعلق بتجارة النمسا). يتم الالتزام شكلياً بإلغاء كل حقوق الاحتكار الخاصة بالمنتجات الزراعية وكافة المحاصيل الأخرى داخل حدود البلاد، وكذلك يتم إلغاء أي تصريح صادر من حاكم أو موظف عثماني للسماح بشراء أغراض أو نقلها من مكان إلى آخر بعد الشراء.
- وجب بحكم القانون معاقبة كل من تخول له نفسه مخالفة نصوص هذه المعاهدة وسيتم معاقبة المسؤول عن هذه المخالفة بشدة مع عدم الأخذ في الاعتبار مكانته في الدولة، ويتم تعويض الرعايا النمساوية عن الضرر الذي أصابهم إذا حدث ذلك.

البند الرابع:

- يتم إلزام تجار النمسا أو وكلائهم بدفع نفس الرسوم المقررة على المواطنين أو الأجانب المميزين داخل الدولة التركية عند شراء أي منتج سواء كان منتج زراعي أو صناعي من تركيا، وذلك بغرض الشراء للاستهلاك المحلي داخل الدولة العثمانية أو بغرض إعادة البيع مرة أخرى.

البند الخامس:

- تقرر فرض رسوم على كل السلع الزراعية أو الصناعية التركية التي تشتري بغرض التصدير، وتحمل عن طريق المشتريين النمساويين أو وكلائهم، خالصة من كافة الرسوم والضرائب في المكان المناسب للتصدير، يتم سداد رسوم موحد بنسبة 8% من ثمن السلعة عند المنبع أو عند مكان التصدير، كما إنه يتم التخفيض بنسبة 1% سنوياً حتى يتم تحديد رسوم محدودة ومعروفة بقدر 1% بغرض مواجهة النفقات العامة لإدارة مصلحة الجمارك والتي تقوم بالمحافظة والرقابة على هذه السلع المذكورة. كما إنه لا يتم تحميل السلع المشتراة عند الشحن أو التصدير والتي تم تحميلها من قبل بالرسوم المقررة.

البند السادس :

- تعامل كل السلع الزراعية أو الصناعية وأي منتجات أخرى نمساوية محملة على السفن أو مستوردة ومملوكة لرعايا النمسا وتم جلبها براً وبحراً من بلاد أخرى عن طريق رعايا النمسا معاملة السلع داخل الدولة التركية من حيث الرسوم والضرائب بدون أي استثناء.
- تعفى السلع المباعة مرة أخرى من الرسوم إذا كانت قد سددت عند شرائها ولا يتم تحصيل أي

رسم من البائع أو من المشتري، ولكن إذا كانت السلع المعاد بيعها ليست بغرض الاستهلاك المحلي التركي وكانت بغرض إعادة تصديرها مرة أخرى في غضون ستة أشهر فسوف تعامل كأنها سلعة عبور (ترانزيت) ويطبق عليها نص البند الثاني عشر المذكور فيما يلي : تقوم إدارة مصلحة الجمارك في هذه الحالة بإعادة حساب الرسوم مع المشتري الذي بدوره يقوم بإثبات انه سدد الرسوم عند دخول البضاعة في المرة الأولى، يوضح البند العاشر الرسوم المقررة على بضاعة المرور (الترانيت).

البند السابع :

- أخذ بالاعتبار الحالات الاستثنائية المنبثقة عن العلاقات التجارية بين النمسا وتركيا داخل البلاد وعلى الحدود المميزات الخاصة بهذه التجارة وطبيعة الارض الزراعية وتوعية منتجات البلدين، هذا كله مما لا شك فيه عامل مشترك اضافي مكمل وضروري لدى سكان البلدين . مما يوجب وضع شروط ونصوص خاصة.
- وبهذه المناسبة وجب إضافة بعض الامتيازات والإعفاءات في المعاهدة الحالية.
- بناء عليه تقوم النمسا من جانبها بالتحفظ والالتزام بتطبيق التسهيلات المتفق عليها سلفاً وتقوم بزيادتها تدريجياً بحيث تقدم العون كما سبق.
- سوف يقوم رعايا تركيا بالتمتع بكل الحقوق والإعفاءات الجمركية والامتيازات بالنسبة لتجارهم في النمسا كما سلف.

البند الثامن:

- تسديد الرسوم الجمركية المقدره على السلع الاجنبية المستوردة والموجهة إلى امارات موافيا، وقلاشيا، وصربيا، والتي تمر في أجزاء أخرى من الدولة العثمانية عند الوصول في الامارات المذكورة، وبالتالي فإن السلع المستوردة التي تمر في أجزاء من الامارات لا تسدد الرسوم بعد الوصول إلى اول مكتب لمصلحة الجمارك التابع للباب العالي.
- وبناء عليه يطبق نفس النظام على المنتجات الزراعية او الصناعية التابعة للإمارات المذكورة وكذلك المنتجات العثمانية المشتراة بغرض التصدير.
- الاولى يطبق عليها تحصيل الرسوم في مصلحة الجمارك الاماراتية والثانية تسدد في خزائن الدولة العثمانية.
- يراعى ان تسدد الرسوم الجمركية سواء للاستيراد أو للتصدير مرة واحدة فقط.

البند التاسع :

- تعفى البضائع النمساوية الزراعية أو الصناعية الواردة من أي بلد آخر ومحملة على سفن نمساوية مملوكة لرعايا النمسا مرة بمضيق الدردنيل، البسفور بالبحر الأسود وأيضاً البضاعة المباعة بغرض التصدير وتكون لمدة محدودة على اليابسة ومعدة للشحن على سفن أخرى . في هذه الحالة يتم في إسطنبول وضعها في مخازن مصلحة الجمارك للمحافظة والرقابة.

البند العاشر:

- رغبة الباب العالي بتقديم التسهيلات والامتيازات تصاعدياً فيما يتعلق ببضاعة المرور (الترانزيت).
- تتحمل البضائع المذكورة نسبة 3 % من قيمة البضاعة كرسوم جمركي يحسب من يوم وصل البضاعة المستوردة الى تركيا بغرض اعادة تصديرها لبلاد أخرى.
- تخفض الرسوم المذكورة الى 2% مددة ورسم محدد 1% في بداية العام الثامن.
- يطبق ما سبق ذكره على المنتجات التركية المصدرة لمواجهة رسوم التسجيل ومحاربة التزوير.

البند الحادي عشر :

- يخضع للرسوم المقررة رعايا النمسا أو وكلائهم العاملين بالتجارة في الدولة العثمانية بجلب سلع زراعية أو صناعية من بلاد اجنبية.
- يتم التمتع بالمزايا المطبق على الرعايا الاجانب المارين ببضائعهم الزراعية أو الصناعية.

البند الثاني عشر :

- بإستثناء النصوص الواردة في البند الثالث سالف الذكر لا يعد التبغ بكل أنواعه والملح من عداد البضائع الخاصة برعايا النمسا والمصرح باستيرادها الى تركيا بإستثناء تجار النمسا الذين يشترون أو يبيعون التبغ والملح بغرض الاستهلاك المحلي التركي فسوف يطبق عليهم كافة المزايا والرسوم المقررة على المواطنين العثمانيين العاملين بهذه التجارة المذكورة .
- لا يتم فرض أي رسوم مستقبلاً على تلك السلعتين عند التصدير من تركيا وبرعايا النمسا أو وكلائهم.
- يجب إعلام مصلحة الجمارك عن هذه السلع حتى يتم إتمام الرقابة عليها للمحافظة على سلامتها

دون فرض أي رسوم أخرى.

البند الثالث عشر :

- متفق عليه بين الطرفين المتعاقدين على ان للباب العالي الحق بغرض حظر على استيراد البارود، والمدافع والأسلحة والمؤن الحربية داخل الدولة العثمانية.
- لا يعمل بهذا الحظر إلى بعد الاعلان عنه بمرسوم رسمي.
- إستثناء البضائع الواردة إلى تركيا التي يطلب لها تصريح معتمد من معالي امبراطور النمسا.
- يعطى تصريح استثنائي في هذه الحالة مالم يكن متعارض مع الصالح العام.
- يؤخذ في الاعتبار أن هناك قيود عند السماح بدخول البارود للبلاد التركية، نسردها فيما يلي:
- 1- لا يتم الموافقة على بيع هذه السلع عن طريق رعايا النمسا إلا في الحدود الموضحة بالقوانين المحلية المعمول بها في تركيا.
- 2- يتم تحديد مرسى السفن النمساوية المحملة بالبارود داخل تركيا وخضوعها للرقابة والقوانين المعمول بها.
- لا يطبق هذا الحظر على بعض السلع مثل بنادق الصيد، المسدسات، الاسلحة الفخمة التي تخصص للاستعمال الشخصي.

البند الرابع عشر :

- بناء عليه يؤخذ في الاعتبار مراعاة عدم تأخير الاجراءات الخاصة بسفن البضائع النمساوية التي يطبق عليها الحظر المذكور.

البند الخامس عشر :

- إزام ربانية السفن التجارية النمساوية الواردة الى الدولة التركية بتسلم مصلحة الجمارك صورة مطابقة من بيان البضائع وذلك فوراً في ميناء الوصول.

البند السادس عشر :

- تصدر البضائع الواردة المهربة وتوضع في خزائن الدولة التركية ويمكن تحرير محاضر في هذا الشأن حتى تقوم السلطان باتخاذ اللازم ويتم ابلاغ القنصلية المختصة.
- لا يتم المصادرة إلا عند التأكد من إجراءات التزوير من قبل السلطات المعنية وثبوت الواقعة.

البند السابع عشر :

- تخضع البضائع الزراعية او الصناعية التركية والواردة إلى النمسا بسفن تركية لنفس القوانين المطبقة على مثيلتها الواردة من بلاد مفضلة ما عدا بلاد الاتحاد الألماني (زو لفرين) التي تتمتع بمزايا كثيرة.

البند الثامن عشر :

- يتم العمل بنصوص هذه المعاهدة بالنسبة للممتلكات، والحدود، وملحقات الدولة العثمانية في أوروبا، وآسيا، وأفريقيا.
- يؤخذ في الاعتبار التحفظات والتعديلات المحدودة والمذكورة بالبند الإضافي والمنوه عنها بالبند السابع من المعاهدة الحالية.

البند التاسع عشر :

- اتفق على أن معالي إمبراطور النمسا لن يضع أي قيود تعوق تمتع معالي إمبراطور تركيا من مزاوله سلطاته داخل بلاده مع مراعاة تمتع رعايا النمسا بالامتيازات السابقة الممنوحة لهم والموضحة في نصوص المعاهدة الحالية .

البند العشرون :

- يعمل بنصوص هذه المعاهدة لمدة 25 عام من تاريخ التصديق عليها من الطرفين.
- يتم الاعلام بالتعديلات التي تتم ولكلا الطرفين الحق بإبلاغ الطرف الآخر في نهاية العام الرابع عشر والواحد والعشرين بها .

البند الواحد والعشرون:

- يتم تشكيل لجنة من قبل الطرفين المتعاقدين وذلك لتحديد تعريفه الرسوم الجمركية مع التحفظ بنصوص هذه المعاهدة الحالية، بالنسبة للبضاعة المستوردة النمساوية الزراعية أو الصناعية والمستوردة من رعايا النمسا إلى الدولة التركية وكذلك البضائع المشتراة سواء كانت زراعية أو صناعية من تركيا . وبالتالي يتم ذلك كل سبع سنوات.

البند الثاني والعشرين:

- يتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل الطرفين في إسطنبول في غضون شهر .

– يعمل بنصوص هذه المعاهدة منذ تاريخ التصديق عليها.

فصل إضافي للمعاهدة التجارية المبرمة مع النمسا

(23 ذي القعدة 1278هـ / 22 مايو 1862م)

تنفيذاً للبند السابع من معاهدة التجارة والملاحة المبرمة بتاريخ 11-23 ذي القعدة 1278 هـ/ 10-22 مايو 1862م بين حكومة كل من معالي إمبراطور النمسا ومعالي سلطان تركيا وللالتزام بالمبادئ الغير قابلة للتغيير ولصالح التجارة المبرمة بين مناطق الامبراطوريتين المتجاورة، تم الاتفاق والتراض بين الطرفين المتعاقدين على وضع بعض الحظر والتعديل على نصوص المعاهدة المذكورة موضعاً فيما يلي :-

1- وفقاً للمبدأ العام يعتمد زيادة الرسوم الجمركية المقررة على البضائع المستوردة داخل الدولة العثمانية . تعلن حكومة الامبراطورية النمساوية الموافقة على زيادة رسوم الجمارك 3% من قيمة البضاعة وذلك بالنسبة للبضائع والمنتجات القادمة من النمسا والمارة عبر الحدود في البوسنا والهرزجوقينا. وبفضل هذا الشرط تقرر زيادة رسم الاستيراد من النمسا إلى البوسنا والهرزجوقينا إلى الضعف ليصبح مقداره 6% من قيمة البضاعة. وبالعكس تخفض رسوم التصدير المقررة على البضائع والمنتجات الواردة من هاتين المنطقتين العثمانيتين إلى النمسا بنسبة 1% من قيمة البضاعة او المنتج. تقرر الالتزام بما جاء بالفصل الاضافي للمعاهدة التجارية المذكورة فيما يخص رسوم الاستيراد والتصدير.

2- تقرر أيضاً عند تطبيق نصوص المعاهدة المبرمة اليوم في 11-23 ذي القعدة 1278هـ / 10-22 مايو 1862م إنه لم يتم تغيير الوضع الراهن نسبياً في كل من إمارة مولرافيا، فلاكيا وصربيا بالنسبة لرسوم الاستيراد والتصدير.

3- رغبة من الباب العالي في تسهيل توفير الملح للاستهلاك المحلي والضروري لمنطقتي البوسنا والهرزجوقينا فقد تم السماح باستيراد الملح عبر الحدود النمساوية حيث ان ملاحات البوسنا وهيرزجوفينا لا تنتج الكمية الكافية، ورغبة في حماية الحقوق نشأت عن هذا الاحتكار، تقرر فرض رسوم بنسبة 2% على الملح القادم من النمسا إلى تركيا، ثم بعد ذلك يمكن بيعه بدون أي رسوم إضافية.

– اتفق على أن هذا الاستثناء على الملح النمساوي فقط بأنه للاستهلاك المحلي والحاجة شديدة إليه.

4- تشكل لجنة محددة بأعضاء من كلا الحكومتين في سراييفو وذلك لتحديد التعرفة الجمركية عند انتهاء مدة فعاليتها ويتم مراجعة الشروط الموافق عليها بتقرير يقدم فيه مدة سريان التعرفة ونسبتها.

5- يشكل الفصل الاضافي جز لا يتجزأ من معاهدة التجارة والملاحة المبرمة في 23-11 ذي القعدة 1278هـ/10-22 مايو 1862م /. يتم اعتماد هذه المعاهدة بالتوقيع عليها من الطرفين وختمها بختم الدولة.

تمت في إسطنبول 23-11 ذي القعدة 1278هـ/ 22-10 مايو 1862م /.(¹)

(1) Bogert, E. J. (1976). Austro-Hungarian Maritime Trade with the Ottoman Empire, 1873-1895: A Commercial History with Diplomatic Considerations, unpublished PhD dissertation, Tufts University 797 (1976)

ملحق (2)

سيدي صاحب العطف والحضور العالي، بناء على الأخبار الواردة حول المواجهة التي وقعت في ميناء سينوب، فقد وردت مضبطة المجلس العام والتي تتضمن زيادة القوة العسكرية بسينوب، واتخاذ التدابير لحماية هذه المدينة قدر الإمكان، وفي الوقت نفسه، فقد تمَّ إرسال قوات الشاهانة والقوات العثمانية وعلى رأسها نائب سينوب، وجاء من المراسلات الواردة من هؤلاء القادة؛ أن هناك بواخر من إنجلترا جاءت إلى القائد المشار إليه، كما أنه جاء بعض وزراء ومسؤولي الدول للاستفسار عن حقيقة الأوضاع في سينوب، ومدى شجاعة وبسالة قوات الشاهانة العثمانية، وتبين من هذه الاستفسارات والتحقيقات؛ أن القوات العثمانية قامت بتكبيد جيش الأعداء خسائر فادحة، وأنه قد غرقت بعض البواخر الروسية عند انسحابها من سينوب، وهذا يشهد على قوة الأسطول الهمايوني، ومن ناحية أخرى فإن دول أوروبا قد شهدت بمدى بسالة هذا الجيش .

وفي الوقت نفسه، فقد تمَّ إرسال مجموعة من البواخر من قبل هذه الدول، لدعم القوات العثمانية التي تتربص بها السفن الروسية في هذه المنطقة، والحاصل أنه جرت مناقشات طويلة لبحث كافة الأضرار والمزايا الناجمة عن المواجهة مع الروس في ذلك الوقت، وذكرت الدول الداعمة أنها سوف تقوم بإرسال أساطيلها لحماية المدن الساحلية بالدولة العلية العثمانية ضد أي هجوم روسي، ولقد تمَّ إبلاغ كافة السفراء من خلال رئيس مترجمي إنجلترا مسيو بيزاني، ومنذ ذلك الوقت فقد أصبح من الضروري إخراج مجموعة جديدة من البواخر والسفن العثمانية إلى جانب سفن الحلفاء لبحر قوات العدو الروسي، وتمَّ إبلاغ قنصل النمسا الموجود في سينوب بذلك، وجاء في البيان المرسل أنَّ الدولة العلية العثمانية ستقوم بمحاربة الروس في منطقة جركستان وما حولها، وكان من المفترض إرسال المؤن والعدة والقوات اللازمة لهذه الحرب، وأشار البيان إلى أن دولة روسيا قامت بالاستيلاء على سينوب وتخريبها، وتعريض سكانها للخطر، ولهذا السبب فقد أعلنت سائر الدول الأوروبية أنها ستقوم بدعم القوات العثمانية لتفادي الخطر الروسي، وحماية وحدة أراضيها، وإستقلالها من أي اضرار قد تتعرض لها في هذه الحرب ولقد تعهدت سائر الدول أيضاً بإرسال بواخرها وما لديها من مساعدات عسكرية إلى الدولة العثمانية، بل إنها أعلنت أنها ستشارك بالحرب ضد الروس، لإنهاء هذه الازمة .

وبالفعل فقد تمَّ عمل استعدادات حربية طويلة، وكان من المفترض أن تتعرض الخزانة الهمايونية للمشاق والعجز الكبير بسبب هذه الاستعدادات، وبهذه الصورة، فإن الدولة العثمانية

قامت بالحصول على قرض لخوض هذه الحرب، وصدر فرمان همايوني بهذا الشأن، وتمّ إرسال مضبطة هذا المجلس إلى جناب السلطان للإطلاع 10 رجب سنة 1270هـ / 8 ابريل 1854م.

معروض إليكم هذه المذكرة السامية، ليتمّ عرضها على جناب السلطان بشأن التحقق من مشاهدة البواخر الهمايونية على السواحل، وضرورة حماية الحركة التجارية لهذه السفن، حيث إن دولة روسيا قامت بالاستيلاء على سينوب، وعرّضت أهلها لمخاطر عديدة، وكان لذلك أثره البين في إعاقة التجارة والحركة الملاحية في هذه المياه، ومن ناحية أخرى؛ فإن نامق باشا، قام بإرسال محررات بهذا الشأن، وأكدّ على ضرورة إرسال تعزيزات عسكرية خلال بضعة أيام، وإرسال الأموال اللازمة على وجه السرعة، وكذلك السفن الحربية المطلوبة، والأمر والفرمان لحضرة صاحب الأمر في هذا الشأن، ولقد تمّ إرسال التقرير إليكم وبياناً وصورة كاملة تحريراً في 12 رجب سنة 1270هـ / 10 ابريل سنة 1854 م . (1)

(1) حرب القرم من الوثائق العثمانية (1269هـ / 1853م-1270هـ/1854م)، نشرات الأرشيف العثماني، إصدار (84)، انقره 1427هـ / 2006م، ص 6-9.

ملحق (3)

سيدي صاحب العطف والحضور العالي، لقد انعقد مجلس الشورى في دائرة جناب السر عسكر بالقصر الموجود في قوري جشمة، وقبل ذلك بأسبوع فإن سفير النمسا بارون فون دوبروت، قد التقى بوزير الخارجية، وأعطاه محررات وارده من دولته (النمسا)، وجاء في مضمون هذه المحررات: أن الدولة العلية العثمانية ردت بالإيجاب والقبول على اقتراح وزير خارجية روسيا نسالورد، وتمّ إعطاء الرد للأمير منتشيكوف الروسي عند عودته، وتمّ عمل موازنة بين اقتراحات الأمير الروسي، واقتراحات فرنسا، والدولة العلية، وعلى الرغم من تصرفات السفير الروسي غير المسؤولة في الدولة العلية، فإن الدولة العلية قامت بإرسال سفيرها إلى بطرسبرج (العاصمة الروسية الثانية) وأبلغ السفير العثماني اقتراحات الدولة العلية، ومضمون هذه الاقتراحات؛ عدم تحرك الروس بإرسال قوات عسكرية إلى المملكتين (بغداد والأفلاق) وتأخير ذلك لحين حدوث اتفاق، ومن ناحية أخرى فإن السفير الروسي قد تحرك من بطرسبرج إلى فيينا، وتحدث مع الكونت بول وزير خارجية النمسا في هذا الشأن، وحول مادة عدم تحرك القوات البحرية الموجودة تحت قيادته إلى المملكتين، وتمّ بحث سائر القضايا الأخرى، ولكن كما جاء في التقرير فقد كان هناك نزاع وخلاف كبير روسي - عثماني، والسبيل لحل هذه المشكلة يتمثل في إزالة كافة الشكوك والشبهات العالقة، والإيفاء بكافة التعهدات الرسمية، والاعتراف باستقلال وسيادة الدولة العثمانية، وحماية حقوقها المقدسة، وعدم السماح من قبل الدولة الراعية للسلام؛ بعدم إخلال روسيا، أو الدولة العلية، بأي بند من بنود الاتفاقيات المبرمة بينهما، وتمّ محادثة السفير الروسي المشار إليه حول كل هذه الأمور، ولكن روسيا وضعت هذا الكلام خلف ظهرها، ولم تعبأ به، وقامت بمهاجمة المملكتين، وحدثت خصومة كبيرة بين الدولة العثمانية والروس بسبب ذلك، وأخذت الدول الأربع في الوساطة (فرنسا - إنجلترا - النمسا - برلين) لحل هذا الخلاف، وأعلنت الدولة العثمانية أنها ستحارب إذا لم يتمّ حل هذه المسألة، وتدخلت النمسا بشكل فردي في الوساطة، وكانت الدولة العلية في وفاق مع الدول الأربعة، وأكدت أنها بذلت مساعيها لعدم قيام الروس بذلك، وأعلنت أنها تؤيد تحركات الدول المشتركة، وجاء في محررات سفير النمسا المشار إليه أن سفير النمسا أرسل إلى سفراء إنجلترا، وفرنسا، وروسيا، والتقى بهم، واجتمعوا لعدة مرات، وتمّ عمل وإعداد العديد من التقارير والتعليمات إلى رؤساء المترجمين، وتمّ توحيد البيان الصادر عنهم، وجاء في مسودة هذا البيان: أنهم يؤيدون استقلال الدولة العلية، وحماية أراضيها، واستعراض وضع الدولة العلية وحماية أراضيها واستعراض كافة المطالبات بين سفير النمسا، وهؤلاء السفراء الباقين، وجاء في مضمون هذه البيانات والمطالبات: أنه لا بد من العمل على منع الروس من دخول

المملكتين، وتجاوز حدود الدولة العلية، وأنه في حالة حدوث ذلك، فإنه ينبغي أن تقوم الدول الأربعة بدعم الدولة العلية في حربها ضد الروس، والمشاركة في هذه الحرب، وعند استفسار من وزارة الخارجية (وزير خارجية النمسا) حول الامتيازات التي سيتم منحها من قبل الدولة العلية والمعروفة بالامتيازات المذهبية للأقليات، فإن الدولة العثمانية عرضت استعدادها لذلك ومن ثم فقد عملت النمسا على الوساطة بين الجانبين الروسي والعثماني لإنهاء هذه المسألة.

ومن بين الأشياء التي وردت في مسودة منتشيكوف المطالبة بإنشاء مستشفى وكنيسة، ومنح الرهبان الروس امتيازات، وفيما يتعلق بالقدس، فإن الدولة العلية متمسكة بما أعلنته، ولن يكون هناك حق للتدخل سواء من قبل فرنسا أو روسيا، ولكن قرار الدولة العلية هذا لن تقبله روسيا بسهولة، وسوف يكون رأس المشكلة، بل إن هذا القرار سيكون له آثار سلبية إزاء تحركات الروس، حيث إن روسيا وجدت الذريعة التي من الممكن التدخل من خلالها في شؤون الدولة العلية، ولقد تم إرسال جميع هذه المحررات إلى السلطان للإطلاع عليها، وكذلك فقد تم ترجمة بيان وإعلان الكونت نسالورد، واستعراضه في المجلس، وتم إرسال سائر هذه الملفات إلى جناب السلطان.

معروض إليكم هذه المذكرة السامية حول محررات السفراء للعرض على الصدر الأعظم، ثم جناب السلطان، من أجل اتخاذ القرار المناسب في ضوء هذه المحررات التي تم استعراضها جميعاً في المجالس، ولقد صدر فرمان بهذا الشأن، والأمر والفرمان لحضرة صاحب الأمر.

27 رمضان 1269 هـ / 4 يوليو 1853 م.⁽¹⁾

(1) حرب القرم من الوثائق العثمانية، ص 7 - 11 .

ملحق (4)

ترجمة لمحركات وارده من قبل الملحق التجاري النمساوي،

بتاريخ 4 رمضان 1283هـ / 15 أبريل 1867م إلى وزارة الخارجية العثمانية الجبلية.

إن السفن التجارية الواردة من موالى السلطنة السنية، لم يتم استقبالها، ولن يسمح لها بدخول موانئ النمسا ما لم تكن تحمل مذكرة من قنصل النمسا، ولذلك فقد وردت محركات من قبل الدولة المشار إليها، وتم عرضها على المسؤولين في دولة النمسا، ولقد قامت دولة النمسا، بنشر بيانين حول هذه المسألة، وهذه البيانات تضمنت القواعد التي ينبغي اتباعها في هذا الشأن، وكذلك فإنها كانت تحتوي على تعليمات لازمة من دولة النمسا بشأن الحجر الصحي، والأوراق التي ينبغي أن تكون موجودة عند استقبال هذه السفن، وأكدت هذه البيانات أن الدول الأجنبية الأوروبية لن تستقبل أي سفينة بدون أوراقاً معتمدة من قنصلياتها بالدولة العلية، ومن ثم فإنه ينبغي على كل قنصل من قنصلة أوروبا إرسال تلغراف إلى دولته حول هذه السفن التي سيتم إرسالها، وإلا فإنه من الضروري أن تحمل هذه السفن أوراقاً معتمدة من قنصل الدول الذاهبة إليها.

ونذكر من ذلك السفينة الواردة من قبل الدولة العلية، وعليها ربان يدعى: لاقوشيان، وكانت تريد هذه السفينة النزول بأحد موانئ النمسا، ويدعى: ميناء قوجولا، وظلت هذه السفينة في الحجر الصحي لمدة 27 ساعة ولم يتم إنزال شحناتها، وفي الوقت نفسه أيضاً فإن المسؤولين النمساويين طالبوا ربان السفينة بسداد الرسوم الضريبية، وكذلك الأوراق التي تحملها هذه السفينة والمعتمدة من السفير، وتبين أن هذه السفينة لا تحمل أوراقاً معتمدة.

رقم الجريدة 31، تم تبويضها في 25 محرم 1284 هـ / 29 مايو 1867م، ولقد تم استعراض قراءة هذه المذكرة من قبل قنصل النمسا، والخاصة بسفينة تجارية وارده من الدولة العلية إلى موانئ النمسا.

تم إرسال هذه الأوراق إلى وزارة الخارجية 28 محرم 1284هـ / 1 يونيو 1867م،

تحريراً في 19 ربيع الآخر 1284هـ / 20 أغسطس 1867م⁽¹⁾.

(1) جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشفات الدولة، رئاسة داشرة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، غرفة الترجمة، كود التصنيف: هـ. ر. ت. و، رقم الملف: 162، ترتيب: 26، وثيقة: 1، ورق: 2، تاريخ: 15/4/1867م، رقم السجل الأصلي: 115، ميكرو فيلم: فيينا 31.

ملحق (5)

ترجمة التقرير الوارد من قبل السفير النمساوي الطارئ الكونت ديلي نازي، بتاريخ 23 ربيع الثاني 1269هـ / 3 فبراير سنة 1853م إلى وزارة الخارجية العثمانية.

لقد تمَّ إرسال هذا السفير النمساوي الطارئ إلى السلطان العثماني مباشرة من قبل إمبراطور النمسا لتسوية سائر المسائل المختلف حولها بين الدولتين، والعمل على حلها، من أجل التوقيع على المعاهدة الهمايونية النمساوية التي تعهد حكام الدولتين بإقرارها والتوقيع عليها، وبالفعل فقد ذهب السفير وكتب تقريره إلى وزارة الخارجية العثمانية الجليية، وتناول في هذا التقرير؛ أن هناك تحركات عسكرية حدودية غير عادية للدولة العثمانية، وأنه لا بد من مراعاة حسن الجوار بين الدولتين، وإبلاغ النمسا قبل الإقدام على مثل هذه التحركات، حيث أن السلطان العثماني أمر بإرسال قوات إلى الجبل الأسود لتهدئة الأوضاع هناك، وكذلك فإنه قام باتخاذ تدابير من شأنها إنهاء أحوال الرعايا، وأكد السفير أن الإمبراطور النمساوي كان يؤمن بأن السلطان العثماني سيقوم بإصلاح أحوال الرعايا في الجبل الأسود قبل أن يقوم بإرسال هذه التعزيزات الحربية إلى هذه الحدود، ولكن الأوضاع ساءت يوماً بعد يوم في البوسنة والهرسك وما حولها، وقام قائد القوات العسكرية العثمانية بزيادة القوات العسكرية في هذه المنطقة، وفي ذلك الوقت فإن إمبراطور النمسا ناشد الباب العالي لتهدئة الأوضاع وإصلاح أحوال الأقليات من المسيحيين في هذه المنطقة المشتعلة في البلقان هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الأقليات من الثوريين في المجر على وجه الخصوص، قد عملت على اللجوء إلى الدولة العثمانية للهرب من الحكم النمساوي في المجر، وطلب الإيضاح من السلطنة السنية بشأن اللاجئين المجرىيين الذين ذهبوا من حدود النمسا والمجر إلى الحدود العثمانية، وتبين من خلال هذه المحادثات أن الثوريين في الوقت الذي تمرد فيه سكان الجبل الأسود على السلطنة السنية، وناقش مسؤولو الدولتين المخاطر الناجمة عن هذه الأمور واتفقوا على ما يلي :-

أولاً : ضرورة حماية الأقليات وترك حرية العقيدة لهم في الجبل الأسود .

ثانياً : عدم مخالفة أي بند من بنود المعاهدة والاتفاق المبرم بين الدولتين .

ثالثاً : سوف يقوم السفراء والقناصل من كلا الدولتين بمتابعة بنود هذه المعاهدة منذ يوم توقيعها، وسوف يتم تلبية كافة مطالب إمبراطور النمسا على الوجه المعهود في هذا الاتفاق ودون إبطاء أو تأخير .

ولقد استعرضت إمبراطورية النمسا المواد مع الدولة العلية العثمانية، وقامت بعمل بعض التعديلات بها من أجل حلّ المشاكل الحدودية العالقة بين الدولتين، وحلّ مسألة اللاجئين المجريين إلى الدولة العلية العثمانية .

بنود المعاهدة

* المادة الأولى : -

هذه المادة خاصة بطرح إلغاء كافة الرسوم الداخلية حيث إنه من المقرر طبقاً لهذه المادة المبرمة بين الجانبين إلغاء الرسوم المعمول بها طبقاً لأحكام معاهدة 1198هـ/ 1784م، وعمل تنظيمات وبعض التجديلات في إيالتي البوسنة والهرسك، وأن تقوم الدولة العلية العثمانية بتذليل كافة العقبات أمام رعايا دولة الروس وتجارها، وأمام عملية الاستيراد والتصدير، وأن تجري هذه العملية بلا واسطة وبلا رسوم جديدة، وألا تحدث أي تجاوزات في تحصيل هذه الرسوم، وتعهّدت دولة النمسا بأن تقوم بسداد هذه الرسوم المقررة دون نقص أو زيادة .

* المادة الثانية : -

فإنها تقضي، أن تقوم إمبراطورية النمسا بسداد كافة الرسوم الخاصة بالسلع التجارية، طبقاً لمعاهدة 1253هـ/ 1838م .

* المادة الثالثة : -

عدم مشروعية تحصيل الضريبة بالنسبة لتجارة النمسا والتي تقدّر بـ 168 ألف وستمئة قرش، والتي كان يتم أخذها من تجار روما، وضرورة سداد المبلغ بالدين الذي حصلت عليه النمسا من خلال هذه التجارة.

* المادة الرابعة :-

تتمثل في ضرورة أن يقوم مسؤولي السلطنة السنية ووالي إيالة البوسنة والهرسك بتقديم كافة الخدمات الخيرية، وتنظيم كافة أمور الرعايا والأقليات، وعدم فرض أي رسوم أو ضرائب جديدة على الأملاك الحكومية وغيرها، وترك الرعايا يعيشون بحرية تامة في ضوء هذه الإجراءات والتدابير الخيرية التي تم اتخاذها، وكذلك لا بد من تجاوز الأحداث التي حدثت من قبل والي طرابلس غرب، وأن يقوم السلطان العثماني بالبت في هذا الأمر على وجه السرعة، وتغيير هذا الوالي قدر الإمكان، وكذلك فإنه تقرر أيضاً أن تقوم النمسا بسداد مبلغ 200 ألف فلوري وهذه الأموال مستحقات للجمرك بالدولة العلية العثمانية على تاجرين من النمسا .

*** المادة الخامسة : -**

مراعاة كافة المحاذير التي أبرزها الجيش على الحدود مع دولة النمسا، وعدم قطع الأشجار من الغابات الحدودية بهذه المنطقة من أجل جمع الحطب اللازم، وينبغي عدم تجاوز الحدود في هذه المنطقة في أي وقت، أو إخراج الخشب والحطب من هذه الغابات تحت أي ظرف من الظروف .

*** المادة السادسة : -**

إن الشخص الذي يدعى: بوليات، عليه أن يقوم بسداد مبلغ: ألفي ذهبية مجرية لتسوية المشكلة المتعلقة به لدى الدولة العلية العثمانية، 20000 خراج، 12500 معاش، المجموع 32500.

*** المادة السابعة : -**

لا بد من إتمام كافة الاتفاقيات التي تم إقرارها كما جاء في بيان مسيو غروبرج .

*** المادة الثامنة : -**

على التاجر النمساوي الذي يدعى: بوي، تسوية مبلغ: أربعين ألف قرش للدولة العثمانية .

*** المادة التاسعة : -**

سرعة تسوية مبلغ قدره: خمسة عشر ألف قرش، من قبل الرعايا النمساويين على وجه السرعة .

*** تذييل :**

هكذا تم الاتفاق بين الدولة العلية العثمانية ودولة النمسا، ومن المفترض تطبيق كل البنود الآنف ذكرها، وترك السفن التجارية تسير بحرية، وتسوية سائر الأمور التجارية العالقة بين الجانبين بشكل فعّال . (1)

(1) جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيقات الدولة، دائرة رئاسة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، القسم السياسي، كود التصنيف: هـ . ر . س . ي . س، رقم الملف: 204، ترتيب: 19، عدد الوثيقة: 24، عدد ورق: 36، التاريخ: 1853/1/22، رقم الملف الأصلي: د 1260.

ملحق (6)

ترجمة التقرير المقدم من قبل سفير النمسا الطارئ ديلينازي،

بتاريخ 3 جمادي الاول 1270هـ/ أول فبراير 1854م إلى وزارة الخارجية الجبلية .

لقد تم إرسال السفير الطارئ النمساوي ديلينازي إلى الدولة العثمانية لبحث مسألة الأفلاق وبغدان التي قامت روسيا بالاستيلاء عليهما، وأثناء مقابلة مسؤولي الخارجية العثمانية فقد كان هناك حديث عن ضرورة عمل اتفاقية بهدنة من أجل حل هذه المسألة مع روسيا وغيرها، وفي الوقت نفسه فقد تم طرح مسألة قارص على طاولة المفاوضات من أجل تسويتها وهي ضمن المناطق المطلوب انتزاعها من الروس، وأوضحت النمسا للدولة العثمانية مطالب الروس في هذا الشأن، وبالنسبة للمجر، فقد تم الاتفاق على عدم تسليمها وتسليم المتمردين لهذه الأسلحة، وتكفلت النمسا بضممان ذلك، أي تأمين هؤلاء المجرمين حال إعلانهم الاستسلام، وفي هذا الإطار فإن إمبراطور النمسا أكد على عمق الصداقة والمودة التي تربطه بالدولة العثمانية والممالك المحروسة، وبالنسبة للناحية التجارية والعلاقات التجارية العثمانية – النمساوية فقد اتفق الجانبان بقوة، بتأمين هذه التجارة السارية بين ممالك الدولتين، وهذه المعاهدة هي :

➤ المادة الأولى :-

تقرر إلغاء الرسوم وكافة التعريفات والضرائب الداخلية التي تقررت وفرضت عام 1151هـ/ 1738م، وسوف يتم العمل بنظام جديد ورسوم جديدة في إيالتي البوسنة والهرسك. ولا يحق لمسؤولي النمسا والدولة العثمانية التعرض لأي تاجر طالما قام بسداد الرسوم المطلوبة والتعريفات الجمركية المقررة.

➤ المادة الثانية :-

لا يمكن لإمبراطور النمسا الاعتراف بمشروعية العشر في إطار هذه الرسوم الجديدة والتي تم إقرارها عام 1151هـ / 1738م في سائر الممالك المحروسة، وأقر الإمبراطور بأن هذه الرسوم لا تتماشى مع الواقع .

➤ المادة الثالثة :-

لقد أقرت الدولة العثمانية بعدم مشروعية دين روما الخاص بتجار النمسا، وقدره: 178 ألف 640 قرش.

➤ المادة الرابعة :-

على والي الهرسك العمل بمقتضى هذا الاتفاق، ولا يقوم بتحصيل أي رسوم زائدة عما تم إقراره في هذه المعاهدة من التجار النمساويين عند مرورهم بمناطق البوسنه والهرسك، وذلك في إطار بيان التنظيمات الخيرية، وبالنسبة لولاية طرابلس غرب، فإن الدولة العثمانية قد اعتمدت وصدقت على الاتفاق الذي تم إبرامه مع الوالي، ولن يكون هناك مكان لأي إجراءات أو رسوم جديدة على التجار وفقاً للاتفاق .

➤ المادة الخامسة :-

فيما يتعلق بالسلع والحطب الذي يدخل في حكم سائر الأموال والسلع التجارية التي تدخل المناطق الحدودية للولايات بين النمسا والدولة العثمانية، فإنه يمتنع على الإطلاق تحصيل أي رسوم عليها خلاف الرسوم العادية .

➤ المادة السادسة:-

تقرر أيضاً سرعة تسوية وسداد مبلغ وقدره: 15 ألف قرش خاصة بورثة الأسرة النمساوية المذكورة ورعاياها، وبناء على جميع المواد السابق طرحها فإن الدولتين قد اتفقتا على تسهيل التجارة بين النمسا والدولة العثمانية، وعدم وضع أي عوائق تحول دون تطور هذه التجارة النمساوية العثمانية.(1)

(1) أسطوانة رقم 11، جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية الهيئة العامة لأرشيقات الدولة، دائرة رئاسة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، القسم السياسي، كود التصنيف: هـ. ر. س. ي. س. ي. س، رقم الملف: 204، ترتيب: 19، عدد الوثائق: 24، الورق: 36، التاريخ: 22 / 1 / 1853. رقم الملف الأصلي: د 1270.

ملحق (7)

صاحب السمو الإمبراطوري!

وصلت إلينا أخبار عن طريق البارجة الحربية الإمبراطورية، والبارجة الإنجليزية زيبرا (Zepra)، اللتين تركتا مدينة الإسكندرية في الثامن عشر من شهر أغسطس، تؤكد وصول أمر إلى حاكم مصر بالإصغاء إلى نائب الأدميرال الإنجليزي إدوارد كودرنجتون (S.Eduard Codrington).

واستدعاء قواته العسكرية وابنه من منطقة المورة :

- ويبدو أن أسباب الانتصار في نافارين هو مشاركة إنجلترا في الحملة العسكرية الفرنسية إلى المورة، وأن السيد إدوارد كودرنجتون (S.Eduard Codrington) قد وجد في السيد دروفيتي (Drovetti) القنصل الفرنسي ممهداً رائعاً لتحقيق هذا النصر .
- ودفعت التهديدات الإنجليزية الموجهة إلى حاكم مصر منذ فترة طويلة إلى الاجتماع بالديوان بالقاهرة وعرض المشكلة عليه وهي " ما الوسائل والمساعدات التي يمكن تقديمها في حالة وقوع هجوم عدائي ؟ " ويمكن تفسير ذلك المشهد، طبقاً لطبيعة هذا الرجل على أنه مجرد لعبة . ولم يثمر هذا الاجتماع عن شيء لأنه لم يرغب أحد في الرد فوراً بعد هذا الاجتماع . وقبل ظهور الأسطول البحري الإنجليزي بمياه الإسكندرية بفترة قصيرة أحضر محمد بك ابن نجيب أفندي لكي يبلغه أمر الباب العالي الجديد، وهو حراسة مدينة المورة، وإن لم يكن ذلك ممكناً، يمكن لإبراهيم باشا العودة عن طريق البرزخ. ظهر أسطول المحيطات في الحادي والثلاثين أمام الإسكندرية، والتي تحمل علم أغسطس، رست بمنطقة ريدا (Rheda) السفينة آسيا والتي تحمل علم كودرنجتون، ثم أعقبتها كل من الفرقاطة درياد (Dryad)، والبارجة زيبرا (Zepra) والكوتر راسر (Der Cutter) ؛ وفي الثاني من الشهر الحالي كل من القرويت بيلوروز (Pelorus) والقرويت مدينة (Medina) ثم البارجة ريفليمان (Rifleman) . وفي الوقت ذاته وصل إلى القاهرة عن طريق التلغراف خبر وصول نائب الأدميرال الإنجليزي، الذي أرسل من جانبه أحد ضباطه إلى محمد علي باشا . وتحدث كودرنجتون من جانبه دون التأكيد على الهدف من مجيئه أو رأيه الذي هو التحدث مع حاكم مصر لحثه على استدعاء إبراهيم باشا، وإطلاق سراح الأسرى اليونانيين، واستطرد قائلاً: إنه في حالة عدم تحقيق مطالبه، سوف يفرض على مصر حصاراً سوف يكون الأسوأ من نوعه، إلى جانب اتخاذ بعض الإجراءات المستقبلية ضده شخصياً . وقد سأله أحد الرعايا النمساويين الذي كان متواجداً في نفس اليوم بالميناء : هل مسموح

بالسفر؟ فأجابه: " إنه لا يستطيع البت في هذا الأمر، وأن هذا الأمر ليس من اختصاصه، لأنه مرتبط بقرار حاكم مصر ونائب الملك، وبمدى استجابته للمطالب المرسلّة إليه ".

- وصل حاكم مصر – نائب الملك – في الثالث من الشهر الحالي إلى مدينة الإسكندرية وفي اليوم الرابع أعلن خبر وصوله، وكان من المفترض أن يتم الحوار بينه وبين كودرنجتون، ولكنه تأجل إلى يوم السادس بسبب مرض الأخير.
- استقبل الباشا الأدميرال بقصره مصحوباً بالاحتفال المعتاد .

وفي نفس اليوم حضر الجلسة القناصل دروفيتي (Drovetti) القنصل الفرنسي، وباركر (Parder) القنصل الإنجليزي، وعدد من الضباط الإنجليز، وقام السيد بوغوص يوسف (Boghos Jussuf) بدور المترجم الفوري مع الأدميرال الذي أعطاه نائب الملك – حاكم مصر – وعداً بعودة ابنه وجيشه، ولكن على متن سفنه الخاصة وبعد التسليم المؤقت للحصون إلى كل من الموريين الأتراك والألبان، وهو يعني إلى القوات العسكرية التابعة للسلطان . وفيما يخص الأسرى اليونانيين وعد نائب الملك – حاكم مصر – بالإفراج عن الأسرى، الموجودين بالإسكندرية . وقد تمّ توقيع اتفاقية بخصوص تلك النقاط في اليوم التاسع، والتي دار حولها الكثير من الجدل، وأوقعت الأدميرال في شيء من الحيرة لمدة ثلاثة أيام، وقد تمّ التوقيع في اليوم التاسع من الشهر . ولقد أضيف للاتفاقية : بقاء 1500 رجل من القوات العسكرية النظامية كقوات احتلال في كل من مودون (Modon)، وكورون (Coron)، ونافارين، والسماح بإمدادهم في تلك المناطق بمواد غذائية تكفي لمدة أربعة شهور . في اليوم التالي أطلق سراح الأسرى اليونانيين الذين كانوا يعملون في تشييد الترسانة البحرية، والذين وصل عددهم إلى 172 رجلاً، وسُمح لهم بالذهاب إلى القنصلية الإنجليزية (وكان قد أطلق سراح حوالي 20 منهم منذ عدة أسابيع بناء على طلبه، وأرسلوا إلى إيجينا (Egina) . وبدأ الأسطول الاستعداد للرحيل، وحُملت سفن النقل وأيضاً الحربية بالمواد الغذائية بالإضافة إلى حصولهم على مبلغ كبير من الأموال النقدية.

- وأبحر السيد كودرنجتون في مساء الحادي عشر، واصطحب كلاً من أسطول ما وراء البحار (Der Ocean)، والسفينة (die Dryad) واثنين من بوارج الأسطول المصري إلى المورة . ويعتقد أنه رسا في الثالث عشر من الشهر .

من الميجور بروكيش (A.Prokesch)⁽¹⁾.

(1) عبدالله أبو هبه : حرب المورة، ص 453-455 .

ملحق (8)

صاحب السمو الإمبراطوري

● منذ أحدث تقارير الملية بالخضوع والولاء لسموكم رقم 70 المؤرخ في الرابع من شهر سبتمبر، أعلم سموكم أنه حتى الآن لا توجد أية أخبار محددة وحديثة بشأن تحركات القوات الفرنسية إلى بيتاليدي (Petalidi) الموجودة حالياً في خليج كورون (Coron) . وحتى الآن ليس من المعلوم هل القائد الأعلى للقوات الفرنسية في المورة (Morea) الكونت مايسون (Maison) قد نزل إلى البحر في بيتاليدي، أم أنه ما زال يتواجد مع باقي السفن، التي ما زالت في البحر . ولقد علمت من مصدر موثوق به نوعاً ما، أن حاكم ماينا (Maina) قد قام بزيارة تعارف في بيتاليدي بصحبة بعض من قواد السفن في هذا الإقليم لدى الحاكم الفرنسي لبيتاليدي، والذي سأل حاكم ماينا (Maina)، عما إذا كان قد تمَّ إخباره من قبل الحكومة اليونانية عن وصول أحد القادة الفرنسيين في المورة، وأجاب حاكم ماينا بالنفي، وفي هذه الأونة تحتم أن يرسل حاكم ماينا حالاً خيراً إلى الكونت يوهان كابوديستريا (Johann Capodistria) وهذا الخبير يجب أن يكون قد وصل بالفعل إلى مياه نافارين (Navarin) .

● بناء على تقرير الملية بالخضوع والولاء لسموكم رقم 96 في ليلة الثلاثين من شهر سبتمبر، وكما علمت الآن من مصدر موثوق به نسبياً أن السيد استرادفوند كانينج (Stradfond Canning) قد سافر واتجه إلى نافارين، وعلمت أيضاً من مصدر صادق أن المبعوث السيد (Guilleniont de Bibeauperre) قد وصل هو أيضاً إلى هناك . وأثناء تلقي سموكم الأخبار الآن من نافارين، فإنه يتواجد حالياً ثلاثة مبعوثين هناك، حيث كان يوجد الأدميرال دي رينيه (De Ringy) وسير ماليول (Sir Maliol) والكونت هيدين (Heyden) والكونت يوهان كابوديستريا، وكان من المفروض أن يأتي إبراهيم باشا من بيرجوس (Pyrgos) إلى نافارين.

● وأصبح من المؤكد هنا خبر إجلاء ثلاثة حصون في مسينيا (Messeinien) وأيضاً عن المغادرة المستمرة للقوات المصرية إلى الإسكندرية، إن لم يكن قد بدأ هذا الأمر بالفعل من هذه الساعة .

● وفي هذه الأونة يطرح هذا السؤال نفسه، عما إذا كان الجلاء عن هذه الحصون الثلاثة قد تم حالياً وبالفعل، أم أنه قد تمَّ الجلاء عن أحدها دون الآخرين، وهل أن التراجع الحالي للحامية

التركية، يتم الآن بالفعل ؟ لقد اشترى إبراهيم باشا أمس 100 جوال من الشعير، وقد تلقى إذن نقل هذه الأجولة إلى نافرين من الأدميرالات الثلاثة، لأن هذا الشعير هو طعام الخيول أثناء عودته إلى الإسكندرية،

"من تيلنج (Tilling) إلى مستشار الدولة وصاحب السمو الإمبراطوري الأمير ميترنيخ"⁽¹⁾

(1) عبدالله أبو هشه : حرب المورة، ص 458-459.

ملحق (9)

صاحب السمو الإمبراطوري

نافارين :

لقد وصلت أيضاً الحملة الثانية بقيادة إبراهيم باشا في المنطقة الواقعة بين مودون (Modon) وكورون (Coron) دون أن تلقى أية مقاومة أو معوقات من جانب سفن المتمردين . ويبلغ تعداد القوات الموجودة فوق هذه السفن 2000 فارس، 11000 جندي من سلاح المشاة، ثم تدريبهم على النظام الأوروبي. وبمجرد أن أنزل إبراهيم باشا حملته برأ والتي حاصرت المنطقة بين مودون وكورون بدأ بشن هجوم على إحدى الفرق اليونانية، حتى استطاعت الفرق المصرية أن تحاصر هذه المنطقة الواقعة بين مودون وكورون بهدوء . وبإنزال الحملة الثانية برأ والتي كان بها بالإضافة إلى الجنرال الفرنسي (LeLeve). من المرجح حوالي 100 ضابط أوروبي، وإيطالي، وفرنسي، حيث أمر 70 ضابطاً من المذكورين 8000 من الجنود المصريين باقتحام حصون نافازين. ولكن المحاصرين دافعوا عن أنفسهم ببسالة وشجاعة وأرغموا المعتدين على التراجع والانسحاب إلى مودون. وفي هذه الأثناء تواجدت سفينة يونانية في ميناء نافازين، مما ساهم كثيراً في إلحاق خسائر فادحة في صفوف الأعداء وإجبارهم على التنحي جانباً عن طريق قاذفات اللهب الحارقة التي أطلقتها عليهم.

وفي هذه الأثناء ينتظر إبراهيم باشا الحملة العسكرية الثالثة، والتي تتكون من 8000 جندي ألباني، والذين وصلوا إلى المكان المحدد لهم لإعاقة سفينة المتمردين . ولقد أبحر مع هذه الحملة من هيدرا (Hydra)؛ طبقاً للتصورات المشددة للرئيس كوندوريوتي (Conduriotti) في يوم الثالث والعشرين للشهر الماضي (أبريل) 6 حراقات، وانضمت لها أيضاً سبع سفن، واللائي كن قد حُوصرن قبل ذلك في المياه اليونانية .

مع رجاء قبول سموكم أسمى آيات الاحترام والولاء والطاعة ؛

" من فون هاونشيلد (v.Hauenschild) إلى مستشار الدولة
وصاحب السمو الإمبراطوري الأمير ميترنيخ". (1)

(1) عبدالله أبو هشه : حرب المورة، ص 58.

ملحق (10)

صاحب السمو الإمبراطوري

ميسولونجي (Missolonghi):

ظهر في الثامن عشر من الشهر الماضي (ديسمبر) قبودان باشا وبصحبه مائة سفينة شراعية في مياه ميسولونجي، قدم السر عسكر التحية له، ورحل في اليوم التالي إلى كل من باتراس (Patras) وخليج ليبانتو (Lepanto). وربما ينوي إمداد قلاع باتراس وقصور ليبانتو بالمؤن الغذائية والحربية والتعزيزات العسكرية. ويقال: إن إبراهيم باشا هدد السر عسكر بقطع رقبته عقابا له إذا لم يتمكن من السيطرة على ميسولونجي في خلال 8 أيام.

الاشتباك بين الأسطول التركي المصري واليوناني :

في الخامس والعشرين من الشهر الماضي (ديسمبر) وصلت فرق الأسطول اليوناني بقيادة مياولي (Miauli) والمؤلفة من 34 سفينة شراعية بحرية قادمة من مياه سابينزا (sapienza)، وسوف تتجه إلى مياه زانتا (Zante). وفي اليوم التالي قابلت هذه الفرق أثناء اتجاهها إلى مياه ميسولونجي الأسطول التركي، ثم وقع الاشتباك بينهما في وقت الظهر، وكان الأسطول اليوناني لا يرغب في تفادي خوض المعركة، فاستمر الاشتباك طيلة ساعات النهار والليل، وانتهى بهزيمة الأسطول اليوناني دون أن يتكبد خسائر كبيرة تذكر. وانحصرت هذه الخسائر في احتراق بعض الحراقات ؛ ورأى سكان منطقة زانتا الأسطول التركي بواسطة التليسكوب . وعلمت من السيد هاميلتون (Hamilton) قائد الفرقاطة الإنجليزية أن السيد مياولي (Miauli) وقع في الرمال أثناء هذه الاشتباكات، حتى أصبح الخطر يحدق من كل جانب، ثم وقع في أيدي المنتصرين، ولكن إشعال اليونانيين لإحدى الحرائق أوقفت الأتراك عن عمليات الاستيلاء، ووفرت الوقت اللازم لليونانيين لكي يهربوا . وفي السابع والعشرين من الشهر الماضي (ديسمبر) أبحرت الفرق اليونانية إلى مياه شيارينزا (chiarenza) لتحسين أوضاعها. وفي التاسع والعشرين وحتى الثلاثين من الشهر الماضي (ديسمبر) سُمع دوي قصف المدافع القادم من منطقة ميسولونجي، وكان مؤكداً أنه صادر من أسطول قبودان باشا المتجه إلى هذا المكان، وحتى الآن لا نعلم أية أخبار عن نتائج هذا الاشتباك.

إبراهيم باشا:

يبدو في الوقت الحالي أن نوايا إبراهيم باشا اتجهت نحو سكان منطقة ميسولونجي، لأنهم

يمثلون عنصراً رئيسياً في خطته.

الهاربون اليونانيون:

دمرت القوات العسكرية التابعة لإبراهيم باشا إقليم إليس (Elis) بقوة، فأصبح المخرج الوحيد للسكان اليونانيين الذين لم يصل إليهم حتى الآن سيف العرب هو الهروب . فهرب جزء منهم إلى السلاسل الجبلية، وهرب جزء آخر قدر عدده بحوالي 3000 أو 4000 شخص إلى منطقة زانتا المواجهة لقلعة تورنيزا (Tornese)، التي تعتبر حصناً نصف متهدم، وهرب الجزء الأخير الذي يقدر عدده بحوالي 10000 شخص إلى المنطقة الخارجية ليلسين (Pelsen) التابعة لمنطقة شيارينزا (chiarenza)، ثم طالب هؤلاء المصابون، الهيئة المحلية بزانتا بالحصول على تصريح، يسمح لهم بالتوجه إلى هذه الجزيرة، فسمحت لهم هذه الهيئة بالهروب إلى الجزر التابعة للجزيرة اليونانية . وهي عبارة عن جزر صخرية تتكون من كالمو (Calmo) وكاستوس (Castus) واركوديا (Arcudia). لكن تجدد لديهم الأمل عندما رأهم ميأولي صدفة أثناء عودته من رحلته من مياه سابينزا (Sapienza) متجهاً إلى ميسولونجي، فأنقذهم جميعاً، وأرسلهم إلى الجزر الصخرية الوارد ذكرها .

مع رجاء قبول سموكم لأسمى آيات الاحترام والولاء والطاعة .

"من فون هاوشيلد (v.Hauenschild) إلى مستشار الدولة

وصاحب السمو الإمبراطوري الأمير ميترنيخ".⁽¹⁾

(1) عبدالله أبو هشه : حرب المورة، ص 145-146.

ملحق (11)

صاحب السمو الإمبراطوري

أخبار مرسله من مياه نافارين:

نشر هنا خبر عن طريق إحدى السفن اليونانية التجارية، التي وصلت إلى هنا في العاشر من هذا الشهر (يوليو)، مستغرقة رحلتها من هيدرا (Hydra) إلى كورفو (Corfu) 7 أيام، وفي الخامس من هذا الشهر أبحرت بالقرب من نافارين. وانتشر هنا خبر تواجد سفينة خطوط بحرية روسية على متنها الكونت هيدين (Heiden)، وسفينة الخطوط البحرية الإنجليزية ورسبايت (Warspite) وعلى متنها الكونت جون كابوديستريا (Johann Capodistria) في الخامس من هذا الشهر بالقرب من نافارين. وبالإضافة إلى كلتا السفينتين زحفت العديد من السفن الحربية التابعة للقوى المتحالفة إلى مياه نافارين.

في اليوم الأخير تواجد حاكم اليونان على متن سفينة الخطوط البحرية ورسبايت (Warspite) خارج ميناء نافارين، وعقد اجتماعاً مع أدميرالات البحر للقوى المتحالفة. ويقال: إن السبب وراء هذا الاجتماع هو أن النوايا الظاهرة لإبراهيم باشا هي الجلاء عن المورة.

الحاميات العسكرية الثائرة لكورون (Coron):

ذكرت إحدى الصحف عن الألبان الذين تركو كورون لكي يعودوا إلى وطنهم (تقرير رقم 73 المؤرخ في العاشر من هذا الشهر) الآتي :

" علمنا أن 6000 ألباني ثاروا ضد إبراهيم، بعد أن أغروا بضع مئات من الجنود العرب النظاميين بالانسحاب معهم من مدينة كورون والاتجاه إلى إبيروس (Epirus). "

وقد تتبعهم أحد الفيالق العسكرية التابعة التي أرسلها إبراهيم باشا، وقبض عليهم، وقد تكبد في ذلك خسائر طائلة. ويقال: إن ابن كلوكتروني (Colocotroni) اتفق مع الحكومة اليونانية على حراسة تلك القوات العسكرية أثناء رحيلها من المورة.

"من فون هاونشيلد (v.Hauenschild) إلى مستشار الدولة

وصاحب السمو الإمبراطوري الأمير ميترنيخ". (1)

(1) عبدالله ابو هشه : حرب المورة، ص 427.

ملحق (12)

لائحة (بروتكول) بطرسبرج

الموقعة في 5/ شعبان 1241هـ / الرابع من أبريل سنة 1826م

حيث إن اليونانيين قد لجؤوا إلى حضرة رئيس البريطانية، طالبين توسطه لدى الباب العالي العثماني، وحيث إنَّ الرئيس قد عرض، بناء على ذلك، وساطته على تلك الدولة، ورغب في الاتفاق مع حضرة صاحب إمبراطور جميع الأقطار الروسية، تحقيقاً لهذا الغرض.

ومن جهة أخرى، حيث إن حضرة صاحب الإمبراطورية شديد الرغبة في وضع حد للنزاع الذي تدور رحاه الآن في اليونان وفي جزر الأرخبيل، وذلك بإبرام تسوية محققة للأغراض الدينية، وللعدالة، وللإنسانية.

وقد تمَّ الاتفاق على ما هو آت، بين الموقعين على هذا:

1- إن التسوية المزمع اقتراحها على الباب العالي، إذا قبل الوساطة المعروضة عليه، ستحدد كالاتي علاقات اليونانيين إزاء الدولة العلية:

- يكون اليونانيون تابعين لتلك الدولة، ويؤدون إليها جزية سنوية، تحدد قيمتها نهائياً، بالاتفاق بين الطرفين.
- وتتولى حكمهم سلطات يختارونها ويعينونها بأنفسهم، على أن يكون للباب العالي بعض الرأي في تعيينها.
- وفي ظل هذا النظام، يتمتع اليونانيون بحرية تامة من حيث العقيدة والتجارة، ويتولون بأنفسهم، دون سواهم، إدارة شؤونهم الداخلية.
- ورغبة في تحقيق الفصل التام بين أفراد الأمتين، وتجنب أي تصادم، ينتج حتماً نزاع طال أمده، يحسن باليونانيين أن يشتروا الأملاك التركية التي قد تكون واقعة، إما في القارة اليونانية، أو في جزر اليونان.

2- إذا قبل مبدأ القيام بالوساطة بين تركيا واليونان، على أثر المساعي التي بذلت فعلاً لهذا الغرض بمعرفة سفير حضرة صاحب البريطانية في إسطنبول، فستستخدم روسيا، على كل حال، نفوذها لنجاح الوساطة المذكورة.

أما الطريقة التي بمقتضاها ستشترك في المفاوضات المقبلة مع الباب العالي، مما قد تتطلبه تلك الوساطة، والزمان الذي سيتم فيه هذا الاشتراك، فسيعينان فيما بعد، بالاتفاق بين حكومتي بطرسبرج ولندن.

3- إذا لم يقبل الباب العالي الوساطة المعروضة عليه من حضرة صاحب البريطانية، وأياً كانت حالة العلاقات بين صاحب الإمبراطورية والحكومة التركية، فستعتبر كل من روسيا وبريطانيا العظمى أحكام التسوية الواردة في الفقرة (أ) من هذه اللائحة، أساساً للمصالحة المزمع إتمامها بوساطتهما، مجتمعين أو متفرقين، بين الباب العالي واليونانيين، وستنتهزان جميع الفرص الملائمة لاستخدام نفوذهما لدى الطرفين، لإتمام نفس هذه المصالحة على الأساس المذكور .

4- تحتفظ روسيا وبريطانيا العظمى بحقهما في أن تتخذا فيما بعد، التدابير اللازمة لتعيين تفصيلات التسوية المشار إليها، وكذلك لتحديد تخوم الإقليم وأسماء جزر الأرخبيل التي ستطبق عليها التسوية، والتي سيقترح على الباب العالي أن تشملها تسمية اليونان.

5- فضلا عن ذلك، فبمقتضى هذه التسوية، لن يحاول حضر صاحب الإمبراطورية، وحضرة صاحب البريطانية، لا هذا ولا ذاك، تحقيق أية زيادة إقليمية، أو أي نفوذ خاص، أو أي امتياز تجاري لرعاياهما، عدا ما تستطيع كل أمة أخرى الحصول عليه، سواء بسواء .

6- ولما كان حضرة صاحب الإمبراطورية، وحضرة صاحب البريطانية، يرغبان في تمكين حلفائهما من الاشتراك في التسويات النهائية، التي تحوي هذه اللائحة خطأً أولية لها، فإنهما سينهيان سراً بهذه اللائحة، إلى دول فيينا وباريس وبرلين، وسيقترحان عليها أن تضمن، بالاتفاق مع روسيا، الصلح النهائي، بين تركيا وروسيا، نظراً إلى أن حضرة صاحب البريطانية لا يستطيع ضمان هذا الصلح.

صدر في بطرسبرج في الثالث والعشرين من مارس (الموافق الرابع من إبريل) سنة 1826م.

التوقيعات

نسلرود، ليفن، ونجتون. (1)

(1) رينية قطاوي بك وآخر : محمد علي وأوروبا، ص 221-223.

ملحق (13)

عقد منفصل

بالاتفاق المبرم في لندن في الخامس عشر من يوليه بين حكومات بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا من جهة، والباب العالي العثماني من جهة أخرى .

المادة الأولى – عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد علي باشا بشروط الصلح الآتية، وتعلنها إليه :

وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد علي باشا ثم إلى أولاده من صلبه، بولاية باشاوية مصر بالتوارث بينهم . ووعد السلطان بأن يسمح لمحمد علي باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا، وتولية قلعتها، وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا. فتبتدى من رأس النصار، على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وتمتد من هناك حتى مصب نهر السيسبان، والطرف الشمالي من بحيرة طبرية، ثم تمتد على طول شاطئ البحيرة المذكورة الغربي، وتتبع شاطئ نهر الأردن الأيمن، وشاطئ البحر الميت الغربي، ثم تمتد من هناك على خط مستقيم، حتى البحر الأحمر، فتنتهي إلى رأس خليج العقبة الشمالي، وتتبع ساحل هذا الخليج الغربي، وساحل خليج السويس الغربي، حتى السويس.

على أن الحضرة السلطانية، في عرضها ذلك على محمد علي باشا، تقترح عليه شرطاً: وهو أن يقبل ما عرضته عليه في ظرف عشرة أيام من إعلانها إليه في الإسكندرية، بوساطة مندوب يرسله جلالته، فيسلمه محمد علي في الوقت نفسه التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية، بالجلء حالاً عن بلاد العرب والحرمين الشريفين، وجزيرة كاندية، ومقاطعة أطنه، وباقي أنحاء الممالك العثمانية غير الداخلة في التخوم المصرية، ولا في حدود باشوية عكا، المعينة أعلاه.

المادة الثانية – إذا لم يقبل محمد علي بشروط الصلح المذكورة في خلال هذه العشرة أيام، فيرجع الباب العالي عما عرضه في تولية الباشا المشار إليه باشاوية عكا، ولكنه يبقي ما سمح له ولورثته من بعده، من تولية باشاوية مصر، بشرط أن يقبل ذلك في ظرف عشرة أيام أخرى، أي في ظرف عشرين يوماً تبتدى من يوم إعلانه بشروط الصلح، وأن يسلم لمندوب الباب العالي التعليمات اللازمة، القاضية على قواد قواته البرية بالجلء والدخول في حدود مصر ومرافئها.

المادة الثالثة – أما الخراج السنوي الواجب على محمد علي باشا تأديته إلى الحضرة السلطانية الفخيمة، فيكون بنسبة الأراضي التي يتحصل على ولايتها، على حسب ما يقبله من أحد الشرطين السالف ذكرهما.

المادة الرابعة – فضلاً عن ذلك، فإنه من المقرر حتماً أنه في كلتا الحالتين، في حالة قبول الشرط الأول أو الثاني – وقبل مضي مدتها العشرة أيام والعشرين يوماً – يلتزم محمد علي باشا بأن يسلم الأسطول العثماني ببحارته ومهامته الكاملة، إلى المندوب العثماني المكلف بتسليمه. ويحضر رؤساء الأساطيل المتحالفة هذا التسليم.

ومن المقرر أيضاً أن ليس لمحمد علي باشا، في أي حال من الأحوال، أن يحتسب على الباب العالي ما أنفقه على الأسطول العثماني من المصاريف، طول مدة إقامته في الموانئ المصرية، ولا يخصم هذه المصاريف من الخراج الواجب دفعه.

المادة الخامسة – إن جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجري في مصر وباشاوية عكا، المحددة تخومها أعلاه، كما هو جاري العمل بها في كافة أنحاء الممالك العثمانية. ولكن الحضرة السلطانية الفخيمة تقبل بمجرد قيام محمد علي باشا بتأدية الخراج في أوقاته، أن يحصل هو وورثته من بعده، باسم السلطنة السنية، وبصفة كونهم مندوبي الحضرة السلطانية، الأموال والضرائب في كافة المقاطعات التي توكل إليهم ولايتها. ومن المعلوم، فضلاً على ما ذكر خاصاً بما يحصله محمد علي وورثته من بعده من الضرائب والأموال المذكورة، أنهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للإدارة المدنية والحربية في المقاطعات المذكورة.

المادة السادسة – ولما كانت القوات البرية والبحرية التي يسمح لباشاويتي مصر وعكا باتخاذها، معتبرة جميعها قوات عثمانية، فهي تعد كأنها متخذة لخدمة السلطنة السنية.

المادة السابعة – إذا مضى عشرون يوماً من تاريخ الإعلان (كما جاء في المادة الثانية السابق ذكرها) ولم يوافق محمد علي على شروط الصلح المقترحة، ولم يقبل باشا مصر بالتوريث، فسيعتبر السلطان نفسه حراً في الرجوع عما عرضه، وفي اتخاذ أية خطوة تالية، تملئها عليه مصالحه الخاصة، والنصائح التي يسديها حلفاؤه إليه.

المادة الثامنة – ولو أن هذا العقد مستقل، إلا أنه ذو مفعول ونفوذ كما لو كان مدرجاً بالحرف الواحد في اتفاق هذا اليوم. وسيجري التصديق عليه، وتبادل التصديقات بشأنه، في لندن، عند متبادلة التصديق على الاتفاق الأنف الذكر. وقد أمضى المفوضون هذا العقد وأمهروه بأختامهم.

صدر في لندن في الخامس والعشرين من يولييه سنة 1840م

بالمستون * نيومان * بولاو * برونو * شكيب. (1)

(1) ربنية قطاوي بك وآخر : محمد علي وأوروبا، ص 245-249.

ملحق (14)

بروتوكول خاص وقعه في لندن مفوضو الدول الأربع في 13 ربيع الأول 1256هـ/ الخامس عشر من يوليو سنة 1840م

حيث إن مفوضي دول بريطانيا العظمى الخ ... بمقتضى السلطة التامة المخولة إليهم، قد أبرموا ووقعوا بتاريخ اليوم، اتفاقاً بين ملوك كل من هذه الدول، لإحلال السلام في الشرق.

وحيث إنه، نظراً إلى المسافة التي تفصل عواصم هذه الدول بعضها عن بعض، يجب أن تنقضي فترة من الزمن قبل أن يتم تبادل التصديق على الاتفاق المذكور، وقبل أن يتسنى تنفيذ ما يصدر من الأوامر، استناداً على هذا التعاقد. ولما كان المفوضون المذكورون متيقنين تيقناً تاماً، نظراً إلى الحالة السائدة في سوريا، من أن مصالح الإنسانية والاعتبارات السياسية الأوروبية الخطيرة التي هي موضع عناية مشتركة من جانب الدولة موقعة الاتفاق المبرم اليوم – تتطلب حتماً، وعلى قدر المستطاع، تجنب أي تأخير في تحقيق السلام الذي يرمي إليه الاتفاق المذكور .

وبمقتضى السلطات التامة المخولة إليهم، اتفق المفوضون المذكورون، فيما بينهم، على أن التدابير الواردة في المادة الثانية من الاتفاق المذكور، ستنفذ في الحال، دون انتظار تبادل التصديق. وقد قبلوا صراحة، بمقتضى هذا العقد وبرضا حكوماتهم، تنفيذ هذه التدابير على الفور.

وقد تمّ الاتفاق، فضلاً عن ذلك، بين المفوضين المذكورين، على أن يوجه عظمة السلطان حالاً إلى محمد علي، الرسالة والعروض المبيّنة في العقد المنفصل، المتعلق باتفاق اليوم .

وقد تمّ الاتفاق، علاوة على ذلك، على أن يتصل الوكلاء القنصليون لبريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا، بالوكيل الذي سيوفد من السلطان، لكي يوجهوا إلى محمد علي الرسالة والعروض السابق ذكرها، وأن يسدي القناصل المذكورون إلى هذا الوكيل، كل ما في وسعهم من المعونة والتعاضيد، وأن يستخدموا جميع ما لديهم من طرق التأثير، لحمل محمد علي على قبول التسوية التي ستقترح عليه، بأمر عظمة السلطان.

وسيتلقى أميرات كل من الأساطيل في البحر المتوسط، التعليمات اللازمة للاتصال بالقناصل المذكورين في هذا الشأن .

(توقيع) بالمرستون * شكيب * نيومان * بولاو * بروناو

وقد تبودل التصديق على هذه الاتفاقات في لندن في الخامس عشر من سبتمبر 1840م.⁽¹⁾

(1) رينية قطاوي بك وآخر : محمد علي وأوروبا، ص 251-252.

ملحق (15)

بروتوكول لندن

الموقع في سنة 1257هـ / 1841م

مؤتمر مفوضي النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا والباب العثماني، الخاص بشؤون الشرق، المنعقد في لندن في 18 ربيع الأول 1257 هـ / العاشر من يوليو سنة 1841م

نظراً إلى المصاعب التي ألتمت بعظمة السلطان، فحملته على طلب المساعدة والمعونة من دول النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا، قد سويت ؛ ونظراً إلى أن محمد علي قد قدم إلى عظمة السلطان فروض الخضوع التي كان يرمي إليها اتفاق الخامس عشر من يوليو سنة 1840، فقد أقر ممثلو الدول الموقعة لهذا الاتفاق، بأنه ما عدا تنفيذ التدابير المؤقتة الناتجة عن هذا الاتفاق، ينبغي بوجه خاص أن يقرر بصراحة تامة الاحترام الواجب للقاعدة القديمة التي سنتها المملكة السنية، ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية، منذ القدم، من الدخول في مضيق خليج القسطنطينية والطنجة.

ونظراً إلى أن هذا المبدأ، بحكم طبيعته، ذو تطبيق عام دائم، فقد رأى مفوضو كل من هذه الدول – وهم مزودون لهذا بأوامر حكوماتهم – أنه، رغبة في إظهار الوفاق والوئام السائدين في نيات جميع الحكومات، إزاء أهمية توطيد السلام الأوروبي، يحسن إثبات الاحترام الواجب للمبدأ السابق ذكره، وذلك بواسطة تسوية يطلب إلى فرنسا المشاركة فيها، بناء على دعوة عظمة السلطان، ووفقاً لرغبته.

وبما أن هذه التسوية من شأنها أن تقدم لأوروبا برهاناً على اتحاد الدول الخمس، فقد أخذ رئيس مجلس وزراء حضرة صاحبة الجلالة البريطانية، المتولي شؤون وزارة الخارجية، على عاتقه، إبلاغ هذا الأمر إلى الحكومة الفرنسية، مع دعوتها إلى الاشتراك في التسوية التي بمقتضاها سيقدر السلطان إصراره القوي على إبقاء المبدأ السابق ذكره في المستقبل، من جهة، والتي بمقتضاها ستعلن الدول الخمس، من جهة أخرى، عزمها الإجماعي على احترام هذا المبدأ، والعمل به.

(التوقيعات)

استرهازي	بالممرستون
نيومان	بولاو
بروناو	شكيب ⁽¹⁾

(1) رينية قطاوي بك وآخر : محمد علي وأوروبا، ص 253-254.

ملحق (16)

تقرير من الرسول البابوي البارون أوتينفيلس (Ottenfels) إلى مستشارية الدولة

أثبت رسو إبراهيم باشا في المورة وهجومه على منطقة نافازين بوضوح خيبة توقعات الباب العالي، الذي قليلاً ما اعتمد على الأخبار القادمة من ميدان المعركة، وتكمن أهمية منطقة نافازين في أنها محصنة ومزودة بعدد كبير من القوات العسكرية الاحتياطية، والتي وصل إلى الباب العالي عنها خبر يؤكد أفاد الاستيلاء عليها منذ ما يقرب من شهرين، وأن هذه المنطقة لم تستطع الصمود أمام طلقات البطاريات المصرية القوية، بالإضافة إلى هجمات القوات العسكرية المصرية عليها. ثم أكدت آخر الأخبار بما لا يدع مجالاً للشك أن إبراهيم باشا رفع الحصار عنها، واضطر إلى العودة إلى مقره في مودون (Modon)، بعد أن تكبد خسائر؛ نتيجة لوقوع العديد من الاشتباكات مع الفيالق العسكرية اليونانية، التي أسرعت لحماية نافازين. تنقصنا حتى الآن المعلومات الدقيقة عن هذا الحدث؛ في حين تناولت صحيفة سورا (Sora) الأخبار القادمة من نابولي دي رومانيا (Napoli di Romania) حتى السادس عشر من شهر أبريل، التي وصلت عن طريق البحر، والتي لم تذكر تاريخ رفع الحصار؛ لكن ما أجمعت عليه كل الأخبار هو تكبد الجيش المصري خسائر فادحة في الاشتباكات المتكررة، حتى أصبح الجيش في وضع لا يسمح له بشن هجوم؛ نتيجة لعدم وصول التعزيزات الكثيرة التي من المفترض أن تصل إليه في تلك الفترة. ثم بدأ الجيش فيما بعد يعاني من نقص المواد الغذائية نتيجة لتوقف التعزيزات العسكرية الألبانية المنتظر وصولها من كانديا (Candia) (كريت) بسبب تأخر الرواتب، التي وعد الجيش بها. كل هذا أدى إلى تفشي حالة من الإحباط بين صفوف القوات العسكرية المصرية. ومع مرور شهر أبريل تغيرت الظروف إلى الأسوأ حتى أصبح نجاح حملة إبراهيم باشا أمراً مشكوكاً فيه.

بالإضافة إلى استمرار زحف المجموعة العسكرية اليونانية نحو كل من القمة الجبلية سيريجو (Cerigo) والرأس الجبلية ماتابان (Matapan)؛ لقطع الاتصال بين مودون وكانديا (كريت)، وحتى تضعف من وصول الإمدادات إليها، وفي الثالث عشر من شهر أبريل أبحرت المجموعة البحرية الثانية اليونانية من مينائي إدرا (Idra) وإسبسيا (spezzia) المكونة من ثلاثين شراعاً؛ لمراقبة تحركات الأسطول التركي، الذي ظهر فيما بعد في الأرخبيل، بالإضافة إلى المجموعة البحرية الأولى التي أبحرت تحت قيادة مياولي (Miauli). وفي النهاية تسلحت المجموعة البحرية الثالثة تحسباً لوصول الأسطول الجزائري.

واقترنت المعلومات التي أرسلتها لسموكم في هذه المرة على الأجزاء المأخوذة من تقارير رئيس المجموعة البحرية الإمبراطورية، بالإضافة، إلى الأجزاء المأخوذة من صحيفتي إدرا (Idra) وإشبكتاتور اورينتال (spetateur Oriental) نتيجة لنقص المعلومات الدقيقة الذي نعاني منه⁽¹⁾.

(1) عبدالله أبو هشه : حرب المورة، ص 86-87.

ملحق (17)

سيدي صاحب العطف والحضور العالي

معلوم لدى الجميع أن السلطنة العثمانية قد حصلت على السيادة والاستقلال التام، كما تعهدت سائر الدول طبقاً لهذا الصلح والسلام العام، وإنه إذا حدث أي إجراء مخالف لبنود هذه المعاهدة فإن ذلك يعني إعلاناً للحرب، وهكذا فقد تعاهدت كل من إنجلترا وفرنسا والنمسا وقامت بالتوقيع على اتفاق مع الدولة العلية حول إمكانية استخدام القوة الحربية والجبرية في حال نقض أي بند من بنود هذه المعاهدة، وتم إرسال صورة مطبوعة من هذه المعاهدة إلى سائر الأطراف المعنية، ولقد تم عمل تعديل بخصوص بعض الأملاك التي ستقوم بترسيم حدود بسارابيا، وتم إبلاغ الكونت أورلوف بذلك، ولكن المسؤول الذي عينته إنجلترا أعلن أنه لن يقبل بأي اقتراح يكون خارجاً عن إطار معاهدة السلام هذه، وأنه ينتظر التعليمات التي ستقوم دولته بإرسالها، وفي ظل ذلك فقد وردت مكاتبتان من صاحب الجنب العالي الصدر الأعظم، وتم تقديمها إلى جناب السلطان للإطلاع والبت في هذا الأمر. والحاصل أن الدول الثلاث العظمى؛ فرنسا وإنجلترا، والنمسا، تؤيد وتدعم الدولة العلية وسائر تعهداتها الشرقية، وهذا يعني أن الدولة العلية باتت مؤيدة ومدعومة من قبل دول أوروبا، وأصبح أمنها الخارجي محل دعم من هذه الدول العظمى، ومن ثم فإننا نتقدم بخير الدعاء لجناب السلطان صاحب الحكمة العظيمة بسبب إقراره هذه البنود والتعهدات بهذه الصورة، ومن ناحية أخرى فقد قام الصدر الأعظم بالتنبيه على مسؤول الدولة العلية، وصاحب السعادة درويش باشا، بشأن مسألة ترسيم حدود بسارابيا، وصدر فرمان إلى درويش باشا المذكور، حول هذا الشأن، وتم إرسال مذكرة بذلك.

27 رمضان 1272 هـ / 1 يونيو 1856 م .

معروض إليكم هذه المذكرة السامية للعرض على جناب الصدر الأعظم، ثم العرض على السلطان وهي خاصة بترسيم الحدود عند منطقة بسارابيا، ولقد تم تكليف المشار إليه بمراعاة ذلك.⁽¹⁾

(1) حرب القرم في الوثائق العثمانية ص 96-97 .

ملحق (18)

تقرير قنصل النمسا الموجود في البوسنة.

بناء على المحررات التي قام بإرسالها والي ولاية البوسنة، وكذلك المحررات الواردة من قبل قنصل النمسا في البوسنة، حول وجود بعض الشكاوى بسبب عدم السماح من قبل والي الولاية لمرور القوارب من وإلى ميناء راجا النمساوي، ولقد ذكر القنصل النمساوي بأنه لم يتم تشغيل أي سفينة أو قارب من قبل النمسا لتذهب ناحية البوسنة، حيث إن جميع القوارب والسفن التي تحمل الأمتعة والركاب لا تمر بهذه الولاية بسبب المعوقات والموانع الموجودة، ونحن نطالب التحرك طبقاً لشروط وبنود المعاهدة والسماح لهذه السفن والقوارب لدخول البوسنة وموانئها، والعكس. وفيما يتعلق بالقيود الموجودة في النهر والبحر (التجارة النهرية والبحرية) فإنه من المعروف أيضاً أنه تمّ الاتفاق بين الدولتين على حرية تحرك السفن التجارية، وينبغي أن يراعى ولاية هذه الإيالات بصفة خاصة القواعد المنوطة بها هذه الاتفاقية، وتحصيل الرسوم المتفق عليها على الأمتعة والسلع التجارية التي يتم شحنها وتفريغها برأً وبحراً، وعدم وضع أي عوائق تعوق هذه التجارة بالنسبة لرعايا النمسا، وإعطاء هؤلاء الرعايا الحرية التامة بتحريك سفنهم تحت الراية النمساوية في المياه العثمانية، وعدم إجبارهم على سداد أي رسوم جمركية عدا المتفق عليها من والي الطرفين، هذا بالنسبة لتجارة رعايا النمسا برأً وبحراً.

أما التجارة بالنسبة للعثمانيين فإنهم سوف تكون لديهم الحرية التامة أيضاً لممارسة التجارة في ديار النمسا وسائر الدول الأخرى بدون فرض أي قيود أو موانع، وهذا يعني أنه كما ستقوم الدولة العلية بفتح سواحلها ومضايقتها وسائر خلجانها لتجار ورعايا النمسا، فإن النمسا أيضاً ودول أوروبا ستقوم بالشيء نفسه بالنسبة لرعايا وتجار الدولة العلية العثمانية ولن تكون هناك أي قيود على هذه التجارة بين الدولتين، ومن ناحية أخرى فإنه سوف يتمّ السماح لأهالي النمسا وتجارها ورعاياها بعد مناورة بلادهم بامتعتهم وسلعهم التجارية الدخول إلى البوسنة والهرسك بدون أي قيود من قبل الدولة العلية العثمانية، ولقد تمّ وضع مواد بالمعاهدة التجارية النمساوية العثمانية تتعلق بهذا الشأن، وسوف يقوم الجانبان بالتقيد بهذه المواد، ومن ناحية أخرى فإن دولة النمسا لم تمنع في دخول المواد التجارية وسفن التجارة ميناء راجا النمساوي، ولقد جاءت محررات من قبل الخزنة المالية الجلييلة بشأن الرسوم والجمارك والمواد التي تنظم ذلك، وتمّ مراسلة وزارة المالية والأمر الآتي يتوقف على إصدار فرمان عثمانى إلى الوزارة المعنية لإتمام هذا الأمر 17 شوال سنة 1282هـ/ 3 أبريل سنة 1866م⁽¹⁾.

(1) جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيافات الدولة، رئاسة الأرشيف العثماني، كود : جودت الخارجي، رقم الملف الأصلي : 8399 .

ملحق (19)

سيدي صاحب العطف والحضور العالي، إن جميع المحررات الواردة من قبل سفارات لندن وفيينا وبرلين قد تمّ وضعها في ملف، وتمّ تقديمها لإطلاع السلطان عليها صاحب الجناح العالي، وجاء في مضمونها أن هذه الدول تؤيد الحق العالي للسلطنة السنية العثمانية في حفظ أمنها وسيادتها ووحدة أراضيها، وذكرت محررات السفير العثماني بفيينا عارف أفندي، أنه حصل على المحررات المرسلّة عقب إعلان عودة الأمير منجقوف مؤخرًا، وأنه التقى بالكونت بول، وتمّ إرسال هذه المحررات المتعلقة بالسفير عارف أفندي، وكذلك الواردة من ولي باشا، وتمّ تقديمها في تقرير إلى السلطان العثماني للإطلاع عليها، وجاء في مضمونها أن جميع هذه الدول اعتمدت الحقوق السيادية والاستقلالية للدولة العلية. وبخصوص رد السفراء والسفارات هنا، فقد كان قوياً، ومن ثمّ فإننا نأمل في إنهاء هذه المسألة بشكل جيد، إن شاء الله تعالى، ولقد تم إرسال هذه المحررات بموجب فرمان العالي.

معروض إليكم هذه المذكرة السامية للعرض على جناب الصدر الأعظم والشاهانة، ونأمل في الحصول على نتيجة حسنة في نهاية الأمر، والأمر والفرمان لحضرة صاحب الأمر في هذا الشأن.⁽¹⁾

ملحق (20)

مذكرة إلى رئيس البحرية صاحب الجناح العالي.

فيما يتعلق بالسفينة الرابضة بضاحية مجاورة لروسجق وهي من السفن التجارية النمساوية، فإنها سوف تتعرض للصيانة الكاملة في هذه المنطقة، ولقد جاءت محررات بهذا الشأن من قبل سفارة دولة النمسا، وطلب السفير رسمياً من الديوان الهمايوني إجراء الصيانة اللازمة لها، وقام الديوان الهمايوني بالاستفسار عن بنود المعاهدة القائمة بين الجانبين من ناحية الشؤون التجارية، ولقد صدر أمر وفرمان من قبل السلطان للاهتمام بهذه المسألة وعدم الممانعة في إجراء الصيانة اللازمة لهذه السفينة النمساوية، بناء على المحررات الواردة من سفارة النمسا إلى الديوان الهمايوني بأعلاه، وبناء عليه، فقد تمّ إرسال هذه المحررات إلى رئيس البحرية للقيام بما يلزم في هذا الشأن، والأمر والفرمان لحضرة من له الأمر.⁽²⁾

(1) حرب القرم ص 5 - 6 .

(2) جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيقات الدولة، رئاسة داشرة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، قلم المكاتبات، كود التصنيف : هـ . ر . م . ق . ت ، تاريخ : 15 / 10 / 1276 ، رقم السجل الأصلي : 319 .

ملحق (21)

ترجمة وثيقة اعتماد واردة من إمبراطور النمسا فرانسو جوزيف، بتاريخ 11 ربيع الآخر 1269هـ / 22 يناير سنة 1853 إلى السلطان العثماني.

لقد تمَّ إرسال سفير طارئ من قبل دولة النمسا لبحث هذه المشكلات العالقة بشأن اعتماد المعاهدة، وتمَّ إرسال أيضاً وثيقة الاعتماد من قبل إمبراطور النمسا فرانس جوزيف، وذلك من خلال سفير النمسا والذي تحدث عن هذا الأمر بالتفصيل، ولقد اختار إمبراطور النمسا السفير والفريق والكونت ديلي نازي ليقوم بإبلاغ السلطان بهذه المحررات، ولا شك لدينا في أن الرسالة قد وصلت بالفعل، وبموجب وثيقة الاعتماد التي تمَّ إرسالها إلى السلطنة السنية، فقد تمَّ اعتماد المعاهدة الهمايونية والتي تتضمن بنوداً تتعلق بالمصالح التجارية النمساوية العثمانية، وتقديم الامتيازات اللازمة لتسهيل هذه التجارة، وفي الوقت نفسه، فإن هذا السفير قام بالحديث عن بعض الشكاوي التي حدثت بشأن السفن التجارية، وذكر الباب العالي أن هناك بعض التحفظات للإمبراطور إزاء التصرفات العثمانية فيما يتعلق بالتبادل التجاري، وتحرك السفن النمساوية من الدولة العلية أو إليها، وفي الوقت نفسه فقد طرح السفير المشار إليه رأيه فيما يتعلق ببنود هذه المعاهدة.

بعد ذلك فإن جناب السلطان قام بإصدار فرمان لإزالة كافة المسائل محل شكوى السفير النمساوي الكونت ديلي نازي، وبهذه الصورة فقد تمَّ التأكيد على أوامر الصداقة القوية في العلاقات الخارجية بين الدولة العثمانية والنمسا في ضوء الأدوار التي يقوم بها سفراء الدولتين ووزراء الخارجية، وحيث إن سفير النمسا المشار إليه قام بجهود جميلة في هذا الشأن، وقدَّم خدمات عظيمة إزاء الدولة العلية العثمانية، والأمر والفرمان لحضرة من له الأمر في هذا الشأن (1).

(1) وزارة الخارجية، مديرية الاوراق - قلم خزنة الاوراق، قسم الوثائق، ملف خاص بمسؤولي الكونت ديلي ناز، ملخص سنة 1260هـ/ 1853م.

ملحق (22)

ترجمة محررات وارده من قبل صادق أفندي نائب القنصل العثماني بفيينا إلى وزارة الخارجية
العثمانية، بتاريخ 17/8/1281هـ / 15/1/1865م .

لقد تمّ إرسال الميرلاي رستم بك من أجل نقل مجموعة من الأسلحة إلى الجنرال فيني، ولقد سمعت هذه الأخبار ومن خلال حديثه مع الوزير المشار إليه رستم بك وزير الطوبخانة العمارة، فإنه تقرر إرسال مدفعين إلى السلطة السنوية، ولقد وافق الإمبراطور على إرسال هذه القطع العسكرية، وقمت بإرسال هذه الترجمة الخاصة بالمحررات المرسله إلى وزارة الخارجية العثمانية، ومن ناحية أخرى فقد حصل كل من السيد فورون ديفر، وفرانس جوزيف، وقسطنطين فيز، على مجموعة من النياشين من قبل السلطان العثماني بسبب هذه الخدمة الجليلة.

رقم الجريدة (1) تحريراً في 7 شوال سنة 1281هـ / 23 فبراير سنة 1866م، بخصوص محررات صادق أفندي بك، والتي تتضمن إرسال بعض الأسلحة من قبل دولة النمسا إلى وزارة الخارجية على سبيل النموذج للأسلحة المرسله إلى هيئة الدفاع والطوبخانة العمارة أو دار المدفعية، ولقد تمّ تنصيبها في 7 شوال 1281هـ / 5 مارس 1865م، وتم إرسالها الى غرفة الشؤون الخارجية في 18 محرم 1282هـ / 13 يونيو 1865م⁽¹⁾.

(1) جمهورية تركيا، المديرية العامة للأرشيفات بالدولة، رئاسة داتشة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، غرفة الترجمة. كود التصنيف : هـ . ر . ت . و . ، رقم الملف : 106، ترتيب : 79، وثيقة : 1، ورق : 2، تاريخ : 15/1/1865م، رقم السجل الأصلي : 332، ميكرو فيلم : فيينا 1

ملحق (23)

ترجمة عريضة مقدمة من قبل النمسا حول حاكم الأفلاق إلى وزارة الخارجية العثمانية، بتاريخ
12 ذو الحجة سنة 1266هـ / 19 أكتوبر سنة 1850م

بخصوص حاكم الأفلاق الجديد، فقد أرسلت دولة النمسا محررات إلى الدولة العلية بهذا الشأن، وجاء في مضمونها، أنه سوف يتم اتباع أصول جيدة بالنسبة لمسألة نقل المؤن والأمتعة عبر الأفلاق من الدول الأجنبية والأوروبية إلى الدولة العلية والعكس، ولقد أخبرني الجنرال النمساوي بأن الدولة العلية العثمانية على علم بهذه الامتيازات الجديدة، ولهذا السبب فإنني قمت بإرسال هذه المحررات للتأكيد على وصول هذه المعلومات إلى الباب العالي، ومن ناحية أخرى فإنه وردت مذكرة إلينا بخصوص تجارة الملح والذي ستقوم الدولة العلية بإرساله إلينا، ولقد تمّ الاتفاق على ضرورة تسهيل هذه المسألة، ومراعاة الشروط المتعاهد عليها دون خلل، وسوف يتمّ الاستفادة من المملكتين الأفلاق والبغدان في هذه المسألة (نقل الملح) عبر الدانوب. وفيما يتعلق بالمسألة العالقة حول هاتين المملكتين فقد جرت مناقشات بين الجانبين العثماني والجانب النمساوي عبر وزراء الخارجية، وتمّ بذل جهود مشكورة بنوايا خالصة، وهذا يعد توثيقاً للعلاقات الوطيدة بين النمسا والدولة العلية العثمانية حيث إن كافة المناقشات جرت في هذا الإطار (1).

(1) جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيقات الدولة، رئاسة داشرة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، غرفة الترجمة. كود التصنيف : هـ . ر . ت . و ، رقم الملف : 413، ترتيب : 33، وثيقة : 3 ، ورق : 4 ، تاريخ : 1865/10/9م ، رقم الملف الأصلي : 284 ، ميكرو فيلم : فيينا 200 .

ملحق (24)

ترجمة التقرير المرسل من قبل الباب العالي إلى سفارة النمسا، بتاريخ 23 ذي القعدة 1278هـ / 22 مايو سنة 1862م، حول التوقيع على المعاهدة التجارية.

أثناء التوقيع على هذه المعاهدة التجارية الجديدة، فقد قام الباب العالي بإرسال محررات إلى وزير خارجية النمسا حول اتفاقية سير السفن التجارية بين النمسا والدولة العلية، وكيفية نقل المواد التجارية بين الدولتين، وتمّ الاتفاق على أن تقوم الدولتان بتذليل كافة العقبات أمام هذه التجارة من أجل حرية تحرك السفن التجارية، وكذلك تحديد التعريفات الجمركية الجديدة، وضرورة وجود سندٍ رسمي مع السفن التي تدخل من وإلى الدولتين، ولقد حرر بيان به كافة البنود الموجودة في هذه المعاهدة، وتمّ التأكيد على سرعة تبادل التصديق عليها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر.

من قبل الباب العالي

ترجمة التقرير المرسل إلى سفارة النمسا بتاريخ 6 ذي القعدة سنة 1278هـ / 2 مايو سنة 1862م أثناء التوقيع على المعاهدة التجارية الجديدة، لقد اتفق وزراء خارجية الجانبين من خلال سفير النمسا لدى الدولة العلية على السلع التي سيتمّ نقلها بينهما، وكذلك الرسوم الجمركية الخاصة بكل سلعة، وتحديدها، وأيضاً التعليمات المنوطة بهذا الشأن⁽¹⁾.

ملحق (25)

أمر سامي إلى وزارة المالية

لقد جاءت سفينة بحرية نمساوية وعليها البحار بترانج ربان السفينة النمساوية التجارية هذه، وكانت على وشك الغرق والتلف وصدرت الأوامر السنية على الفور بتقديم العون والمساعدة العثمانية لهذه السفينة، وأن ترسو على الموانئ العثمانية القريبة وتنتظر إلى أن تتحسن الأحوال البحرية⁽²⁾.

(1) جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشفيات الدولة، رئاسة داشرة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، غرفة الترجمة، كود التصنيف: هـ . ر . ت . و، رقم الملف : 472، ترتيب : 56، وثيقة : 5، ورق : 2، تاريخ : 1865/5/20م، رقم السجل الأصلي : 349 . ميكرو فيلم : فيينا 29 .

(2) جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشفيات الدولة، وزارة الخارجية، قلم المكاتب. رقم الملف: 347، كود التصنيف: 84، تاريخ: 1 صفر 1277.

ملحق (26)

ترجمة التقرير المرسل من قبل وزارة الخارجية العثمانية الجلييلة إلى سفارة النمسا، بتاريخ
16 رمضان 1280 هـ / 24 سبتمبر 1864 م.

بناء على المساعي التي يبذلها الجانبان السلطنة السنية، والإمبراطورية النمساوية، فقد تمّ الاتفاق بين الجانبين على مسألة تأمين الحدود، ونقل القوات اللازمة بالمثل، وتسليم الرعايا بين الجانبين من خلال السفراء، والعمل على تأمين الأمن والسلام في سائر الولايات الحدودية، والإيالات الحدودية، ولقد أرسلت دولة النمسا مبعوثاً لها من أجل التأكيد على هذه القاعدة، وحماية الحدود، وتوفير الأمن والطمأنينة، ولكن مع الأسف فإن الدولة العلية العثمانية لم يكن لديها علم بشأن الأعراف القانونية الدولية، وحدثت بعض التحركات والمراسم التي تتعارض مع الأعراف الدولية، وبموجب قاعدة الصداقة الموجودة بين الدولتين فإنه سوف يتم إرسال قوات بالمثل بين الدولتين، وسوف تقوم فيينا بتأييد هذا من خلال مبعوثيها، ولقد تمّ إرسال محررات بذلك بين الجانبين وتمّ اتخاذ قرار من أجل تأمين البنود الموجودة في المعاهدة (1).

ملحق (27)

صورة ترجمة التعليمات الواردة من السيد قلاجك قنصل دولة النمسا إلى السيد غروبر،
بتاريخ 8 جمادي الثاني 1753 هـ / 12 ابريل 1753

نظراً لوجود مجموعة من المشاكل بين دولة النمسا والدولة العثمانية، وفي مقدمة هذه المشاكل؛ ندرة الرسائل، والكتب الخاصة بالفنون والعلوم والصرف، وسائر الصنائع، باللغة الأجنبية، لتعرّف النمسا جيداً على الدولة العثمانية، فقد صدر أمر من إمبراطور النمسا بإرسال مجموعة من هذه الكتب المطبوعة الى سائر الدول الأخرى، لا سيما الكتب النادرة في هذه العلوم، وقد تمّ التنبيه على سائر الضباط ومسؤولي النمسا بمراعاة هذه المسألة، ومن ناحية أخرى فقد تمّ عرض هذا الامر على السفير العثماني لدى فيينا رفعت باشا لتقديم هذه الكتب وعرضها على جناب الصدر الأعظم والسلطان (2).

(1) جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيقات الدولة، رئاسة داشرة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، القسم السياسي، كود التصنيف: هر.س.ي.س، رقم الملف: 208، ترتيب: 32، وثيقة: 4، ورق: 5، تاريخ: 1864/9/24 م، رقم الملف الأصلي: د.1520-1.

(2) أسطوانة رقم 10، جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيقات الدولة، دائرة رئاسة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، القسم السياسي، كود التصنيف: هر.س.ي.س، رقم الملف: 204، ترتيب: 22، وثيقة: 2، ورق: 3، التاريخ: 1853/4/12، رقم الملف الأصلي: 1409.

ملحق (28)

ترجمة التقرير العالي المكتوب من قبل وزارة الخارجية العثمانية الجلييلة إلى سفير النمسا بتاريخ 23 ذي القعدة 1278 هـ / 22 مايو سنة 1862م، حول المعاهدة التجارية الجديدة.

كما يتضح لنا من مضمون مواد هذه المعاهدة التي تمّ التوقيع عليها فقد تعهدت كلُّ من الدولة العلية العثمانية والنمسا على تقوية أواصر التجارة، ونقل المون التجارية فيما بينهما، عبر إيالتي البوسنة والهرسك الحدودية، وجاء من مضمون المواد الموجودة في هذه المعاهدة؛ أنه لا بد من مراعاة كافة الشروط الواردة بخصوص التجارة البحرية عبر هاتين الإيالتين، وكذلك سداد التعريفية الخاصة خلال هذه المدة الخاصة بالمعاهدة، وفي الوقت نفسه فقد تمّ الاتفاق على تجديد هذه المواد من تلقاء نفسها، وتبادل التصديق على هذه المعاهدة خلال فترة وجيزة، ومراعاة التعريفية الجمركية القديمة. ولقد تمّ إبلاغ وزير الخارجية بالدولة العثمانية من قبل نظيره النمساوي، وسوف يتمّ العمل بهذه المعاهدة طبقاً للمواد المبينة بها⁽¹⁾.

ملحق (29)

بخصوص القوانين المتعلقة بمرتكب الجرائم بالنسبة لرعايا الدولة العثمانية والنمسا، فقد تقرر القبض على مرتكب هذه الجرائم وتسليمه لدولته، ولكن وردت محررات من قبل الباب العالي بتاريخ 27/صفر / 1271 هـ الموافق في 18/دسمبر / 1854م، ولقد قام صفوت أفندي وكيل وزارة الخارجية العثمانية باستقبال السفير النمساوي، وتم بحث هذه المسألة، ومن واقع التحقيقات فقد تبين أن هذه الأحداث حقيقة، وتمّ تقديم عريضة إلى الباب العالي في هذا الشأن من أجل تأمين رعايا الجانبين العثماني والنمساوي على هذه الحدود، وتمّ إيفاد يدعى مصطفى أفندي، من قبل الباب العالي لإيضاح وتناول هذه المسائل بالقدر الكافي، والعتفو عن جرائم هؤلاء المتهمين وتسليمهم إلى النمسا والعكس، وتم إبلاغ نائب وزير الخارجية العثماني صفوت أفندي بذلك⁽²⁾.

(1) جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيقات الدولة، رئاسة داشرة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، غرفة الترجمة. كود التصنيف: هـ . ر . ت . و . رقم الملف : 472 ، ترتيب : 56 ، وثيقة : 5 ، ورق : 2 ، تاريخ : 1865/5/20م ، رقم السجل الأصلي : 349 ، ميكرو فيلم : فيينا 29 .

(2) جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيقات الدولة، رئاسة داشرة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، غرفة الترجمة. كود التصنيف : هـ . ر . ت . و . رقم الملف : 156 ، ترتيب : 27 ، وثيقة : 2 ، ورق : 3 ، تاريخ : 1858/4/30م ، رقم الملف الأصلي : 332 . ميكرو فيلم : النمسا 35 .

ملحق (30)

ترجمة المحررات الواردة من قبل الملحق التجاري النمساوي، بتاريخ 9 ذي الحجة 1283هـ/
14 أبريل 1867م إلى وزارة الخارجية العلية.

إن المذكرة التي بعث بها قنصل النمسا بالسلطنة السنية، والملحق التجاري، تتناول حقيقة أوضاع البواخر الموجودة على الموانئ العثمانية، والتابعة لإمبراطورية النمسا، وتحمل سلع وأموال تجار النمسا، وطبقاً للمحررات الواردة، فقد تقرر تقديم كافة التسهيلات لهذه البواخر والسفن من قبل الدولة العثمانية، ومن المقرر أن تتحرك هذه السفن والبواخر إلى موانئ النمسا وفرنسا لتفريغ هذه الشحنات، وبيع هذه السلع، وتَم ذلك بموجب المذكرة المعروضة من قنصل النمسا والملحق التجاري .

يعمل بموجب المذكرة. (1)

ملحق (31)

ملخص المحررات الواردة من الكونت ديلينازي النمساوي، رمضان 1234هـ/يوليو 1819م.

لقد وردت محررات من المستشار والملحق النمساوي ديلينازي حول نقل بعض رعايا المجر وإيطاليا طبقاً للاتفاقيات والمعاهدات الموجودة، وتفيد هذه المحررات أن قنصل النمسا قد أبلغ الدولة العلية بضرورة تسليم ونقل الرعايا المجريين والإيطاليين إلى النمسا نظراً لأن إقامتهم بالدولة العلية غير شرعية، ولقد وردت محررات من وزارة الخارجية العثمانية بهذا المضمون أيضاً . ومن المقرر عدم مخالفة أي بند من بنود المعاهدات التجارية والسياسية المبرمة بين الجانبين العثماني والنمساوي، وبالنسبة لمشكلة المجر والرعايا المجريين الذين لجؤوا الى حدود الدولة العثمانية، فقد طلب سفير وقنصل النمسا الدائم لدى الدولة العلية حل هذه المسألة على الفور من قبل وزارة الخارجية العثمانية. (2)

(1) أسطوانة رقم 10، جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشفيات الدولة، دائرة رئاسة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، غرفة الترجمة. كود التصنيف: هـ. ر. ت. و، رقم الملف: 327، ترتيب: 26، عدد وثيقة: 1، عدد ورق: 2، التاريخ: 1867/4/15، رقم السجل الأصلي: 115، رقم الميكروفيلم: النمسا 31.

(2) أسطوانة رقم 14، جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشفيات الدولة، دائرة رئاسة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، القسم السياسي. كود التصنيف: هـ. ر. س. ي. س، رقم الملف: 204، ترتيب: 24، عدد وثيقة: 63، الورق: 95، التاريخ: 1853/11/17، رقم السجل الأصلي: 127، رقم الملف الأصلي: د 1286.

ملحق (32)

سيدي صاحب العطف والحضور العالي، لقد قامت دول فرنسا وإنجلترا والنمسا بتوقيع معاهدة دفاع مشترك وعدم تجاوز للحدود، وبموجب ذلك فإنها أعلنت الحرب على روسيا، وأبلغت الروس رسمياً بذلك، ولقد ورد تلغراف وخطاب من قبل سفارة فيينا تضمن أحكام هذه المعاهدة، وتم فك شفرة هذا الخطاب وإرساله إلى جناب السلطان، وطبقاً لما ورد به فإنه سوف يتم إزالة كافة المشاكل الحاضرة من قبل دول الحلفاء بما يتماشى مع مصلحة السلطنة السنية وحماية أمنها، ولكن تفاصيل هذه الأحكام الخاصة بالمعاهدة المبرمة لم يتم التطرق إليها، ولقد تم الإبلاغ عن ذلك بصورة مبدئية.

25 شوال سنة 1271هـ / 16 يوليو 1855م.

معروض إليكم هذه المذكرة السامية للعرض على الصدر الاعظم لاطلاع السلطان على هذه المحررات، الخاصة باتفاق الدول المشار إليها حول إزالة كافة العوائق والمشاكل العالقة، والأمر والفرمان لحضرة من له الأمر.

26 شوال سنة 1271هـ / 17 يوليو 1855م.⁽¹⁾

ملحق (33)

إن سفير إمبراطورية النمسا العظمى جاء لزيارة وتفقد القصور والجوامع العظيمة للسلطين العثمانيين وجامع آيا صوفيا، واصطحب معه عدداً من المرافقين، وبعد إبلاغ المسؤولين العثمانيين المعنيين بالأمر فإنه لن يتم منعهم من إتمام هذه الزيارات السياحية هذه والتي تفيد في التبادل الثقافي بين البلدين النمسا والدولة العثمانية.

سفير إمبراطورية النمسا.⁽²⁾

(1) حرب القرم، ص 67 .

(2) جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشفيفات الدولة، وزارة الخارجية، قلم المكاتب. رقم الملف: 374، كود: 84، عدد الوثائق: 1/1، تاريخ: 13 شوال 1277.

ملحق (34)

ترجمة خطاب وارد من فرانس جوزيف إمبراطور النمسا بتاريخ 11 ربيع الثاني 1269هـ / 22 يناير 1853م إلى جناب السلطان العثماني.

بخصوص حل المشكلات والصعوبات العالقة بين الدولتين بشكل مباشر، فإن إمبراطور النمسا يولي هذه المسألة اهتماماً بالغاً وليس لدينا شك في أن جناب السلطان العثماني يحمل نفس الاهتمام بهذه المسألة، وسوف تقوم السفارات بحل هذه المسائل بدون أي وساطة ولقد تمّ إبلاغ وكيل سفارة النمسا الكونت ده لينازي بهذا الأمر، حيث إن القنصل المشار إليه سوف يقوم بمناقشة الأمر مع العديد من وكلاء ورجال الدولة العثمانية، وهذه هي المهمة الأولى والأساسية لهذا المسؤول النمساوي، وتكمن مسؤولية هذا السفير النمساوي في حل كافة الشكاوى الخاصة برعايا النمسا، وتقوية العلاقات النمساوية – العثمانية بشكل مباشر، في ضوء هذه المناقشات المتواصلة مع رجال الدولة العلية العثمانية (1).

ملحق (35)

ترجمة عريضة مقدمة من حاكم الأقالق بتاريخ 12 ذي الحجة 1266هـ / 19 أكتوبر 1850م، إلى نظارة الخارجية الجلية

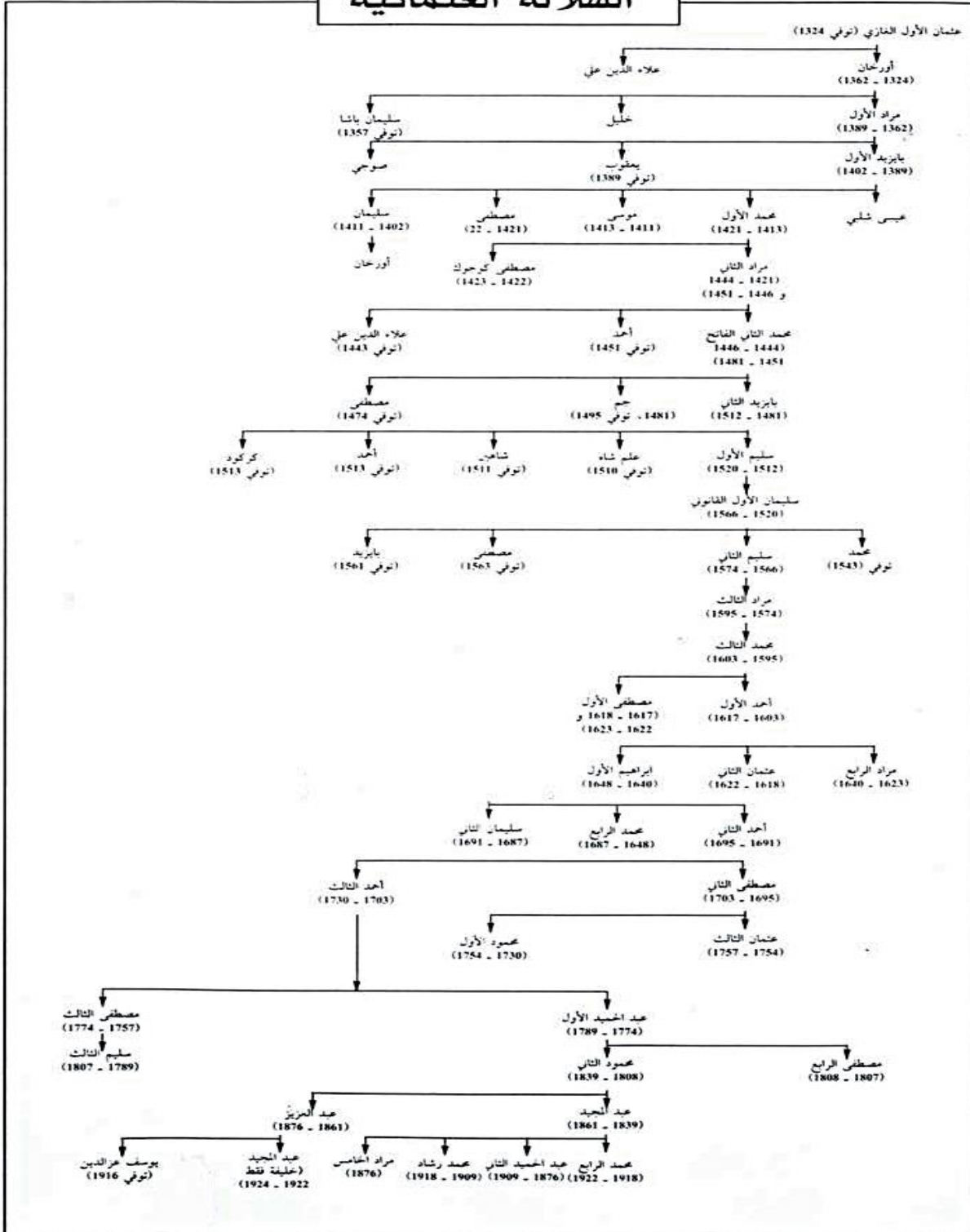
فيما يتعلق بخصوص البرقية التي بعث بها سفير النمسا بالدولة العثمانية، فإن دولة النمسا قررت التعامل مع الدولة العثمانية وفقاً للنظم الجديدة، ولقد تمّ إرسال الجنرال دلينازي لهذا الامر، وعلمت بأن هذه المسألة محل نقاش، وسوف تقوم الدولة العثمانية والنمسا بتناولها والعمل على حلها بشكل مباشر هذه المرة ودون وساطة تدخل من أي شخص. وبالنسبة للضرائب والأموال المفروضة على هذه الإيالات والولايات الحدودية وهي الأقالق والدانوب فإنه تقرر سدادها بشكل دوري من قبل عمال الدولة العثمانية على هذه الإيالات، ومن ناحية أخرى، فقد أكد سفير النمسا على ضرورة تقوية أو اصر الصداقة والعلاقات القائمة بين النمسا والدولة العلية العثمانية، وتمّ اتخاذ كافة الإجراءات التي تدعم هذه العلاقات (2).

(1) أسطوانة رقم 10، جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيقات الدولة، دائرة رئاسة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، غرفة الترجمة. كود التصنيف: هـ.ر.ت.و، رقم الملف: 155، ترتيب: 25، عدد وثيقة: 2، عدد ورق: 3، التاريخ: 1854/5/31، رقم السجل الأصلي: 7: 12، رقم الميكروفيلم: النمسا: 78.

(2) جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لأرشيقات الدولة، رئاسة الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، غرفة الترجمة. كود التصنيف: هـ.ر.ت.و، رقم الملف: 413، ترتيب: 33، عدد وثيقة: 3، عدد ورق: 4، التاريخ: 1850/10/19، رقم السجل الأصلي: 2841، رقم الميكروفيلم: النمسا: 200.

ملحق (36)

السلالة العثمانية

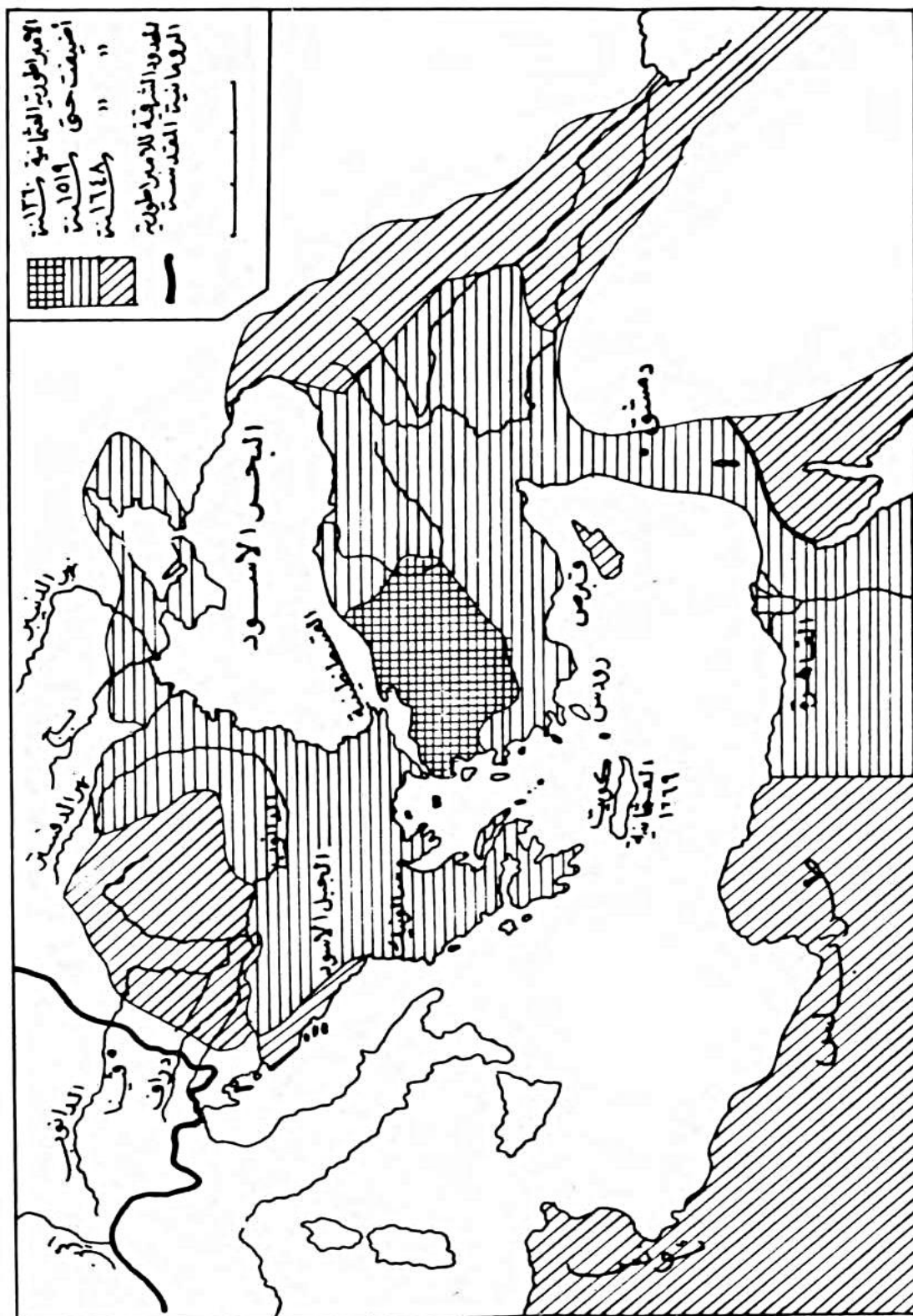


التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

ثريا فاروق | دونالد كوانتر | بروس ماك غوان | شوكت باموك، تحرير خليل ابلجك بالتعاون مع دونالد كوانتر، ترجمة د/ قاسم عبده قاسم،

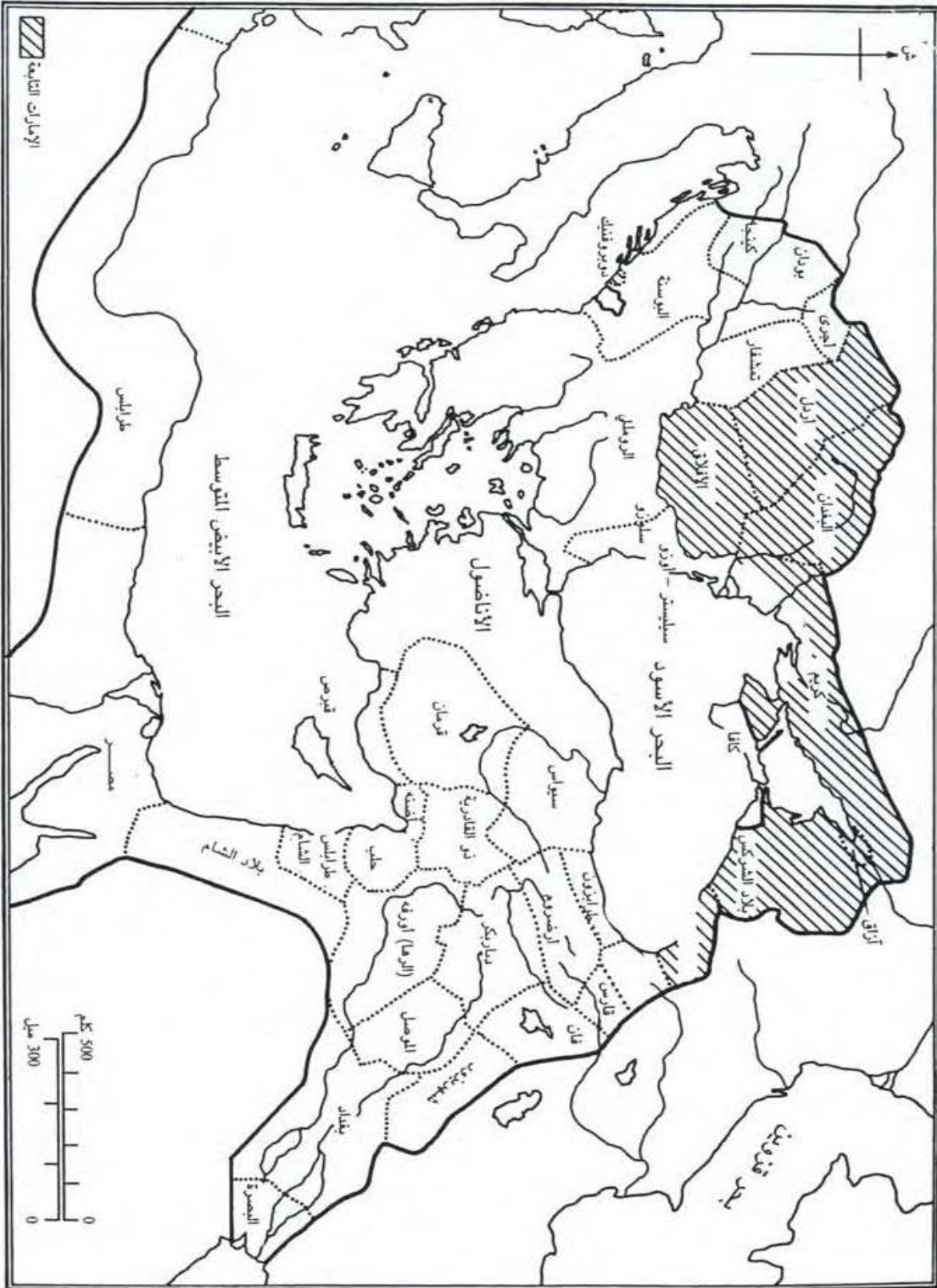
المدار الإسلامي / بيروت، ج 2، ط الأولى 2007

ملحق (37)



مفسر: أصول التاريخ الأوروبي الحديث.

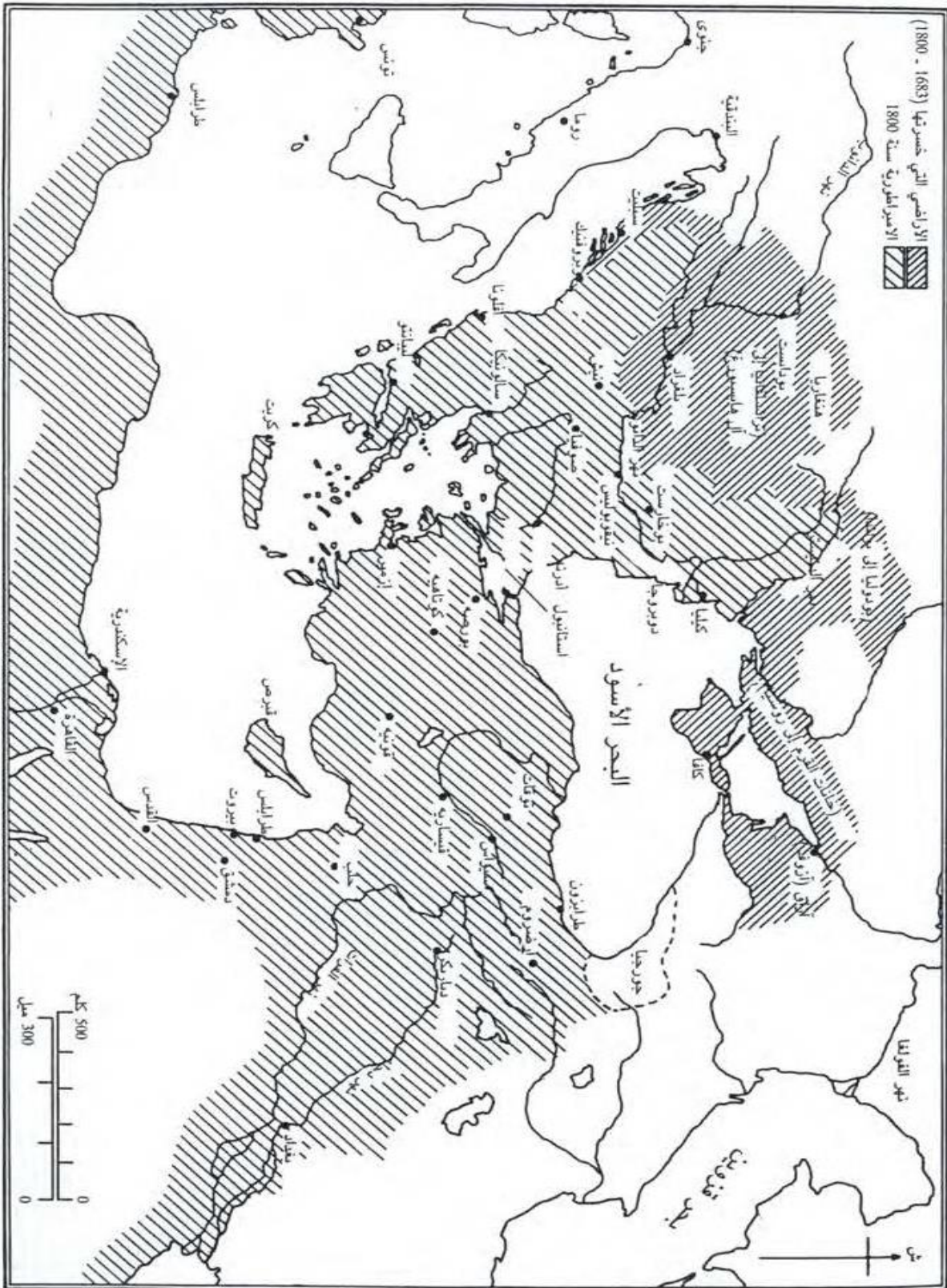
ملحق (38)



3. الولايات العثمانية والإمارات التابعة، 1609.

خليل اينالچك | دونالد كواترات، ترجمة د/ قاسم عبده قاسم، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

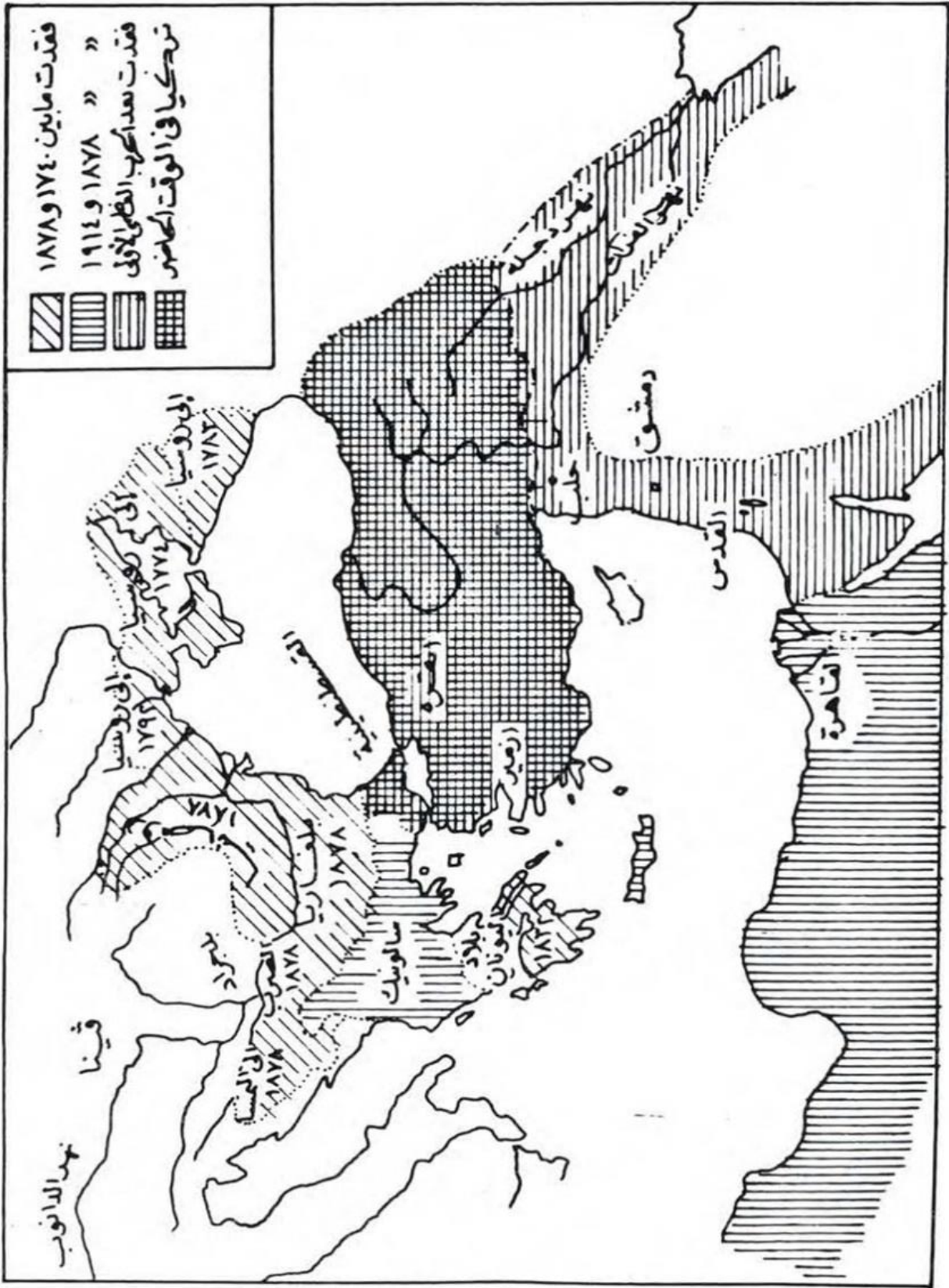
ملحق (41)



4. الإمبراطورية العثمانية، 1683-1800

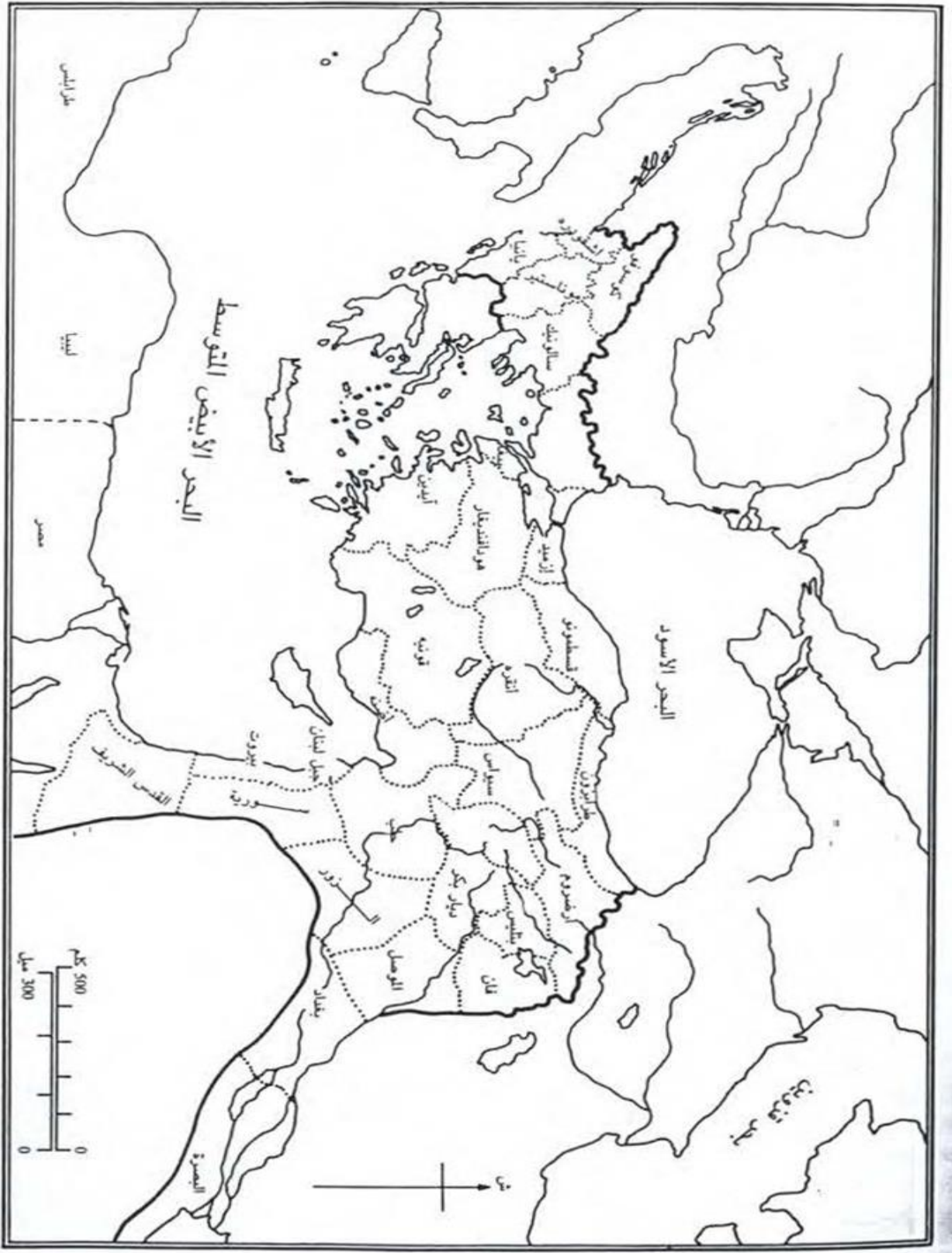
خليل اينالچك | دونالد كواترات، ترجمة د/ قاسم عبده قاسم، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

ملحق (42)



فشر: أصول التاريخ الأوروبي الحديث

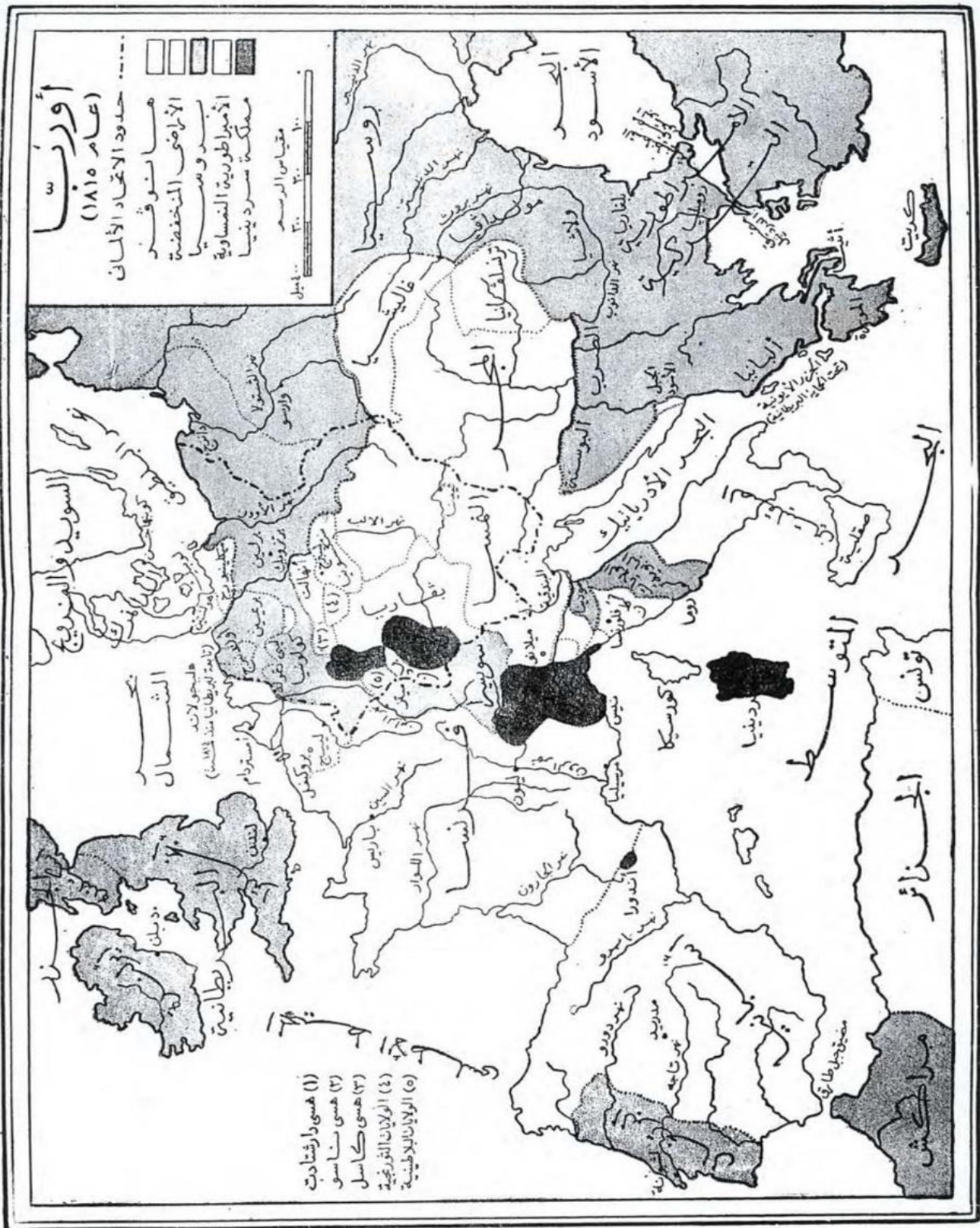
ملحق (43)



6. الولايات العثمانية، حوالي 1900

خليل اينالچك | دونالد كواترات، ترجمة د/ قاسم عبده قاسم، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

ملحق (45)



١. ن. جرانيت / وآخر: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرون

ملحق (47)

أ - الاسرات الاوربية الحاكمة

اباطرة الامبراطورية الرومانية المقدسة
(اسرة الهابسبورج في النمسا)

١٥١٩ - ١٤٩٣	ماكسيماليان الأول
١٥٥٦ - ١٥١٩	شارل الخامس
١٥٦٤ - ١٥٥٦	فرديناند الأول
١٥٧٦ - ١٥٦٤	ماكسيماليان الثاني
١٦١٢ - ١٥٧٦	رودلف الثاني
١٦١٩ - ١٦١٢	متياس
١٦٣٧ - ١٦١٩	فرديناند الثاني
١٦٥٧ - ١٦٣٧	فرديناند الثالث
١٧٠٥ - ١٦٥٨	ليوبولد الأول
١٧١١ - ١٧٠٥	جوزيف الأول
١٧٤٠ - ١٧١١	شارل السادس (ماريا تريزا)
١٧٦٥ - ١٧٤٥	فرنسوا الأول
١٧٩٠ - ١٧٦٥	جوزيف الثاني
١٧٩٢ - ١٧٩٠	ليوبولد الثاني
١٨٠٦ - ١٧٩٢	فرنسوا الثاني

أصبح الإمبراطور منذ 1806 يعرف باسم إمبراطور النمسا. (1)

(1) عبدالمحمد البطريق / عبدالعزيز نوار: التاريخ الأوروبي الحديث، ص 497

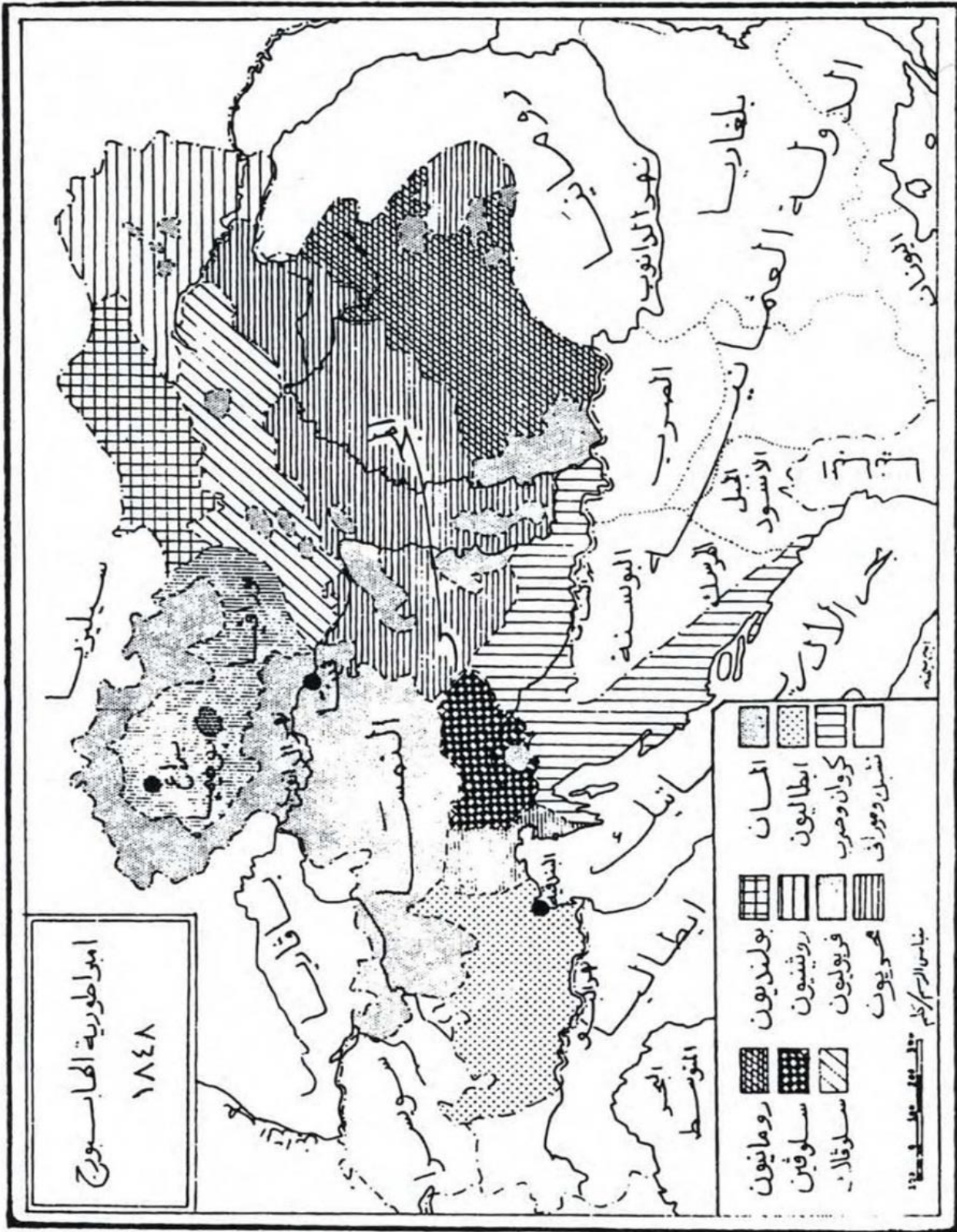
ملحق (49)



إمبراطورية شارل الخامس في عام ١٥٢٥ م

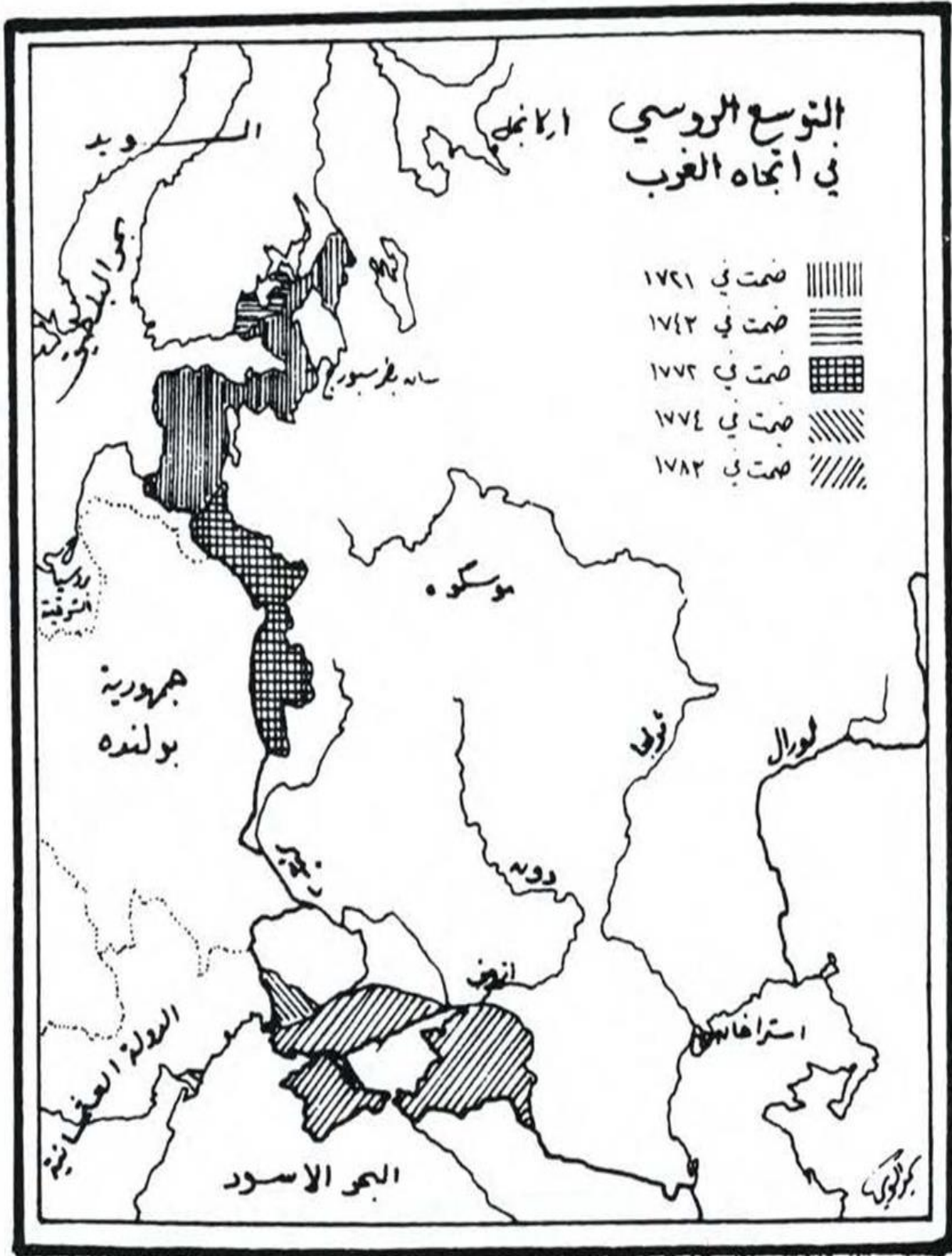
عبد العظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج1

ملحق (50)



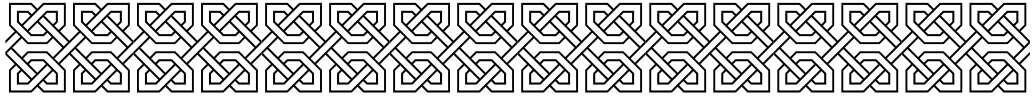
عبد العزيز نوار / عبد المجيد نفعلي: التاريخ المعاصر لأوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية

ملحق (52)



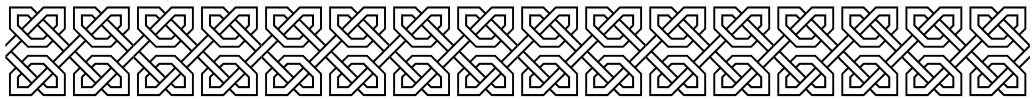
عبدالمجيد النعني: أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة 1848/1453م، دار النهضة العربية للطباعة بيروت 1983م

ملحق (53)



قَائِمَةٌ الْمُصَادِرُ

وَ الْمِرَاجِعُ



أولاً: المصادر والمراجع العربية والمعربة.

- (1) القرآن الكريم.
- (2) أبو شقرا، يوسف خطار: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تحرى فصلها وعلق على حواشيا وملاحقها ووضع مقدمتها: عارف أبو شقرا، معرض الشوف الدائم للكتاب، ب.ط.
- (3) أبو هشبة، عبدالله محمد: حرب المورة في الوثائق النمساوية، مراجعة أ.د. عبدالله بركات، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ط الأولى 1430هـ/ 2009م.
- (4) أبو زيدون، وديع: تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، الأهلية للنشر/ الأردن، ط الثانية 2011م.
- (5) أزوتونا، ديلماز: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتقديم: محمود الأنصاري، منشورات فيصل للتحويل/ تركيا، 1988م.
- (6) أمين، حمزة: الدولة العثمانية في الميزان، دار الفاروق/ مصر، ط الأولى 2007م.
- (7) أنيس، محمد: الدولة العثمانية المشرق العربي، 1514م – 1914م، مكتبة الأنجلو المصرية/ القاهرة، 1993م.
- (8) أوغلي، أمكل الدين: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، نقله إلى العربية: صالح السعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون/ إسطنبول، 1999م.
- (9) بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ترجمة: د. يسر جابر، ومراجعة: د. منذر جابر، دار الحداثة للنشر والتوزيع/ بيروت – لبنان ط الأولى 1988م.
- (10) باغبين، إساعيل / شاكر، محمود: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، مكتبة العبيكان/ الرياض، ط الثالثة 1422هـ/ 2001م.
- (11) بحري، فائقة حمزة: أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا، رسالة ماجستير تحت إشراف أ.د. يوسف الثقفى 1409هـ/ 1989م، جامعة أم القرى.
- (12) البدري، محمد عبدالستار: المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي، دار الشروق/ القاهرة، ط الأولى 2010م.
- (13) البطريق، عبدالحميد / نوار، عبدالعزيز: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، دار النهضة العربية/ بيروت – لبنان، ب.ط.
- (14) البطريق، عبدالحميد: التيارات السياسية 1815م – 1960م، دار النهضة العربية/ بيروت، ب.ط.
- (15) بكر، عبدالوهاب: الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن 18م، دار المعارف/ القاهرة، ط الأولى 1982م.
- (16) بن دهيش، أ.د. عبداللطيف بن عبدالله: قيام الدولة العثمانية، مكتبة النهضة الحديثة/ مكة المكرمة، ط الثانية 1416هـ/ 1995م.
- (17) بيلافيتش، تشارلز/ وآخر: تفكيك أوروبا العثمانية، ترجمة: د. عاصم الدسوقي، دار العالم الثالث/ القاهرة، ط الأولى 2007م.
- (18) الترحيني، محمد أحمد: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، دار الآفاق الجديدة/ بيروت، ط الأولى 1401هـ/ 1981م.
- (19) الثقفى، أ.د. يوسف: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، دار الحارثي للطباعة/ الطائف، ط الأولى 1998م.
- (20) الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق حسن محمد جوهر/ وعمر دسوقي، لجنة البيان/ القاهرة، ط الأولى، 1964م.
- (21) جرانيت، أ.ج. / تمبرلي، هرولد: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرون 1789م/ 1950م، ترجمة محمد أبو درة/ لويس اسكندر، مراجعة: أحمد عبدالكريم، مؤسسة سجل العرب/ القاهرة، 1967م.

- (22) الجمل، محمود جلال الدين: أوروبا في مجرى التاريخ (دراسة جغرافية)، مكتبة النهضة المصرية، 1969م.
- (23) الحداد، محمد حمزة: الجمل في الآثار والحضارة الإسلامية، مكتبة زهراء الشرق/ القاهرة، ب.ط.
- (24) حرب، محمد: العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية، 1414هـ/ 1994م.
- (25) حسون، علي: تاريخ الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي/ بيروت، ط الرابعة 1423هـ/ 2002م.
- (26) حسون، علي: محنة المسلمون في البلقان، المكتب الإسلامي/ بيروت - دمشق، 1997م.
- (27) حلیم، إبراهيم بك: التحفة الحليمية، مؤسسة المختار/ القاهرة، ط الأولى 1425هـ.
- (28) الحويري، محمود محمد: تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى، المكتب المصري، ط الأولى 2002م.
- (29) الدمشقي، أحمد بن يوسف القرماني: أخبار الدول وآثار الأول، عالم الكتب/ بيروت، ب.ط.
- (30) دوليا، نبيل ألكسندروفينا: الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، 1999م.
- (31) راشد، زينب عصمت: تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر، دار الفكر العربي/ القاهرة، 1421هـ/ 2000م، ب.ط.
- (32) الرفاعي، عبدالرحمن: عصر محمد علي، دار المعارف/ القاهرة، ط 1409هـ/ 1989م.
- (33) رمضان، عبدالعظيم: تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، الهيئة المصرية للكتاب، 1997م.
- (34) الزبيدي، مفيد: موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار أسامة/ الأردن - عمان، ط الأولى 2004م.
- (35) السبكي، آمال: أوروبا في القرن التاسع عشر، فرنسا في مئة عام، مكتبة النهضة المصرية/ القاهرة، ب.ط.
- (36) السروجي، محمد محمود: تاريخ أوروبا السياسي والاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري/ الإسكندرية، ب.ط.
- (37) السلطان، علي: تاريخ الدولة العثمانية، منشورات مكتبة طرابلس، ب.ط.
- (38) السيد، سيد محمد: انهيار الدولة العثمانية، مكتبة الآداب/ القاهرة، ب.ط.
- (39) السيد، سيد محمد: دراسات في التاريخ العثماني، دار الصحوة/ القاهرة، ط الأولى 1416هـ/ 1996م.
- (40) شرف، عبدالرحمن: أحاديث تاريخية، المطبعة العامرة، 1339هـ.
- (41) شمس الدين، زين العابدين: تاريخ الدولة العثمانية، دار المسيرة/ عمان، ط الأولى 1430هـ/ 2010م.
- (42) الشناوي، عبدالعزيز محمد: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتوحة عليا، مكتبة الأنجلو المصرية/ القاهرة، ب.ط.
- (43) الشناوي، عبدالعزيز: أوروبا في مطلع العصور الحديثة، مكتبة أنجلو المصرية، ط الثالثة، 1977م.
- (44) الصعيدي، الشيخ عبدالمتعال: المجددون في الإسلام في القرن الأول إلى القرن الرابع عشر، طبعة دار الفكر العربي/ القاهرة.
- (45) الصفار، شامي: المسلمون في يوغوسلافيا، دار المشواف/ الرياض، 1992م.
- (46) الصلابي، علي محمد: الدولة العثمانية، دار البيارق/ بيروت - لبنان، 1999م.
- (47) طقوش، محمد سهيل: تاريخ العثمانيين، دار النفائس/ بيروت - لبنان، ط الثانية 1429هـ/ 2008م.
- (48) طوسون، عمر: الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة ب(حرب القرم) 1853م - 1856م، دراسة: د. حمدنا الله مصطفى، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ط الثالثة.
- (49) ظاهر، مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، دار الفاريا ب/ بيروت - لبنان، ط الرابعة، 2009م.
- (50) العظم، حقي: تاريخ الدولة العثمانية مع اليونان، مطبعة الترقى/ مصر، 1319هـ/ 1902م.
- (51) الغازي، أماني جعفر صالح: دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، دار القاهرة/ القاهرة، ط الأولى 2007م، وهي رسالة ماجستير بجامعة أم القرى تحت إشراف أ.د. يوسف الثقفي.
- (52) غور يانوف: السياسة الروسية العثمانية، ترجمة: مجار اسكندري، الناشر: مكتبة القنعة/ إسطنبول، ب.ط.
- (53) الفاروقي، ثريا: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: د. حاتم الطحاوي، مراجعة: عمر الأيوبي، دار المدار

- الإسلامي، ط الأولى 2008م.
- (54) قطاوي بك، رينية / قطاوي، جورج: محمد علي وأوروبا، نقله من الفرنسية: د. ألفريد يلوز، دار الوثائق القومية/ القاهرة، 1429هـ/ 2008م.
- (55) كينزوس، جون باتريك: القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية، ترجمة: ناهد الدسوقي، منشأة المعارف/ الإسكندرية، ب.ط.
- (56) كواترات، دونالد: الدولة العثمانية 1340هـ/ 1922م، تعريب: أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان/ الرياض، ط الأولى 1424هـ/ 2004م.
- (57) كولنز: العثمانيون في أوروبا، ترجمة: عبدالرحمن الشيخ، الهيئة المصرية للكتاب، 1993م.
- (58) لويس، برناد: إسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تعريب: د/ سيد رضوان علي، الدار السعودية، ط الثانية 1402هـ/ 1982م.
- (59) مانتران، روبير: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات/ القاهرة، ط الأولى 1993م.
- (60) المحامي، محمد فريد: تاريخ الدولة العثمانية تحقيق إحسان حتي، دار النفائس/ بيروت – لبنان، ط الأولى 1401هـ/ 1981م.
- (61) مخلوف، ماجدة: تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني (رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني)، دار الآفاق العربية 1430هـ/ 2009م.
- (62) مداح، أميرة: نظرة متأنية في تاريخ الدولة العثمانية، دار الحارثي للطباعة/ الطائف، ط الأولى 1998م.
- (63) المصري، جميل عبدالله: حاضر العالم الإسلامي وقضايا المعاصرة، مكتبة العبيكان/ الرياض، ط التاسعة 1425هـ/ 2004م.
- (64) مصطفى، أحمد عبدالرحيم: أصول التاريخ العثماني، دار الشروق/ مصر، ط الرابعة 2010م.
- (65) المطري، السيد خالد: جغرافية أوروبا المعاصرة، الدار السعودية للنشر / جدة، ط الأولى 1427هـ/ 2009م.
- (66) المنجد: في اللغة والأعلام، دار المشرق/ بيروت – لبنان، ط الرابعة والثلاثون.
- (67) النعني، عبدالمجيد / نوار، عبدالعزيز: تاريخ أوروبا المعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية/ بيروت، 1406هـ/ 1986م.
- (68) النعني، عبدالمجيد: أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة 1453هـ/ 1848م، دار النهضة العربية/ بيروت، 1983م.
- (69) توار، عبدالعزيز سليمان: تاريخ أوروبا الحديث منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية 1789 – 1871م، دار الفكر العربي/ القاهرة، 1430هـ/ 2009م.
- (70) نوار، عبدالعزيز: تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي/ القاهرة، 1419هـ/ 1998م.
- (71) الهاشمي، عبدالمنعم: الخلافة العثمانية، دار ابن حزم/ بيروت – لبنان، ط الأولى 1425هـ/ 2004م.
- (72) يحيى، جلال: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث/ الإسكندرية، ب.ط.

ثانياً: المراجع التركية.

- 1) A.B. ،Sirokorad: Rusların Gözünden 240 Yıl Kiran Kirana Osmanlı-Rus Savaşları ، Kirim-Balkanlar-93 Harbi Ve Sarıkamis ،[In Turkish] ، Istanbul: Selenge Yayınları ،2009.
- 2) Ahmet Cevdet ،Paşa: Tarih-I Cevdet [In Turkish]. İstanbul: ÜÇDal NeşRiyat ، Mümin Cevik Ve Ortagi Koll. Sti ،1966 ،Onikinci Clit.
- 3) Aksun ،Ziya Nur. :Osmanlı Tarihi : Osmanlı Devleti'nin Tahlilli ،Tenkidli Siyasi Târihi [In Turkish] ، Istanbul: Ötüken Nesriyat A.S. ،Üeüncü. Cilt ،B.T..
- 4) Ali Sevim،\ YaşAr YüCel: Türkiye Tarihi ،Volume Iv ،Osmanlı Dönemi (1730-

- 1861) [In Turkish]. Ankara 'Türk Tarih Kurumu Basımevi '1992.
- 5) Arasli 'Altan. :Avrupa'da Türk İzleri - 1 '[In Turkish]. Ankara: Kültür Bakanlığı,Yayınlari '2001.
 - 6) Baykal 'Bekir Sıtkı: Osmanlı Sefirleri Ve Sefaretnameleri [In Turkish]. Ankara: Türk Tarih Kurumu Basımevi '1968.
 - 7) Bir Heyet Tarafından Hazırlanmıştır. Resimli-Haritali Mufassal Osmanlı Tarihi [In Turkish]. İstanbul: Güven Yayınevi '1972 'Cilt,6.
 - 8) Bozbora 'Nuray. :Osmanlı Yönetiminde Arnavutluk Ve Arnavut Ulusçulugu'nun Gelisimi [In Turkish] ' Boyut Maibaacilik A.S '1997.
 - 9) Cabuk 'Vahid: Kur İu Sunulan Cumhuriyete Büyük Osmanlı Tarihi 'Emre ' Yayinlari 'İstanbul 'Sekizinci Cilt.
 - 10) Danisman 'Zuhuri. :Osmanlı İmparatorluğu Tarihi 'Xii[In Turkish] ' İstanbul: Yeni Matbaa '1966.
 - 11) Danismend 'İsmail Hami. :İzahlı Osmanlı Tarihi Ktonolojisi (1924-1703) '[In Turkish]. İstanbul: Türkiye Yayınevi 'Cilt,B.T.
 - 12) Djuvara 'T. G. \Sekip Emir. : Türkiye'yi Parçalama Planları ' 100 Plan : Haçlı Taassubu-Türkiye Düşmanlığı [In Turkish] ' Tercüme: Yakupüstün 'Ankara: Türkiye Diyanet Vakfı 'Yayınlari 1993.
 - 13) Fahmi 'Huseyin: Devletlerin Hukuklarının Özeti. Diplomata Bendin Gelistirmesi ' Onun Hedefleri Ve Şartları 'Osmanlı Baskı\İstanbul '1300.
 - 14) Faya 'Mehmet Alaa Ai Dinyalgin: Osmanlıdevletin Uzerine Batı Tesirin Kültür Şekilleri: Osmanlı Sefaretlerin Kitapları 'Osmanlı Tarihi Şekillerinden Bir Şekil. \Osmanlı Dusuncenin Qelistirmesi 'Arastırma Ve Yontem Merkezi 'Ankara Üniversitesi\7adet\ 1996.
 - 15) Göçen 'Hayreddin Nedim.: Belgelerin Dilinden Osmanlı Ve Avrupa (Vesaik-I Tarihiye Ve Siyasiye Tettebbuâtı). Sadeleştirip Yayına Hazırlayanlar: Dr. İshak Keskin- Dr. Ali Ahmetbeyoğlu 'İstanbul : Selis ' 2008.
 - 16) Haddad 'Michele: Halil Şerif Paşa 'Bir İnsan 'Çevirmen Elif Gökteke 'Ankara Yayınevi P 'Aralık '2001.
 - 17) Jorga 'Nicolae.: Osmanlı İmparatorluğu Tarihi (1451-1538),. Çeviri: Niküfer Epçeli - Çeviri Kontrol: Kemal Beydilli 'Yeditepe Yayınevi \ İstanbul '2005.
 - 18) Karal 'Enver Ziya: Osmanlı Tarihi 'Vi. Cilt 'İslahat Fermanı Devri 1856-1861 [In Turkish] ' Ankara: T. T. K. Basımevi '2 Baskı,1976.
 - 19) Kilic 'Musa: Osmanlı Hariciyesinde Gayrimüslimler (1836-1876) 'Doktora 'Tez Banışmanı. Prof. Dr. Musa Çadirci 'Ankara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Tarih (Yakınçağ Tarihi) Anabilim Dalı 'Ankara-2009.
 - 20) Koran 'Argemne: Avrupa Da Osmanlı Devamlı Başlıklar Ve Birinci Sosyal 1793 - 1821 'Ankara 1988 'Baskı 2.
 - 21) Kurtaran 'UğUr: Osmanlı Diplomasi Tarihinden Bir Kesit : Osmanlı Avusturya Diplomatik İlişkileri '1526-1791 [In Turkish]. Kahramanmaraş '2009.
 - 22) Lewis 'Bernard: Modern Türkiye'nin Doğuşu 'İngilizceden Çeviren: Doç Dr. Metin Kıratlı.. Ankara: Türk Tarih Kurumu Basımevi '1970.
 - 23) Ortaylı 'İlber: Osmanlı İmparatorluğu'nde İktisadi Ve Sosyal Değişim 'Siyasal Bilgiler Fakültesi 'Ankara Üniversitesi 'Makalelerl 'Ankara/2000.
 - 24) Ortaylı 'İlber: Osmanlı'da Milletler Ve Diplomasi 'Segmeeserleri 111 'Türkiye Banksı.
 - 25) Öztuna 'Yılmaz. :Osmanlı Devleti Tarihi. T.C Kültür Bakanlığı Yayınları / Ankara-

- Yayımları Dairesi Başkanlığı- Osmanlı Dizisi 1 †Birinci Cilt.
- 26) Öztuna †Yılmaz: Devletler Ve Hânedanlar; Türkiye (1074 - 1990) †T. C. Xültür Ve Turizm Rakanlığı Yayınları †Ankara - 2005 †Cilt:2 †İlaveli3. Baskı.
 - 27) Sander †Oral. :Anka'nin Yükselisi Ve Düsüsü †Osmanli Diplomasi Tarihi Uzerine Bir Deneme [In Turkish]. Ankara: Imge Kitabevl Yayınları †6. Baskı †2010.
 - 28) Süreyyâ †Mehmed , - Sicill-İ Osmâni: Yayına Hazırlayan: Nuri Akbayar - Eski Yazıdan Aktaran: Seyit Ali Kahraman - Kùltür Bakanlıđı İle Türkiye Ekonomik Ve Toplumsal †Tarih Ve Vakfı'nım Ortak Yayınıdır - İstanbul. Nisan 1996 †C2 .
 - 29) Türk Dünyası El Kitabı. [Cografya-Tarin]: Birinci Cilt †[In Turkish]: Ankara: Türk Kùltürünü Arastırma Enstitüsü †2001.
 - 30) Türkiye Diyanet Vakfı: İSlâm Ansiklopedisi 11 [In Turkish]. İstanbul †1995,Cilt 11.
 - 31) Yılmaz †Ömer Faruk : Belgelerle Osmanli Târihi:Tashin: Absükadir Dedeagku-Nuri Barut †[In Turkish] †İii Cilt †2. Baskı,. Istanbul 1999.

ثالثاً: المراجع الألمانية.

- 1) Agstner †Rudolf \ Elmar Samsinger (Hg.): Österreich In Istanbul †"K. (U.) K. Präsenz Im Osmanischen Reich" †With Abstracts In English \ Varlıđı Türkee Özetler †Lit Verlag Gmbh & Co. Kg †Wien. 2010 †Band 1/2/3.
- 2) Aksit †Ahmet: Die Widerspiegelung Der Österreichischen Einflüsse Auf Die Osmanische Modernisierung Im 19. Jahrhundert In Werken Des Osmanischen Botschafters Sadik Rifat Paşa †Eingereicht Am: Institut Für Geschichte †Begutachter: Univ. Prof. Dr. Wolfdieter Bihl †Diplomarbeit Zur Erlangung Des Magistergrades Der Philosophie Aus Der Studienrichtung Geschichte Eingereicht An Der Universität Wien .
- 3) Béhar †Pierre/ Bogner †Ralf; Österreich Und Die Türkei Kontakte Und Wechselbeziehungen †Vorträge Des Kolloquiums An Der Universität Des Saarlandes Vom 21. Und 22. Juni 2012 †Georg Olms Verlag †Hildesheim Zürich New York †2013.
- 4) Beller †Steven. :Geschichte Österreichs [In German]. Fachbibliothek Für Geschichtswissenschaften †Universität Wien †Böhlau Verlag Wien Köln Weimar.
- 5) Bertrand Michael Buchmann: Östewr Und Dos Osmanische Reich † Fachbibliothek Für Geshichts Wisschschaften †Universität Wien.
- 6) Dr. Constant Von Wurzburg: Biografisches Lexikon Des Kaisethum Österreich † Erhaltend †Die Lebensskizzen Der Denkwürdign Personen †Welche Seit 1750 In Den Österreichischen Kronl ÄNdern Geboren Wurden †Darin Gelebt Und Gewirkt Haben †Dreiundzwanziger Theil. Podlaha – Proksch Osten †NachträGe – Iv. Folge †Wien 1872.
- 7) Edgarhösch Und Karl Nehring: Daniel Bertsch Anton Prokesch Von Osten (1795-1876) †Ein Diplomat Österreichs In Athen Und An Der Hohen Plorte † BeiträGe Zur Wahrnehmung Des Orients Im Europa Des 19. Jahrhunderts †Für Das Südost- Institut München †R. Oldenbourg Verlag München †2005.
- 8) Eingereicht Von Manfred Sauer: Österreich Und Die Levante (1814-1838).
- 9) Eva Obermayer Marnach: F. Hillbrand-Grill †E. Lebsaft †H. Reitterer † Österreichische Biografisches Lexikon 1815-1950 †Velagder Österreichische Akademie Der Wissenschaften †Band †VIII. Wien 1983.
- 10) Feigl †Inanc\ Heuberger †Valeria\ Pittioni †Manfred\ Tomenendal † Kerstin: Auf

- Den Spuren Der Osmanen In Der Oesterreichischen Geschichte †Wiener Osteuropa Studien †Herausgegeben Vom: Oestreichen Ost- Suedosteuropa Institut † Praesident: Univ.-Prof. Dr. Arnold Suppan †Direktor: Univ.-Prof. Dr. Peter Jordan †Europaeschen Verlag Der Wissenschaften †Frankfurt Am Main Berlin Bern Bruxelles New York Oxford Wien †Band 14.
- 11) Kargl †Angelika : Studien Zur Österreichischen Internuntiatour In Konstantinopel 1802 - 1818 †Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgrades An Der Philosophischen Fankultät Der Universität Wien †Wien †1973
 - 12) Kerstin Tomendal : Das Türkische Gesicht Wiens, Böhlau Verlag Wien †Köln † Weimar †Wien \1999.
 - 13) Kerstin Tomendal: Dastürkische Gesicht Wiens †Böhlav. Verlag Wien †Köln † Weimar †Wien 1999.
 - 14) Markom †Eveline : Die Diplomatischen Beziehungen Österreichs Zum Osmanischen Reich Im 18. Jahrhundert; Unter Besonderer Berücksichtigung Der Orientalischen Akademie In Ween ; Diplomarbeit Zur Erlangung Des Magistergrades Der Philosophie Aus Der †Studienrichtung Geschichte Eingereicht An Der Geistes - Und Kulturwissenschaftlichen †Fakultät Der † Universität Wien †Fachbibliothek Für Geschichtswissen Schattien Universität Wien, 2001.
 - 15) Marlene †Kurz\ Martin †Scheutz\ Kari †Vocelka\ Und Thomas †Winkeelbauer : "Das Osmanische Reich Und Die Habsburgermonarchie " Akten Des Internationalen Kongresses Zum 150-Jährigen Bestehen Des Instituts Für Österreichische Geschichtsforschung †Wien †22.-25. September 2004." Fachbibliothek Für Geschichtswissenschaften †Wien.
 - 16) Österreichisches Ost-Und Südosteuropa-Institut: Österreichisches Osthefte † Jahrgang 15 †Wien 1973.
 - 17) Quataert †Donald: Beihefte Zur Wiener Zeitschrift Für Die Kunde Des Morgenlandes †Unter Mitwirkung Von Arne A. Ambras †Hans Hirsch. Manfred Mayrhofer Und Gertrud Thausing Herausgegeben Von Andreas Tietze † Habsburgisch - Osmanische Beziehungen Relations Habsbourg - Ottomanes † Wien †26.- 30. September 1983 †Verlag Des Verbandes Der Wissenschaftlichen Gesellschaften Österreichs †Wien 1985 †Band 13 .
 - 18) Sauer †Manfred: Österreich Und Die Levante 1814-1838 †Dissertation Zur Erlangung Des Doktorgrades †An Der Philosophischen Fakultät Der Universität Wien †Wien †1971.
 - 19) Sauer †Manfred: Österreich Und Die Levante 1814 - 1838 †Dissertation Zuerlangung Des Doktorgrades An †Der Philosophischen Fakultät † Deruniversität Wien †1971.
 - 20) Scheuch †Manfred: Historischer Atlas Österreich †Christian Brandstaeter Verlag †Clit I †Wien 1994.
 - 21) Staudenmaier †Johannes: Hauptseminararbeit Diplomatische Beziehungen Zwischen Den Österreichischen Habsburgern Und Der Hohen Pforte † Universität Wien .
 - 22) Zöllner †Erich / Gutkas Karl: "Österreich Und Die Osmanen-Prinz Eugen Und Seine Zeit; Redigiert Von †Hermann Möcker; Register Erstellt Von †Bernhard Zimmerman" Österreichischer Bundesverlag-Wien

رابعاً: المراجع الإنجليزية.

- 1) Agoston Gabor, Masters Bruce, (2009) Encyclopedia Of The Ottoman Empire, Facts On File, Inc.
- 2) Alexander H. De Groot (2005) 'Dragomans' Careers: Change Of Status In Some Families Connected With The British And Dutch Embassies At Istanbul 1785-1829.
- 3) Bagbanci M.B., Bagbanci O.K., (2010) 'Urban Reforms Of Tanzimat: Early Urbanization And Transportation Practices In The Formation Process Of Turkish Reconstruction System (1839-1908) In Bursa The First Capital City Of Ottoman Empire', World Academy Of Science, Engineering And Technology.
- 4) Bairoch Paul, And Leboyer Levy Maurice: In Disparities In Economic Development Since The Industrial Revolution, New York: St. Martin's Press,
- 5) Baker R. L., Palmerston I. V. : "Palmerston On The Treaty Of Unkiar Skcessi." *The English Historical Review*, Vol. 43, 1928.
- 6) Bederman D. J. : "The 1871 London Declaration, Rebus Sic Stantibus And A Primitivist View Of The Law Of Nations." *The American Journal Of International Law* Vol. 82, No. 1, (Jan., 1988).
- 7) Bogert Elva : "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895" Phd Thesis, Tufts University, 1976.
- 8) Bogert Elva. "Austro-Hungarian Maritime Trade With The Ottoman Empire, 1873-1895." Phd Thesis, Tufts University, 1976.
- 9) Cengiz Orhonlu, Osmanli Imparatorlugunda Derbent Tesilati, Istanbul 1967.
- 10) Davison Roderic H.: *Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms*. Istanbul: Isis Press, First Printing, 1999.
- 11) Dslamoğlu-Dnan Huri (Ed.). *The Ottoman Empire And The World-Economy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).
- 12) Esteed Henry Wecham, The Habasburg Monachry, London Constable And Company Limited, 4th Ed., 1919.
- 13) F. Sugar Peter: *Southeastern Europe Under Ottoman Rule, 1354-1804* ., University Of Washington Press, Third Printing, 1996.
- 14) Faroqhi Suraiya (2004) "The Ottoman Empire And The World Around It" I.B Tauris & Co Ltd.
- 15) Faroqhi Suraiya. 2000. Osmanlı'da Kentler Ve Kentliler: Kent Mekanında Ticaret Zanaat Ve Gıda Üretimi 1550-1650. 3rd Ed. Translated By Neyyir Kalaycıoğlu. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları.
- 16) Fawaz Leila Tarazi. 1983. *Merchants And Migrants In Nineteenth-Century Beirut*. Cambridge: Harvard University Press.
- 17) Freeman Edward Augustus, 1823-1892, *The Ottoman Power In Europe: Its Nature, Its Growth, And Its Decline (1877)*, London: Macmillan.
- 18) G.A.C. Sandeman: Mettenich, Metruen, Co.Ltd, Essex Street, W. Cl London, First Published In 1911.
- 19) Goffman Daniel, *The Ottoman Empire And Early Modern Europe, New Approaches To European History*, Cambridge University Press, 2004.
- 20) H. M. Wood.: "The Treaty Of Paris And Turkey's Status In International Law." *The American Journal Of International Law*, Vol. 37, No. 2, (Apr., 1943).
- 21) Henderson G. B.: "The Two Interpretations Of The Four Points, 1854." *The English Historical Review*, Vol. 52, No. 205, (Jan. 1937).
- 22) Hrand D. Andreasyan, Polonyali Simeon'un Seyahatnamesi 1608- 1619, Istanbul 1964, Ek Iv.
- 23) Imlah: *Economic Elements In The Pax Britannica, Economic Elements In The Pax Britannica: Studies In British Foreign Trade In The Nineteenth Century*, By Albert

- H. Imlah. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press) 1998.
- 24) İnalcık, Halil, and Quataert, Donald. 1994. *An Economic And Social History Of The Ottoman Empire, 1300-1914*. Cambridge: Cambridge University Press.
 - 25) İnalcık, Halil. 1973. *The Ottoman Empire, The Classical Age 1300-1600*. New York: Praeger Publishers
 - 26) Islamogulnan, Huri. "The Ottoman Empire And The World-Economy" (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).
 - 27) Issawi, Charles. 1970. "Middle East Economic Development, 1815-1914, The General And Specific." In *Studies In The Economic History Of The Middle East*, Edited By M.A. Cook. London: Oxford University Press.
 - 28) Issawi, Charles. 1977. *British Trade And The Rise Of Beirut, 1830-1860*. *International Journal Of Middle Eastern Studies* 8 (1)
 - 29) Issawi, Charles, Ed. 1981. "Egypt, Iran And Turkey, 1800-1970."
 - 30) Issawi, Charles, Ed. 1982. *An Economic History Of The Middle East And North Africa*. Columbia University Press.
 - 31) Issawi, Charles, Ed. *The Economic History Of Iran, 1800-1914*. Chicago: University Of Chicago Press, 1971.
 - 32) J. R. Hanson, Li. *Trade In Transition: Exports From The Third World, 1840-1900*. (London: Academic Press) 1980.
 - 33) Jelavich, B.: *The Ottoman Empire, The Great Powers, And The Straits Question, 1870-1887*, (Indiana University Press, 1973).
 - 34) Karl, Marx \ Frederick, Engels: "The Magyar Struggle" *Collected Works*, New York International Publisher, 8.
 - 35) Karpat, Kemal H. "Studies On Ottoman Social And Political History" *Selected Articles And Essays*. Brill, 2002.
 - 36) Karsh, Efraim, (2001): *Empires Of The Sand: The Struggle For Mastery In The Middle East*, Harvard University Press.
 - 37) Kasaba, Reşat. 1994. İzmir. In *Doğu Akdeniz'de Liman Kentleri 1800-1914*, Edited By Çağlar Keyder, Y. Eyüp Özveren, And Donald Quataert. Translated By Gül Çağalı Güven. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları.
 - 38) Kravis, Irvin B. 1970a "External Demand And Internal Supply Factor On Ldc Export Performance" *Banca Nazionale Del Lavarò*, *Quarterly Review* 23.
 - 39) Lendvai, Paul.: *The Hungarians, A Thousand Years Of Victory In Defeat*, Churst & Co, 2002.
 - 40) Lever, John Orrell (1861), *Austria, Her Position And Prospects*, London: E. Stanford. Online Version, www.archive.org.
 - 41) Lingelbach, Wm. E., *Austria-Hungary, Based On The Work Of Paul Louis Legdr*, Reprint For The History Of Nations Series, Chicago 1907, The H.W. Snow And Son Company. <http://www.archive.org/details/Austriahungary00legeiala>.
 - 42) Maizels, A. 1968, *Exports And Economic Growth In Developing Countries*. Cambridge: Cambridge University Press
 - 43) Mansel, Philip. (1995), *Constantinople City Of The World's Desire 1453-1923*, John Murray, London.
 - 44) McPherson, Kenneth. 2002. *Port Cities As Nodal Points Of Change: The Indian Ocean, 1890s-1920s*. In *Modernity And Culture: From The Mediterranean To The Indian Ocean*, Edited By Leila Tarazi Fawaz And C. A. Bayly. New York: Columbia University Press.
 - 45) Miller, William (1913), *The Ottoman Empire, (1801-1913)*, Cambridge University Press.
 - 46) Moll, Martin, (2003), *Vulnerable Empire: The Habsburg Monarchy In The*

- European Power System ,1815-1918.
- 47) Mosse ,W. E. : "The End Of The Crimean System: England ,Russia And The Netutrality Of The Black Sea ,1870-1." *The Historical Journal* ,Vol . 4 ,No. 2 ,(1961).
 - 48) Nurkse ,R. 1961 ,Equilibrium And Growth In The World Economy ,Cambridge : Harvard University Press.
 - 49) Okyar ,Osman. "A New Look At The Problem Of Economic Growth In The Ottoman Empire ,1800–1914." *The Journal Of European Economic History* 16 , No. 1 (1987).
 - 50) Ortayli ,İlber: Studies On Ottoman Transformation ,The Isis Press/ Istanbul ,Tion , First Edition 1994.
 - 51) Owen ,E.R. J. 1969. ,Cotton And Egyptian Economy ,1820-1914. Oxford: Oxford University Press
 - 52) Owen,Cunliffer\ Marguerite,1859-1927; Akeystone Of The Empire (Franz Josephi , Emperor Of Austria 1830-1916),New York ,Harper ,Online Version , www.archive.org.
 - 53) Özveren ,Eyüp. 1994. Beyrut. In *Doğu Akdeniz'de Liman Kentleri 1800-1914* , Edited By Çağlar Keyder ,Y. Eyüp Özveren ,And Donald Quataert. Translated By Gül Çağalı Güven. İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları.
 - 54) Pamuk ,Sevket (1975): " Ottoman Foreign Trade Statistics In The Nineteen Century ". Vol.1.
 - 55) Pamuk ,Sevket (1987) ,The Ottoman Empire And European Capitalism ,1820-1913: Trade ,Investment And Production (Cambridge: Cambridge University Press).
 - 56) Party ,Clive. :*The Consolidated Teraty Series* ,C Dobbs Ferry ,N.Y.: Oceana Publications ,1969.
 - 57) Paul Masson ,Histoire Du Commerce Français Dans Le Levant Au Xviiiè Siècle , Paris 1911; A.C. Wood ,Levant Company ,London 1935 ,S. 136 – 178. Economic Life In Ottoman Europe. Taxation ,Trade And The Struggle For Land ,1600–1800 , Cambridg – Sydney 1981.
 - 58) Paul Masson ,Histoire Du Commerce Français Sans Le Levant Au Xvllle Siècle , Paris 1911; A.C. Wood ,Levant Company ,London 1935.
 - 59) Polk ,William E.: The Opening Of South Lebanon ,1788–1840: A Study Of The Impact Of The West On The Middle East. (Harvard Middle Eastern Studies ,8.) Xxii ,Plates. Cambridge ,Mass.: Harvard University Press ,1963. (Distributed In G.B. By Oxford University Press. 50s.)
 - 60) Puryear V. J.: "New Light On The Oright Of The Crimean War," *The Journal Of Modern History* ,Vol. 3 ,No. 2 ,(Jun ,1931).
 - 61) Puryear ,V. J.: "England ,Russia And The Straits Question ,1844-1856; A Study Of The Diplomatic History Of The Crimean War." ,University Of California , Berkeley ,1929.
 - 62) Quataert ,Donald: Habsburgisch-Osmanische Beziehungen Relation Habsbourg-Ottomanes Wien ,26. – 30. Sept. 1983.
 - 63) Quataert ,Donald (2005) ,The Ottoman Empire,1700–1922 ,Cambridge University Press 2005.
 - 64) Rostow ,W. W. (Walt Whitman) 1978, ,The World Economy: History & Prospect. London: Macmillan,1980.
 - 65) Rostow ,W. W. (Walt Whitman) ,The World Economy: History & Prospect. London: Macmillan 1978.
 - 66) Sandeman G. A. C.: Metternich ,Metruen ,Co. Ltd ,Essex Street ,W.C\ London ,

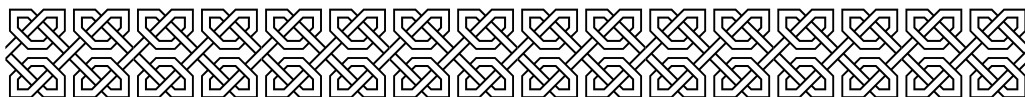
First Published In 1911.

- 67) Schierbrand, Wolf Von, 'Austria-Hungary: The Polyglot Empire (1917)', New York, Frederick A. Stokes Company, 1917, 'Online Version', www.archive.org.
- 68) Shaw, Stanford J. \ Shaw Ezel Kural.: "History Of The Ottoman Empire And Modern Turkey, 'Volume 11." Reform, Revolution, And Republic, 'The Rise Of Modern Turkey 1808-1975, 'Cambridge, 1977.
- 69) Shotwell, J. T. \ Deák, F.: "Turkey At The Straits: A Short History." New York, 1940.
- 70) Suraiya N. Faroqhi, 'The Cambridge History Of Turkey, 'Vol. 3, 'The Later Ottoman Empire, 1603–1839. Cambridge University Press 2006.
- 71) Temperley, Harold.: "The Treaty Of Paris Of 1856 And Its Execution." *The Journal Of Modern History*, 'Vol. 4, 'No. 3, '(Sep, 1932).
- 72) Turnbull, Peter Evan (1840), 'Austria : Social And Political Condition, 'Vol. II, William Clowes Ami Sons, 'London.
- 73) Turnbull, Peter Evan: Austria – Politics And Government, 1786-1852, 'Vol: 2, 'London: J.Murray, 'Www. Archive.Org.

خامساً: الدوريات.

- (1) خطاب، د/ طالب رجب: روسيا في أعقاب حرب القرم، مجلة آداب المستنصرية، العدد العاشر، 1405هـ/1984م.
- (2) الدسوقي، محمد كمال: حرب القرم وآثارها على المشرق الاسلامي، مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، مكة المكرمة، العدد الثالث 1397هـ/1398هـ.
- (3) الدوسري، د/ نادية وليد: حرب القرم (أسبابها ونتائجها)، مجلة الدرعية، السنة السادسة، العددان الحادي والعشرون / والثاني والعشرون، 2003م.
- (4) السروجي، محمد محمود: المسألة الشرقية (الحرب التركية الروسية 1877م/1878م)، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، العدد الخامس، 1401هـ -1981م، الرياض.
- (5) سلامة، معتز محمد: الصراع على الساحل الشرقي للبحر الأسود، مجلة السياسة الدولية، يناير 1994م.
- (6) سنو، عبدالرؤوف: العلاقات الروسية العثمانية، مجلة تاريخ العرب والعالم/بيروت، العددان 77/78، آذار / نيسان، عام 1985م.
- (7) سنو، عبدالرؤوف: مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية 1856 – 1878م، مجلة تاريخ العرب، العددان 79/80، آيار / حزيران، 1985م.
- (8) القاسمية، خيرية: روسية القيصريّة – المشرق العربي، مجلة الدراسات التاريخية، العددان التاسع والعاشر 1982م.
- (9) المجلة التاريخية المصرية: تصاعد الصراع الروسي العثماني في القرن التاسع عشر، العددان الثامن عشر والتاسع عشر، 1982/1987م.
- (10) يونس، السيد محمد: الاسلام والمسلمون في ألبانيا، سلسلة دعوة الحق، مكة المكرمة، رابطة العلام الاسلامي، سنة 12، العدد 143، ذي القعدة 1414هـ/1994م.
- 11) Davison, Roderic H.: "The Modernization Of Ottoman Diplamacy In The Tanzimat Period" *Tanzimat Döneminde Osmanlı Diplomasinin Modernizasyonu**, Çev: Dr. Durdu Mehmet Burak, Anksts Üniversitesi, Osmanlı Tarihi Araştırma Ve Uygulama Merkezi, Dergisi, Ankara, 2000, Sayı: 11.
- 12) Hansenglens.2004.Review of Histoire de Beyouth,by Samir Kassir, 'Electronic Journal of Middle East Studies,4 (Fall).
- 13) http://en.wikipedia.org/wiki/Hijaz_railway.
- 14) <http://en.wikipedia.org/wiki>.
- 15) <http://nabataea.net/hejazhistory.html>.

- 16) <http://saudiawto.com/worldTrade/world-articles/Famous-person/Fawaz-article30.html>.
- 17) <http://www.deutsche-biographie.de/pnd138405921.html>.
- 18) <http://www.ohio.edu/chastain/ip/prokesch.htm>.
- 19) <http://www.tcdd.gov.tr>.
- 20) <http://www.trainsofturkey.com>.
- 21) <http://www.trainsofturkey.com/w/pmwiki.php/History/CIOB>.
- 22) <http://www.trainsofturkey.com/w/pmwiki.php/History/ORC>.



قَامِلَةُ الْمُحْتَوَاتِ



المقدمة: أهمية الموضوع وسبب اختياره وعرض لأهم المصادر والمراجع.1 - 13

التمهيد: أوضاع الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا قبل فترة الدراسة.14 - 64

الفصل الأول: مواقف الإمبراطورية النمساوية في دعم التحركات العثمانية

المبحث الأول: دعم وتأييد الإمبراطورية النمساوية للدولة العثمانية ضد روسيا، وتمردات

البلقان، ومنطقة البحر الأسود، وأثر ذلك في ترسيخ العلاقات بين البلدين..65 - 160

المبحث الثاني: موقف الإمبراطورية النمساوية من مسألة اللاجئين المجرين، وأثر ذلك

في ترسيخ العلاقات بين البلدين.161 - 199

المبحث الثالث: موقف الإمبراطورية النمساوية من التحركات الأوروبية الحربية خلال

الفترة 1270هـ - 1273هـ / 1853م - 1856م، وأثر ذلك في ترسيخ

العلاقات بين البلدين.200 - 253

المبحث الرابع: أثر الصراع الإسلامي الأوروبي على العلاقات بين البلدين.254 - 282

الفصل الثاني: العلاقات الدبلوماسية العثمانية النمساوية خلال فترة الدراسة

المبحث الأول: بداية الدبلوماسية العثمانية في فيينا، ودور السفراء العثمانيين في توثيق

العلاقات بين البلدين.283 - 408

المبحث الثاني: بداية الدبلوماسية النمساوية لدى العثمانيين، ودور سفراءهم في توثيق

العلاقات بين البلدين.409 - 534

الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية العثمانية النمساوية خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول: بداية العلاقات التجارية بين البلدين خلال هذه الفترة، وأهم المعاهدات

التجارية، والإحصاءات التجارية الخارجية التي تمت بينهما.535 - 604

المبحث الثاني: أهمية الدور العثماني في تنمية التجارة الإسلامية بأوروبا والمشرق

العربي على حدٍ سواء، واهتمامات الدولة في تأمين طرق التجارة من

المشرق إلى الغرب براً وبحراً.605 - 654

الفصل الرابع: التبادل الحضاري بين الدولة العثمانية والإمبراطورية

751 - 655 ..	النمساوية خلال فترة الدراسة وأثرها على كلا البلدين من أوجه مختلفة
767 - 752.....	الملاحق
832 - 768.....	الخاتمة وأهم النتائج
844 - 833.....	المراجع والمصادر
847 - 845.....	فهرس محتويات الرسالة